

## \* فهرست معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام \*

| صفحة | صفحة   |
|------|--|
| ٦    | الباب الأول في بيان حقيقة القضاء ومعناه  |
| ٣٤   | فصل فيما لا ينفذ من أحكام القاضى وينقض حكمه وحكمته   |
| ٣٥   | فصل فيما يحلله قضاء القاضى وما لا يحلله  |
| ٣٦   | فصل فيما لا يعتبر من أفعال القاضى إذا عزل أو مات وما يعتبر   |
| ٣٦   | فصل في الكشف عن القضاة   |
| ٣٧   | فصل في جمع الفقهاء للنظر في حكم القاضى   |
| ٣٨   | فصل في قيام المحكوم عليه بطالب فصيح الحكم عنه  |
| ٣٩   | الركن الثالث المقضى له   |
| ٤٠   | الركن الرابع المقضى فيه  |
| ٤٠   | الركن الخامس المقضى عليه   |
| ٤٢   | الفصل الثانى في تصرفات الأحكام التى تستلزم الحكم وما لا تستلزم الخ   |
| ٤٩   | فصل في الفرق بين ألفاظ الحكم المتداولة في التمهيلات  |
| ٥٣   | فصل في بيان ما يجتمع فيه الحكم بالعصب والحكم بالموجب   |
| ٥٤   | فصل في الحكم بضمونه  |
| ٥٨   | فصل في الفرق بين الثبوت والحكم   |
| ٥٩   | فصل في معنى تنفيذ الحكم  |
| ٦٠   | فصل فيما يبدل على الحكم  |
| ٦١   | القسم الثانى في بيان المدعى من المدعى عليه   |
| ٦٢   | القسم الثالث في ذكر الدعاوى وأقسامها وفيه فصول   |
| ٦٢   | الفصل الأول في الدعوى العصبية  |
| ٦٧   | الفصل الثانى في تقسيم الدعاوى  |
| ٦٨   | الفصل الثالث في تقسيم المدعى عليهم   |
| ٧٠   | فصل في اثبات الدين على الغائب  |
| ٧١   | الفصل الرابع في تقسيم المدعى عليهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها  |
| ٧٢   | الفصل الخامس في التنبيه على أحكام يتوقف سماع الدعوى به على اثبات أمور  |
| ٧٣   | الفصل السادس في حكم الوكالة بالدعوى  |
| ٧٤   | القسم الرابع في حكم الجواب عن الدعوى   |
| ٧٥   | القسم الخامس في ذكر اليمين وصفتها والتقليط   |
| ٧    | الباب الثانى في فضل القضاء والترغيب في القيام فيه بالعدل وبيان محل التحذير منه وحكم السعى فيه  |
| ١١   | الباب الثالث في ولاية القضاء وما يستفاد به من النظر في الأحكام وماليس للقاضى النظر فيه ومراتب الولاية التى تفيد أهلية القضاء أو شأمنها |
| ١٤   | الباب الرابع في الاغاط التى تنهقها الولاية وما يشترط في تمام الولاية وما تفسد الولاية باشرطه   |
| ١٤   | الباب الخامس في أركان القضاء   |
| ١٤   | الركن الأول في شروط القضاء وأدب القاضى واستخلافه وذكرك التحكيم وبشتمل على فصول   |
| ١٤   | الأول في الاوصاف المشترطة في صحة ولاية القاضى  |
| ١٥   | الفصل الثانى في الأحكام اللازمة للقاضى في سيرته والآداب التى لا يسعه تركها وما جرى عمل الأحكام بالاعتد به                              |
| ١٦   | فصل فيما يلزمه في خاصة نفسه  |
| ٢٠   | الفصل الثالث فيما يتعلق بمجلسه ومساكنه   |
| ٢١   | الفصل الرابع في سيرته في الأحكام   |
| ٢٢   | الفصل الخامس فيما يتبدى بالنظر فيه   |
| ٢٢   | الفصل السادس في سيرته مع الخصوم  |
| ٢٦   | الفصل السابع في استخلاف القاضى   |
| ٢٧   | الفصل الثامن في التحكيم  |
| ٢٧   | فصل فيما يصلح حكما ومن لا يصلح حكما  |
| ٢٧   | فصل فيما يصلح فيه التحكيم وما لا يصلح  |
| ٢٨   | فصل فيما يصلح فيه حكم المحكم وما لا يصلح   |
| ٢٨   | الركن الثانى من أركان القضاء المقضى به واجتهاد القاضى في القضاء  |
| ٢٢   | فصل في نقض القاضى أحكام نفسه   |
| ٢٣   | فصل في نقض القاضى أحكام غيره   |

|  |   |
|--|---|
| فيها وفيمن تتوجه عليه اليمين ومن لا تتوجه      | وخمين بابا                                  |
| وما لا يستخلف فيه وحكم النكول وبيان حكم        | الاول في القضاء باربعة شهود الخ             |
| اليمين المردودة                                | الباب الثاني في القضاء بشاهدين لا يجزئ      |
| الفصل السابع في ذكر البيئات وفيه مقدمة         | غيرهما                                      |
| تشمّل على ثمانية فصول                          | الباب الثالث في القضاء بشاهدين أو بشاهد     |
| الفصل الاول في التعريف بحقيقتها                | وامرأتين                                    |
| وموضوعها شرعا                                  | الباب الرابع في القضاء بالبيئة التامة مع    |
| الفصل الثاني في أقسام مستند علم الشاهد         | يمين القضاء                                 |
| الفصل الثالث في حد الشهادة وحكمها              | الباب الخامس في القضاء ببيئة المدعى بعد فصل |
| وحكمها وما يجب فيه                             | القضاء بيمين المدعى عليه                    |
| الفصل الرابع في صفات الشاهد وذكروا نواع        | الباب السادس في القضاء بقول رجل بانفراده    |
| القبول وفيه فصولان                             | الباب السابع في القضاء بقول امرأه بانفرادها |
| الاول في فضل الشاهد ومصلحته                    | الباب الثامن في القضاء بالنكول عن اليمين    |
| فصل قال في فتاوى صاع - وحد العدة أنه           | وعن حضور مجلس الحاكم وبيان المواضع          |
| يكونوا أحرار أعقلاء الخ                        | التي يجب فيها اجابة دعوة الحاكم وما لا يجب  |
| الفصل الخامس فيما ينبغي للشهود أن يتنبهوا      | فيه الاجابة                                 |
| له في تحمل الشهادة وأدائها بما يقع فيه الغلط   | فصل فيمن نكل عن حضور مجلس الحاكم            |
| والتساهل                                       | فصل في بيان المواضع التي يجب فيها اجابة     |
| فصل في أحكام كاتب الوثائق                      | الحاكم                                      |
| فصل في النعوت                                  | فصل في بيان ما لا يجب فيه الاجابة وفيما هو  |
| الفصل السادس فيما ينبغي للقاضي أن يتنبه        | تخبر فيه بين الاجابة وعدمها                 |
| له في أداء الشهادة عنده وفيما يحترز من         | الباب التاسع في القضاء ببيئة الخارج على ذي  |
| الاشهاد به على نفسه في التسجيلات وغيرها        | المداد إذا أقام البيئة وفي تاريخ الدعوى     |
| فصل في الشهادة في البيع والشراء                | والشهادة                                    |
| فصل في الشهادة في الوصية بعد الموت             | الباب العاشر في القضاء بالخالف من الجهتين   |
| فصل في الشهادة بالطلاق                         | الباب الحادي عشر في القضاء بإيمان اللعان    |
| فصل في الشهادة بالقتل                          | الباب الثاني عشر في القضاء بشهادة أصحاب     |
| فصل في معرفة العدالة                           | الحق  |
| فصل في المسئلة عن الشهود                       | الباب الثالث عشر في القضاء بالشهادات        |
| فصل في الطعن والجرح في الشهود                  | المختلفة والاختلاف بين الدعوى والشهادة      |
| الفصل السابع فيما يجب دونه الشاهد بعد          | الباب الرابع عشر في القضاء بشهادة السماع    |
| شهادته قبل                                     | الباب الخامس عشر في القضاء بالشهادة على     |
| الفصل الثامن في صفة أداء الشهادة واللفظ        | الشهادة                                     |
| الذي يصح به أداء الشهادة                       | الباب السادس عشر في القضاء بشهادة الابداد   |
| القسم الثاني في أنواع البيئات وما ينزل منزلتها | الباب السابع عشر في القضاء بشهادة           |
| ويجوز مجراها ويختص ذلك في احد                  | الاستغفال                                   |



| صحيحة   | صحيحة |
|---|-------|
| الباب الثامن عشر في القضاء بالشهادة بغلبة الظن  | ١٤٠   |
| الباب التاسع عشر في القضاء بشهادة النفي   | ١٤١   |
| الباب العشرون في القضاء بالشهادة التي توجب حكا ولا توجب الحق المدعى به  | ١٤٣   |
| الباب الحادي والعشرون في القضاء بالشهادة المجهولة والناقصة التي يتمها غيرهم   | ١٤٤   |
| الباب الثاني والعشرون في القضاء بشهادة غير العدول للضرورة   | ١٤٥   |
| الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي الى القاضي   | ١٤٦   |
| فصل فيما يفعله القاضي المكتوب اليه بالكتاب  | ١٤٨   |
| فصل فيما يقبل فيه كتاب القاضي وفيما لا يقبل   | ١٤٩   |
| الباب الرابع والعشرون في القضاء بمشاهدة القاضي للقاضي   | ١٥٠   |
| الباب الخامس والعشرون في القضاء بمعلم القاضي ونفوذ قوله   | ١٥١   |
| الباب السادس والعشرون في القضاء بالصلح بين الخصمين  | ١٥٢   |
| فصل في معرفة أنواعه   | ١٥٣   |
| فصل فيما يمنع جواز الصلح وما لا يمنعه   | ١٥٥   |
| فصل فيما ينقض الصلح وما لا ينقضه  | ١٥٥   |
| الباب السابع والعشرون في القضاء بالاقرار  | ١٥٦   |
| فصل في الاقرار في الصحة والمرض  | ١٥٩   |
| فصل في اقرار المريض باستيفاء الدين  | ١٥٩   |
| الباب الثامن والعشرون في القضاء بالعرف والعادة  | ١٦٠   |
| الباب التاسع والعشرون في القضاء بول أهل المعرفة   | ١٦٢   |
| الباب الثلاثون في القضاء بالتناقص في الدعوى وفي دعوى الدفع والتناقص في النسب  | ١٦٤   |
| الباب الحادي والثلاثون في القضاء بشهادة العاقل والوكلاء   | ١٦٦   |
| الباب الثاني والثلاثون في القضاء بقيام بعض أصحاب الحق من البعض في الدعوى والخصومات  | ١٦٦   |
| الباب الثالث والثلاثون في القضاء بما تسمع فيه   | ١٦٨   |
| الشهادة بلا دعوى  |       |
| الباب الرابع والثلاثون في القضاء في تحديد العقار ودعواه وما يتعلق به  | ١٦٩   |
| الباب الخامس والثلاثون في القضاء بالإشارة والنسب والتعريف في الدعوى والشهادة  | ١٧٠   |
| الباب السادس والثلاثون في القضاء بأحكام الشيوخ ومسانئه  | ١٧٢   |
| الباب السابع والثلاثون في القضاء بدعوى الوقف والشهادة عليه  | ١٧٤   |
| الباب الثامن والثلاثون في القضاء فيما كتب شهادته في صلح ثم ادعاه أو شهد بغير الاقرار وبين ان تناقض الشاهد في شهادته وغلطه وجوعه | ١٧٨   |
| الباب التاسع والثلاثون في القضاء بالاستحقاق والغرور   | ١٨٠   |
| الباب الأربعون في القضاء ببيع الوفاء وأحكامه وشرائطه وأقسامه  | ١٨٢   |
| الباب الحادي والأربعون في القضاء بدعوى النكاح والمهر والنفقة ودعوى الجهار وما يتعلق به  | ١٨٥   |
| فصل في دعوى الجهاز  | ١٨٧   |
| الباب الثاني والأربعون في القضاء بموجب الخلع وما يتعلق به   | ١٨٨   |
| الباب الثالث والأربعون في القضاء بموجب تصرفات القسولي وأحكامها في النكاح  | ١٨٨   |
| الباب الرابع والأربعون في القضاء بالخيارات  | ١٨٩   |
| الباب الخامس والأربعون في القضاء فيما يبطل من العقود بالشرط وما لا يبطل وما يصح تعديله وإضافته وما لا يصح                       | ١٩١   |
| الباب السادس والأربعون في القضاء بأنواع الضمانات الواجبة وكيفية تضمين الامين وبرائة الضمين                                      | ١٩٢   |
| فصل في التمسك والدلالة  | ١٩٤   |
| فصل في اعادة الدواب وما يتعلق بها   | ١٩٥   |
| الباب السابع والأربعون في القضاء بأحكام السكون  | ١٩٦   |

| صفحة | صفحة  |
|------|---|
| ١٩٧  | الباب الثامن والاربعون في القضاء بما يمنع     |
| ٢٢٧  | عنه وفيما لا يمنع وفيما يحل فعله وفيما لا يحل |
| ١٩٩  | فصل في الاشجار المتدلية الاغصان الى ملك الغير |
| ١٩٩  | الباب التاسع والاربعون في القضاء بالحائط      |
| ٢٠١  | المتنازع فيه                                  |
| ٢٠١  | فصل في وضع الخشب على الحائط المشترك           |
| ٢٠٢  | فصل في الحائط المشترك لو انهم دم أو خيف عليه  |
| ٢٠٢  | الباب الحسون في القضاء بكافة الكفر            |
| ٢٠٣  | الباب الحادي والخسون في القضاء بما يظهر       |
| ٢٠٣  | من قرائن الاحوال والامارات وحكم الفراسة       |
| ٢٠٣  | والدليل على ذلك من الكتاب والسنة وعمل         |
| ٢٠٣  | سائر الامة                                    |
| ٢٠٦  | فصل في ذكر الفراسة وما يمنع من الحكم بها      |
| ٢٠٧  | القسم الثالث من الكتاب في القضاء              |
| ٢٠٧  | بالسياسة الشرعية ويشتمل على فصول              |
| ٢٠٧  | الفصل الاول في الدلالة على مشروعية ذلك من     |
| ٢٠٧  | الكتاب والسنة                                 |
| ٢١٢  | الفصل الثاني في أحكام هذا الباب               |
| ٢١٧  | الفصل الثالث في الدعاوى بالنهم والعدوان       |
| ٢١٩  | فصل في بيع الظالم مال نفسه عند المصادرة       |
| ٢١٩  | فصل في الجنائيات وهي على قسمين                |
| ٢١٩  | القسم الاول في القتل                          |
| ٢٢٢  | القسم الثاني في الجراح والاطراف والمنافع      |
| ٢٢٢  | فصل في الجنابة على العقل وهو الشرب            |
| ٢٢٤  | فصل في عقوبة السرقة                           |
| ٢٢٤  | فصل في الزنا                                  |
| ٢٢٤  | فصل في صفة الزنا                              |
| ٢٢٥  | فصل كيف يقام الحد                             |
| ٢٢٥  | فصل في القذف                                  |
| ٢٢٦  | فصل فيمن له المطالبة بالحد                    |
| ٢٢٧  | فصل في الحرابة وعقوبة المحاربين وقطاع         |
| ٢٢٧  | الطريق  |
| ٢٢٧  | فصل في عقوبة قطاع الطريق                      |
| ٢٢٧  | فصل في السيرة في البغاة                       |
| ٢٢٨  | فصل في الردة نعوذ بالله منها                  |
| ٢٢٨  | فصل فيمن سب الله تعالى أو الملائكة أو         |
| ٢٢٨  | الانبياء أو أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم    |
| ٢٢٨  | فصل فيمن سب أزواجه أو أصحابه صلى الله         |
| ٢٢٨  | عليه وسلم                                     |
| ٢٢٩  | فصل في عقوبة الساحر والخانق والزندق           |
| ٢٢٩  | فصل في عقوبة العائن                           |
| ٢٣٢  | فصل في العقوبة بالسجن وذ كرحيقته ومن          |
| ٢٣٢  | يجبس ومن لا يجبس وفي قدر ما يجبس فيه وفي      |
| ٢٣٢  | معاملة القاضي مع المحبوس وفي مسائل الملازمة   |
| ٢٣٤  | فصل في الملازمة                               |
| ٢٣٤  | فصل في بيان المشروعية من الحبس                |
| ٢٣٥  | فصل التضمن                                    |
| ٢٣٥  | فصل في الصناع التي لا تضمن ما أتى على أيديهم  |
| ٢٣٥  | فيها  |
| ٢٣٦  | فصل فيما يضمنه المستأجر وما لا يضمنه          |
| ٢٣٦  | فصل في ضمان الراعي                            |
| ٢٣٧  | فصل في ضمان القصار                            |
| ٢٣٧  | فصل في ضمان الحجام والبراغ                    |
| ٢٣٨  | فصل في ضمان الصائغ                            |
| ٢٣٨  | فصل في ضمان الملاح                            |
| ٢٣٨  | فصل في ضمان الاسكاف                           |
| ٢٣٩  | فصل في ضمان الخياط والنساج                    |
| ٢٣٩  | فصل في ضمان الحداد                            |
| ٢٣٩  | فصل في ضمان الجماعي                           |
| ٢٤١  | فصل في ضمان الرாகب والقائد والسائق وما        |
| ٢٤١  | أشبههم  |
| ٢٤٢  | فصل في ضمان ما أفسدت المواشي                  |
| ٢٤٢  | فصل في الجنابة على الدواب                     |
| ٢٤٣  | فصل في ضمان ما يحد منه الرجل في الطريق        |
| ٢٤٤  | فصل في الحائط المائل الى الطريق               |
| ٢٤٤  | فصل في القضاء بنفي الضرر                      |
| ٢٤٤  | *(نث)*  |

Ma'in al-hukam

كتاب معين الحكم فيما يتردد بين الخصمين من  
الاحكام للشيخ الامام علاء الدين أبي الحسن  
علي بن خليل الطرابلسي الحنفي  
قاضى القدس الشريف  
عليه سحائب الرحمة  
والرضوان

وهما منه كتاب لسان الحكم في معرفة الاحكام تأليف الشيخ  
الامام أبي الوليد ابراهيم بن أبي الين محمد بن أبي الفضل محمد بن  
أبي الوليد محمد بن أبي الفضل محمد بن محمد بن الشحنة الحنفي رحمه الله  
نعمالى بمنه وكرمه آمين

في كشف القانون لسان الحكم في معرفة الاحكام لابي الوليد  
ابراهيم بن محمد المعروف بابن الشحنة الحنفي توفي سنة ٨٨٢  
أوله الحمد لله العادل في حكمه الخ ألفه في قضاء حلب ورتبه على  
ثلاثين فصلا كلها في المعاملات والاقضية وأراد نظمها فلم يوفق له  
ولم يتم الاصل بل وقف في الفصل الحادى والعشرين في الكراهية  
ثم ان بعض الافاضل من العلماء كتب تكملته الى تمام الثلاثين  
وهو برهان الدين ابراهيم الخالفي العدوى أوله الحمد لله المتصف  
بالكمال الخ اه



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الحمد لله) العادل في حكمه  
القاضي بين عبادہ بعلمه  
(أجده) على ما حكمه وقضى  
واشكره على ما أبرم وأمضى  
(وأشهد) أن لا إله الا الله  
وحدہ لا شريك له الذي  
من توكل عليه كفاه (وأشهد)  
أن محمدًا عبده ورسوله  
الذي اختاره على جميع  
خلقه واصطفاه صلى الله  
عليه وعلى آله وأصحابه  
الثقات النقاہ صلاة ينال  
بها فاتها في الدنيا والآخرة  
جميع ما يتمناه (وبعد)  
فلما ابتليت بالقضا وحري  
الحكم ومضى أحبيات ان  
أجمع مختصرا في الاحكام  
منتخبان كتب ساداتنا  
العلماء الاعلام ذا كرافه  
ما يكثر وقوعه بين الانام  
على وجه الاتقان والاحكام  
ليكون عوناً للعالم على  
فعل القضاء والاحكام  
(ورتبته) على ثلاثين فصلا  
(الفصل) الاول في آداب  
القضاء وما يتعلق به  
(الفصل) الثاني في أنواع  
الدعوى والبيانات (الفصل)  
الثالث في الشهادات  
(الفصل) الرابع في الوكالة  
والكفالة والحسوة  
(الفصل) الخامس في الصلح  
(الفصل) السادس في الاقرار  
(الفصل) السابع في الودعة  
(الفصل) الثامن في العارية  
(الفصل) التاسع في أنواع

بسم الله الرحمن الرحيم

تبارك الذي أبدع الموجودات بقدرته وصنع أنواع الخلق بعظمته وميز كلامه من العالمين بطبيعته  
أجده على ما وهب من نوره القدسي وأجل من اشراق الضياء الحسي وأودع مصباح القوة العقلية في  
مشكاة القوة النظرية وملكها بالزجاجة الشريفة الباقعة التي يكاد زيتها يضي ويجهلها نوراً على نور كما تم  
الكوكب الدرر متوقدة من شجرة مباركة علوية لا شرقية ولا غربية وأسأله أن يصلي على خير برية  
وأنعم كمال وأعظمهم اشراقاً وجلالاً محمد الموثق بالروح الامين وعلى من ارتضى من أصحابه أجمعين (أما  
بعد) فان الله تعالى أكمل نبيه محمد صلى الله عليه وسلم دينه القويم وهدى به من شاء الى الصراط المستقيم  
وأسس شرعه المطهر على أحسن الطرائق وأجل القواعد وشده بالقوى والعدل وجلب المصالح ودرء  
المفاسد وأيده بالدلالة الموضحة للحق وأسبابه المرشدة الى اتصال الحق لاربابه وحججه بالسياسة الجارية  
على سنن الحق ومصابه ولذلك قال سبحانه وتعالى وتمت كلمتك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته فالمراد  
بالكلمات القرآن العظيم تمت دلائله وحججه وأوامره ونواهيه وأحكامه وبشارته ونذارته وأمثاله  
وقال تعالى اليوم أكملت لدينكم الآية ولما كان علم القضاء من أجل العلوم قدراً وأعزها مكاناً  
وأشرفها ذكراً لانه مقام على ومنصب نبوي به الدماء تعصم وتسفح والابضاع تحرم وتنكح والاموال  
يثبت ملكها ويساب والمعاملات يعلم ما يجوز منها ويحرم ويكره ويندب وكانت طرق العلم به خفية  
المشارب مخوفة العواقب والحجج التي تفصل بها الاحكام مهامها يحارفيها القضا وتقصيرها الخطا كان  
الاعتناء بتقرير أهوله وتحرير فصوله من أجل ما صرفت له العناية وجدت عقبه في البداية والنهاية  
وليس علم القضاء كغيره من العلوم قال بعض المجتهدين ولم يكن بمدينه النبي عليه الصلاة والسلام أعلم بالقضاء  
من أبي بكر بن عبد الرحمن كان قاضيا لعمر بن عبد العزيز وكان قد أخذ شيئا من علم القضاء من أبيان بن عثمان  
وأخذ ذلك أبيان من أبيه عثمان بن عفان والدليل على ان علم القضاء ليس كغيره من العلوم قوله تعالى  
وداود وسليمان اذ يحكما في الحث اذ نفشت فيه غم القوم وكالحكمهم شاهد من فقهها ساسيمان وكلا



الضمائم (الفصل) العاشر في الوقف (الفصل) الحادي عشر في الغصب والشفعة والقسمة (الفصل) الثاني عشر في الأكرام والخير (الفصل) الثالث عشر في النكاح (الفصل) الرابع عشر في الطلاق (الفصل) الخامس عشر في العتاق (الفصل) السادس عشر في الأيمان (الفصل) السابع عشر في البيوع (الفصل) الثامن عشر في الإجازات (الفصل) التاسع عشر في الهبة (الفصل) العشرون في الرهن (الفصل) الحادي والعشرون في الكراهية (الفصل) الثاني والعشرون في الصيد والذبائح والأضحية (الفصل) الثالث والعشرون في الجنائيات والديات والحدود (الفصل) الرابع والعشرون في الشرب والمزادة والمساقاة (الفصل) الخامس والعشرون في الخيوط وما يتعلق بها (الفصل) السادس والعشرون في السير (الفصل) السابع والعشرون فيما يكون إسلامان الكافر وما لا يكون وما يكون كفران المسلم وما لا يكون (الفصل) الثامن والعشرون في الوصايا (الفصل) التاسع والعشرون في الفرائض (الفصل) الثلاثون (٣) في مسائل شتى وهو المختار

وقد شرفت فيه مستعينا بالحق الذي لا ينشأ وهو الموفق بمنه وكرمه للأغنام (الفصل الأول) في آداب القضاء وما يتعلق به (أقول) وبالله التوفيق القضاء في اللغة عبارة عن اللزوم ولهذا يسمى القاضي قاضيا لأنه يلزم الناس وفي الشرع براد بالقضاء فصل الخصومات وقطع المنازعات (و) يجوز تقليد القضاء من السلاطين العادل والجارأمرام العادل فلأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ إلى اليمن قاضيا وولي عثمان بن أسيد على مكة أميرا وأما الجائر فلأن العصابة رضي الله عنهم تقلدوا الأعمال من معاوية بعد أن أظهر الخلاف مع علي رضي الله عنه وكان الحق مع علي (و) إنما يجوز التقليد من السلاطين الجارأمر إذا كان يمكنه من القضاء بحق وأما إذا كان لا يمكنه فلا (و) إنما يتقلد

آتيناهمك واعلمنا فأنني على داود باجتهاده في الحكم وأثنى على سليمان باجتهاده وفهمه وجهه الصواب وروى عن الحسين رضي الله عنه في قوله تعالى وآتيناك الحكمة وفصل الخطاب قال هو علم القضاء ولا غرابة في امتياز علم القضاء عن فقه فروع المذهب لأن علم القضاء يفتقر إلى معرفة أحكام تجري مجرى الكمالات بأحكام الوقائع الجزئية وغالب تلك المقدمات لم يجرواها في ديوان الفقه كرا ولا أحاط بها الفقيه خبرا وعليها مدار الأحكام والجاهل بها يخطأ خطأ عسواء في الظلام فمن جعله الله مأمرا بالحق إليه وبقول الناس في مسائلهم عليه وجد ذلك حقا وألفاء ظاهرار صدقا ولذلك ألف أصحابنا كتب الوثائق وذكروا فيها أصول هذا العلم لكن على وجه الاختصار والابحار ولم أزل باحثا عن أسرار العوام وحقائق الموجودات ومنعما أحكام النظر في الحدود والبراهين القاطعات وصارفاقوا في العقاب نحو المدارك الحقيقية غير معاد الاعتقالات اليقينية ولم أقف على تأليف أغنى فيه باستيعاب الكشف عن غوامض هذا الفن ودقائقه وتمهيد أصوله وبيان حقائقه فرأيت نظام مهماته في سلك واحد مما تمس الحاجة إليه وتم الفائدة بالوقوف عليه وحردته عن كثير من أبواب الفقه الاملا يني تركه لعلقه بأبواب هذا الكتاب ائثار الاقتصاد واستغناء عما ألفوه في ذلك لأن الغرض من هذا التأليف ذكر قواعد هذا العلم وبيان ما تفصل به الاقضية من الحاج وأحكام السياسة الشرعية وعدم الاستغناء بأحدهما عن الآخر (وحيث) \* معين الحكم فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام وربته على ثلاثة أقسام (القسم الأول) في مقدمات هذا العلم التي تنبئ عليها الأحكام (القسم الثاني) فيما تفصل به الاقضية من البيانات وما يقوم مقامها (القسم الثالث) في أحكام السياسة الشرعية (القسم الأول) يشتمل على أبواب (الأول) في بيان حقيقة القضاء ومعناه وحكمه وكيفية (الباب الثاني) في فصل ولاية القضاء والترغيب في القيام فيها بالعدل وحكم السوفى طلب القضاء وما يجب من ذلك ويستحب ويكره ويحرم (الباب الثالث) فيما يستفاد بولاية القضاء من النظر في الأحكام وما ليس له النظر فيه وذكروا مراتب الولايات (الباب الرابع) في الالفاظ التي تنعقد بها الولايات وتعليق القضاء بالشرط (الباب الخامس) في أركان القضاء وهي ستة القاضي والمقضي به والمقضي له والمقضي فيه والمقضي عليه وكيفية القضاء (الركن الأول) يشتمل على فصول (الأول) في شروط صحة الولاية وما يوجب العزل وما هو شرط كمال (الثاني) في الأحكام اللازمة للقاضي في خاصة نفسه (الثالث) فيما يتعلق بمسكنه ومجلسه وما يتصل بذلك (الرابع) في سيرته في الأحكام (الخامس) فيما ابتدئ بالنظر فيه (السادس) في سيرته مع الخصوم (السابع) في اختلاف القاضي (الثامن) في التحكيم (الركن الثاني) المقضي به وفيه بيان حكم القاضي المقلد وما يتعلق في حقه أن

القضاء من يكون عدلا في نفسه عالما بالسكاب والسنة والاجتهاد (و) شرطه ان يكون عالما من الكتاب والسنة ما يتعلق به الأحكام لا المواعظ وقبل انه اذا كان صوابه أكثر من خطئه حل له الاجتهاد وكون القاضي مجتهد ليس بشرط ويقضى بما سمعه أو بفتوى غيره (و) أجمع الفقهاء ان المفتي يجب ان يكون من أهل الاجتهاد (و) قال الامام أبو حنيفة فترجحه الله لا يحل لاحد أن يفتي بقوله لاني بعلم من أين نانا (وفي) (الملتقط) اذا كان صوابه أكثر من خطئه حل له الافتاء وان لم يكن مجتهدا لا يحل له الفتوى الا بطريق الحسكية فيجوز ما يحفظه من أقوال الفقهاء (و) المفتي بالخيار ان شاء أفتى بقول الامام وجه الله أو بقول صاحبه وجه الله تعالى وعن ابن المبارك رحمه الله تعالى يأخذ بقول الامام لا غير وان كان معه أحد صاحبه أخذ بقوله لا يحال كذا ذكره البرزاني جامع (ثم) اختلفوا في البتول في القضاء منهم من قال يجوز الدخول

فيه مختارون منهم من قال لا يجوز الدخول فيه الا مكرها الا ترى ان الامام الاعظم رحمه الله تعالى دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى حتى انه ضرب في كل مرة ثلاثين سوطا ومحمود رحمه الله تعالى امتنع فقبض وحبس فاضطر فتقار (وقال) صلى الله عليه وسلم من جعل على القضاء فكأنما ذبح بغير سكين انما شبه به ذلك ان السكين تعمل في الظاهر والباطن أما القتل بغير سكين فهو القتل بطريق الخنق والغم وانه يؤثر في الباطن دون الظاهر والقضاء كذلك لا يؤثر في الظاهر لان ظاهره جاف وحشمة لكن يؤثر في الباطن فانه سبب الهلاك فشبّه به لهذا كذا في الملحقات (وقال) عليه السلام من طلب الولاية وكل اليها ومن لم يطلبها فان الله تعالى يرسل اليه ملكين فيسدّدانه (وقال) عليه السلام القضاء ثلاثة فاضيان في النار وقاض في الجنة الحديث (ومعنى) ذلك كله التحذير عن طلب القضاء والدخول فيه الا انه قد دخل في القضاء قوم صالحون واجتنبه قوم صالحون هذا كله اذا كان في البلدة (٤) قوم يصلحون للقضاء أما اذا لم يكن من يصلح للقضاء فانه يدخل واذا كان في البلدة قوم يصلحون فاذا امتنع واحد

يحكم به من الاقوال والروايات وبيان ما لا ينقض فيه حكم الحاكم ونقض القاضي أحكام نفسه ونقصه أحكام غيره وبيان ما لا يفيد من أحكام القاضي وبيان ما لا يعتبر من أفعاله اذا عزل أو مات وحكم الكشف عن القضاة وجع الساطن الفقهاء للظفر في حكم القاضي والنظر في قيام المحكوم عليه بر دفع الحكم عنه (الركن الثالث) المقضى له (الركن الرابع) المقضى فيه وفيه ذكر الاحكام التي ينظر فيها القاضي وما ليس له النظر فيه وحكم الشيء المتداعى فيه يكون خارج المهر (الركن الخامس) المقضى عليه وفيه أنواع المقضى عليهم والحكم على الغائب الذي يتعدى الى غيره وحيلة اثبات الدين على الغائب والتصرف في أموال الغائب (الركن السادس) في كيفية القضاء ويشتمل على غانية أقسام (القسم الاول) في معرفة تصرفات الحكم وفيه فصول (أولها) في تقريرات الحكم على الوقائع وما هو منها حكمه وما ليس بحكم (وثانيها) في بيان الفرق بين تصرفات الحكم التي هي حكم لا يجوز تعقّبها والتي ليست بحكم ويجوز تعقبها (وثالثها) في بيان المواضع التي يدخلها الحكم استقلالاً لا انضمناً (ورابعها) الفرق بين ألفاظ الحكم التي جرت به عادة الحكم في التسجيلات في قولهم يسجل بثبوت الحكم بعهته وقولهم يسجل بثبوت الحكم بحكمه بموجبه وبيان الفروق التي بين الحكم بالعهدة والحكم بالموجب وبيان ما يجتمع فيه الحكم بالعهدة والحكم بالموجب وقولهم يسجل بثبوت الحكم بضمونه وقولهم يسجل بالحكم بثبوت وقول الحاكم ثبت فتسدى قيام البيينة بذلك او كذا أو ثبت عذري الاقرار وقولهم يسجل بثبوت الحكم بما قامت به البيينة وقولهم يسجل بثبوتها بما ثبت عذره وقولهم يسجل بثبوت الحكم به وبيان ما يدل عليه اختلاف هذه التسجيلات (خامسها) الفرق بين الثبوت والحكم (سادسها) في تنفيذ القاضي حكم نفسه وتنفيذ حكم غيره وما يمنع تنفيذه (سابعها) ما يدل على الحكم من قول أو فعل وبيان انقسام الحكم الى كونه تارة يكون خبراً يحتمل الصدق والكذب وتارة لا يحتمل ذلك (وثامنها) ذكر ترتيبات في التسجيل وما ينبغي للقاضي أن يمتنع من التسجيل به والأشهاد على نفسه فيه وما ينبغي أن ينبه عليه في الاسجال (القسم الثاني) في بيان المدعى من المدعى عليه (القسم الثالث) في ذكر الدعاوى وأقسامها وفيه فصول (الاول) في الدعوى العهدة وشروطها وكيفية تصحيح الدعوى (الفصل الثاني) في تقسيم الدعاوى الى سبعة (الفصل الثالث) في تقسيم المدعى عليهم الى أربعة أنواع (الفصل الرابع) في تقسيم المدعى لهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع وهم أنواع (الفصل الخامس) في التنبيه على أحكام تتوقف سماع الدعوى بها على اثبات فصول (الفصل السادس) في حكم الواكالة على الدعوى (القسم الرابع) في حكم الجواب عن الدعوى وأقسامه (القسم الخامس) في ذكر كرايمين وصفها والتعليق فيها وفيمن توجه عليه اليمين ومن لا توجه وما لا يستحق

منهم لا يأثم واذا لم يكن وامتنع يأثم ولو كان في البلدة قوم يصلحون فامتنعوا جميعا وكان الساطن لا يسمع الخصومات بنفسه يأثمون لانه تضييع لأحكام الله تعالى (وفي) التنبيه وعند الشافعي رحمه الله اذا كان القاضي فقيرا أو قصده استعمال الاحكام لحركة يجوز له ان يطلب القضاء (قال) أبو حنيفة رحمه الله لا يترك القاضي على القضاء الا سنة واحدة لانه متى اشتغل بذلك نسي العلم فبقع الخلل في الحكم فيجوز للسلطان أن يعزل القاضي بريئة و بغير ريبه يقول السلطان للقاضي ما عزلتك لفساد فيك ولكن أخشى عليك ان تنسى العلم فادرس العلم ثم عد اليها حتى تقلبك ثانيا (و) لا يسلم على القاضي في مجلس قضائه لانه انما يجلس لفصل الخصومات لاراد

السلام وأما الامناء الذين هم في مجلسه هل يسلم عليهم الصحيح انه ان سلوا على الناس يسلم عليهم (و) يكره للقاضي ان يفتي فيه في مجلس القضاء وفي غيره اختلف المشايخ قبل يكره لان الخصوم يدخلون عليه بالحيل الباطلة وهذا يشمل الجاس وغيره وقيل يفتي في العبادات ولا يفتي في المعاملات كذا في المحيط (وفي) الملحقات واذا اختصم الى القاضي اخوة أو بنو أعمام ينبغي له ان يدافعهم قليلا ولا يجعل بالقضاء بينهم لهم يصطلمون لان القضاء وان وقع بحق فربما يقع سبيل للعداوة بينهم كذا ذكرهنا وهذا لا يختص بالافارب بل ينبغي ان يفعل ذلك أيضا اذا وقعت الخصومة بين الاجانب لان مر القضاء بوث الضغينة فيجوز عنه ما أمكن انتهى (قال) جلال الدين أبو الهيثم حامد بن محمد رحمه الله تعالى في كتاب المصنعات يجوز للقاضي أخذ الاجرة على كتيبه السجلات والمحاضر وغيرها من الوثائق بمقدار أجره المثل وذلك لان

القاضي انما يجب عليه القضاء واصل الحق الى مسحقه فحسب أما الكتابة فزيادة عمل بعمله للمضي له وعلى هذا قالوا لا بأس للمفتي ان يأخذ  
شياً على كتابة جواب الفتوى وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة باليد ومنع هذا الكف عن ذلك أولى احتراماً من  
القبول والقال وصيانة لماء الوجه عن الابتذال (مسئلة) لا يبر الرجل أهلاً للفتوى ما لم يكن صوابه أكثر من خطئه وذلك لان صوابه متى كثر  
غلب والمغلوب في مقابلة الغالب ساقط كذا في المتنقطات (وذكر) في البستان قال الفقيه كان بعضهم يكره الفتوى لما روى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال أحرؤكم على النار أحرؤكم على الفتوى (و) لا ينبغي ان يكون المفتي جباراً غفلاً غلبا بل يكون متواضعاً (مسئلة) احر  
المثل في أخذ الاجرة على كتابة المحاضر والسجلات والوثائق في كل ألف درهم خمسة دراهم الى العشرة والعشرين انما يرجع في الاجرة الى مقدار  
طول الكتابة وقصرها وصعوبتها وسهولتها وأما أخذ القاضي الاجرة على الانكحة (٥) التي يباشرها مثل نكاح الصغار

والا رامل الا ترى لاولي له  
لا يحل له أخذ ثمن على ذلك  
كذا في كتاب السجلات  
(وفي) الغنية وينبغي ان  
ينصب انساناً حتى يقعد  
الناس بين يدي القاضي  
ويقعهم ويقعد الشهود  
ويقعهم ويزجر من اساء  
الادب ويسمى صاحب  
المجلس والجواز أياً ضاوة  
يأخذ من المدعي شيئاً لانه  
يعمل له باقعد الشهود على  
الترتيب وغيره لكن  
لا يأخذ أكثر من درهمين  
(و) لو كلاً ان يأخذوا  
من يمولون له من المدعين  
والمدعي عليهم ولكن  
لا يأخذوا الكل مجلس  
أكثر من درهمين والرجالة  
يأخذون أجورهم عن  
بعضهم له وهم المدعون  
لكنهم يأخذون في المص  
نصف درهم الى درهم  
واذا خرجوا الى الراسات  
لا يأخذون لكل فرسخ  
أكثر من ثلاثة دراهم أو

فيه (القسم السادس) في ذكر البيئات وفيه فصول (الاول) في تعريف حقيقة البيئة وموضعها شرعاً  
(الاصل الثاني) في أقسام مستند علم الشاهد (الفصل الثالث) في حد الشهادة وحكمها وحكمها وما يجب  
فيه (الفصل الرابع) في صفات الشاهد وذكروا نواع قبول الشهادة (الفصل الخامس) فيما ينبغي  
لشهود أن يتنبهوا له في تحمل الشهادة وأدائهم وما يجترزون من الوقوع فيه والاحكام المتعلقة بكتاب  
الوثائق (الفصل السادس) فيما ينبغي للقاضي أن يتنبه له في أداء الشهادات من عدمه وفي الاشهاد عليه في  
التسجيلات (الفصل السابع) في صفة أداء الشهادة وما يجزئ في ذلك وما لا يجزئ من الاقفاط وبتمام  
هذه الفصول انتهى القسم الاول من الكتاب وهو قسم المقدمات (القسم الثاني من الكتاب) في ذكر  
أنواع البيئات وما يقوم مقامها مما تفصل به الاحكام وهي احدى وخسون باباً (الباب الاول) في القضاء  
بأربعة شهود (الباب الثاني) في القضاء بشاهدين لا يجزئ غيرهما (الباب الثالث) في القضاء  
بشاهدين أو بشاهد وامرأتين (الباب الرابع) في القضاء بالبيئة الثامنة مع عين القضاء ويسمى عين  
الاستبراء (الباب الخامس) في القضاء ببيئة المدعي بعد فصل القضاء بين المدعي عليه (الباب السادس)  
في القضاء بقول رجل بانفراده (الباب السابع) في القضاء بقول امرأة بانفرادها (الباب الثامن)  
في القضاء بالنكول عن البيتين وعن حضور مجلس الحاكم وبيان المواضع التي تجب فيها اجابة دعوة الحاكم  
وما لا تجب فيه الاجابة (الباب التاسع) في القضاء ببيئة الخارج على ذي اليد اذا أقامها البيئة وفي تاريخ  
الدعوى والشهادة (الباب العاشر) في القضاء بالتحالف من الجهتين (الباب الحادي عشر) في  
القضاء بأيمان الاعان (الباب الثاني عشر) في القضاء بشهادة بعض أصحاب الحق (الباب الثالث  
عشر) في القضاء بالشهادات المختلفة والاختلاف بين الدعوى والشهادة (الباب الرابع عشر) في  
القضاء بشهادة السماع (الباب الخامس عشر) في القضاء بالشهادة على الشهادة (الباب السادس  
عشر) في القضاء بشهادة الابداد (الباب السابع عشر) في القضاء بشهادة الاستغفال (الباب الثامن  
عشر) في القضاء بالشهادة بغلبة الظن (الباب التاسع عشر) في القضاء بشهادة النفي (الباب  
العشرون) في القضاء بالشهادة التي توجب حكماً ولا توجب الحق المدعي به (الباب الحادي والعشرون)  
في القضاء بالشهادة المجعولة والناقصة التي يتمها غيرهم (الباب الثاني والعشرون) في القضاء بشهادة غير  
العدول للضرورة (الباب الثالث والعشرون) في القضاء بكتاب القاضي الى القاضي (الباب الرابع  
والعشرون) في القضاء بمشاهدة القاضي للقاضي (الباب الخامس والعشرون) في القضاء بعلم القاضي  
ونفوذ قوله (الباب السادس والعشرون) في القضاء بالصلح بين الخصمين (الباب السابع والعشرون)

أربعة هكذا وضع العلماء الاتقياء الكبار وهي أجور أمثالهم (و) أجرة الكاتب على من يكتبه الكتاب وأجرة البواب على القاضي (و) اذا  
بعث أميناً لثمة بدل فاجعل على المدعي كالعصيفة (قالمت) وثمة الرجالة على المدعي في الابتداء فاذا امتنع فعلى المدعي عليه وكان هذا  
استحسان مال اليه لاز حزن القياس ان يكون على المدعي في الحالين (المزكي) يأخذ الاجرة من المدعي (و) كذا المبعوث للتعديل (فقضى)  
في ولايته ثم أشهد على قضائه في غير ولايته لا يبعث الاشهاد انتهى كلام الغنية (روى) ان داود عليه السلام لما أمر بصل القضاء وثات  
السلسلة من السماء فاذا تقدم اليه الخصمان فالحق منهما منزلة السلسلة له والمبطل منهما منزلة السلسلة فرفضت وكان سبب ذلك انه  
احتمل بعض الناس وذلك ان رجلاً أودع عند رجل ذنانين ثم جدد المودع الذنانين وكان شيخاً معه الهه افاخه صمياً الى داود عليه السلام

فاحتمال المودع وفقر العباد جعل الدنانير فيها الماخضة مما قام المدعى فقال المدعى عليه له مدعى خذ عصاى حتى أتاها السلسلة فأخذها فكان محققا الإنكار فخير داود عليه السلام فأخبره جبريل عليه السلام بذلك فقطع داود العصا فأمر الله سبحانه وتعالى أن يقضى بينة المدعى وبين المدعى عليه (وذكر) في الواقع أن القاضى إذا ارتد والعباد بالله أو فسق ثم صلح فهو على حاله إلا أن ما قضى به فى حال الارتداد والفسق باطل وبفسق النفس لا ينزل (و) لو حكم بالرشوة كان قضاءه باطلا (وفى فصول العمادى) القاضى إذا أخذ الرشوة ثم بعث إلى شافى المذهب أو إلى رجل آخر ليسمى الخصومة بين اثنين وبحكم بينهما لا ينفذ قضاءه الثانى ولا حكمه لأن القاضى الأول عمل فى هذا النسخة حين أخذ الرشوة والفاسق إذا قلنا القضاء يصير قاضيا وما قضى به نفذ قضاءه إلا أن لقاض آخر أن يبطله إذا كان من رأيه خلاف ذلك ومتى أبطله ليس لقاض آخر أن ينفذه (٦) وهذا قول علمائنا (قاضى) كرخ وقاضى سرخس التقي فقال أحدهما لا تخون

فلانا أقرا فلان بكذا لا يجوز  
لأنه تخون يقضى ما لم يبعث  
إليه الرقعة يريد به كتاب  
القاضى (و) إذا علم بحق  
الإنسان قبل تقيده القضاء  
فإنه لا يقضى به عند أبي حنيفة  
رحم الله فلا قاله ما إذا  
علم بعد تقيده القضاء فى  
الامر الذى هو قاض فيه  
أوفى بحجاس القضاء فإنه  
يقضى فى حقوق العباد ولا  
يقضى فيما هو خالص حق  
الله تعالى إلا فى السكران إذا  
وجد به أمارات السكر فإنه  
يعززه لأن ذلك تعزير ليس  
بحد وما إذا علم فى غير مجلس  
القضاء فهو على الخلاف  
الذى ذكرته فى الوجه  
الأول (وحكى) عن أبي بكر  
الاعمش أن القاضى ينزل  
بالفسق والامير لا ينزل  
لأن مبنى القضاء على العدل  
والامارة على القهر والغلبة  
انتهى (رجل) جاء إلى  
القاضى وقال إنى على  
فلان حقا فإذا كان المطالب

فى القضاء بالقرار \* (الباب الثامن والعشرون) فى القضاء بالعرف والعادة \* (الباب التاسع والعشرون)  
فى القضاء بقول أهل المعرفة \* (الباب الثلاثون) فى القضاء بالتناقض فى الدعوى وفى دعوى الدفع  
والتناقض فى النسب \* (الباب الحادى والثلاثون) فى القضاء بشهادة اعضاء واعضاض \* (الباب الثانى  
والثلاثون) فى القضاء بقيام بعض أهل الحق عن البعض فى الدعوى والخصومات \* (الباب الثالث  
والثلاثون) فى القضاء بما تسمع فيه الشهادة بلا دعوى \* (الباب الرابع والثلاثون) فى القضاء فى تحديد  
الدعوى ودعواه وما يتعلق به \* (الباب الخامس والثلاثون) فى القضاء بالاشارة والنسب والتعريف فى  
الدعوى والشهادة \* (الباب السادس والثلاثون) فى القضاء بأحكام الشيوخ ومسائله \* (الباب  
السابع والثلاثون) فى القضاء بدعوى الوقف والشهادة عليه \* (الباب الثامن والثلاثون) فى القضاء فى  
كتب شهادته فى صلح ثم ادعاه أو شهد به لغير الأول وبيان تناقض الشاهد فى شهادته وغلطه ورجوعه  
\* (الباب التاسع والثلاثون) فى القضاء بالاستعانة بالاشهاد والفرور \* (الباب العاشر) فى القضاء ببيع  
الوفاء وأحكامه وشرائطه وأقسامه \* (الباب الحادى والاربعون) فى القضاء بدعوى النكاح والمهر  
والنفقة ودعوى الجهاز وما يتعلق به \* (الباب الثانى والاربعون) فى القضاء بموجب الخلع وما يتعلق به  
\* (الباب الثالث والاربعون) فى القضاء بموجب تصرفات الفضول وأحكامها فى النكاح \* (الباب  
الرابع والاربعون) فى القضاء بالخيارات \* (الباب الخامس والاربعون) فى القضاء فيما يبطل من العقود  
بالشرط وما لا يبطل وما يصح تعليقه وإضافته وما لا يصح \* (الباب السادس والاربعون) فى القضاء بأنواع  
الضمائم الواجبة وكيفية توافيقها من الامين وبراءة الضمين \* (الباب السابع والاربعون) فى القضاء  
بأحكام السكون \* (الباب الثامن والاربعون) فى القضاء بما يمنع من موافق لا يمنع وفيما يجعل فعله  
وفيما لا يجعل \* (الباب التاسع والاربعون) فى القضاء بالحائط المتنازع فيه \* (الباب العاشر) فى  
القضاء بكلمات الكفر \* (الباب الحادى والخمسون) فى القضاء بما يظهر من قرآن الاحوال والامارات  
وحكم القرائن والدليل على ذلك من الكتاب والسنة وعمل سلف الامة  
\* (الباب الاول فى بيان حقيقة القضاء ومعناه وحكمه وحكمته) \*

خارج المصر وكان بحيث لو اشكر من أهله أمكنه ان يحضر مجلس الحاكم ويبيت فى منزله فإنه بعدد به استعسانا فانه  
عليه الصلاة والسلام أعادى ذلك لآعرابى فى قضية أبي جهل وقام عليه السلام بنفسه (وفى) القياس لا يعده حتى يقيم بينة بالحق فى جهته وهذه  
البينة ليست للحكم بل لكشف الحال فإذا حضر أعاد البينة وقيل يحلف انه يحق فى الدعوى كذا فى المحيط (وفى الروضة) يجوز للقاضى قبول  
صلته والى بلده واخوانه اذا لم يكن ذلك لاجل القضاء (رجل) جاء بخصمه الى القاضى فقال أضر غدا شهودى بذلك نفذ كفيلا منه فإنه  
لا يفعل ذلك فى قول أبي حنيفة ورفر رحمه الله (وفى) أدب القاضى للخصاف لا يمشى القاضى فى السوق وحده ويتخذ أعوانا بين يديه ولا ينبغي  
للقاضى ان يسير وبشرى فى غير مجلس القضاء ما دام قاضيا بل يولى غيره ممن يثق به (و) برى عن محمد رحمه الله يبيع ويشترى فى غير

خارج المصر وكان بحيث لو اشكر من أهله أمكنه ان يحضر مجلس الحاكم ويبيت فى منزله فإنه بعدد به استعسانا فانه  
عليه الصلاة والسلام أعادى ذلك لآعرابى فى قضية أبي جهل وقام عليه السلام بنفسه (وفى) القياس لا يعده حتى يقيم بينة بالحق فى جهته وهذه  
البينة ليست للحكم بل لكشف الحال فإذا حضر أعاد البينة وقيل يحلف انه يحق فى الدعوى كذا فى المحيط (وفى الروضة) يجوز للقاضى قبول  
صلته والى بلده واخوانه اذا لم يكن ذلك لاجل القضاء (رجل) جاء بخصمه الى القاضى فقال أضر غدا شهودى بذلك نفذ كفيلا منه فإنه  
لا يفعل ذلك فى قول أبي حنيفة ورفر رحمه الله (وفى) أدب القاضى للخصاف لا يمشى القاضى فى السوق وحده ويتخذ أعوانا بين يديه ولا ينبغي  
للقاضى ان يسير وبشرى فى غير مجلس القضاء ما دام قاضيا بل يولى غيره ممن يثق به (و) برى عن محمد رحمه الله يبيع ويشترى فى غير



بجائز القضاء (ولو) كانت على الخصم بينة واحتجني فانه لا يقضى عليه كذا في واقعات عمر (وفي) البرزاري لم يجوزوا الهجوم على بيته - وهو وسع في ذلك بعض أصحابنا وذهبوا لـ ذلك وقت فضائه ومصورته قال الخصم انه تورى وطلب الهجوم بعث أمينين معهما آءوانه ونساء فيقوم الاعوان من جانب السكة والسطح وتدخل النساء حرمه ثم أعوان القاضي فيفتشون الغرف وتحت السرير وعامة أصحابنا لم يجوزوا الهجوم اه (ولو) قضى القاضي بقول مرجوع عنه جاز قصاؤه وكذا الوفاى يقول بخالف قول علمائنا وهو من أهل الرأي والاجتهاد (ولو) قضى بشاهد وبين ثم رفع الى حاكم لا يراه جازة ابطاله فان رفع قبل ابطاله الى حاكم يرى جوازه فنقضه ليس لحاكم آخر لراه جازة ابطاله وعلى هـ اذا الاعتبار جميع الاحكام المختلفة (وان) حكم بخلاف مذهبه ولم يعلم به جاز في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز ان كان هذا غلطا منه (وفي) شرح أدب القاضي للخصم فاض قضى بافعال حق رجل في دار وذلك انه أقام (٧) سنين لا يطالب حقه فابطل القاضي حقه من أجل ذلك ثم رفع الى قاض آخر فانه يطل قضاء القاضي بذلك ويجعل الرجل على حقه في الدار لان بعض العلماء قال من له دعوى في دار في يد رجل فلم يطالب ثلاث سنين وهو في المامر فقد بطل حقه لكن هذا القول قول مجتهول

كما اذا حكم بلزوم الصداق أو النفقة أو الشفعة ونحو ذلك فالحكم بالالزام هو الحكم وأما الزام الحس من الترسيم والحبس فليس بحكم لان الحاكم قد يعجز عن ذلك وقد يكون الحكم أيضا بعدم الالزام وذلك اذا كان ما حكم به هو عدم الالزام وان الواقعة يتعين فيها الاباحة وعدم المجر وأما الحكم بالاطلاق فكما اذا رفعت لها أرض أو أرض زال الأحياء عنها فحكم بزوال الملك فانه ثابت في مباحة اسكل أحد وكذلك اذا حكم بأن أرض الفئوة طلق ليست وقفا على ما قاله جمع من العلماء والحاكم الشافعي يرى الطالق دون الوقف فانها تبقى مباحة وكذلك الصبي والتحل والحام البري اذا حيز فحكم الحاكم بزوال ملكه الحائز صار ملكا للعائر الثاني فلهذا الموروما أشهرها كلها اطلاقا فتوان كان يلزمها الزام الملك عدم الاختصاص لكن هذا بطريق الزوم والكلام انما هو في المقصود الاول بالذات لاني الزوم كأن المقصود الاول من الامر الوجوب وانما كان يلزم ما نهى عن الضد وتحريره فالكلام في الحقائق انما يقع فيما هو في الرتبة الاولى لانها بعدها قال غيره والحاكم فيما دونه بمعنى المنع ومنه حكمت السفينة اذا أخذت على يده ومنعته من التصرف ومنه سمي الحاكم كما كلفه الظالم من ظلمه ومعنى قولهم حكم الحاكم أي وضع الحق في أهله ومنع من ليس بأهله وبذلك سميت الحكمة التي في لجام الفرس لانها ترد الفرس عن المعاطب والعرب تقول حكم وأحكم بمعنى منع والحكم في اللغة القضاء أيضا فحققتها مقاربه وأما حكمه فهو فرض كفاية ولا خلاف بين الامه ان القيام بالقضاء واجب ولا يتعين على أحد الا أن لا يوجد منه عوض وقد اجتمعت فيه شرائط القضاء فيجب عليه وأما حكمته فرفع التلارج ورد التواب وقمع الظالم ونصر المظلوم وقمع الخصومات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

### الباب الثاني في فضل القضاء والترغيب في القيام فيه بالعدل وبيان محل التحذير منه وحكم السعي فيه

اعلم ان أكثر المؤلفين من أصحابنا وغيرهم بالغوا في الترهيب والتحذير من الدخول في ولاية القضاء وشددوا في كراهة السعي فيها ورغبوا في الاعراض عنها والنفور والهرب منها حتى تقرر في أذهان كثير من الفقهاء والصالحين ان من ولي القضاء فقد سهل عليه دينه وألحق بيده الى التهلكة ورغب عاهاو الافضل وساء اعتقادهم فيه وهذا غلط فاحش يجب الرجوع عنه والتوبة منه والواجب تعظيم هذا المنصب الشريف ومعرفة مكانته من الدين فبه بعث الرسل وبالقيام به قامت السموات والأرض وجعله النبي عليه الصلاة والسلام من النعم التي يباح الحسد عليها فقد جاء من حديث ابن مسعود عنه عليه الصلاة والسلام لا حسد الا في اثنين رجل آتاه الله مالا فسلطه على ملكته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعمل بها

في تكملة التكملة (وذكر) في المحيط اذا زنى رجل بامرأته ولم يدخل بها فقرأ القاضي ان لا يجرمها عليه - فافقر هامعه وقضى بذلك فنقض قضاؤه لانه قضاء في محل مجتهد فيه ثم نقض هذا القضاء في حق المحكوم عليه متفق عليه وفي حق القاضي له ان كان عالما فكذلك عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله ان كان المحكوم له يعتقد ان حرمه وقضى القاضي بالحل لا يترك رأي نفسه باباحة القاضي كذا في العمادي (نوع فيما يكون حكما من القاضي وما لا يكون) اذا قال القاضي ثبت عندى ان لهذا على هذا كذا هل يكون ذلك حكما منه قال بعضهم يكون حكما (وكان) نفس الائمة محمود الا ووجدنى يقول لا بد أن يقول حكمت أو قضيت أو أنفذت عليك القضاء وهكذا ذكر الناطق رحمه الله تعالى واقعانه والصحيح ان قوله حكمت أو قضيت ليس بشرط وان قوله ثبت عندى كذا يكتفى وكذا اذا قال ظهر عندى

أوضح هندی أو ثبت بهذا كاهنهم وكذا قوله أسند عليه يكون حكمه (قال) من الأئمة الخوفاي قول القاضي ثبت عندى يكون حكاه به  
 ناهـ ذلك الأولى ان يبين أن الثبوت بالبينة أو بالقرار لان حكم القاضي بالبينة يخالف الحكم بالقرار (وقى) العدة اذا قال القاضي  
 للمدعى عليه لا أرى لك حقاً في هذا المدعى لا يكون هذا حكمه وكذا لو قال بعد الشاهد وطلب الحكم سلم الحدود الى المدعى لا يكون هذا  
 حكمه وقيل انه يكون حكمه لان أمره الزام وحكم (اذا كان) في المصرفاضيان كل واحد منهما في حجة على حدة فوقع خصومة بين رجاين  
 أحدهما في حجة والاخر في حجة أخرى والمدعى يريد أن يخاضعه الى قاضى علمته والاخر يأبى قال أبو يوسف رحمه الله مرة للمدعى وقال  
 محمد لابل العبرة للمدعى عليه وعليه الفتوى (وكذا) لو كان أحدهما من أهل السكر والاخر من أهل البلدان أراد العسكري ان يخاضعه  
 الى قاضى العسكر فهو على هذا (٨) ولا ولاية لقاضى العسكر على غير الجندى ومن كان محترفاً في سوق العسكر فهو جندى

أيضا (وقى) جامع الفتاوى  
 وعن أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى قضاة أمير المؤمنين  
 اذا خرجوا مع أمير المؤمنين  
 لهم أن يحكموا في أى بلدة  
 نزل فيها الخليفة لانهم ليسوا  
 قضاة أرض انما هم قضاة  
 الخليفة وان خرجوا بدون  
 الخليفة ليس لهم القضاء  
 (وذكر) العلامة الشيخ  
 قاسم بن قطلوبغا الجمالى  
 في مؤلفه ماتصه اهل انه  
 قد اختلف العمل في التنفيذ  
 فتنبههم الآن هو أن  
 يشهد شهود الحكم عند  
 قاض آخر بما نسب الى  
 الحاكم في أماله وهذا  
 يسمى في الحقيقة ابتائوليس  
 فيه حكم ولا ميساعد على  
 الحكم فلا أثره في القضاء  
 المختلف فيه كالقضاء على  
 القائب ونحوه بخلافه من  
 الدعوى من الخصم على  
 الخصم والحكم ولهذا قال  
 في كتاب الاحكام تنفيذ ان  
 الاحكام الصادرة عن الحاكم  
 فيما تقدم الحكم فيمن

وجاء من حديث عائشة رضى الله عنه أنه عليه السلام قال هل تدرون من السابقون الى ظل الله يوم  
 القيامة قالوا الله أعلم ورسوله قال الذين اذا أعطوا الحق قبلوه واذا سئلوه بذلوه واذا حكموا المسلمين حكموا  
 حكمهم لانفسهم وفي الحديث الصحيح سبعة يظلمهم الله تحت ظل عرشه الحديث فبدأ بالامام العادل وقال  
 صلى الله عليه وسلم المقسطون على منابر من نور يوم القيامة على عيين الرحمن كتابا يد به عيين وقال عبد الله بن  
 مسعود لان أقضى يوما أحب الى من عبادة سبعين سنة ومروا به انه اذا قضى يوما بالحق كان أفضل من عبادة  
 سبعين سنة فكذلك كان العدل بين الناس من أفضل أعمال البر وأعلى درجات الاجر قال الله تعالى وان  
 حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين فأى تشي أشرف من محبة الله تعالى واهل أن كل ما جاء  
 من الاحاديث التى فيها تخويف وعيد فانما هي في حق قضاة الجور والعلماء والجهال الذين يدخلون انفسهم  
 في هذا المنصب بغير علم ففي هذين الصنفين جاء الوعيد وأما قوله صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء فقد ذبح  
 بغير سكين فقد أوردته كثر الناس في معرض التعذير من القضاء وقال بعض أهل العلم هذا الحديث دليل  
 على شرف القضاء وعظيم منزلته وان المتولى له مجاهد انفسه وهو اوهو دليل على فضيلته من قضى بالحق  
 انجبه له ذبيح الحق امتحانا لتعظيم له المثوبة امتثانا للقاضى لما استسلم لحكم الله وصبر على مخالفة الاقارب  
 والاباعد في خصوصياتهم فلم يأخذ في الله لومة لائم حتى قادهم الى أمر الحق وكفة العدل وكلفهم عن دواعي  
 الهوى والعناد جعل ذبيح الحق لله وباع به حال الشهداء الذين لهم الجنة وقدولى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على بن أبي طالب ومعاذ بن جبل ومعل بن يسار رضى الله عنهم القضاء فنعم الذابح ونعم المذبحون فالتعذير  
 الوارد من الشرع انما هو عن الظلم لاعتق القضاء فان الجور في الاحكام واتباع الهوى فيمن أعظم الذنوب  
 وأكبر الكاثر قال الله تعالى وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وقال عليه الصلاة والسلام ان أغنى  
 الناس على الله وأبغض الناس الى الله وأبعد الناس من الله رجل ولاه الله من أمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم  
 شيأ ثم لم يعدل بينهم وأما قوله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة قاضيان فى النار وقاض فى الجنة قاض عمل  
 بالحق فى قضائه فهو فى الجنة وقاض علم الحق فجار متعديا فذلك فى النار وقاض قضى بغير علم واستخيا أن  
 يقول لأعلم فهو فى النار فصحت ذلك فى الجائر والجاهل الذى لم يؤذنه فى الدخول فى القضاء وأما من  
 اجتهد فى الحق على علم فأخطأ فقد قال عليه الصلاة والسلام اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وان  
 أخطأ فله أجر ومثل ذلك نطق الكتاب العزيز برفقته تعالى وداود سليمان ان اذ يحكم فى الحرب اذ غشيت  
 فيه غم القوم وكلا الحكمهم شاهد من فهمها سليمان وكلا آتينا حكاهما فافئنى على داود باجتهاده وأئني  
 على سليمان باصابته وجه الحكم وقد قال الله تعالى والذين جاهدوا فىنا فهم هم سبلناوان الله لمع المحسنين

غير المنفذ بأن يقول ثبت عندى انه ثبت عند فلان لما حكم من الحكم كذا وكذا وهذا ليس حكم من المنفذ البتة (وكذلك) فيجب  
 اذا قال ثبت عندى ان فلانا حكم بكذا وهذا ليس حكم من هذا الميث بل لو اعتقد أن ذلك الحكم على خلاف الاجماع صح ان يقول ثبت عندى  
 انه ثبت عند فلان كذا وكذا لان التصرف الفاسد والحرام قد ثبت عند الحاكم ليرتب عليه تأديب ذلك الحاكم أو نحوه (وبالجملة) ليس  
 فى التنفيذ حكم البتة ولا يعتبر بكثرة الاثبات عند الحاكم فهو حكم واحد وهو الاول الا ان يقول الثانى حكمت بما حكم به الاول اه (فان)  
 ولا يتأتى له ان يقول حكمت بما حكم به الاول الابعـد أن يجري بين يديه خصومة صحيحة من خصم على خصم (القاضى) اذا نصب وصيا  
 فى تركه أيتام وهم فى ولايته والتركة ليست فى ولايته أو كانت البركة كفى ولايته ولا يتام لم يكونوا فى ولايته أو كان بعض التركة

في ولايته واليه نص الاستخلاف يكن في ولايته (قال) شمس الأئمة الحلواني يفتي بالنصب على كل حال ويعتبر النظام والاستعداد بصير الوصي وصيا  
في جميع التركة أيما كانت التركة (وكان) ركن الاسلام على السعدي يقول ما كان من التركة في ولايته بصير وصبا فيه وما لا يكون فلا  
(وقبل) بشرط صحة النصب كون التركة في ولايته ولا يشترط كون التركة في ولايته (ولو) نصب القاضي متوليا في وقف ولم يكن الوقف  
والموقوف عليه في ولايته (قال) شمس الأئمة اذا وقت المظالبة في مجلس صحيح النصب (وقال) ركن الاسلام للصحيح (وان) كان الموقوف عليه في  
ولايته ولم تكن ضيقة الوقف في ولايته فان كانت المظالبة العلم أو باطلا أو مسجدا في مصر ولم تكن ضيقة الوقف في ولايته قال شمس الأئمة  
الحلواني رحمه الله تعالى يعتبر النظام والاستعداد (وقال) ركن الاسلام اذا كان الموقوف عليه (٩) حاضر ويجوز (وذكر) في مجموع

النوازل قاضي سمرقند  
نصب قيمي في حدود وقف  
بخارو المدعي عليه سمرقند  
صحت الدعوى والسجل  
(وروي) عن بعض المشايخ  
القاضي اذا نصب وصيا في  
تركة ليست في ولايته  
لا يجوز وهو فتوى صاحب  
الفصول وفتوى مشايخ مرو  
(وقال) الامام شمس الأئمة  
الحلواني يجوز والعتبة  
للخصومة (وذكر) رشيد  
الدين في فتاويه البنية  
كان من بخارو لا يجوز نصب  
الوصي من قاضي سمرقند  
(ولو) كان الموقوف عليه  
بسمرقند والمتولي والمدعي  
عليه بخارو صح حكم  
قاضي بخارو بان وقف على  
فلان ويكون المتولي قائما  
مقام الموقوف عليه ويكتب  
الى قاضي سمرقند ليس له  
المتولي اه (وفي الولوجي)  
ويقبل كتاب القاضي الى  
القاضي في كل حق لا يسط  
بشبهة لان كتابه كالحطاب

فيجب على من دخل في خطا القضاء بذل الجهد في القيام بالحق والعدل فقد قال بعض آئمة المذهب القضاء  
محنة ومن دخل فيه فقد ابتلى بعظيم لانه عرض نفسه للهلك اذا اخلص على من ابتلى به عسير ولذلك قال صلى  
الله عليه وسلم من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين وفي رواية ابن أبي ذئب فقد ذبح بالسكين وقال أبو قلابة مثل  
القاضي العالم كالساج في البحر فكم عسى أن يسبح حتى يغرق قال بعض الآئمة وشعار المتقين البعد عن هذا  
والهرب منه وقد ركب جماعة ممن يقتدى بهم من الآئمة المشايخ في التبايع عن هذا وصبروا على الاذى وانظر  
الى قضية أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الاتباع منه وصبره على الاذى حتى تخلص وكذا غيره من الآئمة وقد  
هرب أبو قلابة الى مصر لما طاب للقضاء فلقبه أيوب فأشار اليه بالترغيب فيه وقال له لو ثبت لنا أجر عظيم  
فضاله أبو قلابة الغريق في البحر الى متى يسبح وكلام أبي قلابة هذا ومن تقدمه وما أشبه ذلك من التهديد  
والخوف اغماهو في حق من علم في نفسه الضعف وعدم الاستقلال بما يجب عليه وكذلك من يرى نفسه  
أهلا للقضاء والناس لا يرونه أهلا لذلك وقد قال بعض العلماء لا خير فيمن يرى نفسه أهلا لشي لا يراه الناس  
أهلا لذلك والمراد بالناس العلماء فهرب من كان بهذه الصفة عن القضاء واجب وطا به سلامة نفسه أمر لازم  
والمعلم أن طاب القضاء والحرص عليه حسرة وندامة في عرصات القامة وروي عن النبي عليه الصلاة  
والسلام انه قال تحرصون على الامارة وتكون حسرة وندامة يوم القيامة فزعمت المرضعة وبشت الفاطمة  
فن طاب القضاء وأراد وحرص عليه وكل اليه وخيف عليه فيه الهلاك ومن لم يسأله وامتنع به وهو كاره له  
خائف على نفسه فيه أعانه الله عليه وروي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال من طلب القضاء واستعان عليه  
وكل اليه ومن لم يطلبه ولا استعان عليه أنزل الله ما يكابدده وقال صلى الله عليه وسلم لم يعبد الرحمن لا نسأل  
الامارة فانك ان تؤمنها عن غير مسألة تن عليها وان تؤمنها عن مسألة توكل اليها أو ما تحصيل القضاء بالرشوة قال  
في الخلاصة ومن أخذ بالقضاء برشوة فانه أصبح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه وبه يفتي الامام لو قل  
برشوة أخذها أو قوم عليها لم يجز تقليده كقضاة برشوة وقال في النوازل من أخذ بالقضاء برشوة أو  
بشفاعة فهو حكمهم لو رفع حكمه الى قاض آخر بمضيه لوافق رأيه والأبواب من أخذ برشوة لا ينفذ حكمه بلا  
حاجة الى نقضه ومن أخذ بشفاعة فهو كمن نقضه بحق القاضي لو ارتشى وكم ينفذ حكمه فيما لم يرتش لا فيما  
ارتشى من المحيط قال في نوادر ابن رستم ينفذ فيها وقال بعض المشايخ يطال فيه ما بالاول أخذ شمس الأئمة  
السرخسي ولو ارتشى ولده أو بعض أعوانه فلو كان بامرهم ورضاه فهو كارتشائه فضاؤه مردود ولو كان بلا  
علمه ينفذ حكمه وعلى المرتشى رد ما قبض ولو ارتشى ففقد أرقضى ثم ارتشى أو ارتشى ابنه أو من لا تقبل  
شهادته لم ينفذ حكمه لانه عامل لنفسه وأولاده ولو ارتشى فبعث الى الشافعي أو الى آخر الحكم بينهم لم ينفذ

(٣ - معين الحكم) في مجلس قضائه بخلاف رسالة القاضي الى القاضي في الحقوق فانه لا تقبل لان الرسول ينقل خطاب المرسل  
والنقل يقتصر على هذا الموضع والمرسل في هذا الموضع ليس بقاض وقول القاضي في غيره موضع قضائه كقول واحد من الرعية (وفي المنبع)  
واذا مات الكاتب أو عزل أو خرج عن أهلية القضاء بأن ارتد أو عوى أو جن أو فسق هل يعد من القاضى المكتوب اليه بكتابة ينظر ان كان  
ذلك عرض للكاتب قبل الوصول الى المكتوب اليه أو بعد الوصول وقبل القراءة لم يقض به الثاني فندهما (وقال) أبو يوسف في الامالى  
يقضى به (ولو) وصل اليه ثم عرض له هذه الاشياء في حقه بالاجماع (وكذا) لو مات المكتوب اليه أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ثم وصل  
الى القاضي الذي ولي مكانه لم يعد له لانه لم يكتب اليه الا اذا كتب الى فلان قاضي بلد كذا أو الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه  
يجوز أن يقضى به من قام مقام المكتوب اليه لان الكاتب اذا عرف الاول صح كتابه القاضي اليه (ولو) كتب ابتداء من فلان قاضي بلد كذا

الى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين لا يجوز عند أبي حنيفة وعبد ربهما الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وتسهيل الامر على  
الناس (نوع في العزل) \* تعليق عزل القاضي بالشرط جائز (وقال) ظهير الدين المرغيناني ونحن لانفتي بصحة تعليق العزل بالشرط  
(أربعة) خصال اذا حلت بالقاضي صار عزولا ذهاب البصر وذهاب السمع وذهاب العقل والردة (واذا) عزل السلطان القاضي لا ينزل  
ما لم يصل الخبر اليه كالمكيل حتى لو قضى بقضايا قبل وصول الخبر اليه تنفذ (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا ينزل وان علم بعزله ما لم  
يقادغه فيه مكانه ويقدم صيانة لحقوق الناس واعتد به بامام الجماعة اذا عزل (وهذا) اذا - صل العزل مطلقا اما اذا حصل مطلقا بشرط وصول  
الكتاب اليه لا ينزل ما لم يصل (١٠) اليه الكتاب علميا بعزل قبل وصول الكتاب اليه أو لم يعلم ورواية أبي يوسف تتأني هنا أيضا (موت)

حكم الثاني اذا لاؤل عمل لنفسه لما ارشى ولو كتب الى الثاني ليحكم بينهم ما أخذ اجر الكتابة نفذ حكم  
المكتوب اليه كذا في الذخيرة وعن محمد اذا جاء كتاب الخليفة الى عامله بخراسان أن اجتمع الفقهاء وسئل عن  
قاضيه ان لم يرضوا به فاعزله ففصل فلم يرضوا به فاخذ الرشوة فلم يعزله فهو على قضائه لان عنده لا ينزل  
ما لم يعزل ولم يعزل وان كتب اليه ان اجتمع الفقهاء في أجمعوا عليه ورضوا به فوله القضاء فولى غير من  
أجمعوا عليه بالرشوة لا يصير قاضيا لانه ولاه بغير أمر من له ولاية التولية من شرح التجريد وقال أبو العباس  
من تلامذة ابن شريح الشافعي في كتاب أدب القاضي من يقبل القضاء بغيره وأعلى عليه رشوة فولايته  
باطلة وقضاؤه مردود وان كان قد حكم بحق قال وان أعطى رشوة على عزل قاض ليول هو مكانه فكذلك  
أيضا وان أعطاهما على عزله دون ولاية فعزل الاؤل برشوة ثم استعفى هو مكانه بغير رشوة نظر في  
العزل فان كان عدلا فاعطاء الرشوة على عزله حرام والمعزول باق على ولايته - الا ان يكون من عزله  
قد تاب برد الرشوة قبل عزله وقضاء المستخلف أيضا باطل الا ان يكون المستخلف أيضا قد تاب قبل الولاية  
فيصح قضاؤه فان كان المعزول جائر لم يبطال قضاء المستخلف انتهى ولا ينبغي أن يقدم على ولاية القضاء الا من  
وثق بنفسه وتعين لذلك أو أجبه الامام العدل على ذلك فلا امام العدل اجباره اذا كان صالحا لعله هو أن  
يهر بوجع منع الا أن يعلم انه تعين عليه فيجب عليه القبول كذلك اذا تحقق انه ليس في تلك الناحية من  
يصلح للقضاء سواء فلا يجوز له حيث لا امتناع بل يجب عليه السعي في طلبه وتحصيله لتعين القيام به اذا  
الغرض عليه ويدل على ذلك قوله تعالى حكايه عن يوسف صلوات الله عليه اجعلني على خزان الارض  
اني حفيظ عايم فانه كان بين قوم كفار فاراد استصلاحهم ودعاهم الى الله تعالى بالسعي في هذه الولاية  
دون غيرها لان المتولى لار زان العباد تذله الرقاب وتخضع له الجبابرة ولا يستغنى أحد عن بابه فلهذا  
طلب هذه المرتبة دون الامارة والوزارة وغير ذلك من الولايات لا يقال انه طلب ذلك ليتوصل به الى الاجتماع  
بأخيه فان منزلته أشرف من هذا أو كمل وان كان هذا الغرض حاصل لا يعلل سبيل التبعية لانه من لوازم  
هذه الولاية أعني أن اخوته لا بد لهم من الميرة وطلب القوف من عنده صلى الله عليه وسلم وعلى نبينا وعلى  
جميع الانبياء والمرسلين

(فصل) \* وطلب القضاء ينقسم الى خمسة أقسام واجب ومباح ومستحب ومكر وه حرام (فالوجه الاوّل)  
اذا كان من أهل الاجتهاد أو من أهل العلم والعدالة ولا يكون هناك قاض أو يكون ولكن لا تحل ولايته  
أو ليس في البلد من يصلح للقضاء غيره أو لكونه ان لم يل القضاء عليه من لا تحل ولايته وكذلك ان كان القضاء  
بيده من لا يحل بقاؤه عليه ولا سيبل الى عزله لا يتعدى هذا الى الولاية فيتعين عليه التصدي لذلك والسعي

السلطان لا يوجب عزل  
القاضي - حتى لو مات الخليفة  
وله امر او قضاء فم - على  
حالههم وليس هذا كالمالك  
(وكذا) موت القاضي  
لا يوجب عزل النائب (ولو)  
عزل السلطان القاضي  
ينزل نائبه - بخلاف ما اذا  
مات القاضي حيث لا ينزل  
نائبه هكذا قيل وينبغي  
أن لا ينزل النائب بعزل  
القاضي لانه نائب السلطان  
أو نائب العامة ألا ترى انه  
لا ينزل بموت القاضي وعليه  
كثير من مشايخنا (واذا)  
عزل السلطان نائب  
القاضي لا ينزل القاضي  
(القاضي) اذا قال له مات  
نفسى أو اخرجت نفسي  
عن القضاء وسع السلطان  
ينزل كافي الوكيل أما  
بدون سماع السلطان فلا  
(وقيل) لا ينزل القاضي  
بعزله نفسه أصلا لانه نائب  
عن العامة وحتى العامة  
متعلق بقضائه فلا يملك عزل

نفسه كذا في الفصول (وفي) جامع الفتاوى كان الفقيه أبو جعفر يقول كان الفقيه أبو بكر الاسكافي يقول قولية الحكماء القضاة فيه  
في ديارنا غير صحيح لان المولى لا يواجههم بالتقليد (وفي) شرح الوفاية وصح قضاء المرأة في غير حدود واعتبار اشهادتها (قلت) الجهة الجامعة  
بينهم - ما كون كل واحد منهما متنفذا لقول على الغير (السلطان) اذا حكم بين اثنين لا ينفذ وقيل ينفذ وعليه الفتوى (باع) المدبر وأم الولد  
ثم ارتفع الى القاضي فأجاز بيعهما ثم ارتفع الى قاض آخر يخفى القضاء الا في أم الولد لانه روى ان عليا رضى الله عنه رجع عنه  
(نوع في الحبس) \* يحبس بدائر وفي كل دين ما خلا دين الوالد بن أو الاجداد أو الجدات ولده وبحبس المسلم بين الذي والمستأمن وعكسه  
(واذا) حبس الكفيل بحبس المكفول عنه مع هذا الوزم يلزمه لو كانت الكفيلة بأمره والا لا ولا يأخذ المال قبل الاداء (دلت) المسئلة على  
جواب الواقعة وهو أن المكفول له يتمكن من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثر (واذا) خاف فراؤه قدسده ولا يخرج لجمعة



ولا عبد ولا جنازة ولا مبادء من ان يرضى ويحبس في موضع وحش ولا يطرش له فراش ولا وظائف ولا يدخل عليه من يستأنس به (وفي) الاضيولا يمنع من دخول الجيران عليه وأهله لاحتياجه الى الشورى في القضاء ولا يمكنون من المكث عنده طويلا (وعن) محمد انه يخرج في موت والده وولده لا في غيرهما اذا لم يكن من يقوم عليهم والا (وذكر) القاضي ان الكفيل يخرج لجنازة الوالد من الاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا عليه الفتوى (وقال) ابو بكر الاسكافي اذا جاز لا يخرج (ولو) مرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يقوم عليه أخرجه كذا عن محمد رحمه الله تعالى (وهذا) اذا غاب عليه الهلاك (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يخرج والهلاك في الحبس وغيره سواء والفتوى على رواية محمد وانما يطلقه اذا أطلقه بكفيل وان لم يجد كفيل لا يطلقه (وحضرة) الخصم بعد (١١) التكفيل لا إطلاق لبس بشرط (ولا)

فيه اذا قدم بطالب، حفظ الحق وجريان الاحكام على وفق الشرع لان في تحصيله القيام بمرض الكفاية (الوجه الثاني) ان يكون ذميره اوله عال فيجوز له السعي في تحصيله ليسد خاتمه وكذلك ان كان يقصد به دفع ضرره من نفسه فيباح له ايضا (الوجه الثالث) اذا كان هناك عالم خفي فله عن الناس فأراد الامام أن يشهر بولاية القضاء ليعلم الجاهل ويغني المسترشد أو كان هو حامل الذم كرايمه الامام والناظر فأراد السعي في القضاء ليحرف موضع علمه فيسحب به تحصيل ذلك والدخول فيه بهذه النية قال بعضهم وقد يستحب لمن لم يتبين عليه، ولكنه يرى أنه أنقض به وأنفع للمسلمين من آخر تولاه وهو ممن يستحق التولية ولكنه مقرر عن هذا (الوجه الرابع) أن يكون سعيه في طلب القضاء لتحصيل الجاه والاستعلاء على الناس فهذا يكرهه السعي ولو قيل انه يحرم كان وجهه ظاهر القول تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين ويكره أيضا ان كان غنيا عن أخذ الرزق على القضاء وكان مشهورا بالاحتياج أن يشهر نفسه وعلمه بالقضاء (الوجه الخامس) ان يسعى في طلب القضاء وهو جاهل لبس له أهلية القضاء أو يسعى فيه وهو من أهل العلم لكنه متلبس بما يوجب فسقه أو كان قد مره بالولاية الانتقام من أعدائه أو قبول الرشوة من الخصم وما أشبه ذلك من المقاصد فهذا يحرم عليه السعي في القضاء

\*(الباب الثالث في ولاية القضاء وما يستفاد من النظر في الاحكام وما ليس للقاضي الظرف، ومراتب الولاية التي تفيد أهلية القضاء أو شيئا منها)\*

اما ولاية القضاء فقال القراني في كتابه المسمى بالخيرة هذه الولاية متناولة للحكم لا يندرج فيها غيره وقال أيضا في وضع آخر وايس للقاضي السياسة العامة لا سيما الحاكم الذي لا قدرته على التنفيذ كالحاكم الضعيف القدرة على الملوك الجبارة فهو ينشئ الالتزام على الملوك العظام ولا يحظره تنفيذه لتعذر ذلك عليه بل الحاكم من حيث انه حاكم ليس له الا الانشاء واما قوة التنفيذ فمأمرا زائدا على كونه حاكما فبفرض اية التنفيذ وقد لا يندرج في ولايته وليس له قسمة الغنائم وتفريق أموال بيت المال على المصالح واقامة الحدود وترتيب الجروش وقتال البقاة وتوزيع الاقطاعات واقطاع المبادئ ونحو ذلك فلا يجوز لاحد الاقدام عليه الا باذن امام الوقت الحاضر انتهى واعلم ان ما ذكره من أن القاضي لا يقيم الحدود وفيه نظر والمنقول في المذهب ان له اقامة الحدود اذا هو الاصل لانه للغافاء والقضاء قال ابن عرو وعار بن بامر وجاءت من الصحابة أربع الى الولاية التي عالجها الحدود والحدود والحدود فتم القتل لا يكون لكل القضاء وبالجملة فان اقامة الحدود لا تكون لكل أحد بل ولا لكل والما تودي اليه السرعة الى اقامة الحدود من غيرهم من الفتنة والتفريق وروى عن عمر أنه نهى الولاة عن القتل الا باذنه وأيضاً فانه يلزم على

من الطين (وعن) ثمر رحمه الله تعالى انه باع العمامة (ولو) افلس المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضي المبيع لثمن (وعند) الامام رحمه الله تعالى لا يبيع العقار والعروض (وقال) عصام لا يبيع العقار اجماعا والخلاف في المنقول (وقيل) يبيع العقار عندهما وهو الاصح (وفي) شرح القدوري في المال الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار ولا العروض وان طهر بالذات وله عليه دراهم فغير وايتان (وفي) شرح الطحاوي انه لا يأخذ (وفي) الصغير انه يأخذ (قال) المديون ابيع عرضي وأوفي ديني أجله القاضي ثلاثة أيام ولا يحبس ولو كان له عقار يحبس عليه ويقتضى الدين ولو كان ثمن قليل (واذا) وجد المديون من يقرضه ليقضي به دينه فلم يفعل فهو ظالم وان أراد الدائن اطلاقه بلا حضور القاضي له ذلك (فان) كان أمر المديون ظاهرا عند الناس فاقضى يقبل بينة الاعسار ويحمله قبل المدة التي تذكروها (وان) كان أمره مشكلا هل يقبل البينة قبل الحبس فيه وايتان اختار الامام الفضلي القبول وعامة المشايخ عدم القبول

(واحد لث) الروايات في تلك المدة التي يسأل القاضى عنها بعد الحبس فقد رها العقل في كتاب الكفالة بشهرين أو ثلاثة في رواية الحسن باربعة (وفي رواية) الطحاوى بنصف الحول (والصحيح) تغو يرضه الى رأى القاضى لانه للغير والنسار ع الى قضاء الدين وأحوال الناس في ذلك متفاوتة (ولا يشترط في بيئته الاعصار ضرورة المدعى (فان) برهن المطلوب على الاعصار والطالب على اليسار في بيئته الطالب أولى كينة الاربع مع بيئته الاقرار انتهى (ولا) يشترط بيان ما به يثبت اليسار (وذكر) القاضى يسأل القاضى عن المحبوس بعد مدة فان أخبر بالاعصار أخذ منه كفيلاً وخله ان كان صاحب الدين غائباً (ولو) كان ايت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من الحبس قبل الاستيثاق بكفيل للمغار (وقال) (١٢) الخصاص رجه الله تعالى يثبت الافلاس بقول الشهود وهو فقير لا تعلم له مالا ولا عرضاً ولا ما يرج به

عن الفقر (وعن) الصغار يشهدون انه فاسم معدم لانعلم له مالا سوى كسوته واختبرناه سراً علنا فان لم يخبر أحد من حاله لكن ادعى المدعون الاعصار والدائن اليسار قال في التبريد لا يصدق في كل دين له بدل كتمن أو فرض أو حصل بعقد أو التزام كصدق أو كفالة (وفي) جامع المدر رجه الله لا يصدق في المهر المجمل ويصدق في المؤجل وعليه الفتوى (وفي) الاصل لا يصدق في الصداق بلا فصل بين مؤجله ومجمله (وفي) الاضيعة كذا لا يصدق في نفقات الاقارب والزوجات وأورش الجنابات (رب) الدين اذا ادعى ان له مالا بعد ما برهن على الافلاس يحلف عند الامام رجه الله (قال) الامام الحلواني لو طلب المحبوس من الطالب أنه لا يعرف انه معدم يحلفه فان نكل أطلقه وان

اقامة الحدود أحكام من فسق الحدود وغير ذلك فيجب التحوط لها بقصرها على بعض الولاية وأما ما ذكره من أن السياسة ليس له فيها مدخل فليس على اطلاقه وقد قال بعض العلماء ان خطة القضاء أعظم الخطا قدر اوان اليه المرجع في الجليل والحقير بالتحديد وان على القاضى مدار الاحكام واليه النظر في جميع وجوه القضاء من القليل والكثير وانه يتخصص بالنظر في الجراحات والتدريجات وان القاضى يباشر كل الامور الا اموراً خاصة وسيات في أول القسم الثالث ما يدل على أن له النظر في كثير من السياسات الشرعية واعلم ان الذى يعول عليه في ذلك العرف وقد قال الامام العلامة شمس الدين محمد بن قيم الجوزية الحنبلى اعلم ان عموم الولايات وخصوصها وما يستتبعه المتولى بالولاية يتلقى من الاقفاط والاحوال والعرف وليس لذلك مدد في الشرع فقد يدخل في ولاية القضاء بعض الامكنة وفي بعض الازمنة ما يدخل في ولاية الحرب وقد يكون في بعض الامكنة والازمنة قاصر على الاحكام الشرعية فقط فيستفاد من ولاية القضاء في كل قطر ما سوت به العادة واقضاء العرف وهذا هو التحقيق في هذه المسئلة

\*(فصل)\* اما نواب القضاء في عمل من أعمالهم أو ما لقوا فقال بعض الفضلاء هم مساوون للقضاة الاصول من غير زيادة ولا نقصان ولا فرق الا كثرة العمل بالنسبة الى كثرة الاقطار وقائما وان الاصل له أن يعزل الفرع بخلاف عكسه وهذا فرق لا يزيد في معنى الولاية وهو هذا الذى قاله ان كان في النائب المستخلف باذن الامام فسلم والا فالقول من كتب أهل المذهب خلافه وهو ان القاضى اذا استخلف باذن الامام فالمستخلف التسجيل والا فرفع الى القاضى ما ثبت عنده كما ستقف عليه في محله اذا قاضى أن يبيع لمن قدمه النظر في أوامير الايتام والغياب والتسجيل في سائر الحكومات وله أن يحجر عليهم ذلك فيفعل من ذلك ما رآه باجتهاده فينبغي ان يحمل كلام ذلك العالم على انه أذن لنا فيه في جميع ما تقلده من الامام

\*(فصل)\* واما ولاية الحسبة فهى تقصر عن القضاء في انشاء كل الاحكام بل ان يحكم في الرواين الخارجية بين الدور وبناء المصاطب في الطرق لان ذلك مما يتعلق بالحسبة وليس له انشاء الاحكام ولا تنفيذها في عقود الانكحة والاعلامات ولاله أن يحكم في ميو ب الدور وشبهها الا أن يحصل له ذلك في مشوره ويزيد المحتسب دلى القاضى بكونه يتعرض لتقصص عن المنكرات وان لم تنه اليه وأما القاضى فلا يحكم الا فيما رفع اليه وموضع الحسبة الربعة وموضع القضاء النصفه

\*(فصل)\* وأما الولاية الجزئية المستفادة من القضاء كترولى العقود والفسوخ في الانكحة فقط والمتولى النظر فيما يتعلق بالايتام فقط فيفوض اليه في ذلك النقض والابرار على ما يراه من الاوضاع الشرعية فهذه الولاية شعب من ولاية القضاء ينفذ حكمه فيما فوض اليه ولا ينفذه حكم فيما عدا ذلك

حالف أبدي حبه (ويجوز) الجلوس في المسجد لغير الصلاة اللازمة الغريم (وقال) القاضى المذهب عندنا انه لا يلزمه في المسجد لانه بنى لذكر الله تعالى وبه يقضى (قال) هشام سألت محمد ارجه الله عن اخرج من السجن عن تظليس قال يلزمه لانه لا علم لنا بحاله لعله أخفى ماله فخرجه الملازمة ذكر الملازمة وأراد به الحبس بدليل التفريق قال قلت له فان كانت الملازمة أضرب بالعبال لكونه ممن يتكسب بالسعي في الطرقات قال أمر رب الدين ان يوكل غلامه ليكون معه ولا آمنه عن طاب ما يقوته وعياله يومه وان شاء تركه اياماً ثم لازمه على قدر ذلك قال قاتله ان كان عاملاً يعمل بيده قال ان كان عاملاً يقدّر أن يعمل به حيث يلزمه لازمه وان كان عاملاً لا يقدّر معه على الطالب خروج وطلب وان كان في ملازمته ذهاب قوته وعياله أكلفه ان يقيم كفيلاً بنفسه ثم تخلى سبيله (اذا قال) المدعى الى بيئته وطلب عين خصمه لا يستحلفه القاضى لانه يريد أن يقيم عليه البيئته بهد الحلف ويفضح بذلك وقد أمرنا بالستر وقاله ان يحلفه (قال) الامام الحلواني رجه الله

فقال ان شاء القاضي انما الى قوله وان شاء مال الى قولهما كما قالوا في التوكيل بالارضا الخضم بأخذ باي القواين شاء (نقد) المحبوس الدين والدائن غائب ان شاء القاضي أخذ الدين ووضعه عند عدل وأطاعه وان شاء أطاعه بكفيل ثقة بنفسه وبالمال (وفي) النوازل وكذا لو برهن المحبوس على الافلاس ورب الدين غائب (واستحسن) بهض المتأخرين ان تحبس المرأة اذا حبس الزوج (وكان) قاضي غيبسة يحبسها معه صيانة لها عن الفجور (قال) المقضي عليه للقاضي أخذت الرشوة من غريمي وقضيت على عزري (ومن) أخذ من السلطان مالا حراما فحق الخصومة في الاخرة لصاحب الحق مع السلطان ومع القاض ان لم يخلطه السلطان وبعد الخلط عند الامام رحمه الله تعالى يكون مع السلطان لا غير (اذا) أراد أن يذهب مع خصمه الى السلطان لاني القاضي يجوز له ذلك شرعا (١٣) ولا يفتي به لكنه ان عجز عن الاستيفاء عند القاضي ذهب الى السلطان (القاضي) اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهرت رواية بخلافه فان الخصومة له مدعى عليه يوم القيامة مع القاضي والمدعى أمامه المدعى فلائمة آثم بأخذ المال وأمام القاضي فلائمة آثم بالاجتهاد لان أحد البس من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض اذ كياه خوارزم قاص المفتي على القاضي فأوردت عليه ان القاضي صاحب مباشرة للحكم والمفتي نائب للحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فانه قطع وكان له ان يقول القاضي في زماننا لجأ الى الحكم بعد الفتوى لانه لو تركه لبلاد لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه كذا في البرزى

عند القاضي ذهب الى السلطان (القاضي) اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهرت رواية بخلافه فان الخصومة له مدعى عليه يوم القيامة مع القاضي والمدعى أمامه المدعى فلائمة آثم بأخذ المال وأمام القاضي فلائمة آثم بالاجتهاد لان أحد البس من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض اذ كياه خوارزم قاص المفتي على القاضي فأوردت عليه ان القاضي صاحب مباشرة للحكم والمفتي نائب للحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فانه قطع وكان له ان يقول القاضي في زماننا لجأ الى الحكم بعد الفتوى لانه لو تركه لبلاد لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه كذا في البرزى

في البرزى  
\* (الفصل الثاني في أنواع الدعاوى والبيّنات)  
\* المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركه او المدعى عليه من يجبر على الخصومة

\* (فصل) \* وأما ولاية التحكيم بين الخصمين فهي ولاية مستفادة من آحاد الناس وهي شعبة من القضاء متعلقة بالاموال دون الحدود والقصاص كما هو مشروح في الفصل الثامن  
\* (فصل) \* وأما ولاية السعاعة وجباة الصدقة فلهم انشاء الحكم في الاموال الزكوية خاصة فان حكموا في غير ذلك لم ينفذ لعدم الولاية  
\* (فصل) \* وأما ولاية الخرص فليس لتوليها انشاء حكم وليس له غير خرم مقادير الثمار وكم يكون مقدارها اذا بيسست وفعله في ذلك بمنزلة الحكم وقد اختلف العلماء فيما لو تبين خطأه هل يرجع الى ماتين أو هو حكم مضى وهذا عند المتأثر به  
\* (فصل) \* وأما ولاية الحكمين فهي شعبتين القضاء في قضية خاصة فينفذ حكمهما فيما فوض اليهما من أمر الزوجين على ما هو مبسوط في محله ولا ينفذ حكمهما في غير ذلك  
\* (فصل) \* وأما حكم الحكمين في جزاء الصيد فهي ولاية مستفادة من آحاد الناس ينفذ حكمهما مع اتفاقهما فيما يتعلق بالجزء فقط  
\* (فصل) \* وأما الولاية على صرف النفقات والامروض المقدرة المستحقها وابصال الزكاة لاصنافها وقسمه الغنائم وابصال مال الغائبين اليهم ونحو ذلك مما فيه تنفيذ فقط فاهلها كالقضاة في التنفيذ لا في الانشاء  
\* (فصل) \* وأما ولاية القاسم الذي يقيم القاضى والكاتب والترجمان والمقدم ونحو ذلك فهو لا ليس لهم أن ينشؤوا حكما ولا ان ينفذوا شيئا  
\* (فصل) \* وأما الولاية التي يندرج القضاء في ضمنها فهي أنواع \* (النوع الاول) \* الامامة الكبرى وأهلية القضاء جزء من أجزائها وكذلك أهلية السياسة العامة فهي صريحة في تناول ذلك \* (النوع الثاني) \* الوزارة قال بعضهم يجوز التفويض في جميع الامور والوزر يروى يختص الامام منه بثلاثة أشياء لا يعقد الوزر ولاية العهد ويعقدها الامام لمن يريد فيكون اماما للمسلمين بعده كنعيل أبي بكر رضى الله عنه ولا يستعفى من الولاية ولا امام الاستفتاء من الامامة ولا يعزل من قلده الامام ويسمى هذا الوزر بروزر تفويض وهذا مع وجود أهلية القضاء والافهوا جاهل لا يجوز له القضاء أو موزر التنفيذ ووزر الاستشارة فليس لهما أهلية الحكم ووزر التنفيذ هو الذي اذا حكم الامام بشئ نفذ \* (النوع الثالث) \* الامارة وهي على أربعة أقسام \* القسم الاول كالمولود مع الخلفاء في الامارات على بعض الاقاليم فهذه صريحة في افادة أهلية القضاء اذا صادفت الولاية أهلها ومجملها من العلم ونشمل أهلية السياسة وتبدير الجيوش وقسم الغنائم وأموال بيت المال \* (القسم الثاني) \* أن يكون الامير مؤمرا لكنه لم تفوض

أى على الجواب (وقال) محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه والمنكر وانما اقتصر عليه لانه اذا عرف المدعى عليه عرف المدعى (ولو) كانت الدعوى غير صحيحة فدعى المدعى عليه الدفع هل يسمع وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشايخ فيه (وفي) كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على ان المدعى للدفع يطالب بتصحيح الدعوى كذا في المنبع (وفي) المحيطة القاضي مخير ان شاء سأل المدعى عليه جوابه وان شاء نظر اليه واذا سأل وجب عليه الجواب واذا وجب عليه الجواب فلا يخلو اما أن يقر أو ينكر أو يسكت فان أقر قضى القاضي على المدعى عليه بوجوب اقراره فان هو صدق دعواه بالافرار وان أنكر سأل القاضي من المدعى البينة المظاهرة لصدقه دعواه فقال ألك بينة لقوله عليه الصلاة والسلام حين اختتم الحضرى والكندى بين يديه للمدعى ألك بينة فقال لا فقال لك بينة (فان) أحضرها قضى عليه بالبينة فاذا أتى المدعى بشهادة تدرج جانب جهة الصدق به لكن عارضه شهادة الاصل فان الذم خلقت في الاصل بريته وعن الحق مبريه فلا بد من شاهد

آخر ليكون شغلها بحجة قويه اه (وفي) المنبع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال المدعى ليس لي بينة على هذا الحق ثم أقام البينة على ذلك لم تقبل لانه أكذب بينته (وفي) البدائع وان قال المدعى لا بينة لي ثم جاءه بالبينة هل تقبل (روى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه اتقبل وروى عن محمد رحمه الله تعالى انه لا تقبل (وفي) الفتاوى الظهيرية واذا قال المدعى عليه عند سؤال القاضي اياه عن الدفع لا دفع لي ثم جاء بالدفع فقد قيل يجب أن تكون المسئلة على الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى بناء على هذه المسئلة ولا يحفظ عن أبي يوسف رواية في هاتين المسئلتين (وكذلك) لو قال المدعى كل بينة آتتني بها فهم شهود زور وكذا لو قال كل شهادة يشهد لي بها فلان وفلان على فلان ثم ذا الحق فلا حق لي فهم اثم ادعى بعد ذلك شهادتهم ما (١٤) عليهم وجاءهم ما يشهدان عليه فهو على هذا الخلاف ودفع الدعوى كما هو الصحيح فكذلك

دفع الدفع وكذلك دفع دفع الدفع فصاعدا هو المختار (وفي الوالوحي) رجل ادعى على رجل شيئا من الدينار والدرهم والعروض والضائع وأنكر المدعى عليه بكا وأراد تخفيفه فالقاضي يجمع الكل ويخافه يمينا واحدا (وفي المنبع) هذا اذا حلف فان نكل عن اليمين ولم يحلف بقضى القاضي بالنكول في أول مرة وهو المذهب حتى لو قضى بالنكول مرة نفذ قضاؤه في الصحيح الا ان الخصاص قال ينبغي للقاضي ان يقول له اني أعرض عليك اليمين ثلاث فترات فان حلفت والا قضيت عليك (وفي الكافي) وفي التقدير بالثلاث في عرض اليمين لازم في المروى عن أبي يوسف ومحمد وبه قال أحمد ولكن الجمهور على ان العرض ثلاثا بطريق الاحتياط وبه قال مالك والشاذي (وذكر) في المحيط ولو قال المدعى عليه بعد

البينة الحكومة مع الامرة وان قوضت اليه الحكومة مضى حكمه وحكم مقدمه (القسم الثالث) الامارة الخاصة على تدبير الجيوش وسياسة الرعية دون تولية القضاء فله خلاف بين العلماء (القسم الرابع) ولاية النظر في المظالم وله من النظر ما للقضاء وهو أوسع منهم مجالا يزيد بشرط العلم (الباب الرابع في الالفاظ التي تنعقد بها الولاية وما يشترط في تمام الولاية وما تفسد الولاية باشرطه) \*

اعلم ان الالفاظ التي تنعقد بها الولاية صريح وكناية فالصريح أربعة ألفاظ وهي وليت وقلدتك واستخلفتك واستبنتك والكناية ثمانية ألفاظ وهي اعتمدت عليك وعوّدت عليك ورددت اليك وجعلت اليك وقوضت اليك وكالت اليك واستندت اليك وقال بعضهم وعهدت اليك وتحتاج الكناية الى أن يقرن بها ما ينفي عنها الاحتمال مثل احكم فيما اعتمدت عليك وشبه ذلك

(فصل) الساطان لو قلدر جلا قضاء فردّه هل له أن يقبله بعده ان قلده مشافهة ليس له أن يقبل بعده ولو قلده مغايبة فلو بعث اليه منشوره أو رسوله فردّه قبله بعده مالم يعلم السلطان برده كوكيل أو وصي له برسالة فلوردا فلهم ما قبله مالم يعلم الموكل والموصى القاضي قال عزت نفسى أو آخر جنت نفسى عن القضاء أو كتب به الى السلطان يعزل اذا علم لا قبله كوكيل وقيل لا يعزل القاضي لو عزل نفسه

(فصل) ويجوز تعليق القضاء والامارة وكذا يجوز اضافتهما الى المستقبلي وكذا يجوز تأخير القضاء برمان بان قال أنت قاضى هذه البلدة هذا الشهر أو هذا اليوم ويصير قاضيا بقدره وكذا يجوز تقييده بمكان حتى لو قيد القاضي اقامة نائبه بمعهدين يتقيد به ويجوز استثناء سماع بعض الخصومات أو سماع خصومة رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المستثنى ولو قال لا تسمع خصومة فلان حتى أرجع من سفرى لم يجزه سماعه حتى يرجع من جامع الفصولين (الباب الخامس في أركان القضاء) \*

وهي ستة القاضي والمقضى به والمقضى عليه وكيفية القضاء الركن الأول في شروط القضاء وأدب القاضي واستخلافه وذكر التحكيم وبشمل على فصول \* الأول في الاوصاف المشتركة في صحة ولاية القاضي وما هو غير شرط واذا أراد الامام تولية أحد اجتهدا لنفسه وللمسلمين ولا يحبان ولا يقصد بالتولية الاوجه الله تعالى فقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ما من أمير أمير أو استغضى قاضيا بحاباة الا كان عليه نصف ما كتسب من الاثم وان أمره أو استغضى نصيحة للمسلمين كان شريكه فيما عمل من طاعة الله ولم يكن عليه شيء مما عمل من معصية الله ولحقتر رجلا من أهل الدين والفضل والورع والعلم كما

ما نكل عن اليمين ثلاث مرات أما أحلف بحلفه قبل القضاء بالنكول وبعد القضاء لا يحلف (وعند) الشافعي رحمه الله تعالى فصل لا يقضى بالنكول ولكن ترد اليمين على المدعى وهو مذهب مالك وأحمد رحمه الله تعالى (وفي) المحيط ويجوز رد اليمين على المدعى على وجه الصلح (وذكر) في الجامع الصغير أن الصلح عن اليمين جائز حتى لا يكون له ان يستخلفه على ذلك أبدا فلما جاز الصلح جاز أيضا رد اليمين الى المدعى على وجه الصلح (وفي الذخيرة) رجن له على آخر ألف درهم مؤجلة فطلب رب الدين من المديون كفيلا فالقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل (وفي) ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله انه ان يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا (ولو) طلب المشتري من البائع كفيلا بالدرك لو ظهر له ذلك ففي الدين المؤجل أولى (وفي المتقى) قال رب الدين مدوني بر يد السفر له التكفيل وان كان الدين مؤجلا (وفي البرازي) قالت زوجي يريد أن يغيب نفدي بالنفقة كفيلا لا يجيبها الحاكم الى ذلك لانهم لم يحب بعد عليه واستحسن الاجام الثاني رحمه الله تعالى أخذ الكفيل



وفهمها وعليه الفتوى ويجعل كانه كفل بمآذاب لها عليه (وفي المحيط) لو أفتى بقول الامام الثاني رحمه الله تعالى في سائر الديون باخذ الكفيل كان حسنا وفاقا بالناس (عين) في بدر جل ادعى آخرهم املكه اشتراها من فلان الغائب وصدة ذواليد على ذلك فالقاضي لا يأمر ذا اليد بالتسليم الى المدعى حتى لا يكون قضاء على الغائب بالشراء باقرا ره كذا في العمادى (وفيه) أيضا اذا ادعى على رجل انه كفل عن فلان بما يذوبه عليه فآقر المدعى عليه بالكفالة وأنكر الحق فأقام المدعى البينة انه ذاب له على فلان كذا فانه يقضى له بما في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جيبه حتى لو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت الى انكاره (قال) رجل لامرأة رجل غائب ان زوجك وكلني ان أحلك اليه فقالت انه قد ملقني ثلاثا وأقامت البينة على ذلك يقضى بقصر يد الوكيل عنها ولا يقضى (١٥) بالطلاق على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الطلاق تحتاج المرأة الى اقامة البينة (قال)

لامرأته ان طلق فلان امرأته فأنت طالق ثم ان امرأه الخالف ادعت ان قلنا طاق امرأته وفلان غائب وزوج المدعية حاضر وأقامت البينة لا تقبل ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها لان بينتها على طلاق فلان الغائب لا تصح لان في ذلك ابتداء القضاء على الغائب وقد أفتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة ووقوع الطلاق الا ان الاول أصح (الانسان) اذا أقام بينة على شرط حقه بآبائات فعل على الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب الحاضر خصما عن الغائب وان كان فيه ابطال حق الغائب من طلاق أو عتاق أو بيع أو ما أشبه ذلك أفتى بعض المتأخرين انه يقبل ويقضى على الحاضر والغائب جيبا وبه أخذ شمس الأئمة الاوز جندى

فعل أبو بكر في استخلافه عمر رضي الله عنهما وأهل القضاء من كان عالما بالكتاب والسنة واجتهادا للرأى لقوله عليه الصلاة والسلام لما اذبح بعثه قاضيا الى اليمن ثم تقضى بانه ما اذبح الحديث ولان القاضي مأمور بالقضاء بالحق قال الله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق وانما يمكنه القضاء بالحق اذا كان عالما بالكتاب والسنة واجتهادا للرأى لان الحوادث بمردودة والنصوص معدودة فلا يجد القاضي في كل حادثة نصا يفصل به الخصومة فيحتاج الى استنباط المعنى من المنصوص عليه وانما يمكنه ذلك اذا كان عالما بالاجتهاد والعدالة ليست بشرط لاهلية بل هي شرط الاولوية حتى ان الفاسق يصح قاضيا لكن الافضل ان يكون القاضي عدلا وعند الشافعي رحمه الله لا يصح قاضيا وهو رواية الخصاص حتى ان الفاسق لو تقلد قضاء يصير قاضيا ولو قضى بنفذ قضاؤه عندنا خلافا للشافعي وهو بناء على أن كل من صلح شاهدا عندنا يصلح قاضيا لان القضاء يقتضي على الشهادة من المحيط قال بعض الفضلاء وجهور المقلدين في هذا الزمان لا تجدد عندهم من آثار الصحابة والتابعين كسير شئ وانما مذهبهم مذهب امامهم وقد أطل الناس الكلام في صلته من يصلح للقضاء قال بعضهم ومن صفته أن يكون غير مستكبر عن مشورة من معه من أهل العلم ورعا ذكيا فطنا متأنيا غير عجول نزعها في أيدي الناس عاقل مريض الاحوال موثوقا باحتياطه في نظره لنفسه في دينه وفيما جل من أمره ومن ولي النظر لهم غير مخدوع وقورا هيبا عابوسا من غير غضب متواضعا من غير ضغف كما يشهد الهداة العدل ولا يطلع الناس منه على عورة ولا يخشى في الله لومة لائم ولا ينبغي أن يكون صاحب حديث لا فقه عنده أو صاحب فقه لا حديث عنده عالما بالفقه والالتزام وتوجه الفقه الذي يؤخذ منه الحكم قال عمر بن عبد العزيز من راقب الله تعالى فكانت عقوبته أخوف في نفسه من الناس وحبه الله السلامة وقال بعضهم ينبغي للقاضي أن يكون متيقظا كثير الفجر من الليل وما يتم مثله على العقل الناقص أو المتهاون وان يكون عالما بالشروط عارفا بما لا بد منه من العربية واختلاف معاني العربية والعبارات فان الاحكام تختلف باختلاف العبارات في الدعاوى والاقراء والشهادات وغير ذلك ولان كتاب الشروط هو الذي يتقن حقوق المحكوم له وعليه والشهادة تسمع بموافقه فقد يكون العقد واقعا على وجه يصح أو لا يصح فيجب أن يكون فيه علم بتفصيل ذلك وعمله وينبغي أن يكون غير زائد في الدهاء وذلك أمر زائد على الفطنة وانما هي من ذلك لانه يعمل على الحكم بالفراصة وتطويل الطرق الشرعية من البينة والايان وقد فسد الزمان وأهله واستحال الحال

§ (الفصل الثاني) في الاحكام اللازمة للقاضي في سيرته والاآداب التي لا يسهتر بها وما جرى عمل الحكام بالاحذبه ونبدأ برساله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه المعروفة برساله القضاء ومعاني

(لو) طالب رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل المديون اذا ه والمديون غائب فأقام الكفيل بينة على اداء الدين تقبل وينتصب الكفيل خصما عن المديون لانه لا يمكنه دفع ريب المال الا به ذافنتب خصما عنه (وفي المحيط) وسائر الفتاوى اذا ادعى انسان على آخر والقاضي يعلم انه مسخر لآئتي عليه لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز أيضا وتفسير المسخر أن ينتصب القاضي وكيل عن الغائب ليسمع الخصومة عليه (وكذلك) لو حضر رجل غيره عند القاضي ليسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم ان الحضرة ليس بخصم فانه لا يسمع الخصومة عليه وانما يجوز انتصب الوكيل من خصم اختفى في بيته ولم يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضي امناءه الى داره ونودى على باب داره (وذكر) في شهادات الجامع رجل غاب فجاءه رجل فدعى على رجل ذكر أنه غريم الغائب وان الغائب وكله بطالب كل حق له على غرمائه بالكوفة وبالخصومة نفسه والمدعى عليه ينكر وكالته فأقام المدعى بيته على كاله وقضى القاضي عليه بالو كاله (قال) صاحب الفصول هذه المسئلة دليل على جواز الحكم على المسخر

(وفي) أدب القاضي ان الحكم على المسخري يجوز (وقبل) ينبغي ان تكون هذه المسئلة على رأيين (واذا قضى) على وكيل الغائب أو على وصي الميت يقضى على الغائب وعلى الميت ولا يقضى على الوكيل والوصى يكتب في السجل انه قضى على الغائب وعلى الميت بحضور وكيله وبحضرة وصيه لان هذا في الاصل قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان عن أصحابنا (وكان) ظهور الدين المرغبة ان يبقى في القضاء على الغائب بعدم النفاذ (وفي الوانعت) اذا قضى بالبينة وغاب المقضى عليه وله مال عند الناس لا يدفع الى المقضى له حتى يحضر الغائب (وكذا) ذكر في اجناس الناطقي وزاد الا في نفقة المرأة والاولاد الصغار والوالدين (ولو) ان رجلا جاء الى القاضي وقال ان هذه الدابة وديرة عندي وقد غاب المالك ولم يترك النقطة فرتني (١٦) بالاتفاق عاها لا يرجع بالنقطة عليه أو قال النقطة هذه الدابة أو ردت هذا الا ببق من مسيرة

سفر والمالك غائب فطلب منه ان يقضى بالنقطة حتى يرجع على المالك فان القاضي يسأل منه البينة فان أقامها قضى بالبينة على الغائب فاذا حضر رجع عليه (وفي العمادى) واذا قال الفريم لا طالب اذ لم أقضك مالا اليوم فامر أنه كذا فتواري الطالب وخشى الطالب ان لا يظهر اليوم فيبحثه وفي غيره فآخبر القاضي القصة فنصب عن الغائب وكلا وأمر الوكيل بقبض المال من الطالب حتى يبرق قبض المال وحكم به كما آخر فان أبى يوسف قال لا يجوز كذا ذكره في آخر الاقضية وهذا قولهم وان خص قول أبي يوسف بالذكر (وذكر) الناطقي ان القاضي ينصب وكيله عن الغائب ويقبض ماله ولا يبحث الطالب (قال) الناطقي وعليه الفتوى (وذكر) رشيد الدين في فتاويه ادعى عاتى بدرجل وأراد احضاره لمجلس القاضي فأنكر المدعى عليه ان يكون في بدع المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة من هل سمع وهل يجبر المدعى عليه على احضاره هذه البينة أم لا كانت واقعة الفتوى ينبغي ان تقبل لانه أثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده وقد وقع الشك في زوال تلك البينة فثبت البد مالم يوجد المزيل (قال) شعر الائمة الحلواني ومن المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان كان لا يتيسر له الحضور وكان مأذونا بالاستخلاف يثبت خليفته الى ذلك الموضع وهو نظير ما اذا كان القاضي يجلس في داره ووقعت الدعوى في جمل لا يسعه باب داره فانه يخرج الى باب داره أو بأمر نائبه حتى يخرج لبشير اليه الشهود يحضره (وفي القدوري) اذا كان المدعى به شأية معذرة له كالرجح فالحاكم فيه بالخيار ان شاء حضره وان شاء بعث أمينا (قال) نفع الاسلام على البردوي واذا كانت القيمة مختلفة فينبغي للاعني ان

الاحكام واعلموا احتذاء قضاء الاسلام وقد ذكرها كثير من العلماء وصدر واجها كتبهم وهذه الرسالة أصل فيها تضمنته من فصول القضاء وهي بسم الله الرحمن الرحيم من عمر أمير المؤمنين الى أبي موسى الاشعري سلام عليك فاني أجد الله الذي لا اله الا هو اما بعد فان القضاء فرصة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى اليك وانفذ اذا تبين لك فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاد له سوى بين الناس في وجهك ومجلسك وذلك حتى لا يأس الضعيف من عدلك ولا يطامع الثمر في جيفك والبيضة على المدعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا لا يمنعك قضاء قضيت به بالامس ثم راجعت فيه نفسك وهديت فيه رشداً أن تراجع الحق فان الحق ومراجعتك خير من الباطل والتماضى فيه والفهم الفهم فيما تلج في صدرك مما لا يماثل في الكتاب والسنة اعرف الامثال والاشكال وقس الامور عند ذلك واعمد الى أحكامها الله وأشبهها بالحق فيما ترى اجعل للمدعى حقا عاتبا أو بيعة أجلا ينتهي اليه فان أحضر بيعة أخذت بحقه والا وجهت عليه القضاء فان ذلك أجلى للعامة وأبلغ في العذر والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا بما جودا في حد أو جبر يا عليه شهادة زور أو طعن في ولاء أو نسب فان الله تعالى تولى منكم المراتر وودعكم بالبينات والايمان واياك والحق والصبر والتأذى بالناس والتشكر للخصوم عند الخصومات في موطن الحق التي يوجب الله بها الاجر ويحسن بها الذخر فانه من يصلح ما بينه وبين الله ولوعلى نفسه يكفيه الله ما بينه وبين الناس ومن تزين للناس بغير ما يعلم الله منه شانه الله فسا طك ثواب الله في عاجل رزقه وخزان رجنه والسلام

(فصل فيما يلزمه في خاصة نفسه) واعلم انه يجب على من ولي القضاء أن يعالج نفسه على آداب الشرع وحفظ المروءة وعلو الهمة ويتوق ما يشبهه في دينه ومروءته وعقله أو يحطه في منصبه وهمة فانه أهل لأن ينظر اليه ويتقوى به وليس يسعه في ذلك ما يسع غيره فالامون اليه مصروفه ونفوس الخاصة على الاقتداء به فيه موقوفة ولا ينبغي له بعد الحصول في هذا المنصب سواء وصل اليه برغبته فيه وطرح نفسه عليه أو أمعن به وعرض عليه أن يزهد في طلب الخط الانخاص والسنن الاصلح فربما حله على ذلك انه قد عاين نفسه لكونه ممن لا يستحق المنصب أو زهد في أهل عصره ويأبه من استصلاحهم واستبادهما برجون من علاج أمرهم وأمره أيضا لما يراه من عموم الفساد وقلة الالتفات الى الخير فانه ان لم يسع في استصلاح أهل عصره فقد أحلم نفسه وألقى بيده الى التهلكة ويش من تدارك الله تعالى عبادته بالرحمة فيلجئ ذلك الى أن يمشى على ما مشى عليه أهل زمانه ولا يبالي بأى شئ وقع فيه لا اعتقاده فساد الحال وهذا أشد من مصيبة القضاء وأدهى من كل ما يتوقع من البلاء فلما أخذ نفسه بالمجاهدة ونسي في استصواب الخير وطلبه ويستصلح الناس بالرحمة والرغبة يشدها بهم في الحق فان الله تعالى بهضله يجعل له في ولايته جميع أمور فربا يخرج حلالا يجعل حظه

فأنكر المدعى عليه ان يكون في بدع المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة من هل سمع وهل يجبر المدعى عليه على احضاره هذه البينة أم لا كانت واقعة الفتوى ينبغي ان تقبل لانه أثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده وقد وقع الشك في زوال تلك البينة فثبت البد مالم يوجد المزيل (قال) شعر الائمة الحلواني ومن المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان كان لا يتيسر له الحضور وكان مأذونا بالاستخلاف يثبت خليفته الى ذلك الموضع وهو نظير ما اذا كان القاضي يجلس في داره ووقعت الدعوى في جمل لا يسعه باب داره فانه يخرج الى باب داره أو بأمر نائبه حتى يخرج لبشير اليه الشهود يحضره (وفي القدوري) اذا كان المدعى به شأية معذرة له كالرجح فالحاكم فيه بالخيار ان شاء حضره وان شاء بعث أمينا (قال) نفع الاسلام على البردوي واذا كانت القيمة مختلفة فينبغي للاعني ان

يكلف المدعى ببيان التهمة فان كلفه ولم يبين تسمعه دعواه (وفي البسوط) رجل ترك الدعوى ثلاثين سنة ولم يكن له مانع من دعوى شريفة ثم ادعى بعد ذلك لانسيم دعواه لان تركه مع التمكن دليل على عدم الحق ظاهرا (وذكر) في المحيط رجل له على آخر نفوس أو طعام فاشترى ما عليه بدراهم أو دنائير ونفرا قبل نقد الثمن كان العقد باطلا (قال) العمدى وهذا فصل يجب حفظه والناس عنه غابون فان العادة فيما بين الناس ان من كان له على آخر حنطة أو شعير أو ما أشبه ذلك فصاحبها يأخذ من هي عليه عند غلاء السعر خطا بالذهب أو الفضة بغير ذلك ويسمونه فيما بينهم تقويم الحنطة فانه فاسد لكونه ما افتراق بين دين بدين (وفي الذخيرة) رجل ادعى دارا أو عقارا آخر أو منقولاً في يد رجل ملكه مطلقاً وأقام بيينة على الملك المطلق يقضى بيينة الخارج عند علمائنا الثلاثة ورحمهم (١٧) الله تعالى (وهذا) اذ لم يذكر تاريخا

وأما اذ ذكره ان كانا سواء فكذلك يقضى للخارج وان كان تاريخ أحدهما أسبق يقضى لآخرهما تاريخا (ولو) ادعى حجارا وقال في دعواه هذا الحجار غاب عني منذ شهر فقال المدعى عليه اني أقيم البيينة ان هذا الحجار ملكي وفي يدي منذ سنة أو ما أشبه ذلك يقضى للمدعى ولا يلتفت الى بيينة المدعى عليه لان ما ذكره المدعى من التاريخ تاريخ غيبة الجار عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا خالي عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ الا ان التاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضى بيينة الخارج اه (وفي العمادى) الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء

من الولاية المياهاة بالرياسة وانفاذا لاوامر والنفاذا باطاعهم والملابس والمساكن فيكون ممن خوطب بقوله تعالى اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا وليجتهد ان يكون جيل الهيبة طاهرا لا به وقور المسبية والجلسة حسن النطق والصمت محترزان في كلامهم من الفضول وما لا حاجة به كالمبايع وحروفه على نفسه عدا فان كلامه محفوظ وزله في ذلك لمحوظ وليقلل عند كلامه الاشارة بيده والالتفات بوجهه فان ذلك من عمل المتكلمين ومنع غير المتأدبين وليكن ضحكك تبسما ونظرة فراسة وتوسما واطرافه تفهما وليلزم من السمات الحسن والسكينة والوفاء ما يحفظ به مروءته فمبيل الوجه اليه ويكبر في نفوس الخصوم من الجراءة عليه من غير تكبر بظهوره ولا اعجاب يستشعره وكلامه ماسين في الدين وعيب في اخلاق المؤمنين (فصل) ويلزم القاضي أمور منها انه لا يقبل الهدية من الاحبى اذا كان لا يهدى اليه قبل القضاء لانه يحتمل ان الاهداء لاجل القضاء حتى يميل اليه متى وقعت الخصومة واذ قبل الهدية بماذا يصنع قالوا يرد على المهدى ان أمكنه الرد وان لم يمكنه الرد على صاحبه بضعه في بيت المال هكذا ذكر محمد في السير الكبير وان كان يهدى اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا ينبغي له أن يقبل نص عليه الخصام فان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية تمثل تلك أو أقل فانه يقبلها لانه لا يكون آكله بفضائه لان سابقة المهادة دلت على الاهداء للتودد والتعجب لالة ضاعوان كان أكثر برد الزيادة لانه انما زاد لاجل القضاء ليميل اليه متى وقعت الخصومة ويقبل الهدية من ذي الرحم المحرم من المحيط (قلت) والاصوب في زماننا عدم القبول مطلقا لان الهدية تورث ادلال المهدى واغضاء المهدى اليه وفي ذلك ضرر للقاضي ودخول الفساد عليه وقيل ان الهدية تطفئ نور الحكمة فالربيعة يالك والهدية فانهم اذ ربه الرشوة وكان النبي عليه السلام يقبل الهدية وهذا من خواصه والنبي عليه السلام معصوم مما يتقى على غيره منها ولما رد عمر بن عبد العزيز الهدية قيل له كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلها فقال كانت له هدية ولنا رشوة لانه كان يتقرب اليه لنبوته لاولاياته ونحن يتقرب اليه لاولاياته وقال عليه السلام يأتي على الناس زمان يستحل فيه السحت بالهدية والقتل بالوعظة يقتل البرى عليه تعظ به العامة (ومنها) أنه لا يبيع ولا يشتري في مجلس القضاء لنفسه لما روى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى شرح لا تسار ولا تضار ولا تسبع ولا تشترى في مجلس القضاء بشهد الجنابة وبعد المرض وجيب الدعوة ولكنه لا يطيل مكثه في ذلك المجلس ولا يمكن أحدا يتكلم بشئ من الخصومات لان الخصم الآخر يتهمة ويوجب الدعوة العامة كالعرس والخطان (ومنها) انه لا يجيب الدعوة الخاصة العشرة وما دونها خاصة وما فوقها عامة لان الدعوة العامة ما اتخذت لاجل القاضي بل اتخذت لاجل العامة ولا يصير القاضي آكله بفضائه (ومنها) أنه ينبغي له التنزه عن طلب الخواجيج من ماعون أو دابة

(٣ - معين الحكام) من واحد أو قاض بيينة ولم يورث حياض في الذي البدان أو خرج الخارج لا يعمل به لان التاريخ في حقه خبر والقبض في حق ذي اليد معان وانه دليل على سبق عقد المعاينة أقوى من الخبر الا اذا أخرجوا تاريخ الخارج أسبق لحق قبضه في الخارج (وفي) شرح أدب القاضي للشمس الشهيد وان ادعى ان أباه مات وهو وارثه ولا وارثه غيره وادعى دارا في يد رجل انها كانت لآبيه مات وتركها ميراثه والى في يده الدار ينكر ذلك فاقام المدعى بيينة ان الدار كانت لآبيه مات وتركها ميراثه وانهم لا يعلمون لآبيه وارثا غيره فان الحكم يحكم له بالدار لانه أثبت سبب الملك لنفسه بالحجة فيقضى له به (قال) ولو أنشأ جلامات وله ورثة فضر واحد منهم وادعى وفاة أبيه وادعى دارا في يد رجل انها كانت لآبيه مات وتركها ميراثه ولسان ورثة أبيه وهم فلان وفلان والذي في يده الدار يجحد هذا كله فاقام الابن شاهدين على وفاة أبيه وعدة ورثته وان هذه الدار لآبيه مات وتركها ميراثه ولم يحضر منهم وارث غيره فان القاضي يقبل ذلك ويحكم بالدار لآبيه ويدفع الى هذا الذي

أقام البيعة حصتهم لان الواحد من الورثة ينتصب خصما فيما يثبت للميت وعلى الميت وأما حصص الباقيين فانها تترك في يده فكما أحضر واحد منهم أخذ حصته منها ولا يكف إعادة البيعة على انها كانت لايه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع الى المدعى حصته منها وينزع الباقي من يد المدعى عليه ويجعل على يد رجل عدل حتى يحضر من بقي من الورثة وأجره على ان المدعى عليه لو كان موقرا دفع الى الوارث الحاضر نصيبه والباقي يترك في يدي الدار (إذا) حضر رجل واحد في يد رجل انما لايه مات وتركها ميراثه وأقام على ذلك ينسحق ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفهم ولكن قالوا تركها ميراثا للورثة فانه لا تقبل هذه الشهادة ولا يدفع اليه شيء حتى يقيم بيعة على عدد الورثة لانهم (١٨) لما لم يشهدوا على عدد الورثة لا يصير نصيب هذا الواحد معلوما والقضاء بغير المعلوم متعذر (وهنا)

ثلاث فصول الاول هذا (والثاني) لو شهد الشهود انه ابنه ووارثه ولا نهله ووارثا غيره فان القاضي يقضي بجميع اثار كتبه من غير تلوم (الثالث) اذا شهدوا انه ابن فلان مالك هذه الدار ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يقولوا في شهادتهم لا نعرف له وارثا غيره فان القاضي يتلوم في ذلك زمانا على قدر ما يرى فان حضر وارث غيره قسم الدار بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه وهل يأخذ منه كفيلا بما دفع اليه قال أبو حنيفة لا يأخذ منه كفيلا (وقال) أبو يوسف ومحمد يأخذ منه كفيلا ثم قال انما يدفع الى الوارث الذي ضم جميع المال بعد التلوم اذا كان هذا الوارث من لا يجب بغيره كالأب والابن اما اذا كان ممن يجب بغيره كالجد والابن والعم فانه لا يدفع اليه المال

(ومنها) انه لا ينبغي له أن يأتي الى أحد من الناس الا الذي ولاه وحده لان من دونه رعية (ومنها) انه ينبغي له أن يجتنب بطانة السوء لان أكثر القضاة انما يأتي عليهم من ذلك ومن يلب بذلك عرفه (ومنها) أن يختار له كاتباً يكتب له ويكتب ما يقع في مجلسه بين الخصوم ولا يجعل كاتب الحكم ميبا ولا عبدا ولا مدبرا ولا مكاتباً ولا محدودا في كذب ولا ذمها وقد ذكر بعضهم في أوصافه أربعة وهي العدالة والعقل والرأي والشفقة وان لم يكن عالما بأحكام الشرع فلا بد أن يكون عالما بأحكام الكتابة وقال بعضهم أن يكون كاتبه عدلا فقهيا يكتب بين يديه ثم ينظر هوفيه وظاهر كلام المتقدمين أن ذلك على وجه الاستحباب ويقعد حديث يرى ما يكتب لانه أنفي للتممة والتخليط لانه ربما يخاطب دع بالشوة فيزيد أو ينقص فيما يكتب فيؤدي الى ابطال حقوق الناس ويكتب ما جرى في مجلسه من الدعوى والانكار وقيام البيعة لاحتمال أن يقع الاختلاف فيما جرى قبل القضاء فتمس الحاجة الى المراجعة اليه فيكتب بحضرة الخصمين لكيلا ينهم بتغير روي أو قرأ ما كتب على الشاهد من فان كان فيه خلاف أخبر به ثم ينظر فيه القاضي فان كان كإحدى وقع بخطه أسفل الكتاب شهدا عندي بذلك (ومنها) انه ينبغي له أن يتخذ مترجما واذا اختصم اليه من لا يتكلم بالعربية ولا يفهم عنه فليترجم عنه ثقة مسلم مأمون والاثنتان أحب اليه ما بعد أن يكون عدلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد والشافعي لا يجوز لأرجل أن يورجل وأما أن فكذلك العدل ورسول القاضي الى العدل الواحد يكفي عندهما من المحيط (ومنها) انه ينبغي له أن يستبطن أهل الدين والامانة والعدالة والزهادة ليسعين بهم على ما هو بسيله ويقوى بهم على التوصل على ما يرويه ويخففوا عنه فيما يحتاج الى الاستعانة به من النظر في الوصايا والاحكام والقسمات وأموال الايتام وغير ذلك مما ينظر فيه (ومنها) انه يجب أن يكون أعوانه في رضى الصالحين فانه يستدل على المرء بصاحبه وغلظه ويأمرهم بالرفق واللين في غير ضعف ولا تقصير فلا بد للقاضي من أعوان يكونون حوله ليزجروا من ينبغي زجره من المتخاصمين وينبغي أن يخفف عنهم ما استطاع وقد كان الحسن رضى الله عنه ينكر على القضاة اتخاذا الأعوان فلما ولى القضاء وشوش عليه ما يقع من الناس عنده قال لا بد للسلطان من وزعة وان استغنى عن الأعوان أصلا كان أحسن قال بعضهم ولا يكون العوين الا ثقة مأمونا لانه قد يطالع الخصوم على ما لا ينبغي أن يطالع عليه أحد الخصمين وقد يرشى على المنع والاذن وقد يخاف منه على النسوان اذا احتجبن الى خصام فكل من يستعين به القاضي على قضائه ومشورته لا يكون الا ثقة مأمونا.

\*(فصل) \* وأرزاقي الأعوان الذين يوجههم في مصالح الناس ورفع المدعى عليه وغير ذلك من حقوق الناس يكون من بيت المال كالحكام في أرزاق القضاة ولا ينبغي للقاضي أن يجعل لهم شيئا في أموال المسلمين

وأما اذا كان ممن لا يجب بغيره ولكن يختلف نصيبه كالزوج والزوجة فانه يدفع اليه أقل النصيبين (وقال) محمد وأبو النضر النصيبين واذا النصف للزوج والربع للمرأة (وقال) أبو يوسف أقل النصيبين وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مضارب في بعضها مثل قول محمد فيما اذا كان الميت امرأته والمدعى زوجا وفي بعضها مثل قول أبي يوسف (ثم اذا) ثبت هذا أبي يوسف انه يدفع له أقل النصيبين فقد اختلفت الروايات عنه في ذلك أما اذا كان الميت زوجا والمدعى امرأة ففيه روايتان في ظاهر الرواية عنه يدفع البهارة بع الثمن لانه قد يكون للزوج أربع نسوة فيكون نصيبها بع الثمن (وفي رواية) أخرى عن أبي يوسف انه يعطى لها بع الميراث كما ذكر عن محمد وأما اذا كان الميت امرأة والمدعى زوجا ففيه روايتان أيضا في ظاهر الرواية عنه يدفع اليه الربع انتهى \*(المساومة) \* وما يشبهها كالإداع والاستعارة والاستجار والاستيابة اقراره بأنه في اليد وما منع من الدعوى لنفس المسارم وغيره (طلب) نكاح الامنة ما منع من دعوى غلظها وطلب نكاح الحرمة ما منع من دعوى



نكاحها (وفي) القنبية (بج) أحضر ابن الميت فادعى أن أباك أخذ مني كذا دينارا أو اشأوا إلى ابن ولم يذ كراسم الأب ونسبه أو شهد الشهود  
بهم وما ذ كر لا يصح ويشترط ذ كراسم ونسبه (وفي أيضا قمع) قال المدعى عليه للمدعى لا أعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الإيصال لا يسمع  
(ولو) ادعى اقترار المدعى الوصول أو الإيصال يسمع (نوع في كيفية البين والاستدلال) ويحلف المدعى عليه بالله تعالى (لقوله)  
عليه الصلاة والسلام لا تخافوا بآثركم ولا بالطواغيت فمن كان منكم حافا فليحلف بالله أوليذر (وفي المبسوط) الحر والمملوك والرجل  
والمرأة والفاسق والصالح والكافر والمسلم في البين سواء وتعاظ البين بذ كراسم أو صاف الله تعالى بأن يقول له القاضي قل والله الذي لا اله  
إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب المدرك المهلك الذي يعلم من السر (١٩) ما يعلم من العلانية ما للفلان هذا طلع

ولا قبله هـ ذ المال الذي  
ادعاه وهو كذا وكذا ولا  
شيئ منه (والاختيار)  
في صفة التغليظ إلى القاضي  
يزيد ما شاء من أسماء الله  
تعالى وصفاته وينقص  
ما شاء ولكن يحتاط فيها  
عن الواو العاطفة لكلا  
يتكرر عليه البين إذ  
المستحق عين واحدة حتى  
لو قال والله والرحمن والرحيم  
تصير أجماعا (م) اختلف  
المشايع فيهم منهم من يقول  
القاضي بالخيار إن شاء غلط  
وإن شاء لم يغلط في كل مدعى  
به وعلى كل مدعى عليه  
ومنه من يقول يعتبر حال  
المدعى عليه إن صرف بالصلاح  
اكتفى بذ كراسم الله تعالى  
وإن عرف بغير ذلك الوصف  
غلط في البين ومنه من  
يقول يعتبر بحال المدعى به  
إن كان مالا عظيما يغلط  
في البين وإن كان حرفة برا  
اكتفى بذ كراسم الله تعالى  
ولا يحلف بالطلاق فلا

وإذا كان لهم رزق من بيت المال فلا يجوز لهم أخذ شيء على القضايا التي يبيعون فيها كما يجوز لأقضية أخذ  
شيئ فان لم يصرف لهم شيء من بيت المال وقع القاضي للطالب طابعا برفع به الخصم إلى مجلس الحكم فان لم  
يرفع واضطر إلى الاعوان فليجعل القاضي لهم شيئا من رزقه إذا أمكنه وقد رعيه فان عجز عن ذلك فاحسن  
الوجود أن يكون الطالب والمشتاجر على النهوض في احضار المطلوب ورفع فينتق مع العوين على ذلك عما  
براه إلا أن يبين له ليد المطالب بالطالب وأنه امتنع من الحضور بعد أن دعاه فان أجروا العوين الذي يحضره  
على المطالب فان لم يتفق العوين والمدعى على شيء وأحضره فقد ذكر في القنبية أن لصاحب المجلس الذي  
نصبه القاضي لاجلاس الناس واتعاده هم بين يديه أن يأخذ من المدعى شيئا لأنه يعمل له بأقصاد الشهود  
على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من الدرهمين العدلين الدائنين من الدراهم الرجعة في زماننا  
وللو كلاء أن يأخذوا ممن يعملون له من المدعين والمدعى عليهم ولكن لا يأخذوا الكل مجلس أكثر من  
دوهمين والرجالة يأخذون أجورهم ممن يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون في المهر من نصف درهم  
إلى دوهم وإذا خرجوا إلى الرضا تبق لا يأخذون بكل فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعة هكذا وضعه  
العلماء الاتقياء الجكاروهي أجور أمثالهم قال في شرح السرخسي لأدب القاضي القاضي إذا بعث إلى  
المدعى عليه بعلامه فعرضت عليه فامتنع وأشهد عليه المدعى على ذلك وثبت ذلك عنده فانه يبعث إليه ثانيا  
ويكون مؤنة الرجالة على المدعى عليه ولا يكون على المدعى شيء بعد ذلك قال مجد الأئمة الرجالي فالحاصل  
أن مؤنة الرجالة على المدعى في الابتداء فإذا امتنع فعلى المدعى عليه وكان هذا استحسان مال إليه للرجل فان  
القياس أن يكون على المدعى في الحالين حصول النفع له في الحالين (ومنها) انه لا ينبغي له أن يبيع للناس  
الركوب معه إلا في حاجة أو رقع مظلة فانه لا بأس للقاضي أن يركب لينظر إلى شيء مع غير من الناس فيما قد  
تشو جرفه عنده واختلط فيه الأمر وطالت فيه الخصومة ولا يجد سبيلا إلى معرفته إلا بما ينه وقد يكثر هذا في  
باب دعوى الضرر وقد ركب عثمان بن عفان في أمر ينظر فيه فذكر له في الطريق أن عمر بن الخطاب وقف  
عليه وحكم فيه فأنصرف ولم ينظر فيه (ومنها) انه لا ينبغي له أن يكثر الدخال عليه والركاب معه ولا من يحضره  
في غير حاجة كانت لهم الآن يكرهوا أهل أمانة ونصيحة وفضل فلا بأس بذلك وإن كانوا على غير هذا الوجه  
كبرت نفسه وعظم عنده ساطانه ويكفي القاضي في معرفته فيج حال الرجل أن يصعب في غير حاجة ولا دفع مظلة  
ولا خصومة وحق عليه أن يمنع من ذلك لانهم انما يلزمون ذلك لاستكمال أموال الناس لانهم يرون الناس  
أن لهم عند القاضي منزلة ولهذا قالوا من تردد إلى القاضي ثلاث مرات في غير حاجة فذلك جرحه في عدالة  
ويمنع من يجلس في دعليه في غير حاجة لان في ذلك ما كلة للناس وحيلة عليهم ولا يبيع مجلسه لمن يريد أن يترين

بالعق لان البين بهم ما بين بغير الله تعالى واليمين بغير الله تعالى لا يجوز وقيل في زماننا إذا ألع الخصم ساع للقاضي ان يحلف بالطلاق  
والعتاق لقلة مبالاة الناس بالبين بالله تعالى وكثرة الامتناع عن الحلف بالطلاق والعتاق كذا في الهداية وغيرها (وفي الخلاصة) ولو حلفه  
القاضي بالطلاق فشكل وقضى بالاسال لا ينفذ فضاؤه (ولا تغلط البين بزمان ولا مكان عندنا) (ويحلف) اليهودي بالله الذي أنزل انوارا  
على موسى والله الذي أنزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذي خلق النار (وعن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يحلف  
أحد الا بالله خاصة ولا يحلف الوثني الا بالله (فان قيل) ما الفرق بين عيسى والمجوسى والوثني حيث يجوز تغليظ البين في حق المجوسى بذ كراسم  
ولم يحز في حق الوثني بذ كراسم فتقول بالله العظيم الذي خلق الصنم (قلت) أنا أمرنا بأهانة الصنم والوثن لانهم اتخذوهما الها فامرنا بأهانتها  
بغلاف النار لانهم لم يتخذوها الها فامرنا بأهانتها فأملى كذا في المبيع (وسئل) الشيخ عبيد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى عن المرأة إذا

كانت تعلم بالنكاح ولا تحدينه تقدمها لاثبات النكاح والزواج ينكر ماذا يصنع القاضي حتى لا يتبقى هذه المرأة معلقة بأبد الدهر قال يستحلها  
القاضي ويقول ان كانت هذه المرأة فهي طالق - حتى يقع الطلاق باليمين ان كانت امرأة للنكاح منه ويحل للزوج (وفي النسخ) هل  
يحلف على الحصول أو على السبب فعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يحلف على الحصول وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف على السبب وقال  
نفر الاسلام يهوض الى رأى القاضي (وذكر) في النوازل انه يحلف بالصبي المأذون ويقضى بنكوله (وعين) محمد رحمه الله تعالى انه لو حلف  
وهو صبي ثم أدرك لا يمين عليه وانه دليل على أن عينه معتبرة (وذكر) في اقرار الدعاوى والبيانات الصبي اما جرح والعبد الناجر يستحلف  
و يقضى عليه بالنكول (ويجوز) (٢٠) الاقتداء عن اليمين على الدعاوى حتى لا يكون للمدعى

ان يحلف المدعى عليه بعد ذلك  
لان الاقتداء عن اليمين صلح  
على الانكار وبعد الصلح  
على الانكار لا تسمع دعوى  
المدعى فيما وقع الصلح عنه  
(ادعى) على آخر ما لا ينكر  
وأراد المدعى استخلافه فقال  
المدعى عليه ان المدعى قد  
حلفنى على هذه الدعوى  
عند قاضى بلد كذا وانكر  
المدعى ذلك فاقام المدعى  
عليه بينة على ذلك تقبل  
وان لم يكن له بينة وأراد  
تحليف المدعى له ذلك لانه  
يدعى ايفاء حقه في اليمين  
(ولو) ادعى المدعى عليه انه  
أبرأنى عن هذه الدعوى  
وقال للقاضى حافه انه لم يكن  
أبرأنى عن هذا لا يحلفه  
القاضى لان المدعى بالدعوى  
استحق الجواب على المدعى  
عليه والجواب اما بالاقرار  
أو بلا نكار وقوله أبرأنى  
عن هذه الدعوى ليس باقرار  
ولا انكار فلا يكون مسموعا  
من المدعى عليه ويقال له أجب

فيه لمجاسته أو يتعلم أحكامه فان ذلك من خلق المستأكلين وانما يحل له الفقهاء والعدول الذين يحتاج الى  
فقههم وشهادتهم (ومنها) انه لا يرى أن لاحد من هذه منزلة مثل أن يذبحه وشخصان معينان للزكاة والخروج  
والشهادة والكشف (ومنها) أنه لا ينبغي أن يصفى بأذنه للناس في الناس فيبلغ على نفسه بذلك شرعاً عظيماً  
وتفسد عقيدته في أهل الفضل البراءة مما قيل فيهم عنده (ومنها) انه ينبغي له أن يتخذ من يخبره بما يقول الناس  
في أحكامه وأخلاقه وسيرته وشهوده فاذا أخبره بشئ فخص عنه فان في ذلك قوة على أمره  
\*(الفصل الثالث)\* فيما يتعلق بحجاسه ومسكنه وذلك أمور منها أن يجلس للحكم في المسجد مستقبلاً  
القبلة لان الخلفاء الراشدين كانوا يجلسون في المسجد لفصل الخصومات ولان القضاء في المسجد أنقى للهمة  
عن القاضي وأسهل للناس للدخول عليه فاجدر أن لا يحجب عنه أحد وأما المشرك فالنجاسة في اعتقاده لا على  
ظاهر بدنه فلا يصيب الارض منه شئ والحائض مسلمة فالظاهر أنها تحترق من دخول المسجد في حالة الحيض  
وتحترق أفعالها فاذ أخبرت القاضي لا يكلفها دخول المسجد لكن يخرج إليها أو يأتي الى باب المسجد فينظر  
في خصوصيتها ككل وقعت الخصومة في الدابة فانه لا يمكن احضارها في المسجد لكن يخرج القاضي لسماع  
الدعوى والشهادة من الشهود والاشارة اليها فكذا هذا وقال أبو حنيفة رحمه الله ينبغي للقاضي أن يجلس  
الحكم في المسجد الجامع لان في الخصوم الغرباء وأهل البلدة والمسجد الجامع أشهر المواضع ولا يخفى ذلك  
على أحد ولا بأس أن يجلس في بيته أو يأذن للناس ولا يمنع أحد من الدخول عليه ويجلس معه من كان  
يجلس معه في المسجد لانه لو جلس وحده تمكن فيه همة المبل واذ دخل القاضي المسجد هل يسلم على الناس  
قبل ان يسلم فلا بأس وان ترك وسعهما تبقى الهيبة وتكثر الحشمة وبهذا جرى الرسم ان الولاة والامراء اذا  
دخلوا لا يسلمون لتبقى الهيبة وتكثر الحشمة والى هذا مال الخصاف وقيل عليه أن يسلم ولا يسعه الترك وهكذا  
الولاة والامراء اذا دخل عليه أن يسلم لانه سنة ولا يسعه ترك السنة للعمل فاما اذا جلس ناحية من المسجد  
لفصل والحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه انظر المحيط

\*(فصل)\* وأما مسكنه فينبغي أن يكون وسط البلد في موضع لا يشق على الناس القصد اليه ومنها أن  
لا يجلس على حال تشويش من جوع أو غضب أو هم لان الغضب يسرع مع الجوع والفهم ينطفيئ مع  
الشبع والقلب يشتغل مع الهم فها عرض له ذلك لم يجلس للقضاء وان عرض في المجلس انصرف ومنها أنه  
لا ينبغي أن يسرع القيام تشاغلاً بما يريد أن يؤثر من جوانبه فان عرضته حاجة فلا بأس أن يقوم ومنها  
انه لا يقضى ماشياً لانه يفرق رأيه ويحل فقهه وينبغي أن يكون جلوسه متربعاً في مجلس الاحكام ولا بأس  
متكئاً لان الاتكاء يزيد في الفهم ومنها انه لا يتصادق في مجلسه ويلزم العبوس من غير غضب ويمنع من

نحوه ثم ادع عليه ما شئت (وهذا) بخلاف ما لو قال أبرأنى عن هذه الالف فانه يحلف لان دعوى البراءة من المال اقرار بوجوب دفع  
المال والاقرار جواب ودعوى البراءة سقط فيترتب عليه الاستخلاف (ومن) المشايخ من قال الصبح انه يحلف المدعى على هذه الدعوى وهي  
دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف المدعى على دعوى الخلف واليه مال شمس الاتقاء الخواني وعليه أكثر فاضلة زماننا (وفي الغنية) ادعى  
المدعى الاتصال فأنكر المدعى ولا يثبت له قطب عنه فقال المدعى اجعل حتى في الختم ثم استخلفني فله ذلك في زماننا اه (اذا) أقروا له بان  
الموعدة قبض الموعدة في المجلس أو به مدة بأمرة ثم قال بعد ذلك انه لم يقبض وكنت أقربته كذا وسال القاضي أن يحلف الموعدة به  
بأنه لم يقبضه عن هذه الهبة التي يدعى بها فعندها لا يحلف لان الخلف انما يترتب على دعوى صحيحة والدعوى لم تصح ههنا المكان التناقص  
(وعلى) قول أبي يوسف يحلفه بالله لم يقبضه بحكم الهبة التي تدعى بها (وعلى) هذا الخلاف اذا اشترى شيئاً واقر المشتري بقبض المشتري ثم ادعى

انه لم يقضه وطلب من القاضي أن يحلف البائع بالله لقد سلمته الى المشتري بحكم هذا الشراء الذي يدعيه (وعلى) هذا الخلاف اذا اشترى شيئا وأقر البائع قبض الثمن ثم ادعى انه لم يقضه، وأراد تحلف المشتري (ورب) الدين اذا أقر قبض الدين وأشهد عليه ثم أنكر القبض يحلف المدينون (والقر) على نفسه بدين لرجل ثم أنكر الدين وقال لا شيء له على وانما أقر رتبته بذلك كذا وباطاب عين المقره السكل على هذا الخلاف أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول المعتاد فيما بين الناس ان البائع يقر قبض الثمن والمشتري يقض المشتري للإشهاد وان لم يكن قبض ثمة حقيقة (وكذلك) المعتاد فيما بين الناس ان المستقرض يكتب أولاً خط الاقرار ويشهد عليه قبل قبض المال فلو كان التناقض مانعاً من صحة الدعوى والاستغلاف لمطالبة حقوق الناس (قال) أبو يوسف رحمه الله تعالى أربعة أشياء (٢١) يستخلف القاضي الخلع فيها قبل أن

يطلب المدعى ذلك (أحدها) الشفيع اذا طلب من القاضي أن يقضى له بالشفعة يحلفه بالله لقد طابت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وهو قول ابن أبي ليلى (وعند) أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يستخلفه القاضي (الثاني) البكر اذا بلغت واختارن الفرقة وطلبت التفريق من القاضي يستخلفها بالله لقد اختارت الفرقة حين بلغت وان لم يدهه الزوج (والثالث) المشتري اذا أراد الرد بالعيب يحلفه القاضي انه لم يرض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأته (الرابع) المرأة اذا سألت من القاضي أن يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله ما أعطته نفقة حين خرج (ويجب) أن تكون مسئلة النفقة في قولهم جميعا (ادعى) الشفعة بالجوار

رفع الصوت عنده ومنها انه لا يتشغل بالحديث في مجلس قضاؤه اذا أراد بذلك اجتماع نفسه واد اوجد الفترة فليقيم من مجلسه ويدخل بيته أو يدفع الناس عنه ومنها انه لا يستخلف من القضاء جدا حتى يأخذه النعاس والضجر فانه اذا عرض له ذلك أحدث ما لا يصلح ويجلس طرفي النهار ما استطاع

\*(الفصل الرابع في سيرته في الاحكام)\* ويلزمه في ذلك أمور قال أهل المذهب لا يقضى القاضي حتى لا يشك أن قد فهم قأما أن يظن انه قد فهم ويخاف أن لا يكون قد فهم لما يجد من الحيرة فلا ينبغي أن يقضى بينهما وهو يحد ذلك ومنها ان القضية اذا كانت مشككة فكشف عن حقيقتها في الباطن ويستعين بذلك على الوصول الى الحق ومنها لا يقضى القاضي في مسائل الخصومات لاهل البلد ثلاثيحترا لخصم يبطل وأما في غير هاتين الأبس ومنها أنهم قالوا لا يقضى القاضي الاجمعة أهل العلم ومشورتهم لان الله تعالى يقول لنبيه وشاورهم في الامر قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن مشاورتهم ولكنه أراد ان يصير سنة للعالم قال بعضهم الا أن يخاف المضرة في جلوسهم ويشغل قلبهم وبالخذرمهم حتى يكون ذلك نقصا في فهمه فأحب الى أن لا يجلسوا اليه وقال بعض الفضلاء لا ينبغي للقاضي أن يكون معه في مجلسه من يشغله عن النظر كأول أهل فقه أو غيرهم ولكن اذا ارتفع عن مجلس القضاء شاور ومنها انه اذا أشكل على القاضي أمر تركه وقال بعضهم لأبأس أن يأمر فيه بالصلح والواقدي يشك على القاضي كلام الخصمين وهذا مانع له من التصور فأمرهما بالاعادة حتى يفهم عنهما وقد يفهم عنهما ويشك عليه وجه الحكم وهذا هو معنى قولهم اذا أشكل على القاضي أمر تركه كولا يحل له الاقدام على الحكم باتفاق ثم للقاضي حينئذ أن يرشد ما بالصلح فالوا الاقرب ان كان هناك قاض غير مصر فهما اليه لاحتتمال أن لا يشك عليه الحكم وان لم يكن في البلدة غيره أمرهما بالصلح ان كان من الاحكام المالية وغيرها التي يتأني فيها الصلح واذا أشكل على القاضي وجه الحق أمرهم بالصلح فان تبين له وجه الحكم فلا يعدل الى الصلح وليقطع به فان خشي من تفاقم الامر بانفاذ الحكم بين المتخاصمين أو كانا من أهل الفضل أو بينهما رحم أقامهما وأمرهما بالصلح وقد أقام بعض قضاة العدل من الصداق الأول رجلين من صالحى جيرانه من بين يديه وقال استرا على أنفسكما ولا تطعما في على سركما وقال عمر بن الخطاب ردوا القضاء بين ذوى الارحام حتى يصطالحوا فان فصل القضاء يورث الضغائن قال بعضهم انما يجوز للقاضي ان يأمر بالصلح اذا تقارب المجتانبين الخصمين غير أن أحدهما يكون الحن بحسنه من الآخر أو تكون الدعوى في أمور درست وتقامت وتشابهت وأما اذا تبين لهما حكم وضع الظالم من المظالم لم يسهه من الله الافصل القضاء ومنها انه اذا طال الخصم في أمر وكثر التشغيب فيه فلا بأس للقاضي أن يعزق كتبهم اذا رجا بذلك تقارب أمرهم واستحسنه

فقل القامى للمدعى عليه ماذا تقول فيما ادعى فقال هذه الدار لابنى هذا الطفل مع اقاربه لانه لان الدار في يده والدليل الملك فكان اقرارا على نفسه فيصح (فان) قال الشفيع لا يقضى حلفه بالله ما تأشبه بها فانه لا يحلفه لان اقرار الاب بالشفعة على ابنه لا يصح فلا يبرر الاستغلاف وهذا من جهة الحيل والخمار في الخصومات (وان) أراد الشفيع أن يقيم البيعة على الشراء كان الاب خصمها وتنعى البيعة عليه لان الاب قائم مقام الابن ولو كان الابن كبير الكان خصمها فكذلك هذا (وفي المحيط) الشهادة القاطعة على عتق العبد لا تقبل بدون الدعوى عند أبي حنيفة خلافا لهما وتقبل البيعة على عتق الامة وطلاق المرأة تحسبه من غير الدعوى ولا يحلف على عتق العبد حسبه بدون الدعوى بالاتفاق وهل يحلف على عتق الامة وطلاق المرأة بدون الدعوى أشار محمد في آخر كتابه الاخرى انه يحلف وهكذا ذكر في شرح القدوري (وذكر) شمس الباقية السرخسي انه لا يحلف قنامل عند الفتوى (وذكر) في الخلاصة عبيد في يد رجل أقام البيعة له حر والذوالبيدانه عبد فلان أو دعبه أو

أجره فيبينة ذي اليد أولى بخلاف ما إذا أقام العبد البينة على مولاه أنه حر الأصل وأقام مولاه البينة أنه عبده فيبينة العبد أولى لان المولى يعطى خصمه لا يثبت بينة العبد بالحربة أمامها فالودع ليس يخصم لكن بحال بين العبد وبين ذي اليد (ولو) قال العبد أعتقني فلان وذو اليد لم يقم البينة على الإيداع والاجارة لا يحال بينه وبين العبد دلالة أقرب لرق ثم ادعى العتق (ولو) أن رجلا قدّم بادة ومعه رجل ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده وادعى أنهم أرة وذو وادعوا أنهم أحرار كانوا أحرار أم لم يقر والى المالك بكلام أو يبيع أو ترقمه بينة وان كانوا من أهل الهند أو السند أو الترك أو الروم (وفي الجامع) الصغير غلام هو في يد رجل قال أأحرر قال الذي في يده هو عبدان كان لا يعبر عن نفسه فالقول قول ذي اليد وهو كالمنازع (٤٢) وان كان بالغاً وأصغيراً يعبر عن نفسه فالقول قول الغلام ولو أقام البينة هذا على الرق وهذا على

الحربة فيبينة الغلام أولى ويجوز أن يكون القول قوله والبينة بينة كالودع إذا قال رددت الوديعة كان القول قوله ولو أقام البينة فالبينة بينة (وفي اللؤلؤ) ولو باع رجل رجلاً وقبضه المشتري وهو ساكت فهو أقرار بأنه عبده لانه انفاذ لتصرف يختص به المالك تصرفاً واجباً في المحل وهو ملك الرقبة واليد والاقبال لمثل هذا التصرف يكون أقراراً بالرق والملك (ولو) عرض عبداً أو أمة على رجل وهو ساكت أو هي ساكتة ولم يبيع ثم قال نحن حران صدق عليه اه (وفي أدب القاضي) رجل قال لا تخن فلان المالك أو وصي المالك جعلت قيماني ماله وأنكر الوصي فلا عين عليه (وكذا) لو قال أن فلاناً وكلك بطلب حقوقه ولي على موكل مال وأنكر الوكيل الوكالة لا عين عليه

بعض الأئمة وقد حدث ذلك في زمان أبان بن عثمان وهذا إذا حكم القاضي لرجلين بقضاء من في شيء واحد فيقومان عند قاض غيره كل واحد معه حكم ذلك القاضي في الشيء المتنازع فيه أنه له قال فائز منهما أولى به إلا أن يكون الحائر قد حكم له به أولاً وفي قضاء الثانية الثاني ما ينسخ ذلك فترد قضية الأول فان لم يحزم واحد منهما ما أول لم يعلم الأول من الآخر فاعدها لم يمينه فان تكافأوا والقضيتان مؤرختان فأولاهما أولى الآن يكون في الثانية ما ينسخها فان كانت أحدهما مؤرخة دون الأخرى فالمؤرخة أولى فان لم يكن تاريخ ولم يكن في يد واحد منهما أو أسكل الأمر على الحاكم ورأى أن يقطع القضيةتين ويستأنف الحكم فعل وهذا إذا كتبا جميعاً ما بان كان أحدهما خطأ فلا إشكال في رد ما كان الحكم فيه خطأ

الفصل الخامس فيما يبتدئ بالنظر فيه) ويلزم من أول ما يبتدئ به الكشف عن الشهود والموثقين فيعرف حال من لا يعرف حاله منهم ويخص عن عدائهم فمن كان هدلاً أثبتته ومن فيه جرحه أسقطته وأراح المسلمين من أذيتهم ولا يحل له أن يترك غير المرضي ينتصب للناس فأنهم أخذوا للعلمين ووصفهم في شعار الدين وعليه أن يصرح بعزل هؤلاء ويسجل على شاهد الزور كتاباً بخطه وكذلك يجب عليه الكشف عن المحبوسين فينظر في أمورهم وفي مدة أقامتهم في الحبس فقد يكون فيهم من طالت أقامته فتكون أقامته في الحبس ظلمه له ثم ينظر في الأوصياء وأموال الأيتام ويأمر من ينادى عن أذنه أنه قد جرح على كل نديم لا أولى له وعلى كل سفيه مستوجب الولاية عايبه وأنه من علم منكم أحداً من هذين النوعين فليرفع أمرهما البنا قول عليه ومن باع منهما بعد الذاء فهو مردود

(الفصل السادس في سيرته مع الخصوم) وينبغي له أمور منها أنه إذا حضر الخصمان بين يديه فليست بينهما في النظر إليهما والشكك معهما ما لم يلدأ أحدهما فلا بأس أن يسوء نظره إليه تأديباً له ويرفع صوته عليه ما صدره من اللدد ونحو ذلك وهذا إذا علم الله تعالى منه أنه لو كان ذلك من صاحبه فعل به مثل ذلك وبحضهما عند ابتداء المحاكمة على التردد والوقار وبسكن جاش المضطرب منهما ما يؤمن روع الخائف والمخضرب في الكلام حتى يذهب عنه ذلك ويقعد هما بين يديه ضعيفين كأنما أوقوا بين أوضاعهم مع قوى ولا يقرب أحدهما إليه ولا يقبل عليه دون خصمه ولا يعمل إلى أحدهما بالسلام فيخصه به ولا بالترحيب ولا يرفع مجلسه ولا يسأل أحدهما عن حاله ولا عن خبره ولا عن شيء من أمورهما في مجاسهما ذلك ولا يسألهما جميعاً ولا أحدهما فان ذلك يجرحهما عليه ويظلمهما فيه وما جرى التهاون بحمد ود الله فممنوع ويسوى بينهما فان كان أحدهما ذمياً فان أبي ذلك المسلم وهو الطالب فلا يحكم له ولا ينظر في أمره حتى يتساوى بالجلس ويرضى بالحق فان كان هو المطالب قال القاضي للمسلم أماناً تساوى به في المجلس والافتراض له وصحبت منه ولم

(وإذا) ادعى المشتري إيفاء الثمن والبائع ينكر بحلف البائع (وكذا) المستقرض إذا ادعى إيفاء القرض وأنكر المقرض يحلف التفت المقرض (ولو) ادعى المضارب أو الشريك دفع المدة أو أنكر رب المال أو الشريك القبض يحلف المضارب أو الشريك الذي كان المال في يده لان المال في أيديهم ما أمانة والقول قول اليمين مع اليمين (وإذا) ادعى المشتري إيفاء الثمن وأنكر البائع فالحق في أنما يحلفه إذا طلب المشتري يمينه ولو أقامه القاضي من غير طلبه ثم أراد المشتري تحليفه ثانياً له ذلك (ثم) إذا حلف البائع أنه لم يستوف الثمن وقال المشتري أنا أجيء بآبينة على الإيفاء فالقاضي لا يجبر المشتري على أداء المال بل يمهله ثلاثة أيام بشرط أن يدعى حضور الشهود وأما إذا قال شهودي غيب يقضى عليه بالمال ولا يمهله كذا في العمادى (وفي الغنية) أقام المدعى البينة فقال المدعى عليه إن لي دفعاً شرعياً للقاضي أن يقضى عليه إذا قامت البينة العادلة ولا تنقب إلى مثل هذه المقالة (وقال) أبو حامد رحمه الله تعالى بكلفه أن يأتي بالدفع فان أبى كان له أن يقضى ويقتى له



حق الدفع (أقام) المدعى البينة وطالب القاضى من المدعى عليه دفع ما فجز عنه يقضى القاضى يعنى لا يؤخر (قال) أبو حامد رحمه الله تعالى يقضى والقاضى ظلم في تأخير الحكم (وقال) السكرائيسى تأخير القضاة مدته ثبوت الحق ظلم (أنى) بدفع صحح وقضى القاضى بطلان دعوى المدعى ثم أعاد الدعوى منه فاقض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى إعادة الدفع هذه ولا ينقض الحكم به اذا ثبت ذلك بالبينة اه كلام الغنية (المدون) اذا حلف ان لا دين عليه ثم أقام المدعى بينة على الدين فعند محمد لا يظهر كذبه في الحلف لان البينة حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في عينه (وعند) أبي يوسف يظهر كذبه في عينه (ولا) يمين في الحدود سواء كان حذاه أو خالص حتى الله تعالى نحو حد الزنا وشرب الخمر وحد السرقة أو كان دائرا بين حتى الله تعالى وحق العبد نحو حد القذف حتى ان ادعى على (٢٣) آخره قذفه وأنكر القاذف لا يمين عليه فيه (وأما) في السرقة فان السارق

ألتفت اليك ولم أجمع منك فان فعل نظره وقبل لا يسوى بينهما لقوله عليه السلام لا تساووهم في المجلس واستحسن بعض أشياخى تغيير رتبة المسلم على الذى لنيه عليه السلام أن يساوى بين المسلم والذى في المجلس وذكر أن عليا رضى الله عنه خاصم يوديا عند القاضى شريح فجلس على رضى الله عنه في صدر المجلس وجلس شريح والذى دونه وقال على لولا أن النبي عليه السلام نهى عن مساواتهم في المجلس جلست معه قال بعضهم وأرى ان يجلسا جعابا بين يديه ويتقدمهما المسلم بالثمن اليسير والى هذا ذهب بعض العلماء المتقدمين ولا ينبغي للقاضى أن يدخل عليه أحد الخصمين دون صاحبه لا في مجلس قضائه ولا في خلوة ولا وحده ولا في جماعة وان كان الذى بينه وبينه خصما حتى تنقضى خصوصتهما الآن يجلس خارجا في مجلسه الذى يجلس الناس معه فيه في غير مجلس قضائه فلا بأس أن يجلس أحد الخصمين فيه ان شاء ولا ينبغي أن يضيف أحدهما أو يخلو معه أو يقف معه فان ذلك مما يدخل عليه سوء الظن به ولا ينبغي أن يجيب أحد الخصمين في غيبة الآخر الا أن يظهر له الادمن الخصم الغائب أولا يعرف وجهه خصوصه المدعى فلا بأس ان يسأله عن ذلك ليعرف حقيقة أمرهما ومنها انه لا يلحق أحدهما بحجة لانه متى أعان أحدهما ينعف الآخر فيجز عن الادلاء بحجته ومنها أن يحكم بين الخصوم الاول فالاول وأن يقدم المسافرين والمضرورين ومن له مهمة يخشى فواته فان كان يشق عليه معرفة الاول فالاول فانه يأمر من يكتب أسماءهم على ترتيب وصولهم ويدهو الاول فالاول أنظر الخبر يدق بال بعض الأئمة واذا قلنا انه يبدأ بالسابق فالسابق فقد قال به أصحاب الشافعى ان الاول يقدم في خصامه مع واحد فقط لا في سائر مطالبه مع خصومه قال وهما عندى بما ينظر فيه فان سبق بخصمين سائر الخصامين ففرغ من طلب أحدهما ثم أراد ان يخاصم الآخر وذلك مما لا يطول ولا يضر بالجماعة الذين بعده فانه قد يمكن من ذلك كالأخصام الاول وطال خصامه معه فانه ليس من حق الذين بعده أن يمنعه وورع بما كان خصام الاثنين بخصام واحد تطول معه مخاضته ومنها اذا قرأ أحد الخصمين صاحبه على ما يديه الزمه الجواب بالاقرار والانكار فان امتنع من الجواب فسيأتى الكلام عليه ومنها اذا شتم أحد الخصمين صاحبه زجره فاذا أسرع اليه بغير حجة مثل قوله له باطل ما فاجرو ونحو ذلك زجره عنه ويضرب في مثل هذا الآن يكون ظنه من ذى مروءة فيها ومنها اذا قال الخصم للشاهد شهدت على بالزور وقصد أذاه لكل بقدر حالهما وان كان اتعاضى أن الذى شهد على به باطل لم يعاقب يعنى انه باطل في نفس الامر لكونه أدى الدين المشهود به عليه مثلا ولا بينة له على الادعاء ونحو ذلك وكذلك يؤدب أحد الخصمين اذا أساء على الشهود وأهل الفتوى أو مرض لهم بما يؤذيهم أو أبادمو جوار يلزمه أن يأمر الخصمين اذا جاء الشهود لاداء الشهادة عليهما بالسكوت وأن لا يتعرضا للشهود بتوبيخ ولا يعيب فان فعل ذلك أو فعله أحدهما به النهى أدب بحسب القائل

يستخاف لاجل المال اذا أراد المالك أخذ المال دون القلع ويقال له حينئذ دع ذكر السرقة اذا ودع تناول مالك فيكون لك عليه اليمين (وفى) القصاص في النفس والاطراف يستخاف الآن في الطارف يقضى بالقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى بالمال وفى النفس لا يقضى بالنكول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يحبس حتى يقرأ ويحلف وعندهما يقضى بالدية (ادعى) على آخره قال له يامنافق أو ياكفر أو يارتدق أو ادعى انه ضربه أو لطمه أو ما أشبه ذلك من الامور التى توجب التعزير وأراد تخفيفه فالقاضى يحلفه لان التعزير محض حق العبد وله ذام لك العبد اسقاطه بالعفو والصغر لا يمنع وجوبه كذا فى العمادى (وفى تناوى)

قاضى خان لو وجب يمين على الاخرس فانه يحلف وصورة تخالفه ان يقول القاضى عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا وأما برأسه بنم بصير حاله يقول له بالله ان كان كذا وكذا لولا أن بارأسه بنم في هذا الوجه يصير مقراب الله ولا يكون حاله (رجل) ادعى انه وكيل القائب بقض الدين أو العيين ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان أقر بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطالب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستخاف على الوكالة لان التخفيف يقترب على دعوى محبة ولو لم يجد لعدم ثبوت الوكالة (وذكر) الخصاف انه يحلف على الوكالة والاول اصح (وفى المستقى) المطالب اذا كان مريضا أو امرأة يبعث من يستخلفه (وقال) الامام رحمه الله تعالى لا يبعث (من) عليه الدين المؤجل قبل قدمه الدائن الى القاضى قبل الحل وحلفه ماله قبل اليوم شئ وجهه القاضى ان كان الحالف لا ينوى اتلاف حقه لا بأس به ولكن ليس للقاضى أن يقبله منه بل يحلفه بالله ماله قبل شئ

(قال) الفقيه فيه دليل على أن قوله ليس قبيله اليوم شيء أقرا ولا ينفذ الى قول بعض الحكماء أنه أقر بالدين المؤجل فيجب عليه المال (وذكر) الناطق أن من عليه دين مؤجل لو أقر به وادعى الاجل لا يصدقه القاضي فحياته أنه يقول للقاضي سله أمانة أم مؤجله ان ادعى الحالة يخاف بأن ما عليه هذه الألف التي يدعيها وان حلف بغير هذا الطريق حنث (وفي المحيط) للمرأة اثبات المهر المؤجل وان لم يكن لها ولاية للمطالبة وكذا الدين المؤجل (رجل) أخذ دراهمه ممن هي عليه ونقدها الناقد ثم وجد بعضها زور فلا ضمان على الناقد وترد الى الدافع ويسترد غيرها وان أسكر الدافع أن يكون ذامد فوعه فالقول قول القابض لانه يشكر أخذ غيرها وهذا المأذون يقر باستيفاء حقه أو الجاد فان كان أقرا لا يرجع أن أنكر الدافع (٢٤) أن يكون ذاهو (وفي القنية) رجل طلب دينه من الديون فأعطاه ألف من من الخطئة ولم يبعها

منه ولم يقل انهما من جهة الدين فهو يبيع بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان الدين بينهما معلوما يكون يباع بقدر قيمته من الدين والألف لا يبيع بينهما (وفي العمادى) ولو كان لرجل على آخر دينانير فقال أنا أعطيتك بهادراهم فساوم بالدراهم ولم يبع يبع ثم فارقه عن قبض ولم يستأنف يباع فهذا جائز البيعة بخوضه عن محمدرجه الله تعالى (قال) وقد وقعت واقعة الفتوى فى زماننا (قلت) وصورتها بالفارسية لكن عربها بعض الفضلاء الجمع على شيره ودينه وهى رب الدين اذا توافق مع المدينون على ان يعاينه من الذرة بمقدار ماله عنده من الدراهم وقد كان ذلك القدر فى ملكه والذرة فى ذلك الوقت كل ما تنم من دينار الأرب رب الدين لم يقبض الذرة فى ذلك

والقول له ومنها اذا نسي الحاكم أحد الخصمين عن الكلام ولم يفعل وأتى بالحج لخطأ على صاحبه وعنه من الكلام ويكثر معارضته فى كلامه أمر القاضي بأدبيه ومنها أن يمنع ذات الجلال والخلق الرخيم ان يتأخر الخصومة ويأمرها أن توكل وكيف لا بعض الأئمة اذا كانت الدعوى على امرأة شابة لها جمال وخفاف عليها ان تكلمت أن يؤذى سماع كلامها الى الشغب فافان مؤمر بان توكل ولا يكون من حق الخصم أن يأق بها الى مجلس القاضي وان احتج الى أن يبعث اليها وهى بدورها مخاطب من وراء سترها من بعثه القاضي اليها ممن يؤمن فى دينه فعل ومنها أن يجيب الغريم اذا سألته رفع غريمه ان كان فى المصراً وفيما قرب منه فان كان بعيد الم يؤمر برفع محتى يترج جانبه ولو ياتى ما شاهد ومنها اذا مزه أحد الخصمين بما يكره فقال له ظلمنى وأراد أذاه فليزره ان كان القاضي من أهل الفضل والعقوبة فى مثل هذا أمثل من ٣ العقوبة وهذا فى اللز وأما اذا مر ح بالاساعة على القاضي فظاهر كلامهم يجب تأديب القائل ومنها انه اذا أدلى به الخصمان يسألهم ما هو شأن حكم العدل واليه ذهب الخصاص وقال بعضهم هو بالخيار ان شاء سكت منهما حتى ينطق أحدهما ويستدعى من القاضي الجواب وان شاء سألهم جميعا بالخطبة الثانية فقال مالكا أو ما حاجتكم وهو المذهب كذا فى المحيط وقال مالك انه لا يسأل الخصمين اذا دخل عليه من المدعى منهما بل يسكت حتى يبدأ أحدهما بالكلام ولا يخص أحدهما بسؤال فان سؤال أحدهما ما يشعر بعناية القاضي وقبوله عليه دون خصمه والقاضى مأمور بالعدل بينهما فى مدخلهما اليه فلا يأذن لاحدهما قبل الآخر وفى غير محرجه ما عنده فلا يصرف أحدهما قبل الآخر وفى خطه وقبوله وجهه عليه ما وفى كلامه لهما وقد نزل ضيف بعلى بن أبى طالب غوصم عنده فامر ضيفه أن يقول عنه من منزله واذا قلنا انه يدورهما بالسؤال فان قال كل واحد منهما ما سالت مدعيهما فامهما حتى يأتى أحدهما بخصمه فيكون هو الطالب فان تنازعا فحين هو المدعى نظر الى الجالب فان لم يعرفه أولم تعلم بينه لاحدهما انه هو الذى دعاه صاحبه الى الحاكم أمرهما بالانصراف فن أبى الالحا كمة فهو المدعى فان تنازعا ما أقرع بينهما ومنها أن القاضي لا يستخلف المدعى عليه اذا أنكر الاباذن المدعى الا أن يكون من شاهد الحال ما يدل على انه أراد تخليفه من القاضي وقد ذكر عن بعض القضاة أن رجلا ادعى على آخر ثلاثين دينارا فأنكر المدعى عليه ما فساختلفه القاضي فقال الطالب لم أذن فى هذا العيين ولم أرض به اولا بد أن تعاد العيين فامر القاضي غلامه أن يدفع عن الطالب من ماله ثلاثين دينارا كراهة أن يكلفه إعادة العيين التى قضى عليه بها واذا استخلفه فلا بد من حضور الخلو له أو وكيله ومنها اذا ذكر المدعى دعواه كاف الخصم الجواب عنها ما كان ان فهمها وأحاط بها علما وان كان فيها اشكال أو طول أو مهمل بحسب ذلك ومنها اذا أقر الخصم كتب اقراره والتاريخ فى رقعة

الجاس ثم بعد أيام جاء وقبض ذلك القدر من الغلة وقد تغير السعر أي انعقد البيع بينهما فعلى قياس ما ذكر فى مداينات الاختيرة ينبغي وأمر أن ينعقد البيع بينهما بالاقرار السابق والله سبحانه وتعالى أعلم (وفى فتاوى) الدينارى رجل له عند رجل حنطة ينفذها غروب الدين وأخذ منه قماش من الخياط بحسب الخطئة وذلك اليوم سعر الحنطة كل ما تنم من دينار ثم لما حاسبه كان السعر يوم الحساب كل خمس منادى بنار فان حصل بينهما مائة مائة فان عين القماش الخياط بمقدار من الخطئة يعتبر ذلك التعيين وان لم يحصل بينهما مائة مائة يعتبر وقت الحساب لا وقت الخرج واعتبر بعض المشايخ وقت الخرج مستدلا بأنه لو استخرج رجل من سمان حبوا أعطاه أثلب غنمها يعتبر وقت الخرج قال الدينارى والمتدبر عند ما وقت الحساب (ادعى) المدينون ان الدائن كتب على قرطاس بخطه ان الدين الذى لى على فلان بن فلان أنه عنه مائة مائة قطع الدين لان الكتابة الموسومة المعنونة كالمطوقه وان لم يكن كذلك لا يصح الإبراء ولا دعوى الإبراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب

الدائن وبغير طابه (ولو) قال تركت الدين الذي لي عليك لا يكون ابراهم يحمل على ترك الطالب في الحال (وذكر) في خزائن الاسماء على فتاوى صاعداً رجل كتب على نفسه عماله معلوم ونظمه معلوم بين التجار وأهل الماد ثم مات فجاء غريمه يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه، وقد جرت العادة بين الناس بمثله حجة (وفي جامع) الفتاوى ولو قال تركت حتى من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لابعده وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه (قال) المدعى للمدعى عليه بعد الخصومة وهبت وترك لا يكون ابراهم لم يقبل ذلك بخلاف إذا قال المدعى عليه أبرأني مما لك على أو هبت أو تركت أو أبرأت نكر وجهه مخرج الجواب (قال) من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى هو على دعواه وقال أبو يوسف رحمه الله (٢٥) تعالى هو على دعواه في الدين

القائمة لافي الدين (أبرأه) من الدعاوى ثم ادعى عليه بالوكالة أو الوصاية عن غيره مع (وفي العمادى) رجل ادعى له إلى آخر ما لا فأنكر فقال المدعى انه كتب لي بذلك خطأ فأنكر المدعى عليه أن يكون خطه فأمره القاضي أن يكتب على بياض فكتب وكان بين الخطين مشامة ظاهرة دالة على انه بالخط كاتب واحد لا يقضى عليه بالمال المدعى به لان هذا لا يكون أعلى حالاً ما لو قال هذا خطي وأنا كتبه ولكن ايسر على هذا المال فهناك القول قوله ولا شيء عليه ثم قال السيد الامام ناصر الدين وذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الطلاق ولو كتب الطلاق على الرسم في مثله ثم قال لم أتوبه الطلاق لا يصدق فكذلك الاقرار (وفي فتاوى) الولوالجي رجل ادعى على رجل داراً أو عبداً

وأمره ان يقر بالخر وج عما وجب عليه باقراره ونهاه يستحب للقاضي أن يراقب أحوال الخصوم عند الاداء بالجمع ودعوى الحقوق فان توسم في أحد الخصمين انه أبطن شبهة أو انهم بدعوى الباطل إلا أن حجة في الظاهر متجهة وكتاب الحق الذي بيده موافق لظاهر دعواه فليطلب القاضي في الفحص والبحث عن حقيقة ما توهم فيه فان الناس اليوم كثرت مخادعتهم وانهم أمانتهم لم ينكشف له ما به دس في دعواه فحسن أن يتقدم اليه بالموعظة ان رأى لذلك وجهاً ويخوفه الله سبحانه وتعالى ويذكر قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فان أناب وألأضى الحكم على ظاهره وان تزايدت عنده بسبب الفحص عن ذلك شبهة دافعة فوالى الكشف وردده الايام ونحوها ولا يجعل في الحكم مع قوة الشبهة ويجهد في ذلك بحسب قدرته حتى يقين له حقيقة الامر في تلك الدعوى أو تتقن عنه الشبهة ومنها ينبغي للقاضي ملاحظة الخصمين وتعرفهم بآب من خاص في باطل فانه حائض في سخط الله ومن حالف ليقطع مال أخيه بيمين فاجرة فليتبوأ معة من النار وبعض الشهود أيضاً كإروى عن شرح أنه كان يقول ان شهد عنده انما يقضى على هذا المسلم أنما يشهدا تكسوا في توفيقكم من النار فاتقيا الله والنار ومنها أنه ينبغي أن يسهل اذن اليمين ولا يعاملهم فيتعرفوا فاعسر جمعهم وربما أدى الى خسر صاحب الحق فيترك حقه أو يهضمه بالاصحاح عنه لما يدركه من المشقة قال بعض أشياخي وأهذ رأيت بعض القضاة يامر أول جالوسه باذخار اليمين ويسمع منها قال وقد قال لي من حضرني ممن عني بالعلم كان فلان بن فلان ممن اتعن بالخصومة وكان يقول نقل الجبال عنده أيسر من نقل اليمين يعني الى مجلس الحكم فاذا حضروا أنه هم وقرهم ويسألهم وصألهم عن شهادتهم فان كانت تامة قبلدها وان كانت ناقصة سألهم عن بقية ما وان كانت مجملة سألهم عن تفسيرها وان كانت غير مائة أعرض عنها عرضاً جليلاً وأعلم المدعى بأنه لم يأت بشيء ومنها انه لا يسمع الدعوى في الاشياء النافذة الحقة التي لا يتشاح العقلاء فيها كقدر سمعة ومنها انه يجب على القاضي اذا حضر عنده الخصمان أن يسأل المدعى عن دعواه ويخبرها عنه فان كانت دعوى لا يجب فيها على المدعى عليه حق أعلمه بذلك ولم يسأل المدعى عليه عن شيء وأمره بالانحراج عنه وان نقص من دعواه ما فيه بيان مطلبه أمره بتسامه وان أتى بأشكال أمره ببيانه فاذا سمحت الدعوى سأل المطالب عنها فان أقر وأنكر تفرق في ذلك وان أجهم جوابه أمره بتفسيره حتى يرتفع الاشكال عنه وتبدل ذلك بينهما ان كان فيه طول والتباس وان كان أمراً قريلاً يتخج الى تقييده ولا يدع الحكم أحد الخصوم بذلك قال في شرح التجريد فان كانت دعواه حجة لا يسأل المدعى عليه عن جوابه في القياس حتى يسأل المدعى منه ذلك لكيلا يكون تحيلاً للخصومة وفي الامتحان يسأل لاحتمال أن هيبة المحاس تمنعهم يكاف بالجواب بلا أو نعم وقد ذكر أن عيسى بن

(٤ - من الحكم) ثم قال المدعى للمدعى عليه أبرأتك من هذه الدار أو عن خصوصتي في هذه الدار أو في دعواي في هذه الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك نسمع ولو أقام اليمين قبل بخلاف ما اذا قال برئت لا تقبل بينته بعد ذلك وكذلك اذا قال أنا بريء من هذا العبد أو خرجت عنه فليس له أن يدعى بعد ذلك لان قوله أبرأتك عن خصوصتي في هذه الدار خطاب للواحد فله أن يخاصم غيره في ذلك بخلاف قوله برئت لانه أضاف البراءة الى نفسه ملحقاً فيكون هو بريئاً (نوع في الاختلاف) (اذا) اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو المبيع بأن ادعى المشتري غنا وادعى البائع فقر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه فلا يخلو ما أن يكون لاحدهما يئنة أو لهما يئنة أو لا يئنة لهما ولا لاحدهما (فان) كان لاحدهما يئنة قضى لمن قامت بينته لانه توردها بالحجة (وان) أقاما بينة فالبينة المثبتة للزيادة أولى لان البينان يبرئان للانبائ (وان) لم يكن لهما ولا لاحدهما يئنة قبل للمشتري اما أن ترمي بالثمن الذي ادعاه البائع والافضلنا البيع وقبل للبائع

أما أن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع لان الغرض قطع الخصومة وقد أمكن ذلك رضا أحدهما بما يدعيه الآخر فان لم يرضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر وبدأ بين المشتري في الصحيح ثم اذا حلف أحدهما باستخلف الآخر فان لم يرضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر لان النكول بذل أو اقرار ثم اذا تخالفوا لم يفسخ البيع بنفس التخلف أو بفسخ القاضي فقد اختلفوا فيه قال بعضهم يفسخ البيع بنفس التخالف وقال بعضهم لا يفسخ الا بفسخ القاضي عند طلبهما أو طاب أحدهما وهو الصحيح هذا الكلام فيما اذا اختلفا في المبيع وحده أو في الثمن وحده وأما اذا اختلفا في المبيع والثمن جميعا بان قال البائع بعث هذا العبد بالنقود وهم وقال المشتري بل اشتريت هذا العبد بالنقود (٢٦) فان لم يكن لهما ولا لأحدهما بينة تخالفوا وتفاخضا البيع على ما بينا وما كان لأحدهما بينة فن

قامت بينته أولى ما بينا وان أقام كل واحد منهما بينة على ما يدعيه فبينه البائع أولى في الثمن لانها أكثر اثباتا وبينه المشتري أولى في المبيع لانها أكثر اثباتا (وان) اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن كان القول للمتكرم مع يمينه (وفي) المبسوط فرق بين هذا وبين الاجل في السلم فان هناك القول قول من يدعي الاجل من قبل أن هناك الاجل من شرط صحة العقد على ما يجيء في باب اه كذا ذكر في المنبيع (اذا اختلف) المتبايعان في قدر الثمن بعد قبض المبيع وهلا كالتخالف فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ل القول فيه للمشتري مع يمينه وقال محمد والشافعي رحمهما الله يتخالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك وعلى هذا الخلاف اذا خرج المبيع عن

أبان لما ولي قضاء البصرة وهو عن عاصم الشافعي رحمه الله قصده أخوان كانا من يتوكلان في أبواب القضاة فادعى أحدهما على الآخر بشئ فقال القاضي للآخر أجبه فقال له المدعي عليه ومن أذن لك أن تستدعي مني الجواب فقال له المدعي لم أذن لك في ذلك فوجم القاضي فقال له أنا أؤذنا فاعلم مكاننا من العلم قال بعض العلماء هذه مناقشة لبس تحتها كبير فائدة لان المفهوم من جهة العوائد وشواهد الحال أن احضار الخصم والدعوى عليه تغني عن النطق بسؤال القاضي والاصل أنه لا يجب على القاضي استعلام ما عند المدعي عليه دون اذن من المدعي لكن العادة في مثل هذا تقوم مقام سؤال القاضي وهذا هو الظاهر من مذاهب العلماء وهذا مما يقوى وجه الاستحسان الذي ذكرته عن التجريد وان للقاضي أن يسأله وان لم يقل المدعي للقاضي سألني الجواب كنهاء بشاهد الحال ومعلوم ان ذلك مراد المدعي وان لم ينطق به ومنها أن الغريم اذا ادعى غريمه فلم يجبه أدبه وجرحه ان كان عدلا فان تغيب شدد القاضي عليه في الطلب وأجرة الرسول على الطالب فان تغيب المطلوب وتبين له دونه فالأجرة عليه وقال قوم لا يلزم المدعي عليه شئ والمخرج عندهم الاول وقال بعضهم من استهان بدعوة الخاكم ولم يجب ضرب تأديبا

(الفصل السابع في اختلاف القاضي) \* واذا نهي الامام القاضي عن الاستخلاف لم يكن له ان يستخلف وان أذن له فيه استخلف على مقتضى الاذن ولا يستخلف القاضي اذا مرض أو سافر الا باذن الخليفة لان الخليفة له انما فوض التصرف اليه برأيه لا يرى غيره فلا يملك ان يستخلف الا باذنه كالوكيل بالمبيع لا يملك أن يوكل غيره الا باذن موكله وكذلك الخليفة اذا أمر القاضي أن يستخلف خليفة يحكم فامر رجلا لا يحكم بين الناس جاز فان قضى خليفة لم يكن أمره الامام بذلك لم يجز ما قلنا فان أجاز القاضي قضاة فأنفذه نفذ قضاؤه وعند زفر لا يجوز وهذا بناء على ان الوكيل اذا وكل غيره بالتمرف ولم يكن مأذونا فيه فتصرف الوكيل الثاني جاز عندنا خلافا لانه لما أجاز فقد حصر هذا التصرف رأى الاول فصار كأن الاول تصرف بنفسه

(فصل) \* ولو استخلف عبدا أو ذميا أو مملوكا أو مجنونا فنقض الخليفة فأجازه القاضي لا يجوز لانه لو أجاز شهادة هؤلاء لا يجوز فالقضاء أولى لانه معنى على الشهادة ولو أن امرأة استقضت حكمت بأشياء جاز حكمها الا في الحدود والقصاص اعتبار القضاء بالشهادة

(فصل) \* ولو أمر الخليفة أن يستخلف رجلا يسمع من الخصوم ويشتوا عنده البينة ويكتب الاقرار ولا يقطع حكما فامر القاضي رجلا لا يقوم بذلك لا يجوز ذلك لان الخليفة لو أمر القاضي أن يسمع الدعوى والبيّنات ويكتب الاقرار ولا يحكم بل يرفع الامر الى الخليفة حتى يقضى به الخليفة كان محبا فكذلك في حق

ملكه أو تغير وصار بحال لا يقدر على رده بالعيب (اذا) اشترى عبد من صفقة واحدة وقبضه مات أحدهما واختلفا الخليفة في مقدار الثمن فقال المشتري اشترى بثلثه ما ألف درهم وقال البائع اشترى بثلثه ما ألفي درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يتخالف الا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك فينزع يتخالفان واذا لم يرض البائع يترك حصة الهالك لا يتخالفان ويكون القول قول المشتري مع يمينه (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى يتخالفان في الحى ويفسخ العدة في الحى والقول للمشتري في حصة الهالك من الثمن مع يمينه (وقال) محمد رحمه الله تعالى يتخالفان علم ما وردا الحى وقيمة الهالك (وفي المنبيع) اذا وقع الاختلاف في متاع البيت فلا يتخولوا ما ان يكون الاختلاف بين الزوجين في حال حياتهما واما ان يكون بين ورثتهما بعد وفاتهما واما ان يكون في حال حياة أحدهما وموت الآخر فان كان الاختلاف في حال حياتهما فاما ان يكون في حال قيام النكاح واما ان يكون بعد زواله بالطلاق فان كان في حال قيام النكاح فما يصلح للرجل كالممامة



والقنسوة والسلاح وغير ذلك فالقول فيه قول الزوج مع غيره لان الظاهر شاهدان والامام الثوري يرضى بحد الله تعالى وما يصلح للنساء كالخمار والحلقة والمغزل ونحوها فالقول فيه  
للزوجة مع البين لان الظاهر شاهدان (قال) الامام الثوري يرضى بحد الله تعالى وما يصلح للنساء فالقول فيه لامرأة مع البين الا اذا كان الرجل صانعا  
وله اساور وخواتيم النساء ولي وخلفاء وامثال ذلك فينبذ لا يكون مثل هذه الاشياء لامرأة وكذلك اذا كانت المرأة تبسع ثياب الرجال  
كالعمامة والقوس والدرع والمنطقة انتهى وما يصلح لهما كالآنية والذهب والفضة والمغزل والعقار والمواشي وغيرها فالقول فيه قول الزوج  
وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الزوج في غير المشكل كما لا وأما في المشكل فالقول  
قول المرأة الى قدر جهازها منها وفي الباقي القول قول الزوج وقال زفر رحمه الله تعالى (٢٧) المشكل بينهما نصفان وفي قول آخر وهو

قول مالك والشافعي رحمه الله تعالى المتاع كله بينهما نصفان وقال ابن أبي ليلى القول قول الزوج في الكل ولها ثياب بدنها وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى ان كان البيت بيت المرأة فالمتاع كله لها الا ما على الزوج من ثياب بدنها وان كان البيت بيت الزوج فالمتاع له لان يد صاحب البيت على ما في البيت أقوى وأظهر من يد غيره وهذا كله اذا اختلفا في حال قيام النكاح (وأما) اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا أو باتنا فالقول قول الزوج لانها صارت أجنبية بالطلاق فزال يد هذا اذا اختلف الزوجان قبل الطلاق أو بعده (أما) اذا اختلفا فقول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول ورثة المرأة الى قدر جهازها

الخليفة فاذا رفع الى القاضي لا يقضى بتلك البينة حتى يعيدوا الشهادة بحضرة المدعى والمدعى عليه مكررا نص عليه الخصاص فاذا صحت الشهادة عنده قضى بتلك الشهادة وهذا فصل قد غفل الناس عنه فان نائب القاضي يسمع البينة ويكتب الاقرار ويبحث الى القاضي والقاضي يقضي بذلك ولا ينبغي له أن يقضى بتلك البينة بل عليه أن يكفه إعادة البينة بين يديه لان من سمع البينة وهو الخليفة لا يستفيد ولاية الحكم بتلك البينة فن لم يسمع كيف يستفيد وكذلك الاقرار بحضر المقر والمقر له حتى يقر عنده بالحق ثم يحكم به وان كان الشهود شهدوا عند خليفته بالحق للمدعى ثم ماتوا أو غابوا فاعلمه خليفته أنهم شهدوا عنده على كذا لم يقبل ذلك ولم يحكم به وكذلك لو أقر المدعى عليه بشئ عند خليفته ثم بعد فأخبره خليفته أنه أقر لهذا بكذا وكذا لم يقبل القاضي ذلك لان من سمع البينة والاقرار لم يستفد ولاية الحكم بذلك فن لم يسمع كان أولى إلا أن يشهد مع خليفته غيره على اقراره فيقبل ذلك على طريق الشهادة من المحيط (مسئلة) ولا يشترط في نائب القاضي أن يكون بصفاة القضاء المتقدمة الا اذا كان مستخفا في جميع الاحكام فينبذ لا بد أن يكون عالما بها وان اختلف في شئ خاص مثل سماع الشهود والنفق فلا يشترط فيه الا معرفة بذلك القدر خاصة

\*(الفصل الثامن في التحكيم)\* ومنه ان الخصمين اذا حكم بينهما رجلان رضيا لهما ان يحكم بينهما فان ذلك جاز بالكاتب والسنة واجماع الامة ولا تنافي لم يجز التحكيم لصاق الامر على الناس لانه يشق على الناس الحضور الى مجلس الحكم لجورنا التحكيم للحاجة

\*(فصل فيمن يصلح حكم ومن لا يصلح حكم)\* وكل من تقبل شهادته في أمر جاز أن يكون حكمه ومن لا فلا والمرأة تصلح حكم والصبي والعبد والمحدوف والاعمى لا يصلح حكم لان الحكم في حق المحكمين بمنزلة القاضي وكل من صلح شاهد ا صلح قاض يدا من لا فلا ثم انما يعتبر كونه أهلا للشهادة في حالتين حالة التحكيم ووقت الحكم حتى اذا لم يكن من أهل الشهادة وقت التحكيم ثم صار من أهل الشهادة وقت الحكم لا يصير حكما بان حكمه إذا أودع أو ميامن أسلم أو اعتق أو بلغ الصبي ثم حكم لم يجز وكذا اذا كان شاهدا وقت التحكيم ولم يبق شاهدا وقت الحكم لا يبق حكم لان الحكم في حقهما بمنزلة القاضي وفي القاضي يعتبر لهصة القضاء كونه من أهل الشهادة فكذا هذا (مسئلة) ولا يصح التحكيم معلقا بالخطاب ولا مضافا الى المستقبل بان قال ابعده أو ذمت أو أسلمت فاحكم بيننا أو قال لا تحرا إذا أهل الهلال فاحكم لا يصح عند أبي يوسف وعند محمد يصح

\*(فصل فيما يصح فيه التحكيم وما لا يصح)\* ويصح التحكيم فيما يليك كان فعل ذلك بانفسهما وهو حقوق العباد ولا يصح فيما لا يليك كان وهو حقوق الله تعالى حتى يجوز التحكيم في الاموال والطلاق والعنان

وفي البني القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصارا كملو رتبين اختلفا بانفسهما وما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتهما (وان) مات أحدهما فاختلف الى منهما ورثة الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول قول الزوج عند أبي حنيفة ومحمد لانها لو كانت حية لكان القول قول الزوج فبعد موتها أولى (وعند) أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهازها منها كما هو أصله (وان) كان الميت هو الزوج فالقول قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المشكل وعند أبي يوسف في قدر جهازها منها وعند محمد رحمه الله تعالى القول قول ورثة الزوج (وهذا) كله اذا كان الزوجان حريين أو عمو كين أو مكاتبين (أما) اذا كان أحدهما حرا ولا تحريم أو مكاتب فاختلغا في ميامنهما فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول الحر وهذا ان كان المملوك مجبورا فكذلك وان كان المملوك مأذونا أو مكاتب فاجواب فيه وفيما اذا كانا حريين سواء وقد تقدم جواب الحرين بتفصيلهما (وفي المحيط) رجل

زوج بنته فبهرها بجهاز فماتت الميت وزعم أبوه ان الجهاز المذموم هو البهاكل ماله وان لم يملكه منها وانما أعاره لها ولم يملكه لها فلقول قول الزوج وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد الزوج ولان الانسان اذا جهز بنته يدفع البها بطريق التملك ظاهر او صار كمن دفع ثوبا الى قصاص ليقهره ولم يذكر أجرة على الاجارة بشهادة الظاهر فذكر هذا (والبينة) الصحيحة ان تشهد عند التسليم الى المرأة انما غاسم البها هذه الاعيان بطريق العارية أو يكتب نسخة ويشهد الاب على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة منك على يدى لكن هذا القضاء لا الاحتياط لجواز انه اشترى لها بعض هذه الاشياء في حاله الصغر فهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين الله تعالى فلا احتياط ان يشتري منها ما في هذه النسخة بشئ معلوم ثم الميت تبرئ عن الثمن (٢٨) انتهى (وفي العمادى) ان كان لرجل على انسان دينان من جنس واحد فادعى المدينون شيئا من

والنكاح والقصاص وتضمن السرقة ولا يجوز في حد الزنا والسرقة والقذف لان التحكيم تفويض والتفويض يصح بما عاك المفوض فيه بنفسه ولا يصح فيما عاك كالتوكيل وذ كر الخصاص ولا يجوز حكم المحكم في حد أو قصاص لان حكم المحكم بمنزلة الصلح فكل ما يجوز استحقاقه بالصلح يجوز التحكيم فيمؤملا فلا وحده القذف والقصاص لا يجوز استيفاءهما بالصلح وبه قد توافق لا يجوز التحكيم فيهما وذ كر في الاصل انه يجوز التحكيم في القصاص لان التحكيم تفويض وتواضع في حقهما وان كان صلحا في حق غيرهما وماهما على مكان استيفاء القصاص فيهم تفويض الى غيرهما (مسئلة) وينفذ حكم المحكم في سائر المجتهدات نحو التكتابات والطلاق والعنف وهو الصلح لكن شيوخ المذهب امتنعوا عن القنوى بهذا الا لا يجاسر العوام فيه ولا يجوز حكمه في الدم الخطا لان العاقلة لم ترض به وحكم المحكم انما ينفذ على من يرضى بحكمه وان قضى بالدية على القاتل لا يجوز لان هذا الحكم مخاف للشرع فان الدية في قتل الخطا على العاقلة الا ان يكون القاتل أقر بالقتل خطأ فيجوز حينئذ حكمه بالدية عليه لان ما يجب بالاقرار لا تنعذه العاقلة وانما يجب على المقر وكان حكمه موافقا فنفذ

(فصل فيما يصح فيه حكم المحكم وما لا يصح) \* حكما رجلا فاجاز القاضي حكومته قبل ان يحكم ثم حكم بخلاف رأى القاضى لم يجز لان حكمه بهما لا يتوقف على اجازة القاضي فتكون اجازته باطلة وكذلك اجازته حكم المحكم باطلة لانه اجازة المدوم واذ ابطأت اجازته ونقضت بخلاف رأيه كان لقة قضى نقضه انتقفا على حكمين فحكم أحدهما لم يجز لان القضاء أمر يحتاج فيه الى الرئى والتدبير وهما مضايير أيهما دبر رأى أحدهما فلم ينفرد أحدهما بالقضاء كوكيل البيع والشراء وكلاما م اذا قوض القضاء الى اثنين لا ينفرد أحدهما به فكذا هذا (مسئلة) حكما رجلا مادام في محاسنة فقال له يحكم بيننا قال حكمت فالحكم مدق مادام في محاسنة لانه حكم ما عاك استناده وان شاء مقلد الاقرار به وجعل اقراره كانه انشاء الحكم ولا يصدق بعده لانه لا عاك انشاء الحكم

(الركن الثاني من أركان القضاء الغضى به واجتهاد القاضى في القضاء) \* ينبغي للقاضى ان يقضى بما فى كتاب الله تعالى من الاحكام التى لم تنسخ وان ورد عليه شئ لم يعرفه فى كتاب الله تعالى يقض بما جاء فى السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لاننا مرنا باتباعه قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا الآية فان لم يجد نصا يقض باجماع الصحابة فقال عليه السلام ما حكم بسنن وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى فان كان بينهم اختلاف فان كان القاضى من أهل التمييز والنظر ميز أقاويلهم ورجح قول بعضهم ونظر الى أشبهها بالحق وأقر بها الى الصواب وأحسنه عندده وقضى به لقوله عليه السلام أحسبني

المالك فالقول قول الدافع انه دفع باى جهة فيسقط ذلك الدين عن ذمته ولو كانا من جنسين بان كان أحدهما من الذهب والاخر من الفضة أو أحدهما من الخنطة والاخر من الشعر فادى الفضة وقال أديت عرضا عن الذهب لا يكون عوضا عن الذهب لان المعوضة لا تتم الا بالطرفين (دلال) باع شئ بأثمان المشتري دفع عشرة دراهم الى الدال وقال دفعت من الثمن وقال الدال دفعت دلا على فاقول قول الدافع مع عيبه لانه المالك (رجل) عليه ألف درهم من كفالة وفقد درهم من ثمن مبيع فجاء بالف وقال أودى هذه من الكفالة وقال الطالب لا آخذها الا من جميع ما لي عايله ذلك وحصل القبض عن المالكين ويرجع بما بقى على المكفول عنه وان قبض ولم يقل شيئا فله ما لو

ان يجعله من أى المالكين شاء (خياط) يخيط ثوبا فى دار انسان اختافا فى الثوب فاقول قول صاحب الدار ولان الثوب كان في يد الخياط صورته فهو في يد صاحب الدار معنى (حال) خرج من دار وجعل وعلى عاتقه متاع فان كان الخياط يعرف ببيع ذلك وحله فهو له وكان الظاهر شاهدا له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار لان الظاهر شاهدا له (وكذلك) حال عايله كارة وهو فى دار براز واختلاف فى تلك الكارة فان كانت الدار مما يحمل فيها فالقول قول الخياط وان كانت مما لا يحمل فيها فالقول قول صاحب الدار (رجلان) اصطادا طائرا فى دار رجل واختلفا فيه فان اتفقا على أصل الاباحة ولم يستول عليه قط فهو لاصائد سواء اصطاده من الهواء أو من الشجر أو من الحائط لانه لا أخذ دون صاحب الدار اذا الصيد لا يعتبر بكونه مأخوذا على حائطه أو شجره وقد قال عليه الصلاة والسلام الصيد لمن أخذه وان اختلفا فقال صاحب الدار اصطدته قبل ان يورثه وأنكر الصائد فنه ينظر ان أخذ من الهواء فهو له لانه لا أخذ الا باليد لاخذ على الهواء وان أخذ من جداره

أومن شجرة فهو صاحب الدار لأن الجدار والشجر في يده (وكذلك) إذا اختلفا في أخذ من الهوا أو من الجدار فالقول قول صاحب الدار لأن الأصل أن ما في دار الإنسان يكون في يده هكذا روى عن أبي يوسف مسئلة الصبي على هذه التفاسيل والله أعلم (الفصل الثالث في الشهادات) \* يفترض على الشاهد أداء الشهادة عند الحاكم إذا طلب منه المدعى الاداء ولا يسعه كتمانها (لقوله تعالى ولا تسكنوا الشهادة ومن يكتمها فله آثم قلبه وهو صريح في ذلك (وفي المحيط) رجل طلب منه ان يكتب شهادته أو يشهد على عقد هل له ان يمنع ينظر ان كان الطالب يجد غيره فلشاهد هذا ان يمنع والا فلا يسعه ذلك (وفي نوادر هشام عن محمد رجل له شهود كثيرة فدعا بعضهم ليقيم الشهادة وهو يجد غيره ممن تقبل شهادته ولكن هذا الشاهد ممن تقبل شهادته أسرع لا يسعه (٢٩) الامتناع عن الاداء ما قلنا (وفي المجتبى)

في تفسير الفضلي وتحمل الشهادة ففرض على الكفاية والا لضعف الحقوق وبطالت المواثيق وعلى هذا الكاتب اذا ادب لذلك الا انه يجوز للكاتب أخذ الاخرة دون الشاهد (وفي النصاب) الاشهاد في المبيعة والمداينة فرض على العباد لانه يتلف المال لولاه الا اذا كان قايلا وتافها لا يخاف عليه نحو درهم لحقارته (وذكر) في الذخيرة مثل نصرة عن ابي شاهر اذا دعى الى اداء الشهادة وهو في الرستاق ان كان بحال وحضر الى مجلس الحكم وشهد بكماله الرجوع الى أهله في يومه يجب عليه الحضور لانه لا ضرر عليه في الحضور وان كان لا يمكنه الرجوع الى أهله في يومه لا يجب عليه الحضور (وان) كان الشاهد شيخا كبيرا لا يقدر على المشي بالاقدام وليس عنده ما يركبه يكلف المشي هو وله بدابة يركبها

كالنجوم باهم اقتديتم اهتديتم فان كان شيء من الشهادة قول ولكن فيه اجماع النابغين قضى به لان اجماع كل عصر حجة فلا يسعه أن يخالفه وان كان فيه اختلاف بينهم يرجح قول بعضهم ويقضى به وان لم يجد شيئا من ذلك فان كان من أهل الاجتهاد فاسه على ما يشبهه من الاحكام واجتهاد برأيه وتحجى الصواب ثم قضى برأيه وان لم يكن من أهل الاجتهاد يستفت في ذلك فأخذ بفتوى المفتي ولا يقضى بغيره يعلم ولا يستحى من السؤال الا ليلقه الوعيد المذكور في قوله صلى الله عليه وسلم القطاة ثلاثة وقد تقدم فلو قاس مسئلة على مسئلة فظهر خلافه باثم اذ ليس بمجتهد وهو متعدي فالخصوصية يوم القيامة لا تدعى عليه على القاضي (فصل) \* لا بد من معرفة تفسير الاجتهاد وأهلية الاجتهاد فالاجتهاد بذل المجهود في طلب المقصود وأما أهلية الاجتهاد قال بعض مشايخنا ينبغي أن يكون عالما بالانصوص من الكتاب والسنة والاجماع والقياس هذا هو الشرط في السالف لصيرورة الرجل مجتهدا ولا يشترط معرفة الفروع التي استخرجها المجتهدون برأيهم وذلك بعضهم مع هذا ان يكون عارفا بالفرع والمبينة على اجتهاد السلف كفر وع أبي حنيفة والثاني ونحو ذلك وهذا الله هيل على الناص فان سمع عامة ذلك وتفقه فيه به من أهل الاجتهاد وقال شيخ الاسلام شمس الاغة السرخسي من حفظ المبسوط ومذهب المتقدمين فهو من أهل الاجتهاد ودوا لمبلغ الرجل هذا المدي صير مجتهدا ويجب عليه العمل باجتهاده ويحزم عليه تعدي غيره ثم اذا اجتهد المجتهد في ذلك وبالغ فيه دل يكون مصيبا الى كل حال أو يجوز الخطأ عليه دل أهل الحق بان المجتهد قد يخطئ وقد يصيب في الشرعيات وقال بعض مشايخنا انه مصيب في اجتهاده بكل حال ولا يمكنه قد يخطئ فيما يؤدي اليه اجتهاده بان كان عند الله بخلافه وهو مروى عن أبي حنيفة فانه روى عنه أنه قال كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد وتصيره ماذ كرنا وقال عامة المعتزلة وأكثرا لا شهيرة ان كل مجتهد مصيب في الشرعيات وهذا بناء على ان موضع الاجتهاد عندهم - قوف وكل مجتهد أدى اجتهاده الى شيء يكون صوابا في حقه عند الله تعالى لا في حق صاحبه - وعند أهل الحق عند الله واحد والاجتهاد طلب ذلك الحق فان وجده يكن مصيبا وان لم يجده يكن مخطئا ضرره وذلك لان الشيء الواحد في زمان واحد في حق شخص واحد وبوجه واحد خلال وحرام صحيح وفاد من باب الناقض فيجب تنزيهه الشرع عن التناقض والخلال متى كان ثابتا في زمان واحد في شيء واحد في حق شخص واحد المصلحة ملوكة وتلك المصلحة قائمة في حق الشخص الآخر ظاهر ان يكون تناقضا فاما عند اختلاف المصلحة فلا وعند التخصيص بالنقض في حق شخصين يعرف بدلالة الحال اختلاف المصلحة فاد في غير المنصوص عليه لا تجوز الحرمة في حق شخص آخر له في الحال فالمصلحة في حقه ظاهرة ولا علم لتابع المصلحة باطنة يكون تناقضا من الشرع (ثم لا بد من معرفة فصلين) أحدهما اذا اتفق أصحابنا

وبحضره مجلس الحكم فلا بأس به قال وهذا من اكرام الشهود (وعن) أبي سليمان الجرجاني رحمه الله تعالى رجل أخرج شهودا الى ضيقة فداشترها واستأجر دواب لهم فركوا وادهبوا لم تقبل شهادتهم وفيه نظر لان المادة جربان من أخرج شاهد الى الرستاق يعطيه دابة خصوصا اذا لم يكن للشاهد دابة (وفي) شرح شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان في حقوق الاجتهاد اذا طلب المدعى الشاهد يشهد له فتأخر من غير عذر ظاهر ثم أدى لا تقبل شهادته وكذلك اذا طلب أحرا على الاداء لا تقبل كذا في المنبيع (وفي) ابرازي) شهد على امرأة لا يعرفها فافهم لا تجوز حتى تشهد جماعة انها فلانة (وعند) أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز اذا شهد عدلان انهم افلانة ولا يشترط رؤية وجهها وشرطها في الجامع الصغير حتى تشهد على معلوم لان الشهادة على المجهول باطلة (وقال) الامام خواهر زاده رحمه الله على انه لا يشترط رؤيته شخصه ايضا وغيره على انه لا يشترط رؤيته شخصها (وفي المتن) تحمل الشهادة على امرأة ثم ماتت فشهد عنده عدلان على انها فلانة ان يشهد عليها (وذكر)

الخصاف رحمه الله تعالى رجل في بيت واحد دخل عليه مرحل وراه ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسلك غيره فسمع اقرا من الباب  
 بلار و بوجهه حل له ان يشهد بما اقر (وفي الاميون) رجل اخفى قوما لرجل ثم سألته عن شيء فاقروهم يجمعون كذا وهو بر ونه وهو لا يراهم  
 جازت شهادتهم وان لم يروه سمعوا كذا منه لا يحل لهم الشهادة (ولا تجوز) الشهادة بالسماع الا في أربع مواضع: النسيب والسكاح  
 والفضاء والموت (وفي الوقف الصحيح) انما تقبل بالسماع على أصله لا على شرائطه (ولو) شهد الشهود على الوقف من غير دعوى تقبل لان  
 الوقف حكمه التصديق بالغلبة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى لا يشترط الدعوى كذا في النسيب (وفي الصغرى) الشهادة فيما يقبل  
 بالسماع على طريقين بالشهرة (٢٠) الحقيقة وهو أن يسمع من قوم لا يترجمهم على الكذب ولا يشترط فيه العدالة ولفظ

الشهادة الحكمية وهو  
 أن يشهد عنه من جلان أو  
 وجعل وامرأتان عدلان  
 يلفظ الشهادة (ولا تجوز  
 الشهادة بالاشهرة في الولاية  
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمه  
 الله تعالى وعند أبي يوسف  
 رحمه الله تجوز ولا تجوز  
 في العتق والطلاق اجابا  
 (قال) الحلواني رحمه الله  
 تعالى هذا قولهما وعند  
 أبي يوسف رحمه الله انه يجوز  
 كما في الولاية (وفي المتن)  
 الاصح انه يشهد في المهر  
 بالسماع (رأى) خطه ولم  
 يتذكر الواقعة أو رأى  
 كتابة الشهادة ولم يتذكر  
 المال لا يسمعه ان يشهد  
 وعند محمد رحمه الله تعالى  
 يسمعه ان يشهد وذكروا  
 الخصاف رحمه الله تعالى ان  
 الشرط عند الامام رحمه الله  
 تعالى ان يتذكر الحادثة  
 والتاريخ ومبلغ المال وصفتها  
 حتى لو لم يتذكر شيئا منها  
 وتيقن انه خطه وخطه لا يشهد

في شيء قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله لا ينبغي للقاضي أن يخالفهم برأيه لان الحق لا يعدوهم فان  
 أبو يوسف كان صاحب حديث حتى روى أنه قال أحفظ عشرين ألف حديث من المنسوخ فاذا كان يحفظ  
 من المنسوخ هذا القدر فما ظنك بالناسخ وكان صاحب فقه ومهني أيضا ومحمد صاحب فريضة يعرف أحوال  
 الناس وعاداتهم ومحب فقه ومهني وله مذاق لرؤس في المسائل وكان مقدما في معرفة اللغة وله معرفة  
 بالاحاديث أيضا وأبو حنيفة رحمه الله كان مقدما في ذلك كله الا أنه قلتر وايته اذهب خاصه في باب  
 الحديث وهو أنه انما تحل رواية الحديث عنده اذا كان يحفظ الحديث من حين سمع الى أن يروى (والثاني)  
 اذا اختلفوا فيما بينهم قال عبد الله بن المبارك يؤخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله لانه كان من التابعين وزادهم  
 في الفتوى وقال المتأخرون من الشيوخ اذا اجتمع اثنان منهم على شيء وفيهما أبو حنيفة يؤخذ بقولهما وان  
 كان أبو حنيفة في جانب وهما في جانب فان كان القاضي من أهل النظر والاجتهاد يتخير في ذلك وان لم يكن  
 من أهل الاجتهاد يستفتي غيره فيأخذ بقوله بمنزلة العاصي وذكر الحسن بن زياد في أدب القاضي له الجاهل  
 بالعلم اذا استفتي فقيم افاته بقول أحد أخذ بقوله ولا يسمعه ان يتعدى الى غيره وان كان في المصنفين  
 كلاهما راضيا بأخذ منهما فان اختلفا عليه فلينظر أيهما يقع في قلبه أنه أصوب ما سمعه أن يأخذ به فان كانوا  
 ثلاثة فقهاء وانفق اثنان أخذ بقولهما ولا يسمعه أن يتعدى الى قول الثالث وان اختلفوا ولم يتفق اثنان  
 منهم على شيء اجتهد هو ورأيه فيما أقنوه فيه فليهم كان أصوب عندهم ولا عمل بذلك وليس له ان يعمل بقول  
 غير واحد منهم وقال أبو العباس الناطقي هذا اذا كان المستفتي على مذهب أهل العراق أو أفتى عالم بقول  
 أبي حنيفة رحمه الله وأفتى عالم بقول أبي يوسف وأفتى عالم بقول محمد أو بقول زفر فليس له ان يأخذ بقول  
 الشافعي ولا بقول مالك وله ان يأخذ بقول القاضي اذا حكم عليه بخلاف مذهبه وان كان في المصنفين  
 أهل الفقه مشاورهم في ذلك لان الله تعالى أمر رسوله بذلك بقوله تعالى وشاورهم في الامر والقاضي  
 لا يكون أفتن في نفسه من الرسول عليه السلام فان اتفقوا على شيء وكان رأيه كراهم فصل الحكم وان  
 اختلفوا انظر الى أقرب الاقوال من الحق وأمضى ذلك وان كان من أهل الاجتهاد ولا يعتبر السن ولا كثرة  
 العدد لان الأصغر والواحد قد يوفق لاصواب في حادثة ما لا يوفق الاكبر والجماعة اما لكثرة فطنته وحفظه  
 أو لوجوده خاطره وذكروا كاهنهم ألا يرى ان عمر رضي الله عنه كان يشاور ابن عباس وكان يقول له غص  
 يا غصا وكان اذا أصاب يقول له شنشنة أعره فانهم أنعم وهذا من مثل تذكرة العرب لمن يشبهه أباه وكان  
 يأخذ بقوله وعمر أكبر سنا فاذا اجتمع فقهاء البلد على شيء وكان رأيه خلاف ذلك فلا ينبغي ان يعمل بالحكم  
 حتى يكتب فيه الى غيرهم ويشاورهم ثم ينظر الى أحسن ذلك فيعمل به لان المشورة بالكاتب من القائب بمنزلة

المشورة وان شهد فهو شاهد زور (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه ان قطع أنه خطه يشهد بشرط ان يكون مستوعدا عالم  
 تتناوله الايدي ولم يكن في يد صاحب المال من الوقت الذي كتب فيه امهوا الا يشهد (واذا) شهد عند القاضي يقبله لكن يسأله عنه انه يشهد  
 عن علم أو عن الخط فان شهد عن علم قبله وان شهد عن الخط لا (قال) الحلواني رحمه الله تعالى يفتي بقول محمد رحمه الله تعالى (اذا) عرف خطه  
 والخط في حرز ونسي الشهادة عنده انه ان يشهد (قال) الفقيه به ناخذز بنعي للشاهد اذا شهد وكتب ان يعلمه حتى يكون بحاله يعرف به  
 ولا يمكن تغييره (رجل) كتب كتاب وصيته وقال لاقوم اشهدوا على ما في الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا حتى يقرأ عليهم أو يرونه يكتبونهم  
 يتركون فيه وكذا الوصية المحتومة فهي ان الرضا اذا كتب كتاب وصيته وختمه وقال للشهود هذه وصيتي وختمت فاشهدوا على ما  
 في هذا الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا بما فيه حتى يعلموا ما في الكتاب بان قروها أو قرئت عليهم وكذا الوشود والى صلح ولم يقر ولم يعلموا



فأبى (وفي فتاوى قاضي خان ولو كتب رسالة عند أمين لا يقرآن ولا يكتبان) وأمسك الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الخلاصة (رجل) كتب من وصيته وقال لقوم أشهدوا على بما فيه ولم يقرأه عليهم قال علماءنا رحمه الله تعالى لا يجوز الشهادة عليه وقيل يجوز (وفي المنبع) وأجمعوا في المصانح لا يصح الإبلاغ الكاتب ما في الكتاب فاحفظ هذه المسئلة فإن الناس اعتمادا والخلاف ذلك فأنهم يشهدون بما في المصانح من غير قراءة الحروف وغير ذلك (القاضي) إذا شهد جماعة على السجل ولم يعلموا فيه ولم يخبرهم القاضي بذلك لا يجوز عند أبي حنيفة ويحذر جميعا الله تعالى وهو أحد الرأيتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (سمع) أقرار رجل بحق وسهوان يشهد عليه وإن لم يعان السبب وإن لم يقل له أشهد على بما (٢١) أقررت (وسطا) بين رجلين فقال له لا تشهد

علينا بما تسمع منا فسمع  
أقرارهما أو أقرار أحدهما  
لرجل بشئ أو قال أحدهما  
لا آخر بقي لك على كذابه  
أن يشهد كما سمع (وفي المحيطة)  
شهدا على امرأة سمياها  
ونسباها وكانت حاضرة فقال  
القاضي اتعرفانم أفضالا لا  
لا تقبل شهادتهما ولو قال  
تعملنا هـ ذاعلى المسماة  
بفلانة بنت فلان الفلانية  
ولكن لا ندري أنها هي أم لا  
صحت الشهادة وكاف المدعى  
أن يأتي بأخرين يشهدان  
أنهم فلانة بنت فلان اهـ  
(وفي العمادى) ولو جاء  
المدعى بشاهد من قسود  
أحدهما وفسر الشهادة على  
وجهها ثم قال الآخر أشهد  
بمثل شهادة صاحبي تقبل  
(قلت) وفيه تفصيل وهو  
أن كان الشاهد فصيحاً يمكنه  
بيان الشهادة على وجهها  
لا يقبل منه إلا جال وإن كان  
أعجمياً غير فصيح يقبل منه  
الإجمال إذا كان جال لولا  
حكمة يجلس القضاء يمكنه

المشورة بالخطاب من الحاضر فإن وافق رأيه رأيهم يقضى به وإن خالف رأيه رأيهم قضى برأى نفسه لأن رأيه  
أصوب عنده ورأى غيره ليس بصواب فيقضى بما عنده لا بما عند غيره فإن أشكل على القاضي شئ فشاو  
فيه فقها ينظر فيه إن لم يكن القاضي من أهل الاجتهاد يسهل أن يأخذ بقوله لأن الواجب عليه أن يستفتي  
فيأخذ بقول المفتي وإن كان من أهل الرأي ورأيه خلاف رأى هذا الفقيه يقضى برأيه لأن رأيه صواب  
عنده إلا أنه أمر بالمشورة في الابتداء رجاه أن ينضم رأى غيره إلى رأيه فإن لم ينضم فلا يدع رأيه برأى غيره  
فإن قضى برأيه نفذ قضاؤه وإن قضى برأى الفقيه نفذ قضاؤه عند أبي حنيفة وعندهما لا ينفذ حتى كان  
للساطان أن ينقض قضاءه انظر المحيطة  
(فصل) قال ابن الصلاح لا يجوز لمن كانت فتواه مغلا مذهب امامه إذا اعتمد في نقله على الكتب أن  
يعتمد الا على كتاب موثق بصحة وجاز ذلك كما جاز اعتماد الراوى على كتابه واعتماد المستفتي على ما يكتبه المفتي  
ويحصل له الثقة بما يجده في النسخة التي هي غير موثوق بها بان يراه كلامه منتظما وهو خير فطن لا يخفى عليه  
في الغالب واقع الاستنباط والتغيير وإذا لم يجد في موضعه لم يبق بصحته نظراً فأن وجدته موافقا لاصول  
المذهب وهو أهل الجرح مثله على المذهب لولم يجد منه مغولا فلاه أن يفتي به فأن أراد أن يحكيه عن امامه فلا  
يقول قال الشافعى مثلاً كذا ولا أبو حنيفة كذا وكذا وايدل وجدت عن أبي حنيفة كذا وكذا أو بلغنى  
من الشافعى أو ما أشبه ذلك من العبارات وأما إذا لم يكن أهلاً للجرح مثله فلا يجوز له ذلك فيه وليس له أن  
يدكره بالفاظ جازم فإن سبيل مثله النقل المحض لأنه لم يحصل له ما يجوز له مثل ما جاز للادول ويجوز له أن  
يدكره في غير مقام الفتوى مفعها بحاله فيه فيقول وجدته في نسخة من الكتاب الفلاني أو من كتاب فلان  
لا أعرف صحتها أو وجدت عن فلان كذا وكذا أو بلغنى عنه كذا أو ما أشبه ذلك من العبارات وسئل عز الدين  
ابن عبد السلام من الشافعية عن القادر المفتي يأخذ بقول ينسب إلى امامه ولا يرويه هذا المفتي عن صاحب  
مذهبه وإنما يحفظه من كتب المذهب وهي غير مروية ولا مسندة إلى ولها فهل يسوغ لمن هذه حالته الفتيا  
أم لا وهو سؤال طويل فيه مسائل عديدة فأجاب عن هذا الفصل بأن قال وأما الاعتماد على كتب الفقه  
الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها إلا أن الثقة قد حصلت بها كما  
تحصل بالرؤية ولذلك قد اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول  
الثقة بذلك وبعد التدليس ومن اعتمد أن الناس اتفقوا على الخلق في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم ولولا  
جواز الاعتقاد ذلك لتعطل كثير من المصالح المنة فقه الطب والنحو واللغة العربية في الشريعة وقد رجح  
الشرع إلى أقوال الأطباء في صور وأبست كتبهم في الأصل إلا عن قوم كفار ولكن لمابعدها التدليس

أن يعبر الشهادة ببلانه أما إذا كان جال لا يمكنه أن يعبر ببلانه أصلاً فإنه لا يقبل أيضاً (وقال) الشيخ الامام شمس الاعنة أبو بكر محمد بن أبي  
سهل رحمه الله المختار أن يجعل الجواب على التفصيل أن أحس القاضي بخيانة من الشهود بشهادة الزور يكاف كل شاهد أن يفسر شهادته  
وان لم يحس بشئ من الخيانة لا يكف ويحكم في ذلك برأيه (وذكر) الشيخ ظهير الدين المرغيناني في شروطة أنه إذا حري بين اثنين ببيع أوجارة  
أوعدا آخر أو شهدا على ذلك جماعة هل يشترط كتابة معرفة الشهود المتبايعين بوجهها وأسمائهم وما وانسابها كان هلال وأبوزيد  
لا يكتبان ذلك وغيرهما من أصحابنا يكتبون أخذاً بالاحتياط (وقال) ظهير الدين رحمه الله تعالى وعندى أن المتبايعين إذا كانا معا وفيه عند  
الناس مشهورين من لاجبة إلى كتابة معرفة الشهود للمتبايعين وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لأنه يحتاج إلى أداء الشهادة عليه بمحض منه  
فلا بد من معرفته بوجهه لكي يمكنهم أداء الشهادة عليه وعند غيبته أو موته يحتاج إلى الشهادة باسمه ونسبه فلا بد من معرفتهم اسمه ونسبه ولا يجوز

الاعتماد على اخبار المتابعين بانهم ما ونسبهما فمضى أن يستعملوا بنسب العاقدان باسم غيرهما ونسبه تزيان بزور على الشهود حتى  
 يخرج الجميع من يد مالكة. فلما اعتمدوا على قوالهم ما نفذت زورهم ما وبطل أملاك الناس وهذا فصل كثير من الناس عنه غافلون فانهم  
 يسمعون لفظ الشراء والبيع والاقرار والتقاضى من رجائين لا يعرفون مما تم الاستشهاد وامن بهد موت صاحب المبيع يشهدون على  
 ذلك باسم والنسب ولم يكن أهم علم بذلك فيجب ان يحترز من مثل ذلك غاية الاحتراز صيانة لنفسه عن المجازفة وقول الاموال الناس عن الضباع  
 (قال) وطرق علم الشهود بنسب ان يشهد عنهم جماعة لا يتصور قواطعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما شهادة  
 رجائين كافي كما في سائر الحقوق (قل) (٣٢) واذا حقه الحرج في احضار الجماعة التي شرط أبو حنيفة فقرحه الله تعالى فينبغي ان يشهد

عدلان على شهادتهما عدولا  
 آخرين على النسب حتى اذا  
 احتاجوا الى اداء الشهادة  
 شهودا على شهادتهما على  
 النسب وعلى مافي الكتاب  
 بما شهدوا عليه  
 \* (نوع فبين تقبل شهادته  
 ومن لا تقبل) \* لا تقبل  
 شهادة ستة عشر العبد المار  
 الما كاتب أم الولد الجلود في  
 القذف الشريف في شركته  
 المفوض الذي يحرق نفسه  
 نفاها بشهادته التي تقوم على  
 التي شهادة التهرز شهادة  
 أهـ ل الكفر على المسلمين  
 شهادة المولى لأذونه ومكاتبه  
 شهادة الاعمى والخنثى  
 المشكل لا تقبل شهادته مع  
 رجل أو امرأة ولو كان مع  
 رجل وامرأة تقبل ومضى  
 ردن لعله ثم زالت لا تقبل  
 الا في أربعة مواضع عباد  
 ردن شهادته ثم عوقو كان  
 أسلم وأعمى أبصر وصبي ردن  
 شهادته ثم باع فأعاد والاداء  
 تقبل (وفي) خلاصة النوازل  
 لا يثبت لا تقبل شهادة

فيما اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على أشعار كفار من العرب بعد ان تدليس فيها قال ابن الصلاح قال الصمري  
 قال ما وجدت التزوير على المفتي وذلك ان شاء الله حرص أمر الدين فله الحمد والشكر \* (مسئلة) \* ومثل  
 هذا ذكره القرافي في كتاب الاحكام في تغيير الفتاوى عن الاحكام فقال كان الاصل يقتضي أن لا تجوز  
 الفتيا الا بما روي به العدل عن العدل عن المجتهد الذي يقلده المفتي حتى يصح ذلك عند المفتي كما تصح  
 الاحاديث عند المجتهد لانه نقل لدين الله في الموضوعين وحلي هذا كان ينبغي أن يحرم غير ذلك غير أن الناس  
 نوعوا في هذا لعصر فصاروا يغترون من كتب بطالعونهم من غير رواية وهو خطر عظيم في الدين وخروج  
 عن القواعد غير أن الكتب المشهورة لا تزال شهرتها بعدت بعد ما ديد من التحريف والتزوير فاعتمد  
 الناس عليهم اعتمادا على ظاهر الحال ولذلك ايضا هذه الرواية كتب النحر واللغة بما منعته عن العدول  
 بناء على بعدها عن التحريف وان كانت اللغة في أساس الشرع في الكتاب والسنة فها هم مال ذلك في النحر  
 واللغة واتصرف قديما وحديثا بهؤلاء العصر في اهمال ذلك في كتب الفقه يجمع مع عدم الجمع عن  
 التحريف وعلى هذا تحرم الفتيا من الكتب الغريبة التي لم تستمر حتى تتطافر عليها الخواطر ويعلم صحة  
 ما فيها وكذلك الكتب الحديثة التصنيف اذ لم يستمرز وما فيها من المنقول الى الكتب المشهورة وكذلك  
 حواشي الكتب يحرم الفتيا بالعدم محتمل الوتوق بها انتهى ومراعاة اذا كانت الحواشي غريبة النقل  
 وأما اذا كان ما فيها من جود في الامهات أو منسوب الى محله وهي بخط من يوثق به فلا فرق بينها وبين سائر  
 النماذج ولم تزل العلماء ينقلون ما على حواشي كتب الاثمة الموثوق بعلمهم المعروفة بخطوطهم وذلك  
 موجودا برهان الدين صاحب المحيط وبرهان الدين العمري قندي صاحب الهراية وغيره اذا وجدوا حاشية  
 يعرفون كاتبها نقلوا ذلك عنه ونسبوا اليه وأدخلوا ذلك في مصنفاتهم وأما حديث مجهول الكاتب ويكون  
 النقل غريبا فلا شك فيما قلناه والله أعلم

\* (فصل) \* ويلحق بهذا الركن بيان ما ينقض فيه قضاء القاضي وقد نص العلماء على ان حكم الحاكم  
 لا يستقر في أربع مواضع وينقض وذلك اذا وقع على خلاف الاجماع أو القواعد أو النص الجلي أو القياس  
 ومثال ذلك كحل حكم بأن الميراث كله للأخ دون الجدة فهذا خلاف الاجماع لان الامه على قولين هو المال كله  
 للجد أو يقاسم الأخ أما حرمان الجدة بالكلية فلم يقل به أحد فتنقض حكم به كما بناء على ان الاخ يدلي بالبنوة  
 والجد يدلي بالابوة والبنوة مقدمة على الابوة فتنقض هذا الحكم وان كان مفتيا لم يقله ومثال مخالفة  
 القواعد المستقلة السريحية متى حكم ما حكمه بتقرير النكاح فيمن قال ان وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله  
 ثلاثا فطلقها ثلاثا وأقل فالصحيح عندهم لزوم الطلاق الثلاث فاذا ماتت أو مات وحكم ما حكمه بالتوارث بينهما

مع علم الصبيان لان عقله ناقص لكونه بالنهار مع العلمان وبالليل مع النسوان ويوم الجمعة في الطاحون (وعن) علقمة قال عقل  
 ثمانين معلما كعقل امرأة واحدة (والصحيح) انه ان كان عدلا تقبل شهادته وحديث علقمة وأبي الليث في معلمي بعينه (وفي المنع) لا تقبل شهادة  
 الآباء والامهات والاجداد والجدات للولد والولد وان سفل ولا شهادة الاولاد والآباء والامهات والاجداد والجدات (شهادة)  
 الرجل لولده لانه لا يقبل لانه لو قضى له لا يجوز وكذلك لا تقبل شهادة الرجل على قضاء أبيه بأن يشهد أن آباءه قضى لفلان على فلان بكر أو تجوز  
 شهادته على شهادة أبيه رواه الحسن عن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله (وروي) أيضا عن أبي حنيفة انه لا تجوز شهادة الابن  
 على قضاء أبيه وان كان الابن قاضيا يوم الشهادة (وعن) تجرد انه تجوز شهادة الابن على قضاء أبيه مطلقا اهـ (ولا) تجوز شهادة أحد الزوجين  
 للآخر ولا شهادة الاجير ان استأجره المراد به الاجير الخاص الذي يعتد بغير استأذنه ضرر النفس ونفعه لنفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة

والسلام لاشهادة لقانع بأهل البيت (وفي المغرب) قيل أراد به من يكون مع القوم كالخادم والتابع والاجير ونحوه ولأنه بمنزلة السائل يطلب معاشه انتهى (وفي) شرح منظومة ابن وهبان شهادة العدو على عدوه هل تقبل أو لا تقبل والصحيح أنها تقبل سواء كانت العداوة دينية أو دنيوية فأم لا تقبل في العدالة (وقيل) العداوة الدنيوية تؤثر في العدالة وتقدح فيها فلا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة دنيوية (ومثال) العداوة الدنيوية أن يشهد المقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول وليه على القاتل والمجروح صلى الجراح والزوج يشهد على امرأته بالزنا فإن هؤلاء تقبل شهادتهم في قول أكثر أهل العلم كريبع والنوري وأصحق ومالك والشافعي وأحمد وهو المصرح به في غالب كتب أصحابنا والمشهور على السنة فقها (ومثال) العداوة الدينية المسلم يشهد (٣٣) على الكافر والحق من أهل

السنة يشهد على المنتدع  
فإن شهادة هؤلاء غير  
مردودة ولا فادحة في العدالة  
(وذكر) صاحب المغني  
من الحنابلة عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أن العداوة  
لا تمنع الشهادة مطلقا  
(وذكر) صاحب القنية  
من أصحابنا في باب من تقبل  
شهادته ومن لا تقبل ما يؤيد  
ذلك (تنبه) قديتوم  
بعض المتفهمة والشهود  
أن كل من خاصم شخصاً في  
حق أو ادعى عليه حقاً  
يصير عدوه فيشهد بينهما  
بالعداوة وليس كذلك بل  
العداوة تثبت بنحو  
ما ذكرنا (ثم) لو خاصم  
الشخص آخر في حق لا تقبل  
شهادته عليه في ذلك الحق  
كأنه كليل لا تقبل شهادته  
فيما هو وكيل فيه وأوصى  
لا تقبل شهادته فيما هو  
وصى فيه والشريك لا تقبل  
شهادته فيما هو شريك فيه  
ونحو ذلك لأنه إذا اختلف  
انسان في حق لا تقبل شهادة

نقضاً لحكمه لأنه على خلاف القواعد لأن من قواعد الشرع صحة اجتماع الشرط مع الشرط لأن حكمته  
انما تظهر فيها فإذا كان الشرط لا يصح اجتماعه مع شرطه فلا يصح أن يكون في الشرع شرطاً فلا ذلك  
ينقض حكم الحاكم في المسئلة السريجية وهي التي وقع التمثيل بها (٢) والموضعان الآخران واضحان  
لا يحتاج إلى غييل فيهما (تنبه) هني قول العلماء أن حكم الحاكم ينقض إذا خالف القواعد أو  
القياس أو النص فالمراد إذا لم يكن لهام معارض راجح عليها أما إذا كان لهام معارض فلا ينقض الحكم إذا كان  
وفق معارضها راجح اجزاء كالمقضاء بصدقه في القراض والمساواة والسلم والحوالة ونحوها فإنها  
على خلاف القواعد والنصوص والقياس

(فصل في نقض القاضي أحكام نفسه) وله ذلك إذا ظهر له الخطأ وإن كان قد أصاب قول فائق وذكر  
القاضي أبو بكر الرازي الخلاف فيما إذا قضى بخلاف مذهبه وقد نسبها ما متى حكم بخلاف مذهبه حال ذكر  
مذهبه لا يجوز حكمه بالإجماع أما إذا لم يكن للقاضي رأي وقت القضاء فعرضي برأي غيره ثم ظهر للقاضي  
رأي بخلاف ما قضى هل ينقض قضاؤه قال محمد بن قسطلان رأيه في حق وجوب القضاء عليه بمنزلة النص  
لأنه يوجب القضاء عليه كالنص ولو قضى برأيه ثم تبين نص بخلافه ينقض قضاؤه فكذلك إذا قال أبو يوسف  
لا ينقض انظر المحيط

(فصل في نقض القاضي أحكام غيره) ونظر في أحكام غيره يختلف فاما العالم العدل فلا يتعرض  
لأحكامه بوجه قال أبو حامد على القاضي أن لا يتعرض لقضية أمضاها للأول الاعلى وجه التجوز لهما أن  
عرض فيها عرض بوجه خصوصاً فاما على وجه الكشف لهما والتعقيب فلا وإن سألنا الخصة ذلك وهذا فيما  
جهل حاله من أحكامه هل وافق الحق أو خالفه فهذا الوجه الذي نفي عنه الكشف والتعقيب إلا أن يظهر له  
نحو ما بين ظاهراً لم يختلف فيه وثبت ذلك منه فبرده ويضمنه عن المحكوم به عليه وقد ذكر القاضي في حكمه  
الوجه الذي بني عليه حكمه فيوجد مخالف للنص أو إجماع فيوجب فضحه وكذلك إذا قامت بينة على أنها  
علمت بصدقه بغير ما وقع وان كان هذا الحكم وقع منه هو أو غلطاً فيقضه من بعده كما ينقضه هو وأما  
القاضي العدل الجاهل فإن أقضيته تكشف فما كان منها وما أباضى وما كان خطأ بيننا لم يختلف في ردّه وأما  
القاضي الجائر في أحكامه إذا كان معروفاً بذلك وكان غير عدل في حاله وسيرته عالماً كان أو جاهلاً ظهر جوره  
أو خفي فبينة من منهل ما تبين في جوره أو استريب ولم يتحقق ويعمل فيه بالكشف كما يصنع بأقضية الجاهل  
الآن يعرف القاضي فيه بالجور والحيث في أحكامه كلها أو بعضها ترد أحكامه كلها ما عرف بالجور  
فيها أو جهل قال بعض العلماء لا يجوز للقاضي أن ينظر في أقضية غيره قبل أن قام عنده قائم وقال هذا

(٥ - من الحكم) أحدهما على الآخر لما بينهما من الخاصة (فرع) إذا قلنا أنه لا يجوز شهادة له عدوه  
إذا كانت العداوة دنيوية هل الحكم في القاضي كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من ينمو بينه عداوة دنيوية فلم أفهم على هذا الفرع  
في كتب أصحابنا وينبغي أن يكون الجواب فيه على التفصيل أن كان قضاؤه عليه بعلمه فينبغي أن لا ينفذ وإن كان بشهادة العدول وبمحضر من  
الناس في مجلس الحكم بطالب خصم شرعي ودعواه فينبغي أن يجوز (ورأيت) في الرافعي من كتب الشافعية عن القاضي الماوردي أنه يجوز  
قضاء العدو على عدوه بخلاف شهادة العدو على عدوه وفرق بينهما بأن قال لأن أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خفية اهـ ما نقلته  
من شرح المنظومة (وفي الوقاية) ولا تقبل شهادة من خنت يغل الرديء ونائحة ومغنية ومدمن الشرب على الهو ومن يلعب بالطيور أو الطنبور  
أو يفتي للناس أو يتكلم بما يحبه أو يدخل الحمام أو أزار أو يأكل الرأ أو يقاصم بالنرد أو الشطرنج أو تلونه الصلاة بما أو يبول على

الطريق أوريا كل فيه أو يظهر سب الساف (وفي الذخيرة) ولم يرد بالناجحة التي تنوح في مصيبتها وانما أورد التي تنوح في مصيبتها غيرها اتخذت ذلك مكسبة (وفي البدائع) وأما من يضرب شيباً من الملاحى فإنه ينظر ان لم يكن مستبشعاً كالقصب والدف ونحوهما لا بأس به ولا تسقط عدالتهم وان كان مستبشعاً كاعود ونحوه سقطت عدالته لانه لا يحل بوجه من الوجوه (قوله) وممن الشرب المراد به الادمان في النية بمعنى يشرب ومن نية ان يشرب به وذلك اذا وجد (وأما) الاذهب بالطيور فإنه ينظر الى العورات في السطح وغيره وذافسق هذا اذا كان يطيرها أما اذا كان يحسك الحمام في بيته ويستأنس بها ولا يطيرها فهو عدل لان اقتناء الحمام في البيوت مباح الا ترى ان الناس يتخذون بروج الحمام ولم يمنع من ذلك أحد (وهذا) (٣٤) تبين انه اذا اتخذ الحمام لحل الكتب كالحل الديار المصرية والشامية لا يكون حراماً لوقوع الخلجة

الها (وأما) من ارتكب كبيرة فإنه زرد شهادة (وقد) اختص العلماء في ماهية الكبيرة والصغيرة (قال) بعضهم ما فيه حد في كتاب الله تعالى فهو كبيرة وما لا حد فيه فهو صغيرة قبل وهذا ليس بسديد فإن شرب الخمر وأكل الربا من الكبائر ولا حد فيهما في كتاب الله تعالى (وقال) بعضهم ما أو جب الحد فهو كبيرة وما لا حد فيه فهو صغيرة وهذا أيضا يطل بأكل الربا وغيره لانه لا حد فيه مع انها كبيرة (وقال) بعضهم ما كان حراماً لم ينسب فهو كبيرة (وقيل) هي السبع التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف سبع من الكبائر لا كفارة لهن الاثر بالله والفرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير حق وجمت المؤمن والزنا وشرب الخمر (وهذا) قول أهل الحجاز

كتاب القاضى قد حكم فيه بجور بين قال أرى أن ينظر فيه فان تبين له انه حكم بجور و وجدته في القضاء مفسداً منسل أن يقضى بشهادة نصراني أو مثل أن يبطل المهر من غير بينة ولا اقرار أو بعدم تأجيل العنين وما أشبه ذلك فأرى أن يفسخه وأما ان وجد القضاء بهما لم يتبين فيه الجور ولا الخطأ الصراح مثل ان يجد فيه شهدت عندي بذلك بينة فقبالتها ورأيت ان الحق للفلان فقضيت له بما تبين لي فلا أرى له أن ينظر فيه قال بعضهم ويحمل القضاء على الصحة ما لم يتبين الجور وفي التعرض لذلك ضرر بالناس ووهن للقضاء قال فان القاضى لا يتجاوز ما أعده يرمونه بالجور فاذا مات أو زل قاموا يريدون الانتقام منه بنقض أحكامه فلا ينبغي للسلطان أن يحكمهم من ذلك (قلت) وما قاله بين الاقوله شهدت بذلك بينة فقبالتها فافقه نظر فقد يقبل غير العدول وانما الذي ينبغي أن ينظر فان مخرج بأسماء الشهود ودهم عدول وبين وجه الحكم فلا ينبغي أن يفسخ وأما مع الاجمال فلا

(فصل فيما لا ينفذ من أحكام القاضى وينقض اذا اطلع عليه وفيما ينفذ) ثمانية مواضع يلزم القاضى أن يرد حكم قاض قبله بعد بين اثنتين اثنته أحدهما وهو مسرف باع الساكت نصيبه فقضى قاض بجواره فاذا رفع الى قاض حنفى أبطله رجل له حق على انسان لم يطالبه به سنين فقضى قاض بطلان حقه بتأخير المطالبة فرفع قضاؤه الى حنفى أبطله امرأته هفت عن دم العمد فأبطل القاضى عفوها وقضى بالقول ولورثتها من الرجال باعتبار انه لا عفو للنساء فان القاضى الثاني يهمله امرأته أقرب بدني وأوصت بوصية وأعتقت عبداً بغير رضا زوجها فأبطل القاضى تصرفها فاذا رفع الى قاض آخر أبطله امرأته فقضت نصف صداقها وتجهزت ثم طلقها زوجها قبل الدخول بها فنقض قاض لها نصف جهازها أبطله قاض آخر اذا رفع اليه قاض قضى بشاهد على خطأ أبيه أو بطلان المهر من غير بينة ولا اقرار أو بعدم تأجيل العنين أو بطلان ما زاد الزوج على مهرها بعد الدخول فالحنفى أن يبطل قضاءه من شرح التجريد (وعما ينفذ فيه قضاء القاضى) ذكر في خزنة الفقهاء عشر مواضع يلزم القاضى فيها تنفيذ قضاء قاض قبله لاصدقته محلاً بمجتهد رافقه رجل رضى بامرأة خومت عليه أمها وابنتها عندنا فلا للشانئ ولورفع الامر الى قاض شفعوى المذهب فقضى بالحل ثم رفع الى قاض حنفى فنفذه لان قضاء الاول صادق فصلا بمجتهد اقيم قضاءه شافعى المذهب اذا قضى ببطلان تعليق الطلاق أو العتاق بالك فرفع الى قاض حنفى فنفذه وكذا في كتابات الطلاق اذا قضى شافعى المذهب بكونها رجعية فرفع الى قاض حنفى المذهب فنفذه وكذا في طلاق المكره والسلم في الحيوان ورد المنكوحه بالعب أو قضى بشاهد وعين والظاهر بشهادة النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه لرجال وشهادة أهل النمة على أهل الاسلام والقتل بالقسمامة ومنعة النساء بما ذكرنا وذكر ظهور السنة والدين الحسن بن سليمان

وأهل الحديث (وزاد) بعضهم على هذه السبع كل الربا وكل مال اليتيم بغير حق (وأصح) ما يقال فيه ما هو المنقول عن شمس الخبندى الاثمة الخلواني رحمه الله تعالى انه قال ما كان شنيعاً بين المسلمين وفيه هلك حرمة اسم الله تعالى والدين فهو حرام من جهة الكبائر بوجوب سقوط العدالة (وفي) المصط وحكى أبو بكر الرازى عن أبي حسن الكرخي رحمه الله تعالى ان من مشى في السوق بسر او يل وليس عليه غيره لا تقبل شهادته لانه تارك للمرواة (وكذلك) لا تقبل شهادة من يأكل في السوق بين يدي الناس (وكذا) من يمد رجله عند الناس أو يكشف رأسه في وضع لاعادة فيه ومن يحسن ساعة ويفيق ساعة فشهد في حالة العفو تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الانغماء ولا يمنع قبول الشهادة وتدره بعض مشايخنا يوم أو يومين حتى لو جن يوماً أو يومين ثم أفاق فشهادته جائزة في حال العفو انتهت (وفي القنية) لا تقبل شهادة قريب الدين لديونه اذا كان مفلساً (وقال) شمس الاثمة الخلواني والمصاحب المحيط تقبل شهادة قريب الدين لديونه وان كان مفلساً



(وفي) شرح الجامع للعقابي رب الدين اذا شهد له بونه بعد موته بحال لا تقبل شهادته لثقل حقه بالتركة وكذا الموصى له بالف مرسلة أو بشيء  
 بينه لا تقبل لانه يزاد به محل وصيته أو سلامة عينه (وقال) شمس الاثمة الاوز جندى رحمه الله تعالى رجل شهد قبل ان يستشهد ثم سمع شهادته  
 بعد ذلك (ولا) تقبل شهادة العواني الذي يأخذ بغير حق لانه يكون ظلماً فيكون فسقاً (ولو) شهد الساكنات بأجراً أو بغير أجر لرب الدار جاز  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تجوز (فان) شهد المرتفعان للمدعى على الراهن تقبل ولو شهد الزاهقان لا تقبل حتى يفك الرهن (عن)  
 ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تقبل شهادة الاقلف ولا تقبل صلته ولا تؤكل ذبيحته (وتقبل) شهادة الزوج لصهره وشهادة الصديق لصديقه  
 (ولا) تقبل شهادة من يبيع الا كفان اذا ترصد لذلك لانه حينئذ يفتي الموت والطاعون (وكذلك) لا تقبل (٢٥) شهادة الخناس والمذلل

لانهم ما يكذبان ولا يبالغان  
 (شهر) أحدهما أنه طلقها  
 بالعربية والاخر بالفارسية  
 لا تقبل بخلاف الاقرار  
 (وفي الخلاصة) ولا تقبل  
 شهادة الخطايب لانهم  
 يشهدون لبعضهم بعضاً  
 بالزور ويقولون ان عاباً  
 هو الاله الاكبر وجهه - فر  
 الصادق هو الاله الاصغر  
 تعالى الله عما يقولون علواً  
 كبيراً الاله الا الله وحده  
 لا شريك له (وفي المحیط)  
 شهد الشهود بحق لرجل  
 ثم حلفوا لا تقبل شهادتهم  
 للتممة (ولو) باع عينا ثم  
 شهد بها للمدعى لا تقبل  
 (وتقبل) شهادة الاخ لاخيه  
 وعنه لان الاملاك والمنافع  
 بينهما متباينة كذا في  
 الهداية (ولا) تقبل شهادة  
 الاشراف بالعراق لبعضهم  
 (وقال) بعض العلماء لا تجوز  
 شهادة القروى وتجاوز شهادة  
 أهل الامصار (وفي  
 العمادى) ولو شهد أنه وقف  
 على فقراء جيرانه وهم امن

الحنيفى في شرح أدب القاضى للخصاف اذا رفع القضاء بشاهد معين والقفل بالقسم الى قاض  
 آخر لا ينفذه وخلاف الشافعى ومالك لا يعتبر لمخالفة الكتاب والسنة في الشاهد واليمين لمخالفة الاجماع في  
 صورة القسمه فان قول مالك لم يكن موجوداً في العصابة وأما القضاء بجواز تمعة النساء فان قال أئمتنا بك  
 شهر ايكذا فان القاضى يمهاله فان العصابة أجبت على بطلانهم او رجوع ابن عباس عنه وان قال تزوجتك شهراً  
 فقدر زفريلف والتأقبت ويجوز النكاح فكان مجتهداً فيه فاذا قضى به نفذ  
 \* (فصل) وان كان القضاء مجتهداً فيه عند البعض وغير مجتهد فيه عند البعض يتوقف نفاذه على اتصال  
 قضاء قاض آخر به لان قضاءه اذا كان مجعاً على بطلانه عند بعض الفقهاء لم يكن مجتهداً فيه مطلقاً بقى نفس  
 القضاء مختلفاً فيه فيتوقف نفاذه على قضاء آخر به وذكري في خزائن الاكمل القضاء بشاهد معين مجتهد فيه  
 عند البعض وعامة مشايخنا على انه غير مجتهد فيه عند البعض وكذا الحكم بالثبوت بالشهادة على الخطا وهو  
 مذهب المالكية لا ينفذه عندنا لا بعد اتصال قاض آخر به  
 \* (فصل) فيما يحل قضاء القاضى وما لا يحل \* شهد رجلان على رجل أنه طلق امرأته بآثنازور وفرق  
 القاضى بينهما ثم تزوجها أحد الشاهدين أو آخر به - دانه قضاء العدة جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف الاوّل  
 وحل للزوج الثاني وطؤها سواء كان جاهلاً بحقيقة الحلل أو عالماً وعند أبي يوسف الاخر هو قول محمد -  
 ان كان جاهلاً بالحلل وطؤها لانه يتبع الظاهر وليس يكافى الباطن كمن اشترى أمة ثم ظهر ان البائع  
 لم يكن مالكها وقد وطئها اشترى لا يوصف وطؤها بكونه حراماً وان كان عالماً بان كان الزوج أحد  
 الشاهدين لا يحل وأما الزوج الاوّل فعند أبي حنيفة لا يحل له وطؤها في الظاهر والباطن وعندهما لا يحل  
 له وطؤها في الظاهر ويحل في الباطن عند محمد وعنه - دأبي يوسف لا يحل وهذه المسئلة بناء على ان قضاء  
 القاضى بالعتود والفسوخ ينفذ ظاهره وباطنه عند خلافه او هي معرفة \* (مسئلة) \* ولو شهد  
 رجلان على أنه أقر أن أمته هذه ابنته بزور فأعتقها القاضى وجعلها ابنته فأم ابنته ولا يحل له ان  
 يطأها أو تنفق منه وثرته لان القاضى جعلها بنتاً له وهذه أحكام البتية وهل يحل لها أن تأكل ميراثه عند  
 أبي حنيفة يحل وعندهما البناء على أن قضاء القاضى بالنسب ينفذ ظاهره وباطنه عند خلافه اما من  
 مشايخنا من قال قضاء القاضى بالنسب بشهادة الزور لا ينفذ باطنياً لاجماع ونص الخصاف على انه ينفذ  
 \* (مسئلة) \* ولو ادعى - قاضى يدعى - وأقام عليه بينة زور فعضى القاضى له لا يحل للمقضى له وطؤها  
 ان كانت جارية ولا يسه ان كان ثوباً ولا أكله ان كان طعاماً ويحل للمقضى عليه ذلك لان القضاء في  
 الاملاك المرسلة لا ينفذ باطنياً لانه لا يملك القضاء الاسباب وليس تعيين بعض الاسباب بأولى من الاخر فتعذر

جيرانه الفقراء جازت شهادتهم لان الجوار ليس بأمر لازم وكذا لو شهدا انه وقفه على فقراء مسجده وهم امن فقراء مسجده جازت شهادتهم  
 (وكذا) لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم لكن المشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيها فاضلوا في شهادة أهل المدرسة ان  
 كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا يأخذون تقبل (وقيل) في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لان كون  
 الفقيه في المدرسة ليس بالزور بل ينتقل (رجل) قال لا تخرا كتب شهادتى في هذا الصك فكذب المأمو وشهد بذلك لا يكون ذلك اقراراً من  
 الاخر بان هذا ملك البائع (وذكر) في أدب القاضى للخصاف أسباب الجرح كثيرة (منها) ركوب بحر الهند لانه مخاطر بنفسه ودينه وماله  
 (ومنها) التجارة في قرى فارس فانهم يباعونهم الربا وهم يعلمون (قال) محمد رحمه الله تعالى القاضى يقبل شهادة ابنه (ولو) شهد ان أباهما قاضى  
 المدعى على المدعى عليه لا تقبل (ولا) تقبل شهادة الاخ من اخيه عن الاداء (وتقبل) شهادة الخصى اذا كان عدلاً (واما) ولد الزنا فيختلف

العلماء في قبول شهادته (قال) بعضهم لا تقبل مطلقاً (وقال) بعضهم تقبل في كل شيء إلا في الزنا وهو قول مالك (وقال) بعضهم تقبل مطلقاً كان عدلاً وبه أخذ علماء أئمة (شهادة) الرئيس والجبلي في السكة الذي يأخذ الدراهم والصراف الذي يجمع عنده الدراهم ويأخذها طوعاً ولا تقبل (شهادة) أهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة سواء أعتقتهم أم لا كاليهودي مع اليهودي والنصراني مع النصراني والمجوسي مع المجوسي أو اختلفت الأمان يكونان أهل دارين مختلفتين بأن يشهد روى على هندي أو هندي على رومي (وتقبل) شهادة الذي على المستأمن ولا تقبل شهادة المستأمن على الذي لأن الذي أعلى حاله لا يكونه من أهل دارنا حتى لا يمكن من الرجوع إلى دار الحرب بخلاف المستأمن (وتقبل) شهادة المستأمنين بعضهم على (٣٦) بعض إذا كانوا من أهل دار واحدة كانوا من أهل دارين كالرومي والتركي لا تقبل لأن

الولاية فيما بينهم تختلف باختلاف المنعنين ولهذا لا يجري بينهما التوارث بخلاف دار الإسلام فإنها داراً - كما فباختلاف المنعة لا تختلف الدار وهذا بخلاف أهل الذمة فإنهم صاروا من أهل دارنا فتقبل شهادة بعضهم على بعض وإن كانوا من منة مختلفة كذا في المنبيع (وفي) البرازي ويكتفي بشهادة امرأة واحدة حرة مسلمة عاتلة بالغة فيما لا يطالع عليه الرجال كالولادة والعيب الذي لا ينظر إليه الرجال ولا يشترط لفظ الشهادة عند مشايخ الفراق وعند مشايخنا يشترط وعليه اعتماد القدوري وعليه الفتوى والمثبت أحفظ والأصح أنه تقبل شهادة رجل واحد فيه أيضاً على وقوع النظر لأن قصد أو عن قصد لعمل الشهادة كذا في الزنا وعلى استهلال الصبي في حق الارث لا تقبل الشهادة

القضاء بالملك بخلاف العقود والفسوخ (مسئلة) \* ولو أقام شاهد زوراً فلاناباه هذه الجارية بألف درهم - ففرض القاضي بماله عند أبي حنيفة ينفذ القضاء ظاهراً وباطناً حتى يحل للمشتري غشيانها وعندهما لا ينفذ باطناً حتى لا يحل له الوطء ولو كان البائع هو المدعى والمشتري ينكر وفاتت بينة الزور عنده فمضى أبي حنيفة - هذا الأول سواء وعندهما أن رضی المشتري بذلك يحل وإن لم يرض وكان يطلب حجة - فلا يحل ولو أقام بينة زور على رجل أنه وهب منه هذه الجارية أو تصدق بماعليه وقبضها منه وهي في يده بغير حق لا ينفذ نفاؤه باطناً عندهما وهل ينفذ عند أبي حنيفة روايتان كذا في المحيط (فصل فيما لا يعتبر من أفعال القاضي إذا عزل أو مات وما به) \* ولا يقبل قول المعزول لأن يعترف الذي بيده بأن المعزول سلمه إليه فينتدق بقبول قوله لأن الذي في يده إذا ادعى أنه ملكه يقبل - قوله وحكم له به ظاهره فكذا إذا قرأ فلان سلمه إليه إلا أن تقوم البينة على خلاف الظاهر (مسئلة) \* ولو عزل وقال كنت قضيت الملائكة صاص أو حق وأنا أشهد به لم يصدق - حتى يشهد اثنان سواء لأنه حتى أمر الإهلاك استثناه وفي الجامع المغير قاض عزل فقال لرجل أخذت منك ألف درهم ودفعتهالي هذا قضيت بماله عليك فقال المأخوذ منه لا بل أخذته ظلماً فقال قول قول القاضي ولا ضمان على الاخذل المأخوذ منه صدقه في أنه فعله حاله القضاء وقول القاضي في حال قضائه جده ودفعه - صحيح بخلاف ما إذا قال المأخوذ منه أخذته قبل تقليد القضاء أو بعد العزل قال قول القاضي في دفع الضمان عن نفسه دون إبطال الضمان عن غيره وكذا إذا قال قضيت بقطع يدك في حق أو أمرت بقطع يدك في حق من الإيضاح (فصل في الكشف عن القضاة) \* ينبغي للإمام أن يتفقد أحوال قضاته فإنهم قوام أمره ورأس سلطانه وكذلك قاضي القضاة ينبغي له أن يتفقد قضاته ونوابه فيصطحب أقضيتهم ويراعى أمورهم - ومخيرتهم في الناس وعلى الإمام والقاضي الجامع لأحكام القضاة أن يسأل القضاة عنهم ويسأل قوم صالحين ممن لا يتم عليهم ولا يجحد عن كثير من ذوي الأغراض باقي في قلوب الصالحين شيئاً يتوصل بذلك إلى خدم الصالحين له مندد كره عندهم وسؤالهم عنه وإذا ظهرت التهمة عليهم ولم يعرف أحوالهم سأل عنهم كما تقدم فإن كانوا على طريق استقامة أبقاهم وإن كانوا على ماذ كره عنهم عزاهم واختلاف في عزل من اشتهرت عدالته بظاهر الشكوى قال بعضهم ليس عليه عزل من صرف بالعدالة والرضا إذا اشتكى به وإن وجد منه عوصاً فإن ذلك فساد لا بأس على قضائهم فإن كان المشكوك غير مشهور بالعدالة فليعزله إذا وجد منه بدلاً وتظاهرت عليه الشكوى فإن لم يجد منه بدلاً كشف عنه حاله ووجه الكشف أن يبعث الرجال يوثق بهم من أهل بلده فيسألهم عنه سراً فإن صدقوا ما قيل فيه من الشكوى عزله وإنكار في أقضيته فوافق الحق أمضاه وما خالفه

رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما تقبل شهادة حرة مسلمة على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء فضحة أو الرقعة على هذا الخلاف أيضاً (جاءت) المنكوحه بولد وقالت ابه لها الولد منك فأنكر ولادته لا يقبل قولها بالشهادة القابلة وبشهادتها يثبت النسب والثلثان أحوط وإن كان يصدقها فبغير دق قولها يثبت النسب (شهد) الابنان على أبيهما بإطلاق أمه ما إن شهدت الطلاق تقبل شهادتهما وإن ادعت الطلاق لا تقبل (وفي) أشكال فإن الطلاق حق الله تعالى ويستوي فيه وجود الدعوى وعدمها فلا تعدى الدعوى تقبل فكذا إذا وجدت (قلنا) نعم هو حقه تعالى كما ذكرنا لكن يسلم لها بهما حتى تملك الاعتراض فتعتبر الدعوى إذا وجدت ولا تعتبر القائمة إذا عدت الدعوى اهـ (وفي) المتأني الوكيل بقض الدين تجوز شهادته بالدين (نوع في الاختلاف في الشهادة) \* الشهادة إذا وافقت الدعوى كانت مقبولة وإن خالفها لم تقبل (وفي) الإبداء شرائط التي ترجع إلى نفس الشهادة أنواع (منها) لفظ الشهادة فلا تقبل بغيرها من اللفاظ

كفظة الاخبار والاهلام وغيرهما (ومنها) موافقتها للدعوى فالشهادة المنفردة عن الدعوى فيما يشترط فيه الدعوى غير مقبولة وبيان ذلك في مسائل (إذا) ادعى ما كاسب ثم أقام البينة على ملكه مطلق لا تقبل وبمثلها لو ادعى ملكا مطلقا ثم أقام البينة على الملك بسبب تقبل ووجه الفرق بينهما اظاهر فتأمل (وفي المنع) الموافقة كما تشترط بين الشاهد والدعوى فكذلك تشترط بين شهادة الشاهد من فيما يشترط فيه الدعوى ولو وقع الاختلاف بين شهادتهما لم تقبل شهادتهما وهذا لان اختلافهما في الدعوى والشهادة (وفي الكافي) ولو ادعى الغريم الايضا فشهد أحد الشاهدين على اقرار الطالب بالاستيفاء والا تخبرانه أبرأه أو حله أو وهبه أو تصرف عليه به لم تقبل لاختلافهما لفظا ومعنى الا إذا قال شاهد البراءة انه اقر أنه برئ اليه بالايضا (ولو) ادعى الابراء فشهد (٢٧) أحدهما انه أبرأه والا تخبرانه وهبه أو تصرف به عليه تقبل لانهما يستعملان في البراءة (ولو) ادعى الهبة فشهد أحدهما بالهبة والا تخبر بالبراءة تقبل ولو شهد الآخر بالصداقة لا تقبل لان الصداقة اخراج المال الى الله سبحانه وتعالى والهبة الى العبد (وإذا) اختلف الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعنف والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والحالة والعنف تقبل (وإذا) اختلفا في الجناية والغصب والقتل والنكاح لا تقبل (وفي) الذخيرة لو شهد أحدهما بالقتل والا تخبر بالقرار بالقتل لا تقبل لان القتل فعل والقرار قول والفعل غير القول فاختلاف المشهود به (وكذا) لو شهدا بالقتل واختلفا في الزمان أو في المكان لان الفصل الثاني غير الفعل الاول (وكذا)

فبعضه وان قال الذين سئلوا عنه ما علم الاخبار ابقاه ونظر في قضيتهم وأحكامهم فوافق السنة مضى وما لم يوافق بشأن أهل العلم ردهم وحل ذلك من أمره على الخطا وانه لم يعتمد جوار ولا ينبغي أن يمكن الناس من خصومة قضائهم لان ذلك لا يغلو من وجهين اما أن يكون عدلا فيستمر بذلك ويؤذى واما أن يكون فاسقا فاجرا وهو الحق بحجته من شكاه فيطال حقه وينسلط ذلك القاضي على الناس (فصل) وأما عزل القاضي نفسه اختيارا لا عجزا ولا عذرا فظاهر عند بعض العلماء أنه يمكن من ذلك وفي جامع الفصولين وقيل لا يعزل القاضي بعزل نفسه لانه نائب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائهم فلا يمكن عزله نفسه (مسئلة) أو بعبارة خصال لو حلت بالقاضي بعزل ذهاب البصر والسمع والعقل والرد من الخلاصة (فصل) في جمع الفقهاء بالنظر في حكم القاضي قال بعض العلماء وإذا اشتكى على القاضي في قضية حكمهم أو رفع ذلك الى الامير فان كان القاضي مأمويا في أحكامه عدلا في أحواله بصيرا بقضائهم فأرى أن لا يمرض له الامير في ذلك ولا يقبل شكوى من اشتكاه ولا يجلس الفقهاء للنظر في قضائه فان ذلك من الخطا ففعله ومن الفقهاء ان تابعوه على ذلك وان كان عندهم منهم ما في أحكامه أو غير عدل في حله أو جاهلا بقضائهم فليزله وبول غيره قال ولو جهل الامير فاجلس فقهاء بلده وأمرهم بالنظر في تلك الحكومة وجهلهم أيضا أو أكرهوا على النظر فنظر واقر أو أفسخ ذلك الحكم فبعضه السلطان أو رد قضيتهم الى ما رأى الفقهاء وأرى لمن نظري هذا به ذلك أن ينظر في الحكم الاول فان كان صوابا للاختلاف فيه أو كان مما اختلف فيه أهل العلم أو مما اختلف فيه الامة المأثرون فاخذ ببعض ذلك فغنىكم ما مضى والفسخ الذي تكلفه الامير والفقهاء باطل وان كان الحكم الاول خطأ بينا أمضى فسخه وأجاز ما فعله الامير والفقهاء ولو كان الحكم الاول خطأ بينا أو لعله قد صرف من القاضي بعض ما لا ينبغي من القضاة ولكن الامير لم يعزله وأراد النظر في تصحيح ذلك الحكم بعينه فحينئذ يجوز لافقهائه النظر فيه فاذا تبين لهم أن حكمه خطأ بين فليرده قال وان اختلفوا على الامير فترأى بعضهم رأيا أو رأى بعضهم رأيا غيرهم لم يعمل مع أكثرهم ولكن ينظر فيما اختلفوا فيه فصاروا صوابا قضى به وأنفذه وكذلك ينبغي للقاضي أن يفعل اذا اختلف عليه المشاورون من الفقهاء وقد تقدم قريبا ولو كان القاضي لم يكن فصل في الحكومة بعد فصلا فلما اجلس معه غيره بالنظر فيها قال قد حكمتكم يقبل ذلك منه لان المنع عن النظر في تلك الحكومة وحدها قد لزمه بمنزلة ما لو عزل ثم قال قد كنت حكمت لفلان على فلان لم يكن ذلك بقوله الايبنة تقوم على ذلك قال ولو كان القاضي المشتكى في غير باب الامير النبي هو به وحيث يكون قاضي القضاة فهذا كما تقدم فان كان القاضي معروفا مشهورا بالعدل

اذا اختلفا في الالة التي كانهم القتل لا تقبل (ولو) شهدا بالقتل واختلفا في الزمان أو في المكان لا يقدح في الشهادة (ولو) شهدا بالفعل واختلفا في الزمان أو في المكان لا تقبل (ولو) شهدا بالفعل والقول واختلفا في الزمان أو في المكان بأن شهدا بالرهن والقبض واختلفا في الزمان أو في المكان جازت الشهادة (وفي القضية) أمة أقامت بينة ان مولاها دبرها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الودعة بينة انه كان مخلوط العقل فبينه الامة أولى (وكذا) اذا خالغ امرأته ثم أقام الزوج بينة انه كان مجنوناً وقت الخلع وأقامت بينة انه كان عاقلًا حينئذ أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وليه بينة انه كان مجنوناً والمرأة على انه كان عاقلًا فبينه المرأة أولى في الفصلين (باع) ضبعة ولده فأقام المشتري بينة انه باهها في صغره بمن التل والابن أقام بينة انه باهها في حال بلوغه فبينه المشتري أولى (وقال) برهان الدين صاحب المحيط بينة الابن أولى (ولو) أقام البائع بينة انه باهها في حال صغري وأقام المشتري بينة انه باهها بعد البلوغ فبينه المشتري أولى لانه ثبت العارض (ادعى) الزوج بعد وفاتها انها كانت برأته

من الصداق حال صحتها وأقام بيته وأقامت الورثة بيته انما البرائة في مرض موته ان بيته الصفة أولى وقبل بيته الورثة أولى (وفي تمة) الصغرى والمحيط لو أقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقرتني الصفة وقال الورثة في مرضه ما أقول قول الورثة والبيته بيته المقر له وان لم يقر بيته وأراد استخلافهم له ذلك (ادعى) على رجل انه أكرهني بالخوف بحبس والى والضرب على ان يستأجر منه حائوا وأقام بيته وأقام المدعى عليه بيته بانه كان طائفاً بيته الطواغية أولى ولو قضى القاضي بيته لا كراه ينفذ قضاؤه ان عرف الخلاف وقضى بناء على القموى (أقام) المشتري بيته بانه باع منه هذا الشيء ببيعها وأقام البائع بيته بانه باع مكرهاً بيته الصفة أولى وقال أبو حامد رحمه الله تعالى بيته الاكراه أولى (وفي المحيط) ادعى أحدهما البيع وأصلح (٣٨) عن طوع وادعى الآخر عن كره فبيته مدعى الكره أولى وكذا لو ادعى الاقرار عن طوع

في أحكامه موافق الصلاح في أحواله أقروا ولم يقبل عليه شكوى ولم يكتب بان يجلس معه غيره ولا يفعل هذا باحد من قضائه الا أن يشتكى منه استبداداً برأى أو ترك رأى من ينبغي له أن يشاوره فينبغي له أن يكتب اليه أن يشاور في أهله وأحكامه من غير أن يسمى له أحد أو يجلس معه أحد وان كان ذلك القاضي غير مشهور بالعدل والرضا وتظاهرت الشككية عليه كتب الى رجال صالحين من أهل البلد ذلك القاضي فأقر بهم للمسئلة عنه والكشف عن حاله فان كان على ما يجب أمضاه وان كان غير ذلك عزله وان كتب الامير الى ناس يأمرهم بالجلوس معه في تلك الحكومة ففعلوا فاختاف رأيهم فيها فان كان السلطان كتب الى ذلك القاضي والامناء أن يرفعوا اليه ما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه ففعلوا ذلك ثم كان هو منفذاً للحكم في ذلك فذلك له وان كتب اليهم أن ينظروا معه ثم يجتهدوا ويحكموا بافضل ما يراه معهم جاز له أن يحكم بالذي رآه مع بعض من جلس معه ويكون ذلك لازماً لمن حكم به عليه وان لم يجتمع من أمر بالنظر معه في ذلك وان كان حكمه مثل ما كان قبل أن يجلسوا معه وقد اجتمعوا على خلافه لم أر أن يحكم بذلك لانه لا يتأتى على مثل ما شئت مني مني ولكن يكتب بذلك من رأيه ورأى القوم الى الامين فيكون هو الآخر بالذي يراه أو الحكم فيه دونهم

\*(فصل في قيام المحكوم عليه بطالب فسخ الحكم عنه)\* وهو على وجوه الاول ان كان قيامه على القاضي العالم العدل لم تسمع دعواه الثاني ان كان لما اتصف به القاضي من جهل أو جور أو نسبة المدعى اليه فقد تقدم حكمه الثالث ان كان قيامه لعداوة بينه وبينه أو بينه وبين ابنه أو بينه وبين الابوين وجب الفسخ الرابع ان يأتي المحكوم عليه بيته بعد استخلاف خصمه بقوم البيته على استحقاق دعوى المدعى فيها خلاف في قول أبي حنيفة وأصحابه تقبل وينقض ما حكم به أولاً وفي قول محمد وابن أبي ليلى لا تقبل البيته من كتاب التنف لابي عبد الله القاسم بن الحسن الخامس ان ينسب القاضي الى التقصير في الكشف عن الشهود ويأتي بما لا يجب سقوط شهادته من شهوده فان أثبت تقدم حرجة تدخل تحت الحكم ينقض نقض وكذا ان أثبت عداوة تدخل تحت الحكم في رواية وان أثبت أن أحد الشاهدين عداوة في نقض ولزم المقتضى له بالمال رده الا أن يأتي بشاهد آخر السادس ان ينكر المحكوم عليه الخصام عند القاضي وقال القاضي كنت خاضعاً له منى وأهذرت اليك فلم تأت بحجة وحكمت عليك فالقول قول القاضي ان كان باقياً على ولايته لم ينزل انسابه ان تنكر البيته أن تكون شهدت عند القاضي وادعى القاضي أنهم شهدوا عنده ولو نازعه المحكوم عليه وطعن في حكمه بانه لم يسم في حكمه من شهد عليه فهذا ليس بشئ لان القاضي مخير ان شاء أظهر في السجل أسماء الشهود وأنسابهم وان شاء اكتفى بقوله حكمت بعد ما شهد عندي شهود عدول فقبلتهم انظر المحيط في باب كتاب القاضي الى القاضي الثامن ان يقول المحكوم عليه كنت أغفلت

والآخر عن كره فينبغي مدعى الكره أولى اهـ (الشهادة) على الشهادة حاضرة في الاقرار والحقوق واقضية القضاة وكتبهم وكل شئ الا في الحدود والقصاص (وذكر) الناطق في واقعاته ان الشهادة على الشهادة في الوقف لا تجوز والعصم انها تجوز لما فيه من احياء الحقوق ولا تجوز على شهادة رجل أو قال من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين واما كيفية الاتهاد من الاصل ان يقول شاهد الاصل اشاهد الفرع أشهد أن زيداً على عمرو كذا فاشهد أنت على شهادتي بذلك أو يقول أشهد على شهادتي اني أشهد أن فلان ابن فلان أقر عندى بكذا أو يقول أشهد أني سمعت فلانا يقول فلان بكذا فاشهد أنت على شهادتي (وانما) شرط الاتهاد حتى لا يصح تحمل الفرع بنفس السماع بدون الاتهاد (وفي المحيط) والتحمل لا يصح الا بالامر

ولهذا الوجه في الاصول الفروع عن الشهادة بعد الامر عمل بالنهي (وفي التمة) اذا حدى الرجل شهادة نفسه عند غيره في حادثة حجة لرجل على رجل وقال لذلك الغير اشهد أو قال فاشهد ولم يقل على شهادتي لم تجز (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز لان معناه فاشهد على شهادتي (ولا) تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يموت شهود الاصل أو يمرضوا مرضاً لا يستطيعون حضور مجلس القاضي أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام وليا لها فصاعداً (وعن) أبي يوسف انه لم يجعل السفر شرطاً ولكنه قال ان كان غائباً عن المهر في مسافة تلوغ الى القاضي لاداء الشهادة لم يستطع ان يبيت بأهله صح الشهادتان احياء الحقوق واجب ما أمكن (وذكر) القاضي امام الدين على السغدي وشمس الأئمة السمرقسي ان عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ينبغي ان يجوز الاتهاد من غير عذر وعذر أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز بناء على ان التوكيل من غير رضا الخصم لا يجوز عنده إلا بعد السفر والمرض وعندهما يجوز الا أن هذا غير ظاهر فلا يفتى به (وفي آخر) شهداني



المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى أقبِل الشهادة على الشهادة والمشهود على شهادته في المصمر غير مرض به ولا علة (إذا) شهد الرجلان عند القاضي على شهادته رجل وصحهما الشهادة فإن كان القاضي يعرف الأصول والفروع بالعدل والقضاء بشهادتهم وإن عرف الأصول بالعدل ولم يعرف الفروع عداً عن الفروع بالعدل ولم يعرف الأصول بالعدل لم يقض قبل السؤال فإن عدلوا أصولهم ثبتت عدالة الأصول بشهادتهم في ظاهر الرواية وهو الصحيح وعند محمد رحمه الله تعالى لا تثبت عدالة الأصول بتعديل الفروع لانهمة لان في تعديلهم منفعة لهم حيث ينفذ قولهم بعدالة الأصول (إذا) أنكر الأصول بشهادتهم لم تقبل شهادة الفروع لان التعميل شرط صحة شهادة الفروع وقد فاق هذا الشرط (٢٩) للتعارض بين الخبرين فيفوت المشروط وهو صحة الشهادة

### (نوع في الرجوع عن الشهادة)

لا يصح الرجوع الا في مجلس القاضي حتى لو رجع عند غير القاضي لا يصح (ولو) ادعى المتهود عليه رجوعه هـ ما وأراد عيئهما لا يحلفان (وكذا) لا تقبل بينته على الرجوع لانه ادعى رجوعاً باطلا (وفي التهمة) ولو ادعى الرجوع عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع وبالضمان لا يصح لان الرجوع عند القاضي انما يصح اذا اتصل به القضاء أما اذا ادعى الرجوع عند القاضي والقضاء بذلك صح وتقبل البينة على ذلك (ولو) شهد عند قاض ورجع عند قاض آخر يصح ويجب الضمان عليه لكن اذا قضى القاضي عليه ومن المشايخ من استبعد توقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع أو بالضمان (واذا) أقر الشاهدان عند

حجة كذا لم يقبل منه ولم ينقض الحكم التاسع اذا قام المحكوم عليه وادعى أن القاضي حكم عليه بما لا نص فيه فالحكم في ذلك أن القاضي اذا حكم في المسكوت عنها بما هو خلاف القواعد نقض وان حكم فيها بما هي قابلة له من الخلاف لم ينقض العاشر اذا قام المحكوم عليه وادعى أن القاضي قضى عليه بقول مهجور فان كان قد قضى عليه في محل فيه قول مهجور لا ينفذ وينقض لان القول المهجور ساقط الاعتبار في مقابلة الجمهور وقوله يكون خلافا لا اختلاف في قضى بقوله كان قاضياً في محل الخلاف والقضاء ينفذ في موضع الاختلاف لا في موضع الخلاف وكان باطلا مثله اذا كان القودين رجلاً وامراً أتعفت المرأة عن القود فباطل ذلك قاض وقضى بالقود لارجل وقال لا ينفذ ولا ينفذ لانها ادعى المحكوم عليه ان الشهود قد رجعوا لم ينقض ذلك ولم ينقض الحكم لان الحكم ثبت بقول عدول ودعوى الشهود دبه ذلك الكذب اعتراف منهم انهم فسقة والفاصل لا ينقض الحكم بقوله فبقى الحكم على ما كان عليه الثاني عشر لو ادعى بعد الحكم بالبينتان المقضى له فذلك ان هذا المحرم عمر وفليس هذا بدفع صحيح ما لم يدع تلقى الملك من جهة عمر وولكن ليس للمفتي أن يزيد في الجواب على قوله ليس هذا بدفع صحيح من القبة

\*(الركن الثالث المقضى له)\* ويجوز للقاضي أن يقضى للمعاذ أو يقضى عليه ألا يرى ان علياً قد شريحا وخاصم عند عدولان المقاد ليس بنائب عن المقاد بل هو نائب عن جماعة المسلمين ولهذا لا ينزل بموته

\*(مسألة)\* وكذا الوقضى لولد الامام الذي ولاه أولواؤه ولزوجه \*(مسألة)\* ولا يجوز قضاؤه لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له لان بنى القضاء على الشهادة ولا يصح شاهد اولواؤه فلا يصح قضاؤه لهم لمكان التهمة ويجوز أن يقضى عليهم لانه لو شهد عليهم جاز فكذا القضاء \*(مسألة)\* وما يجزى مجرى القضاء في المنع من الحكم لمن يتهم عليه المقضى يفتى ان يتهم عليه مما لا تجوز شهادته له فينبغي للمفتي المرب من هذا متى قدر

\*(مسألة)\* ويجوز أن يقضى لمن تقبل شهادته له كالاخ والم وأولادهما وكذلك لو قضى لامرأته وأما وان كانتا قد ماتتا لم يجز قضاؤه لهما اذا كانت امرأته ترث من ذلك شيأ لانه لو شهد لهما في هذه الصورة لم يجز فكذا اذا قضى لهما وان قضى لامرأة ابنه أولز وج ابنته والمقضى له حي جاز قضاؤه وان كان ميتا لم يجز اذا كان الابن أو البنت يرثان لما قلنا من المحبط

\*(فصل)\* توكل من لا تقبل شهادة القاضي له لم يجز حكمه للوكيل وجاز على الوكيل كالأول كان أصيلاً لعدم التهمة ولو كان ابن القاضي ومضى يقيم لم يجز حكمه له في أمر اليتيم اذ فيما يحكم به لليتيم حق القبض يثبت لأوصى فيصير حكمه لابنه \*(مسألة)\* أو وصى للقاضي بثالث ماله وله وصى لم يجز حكمه بشئ لذلك المات اذ له نصيب فيما يحكم به لاهب وكذا لو كان الموصى له ابن القاضي أو امرأته ألا ترى أنه لا يصلح للشهادة فيما

القاضي انهم ارجعوا في غير مجلس القاضي يصح ويجعل الاقرار بمنزلة الانشاء واذا رجع الشاهدان عن شهادتهم ما قبل الحكم بها سقطت شهادتهم عما عن الالزام على القاضي بالحكم لظهور التناقض بين كلامهما فان رجعا بعد الحكم لم يفسخ وضماناً أنفاه بشهادتهما وان رجع أحدهما ضمن نصفاً والعبرة للباقي لا للراجع \*(دقيقة في إيجاب الضمان على الشاهدين)\* الشاهدان متى ما ذكر اشيا هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمناً ومتى ما ذكر اشيا لا يحتاج اليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يضمنان شيئاً حتى ان مولى الموالاة اذا مات فادعى وجل ميراثه بسبب الولاء فشهد شاهدان ان هذا الرجل مولى هذا الذي أسلم والاه وعاقده وانه وارثه ولا نعلم له وارثاً غيره فقضى له القاضي بميراثه فاستهلكه وهو مستمر ثم ان رجلاً آخر أقام البينة انه كان نقض ولأه الاول ووالى هذا الثاني وأنه توفي وهذا الثاني مولاه ووارثه لا وارث له غيره فالقاضي يقضى بالميراث للثاني ويكون الثاني بالخيار ان شاء ضمن الشاهد من الاولين وان شاء ضمن المشهود له الاول لانه ظهر كذب



الناطقي (وفي) أدب القاضي للخصاف ولولا فلان وكيلي في كل شيء فهذا هو كسبل في الحفظ لا غير استحسانا والقياس ان لا يصير وكيل (ولو) قال فلان وكيلي في كل شيء جائز أمره فهذا وكيل في الحفظ والبيع والشراء والهبة والصدقة والتعاضد ليدونه وحقه وغير ذلك لانه فوض التمرف اليه عامافصار بمنزلة مالوقال ماصنعت من شيء فهو جائز فيك جميع أنواع التصرفات ولو طلق امرأته بجزر (قال) الصدر الشهيد رحمه الله تعالى به يفتي حتى يتبين خلافه (وذكر) الفقيه أبو الليث في النوازل ان من قال لا تخرو كلتي في جميع أموري فقال الوكيل طلفت امرأتك أو وفت أرضك لا يجوز زلانه يراد به هذه اللفظة التصرف على سبيل المبادلة وهو اختيار الفقيه أبي الليث وما ذكرناه قبل هو اختيار الصدر الشهيد انتهى (وفي المنبع) لاختلاف ان التوكيل بالخصوص في اثبات الدين والعين (٤١) جائز وانما الخلاف في انه هل يشترط

لصحة رضا الخصم قال أبو حنيفة فترجه الله تعالى لا يصح التوكيل الا برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا أو غائبا مسيرة ثلاثة أيام أو تكون المرأة الموكلة مخدرة لم تخالط الرجال بكرا كانت أو ثيبا (قال) نفي الاسلام البردوي المخدرة هي التي لا يراها أحد غير المحرم من الرجال أما التي جلت على المنصة يراها الأجنب لا تكون مخدرة (وقال) أبو بكر الرازي يلزم التوكيل بغير رضا الخصم لانها لو حضرت لاتنطق بحقتها اقلية الحياء عليها فيلزم توكيلها وعليه الفتوى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يصح التوكيل بغير رضا الخصم وبه قال الشافعي رحمه الله تعالى (والصحيح) ان الخلاف في اللزوم لا في الصحة فعنده الوكيل من غير رضا الخصم صحيح غير لازمة حتى ترد الوكالة برضا الخصم

أهل الذمة اذا تظالموا وارتفعوا اليه ورضوا بحكمه وليحكم بينهم بحكم الاسلام لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال بعضهم وظاهر هذا اننا نحكم بينهم وان لم ترض أساقفتهم وقال بعضهم وانما الحكم المسلمون ان يحكم بينهم في التظالم مثل أن يمنع وارث وارثا حقه وما أشبه ذلك اذا رضى المتظالمين بذلك وأما الحر والزنا فلا ينبغي ان يحكم بينهم فيه (الركن السادس في كيفية القضاء) وهو معرفة ذلك توقف على العلم بثمانية أقسام الأول في معرفة تصرفات الحكام واصطلاحهم في الاحكام وفيه فصول الأول في تقريرات الحكام على الوقائع وما هو حكمهم وما ليس بحكم الشافعي في بيان الفرق بين تصرفات الحكام التي هي حكم لا يجوز نقضها والتي ليست بحكم ويجوز نقضها الثالث في بيان المواضع التي تقتضي حكمهم وما لا يقتضي حكمهم وما يختلف فيه وبيان أبواب الفقه التي يدلل بها الحكم استقلالاً أو تفضيلاً الرابع الفرق بين ألفاظ الحكم التي حوت إعادة الحكم في التسييلات وبيان أحكامها وما يترتب عليها الخامس في الفرق بين الثبوت والحكم السادس في معنى تنفيذ القاضي حكم نفسه ومعنى تنفيذه حكم غيره السابع في بيان ما يدل على صدور الحكم الثامن في تنبيهات ينبغي لها كم التنبه لها في ما يشهد به على نفسه في التسييلات وما يمنع الاشهاد به (الأول) في تقريرات الحاكم ما رفع اليه اختلف الناس هل يلزم تقرير الحاكم على الواقعة حكم بالواقع فيها أم لا كالمو رفع اليه امرأة زوجت نفسها بغير إذن وليها ورفع ذلك الى حنفي فأقره وأجازة ثم عزل فالمدعي انه ليس لغيره فحقه واقراءه عليه كالحكم به واختاره جماعة كثيرة لان ذلك كالحكم فلا ينعرضه قاض آخر وقال أناس خارج المذهب ليس بحكم وغيره فحقه وهذا بخلاف ما لو رفع له فقال لا أجيز النكاح بغير ولي من غير أن يحكم فهذا فتوى ولغيره الحكم في تلك الواقعة بما روى كذا اذا قال لا أجيز الشاهد واليمين فهو فتوى اتفاقاً (فرع) وان علق الطلاق أو العتاق على الملك أو تزوج وهو محرم فرفع ذلك الى الحاكم فأقر النكاح على حاله أو أقر المملوك رقيقاً ثم رفع الى غيره فله ان يحكم في ذلك بما روى كذا لو أقام شاهداً على القتل فرفع لمن لا يرى القسامة فلم يحكم به فغيره الحكم لان سكوت الأول عن الحكم ليس بحكم (فرع) فلو قال الحاكم لا أسمع بينك لاني حافت قبلها مع قدرتك على احضارها أو قال لا أرى اليمين على المدعي عليه أو قال لا أحكم بالشاهد واليمين أو لا أحلف المدعي عليه لان اليمين تهمة ومذهبي أنها لا تجب فهذا كله ليس بحكم شرعي ولغيره من الحكم ان يفعل ما تركه ومما نحن فيه قوله لا أدري لاني حذاني هذا ليس بحكم وكذا قوله بعد الشهادة وطلب الحكم سلم المحدود الى المدعي ليس بحكم وقيل انه حكم لان أمره الزام وحكم ونص في الذخيرة أن أمر القاضي ليس بحكم اذا قال فيما قوله ده ليس بحكم وينبغي ان يقول حكم كردم وبدل على صحة ما ذكره أنه لو وقف وقفا على فقير واحتاج بعض قرابته فاعطاه القاضي شيئاً من الوقف لم يكن هذا قضاء

(٦ - معين الحكم) ولا يلزمه الحضور ولا الجواب بخصوصية التوكيل وعندهما صحة لازمة ولا تردده ويزم الحضور

والجواب بخصوصية الوكيل ويقول لهما أخذ أبو الليث وأبو القاسم الصفار وبعض المتأخرين اختار أن القاضي اذا علم من خصمه التعنت من إباء التوكيل بقبول التوكيل وان علم من الموكل القصد الى اضرار صاحبه بالخيل من التوكيل لا يقبل التوكيل الا برضا صاحبه واليه مال الامام السرخسي والا ورجعني رحمه الله (وفي البرازي) وكل أحد الخصمين من وكلاء المحكمة وكذا قال الاخر ليس لي مال استأجر به من وكلاء المحكمة فمن يقاومهم أو ناظرهم عن جوابه فلا رضى بالوكيل بل ينكحهم بنفسه فالرأي فيه الى الحاكم (وأصله) ان التوكيل بلا رضا خصمه من الصحيح المقيم طالبا كان أو مملوكاً أو مريضاً أو مثريفاً اذا لم يكن الموكل حاضراً في مجلس الحكم لا يصح عند الامام رحمه الله تعالى أي لا يجبر خصمه على قبول الوكالة وعندهما والشافعي رحمه الله تعالى يصح أن يجبر على قبوله لما مر (وفي) أدب القاضي لاختلاف في صحته

بالإرضاء لهما لكن لا يسقط حق الخصم في مطالبة بالحق والحكم والجواب انفسه الا ان الخصم أو مرض الموكل أو محدودة  
وكونه محبوسا من الاضرار يلزمه توكيله (فعلى) هذا لو كان الشاهد محبوسا له ان يشهد على شهادته (وقال) البرزاني ان كان في محض  
القاضي لا يكون هذا لانه يخرج من حيث يشهد ثم يعيده (وعلى) هذا يمكن ان يقال في الدعوى أيضا كذلك بان يجيب عن الدعوى ثم يعاد اه  
(وفي الولو الجي) رجل من الاشراف وقعت له خصومة مع رجل هو دونه فأراد ان يوكل وكبلا ولا يحضر بنفسه هذه المسئلة اختلف العلماء فيها  
قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى نحن نرى ان تقبل الوكالة أو الشريف وغير الشريف فيه سواء (وفي المنبع) قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما  
الله تعالى التوكيل بالخصومة توكيل (٤٢) بالاقرار في مجلس الحكم حتى لو أقر على موكله في غير مجلس الحكم لا يصح اقراره (وقال)

أبو يوسف رحمه الله تعالى  
آخر التوكيل بالخصومة  
توكيل بالاقرار في مجلس  
الحكم وفي غير مجلس  
الحكم فان الموكل أقام  
الوكيل مقام نفسه مطلقا  
فيقتضى ان عاك ما كان  
الموكل مالكا والموكل مالك  
الاقرار بنفسه في مجلس  
القاضي وفي غير مجلس  
القاضي فكذلك الوكيل  
(ولاي) حنيفة ومحمد رحمهما  
الله ان جواب الخصومة  
يخص بمجلس الحكم حتى  
لا يستحق على المطالب  
الجواب الا في مجلس الحكم  
والتوكيل بجواب الخصم  
يتقيد في مجلس الحكم  
ضرورة فنصار تقدير المسئلة  
وكلت اقيب خفي في  
مجلس الحكم ولو قال هكذا  
لا يصح اقرار الوكيل عليه  
في غير مجلس الحكم  
(أقر) بالدين وانكر الوكالة  
فطالب زاعم الوكالة بحايه  
على عدم علمه بكونه وكبلا  
فالامام رحمه الله قال لا يحاطه

من القاضي لكنه بمنزلة الفتوى حتى لو أراد الرجوع في المستقبل فله ذلك بان يعطى غيرهم من الفقهاء  
جميع الغلة أما لو قال حكمت بأنه لا يعطى غير قرابته نفه ذلكم اذ فعل القاضي ليس بحكم من جامع  
الفصولين

\*(الفصل الثاني)\* في تصرفات الحكم التي تسليح الحكم وما لا تسليح وما لا تسليح التي يتعلق حكم  
الحاكم فيها بما يترتب حكمه وما لا يتناول وارض تلك الواقعة وبيان التصرفات التي تشبه الحكم وليست  
بحكم (اعلم) ان فعل الحاكم في الواقعة قد تسليح الحكم وقد يعبري عن الحكم البينة فالاول كل ما حكم  
فيه بالهبة أو الموجب وذلك مثل أن يقول الحاكم قد حكمت بعهدة يبيع العبد الذي أعتق من أحاط الدين  
بماله اذا كان مذهب ذلك الحاكم ببيع العبد على سبيل المطابقة ويدل ذلك بالاتزام على الحكم بابطال العتق  
المتقدم على البيع لانه يلزم من هبة البيع بطلان العتق \*(فرع)\* وكذلك اذا باع الحاكم هذا العبد الذي  
أعتقه من أحاط الدين بماله فان اقدامه على البيع حكم بطلان العتق \*(فرع)\* وكذلك اقدام الحاكم على  
تزوج امرأة تزوجت زوجها بغير حق الفسخ فان نفس العقد عليها يتلزم الحكم بفسخ نكاحها المتقدم بريد  
أن الحاكم زوجها قبل دخول الاول بها \*(فرع)\* وكذلك يبيع الحاكم ملك المدين فان حكمه ينقل الملك  
عنه ويخرج من يده لان نقل الاملاك وفسخ العتق ولا شك انه حكم \*(والثاني)\* كسماع الدعوى والجواب  
وسماع الشهود وتزويج بنية تحت حجره أو بيع سلعة لها فان ذلك لا يدل على الحكم البينة بل لغيره من الحكم  
ان ينظر فيه فان كان مختلفا في بعض شروطه عند الحاكم الثاني فله فسخه (فرع منه) اعلم ان القاضي اذا  
حكم بفسخ نكاح أو بيع أو اجارة أو شبه ذلك من موجبات الفسخ وذلك في مسئلة مختلفة فيها ومنشأ  
الخلاف فيها الاجتهاد أي ليس فيه نص جلي يمنع من الاجتهاد فان حكم الحاكم لا يتعدى ذلك الفسخ واما  
ما يتبع ذلك من الاحكام والعوارض فذلك القاضي بالنسبة اليها كالفقهاء وكذلك لو حدثت قضية أخرى مثل  
القضية التي حكم فيها بالفسخ في ولاية ذلك القاضي ولم ترفع اليه أو رفعت اليه ولم ينظر فيها حتى عزل أو مات  
فانها تحتاج الى انشاء نظر آخر من القاضي الاول أو من القاضي الثاني ولا يكون القاضي الاول متناولا الا  
لما يشر به بالحكم وسبب ذلك ان حكم القاضي لا يتعلق بالجزئيات دون الكليات لان مقام ما ينظر القاضي  
فيه يحتاج فيه الى بينة والبيئة انما تشهد بما رآته أو شافته وذلك أمر جزئي هذا هو غالب ما تشهده البيئة  
وتحكم القضاة به \*(فرع)\* اذا ثبت ما قروناه فان القاضي اذا فسخ نكاحا بين زوجين بسبب أن أحدهما  
رضع أم الآخر وهو كبير فالفسخ ثابت لا ينفذه أحد ولكنه ان تزوجها بعد زوج فرفع أمرهما الى غيره  
من ولي بعده لم ينفذه ذلك الفسخ ان يجتهد ويبيحه الله ان أداه اجتهاده الى أن ارضاع الكبير لا ينشر الحرمة

وقال صاحبها يحاطه (وذ كر) في العمادى محالا على الذخيرة في فصل اثبات الوكالة ان في تحلف الوكيل للمدعى عليه وكذا  
اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم هذا جواب الكل الا ان الخصام خص قول أبي يوسف ومحمد بالذكرك لانه لم يحفظ قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى لان قوته بخلاف قولهما والى هذا مال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى (وون) ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه  
فصدقه الغريم أمر بالتسليم اليه لانه أقر على نفسه فان حضر الغائب وصدقه فذاك والادفع الغريم الدين اليه ثانيا ورجع به على الوكيل  
ان كان باقيا في يده لان غرضه من الدفع برأيه فذمته منه ولم يحصل وان ضاع من يده لم يرجع عليه لان بتصديقه اعترف انه يحق القبض الا ان  
يكون ضمنه فله الدفع لان المأخوذ ثانيا ضمنه عليه في زعمهما واهـ هذه كفالة أضيفت الى حالة القبض فتصح بمنزلة الكفالة بما ذاب لك على  
فلان (ولو) كان الغريم لم يصدقه على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه فان رجع صاحب المال على الغريم يرجع الغريم على الوكيل وان



ضام من بدله لم يصدق في الوكالة وانما دفع اليه على رجاها الاجارة فاذا انقطع وجب عليه وكذا لو دفع اليه على نكاحه ما باه في  
الوكالة وهذا ظاهر في الوجوه كلها (وايس) له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب لان المؤدى صار حقا للغائب (وفي) فتاوى رشيد الدين  
رجل قال لمدونه ادفع ما فلان عليك الى القبض له له يجوز دفع ذلك كره في الزيادة ان ليس له ان يسترده منه لانه تعلق به حق رب الدين لان القبض  
قبض لاجله له له يجوز (وذكر) في المنتقى ان له ان يسترده منه (وكذلك) المدون اذا دفع قدر الدين الى رجل ليدفع الرب دينه ثم اراد ان  
يسترده منه ذلك (وروي) ابن سماعة عن محمد بن الوكيل بقبض العين اذا صدقه صاحب اليد يجبر بالتسليم اليه كالدين (وذكر) في وكالة  
غريب الرواية رجل في بدله متاع فقال هذا فلان وهذا وكيل بالقبض يجبر على الدفع في العين (٤٣) والدين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى

(وفي شرح) الطحاوي ولو  
ادعى الوكالة بقبض الوديعة  
وصدقه لا يجبر على التسليم  
ولو كذبه أو سكت لا يجبر  
أيضا ولو سكت لا يثبت من  
استرداده فان حضر المالك  
وكذبه في الوكالة ففي وجه  
واحد لا يرجع المدفوع  
على الوكيل وهو ما اذا صدقه  
ولم يشترط عليه الضمان  
وفي سائر الوجوه يرجع  
عليه بعينه ان كان قائما  
وبقيته ان كان هالكا  
(ومن) ادعى انه وصي  
فسلان المبتوطب الدين  
وصدقه الغريم فانه لا يثبت  
بالتسليم اليه بخلاف  
الوكيل فان للقاضي ولاية  
نصب الوصي ولا على نائب  
الوكيل (ولو) وكلت  
وجلايز وجهان فلان يوم  
الجمعة فتزوجها منه يوم  
الخميس لا يجوز لان التفويض  
تناول زمانا مخصوصا (وفي  
الصغرى) لو قال بيع عبدي  
اليوم أو طلق امرأتى اليوم  
ففعّل ذلك في غد جازو يكون

وكذا لو رفع اليه نفسه وتغير اجتهاده فله أن يبيحها (فرع) \* وكذا من تزوج امرأتى عدتها ورفع ذلك  
الفاض بعد ذلك ورفع أمره الى فاض آخر لا يرى تأييد التعريم لم يكن القضاء الاول مائعا من أن يبيحها  
له ويكون الحكم في حق المرأتين في هذا الفرع والذي قبله حكم امرأتين لم يتقدم عليهما حكم (فرع) \*  
وكذا لو جمع رجل في عقد النكاح بين النكاح والبيع أو بين النكاح والاجارة ورفع ذلك الى فاض  
ما دى في حكم بالفسخ على مشهور مذهبه في رأي رآه أو لتقليده القائل بذلك القول ثم تزوج ذلك الرجل تلك  
المرأة بعينها على ذلك الوجه الفاسد الذي حكم القاضي بفسخه بينهما فرفع أمرهما الى القاضي الاول أو الى  
فاض غيره فان حكم القاضي الاول لا يتناول فساد هذا الفعل الثاني بل اذا أدى نظر القاضي الثاني الى  
خلاف ما أدى اليه اجتهاد الاول امانه قضاء البيع والنكاح معا كما لو كان خفيا مثله ان يتزوجها  
على ألف على ان ترد المرأتها عليه بعد اصح النكاح والبيع عنده أو بشرط أن يبقى للبضع ما يجوز عقد النكاح  
على ذلك الباقي عند من يقول به

(فصل) \* قال بعضهم المواضع التي تصرفات الحكم فيها ليست بحكم ولغيرهم من الحكم تغييرها والنظر  
فيها هي أنواع كثيرة وقد انبسط على كثير من الفقهاء فان الحكم لا يجوز نقضه وغيره يجوز نقضه  
وانا اذكر من جملة ما ذكره مشرّين نوعا وهي عامة تصرفاتهم فيسلم فيها من الغلط (النوع الاول) \*  
العقود كالبيع والشراء في أموال الايتام والغائبين والمجانين وعقد النكاح على من بلغ من الايتام وعلى من  
هو تحت الحجر من النساء ومن ليس لها ولي وعقد الاجارة على املاك الخجور وعقاربهم ونحو ذلك فهذه التصرفات  
ليست بحكم ولا تغيرهم النظر فيها فان وجدها بالثمن الجنس أو بدون أجره المثل أو وجد المرأة مع غير كف  
فله نقل ذلك على الاوضاع الشرعية ولا تكون هذه التصرفات في هذه الاعيان والمنافع حكما في نفسها البتة  
نعم قد تكون حكما في غيرها بان تتوقف هذه التصرفات على ابطال تصرفات مقدمة على هذه التصرفات الواقعة  
من الحكم الان كتزويجها بعد أن تزوجت من غير هذا الزوج والحال كما لم يعلم ذلك أو بيعت العين  
من رجل بعد أن بيعت من رجل آخر والحال كما لم يعلم ذلك ونحو ذلك فان ثبتت هذه التصرفات الاخيرة في  
هذه العقود يقتضي فسخ تلك العقود السابقة وقد تقدم ذكر ذلك (النوع الثاني) \* اثبات الصفات في  
الذوات نحو ثبوت العدالة عندها كم أو الجرح أو أهلية الامامة للصلاة أو أهلية الحضارة أو أهلية الوصية  
ونحو ذلك لجميع اثبات الصفات مما هو من هذا النوع ليس حكما ولا غيره من الحكم أن لا يقبل ذلك  
ويعتقد فسقه ان ثبتت عليه عنده ويقبل ذلك الجرح ان ثبتت عنده عدته وكذلك جميع هذه الصفات  
(النوع الثالث) \* ثبوت أسباب المطالبات نحو ثبوت مائة دار قيمة المتلف في المثلثات واثبات الدينون

وكيف في اليوم وما به ولا يكون وكيفا فيما قبل ذلك (رجل) وكل رجل بالقبض دين على رجل فقبضه فهو وديعة عند الوكيل ان سافر به لم  
يضمن وان استودعه غيره ضمن وان خافه في أهله لم يضمن فان وضعه عند امرأته أو خادمه أو بعض عياله لم يضمن (والوكيل) بالبيع اذا  
سافر بما أمر ببيعه يضمن (وفي) مختلفات القاضي أبي عاصم العامري ولو وكاه بقبض وديعته فقال الذي كانت في يده قد دفعته الى الموكّل أو الى  
وكيله فالقول قوله وهو صدق في براءة نفسه (ولو) وكاه بقبض وديعة أو عارية فمات الموكّل فقد خرج الوكيل من الوكالة (فان) قال الوكيل  
قد كنت قبضتها في حياته ودفعته الى الموكّل لم يصدق على ذلك الا بینه (رجل) وكل رجل بالقبض كل حقه على الناس وعندهم ومعهم  
وتحت أيديهم وبقبض ما يحدث له من المقامعة بين شركائه وبحبس من يرى حبسه وبالغاية عنه اذا رأى ذلك وكتب به بذلك كتابا وكتبه في  
آخره ان يحاصم ويخاصم ثم ان قوما يذعنون قبل الموكّل مالا والموكّل غائب فاقر الوكيل عنه عند القاضي انه وكيله وأنكر المالك فاحضر

الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون اهام ان يبسو الوكيل لان الحبس جزاء الظلم ولم يظهر اذ ليس في هذه الشهادة أمر بادهاء المال ولا ضمان  
الوكيل عن موكله فاذا لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل بأمر الموكل ولا بالضمان عن موكله لا يكون الوكيل ظالمًا بالامتناع  
عن اداء المال فلا يجب هذه المسئلة تدل على ان المأمور بقضاء الدين من مال الاخر يجب على قضاء الدين (اذا) شهدوا على وكالة رجل في  
شيء ولو كبل بعهده الوكيل الطالب والمطلوب يدعى الوكالة والوكيل يتجدر تقبل هذه الشهادة وهل يجب على الخصومة مع  
الطالب ان شهد الشهود أن المطلوب وكه بالخصومة مع الطالب وقبل الوكالة وان لم يشهدوا على القبول لا يجب (وكه) بطلب كل حقه  
وبالخصومة والقض ليس له ان يطلب (٤٤) شفعة لان الشفعة شرعها والوكيل بالخصومة لا يملك الشراء وله ان يقبض شفعة قضى لموكله

بها (وفي البرازي) رجل  
قال لا تحركوا كلك بطلب كل  
حقي قبل فلان يقيد  
بما عليه يوم التوكيل ولا  
يدخل الحادث بعد  
التوكيل (وفي) التوكيل  
بطلب كل حقه على الناس  
أو بكل حقه بخوارزم  
يدخل القائم بالحادث  
(وذكر) شيخ الاسلام  
انه اذا وكه بقبض كل حق  
له على فلان يدخل القائم  
والحادث فيتام له عند  
الفتوى (وفي المتن) وكه  
بقبض كل دين له يدخل  
الحادث أيضا (وعن) محمد  
رحمه الله تعالى وكه بطلب  
كل عقاره بخوارزم فقدم  
الذي في يده العقار بخوارزم  
الى بخاراه ذلك (وفي)  
الدين اذا وكره بطلب  
كل دين له على من بخوارزم  
فقدم بخوارزم الى بخاراه  
واذعاه لا يصح (ولو) قال  
في كل دين لي في بخاراه فقدم  
المستقرض منه في بخوارزم  
الى بخاراه تصح دعواه (وكه)

على الغرماء وانبات النفقات للأقارب والزوجات وانبات أجرة المنزل في منافع الاعيان ونحوه فان اثبات  
الحاكم لجميع هذه الاسباب ليس حكما ولا غيره من الحكم ان يفرضه دار تلك الاجرة وتلك النفقة وغيرها  
من الاسباب المقتضية للمطالبة \* (النوع الرابع) \* اثبات الحجاج الموجبة لثبوت الاسباب الموجبة  
لاستحقاق نحو كون الحاكم يثبت عنده التعليف بمن تعين عليه الحلف وثبوت إقامة البينات عن أقالها  
وثبوت الاقرارات من الخصوم ونحو ذلك فان هذه حجاج توجب ثبوت أسباب موجبة لاستحقاق مسيبتها  
ولا يلزم من كون الحاكم أثبتها أن يكون حكما بل لا يبره ان ينظر في ذلك فيطالع أولا يطالع بل اذا اطلع فيها  
على خلل تعقبه ولا يكون ذلك الاثبات السابق مانعا من تعقب الخلل في تلك الحجاج \* (النوع الخامس) \*  
اثبات أسس الاحكام الشرعية نحو الزوال ورؤية الهلال في رمضان وشوال والحجة فيما يترتب عليه  
الصوم أو وجوب الفطر أو فعل النسك ونحو ذلك فجميع اثبات ذلك ليس بحكم بل هو اثبات الصفات  
والعنفى أن لا يصوم في رمضان اذا أثبتته الشافعي بواحد ولم يكن غيم لانه ليس بحكم وانما هو اثبات سبب فلم  
يكن ذلك عنده سببا فليزمنه ان يرتب عليه حكم \* (النوع السادس) \* من تصرفات الحكماء الفتاوى في  
العبادات وغيرها من تحريم الابضاع واباحة الانتفاع وطهارة المياه ونجاسة الاعيان فليس هذا بحكم بل لما  
يعتقد ذلك أن يقتضي بخلاف ما أفنى به الحاكم أو الامام الاظم وكذلك اذا أمروا بجمع عرف أو نهي عن منكر  
وهو يعتقد منكر أو أمروا بغيره فلا يبعد ذلك ان لا يفعل مثل فعلهم الا أن يدعو الامام لذلك ونكون  
مخالفة شقا فتنجب الطاعة لذلك واما الحاكم فلا يساعده على ما يعتقد نحو خلاف ما هو عليه الا أن يخشى  
فتنة منى الشرع عن المسامحة فيها \* (النوع السابع) \* تنفيذ الاحكام الصادرة عن الحكماء فيما تقدم  
الحكماء فيمن غير المنفذ بان يقول ثبت عندى أنه ثبت عند فلان من الحكماء كذا فهذا ليس بحكم من المنفذ  
البتة وكذلك اذا قال ثبت عندى أن فلانا حكم بكذا فليس حكما من هذا المثل بل لو اعتقد أن ذلك الحكم  
على خلاف الاجماع مع مننه ان يقول ثبت عندى أنه ثبت عند فلان كذا وكذا لان التصرف الفاسد  
والحرام قد يثبت عند الحاكم ليرتب عليه تأديب ذلك الحاكم أو زله \* (تنبيه) \* كل تسجيل يتضمن  
ارجاء الحجة لغائب أو صفة غير واضحة بعدت بينة فلا فاضى الثاني أن يتعقبه بما يجب بخلاف التسجيلات  
المطلقة \* (النوع الثامن) \* تصرفات الحكماء بتعطى أسباب الاختصاص ووصول الحقوق الى مستحقها  
من الحبس والاطلاق وأخذ الكدلاء الاملاء وأخذ الزهون لذوى الحقوق وتقدير جزاء الحبس بالشهور  
وغير ذلك فهذه التصرفات كيفما تعاقبت ليست حكما لازما ولا غير الاول تغيير ذلك واباطه بالطرف الشرعية  
على ما تقتضيه المصلحة ثمعا \* (النوع التاسع) \* التصرف في أنواع الحجاج بان يقول لا أسمع البينة لانك

بطلب كل حقه وبالخصومة والقض منه انسان شيأ بعد الوكالة له طلبه (وعن) الامام رحمه الله تعالى لو قال لا تحركت حلفت  
وكبلى في قبض مالى على الناس لا يقع على الحادث (ولو) وكه بكل حقه وبالخصومة في كل حقه ولم يعين المحاصم به والمحاصم فيه جازاه  
(اذا) وقعت المنازعة بين الوكيل بالاستعراض وبين موكله فالقول قول الموكل لان الوكيل يريد أن يفرمه ما قبضه من القرض وليس للوكيل  
بالخصومة أن يهب ولا يصالح لانه ليس بالسامن الخصومة في شيء فلم يدخل تحت التوكيل (وفي الولو الجي) ولو ان رجلا قال لرجل اقرضت فلانا  
ألف درهم وقد وكلت قبضها منه وقبضت وقال المستقرض قد دفعته الى الوكيل وأنكر الوكيل فالقول قول الموكل (وعن) أبي يوسف القول  
قول الوكيل لانه أقرأه أمين والقول قول الامين ولا يستخلف الوكيل نأه بالله ما به علم ان رب الدين قد استوفى الدين لان النيابة لا تخفى في  
الامان بخلاف الوارث حيث يحلف على العلم لان الحق يثبت الوارث فكان الحلف بغير الحق الاصله دون النيابة (وفي المنبيع) الوكيل بالبيع

مطلقاً تلك البيعة بما قبل من الأثمان أو أكثر منه أي حنيفته رحمه الله تعالى وهذا إذا لم يكن الثمن مسمى أما إذا كان الثمن مسمى بأن قال باع هذا العبد بـ ألف فباعه بألف الأدره لا يجوز (وقال) لا يجوز أن يبيعه إلا بمقتضى شغاب الناس في مثله وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وبك) البيع بالعروض أيضاً كما يملك البيع بالأثمان كالدرهم والدنانير وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) لا يملك إلا البيع بالأثمان (الوكيل) بإيجار الأرض وكيل بإيجارها بأي عرض كان سواء أجزأه بكيل أو وزني بعينه أو بغيره أو بالعرض قليلاً كان أو كثيراً إلا بإطلاق الوكلاء عنده كوكيل بالبيع (وعنده ما) لا يجوز إلا بالدرهم أو بالدنانير أو ببعض ما يخرج من الأرض يعني به المزارعة جلاً لا إطلاقاً على المتعارف وعندهما تجوز المزارعة (وعنده) لا تجوز لأنها فاسدة (٤٥) (الوكيل) بالبيع المطلق يملك البيع بالنسيئة عندنا خلافاً

للشافعي رحمه الله تعالى (وفي البزاري) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الوكيل إنما يملك البيع بالنسيئة إذا كانت الوكالة للتجارة أما إذا كانت للمحاجة كالمرأة تعطى غرضها للبيع لم يملك نسيئته به يفتى والوكيل بالبيع أن يبيع بالنسيئة وأخذها من كذا وكذا (أما) الأقاله والخط والبراء والتجوز بدون حقه يجوز عندهما وبضمن خلاف لا يفسد رحمه الله تعالى والوكيل بالشراء لا يملك الأقاله بخلاف الوكيل بالبيع والسلم فإذا باع ثم أقال لزم الثمن وكذا الأب والوصي والمتولي كالأب (وفي) التهمة والحقائق ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع بالنسيئة طالت المدة أو قصرت وعند صاحبيه لا يجوز إلا بأجل متعارف في تلك السلعة (ولو) وكاه

حلفت قبلها مع علمك بما وقدرتك على إحضارها فغيره من الحكم أن يفعل ما تركه وقد تقدم هذا وما بعده من الصور التي ليست بحكم (النوع العاشر) من التصرفات توبة النواب في الأحكام ونصب الكتاب والقسم والمرتجى والمقومين وأمناء الحكم لا يتم واقعة الخراب والوزعة ونصت الامناء في أموال الغياب والمجانين فهذا وما أشبهه ليس بحكم في هذه المواطن وغيره من الحكم نقض ذلك وتبديله بالطرق الشرعية لا بغيره كالنسيئة والغرض (النوع الحادي عشر) اثبات المقتات في الذوات الموجبة للتصرف في الأموال كالترشيده وإزالة الحجر عن المفلين والمجانين والمبذرين ونحو ذلك فليس ذلك بحكم بتعذر نقضه بل غيره أن ينظر في تلك الأسباب متى ظهر له وتحقق عنده ضد ما تحقق عند الأول نقض ذلك وحكم بضده فيطلق من حجر عليه ويحجر على من أطلقه الأول لأنه اثبات صفة لا إنشاء حكم (النوع الثاني عشر) من تصرفات الأئمة الاطلاقات من بيت المال وتقديره مقاديرها في كل عطاء والاطلاقات من النية أو الخس في الجهاد أو الاطلاقات من أموال الأيتام التي تحت يد الحكم على مصالح الأيتام والاطلاقات في الأرزاق لقضاة والعلماء وأئمة الصلاة والقسم وأرباب البيوت والصالحاء والاطلاقات لاجناد وغيرهم فهذا كله ليس حكماً ولا فيه إذا رفع اليه أن ينظر بما رآه من الطرق الشرعية (النوع الثالث عشر) اتخاذ الاجبة من الأراضي المشتركة بين عامة المسلمين ترى فيها بل الصدقة وغيرها كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهذا ليس حكماً وغيره بعد أن يبطل ذلك الحجة ويفعل في تلك الأراضي ما تقتضيه المصلحة الشرعية (النوع الرابع عشر) تأمير الامراء على الجيوش والسرايا ليس بحكم فقد عزم الصحابة رضي الله عنهم على رد جيش أسامة وكان النبي صلى الله عليه وسلم جهز وهو مريض فنهذه أبو بكر رضي الله عنه لما ظهر له أن تنفيذه هو المصلحة لأن تنفيذه عقيب موت النبي صلى الله عليه وسلم يدل على اجتماع كلمة المسلمين وتوابعهم على ما كانوا عليه واهتمامهم بالجيوش والسرايا فنفيذه لتعذر نقضه (النوع الخامس عشر) تعيين أحد الخصال في عقوبة المحاربين وذلك التعيين ليس بحكم فالرفع غيره ممن يرى بالتخير طاعة قبل التنفيذ ورأى المصلحة تعيين غيره ما عينه الأول كان ذلك لأنه لان تعيين الأول ليس حكماً ثانياً (النوع السادس عشر) تعيين مقدر أو التهذيبات إذا رفع إلى غير ذلك الحاكيم قبل التنفيذ فرأى خلاف ذلك أنه تعيين مقداره وإبطال الأول لأنه ليس بحكم شرعي بل اجتهد في سبب هو الجناية فإذا ظهر لاثنان لم تقتض ذلك الحكم بما يراه وهذا بخلاف تعيين الاسارى لارق ونحوه لأنها مسئلة خلاف بين العلماء فقال بعضهم ان الاسارى يقتلون فقط ومذهبنا ومذهب الشافعي ومالك جواز الاسرافاق أو ضرب الجزية فإذا اختار أحدهما فهو حكم منه بالثاني اختاره وهو إنشاء حكم في مختلف فيه وكذلك كل خصله من الخصال الخمس التي يختار فيها

بالبيع نسيئة فباعه بالنقد جاز (إذا) قال الموكل بيع هذا العبد في السوق فباعه في داره لم ينفذ البيع عند زفر لأنه مخالف وعند الأئمة الثلاثة ينفذ لأن هذا التقيد بغيره قيد فباغوفي الأمر بمطلق البيع وقد وجد فينفذ (نوع في العزل) الموكل إذا عزل وكيله وهو حاضر انفزل وكذا لو كان غائباً فكتب إليه كتاب العزل فباعه الكاتب وعلم ما فيه انفزل حتى لو عزل الموكل ولم يعلم الوكيل بعزله فهو على وكالته وتصرفه جائز في جميع الأحكام حتى يبلغه العزل (الوكيل) لو عزل نفسه بدون علم الموكل لا يصح خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى (وفي الذخيرة) وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقاً وأرداده ولحقه بدار الحرب (وقد) اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في حد الجنون المطبق فقال أبو يوسف حده شهر لأنه يسقط به الصوم وعنه أكثر من يوم وإليه لأنه يسقط به الصلوات الخمس (وعنده) محمد حده حول كامل وهو الصحيح لأن استمراره حولاً مع اختلاف فصوله آية استحكامه لأنه يسقط به جميع العبادات كالصلاة والصوم والزكاة ما دون الحول فلا يمنع وجوب

الزكاة فلا يكون في معنى الموت (ولو) وكما يقض الدين ثم ان رب الدين وهو من الغريم والوكيل لم يعلم بذلك فقبضه منه وهلك في يده فلا ضمان عليه ولا دفاع ان يأخذ به الموكل (ولو) مات العبد المأمور ببيعته أو الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع وقبض الثمن وهلك في يده ضمن ولم يرجع به على الأمر ولا في تركه ان كان هو الميت قال صاحب الفصول والفرق في الايضاح فليظن غنة (وفي الولوالجى) تعليق الوكالة بالشروط يجوز فانه نص في الزيادات في باب الخلع (امرأة) قالت لزوجه اذا جاء غده فطلقني بالف درهم جازولونمت الزوج عن ذلك قبل مجيء الغد جازم بها حتى لو طلق الزوج بعد ذلك وقع بغير جعل لانه عمل بنهيها في ابطاله ولاية الزام المال عليها لا في الحجر عن الطلاق ذل أنه صح تعليق التوكيل بالشروط انتهى \* (نوع في ٤٦) الكفالة \* الكفالة في الشريعة ضم الزمة الى الذمة في المطالبة دون الدين وقبل ضم الذمة الى الذمة في الدين فيصير الدين

الامام من الاسر والمن والفداء وضرب الجزية والقتل والاسترقاق فاخياره لخصمه من ذلك انشاء حكم في مختلف فيه بخلاف مقادير التعزيرات انيس فيه حكم وانما هو بحسب القاتل والمقول فيه أو وقع منه فعل فالتعزير بحسب عظمه ومقارنته وكذلك اختياره لخصمه من عقوبة المحاربين ان وجد من المحاربين القتل وعين الامام القتل فليس ذلك انشاء حكم في مختلف فيه أما اذا عين القتل في محارب لم يقتل بل عين القتل اعظم رأيه وذهابه وأن قتله مصلحة للمسلمين فهذه مسئلة خلاف فان الشافعي يمنع قتل المحارب الا اذا قتل ولا يقطعها الا اذا سرق فقتله هذه بمسئلة الاسرى فتعين خصمه من خصال عقوبة المحارب ويكون على هذا التقدير انشاء حكم في مختلف فيه لا يجوز لغيره نقضه وكذلك تعيين أرض العنوة للبيع أو القسم أو الوقف انشاء حكم في مختلف فيه \* (النوع السابع عشر) \* الامر بقتل الجناة وردع الطاغاة اذا لم ينفذ هو انشاء حكم في مختلف فيه كارك الصلاة وقتل الزاد قتلها اذا عين القتل وحكم به كان هذا انشاء حكم في مختلف فيه فليس لغيره نقضه بخلاف قتال البغاة المجمع عليه ونحوه فانه متفق عليه \* (النوع الثامن عشر) \* عقد الصلح بين المسلمين والكفار ليس من المختلف فيه بل جوازه عند سببه مجمع عليه لان الصلح انما هو التزام لكفاية الشر حاله الضعف فغيره به انه ان ينظر هل السبب يقتضي ذلك فيه فيه أو لا فينقضه ويبطله \* (النوع التاسع عشر) \* عقد الجزية للكفار لا يجوز نقضه لكن ليس لكونه حكما انشائيا كالفداء بصحة العقود المختلفة فيها بل لان الشرع وضع هذا العقد وجبالا استمراره حتى المعقوده ولزومه اليه الى يوم القيامة الا أن يكون وقع على وجه يقتضي النقض كعقده لاهل دين لا يجوز اقرارهم على ذلك نحو الزادقة والمرتين ونحوه \* (النوع العشرون) \* تقدير الخراج على الارضين وما يؤخذ من تجار الحريين ليس بحكم انما هو ترتيب ما تقتضيه الاسباب الحاضرة فان ظهر لغيره ان السبب على خلاف ما اعتقده كما اذا باع مال اليتيم بالبخس فانه ينقض

\* (فصل) \* وما يقتدر الى حكم الحاكم فليس من أحاط الدين بماله لان من شرط صحة الحجر على المديان القضاء بفلاسه أولا ثم الحجر بناء عليه ولهذا لا يصح حجره من غير القضاء بفلاسه بالاجماع من الذخيرة وكذلك بيع من أعتقه المديان عنده من براه لتعارض حقوق الله تعالى في العتق وحق الغرماء في المالبة ويلحق بذلك الحدود وفانما اتفقوا الى الحاكم وان كانت مقاديرها معلومة لان تقوى بعضها لجميع الناس يؤدى الى الفتن والشحناء والقتل وفساد الانفس والاموال وكذلك من أعتق نصف عبده فانه لا يعتق عليه بقية العبد الا بالحكم لتعارض حق الله في العتق وحق السيد في الملك وحق العبد في تخصيص الكسب وقوة الخلاف في التملك عليه وكذلك تجبر المكاتب اذا كان له مال طهر لا يكون الا بالحكم وكذلك التطبيق على الغائبين

الى الذمة في الدين فيصير الدين الواحد في حكم دينين أو تصير الذمتان في حكم ذمة واحدة لان الكفيل مطالب كالاصل والمطالبة بانهما الدين بسلامين محال لان المطالبة فرع الدين فلا يتصور الفرع بدون الاصل فلزم من توجه المطالبة الى الكفيل ثبوت الدين في ذمته فلزم تعدد الدين ضرورة ولهذا هو الدين من الكفيل يصح ولهذا يرجع الكفيل على الاصل فلهما كره الدين ثابعا على ذمة الكفيل لما صح بهته لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح (ولا) تصح الكفالة الا مع تلك التبرع لان الكفالة عقد تبرع فتصح من تلك التبرع ولا تصح من لا يملكه فلا تعتد كفالة المجنون والصبي ولا تجوز كفالة المكاتب عن الاجنبي لان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم على لسان صاحب الشرع الشريف

صلوات الله تعالى وسلامه عليه وسواء أذن له المولى أو لم يأذن لان اذن المولى لم يصح في حقه وصح في حق القن حتى يطالب به من بعد العتق (ولو) كفل المكاتب أو المأذون عن المولى جاز لان ما يملكه كان التبرع عليه كذا في المنبيع (وفي الولوالجى) رجل قال لا خير انما ضمن به معرفة فلان فليس هذا بكفالة (وروى) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الاصل انه قال هذا على معاملة الناس (ولو) قال الكفيل قد ضمنته أو قال هو على أو الى فقد لزمته الكفالة لان هذه الالفاظ عبارة عن الكفالة (ولو) قال كتبته لك عندي أو قال أنت بهلك عندي فهذا ليس بضمان بخلاف ما اذا قال كتبته لك على أو أنت بهلك على لان كلمة عندي لا تنبئ عن الالتزام بخلاف كلمة على تدكر الالتزام (وفي المنهاج) للعقيلي وتجوز الكفالة بأن يقول أنا كفيل بمالك عليه أو ضامن أو زعيم أو قبيل أو مالك عليه فهو على أو عندي أو قبلي فهذا كما مضى من صحيح (ويجوز) تعليق الكفالة بشرط بأن يقول ما يابست فلا فاعلى أو ما يذوب لك على فلا فاعلى انتهى (ولو) قال أنا به زعيم أو قبيل أو ضامن



لزمته الكفالة لما ظن ان الزعيم والكفيل سواء (قال) عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم وكذا القليل والضمين (ولو) قال انما ضامن لا ضامن  
 ذلك لا يكون كفيلا كقولنا انما ضامن بمعرفته (قيل) مكتوب على باب بلد الزوم الكفالة اولها لامة واوس - طها لامة وآخها غرامة ومن  
 لم يصدق فليجرب ليعرف البلاه من السلامة (ثم) هي تصح في الاعيان الضمونة وبالنفس عند فان كفل بنفسه الى شهر ثم دفع اليه قبل شهر  
 برى (وفي) شرح الشافى يجب تسليمه بعد الشهر كولو باع ثمن مؤجل (كفل) ثلاثة ايام لا يبرأ بضمها والثلاثة لتأخير المطالبة فله ابو جعفر  
 (وعن) ابي يوسف رحمه الله تعالى كفل الى عشرة ايام فهو عليه ابد حتى يبرأ (وقال) محمد رحمه الله تعالى كفل بنفسه الى شهر على انه يرى  
 اذامضى الشهر فهو لا يضمن شيئا (قال) الفقيه ابو الليث الفتوى على انه (٤٧) لا يصير كفيلا (وفي) الوقعات الفتوى على انه يصير كفيلا

(واذا) مات الكفيل بالدين  
 المؤجل حل الدين في ماله ثم  
 لوارثه الرجوع على الاصيل  
 الى اجله (وكذلك) لومات  
 الاصيل الى اجله (وكذلك)  
 لومات الاصيل والكفيل  
 حتى يحل الدين في تركته  
 الاصيل ويكون على  
 الكفيل الى اجله (وان)  
 مات رب الدين بقي الدين  
 على مال اجله (رجل)  
 كفل بنفسه رجل وهو  
 محبوس فلم يقدر ان يأتي به  
 الكفيل لا يطالب الكفيل  
 به لانه كفل مالا يقدر على  
 تسليمه فلا يصح (ولو) كفله  
 وهو مطلق ثم حبس الكفيل  
 بطالب الكفيل به حتى  
 يأتي به لانه حال ما كفل به  
 كان قادرا على اتيانه (ولو)  
 كفل بنفسه او مال والطالب  
 غائب لا يجوز عند ابي  
 حنيفة ومحمد رحمه الله  
 تعالى الا ان المريض اذا  
 قال لوارثه اخمن عني دين  
 فلان وهو غائب فانه يجوز  
 (وقال) ابو يوسف رحمه

من المفقودين وغيرهم فلا بد في ذلك من حكم الحاكم وكذلك قسمة الغنائم وان كانت معلومة المقادير  
 واسباب الاستحقاقات فلا بد فيها من الحاكم ولو فرض لجميع الناس لدخاها الطامع وأحب كل انسان  
 لنفسه من كرائم الاموال ما يطلبه غيره وكان ذلك يؤدي الى الفتن وكذلك جباية الجزية وأخذ الخراج  
 من أراضي العدو ولو حملت الى العامة لنفسه - الحال فلا بد فيها من الحاكم وكذلك ما جرى هذا المجرى  
 كاستيفاء القصاص وكثير من الاحكام يطول تتبعها

\*(القسم الثاني)\* لا يحتاج الى حكم الحاكم كتحريم المحرمات المتفق عليها والاختلاف فيها بين العلماء  
 كتحريم السباع وكذلك وفاة الديون ورد الودائع والقصوب واحكام العبادات فالمدارة بهم امتعينة  
 ولا تنقضي الى حكم الحاكم استة لالا واما ما يرقى العرض فيدخلها حكم الحاكم وسيأتي بيانه

\*(القسم الثالث)\* ما اختلف فيه - هل يقتصر الى حكم الحاكم او لا مثال ذلك فسخ البيع بعد تخالف المتبايعين  
 يجري فيه الخلاف وكذلك فسخ النكاح بعد التخالف فيه الخلاف ايضا وكذلك التيمم المحذور عليه بوضي  
 من قبل الاب هل يكفي اطلاقه للتيمم من المجر دون مطالعة الحاكم في ذلك او لا بد من استدذان الحاكم  
 في ذلك حتى يكون اطلاق الوصي له باذن الحاكم فيه خلاف بين العلماء وكذلك وقوع الفرقة بين المتلازمين  
 قال بعضهم بتسام التخالف تقع الفرقة دون حكم الحاكم نص عليه محمد في المتن وقال بعضهم لا تقع الفرقة  
 بتسام لعلم ما حتى يفرق الامام بينهم ما هو واختيار جماعة من أهل المذهب وكذلك القاضي هل ينزل  
 بمجرده فسخه او لا حتى يعزله الامام فيه خلاف

\*(القسم الرابع)\* في بيان المواضع التي يدخلها الحكم استة لالا وتضمنها لخصاص كلام سراج الدين  
 البلقيني وبعضه من كلام أهل المذهب فالتطاهرة لا يدخلها شيء من الحكم بالجملة ولا بالموجب استة لالا لكن  
 يدخلها الحكم بطريق التضمن كتعليق عتق او طلاق على طهارة ماء أو نجاسته فاذا ثبت عند الحاكم  
 وقوع الطلاق لوجود الصفة فحكم بفسخ الطلاق او بوجوب ما صدر من المعلق ووجود صفة كان ذلك  
 متضمنا للحكم بالنجاسة أو بالطهارة والصلاة يدخلها الحكم بالتضمن مثل من صلى المكتوبة بوضوء خال عن  
 النية او مع وجود من الذكرا لاعتقاده صحة الصلاة مع ذلك كجهو المذهب فاذا حكم حاكم بعدالة من فعل  
 ذلك والحاكم معتقده صحة ذلك كان حكمه متضمنا لصحة وضوئه وعلى هذا قياس الصلاة الحالية عن قراءة  
 الفاتحة أو عن الطمأنينة ونحو ذلك ولقد عرفت من قاض حضر عند أمير ووقع الكلام في صحة إقامة الجمعة  
 بجامع بناء ذلك الأمير فلما تكلموا في الخلاف في ذلك قال القاضي يحكم بجمعة إقامة الجمعة في ذلك وهذا كلام  
 باطل فلا يتصور أن يدخل ذلك ولا يجوز تحت الحكم استة لالا ولا تضمننا على الاطلاق لكن يدخل بالنسبة

الله يجوز ذلك كله لان الكفالة تصرف على نفسه خاصة فتبنيها كالابراء (رجل) كفل عن رجل على انه ان لم يسلمه اليوم كذا فالتمس عليه صح  
 هذا الشرط فان توارى المكفول له يرفع الكفيل الامر الى القاضي لينصب وكيله من الطالب ويسلمه اليه فيبرأ (وكذلك) فبين باع شيئا على  
 ان المشتري بالخيار فتوارى البائع فان المشتري يرفع الكفيل الامر الى الحاكم فينصب عنه وكيله فيسلمه اليه (قال) الفقيه ابو الليث هذا القول بخلاف  
 قول أصحابنا في الروايات الظاهرة وانما هو في بعض الروايات عن ابي يوسف رحمه الله ولو فعل القاضي هكذا اذا علم ان الخصم متعنت بذلك  
 فهو حسن (ولو) كفل رجل بنفسه رجل لرجل على انه ان لم يوف به الى كذا ولم يوف به فعليه المال الذي له عليه جاز (ولو) قال ان لم اوفك  
 به فدا فعلى ألف درهم ولم يقل اني لك عليه والطالب يدعي ألف درهم وقال الكفيل ليس للطالب عليه ألف درهم وهذا كان اقرا مني بالف  
 درهم معا فبالشرط ولم يكن كفالة بالمال وقال الطالب لي عليه ألف درهم وهو الآن عاق الكفالة بذلك المال لعدم الموافقة لزمه المال

في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال مجاز رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء (وان) ادعى رجل جعل على رجل مائة الف درهم المطالب ان لم آتكم غدا فهو على لم يلزم ذلك وان لم يأت به لان تعليق الاقرار بالشرط باطل (ولو) قال ذلك كفيله لزم الكفيل ما ثبت عليه مائة الف درهم لان هذا تعليق الكفالة بالشرط وتعلق الكفالة بشرط عدم الموافقة اذا اتحد الطالب والمطوب جائز (ولو) قال ان لم آتكم غدا فما ادعى عليه فهو على لم يلزم المطوب الا ببينة أو اقرار المطوب لان اقرار الكفيل في حق المطوب ليس بحجة ويلزم الكفيل ما ادعى عليه ان لم يأت به لان الكفيل لما تعلق الكفالة الثابتة بعدم الموافقة كان هذا اقرارا منه وليس للكفيل ان يطالب المدين قبل الاداء وان كانت الكفالة بالامر ومع ذلك لو اداه الكفيل له (٤٨) ان يسترد ما لم يؤده المكفول عنه الى الدائن (ولو) وهب رب الدين الدين لاحد ههما فهذا أداء المال سواء

(وكذا) لو مات الطالب فورثة أحدهما (ابراه) الاصيل يبرئ الكفيل لاعتكسه (لو) آخر من الاصيل فهو تأخير عن الكفيل لاعتكسه (وان) ابرأ الاصيل ورد الابرأ صح ودفى حق نفسه وبطالب به وهل يصح في حق الكفيل اشتلافوا فيه كذا في البرزى (وفي الولوالجي) صح الرد من الاصيل في حق نفسه وفي حق الكفيل جميعا حتى تعود الكفالة انتهى (والكفالة) الى الحصاد جائز ويتناول أول الحصاد (ولو) قال الى ان تحضر السماء أو تهب الريح لا يجوز (كفل) عن انسان بعمال عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلا وان كان على الاصيل حالا (وان) مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع ورثة الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته (ومن) أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال أنا

الى واقعة خاصة من تعليق طلاق أو غيره على صحة إقامة الجمعة في هذا المكان فالحكم فيه اذا توجه الى المعلق بما التزمه يتضمن صحة إقامة الجمعة في هذا المكان بالنسبة الى الزام الشخص لا مطلقا وأما الزكاة فيدخلها الحكم وذلك مثل مالو حكم ما حكم حتى يجوز اخراج القيمة في الزكاة بعهدة الخارج أو وجوب اخراج عنده وهو سقوط الفرض بذلك كان الحكم بالعهدة والموجب في ذلك سواء وليس للساعي اذا كان الحكم مخالفا مذهبه ان يطالب المالك بالخارج الواجب عنده سواء حكم بالعهدة أو حكم بالوجوب وأما الصوم فيدخله أيضا وذلك اذا قام الولي الوارث عن الميت وطالب الوصي أن يخرج الطعام فامتنع الوارث منه وترفع الى ما حكم يرى صحة الصوم عن الميت فيحكم بعهدة أو وجوبه وليس للوصي أن يخرج الطعام حيث يشاء ولا أن يطالب الوارث بذلك بخلاف ما قبل الحكم وأما الاعتكاف فيدخله الحكم استقلالاً وتضميناً أما استقلالاً ففي مسائل منها من اعتكفت بغير إذن زوجها فله منعها وكذلك العبد وكذلك لو اعتكف المدين هرمان أداء الدين فان الحاكم يرى فيه رأيه وأما التضمن فكما تقدم في الطهارة والصلاة وأما الحج فانه لو فسح حنبلي حجه الى العمرة حيث يسوغ عنده وله زوجة ليس معتقداً لذلك فامتنعت من تمكينه به بد التحلل فارتفع الى ما حكم حنبلي فيحكم عايناً بعهدة ما فعل زوجها الحنبلي أو حكمه بوجوب ذلك عنده فهو متساويان ولو حكم عايناً بالتمكين كان متضمناً للحكم بعهدة ما فعله الزوج وهو نفس الموجب وأما الضحية فهي عبادة لا يدخلها الحكم استقلالاً وقد يدخلها بطريق التضمن في التعليق كما تقدم وأما الصيد فيدخله الحكم استقلالاً فاذا تنازع اثنان في صيد وترفع الى الحاكم وتصادق على فعلين صدر منه ما على الترتيب مثلاً وقامت البينة على ذلك وكان مقتضى مذهب الحاكم انه لا أول والثاني فيحكم له بانه المالك كان ذلك حكماً مستقلاً صححنا وانما دخل الحكم في ذلك لانه يقتضى الملك وجميع وجوه الملك يدخلها الحكم وأما الذبايح فيدخلها الحكم من جهة التقصير المقتضى للتقريب وكذا دفع الاجرة لو قامت البينة بانه ذبح صحيح فانه يحكم له باستحقاق الاجرة وكذا لو باع صاحب الذبيحة الذبيحة لشخص ثم ترفع الى الحاكم وادعى المشتري انها حرام لمرأعاه وظهر للحاكم ذلك باقرار أو بينة وحكم على البائع برد الثمن كان ذلك حكماً منه بغير الذبيحة وكذا اذا ثبت التقصير في الذبيح وحكم بالغرم كان ذلك متضمناً للحكم بحرمة الذبيحة وأما الاطعمة فيدخلها الحكم استقلالاً مثاله اذا ترات رجل بمخصة ووجده مع رجل طعاماً فامتنع من اطعمته ومن مساومته فان له أن يقاتله فان مات الجائع وجب القصاص عنده من راءه وان أخذ الجائع قهراً فعليه مائة وأما النكاح وتوابعه فدخل الحكم بالحكم بالعهدة والموجب فيه ما واهم وكذا ما سائر المعاملات من البيع والقرض والرهن والاجارة والمساواة والقسمة والشفعة والعارية والوديعة والجس والوكالة والحوالة والحالة والضمان وغير ذلك من أبواب المعاملات

كفلت به على انى متى طوالت به أو كفاط ولبت به في أجل شهر صحت الكفالة وله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من المطالبة لزم التسليم ولا يكون له مطالبة لثانية تأجيل (رجل) قال لغيره اذا جاءه غداً فأت برى من هذا المال لا يبرأ وان كان أصل المال عليه من كفالة يبرأ (وكذا) اذا قال ان قدم فلان فانت برى منها (وكذا) لو شرط الكفالة على هذا فهو جائز (رجل) له على آخر ألف درهم وبها كفيل عنه فصالح الكفيل الطالب على مائة على انه يبرأ الاصيل من الالف والكفالة باسرها رجح الكفيل على الاصيل بالمائة لا بالالف (ولو) صالح على مائة على ان يهب الكفيل الباقي جمع بالالف (الطالب) اذا أبرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل (وذكر) في العمادى من له دين على آخر وبه كفيل فاشترى الطالب من الغريم عقاراً به عاجزاً وتقصا الثمن أو وقعت المقاصة باعتبار المحاسبة يبرأ الكفيل (اجاب) صاحب الهداية انه يبرأ قبل له ولو تظاير قال لا تعود الكفالة (وفي الولوالجي) رجل كفل بنفسه رجل ولم

يُقدَّر على تسليمه فله الطالب ادفع الى مالي المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فان أراد أن يؤديه على وجه يكون له حق الرجوع على  
المطلوب فالحيلة في ذلك ان يدفع الدين الى الطالب وجب الطالب ماله على المطلوب اليه ويؤكده بقضيه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون  
له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه الحيلة يكون متطوعا ولو أدى بشرط ان لا يرجع عليه لا يجوز (وفي البرزاري) رجلا في سفينة  
معه ما متاع وثقات السفينة فقال أحدهما صاحبه ألق متاعك على ان يكون متاعا بيني وبينك أنا فاقال محمد رحمه الله تعالى هذا فاعد  
وضمن لي مالك المتاع نصف قيمة متاعه (رجل) قضى دين غيره بغير أمره جاز فلما انتقض بوجه من الوجوه يعود الى ملك قاضي الدين لانه متطوع  
ولو قضى بأمره يعود الى ملك من عليه الدين وعليه للقاضي مثله (وفي القنية) رجل طلب دينه من (٤٩) المديون فاعطاه مقدار ما عينا من

الحظ فلو لم يدها منه ولم يقل  
ان من جهة الدين فهو يبيع  
بالذي يراه ان كانت قيمتها  
أقل من الدين فان كان  
السعر بينهما معلوما يكون  
يباع قدر قيمته من الدين  
والا فلا يبيع بينهما أه  
(كفالة) المربض تصح  
من الثلث ولا تجوز بما  
لا يمكن استيفاء أو نحو الحدود  
والقصاص (واذا) كفل  
عن المشتري بالثمن جاز  
وان كفل بالمبيع عن البائع  
لا يصح (وذكر) في شرح  
أدب القضاء للحسام الشهيد  
وان ادعى الطالب على  
المطلوب حذرا في قذف أو  
دما فيه قصاص أو جراحة  
فيها قصاص فقال لي بينة  
حاضرة وطلب كفيلا من  
المطلوب فانه يجبر المطالب  
على اعطاء الكفيل ثلاثة  
أيام حتى يحضر شهوده عند  
وقال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى لا يجبر لكن ان أعطى  
كفيلا جاز (وأجمعوا) ان

كلها ايضاه الحكم بالصحة والحكم بالمو جب فلا نقول بالتمثيل  
\* (فصل في الفرق بين الفاظ الحكم المتداولة في التسييلات) \* وهي مراتب في القوة والضعف فأعلاها  
ليسجل بثبوته والحكم بصحته أي بصحة ذلك العقد وقفا كان أو بيعا أو غيره ما قاله البلقيني في حد الحكم  
بالصحة هو عبارة عن قضاة من له ذلك في أمر قابل لقضائه ثبت منه وجوده بشرائطه الممكن ثبوته أن ذلك  
الامر صدر من أهله في محله على وجهه المعتبر منه في ذلك شرعا فتقوله ان قضاء يخرج الثبوت فليس بحكم  
في قول وسأتي الكلام عليه وقوانا من له ذلك يدخل فيه الامام وفوايه الذين لهم ذلك والذي لم يبلغه خبر المزل  
وحاكم أهل البغى اذ لم يسفهل دماء أهل العدل والاكافرا حكم الكفرة والحكم وقوله ان قابل لقضائه يخرج  
به ما لا يقبل القضاة من عبادة مجردة وما لم يكن منه الزام كالحكم على المعسر ونجرت ذلك الى الحكم بالدين  
المؤجل والتدبير والاستيلاد وما قبل القضاة ولا يمكن لا يقبل الا لزام وقوله ان ثبت منه وجوده بيم الثبوت  
بالينة الكاملة وبالشاهد واليمين منه يقوم وبالاقرار ويعلم القاضي عند الخفية والسافعية وباليقين  
المردودة بعد النكول عند المال الكية ومنه السافعية أو ما ينزل منزلة ذلك مما سياتي ذكره ان شاء الله تعالى  
ويأثم من قوله وجوده ان العدم لا يتوجه الحكم اليه وقوله بشرائطه الممكن ثبوته أي فهم منه أن جميع  
الشروط لا يعتبر أن تثبت في الحكم بالصحة فان من جملة الشروط في البيع مثلا أن يكون المبيع مقدورا  
على تسليمه فلا يصح بيع المرهون ويقف على اجازة المهرن ولا يصح بيع المكاتب والجاني جنابة فوجب  
ارشامه مطلقا بقبته ولا يصح وقف شيء من ذلك ولا هبته ولا يكف أحد انتفاء ذلك في الحكم بصحة البيع ولا في  
الحكم بوجبه لان انتفاء غير المحصور منه ذروا غما طلب ذلك في أن لا وارث للميت سوى القائم من أجل  
ظهورا شقة ناق من شمله بذلك وهو لو ارث لان هذه من وائع والاصل عدمها والذي يعتمد غالبا في التسييلات  
بالحكم بالصحة في الوقف ونحوه اثبات الملك والحيازة اكتفوا بشهرة بلوغ من صدر منه ورشده فان قبل  
فان اترى الحكم في عقود الاتكة يطالبون الشهادة بخلاف الوارث وجبة من موانع النكاح من زوج وهذه  
ونحوه ما فهمه الا طلبوا الشهادة على خلوا البيع من رهن وجناية قلنا سبها الاحتياط في الابضاع وايضا فان  
الزوج لو وقع كانه شهو واغلبا نطلبنا الشهادة بعدمه لانه كان الاطلاع عليه بخلاف الرهن ونحوه وقولنا  
ان ذلك صدر من أهله في محله هذا هو محط الحكم بالصحة قال السبكي فاذا اقرر أن الحكم كبا الصحة أعلى درجات  
الحكم فمن شرط هذا الحكم ثبوت ملك المالك وحيازته وأهليته وصحته صيغته في مذهب القاضي بر بد أن  
كان شافعيًا وصحة الصيغة عند المالكية انما تشترط في موضع معدودة فاذا وقع الحكم بالصحة  
ومصرح بصحة ذلك أعني ما تقدم في أول الفصل في قوله أعني بصحة ذلك العقد وقفا كان أو بيعا فلا سبيل

(٧ - معين الحكم) في الحدود والحالصة لله تعالى كذا الزنا وشرب الخمر والسكر من النبيذ اذا قدمه الى القاضي فقال  
الذي قدم لي بينة حاضرة وطلب منه كفيلا لا يجبر على اعطاء الكفيل (وان) ادعى سرقة لا يجبر على اعطاء الكفيل في حق القطع لانه خالص  
حق الله تعالى لكن يجبر على اعطاء الكفيل ثلاثة أيام بالمال المسروق اذا ادعى المسروق منه قبله المال الذي سرقة (وكل) شيء يجب فيه  
التعزير مثل الحر يقذف العبد أو الحر يشتم الحر شتمه يجب فيها التعزير فيقول الطالب لي بينة حاضرة فخذ لي منه كفيلا فانه يجبر على اعطاء  
الكفيل ثلاثة أيام لان التعزير بحق العبد يسهط بطوعه ويستخاف فيه حتى أنه يثبت بشهادة النساء مع الرجال فيجبر المطالب على اعطاء  
الكفيل فيه كالاموال (الكفالة) بالعهد باطله وبالخلاص ايضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) تصح بالخلاص وبالترك تجوز  
بالاتفاق (رجل) قال لمن يلزم غريمه فانا أو أفك اذا بدالك لم يكن كفيلا بالنفس ولو قال خله على ان أو أفك في القياس كذلك

وفي الاحتسان يكون كفيل بالنفس (وعن) محمد رحمه الله تعالى قال لما طالب ضمنت لك ما على فلان انما أقبضه منه وأدفعه إليك ليس هذا بكفالة وعنه ان يتقاضاه ويدفعه اليه اذ قبضه منه على هذا ما عانى كلام الناس (ان لم) يوافق به غدا فليدفع ما عليه فبات المكفول عنه لزمه المال مضى الغدوان مات الكفيل قبل الاجل ان سلمه وورثته قبل الاجل أو المكفول سلم نفسه عن جهة الكفيل قبل مضى الاجل برى (وقال) الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انما يصح تسليمه عن الكفيل اذا كانت الكفالة بامر المكفول له والا فلا (كفل) بنفسه على انه متى طال به سله اليه فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطالب وطالبه بالتسليم وعجز لا يلزمه المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم ينفق العجز الموجب لزوم المال (٥٠) فلا يجب اليه اشير في البرزى (كفل) بنفسه على ان المكفول عنه اذا غاب فالمال عليه نقاب المكفول عنه

ثم رجع وسلمه الى الدائن لا يبرأ لأن المال بعد حلول المشروط لزم فلا يبرأ الا بآداء أو الإبراء (وكذا) اذا قال الكفيل اذا غاب عنك ولم أؤدك به فاناضا من المال الذي عاياه (أما) اذا قال ان غاب فلم أؤدك به فاناضا من عاياه فان هذا على ان يوافق به بعد الغيبة (وعن) محمد رحمه الله تعالى ان لم يدفع لك مديونك مالك ولم تقبضه فهو على ثم ان الطالب تقاضى المطالب فقال المديون لا يدفعه أولا أقضيه وجب على الكفيل الساعة (وجنه) أيضا ان لم يعط المديون دينك فاناضا من انما يحقق الشرط اذا تقاضاه ولم يعطه (وكذا) اذا مات المطالب بلا أداء (وفي) الفتاوى ان تقاضيت ولم يعطك فاناضا من ومات قبل ان يتقاضاه ويطلبه بطل الضمان (ولو) قال بعد

الى نقضه باجتهاد من ان كان في محل مختلف فيه باختلاف اقرين لا ينقض فيه قضاء القاضي ولم يبين بناؤه على سبب باطل وقد يعرض لهذه اللفظة أعني الحكم بالهبة الفساد من جهة تبين عدم الملك أو شرط آخر فلا ينافي ذلك ما قصد فاذ تبين بطلان الحكم لقوات عمله نقض ذلك القاضي نفسه أو غيره لان الخلل الذي ظهر تبين انه في محل الحكم لا في الحكم ومن الاطراف المتعارفة في التسجيل ليسجل بشوته وصحته فان الشيخ تقي الدين كبرا ما يكتب هذه اللفظة في التسجيلات فيقول هو والضمير في صحة على الثبوت فراجع فيه الحكم ولا يكون مريحا فان سرت المراجعة فهو محمول على الحكم بهبة التصرف كالمصرح به لانه المتعارف ومعنى صحته كونه بحيث ترتب آثاره عليه ومعنى حكم القاضي بذلك الزامه لكل أحد فاذا كان في محل مختلف فيه نفذ وصار في حكم الظاهر كالجمع عليه ومن شرط هذا الحكم ثبوت الملك والحيازة وأهلية التصرف كما تقدم في اللفظة الأولى وصحة الصيغة على ما تقدم بيانه فكل ما كان مختلفا فيه وعرفه القاضي وحكم به مع علمه بالخلاف ارتفع أثر ذلك الخلاف بالنسبة الى الواقعة فهي صحيحة مطلقة في نفس الامر بحسب ما ذكرنا من رفع الخلاف وقد يعرض لها الفساد (ومن ألفاظ الحكم) لاجل بثبوت الحكم وجبه وهذا من اللفاظ المتعارفة التي غلبت في هذا الزمان وهذه اللفظة أحط رتبة من الحكم بالهبة لان الحكم بالهبة يستدعي ثلاثة أشياء أهلية التصرف وصحة صيغته وكونه تصرفا في محل له ذلك اشترط فيه ثبوت الملك والحيازة والحكم بالمو جب يستدعي شيئين وهما أهلية التصرف وصحة صيغته فيحكم بوجوبها وهو مقتضاها لان مقتضاها وهو جهاد ذلك وكأنه حكم بهبة تلك الصيغة الصادرة من ذلك الشخص فلا يتطرق اليه نقض من ذلك الوجه وليس لما حكم آخر برى خلاف ذلك نقضه ولا ينقض الا أن يبين عدم الملك فيكون نقضه كنقض الحكم بالهبة (تنبيه) وانما جاز الحكم بالمو جب مع عدم ثبوت الملك لانه قد يعسر اثبات الملك قال تقي الدين السبكي ولم نجد هذه اللفظة وهي الحكم بالمو جب في شيء من كتب المذاهب الا في كتب أصحابنا وقد تعرض الشيخ العلامة سراج الدين البلقيني لبيان هذه اللفظة فقال ما لم يخص الحكم بالمو جب هو قضاء المتولي بأمر ثبت عنده بالالزام بما يترتب على ذلك الامر خاصا وعماما على الوجه المعبر عنه في ذلك شرعا نذكر القضاء يخرج به الثبوت فانه ليس بحكم عند بعض أئمتنا الحنفية كما سيأتي ويفهم من قولنا المتولي الامام ونوابه الذين لهم ذلك على ما تقدم بيانه في هذا الحكم بالهبة ويجرى في قوله ثبت عنده ما تقدم في حد الحكم بالهبة في معنى ذلك وقوله بالالزام الى آخره يعني بالالزام بذلك الامر الذي ثبت عنده وهو صدور الصيغة في ذلك فالحكم يتوجه الى الالزام بذلك الشيء الخاص لا مطلقا كما تقدم بيانه ومن ههنا يظهر بين الحكم بالهبة والحكم بالمو جب فروق (الأول) أن الحكم بالهبة من نصب الى نقض العقد الصادر من بيع أو وقف

التقاضي أنا أعطيك فان أعطاه مكانه أو ذهب به الى السوق أو منزله وأعطاه جاز فان طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل (أقر) بوجوب الكفالة بالنفس أو ثبت بالبينة عند الحاكم قال الخفاف لا يجب فيه ما أول مرة (وفي) ظاهر الرواية كذلك في الاقرار ما في البينة بحسبه ولو كان أول مرة (غاب) المكفول ان علم مكانه أوله خرجت منه همة في كل حين الى مكان أمهل الحاكم الكفيل الى أن يذهب اليه ويأتي به اذا أراد الكفيل الذهاب وان أبي حنبله حتى يحضره وان لم يعلم مكانه وان تقاضاه لا يجب فيه ذلك كونه (وفي) الخزانة) يحضر الحاكم على تسليم المكفول له الى الطالب ويطلب الكفيل ولا يجب عليه اعطاء الكفيل (فان) قال لا علم لي بمكان المكفول له ان صدقه المكفول له سقطت المطالبة ولا يجب حتى يظهر عجزه ولا يحلفه (كفل) على انه بالخيار الى عشرة أيام أو أكثر صرح ذكره البرزى (وفي الفقيه) الكفيل بامر الاصيل ادى المال الى الدائن بعد ما أدى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل (اذا) غاب المكفول عنه فلا دائن ان يلزم الكفيل حتى يحضره



والحيلة في دفعه ان يدعى الكفيل عاينه ان يحمله غايه لا يدرى مكانه فين لي موضعه فان أقام بينه على ذلك تدفع عنه الخسومه (وفي المنبع) لو قال أنا ضمن لك على ان أدلك عليه أو أوقفك عليه لا يكون ذلك كفالة (وفي المنتقى) يكون كفلا وعلى هذا معاملة الناس (وفيه) أيضا اذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل لاغر ما لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وسواء كان ذلك الرجل الذي تكفل لاغر ما عاينه أو أجنبي لم تصح عنده وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تصح ويلزمه جميع ما تكفل به وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى (ولو) تبرع به انسان بصح بالاجماع (وكذلك) لو كان به كفيل يبق كذلك بالاجماع اهـ (نوع في التسليم) \* (سلمه) الى الطالب برئ قبل الطالب أولا كمن وضع الدين بين يديه يبرأ قبل أولا (شرط) الموافقة في المسجد (٥١) فوفاه في السوق أو في مجلس

الحكم فدفعه في السوق يبرأ عند الائمة الثلاثة أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله أجمعين (قال) السرخسي كان هذا في ذلك الزمان اما في زماننا لو شرط المجلس وسلم في السوق لا يبرأ لقلبة الفساد اذ لا يعان على الاحضار الى باب الحكم وايه ذهب الامام زفر رحمه الله وعليه الفتوى (وفي التجريد) شرط تسليمه في مجلس الحكم ان سلمه في المصر في مكان يقدر على الحامكة به برئ وان كان في بربة لا يبرأ (وان) شرط ان يسلمه في مصر كذا فسلمه في مصر آخر برئ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وعند) محمد رحمه الله تعالى لا يبرأ (ولو) سلمه في السواد أو في موضع لا قاضي فيه ثم لا يبرأ في قواهم (شرط) تسليمه عند الامير فسلمه عند القاضي أو عزل ذلك الامير فسلمه عند أمير فام مكانه جاز (ولو) سلمه اليه رسول الكفيل أو

بموجب ماصدر منه ولا يستدعي ثبوت انه مالك مثلا الى حين البيع أو الوقف ولا بقية ما تقدم فيما يعترف بالحكم بالهبة وهذا بالنسبة الى البائع أو الواقف اذا حكم عليه القاضي بموجب ماصدر منه وهذا غير سالم من الاعتراض وسبأني ما ردد عليه (الثاني) أن ائمة الصادر اذا كان صحبها بانه واقف وقع الخلاف في وجبه فالحكم بالهبة قبله لا يمنع من العمل بموجب جبه منذ الذي حكم بالهبة ولو حكم فيه الاوّل بالموجب امتنع العمل بموجب جبه عند الحكم الثاني مثل ذلك التديبر صحب باتفاف ووجبه اذا كان تديبرا مطلقا عند الحنفية منع البيع فلو حكم حنفي بهبة التديبر المذكور لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى هبة بيع المديبر ولو حكم الحنفي بموجب التديبر امتنع البيع الا عند من يرى نقض الحكم المذكور لمخالفة السنة الهبة وهذا النقض حرام لم يدرك آخر (الثالث) ان كل دعوى كان المطالب فيها الزام المدعي عليه بما أقربه أو قامته البينة فان الحكم حينئذ فيها بالالزام هو الحكم بالموجب ولا يكون بالهبة ولكن يضمن الحكم بالموجب الحكم بهبة الاقرار وكذا الحكم بحبس المديان حكم بالموجب ولا يدخله الحكم بالهبة (الرابع) ان الحكم على الزاني بموجب جزاه وعلى السارق بموجب سرقة فانه يدخله الحكم بالموجب ولا يدخله الحكم بالهبة ونحوه الحبس اذا كان مختلفا فيه وطلب فيه الحكم بالهبة بطريقه فانه يحكم حينئذ بالهبة ويكون الحكم بالموجب والحال ما ذكرناه من مختلف الحكم بهبة الحبس المختلف فيه وهذا ضابط ينبغي التنبيه (الخامس) ان الحكم بتنفيذ الحكم المختلف فيه يكون بالهبة عند الموافق وكذلك عند المخالف الذي يجبر التنفيذ في المختلف فيه فالحكم بموجب الحكم المختلف فيه يكون حكما بالالزام بالمختلف فيه فيكون حكما بالالزام بذلك الشيء المحكوم فيه فيجوز ذلك من الموافق ولا يجوز من المخالف لانه ابتداء حكم بذلك الشيء من غير تعرض للحكم الاول في هذا الحكم الثاني وذلك لا يجوز عند المخالف (تنبيه) قوله لانه ابتداء حكم مع الفلما قاله بعضهم لان التنفيذ عنده ليس هو انشاء حكم الا ان ينشئ فيه حكما وسبأني ما ذكره في ذلك (السادس) لو تراض متبايعان الى حاكم شافعي وتنازعا على وجه يقتضي التحالف فحكم بينهما فاما كان منه حكما بالالزام لا بهبة التحالف قبل وقوعه لا يحكم بهبه وكذا كل عين والزام فيما لا يقع لانه لا يحكم فيه بالالزام وهو وجب الحجة القائمة ولا يحكم فيه بالهبة (السابع) لو حكم حنفي بموجب البيع بعد ثبوت ملك البائع وانه من أهل التصرف لم يكن ذلك حكما بهبة البيع ولكن يكون بدقبض المشتري حكما بالملك لان موجب البيع الفاسد عنده بعد القبض حصول الملك على ما هو مقر فبما يفتوت به البيع وعلى هذا فلو عرف الحاكم فساد البيع وحصول قبض المشتري أو فساد البيع وفات المبيع يسده وطلب المشتري من القاضي الحكم بالملك أو بموجب ما جرى فانه يحكم له بذلك أعني بالموجب ولا يحكم له بالهبة أعني هبة البيع ولا يعم القبض

وكيله أو الكفيل نفسه عن كفالة المطالب جاز (ضمن) نفس رجل وحبس في السجن فسلم لا يبرأ (ولو) ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ (ولو) أطاق ثم حبس ثانيا فدفعه اليه فيه ان كان الحبس الثاني من أمور التجارة ونحوها مع الدفع وان كان من أمور السلطان ونحوها لا (حبس) الطالب المطالب ثم طالب الكفيل به فدفعه وهو في حبسه قال محمد رحمه الله تعالى يبرأ (ولو) قال الطالب دفعت اليك نفسي عن كفالة فلان وهو في حبسه جازو برئ (الكفالة) بالنفس ثورث بان مات المكفول له (وان) سلم المكفول عنه نفسه ولم يقل من كفالة فلان لا يبرأ الكفيل (وعن) محمد رحمه الله تعالى حبس المكفول بالنفس بدين عليه ثم ان الطالب خصم الكفيل في طلبه فآخروه القاضي لاجله من الحبس فقال الكفيل دفعته اليك المكفالتني ورسول القاضي معه وهو ممتنع عنه برسول القاضي لا يبرأ (ولو) قال قدام القاضي وهو يخاصم دفعته اليك يبرأ (ولو) كان المطالب محبوسا عند غير القاضي الذي تخاصم معاه على تخليصه واحضاره الجله من البرازي

(نوع في بيان أحكام الحوالة) هـ حوالة لا تعمد على قبول المحتال له والحوالة عليه (ولا) تصبح الحوالة في قبضة المحتال في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى كفي الكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة عن الغائب (ولا) بشرط حضرة المحتال عليه لصحة الحوالة حتى لو أحاله على رجل غائب ثم علم الغائب بها قبل صحة الحوالة (وكذا) لا بشرط حضرة المحيل حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على فلان ألف درهم فأحتل بهم على فرضي الطالب بذلك وأجازت الحوالة وليس له الرجوع بعد ذلك (ولو) قال رجل للمدين أن فلان بن فلان عليك ألف درهم فأحل بهم على فقال المدينون أحلت ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى (واختلف) المشايخ في أن الحوالة نقل الدين من ذمة اللى ذمة أو نقل المطلبية تعدد (٥٢) البعض نقل الدين وعند البعض نقل المطلبية والاختلاف بين أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى فعند أبي يوسف

لأنه لم يقع في الأصل قبضا صحيحا (الظاهر) يتم والفرق بينهما في بعض صور القبض عند الشافعية وفي قبض اختلف في صحة وفساده كما إذا أذن البائع له بشيء أن يكبل ما اشتراه مكبلا لفعل فان في صحة القبض وجهين عند الشافعية أحدهما أنه لا يصح قال الشيخ سراج الدين البلقيني فلو اشترى ثوبا مثلا وشروط فيه الكيل وكان البائع قد اشتراه مكبلا وهو في مكبال البائع فهل يغني ذلك عن التجويد فيه وجهان راجع من الأصحاب أنه يكفي به وظاهر نص الشافعي عدم الاكتفاء حتى يجري فيه الصاعان وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه نص عليه في الجامع والمحيط ومذهب مالك جواز ذلك ذكره النخعي في التبصرة في السلم الثاني فإذا قرعنا على مذهب الشافعي وارتفعت قضية من هاتين أعني هذه المسئلة والتي قبلها الحكم شافعي مثلاً فيكم بصحة تصرف المشتري التصرف الذي لا يصح العقد فيه إلا بعد صحة القبض فان ذلك يتضمن الحكم بصحة القبض ولو حكم بصحة القبض بطريقه صح ولو حكم بوجوب القبض على مذهب الشافعي خلافاً لما لكبة قال الآن يبين الحكم عقيدة في القبض ويقول حكمت بوجوب القبض في ذلك على موجب معتقدي فلو كان معتقداً الحكم أن القبض ليس بصحيح ومعتقده أنه يستقر به عقد البيع كاجرم به الامام الشافعي وغيره وهو أحد الوجهين كان الحكم بوجوب القبض حينئذ مقتضاه استقرار البيع بهذا القبض (التابع) أن الحكم بالموجب تضمن أشياء لا يتضمنها الحكم بالصحة فحكم بالزامه بمجرد العقد اذا صدر الحكم بذلك وبيانه أن الحنفى والمالكي اذا حكموا بصحة البيع أعني بمجرد العقد البيع لم يمنع ذلك اثبات خيار الجحاس ولا فسخ المتعاقدين أو أحدهما ما بسبب ذلك الحكم لأن الحكم بالصحة يجامع ذلك فمالو حكم الحنفى أو المالكي بوجوب البيع والالزام بمقتضا فانه يمنع على الحكم الشافعي فيمكن المتعاقدين أو أحدهما من الفسخ بخيار المجلس وليس لهما تعاقدين ولا أحدهما الانفراد بذلك لأن ذلك يؤدي إلى نقض حكم الحكم في المحل الذي حكم به وهو الإيجاب وهذا إذا لم ينظر إلى أن بعض القضاة ينفى خيار المجلس فإذا نظرنا إلى ذلك فذلك المذكور لا يردل آخر ومنها القرض فانه يدخله الحكم بالصحة اذا وجد مقتضاها ويدخله الحكم بالموجب فينظر فيه حينئذ إلى عقيدة الحكم في حكمه بالموجب فان كان من عقيدته أن القرض يملك بالقبض كما بقوله المالكية وأنه لا يرجع المقرض فيما أقرضه فان كان الحكم بوجوب الحكم بصحة القرض لم يمنع على المقرض الرجوع في القيام عند قاض حنفى أو شافعي فان كلا منهما يرى الرجوع فيه اذ هو قرض صحيح وبصح الرجوع فيه فلا ينافي في الحكم بالصحة القيام بالرجوع في القرض وان حكم بالموجب والالزام بمقتضى مذهب ما منع على المقرض الرجوع في العيني المقرضة الباقية عند المقرض لأن موجب القرض عند الحكم المذكور كونه متناع الرجوع ومنها الرهن فانه يدخله الحكم بالصحة والحكم

الله تعالى فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى نقل الدين ومنه ومحمد رحمه الله تعالى نقل المطلبية (وثمة) الخلاف تظاهر فيما إذا أبرأ المحتال المحيل عن دين الحوالة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح لأنه انتقل الدين عنه إلى المحتال عليه وعند محمد رحمه الله تعالى يصح (وفي) التجريد إذا أحاله وقبل الحوالة ترى المحيل عند الأئمة الثلاثة (وكل) دين جازن الكفالة به فالحوالة به جائزة كذا في الخلاصة (قال) الطالب مات المحتال عليه بلا تركه وقال المحيل مات عن تركه فالقول للطالب مع خلفه (المحيل) والمحتال على مكان النقض وبالنقض يبرأ المحتال عليه (قال) المحيل مات المحتال عليه بعد أداء الدين المالك فقال المحتال لابل قبله ونوى حتى في الرجوع به عليك فالقول للمحتال لتسكه بالأصل ولو قضى

المحتال عليه المحتال المال بامر المحيل رجوع على المحيل فان قال المحيل كان لي عليك لم يصدق ولم يكن قبول الحوالة انفراداً بالموجب منه بشئ لأن الأداء حصل بامرهم ودامت حتى الرجوع فلو بطل انما يبطل بكون الدين عليه والحوالة قد تكون على غير المدينون كما تكون على المدينون فلا يبطل حتى الرجوع بالشك (ولو) قال المحيل للمحتال كنت وكيلي في قبض الدين من المحتال عليه وقال المحتال أحلتني عليه بدين لي هلك فالقول قول المحيل مع عينه إلا ان يقول المحيل اضمن هذا المال عنى انتهى كذا في الوالو الجي (وفي) سرح الوفاة وتكره السفهية وهي أن يدفع إلى تاجر مالاً بطريق الاقتراض ليدفعه إلى صديق له في بلد آخر لسقوط خطر الطريق (وإنما) سمي الاقتراض المذكور بهذا الاسم تشبيهاً بوضع الدراهم في السفائح في الإشباه المحوطة كما تجعل العصا محوطة ونخباً فيها المال وإنما تشبهه لأن كلا منهما احتمال اسقوط

خطار الطريق أولان أصلها ان الانسان اذا أراد السفر وله نقد وأراد إرساله الى صديقه فوضعه في سفينة ثم مع ذلك خاف خطار الطريق  
فأقرض مافي السفينة انسانا آخر فأطلق السفينة على اقراض مافي السفينة ثم شاع في الاقراض لسقوط خطار الطريق انتهى كلام صدر  
الشرعية (وفي المنهج) ويكره قرض يستفاد به أمن العار يق صورته رجل دفع الى تاجر عشرة دراهم قرضاً ليدفعه الى صديقه ليستفيد به سقوط  
خطار الطريق وهو معنى قوله وتكره السفينة وهي جمع سفينة بضم السين وفتح الناء وانما يكره ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم كل قرض حرام  
فهو ربا وانما قال ويكره قرض الخ لانه انما دفعه على سبيل القرض اليه فخرنفاً وهو أمن الطريق فانه حرام والله أعلم \* (الفصل الخامس  
في الصلح) \* الصلح على ثلاثة أضرب صلح مع اقرار وصلح مع انكار وصلح مع سكوت وهو أن (٥٣)

يقول المدعي عليه ولا ينكر بل  
يسكت (دوجه) الانحصار  
أن المدعي عليه عند  
دعوى المدعي امان يجب  
لدهواه أو لا يجب فان أجاب  
فلا يخلو امان يكون  
الجواب بالاقرار أو بالانكار  
فهو الضرب الاول والثاني  
فان لم يجب أصلاً فهو السكوت  
وكل ذلك جائز عندنا (وقال)  
الشافعي رحمه الله لا يجوز  
الصلح مع الانكار والسكوت  
(وصلح) الفضولي جائز بان  
يقول الفضولي أقر المدعي  
عليه سراً عندي بأن  
على حق في دعوى الفضولي  
على كذا وضمنه مع  
(وطريق) الضمان ان  
يقول الفضولي صالح من  
دعواه على كذا على اني  
ضامن أو على مالي أو صالحني  
من دعواك على فلان على  
كذا وأضاف العقد الى  
نفسه أو مله مع وطول  
الفضولي بالبدل ثم يرجع  
على المصلح عليه ان كان  
الصلح بامر كذا ذكره في  
البرازي (وفي الولوالجي)

بالموجب والحكم فيه بالصحة لا يمنع المخاف في الاقرار من العمل بما تارة على عقبه فانه لا ينافي شيئاً  
من الحكم بالصحة كما تقدم في المسئلة الاولى وان صدر فيه الحكم بالموجب والالزام بمقتضاء نظر الى المختلاف  
فيه فان كان من موجهه عند الحكم المذكور الالزام امتنع على المخالف العمل بما يخالف عقيدة الحكم  
المذكور ومثاله لو حكم شافعي أو حنفي بصحة الرهن وحصل فيه اعادته الى الرهن بعارية بعد الحكم بصحة  
الرهن لم يكن ذلك مانعاً ان يرى فسخ الرهن بالعود الى الراهن كما هو مذهب مالك على وجه مخصوص وهو أن  
يعيده اختياراً وبفوت الحق فيه باعتاق الراهن مثلاً وقيام الغرماء عليه واذن الرهن للراهن في الوطء أن  
يفسخه لان الحكم بالصحة ليس منافية للفسخ بما ذكر بخلاف مالو حكم حنفي أو شافعي بموجب الرهن عنده  
والالزام بمقتضاه فانه يمنع على الحكم الماسك أن يفسخه بما سبق ذكره لان موجهه عند الحنفي دوام  
الحق فيه للمرتن مع العود فالحكم بالفسخ لاجل العود المذكور منافي للحكم الحنفي بموجبه عنده والله  
تعالى أعلم فهذه الفروق التسعة مع الفرق الاول وهو العاشر يحصل به التمييز بين الحكم بالصحة والحكم  
بالموجب

\* (فضل في بيان ما يجتمع فيه الحكم بالصحة والحكم بالموجب) \* وذلك في أمور (منها) انه لا ينقض الحكم  
بواحد منهما اذا صدر في محال الاجتهاد التي ينقض الحكم فيها وانما استوي في ذلك تضمن الحكم بالموجب  
الحكم بالصحة انما عام عند استيفاء الشروط أو خاص بالنسبة الى المحكوم عليه بذلك فكلاهما لا ينقض على  
الحكم بالصحة لا يرد على ما تضمنه اذا أجزأه فاما اذا قلنا لا يجوز جمع عدم استيفاء الشروط فيكون الحكم  
قد وقع بخلاً والحكم المختلف فيه غير الحكم بامر مختلف فيه فيسوغ لمن لا يرى الحكم بذلك أن ينقضه  
الا اذا حكم حاكم قبله بصحة الحكم الصادر بالموجب وكان الحكم ممن يرى تسويغ الحكم بالموجب  
على الوجه المذكور فانه حينئذ لا ينقض (ومنها) انه اذا رفع للقاضي كتاب حكم يسوغ تنفيذه عنده نفذ  
قربت المسافة بينه وبين الحاكم فيه أو بعدت سواء كان ذلك الحكم بالصحة أو بالموجب بخلاف كتاب  
سماع البيئة فانه لا يقبل الا اذا كانت المسافة بينه وبين سماع البيئة بحيث تقبل في مثاها الشهادة على الشهادة  
وهو مسافة السفر كذا قيد الكرخي في القبر يد وغيره ومن العلماء من أجاز مضاء ذلك أيضاً بناء على انه  
حكم بقيام البيئة وجه الامام الغزالي من الشافعية والاول مذهب مالك أعني اشترط المسافة المذكورة  
وسياتي في باب الشهادة على الشهادة لذلك مزيد بيان ان شاء الله تعالى (ومنها) تعريم الشهود الراجعين  
بعد الحكم بالصحة أو بالموجب في المواضع التي ثبت فيها التعريم \* (تنبيه) \* اذا كان الحكم بالموجب  
مستوفياً لم يعتبر في الحكم بالصحة كان أقوى لوجود الالزام فيه وتضمنه الحكم بالصحة

ولا يجوز صلح الدين بالدين الا ان يكون من جنسه وهو أن يكون عليه عشرة دراهم الى شهر فصالحه على خمسة الى شهرين فيجوز (أما) الاول فلان  
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكلي بالكلي (وأما) الثاني فلان ذلك ليس بصلح لان المصلح عليه عين حقه الذي كان قبل الصلح لكسرة تبرع  
بشئين بحد البعض وبالزيادة في الاجل (ولو) صالح من دينه على عب - ويجوز ولم يبعه مراهجة لان معنى الصلح على التجوز بدون الحق فصار  
بالصلح كانه امرأ من بعض الدين واشترى العبد بالباقي (ولو) كان له على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمسمائة درهم جاز وان فارق قبل  
ان يعطيه اياه لان هذا الصلح امرأ عن النصف وطلب لبقاء النصف لان الصلح يجوز بدون الحق والتجوز بدون الحق امرأ عن البعض واستيفاء  
لبعض وذلك جائز (ولو) صالحه من دينه على بعضه عاجلاً وأجلاً كان جائزاً لانه تبرع باسقاط البعض واسقاط المطالبة عما سبق في يده (ولو)  
صالحه بجنس آخر أجلاً لا يجوز لانه مصادفة الدراهم بالدنانير أجلاً فلا يجوز (رجل) له على رجل ألف درهم دين فأنكر المطالب بذلك فصالحه

المطالب على مائة درهم فقال له صاحبه على مائة درهم من الالف التي عليك وأمر أنك عن البقية أو لم يقل ذلك جاز وبه المطالب في الظاهر ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى لأنه مضطرب في هذا الصلح ومعنى الرضا شرط جواز الصلح (وفي القنية) ادعى عليه ما لا فائدة له من ادعاء المدعى عند قاض آخر فأنكره فصول يصح (وفي) الامرار أنه لا يصح (وكذا) في نكاح الشراة وقيل يصح (وروى) محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصح (قال) ورأيت بخط علاء الأعمه الجاهلي ادعى على آخر حق التعزير أو حدة الفدية وأنكره الآخر وتوجهت عليه المين فاقدرى عليه مال قال الحلواني فيه اختلاف المشايخ قيل محل أخذ ذلك وقيل لا محل (ولو) ادعى حق الشرب والمستلة بحالها فالاصح أنه يجوز أخذ المال ويجوز (٥٤) الاقتداء (رجل) له على آخر ألف درهم إلى سنة فصالحه على أن يعطى بها كفيلا ويؤخرها إلى سنة أخرى يجوز (وكذا)

لو كان بها كفيلا فاعطاه كفيلا آخر وأمر الكفيل الاول وأخرها سنة يجوز (ولو) صالحه على أن يعجل له نصف المال على أن يؤخر عنه ما بقي إلى سنة أخرى من أجله ثم استحق لم يرجع عليه حتى يحل الاجل (وكذا) لو جدها زوفا أو سوقة (وان) صالحه على عتق جديفه هيبا فرده ان عاد إليه بالقصخ يعود الاجل وان عاد بالاقالة فالسالم حال (وكذا) لو كان بالمال كفيلا أو رهن في يد المرتن فالرهن والكفيل على حاله (ولو) جعل دينه خلافا هو حال ولبس بصلح لان الاجل حق المطالب وقد أبطله (وكذا) لو قال أبطلت الاجل أو تركته أو جعلته حالا (اما) لو قال برأت من الاجل بالضم لم يبطل أما اذا قال برأتك أو برأت بالغنغ بمال الاجل (ولو) قال لا حاجة لي في

(فصل) \* قد يتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة مثال ذلك اذا شهد عنه الشهود بأن هذا وقف وذكروا المصروف على وجه معين في حكم القاضي بموجب شهادتهم كان ذلك الحكم متضمنا للحكم بالصحة والحكم بالموجب \* (تنبيه) \* قال الشيخ سراج الدين واعلم ان الذي تقدم في الحكم بالموجب من أنه لا يقتضي استيفاء الشروط المتبعة في الحكم بالصحة وأنه الذي جرى به عمل القضاة بخلاف ما نص عليه الشافعي وما نص عليه المالكية أيضا في القصة وهو أنه اذا كان بايدي جماعة أرض أو غيرها فاجازوا إلى الحاكم وطابوا منه القصة ولم يثبتوا أنهم ملوكهم فان الواجب على القاضي أن لا يجيبهم ويقول لهم ان شئتم فاقسموا بين أنفسكم أو يقسم بينكم من ترضون وان شئتم قسمي فأقيموا البيعة على أصول حقوقكم منها وذلك اني ان قسمت بينكم بالبيعة وجعتم بشهود يشهدون اني قسمت بينكم هذه الدار إلى قاض غيري كان ذلك سبباً لان يجعل ذلك حكماً في لكم ولعلها غيركم ليس لكم منها شيء فلا يقسم الحاكم البيعة قال وقيل يقسم القاضي بينهم ويشهد أنه قسم على أقرارهم \* (تنبيه) \* وعلى هذا فلا يجوز للحاكم ان يحكم بالموجب الا بعد أن يستوفي الشروط المطالبة في الحكم بالصحة وكذا قال الشيخ سراج الدين قال وعلى هذا فمن أحضر كتاب وقف أو بيع أو أثبت صدوره ولم يثبت عند الحاكم ما يقتضي الحكم بالصحة فلا يجوز للقاضي أن يجيبه إلى الحكم بصحته ولا يجوز له ان الواقف قد ياتي مثلاً يشهدون عند الحاكم أن هذا وقف فليجوز الحكم بالاولى حكمهم بموجب هذا الوقف فيجعله الحاكم الثاني حكماً من الاول بنفاذ الوقف ولعله لغير الواقف فعلى هذا لا يجيبه إلى الحكم بالموجب الا بيعة يشهدون بأنه ملكه حين الوقف قال وهذا مذاهب المالكية ويزيدون الحيازة على ما هو عليه بسقوط في محله وما ذكره صحيح فنبني التنبه وهذا هو الاعتراض الوارد على الفرق الاول من الفرق العشرة قال وهذا مذاهب الحاكم فيما يشهدون صدور وقف أو بيع وأما الشهادة عند الحاكم بصيغة المصدر أو بصيغة اسم المفعول كقول الشهود نشهد أن هذا وقف أو هذا مبيع من فلان أو هذه منكوبة فلان فان الحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون ذلك متضمناً للحكم بصحة الوقف ونحوه فليعرف انفعه الفرق بين الشهادة بالمصدر وباسم المفعول وليتقن على ذلك انتهى وعلى هذا فينبغي أن يكتب في الامر بالتسجيل ليسجل بشوئه والحكم بموجب ما قامت به البيعة والله أعلم \* (تنبيه) \* ولم أتف للمالكية على هذه التفرقة وظاهر قواعدهم عدم اعتبارها وذكر الشيخ تقي الدين من المالكية ما ذكره قبل واستبعده فقال قال المالكية ليس للقاضي ان يحكم حتى يثبت عنده الملك والحيازة بريد إلى حين صدور الوقف قال وهذا به يد وفيه تعاطيل للعقود والبيد يكتفي بها في المعاملات

(فصل في الحكم بمضمونه) \* هذه اللفظة ذكرها الشيخ تقي الدين استطراداً في كلامه في الحكم بالموجب الاجل لا يبطل الاجل (وفي الخلاصة) رجل ادعى على آخر ألف درهم فأنكره صالحه على ان يبيعه بما عدا جزوه هذا اقراومنه فنال بالدين بخلاف قوله صاحبه على هذا العبد فإنه لا يكون اقراومنه بالدين (وفي) الامل اذا كان لرجل على آخر ألف درهم فقال له امرأتك عن خمسمائة أو حطامات عنك خمسمائة على ان تعطيني الباقي ولم يوقت وقتاً فاعطاه الباقي في هذا اليوم أو لم يعطه برى عن خمسمائة (وفي) الجامع الصغير جعل المسئلة على ثلاثة أوجه ان قال ادلى غدا خمسمائة على انك برى من الباقي أو على انك ان لم تعطيني خمسمائة قال الف عليك على حالها فالامر كما قال ولو قال ادلى خمسمائة غدا على انك برى من الفضل فان اعطاه برى ما قالوا ان لم يعطه فعند أبي حنيفة ونحوه رحمه الله تعالى لا يبرأ عنه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ (ولو) قال برأتك عن خمسمائة على ان تعطيني غدا خمسمائة حصل الأبراء مطلقاً إذاه الخمسمائة غدا أو لم يؤد (ولو) قال ان أدبت إلى خمسمائة فانت برى أو متى أدبت إلى أو ان أدبت أو اذا أدبت لا يبرأ لأن تعليق البراءة بالشرط



باطل (صالح) من دعوى الدين على دراهم واكثر فاقبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان كان عن اقرار فاقترع عن عين بدني برعه ما وان كان عن انكار ففي زعم المدعى كذلك وفي زعم المدعى عليه بدل المال لا سقاط اليه قبض البدل بقصد لا سقاط لا يشترط كافي الخلع والعقد على مال (وان) وقع عن دراهم في الذمة على دنانير او عكسه فيشترط قبض البدل في المجلس لانه صرف (وان) وقع عن دنانير في الذمة على دنانير أقل لا يشترط قبضه فيه لانه اسقاط بعض الحق واخذ الباقي (ويجوز) الاعتياض عن الاجل بين المكاتب والمولى - حتى لو قال اولا زدي في الاجل حتى اريدك في البدل اوفال احاط عني من بدل الكتابة كذا حتى اترك حتى في الاجل واعمل لك البدل مع (ولا) يجوز الاعتياض عن الاجل بين الحربين (ولا) يجوز بيع الدرهم بالدرهم بين المولى والمكاتب (الصلح) عن الشفعة (٥٥) باطل وتبطل الشفعة به ولقيم الوقف

ان يصلح سارق القطن من ارض الوقف ان كان مقرا وان كان اغما عليه لاجل مخافة هتك السر ونحو ذلك لم يجز (وفي العمادى) ادعى على رجل محود الله وقف على كذا فأنكر فصالحه المدعى عليه على مال لا يصح الصلح لان الصلح بمنزلة البيع وليس للمتولى ولاية البيع والاستبدال (ولو) دفع المتولى شيئا الى المدعى عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز ان لم يصح له بيعة على اثبات الوقف والموقوف عليه ولو فعل ذلك لا يجوز لانه ليس بخصم والفضولي لو فعل ذلك يجوز لان الموقوف عليه فعل ذلك لياخذ الدار اما الفضولي لو فعل ذلك من مال نفسه لا يستخلص الوقف بدفع المال ولا ياخذ الدار (ولو) اشترى دارا فاحتجزها لم يصح ادعى رجل فهاهوى فصالحه الذي بنى المسجد او رجل

فقال وقد عرض في هذه الازمنة بحث في الحكم بالموجب وشبهه جماعة ممن لقيناهم وعاصرناهم - وبخشانهم من أصحابنا وهو أن الموجب عندهم أمر مهم يحتمل أن يكون العتق يحتمل أن يكون غيرها وحكم القاضي ينبغي أن يعين فاذا لم يعين فلا يصح ولا يرفع الخلاف من قاض يرى خلاف ذلك مثال ذلك وهب شيئا يقسم لرجلين فقبض اذ لم يجز في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يجوز فلورفع ذلك الى قاض حنفى وحكم فيه بالموجب فاذا لم يعين ما أراد فلا يصح ولا يرفع الخلاف ولا يمنع الحكم من قاض يرى خلاف ذلك وتضاربوا في اوقافا كثيرة وأحكاما كثيرة وتعلقوا في ذلك بما ذكره أبو سعيد الهروي والرافعي عن الشافعي ومال اليه وهو أن ما يكتب على ظهور الكتب الحكمية وهو مع ورده هذا الكتاب على قبلته قبول مثله وأزمت العمل به جبهه ايسر بحكم لاحتمال ان المراد تصحيح الكتاب واثبات الحق الذي وقعت عليه في كتاب أبي سعيد وأزمت العمل بضمونه لاجل جبهه ونحن نتكلم عليها فنقول اذا عدنا الضمير على الكتاب مع ما قاله لان مضمون الكتاب وموجب معناه ماصدور ما تضمنه من اقرار أو انشاء وان لم يصرح بضرورة ذلك موقوف الرافعي أنه ليس بحكم ونحن نوافقه في تلك المسئلة اذا أراد بهذه اللفظة هذا المعنى أو احتمل انه امراد الحكم أما اذا حكم به وجب الاقرار أو وجب الوقف فليس موجب الا كونه وقفا وكون المقر به لازما وقول من قال موجب يحتمل العتق والفساد ممنوع فان اللفظ الصحيح بوجبه حكمه واللفظ الفاسد لا يوجب شيئا نعم قد يكون لفظا يحتمل موجبين فيجب على الحاكم أن يبين في حكمه ما أراد كذا ذكرته في مثال الهبتل جلين واجهام ذلك لا يجوز ضد القدرة لان يخشى من ظالم ونحوه يريد فيه كتبه ليسجل بشيئيه والحكم به وجبه أو مضمونه وضرا اعادة الضمير في موجب ومضمونه على الكتاب كما تقدم في فعل ذلك موافقة له فاذا علم ذلك من مراده عمل بمقتضاه بدون ذلك لا يحتمل حكم القاضي الاعلى البيان الواضح ومتى حصل التردد في موجب اللفظ مثل الهبة هل مجرد القول منها يكفي في لزوم ونقل الملك أو لا يكفي حتى يكون الواهب معهما جازا ومن مثل التبرع في زمن الطاعون هل يكون من الثلث أو من رأس المال أو ما أشبه ذلك وقال القاضي حكمته بوجبه ولم يبين فينبغي أن لا يصح هذا الحكم ويحتمل أن يقال يرجع الى مذهب القاضي فيجعل حكمه على ذلك ويبين مقصوده وليس هذا مما نحن فيه وكلامنا اذا حكم بوجبه وقف أو بيع أو اقرار ونحوهما فهو حكم على العاقد بمقتضى قوله وعلى المقر بمقتضى اقراره وليس لحاكم آخر نقضه لاقتضاء مذهب بطلانه لان فيه نقض الاجتهاد بالااجتهاد ومن ألفاظ الحكم أن يحكم بالاثبوت وحقيقته حكم بتعديل البيئة وسماها وفائدته عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها وجواز التنفيذ في البلد فان في تنفيذ الثبوت في البلد من غير اقراره بحكم خلافا عند الشافعية فاذا صرح بالحكم كذا كرنا جاز التنفيذ فيها

من بين أظهرهم للمسجد فهو جائز (الكفيل) بالنفس اذا صالح على مال لا سقاط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة فيه روايتان (ولو) كان كفلا بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الكفالة بالنفس برئ (رجل) ادعى دارا فصالحه على بيت منها أو على قطعة منها لم يجز لا عند الانكار ولا عند الاقرار لان ما قبض عين حق هو على دعواه في الباقي (والوجه) فيه أحد أمرين اما ان يزاد درهما في بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه في السابق أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي (وان) صالحه على دار أخرى أو على شئ آخر لا تقبل دعواه بعد ذلك (ولو) كانت دعواه في الدين فصالحه على بعض الدين أو على غيره بطاقت دعواه بخلاف العين (صالح) عن دين على عين ثم هلك قبل التسليم فانه يعود الدين (ولو) صالحه من الدين على شئ ثم أقام البيئة بالدين لم يكن له فسخ الصلح (وصى) ادعى على رجل ألفا للدين ولا ينفقه فصالح بخمس مائة من الألف من الانكار ثم وجد بيعة عادلة فله أن يقيمها على الألف وكذا اذا وجد الصبي بيعة بعد البلوغ

كذلك في القنية (وفي البرازي) وجعل ادعى ديناً أو عيناً على آخره وصالحاً على بدل وكتاباً وثيقة الصلح وذ كرافهاً صالحاً من هذه الدعوى على كذا ولم يبق له هذا المدعى على هذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة توجه من الوجوه ثم جاء المدعى بدعى عليه بعد الصلح دعوى أخرى بان كان المدعى مثلاً امرأة أذنت داراً وحري الحال كذا كرتاً ثم جاءت تطلب من المدعى عليه دين المهر لا تسمع لان البراءة عن الدعوى ذ كرت مطلقاً ولا مانع من ان يدعى واحداً وصالح عنه وعن جميع الدعاوى (واختار) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان الصلح بعد الانكار عن دعوى فاسدة لا يصح لان المدعى في زعمه يأخذ ببلد دعاه فلا بد من صحة الدعوى (وفي نظام الفقه) أخذ سارقاً في دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال فدفع له السارق ما لا على ان يكف (٥٦) هنيهة بطل و يرد المبدول الى السارق لان الحق ليس له (ولو) كان الصلح مع صاحب السرقة بريئاً

فأنتان قال وقد توسع بعض قضاة المالكية في هذا الزمان فعدوا الى أوقاف وقفها واقفون واستمرت في أيديهم بصرفونها على حكم الوقف ثم بأيدي تظارها كذلك مدة مائة سنة أو أكثر فباطلها ووردها الى ملك الورثة الواقف ولم يلتفت الى البد المستمرة على حكم الوقف ولا الى سكوت الوارثين ووارثتهم عن المطالبة ومذهب مالك في الجواز اذا طال المدعة وامتناع الدعوى معروف وينبغي أن يستحضر ههنا وربما كانت تلك الأوقاف قد ثبتت عندها كهم ولكن لم يقل حكمت بعنه فتعلق في ابطالها بعدم الجواز لان الثبوت ليس بحكم وربما اقترن بذلك الثبوت حكم ولكن لم يقل حكمت بعنه فتعلق بانه لا يمنع من الابطال الاحكام حا كهم بمكة الوقف وأنا أذكر ههنا قاعدة فاقول القاضي المعبر حكمه نارة يقتصر على الثبوت ونارة يضيف اليه حكماً أو يذ كرت الحكم مجردا ومن لوازمه أن يكون قد تقدم ثبوت فالحالة الاولى وهي أن يقتصر فتارة يضيف الثبوت الى السبب الذي نشأ عنه الحكم ونارة يضيف الثبوت الى الحكم نفسه فهما قسمان (القسم الاول) أن يضيفه الى السبب كاثبات جريان عقد الوقف أو البيع أو الهبة أو النكاح ونحوها وهذا غالب ما يقع من الثبوت وقد يقول القاضي ثبت همدى قيام البيئة فمذه العقود أو ثبت عذرى الاقرار بها أو بالدين مثلاً فالبيئة والاقرار ليسا بسببين للحكم بل لاثباته يعني أنهم ماسبيان لاثبات الحكم لا للحكم حقيقة ثبوت قيام البيئة تركبتها وقبولها وقد تردد الفقهاء في ان الثبوت حكم أو ليس بحكم والصحيح عند الشافعية والمالكية انه ليس بحكم وعند الحنفية أنه حكم ولا يقبض في معنى كونه حكماً الا أنه حكم بتعديل البيئة وقبولها وجريان ذلك الامر المشهود به وأما محنته أو الالتزام بشئ فانه لا يوجد الالتزام وذ كرت ذلك الشيخ سراج الدين وقال هذا هو التحقيق قال الشيخ نقي الدين السبكي وقد يقال ان الثبوت يدل على الحكم بالصحة لانه ليس للقاضي أن يثبت باطلا لقوله عليه السلام اني لا أشهد على جور والصحيح أنه لا يدل على الحكم بالصحة لان الحكم قد ثبتت الشئ ثم ينقضي كونه صحيحاً أو باطلا وقد ثبتت الشئ الباطل وقال القرافي انه قد ثبت ما بهتة قد بطلانه ينتظر غيره فيه أما اثبات ما بهتة بطلانه لا قصد الابطال ولا ينتظر غيره فيه فلا ينبغي للحاكم أن يفتي في ذلك قال السبكي والحق الصحيح ان الثبوت ليس حكماً بالثابت بل غايته أن يكون حكماً بثبوته يعني يجريان العقد وصدوره وسيأتي تحقيق ذلك في الفرق بين الثبوت والحكم وقد يقع في ألفاظ الحكم ليسجل بثبوته والحكم بما قامت به البيئة فمأان كانت مصدرية فهو كقوله قيام البيئة وان كانت موصولة وهو الظاهر فهو كاثبات جريان العقود المشهود بها وجعل الثبوت حكماً فيما اذا كان الثابت هو العقود أقوى منه فيما اذا كان الثابت قيام البيئة وفي مثل قوله ثبت بما قامت به البيئة قد يرجح أحدهما على الآخر والكل ضعيف

من الخصومة بأخذ المال (رجل) انهم بسيرة وجس فصالح ثم زعم ان الصلح كان خوفاً على نفسه ان كان في حبس الوالى تصح الدعوى لان الغالب على انه حبس ظلماً وان كان في حبس القاضي لا تصح لان الغالب على انه حبس بحق (الصلح) الفاسد كالببيع الفاسد لا يمكن كل منهما من الفسخ (ادعى) عليه ألفاً فانكروا عطاء نصفها ولم يقل شيئاً ثم أراد المدعى يعني الدافع استرداده ذلك وان كان مكان النقد فرض لا يملك الاسترداد (فالحاصل) ان كل ما كان للمدعى فيه حق الاخذ لا يمكن من استرداد المدعى فالم يذكر لفظ الصلح أو يدل عليه القرينة لان في زعم المدعى أنه أخذ حقه فكيف يكون صلحاً ولا يمكن المدعى من أخذه كالعرض يكون صلحاً بالتعاطى (رجل) ادعى على آخر ألفاً فانكر

فصل في حلى شئ ثم برهن المدعى عليه على الايقاع أو الابرار لا يقبل (وان) ادعى عليه ألفاً فدعى القضاء أو الابرار ووصلح (القسم) ثم برهن على أحدهما تقبل و رد بدل الصلح لان الصلح فداء الميمن واليمين في الاولى كانت على المدعى عليه ففداءه للمال في الثانية على المدعى فلا يتصور أن يكون الفداء عنها فاذا برهن على القضاء أو الابرار رد بدله (رجلان) بينهما أخذ وعطاء تبرع وقرض وشركة تصادفاً على ذلك ولم يعرف المقدار فتصالحا على مائة الى أجل جازلان لفظ الصلح دليل على ان الحق أكثر وقد تبرع بالتأجيل فيما سبق كنه على آخر دراهم لا يعرفان مقدارها صلح على مائة (رجلان) لهما على رجل دين فأراد أحدهما ان يأخذ نصيبه على وجه لا يكون للشريك فيها نصيب فالحالة في ذلك ان يبيع من المطلوب كلاماً زبيب بمائة درهم ويسلم عليه ثم يرثه عن نصيبه من الدين ويطالبه بثمان الزبيب فثبت لا يكون لشريكه فيه نصيب لانه لا يترك في هذا الدين وان مبنى الصلح على التجوز بدون الحق فما كان المصالح أبراراً عن بعض نصيبه واستوفى البعض (ولا) يجوز

تعلق الصلح بالشرط ولا اضافته الى وقت بان قال اذا جاء غدة فصالحك على كذا أو صالحك غدا على كذا لان تعليق التملك بالشرط و اضافته الى الوقت باطل ولان الصلح في الاعيان ملحق بالبيع فكلما لا يجوز تعليق البيع بالشرط ولا اضافته الى الوقت فكذلك الصلح (ويجوز) الصلح من دعوى نكاح (وهو) على وجهين (أحدهما) ان يدعى رجل على امرأة نكاحا وهي تجحد فصالحته على مال حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع لان الصلح يجب اعتباره بأقرب العقود اليه احتسالا لصحته وأخذ المال على ترك البضع خلع فصار بذل المال منها في حق المدعى في معنى الخلع بناء على زعمه والخلع بلا نفقة البراءة صحيح وفي حق دفع الشعب والخصومة وتخليص النفس عن الوطء والحرام (وفي) الهداية قالوا لا يجعل له أخذ المال فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان بمطال في دعواه (وقال) (٥٧) صاحب المنبع هذا ليس بمختص بهذا

المقام يدل هو عام في جميع أنواع الصلح بدليل ما ذكر في كتاب الاقرار ان من أقر لغيره بمال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره فانه لا يجعل له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلمه لطبيب نفسه فيكون تملكه على طريق الهبة (والثاني) ان تدعى امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال لا يجوز لانه رشوة محضه من غير خصومة ويلزمها ردها كذا في المنبع (وفي) الوالو الجي الخليفة اذا جعل غيره ولي عهده بعده وثم مات يحب على الناس ان يعمله لوابه يصير الثاني خليفته كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فانه فوض الامر في حياته الى عمر رضي الله تعالى عنه (وكذا) قاله موسى أن يوصي الى غيره بعد موته اه (الفصل السادس في الاقرار) \* الاقرار هو اخبار بحق لا خسر عليه وحكمه

(القسم الثاني) \* ان يضيف الثبوت الى الحكم كقوله ثبت عندى ان هذه الدار وقف أو لك فلان أو ان هذا المرأز وجه فلان فهذا مل الحكم فلا يمكن التعرض لنقضه الا أن يتحقق ان مستنده جريان عقد مختلف فيه كقول الحقني ثبت عندى ان هذه زوجة فلان زوجت نفسها ونحو ذلك فيثبت بعود الخلاف في أن الثبوت حكم أولو يقوى جريان الخلاف فيه فان قلنا انه حكم امتنع على حاكم آخر اطاله وان قلنا انه ليس بحكم لم يمنع ومن يقول بنقض حكم القاضي بلاولى لم يمنع عنده على الوجهين جميعا ولولم يصرح القاضي ببيان السبب واقفه مر على قوله ثبت عندى انم ازوجهة علم بيينة أخرى ان مستنده تزويجه لنفسها فالظاهر أن الامر كذلك لكن العلم بذلك صعب لاحتمال أن يكون جازا ولم يحدد العقد بحضوره في غيبة من شهد عليه بالثبوت المعلق وتزويجه لنفسها وان كان احتمل الابعدا \* الحالة الثالثة أن يقتصر بالثبوت حكم وألفاظ الحكم متعددة وقد تقدم بعضها وسأبقى ذكر ما بقى ان شاء الله تعالى وحينئذ لا سبيل الى نقضه باجتهاده مثله فنى كان في محل مختلف فيه اختلافا قويا لا ينقض قضاء القاضي ولم يكن بناء على سبب باطل لم ينقض بحال والمقار ع به في ذلك اذا صرح بصحة ذلك التصرف هذا فيما اذا حكم بالصحة وان حكم بالوجوب فقد تقدم ما فيه ومن ألفاظ الحكم ليسجل بثبوتيه والحكم بما ثبت عنده فان حملناه على الثبوت فالحكم فيه كما تقدم في الحكم بالثبوت وان حملناه على الثابت عنده فهو ماض ولا يحكم به الا بطريق الحقيقة بحكم شرعى من ايجاب أو منع أو اطلاق فاذا قال حكمت بان هذا باع أو وهب أو ورث ونحو ذلك فمناه حكمت بانه ثبت ذلك عندى فيرجع الى ما تقدم من الحكم بالثبوت ومن ألفاظ الحكم ليسجل بثبوتيه والحكم به كثيرا ما يوجد في محلات الحكم ليسجل بثبوتيه والحكم به والضمير يرجع الى ما تقدم على الاحتمالات المتقدمة فهو غير خارج عنها \* ومن فوائد ذلك غير الغائدين المتقدمين في أول الكلام على الحكم بالثبوت وهو أنه هل يمنع على حاكم آخر نقض ما معنى يرجع الى ذات تلك التصرفات انشاء كان أو اقرارا أو لا يمنع النقص فيه تفصيل وهو أنه ان أطلق البيع أو نحوه أو ذك كرسية أو شروطة وكيف وقع كما هو العادة في الكتب فيمنع نقضه لانه حكم بوقوع ذلك الانشاء والاقرار والالفاظ الشرعية اذا أطلقت تحمل على الصحيح وانما قيدت بقولي معنى يرجع الى ذات ذلك التصرف احتراماً من أن ينقض لعدم أهلية العاقد أوله عدم شرط محله حيث لا يطابق كما سنذكره في القسم الثاني وهو أن يحمل على التصرف المعهود كما هو الواقع في الكتب الحكمية والامر كذلك اذا قال ثبت عندى البيع أو الوقف ونحوه ما فانه انما يحمل على الصحيح فاذا قال ليسجل بثبوتيه والحكم به فالمراد التصرف المشروح في الكتاب فقد يكون صحيحا مجمعا عليه وقد يكون فاسدا مجمعا عليه وقد يكون مخا فاقبه والقسم الثاني وهو كونه فاسدا مجمعا عليه ليس للقاضي

(٨ - معين الحكم) ظهور المقر به لاثباته ابتداء فيصح الاقرار بالخر لاه سلم حتى يؤمر بالتسليم اليه (ولا) يصح الاقرار بالاطلاق والعناق مكرها ولو كان انشاء يصح مع الاكراه لان طلاق المكره واعتاقه واقعان عندنا (واسئل) بعض على كونه اخبارا بمسائل (منها) اذا أقر نصف داره مشاعا مع ولو كان تملكه يصح (ومنها) اذا أقرت بالزوجة مع ولو كان تملكه يصح (ومنها) اذا أقر المريض بدين مستغرق جميع ماله مع ولو كان تملكه يصح (ومنها) اذا أقر العبد المأذون لرجل بعين في يده مع ولو كان تملكه يصح (واسئل) بعض على كونه تملكه بمسائل (منها) اذا أقر لرجل فردا قراؤه ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا يصح (ومنها) اذا أقر المريض لوارثه بدين لم يصح ولو كان اخبارا يصح (ومنها) ان الملك الثابت بسبب الاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة حتى لا تلك المقر له ما لا يثبتها ولو كان اخبارا الكانت مضونة عليه (وفي) الذخيرة والمطابق ادعى عينا في يد انسان اثم اله ثم ان صاحب البدأ أقر له به تصح هذه الدعوى عند البعض وعند عامة المشايخ

لا يصح لان نفس الاقرار لا يصلح مبيلا لاصحقات فان الاقرار كاذب لا يثبت الاستحقاق للمقر له وعند من يقول يصح لو نكل فالفتوى على انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال (قال) صاحب الفصول قلت على قول من يقول من المشايخ انه تأييد في الحال ينبغي ان يصح دعوى المال بسبب الاقرار وعلى قول من يقول انه اخبار لا تصح (واجمعوا) على انه لو قال هذا العبد ملكي وهكذا أقر به صاحب البدن تصح هذه الدعوى لانه لم يجعل الاقرار سبب الوجوب (الجملة) من شرح الوفاية لابن فرشته (وفي المنبج) ولا يصح اقرار الصبي الا اذا كان مأذونا بالتجارة فان اقراره جائز بمن لرجل أو ودبعة أو عارية أو مضاربة أو غصب لانه التحق بسبب الاذن البالغ لادالة الاذن على عقله ولا يصح اقراره بالمهر والجنابة والكفالة لانها غير داخله تحت (٥٨) الاذن اذا التجارة بمبادلة المال بالمال والنكاح بمبادلة ماليس بمال والكفالة تبرع من وجه فلم

تكن تجارة مطلقة وكذلك الجنون لا يصح اقراره وكذلك العبد المجبور لا يصح اقراره بالمال وان كان يصح بالحدود والقصاص لان ذمته ضعفت بقره فانضمت اليها مالية الرقبة والكسب وهي ملك المولى فلا يصح اقراره عليه بخلاف العبد المأذون فان اقراره بالبدون وبما في يده صحيح لان المولى رضي باسقاط حقه بالتسليم عليه (والناثم) والمغنى عليه كالجنون (واقرار) السكران جائز بالحقوق كلها الا بالحدود الخاصة والردة وتنفذات التصرفات من السكران كما تنفذ من الصاحب وسيجيء عليه في فصل الطلاق ان شاء الله تعالى (وكذا) يصح الاقرار بالعلوم يصح بالمجهول بخلاف الجهالة في المقر له فانه يمنع صحة الاقرار بخلاف (وفي) الذخيرة جهالة المقر له انما يمنع صحة الاقرار اذا كانت متفاحشة بان قال

اثباته الا اذا قصر ابطاله والقسم الثالث وهو كونه مختلفا فيه فلن يرى صحته أن يشته ويحكم بشيئته وبصحة على مذهبه فان حكم بالصحة فلا ينقض وان أثبت ثبوتنا مجردا فلغبره نقضه في رواية وكذا ان حكم بالثبوت فليس لمن يرى فساده أن يشته الا لغرض ابطاله أو ينظر غيره فيه كالموماتت شهود الكتاب فاثبتت المالكي بالخطا لينظر فيه الشافعي قال واذا رأينا كما أثبتته أو حكم بشيئته ولم نعلم قصده فيجعل على انه لا يتضح له حكمه \* (فصل في الفرق بين الثبوت والحكم) \* ان قلت ما الفرق بين الحكم والثبوت وهل الثبوت حكم أم لا واذا انما بان الثبوت حكم فهل هو عين الحكم أو يستلزمه ظاهرا وعلى التقديرين فهل ذلك عام في جميع صور الثبوت أم لا جوابه أن الثبوت هو قيام الحجة على ثبوت السبب عند الحاكم فاذا ثبت بالبينة أن السيد أعتق شقصا في عبدا وأن النكاح كان بغير ولي أو بصداق فاسد أو ان الشريك باع حصته من أجنبي في مسئلة الشفعة أو أنما ازوجة لاميت حتى ترض ونحو ذلك من ثبوت أسباب الحكم فان بقيت عند الحاكم ريبية أولم تبق ولكن بقي عليه ان يسأل الخصم هل له معلن أو معارض ونحو ذلك فلا ينبغي أن يختلف في هذا انه ليس بثبوتنا ولا حكمنا كالموجود الريبية أو لعدم الاعذار وان قامت الحجة على سبب الحكم أو انتفت الريبة وحصلت الشروط فهذه اذ هو الثبوت فيجب أن يعتقد أنه حكم فهذا معنى قول الفقهاء من أهل المذهب الصحيح أن الثبوت حكم يري في هذه الصورة الخاصة وليس ذلك في جميع صور الثبوت قال برهان الدين صاحب المحيط والصحيح ان قوله حكمث أو قضيت ليس بشرط وقوله ثبت عندى يكفي وكذا اذا قال ظهر عندى أو صح عندى أو علمت فهذه حكمه والمختار وفي الكبرى لو قال ثبت عندى ان لهذا على هذا كذا قال بعض مشايخنا لا يكون حكما وقال بعضهم منهم القاضي أبو عامر الهامري صاحب الهادي وشمس الأئمة الحلواني بانه حكم والفتوى عليه فوله انه ان يكون في صورة خاصة كذا كرناوذ كرفي فتاوى رشيد الدين قوله ثبت عندى حكم لكن الاولى أن يبين ان الثبوت بالبينة أو بالاقرار لان الحكم بالبينة يخالف الحكم بالاقرار قال القرافي والقول الشاذ يري ان حقيقة الحكم مغايرة لحقيقة الثبوت ومع تغير الحقائق لا يمكن القول بصحصول أحد المتغيرين عند حصول الآخر الا ان يجزم باللازمة والفرزوم غير وثوق به لاحتمال أن يكون عند حصول الآخر ريبة ما علمنا بما فيه توقف حتى يحصل اليقين بالتصريح بانه حكم وهذا في الصور المتنازع فيها التي حكم الحاكم فيها بطريق الانشاء وأما الصور المجمع عليها كثبوت القيمة في الاتلاف والقتل للقصاص وثبوت الدين عنده في الذمة وعقد القراض وثبوت السرقة لقطع فالثبوت الكامل في هذه الصور جميعها لا يستلزم انشاء حكم من جهة الحاكم بل أحكام هذه الصور مقررة في الشريعة اجاعا وظيفة الحكم في هذه الصور وانما هو التنفيذ وسيأتي بيان معناه وأما فيما اذا انتفى

هذا العبد لو احدث من الناس أما اذ لم تكن متفاحشة لا تمنع بان قال هذا العبد لا حد هذه من الرجال (وقال) شمس الأئمة فالحكم السرخصي رحمه الله تعالى الجهالة تمنع أيضا في هذه الصورة لانه أقر للمجهول وانه لا يفيد لان فائدته الجبر على البيان وههنا لا يجبر على البيان (والاصح) انه يصح لانه يفيد وصول فائدته وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول ثابت لانهم ملوا اتفاقا على أخذه فلهما حق الاخذ (فالخاص) ان الاقرار للمجهول لا يصح اذا كانت الجهالة متفاحشة واذا لم تكن متفاحشة يجوز الاقرار بمجهول يصح مطاقا معلوما كان أو مجهولا (واما) الابرأ عن الحقوق المجهولة يصح بعوض وبدونه (وفي المنبج) الابرأ عن الاعيان لا يصح ثم قال وفي البسائط لو ابرأ عن ضمان العين وهي قائمة في يده مع الابرأ ومطاعا عنه الضمان عند أمهائنا الثلاثة وقال زفر لا يصح لان الابرأ اسقاط الاعيان لا يعقل فالتحقق بالعدم وبيت العين مضمونة كما كانت واذا هلكت ضمن (رجل) في يده دار دعاها آخر فقال أشتر بتهامنك القياس ان يؤمر بالدفع الى المدعى الى



أن يبرهن على الشراعية وفي الاستحسان جهل ثلاثة أيام بعد التكفل عليه فان برهن والا سلم الى المدعى (وعلى القياس والاستحسان اذا ادعى المدعي الاضامه والمدعي فلا يدعي برهان المدعي عليه (وكان) الامام طهر الدين يفتي فيها بالقياس (أقر) انه اقضى من فلان ألفا كانت له عليه فقال فلان لم يكن لك على شيء يعني المقر بعد ما حلف المقر له على انه لم يكن له عليه شيء (قوله) عند دعوى المال عليه ما قضيت منك بغير حق لا يكون اقرارا (ولو) قال دفعته الى أخيك بأمرك اقرار بالقبض فلا يبرأ بالأبواب الاصل والاتصال (ولو) قال بأي سبب دفعته الى قالو يكون اقرارا وفيه نظر (قدمه) قبل حلول الاجل الى الحاكيم وطالبه به فله ان يحلف ما على اليوم شيء وهذا الحلف لا يكون اقرارا بالمال المدعي به ويسمعان يحلف بهذا الوجه ان لم يقصده ذهاب (٥٩) حقه (قال) الفقيه لا يثبت الى قول من جعله اقرارا بوجوب المال

الموجل (وكذلك) الكلام اذا حلف الزوج عند انكاحه دعوى زوجته الصداق فان المهور في زماننا موجهة بالعادة (قات) وهذا دليل على ان الزوجة ليس لها مطالبة زوجها بالمهر المؤخر بعد قبضها المجل ودخوله بها الا بعد الفراق بموت أو طلاق لان المؤخر موجل عرفا لم امر والله سبحانه وتعالى أعلم ولا بد من نقل صريح يعتمد عليه في ذلك فبأنها الطالب لا تجزم بشيء في هذه المسئلة الا بعد النقل الصريح والتأمل الصحيح (ادعى) عليه مالا فقال قبضته لكنك لم تملكي يومس بالرد اليه وينبغي ان يكون على القياس والاستحسان الذي ذكرناه (رجل) قال لا خرافة الا ان التي لي عليك أو غلة عدي فقال نعم أو قال غدا أعطيكها أو اقلع فاقبضها أو زنها الا على وجه السخرية

فالحاكم والمفتي فيه سواء اذ ليس ههنا حكم استنباط صاحب الشرع فيه الحاكيم أصلا البتة بل هذه أحكام تتبع أسسها ما كان ثم حاكم أم لا نعم الذي يقف على الحاكيم التنفيذ مع انه غير مختص به في الدين وشبهه فلو دفع المتاع القيمة والمدين الدين وسلم البائع المبيع استغنى عن منفذ من حاكم أو غيره وانما يحتاج الى الحاكيم في الصور المجمع عليها اذا كانت تفقر الى نظر واجتهاد وتحرير أسسها بفتح السين لا انكسارها اذا كان تفويضها للناس يؤدي الى التهاجر والقتال كالحدود والتعازير مع أن التعازير من القسم الذي يفقر الى نظر واجتهاد في تقدير التعزير بقدر الجنابة والجاني والمجنى عليه فظهر أن الثبوت غير الحكم قطعا وقد يستلزم الحكم وقد لا يستلزم وقد تكون الصورة قابلة للاستلزام الحكم وقد لا تكون قابلة كما تقدم بيانه في صور الاجماع فان القول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ وانما يتعين تخصيص هذه العبارة وتأويل كلام العلماء وحده على معنى صحيح وهو بين أن نصف \* (فائدة) \* اختلف في الحكم والثبوت هل هو بمعنى واحد والثبوت غير الحكم والعجب أن الثبوت يوجد في العبادات والمواطن التي لا حكم فيها بالضرورة اجماعا ثبتت عند الحاكيم هلال رضاء وهلال شوال وثبت طهارة الماء ونجاسته ويثبت عند الحاكيم التحريم بين الزوجين بسبب الرضاع ويثبت التحليل بسبب العقد وليس في ذلك شيء من الحكم واذا وجد الثبوت بدون الحكم كان أعم من الحكم والاعم من الشيء غيره بالضرورة ثم الذي يفهم من الثبوت هو مفهوم من الحجية كاليقينة وغيره السالمة عن الطاعن في وجدته شيء من ذلك فانه يقال في عرف الاستعمال ثبت عند القاضي ذلك وعلى هذا التقدير يوجد الحكم بدون الثبوت أيضا كالحكم بالاجتهاد كاعطاء أمير الجيش الامان للعدو وكذلك في قسم الجيش بين أهله يجتهد ويفضل أهل الحاجة وكذا عقد الصلح بين المسلمين والكفار وتقدير نفقة الزوجة والاولاد وقد أقرت لذلك بابا في أني ان شاء الله فاذا ثبت هذا علم ان كل واحد أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه ثم ثبوت الحجية مغايرة لكلام النفساني الانشائي الذي هو الحكم كما تقدم بيانه في التمرين بحقيقة الحكم فثبت كونها غير من بالضرورة وان الثبوت هو موضوع الحجية والحكم انشاء كلام في النفس هو الزام أو اطلاق

\* (فصل في معنى تنفيذ الحكم) \* وهو على قسمين تنفيذ حكم نفسه وتنفيذ حكم غيره \* فالأول معناه الزام بالحبس وأخذ المال بيد القوة ودفعه لمستحقه وتخليص سائر الحقوق وإيقاع الطلاق على من يجوز له إيقاعه عليه ونحو ذلك فالنفي غير الثبوت والحكم فالثبوت هو الرتبة الاولى والحكم هو الرتبة الثانية والتنفيذ هو الرتبة الثالثة وليس كل الحكم لهم قوة التنفيذ لا سيما الحاكيم الضعيف القدرة على الجبرارة فهو يشي الزام ولا يحصل له تنفيذه لتعذر ذلك عليه فالحاكم من حيث هو حاكم ليس له الا انشاء أو ما قوة التنفيذ

أو قال خذها أو أرسل غدا من قبضها أو يترنم أو لا ترنم أو لا تأخذها في اليوم أو حتى يدخل على مالي أو يقدم على غلامي أو قال لم نحل أو قال صالحي عنها أو قال لا تضيقها أو لا أعطيكها أو قال أحل غرما على أو بهضم أو من شئت منهم أو يحتملهم على أو قضاها فلان عني أو أبرأتنيها أو أخللتنيها أو هبتنيها أو تصدقت بها على أو قال مالك على المائة أو سوى مائة أو غير مائة أو قال أشهد وان له على ألف درهم فانه اقرار في ذلك كله (ولو) ادعى عليه ألفا فقال لا أعطيكها أو قال مالفلان على شيء فلا تخبره ان له على ألفا لا يكون اقرارا (ولو) يد بالثبوت لكن قال لا تخبر فلان ان له على ألف درهم أو لا تعلمه يكون اقرارا (ومن) اصحابنا من قال الصحيح انه في الاخبار لا يكون اقرارا (ولو) قال لا تشهدوا ان افلان على ألفا لا يكون اقرارا (وذكر) محمد رحمه الله تعالى ان قوله لا تخبره اقرار ولا تشهد لا يكون اقرارا (وفي ابن رازي) أشار الى أن قوله لا تخبره لا يكون اقرارا وقوله اخبره يكون اقرارا (قال) السكرخي الصحيح هذا والله أعلم وما ذكرنا قوله لا تخبره اقرارا خطأ

(قال) مساجعها هو الصواب (وقال) في القنية وهو الصحيح (رجل) قال وجدت في كتابي ان فلان على ألف درهم أو بخطي أو كتبت بيدي ان له على ألفا فهذا كله باطل (واذا) قال البائع وجدت بخطي ان فلان على كذا الزمة ذلك (قال السر حسي) رحمه الله تعالى وكذا خط الصراف والسمسار (فعلى) هذا لو قال للصك اكتب خطا على فلان بألف درهم أو اكتب خطا ببيع هذه الدار بألف درهم من فلان أو اكتب لاسم ابي صك الطلاق كان اقرارا بالمال والبيع والطلاق وحصل للكتاب ان يشهد ببيع مع سواء كتب أولا (قال) لا تحل عليك ألف فقال الآخر ولي عليك مثلها أو قال طلقت امرأتك فقال وأنت طلقت عبدك فقال وأنت أعنت عبدك لا يكون اقرارا في ظاهر الرواية (وروي) ابن سماعة عن (٦٠) محمد رحمه الله تعالى انه اقرار به يفتى (ولو) جعلت زوجا في حل يبرأ عن المهر كالأبرأ ثم ربه

من الدين الا اذا كان هناك ما يخصه (رجل) قال ابرأت جميع غسرمائي لا يصح الا اذا نص على قوم مخصوصين (قال) الفقيه وعندي انه يصح (الاقرار) والابراء لا يحتاجان الى القبول ويزيدان بالرد (لو) قال فلان على ألف قرص أو هندی ألف ودينه الا ان لم أقبض لم يصدق (ولو) قال أقرضتني أو أودعته شيء أو أعطيتني لكنني لم أقبضه ان وصل صدق استقصانا والا (غصبت) منه هذا العبد امس ان شاء الله تعالى لا يلزم (على) ألف ان شاء فلان فشاء فلان لا يلزم (جميع) ما في يدي أو بعرفتي أو ينسب الى فلان يكون اقرارا (ولو) قال جميع مالي أو ما أملكه فلان فهو هبة لا يملك بالتسليم وقبول انتهى كلام البرازي (وفي القنية) استأجرته دارا فهو اقراره بالمالك (ولو) أقرانه كان يدفع غلته هذه الدار الى

فامرأته على كونه كما لا يرى ان المحكم ليس له قوة التنفيذ وقد تقدم هذا في الرتبة السادسة من رتب الولاية \* والقسم الثاني تنفيذه حكم غيره وذلك بان يقول فيما تقدم المحكم فيه من غيره ثبت عندى انه ثبت عند فلان من الحكم كذا فهذا ليس بحكم من المنفذ البتة وكذا اذا قال ثبت عندى ان فلانا حكم بكذا وكذا فليس حكم من هذا المثلث بل لو اعتقد أن ذلك الحكم على خلاف الاجماع صحيح من ان يقول ثبت عندى انه ثبت عند فلان كذا وكذا لان التصرف الفاسد قد ثبت عند الحاكم ليرتب عليه موجب ذلك وقد تقدم هذا في النوع السابع من تصرفات الحكم وبالجمله ليس في التنفيذ حكم البتة ولا في الاثبات أن فلانا حكم بمساعدة على صحة الحكم السابق فلا يعتد بكثرة الاثبات عند الحكم فهذا كله حكم واحد وهو واجب الى الحكم الاول الا أن يقول الثاني حكمت بما حكم به الاول وأزمت بموجبه ومقتضاه \* (تنبيه) \* هذا حكم ما اذا كان الحاكم الاول والمنفذ الثاني مذهبهما واحد أما مع اختلاف المذاهب فقال بهض أهل العلم خارج المذهب اذا ورد على حكم حكم بأحد المذاهب المشهورة والقاضي الوارد عليه الحكم اعتقاده مذهب آخر فهل يلزمه تنفيذ هذا الحكم والزام المحكوم عليه بدفع المال الذي حكم به عليه القاضي أو الزام الزوجة المحكوم عليها بصحة النكاح وتمكين الزوج منها مع ان مقتضى مذهب هو خلاف ما نذهب ذلك الحكم في ذلك قولان أحدهما انه يوقف عن تنفيذه وباطاله لانه ان نفذه وأزم المحكوم عليه بما فيه ألزمه مالا يرى انه الحق عنده والثاني انه ينفذه ويلزم المحكوم عليه ما تضمنه الحكم لان توقيفه عن انفاذه كابطاله وقد علمنا انه ممنوع عن نقض الاحكام المجتهد فيها وهو الظاهر من المذهب والقول الآخر لم أجده لاهل المذهب والله أعلم

\* (فصل فيما يدل على الحكم) \* اعلم انه كما يدل القول على الحكم في قول الحاكم أشهدكم أني حكمت بكذا فكذا النحل يدل على الحكم أيضا وذلك اذا كتب الحاكم الى حاكم آخر اني قد حكمت بكذا فهذا الكتاب يدل على الحكم كما هو مشروح في كتاب القاضي الى القاضي وكذلك لو سئل هل حكمت بكذا فأشار برأيه أو غير ذلك مما يدل ويفهم أنه حكم به وكذلك لو كتب الحاكم بيده وقال أشهدوا على بضمنونه جميع ذلك يدل على صدور الحكم وسبب ذلك ان حكم الحاكم أمره بنفسه لالسانى لانه تارة يخبر عنه بالقول وتارة بالفعل وتارة بالإشارة فدل على ان الحكم غير قوله وكتابته وإشارته وانما هذه الامور دالة على الحكم كسائر ما يقوم بالنفس من الاحكام والانباء وغيرها

\* (فصل) \* وما يدل على ان الحكم الشرعي أمر قائم بالنفس لا باللسان أنه قد يقرن انشاء الحكم بما يدل عليه فبوافق انشاء الحكم وقت الاشهاد عليه وقد يقرن سنين كثيرة بان يحكم في شيء ولا يشهد بالحكم

فلان لم يكن اقرارا بالدار له (ولو) قال المدعى عليه لا أقروا أنسركم فهو على صورة الانكار وقيل اقرار لقوله لا أنكر (وعند) أبي على حنيفة رحمه الله تعالى يحبس ولا يحلف لانه لم يظهر منه الانكار (وعندهما) هو منكر حيث قال لا أقروا (قال) لا تحل عليك كذا فادفعه الى فقال استهزأتم أحسنت فهو اقرار وواحد ذنبه (ادعى) عليه ما لا معلوما فقال مستهزأته الامر أنك أنفكر اليوم فهو اقرار بالمدعى (اذا) مات المدعيون قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال اصبر حتى يحل الاجل فهو اقرار (قول) الناس في العادة جميع ما في يدي حق ومالك فلان فهو في عرفنا محمول على وجه الكرامة وانه حسن (ادعى) على امرأتك نكاحا فأنكرت التزويج ثم طالبت به بالمهر فهو اقرار به (وقال) مجد الأئمة التركي اقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح والاقرار بالولد من الحرة اقرارا بالنكاح (طالب) رب الدين الكفيل بالمال فقال له لا تقابل الاصيل فقال لا تغفل لي معه لا يكون اقرارا بالبراء لانه محتمل (وذكر) في الولوالجي رجل اقر لامرأته في مرضه بمهر ألف

ودهرهم ودر تزوجهما على ذلك ثم اقامت لورثة البينة بعد الموت على ان المرأه وهبت مهرها تزوجها في حياة الزوج هبة مباحة لا تقبل هبة الشهادة والمهر لازم باقراره لانه لما اقر في مرضه وتلك الحالة حالة تدارك ما سبق فيه ذليل على ان الاقرار لازم فيؤخذ بذلك (رجل) يمرض يوما يصح يوما ويمرض يوما يقر لبلنه بدن في ذلك المرض فان صح بعد ذلك جاز ما صنع لان ذلك ليس بمرض الموت فان فعل ذلك في مرض ثم لم يصح بعد ذلك وصار صاحب فراش حتى اتصل بالموت فاقراره غير جائز لان هذا اقرار المريض في مرض موته لبعض ورثته فيكون باطلا لكان التهمة واقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث اه (رجل) قال للفلان على ألف درهم في علمي لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى (وكذلك) فيما علمت لم يلزمه شيء عندهما (وقال) أبو يوسف (٦١) رحمه الله تعالى يلزمه ذلك (وفي البرزاي) قال له

على دراهم أو درهم مائة  
ثلاثة (لو) قال دراهم كثيرة  
فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى عشرة وعلى قولهما  
مائة درهم (ودنانير كثيرة)  
عشرة عشرة وعندهما  
عشرون (قال) مال عظيم  
عندهما فاصاب الزكاة  
(مائتان) ولم يذكر ما عنده  
قبل ينظر الى حال المقر قرب  
رجل يستعظم المائتين  
ورب آخر لا يستعظم العشرة  
آلاف (قال) كذا دينار  
يقال ان كذا تستعمل في  
العدد واذل العدد اثنتان  
(على) مال قدرهم (على)  
مال لا قليل ولا كثير مائتان  
(على) دراهم اضعافا  
مضاعفة أو مضاعفة اضعافا  
ثمانية عشرة عندهما (على)  
دراهم مضاعفة ستة (أكثر  
الدراهم) عشرة عنده مائتان  
عندهما (نئ) من الدراهم  
أو من الدنانير ثلاثة (أموال  
عظام) ستمائة (مابين)  
عشرة الى درهم أو مابين  
درهم الى عشرة تسعة عنده

على نفسه في ذلك الا بعد مدة طويلة فتبين ان الحكم الشرعي في نفسه وقائما بذاته من الكلام النفساني  
لا اللساني واعلم ان الحكم تارة يكون خبرا يحتمل الصدق والكذب وتارة يكون انشاء لا يحتمل الصدق  
والكذب فالاول مثل ان يقول قد حكمت بكذا في الصورة الغلانية لان هذا اللفظ يحتمل الصدق والكذب  
بحسب ما يطالع عليه من حاله والثاني مثل أن يقول اشهدوا على بكذا أو اني ألزمت فلانا بكذا فهو انشاء لا يحتمل  
الصدق والكذب لانه انشاء الطالب من الشهود أن يشهدوا عليه بكذا وانما يوصف هذا بالاحصاء والفساد  
والله تعالى أعلم  
(القسم الثاني في بيان المدعى من المدعى عليه) \* اعلم ان علم القضاء يدور على معرفة المدعى من المدعى  
عليه لانه أصل مشكل ولم يختلفوا في حكم ما لكل واحد منهما وان على المدعى البينة اذا أنكر المطالب وان  
على المدعى عليه البين اذ لم تقم البينة يمكن الشأن في معرفة الدعوى والانكار والمدعى والمنكرك فقول  
وبالله التوفيق الدعوى اضافة الشيء الى نفسه وضعا وضافة الشيء الى نفسه مع مساس حاجته اليه شرعا  
والمدعى وضعا من يضيف الشيء الى نفسه مع مساس حاجته اليه ولهذا قلنا صاحب اليد مدعى عليه والخارج  
مدعى لما كان صاحب اليد غير محتاج اليه لان الملك ثابت له ظاهر ابداله يد التصرف جعلناه منكرا والخارج  
لما كان محتاجا الى اثبات الملك لنفسه ظاهر او باطن جعلناه مدعىا شرعا وجعلنا البينة بينة بالنص وقيل  
المدعى من اذترك الدعوى يترك يعني تنقطع الخصومة بتركه والمدعى عليه من اذترك الدعوى لم يترك  
وذكر القدر في مختمة المدعى من اذترك الخصومة لا يجبر عليها والمدعى عليه من اذترك كما يجبر عليها  
وقيل المدعى من يروم اثبات أمر مخفي بريده ازالة أمر جلي وذكر في التحفة المدعى من يلتمس اثبات ملك  
أو حق والمدعى عليه من ينفيه ويدفعه وما ذكرنا من اختلاف الحديث المذكورين لا ينبغي أن يعتمد  
الفقيه عليه في كل مسألة تعرض بل ههنا ما هو أكثر واعتباره أنفع مما قدمنا ذكره فانما هي الاصل المعتمد  
عليه في مقتضى النظر ولا تردد في ذلك ولا اشكال اذ المعارض الحال الحال ولكن قد يعترض حالان  
استصحاب أحدهما بزيادة استصحاب الحال الآخر فهنا يقع الاشكال فيختلف أهل النظر من الاثمة في تمييز  
المدعى من المدعى عليه ويقتصر كل واحد منهما الى ترجيح الحالة التي استصحبها مثاله رجل قبض من رجل  
دنانير فلما طال به اذ دفعها زعم أنه اغتصبها عن سلف كان أساغه لدفعها وقال دافعها بل انا سلفك اياها  
وما كنت أنت أسلفتني شيئا فان اعتبرنا الفرق بين المدعى والمدعى عليه بان المدعى من لو سكت لترك  
وسكوته وجدنا ههنا الدافع هو المدعى لانه لو سكت لترك وسكوته والقابض لو سكت عن جواب الطالب  
ما ترك وسكوته وان بيننا على الاصل الآخر وهو دعوى الامر الجلي أو الخفي فانما ان استصحبنا كون الدافع

ومابين عشرة الى عشرين تسعة عشر عنده وعنده عشرة في الاول وعشرون في الثاني (مابين) درهم الى درهم درهم عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف رحمهما الله تعالى (رجل) قال ما في يدي من قليل وكثير من عبيد وغيره أو ما في حافتي فلان صح لانه عام لا مجهول (وان) تنازع في شيء  
أنه كان وقت الاقرار في يده أو حافته فقال المقر لا بل حدث بعده قال قول له مقر (رجل) قال هذا البيت وما أغلق عليه باب لا مرائي وفيه متاع فلها  
البيت والمتاع (بختلاف) مالو كان مكان الاقرار يبيع فان المتاع لا يدخل فيه لانه يصير كأنه باع البيت بحقوقه (وفي المنتقى) لي عليك ألف  
فقال آخر هي دعواك شهرا أو آخر الذي ادعت به لا يكون اقرارا وكذا لو قال أو ادعواك حتى يقدم مالي فاعطيكها (ولو) قال لي فاعطيكها  
يكون اقرارا عنده محمد رحمه الله تعالى (لي) عليك مائتان فقال قضيت مائة بعد مائة فلا حق لك على لا يكون اقرارا (وكذا) لو قال قضيت خمسين  
لا يكون اقرارا (لي) عليك ألف فقال حسبته لك أو قضيتك أو أحاطتكم أو وهبتها أو أبرأتني أو أحلتني قال الناطقي كاه اقرار (رجل) قال

لا تخبر نفسك ألفاظا قال ما استقرضت من أحد سواك لا يكون اقرارا ولو قال استقرضت منك لا يكون اقرارا  
 ما استقرضت من أحد سواك اقرارا اذا كان مجيبا له لان معناه استقرضت منك لان غيرك ولو صرح بقوله استقرضت منك لا يكون اقرارا  
 ثم قال هـ ذان أعجب المسائل فان اقراره بفعل الغير أعنى قوله أقرضتني اقرار وبفعل نفسه أعنى قوله استقرضت منك ابتداء لا يكون اقرارا  
 (وفي) بعض الفتاوى استقرضت منك فلم تقرضني صح اذا وصل والا لا (وذ كر) شيخ الاسلام أن تعليق الاقرار بالشرط باطل (وقوله)  
 اذا جاء رأس الشهر أو اذا جاء الاضحى أو اذا أنظر الناس أو اذا ملت ليس بمتعاقب بل تأجيل الى هذه الاوقات لصاحبه للتأجيل فان الدين بالموت  
 يحل ولا يصدق في دعوى التأجيل بخلاف (٦٢) قوله اذا قدم فلان اذا ادعى كفالة مع لغة بقـ روم فلان (الاشارة) تقوم مقام العبارة

وان قدر على الكتابة  
 (كتب) كتابا فيه اقرار بين  
 يدي الشهود فهذا على  
 أقسام (الاول) ان يكتب  
 ولا يقول شيئا فانه لا يكون  
 اقرارا فلا تحل الشهادة  
 بانه اقرار (قال) القاضي  
 النسفي رحمه الله تعالى ان  
 كتب مصدر امر سوا وعلم  
 الشاهد حل له الشهادة  
 على اقراره كالأقرار كذلك  
 وان لم يقبل اشهد على به  
 فعلى هذا اذا كتب  
 للغائب على وجه الرسالة  
 أما بعد فعلى لك كذا  
 يكون اقرارا لان الكتابة  
 من الغائب كالخطاب من  
 الحاضر فيكون منكما  
 وعامة المشايخ على خلافه  
 لان الكتابة قد تكون  
 للتجربة وفي حق الآخر  
 بشرط ان يكون ممنونا  
 مصدرا وان لم يكن الى  
 الغائب (الثاني) كتب وقرأ  
 عند الشهود لهم ان يشهدوا  
 وان لم يقبل اشهدوا على  
 (الثالث) ان يقرأ عليه

بريء الذمة من ساف هذا القابض صدقنا الدافع وجه لنا هو المدعى عليه السلف الذي الاصل عدمه وان  
 اعتبرنا حال القابض هو المدعى عليه فامرض الاشكال الا عند تصادم مقتضى الاحوال فيفتقر الى ترجيح  
 استحباب احدهما الى على الآخر وقد ذكر شرح القاضي أنه قال وليت القضاء وعندى لا أنأجزع عن  
 معرفة ما يتقادم اليه فيه فأول ما ارتفع الى خصميه أشكل على أمرهما من المدعى ومن المدعى عليه فأت  
 وله أشار الى هذا الذي نهىنا عليه  
 القسم الثالث في ذكر الدعاوى وأقسامها \* وفيه فصول الفصل الاول في بيان الدعوى الصحيحة  
 وشروطها وكيفية تصحيح الدعوى الفصل الثاني في تقسيم الدعاوى الفصل الثالث في تقسيم المدعى عليهم  
 الفصل الرابع في تقسيم المدعى لهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها الفصل الخامس في بيان ما يتوقف  
 سماع الدعوى به على اثبات أمور الفصل السادس في حكم الوكالة في الدعوى وما يتعلق بها  
 \* (الفصل الاول في الدعوى الصحيحة) \* والدعوى تنوع الى صحيحة وفاسدة والقاضي اغما يسمع الصحيحة  
 دون الفاسدة وفساد الدعوى اما أن لا تكون ملزمة شيئا على الخصم أو يكون المدعى مجهولا في نفسه ولا نعلم  
 فيه خلافا لا في الوصية فان الائمة الثلاثة يميزون دعوى المجهول في الوصية فان ادعى حقما من وصية أو اقرار  
 فانهم يابصرون بالمجهول وتصح دعوى الابراهم من المجهول بالخلاف فـ لو قال لي عليه شيء لم تسمع دعواه لانها  
 مجهولة ولعله يريد اذا كان يعلم قدر حقه امتنع من بيانه وقد قال بعض العلماء في هذه الدعوى وعندي أن  
 هذا الطالب لو أيقن بعمارة ذمة المطلوب بشئ وجهل بمبلغه وأراد من خصمه أن يجاوبه عن ذلك باقراره  
 بما ادعى عليه به على وجه التفصيل وذ كر المبلغ أو الجنس لزم المدعى عليه الجواب أما لو قال لي عليه شيء من  
 فضله حساب لأعلم قدره وقامت له بينة انه ما تحاسبوا بقيت له عنده بقية لأعلم لهم بقدر هاذ عواء في هذه  
 الصورة مسموعة وكذا لو ادعى حق في هذه الدار أو الارض وقامت له بينة أن له فيها حقا لا يعلمون قدره فهي  
 دعوى مسموعة ثم الدعوى الصحيحة ان يدعى شيئا معلوما على خصم حاضرا في مجلس الحكم دعوى تلزم الخصم  
 أمرا من الامور وانما اشترطنا كون المدعى معلوما لان ما هو المقصود من الدعوى لا يمكن مع جهالة  
 واعلامه ان كان عقارا بذ كر حدوده وموضعه وسأني في فصل تصحيح الدعوى وانما اشترطنا كون الخصم  
 حاضر لان القضاء على الغائب والغائب لا يجوز عندنا وانما اشترطنا كون الدعوى تلزم حتى ان من ادعى انه  
 وكيل فلان وأنكر فلان لا تسمع هذه الدعوى لانه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا تفيد الدعوى فانزمتها  
 ومثله لو ادعى رجل على رجل هبة وقلنا ان الهبة لا تلزم بالقول وللاوهاب الرجوع عنها ما لم تقبض فانه لا يلزم  
 المدعى عليه الجواب عن ذلك لان المسؤل عن هذا قال ذلك وقال رجعت عنه فانه لا يلزمه مطالبته بشئ

عندهم غيره فيقول الكاتب هذا اشهدوا على به (الرابع) ان يكتب عندهم ويقول اشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان ولا  
 اقرار والا فلا (قال) اعطى الالف التي لي عليك فقال اصبر أو سوف تأخذها لا يكون اقرارا (قال) مال نفيس أو كرم أو حظير لا رواية  
 فيه وكان الجرجاني رحمه الله تعالى يقول مائتان (ألف دراهم) ثلاثة آلاف (ألف كثيرة) عشرة آلاف (اشياء كثيرة) أربعون (ابل  
 كثيرة) خمسة وعشرون (قال) له أعطيتك مقدار كذا فقال بأي سبب أعطيتني يكون اقرارا بالدفع اليه لانه صرح بالدفع اليه وسأله عن  
 السبب (قال) لي عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذا لم يقبله على وجه الاستهزاء وعرف ذلك بالثقة (اذا) أقر أنه قبض منه كذا قال شيخ  
 الاسلام لا يلزمه ما لم يقبل قبضته بغير حق قبضه بوجوب الرد والاشبه انه يلزم الرد لان القبض المطابق سبب وجوب الرد والضمان كالخذ  
 فانه نص في الاصل انه اذا قال أخذت منك ألفا ودبعة وقال المقر له بل غصبنا القول للمقر له والمقرض من مع ان المقرض على الاخذ ودبعة



فهذا أولى (طلب) الصلح والامراء عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والامراء عن المال يكون اقرارا (ادعى) الاقرار في الصغير وانكره المقر له فالقول للمقر لا يستند الى حاله معهود متنافية للضمان (أخذته) منك عارية وقال لا بل يبيعها فالقول لا لا تحذف لانكار البيع (وكذا) لو قال أحد ذلت الدراهم منك ودبعت وقال لا بل قرضا وكذا الثوب لو قال أخذته منك عارية وقال بل أخذته يبيعا فلا يكون اقرارا وهذا اذا لم يلبسه فان كان لبسه وهلك ضمن (صب) دهننا لانسان عند الشهود فداعى مالكه ضمنا فقال كان نجسا لم يقر عذارة فيه فالقول للصاب لانكار الضمان والشهود يشهدون على الصب لانه على عدم النجاسة (وفي المنبع) اذا قال المقر في اقراره على أوقبلى ألف درهم فقد أقر بالدين (ولو) قال عندى أومعى أوفى ببنى أوفى صندوقى أوفى كيسى فهو اقرار بالامانة فيده (٦٣) لان هذه المواضع انما تكون محللا للعين

الا لادن اذ محله الذمة (رجل) أقر لا تخربا لدرهم مؤجلة الى شهر وقال المقر له بسل هي حالة فالقول قول المقر له عندنا (وقال) الشافعى وأحدرجهما الله تعالى لزمه مؤجلا (اذا) أقر بمائة على نفسه لرجل وأشهد شاهدين ثم أقرنى موضع آخر ذلك الرجل بمائة أو أقل أو أكثر وأشهد شاهدين فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى هما مالان اذا ادعى الطالب المالين وعندهما مال واحد اذا تفاوتتا فليزمه الاكثر (ومحل) الخلاف في الاقرار بمجرد عن السبب وعن الصلح اذ في المقيد بالسبب المتحذبان قال في الكرتين غن هذه الجارية المال واحد مخد على كل حال وفي المقيد بالسبب المختلف بان قال غن هذه الجارية في الكرة الاولى وغن هذا العبدى الكرة الاخرى المال مختلف على كل حال (وكذا) اذا

ولا فائدة في الزامه ما لو أقر به لم يلزمه اذ ار جع عنه وكذلك الوصايا التي له الرجوع عنها وكذلك التدبير على مذهب الشافعى الذي يرى أن له الرجوع عنه فان من هذا الاصل ذهب بعض الاثمة الى انه لا يلزم الجواب عنه حتى يضيف اليه ما يلزم المطالب بما ادعى عليه فيقول في هذه الهبة يلزم تسليمها وكذلك في البيع بخيار المحاس يضيف اليه انه لم يقع الفسخ بعد العقد قال بعض الاثمة وهذا اعندى انما يتجبه على البناء على ان الانكار لاصل الشئ لايجل محل الرجوع وعلى ان ما فيه الخيار بين امضائه أو رده محمول حتى ينعقد برفع السبب الموجب للخيار فاذا بنى الامر على هذا اتجه ما كيناه عن بعض الاثمة \* الشرط الثالث من شروط سماع الدعوى أن تكون مما يتعلق بها حكم أو أمر من الامور مثال ما يتعلق به حكم أن يدعى رجل على رجل بدين ويقيم البينة على ذلك وعدات البينة فقال المطالب للقاضى استخلفنى الطالب انه لا يعلم كون شهوده مجر حين فان هذا مما اختلف فيه العلماء هل تجب فيه البيِّن أو لا تجب فن لم يوجبنا اعتل بان حقيقة الدعوى أن تكون متعلقة باستحقاق أمر يستخرج من المدعى عليه وههنا لا يطلب من القاضى استخراج شئ من الذى شهدته البينة بتحقيقه وكذا اختلفوا فى المدعى اذا طالب بمن المدعى عليه فقال له المطالب كنت استخلفتنى فاحلف لي انك لم تستخفنى فن ذهب الى استخلافه رأى أن المتعبر فى هـ ذا الاصل أن تكون الدعوى لو أقر به المدعى عليه لا تنفع المدعى باقراره فيجب على هـ ذا ان يحلف من أقام بينة وعذلت على انه لم يعلم بفسقهم ولا اطاع عليه اذا قال المشهود عليه انا أعلم بعلك بفسق شهودك وكذلك اذا قال له احلف لي انك لم تستخلفنى على هـ ذا الحق فيماضى فالحقضى يحلفه لانه ادعى عليه شئ لو أقر المدعى لزمه لان المستحق عليه عين واحدة ولم يكن للمدعى أن يحلفه بمائة ثمانية ولزامضى القضاء في هذه المسئلة ان المدعى عليه اذا حلف فان القاضى يذله الخطا حتى لا يحلف مرة أخرى أنظر المحيط وقاعدة المذهب أيضا ان كل دعوى اذا أقر به المدعى عليه لا تنفع المدعى باقراره اذ لم يقر وانكرت تعلقت عليه البيِّن على الجملة ما لم يخرج ذلك أصلا عن قواعد الشرع مثل أن يطلب المحكوم عليه القاضى بالبيِّن أنه ما جاره عليه أو يطلب المشهود عليه عين الشهود أنهم لم يكذبوا في شهادتهم فان هذا لا يختلف في سقوط الدعوى وكونها لا يلتفت اليها لانها انفسدت قواعد الشرع فى الاحكام ولا يشاء أحد أن يحط منزلة القاضى أو الشهود الا وادعى مثل ذلك حتى يودى ذلك الى الوقوف عن القضاء والشهادة وأما تخليف الشهود فليس من هذا الباب وسيأتى ذكره فى قسم السياسة

(فصل فى تعميم الدعوى) والمدعى به أنواع فان كانت الدعوى مكيدة لا بد من ذكر جنسه بانه حنطة أو شعير أو يذ كرم ذلك نوعه أنها سقية أو برية أو ربيعية أو يذ كرم ذلك صفتها كالحنطة البيضاء

كان الاقرار مطلقا عن السبب لكن مع الصلح فان كان به صلح واحد فالسبب واحد سواء كان الاقرار والشهادة فى موطن واحد أو موطنين وان كان مكانين فالان فى الوجهين (وكذا) اذا أقر بمائة مطلقا وكتب فى صلح ثم أقر وكتب فى صلح فهما مالان (اذا) قال فلان على ألف درهم بل ألفا درهم يلزمه ألفا درهم عند علمائنا الثلاثة وقال زفر يلزمه ثلاثة آلاف لانه أقر بالف ثم رجع وأقر بالالفين فصح الاقرار ولم يصح الرجوع كما فى قوله أنت طالق واحدة لا بل ثنتين (رجل) قال غصبنا من فلان ألف درهم ثم قال وكنا عشرة أنفس والمقر له يدعى انه هو الغاصب منه الالف وحده لزمه الالف كاملا وقال زفر لا يلزمه الا عشر الالف (وعلى) هذا الخلاف ما لو قال أقرضنا أو أودعنا أو أعارنا (رجل) ادعى على الميت ديننا لا يزيد على تركته وله ابنان فصدقه أحدهما وكذبه الآخر فعندنا يؤخذ بجميع الدين مما فى يد المصدق ان كان واقفا بالدين وقال الشافعى رجه الله تعالى على المصدق نصف الدين لانه أبعد من الضمير (ولنا) انه أقر بالدين وهو مقدم على الميراث فالتم يقض جميع الدين لا نصير البركة

فأربعة من الدين فلا يكون له مناشئ بالارث (وفي الحقائق) قال الخواص قال مشايخنا رحمهم الله تعالى فيما روينا في ظاهر رواية أصحابنا  
 يحتاج الى زيادة شيء لم يشترط في الكتب وهو أن يقضى عليه القاضي بأقراره ويجرد الاقرار لا يحل الدين في نصيبه ثم قال صاحب الحقائق  
 تحفظ هذه الزيادة انتهى (نوع في الاستثناء وما في معناه) الاستثناء في الاصل نوعان أحدهما أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه  
 والثاني أن يكون من خلاف جنسه (فالاول) على ثلاثة أوجه استثناء القليل من الكثير واستثناء الكثير من القليل واستثناء الكل من  
 الكل أما استثناء القليل من الكثير فإنه جائز بخلاف لان الاستثناء تكام بالباقي بعد النفي فإذا قال فلان على عشرة الاثلاثة يلزمه سبعة كانه  
 قال فلان على سبعة لان السبعة (٦٤) اسمين أحدهما سبعة والاخر عشرة الاثلاثة (وفي الذخيرة) محال على المتني قال أبو حنيفة رحمه الله

تعالى لو قال فلان على  
 مائة درهم الا قليلا فعليه  
 أحد وخمسون درهما  
 (وكذا) في نظائره نحو قوله  
 الاشياء لان استثناء الشيء  
 استثناء الاقل عرفا فوجبنا  
 النصف وزيادة درهم فقد  
 استثنى الاقل (وعن) أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى لو قال  
 على عشرة الا بعضه فعليه  
 أكثر من النصف (ولو)  
 قال فلان على ألف درهم  
 الامانة أو خمسين قال أبو  
 سليمان عليه تسعمائة  
 وخمسون لانه ذكر كلمة  
 الشك في الاستثناء فيثبت  
 أنهما فكذا في هذا  
 (وفي رواية) أبي حفص  
 يلزمه تسعمائة لان الشك  
 في الاستثناء يوجب الشك  
 في الاقرار فكأنه قال على  
 تسعمائة أو تسعمائة  
 وخمسون فيثبت الاقل قالوا  
 والاول أصح لان الشك  
 حصل في الاستثناء ظاهرا  
 (وأما) استثناء الكثير  
 من القليل بان قال فلان

والجاء ويذكر انما جبهه أوردته مؤيد كقدرها بالكيل بانها كذا فغيره بغير كذا لان القفران  
 تتفاوت في ذاتها ويذكر سبب الوجوب لان أحكام الدين تختلف باختلاف أسبابهما فانه اذا كان سببه  
 السلم يحتاج الى بيان مكان الايقاع لينفع النحر زمن الاختلاف ولا يجوز الاستبدال به قبل القبض وان كان  
 من غير يسع يجوز الاستبدال به قبل القبض ولا يشترط بيان مكان الايقاع وان كانت الدعوى في شيء من  
 الايمان وهو يدعى عليه فتصح الدعوى أن يبين ما يدعى ويذكر أنه في يد المطالب بطريق الغصب  
 أو النعمى أو الوديعة أو العارية أو الرهن أو الجارة أو غير ذلك قال بعض القضاة فاذا انقص المدعى من  
 دغوا ما فيه بيان مطابقة أمره بتمامه وان أتى بأشكال أمره بتمامه فاذا أصبحت الدعوى سأل الحاكم المطالب  
 وان كانت الدعوى في المنقولات التي يتعدى نقلها كالرحى ونحوها حضر الحاكم عندها أو بعث أميناً وفي  
 الجنبي قال الاسيحي في مسئلة سرقة البقرة لو اختلفا في لوئها قبل الشهادة عند محلها فلهما هذه المسئلة  
 تدل على ان احضار المنقول ليس بشرط لصحة الدعوى ولو شرط لا حضرت ولم واقع الاختلاف عند المشاهدة  
 تم قال والناس عنها غافلون وان كانت هالكه كذا المدعى فيمتهالان العين لا تعرف بالوصف اذ بما توجد  
 أعيان كثيرة بذلك الوصف فلا يكون المدعى معلوماً والقيمة تعرف بالوصف فانه اذا قال مثلاً قيمته عشرة  
 دراهم من الفضة الجيدة أو كذا دينار من الذهب الركني تصير قيمته معلومة بهذا الوصف كذا قيل وفي  
 النهاية والقيمة شيء تعرف العين بذلك الشيء وقال فاضحان وصاحب الذخيرة لو كانت العين غائبة وادعى  
 انها في يد المدعى عليه فانكر ان بين المدعى قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يبين القيمة وقال غصب  
 متى عين كذا ولا أدري أنه هالك أو فاقم ولا أدري كم كانت قيمته كذا في عامة الكتب أنه تسمع دعواه لان  
 الانسان بما لا يعرف قيمة ماله فلو كاف بيان القيمة لتضرر به وقيل لا بد من بيان قيمته وقال غير الاسلام  
 اذا كانت المسئلة مختلفا فيها ينبغي للقاضي أن يكاف المدعى بيان القيمة فاذا كلفه ولم يبين تسمع دعواه  
 وعند الائمة الثلاثة ذكر المثل أو القيمة في التالفة أو كذا وان كانت الدعوى في شيء في الذمة فيبين قدره  
 كما تقدم الا انه لا يحتاج في هذا الى ذكر أنه في يده بل يذكر أنه ترتب في الذمة من بيع أو قرض أو سلم ونحو  
 ذلك وان كانت الدعوى في دار أو عقار من الاراضى فيبين موضعها من البلد والمحلة ثم السكة فيبدأ أولاً  
 بذكر الكورة ثم المحلة اختيار القول بمحمد فان مذهبه أن يبدأ بالاعم ثم بالاخص وقيل يبدأ بالاخص ثم بالاعم  
 فيقول دار كذا في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا وقاسه على النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان  
 ثم يذكر الجذ فيبدأ بأبها وأقرب فيترقى الى الابن ووقول محمد أحسن والاعم يعرف بالخاص لا بالعكس  
 ولا بد من ذكر تحديد الدار والعقار ولو ذكر حدين لا يكفي في ظاهر الرواية ولو ذكر الثلاثة كفاً ويجعل

على تسعة الا عشرة جاز في ظاهر الرواية ويلزمه درهم الاماروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يصح وعليه عشرة الحد  
 وهو ذهب الفراء لان العرب لم تسكهم به والصحيح ظاهر الرواية (وأما) استثناء الكل من الكل فباطل بان يقول فلان على عشرة الا عشرة  
 أنت طالق ثلاثاً لاننا نلزم عشرة ويقع ثلاثاً لانه لا يمكن فيه معنى الاستثناء لانه تسكام بالباقي بعد النفي فالم يبق شيء بعد الاستثناء لم يمكن  
 جعله متكاماً بما بقي فلم يصح فبقى كلامه الاول باقياً على حاله كما كان (وفي) الفتاوى الظهير بن لو قال فلان على ألف درهم استغفر الله الامانة  
 درهم كان الاستثناء باطلاً (ولو) قال فلان على مائة درهم يا فلان الا عشرة كان الاستثناء جائزاً (اذا) قال زيد على عشرة الا تسعة الاثمانية  
 الاسبعة الاستثناء الخمسة الأربعة الاثلاثة الا اثنين الا واحد يلزمه خمسة فالاصل فيه ان يصرف كل استثناء الى ما يليه لكونه أقرب  
 المذكور اليه فيبدأ من الاستثناء الأخير فيستثنى الباقي مما يليه ثم ينظر الى الثاني هكذا الى الاستثناء الاول ثم ينظر الباقي من الاستثناء الاول

فيسثنى ذلك من الجملة المأخوذة سابق منها فهو القدر المقرب (فالحاصل) ان الاستثناء آت اذا تعددت لا تخلف ان تكون متعاطفة أو لا تكون متعاطفة فان كانت متعاطفة يعود الكل الى الجملة المذكورة في صدر الكلام وان لم تكن متعاطفة فان استغرق الاستثناء الثاني الاول يعود الكل الى الجملة المذكورة في صدر الكلام أيضا وان لم يستغرق فيه ودالا خراي ما يليه وهلم جرا (وفيه) طريق آخر وهو أن يؤخذ المثبت في اليمين والمنفي في اليسار ثم بعد الجمع وفراغ الاقرار يسقط المنفيان من المثبتات فباقى يكون مقرا به كفى ذلك فلان على عشرة الانسعة الثمانية الى آخره فالمثبتات عشرة وثلاثة وستة وأربعة واثنتان فالجموع ثلاثون والمنفيات تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد فالجموع خمسة وعشرون فاذا سقطت المنفيات من المثبتات بقي خمسة وهو الجواب (قال) (٦٥) صاحب المنبع ثم اني تحيرت في ضبط

اعراب هذه المستثنيات هل تكون كلها واجبة النصب أو ما وجب نصبه والمنفيات لا المثبتات فحضرت ذلك على قول النجاة فتحير واوما جسر أحد منهم على الرواية غير أن شيخنا قاضي القضاة تقي الدين السبكي الشافعي رحمه الله قد روى ان والده رحمه الله تعالى كان ياقنه هذه المسئلة بعضها منصوبا وبعضها غير منصوب اه (رجل) قال لفلان على ألف درهم ان شاء الله تعالى بطل اقراره لانه عاقه بشرط وانما يصح التمليق في الانشآت لا الاخبارات والاقرار اخبار فلا يحتمل التاميز بالشرط (ولو) قال اشهد واعلى ان فلان دلى ألف درهم ان مت فهي عليه عايش أو مات لان هذا ليس باستثناء ولا مخاطرة فان موته كائن لا محالة (ثم) اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في أن التاميز بعيشته

الحد الرابع باراء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الاول وان كانت الدعوى في دخن أو ذرة ذكر انه دخن آخر نقي أو وسط لا بد أن يذكر أنه خريفي أو ربيعي فلا بد من التعيين وان كانت الدعوى في السلم فيذكر بيان شرائط من أعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو كان وزنيا واثنته اده في المجلس حتى يصح عند أبي حنيفة رحمه الله ولو قال بسبب سلم صحيح ولم يبين شرائطه أفتى شمس الأئمة الاوزجندى بصحة الدعوى وغيره لم يلتزموا بصحتها لاسلم شرائط كثيرة ولا يقف عليها الا الخواص وفي دعوى البيع لو قال بسبب يسع صحيح فصحت الدعوى وفاقا وعلى هذا فكل سبب له شرائط كثيرة لا بد من عدها لصحة الدعوى عند عامة المشايخ ولا يكتفي بقوله بسبب صحيح ولو لم يكن له شرائط كثيرة لا يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح وان كانت الدعوى في نكاح ادعاه وبين صفاته وطلب احضاره ليعبرن فأحضر قنا خالف بعض صفاته ببعض ما وصفه فقال المدعي هذا ملكي وبرهن يقبل قالوا وهذا الجواب يستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا ملكي ولم يردعاه سمع دعواه ويجعل كأنه ادعاه ابتداء فالقول هذا هو الحق الذي ادعيته أولا لا تسمع للتناقض كذا في كتاب الدعوى والبيّنات وان كانت في محدود ذكر حدوده فان أصاب وقال في تعريضه وفيه أشجار وكان خاليا عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذلك لو كان مكان الأشجار حيطان لانه غير محتاج الى ذكر الشجر ولو قال في تعريضه ليس فيه شجر ولا حائط فاذا فيه أشجار عظيمة لا يتصور حداثتها بعد الدعوى بطلت دعواه قاله فاضحان وان كانت الدعوى في الوديعة فلا بد من ذكر باراد ايداع سواء كان له حل وموئنة أولا وفي دعوى الغصب لو لم يكن له حل وموئنة لا يشترط بيان مكان الغصب وفي غصب غير المثلّي واهلا كه ينبغي ان يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية يخبر المالك بين أحد ذقبعته يوم غصبه أو يوم اهلا كه فلا بد من بيان أن قيمته أي الثمن وان كانت الدعوى في دنائير بسبب اهلا كالايمان فلا بد أن يبين قيمتها في موضع الاهلاك وكذلك لا بد من بيان الاعيان فان منها ما هو مثلي ومنها ما هو قيمي وان كانت الدعوى في البر وادعاه بوزن قبل يصح وفي لا وفي الذرة والملح يعتبر لعرف أما الاشياء الستة فالمقدار هو السكيل في الاربع عشرة ما هو بروسخير وغيره وملح وفي الذهب والفضة المقدار هو الوزن ولو كانت الدعوى في زوني بين جنسه بانه ذهب أو فضة فلو كان مضر رواية ولو كذا يزارا يذ كرفوعه بخاري الغريب أو نيسابوري الضرب وينبغي أن يذ كرفوعه جيدا أو ردينا أو وسطا وانما يحتاج الى ذكر الصفات لو كان في البلدة وقد مختلفة لا لو كان في البلدة قد واحد وعند ذكر البخاري والنيسابوري لا يحتاج الى ذكر كونه انحر ولا بد من ذكر الجودة عند عامة المشايخ وذكر النسبة في لوز كراجر خالصا ولم يذ كرا الجيد كفا وان كانت الدعوى في الغصب وادعى نوعين من الغصب بان ادعى الثامن الغصب الفلاني والورخي جيني الحاصل

(٩ - معين الحكم) الله تعالى ابطال أو تعليق فقال أبو يوسف رحمه الله تعليق وقال محمد رحمه الله تعالى ابطال (فعلى) هذا قوله ان شاء الله تعالى ان كان ابطالا لاقراره فقد بطل ولا يجب شيء وان كان تعليقا لاقراره لا يحتمل التعليق لما بينا لانه شرط لا يوفى عليه وأثر الشرط في اعدام الحكم قبل وجوده وهذا لا بد - لم وجوده فيكون اعدامه من الاصل بخلاف قوله فلان على مائة درهم اذا مات أو اذا جاء رأس الشهر أو الفطر لانه أجل بيان المدة يكون تأجيل لا لانه لم يأتى انه لو كذبه في التأجيل يصير المال حالا \* (فوع في الاقرار في المرض) \* (صحيح) أقر بدين ثم مرض فأقر بدين يقدم دين الصحة على دين المرض عندنا حتى لو مات من ذلك المرض يقتضى دين غير الصحة أولا فان فضل شيء يقتضى به دين غير المرض (وعند) الشافعي رحمه الله تعالى تقسم تركه على دين الصحة والمرض بالنسبة (وفي البدائع) اقرار المريض في الاصل نوعان اقراره بالدين لغيره واقراره بدينه من غيره (أما) اقراره بالدين فعلى وجهين لا جنبي وقد بيناه أو لو ارث بالعين

أو بالدين فلا يصح الاستعديق الباقي عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يصح في أحد قوليه (وأما) إقراره باستيفاء دين الله وأدين المرض فان أقر باستيفاء دين وجب له في حال الصحة يصح ويصدق في إقراره حتى يبرأ الغريم عن الدين أي دين كان وان أقر المرض باستيفاء دين وجب له في حال المرض فان وجب له بدلا عما هو ماله لم يصح إقراره ولا يصدق في حق غرماء الصحة ويجعل ذلك تبرعاً منه بالدين لأنه لما مرض فقد تعلق حق الغرماء بالبدل وكذا لو اتفقت رجل على المرض شيئاً في مرضه فآقر المرض بقبض القيمة منه لم يصدق على ذلك إذا كان عليه دين الصحة لما ذكرنا وان وجب له بدلا عما ليس بمال يصح إقراره ولو كان بالمرض لا يتعلق حق غرماء الصحة بالبدل لأنه لا يحتمل التعلق لأنه ليس بمال فلا يتعلق بالبدل (وأما) إقرار المريض (٦٦) بالأبراء بأن أقر أنه كان أبراً فلان من الدين الذي كان عليه في صحته لا يجوز لأنه أقر بقبض

الدين وأنه لا يملك إنشاء الأبراء للعالم فلا يملك الإقرار به بخلاف الإقرار باستيفاء الدين لأنه أقر بقبض الدين وأنه يملك إنشاء القبض قبل ذلك لاخبار عنه بالقبض انتهى كلام البدرائع (مريض) أقر بماله لأجنبية ثم تزوجها به بعد الإقرار لم يبطل الإقرار عندنا (وقال) وفخر رحمه الله تعالى يبطل لأنه طرأ على الإقرار ما أماله (مريض) مرض مرض الموت أقر بالف درهم بعينها أنها القطعة عنده ولا ماله غيرها فلا يخلوا ما أن تصدقه الورثة أو تكذبه فان صدقته الورثة تصدقوا بها اتفاقاً وان كذبوه فهو محل الخلاف فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتصدقوا بإنشائها بعد موته والباقي ميراث لهم وقال محمد رحمه الله تعالى إذا كذبوه في ذلك كانت كلها ميراثاً لهم (وفي) حبل الخصاص امرأة قالت في المرض لم يكن لي

الوسط لا بد أن يقول من الفلاني كذا ومن الوريثي كذا اذ بدونه لا يدري القاضي بأي قدر يقضي من كل نوع وان كانت الدعوى في العنب أيضاً وأدعى كذا عن باطن ثقبها لم يجز ما لم يقل أجر أو أبيض وكذا في العنب الحرماز لم يجز ما لم يقل أجر أو أبيض وان كانت الدعوى في الديباج والجوهر بشرط ذكر الوزن فقد قال أهل النظر بالجواهر أن الجوهر من المتفقين صورة وتفاوتا وزناً تتفاوت قيمتهما إذا قيل ولا يتسع نفعه بمرور الزمان وانما يشترط ذكر وزنه لئلا يكون حاضراً ذكر في الذخيرة وان كانت الدعوى في طاحونة وحدها ذكر أدواؤها القائمة إلا أنه لم يسم الأدوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل تصح إذا ذكر جميع ما فيها من الأدوات القائمة والأول أصح وان كانت الدعوى في دين على الميت يكنى حضور وصيه أو الوارث الواحد ولا حاجة إلى ذكر كل ورثته فلو كان وصياً يقول أنه أوصى إلى هـ ذاً فيجب عليه الاداء من تركته التي في يده ولو ادعى الدين بسبب الورثة لا بد من بيان كل واحد من ورثته عن مجموع النوازل وان كانت الدعوى في الاعيان والاموال بسبب الإقرار وأدعى أنه لما أقر به ذوا ليد أو ادعى عليه دراهم وقال لما أنه أقر بها أو قال ابتداء أنه أقر أن هذه العين لي أو أقر أن لي عليه كذا قال في الذخيرة قيل تصح هذه الدعوى وقيل لا وهو قول عامة المشايخ لأن نفس الإقرار لا يصلح سبب الاستحقاق فان الإقرار كاذب لا يثبت الاستحقاق له لم يقله فقد أضاف الاستحقاق إلى ما لا يصلح وكذا اختلفوا هل تصح دعوى الإقرار من طرق الدفع حتى لو برهن المدعي عليه أن المدعى أقر أنه لاحق له على المدعي عليه أو أن المدعي عليه أقر أن هذا ملك المدعي قبل لا يقبل وعامتهم على أنه يصح وأجمعوا أنه لو قال هذا ملكي وهكذا أقر ذوا ليد أو قال لي عليه كذا وهكذا أقر به المدعي عليه فإنه يصح وتسمع البيعة على إقراره اذ لم يجعل الإقرار سبباً للجواب وفي هذه الصور ولو أنكروا هل يخلف على إقراره فيه خلاف ولو كانت الدعوى في طلب ارث فادعى أنه عم الميت بشرط لصحته أن يبين أنه عمه لا يسمو أمه أو لأمه وبشرط قوله هو وارثه لا وارثه غيره ولا بد لشهوده أن ينسبوا الميت ووارثه حتى يلتقي إلى أب واحد ويقولوا هو وارثه لا وارثه غيره وكذا في الاخ والجدة فإذا شهدوا أنه جد الميت أو أبويه لا بد أن يقولوا هو وارثه لا وارثه غيره فلو شهدوا به أو شهدوا أنه أخو الميت لا يسمو أمه أو أبويه ووارثه لا تعلم له وارثاً غيره جاز ولا يشترط فيه ذكر الاسماء فله فاضحان وقال في فتاوى رشيد الدين ادعى ابن عم الميت يحتاج إلى أن يذكر نسبه الأب والام إلى الجد ليدعيه معلوماً لا نسباً إلى الجد يصير معلوماً لا نسباً إليه هذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم المدعي أنه أخوه لا يسمو أمه أو لأمه ولو شهدوا ولم يذكر اسم الأب أو الجد لا تقبل لعدم التعريف وقيل تقبل لأنه ذكر محمد مرة في الكتاب برهن أنه أخوه لا يسمو أمه تقبل ولم يشترط ذكر الجد وذكر

على زوجي مهر أو قال في المرض لم يكن لي على فلان شيء يبرأ عندنا خلافاً للشافعي (وفي الذخيرة) قولها في المرض لا مهر لي عليه أولاً شمس نبي لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قبل لا يصح وقيل يصح والعصم أنه لا يصح (وفي القنية) لو قال المجرع لم يجز حتى فلان ثم مات لبس لورثة المجرع أن يدعوا على الجراح بهذا السبب قال برهان الدين صاحب المحيط وهذه المسئلة على التفصيل ان كان الجراح مريضاً عند القاضي أو الناس لم يقبل إقرار المريض (مريض) قال في حال مرضه ليس لي في الدنيا شيء ثم مات فلبس الورثة ان يحلفوا وزوجة المتوفى وابنته على أنهما لا يعلمان شيئاً من تركته المتوفى انتهى \* (الفصل السابع في الوديعه) \* الوديعه أمانة تركت للحفاظ فلا يصحها المودع ان هلكت بلا تعد منه فيحفظها بنفسه ومن في عياله كزوجته هو والده ووالدته وعبدته وأمه وأجبره الخاص الذي استأجره شاهرة أو مسانم وكسوة وطعامه على المستأجر (ويجوز) للمودع أن يسافر بالوديعه قربت المسافة أو بعدت وان كانت الوديعه بماله جل وموئبه وهذا عند أبي حنيفة



رحمه الله تعالى حتى لو ملكتم نفقته عنده (وفي الخلاصة) يجوز له السفر بالوديعة وان كان له اجل وموئنة هذه الا في موضع واحد وهو  
 أن تكون الوديعة طعاما كثيرا فإنه يضمن اذا سافر به لجواز أن تستغرقه الموئنة فيكون في معنى الاتلاف (وقالا) ليس له ذلك اذا كان له اجل  
 وموئنة غير أن عند محمد رحمه الله تعالى هذا اذا بعدت المسافة أما اذا قربت فله ذلك وقال الشافعي رحمه الله تعالى ليس له أن يسافر بها مطلقا  
 والاتلاف فيما اذا كان الطريق آمنا بأن لا يقصده أحد عابدا بالوفاء بعهده بمكنته دفعه بنفسه ورفقة السفر ولم ينفه المودع عن المسافرة بها وأما  
 اذا لم يكن الطريق آمنا أو كان الطريق آمنا لكن نه عن السفر فربما يسافر به من بلا خلاف (وفي البرزاري) وله أن يحفظها كما يحفظ  
 مال نفسه في داره وحائوته (وفي النوازل) قال لاتضعها في حائوتك فوضعها فضاقت ان كان (٦٧) الحائوت أخر من الدار أول بحمد مكانا

آخر لا يضمن والا ضمن ولو  
 كانت مما عسكت في البيوت  
 فقال لا تدفعها الى زوجته  
 فدفع لا يضمن وقيل لو نهاه  
 من الدفع لبعض عياله  
 فدفع ان لم يجد بدا منه  
 لا يضمن والا ضمن وضع  
 كيس الوديعة في صندوقه  
 فيه كيس فانشق واختلطا  
 لا يضمن واشتركا والهلاك  
 والبقاء على قدر مالهما ولو  
 خالطهما أحصى أو بعض  
 من في عياله لا يضمن المودع  
 ويضمن الخاطا صغيرا كان  
 أو كبيرا ولا يضمن أبوه  
 لاجله دفن مال الوديعة في  
 أرض ان علمه بعلامه  
 لا يضمن والا ضمن وفي المغارة  
 يضمن بكل حال وفي الكرم  
 لو كان حصينا له باب مغلق  
 لا يضمن وان وضعه به لا دفن  
 في موضع لا يدخل أحد فيه  
 بلا استئذان لا يضمن (توجه)  
 نحوه السرقة فدفعته في  
 الجبانة خوفا وفترم جاء ولم  
 يجدها ان أمكنه أن يجعل  
 علامته ولم يجعل ضمن والا

شمس الأئمة السرخسي في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجد وغيره أما لو ادعى انه ابن عمه لا بد أن يذكر  
 اسم أبيه وجده

(فصل) \* الاصل في دعوى النسب أن ينظر الى النسب المتنازع فيه فلو كان مما لا يثبت باعترافهما  
 كابوة وبنتوة ولا هو زوجة فالمدعى خصم لو أنكر المدعى عليه وتقبل بيته سواء ادعى لنفسه حقا أو لم يدع  
 ولو كان مما لا يثبت باعترافهما كاخوة فهو خصم لو ادعى حقا مع ذلك والا فلا كذا في الجامع \* (مسئلة) \*  
 قال صاحب الابضاح ادعى انه اخوه لا تسمع الا أن يدعى حقا من ارث أو نفقة أو حق زريبة أو حربة في  
 المقيط وما أشبهه الا في الزوجين والابوين والولود ولا العتق والموا لا فانه تقبل بيته وان لم يدع فيه حقا لانه  
 مثبت خلق نفسه في ذلك كله ولو كانت الدعوى على رجل وقال لي على هذا أحمد بن محمد بن أحمد كذا  
 درهم او هو هذا فشهد شهوده ان هذا أحمد بن محمد بن أحمد وله عليه كذا ثبت المال لا النسب اذا ادعى  
 وشهوده ليسوا بخصم في اثبات النسب فلا يثبت ويثبت المال لوجود الاشارة اليه كذا وقع في فتاوى رشيد  
 الدين ثم قال وعلى قياس مسئلة أخرى وهي انه لو ادعى أن لي على فلان دينارا وانه مات وأنت وارثه وابنه واهلهم  
 أيك كذا واسم جدك كذا وبرهن يقبل ويثبت النسب ينبغي ان يكون هذا كذلك

(الفصل الثاني في تقسيم الدعاوى) \* الدعاوى سبعة أنواع منها ما لا يسمعه الخا كم ولا يلزم المدعى  
 بسبب ما ادعاه شيئا ومنها ما لا يسمعه الخا كم ويؤدب المدعى بسبب ما ادعاه ومنها ما يسمع الخا كم والدعوى  
 به ويمكن المدعى من اقامة البينة على صحة ما ادعاه ولا يلزم الخا كم المدعى عليه بالجواب ومنها ما يسمعه  
 الخا كم ولا يلزم المدعى عليه الجواب عنها الا بشروط ومنها ما يسمعه الخا كم ويمكن المدعى من اقامة  
 البينة بما ادعاه ولا يحكم له بموجب ما شهد به على الفور ومنها ما يسمعه الخا كم ويمكن المدعى من اقامة  
 البينة على دعواه ويلزم المدعى عليه بالجواب ومنها ما يسمعه الخا كم ولا يمكن المدعى من اقامة البينة على صحة  
 ما ادعاه وبغرم ما ادعى عليه فهذه سبعة أنواع النوع الاول الدعوى الفاسدة وقد تقدم ذكرها النوع  
 الثاني الدعوى على أهل الدين والعلاج بما لا يتعلق بهم وسيأتي ذكرها في أحكام السياسة النوع  
 الثالث الدعوى على الصغير والسفيه وسيأتي ذكر ذلك قريبا النوع الرابع دعوى الرجل الدار  
 أو العاقر على من هو حائز لذلك فلا يلزم المدعى عليه بذلك الجواب الا بشروط يأتي ذكرها النوع الخامس  
 ما ذكر في المحيط في امرأة ادعت ان زوجها طلقها اثلاثا وأقامت على ذلك بينة والزوج ينكر فالقاضي  
 لا يسمع البينة ولا يخرجها من بيت الزوج لكن يجبر على ما معها امرأة ثقة مأونة تحفظها وتنع زوجها منه  
 حتى يسأل عن شهودها ومنها ما ذكر في باب الوكالة وكاه في قبض العين لا يكون وكيل بالخصوص وفي

فان جاء على قور الا يمكن لا يضمن والا ضمن (جعل) دراهم الوديعة في الخلف الايمن فضاقت يضمن وان كانت في الايسر فضاقت لا يضمن لانهم  
 ان كانت في اليمنى كانت على شرف السقوط عند الركوب وقيل يضمن فيهما (ربط) دراهم الوديعة بطرف اليمين أو العمامة وضاعت  
 لا يضمن وان وضعت في داخل اليمين يتأمل عند الفتوى (وفي العمادى) لو شد دراهم الوديعة في منديل ثم وضعها في كفة فسقطت لا ضمان  
 عليه وكذا اذا جعلها في جيبه وحضر في مجلس الفسق فسقطت منه لا يضمن وعن بعض الاثمة لو وضع دراهم الوديعة في كمه وهلك يضمن  
 ولو وضعها في كبسه أو شد دراهم على التكة فضاقت ينبغي أن لا يضمن (المودع) اذا مات فقال ورثته قدر الوديعة مورثا في حياته لم يقبل قولهم  
 والضمان واجب في مال الميت لانه مات بمجهه الا فان أقيم الورثة لبيته على اقرار الميت انه قال في حياته ردت الوديعة تقبل لان الثابت بالبينة  
 كالثابت معاينة (الدابة) الوديعة اذا أصابها شيء فامر المودع انفسا أن يعالجها فعطيت من ذلك ما صاحب الدابة بالخيار يضمن أم سمى ما شاء فان

ضمن المستودع لم يرجع هو على الذي عاجلها لانه تبين انه عاجل دابة بامر من ضمن الذي عاجلها هل يرجع على المستودع ان علم ان اعادة  
المستودع منه ولم يعلم لكن لم يعلم انه الغير يرجع لان الامر قد صح في الوجه الاول فانتقل الفعل اليه وفي الوجه الثاني كذلك لان البردايل  
المالك على المقول (فصح الامر ايضا القاضي) اذ قبض اموال اليتامى ومات ولم يبين ان وضعها في بيته ولا يدري لمن المال ضمن لانه هو المودع  
وقد مات مجهلا وان دفع المودع ولا يدري لم يدفع له لا يضمن لان المودع غيره وهو لم يمت مجهلا (المودع) اذا قال لرب الوديعه قد رددت بهض  
الوديعه ومات فانه قول لرب الوديعه فيما اخذ من يمينه لان الوديعه صارت ديننا ظاهرا لا بقدر ما رد الى رب الوديعه. فموان كان لا تخذرب  
الوديعه فيكون القول قوله في مقدار (٦٨) المأخوذ ولو ان قابضا اودع مالا ليتيم او ناجر فبعد ذلك المودع او مات وتوى ذلك المال لم

ولهم - م - خ - لو اقام المدعى عليه البينة انه اشتراها من الذي وكله لم تقبل بيته في اثبات اشترائه وتجمع بين  
لدفع الخصوم فاذا سمعت فلا يحكم له ويتوقف فيه حتى يحضر الموكل ومنها ما اذا ادعى الرجل لاصابة واحدة  
لزوجته مدعى انها شهدت النساء ثم باكر يؤجر كل اثنين ويغرو به مدعى لاجل لان اثبات  
بؤيد اذا البكرة صل ومنها شهر احيين على احد الثمريكي ان شريكه اغتاب اعترف حصته من هذا  
العبد بحال بينه وبين الحاضر ولا يحكم بعقبة حتى يقدم الغائب فتعاد عليه البينة عند أي حذفة من المحيطة  
النوع السادس ظاهر التصور والنوع السابع مكن ادعى عليه بوديعة فخيرها أصلا فاقبضت عليه البينة بما  
قدعى انه رددها او ادا فاقامة البينة على ذلك فلا تسمع دعواه ولا يمكن من اقامة البينة على ما ادعى ولها نظائر  
كثيرة في الفقه

\*(الفصل الثالث في تقسيم المدعى عليهم)\* وهم على أربعة أقسام دعوى على الحاضر المالك لامره  
ودعوى على الصغير والسفيه المولى عليه ودعوى على الغائب ودعوى في مال اليتيم القسم الاول الدعوى  
على الحاضر الرشيد ويشترط في صحة الدعوى عليه ما تقدم وذلك يعني عن اعادته \* القسم الثاني الدعوى على  
الصغير والسفيه لو ادعى على صبي حجر عليه وله وصي حاضر لا يشترط احضار الصبي ولو وجب الدين بمباشرة  
هذا الوصي لا يشترط احضار الصبي ولو وجب لاجبائمه كاتلاف ونحوه يشترط احضاره (مسئله) ادعى  
على صبي حجر عليه مالا باهلاك أو غصب لوقال المدعى لي بيته حاضرة يشترط حضرة الصبي لانه مؤاخذا بفعاله  
وبحتاج الشهود الى الاشارة اليه لكن يحضر معه أبوه أو وصيه لو أدى عنه ما يثبت وان لم يكن له أب  
أو وصي وطلب المدعى أن ينصب له وصي ينصبه القاضي وصيا لكن يشترط حضرة الصبي لنصب الوصي  
وقال بعض المتأخرين حضرة الصبي عند الدعوى شرط سواء كان الصبي مدعيا أو مدعى عليه والصحيح انه  
لا يشترط حضرة الاطفال الرضع كذا في المحيط وقال في الفتاوى الرشيدية لا يشترط حضرة الصبي لنصب  
الوصي بل يشترط أن يكون القاضي عالما بجود الصبي وأن يكون الصبي في ولايته قال هذا دليل على انه  
لا يشترط حضرة عند الدعوى والقضاء ولكن المختار انه يشترط حضرة عند الدعوى (مسئله) لو شهدا  
على قن ما أذن بغصب أو باتلاف وديعة أو باقراره أو شهدا ببيع أو اجارة أو شراء ومولا غائب يقبل ولو  
كان مكان المأذون محجورا والباقي بعاله يقبل عليه لا على المولى وكذا في اتلاف أمانة يقضى على المولى عند أي  
يوسف وعندهما يقضى على القن لا على مولا فيؤاخذ به بعد عتقه وفي الاقرار لا يقضى على مولا وحضر أو غاب  
وفي الفتاوى الرشيدية الصبي المأذون لو ادعى على آخر مالا لا يشترط حضرة وصيه وكذا قن ادعى على آخر  
مالا لا يشترط حضرة مولا اذ يد القن معتبرة \* القسم الثالث في الدعوى على الغائب وهو على قسمين

يكن على القاضي في ذلك  
تبي لان القاضي أمين فيما  
صنع والأمين لا ضمان عليه  
كرداني لو لول الجري (رجل) له  
على آخرين فارس الدائن  
الى مدونه رجلا يقبضه  
فقال المدون دفع الدائن  
الى الرسول وصدقه الرسول  
وقال دفعته الى الدائن  
وأنتكره الدائن فالقول قول  
الرسول مع يمينه (دفع)  
الى دلال ثوب بالبيع فقال  
ضاع الثوب مني ولا أدري  
كيف ضاع لا يضمن ولو  
قال لا أدري في أي خانوت  
وضعت يضمن انتهى وسجي  
تمام مسائل هذا الفصل  
في فصل أنواع الضمانات  
ان شاء الله تعالى

\*(الفصل الثامن في  
العارية)\* العارية بالتشديد  
كانها منسوبة الى العارلان  
طالما عاروا به وهي أمانة  
كل وديعة الا أن العارية  
أمانة فيها تخليك المنفعة  
ولهذا تنعقد بلفظ التملك  
بان يقول املك منفعة دارى

هذه شهرا أو جهات لك سكنى دلرى هذه شهرا ولا معبر أن يفسخ العقد في كل ساعة لكونها عقد اجازة غير لازم (وفي  
البدائع) للعاريه شرائط (منها) القبض من المستعير بما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه (ومنها) ليعقل فلا تصح الاعارة من الجنون والصبي  
الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط عندنا خلافا للساقبي رحمه الله تعالى حتى تصح عنه دنا اعارة الصبي المأذون وكذا الحرية فليس بشرط  
فيملكها العبد المأذون لانها من توابع التجارة فيملك تلك التجارة (ولا) تضمن بلاتعدان هلكت سواء هلكت بآفة تعمله أو لآفة قال مالك  
رحمه الله تعالى وعند الساقبي رحمه الله تعالى ان هلكت من الاستعمال المعتاد لم يضمن وان هلكت لآفة حال الاستعمال يضمن (وفي المحيط)  
ولو شرط الضمان في العارية قبل الاتصع العارية (وذكر) ابن رستم في نوادره رجل قال لا تخو أعرفني ثوبك فان ضاع فانا ضامن لا يضمن  
والشرط لغو (وكذا) لو رهن فقال المرهن آخذ رهنه على انه ان ضاع ضاع بغير شيء جاز الرهن والشرط باطل وان ضاع ضاع بالمال

(ويجوز) المستعير أن يعير ما يستعاره فلهذا إذا كان الاختلاف باختلاف المستعمل وقال الشافعي رحمه الله تعالى ليس له أن يعير (وفي البرازي) العارية لا تؤاجر ولا ترهن وهل تؤدع قال مشايخ العراق نعم لأنهم ادون الاغارة به أخذوا الفقه واختاروه الصدر وقيل لانه لو أرساها على يد أجنبي ضمن والوديعة لا تؤدع ولا تغرر ولا تؤاجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن (والمستأجر) يعار وودع ويؤاجر وبرهن وليس للمرتهن أن ينصرف بشئ يطل الرهن (برهن) المستعير على ردها والمعير على هلاكها عذر بالمعنى فيبذل المعير أولى (استعار) دابة من إنسان فأعارها فنام المستعير في المفاز: ومقوده في يده فقطع السارق المقود وذهب بها لا يضمن وان جازب المقود من يده ولم يشعر به وذهب بها يضمن قال الامام در هذا اذا نام مضطجعا وان نام جالس لا يضمن في الوجهين (ربط) (٦٩) الجار المستعار الى شجرة فوقع الحبل في عنقه وانحلق

لا يضمن لان الربط معتاد لا القطيعة بالجبل (ولو) استعار دابة وملك بها في غير طريق الجادة وهلكت يضمن اه كلام البرازي وسند كرامه عقيب الفصل الذي يليه ان شاء الله تعالى

الفصل التاسع في أنواع الضمانات الواجبة وكيفيتها وفي قسمين (الامتن) (ذكر) في الصغرى اذا أمر انسانا بأخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح أمره وفي كل موضع لا يصح الامر لا يجب الضمان على الأمر (والسلطان) لو أمر رجلا بأخذ مال الغير لم يجب الضمان على الأمر وذكر في أول دعوى الوجيز رجل ادعى على رجل انه أمر فلانا بأخذ منه كذا من المال فان كان المدعى عليه الامر سلطانا فالدعوى عليه مسموعة وان كان غير سلطان

غائب عن مجلس الحاكم حاضر في البلد أو غائب عن البلد قال في شرح الحيل الحكم على الغائب لم يجز عندنا - واه كان غائبا عن مجلس الحاكم حاضر في البلد أو غائبا عن البلد ولو ادعى على غائب شيئا ليس للقاضي أن ينصب عنه وكيل أو قضي على الغائب بلا خصم عنه ففي نفاذ حكمه روايتان من فتاوى ظهر الدين وقال في الفتوى الصغرى را فتوى على نفاذ ما قال خواهر زاده لا ينبغي للقاضي أن يحكم للغائب بلا خصم كالأحكام على الغائب الا أنه مع هذا ولو وكل وكيلًا وأنفذ الخصومة بينهم جاز وعليه الفتوى قال شيخ الاسلام أبو البسر قوله وأنفذ الخصومة بينهم دليل على ان التوكيل لا ينفذ ما لم يخصم ويقضي فيما بينهم اذا التوكيل لا يدخل تحت الحكم وما لم يقض القاضي لا يصح \* (مسئلة) \* ذكره في الحلاوى في تم ذيب القلانسي لما مضى ولا يبيع مال الغائب وفيه لو كان المديون غائبًا لا يبيع القاضي مروضه بدينه عند أبي حنيفة وقال لا يبيعها وأما المقار فلا يبيع عند أبي حنيفة وكذا قوله ما في الظاهر وعنه ما له يبيع بغير مروضه - على هذا الخلاف يبيع عروضه في نفقة امرأته وفي العقار عنهم روايتان انظر جامع الفصولين \* (مسئلة) \* القاضي ينصب على الغائب وكيلًا ويقبض من المدين فيبرأ به بغير كذا في المحيط وفيه الاصل ان الحكم للغائب وعليه لم يجز الا ان يخصم عنه حاضر اما قصدى وهو بتوكيل الغائب اياه واما حكمى وهو أن يكون المدعى على الغائب سببًا لما يدعى على الحاضر لاحالة أو شرط له على ما ذكره بعض المشايخ منهم البرزوى وشمس الاسلام الأوزجندى وعند عامتهم تشترط السببية فقط قال خواهر زاده يجوز باحد معان ثلاثة احدها توكيل الحاضر والثاني كون المدعى على الحاضر والغائب شيئاً واحداً وما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر لاحالة والثالث كون المدعى شيئين بينهما سببية لاحالة كما مر في هذه الصور يحكم على الغائب - وى خواهر زاده بين الشئ والشئين فشرط السببية لانتصاب الحاضر خصمًا عن الغائب في الفصلين وذ كرامة المشايخ أن السببية تشترط فيما لو كان المدعى شيئاً واحداً وهو الاشبه والاقترب الى الفقه هذا في السببية لاحالة أما لو كان المدعى شيئين وما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر يحكم في حق الحاضر لا الغائب حتى لو حضر وأنكر يحتاج الى إعادة البينة ولا ينتصب الحاضر خصمًا عن الغائب في هذه الصورة لانه جعله خصمًا عنه في موضع لا ينقل المدعى على الغائب عن المدعى على الحاضر ضرورة ولا ضرورة فيما ينقل فيعمل بالحقيقة ولو كان المدعى عليهما شيئين والمدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر باعتبار البقاء الى وقت الدعوى فظاهر وأما الاصل الثاني فيبانه في مسائل منها اذا ادعى دارا انه شرا من فلان الغائب وهو يملكه وقال ذواليد هو فبرهن المدعى يحكم على الحاضر والغائب اذا المدعى شئ واحد وهو الدار والمدعى على الغائب وهو الشراء منه سبب لثبوت ما يدعى على الحاضر اذا الشراء من

فلان أمر السلطان اكراه على ما يحى في فصل الاكراه ان شاء الله تعالى (رجل) أمر عبد غيره بالابق أو قال له اقتل نفسك ففعل نجب قيمة العبد ولو قال اتلف مال مولانا فالتف لا يضمن الا أمر (من) استعمل عبد الغير كان بمنزلة قبضه حتى لو هلك من ذلك العمل يضمن (وكذا) لو أودع رجلا عبداً فبعثه المودع في حاجته صار غاصبا (عبد) بين اثنين استقدمه أحدهما في غيبة صاحبه فبات في خدمته لا يضمن وفي الدابة يضمن (وفي) نوادر هشام انه يضمن في العبد أيضا (وذكر) في بعض أصول الفقهاء ان التصرف في الجارية المشتتركة لاوجب الضمان كالاستقدام وان كان لايجل له وطؤها (اذا) قال لعبد الغير ارتق الشجرة وانثر ثمرة المشمس لتأكله أنت فسقط لاضمان على الأمر (ولو) قال لتأكله أنت وأنا فتى القاضي الامام نضر الدين رحمه الله تعالى انه ينبغي أن يضمن قيمته كله لانه استعمل كله في منفعة (غلام) جل كوزما لينقل الى بيت ولا باذنه فدفع البحر جل آخر كوزمه ليجمل له ما من الخوض بغير اذن مولاه فلان العبد في الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن

نصف قيمته ثم قال في المرة الاخرى يضمن كل قيمة العبد لان فعله صار نافعا لفعل المولى (غلام) جاء الى فساد وقال افسدني ففسده ففسد امعنا  
فما من ذلك السبب قال يضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد (وكذلك) الصبي تجب دينته على عاقلة الفصاد (رجل) كان يكسر حطبها لغلام افسان  
وقال اعطاني القدر وحتي اكسرا فاني ان يعطيه فأخ عليه في ذلك وأخذ منه القدر وكسر بعض الحطب ثم قال انت بائع حتى اكسره  
فاني فاني الغلام بحطب وكسره فضرر بعض المكسور ومن الحطب على عينه وذهبت عينه لا يكون على صاحب الحطب شيء لانه لم يأمر الغلام  
يكسر الحطب ولم يستعمله في شيء وانما فعله العبد باختيار نفسه فلا يكون الرجل ضامنا لشيء (وفي الخبر) اذا استخدم عبد رجل بغير اذنه أو  
دابة ساقها أو جعل عليها شيئا أو ركبها (٧٠) بغير اذنه فهو ضامن ان عطيت في تلك الخدمة أو في غيرها (وفي النخبة) ركب دابة غيره فتلقت

ضمن ساقها أو لم يستعمله في  
ظاهر الرواية (وفي) رواية  
الحسن يضمن اذا ساقها (وفي)  
النوازل) غصب عبدا ثم  
رده وقد عورت عينه عنده  
يضمن الارش ثم باعه مولا  
فانحسلى اليباض في يد  
المشتري رجوع الغاصب  
بما دفع من ارش العين على  
البائع (وفي فتاوى) الفضلي  
لو غصب من صبي شيئا ثم  
رده عليه ان كان الصبي من  
أهل الحفظ صح والأفلا  
(ولو) غصب من عبد مجبور  
شيئا ثم رده عليه يرى من  
ضمانه (وفي) فوائد الفقيه  
أبي جعفر من وضع سكيننا  
في يد صبي فقتل به نفسه  
لا يضمن ولو عثر بها حتى  
مات يضمن (صبي) قائم على  
سطح أو حائط صاح فيه  
رجل ففرغ الصبي فوقع  
ومات بغير الصاغ دينه  
وتلك على عاقلة وكذا  
لو كان على الطابق فمرت  
به دابة فصاح فيها رجل  
فوطئته الدابة فمات يضمن

المال سبب للاحالة كذا في فصول العمادى قال عماد الدين وهنا عجوبة ذكر في الفتاوى الصغرى  
لو صدقه ذوال اليد في ذلك فالقاضي لا يأمر ذوال اليد بالتسليم الى المدعى لئلا يحكم على الغائب بالشراء باقراره  
وهي عجبة \* (مسئلة) \* لو طالب الدائن كفيله بدينه فبرهن الكفيل على أداء المدين الغائب يتقبل  
ويتنصب الكفيل خصما عن المدين اذا لا يمكنه دفع الدائن الا بهذا فكذا يقال هنا والله أعلم من فتاوى رشيد  
الدين \* (مسئلة) \* اذا طلب منه الوكيل بالخصومة لايحبره القاضي عليه وان أعطاه كفيل بالمدعى وكبلا  
بالخصومة وطلب أن يعطيه كفيل بنفسه أمره القاضي أن يعطيه كفيل بنفسه أو بنفس الوكيل بالخصومة  
الى أن ينفذ لانه اذا غاب بعد التركة قبل القضاء امتنع القضاء عليه عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف  
ينصب وكبلا عنه فيقضى عليه بخلاف ما اذا غاب بعد الاقرار حيث يقضى عليه باقراره ما بين ان الاقرار حجة  
في نفسه فلا ينبغي كونه حجة على القضاء فلا تنس الحاجة الى القضاء حقيقة وانما تنس الحاجة الى اصال الحق  
الى المستحق من شرح الخبر

\* (نصل في اثبات الدين على الغائب) \* وطريقه أن يكفل بكل ماله على الغائب ويخبر المدعى في المجلس  
فيدعى المدعى على الكفيل مالا مقدرا بسبب الكفالة المطالبة فيقبر الكفيل بالكفالة وينكر دينه فيبرهن  
المدعى بدينه على الغائب فيحكم القاضي على الكفيل بما ادعاه عليه باقراره بكفالاته ثم يرى المدعى الكفيل  
فيثبت الدين على الغائب لا تنصب الكفيل خصما عن الغائب وهذا اذا كانت الكفالة بكل ماله على الغائب  
أما لو لم تكن بأن ادعى ان له على فلان الغائب كذا وهذا الحاضر كفيل به فبرهن فيحكم القاضي على الكفيل  
لم يكن ذلك حكما على الغائب الا اذا ادعى الكفالة بأمر الغائب أمالو كفل بكل ماله فالحكم على الكفيل  
بما لم يعين حكم على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمره أو لامن النخبة ومن كلام بعض المشايخ \* القسم  
الرابع الدعوى على الميت ولا تسمع الدعوى في مال الميت الا بعد ثبوت وفاته وعدد ورثته فان أقر الوارث  
الرشد بها ولم يكن ثم غيره لم يفتقر الى ثبوتها \* (مسئلة) \* ادعى ديننا على الميت وله ورثة صغار يكتفى حضرة  
الواحد من النخبة \* (مسئلة) \* امرأة ادعت على زوجها بعد وفاته ألف درهم من مهرها وذلك مهر  
مثلها وقالت الورثة قد علمنا أن ابنا تزوجها ولا ندري ما مهرها وحلفوا على قول أبي يوسف ومحمد بالله  
ما يعلمون مهرها قال اني أجعل لها أقل الصدق عشرة دراهم لان ذلك متيقن فيه وإن زاد مشكوك فيها  
\* (فرع) \* لو اشترى رجل من رجل عبدا فمات المشتري والعبد وادعى البائع الثمن على ورثته فقالت  
الورثة ما ندري ما ثمنه وحلفوا أنهم لا يعلمون ما ثمنه قال حسبهم القاضي حتى يقروا بشئ ويحول بينهم وبين  
المال ويضعه على يد عدل حتى يبينوا ما على أبيهم من الثمن بمنزلة رجل أقر أن لرجل على أبيه ديننا

الصاغ دينه وهى على عاقلة (ولو) بعث غلاما صغيرا بغير اذن أهله الى حاجة فارتقى فوق بيت مع الصبيان فوقع ومات يضمن  
(وفي النوازل) قال أبو بكر رحمه الله تعالى لو رمى صبي سهما فاصاب امرأة ضامنا على والده وانما يجب في ماله وان لم يكن له مال فنظرة الى  
ميسرة (قال) وانما وجب في ماله لانه لا يرى للجسم عاقلة وهو يقول العاقلة للعرب لانهم يتناصرون (وفي العمون) ولو أدخل صبي أو مغمي عليه  
أو نائم في داره فسقط البيت قال محمد رحمه الله تعالى يضمن في الصبي والمغمي عليه ولا يضمن في النائم (سكران) ذاهب العقل فوقع ثوبه في  
الطريق فأنخذ الثوب برجل ليحفظه فهلك في يده لم يضمن (ولو) كان الثوب تحت رأسه والمسئلة بحالها يضمن (ولو) كانت الدراهم في كفه  
فرفها والمسئلة بحالها يضمن أيضا (وذكر) في العدة لو أخرج رجل خاتمه رجل من أصبعه وهو نائم ثم أعاده في أصبعه في ذلك النوم يرى ولو نوم  
أخر لا يبرأ يعني اذا استيقظ ثم نام (وفي التجنيس) لو أخرج الخاتم من أصبع النائم ثم أعاده في هذا النوم يبرأ لانه وجب الرد الى هذا النائم



وقد رده وان استيقظ ثم قام فأعاده لا يبرأ (غصب) شيئا من الصالح ثم رده عليه وهو سكران يبرأ وهو كالمأخوذ بخلاف ما لو أخذ منه وهو  
 يظان ثم رده عليه وهو نائم فإنه لا يبرأ (إذا) تعاق برجل وخاصة فسقط من المتعلق به شيء يضمن المتعلق (ومن) هدم بيت نفسه فأنه يضمن  
 ذلك منزل جاره لا يضمن لانه غير متدفيه (وفي العيون) لو ضرب برجل فسقط المضروب معسبا عليه وسقط منه شيء روى قال محمد رحمه الله  
 تعالى يضمن الضارب المالم الذي مع المضروب لانه هو المستهلك وكذا يضمن ثيابه التي عليه ولو تافت روي في فصل الغصب ما يتخالف هذا  
 فليتنظر (وفي فتاوى) رشيد الدين رجل فر من الظالم فأخذه انسان حتى أدركه الظالم فأخذه ونحسه وأطلب ظالمه رجل لا يقبض منه جناية  
 فده رجل عليه فأخذ منه ما لاقى قياس قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاتخذ له والدال عليه (٧١) لانه تسبب لاخذماله والفتوى

على قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى انه لا يضمن (وكذا)  
 لو تخاصم رجلان فضرب  
 أحدهما الآخر فذهب  
 المظالم الى الوالي فحسره  
 لا يضمن المظالم لانه طالب  
 الفتوى (وفي) فوائد طهيز  
 الدين المرغيناني ولو قال لغيره  
 اسلك هذا الطريق فإنه آمن  
 فساكبه وأخذه الاصوص  
 لا يضمن (ولو) قال ان كان  
 نحوفا وأخذ مالك فأناضامن  
 وبقي المسئلة بحالها ضمن  
 وصار الاصل ان المغرور اذا  
 يرجع على الغار اذا حصل  
 الغرور في ضمن عقد  
 المماوضة أو ضمن القارصة  
 السلامة للمغرور نصا  
 (ولو) قال الطعان لصاحب  
 الحنطة اجعل الحنطة في  
 الدلو فجعلها في الدلو فذهبت  
 من ثقب كان به الى الماء  
 والطعان كان عالما به  
 يضمن لانه صار غار في ضمن  
 العقد بخلاف المسئلة  
 الاولى لان غنة ماضية من  
 السلامة بحكم العقد

وقال لأعلم ما هو فلا بد من أن يقر بشئ ولا يحل القاضي يثنيه وبين تركه أيبسه فكذا هذا الكل  
 من المحيط  
 \* (الفصل الرابع في تقسيم المدعى عليهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها وهي أنواع) \* النوع الاول  
 من يريد اقامتها لعمته ما ادعاه لنفسه النوع الثاني من يريد اقامتها لعمته ما ادعى به لوكله النوع الثالث أن  
 يريدوا اقامتها لعمته ما ادعى به لانيه أو لقربيه بغير وكالة النوع الرابع من يريد اقامتها لعمته ما ادعى به لمن  
 هو تحت ولايته من أب أو وصى النوع الخامس من يريد اقامتها لعمته ما ادعى به لنفسه ولغيره \* (النوع  
 الاول) \* من يريد اقامتها لنفسه وقد تقدم ان الدعوى الصحيحة يمكن مدعيها من اقامة البيعة على محبتها وقد  
 يمنع من اقامتها في وجوه منها اذا استخلف المدعى المطلوب مع العلم ببيئته بعد ما قال لا يبيته على وطلب من القاضي  
 تخليف خصمه فخاف المدعى عليه ثم قال لا يبيته حاضرة لا يسمع عند محمد من الحواشي ومنها لو أنكر الوكيل  
 بالبيع قبض الثمن فقامت عليه البيعة فقال تلف أو رددته لم يسمع دعواه ولا يبيته لانه كذب انظر القضية وما  
 حتى عن المحيط من هذا المعنى من أن المقتضى له اذا كذب شهوده في بعض ما شهدوا به انتقض القضاء فكذا  
 هذا ومنها لو ادعى عليه أنه أخذ منه مالا وبين نوعه وصفته وأقام المدعى عليه بيعة على اقرار المدعى انه أخذ منه  
 فلان آخر هذا المال الاسمي وأنكر المدعى ذلك لم تقبل هذه البيعة ولا يكون ذلك ابطالا للدعوى من الفتاوى  
 الظاهرية ومنها ما ذكره في شرح الزيادات قال لو ادعى عليه محدودا وأقام بيعة وقضى القاضي له ثم مات المدعى  
 ثم ادعى المدعى عليه ذلك المحدود ملكا مطلقا لا يسمع دعواه ولا يبيته لانه صار مقضيا عليه والوارث قام مقام  
 المورث من المنيبة \* (النوع الثاني) \* من يريد اقامة البيعة على محته ما ادعى به لوكله \* (مسئلة) \* ادعى  
 رجل عند القاضي ان فلانا لوكله بكل حق هوله وأراد اثباته لا يسمع بيئته لان هذه بيعة على الغائب ولم ينتصب  
 عنه خصم الا أن يريد أن يسمع شهادته ليكتب الى قاض آخر لان كتاب القاضي ليس بقضاء بل هو نقل  
 فلا يفتقر الى حضور الخصم فان قبل البيعة بغير خصم جاز لان انكار الخصم شرط لسماع البيعة عندنا  
 \* (مسئلة) \* ولو أحضر رجلا وادعى عليه حقه لوكله وأقام البيعة على أنه وكله في استيفاء حقوقه والخصومة  
 في ذلك قبلت ويقضى بالوكلة ويكون القضاء قضاء عليه وعلى كافة الناس لانه ادعى عليه حقا يوجب بالوكالة  
 فكان اثبات السبب عليه اثباتا على الكافة حتى لو أحضر آخر وادعى عليه حقا لا يكف باعادة البيعة على  
 الوكالة \* (فرع) \* رجل جاء الى القاضي وقال أنا فلان بن فلان وكنت هذا الرجل بطلب كل حق لي  
 والقاضي يعرف الموكل جاز وان غاب والقاضي لا يعرفه فجاء الرجل بخصم سأله القاضي أن يقيم البيعة أن  
 الموكل فلان بن فلان لان الوكالة كانت صحيحة بالمعاينة الا انه تعذر القضاء بالوكالة بجهالة الموكل فاذا زالت

وهنا العلة في قضى السلامة فيصير مغرورا فيضمن (وفي) فتاوى ظهير الدين سأل هشام محمد رحمه الله تعالى فبين فتح باب فقص حتى  
 خرج منه الطائر أو فتح الزق والسمين جامد فذاب وخرج منه السمين قال يضمن (ولو) حل قيد بعد فأتى العبد لا يضمن لان العبد له عزاء  
 فان كان العبد ذاهب العقل يضمن (وقال) أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن في هذا كله (ولو) شق رقدهن سائل حتى سال يضمن (وكذا)  
 لو قطع جبل القنديل يضمن (وفي) مختلفات المشايخ قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى اذا فتح باب فقص أو أصاب طائر حتى طار الطائر  
 أو خرج الحمار أو حل قيد بعد فذهب بانه لا يضمن وقفوا أو لم يفتوا (وقال) محمد رحمه الله تعالى يضمن وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان وقف  
 ساعة ثم ذهب لا يضمن وان ذهب من ساعة يضمن (ولو) فتح باب دار فسرق آخر منها تاعلا لا يضمن الفاتح سواء سرق عقيب الفتح أو بعده  
 (وكذا) اذا حل رباط دابة فسرقتها انسان أو فتح باب فقص فأنفذ الطائر انسان آخر لا ضمان له الذي حل وفتح (والمودع) اذا فتح باب العقب

أول قيد العبد أو وقع باب الاصطبل حتى ذهب بضمين بالانطلاق لانه التزم الحفظ ألا ترى انه اذا اذل الغاصب أو السارق على الوديعة ضمن وغيره لا يضمن (ولو) نقرر رجل طير انسان لا يضمن ولو قصده تنفيره يضمن ولو دنا منه وقصد تنفيره يضمن ولو دنا منه ولم يقصد تنفيره لا يضمن (وفي فتاوى) السمرقندي ولو نهب حائطاً انسان بغير اذنه ثم غاب الناقب فدخل انسان من ذلك النقب وسرق شيئاً الا ضمان على الناقب لانه متسبب والسارق مباشر (وكان) أبو نصر الديلمي رحمه الله تعالى يقول يضمن الناقب لكن الفتوى بعدم الضمان (اذا) قط الرجل رجلاً وألقاه في البحر وتركه حتى مات فان غرق من ساعته يضمن دينه وان سجد ساعة ثم غرق لم يكن عليه شيء (وفي) شرح الطحاوي ولو ألقى حبة أو قرعاً على قارة الطريق (٧٢) فلا غرر جلا لا ضمان على الذي ألقى الا اذا تحول من ذلك الموضع الى موضع آخر فحينئذ ترتفع

جنايته (ولو) دخل رجل دار قوم فقهره كلهم فلا ضمان عليهم لانه لم يوجد الاغراء والاشلاء منهم (وفي) الخنيس) رجل له كلب عقره بكلامه عابه ما ببعضه فعض انساناً هل يجب عليه الضمان ان تقدموا الى صاحب الكلب وعرفوه بذلك قبل العض يضمن وان لم يتقدموا اليه قبل العض لا يضمن بمسئلة الحائط المائل (قال) قاضي خان رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه اشلاء (ولو) أغرى كلباً حتى عقر رجلاً لا ضمان على المغيرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما اذا أرسل طائراً فاصاب في فوره ذلك لا يضمن بالاجماع (رجل) أخذته وألقاها الى حمامة انسان أو دجاجة فاكلت الهرة الحمامة قال ان أخذته الهرة فربيه والقائه اليها يضمن وان أخذته باعد

الجهة بالبينة (مسئلة) \* ولو ادعى مسلم انه وكيل فلان النصراني في حقوقه وأحضر مسلماً يدعى عليه حقاً وهو ينكر لم تقبل شهادة أهل الذمة على ذلك لان الكافر لا شهادة له على المسلم وان أحضر نصرانياً يدعى عليه حقا قضى بالو كالة عابه بشهادة أهل الذمة ويكون قضاء على الكافر لان شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة من المحيط ومن شرح الخبر (مسئلة) \* واذا وكت المرأه رجلاً على عقد نكاحها من رجل فمعه ثم قام على الزوج يطلبه بالحال من صداقها فطالب بخصاصته في ذلك وأراد اقامة البينة انه وكيلها في عقد نكاحها لم تسمع بيئته الا أن يأتي ببينة تشهد به له على التوكيل في قبض الصداق لان عقد النكاح لا يستلزم قبض الصداق (النوع الثالث) \* من يريد اقامة البينة لهجة ما ادعاه لايه أو اقربيه (مسئلة) \* قدمه الى القاضي وقال ان لابي على هذا القأوى غائب وأنا أخاف أن يتوارى هذا فجعله القاضي وكيلاً لايه وقبل بيئته الابن على المبال وحكم به فرفع الى فاض آخرفان الثاني لا يجيز حكم الاول اذ بيئته الابن لم تقم بحق على الغائب حتى يكون ذلك حكماً على الغائب وانما قامت لغائب وهذا بخلاف المفقود فان القاضي يحول ابن المفقود وكيلاً في طلب حقوقه اذ المفقود كيت وللقاضى نوع ولاية في ماله فانه قاضيهان وكذلك الاخ يقوم لانيه والجار يقوم لجاره فليس له ما ذلك الا بوكالة (النوع الرابع) \* من يريد اقامة البينة لهجة ما ادعى به لمن هو تحت ولايته مثله رجل له ولد صغير وله مال أو عمار أو جده في يد رجل بغير طريق فطالبه الى فاض وادعى عليه وأقام البينة ان ذلك لولده أو لمحجوره تقبل بيئته وأمثال ذلك كثيرة (النوع الخامس) \* من يريد اقامته لهجة ما ادعى به لنفسه ولغيره برهن أن له ولان الغائب على هذا ألفاً وأقام البينة فحكم له بنصفه فقد قدم الغائب فلا يباخذ من الغريم شيئاً الا أن يبرهن وله أن يباخذ من شريكه نصف ما أخذ به باقراره بشركنه من المنتقى

(الفصل الخامس في التنبيه على أحكام يتوقف سماع الدعوى بها على اثبات أمور) \* قال بعضهم ينبغي للما حكم أن لا يمكن المرأة من النكاح الا بعد ثبوت ما يتوصل به الى ذلك وذلك الى ثلاثة قسام أول اكبر البيعة البلدية اذا أرادت الزواج كلفها اثبات ينهها وبكارنها ولو غمها وخلوها من زوج وأهم ما علموا أن أباهما أو وصيهم الى أحد ولأن أحد من القضاة قدم عليها قدماو يثبت أيضاً انه لاولى نسب لها أو أوالها وليها هو أحق بعقد النكاح وتثبت كفاءة الزوج وان الصداق صدق مثله وانما افترضت للقاضي في نكاحها بذلك وسماعهم منها حتماً الثاني الذب البلدية اذا طلبت الثيب الزواج كلفها أن تثبت أصل الزوجية وطلاق الزوج لها أو وفاته عنها وانما تختلف زوجا ان تخلل ذلك طول وأن لاولى لها وان لا ولياً وانما أحق به قد نكحها وتثبت الكفاءة الثالث أن يكون الاب غيبه معروف وبأى الى حاكمكم ليرزوج ابنته فقد كلفه

الرى واللقاء لا يضمن قبل له ولو أشلى كلبه على انسان وأغراه عليه فقهره أيعضن المشلى قال نعم لانه لاغراء لكلبه صار له الرى له فانه ضربه بحديثه (وفي) شرح الطحاوي من أرسل بهيمة فأصاب في فورها شيئاً ضمن (وكذلك) اذا أرسلها ولم يكن لها قائد ولا حائق ولا راجراً فأصاب شيئاً في ذلك الطريق فانه يضمن (ولو) عطفت من ذلك الطريق وكان لها طريق آخر فأصاب شيئاً فانه لا يضمن (ولو) عطفت ولم يكن لها طريق غيره فذلك مضمون على المرسل (وفي الملتقط) ولا يجب الضمان على صاحب الماشية اذا التفت شيئاً ليا أو غيرها اذا لم يكن لها سائق أو قائد (وفي العدة) ولو أوقف الدابة في سوق العواب لا ضمان على صاحبها ان ألفت شيئاً (وان) أوقفها على باب السلطان يضمن ما أصابت (وكذا) لو أوقفها على باب المسجد أو معبد آخر الا اذا جعل الامام للمسلمين موضعاً يوقفون دوابهم فيه فلا يضمن (وفي) العيون غنم دخلت بسننا فافسدته وصاحبها معها بسوقها ضمن ما أفسدته واذا لم يسهه الا ضمان عليه وكذا الثور والجار (ومن)

وجد في زرعه أو كرمه دابة وقد أفسدت الزرع فغلبها فهلكت يضمن وان أخرجه أو أفسدها هلكت يضمن وان أخرجه  
ولم يسهلها لا يضمن وكذا لو أخرج دابة الغريم من زرع الغير (وفي التجنيس) ولو ساقها إلى مكان يامن منها على زرعه لا يضمن كانه أخرجه  
زرعه قال أبو نصر وقال أكثر ما يخشاه يضمن وعليه الفتوى (رجل) بعث بقرته إلى بقر على يد رجل فجاءه رجل إلى البقار بها وقال ان  
فلا يبعث بقرته هذه إليك فقال البقار ذهب بها إلى ما لكنها في لا أقبلها فذهب بها فهلكت فالبقار ضامن لانه اذا جاءهم إلى البقار فقد انتهت  
الامر فيصير البقار أمينا وليس للعودع أن يودع (ولو) تخسر دابة انسان فالت الركب فمات ان كان باذن الركب لا يضمن الناقص وان  
كان بغير اذنه يضمن كمال الدية وان ضربت الناقص فمات قدمه در (وان) أصابت رجلا (٧٣) آخر بالذنب أو بالرجل أو كيفما  
أصابته ان تخسرها باذن

الراكب فالضمان عليهم  
والا فليس (وفي) خلاصة  
الفتي ومما يحارب به الفقيه  
اذا سئل عن أخذ حمار غيره  
بغير اذنه واستعمله ورده  
إلى الموضع الذي أخذ منه  
وكان معه بحش فأكله  
الذئب هل يضمن وانما  
استعمل الاثنان خاصة  
(جوابه) ان لم يتعرض  
للحش بشئ الا أنه ساق  
الام فانساق الحش معها  
ذاهبا جائلا يضمن وان  
كان حين ساق الاثنان ساق  
الحش معها أيضا ضمن  
(وفي فتاوى) ظهير الدين  
رحمه الله تعالى لو وضع ثوبا  
في دار رجل فرماه صاحب  
الدار فأفسده ضمن (ولو)  
أدخل دابته في دار غيره  
فأخرجها صاحب الدار ان  
تافت لا يضمن لان الدابة في  
الدار نضرها فله أن يدفع  
الضرر بالخراج وأما الثوب  
في الدار فلا يضرها فكان  
اخراجها تلافيا (ولو) وجد

بعض قضية العصر أن يثبت أن له ابنة (مسئلة) قال بعضهم جرت عادة قضاء العصر بمنع المرأة المبسوطة من رجعة  
مطلقها حتى يثبت دخول الزوج الثاني بها وان كان يبيت عندها أو لو قدمت امرأة مبتوتة فقالت قد  
ترجعت فاراد الذي طلقها أن يتزوجها فقال ابن المنذر في مراتب الاجماع لا أعلم أحدا قال انما لا تصدق  
(مسئلة) من الدعوى اذا ادعى رجل على آخر دينامن قبل أبيه الميت أو مورثه فيلزمه أن يثبت موت مورثه  
وهو مورث له علم ما يستحقه مما يدعيه ثم ينظر في محدوده أو كذا لو ادعى عليه ان عنده مائة دراهم أو نحوها  
أو ورثه وادعى انما أصارت اليه بالميراث فيلزمه اثبات موت مورثه وعدة ورثته وانتقال الميراث اليه ثم ينظر  
في الدعوى (مسئلة من باب الخرج) اذا رفع إلى الحماكم مال يمين وسأله أن يبيعه لفروورته لم  
يجز له ذلك الا بعد ثبوت ملكه وحيازته والحاجة إلى البيع وكونه أيسر ما يباع عليه وان كان الذي  
رفع إلى القاضي وصيا فلا بد من اثبات وصيته واثبات ما تقدم ثم يأمر بالبيع ولا بد حينئذ من ثبوت  
الريجات والسداد في الثمن

(الفصل السادس في حكم الوكالة في الدعوى) التوكيل بالخصومة لا يخلو اما ان يوكله بالخصومة  
والاقرار مطلقا أو يوكله بالخصومة والاقرار جميعا أو يوكله بالخصومة بغير جازر الاقرار أو يوكله بالخصومة  
غير جازر الاقرار والانكار اما اذا وكله بمطالبة أو أمر على موكله في مجلس الحكم يصح وفي غيره لا وعند أبي يوسف  
يصح فيه ما وعند زفر والشافعي لا يصح فيه ما وأما اذا وكله بالخصومة والاقرار يصير وكيلاهما وقال الشافعي  
لا يصير وكيلاهما وهذا بناء على ان التوكيل بالاقرار عنده يكون اقرارا من الموكل وعندنا لا يكون اقرارا لانه  
لم يقر صرحا ولا بحجازا لان الانسان قد يحتاج إلى الاقرار بلسان غيره بصيانة لفرسه وماله وجهه من حرجه إلى  
باب القاضي وهذا غرض مطلوب فيما بين العلاء فلا حاجة إلى جعل توكيله عبارة عن التوكيل بالاقرار  
بحجازا أو اما اذا وكله بالخصومة واستثنى الاقرار لا يصير وكيلاهما لانه لما استثنى الاقرار فكانه قال وكلتك بالانكار  
ولو صرح بهذا لا يصير وكيلالاقرار وأما اذا وكله بالخصومة بغير جازر الاقرار والانكار فلا روايت عن أصحابنا  
المتقدمين وقد اختلف فيه المتأخرون قبل لا يصح لان التوكيل تفويض الامر إلى من يقوم بتدبيره وفي هذا  
التوكيل تعطيل وليس بتفويض لان جواب الخصم اقرارا وانكارا فاذا استثناهما فلم يفوض اليه شيئا وقبل  
يصح التوكيل ويصير وكيلاهما بالسكوت في مجلس الحكم حتى تسمع البينة عليه لان مقصود الطالب من الجواب  
يحصل بالسكوت وهو سماع البينة فان السكوت من الخصم كاف لسماع البينة عليه كالانكار ولو كلف  
نوع فائدة في قصر الوكالة على هذا القيد (فرع) والوكيل بالخصومة في هذا القيد والقصاص  
اذا أقر لا يصح لان التوكيل بالخصومة جعل توكيلا بالجواب بحجازا بانه قد تمكنت شبهة العدم في اقرار

(١٠ - من الحكم) دابة في مربط فأخرجها فهلكت يضمن (وفي) الجامع الصغير غصب مربطا وشد فيه دابته  
فأخرجها مالك المربط وهلكت صار ضامنا (وفي فوائد) أبي الحسن الرستغفاني غصب عبدا فأسلمه لكتوب يس ابن أمه يضمن الغاصب قيمة العبد  
ونقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام فعلا لمكان التسبب (وفي فتاوى) ظهير الدين ولو أرسل دابته في مرتع مباح فجاء آخر فارسل اليه  
دابته فغضت الدابة الاولى ان عشتها على الفور ضمن والا فلا وان كان ذلك في مربط لا حده الا ضمان على صاحب المربط (وذكر)  
في العيون قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استهلك رجل حمار غيره أو بقله بقطعه يده أو بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه وان شاء حبسه  
ولا يضمن شيئا وعليه الفتوى (ولو) ضرب رجل الدابة حتى ماتت جرحا فهو كاقطاع (ومن) ذبح شاة غيره فإلحها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها  
وسلمها اليه وان شاء أخذها ضمنه النقصان وكذا الجز وروكا اذا قطع يدها (وفي الهداية) ولو كانت الدابة بغير مأكولة اللحم فقطع الغاصب

ظرفها فلما لك أن يضمه جميع قيمتها وجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف العبد المملوك حيث يأخذه مع أرض المقامر ع لان  
الآدمي يبيع متفعابه بعد قطع الطرف (ولو) ذبح حمار غيره فليس له أن يضمه النقصان ولكنه يضمه جميع القيمة عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله أن يحسبه ضمن النقصان وإن شاء ضمنه كل القيمة ولا يحسب المذبح (ذبح) شاة إنسان بحيث  
لا يرجى حياته لا يضمن استحسانا إلا جنى والرأى في ذلك سواء (وفي) الفرس والبغل يفتى بالضمان في الأجنبي والرأى (والبقر) ولو ذبح البقرة  
أو الحمار وكان لا يرجى حياته لا يضمن وإذا ذبح شاة لا يرجى حياته يضمن قيمتها يوم الذبح (رجل) من بشاة الغير وقد أسرفت على الهالك  
فدبحها يكون ضامنا (وذكر) (٧٤) في النوازل أنه لا يضمن استحسانا لأنه مأذون فيه دلالة (وفي المحيط) ولو ذبح شاة وعاقها لأجل السلخ

فسلخها إنسان ضمن لان  
الناس يتفاوتون في السلخ  
دون الذبح (ولو) ألقى تشور  
المرمان أو البطيخ على قارعة  
الطريق فزلقت بمادة  
إنسان فلتقت ضمن لانه  
غير مأذون في هذا الفعل  
ومن فعل فعلا وغير مأذون  
فيه فما تولد منه يكون  
مضمونا عليه (مر) رجل في  
طريق المسلمين فعلق ثوبه  
بشغل حائتر رجل فخرق  
قال أبو القاسم الصفار رحمه  
الله تعالى إن كان القفل في  
ملكه لا يضمن وإن كان في  
غير ملكه يضمن (وهنا)  
زيادة لا بد منها وهي أنه إذا  
علق ثوبه بذلك جرح ثوبه  
فخرق بخرقه لا يضمن  
صاحب القفل لانه إذا جرح  
الثوب فهو الذي خرقه (رجل)  
جلس على ثوب إنسان وهو  
لا يعلم حتى قام صاحبه  
فانشق ثوبه من جلوسه ضمن  
النقصان (ولو) خرص رجل  
يد آخر فخرج يده من قم  
العاصر فكسر أسنان العاصر

الوكيل فيورث شبهة در عما يدبر أيا شهات \* (مسئلة) \* لو وكل وكيلين بالخصومة فلا حدهما إلا انفراد  
بالخصومة وليس له أن يقبض وقال زفر لا ينفراد أحدهما بالخصومة \* (مسئلة) \* قال أبو حنيفة لا تقبل  
الوكالة في الخصومة من حاضر صحيح في المصر إلا برضا خصمه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي توكله صحيح  
لانه تصرف في خاص حقه لانه أن وجد من المدعى له دعوى خالص حقه وإن وجد من المدعى عليه فلا تنكار  
خالص حقه لانه يتطوع به \* (مسئلة) \* والمرأة كالرجل بكرة كانت أو ثيبا في هذا إلا أن المعنى يحجمهما  
وقد اتفق المتأخرون من أصحابنا منهم أبو بكر الرازي أنهم إن كانت غير بررة جاز لها أن توكل لانه لم يحجمها  
ضرر بالعب بالخرج والحضور \* (مسئلة) \* ولو وكله باستيفاء دين حقه لا يكون وكلا في الخصومة  
لان ما يقبضه يقبض دين حقه والوكيل يقبض العين وكيل باستيفاء دين حقه فلا يكون وكلا في الخصومة  
\* (فرع) \* ولو وكله يقبض بدل حقه يكون وكلا في الخصومة لانه وكيل بالملك فاشبهه الوكيل بالنسبة  
فتعلق به حقوقه \* (مسئلة) \* والوكيل يقبض الدين وكيل باستيفاء دين حقه حكما عند أبي  
يوسف ومحمد

\* (فصل) \* ولو وكله بالخصومة في شيء ثم عزله من ذلك ثم شهد له الوكيل قبل أن يخاصم في ذلك فنهادته  
جائز ولو عزله بعد ما خاض في ذلك إلى القاضي لم تقبل شهادته وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله وقال  
أبو يوسف لا تقبل شهادته في الفصلين وهذا الخلاف بناء على الخلاف في التبرج من أصل مجمع عليه وهو  
أن من انتصب خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها وإن لم ينتصب خصما حتى عزل تقبل شهادته فيها وأبو  
يوسف يقول الوكيل صار خصما بالتوكيل وهذا إذا أقر في غير محاسن القاضي ينفذ منه وإذا شهد بعد  
العزل قبل المرافعة إلى القاضي أو بعد ما لا تقبل شهادته وعندهما لا يصير خصما ما لم يخاصم إلى القاضي  
ولو خاض إلى القاضي وقد وكله بكل حقه لم تجز شهادته فيما كان يوم التوكيل أو حدث بعد ذلك قبل أن  
يجرحه لانه صار خصما فيما كان يوم التوكيل

\* (فصل) \* والموكل أن يعزل وكيله إلا أن يكون المالوب وكل بطالب من جهة الطالب فلا يكون له أن  
يجرحه إلا بحضور من الخصم لانه تعلق به حق للطالب فلا بد أن يطالبه إلا برضاه من المحيط ومن شرح  
التبريد ومن الإيضاح

\* (القسم الرابع في حكم الجواب عن الدعوى) \* وإذا وقفت الدعوى الصحيحة بشروطها المتقدمة  
واسم المخرج القاضي كلام المدعى ونهجه حتى لم يبق عنده فيه إشكال ولا احتمال أمر المدعى عليه بالجواب  
وهو أحد ثلاثة أشياء إما اقرار أو انكار أو امتناع الأول الإقرار فإذا أقر فإن القاضي ينبغي له أن يقبل ما أقره

وسطا من لحم يد المعضوض شيء جرح يده لا يجب وجوب السن لانه مضطرب في نزع اليد ويجب على العاصر أو ش البذل لانه جان (وفي) فإذا  
فوت مصدر الإسلام طاهر بن محمود رحمه الله تعالى الحائلك إذا عمل لإنسان ثوبا فأراد ملكه أخذ منه فإني الحائلك أن يدفعه حتى يأخذ الأجرة  
فد صاحب الثوب فخرق من مد صاحبه لا يضمن الحائلك شيئا وإن خرق من مدهما ضمن الحائلك نصف قيمة النقصان (ولو) أخذ يد  
رجل فخذ ذلك الرجل يده فشت أن أخذه لاجل التحية لا يجب الضمان وإن أخذ لاجل الهضم تجب عليه اليد على الأخذ لانه مضطرب في  
مديه (رجل) تشبث بثوب آخر فخذه التشبث من يد صاحبه حتى خرق بضمن جميع القيمة فإن جذه صاحبه من يد التشبث ضمن التشبث  
نصف القيمة (وفي الميسوط) غصب ثوب إنسان ولبسه ثم جاء صاحب الثوب فمد ثوبه والغاصب لا يعلم انه صاحب الثوب فخرق الثوب فضمن  
على الغاصب لانه خرق من مده (ولو) قال صاحب الثوب برده لي ثوبي فغصبه فمد ما لا يعلم له من ثوبه فخرق الثوب لا ضمان على الغاصب



أَيْضاً وَلَوْ مَدَّ كَيْدَ النَّاسِ عَادَةً فَخُتِرَ مِنْهُ ضَمِنَ الْغَاصِبُ نِصْفَ الْقِيَمَةِ لِأَنَّهُ مِنْ جِنَابَتِهِمَا لَانَ أَمَّا كَيْدُهُ وَمَنْعُهُ ثَوْبَ غَيْرِهِ جَنَابُهُ (وَقِيَ) فَتَأَوَّى  
النَّبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَلَّ عَنْ أَوْقَدَ نَارَافِي مَلَكٍ غَيْرُهُ فَمَعَدَتْ إِلَى كَدَسٍ حَنْطَةٍ أَوْشَى آخِرُ مِنَ الْأَمْوَالِ فَاحْرَقَتْهُ هَلْ يَضْمَنُ قَالَ لَا وَلَوْ أَحْرَقَتْ  
شَيْئاً فِي الْمَسْكَانِ الَّذِي أَوْقَدَ فِيهِ ضَمِنَ (قُلْتُ) وَفَرَّقَ أَهْلُ بَنَارِجِهِمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيْنَ الْمَاءِ وَالنَّارِ قَالُوا وَقَدْ نَارُفِي أَرْضَ نَفْسِهِ فَمَعَدَتْ إِلَى  
أَرْضٍ غَيْرِهِ فَاحْرَقَتْ شَيْئاً لَا يَضْمَنُ وَلَوْ أَسَالَ الْمَاءُ إِلَى أَرْضٍ نَفْسُهُ فَسَالَ إِلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ وَأَتَفَشَ أَضْمِنُ لِأَنَّهُ مِنْ طَبِيعِ النَّارِ الْخُجُودُ وَالْتِهَادُ  
إِنْ غَابَ كَوْنُ بَعْدِ الرِّيحِ وَنَحْوُهُ فَلَمْ يَضْفِ إِلَى فَعَلِ الْمَوْقَدِ فَلَمْ يَضْمِنْ وَمِنْ طَبِيعِ الْمَاءِ السَّلِيلَانِ فَلَا تَلَاُفَ يَضْفُ إِلَى فَعْلِهِ (وَسَلَّ) صَاحِبُ  
الْحَبِطِ عَنْ مَزَارِعِ أَوْقَدَ نَارَافِي الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ فِي يَوْمٍ رِيحٍ فَاحْرَقَتْ قُرَى الْحَشِيشِ وَسَمَرَتِ النَّارِ إِلَى الْأَكْدَاسِ فَاحْرَقَتْ هَلْ يَضْمَنُ مِنَ الْمَوْقَدِ (أَجَابَ)  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ كَانَتْ الرِّيحُ وَقْتُ الْإِقْدَارِ يَحْدِثُ بِمَنْلَهَا بِمِثْلِ تِلْكَ النَّارِ إِلَى تِلْكَ الْأَكْدَاسِ (٧٥) يَضْمَنُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (وَقِيَ)

فتأوى طهره من الدين رجل  
أوقد في تنوره ناراً وألقى فيه  
من الحطب ما لا يحتمله التنور  
فاحترق بيته ونعرت إلى دار  
جاره فاحرقته أيضاً ضمن صاحب  
التنور (ولو) من نار في  
ملكه أو في ملك غيره فوقعت  
شرارة منها على ثوب إنسان  
فاحترق قال محمد بن الفضل  
رحمه الله تعالى يضمن وهكذا  
ذكر في النوادر عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى (وقال)  
بعض العلماء من من  
بالنار في موضع له حق المرور  
فيه فوقعت منه شرارة في  
ملك إنسان أو ألقته الرِّيح  
لا يضمن فإن لم يكن له حق

المرور في ذلك الموضع فالجواب  
على التفصيل إن وقعت منه  
شرارة يضمن وإن هب به  
الريح لا يضمن وهذا أظهر  
وعليه الفتوى (حداد)  
ضرب حديدة على حديدة  
أخرى فجاءت شرارة  
من ضربه فوقعت على ثوب

فاذا قيدتم الحكم وصفة تقييد الإقراران يقول أقرب مجلس الحاكم العزيز الغلاني فلان بن فلان  
بنازع فلان بن فلان بان له في ذمته ما دعاه عليه وذلك كذا وكذا وجب له من وجه كذا حاله أو مؤجلة  
شهد عليه بذلك فلان وفلان

\*(القسم الثاني من أقسام الجواب الانكار)\* وبشترط في الانكار أن يكون صريحاً فلا يقبل منه أن  
يقول ما أظن له عندي شيئاً ثم إذا صرح بالانكار فإن القاضي يقول للقائم ألك بينة فإن أتى بها وقبلها تم الحكم  
وان قال لا بينة لي يقول لك بينة وأمله قضية الحضري والكسدي فإنهما اختصما في شيء بين يدي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام للمدعي منهما ألك بينة فقال لا فقال لك بينة ليس لك غير ذلك ولو سكنت  
المدعي عليه ولم يجب بلاؤني ولم يكن به آفة سماوية غنمه من الكلام يجعله القاضي منكراً حتى لو أقام  
المدعي البينة عليه تسمع أنظار الخلاصة \*(الثالث من أقسام الجواب الامتناع من الإقرار والانكار)\*  
مثاله لو قال لا أقروا ولا أنكر فقد اختلف فيه قال أبو حنيفة لا يستخلف وقال لا يستخلف لأن كلامه تعارضاً  
فتساقطاً فكان ساكناً والسكوت يكون نكولاً حكمياً في نزل من نزل النكول الحقيقي كقوله لا أحلف إذا  
لم يكن السكوت عن آفة مانعة عن الكلام وأبو حنيفة رحمه الله يقول إنما يتوجه شرعاً على المنكر وقد صرح  
بأنه غير منكراً فلا يمكن تحايفه لكن القاضي يقول له إيمان تصدق في دعوائك وإيمان تصرح بالانكار فإن  
أصر على انكاره كان جانباً ترك طاعة أولى الأمر فيؤدبه القاضي بالحبس \*(مسئلة)\* \* اشترى  
رجل عبداً من المشتري والعبداً ودعى البائع الثمن على ورثته فقالت الورثة ما ندري ما ثمنه وحلفوا أنهم  
لا يعلمون ما ثمنه قال حبسهم القاضي حتى يقر أو يشي ويحول بينهم وبين المال ويضعه على بدى عدل حتى  
يبينوا ما على أيهم من الثمن من المحيط وقد تقدمت

\*(القسم الخامس في ذكر اليمين وصفتها والتعاطيف فيها وفيمن تتوجه عليه اليمين)  
ومن لا تتوجه وما لا يستخلف فيه وحكم النكول وبيان حكم اليمين المردودة)\*  
ومن توجه عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغيره بالله لقوله عليه السلام لا تحلفوا بآبائكم ولا  
بالأولاد ولا بغير ذلك من الناس ولا يحلفه بغيره بالله أو بغيره وقوله عليه السلام ملعون من حلف بالطلاق وحلف  
به ويحلف بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية لأن  
التعظيم من حيث اللفظ فكان التعظيم في اليمين أبلغ وأكمل في الزجر من اليمين الكاذبة وقال أبو حنيفة  
رحمه الله في المجرد أن لم يهتم بها القاضي اقتصار على قوله بالله الذي لا اله الا هو وإن اتهمه بلفظ في يمينه وليس  
من شرطه استقبال القبلة ودخول المسجد وعند المنبر كجهنم مذهب مالك والشافعي \*(مسئلة)\* \* ويحلف

إنسان فاحترق ثوبه ضمن الحداد (وذكر) الناطق رحمه الله تعالى إذا جلس الحداد في مكانه واتخذ في حافوته كورا يعمل به والحافوت  
إلى جانب طريق العامة فخرج حديدة من كوره وضربها بمطرقة فتطار شرارها فقتلت رجلاً أو فتأت عين إنسان أو أحرقت شيئاً أو قتلت  
دابة كان ضمنها ما تألف بذلك من المال على الحداد ودية القتل والعين تكون على عاقلة ولو لم يدق الحداد ولكن احتملت الرِّيح بعض النار  
من كوره أو الحديدة فجاءت شرارها إلى طريق العامة فقتلت إنساناً أو أحرقت ثوب إنسان أو قتلت دابة كان هدرها (وفي فتاوى) رشيد  
الدين رحمه الله تعالى ولو رش الماء في الطريق فسقطت به دابة أو إنسان ذكر في الكتاب أنه يضمن مطلقاً (قلت) وهذا الجواب في الدابة تجري  
على إطلاقه أما في الآدمي فإنه إذا رش كل الطريق بحيث لا يهدد طريقاً غيره فإنه يضمن الراس والافلا (ومما) يؤيد مطلقاً ما ذكره أبو  
الحسن الرسي تنقيح في نوادره أنه لو لم يتعد في الرش ورش كإرش الناس عادة لم يدفع القبار لا ضمان عليه لأن ذلك ليس بجناية وإن تعدى

بالرش ضمن (وفي المحيط) من حفر بئر أو سد رأسها ففتح آخر رأسها فانه ينفاران كل الأول كبسها بالتراب أو الطين بما يكبس به مثله من أجزاء الأرض ثم حفرها الثاني فالضمان على الثاني وان كان الأول كبسها بما لا يكبس به المراجعة كالدقيق والحفلة ونحوهما فالضمان على الأول (وفي فتاوى) طه-ير الدين من حفر بئر أو غطى رأسها فرفع آخر الغطاء فتلف به شئ من ضمن الأول (ومن) حفر في أرض غيره بئر ضمن النقصان (وقال) بعض العلماء يؤمر بالكبس ولا يضمن النقصان (ولو) هدم حدار غيره لا يجبر على بنائه والمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وان شاء أخذ النقص وقيمة النقصان (وفي فتاوى) قاضي خان من حفر بئر في فناءه مسجد أو هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية (٧٦) ولا يقضى بالنقصان (وكذا) من حفر بئر في فناءه قوم يؤمر بالتسوية (الغاصب) اذا حفر بئرا

في الدار المغصوبة ورخص به المالك فاراد الغاصب طمها ليس له ذلك عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى له ذلك سواء ينتفع به أو لم ينتفع بها (وفي) بعض الفتاوى رجل ترح ماء بئر انسان حتى صارت يابسة لا شئ عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء (ولو) صب ماء انسان من الحائط يقال له املا لانه ملكه والماء من ذوات الامثال (وفي) فتاوى) طه-ير الدين قطع أشجار كرم انسان ضمن القيمة لانه ألتف غير المثل وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الانهار النابتة ويقوم مقطوع الاشجار ففضله ما بينهما قيمة الانهار وبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك الاشجار ودفع من تلك القيمة قيمة

النصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام واليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام ولا يخلف بالله مطالعا لان النصراني يقول المسيح ابن الله واليهودي يقول عز بن ابن الله ولكنهم يقولون بان الذي أنزل الانجيل والنوراة هو الله والجوهرى بالله الذي خلق النار على قول مجدلانه يعتقد تعظيم النار فيعني بما يعتقد تعظيمه وهو النار كفي النصراني واليهودي وهذا ما يخلفه بالله لا غير لان تغليظ اليمين بغير الله لا يجوز الا في حق النصراني واليهودي ورد نص وهو حديث ابن صوريان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخلفه بالله الذي أنزل التوراة على موسى والنص الوارد في التغليظ بكتاب الله وله من الحرمة ما ليس للنار لا يكون واردا في النار لانه لا يغيرهم من اهل الشرك يخلف بالله ولا يخلف بالله الذي خلق الوثن والصنم لان في تغليظ اليمين بالصنم تعظيمه من وجه وقد أمرنا باهانتها لان بعض الناس اتخذ الهالوم يؤمر باهانة النار لانه لم يتخذها أحد الهالولها جوز محمد التغليظ بكسر النون لم يجوز به كسر الصنم (فرع) واستحلاف الاخرس ان يقول القاضي عليك عهد الله ان كان له ذاهد الحق ويشير الاخرس أي نعم ولا يخلف بالله ما لهذا الملك ألف فيشير الاخرس برأسه أي نعم لان الاشارة من الاخرس اذا كانت معروفة من النفي والاثبات بمنزلة العبارة من الناطق في سائر الاحكام فكذا في حق الحلف والقاضي لو استحلف الناطق بالله ماله ذاهد املك ألف درهم فقال نعم لا يكون عينا لانه يصير كأنه قال احلف وذلك لا يكون حلفا فكذلك الاخرس ولو قال عليك عهد الله فقال لهم برأسه أي نعم كان عينا لانه يصير كأنه قال على عهد الله ان كان لهذا على كذا (فصل) ثم الاستحلاف على قسمين أحدهما على العقود الشرعية والاخر على الافعال الحسية (أما الاول) وهو أن القاضي يحلفه على الحاصل بالعقد بالله ماله قبل ما ادعى من الحق ولا يخلفه على السبب وهو البيع والجارو والكفالة ونحوها وروى عن أبي يوسف يخلفه على السبب بالله ما اشتريت ولا استأجرت ولا كفت ونحوها الا أن يعرض القاضي فيقول كم من مشتراً ومستهأجراً يفسخ العقد فيحلفه على الحاصل لان اليمين تجب على حسب الدهوى ورفعها والدهوى وقع في العقد لاني الحاصل به (وأما القسم الثاني) وهو الاستحلاف على الافعال الحسية وهي نوعان نوع يستحلف على الحاصل لاعلى السبب كالغصب والسرقة ان كان المغصوب والمسروق قائما يخلفه بالله ما هذا الثوب لهذا ولا عليك تسليمه ولا تسليم ثي منته الى المدعى وان كان مستهلكا قبل يستحلف على القيمة لا غير وقيل يخلف على الثوب والقيمة جميعا عند أبي حنيفة رحمه الله وهذا ما يخلفه على القيمة بناء على ان عندهما الحق في القيمة لاني العين وعنده الحق في العين لاني القيمة مالم يقض القاضي بالقيمة أو يترضاها بما يحق لو اطلعا على أكثر من قيمته جاز ذلكم خلافا لهما وأما النوع الثاني وهو ما ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبة أو بني

الاشجار المقطوعة متروضة منه الباقي (وذكر) الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى مسألة قطع الاشجار هكذا ثم قال وان كانت قيمة عليه الاشجار مقطوعة وغير مرقعة سواء فلا شئ عليه (وفي فتاوى) قاضي خان رجل ألتف على رجل أحد مصرعي باب أو أحد زرجي خف أو مكعب كان للمالك أن يسلم اليه المصراع الآخر أو الزوج الآخر وضمنه قيمتهما (وفي الابضاح) المغصوب اذا كان قائما على يد الغاصب فالمغصوب منه يأخذ منه ثلثا كان المغصوب أو غير مثلي الوجه وكلاهما اذا كانت قيمته في بلدة الخصة ومه أقل من قيمته في بلدة الغصب خفيش إذ ثبت للمغصوب منه خياران ثلاثة ان شاء انتظر وان شاء عرضي به وان شاء أخذ قيمة المغصوب في بلدة الغصب يوم الخصومة (وفي) المثلي الجواب على التفصيل ان تساوت القيمة في البلدتين يطالب به برد المثل وان كانت القيمة في بلدة الخصومة أكثر فللمالك خياران ثلاثة ان شاء عرضي بالمثل وان شاء طالبه ببلدتين يطالب به برد المثل وان كانت القيمة في بلدة الخصومة أقل فالغاصب بالخيار ان

شاه أعطاه المثل وان شاء أعطاه القيمة في بلدة الغصب أو في مكان الغصب يوم الخصومة الا اذا رضی المالك بالتأخير فيكون له ذلك (فعلى) هذا ينبغي أن يذكر في دعوى غصب المكيل والموزون سوى الدراهم والدينارين مكان الغصب حتى يعلم انه هل له ولاية المطالبة أولا وهكذا ذكر في الفخيرة (لو) ادعى انه غصب منه كذا فغير حنطه وبين الشرائط لا بد وأن يذكر مكان الغصب (وذكر) في عمدة المفتين اذا ادعى الوديعه لا بد من ذكر موضع الايداع انه في أي مصر سواء كان له حل ووثنة أو لم يكن (وذكر) في موضع آخر انه اذا لم يكن له حل وموثنة لا يشترط بيان موضع الغصب (وذكر) في العدة من غصب منقولاً فعليه مثله ان كان منقولاً وان كان من ذوات القيم فعليه قيمته يوم الغصب (وفي فتاوى) ظهور الدين غصب شاه فسميت في يده ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم الغصب لا يوم الفسخ (غاصب) (٧٧) الغاصب اذا رد على الغاصب الاول

يبرأ عن الضمان (ولو) هلك المقتوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب الاول يبرأ أيضا حتى لا يكون للمالك بعده أن يضم من الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا اذا كان قبض الاول معروفا بقضاء القاضي أو بغير قضاءه وانما يصير معروفا باقامة البينة أو بتصديق المالك فاما اذا أقر الغاصب بذلك فانه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء (وذكر) رشيد الدين رحمه الله تعالى في فتاويه لو باع غاصب الغاصب وأخذ الثمن لا يكون للغاصب الاول أن يأخذ الثمن منه لانه ليس بمالك وليس بنائب عنه ولا يكون له اجازة البيع (والمقتوب) منه الخيار في تضمين الغاصب أو غاصب الغاصب (رجل) غصب عبدا فغصبه منه آخر فمات عنده فالولى بالخيار

عليه بناء أو أجرى على سطحه أو في داره ميرزا بأو فسخ على في حقه بابا أو رضى ترابا في أرضه أو مينة ونحو ذلك مما يجب على صاحبه من نقله وأراد استخلافه على ذلك فانه يحلفه على السبب بالله ما فعلت هذا لانه ليس في التحليف ههنا ضرر بالمدعى عليه لانه بعد ما ثبت هذا الحق للمدعى وهو استحقاق رفع هذه الاشياء عن أرضه لا يتضرر بسقوطه بسبب من الاسباب فانه لو أدنه في الابتداء أن يضع الخسبة على حائطه أو يلقى الميتة في أرضه كان ذلك اعارة منه فتعي بداله كانه أن يطالبه برفضه وان باع منه ذلك لا يجوز لان هذا بيع الحق وبيع الحق لا يجوز (فصل) وأما من يتوجه عليه الدين ومن لا يتوجه قال أبو حنيفة رحمه الله ومحمد لا يحلف المدعى عليه الا يطلب المدعى تحليفه وقال أبو يوسف وابن أبي المي يحلفه بدون طلبه ولا يحلف الاب على تزويج ابنته الصغيرة حتى أنكر عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وان كانت البنت كبيرة لا يستخلف بالاجماع ولا عين على الاب فيما يدعى على ابنته الصغيرة وكذا لا عين على الوصى فيما يدعى على ميت مالا أو حلالا من الميت انما كانت له جاء النكول الذي هو بدل الاقرار والاب والوصى لا يملكان البذل والاقرار فلا يفيد الاستخلاف (مسئلة) ولا عين على الوكيل لانه نائب والنيابة لا تجري في الاستخلاف حتى لو وكله بقبض الدين وغاب فادى المطالب انه قد أوفى الطالب وأراد يمينه أمر بقضاء الدين وتباع الطالب باليمين كذا قاله في شرح التحرير (فرع) ويستخلف العبد المأذون والمحجور والمكاتب لان فائدة الاستخلاف النكول ونكول هؤلاء صحيح وقال بعض العلماء بان للمولى أن يمنع المدعى من أشخاص العبد المحجور لانه يقول لو اتخذته الى باب القاضي عجزت من استخدامه فلا تلك ابطال حتى في الاستخدام للمولى ان يمنع الامه المزر وجمعة الزوج وان كان للزوج حق الاستمتاع بها كباقي حق الاستخدام للمولى فكذا هذا (مسئلة) المولى المأذون هل يستخلف من محمد فبهم واثان في رواية كتاب الاستخلاف انه يستخلف لان فائدة الاستخلاف النكول والنكول بذل أو اقرار وكلاهما منه صحيح ان كان من صنيع التجار وفي رواية لا يستخلف لانه لا يتعلق بيمينه مغرم وهو الكفارة فلا يبايئ أن يحلف كذبا فلا يفيد تحليفه واختلاف في الدين المؤجل هل تتوجه اليه على المدعى عليه قبل تنوجه واستدلو بالعبد المحجور وقبل تنوجه واستظهاره صاحب الميطة (مسئلة) اذا كان في الورثة صغير أو غائب وقد ادعى على الميت - قيكف البالغ الحضور وبوخر الصغير حتى يدرك والغائب حتى يقدم ثم يحلفان لانه تذر تحليف الصغير والغائب فيؤخران الى أن يمكنهما التحليف

(فصل) قيم الاستخلاف قيمه ولا يستخلف في الحدود الا في السرقة لان المقصود من اليمين النكول والنكول بذل أو اقرار فيه شبهة والحد لا يقام لحجة فيها شبهة لانه يحتمل لادعائها ويستخلف في السرقة اذا طلب المدعى الضمان

ان شاء ضمن الاول ويتبع الاول الآخر وان شاء أبرأ الاول واتبع الثاني بالقيمة ولا شيء على الاول (وفي النوازل) رجل هشم ابرق فضة لانسان ثم جاء آخر وهشمه هشما زاد في نقصانه برى الاول من الضمان وخلفه الثاني منه (وفي المحيط) المالك اذا أقر المقتوب من الغاصب يبرأ من الضمان بنفس العبد كالأول بابعه منه (ولو) أعلمه منه لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستعمال يكون مضمونا على الغاصب (اذا) قال المالك للغاصب أو دعتك المقتوب ثم هلك في يده يضمنه لانه لم يجد الاراء عن الضمان فصاوا الامر بالحفظ وعقد الوديعه لا ينافيان ضمان الغصب كما اذا خالف المودع يضمن وان كان العقد قائما ولو قيل المالك الغاصب يبيع المقتوب لا يبرئه من ضمانه وان بابعه مالم يسلمه (وكذلك) لو باع المالك المقتوب لا يخرج عن ضمان الغاصب مالم يسلمه الى المشتري (وفي) التحنيس اذا وضع المقتوب بين يدي المالك يبرأ وان لم يوجده منه حقيقة القبض (وكذا) المودع بخلاف ما اذا استهلك المقتوب أو الوديعه ثم جاء بالقيمة ووضعها بين يدي المالك فانه لا يبرأ مالم يوجده حقيقة القبض



(وفي النوازل) جارية جاءت الى نخاس بغير اذن مولاهما طالة للبيع ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال النخاس رددتها عليك فالقول قوله ولا ضمان عليه لان الجارية هي التي أتت اليه فكانت أمانة عنده (وتفسير) ذلك ان النخاس لم يأخذ الجارية حتى يصير غاصبا ومعنى الرد أن يامرها بالذهاب الى المنزل \* (نوع في ضمان أحد الشرعيين بسبب العين المشتركة) \* (ذكر) القاضي طهير الدين رحمه الله تعالى في فتاويه ولو استعمل عبدا مشتركا بينه وبين غيره بغير اذن شريكه يصير غاصبا نصيبه (وفي) أجناس الناطق رحمه الله تعالى في استعمال العبد المشترك بغير اذن شريكه روايتان في رواية هشام عن محمد يصير غاصبا وفي رواية ابن رستم عنه لا يصير غاصبا وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الرايتين (٧٨) (وفي العمادى) قال سئل جدى رحمه الله تعالى عن المواشى المشتركة بين اثنين وغاب أحد الشرعيين

فدفع الشرع الى الحاضر نصيبه ونصيب الآخر الى الراعى فهلكت هل يضمن نصيب صاحبه (أجاب) بأنه يضمن لانه ودع يمكنه أن يحفظها بيد أجيره فلا يصير مودعا غيره (رجلان) بينهما دار غاب أحدهما فللحاضر أن يستكن الدار كلها وكذا الخادم بخلاف الدابة (وفي الذخيرة) بيت أو حانوت بين شرعيين سكنه أحدهما لا تجب عليه الاجرة وان كان معدا للاستغلال لانه سكن يتأويل الملك (وفي القنية) رجل له سفينة فاشترك مع أربعة على أن يعملوا في سفينته وآلاتها والخمس اصحاب السفينة والباقى بينهم بالسوية فهى فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه أجر مثلهم لهم (وهن) من الائمة الكرابيسى رجل أقرض صاحبه مائة درهم ودفعها اليه ثم أخرج مائة أخرى وخلط المائتين وقال

يخلفه بالله ماله عليك هذا المال ولا تثنى منه فان نكل يضمنه المال ولا يقطع لان المال يثبت بالشبهات فجاز أن يثبت بالنكول ولا يستخلف في أشياء مخصوصة عند أبي حنيفة وهى النكاح والرجعة والايلاء والنسب والرق والولاء والاستيلاء وعندهما يستخلف لان النكول في باب المال انما صار حجة لكونه اقرارا لان الناكل يمتنع عن البين الكاذبة عادة فيصير معتقبا بالحق دلالة لان الكاذب في الانكار مقرر ضرورة والاقرار يصح في هذه الاشياء واحتج بان قال انوافقنا على شرع الاسقف لاف لفائدة القضاء بالنكول والقضاء بالنكول ههنا متعذر وتعام الخجج في المطولات

\*(الفصل السابع في ذكر البيئات وفيه مقدمة تشتمل على ثمانية فصول)\*  
\*(الفصل الاول)\* في التعريف بحقيقة البيئة وموضعها شرعا \* (الفصل الثاني) في أقسام مستند علم الشاهد \* (الفصل الثالث) في حد الشهادة وحكمها وحكمتها وما تجب فيه \* (الفصل الرابع) في صفات الشاهد وذكروا موانع القبول (الفصل الخامس) فيما ينبغي للشهود التنبه له في العمل والاداء وما يجترز وامن الوقوع فيه والاحكام المتعلقة بكتابة الواتاق (الفصل السادس) فيما ينبغي للقاضي أن يتنبه له في أداء الشهادة عنده (الفصل السابع) فيما يحذر منه الشاهد بعد شهادته فتبطل (الفصل الثامن) في صفة أداء الشهادة قول اللفظ الذي يصح به أدائها  
\*(الفصل الاول في التعريف بحقيقتها وموضعها شرعا)\* اعلم ان البيئة اسم لكل ما يبين الحق ويظهره وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الشهود بيئة لوقوع البيان بقولهم وارتقاع الاشكال بشهادتهم لوقوع البيان بقول الرسول عليه الصلاة والسلام قاله أحمد بن موسى بن نصر الخطوبى في كتاب الحسبة وقال ابن قيم الجوزية ولم تأت البيئة في القرآن الكريم مراد بها الشهود وانما أتت مراد بها الحجج الدليل والبرهان مفردة وبمجموعة ولما كانت البيئات مرتبة بحسب الحقوق المشهود فيها واحتياج الى اقامتها وما هى عليه من التوسعة والتضييق والتثقيب وامكان التوثق وتعذر واختلاف مراتبها في القوة والضعف احتجنا الى ذكرها وعدد أنواعها وتبلي مسائلا فاما أنواعها فثلاثة شهادة الفرد وشهادة المثني وشهادة الاربع وسائر مفعلا

\*(الفصل الثاني في أقسام مستند علم الشاهد)\* ولا يصح لشاهد شهادة بشئ حتى يحصل له به علم اذ لا تصح الشهادة الا بما علم وقطع بحقيقة لا بما شك فيه ولا بما يتقلب على الظن معرفته قال الله تعالى وما شهدنا الا بما علمنا وقد يليق الظن الغالب باليقين للضرور وفي مواضع يأتي ذكرها كالشهادة في التلبس وحصر الورثة وما أشبه ذلك والعلم يدرك بأحد أربعة أشياء الاول العقل بانفراده فانه يدرك به بعض العلوم الضرورية

للمستقرض خذها وانحرج بها على الشركة فهذا مختل لان مال سينال الربح فليس بشركة (وفي) أجناس الناطق والروضة مثل قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القرمز واحد وورق التوت منه أيضا والعمل من آخر على أن القرمز بينهما نصفين أو أقل أو أكثر يجوز وكذا لو كان العمل منهما (وانما) يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره (زرع) أرضا مشتركة بينه وبين غيره هل للشرىك أن يطالبه بالربع أو بالثلث بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع (اجيب) بأنه لا بد من ذلك ولكن يفرمه نقض نصيبه من الارض ان دخل فيها النقصان (المكبل) أو الموزون اذا كان بين حاضر وغائب أو بين صبي وبالغ فآخذ الحاضر أو البالغ نصيبه فانما تنفذ حصته من غير خصم اذا سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك ما بقي قبل أن يصل الى الغائب أو الى الصبي كان الهلاك عليهما \* (ضمان المأمور والملاط وما يتصل بذلك) \* (رجل) دفع الى آخر غلاما مقيدا بالسلسلة وقال اذهب



به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به بدون السلسلة فابق العبد لا يضمن لانه امره بشيئين وقد أتى باحدهما (ولو) بعت انسانا الى مائة غيره  
 فاخذ المبعوث دابة الباعث وركبها فنهككت ان كان بين الاثم والمبعوث انبساط في مثل ذلك فلا ضمان والا فهو ضمان (رجل) أعطى رجلا  
 قوسا فنهكسرت امره بالملا يضمن لانه فعله بامر وان لم يامر به بذلك ضمن لانه فعله بغير أمره (وفي) واقعات الناطق في رجل قال لا خير  
 بعت منك دجى بفلس أو بالف فقبله الا آخر وقتله فانه يجب عليه القصاص ولو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه ونجس الديه في ماله لانه اطلاق  
 فاذا شتمه (وروى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا شيء عليه (وقال) ركن الاسلام أبو الفضل الكرماني رحمه الله تعالى لا يجب  
 الديه في أفع الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال اقطع يدي أو رجلي أو اقتل عدي (٧٩) ففعل لا شيء عليه بالاجماع لان

الاطراف لا يملك بها  
 ممتلك الاموال فضع الامر  
 (قال) العمدى وقد وقعت  
 بخار واقعة وهي رجل قال  
 لا خوارم السهم الى حتى  
 آخذه فرجى اليه بامر  
 فاصاب عينه فذهب قال  
 الامام فخر الدين قاضي خان  
 رحمه الله تعالى لا يضمن  
 وهكذا أفق بعض المشايخ  
 وقاسوا ذلك على مسئلة  
 القلع بان قال اقطع يدي  
 أو رجلي وقد مررت (وفي  
 التجريد) رجل دفع الى  
 دلال ثوبا لبيعه فدفعه  
 الدلال الى رجل على سوم  
 الشراء باذن الدافع ثم  
 نسيه لا يضمن لانه اذا اذن  
 صاحب الثوب بالدفع لسوم  
 لم يكن الدفع تعديا (وفي)  
 فتاوى النسفي رجل دفع  
 ثوبا الى دلال لبيعه فرفضه  
 الدلال على صاحب دكان  
 وزركه عنده فهرب صاحب  
 الدكان وذهب به لضمان  
 على الدلال وهو الصحيح لان  
 هذا امر لا بد منه في البيع

مثل ان الاثنين أكثر من الواحد و يعلم به حال نفسه من مخته وسقمه وإيمانه وكفره وتبعج بذلك شهادته  
 على نفسه وما أشبه ذلك الثاني العقل مع الحواس حاسة السمع وحاسة البصر وحاسة الشم وحاسة  
 الذوق وحاسة اللمس فيسدرك بالعقل مع حاسة السمع الكلام ويدرك بالعقل مع حاسة البصر جميع  
 الاجسام والاعراض والمبصرات ويدرك بالعقل مع حاسة الذوق جميع الطعوم والمذوقات ويدرك  
 بالعقل مع حاسة اللمس جميع الملمسات على اختلاف أنواعها الثالث حصول العلم بالاخبار المتوازنة فانه  
 يحصل به العلم بالبلدان النائية والقرى والمناصب وظهور النبي صلى الله عليه وسلم عليهم ودعائه الى الاسلام  
 وقواعد الشرع وعالم الدين وكذلك نحو الشهادة الصحيحة في باب النكاح والذهب والموت وولاية  
 القاضي وعزله وما أشبه ذلك وقد استوفيت ذلك في باب القضاء بشهادة السماع الرابع العلم المدرك بالنظر  
 والاستدلال جائز كما يجوز بما علم من جهة الضرورة ومن ذلك شهادة الحكماء في قدم العيوب وحدوثها  
 وشهادة أهل المعرفة في قدم الضرر وحدوثه ومن هذا المعنى شهادة أمة محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة  
 للنبين على أمهم بالاخبار وشهادة المؤمن بان الله وحده لا شريك له وأنه حي عالم قادر الى غير ذلك من الصفات  
 التي هو عالمها والعلم بذلك من جهات النظر والاستدلال وهذا باب واسع  
 \* (المفصل الثالث في حد الشهادة وحكمها وما يجب فيه) \* أما حد الشهادة فهو اخبار يتعلق  
 بيمين وبقيد التعيين يطارق الرواية وفي مجمل اللغة الشهادة الخبر بما شهد به يسمى شهادة لان به يقع البيان  
 والاطهار لان المدعى يظهر منه الدافعي بالشهادة انه يثبت بالان الثبوت كان بسبب سابق على الشهادة  
 لكن يظهر \* وأما حكمها فله حالتان حالة تحصل وحالة أداء كاسنين ويجب أن تعلم ان شرطها يتنوع  
 الى شرط أصلي وشرط زائد ونعني بالأصلي شرط الوجود وهو صدور الركن من الأهل مضافا الى المحل لان  
 قيام ذات التعريف بالأصل وتبام حكمه بالمحل فاذا وجد من التصرف ما يقوم بذاته وحكمه بوجده بذاته  
 وحكمه حيا كان أو شرعا لكن في الحاشية تعتبر الأهلية الحقيقية والمحلية في الشرعي تهتير الأهلية شرعا وكذا  
 المحلية وأهلية الشهادة تنوع الى أهلية تحملها وأهلية أدائها فأهلية التحمل تثبت بالعقل والحواس الخمس  
 فان أهل الشيء من يكون قادر اعليه والقدرة على التحمل تثبت بالعلم بما يحمله على من يحمله ولن يحمله  
 والعلم يترتب على سببه وهو العقل والحواس كما بينا وقد شرط في خزنة الفقه في جواز تحملها معرفة ثمانية  
 معرفة المقر بعينه واسمه ونسبه لان به يحصل معرفة من يحمله عليه الشهادة ومعرفة عقله ورشده وكونه  
 طائعا في اقراره لان به يحصل معرفة شروط صحة الاقرار ومعرفة قدر ما يجب له من المهور به وما  
 ومن يجب له بصير المشهود له وما لو ما وان كان اقراره بالسحاب بشرط قراءة المكتوب عليه من أوله

(وفي فتاوى قاضي خان) الدلال اذا دفع الثوب الى من استامه لينظر فيه ثم بشر به فآخذه الرجل وذهب ولم يظهر به الدلال قالوا لا يضمن  
 الدلال لانه ما ذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى وهذا من انما لم يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يطارقه أما اذا فرق ضمن كالأودعه  
 الدلال عند صاحب الدكان فهرب بائنا ضمن الدلال لانه مودع وليس للمودع أن يودع (وفي فتاوى) ظهير الدين الوكيل بالبيع اذا دفع  
 المبيع الى رجل ليعرضه على من أحب فهرب بذلك الرجل بالبيع أو هلك في يده أجاب نعم الدين رحمه الله تعالى انه لا يضمن الوكيل والصحيح  
 انه يضمن (وقال) بعض المشايخ ان كان الذي دفع اليه ثقة أمين لا يضمن (الوكيل) بالبيع اذا قال بعته من رجل لا أعرف وسلمته اليه ولم أقدر  
 عليه أفق ظهير الدين رحمه الله تعالى انه يضمن الوكيل (قال) ومسئلة القمعة بخلاف هذا الجواب وهي اذا دفع قمعة الى آخر وقال له  
 ادفعها الى من يصلحها فدفعها الى من يصلحها ولا يعلم الى من دفع اليه لضمان عليه كالأودع في دأوه ونسبها وقد هلك لضمان عليه

(وفي العدة) وجل غاب وأمر تليذه أن يبيع الساعته ويسلم عنها إلى فلان فباع التليذ الساعته وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لأن الوكيل لا يلزمه إتمام ما تبرع به \* (نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق) \* (إذا ادعى المودع أنه دفع الوديعة إلى أجنبي للضرورة كوقوف الحريق ونحوه لا يصدق إلا بينة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى (وذكر) في العدة أن علم أنه وقع الحريق في بيته قبل والا فلا (وذكر) القاضي أبو اليسر رحمهما الله تعالى إذا قال المودع أودعها عند أجنبي ثم ردها على فهلكت عندى والمودع يكذب في ذلك فاقول قول المودع وبضمن المودع لأنه أقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى الإبراء فلا يصدق إلا بينة يقيمها على ما دعى وحينئذ لا يضمن لأنه أثبت بالبينات ارتفاع سبب (٨٠) وجوب الضمان (وكذلك) لو قال بعثتها إليك على يد أجنبي والمودع يشكر ذلك فالقول قول المودع (وكذلك) إذا دفعها إلى

رسول المودع فأنكر المودع الرسالة ضمن المودع والقول قول المودع ولم يرجع المودع على الرسول أن صدق أنه رسول المودع ولم يضمن له ضمان الدرك إلا أن يكون المدفوع قائما فيرجع (ولو) قال رددتها إليك على يدي أو على يدين في عيالي وكذبه المودع فاقول قول المودع مع يمينه لأن حمله الاختلاف في وجوب الضمان وهو ينكر فيكون القول قوله (ولو) أقر المودع أنه استعدها ثم ردها إلى مكانها فهلكت لا يصدق في الرد إلا بينة لأنه أقرب وجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق إلا بينة (فالحاصل) أن المودع إذا خالف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ من الضمان إذا صدقه المالك في العود وإن كذبه لا يبرأ إلا أن يقيم البينة على العود إلى الوفاق (وفي المتن) إذا قال المودع

إلى آخره حتى يحصل له العلم باقراره وإن كان الشاهد أعجميا يقر أنه بالجمية ما تضمنه الكتاب وعلى هذا غير الاقرار من التصرفات والصبي العاقل أو العبد أو الكافر إذا تحمل الشهادة ثم أداها بعد البلوغ والعقل والاسلام تقبل لأن الحرية والبلوغ والاسلام شرط الاداء لا شرط العمل فيشترط وجودها عند الاداء وأهلية الاداء تثبت بما تثبت به أهلية العمل وبما ورأوه والنطق والحفظ واليقظة لأن بالحفظ يبقى عنده ما تحمله من الشهادة إلى حين أدائها بالنطق بقدر على الاداء واليقظة لا يضل من أداء ما يجب أدائه وأما شرط الزائد فسيأتي إن شاء الله تعالى في محل هو أليق به من هذا الموضع وطريق العمل هو أن يدعى ليشهد ويستحفظ الشهادة فإن ذلك فرض كفاية تحمله بعض الناس عن بعض حيث يفتقر إلى ذلك ويغشى تلف الحق بعدم الشهادة فإن كان الرجل في موضع ليس فيه من يحمل ذلك منه تعين عليه أداء الشهادة فبالامتناع عنها عند الحالك لم يلحقه المأثم لأنه قد صار ذلك في حق المسلم كالمادة ومتى لم يتعين ذلك في حقه لا يلحقه المأثم \* (مسئلة) \* ذكر في المتن من نوادر هشام من محذور جله شهود كثيرة فدعا بعضهم ليقم الشاهد وهو يجد فيه من تقبل شهادته يسعه أن يمتنع وإن لم يجد فيه من تقبل شهادته أو كان ممن تقبل شهادته ولكن هذا الشاهد ممن تكون شهادته أسرع قبولاً لا بسببه الامتناع عن الاداء علمنا \* (مسئلة) \* ذكر الخصاص في أدب القضاء ويكره أن يدخل الرجل بين اثنين يقران ولا تشهد علينا بما نسمع منا ولا تشهد لحد الفريقين بشئ يبدو ربيتنا مع هذا الذي دخل وسمع من أحدهما اقرارا لا آخر وطاب المقرة منه الشهادة من العلماء قال لا يحل له أن يشهد لأن الشهادة أمانة وقد منعه عن تحمل الأمانة وعند علماء ثنائنا يحل له لأنه حصل له العلم فلا امتنع من الشهادة صار كاتما للشهادة ولا يجوز أن يكتم الشهادة وأما الاداء وهو أن يدعى ليشهد بما علم واستحفظ أياه فإن ذلك واجب عليه لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادات وقوله تعالى وأقيموا الشهادة لله وأما حكمها قال بعضهم حكمة مشروعية صيانة الحقوق وأما ما يجب فيه فالسلام فيه (٦) في نصابين الأول في حكم الشهادة في الحقوق كالبيع والجاراة والسلم والقرض وما في معنى ذلك قال الله تعالى وأشهدوا ذات بياهم ويحجروا المبايعات الحقوق على اختلاف أنواعها وقد اختلف في هذا الأمر فقال بعض العلماء هو على الوجوب وعليه إلا كثر وقال مالك هو على الندب

٦ (الفصل الرابع في صفات الشاهد وذكر موانع القبول وفيه فصلان) \*

الأول في فضل الشاهد وصفته وقد نطق القرآن العظيم بفضل الشهادة ورضعها ونسبها إلى نفسه وشرف بها ملائكة ورسله وأفاض خلقه فقال تعالى لكن الله يشهد بما أنزل اليك أنه بآياته يعلمه والملائكة يشهدون

ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام وأقام المودع بينة إنما كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجدتها فضاغت يقبل هذا منه ولا يضمن وقال (ولو) قال أولا ليست عندى ثم قال وجدتها فضاغت يضمن (العقار) هل يضمن بالجود أو لا وذكر شمس الأئمة الصرخي إذا جحد الوديعة في العقار لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ومن المشايخ من قال العقار يضمن بالجود بخلاف (وقال) شمس الأئمة الحلواني في ضمان العقار بالجود عند أبي حنيفة رحمه الله روايات \* (نوع في ضمان المستعير) \* (ذكر) في الذخيرة رجل استأجر دابة أو استأجرها ليشيع جنازة فركبها ثم نزل ودفعها إلى إنسان ليصلي صلاة الجنازة فصرقت لا ضمن على المستعير ولا على المستأجر فصار الحفظ في هذا الوقت مستثنى (وفي فتاوى) ظهير الدين لو كان يصلي في الصبر أو نزل عن الدابة وأمسكها فانطقت منه لا ضمان عليه (قلت) وهذه المسئلة دليل على أن (قوله في فصلين الخ) ذكر الأول ولم يذكر الثاني وإن كان يعلم من الفصول السابقة أنه معصية

المعتبر أن لا يغيبها عن بصره (وذكر) في فتاوى الفضل عن محمد رحمه الله تعالى فيمن استعار دابة فحضر الصلاة فدفعها إلى غيره لم يسكنها  
فصاحت قال إن كان شرط في العارية ركوب نفسه فهو ضمان والا فلا ضمان عليه (ولو) سلم الدابة إلى رجل ليسلها إلى مالكها فاضاعت ضمن  
(وقال) الفقهاء أبو الميث رحمه الله تعالى هذا إذا كان شرط أن يحمل أو يركب بنفسه أما إذا أطلق ولم يبين فلا ضمان عليه لأن العارية تودع  
(وفي العدة) لو استعار فرسا حاملا ليركبها إلى موضع كذا فركبها وأردف معه آخر فاسقطت حينئذ فلا ضمان عليه في الجنين ولكن إذا انقضت  
الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان لأن النقصان حصل بركوبه وركوب غيره وركوبه ما ذون فيه فلم يصح سبب الاضرار بركوب غيره ليس  
بما ذون فيه فواجبنا عليه نصف الضمان لهذا وهذا إذا كان الفرص بحال يمكن أن يركبها اثنان فاما إذا كان لا يمكن فهو اتلاف فيضمن  
المستعير جميع النقصان (ولو) استعار دابة وفي بطنها ولد فزادت من غير صنعه وأسقطت الولد لا يضمن المستعير ولو نفعها بالعام أو فقاً عنها  
يضمن (وفي) خلاصة المفتي رجل استعار دابة فقال مالكها أعطيكها عند ما جاء المستعير في الغد وأخذها (٨١) بغير إذن مالكها واستعملها  
وردها ذات لا يضمن (وفي)

الذخيرة) المستعير إذا قضى حاجته من الدابة ثم ردها على يد بعض من في عياله فلا ضمان عليه إن عطيت هذا هو المعروف فيما بين الناس بخلاف الوديعة (ولو) ردها على يد عبد صاحب الدابة وهو عبد يقوم عليها لا يضمن (وكذلك) إذا ردها على يد عبد لا يقوم عليها برأى أيضا في الصحيح (وكذلك) لو لم يجد صاحب الدابة ولا خادمه فربطها على معلفها في دار صاحبها لا يضمن (وفي الوديعة) إذا ردها على يد عبد صاحب الوديعة وضاعت من يده يضمن من المودع سواء كان العبد ممن يقوم عليها أولا يقوم هو الصحيح (وفي العدة) إذا كانت العارية

وقال تعالى فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئناك على هؤلاء شهيدا فجعل كل نبي شهيدا على أمته لكونه أفضل خلقه في عصره وقال تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم ويكنى الشهادة شرفا أن الله تعالى يفيض الفاسق عن قبول شهادته ورفع العدل بقبولها منه فقال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقال تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأخبر سبحانه أن العدل هو الرضى بقوله ممن ترضون من الشهداء وعرفنا سبحانه أنهم قوام العالم في الدنيا فقال تعالى ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض قال بعضهم الإشارة إلى ما دفع الله عن الناس بالشهود في حفظ الأموال والنفس والدماء والأعراض فهم حجة الامام وقولهم تنفذ الأحكام وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال أكرموا منازل الشهود فإن الله تعالى يستخرج بهم الحقوق ويرفع بهم الظلم واشتق الله تعالى لهم اسماء من أسماء الله الحسنى وهو الشهيد تفضلا وكرما وقد تقدم أن للشاهد حالتين حالة العمل وحالة الاداء وان من شرط الاداء الحرية والبلوغ والاسلام فيشترط وجود ذلك عند الاداء ولا يشترط ذلك عند العمل وأهلية الاداء تثبت بما تثبت به أهلية العمل وبأورأخوهو المتفق والحفظ والبقاة لان بالحفظ يبقى عند ما يحمله من الشهادة إلى حين أدائها وبالنطق يقدري على الاداء والبقاة لا يغفل من أداء ما يجب أدائه حتى أنه لا تقبل شهادة تسعة الصبي الذي لا يعقل والمجنون لا يصح عدم عقلهما والآخرس لعدم نطقه والاعمى لعدم البصر وان كان بهيرا وقت العمل أعمى عند الاداء لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف لانه لا يقدر على تميز من شهد عليه وبه الفتوى والاصح الذي يعقل لان الشرع ألحقه بغيره في حق التصرفات الضارة والنافعة بين الضرر والنفع والشهادة من جهة ذلك فلم يبق أهل الشرع والعبد لان الشرع ألحقه بالعاجز والكافر لان الشرع أبطال أهليته في حق الشهادة على المسلم والمحدود في العقدي لان الشرع أبطال أهليته على التائب وألحقه بالآخرس لانه جنى بإسائه فعاقبه بقطع اسائه معنى والمغفل عند محمد فاته قال أوجود عامه ولا أقبل شهادته ولهذا إذا شهد اعمى في حادثة فردت ثم أعادها بعد البلوغ قبل وكذا بعد إذا شهد في حادثة فردت ثم أعادها بعد العتق قبل وكذا الذي إذا شهد على مسلم فردت ثم أعادها بعد الاسلام قبل وكذا الاعمى إذا شهد فردت ثم

(١١ - معين الحكم) عقد جوهرا أو شيئا نفيسا دفع ذلك إلى عبد المعبر أو إلى أجنبي يضمن (والمستأجر) في رد المستأجر كالمستعير والمرتهن بمنزلة المودع (وفي) فتاوى طه ميرالدين امرأة استعارت ملاءة ووضعها داخل البيت والباب مفتوح فصعدت السطح فهلكت الملاءة قبل تضمن وقبل لا تضمن (ولو) استعارت سراويل لتلبسه فاستموى ثم شفى فزلفت رجلها فخرق السراويل لا ضمان عليها لانه لا صنع لها فيه (وفي) فتاوى الديب تاري إذا انقضت العين المستعارة في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان إذا استعملها استعمالا معهودا (رجل) دخل منزل انسان باذنه وأخذ اناء لينظر اليه فوقع وانكسر لا يضمن وان أخذه بغير إذنه بخلاف ما إذا دخل في السوق الذي يباع فيه الاناء فاخذ اناء بغير إذن مالكه فسقط وانكسر يضمن (رجل) ساءم قدحاً ليشتريه من صاحبه فقال أرفني قدحك هذا فدفعه اليه لينظر فيه فوقع منه على الاقداح فانكسر القدح وأقداح آخر لا ضمان عليه في القدح الذي ساءمه ويضمن الاقداح (وفي) النوازل لو احتعمل فصاع الحمام فسقط قصفة من يده وانكسرت أو أخذ كوز ففزع ليشرب فسقط أو أخذ قدحاً فوقع من يده لا يضمن لانه عارية (وفي) تجر يد أبي الفضل رحمه الله تعالى إذا اختلف المهر والمستعير في الايام أرفي المكان أو في ما يحمله على الدابة العارية فالقول قول رب الدابة مع عينه

\*(ضمان المرئى)\* (المرئى) اذا ركب الدابة المرونة ليردها على المالك فهل كفى في الطريق لا يضمن ان يسلط من ركب به ولكن لا يصدق الا بينة على سلامتها (ولو) رهن عبدا فابق سقط الرهن فان وجدته صار رهنا ويسقط من الدين بحساب ذلك ان كان اول ابان وان كان ابق قبل ذلك فلا ينقص من الدين شئ وسيأتي عمله في فصل الرهن ان شاء الله تعالى \*(ضمان المستأجر)\* (ذكر) في شرح الطحاوى ان في كل موضع يضمن في الاجارة يضمن في الاجارة ولا يجب الا جرو في كل موضع لا يضمن في الاجارة ولا يضمن في الاجارة ولا يجب الا جرو انتهى (وفي العدة) الجار المستأجر اذا عصى أو عجز عن المشي فباعه المستأجر وأخذ ثمنه وهلك في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحاكم حتى يامر به ببيع لا ضمان عليه في الجار ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدور على ذلك أو يستطاع امساكه أو رده أعصى فهو ضامن لقيمته (رجل) استأجر جارا فعمل عليه وله جاره أخرج له عليه أيضا فلما سار بعض الطريق سقط جاره واشتغل به فذهب الجار المستأجر وهلك هل يضمن قبل ان كان بحالة لتابع الجار (٨٢) المستأجر يملك جاره أو متاعه لا يضمن ولا يضمن (وفي الذخيرة) اذا كان المستأجر استأجر جارين

أعاده بعد ما أبصر لان المردود لم يكن شهادة وانما حدث له الشهادة بعد زوال العوارض بخلاف ما اذا شهد الفاسق في حادثة فردت لفسقه ثم أعادها بعد التوبة لا تقبل لان المردود كان شهادة لان الفاسق أهل للشهادة عندنا وكذا الذي اذا شهد على ذمي أو حربي مستأنم فردت لفسقه في دينه ثم أعادها بعد الاسلام لان له شهادة على نفسه فكان المردود وشهادة كذا الحدود وفي القذف اذا ردت شهادته في حادثة ثم أعادها بعد التوبة وكذا اذا شهد في حادثة فردت ثم ارتدوا الى ما قبله ثم أسلم ثم أعادها لا تقبل لما بيننا من أن الشرع أبطل أهلية شهادته على التأيد بقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا بخلاف الذي اذا دنف في ذنب ثم شهد فردت شهادته ثم أعادها بعد الاسلام حيث تقبل لانه خص عن هذا النص بالاجماع وأحد الزوجين اذا شهدا ما حبه فردت فأعادها بعد الابانة لا تقبل لان المردود كان شهادة

\*(فصل)\* قال في فتاوى صاعد حد الله الدالة أن يكونوا أحرارا عاقلين بالغين غير مرتكبين كبيرة ولا معصين على غير ذل ولم يظهروا منهم كذب قال الطحاوى ما أورد الله عليه بالنار وقال غيره ما يتعلق الحد أو الزجره وفي فتاوى أبي اللبث شرط العدالة أن يحتجب الاله والمستهنة وفيه بقطعة ولا يصحكون ساهي القاب قال بعضهم هم أيضا والعدالة هي تفراسخة في الناس تحت على ملازمة التقوى باجتناب الكبائر وتوفي المغائر والتعاني عن الرذائل المباحة وقال بعضهم المراد به الاعتدال في الاحوال الدينية ثم وذلك بان يكون ظاهرا لالامانة عفيفا عن المحارم متوقيا عن المسا ثم بعيدا من الرب مأمونا في الرضا والغضب

\*(الثنائي في وائع القبول)\* مانع مطلقا ومانع على جهة يعنى أنه يمنع من قبول الشهادة مع بقاء العدالة

\*(القسم الاول)\* يكثر تدهاده ويتعدوه صره ولا يمكن نذكر منه ما تيسر فنه كل وصف أو فعل منافي للعدالة أو لاهم روعة أولهما كنعاطي فعل الفاحشة وما أشبهها من الكبائر والاصرار على الصغيرة يصيرها كبيرة ومنه أن يدعى لم القضاء بالنجوم فاذا ادعاء واستهبره وأكل المال به سقطت شهادته وقد أطل العلماء الكلام على هذه المسئلة ومن جملة أن النجم اذا كان مؤمنا بالله عز وجل مقرا بان النجوم واختلافها في الملوغ والغروب لا تأثير لها في شئ مما يحدث في العالم وان الله عز وجل هو الفاعل لذلك كله الا انه جعلها أدلة على ما يفعله الله عز وجل فحكمه ذاتا ينزح عن اعتقاده ويؤدب عليه أبدأ حتى

فأشغل بغير عمل أحدهما  
فضاع الاخران غاب من  
بصره فهو ضامن (قلت) فعلى  
هذا ينبغي أن يضمن في المسئلة  
التي مرت ان غاب الجار عن  
بصره ثم هلك (رجل) استأجر  
جارا لذهب به الى موضع  
معلوم فأن خبر أن في الطريق  
لصو صاف لم ينفذ الى ذلك  
فأخذ الاموص وذهبوا  
بالجاران كان الناس  
يسلكون ذلك الطريق  
هذا الطير يدورهم وأولهم  
فلا ضمان والا فهو ضامن  
(وفي) فتاوى قاضي خان  
استأجر دابة أو عبدا فان  
مؤنة الردي بعد الفراغ على  
صاحب العبد والدابة (وكذا)  
مؤنة فرد المسرهون تكون  
على الرهن ومؤنة فرد الودعة  
تكون على صاحبها ومؤنة  
رد المستعارة تكون على

المستهبر ومؤنة فرد المصوب تكون على الغاصب (وكذا) مؤنة رد المبيع يباعه فاسدا بعد الفسخ على الغاصب (استأجر) مكاريا يكف  
أوجلا لا يحمى له طعاما في طريق كذا فخذ طريقا آخر يسلكه الناس فهلك المتاع لا يضمن قالوا هذا اذا كان الطريقان متقاربين أما اذا  
كان بينهما ما تفاوت فاحش في الطول والقصر والسهولة والصعوبة فيضمن (وذكر) في العدة بقار لاهل قرية ولهم مري ملتف بالاشجار  
لا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاغت بقرة لا يضمن (ولو) مرت بقرة على قنطرة فدخلت رجلاها في ثقب القنطرة ففانكسرت أو دخلت في ماء عميق  
والبقار لا يعلم فليس بها ضامن اذا أمكنه سوتها (وفي الذخيرة) أهل موضع حوت العادة بينهم ان البقار اذا دخل السمح في السكك أرسل كل  
بقرة في سكة صاحبها فله الرأى كذلك فضاغت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى صاحبها لا ضمان عليه لان المعروف كالمشروط

\*(ضمان الحارس)\* (رجل) استأجر لحظا خان فسرق من الخان شئ لا ضمان عليه لانه يحفظ الابواب فقط أما الاموال فهي في يد  
أربابها في البيوت (وروى) عن أحمد بن محمد القاضي في حارس يحرس الخواص في السوق فنقب حانوت وسرق منه انه ضامن لانه في معنى  
الاجبر المشترك لان ليكل واحد حانوتا على حدة فصار بمنزلة من يرعى غنما لكل انسان شاة ونحو ذلك (وقال) الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر



رحمه الله تعالى الحار من أجبره خاص ولا يضمن إذا انقلب الحافوت لان الاموال محفوظة في البيوت وفي يدها لا كمالها وهو الصحيح وعليه الفتوى واختار الفقيه أبو جعفر انه يضمن ما كان خارج السوق ولا يضمن ما كان داخل السوق (وذكر) في الخبر يدل الدلال والنخاص أجبر مشرك حتى لو ضاع شيء من يده من غير صفة فالا ضمان عليه ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى \* (ضمنان الحال) \* (ولو) استأجر رجلا ليحمل له دنخل فغثر وانكسر يضمن لانه تولد من عمله وهذا اذا انكسر في وسط الطريق أما اذا سقط من رأسه أو زلق رجله بعد ما انتهى الى المكان المشروط ثم انكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه لانه حين انتهى الى المكان المشروط لم يبق الجمل مضمونا عليه (وفي) المتقى ولو استأجر رجلا ليحمل له زقاً من سمن فحمله صاحبه والجمال ايضا على رأس الجمال فوق وقع وتغرق الزق لا يضمن الجمال لانه لم يسلم اليه السمن فان السمن في يده صاحبه بعد ولا ضمان على الجمال بدون التسليم (وذكر) في فوازل ابن سماع رحمه الله تعالى ولو حمله ثم وضعه في بعض الطريق ثم أراد رفعه فاستعان برب الزق فرفعه ليضعه على رأس الجمال فوق وقع وتغرق فالجمال ضامن لانه صار في ضمانه حين حمله (٨٣) ولم يبرأ منه بعد لانه لم يسلمه الى صاحبه (وفي) الذخيرة اذا

يكف عنه ويرجع عن اعتقاده ويتوب عنه لا ذلك بدعة يخرجهم افسقا امامته وشهادته ولا يحمل المسلم ان يصدقه في شيء مما يقول ولا يصح ان يجتمع في قلب مؤمن تصديقه مع قول الله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وقوله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحد الا من ارتضى من رسول وغير ذلك من الآيات والاحاديث ومنه شهادة الهاجى لان الهاجى مخف ومجناه ومنه من ترك الجمعة والجماعة والعبد من وهو في المصر بغير عذر مجناه وان تركها متأولاً بان الامام صاحب بدعة تقبل لانه يعتقد ديناً فلا تغرم عدالته ومنه مصر الجروب معها وكراهة داره من بيعها ومنه من لا يحكم فرائض الوضوء والصلاة ومنه من سافر واحتاج الى التيمم فلم يحسنه ومنه من ترك ما استفيد وجوبه بالامر المطلق لا تقبل شهادته على قول من يرى أن قضية الامر المطلق عن الوقت الوجوب على الفور وتقبل على قول من يرى انه على التراخي من شرح الخبر يدومته الملاعب بالطنبور ومن يلعب بالجام ويطيرهن وقيل من يبيع الجام ولا يطيرهن تقبل لان تعبيره لا يخالف من مطالعة عورات الناس وهي محرمة ومنه من اعتاد دخول الجام بلا تزولانه كشف للضرورة وهو حرام ومنه شهادة الغني والثائفة والقول والرقاص ومن يغرق ثوبه في بحاس السماع وقيل لا يسبق بالقول من غير لعب ومنه شهادة الاقلف اذا ترك الختان بغير ضرر ومنه من أكل في السوق بين أيدي الناس ذكراً الكرخي ومنه من مشى في السوق في سراويل لا يقيص معه ومنه من يبول على الطريق ومنه من يصارع الاحداث في الجمع لان هذه أمور مستشفعة عن سد الدماء والقضاء لم يقبل شهادة من حاسب أمه في النفقة ومنه الفرار من الزحف وان فر الامام من الزحف ان يفر من المثلين ومنه جهل الرجل أحكام قصر الصلاة اذا كان من أهل السفرو ومنه قبول جوار العمل المضروب على أيديهم وكذا ائمان الاكل عندهم بخلاف الفاتو بخلاف قبول جوار الخلفاء من يرضى منهم ومن لا يرضى وقد قبلها اجاعة من العلماء أهل الفضل ومنه العصية وهو أن يغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا ومنه النجاسة والخيانة والرشوة ومنه شهادة بائع الا كفان لا تقبل قيل هذا اذا ترد ذلك العمل لانه حينئذ يفتنى الموت والاطاعون أما اذا كان يبيع الثياب هكذا يشتري منه لكفن تجوز شهادته من المحيط ومنه سكوتة عن شيء من حقوق الله تعالى مثل متق عبده أو أمته براهما كان وطلاق امرأة

سرق المتاع من رأس الجمال ورب المتاع معه لا يضمن وان لم يكن صاحبه معه لا يضمن أبضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهـ ما (واذا) انقطع جبل الجمال وسقط الجمل ضمن الجمال بالاتفاق \* (ضمنان المكاري) \* (ذكر) في الذخيرة ولو عثرت الدابة المستأجرة من سوق المكاري فسقط الجمل وقسد المتاع وصاحب المتاع راكب على الدابة لا يضمن الاجير بخلاف ما اذا عثرت الدابة المستأجرة وسقط المتاع وهلك وصاحب المتاع يسير معه خلف الدابة فان الاجير يضمن لان الهلاك حصل من جنابة يده وحمل العمل مسلم اليه (وفي)

فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مكاري رجل كرايس انسان فاستقبله الأصوص فطرح السكر ايس وذهب بالجارفان ان كان يعلم انه لو لم يطرح السكر ايس أخذوا السكر ايس والجارفان فالا ضمان عليه لانه لم يترك الخلفاء القدرة عليه \* (ضمنان النساخ) \* (وفي) فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا دفع الى نساخ غز لا ينجحه كرايساً فدفعه النساخ الى آخر لينصحه فسرق من بيت الاخير ان كان أجبر الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجبر الاول وكان أجنبياً ضمن الاخير بخلاف ولا يضمن الاخير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما رجما الله تعالى يضمن وهو ظاهر المودع اذا دفع الوديعة الى أجنبي بغير اذن مالكها فعندهما صاحب الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الاول ولا يس له أن يضمن الثاني (قال) صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدوري ان كل مانع اشترط عليه العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره وانما لا يضمن اذا كان الاخير أجبر الاول فيما اذا كان أطلق له العمل أما اذا اشترط عليه التسليم بنفسه يضمن بالرفع الى الاخير وان كان أجبره (اذا) قال صاحب الثوب للنساخ اذهب بالثوب الى منزلك حتى اذا رجعتان الجمعة سرت الى منزلي فأوفى لك أجرك فاختار التوبين يد الحائث في التوجه قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان كان الحائث دفع الثوب الى صاحبه أو مكنته من الإخذ

ثم دفعه صاحبها الى الخائن ليوفي له الاجر يكون الثوب وهما فاذا هلك بالاجحوان كان صاحب الثوب يدفع الثوب اليه على وجه التوبة  
لا يضمن الخائن وتكون أجره على صاحب الثوب ولو منعها الخائن بالاجح قبل الدفع اختلف العلماء فيه فان اصطلمها على شيء كان حسنا كذا  
في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى (وفي العمادى) للمائل والقصار والصباغ ولكل صانع له له أترى العين احتباس ما استوجروا على العمل  
فيه حتى يأخذوا الاجرة ولو هلك في يده بهد الحبس لا يضمن منه دأبى حنيفة ترجمه الله تعالى ولا أجر له بل لك المعقود عليه قبل التسليم (حائل)  
عمل بالاجح فتعلق الاجح به لياخذ به وأبى الخائن أن يدفع حتى يأخذ الاجرة فتخرق من مده صاحبها لضمان على الخائن وان تخرق من مدهما  
فعلى الخائن نصف الضمان (اذا) خالف الخائن في التمتع بان أمره ان ينسج له ثوبا ببيع أو يستأجر أربع أو أمره ان ينسج بربقة  
فمنسج، فحينئذ هو على العكس ففي الفصول كلها صاحب الغزل بالخيار ان شاء ترك الثوب على النسيج وضمنه غزلا مثل غزله وان شاء أخذ  
الثوب وأعطاه الاجر المسمى لا يراد في (٨٤) الزيادة ولا ينقص في النقصان لانه متبرع في الزيادة وفي النقصان نقصان العمل (وذكر)

صاحب الذخيرة هذه المسئلة  
هكذا ثم قال اختلف المشايخ  
هل يعطيه المسمى أو أجر  
المثل قال بعضهم يعطيه أجر  
المثل على كل حال لا يجاوز به  
ما مسمى وقال بعضهم يعطيه  
ما مسمى اذا أخذ ذ الثوب  
ورضى بالعيب وان أخذ  
الثوب ولم يرض بالعيب  
دمه له أجر المثل على كل حال  
لا يجاوز به المسمى

\*(ضمان الخياط)\*  
(رجل) قال الخياط انظر  
الى هذا الثوب فان كفاى  
فيمصا فاقطعه بدهم وخطه  
فقال الخياط نعم وقطعه ثم  
قال بهد ما قطعه انه لا يكفك  
ضمن الخياط قيمة الثوب  
لانه انما أذن له بالقطع بشرط  
الكفاية (ولو) قال الخياط  
انظر أتكفيني فيما فقال  
الخياط نعم بكفك فقال  
صاحب الثوب اقطعه فقطعه

يرى زوجها مقيما بها ولا يقوم بذلك وليس له عذر وقد ركنه في الحرمة المغالطة بخمسة أيام من غير عذر  
انظر القنية وقد حكى فيها عن القاضي عبد الجبار وشرف الأئمة المسكى وركن الضياع لو شهدوا بعد ستة أشهر  
باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل اذا كانوا عالين به بشهم عيش الزوج وان كان تأخيرهم لعذر تقبل  
ومنهم ما حكاه عن شرح الزيادات مات عن امرأته وورثة فشهدوا هذه الشهود انه كان أقرب بحرمته حال حياته ولم  
يشهدوا بذلك حال حياته لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكونه لانهم فسقوا وشهادة  
الفاسق لا تقبل (القسم الثانى) من وائع قبول الشهادة ما يمنع على جهة وهو رد الشهادة مع بقاء العدة وله  
أسباب الاول التغفل وقد ذكرنا التغفل في صفات الشاهد وانه يشترط في الشاهد أن يكون محترزا يؤمن  
عليه التحصيل وقد يكون الخبر الفاضل ضعيفا لا يؤمن عليه الغفلة وأن يلبس عليه فاذا كان كذلك لم يحجز  
للامام قبول شهادته السبب الثانى ان يحجز لنفسه منفعة أو يدفع عنها مضرة وأصله ان كل شهادة حرت مغضا  
أو دفعت مغرا لم تقبل لانها تمسكت فها تمسكة الكذب وشهادة المتهم مردودة لقوله عليه الصلوة والسلام  
لا تشهدوا على أنفسكم مثال الجرح شهادة المستأجر لا تجرح المستأجر والمستعير لا يعبر بالاستعمار لا تقبل لانه يجزى الى  
نفسه مغضا لانه يظهر معنى الملك لنفسه وهو ملك الانتفاع قال أبو حنيفة في المحرر ولا ينبغي للقاضي ان يحجز  
شهادة الاجير لانه مستأذ والاستاذ لا يجبره ومثال الدفع شاة في يد رجل قال لا تخربها فاذبحها فاقام  
رجل شاهدين أحدهما الذابح أن ذا اليد قصصها منه لا تقبل شهادة الذابح لانه يدفع عن نفسه  
مغرا لان الذابح ان لم يكن عالما بكون الامر غاصا وقت الذبح ففى اختار المشهود له تضمن الذابح يرجع عما  
ضمن على الامر متى جازت شهادته فيكون دافعا مغرا وان كان عالما بكون الامر غاصا ان لم يكن له حق  
الرجوع لكن لا مشهود له بخبر التضمن يضمن أي ما شاعروا في التضمين نوع تخفيف لا ذابح لانه وما  
لاختار المشهود له تضمينه فممكن دافعا مغرا معنى من المصط \* (مسئلة) \* ثلاثة نفر قتلوا رجلا عدا  
فشهد اثنان لواحد على اولى انه قد دفع عنه قال محمد وجاز لانهم شهدا على فعل غيرهما وقال أبو يوسف  
هو باطل لانهم ما يجزان هذه الشهادة الى أنفسهما مغضا وهو سقوط القصص عنهم وانقلابه مالا بعفو اولى  
عن أحدهما من المنتقى \* (مسئلة) \* رجل على أربعة نفر مال وليس كل واحد منهم كفيلا له على صاحبه

فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه أذن بالقطع مطلقا (وان) قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه وقال اقطعه  
اذن قطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق ذلك الاذن بالشرط (وفى) الذخيرة رجل دفع الى خياط كرايا الخياط له فبصا فخطاه فبصا  
فاسد او علم صاحب الثوب بالفساد وابسه لبس له أن يضمنه لان اللبس يكون رضيا بالافساد (قال) ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل (وفى)  
المنتقى) اذا دفع الى خياط ثوبا وقال اقطعه حتى يصيب القدم أو اجعل كمة خمسة أشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا قال ان كان قدر اصبع ونحوه  
فليس بشئ وان كان أكثر منه فله أن يضمنه \* (ضمان القصار) \* (القصار) اذا لبس ثوبا القصار ثم رزعه فضاع به عنده لا يضمن (وفى)  
العنوان ولو دفع الى قصار ثوبا بقصره به دائق فجعل القصار يدقه فاستعان برب الثوب على دقه فدقه فتخرق الثوب قال محمد رحمه الله تعالى  
اذا لم يعلم من أيهما تخرق فالضمان على القصار لانه في يده وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن القصار نصف القيمة (وروى) ابن سماعة عن محمد  
رحمه الله تعالى انه يجب كل الضمان على القصار حتى يعلم انه تخرق من دق صاحبه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يضمن  
القصار أصلا لم يعلم انه تخرق من دق بناء على ان يد الاجير المشترك بدأمانة عنده يضمنان عندهما واذا لم يتخرق الثوب هل يسقط من الاجير

معدوم الخلفه من مال المالك كسر في الحبط عن شمس الاعيان الاجتران استعان بالمستأجر لم ينقل فعل المستأجر الى الاجير حتى يستوجب  
 الاجر وكذلك لو جله صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد الحياط أو نسج بعض ثوبه في يد النساج فانه يسقط ما من الاجر بحصة لان  
 الاعانة لا تجرى في الاجارة بخلاف المضاربة فان الاعانة تجرى فيها (وفي الذخيرة) لو حلف القصار الثوب فرت به حوله فخرق لاضمان عليه  
 عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الهلاك لم يكن من فعله وعندهما يضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه (تليذ) القصار أو أجيره الخاص  
 اذا أوقد ناراً بامر الاستاذ أو السراج فوقعت شرارة على ثوب القصار فلا ضمان على الاجير وانما الضمان على استذنه وان لم يكن من ثياب  
 القصار ضمن الاجير (وعن) محمد رحمه الله تعالى اذا أدخل القصار سر اجافونه فاحترق به ثوب غيره بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن  
 الاحتراز عنه في الجله وانما لا يضمن في الحريق الغالب الذي لا يمكن اطفاؤه وهذا اقواها فاما عند أبي حنيفة فترجحه الله تعالى فلا يضمن ماله  
 بغير صنعه (استفتيت) أئمة بخار عن القصار اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ (٨٥) وذلك في الغرهل يضمن أولاً أجابوا

نعم يضمن (ولو) اختلفا  
 في الشرط وعدمه فينبغي  
 أن يكون القول للقصار لانه  
 منكر للشرط (ثم) اذا شرط  
 عليه أن يفرغ اليوم أو  
 نحوه من العمل ولم يفرغ  
 فيه وقصره بعد أيام هل  
 تجب الاجرة قال صاحب  
 الفصول كنت واقعة  
 الفتوى وينبغي أن لا تجب  
 الاجرة لانه لم يبق مقدار  
 الاجارة بدليل وجوب  
 الضمان على تقدير الهلاك  
 اهـ (ضمنان الصباغ) \*  
 (رجل) دفع الى صباغ  
 ابريسم الصباغ بكذا ثم  
 قال للصباغ لا تصبغ ابريسمي  
 ورده على كذا فلم يدفعه ثم  
 هلك لم يضمن الصباغ لان  
 الاجارة صحت والمستأجر  
 لا يمكن من فسخ الاجارة  
 بغير رضا صاحبه الا بعد

قشهر اثنان انه قد أراه من المال قال محمد وهو جائز وقال أبو يوسف هو باطل \* (مسئلة) \* شهد اثنان  
 على رجل انه قال أ بكم طلاق امرأته فهو جائز وأما في أيديكم فأ بكم طلقها فهو جائز والزوج لم  
 يجهد لم تجز شهادته ما لا يضمن شركه في الوكالة فاذا اشترى كوا في الوكالة لم يقبل شهادته بهضم لبعض فيها  
 (مسئلة) \* ادعى على رجل ديناً بعد وفاته وبالتركت فواء بيده فقصى القاضي بيده ثم شهد القضي له بالدين  
 لو رثه الميت بحق على رجل كان لا يضمن لا تجوز شهادته لانه يجزى من نفسه من نفسه من نفسه ما هو انه  
 يتعلق حقه بهذا المال الكلي من الحبط \* (مسئلة) \* رجل مات وترك أربع بنين وترك ألف درهم  
 فاقسموها ثم جاءت جده الميت مهر وفته تطالب حقه فاشهد اثنان من الورثة ان التركة ألف درهم وشهد  
 اثنان ان التركة ألف درهم فشهادة الاثنين على الالف لا تقبل لانهم ما يدفعان عن أنفسهم الزيادة التي  
 حصلت في أيديهم ما بشهادة الاثنين الا تخبر فيصير ذلك تهمه في دفع المشاركة \* (فرع) \* ولو شـ هـ  
 اثنان ان فلان أوصى بثلاث ماله فلان وفلان الميت والميت ابن الشاهد جاز والثالث كله للميت عندهما وعند  
 أبي يوسف للميت نصف ولو شهد انه أوصى لهذا المولى والميت بألف درهم لم يجز احتج أبو يوسف انه اذا لم يعلم  
 موت الميت منهم فقد قصد بان يوصى للميت بنصف الثالث فلا يجوز ايجاب جميعه للميت والموصى لم يقصد  
 ذلك بخلاف الاقرار فان الاقرار بالدين جائز للميت كجوازه للميت فخصات الشهادة موجبة للشركة فاذا  
 لم تجز في حق أحدهما لم تجز في حق الآخر وهما يقولان ان الوصية موجبة للميت اذا دخله معه على وجه  
 الشركة والميت لا تثبت به مزاجه فتوجب اسقاط حكمه ببق المولى بجميعه وصيته \* (مسئلة) \* وتجوز  
 شهادة الاخ لاخيه وأخته لان التهمة بينهما متفقة لظهور التماس ولعدم اتصال منافع الاملاك بينهما  
 وتقبل لولد الرضاع ولأم المرأة وأبها أولولها لانه ليس بينهما اتصال منافع الاملاك والعراق الحاملة على  
 الميسل والكذب وكسر في الحبط لا تقبل شهادة رب الدين لم يوفيه اذا كان فاسداً ونقل شمس الأئمة الحلواني  
 عن والده صاحب الحبط تقبل شهادة رب الدين لم يوفيه وان كان مفلساً وفي شرح الجامع للعقارب الدين اذا  
 شهد لم يوفيه بدمونه بحال لا تقبل له على حقه بالتركة وكذلك الموصى له بألف مرسلة أو بشئ يعنه لا تقبل  
 لانه يزاد به محل وصيته أو سلامة عينه \* (فرع) \* وشهادة الصديق لصديقه جائزة وانما تمتع اذا كانت

فيبقى حكم العقد بدني المـ مستأجر ومن حكم هذا العقد ان تكون العين أمانة في يد الاجير فلا يضمن بالهلاك في يده الا بالقتل صير ولم يوجد  
 (وفي فتاوى) قاضي خان أمر رجلاً بصبغ ثوبه بالزعفران أو بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لب الثوب أن يضمن قيمة ثوبه أيض  
 ويرك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه مثل أجر عمله لا يجاوز به ماسمي (واذا) اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب أمرتك  
 أن تصبغه بمفر وقال الصباغ أمرتني أن أصبغه بزعفران فاقول رب الثوب مع عينه اهـ \* (ضمنان الغلاف والورق) \* (في)  
 الذخيرة رجل دفع الى رجل مصحفاً ليعمل فيه ودفع الغلاف معه أو دفع سيفاً الى صيقل ليصقله ودفع الغمد اليه أيضاً فسرق لا يضمن الغلاف  
 لانه في الغلاف مودع لأجير والمودع لا يضمن الا ما جنت يده (وفي) شرح القدوري عن محمد رحمه الله تعالى انه قال يضمن المصحف والغلاف  
 والسيف والغمد لان السيف لا يستغنى من الغمد والمصحف عن الغلاف فصارت كشي واحد (وان) أعطاه المصحف ليعمل له غلافاً وسكبنا  
 ليعمل له انصافاً فضاع المصحف أو السكين لم يضمن لانه استأجره على ايقاع العمل في غيرهما الا فهم او هما ليسا بتبع في ذلك العين (قال)  
 العمادى صاحب الفصول وفي فوايد جدي رحمه الله تعالى دفع مصحفاً الى وران ليحمله فساقر به وأخذ الموصى له يضمن أجاب نعم (قال)



في نظام الدين رحمه الله تعالى وقد أوجب أنه لا يضمن معتمد على ظاهر الفقهاء المودع إذا سافر بالوديعة لا يضمن ولا يقال أنه مودع باجر  
 فيضمن لأنه ليس ثمة عقد حتى يضمن عليه مكان المقر للعقد وفي الوديعة باجر إنما يضمن لأنه تعين مكان العقد بالحفظ وهما أمر به بالحفظ  
 مقصود أو إنما أمر به بالحفظ ضمنًا في الاستتجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذلك ما في ضمنها \* (ضمنان الفصاء) \* (في فتاوى) ظهور  
 الدين رحمه الله تعالى ليس على الفصاء والبزاع والحجامة ضمنان السراية إذا لم يقطعوا زيادة على المقر المعهود المأذون فيه فان شرط على هؤلاء  
 العمل السليم دون الساري لا يصح الشرط لأنه ليس في وسعهم ذلك ولو شرط على الفصاء العمل على أن لا يسري يصح لأنه في وسعهم (وسئل)  
 صاحب المحيط عن رجل فصدنا ما نوتره حتى مات من سيلان الدم قال يجب عليه القصاص \* (ضمنان الجاهلي) \* (في) الذخيرة رجل دخل  
 الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه فان قال صاحب الحمام ان غيره رفعها وهو برأه وان انه رفع ثيابه نفسه فهو  
 ضامن لأنه ترك الحفظ حيث لم يمنع القاصد (٨٦) وهو برأه وان قال اني رأيت شخصًا قد رفع ثيابه اني ظننت ان الراجع أنت فلا ضمان

عليه لأنه لم يصر تاركًا للحفظ  
 لما ظن ان الراجع هو (وان)  
 سرق وهو لا يعلم به فلا ضمان  
 عليه ان لم يذهب عن ذلك  
 الموضع ولم يضيع (رجل)  
 دخل حمامًا وقال للحماني  
 أين أضاع ثيابي فأشار الحماني  
 إلى موضع فوضع ثيابه ودخل  
 الحمام ثم خرج رجل ورفع  
 الثياب ولم يمنع الحماني لما  
 أنه ظن أن صاحب الثياب ضمن  
 الحماني لأنه استحقاق وقد  
 قصر في الحفظ وهذا قول  
 أبي سلمة وأبي نصر الدبوسي  
 وجههما الله تعالى وكان أبو  
 القاسم رحمه الله تعالى يقول  
 لا ضمان على الحماني والاول  
 أصح (رجل) دخل بدابته  
 حائنا وقال للحماني أين أربطها  
 فقال هناك فربطها وذهب  
 فلما رجع لم يجد دابته فقال  
 له صاحب الحمام ان صاحبك  
 قد أخرج الدابة ليس قسم اولم

الصدقة منها حيث ثبت لكل واحد منها - ما بسوطة يدي مال الآخر وسلم إذا لم تكن متناهية لأنها  
 لا توجب اطلاق التصرف لكل واحد منهما في مال صاحبه من مخرج التجريد السبب الثالث ولا تقبل  
 شهادة العدو على عدوه ان كان غير عدل وان كان عدل لا قبلت هو الصحيح انظر الفقيه وتقبل له  
 وشرطها أن تكون العداوة في أمر ديني أو مالي أو جاه أو منصب أو خصام وما في معنى ذلك بخلاف  
 الدينونة إلا أن يؤدي إلى إفراط الأذى من الفاسق المعادي للمسلمين غضب عليه وهو مرفوع لان ذلك ربما  
 ورث الشك منه السبب الرابع الحرص على تحمل الشهادة وأدائها وتقبلها أما العمل فهي شهادة  
 الاستغفال وأما الحرص على الاداء فمثل أن يبدأ بالشهادة قبل طلب صاحبها وهو حاضر والحق  
 مالي في القضية عن شرح الزيارات تقبل والبداهة الطحاوي وقال الخصاف لا تقبل وعليه الأكثر  
 وينبغي أن يعلم صاحبها بان علمه بأنه غير عالم بها أو مالو كانت في حقه وفي الله فلا تدرج المبادرة وأما  
 الحرص على القبول فهو أن يحلف على صحة شهادته إذا أداها وذلك فادح فيها لان البين دليل التعصب  
 وشدة الحرص على نفيها قال بعضهم إلا أن يكون الشاهد من جملة العوام فانهم يتسامحون في  
 ذلك فينبغي أن يغفر وأما لم تقم قرينة تدل على التعصب وكذا لو خاصم الشاهد المشهود عليه فان  
 ذلك دليل على التعصب وذلك موجب لاعتقاره الى من يشهده بعينه ما خصم فيه هذا ان كان غير  
 عدل وان كان عدل لا قبلت من الواقعة هذا اذا كان في حق آدمي فان كان في حق الله فقد تقدم  
 الحكم فيه

المشهد  
 (الفصل الخامس فيما ينبغي للشهود أن يتنبهوا له في تحمل الشهادة وأدائها مما يقع فيه الغلط  
 والسهل) \* اهلم انه ينبغي التنبه والتحفظ من الغفلة في الشهادة والمسامحة التي حوت بها العادة وقد شاهدنا  
 من أحوال بعض الشهود من قلة الضبط ونقص الحاق ما أوردتهم ذلك موارد منكرة يظنون أنهم على  
 سواء السبيل اقتداء من بعضهم بمسامحة بعض على غير علم باهتداء ولا أصل باقتداء واعتد ذلك حتى وقع  
 الإنكار على من أنكر عليهم وسنشير من ذلك الى مواضع في ذلك الاسترسال في تقييد الشهادة على معرفة  
 المشهود وعليه وذلك انما يصح بعد حصول معرفة العين والاسم معا ولا يكتفي في ذلك بمعرفة العين يعني أن يعرف  
 يمكن له صاحب ضمن الخاني لان قوله أين أربطها استحقاق منه فاذا أشاره الى موضع الربط فقد أجابه الى الحفظ فصار المشهود  
 مودعا وقد قصر في الحفظ فيه ضمن (الجملة) منتخبة من العمادى \* (الفصل العاشر في الوقف) \* (قال) أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يزول ملك الوقف  
 من الوقف إلا أن يحكم به الحاكم أو يلقه بموته فيقول أدامت فقد وقفت داري على كذا (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يزول ملك الوقف  
 (وقال) بمجرد رجوعه تعالى لا يزول حتى يجعل للوقف ولباو يسلمه اليه كذا في الهداية (وفي) جامع الفتاوى الوقف عند الامام رحمه الله تعالى  
 على ثلاثة أوجه (في) وجه لا يلزم وهو ما إذا وقف في عته وذكرك شرائط العته (وفي) وجه لا يلزم في ظاهر الرواية وهو ما إذا وقف في مرض  
 موته فهو كالوقف حال العته (وروي) الطحاوي رحمه الله تعالى انه كالمضاف الى ما بعد موته (والثالث) ان يذكرك شرائط صحة الوقف في حياته  
 ويجعله وصية بعد مماته بان يقول أو صبت بغلة داري هذه وأرضى هذه أو يقول جمعت ملكي هذا وقفًا فتصدقوا به بعد وفاتي على كذا أو  
 يقول يوقف ملكي هذا على كذا فيجوز من الثالث ويلزم (وعندهما) الوقف جائز لازم في عته ومريضه بدون هذه التكاليفات (قال صاحب)  
 المنبع وفي التمهيد العمون والحقائق الفتوى على قولها ما للناس لم يأخذوا بقوله أي حنيفه رحمه الله تعالى في هذا لا تثار المشهورة عن النبي



صلى الله عليه وسلم والعصابة وتعامل الناس وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أول ما يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليكنما جمع هارون  
 الرشيد ورأي أوقاف العصابة بالمدينة فوافق جمع وأقضى لزوم الوقف وقال بلغني حديث عمرو وهو ما روى ابن عمر أن عمر رضي الله تعالى  
 عنه كانت له أرض تدعى نمخ فقال عمر يا رسول الله اني استغفرت ما لا وهو عندي نفيس أفأتصدق به فقال عليه الصلاة والسلام تصدق بأصلها  
 لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن توقف ثمرته على المساكين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فلهذا رجعت فلو بلغ هذا أباحني فخرجه الله تعالى  
 لرجيع (قلت) ذكر البرازي في جامعهم أنه لا حاجة لهم في ذلك على الامام رحمه الله تعالى فإنه تقي الزوم لا الصفة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل  
 على الزوم ولئن سلم أنه لا يصح عنده فعدم الصفة غير مستغرق لافراده بل يصح المضاف والمحكوم بجوارزه فلم لا يجوز أن يكون الوقف الموجود من  
 تلك الافراد صحيحا فكيف يصح الطعن على سيد التابعين بأنه لم يشاهد الاوقاف في الحرم من مع أنه حج خمساً وخمسين حجاً وتولي فيها العصابة وبذلك  
 حكمنا بأنه من التابعين الذين اتبعوه وهم باحسان الى يوم الدين رضي الله تعالى عنهم ورضوا (٨٧) عنه فاني ساء الطعن بعدم الوقف مع

ذلك العكوف انتهى (ولو)  
 وقف في مرض موته قال  
 الطحاوي رحمه الله تعالى هو  
 بمنزلة الوصية بعد الموت  
 والصحيح انه لا يلزم عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى لانه  
 في المرض كالوصية وهي  
 لا تجوز لو ارث دون وارث  
 وعندهما يلزم الا أنه يعتبر  
 من الثلث والوقف في الصفة  
 يتفقد من جميع المال  
 (ووقف) المشاع جائز عند  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 وقال محمد رحمه الله تعالى  
 لا يجوز (ولا يجوز) وقف  
 ما يتفقد ويجوز عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف رحمه  
 الله تعالى وعن محمد رحمه  
 الله تعالى انه يجوز وقف  
 ما فيه تعامل الناس من  
 المنقولات كالنقاس والمسر  
 والقردوم والمنشار والجنازة  
 وثيابها والقردور والمراجل

المشهور عليه به ولا يعرف اسمه ولا نسبه فقط لان ذلك يختلف من وجوه اذ من الجائز ان يتخذه فيسمى  
 له باسم غيره او بجملة عليه ما ولا يشعر بذلك وقد تطول المدة فينسب عين الشهود عليه أو يحكم عليه  
 بتلك الشهادة في غيبته ويكون قد يسمى المشهود عليه باسم ذلك الغائب فيقدم اليه على الغائب ويحكم  
 وهو لا يشعر وباس هو المشهود على معرفته بالعين وغير ذلك من الوجوه مما فساد ظاهر وضربه متفاهم  
 فليست هذه هي المعرفة المقصودة في هذا الباب بل يجب عليه مع ذلك معرفة الاسم الذي يتميز به مثل ان  
 يعرف انه فلان بن فلان أو ما أشبه ذلك مما يزول معه الاشتراك أو يخف ولا يكفي معرفة اسمه خاصة دون  
 معرفة اسم أبيه أو ما يقوم مقامه في التعريف والاختصاص وقد استحب بعضهم ان يزيد اسم الجد لانه أضبط  
 وأبعد لما يتوفى من اشتراك الاسماء في المسمى وأبيه لان التعريف انما يتم بذكر الجد عنه اخذ لا بالي  
 يوسف قال بعضهم وكذلك لو عرف الاسم دون العين كمالو كان يسمع برجل مشهور لم يقف على عينه فقبل له  
 هذا فلان ولم ينقر عنده تقرر يا اوجب العلم بصحته فلا يقدم على تقييد الشهادة في المعرفة بغير دشرة الاسم  
 عنده فكل ذلك غلط وتدل بس والوهم فيه يمكن فلا بد من معرفة الامر من جميعا في الاسم والعين قال بعض  
 العلماء ومن لا يعرف نسبه فلا يشهد الا لهي عينه وهو الصحيح لاحتمال ان يضع الرجل اسم غيره على اسمه أو  
 بالمعكس ونحو ذلك أن يتردد عليه رجل يسمى بفلان بن فلان أو بخالطه مرة أو مرتين فلا يجلي بالشهادة  
 بانعرفه حتى يحصل من التردد واشتراك عينه واسمه بغير غيره من الناس وتواطؤهم عليه ما يقع لديه المعرفة  
 التي لا يشك فيها وهذا باب كبير غلط فيه الجمهور ولا يشهد على متقبعة حتى يكشف وجهها اليه بها عند الاداء  
 قال بعض المشايخ يصح عند التعريف قال أبو حنيفة لا يجوز الشهادة على امرأة اذا لم يعرفها حتى يشهد عنده  
 جماعة وقال أبو يوسف تجوز اذا شهد عنده عدلان انما افلانة لان الشهادة على المجهول باطلة انظر المحيط  
 ولا يشهد على عين امرأته انما يثبت زيدا حتى يشهد عنده شاهدان انما يثبت زيدا لعلها غير هافلا بد من  
 تعريفها بتلك النسبة ولو قالوا في الشهادة وكأب القاضى الى القاضى انما افلانة بنت فلان التيممة لم يجز حتى  
 ينسب انما الى نفذها وهي القبيلة الخاصة والغفلة نحو القاتل الست كذا في الصحاح انظر الهداية في هذا  
 المحل ومن ذلك أن يأتيه الرجلان لا يعرف الا أحدهما فشهد ما في قبضت من هذا وبشير اليه ولا يذكر

والمصاحف ونحو ذلك (وعن) نصير بن يحيى رحمه الله تعالى انه يجوز وقف الكتب الخاطاها بالمصنف وهذا صحيح لان كل واحد من  
 تعلمها وتعلموا وقرأهوا كثر ففها الامار على قول محمد رحمه الله (وفي البرازي) وقف البناء بدون الارض لم يجوز هلال رحمه الله تعالى وهو  
 الصحيح قاله ومعمل أئمة خواجه زم على خلافه (وقف) الكردار بدون الارض لا يجوز كوقف البناء لا أرض (والكردار) فارسي معرب وهو  
 كالبناء والاشجار (واذا) كان أصل القرية وقنعا على جهة قرية فبني عليها رجل بناء ووقف بناءها على جهة قرية أخرى اختلفوا فيه فاما اذا وقف  
 البناء على جهة القرية التي كانت البقعة وبنائها على جهة قرية أخرى فبني عليها رجل بناء ووقف بناءها على جهة قرية أخرى اختلفوا فيه فاما اذا وقف  
 (غرس) شجرة ووقفها ان غرسها في أرض مملوكة له يجوز وقفها تبعاً للارض وان وقفها بدون أصلها لا يجوز وان كانت في أرض موقوفة ان  
 وقفها على تلك الجهة جاز كإقامة البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور وفي وقف البناء ولا يجوز وقف البناء في أرض غارة أو  
 اجارة اه (وفي البدائع) ولو وقف أشجاراً قائمة فانقياس أن لا يجوز لانه وقف المنقول وفي الاستحسان يجوز لتعامل الناس به في ذلك وماراه  
 الملبون حصاناً هو عند ابنه حسن (وقال) العلامة الشيخ شرف الدين قاسم رحمه الله تعالى فعلى هذا اذا جرى اتمامل بوقف البناء ينبغي أن

يجوز ولكن في أرض نفسه كانه قد اعمى الارض المستأجرة فلا يصح لانه لا يملك استئجارها مع ما تحت الجذر فيبقى القعد لا بدوا دعا على التناهي فلا يصح (وفي) قضية المنيعة استأجر أرضا وقفا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فالحال ان يحرق بها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر فيسأل لهم ما فلو أتي الموقوف عليهم الاقطاع فهل لهم ذلك فقد لا انتهى (وفي) الذخيرة ذكرنا اصدرا للشهيد في واقعة رجل مات وترك ابنين في يد أحدهما ضيقة يدعي انها وقف عليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليهما هو المختار لانهم اتفادوا على انها كانت في يد أبيهما فلا ينفرد أحدهما باستحقاقها الا بحجة اهـ (واذا) صح الوقف لم يجز بيعه ولا تخليقه وهل تجوز قسمة فعند أبي يوسف وجه الله تعالى يجوز بناء على ان الشيوع في الوقف غير مانع من صحة الوقف عنده فيجوز القسمة لانهم اتفقوا واقرار (ثم) ان وقف نصيبه من الوقف فلو نصيبه أن يقاسم شريكه ولا القاضي عندهم يقول يجوز القسمة لان الولاية في الوقف الى الواقف فان مات الواقف فلو نصيبه أن يقاسم شريكه ويجوز (٨٨) حصة الوقف لانه قائم مقامه (وان) كانت الارض كلها له فوقف بعضها ثم أراد القسمة فوجهه

أن يبيع ما بقي من رجل ثم يقتسمان ثم يشتري منه ذلك ان شاء لان القسمة اذا تجزئ بين اثنين فلا يصلح الواحد مقامهما ومقامهما وان لم يبيع رفع الامر الى القاضي ليأمر انسانا بالقسمة معه لتجزي القسمة بين اثنين (وفي) الخطأ والكافي اذا قضى القاضي بجواز وقف الشارع ونفذ قضاؤه صار منفعة عليه كسائر المنفقات اذا اتصل به قضاء القاضي ولا تجوز قسمة فلو طالب بعضهم القسمة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم ويتبايئون وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يفرزوا أجمعوا على ان الكل لو كان وقفا على الارباب فارادوا القسمة لا يقسم (لهم) ان القسمة تميز واقرار لا يبيع وتعليق فيجوز (ولا ي) حنيفة رحمه الله تعالى ان القسمة يبيع معنى لاشتمالها على الافراز والمبادلة وجهه المبادلة راجحة في غير المثليات (والواجب) على من يتولى امر الوقف أن يبدأ من غلة الوقف بعمارة شرط ذلك الواقف أو لم بشرط لان المقصود من الوقف التصديق بالقلة على وجه التأييد ولا يتأبد بالعمارة (ومما) توسع فيه أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يشترط التأيد حتى لو وقف على جهة يتوهم انقضاءها بان وقف على أولاده وأولاد أولاده لم يجعل آخره لافقره لا يصح الوقف عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يشترط ذلك واذا انقضى او رثته والعصم ان التأيد بشرط على قول الكل ولكن ذكرنا التأيد ليس بشرط عند أبي يوسف حتى اذا مات أولاده وانقضوا انصرف الغلة حتى تنفذ الى الفقراء وان لم يسمهم (واذا) بنى مسجد لم ير ملكه عنه حتى يفرز عن ملكه بطريق الشرع ويأذن للناس بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عن ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى انه يشترط الصلاة فيه بالجماعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بقوله جعلته مسجد لان التسليم عنده ليس بشرط (واذا) جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية اليه جاز عند أبي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال الرازي (وفي) البرازي) وقف على أمهات

أبهم حقالي عليه وهو كذا وكذا أو برأته أو له على كذا وما أشبه بذلك مما يتعلق به الحق لا يجوز له عند ثم ينصرف المقر ويريد المشهود له تقييد الشهادة فينبغي للشاهد لتوقف الآن يكون يعرف المشهود له أيضا وقد كان سأل عن اسمه وما يميز به بمحضر المقر له فوافق على ذلك وأما ان اعتمد على قول المشهود له في غيبة المقر ان اسمه فلان فلا يصح لانه ربما سمى له غير نفسه ممن عليه له المشهود الغائب حتى كبير ليعضه أو خصام شديد ليقطعه وما أشبه ذلك مما يتأذى به الغائب ولا ينبغي للشاهد أن يتوهم ان أحدا لا يفعل مثل هذا فقد يفعل ذلك لوجوه واقدام الشاهد على ذلك أمر قاذح وغلط واضح ومن ذلك أن يشهد من لا يعرفه فيريد ان يكتفي بتعريف غيره من الناس وقد يكون المرفق عنده غير معرف أو لا يجوز قبول غيره قوله في شيء وهذا من أعظم الجرائم في الاقدام على المسلمين والذي ينبغي لمن صح دينه وراقب الله تعالى ان يصرّف كل من لا يعرف في الشهادة الى غيره ممن يعرفه مما أمكن ذلك فان اضطره الى الشهادة عليه أمير أو كان لذلك وجه فليكن المرفق رجلين ممن يرضى دينهما ويستقيم شهادتهما أو يسميهما فان يكون كالشهادة على الشهادة أو يقرر عنده من ترادف التعريف وقرينة الحال ما يأمّن التدليس معه كلواستظهر سؤال من لا يفهم غرضه في ذلك ولا حضر أول الامر بحيث يؤمن قواؤه معهم في ذلك التعريف فاذا تقرر له الكشف على هذا الوجه وشبهه فلا يأمّن ان يكتفي به في حكم التعريف وان لم يكن فيهم عدول لانه علم استقر عنده بالضرورة ولا بد له مع ذلك من التنبه على انه عرف به على وجه كذا وكذا فيذكر المرفق ان كانوا عدولا والوجه الذي تقرر ذلك به عنده وان كان التعريف على غير هذين الوجهين فهو باطل لانها شهادة على قول من لا يقبل وذلك ضلال. بين وتدليس على أحكام المسلمين ومن ذلك ما أهملوا من سؤال المعتد اذا أرادت النكاح ومباحثتها عن انقضاء العدة بما يفهم به أحكامها من النقص. بل وتعيين الاقراء ونحو ذلك من شروط الحبيضة في عدة الوفاة فينبغي الاجتهاد في ذلك ولا يكتفي بقولها ان انقضت عدة على الاجمال فان النساء اليوم قد جهلن ذلك جهلا كبيرا بل جهله كثير ممن يظن به علم ويرى نفسه حفاوة قد ما قد عانت بعض الجهلة من الموتقين يستغنى عن سؤال المرأة اذ اهاو وجد التاريخ للطلاق شهرين فصاعدا وانخذ اليوم هذا المقدار من المدة كثير من النساء والرجال أصلا في الكمال عدة الطلاق وما أدري كيف هذا الغلط القبيح

فيجوز (ولا ي) حنيفة رحمه الله تعالى ان القسمة يبيع معنى لاشتمالها على الافراز والمبادلة وجهه المبادلة راجحة في غير المثليات (والواجب) على من يتولى امر الوقف أن يبدأ من غلة الوقف بعمارة شرط ذلك الواقف أو لم بشرط لان المقصود من الوقف التصديق بالقلة على وجه التأييد ولا يتأبد بالعمارة (ومما) توسع فيه أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يشترط التأيد حتى لو وقف على جهة يتوهم انقضاءها بان وقف على أولاده وأولاد أولاده لم يجعل آخره لافقره لا يصح الوقف عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يشترط ذلك واذا انقضى او رثته والعصم ان التأيد بشرط على قول الكل ولكن ذكرنا التأيد ليس بشرط عند أبي يوسف حتى اذا مات أولاده وانقضوا انصرف الغلة حتى تنفذ الى الفقراء وان لم يسمهم (واذا) بنى مسجد لم ير ملكه عنه حتى يفرز عن ملكه بطريق الشرع ويأذن للناس بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عن ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى انه يشترط الصلاة فيه بالجماعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بقوله جعلته مسجد لان التسليم عنده ليس بشرط (واذا) جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية اليه جاز عند أبي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال الرازي (وفي) البرازي) وقف على أمهات

أولاده فلائى لمن يتزوج منهم فان طلقها زوجها فلا يعود معها الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلقها ايضا فسد ما من  
 الواقف (ولو) وقف وجعل البعض أو الكل لامهات أولاده ومدر به ماداموا أحياء فاذا ماتوا فهو للفقراء والمساكين فقد قيل يجوز بالاتفاق  
 وقد قيل هو على الخلاف أيضا وهو الصحيح كذا في الهداية (قلت) وقد وقعت بالغاخرة مسألة سئل عنها جدي شيخ الاسلام محب الدين بن  
 الشحنة منعم الله تعالى بحبائه الكريمة (صورها) ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضى الله تعالى عنهم أجمعين في رجل وقف ونفاو شرط فيه  
 شروطا من جعلها أن يصرف لام ولده شكر باى من ربح الوقف المذكور في سنة تفضى مبلغ عشرة آلاف درهم مادامت حرة فهل اذا  
 تزوجت تستحق المبلغ المذكور أم لا واذا قلتم أيكم الله تعالى لا تستحق فهل اذا مات عنها زوجها أو طلقها واستمرت عزبة يعود الدوام  
 وتستحق المبلغ المذكور أم لا وما الحكم في ذلك (أجاب) جدي شيخ مشايخ الاسلام المولى اليه بدون كتابة بل بالكلام لا تستحق شكر باى  
 المبلغ المذكور لان الدوام قد انقطع بالتزوج فلا يعود (وأجاب) الشيخ محي الدين الكافى (٨٩) بانها تستحق المبلغ المذكور ويعود الدوام  
 كما كان بالفراق بموت أو طلاق ووقع الكلام في ذلك بين يدي الساطان الملك

(فصل) قال بعضهم وينبغي للشاهد اذا جئ اليه بكتاب يشهد فيه ان يقرأ جميع ما فيه ليعرف الخطأ ان كان فيه من الصواب والصحيح من السقيم فيعرف ما يشهد عليه ولتكن قراءته على المشهود عليه وكذلك ينبغي له ان يتجنب الشهادة على النساء الا ان ليس له من خلطة فلن تنضب معرفة المعروف فكيف بالجوهلة والى لا يراها الشاهد في عمره مرة واحدة وهي مخفية مستترة أو من وراء الحجاب وقد تقدمت من ذلك وكذلك ينبغي ان يتجنب الشهادة على شهادة ذي جرحة أو منهم في الشهادة فيما يقبل منه وما لا يقبل مثله في ذلك الحق خوفا من غلط الحكم فيه اذا انتقلت اليه الشهادة لان نقلك عنه يوهى عدالتهم ولا بأس ان يشهد على شهادة من لا يعلم بحرج ولا تعديل وكذلك ينبغي له التحفظ من التزوير عاينه في الخط فقد هلك بذلك خلق عظيم وكذلك ينبغي له ان يتأمل الاسماء التي تنقلب باصلاح يسير فيحفظها من تغيرها نحو مظهر فانه يتقلب مظهر ونحو بكر فانه يتقلب بكير ونحو صقر فانه يجيىء صفر فيكون في أصل الكتاب صفر من ظفر مثلا فيصلح ظفر من مظهر ونحو حبيب فانه يجيىء منه حميد ونحو عائشة فانه يصلح عائكة ويجيىء منه ايضا فاطمة ويجيىء من زادن شادان ويجيىء من ياقوت ياقوب ويجيىء من جميل كميل ويجيىء منه ايضا خايل ويجيىء من ساريسار ويجيىء منه ايضا بكار ويجيىء منه ايضا انصار ويجيىء من عبد الجيد عبد الجيد وهذا باب واسع يكفي التنبيه عليه بهذا وقد يكون آخر السطر بياض يمكن ان يزداد فيه شئ كالوكان آخره بكر فزاد بكران أو يكون عمر فيجعل عمران وكذلك ينبغي له ان يحذر من أن تتم عاين زيادة حرف من الكتاب فقد تغير الالف المعنى اذا زلت مثاله ان يقر رجل بالف درهم لرجل فيكتب في الوثيقة أقر أن له هذه ألف درهم فان لم يذكر نصف المبلغ أمكن زيادة ألف فصارت ألفا درهم وكذلك لو كان في الوثيقة انه أقر بالف درهم لزيد وعمر فاذا زيدت ألف بين زيد وعمر صارت لزيد وعمر وفعل الدين من أصله لان الالف لم يحزمهم الواحد منهم ما وقد يكون في الكتاب دينار واحد فيجعل دينار ونصف لان الواحد يصلح ونصف وكذا ينبغي للشاهد أن يتفقد حواشي الكتب فقد يبيى منها ما يمكن ان يزداد فيه ما يغير حكم الكتاب كله أو بعضه

(فصل) اذا شهد في كتاب فيه ثقب فان كان مما هو في أصل الورق فثقه على ذلك فتقول وفي سطر كذا من هذا الكتاب ثقب قبله كذا او بعده كذا وكذا يفعل اذا كان في عدة مواضع ولا تكتب ان في الكتاب

ذلك بين يدي الساطان الملك الظاهر خدش قدم بحضرة قاضى القضاة والعلماء والامراء وأركان الدولة الشريفة وأظهر سيدى الجدة عدة نقول من كتب جنة ناطقة بما أفتى به فرجع الحاضرون الى فتوى سيدى الجدة بعضهم بالكتابة والباقيون بالاذعان فثقه الجدة وبه المستعان (ومنها) واقعة الفتوى عن وقف بكتيمر الحاجب وشرط فيه على أن من مات منهم ولم يترك ولدا ولولده ولدا انتقل نصيبه الى اخوته واخواته فمات عبد الرحيم عن ولده عبد الرحمن (فأجاب) بعض المفتين باستحقاق عبد الرحمن نصيب أبيه عما يفهم المخالفة (وأجاب) العلامة الشيخ

(١٢ - معين الحكم) فاسم بان هذا باطل نقلا وعقلا أما نقلا فقد قال الامام أبو بكر الخفاف لو قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبد على فلان بن فلان بن فلان ومن بعدهما على المساكين فمن مات منهم ما ولم يترك ولدا كان نصيبهم من ذلك للباقي منها مات أحد ما ورك ولدا قال يرجع نصيبه الى المساكين ولا يكون ذلك للباقي منهم ما من قبل أن الواقف انما اشترط أن يرجع نصيب الذى يموت منهم الى الباقي اذا لم يترك الميت وارثا وهذا قد ترك وارثا وهو ولده (قلت) فلم لا تجعل نصيب الميت منهم ما ولده (قال) من قبل ان الواقف لم يجعل ذلك لولده الميت انما قال من مات منهم ما ولم يترك وارثا كان ذلك للباقي فلهذه العلة لم يكن للباقي وللولد الميت من ذلك شئ (وأما) مسألة فلائى المفهوم ليس من المدلول الاقوى وانما يكون باعتبار التفتان النفس اليه وهذا لا يعلم من الواقف فلا يصح العمل به (ومنها) واقعة الفتوى في وظيفة ابن العطار تقر فيها بعض القضاة بمرسوم من السلاطان وبعض الطائفة بتقرير الناظر بشرط الواقف (فأجاب) في ذلك بعض المفتين بان للامام النظر العام (وأجاب) العلامة الشيخ قاسم فيها بأنه فيما لا ناظر له يخصه فقد قال في فتاوى الثوري لا تدخل ولاية السلطان على ولاية المتولى في الوقف اه (وفي المحققان) رجل له ضبعة تساوى عشر من ألف درهم وعليه مديون ووقف الضبعة بشرط صرف



فلا تها إلى نفسه وقد آمنه إلى المماطلة وشهدت الشهود على أقله جاز الوقف والشهادة أما جواز الوقف فلما صدقته ملكه وأما جواز الشهادة فلا ثم اصدق لان بالوقف خرجت الضيقة عن ملكه فان فضل من قوته شيء من هذه الغلات فلا غرماء أن يأخذوا ذلك منه لان الغلات ملكه (ولو) وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له قيمة أو لم يكن لان الزرع لا يدخل تحت البيع بالشرط فكذلك لا يدخل تحت الوقف إلا بالشرط على ما يجي في فصل البيوع ان شاء الله تعالى (وفي المنبع) اذا حارب ماحول المسجد واستغنى أهل المحلة عن الصلاة فيه بقي مسجد اعند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة وبه قال الشافعي ومالك ولا يعود إلى ملك بالباية فان كان حيوا ولا إلى ملك ورثته ان كان ميتا وعند محمد يعود إلى ملك الباى لو كان حيوا وإلى ملك ورثته لو كان ميتا وقال أحمد جازة قصره وصرف آله إلى مسجد آخر وعند أبي يوسف يتحول إلى أقرب المساجد من ذلك المسجد ولا يعود إلى ملك الباى (وفي) الفتاوى الظهيرية سئل الحلواني عن أوقاف المسجد اذا تعطلت وتعدر استغلالها هل لا متولى أن يبيعها ويشتري (٩٠) مكانها أخرى قال نعم قبل ان لم تتعطل ولكن يوجد بينهما ما هو خير منها هل له أن يبيعها قال

لا (ومن) المشايخ من لم يجوز بيع الوقف تعطل أول يتعطل وبه قال الشافعي ومالك ورحمهما الله تعالى (وكذا) لم يجوز والاستبدال بما هو خير منها (وفي) السيرة الكبيرة قال أبو يوسف يجوز الاستبدال بالأوقاف (وفي) المتقى قال هشام سمعت محمدا يقول الوقف اذا صار بحيث لا ينفع به المساكين فلا قاضى أن يبيعه ويشتري بثمنه غيره وأيس ذلك إلا للقاضى (وذكر) في المنبع عن أبي يوسف انه يجوز استبدال الارض الموقوفة اذا تعطلت لان الارض قد تخرب فلا تغل الابوة تر بولى قيمتها وغلتها (وفي البرازى) ما هو أعلى من هذا وهو ماروى عن محمد ان أرض الوقف لولة لربها فلا قيم أن يبيعها ويشتري بثمنها أرضا أخرى بغيرها كثر نفعا للفقراء فجوز استبدال الارض بالارض اه (واذا) شرط أن يستبدل بالوقف متى شاء الواقف هو مثل ذلك ويكون وقفا مكانه ذلك والوقف والشرط جائز ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (وكذا) اذا شرط ان يبيعها ويشتري بثمنه ما يكون وقفا (وعند) محمد وهلال رحمه الله تعالى جاز الوقف لا الشرط (وفي) وقف الخصاص قلت رأيت الرجل يوقف الارض على قوم ثم من بعدهم على المساكين ويشترط في الوقف ان له ان يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف وله أن ينقص من رأى نقصانه منهم وأن يدخل فيهم من رأى ادخاله وأن يخرج منهم من رأى اخراجه قال الوقف جائز على ما شرطه (قلت) فان زادوا واحدا منهم شيئا عمى له أو نقص واحد منهم مما سمى له أو أخرج منهم أحدا أو أدخل فيهم أحدا هل له بعد ذلك أن ينقص من كان زاده أو يزيد من كان نفسه أو يخرج من كان أدخله في الوقف أو يدخل من كان أخرجه منهم قال اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير ذلك لان الرأى انما هو على فعله بما زاد أو أضاف فليس له بعد ذلك أن يغيره (قلت) فاذا أراد أن يكون له ذلك أبدا ما كان حيا يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة فالشرط فيقول على ان فلان بن فلان أن يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف وينقص منهم من رأى نقصانه مما جعل اليه ويدخل فيهم من رأى ادخاله ويسمى له من الاجر

قرض فارقاتك لا تدري أقرضه الغار أو غيره وان شهدت في كتاب سليم من الآثار ثم وجدت فيه آثارا بين الاداء فان كانت مقاصد الكتاب قد سلمت أتمت الشهادة وان كان القرض في موضع يحيل معنى من مقاصد الكتاب فلا تشهد أصلا

\*(فصل)\* واذا كنت أول من تشهد في كتاب فانظر آخر حرف من الكتاب فاكتب فيما يليه بغير فرجة تركها بين شهادتك وبين آخر حرف من الكتاب للثانية يرفى الكتاب شيء ويصدر عنه في تلك الفرجة فان كانت ضيقة لاتسع الشهادة فسد ها حجة بنا لله ونعم الوكيل أو بالحمد لله وانوذ كراته ولا تضعها في آخر السطر بلانية فقد نص بعض العلماء على النهى عن ذلك

\*(فصل)\* اذا شهد قبلك شهود ثم جى اليك بالكتاب فتأمل شهادة أولهم فان كان بينها وبين آخر حرف من الكتاب فرجة يمكن ان يكتب فيها شيء فصححت أنت في تلك الفرجة هكذا صح صح حتى تستقل تلك الفرجة

\*(فصل)\* وان كانت شهادة في مسطور وهو من الورق الدمشقي فتأمل قبل ان تؤدى شهادتك فانه يبشر بشر اخفيها وكذلك ما يكتب في بعض القراطيس فانه يعنى بسرعة ويجعل فيه غير ما يحى لاسيما ان كان الخبر مدادا فاحذر من الخبر الذي ينقص

\*(فصل)\* وتأمل لعنق الكتب فان لهم في ذلك حيلة يجعلون بهم الكتاب الطرى كأنه عتيق

\*(فصل)\* وينبغى للشاهد أن يتأمل تاريخ المسطور وينظر في العدد فان ستمين تصير بسرعة ثمانين وتصير ستة ثلاث وثلاثين سنة ستة وثلاثين فيسطل التاريخ وتميز الفرق بين سبعة وتسعة وخمسة عشر تجعل خمسة وعشرين والسبعين تصير تسعين وكذلك تأمل عدد الدنانير والدرهم بحسب ما ذكره ولقد أجاد من جعل في المسطور كذا وكذا دينار انصفا كذا وكذا وبعضهم يزيد بعضها كذا وكذا

\*(فصل)\* وتأمل أسماء من في الكتاب وأنسابهم والمشتري والضمن اذا كتب ما يعرفهم معرفة تام ولا يقرأ عليهم الكتاب وسألهم عن أسمائهم وأنسابهم فمديكون مرورا فابعرف الشاهد اسم نفسه أو يجهل نسب به وينسى ما كتب في الكتاب فيضطر عنه وذلك فان كان ثمره سألت البائع عما به هل

بثمنها أرضا أخرى بغيرها كثر نفعا للفقراء فجوز استبدال الارض بالارض اه (واذا) شرط أن يستبدل بالوقف متى شاء الواقف هو مثل ذلك ويكون وقفا مكانه ذلك والوقف والشرط جائز ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (وكذا) اذا شرط ان يبيعها ويشتري بثمنه ما يكون وقفا (وعند) محمد وهلال رحمه الله تعالى جاز الوقف لا الشرط (وفي) وقف الخصاص قلت رأيت الرجل يوقف الارض على قوم ثم من بعدهم على المساكين ويشترط في الوقف ان له ان يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف وله أن ينقص من رأى نقصانه منهم وأن يدخل فيهم من رأى ادخاله وأن يخرج منهم من رأى اخراجه قال الوقف جائز على ما شرطه (قلت) فان زادوا واحدا منهم شيئا عمى له أو نقص واحد منهم مما سمى له أو أخرج منهم أحدا أو أدخل فيهم أحدا هل له بعد ذلك أن ينقص من كان زاده أو يزيد من كان نفسه أو يخرج من كان أدخله في الوقف أو يدخل من كان أخرجه منهم قال اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير ذلك لان الرأى انما هو على فعله بما زاد أو أضاف فليس له بعد ذلك أن يغيره (قلت) فاذا أراد أن يكون له ذلك أبدا ما كان حيا يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة فالشرط فيقول على ان فلان بن فلان أن يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف وينقص منهم من رأى نقصانه مما جعل اليه ويدخل فيهم من رأى ادخاله ويسمى له من الاجر



خابري ويخرج منهم من يرى اخراجه ويحرمه مما كان جعل له من غلة هذه الصدقة ومن زاده فلان شيئا من غلة هذه الصدقة على ما جعل له فله  
 أن ينقصه بعد ذلك ومن نقصه فلان شيئا مما كان جعل له فله بعد ذلك زيادته متى رأى ومن أخرجه فلان من هذه الصدقة فله بعد ذلك اعادة فيها  
 ومن أدخله فلان في هذه الصدقة فله بعد ذلك اخراجه منها متى رأى فلان أن يفعل ذلك فعل في جميع ذلك كله برأى عليه على مشيئة أبدا  
 ما كان حيارا أبدا برأى ومشيئة بعد مشيئة مطابق له ذلك غير محظور عليه فيه فيكون له تغيير ذلك أبدا كلما رأى فاذا فعل هذا كان ذلك  
 مطلقا ويكون الوقف جائزا (قلت) فمات قول اذا اشترط الواقف هذا ثم مات وقد أحلت فيه شيئا مما كان اشترطه قال يكون جاريا على الحالة  
 التي يكون عليها يوم يحدث عليه حدث الموت وكذلك ان لم يحدث فيه شيئا مما كان اشترطه حتى مات قال هو جار على ما سبله عليه (قلت) فهل  
 لو صبه أولويه في هذه الصدقة شئ من ذلك قال لا يكون لولي هذه الصدقة شئ مما كان اشترطه الواقف (قلت) فمات قول ان كان الواقف اشترط  
 هذه الاشياء لانسان ما كان حيا قال اشترطه ذلك جائز والشرط نافذ فلان اشترط له ذلك (٩١) (قلت) أرايت الواقف اذا اشترط في

الوقف أن له أن يقضي من  
 غلته دونه قال ذلك جائز وكذلك  
 ان قال ان حدث على حادث  
 الموت وعلى دين بدئ من غلة  
 هذا الوقف بقضاء ما على من  
 الدين فاذا قضى ديني كانت  
 غلة هذا الوقف جارية على  
 ما سبلها قال ذلك جائز (وفي  
 البرازي) رجل وقف مائة دوا  
 ثم باعها وكتب القاضى  
 شهادته في صلح البيع وكتب  
 في الصلح باع فلان بن فلان  
 منزلا كذا أو كان كتب وأقر  
 البائع بالبيع لا يكون كذا  
 بعهة البيع ونقض الوقف  
 (ولو) كتب باع ببيع صحيحا  
 جائزا كان حكم بعهة البيع  
 وبطلان الوقف (واذا)  
 أطلق الحالك وأجاز بيع  
 وقف غير محجل ان أطلق  
 ذلك للوارث كان حكم بعهة  
 بيع الوقف وان أطلقه لغير  
 الوارث لا يكون ذلك نقضا

هو كامل أو حصه والمالك في أي موضع وتسأله عن الثمن

\*(فصل)\* اذا كتب الشاهد في شهادته أشهد على اقرار المقرن بما في هذا الكتاب فذلك غلته منه  
 لانه قد يقر بما فيه غير المسيبين فيه فلا ينبغي ان يقول أشهد على اقرارهما بما نسب اليهما لان تلك الشهادة  
 ناقصة وقوله على اقرارهما الاشارة الى اثنين منكرين وانما يتناول في حقهما ما للمسيبين في هذا الكتاب  
 وانما ما معروفان عندهم ويحتمل انه لا يعرفهما فيجب ان يقول أشهد على المسيبين أو المذكورين لتكون  
 شهادته مفيدة فان أتى بما تقدم ذكره فلها كمن ان يستفسره عن المشهود عليهم ما فر بما كانا غير معروفين  
 عند الشاهد

\*(فصل)\* واذا طلب منك ذكر معاينة قبض الثمن في اداء الشهادة فألزمهم باحضار اثنين ووزنه  
 ونقدته وتسليمه حتى يكون موافقا لما ذكر في الكتاب فاذا صح لك ذلك قلت للبائع هل قرئت عليك هذا  
 الكتاب ووقفت على ما فيه وأشهد عليك بجميع ما فيه وهذا اذا كان مستقبلا فيهم ما كتب عليه  
 والا فلا تشهد عليه حتى تفهم مقاصد الكتاب ثم تقول لا تشهد ترى مثل ذلك وتشهد على اقراره بانه تسلم  
 ما اشترى وان اشترط عليه عيب نبتة على ذلك

\*(فصل)\* واذا دعيت الى الشهادة في النكاح وكانت الشهادة على التعريف وحضات لك وربة تريد  
 زوالها فتسأل الولي عن اسمه ونسبه وما هو من الزوجة وما اسمها ونسبها وتظار النسب بينهم ما في الكتاب  
 ولا تضع شهادتك بانه ولي حتى يصح ذلك عندك

\*(فصل)\* تجنب أن تشهد بدعوت غائب بغيره من عرفك فقد يكون باغته ذلك بلا غا - يره وثوق  
 به وثقه بدعوته ثم يقدم فتكون فضيحة وتجنب ان تعرف بعهة ما عرفك به العوام ومن لا يضبط ما يقول

\*(فصل)\* اذا سمعت عملا تذكره فقل ما أذكرك ولا تقل ما كان ذلك فانك قد تذكره فتقول قد  
 ذكرته ولو قلت ما كان ذلك ثم ذكرته وشهدت به كنت قد خالفت ما عليه أولا وان أمسكت عن الشهادة  
 كنت مأثوما فاضبط هذا المعنى فانه نافع في أشياء كثيرة

\*(فصل)\* تجنب الشهادة على شواهد من لم تصح عدالتهم فربما جعلت شهادتك على شهادته تعدى لامنك له

لوقف (أما) اذا بيع الوقف وحكم بعهته فاض كان حكم بطلان الوقف (وفي العمادي) رجل هيا وضع البناء عمدة وقبل أن يبني وقف  
 على هذه المدرسة قري بشرائط وجعل آخره للفقراء وحكم فاض بعهته أفتى القاضى الامام صدر المدرس السربلي ان هذا الوقف غير صحيح  
 معللان هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وأفتى غيرهم من أهل زمانه بعهته هذا الوقف وهو الصحيح فانه ذكر في النوازل رجل وقف أرضا له  
 على أولاد فلان و جعل آخره للفقراء او ليس لفلان أولاد فالوقف جائز وتكون الغلة للفقراء فان حدث لفلان أولاد يصرف ما يحدث من الغلة  
 من المستأنف الى أولاد فلان واذا كان هذا في الوقف على الأولاد فهمنا يكون كذلك بالطريق الاولى وتصرف الغلة الى الفقراء فاذا بنيت  
 المدرسة يصرف الباقى المستقبل (وفي) المحققات من مجد رحمه الله تعالى اذا خاف الواقف ابطاله ولم يتيسر له الحكم بان لم يصادف حاكما يجوز أن  
 يكتب في صلح الوقف انه قضى به فاض من قضاء المسلمين وان لم يكن قضى بذلك فاض لان التصرف وقع صحيحا لكن للقاضى أن يبطله والكتاب  
 جم هذه الكتابة يمنع القاضى عن الابطال فلم يكن به بأس (وفي الولوالجي) رجل وقف بعهته على أولاده وأولاد أولاده وأبداننا سلاو له أولاد  
 أولاد يقسم بينهم بالسوية لا تقبل الذكور على الاناث لانه أوجب الحق لهم على السواء وأولاد البنات هل يدخلون في ذلك ذكر الخصال أنهم

يذكرون وذكري ظاهر الرواية أهم لا يدعون (وكذا) لو كان مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية لأن أولاد البنات ليسوا بأولاد  
 أولادهم منسوبون إلى الأب لا إلى الأم (وفي القنية) الأوقاف بخار على العلماء يعرف من الواقف شيء غير ذلك فليقيم أن يفضل البعض  
 ويحرم البعض أن لم يكن الوقف على قوم يحبهون (وكذا) الوقف على الذين يختلفون إلى هذه المدرسة أو على متعلمي هذه المدرسة أو على  
 علمائها يجوز لقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض أن لم يبين الواقف قدومه على كل واحد (الأوقاف) المطابقة على الفقهاء التراجع فيها  
 بالحاجة أم بالفضل قال الورى رحمه الله تعالى التراجع فيها بالحاجة وقال الباقي رحمه الله تعالى بالفضل (قال) العلماء التراجع فيقول  
 الباقي نأخذ قال وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يسوي بين الناس في المطامير بيت المال وكان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يعطيهم  
 على قدر الحاجة والعفة والفضل والاختلاف عرفت زماننا أحسن فنعبر الأمور الثلاثة وإن كان في أحدهما فضل مع أصل حاجته وعفته  
 يرجع على من هو أقل فضلا (٩٢) وإن كان ذلك أحوج وأعف فهو المعلوم من غرض الواقفين في زماننا (استخلف) الإمام في المسجد خليفة

(فصل في أحكام كاتب الوثائق) \* وينبغي أن يكون فيه من الأوصاف ما ذكره وهو أن يكون  
 حسن الكتابة قابل للعن عالما بالأمور الشرعية عارفا بما يحتاج إليه من الحساب والقسم الشرعية  
 متعلما بالامانة سالكا طرق الديانة والعروة الداخلية في سلك الفضلاء ماشيا على نهج العلماء الاجلاء فهي  
 صناعة جارية شريفة وبضاعة غالية مزية تحتوي على ضبط أمور الناس على القوانين الشرعية وحفظ دماء  
 المسلمين وأموالهم والاطلاع على أسرارهم وأحوالهم - ومجالسة الملوك والاطلاع على أمورهم وبغير  
 هذه الصناعة لا ينال أحد ذلك ولا يسلك هذا المسلك وقال بعض - هم لا ينبغي أن يتصب لكتابة الوثائق إلا  
 العلماء العدول ولا يكتب الكتب بين الناس إلا عارف بمعدل في نفسه مأمونا على ما يكتبه لقوله تعالى  
 ولا يكتب بينكم كتاب بالعدل وأمان لا يحسن وجوه الكتابة ولا يقف على فقه الوثيقة فلا ينبغي أن يمكن  
 من الانتصاب لذلك إلا ليعتمد على الناس كثير من معاملتهم وكذلك إذا كان عالما بوجوه الكتابة إلا أنه  
 متمم في دينه فلا ينبغي تمكينه من ذلك وإن كان لا يضع اسمه بشهادة فيما يكتب لأن مثل هذا يعلم الناس  
 وجوه الشر والفساد ويطلعهم - ثم تحريف المسائل لتوجه الأشهاد فكثيرا ما يأتي الناس اليوم يستفتون  
 في نوازل من المعاملات لزوية والمشاركة الفاسدة والانكحة المفسوخة ونحو ذلك مما لا يجوز فذاصرهم  
 عن ذلك أهل الديانة أتوا إلى مثل هؤلاء عرقوا ألفاظها وتحيلاها بالعبارة التي ظاهرها الجواز وهي  
 مشتملة على صريح الفساد فضاوا وأضلوا وعمالا كثير من الناس على التهاون بحقوق الإسلام والباعث في  
 طرق الحرام وسيعلم الذين ظاهروا أي منقلب ينقلبون

(فصل في) \* وفي العالي الرتبة في أحكام الحسبة لاجد بن موسى الخويي المشفي الشافعي فيما يتعلق  
 بالموتى مما لا يخالف قواعد مذهب أبي حنيفة قال وإذا كتب الموتى كتابا بدأ بعد البسملة بذكر المقر  
 واسمه واسم أبيه وجده وواقبه وقد تقدم عن أبي حنيفة ومحمد وجهه الله أن ذكر الجرم من تمام التعريف  
 ثم بذكر قبائمه وصناعاته وسكنه وحليته أن لم يكن معرفا وإن كان معرفا كتب وشهود هذا الكتاب به  
 عارفون وله محققون وكذلك تفعل في اسم المقر ثم تؤرخ مکتوبه باليوم والشهر والسنة قال فاذا فرغ  
 الكاتب من كتابته استوعبه وقرا مؤبزا فإظاها وينبغي أن يمر في خطه بين السبعة والتسعة وإن كان فيه

ليوم فيه زمان غيبته  
 لا يستحق الخليفة من أوقات  
 الإمامة شيئا أن كان الإمام  
 أم أكثر السنة (وفي)  
 فتاوى قاضي خان إذا عرض  
 للإمام أولاه وذن عذر  
 منعه عن المباشرة مدة ستة  
 أشهر فلا متولى أن يعزله  
 وبولي غيره وإن كان له عزول  
 نائب (وفي القنية) قال  
 العلماء التراجع فيقول  
 الفقيه أخذ غلة الإمامة (وقال)  
 شرف الأئمة إمام أخذ غلة  
 السنة ثم مات قبل تمام السنة  
 وهي في يده فهي لورثته  
 (إمام) أم شهر أو استوفى  
 غلة السنة ثم نصب أهل المحلة  
 إماما آخرين لهم أن يستردوا  
 ما أخذ (وكذا) لو انتقل  
 بنفسه (وفي المحبة) أخذ  
 الإمام الغلة وقت الإدراك  
 ثم انتقل لا تسترد منه حصة

مات من السنة كالعاقبي إذا مات وقد أخذ روق السنة ويحل للإمام كل حصة ما بقي من السنة إن كان فقيرا وهكذا الحكم في طلبه العلم مائة  
 في المدارس يعني إذا كان العطاء مسانم فآخذ من المتعلم وقت القسمة ثم ترك المدرسة (رجل) قال أرضى هذه صدقة موقوفة له عز وجل أبدا  
 على وجوه سماها على أن ولايتها في حياته وبعد وفاته إلى أفضل فالأفضل من ولدي فإني أفضلهم أن يقبل ذلك قال تكون الولاية إلى الذي يليه  
 (قلت) فإن قال على أن تكون ولاية هذا الوقف إلى الأفضل فالأفضل من ولدي فإني أفضلهم أن يقبل ذلك قال تكون الولاية إلى الذي يليه  
 (قلت) وكذلك أن تولي ذلك أفضلهم ثم مات قال تكون الولاية إلى الذي يليه (قلت) فإن كان أفضلهم غير موضع لولاية هذه الصدقة قال  
 يجعل القاضي وجلا يقوم به (قلت) فإن صار بعد ذلك منهم من يصلح للقيام به قال ترد ولاية هذا الوقف إليه (قلت) فإن قال على أن ولاية هذه  
 الصدقة إلى الأفضل فالأفضل من ولدي وتولاها أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل من الذي تولاها قال تكون ولايتها إلى الذي صار  
 أفضل من الذي تولاها الأول اه كذا في وقف الخصاص (وفي البرزلي) إذا مات المتولى والواقف حي فالرأي في النصب إلى الواقف لا إلى  
 الحيا كم وبعد موت الواقف إلى وصيه لا إلى الحيا كم وإن لم يكن له وصي فالرأي الآن إلى الحيا كم لأن العين وإن زالت بالوقف عن ملكه

حقيقة نفسي باقية على ملكه حكما قوله عليه الصلاة والسلام وصدة جارية الى يوم القيامة (وفي الاصل) الحماكم لا يجعل القيم من الجانب  
 مادام في أهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه الى من يصلح من أهل بيت  
 الواقف (وقف) ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره قال هلال رحمه الله تعالى الولاية اليه وقال قوم لا تثبت الولاية بلا شرط لنفسه (قال) مشايخنا  
 الاشبه أن يكون هذا قول محمد رحمه الله تعالى لان التسليم لما كان شرطا عنده وبه تنقطع ولايته قال أبو الليث بالتسليم الى المتولى تنقطع  
 ولايته عند محمد فلا يملك عزل المتولى اذ لم يشترط حال الوقف ولا الولاية العزل لنفسه (وقال) أبو يوسف يملكه شرط أو لم بشرط (واذا) كان الواقف  
 غير مأثور وقد شرط الولاية لنفسه بخبره الحماكم من الولاية وينزع منه (وكذا) لو اجتمع عنده من غلة الوقف ما يكفي للعمارة والوقف يحتاج  
 اليه او امتنع الواقف عنها يأمر الحماكم بالعمارة فان فعل ولا ينزعه منه (وان) كان شرط أن لا ينزعه منه أحد فالشرط باطل لمخالفة الشرع  
 اذا الحماكم ناظر لمصلحة الوقف فان كان في نزعه مصلحة يجب عليه اخراجه دفعا للضرر عن الوقف (٩٣) (وقف) وأشهد وكتب الصلح وقرئ

عليه وقفه وقفها صححنا ثم قال  
 وقفت بشرط أن لا ولاية  
 به معنى شئت لكن الكاتب  
 لم يكتبه ولم أعلم به ان كان  
 فصحا يعرف اللغة التي كتب  
 بها الصلح وقرئ عليه لا يقبل  
 قوله وان كان أعجميا  
 لا يعرف اللغة التي كتب بها  
 الصلح يقبل قوله وان شهدوا  
 انه قرئ عليه بلغته وفهم كل  
 ما فيه لا يقبل قوله أيضا  
 (وكذا) في البيع والأجارة  
 اذا قال البائع والأجير  
 أعلم المكتوب في صلح البيع  
 والأجارة (شرط) أن لا  
 يواجزه واليه فان أجزه فهو  
 خارج عن الولاية أولا يدفعها  
 مساقاة فان فعل فهو خارج  
 عن الولاية وفلان يكون  
 واليه أو شرط وقال من نازع  
 في هذه الصدقة متوليها أو  
 قال من نازع متوليها في ابطال  
 هذه الصدقة فهو خارج عن

ما تدرهم كتب بعدها واحدة وينبغي أن يذكر نصفها فان كانت ألفا كتب واحدة وذكر نصفها دفعا  
 للبس وان كانت خمسة آلاف زاد فيها الالف فيصيرها الالف لثلاث صلح الخمسة فتصير خمسين ألفا ويحترز  
 بذلك كرا التخصيص بما يمكن الزيادة فيه كالخمس عشرة تصير خمسة وعشرين والسبعين والتسعين فاذا لم يذكر  
 الكاتب النصف من المبلغ فينبغي للشهود أن يذكروا المبلغ في شهادتهم لا يدخل عليهم الشك لو طرأ  
 في الكتاب تغيير وتبديل وقد تقدم شيء من ذلك وان وقع في الكتاب اصلاح أو الحاق بغيره عليه وعلى محله  
 في الكتاب وينبغي له أن يكمل أسطر المكتوب جميعها لا يلبق في آخر السطر ما يفسد بعض أحكام  
 المكتوب أو يفسده كما لو كان في آخر سطر مثلا وجعل النظر في الوقف المذكور وفي أول السطر الذي  
 يليه يد وكان في آخر السطر فرجة أمكن أن يلبق فيها لنفسه ثم لا يد فيبطل الوقف عند من لا يرى ذلك  
 جائزا وما أشبه ذلك فان اتفق في آخر السطر فرجة لاتسع الكلمة التي يريد كتابتها الطول أو كثرة حروفها فانه  
 يسد تلك الفرجة بتكرار تلك الكلمة التي وقف عليها أو كتب فيها صاع أو صاد أو دوة أو دائرة مفتوحة  
 ونحو ذلك مما يشغل به تلك الفرجة ولا يمكن اصلاحها بما يخالف المكتوب وان ترك فرجة في السطر  
 الأخير كتب فيه حسب الله ونعم الوكيل أو الحمد لله مستحضر الذكر الله وأوباه أو بأمر أول شاهد بضع خطه  
 في المكتوب أن يكتب في تلك الفرجة وان كتب في ورقة ذات أوصال كتب علامته على كل وصل وكتب  
 عدد الاوصال في آخر المكتوب وبعضهم يكتب عدد أسطر المكتوب في كل كتاب الحكمي وان كان  
 للمكتوب نسخ ذكرها وذكر عدتها وأنهم امتنعة

\*(فصل)\* واذا حضر من الموقوف رجل وامرأة وادعيا أنهما زوجان بعد صحیح وان المكتوب الذي  
 يدعي ما عدم ويقصدان تجديد كتاب الصداق فان كانا غريبين طارئين فالقول قولهما وان رأى ربيته تركهما  
 وان كان قدومه مع رفقة يعلمون انهما زوجان فليكشف أمرهما وينبغي أن يسأل كل واحد من  
 الزوجين بانفراده ويخبرهما في المسئلة بما يزيل عنه الريبة والادفعهما عنه وان كانا بالدين فلا يكتب لهما  
 حتى يصح عنده أنهما زوجان  
 \*(فصل)\* واذا حضر رجل بانفراده أو مع امرأته ذكر انهما زوجان وجته وانه يقصد طلاقها وليس معها

هذه الصدقة يجوز شرطه ويعمل على حسب ما شرطه الواقف (قيم) الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته الرجوع ان شرطه والا فلا  
 (وكذا) الوصى في مال الميت لكن لو ادعى ذلك لا يكون القول قوله (اشترى) بمال الوقف دارا ثم باعها يجوز (ان) وجدت ضالتي فنته على أن  
 أنه صدق بارضى هذه على ان السبل فوجدها يجوز أن يقف أرضه على من يجوز له وضع الزكاة فيمولا يجوز على من لا يجوز له دفع زكاة ماله لان  
 هذا انتر فيه يعتبر بإيجاب الله تعالى وان وقف على ولده جاز ونذر باقي (ان) مت من مرضى هذا فارضى وقف فبرأ من مرضه وباع أرضه جاز وان  
 مات من مرضه هذا لا تكون وقفها وتعلق الوقف بالشرط لا يصح (ولو) قال اذا مت فاجعلوا أرضي هذه وقفها يجوز كذا قال ان دخلت الدار  
 فارضى وقف لا يجوز ولو قال ان دخلت فاجعلوا أرضي وقفها يجوز (وقال) السرخسي والقدرى تعلق الوقف بالشرط جائز (وذكر) في وقف  
 الخصاص قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على بني آدم أو على أهل بغداد أبدا فاذا انقرضوا فعلى المساكين أو العمدان  
 أو الزمنى فالوقف باطل (وذكر) في موضع آخر قال الغلة للمساكين لالهما (ولو) وقف على قراء القرآن والفقراء فالوقف باطل (وذكر)  
 هلال الوقف على الزمنى والمقطعين صحیح وقال المشايخ الوقف على معلم المجد الذي يعلم الصبيان غير صحیح وقيل يصح لان الفقر غاب فيهم (قال)

شمس الأئمة فله في هذا إذا وقف على طلبة علم بلده يجوز أن الفقراء يبيعونهم فكان لا يتم مبيعاً على الحاجة (فالاحصل) أنه متى ذكر عمر فافيه نص على الفقرو الحاجة فالوقف صحيح يخصص أم لا (وقوله) يخصص إشارة إلى أن التأيد ليس بشرط ومتى ذكر عمر فاستوى فيه الغنى والفقير كانوا يخصصون صح بطريق التملك وإن كانوا لا يخصصون فهو باطل لأن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كالاستحاشي فيتمتدحان كانوا يخصصون فالأغنياء والفقراء سواء وان كانوا لا يخصصون فالوقف صحيح ويصرف إلى فقراهم لا إلى أغنيائهم (وكذا) لو وقف على الزنى فهو على فقراهم (ولو) وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيهم شافعي المذهب إذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفي كان في طلبه أولاً (وذكر) بكر أن الوقف على أقرباء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أهل بيته يجوز وإن كان لا يجوز الصدقة عليهم (وفي) الفتاوى أنه لا يجوز زواله بصبر ووقفه لعدم جواز صرف الصدقة لبني هاشم لكن في جواز الوقف وصدقة النفل عليهم روايتان (الوقف) على الصوفية لا يجوز وقال شمس الأئمة يجوز (٩٤) (وأخرج) الإمام على السعدي رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعلماء فرجع

الكل إلى جوابه اه كلام البرازي (وفي) وقف الخصاص ينزعزل الناطق بالجنون الماطس إذا دام سنة ثلاث دام أقل ولو عاد إليه عقله وبرأ من علمه معاد إليه النظر \* (نوع في اجارة الوقف والدموى فيه والشهادة عليه) \* (وفي) المنبع المتولى إذا أجز الوقف سنين معلومة بأجرة مثله ينظر أن كان الواقف اشتراط أن لا يؤجر أكثر من سنة لا يجوز لأن شرط الواقف يجب مراعاته ولا يتجاوز عما شرطه وإن لم يشترط ذلك قال المتقدمون من مشايخنا أنه يجوز ذلك لأن الواقف قرض الأمر إلى المتولى فنزل المتولى منزلة الواقف والواقف أن يؤجر سنين كثيرة فكذا من يقوم مقامه

كتاب نكاح يدل على الزوجية وأراد كتابة الطلاق في ورقة مجردة فليحترق فإن بعض الناس يجعل ذلك صورة وليست زوجية بل بردي بكتابة الطلاق حتى يحضر عنده شهود ويراجعها وتكون ورقة الطلاق تدعى عنه التهمة فينبغي التحرز في ذلك \* (فصل) \* وقد تقدم فيما يتعلق بالشاهد أنه لا يشهد على من لا يعرف إلا بعد معرفتهم وعينهم ونسبهم فكذلك ينبغي للموتى الاحتراز منه فقد يحضر إلى الموتى رجل يدعى اسم كذا ويسأل أن يكتب عليه مسعوراً بألف درهم لفلان فعلى ذلك قد يسمى باسم غيره ثم بعد مضي زمان يخرج المكتوب ويدعى به على صاحب الاسم ولعل الكاتب قد نسيه ومات الشهود ويثبت ذلك بالخطا عند المالكية فيحكم على ذلك المدعى باسمه وهو بري فلا ينبغي أن يكتب إلا لمن عرف اسمه وعينه معرفة تامة وكذلك الحكم في كل كتاب من مبايعة أو وقف أو غلبك أو عتق أو صداق أو طلاق لا يكتب بمجرد قول الشخص أو فلان ولا بالحاجة على الشهود كما تقدم فإن الحاجة تتغير والناس يشابهون فينبغي أن يكون الكاتب ذكياً فطنا عارفاً لا يدخل الضرر على الناس بحمله بالصناعة \* (فصل) \* وإذا كتب المبايعة فليجدد المكان ولا يذكر الجدران المختصة به والمشتري كونه وطرقه ومدخله ويذكر كونه من البلد وينبغي للكاتب إذا سافر إلى جهة لا يعرف اصطلاح أهلها أن لا يتصدي للكتابة بين أهلها إلا بعد أن يعرف سنتهم ومذهبهم ونقودهم وديارهم وأسماء الاصقاع والطرق والشوارع فيمعرفة ذلك يتم له الأمر وينبغي له أن يقدّم اسم المشتري على البائع لقوله تعالى إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم إلا أن يكون المشتري ذمياً وبائع مسلماً \* (فصل في أجرة الكاتب) \* اختلف العلماء في جواز أخذ الأجرة على كتب الوثائق فأجاز ذلك قوم ومنعه آخرون وبذل على الجواز قوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ولأن من استنسخ عنه وكذا خطه كلما احتاج إلى ذلك أمان فإن ذلك يضربه ويستغرق مدته حياته من غير عوض على ذلك وهذا غاية الضرر وإذا ثبت جواز الأخذ على الكتابة فالأولى لمن قدر واستغنى التزهد عن ذلك واحتساب عمله عند الله تعالى وإذا لم يكن بدمن أخذ الأجرة فنقول وجه الاجارة أن يسمى الاجرة بعين العمل فإن وافق الكاتب المكتوب به على

(وقال) المتأخرون من مشايخنا لا يجوز أكثر من سنة واحدة لأنه لو جاز ذلك يخاف على الوقف أن يتخذ ملكاً لأنه بمضي مدة ذلك مدية تندرس صفة الوقف ويسمى بصفة الملكية نحو وصافي زمان ثلاث سنين لأنه لا يرغب في أقل من ذلك ولا يبيع في غير الضياع أكثر من سنة واحدة إلا إذا كانت المصلحة في الضياع في عدم جواز اجرتها ثلاث سنين أو في غير الضياع جواز اجرتها أكثر من سنة واحدة فهو أمر يخالف باختلاف الموضع والزمان وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة والمعاولة (والوجه) في تصحيح الاجارة الطولية في الوقف أن بعد عقود مترددة كل عقد على سنة بان استأجر ثلاثين سنة ثلاثين عقداً كل عقد على سنة من غير أن يكون بعضها شرطاً للعقد فيكون العقد الأول لازماً لأنه لا يجوز الثاني غير لازم لأنه مضاف إلى المستقبل (وذكر) شمس الأئمة السر خمس رحمه الله تعالى أن الاجارة المضافة لازمة في إحدى الروايتين وهو الصحيح وذكر هذه الحيلة في التذخيرة ثم قال ولكن هذه الحيلة عندى ضعيفة لأن من لم يجوز الاجارة الطولية في الوقف انما لم يجوز ضمانه للوقف من البطالان فإن الوقف إذا بقي في يد الماسئستأجر مدة طويلاً والناس يرونه يتصرف فيه تصرف المالك يقع في قلوبهم أنه ملكه فيشهدون له بالملك لو ادعاه



لويامن الدهر فيمال الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين أن تكون الاجارة معقودة بعقد واحد وبين أن تكون معقودة بعقد منفردة (هذا)  
هو الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فاما الاجارة الطويلة في الاقطاع والاملاك فستأتي في فصل الاجارات ان شاء الله تعالى (ولا يجوز  
اجارة الوقف الا باجر المثل ولا تنقض ان زادت الاجرة لكثرة الرغبات لان المعبر في أحر المثل وقت العقد وقت العقد كان المسمى أحر المثل ولا  
معتبر لما بعده لان تلك حالات لا تضبط (وفي العمادي) استأجر عرصه موقوفة من المتولي مدة باجر المثل وبني عليها باذن المتولي فلما مضت المدة  
زاد آخر على أحر تلك المدة للمدة المستقبلة فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو أولى قال كانت واقعة الفتوى أجيب نعم انه أولى  
والله أعلم (وفي) شرح الطحاوي اذا كانت الارض وقفاً استأجرها من المتولي مدة طويلة فانه ينظر ان كان السعر بحاله لم يزد ولم ينقص عما كان  
وقت العقد فانه يجوز وان غلا أجر مثلها فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى عقد جديد ويحدد ان العقد على ما زاد اذ انما (وكذلك) لو استأجرها  
باجرة معلومة الى سنة فلما مضى من المدة نصف السنة غلا سعرها وزاد اذ أجر مثلها فانه يفسخ (٩٥) ذلك العقد فيما بقي من المدة وفيما مضى  
من المدة يجب المسمى بقدره

و بعد ذلك يحدد العتد ثانياً  
على أجرة معلومة (وليس)  
للموقوف عليه اذا لم يكن  
متولياً على الوقف ولا نائباً  
من جهة القاضي أن يؤجره  
لانه لا يملك ذلك وانما يملك  
الغلة دون العين والتصرف  
بالاجارة الى من له الولاية في  
ذلك (اذا) أحر المتولي أو  
نائبه ثم مات لم تنسخ الاجارة  
بموته لانه كالوكيل عن  
الموقوف عليه وموت الوكيل  
لا يوجب فسخ عقوده (وفي)  
وقف الخصاص اذا أحر  
الواقف الارض سنة ولم يحط  
من الاجر شيئاً قال فالاجارة  
جائزة (قلت) فله أن يقبض  
الاجر ويقره في الوجه  
التي سبل فيها قال نعم (قلت)  
فان قال قد قبضت الاجر من  
المستأجر ودفعته الى هؤلاء  
القوم الذين وقف ذلك

ذلك وجاء الكتاب على ما اتفق معه عليه فهي اجارة صحيحة ويجوز بما اتفق عليه من قليل أو كثير ما لم يكن  
المكتوب به مضراً الى الكاتب اما أن يكون ذلك مقصوراً عليه واما لانه لا يوجد في ذلك الموضع غيره ممن  
يقوه بذلك فالاولى حيثئذ المسامحة ولا يرفع الى الناس فوق ما يستحق له من ضرورتهم اليه فان فعل  
فهو جرحه في حقه لانه قد تعين عليه القيام بذلك من غير اضرار اما ان لم يوافق الكاتب المكتوب به على شيء  
فهنا نظر وعلى هذا الوجه غالب كتابات الناس اليوم لان الموثقين يتعطفون عن ذكر ذلك من باب الحياء  
والمرأة ولئلا يتزولوا منزلة أهل الحرف والصنائع في المكابسة والمسامحة وهذا غرض حسن ومذهب جميل  
ان كان فاعل ذلك يقنع بما أعطى على عمله بغدا كماله ولم يصدر منه من المسامحة حيثئذ ما هو أفعج حالاً لما  
لو ابتدأ المشاركة وهذا النوع لا يسمى اجارة حقيقة لان ما يعاوض به مجهول عند الكاتب لان عطاء الناس  
مختلف بحسب اقدارهم ومبالغ مروا عنهم وليس ذلك من الكاتب على سبيل الهبة المطلقة لانه لا يرد المعاوضة  
على عمله وان يثاب على ذلك فعمله محمول على طلب الثواب من المكتوب به بحسب ما أذنه مرواؤه اليه على  
طريق المكارمة لا على طريق المكابسة والمسامحة وذلك أصل هبة الثواب فاذا ثبت هذا فان أعطاه  
المكتوب به أجرة المثل أو أكثر لزمه القبول وان أعطاه أقل فالكاتب مخير بين القبول واسترجاع ما عمل  
كما يكون ذلك في هبة الثواب الآن يكون قد تم اني بذلك حق للمكتوب به لا يمكن معه استرجاع الكتاب  
لكونه تضمن شهادة الشهود أو ثبت فيه حق فيكون ذلك قوتاً ويجبر كل واحد منهما على أجرة المثل كما يفعل  
في هبة الثواب

\*(فصل)\* وللقاضي أخذ الاجرة على كتب السجلات والمحاضر وغيرهما من الوثائق اذ يجب عليه القضاء  
واصل الحق الى أهله لا المكتبة ولكن انما يطالب به لو أخذ ما يجوز أخذه لغيره قال في المنتقى للقاضي أن  
يأخذ ما يجوز لغيره وأخذه وما قبل في كل ألف خمسة دراهم لا نقول به ولا يليق ذلك بالفقه وأى مشقة  
للكاتب في كثرة الثمن وانما أجر مثله بقدر مشقته وبقدر عمله في صنغته أيضاً كجكال وثقاب مستأجر  
باجر كثير في مشقة قليلة

\*(فصل)\* واما أجرة السجل على من يجب قبل على المدعي اذ به احياء حقه فنفعه له وقيل على المدعي عليه

عليهم ويجوز القوم قبض ذلك قال فالقول قوله ولا شيء عليه (قلت) وكذلك ان قال قبضته وضاع مني أو سرق قال فالقول قوله في ذلك (وفي)  
الفتية بحال على وقف الناحي اذا أحر الواقف أو قيمه أو وصي الواقف أو القاضي أو أمينه ثم قال قد قبضت الغلة فضاءت أو فرقها على الموقوف  
عليهم وأنكر وقال القول قوله مع عيने (الواقف) اذا أحر الارض الموقوفة من أبيه أو من ابنه أو عبده أو من مكانه قال أبو بكر الخصاص أما في  
مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان الاجارة لا تجوز من أحد هؤلاء المأذونين في دار الوقف على متولي الوقف تجوز أما القاضي لو أمر انسابان يؤجر دار  
الوقف مشاهرة فهو ليس بمخصم لانه وكيل من القاضي بالاستغلال وليس بمأذون في الخصومة فلا تصح خصومته الا اذا كان مأذوناً فيها من جهة  
القاضي والمأذون في الاستغلال ليس بممتول والمتولي من يلى التصرف في الوقف (وكذا) لاتصح الدعوى على أكار الوقف وغير الوقف (وكذا)  
على غلة دار الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه أكل أو غلة دار (ادعى) المحذور لنفسه ثم ادعى انه وقف الصحيح من الجواب ان كانت دعوى الوقفية  
بسبب التولية يجب حمل التوفيق لانه في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة كباقي الوكيل اذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه لفلان

وكله في الخصومة فيه تقبل ولا يكون متناقضا (ولو) ادعى الدار مال كالتسعة ثم ادعى انهم اوقفوه فلها فلان على مسجد كذا لا تسع دعوى الوقف  
 للتناقض (رجل) باع دارا ثم ادعى اني كنت وقفها اوقف وقال وقف على لاتصح هذه الدعوى وليس له أن يحلف المشتري أما لو قامت به البيعة  
 قبلت كالمشهدوا على عتق الامه تقبل من غير الدعوى (وذكر) في النوازل اذا أقام بينة على انه وقفها قبل البيع تقبل ويعمال القاضي  
 البيع وليس للمشتري أن يحبس الأرض بالثمن وان لم تكن بينة فالقول قول المشتري (ولو) أقام المشتري البيعة ان هذه الدار كانت وقفها  
 على اولاد فلان أو على مسجد كذا أو على الفقراء وان فلانا وقفها وسلمها الى المتولي فدعوى الوقف لاتصح من المشتري لانه ساع في نقض ما تم  
 ولانه ليس بخصم في دعوى الوقف عن الموقوف عليه (ادعى) المتولي على المشتري ان هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق على  
 المشتري فاراد المشتري أن يرجع بالثمن على بائعه فقال البائع بلى كانت وقف فلان على أولاد فلان لكن لما مات الواقف رفع ورثته الامر  
 الى القاضي حتى قضى بطلان الوقف وكنت (٩٦) وارنا لواقف قسمنا التركة توقفت الدار في نصيبه وبيعي وقع صحبا قال صاحب الفصول

يندفع بهذا دعوى الوقفية  
 ويبقى في يد المشتري (ادعى)  
 المتولي ان هذه الدار وقف  
 على مسجد كذا ولم يذكر  
 الواقف قال مشايخ بلغ كافي  
 جعفر وغيرهم الله تسمع  
 وقال غيرهم لا تسمع ما لم  
 يذكر الواقف عند أبي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله تعالى  
 (وفي) فتاوى طهیر الدين  
 ادعى وقفها وشهدوا على وقفه  
 ولم يذكر الواقف ذكر  
 الخصم رحمه الله تعالى ان  
 دعوى الوقف والشهادة  
 على الوقف بثمان من غير  
 بيان الواقف (وذكر) رشيد  
 الدين ان الشهادة على الوقف  
 لا تقبل ما لم يبينوا الواقف  
 (وذكر) في العدة ولو  
 شهدوا ان هذا وقف على  
 كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي  
 أن تقبل اذا كان قديما  
 (وتقبل) الشهادة على

اذ هو يأخذ العجل وقيل على من استأجر الكاتب وان لم يأمره أحد وأمره القاضي فعلى من يأخذ السجل  
 وعلى هذا أجرة الصكالك على من يأخذ الصك في مرفنا وقيل يعتبر العرف وعلى هـ ذلوا أعطى المقر له أجرة  
 الصكالك يكون الكاغد ملكه فملك حبسه بعد قضاء الدين واليه الاشارة في فتاوى رشيد الدين حيث قال  
 المدعى عليه لو أخذ خط اقراره فلو كان بالمال يأخذ منه المال وكذا الخط لو كان ملك المدعى ولو كان منكرا  
 يبرهن على أن خطه في يده أو يأخذ جبر أو يدعي عليه المال بحكم الخط ولو كان لا بينة على الخط يحلفه أن  
 خطه ليس في يده فلو نكل يجبر على دفعه ثم يدعي المال من الخط \* (مسئلة) \* اذا قضى دينه فالمقر له لا يجبر على  
 دفع صك الاقرار اليه والجبر على المستكفي في عرفنا قاله في الفتاوى الصغرى  
 \* (فصل في النعوت) \* واذا احتاج الكاتب الى ذكر نعوت المشهود عليه أوله فينبغي أن يذكر  
 من صفاته أشهرها كالصمم والعمى والعرج والبياض أعنى البرص وأثار الجسد دوى والنمى فيقول في  
 وجهه آثار جسد دوى أو غش وان كان فيه خال ذكرته وذكر موضع دوى كقطع الانامل أو عضو  
 مما هو مشهور ظاهر في الوجه والجسد دوى كرمع ذلك اسماء ونسب وصناعاته وتبيلته ويجعله تحلية جيدة  
 لا تختل بالمقصود فاذا كان النعوت غليظ الشفتين فهو أقوه والمرأة فوهاء وان كان الغم غائرا فهو أقفم والمرأة  
 فقما وان كان الانف طويلا مع تنوء في وسطه فهو أقف والمرأة فقما وان كان طرفه عريضا فهو أقفط  
 والمرأة فقسط وان كان قائما متمتعا بمعدلا فهو أشم والمرأة شماء وان كان قصيرا بين الشمم والفقسط فهو  
 أخنس والمرأة خنساء ويقال في قصيرة الانف خطفاء وان كان الخلد مستطبا لا فهو أسيل الخلد والمرأة أسيلة  
 الخلد وان كان العنق طويلا فهو أغيد والمرأة غيدة وان كان العنق قصيرا فهو أوقص والمرأة فقما وان  
 كان في العينين غور فهو غائر العينين والمرأة غائرة العينين واذا برز فافهوا جاحظ العينين وهي جاحظة العينين  
 وان كان موضع الكحل أسود قلت كحلا والعرج أكل العينين وان كانت اشـ فارا العينين كأنهم منضمة  
 فهي دجعا وان كان في المقلة اشارة الى الانتقال فهي حوراء وان دخل بعض المقلة في الماقي مما يلي الانف  
 فالعين حولا وان كان بياض العين أكثر من السواد فهي برعاء وتسمى حورا أيضا والنجلاء العين الواسعة  
 والدجاء التي سواد عينها أكثر من بياضها والوطفاء المعقضة العينين والصخرة المخمرة سواد الحدقتين

الشهادة في الوقف (وكذا) شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بالتسامع وان صرح به (ولو) شهد أحدهما انه وقف والشوا  
 نصفها مشاعا وشهد الآخر انه وقف نصفها مفروزا غيرا فالشهادة باطلة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها يوم الخميس وشهد الآخر انه وقفها يوم  
 الجمعة قبلت الشهادة قيل هذا على قول أبي يوسف أما على قول محمد فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها وقفا صحباني صحته  
 وشهد الآخر انه وقفها وقفا مضافا الى ما بعد الموت فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها وقفا صحباني صحته وشهد الآخر انه  
 وقفها في المرض قبلت الشهادة فتكون جميع الارض وقفان كانت تخرج من الثلث وان كانت لا تخرج من الثلث يصير ثلثها وقفا (ولو)  
 شهد أحدهما انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر انه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت لانها اتفقا على الفقراء فان  
 من قال أرضي هذه صدقة موقوفة كانت موقوفة على الفقراء فهذا من قولنا لانها اتفقا على الفقراء اهـ (وان) شهد الواقف الوقف لخاص  
 بينة يشهدون عليه بالوقف وبجهة دار حصته من الارض أو من الدار وسما ذلك قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف وان شهدوا على الواقف باقراره  
 ولم يعرفوا ماله من الارض أو من الدار يصره القاضي بان يسمى ماله من ذلك فسمى من شئ فاقول قوله فبسهو يحكم بوقفية ذلك وان كان

الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك (وان) شهدوا على اقرار الواقف انه وقف بجميع حصته من هذه الارض وذلك الثلث منها فكانت حصته النصف أو أكثر من الثلث قال تكون حصته كلها انصافا كانت أو أكثر وقفا (فوع في غصب الوقف وحكمه وفي آخره وفي بيان حكم وقف المرحون والمواجر) \* (متولى) الوقف اذا أسكن رجلا دار الوقف بغير أجر ذكرا لاله رحمة الله تعالى انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخر بن على ان عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الظالمه وقطعا لا يطاع الفاسدة وعليه الفتوى (وكذا) الرجل اذا أسكن دار الوقف بغير أجر الواقف بغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغامبلغ (وفي) فتاوى قاضي خان رجل فصب أرض الوقف أو أرضا لمصغير قال بعضهم يضمن الغاصب أجر المثل للوقف ولا يصغر (وفي) ظاهر الرواية لا يضمن فلأن هذا الغاصب أجر الارض المفصوب بغيره يجب على المستأجر الاجر المسمى (وذكر) في الخنيس ان الفتوى في غصب العنار والدور والموقوف بالضممان كما ان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضممان (رجل) رهن ضبعة من رجل على مال أخذ منه (٩٧) ثم انه وقف هذه الضبعة وقفا صحها هل يجوز هذا الوقف (قال)

الحصاف رحمه الله تعالى ان افتكها من الرهن فالوقف جائز وان لم يفتكها فالرهن صحيح لا يطل ولا يخرج هذه الضبعة من الرهن بايقاف مالكتها الا ترى ان رجلا لورهن ضبعة ثم باعها ان من قول أصحابنا ان افتكها فالبيع صحيح نافذ وان أجاز أيضا الميراثن البيع فالبيع جائز وكذلك الحكم أيضا في الرهن (رجل) آجر ضبعة سنين ثم انه جعلها بعد ذلك صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على سبيل سماها ثم بعد ذلك تكون غلتها للمساكين أبدا حتى يرث الله الارض ومن عليها (قال) الامام أبو بكر الحصاف رحمه الله تعالى ليس لماحب الارض أن يبطل ما عقدم الاجارة فاذا

والشواهد الضيقة العين والاقبال والقلع من كان في أسنانه صفرة وتقول واسع الجهة أو أصلب الجهة اذا كانت منبسطة ما فيها غصون وتقول في شعر الرأس أعظم اذا نبت على الجهة وتزوع اذا كان له نزعتان في جانبي رأسه من مقدمه وأصلع اذا انحسر شعر مقدم رأسه وأقرع اذا لم يكن في رأسه شعر والمرأة قرعاء وتقول في الحاجبين مقرون اذا التقيا وأبج اذا انفصلا وتقول في الاسنان أقصم للمكسور نصفا عر ضا أو أرم اذا سقط السن كلها وان كان بين الاسنان فرجة قلت مفلج الاسنان وان كان فيه ارقعة وتحدد قلت أشنب الاسنان والاثني شنب واليه أشار ذو الرمة بقوله وفي أنياب اشنب وان كانت الاسنان بارزة قلت بارز الاسنان وان كانت أسنانه العليقة دندت والسفلى قد برزت قلت أقصم الاسنان والاثني نغماء الاسنان وان كان الشعر غير متجدد ولا متكسر فهو أسبط الشعر والاثني سبطا الشعر وان كان فيه جمود قلت أجعد الشعر والاثني جعدا الشعر ولا يقال أجعد ولا جعدا وان كان يشوبه شيء من حرة سمي الشعر أصهب وان كان فيه حرة الصفرة قلت في الرجل أسقر الشعر والاثني شقرا الشعر وان كان في الوجنتين نتوء قلت في الرجل ثائث الوجنتين وفي المرأة موجعا وان كان في الاذن صفر قيل جاعا وان كانت مقطوعة قيل مصسلا والاذنين وان كان المدرة نتأ وبرز فهو أزور والمرأة زوراء وان كان في الصدر غور وفي الصلب انحناء قلت في الذكرا حنى وقلت في الاثني بهلحنا

(فصل) \* والبداية بذكر السن أول فان كان في المنعوت شيب قلت في الذكرا أشمطا والاثني شمطاء ويقال فيه أيضا كهل ويقال شيخ لمن غلبه البياض وان كان المنعوت صغيرا قلت فيه رضيع أو فطيم أو صبي والاثني صبي وان كانت الجارية يتبعها صغير أو صغيرة قلت متبعا صبي صغير أو بصيبة صغيرة لابلأ أحدهما نعم له صغيرهما وان كان الصبي قد رآه بعدة أشبار قلت رباعي القد وان كان قد رخصه أشبار قلت خماسي اقدوان كان قد رسته أشبار قلت سداسي القدوان كان قد قارب البلوغ قلت مرهوق في سنه وان كان ملتحمة مات ملتح فان كانت لحينه عريضة طويلة قلت مسجل وان لم تكن طويلة قلت كثر اللحية وان كان في عارضيه خطة قلت خفيف العارضين وان لم يكن في عارضيه شيء قلت كوسج وان لم يطلع في وجهه لحية أم لا قلت أطاس

(١٣ - من الحكم) انقضت مدة الاجارة كانت الضبعة وقفا (قلت) ولم أجز هذه المدقة وهي الساعة لا تكون وقفا قال هي الساعة وقف وان كانت مشغولة بالاجارة الا ترى انه لو قال كنت وقفت هذه الضبعة على كذا وكذا قبل ان أو أجزها وانما أجزها بالوقف وأجزها بمصر وفي سبيل الوقف فانلزمه اقراره بالوقف ويكون الاجر الذي أجزها به مصر وفي سبيل الذي وقفها فيه وانما قلنا انها تكون وقف بعد انقضاء الاجارة لانها هي وقف الآن في هذا الوقت ليس له أن يبطل اجارة المسأجر الا ترى انه لو أجزها بمصر بغيره من رجل فانه يقال له شترى ان شئت فاصبر حتى تنقضي الاجارة فتأخذها بالاشراء وان شئت فابطل شراها فان اختار الشراء صبر قال وليس له أن يبطل الشراء الا عند القاضي أو عند السلطان وهذا قول الحسن بن زيار رحمه الله تعالى (الفصل الحادي عشر في الغصب والشفعة والقسمه) \* حكم الغصب نوعان (أحدهما) ما يرجع الى الآخرة وهو الاثم واستحقاق الموائدة (والثاني) ما يرجع الى الدنيا وهو أنواع (بعضها) يرجع الى حال قيام العين (وبعضها) يرجع الى حال هلاكها (وبعضها) يرجع الى حال نقصانها (وبعضها) يرجع الى حال زيادتها (أما) الذي يرجع الى حال قيام العين فهو وجوب رد العين الى مالكها فان كان غصبه (لقوله) عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى ترد (ثم) الرد هو الموجب



الاصلي على ما قالوا ورد القيمة مخلص خافعا عنه لانها قاصرة فوالكمال في رد الصورة والمعنى (وقيل) الموجب الاصلي القيمة ورد العين بدل عنها ولها ذمة تعتبر في غير ذوات الامثال قيمة الغصوب يوم غصبه (ويظهر) ذلك في بعض الاحكام (منها) اذا غصب جارية قيمتها ألف وله ألف درهم وقد حال عليه الحول فانه لا تجب عليه الزكاة عن الالف لانه مديون والزكاة غير واجبة عليه (منها) اذا أبرأ الغاصب عن الضمان مع قيام العين يصح حتى لو امكن بعد ذلك لا يجب الضمان فلو لان الموجب الاصلي هو القيمة والامساخ البراء لان البراءة عن الاعيان لا يصح (ومنها) صحة الرهن والكفالة بالمغصوب حال قيام العين اذ لو كان رد العين أصلا لم يصح الرهن والكفالة لان الرهن والكفالة بالاعيان لا يصح (وفي) الجلالة وعلى قول من يقول الموجب الاصلي رد العين لا يصح الاراء والرهن والكفالة حال قيام العين (وفي) المحيط ولو غصب دواهم أو ذنانير فالمالك يأخذها منه حيث وجدته وليس له أن يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر لانها أثمان ومعنى الثمنية لا يختلف باختلاف المكان (واذا) هلك المغصوب يجب ضمان مثله ان كان (٩٨) مثليا كالمكيلات والموزونات والمعدودات المتقاربة وان لم يكن مثليا كالذروع والمعدودات

الغير المتقاربة والحيوانات يجب ضمان قيمته يوم الغصب لأن ضمان الغصب ضمان اعتد اموضمان الاعتداه لم يشرع الا بالمثل قال الله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمثل المطلق هو المثل صورة ومعنى (ولو) كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر فالغاصب بالخيار ان شاء أعطى مثله حيث خاضع وان شاء أعطى قيمته حيث غصب منه الا أن يرضى الغصوب منه بالتأخير فان الغاصب لا يلزم دفع الضمان في مكان الغصب بل أينما لقيه أخذه وان كانت القيمة في المكانين سواء فالمالك أن يطالبه بالمثل لانه لا يضره واحد منهما اه (واذا) نقص المغصوب في يد الغاصب ضمن الغصمان لان الواجب

**(فصل) \* وأما اللون فقال في عالي الرتبة في أحكام الحسبة تقول في ذلك أسمر أو أبيض أو أحمر أو أسود وفي الوائقي المجموعة وان كان أبيض قلت فيه أحمر ولا تغفل أبيض لان الأبيض هو البرص واستدل على ذلك بقوله في الحديث عن أبي بن القرفي انه كان به بياض أي برص فدعا الله فأذهب عنه الا قدر الدرهم قال والعامه تجعل الاحمر دون الاسود وفوق الاسود وهو وهم يدل على ذلك قوله عليه السلام لعائشة يا حيرة اقول وقوله عليه السلام بعثت الى الاحمر والاسود وأطال في الاستدلال على ذلك وفيما قاله في البياض نظر لقول العباسي مدح النبي صلى الله عليه وسلم وأبيض يستسقى الغمام بوجهه \* ثم قال اليتامى عصمة للارامل وقال زهير \* أغر أبيض قباص \* وقال بعضهم انه يجوز أن يقال في الاحمر وفي الأبيض أحمر ويقال في بياض الأبيض من غير بني آدم أبيض ناصع وفي تأ كيد الاحمر فاني وفي تأ كيد الاسود من بني آدم ومن غير بني آدم اسود حالك \* وحال باللام والنون وتأ كيد صفرة الاصفر بان يقول أصفر فاقع **(تنبيه) \* وفي الوائقي المجموعة قال بعضهم ان الاصفراء السوداء وأنكر ذلك على قائله وعدت منه وهلة لان قوله عز وجل صفراء فاقع لونها يذلل على وهم من قال ذلك اذ لا يجوز أن يقال أسود فاقع وانما يجوز ذلك في الابل فيجوز أن يقال في الاصفر انه الاسود من جهة ان سوادها مشوب بشئ من صفرة وتقول امرأة حذلا عني الماتلة الشق وطامعه في مبيضة الشفتين وهو من نفوت السوداء واعساء جراء الشفتين والرجل العس والاهى رقتهم ما تقول رجل الى وامرأفليما هو المتكاه التي لا تخبر بولها والضميمة التي لا تخبر والفضة التي صار مسلكها شيا واحدا أعنى مسلك البول ومسلك الذكرو والزعراء التي لا شعر لها في سواها والقرناء العظيمة السوداء التي يمنعهم الواح من اصابتها قال بعض الفضلاء والقرن عند الفقهاء أن يكون في الحبل عظام شبيه بقرن الشاة وعند أهل اللغة هي العظلة الصغيرة قاله الاصمعي واختصم الى شرح في جارية جم اقرب فقال أقعدوها فان أصاب الارض فهو عيب وان لم يصب الارض فليس بعيب والرقاء التي لها لحمه تمنع الوطء منها قال بعضهم هي التي لا يستطيع جناها لارتفاق ذلك الموضع منها وهو من الرقيق الذي هو ضد الفتوق قال الله تعالى أولم ير الذين كفروا أن السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما قيل وهو في المرأه على****

عليه أن يرد على الوصف الذي غصب به بخلاف المبيع فانه اذا نقص في يد البائع لا يجب في مقابلته شئ ولكن بخير المشتري نوعين بين أن يأخذ بكل الثمن أو يتركه لانه ضمان عقد والعقد رد على الاعيان لا على الاوصاف اما ضمان الغصب فتملق بالفعل على ما بينا (اذا) غصب رجل ثوب انسان فصبغه الغاصب بصبغ نفسه أحمر أو أصفر فصاحب الثوب بالخيار ان شاء أخذ الثوب من الغاصب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض يوم الغصب (وقيل) له خيار ثالث وهو قول أبي عصمة ان شاعرب الثوب باع الثوب على حانه ويقسم الثمن على قدر حصته ما كانا انصبغ لا بفعل أحد لان الثوب ملك الغصوب منه والصبغ ملك الغاصب والتمييز متعذره صار اشريكي في الثوب فيباع الثوب ويقسم الثمن بينهما على قدر حصتهما وهذا حسن لانه طريق لا يصلح حق كل واحد منهما الى صاحبه معنى (وانما) خيرنا صاحب الثوب دون الغاصب مع ان كل واحد منهما صاحب حق لان صاحب الثوب صاحب أصل والغاصب صاحب وصف فكان انبات الخيار لصاحب الاصل أولى (وفي البرزقي) رجل غصب حافوتا وانجر فيه ورجع بطيئه الريح لانه حصل بالتجارة (المروء) في أرض الغير اذا وجد طريقا لا يحل وان لم يجد طريقا فلا مال عنده صاحب الارض فاذا منع حرم عليه المروء لان الصريح يطال الدلالة وهذا اذا كان



المار واحد فان كانوا جماعة فلا يباح (والمرو) في الطريق الحادث ان كان مالكه جفله طريقا يجوز وان لم يعلم أو علم انه غصب فهذا بناء على ان المرو في أرض الغير بغير اذنه هل يباح اختلافوا فيه (قال) الفقهاء ان علم ان المالك أحد ثمحل وان علم انه غصب حرم (وعن) الامام الاظم رحمه الله تعالى انه اذا كان له حائطا أو حائل لا يحل المرو ولا النزول فيه وان لم يكن فلا بأس به (وعن) أبي القاسم رحمه الله تعالى اذا خفي عليه الطريق عني في الأرض المزروعة ولا يطاق الزرع (وفي المنبيع) رجل غصب جارية فلبثت في يده ان كان الحبل من المولى أو الزوج فلا شيء على الغاصب وان كان الحبل من زنا أخذها المولى وضمنه النقصان (والكلام) في قدر الضمان (قال) أبو يوسف رحمه الله ينظر الى ما نقصها الحبل وإلى أرض عيب الزانية فمن الاكثر ويدخل الاقل فيه وهذا المستحسن وفي القياس أن يضمن الامرين جميعا (وروى) عن محمد انه أخذ به لان الحبل والزنا كل واحد منهما عيب على حدة فكان النقصان الحاصل بكل واحد منهما نقصانا على حدة فيفرز بضمان على حدة (ومن) غصب أمة فزني بها أو غيره فلبثت عنده فردها إلى المالك فهل تكت بالولادة أو في (٩٩) النفاس ضمن الغاصب قيمتها يوم علفت (ولا) ضمان عليه في الحرية

اتفاقا وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن في الامه شيئا أيضا (والصحيح) ان عليه ضمان نقصان الحبل عندهما وهل يجب على الغاصب حد الزنا أم لا لم يتعرض لهذا الحكم في الهداية ولا في شرح الجامع الصغير لكن ذكر الشيخ حسام الدين السبكي رحمه الله تعالى في نهايته انه يجب الحد لان ضمان الغصب يوجب الملك دون ضمان الجنابة ولهذا لو زني بجارية ثم قتلها بعد عندهم لانه لا يملكها بالضمان حتى يصير شبهة بخلاف ما لو غصب جارية فزني بها فقتلها ثم ضمن قيمتها بعد لان ضمان الغصب يوجب الملك (ولو) غصب أمة فزني بها فماتت قال محمد رحمه الله تعالى

نوعين أحدهما أن يكون محل الجماع منسدا بالجسم وهذا يمكن علاجه والثاني أن يكون منسدا بعظم ولا يمكن علاجه والعلاجه التي أصابها العقل والعفة بفكره لفظيه ما هو شيء يخرج من قبل النساء ومن جبهة الناقة شبهة بالادارة التي للرجال ويقال امرأة عفا ذكركه أهل اللغة وتبعهم الفقهاء والخبرتين القم والائتلك وهو ضيق العرقوبين والفتح اتساع العرقوبين حتى كاد يخرج ذلك من القدر المعتاد والطويل القامة يقال فيه شاط القامة وشاططة القامة وان شئت قلت عشتق وان كان ضد ذلك قلت قصير القامة وان كان بين ذلك قات حسن القامة وان كان دون ذلك قات مزبوع القامة وان شئت قلت في المرأة مزبوعة القامة وور بعد القامة والاكوع من امر جت يدا من قبل الكوعين الى خارج اليدين فتقول فيه أكو ع اليدين والائتي كوعا اليدين والكوعان هما أصل اليدين في أول الزندين والزندان عظما الزراعين وان كان في أصابع يديه قبض قلت مفعع اليدين والائتي مقفعة اليدين وان كان في عذرتي ابها في قدميه نتوء في جانب القدمين من داخل القدمين مع ميل في الابهام الى الاصابع التي بينهما من غير تركب قلت في الرجل أفدع والائتي حنفاء وان كان وسطا أسفل قدميه لا ياصق بالأرض اذا كان في صاحبها قلت أحنف الرجاين والائتي حنفاء وان كان وسطا أسفل قدميه لا ياصق بالأرض اذا كان في وسط حاشيتي قدميه من داخلهما نقيب قلت أخض القدمين والائتي خضاء القدمين وان كان أسفل القدمين منسدا للأصابع بالارض قلت أزع القدمين والائتي زجاء القدمين

\*(الفصل السادس)\* فيما ينبغي للقاضي أن يتبعه في أداء الشهادة عنده وفيما يحتر زمن الاشهاد به على نفسه في التصيلات وغيرها  
\*(فصل)\* ويتبع للقاضي اذا شهد الشاهد عنده ولم يكن القاضي يعرفه أن يكتب اسمه ونسبه ومسكنه وحايته ومجده الذي يصلي فيه ويجعل بصيغة الشهادة في دوائه للابسة فقط لمشهود له شهادة فيز يدونها الشاهد أو ينقص \*(مسئلة)\* اذا لم يبين الشهود وجه الحق الذي شهدوا فيه ولا يفسر وفائس ذلك بشئ حتى يبينوا أصل الشهادة وكيف كانت فيقولون أسلفه بمحضرا أو أقر عنه عندنا المألو بان أسلفه وان كان الذين من بيع فسر وذلك وقالوا باع منه كذا وكذا بمحضرا أو بأقراره عندنا لان الشهادة مصدقة للعدوى

الاصح انه تجب القيمة ولا يجب الحد (فعل) هذا ان وجوب ضمان الجنابة مع وجوب الحد يجتمعان وأما وجوب ضمان الغصب مع وجوب الحد فلا يجتمعان (وفي العمادى) اذا حبس رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المالك من المالك وضاع يضمن (اذا) حال بين رجل وأملا كمد حتى تلفت لاضمان عليه ولوفعل ذلك في المنقول ضمن (رجل) وقف بجنب دابة انسان ونزع صاحبها عنها حتى هلكت لا يضمن (وأوضح) من هذا اذا قاتل صاحب المال وقتله ولم يأت به حتى تلف المال لا يضمن وقد مر في فصل أنواع الضمانات ما يخالف هذه المسئلة (وسئل) مولانا الشيخ علاء الدين والشيخ نظام الدين هم صاحب العمادى تغمدهم الله برحمته عن رجل ختم ماء أوز آخرو حتى هلك الارز هل يضمن (أجاب) مولانا الشيخ علاء الدين انه يضمن (وفي) التجنيس رجل أراد أن يسقي زرعه ففزع انسان حتى فسد زرعه لا يضمن (قلت) وهذه المسئلة تخالف ما قبلها والله أعلم (وفي) القنية اذا منع الأسير أو صاحب الأرض المستأجر من نقل متاعه الى أن يعطى ما عليه من الخراج فهلاك من مطار أو غيره لا يضمن (اذا) اختلف الغاصب والمغصوب منه في القيمة فالقول في قيمة المغصوب بقول الغاصب مع اليمين الا ان يقيم المالك البينة بأن القيمة أكثر مما قاله الغاصب فيثبت يعمل بينته لانه تزودعوا بالحجة المزمرة (وفي النخبة) وان لم يكن لرب الثوب ينقو جاء

الغاصب ببينة ان قيمة ثوبه كذا وكذا بغير الثوب وسأل عني الغاصب فانه يحلف على دعواه ولا تقبل بيته لان بيته لنفي الزيادة والبينة على النفي لا تقبل (قال) بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ينبغي ان تقبل بينة الغاصب لاسقاط اليمين عن نفسه وقد تقبل البينة لاسقاط اليمين الا ترى ان المودع اذا ادعى رد الوديعة يقبل قوله ولو أقام البينة على ذلك قبلت بيته وطريقه ما قلناه (وبعض) مشايخنا قالوا ينبغي ان يكون في كل فصل روايتان وكان القاضي أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول هذه المسئلة مشككة (ومن) المشايخ من فرق بين مسئلة الوديعة وبين هذه المسئلة (واعلم) ان ذكر الجنس والصفة والقيمة ليس بشرط في دعوى الغصب بخلاف سائر الدعاوى لان مجرد ذكر في الاصل اذا ادعى على رجل انه غصب منه جارية وأقام على ذلك بينة تجبس المدعى عليه حتى يحجى عموها ويردها على مالكها (قال) شمس الأئمة ينبغي ان تحفظ هذه المسئلة لانه قال أقام بينة انه غصب جارية ولم يبين جنسها وصفها او قيمتها (ومن) المشايخ من شرط بيان الجنس والصفة والقيمة وأول كلام محمد على هذا (وقال) أبو بكر الراعي رحمه الله (١٠٠) تعالى تاويلها ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب انه غصب منه جارية ثبت غصب

الجارية باقراره في حق الجنس والقيمة فاما الشهادة على فعل الغصب فلا تقبل مع جهالة المصوب لان القضاء بالمجهول غير ممكن (والصحيح) ان هذه الدعوى والشهادة مقبولة بدون ذكر الجنس والصفة والقيمة للضرورة فان الغاصب يكون ممنهنا من احضار المصوب عادة وحين غصب انما يتأتى من الشهود ما يثبت فعل الغاصب دون العلم باوصاف المصوب وسمه باعتبار علمهم بالاوصاف لاجل التعذر وثبت بشهادتهم فعل الغاصب فيما هو مال متقوم فصار ثبوت ذلك بالبينة كقبولته بالاقرار فيجيب كذا في المنيع (رجل) اشترى بالنقد المصوب جارية أو ثوبا أو تزوجه امرأته حل له وطء المرأة ولبس الثوب (ولو)

(مسئلة) ذكر الحاصف لو شهد شاهد فسر الشهادة على وجهها ثم شهد الآخر فقال أشهد على مثل شهادة صاحبي لا يقبل القاضي حتى يتكلم الآخر بشهادته لان هذا محتمل يحتمل أن يكون المراد منه أشهد على مثل شهادته من أوله أو من آخره أو من خلاله فيضم الشاهد شيئا في هذه الشهادة فيعثر زمن الوبال ولا يابس على القاضي والشهادة بحجة القضاء ومع الاحتمال لا يجب القضاء بها وقال بعض مشايخنا المختار أنه ينظر ان كان الشاهد فصيحاً يمكنه بيان الشهادة على وجهها لا يقبل منه الاجل وان كان أجهلاً غير فصيح يقبل منه الاجال بان قال اشأني أشهد بما شهد به هذا اذا كان بحال لولا هيبة المجلس يمكنه ان يغير الشهادة قبل سماعه لانه مبنى شهادته على شهادة صاحبه والبناء يكون كالبنى وقال بعضهم المختار انه ينظر ان أحس القاضي بخبائه من الشهود بشهادة الزور كلف كل شاهد أن يفسر شهادته وان لم يحس بشئ من الخبائه لا يكلف ويحكم في ذلك برأيه كما روى عن محمد أن القاضي اذا تخم الشهود بشهادة الزور فرق بينهم وان لم يتم لا يتكف لذلك ثم قال هذا اذا قال الثاني أشهد بمثل ما شهد به الاول فان قال أشهد على مثل شهادة الاول لا تقبل لان هذه شهادة على شهادة ويستشهد بشهادة على الحق لان مثل قد يكون صفة قال الله تعالى ليس كمثل شئ أى ليس هو كشيء

(فصل الشهادة في الميراث) لقبول الشهادة على الارث شرائط منها أن يشهدوا انه كان مورثه حتى لو قالوا انه مورثه لا تقبل لانهم شهدوا بانبات المالك والمالكية للميت للحال وهو بحال وممن ان يشهد على الانتقال الى الوارث وهو على أربعة أوجه في ثلاثة أوجه اتفاق فتقبل بالاجماع وهو ما اذا شهد انه كان لايه مات وتر كهميراثه أو ان يشهد انه مات وتر كهميراثه ولم يقل انه كان ملكه لانه انما يتر كهميراثه على ما بقى ملكه يوم الموت أو يشهد انه كان في يده يوم الموت تقبل لان اليدوان اختلطت فانها يملك عند الموت لان يده عند الموت أى يد كانت يده لك أو يد أمانة تنقلب يملك اذا مات مجهلاً كانت الشهادة على البشهادة على المالك وقت الموت فيثبت النقل الى الوارث بطريق الضرورة وكذلك لو أقام وارث البينة على دار أنها كانت لايه أعارها أو أودعها الذي في يده فانه يأخذها ولا يكاف البينة على انه مات وتر كهميراثه لان الاعارة والادعاء اثبات اليد من جهة الميت فيصير ذلك اثباتا يملك عند الموت التنصيص على الانتقال الى الوارث

اشترى بالثوب المصوب لايحل له (ولو) تزوج على الثوب المصوب يحل (غصب) أن اشترى بها جارية فباعها بالفين ولو تصدق بالربح (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يتصدق به أصله المودع اذ اربح في الوديعة بالتصرف بطيبه الربح وعند الامام الاعظم ومحمد رحمهما الله تعالى لا يطيب له ذلك (ولو) غصب ألفا واشترى بها اطعمة ما يساوى ألفين فأكاه أو وهبه لا يتصدق بالربح اجماعا (رجل) وجه جارية له الى نخاس للبيع فبعث امرأته النخاس الجارية الى حاجتها فهربت فالضمان على امرأته النخاس لا غير لان النخاس أجبر مشترك ومن مذهب الامام رحمه الله تعالى ان الاجبر المشترك لا يضمن ما تلف في يده بغير فعله (وقال) بخير صاحب الجارية بين تضمين النخاس وزوجه (جاء) الغاصب بثوب وقال المصوب هذا اوقال المالك لابل غير فاقول للغاصب وتعام هذا الفصل تقدم شرحه في فصل أنواع الضمانات فنظر ثمة (نوع في الشفعة) (دار) بيت بجنب دار الوذف لاشفعة لا وقف حتى لا يأخذها القيم لان الشفعة تجب بحق المالك والموقوف فليست بمملوكة لاحد في الحقيقة (قلت) وفي البرازي ما يخالف هذه المسئلة فانه قال تثبت الشفعة بجوار دار الوقف اه (رجل) اشترى دارا لابنه الصغير والاب شفيعا فإراد أن يأخذها بالشفعة كنه ذلك لان الاب لو اشترى دارا به يجوز فكذلك هذا اذا أخذ كيف يأخذ يقول اشترى

فأخذت بالشفعة (ولو) كان مكان الأب وصفي يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب في شراء الوصي مال اليتيم على قول من يملك الشراء فهو كالأب وعلى قول من لا يملك له الشفعة أيضا لكن يقول شريفت وطلبت الشفعة ثم رفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب قسما من الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة فغتمو بسل الثمن إليه ثم هو بسل الثمن إلى الوصي كذا في الولوالجي (وفي البرزى) المسلم والذي والمكاتب والمأذون ومعتق البعض سواء منها (ولا) شفعة في المتعولات (وإذا) ملك العقار بلا عوض كاهبة والصدقة والوصية والميراث أو بعوض ليس بمال كالهرم وبدل الخلع والصلح عن دم عمد أو جعله أجرة فلا شفعة فيها (ولا) شفعة في البناء والاستجار إذا بيعت بدون العرصه لانه نقل (ولو) كان البناء بركة جاز أن يؤخذ بالشفعة وتؤخذ الشفعة كذا روى عن أبي يوسف وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة كذا ذكره ابن وهبان في شرحه (وهي) لثلاثة الشريكين في المبيع وهو الذي لم يقاسموا الخليط وهو المقاسم الذي بقي له خاطفة في الطريق أو الشرب والجار الملاصق (ولا) شفعة للجار المقابل إذا كانت الحقة نافذة وتجب الشفعة إذا كانت غير نافذة (والشفيع) في الطريق (١٠١) أحق من الجار قال مشايخنا لانه لم يرد به طريقا عامالا غير مملوك

لأحد وانما أراد به ما يكون في سكة غير نافذة وأن لم تكن نافذة حتى كان الطريق مشتركا بين أهلها فان كان في أسفل السكة ما يتعلق به حق العامة كالسجود ونحوه فليس لأحد من أهل السكة شفعة بالشركة في الطريق وان كان المسجد وسط السكة فن بيته في وسطها أو مدخلها فليس له شفعة (وان) بيعت دار في الأسفل فاشترى كذا أسفل في الطريق حق الشفعة (والجار) مع الشريك شفيع حتى ان سلم الشريك يأخذها الجار في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه لا يأخذ (والجار) إذا سلم مع الشريك صح حتى إذا سلم الشريك لا يأخذها الجار وبعد تسام الشريكين انما يأخذها الجار إذا كان

ولو شهد والرجل حتى انها كانت في يديه منذ أشهر لم تقبل وعن أبي يوسف ان تقبل وأما الوجه الرابع استلحقوا فيه وهو ما إذا شهد انه كان لايه ولم يقل انه تركه ميراثا لم تقبل عندهما وقال أبو يوسف تقبل وذكر الحالك في مختصره لو أقام البينة انهم الجدة مات وزر كهاميراثا لم يقض له حتى يشهدوا انه وارث جده لا يعلمون له وارثا غيره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف أقضى الجدة وأضعها على يدي عدل حتى يصحوا ورثة الجدة ومنها أن يشهدوا انه وارثه لا يعلمون له وارثا غيره يدفع المال إلى المدعي ولا يكف الشهود وأن يقولوا انه لا وارث له على البينات وان شهدوا انهم لا يعلمون له وارثا غيره بأرض كذا قال أبو حنيفة رحمه الله تقبل هذه الشهادة وقال لا تقبل حتى يشهدوا على الإطلاق انهم لا يعلمون له وارثا غيره (مسئلة) رجل مات فأقام رجل شاهدين ان الميت فلان بن فلان الفلاني وانه ابن عمه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره فانه يقضى له بأبواب لانه ثبت بالبينة كونه وارثا فان أقام آخر شاهدين انه ابن الميت ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره فالميراث له لان الابن مقدم عليه ولا تنافي بين الثاني والاول فان الانسان يجوز أن يكون له ابن وابن عم أيضا ولو أقام الثاني بينة ان الميت فلان بن فلان الفلاني ونسبه الى أب غير الأب الذي نسب به اليه الاول ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره لم تقبل ولم يحول النسب من أب الى أب ومن نخذ الى نخذ آخر (فصل) قال في الزيارات أصله ان العلم بالشهود به شرط لعمدة القضاء لان المقصود من القضاء الازام وذلك لا يتصور بدون العلم به اذا عرفت هذا شهد أن هـ ذوارث فلان لا يعلم له وارثا غيره ولم يخبر بسبب يرثه لا تقبل لان القاضي لا يتمكن من انقضاء بالورثة الا بعد القضاء بسبب منها مع الجهالة فتعذر القضاء أصلا وكذلك لو شهدا أنه أخوه أو عمه أو ولد لا تقبل لان الاخوة والعمومة متخلفة قد يتعلق بها العصبية وهو ما إذا كانت لأب وأبواب وقد يتعلق بها الفرضية وهي ما إذا كانت لأب وأحكامها مختلفة في الحب فلو قضى لهذا بما يأتي آخر فمدعى الميراث ولا يدري أن هذا حاجب أو محبوب (فصل في الشهادة في البيع والشراء) شهد شاهدان على دار في يد زيد أن هـ راها منه ينظر ان هـ ما الثمن تقبل لان الشهود به وهو المبيع والثمن معلوم وان لم يسم الثمن واختلفا في الثمن ولم يشهدا باستيفاء الثمن لا تقبل لان الثمن مقضى به وهو مجهول وجهالة المقضى به تمنع قبول الشهادة لانه يمكن للقاضي

بأحد الطرفين بان يقول اني قد طلبت ان لا يأخذها الشريك أخذها ولم يذكري في الكتاب ان من لا يرى الشفعة بالجوار إذا جاءه الى ما كمرى الشفعة بالجوار وطلبه قبل لا يقضى له به لانه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضى به لان الحالك كمرى وجوهه وقيل يقال له هل تعتقد وجوهه ان قال نعم حكم له بها وان قال لا يصحى الى كلامه (قال) الحلو اني رحمه الله تعالى وهذا أحسن الاقوال (ويحذف) في دعوى الشفعة على من يراها بالله مال ذاك الشفعة في هذه الدار وعلى قول من يراها بالجوار لا يحذف بالله مال هذا قبلت شفعة في هذه الدار لانه لو حلف على هذا الوجه يحلف بناء على مذهبه نيتي حقه (ولو) قضى حنفي لشافعي بالجوار هل يحل ما طنا فيه وجهان ذكرهما في الوسيط (وفي) أدب القضاء لقاضي القضاة شمس الدين السرخسي اذا باع الشفيع الخبر وليس بضره من يشهد فانه يقول انما مطالب بالشفعة حتى لا يستطاع طلبه فيما بينه وبين الله تعالى والغائب اذا علم بالشفعة هو عزلة الحاضر في الطلب وبعد ما يشهد له من الاجل مقدارا المسافة فان لم يقدم ولم يוכל من يأخذ بالشفعة بطلت شفعتهم (قال) طابت الشفعة لا تبطل (ولو) قال اطلبها أو انا طالب لها تبطل والصحيح لا تبطل (وفي المحيط) اذا طالب باي لفظ كان ماضيا أو مستقبلا جاز (سمع) اليهودي بالبيع يوم السبت فلم يشهد بطلت (الشفيع) بالجوار اذا خاف انه لو طلب الشفعة عند فاض



لا يرى الشفعة بالجوارق فلهذا لم يترك لغيره (واذا) لم يكن لأبي من يأخذ شفعته وقف على ما وقفه لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ينتظر الشفعة إذا كان غائبا (وتسليم) الأب والوصي على الصبي جائز خلافا لمحمد وزفر رحمهما الله تعالى (أكره) على إسقاط الشفعة أو  
 الإبراء عن دين لم يحز ولم تبطل شفعته (ولا) يصح تسليم الشفعة مع الهزل (ولو) سددهم مكرها ولم يتركه ينطلق لم تبطل شفعته (وفي البرزلي)  
 الحيلة بعد ثبوتها تكريه بالاتفاق نحو أن يقول المشتري للشفيع اشتريه مني وإن كان قبل الثبوت لا بأس به عدلا كان أو فاسقا في المختار لأنه ليس  
 بإبطال وعلى هذا حيلة الزكاة ودفع الربا (والحيلة) على وجوه أما أن يهب بينا من دار من رجل ثم يبيع بغيرها منه أو يكون داران متلاصقتان  
 تصدق صاحب إحدى الدارين بالخائط الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم باع منه ما بقي من الدار أو يشتري عشرة بثلثين كثيرا وسهلا من مائة  
 سهم والباقي بثلثين قليل فلا شفعة في الأولى لافي الباقي (ولو) خاف البائع أن يفسخ المشتري البيع يبيع الباقي على خيار ثلاثة أيام (ولو)  
 خاف المشتري أنه إذا اشترى القليل بالثمن (١٠٢) الكثير لا يبيع منه لباقي بالثمن يشتري السهم الواحد على خيار ثلاثة أيام (فلو) أراد

الشفيع أن يحلف بالله ما  
 أردت إبطال الشفعة لم يكن له  
 ذلك لأنه لو أقر به لا يلزمه شيء  
 (ولو) حلفه أن البيع الأول  
 لم يكن لشفعته ذلك لأنه ادعى  
 معنى لو أقر به لازمه فيكون  
 خصما (وفي) الكروم  
 والأشجار إن أراد الحيلة باع  
 الأشجار أو وهبها بأصلها ثم  
 فشتري الأرض لأنه صار  
 شريكا قبل الشراء فيقدم  
 على الجار أو يقول المشتري  
 له أنا أبيعهها منك بالمأخوذ  
 ولا فائدة لك في طلبها فإذا قال  
 الشفيع نعم أو لا شئت  
 بطأت وأنه مكره أجماعا  
 قاله بكر وقال شمس الأمتة  
 رحمه الله تعالى أنه لا يكره  
 لأنه لم يقصد به الإضرار  
 بالشفيع وقبل أن كان الجار  
 فاسقا يتأذى به فلا يكره ولا  
 يكره في الأحوال كلها أو  
 يبيع البناء بثلثين قايلا ولا

القضاء به وإن شهد بقبض الثمن تقبل (مسئلة) \* ادعى داراني بدر جل وأقام البيعة أن أباه اشتراها  
 منه بألف وقدامات أبوه والبائع يحجج البيع كاف الابن أقامة البيعة على أنهم لا يعلمون له وارثا غيره ولا يكاب  
 أقامة البيعة على أنه مات أبوه وتركها ميراثه لأن الوارث متى أثبت بالبيعة أقر أذى البدن الدار كانت لآبائه  
 لا يحتاج إلى ثبوت الميراث وإنما يحتاج إلى أقامة البيعة أنه لا وارث له غيره (مسئلة) \* اشترى جارية بألف  
 وغاب قبل نقد الثمن ولا يدري وضعه وأقام البائع البيعة على ذلك يبيع القاضي الجارية على المشتري  
 وينقد الثمن للبائع ويستوثق منه بكفيل شرط أقامة البيعة من البائع لا القضاء بأشراءه على الغائب ولكن  
 أنه ادعى إيجاب حفظ مال الغائب على القاضي وعلى القاضي حفظه لأنه مما يخشى عليه التوى والتلف  
 فكان للقاضي أن لا يلزمه هذا الحفظ إلا بأقامة البيعة على ذلك

(فصل في الشهادة في الوصية بعد الموت) \* الشهادة على الوصية بدون العلم لا تجوز لأن كون المشهود  
 به معلوما للشاهد شرط لجواز الشهادة بالنص ولم يوجد ولأن الوصية قد تكون عدلا وقد تكون جورا بان  
 كان مخافا للشرع فلا يجزئ له أن يشهد بها لأنه أعانته على الإثم والعدوان ولا يثبت الجور من العدل إلا بالعلم  
 وكذلك لو شهد على وصية لم يقرأه ولم يقرأ عليه قال أبو حنيفة رحمه الله إن كتب المالك أو الوصية بخطه  
 بحضور الشهود وقد عرف الشاهد ما كتب يسمع له أن يشهد على ذلك إذا قال له أشهد عليه وان لم يقل له أشهد  
 لا يسمعه لأن كتاب المالك والقرارد يكونان للقرينة والامتحان وقد يكون لا يعلم كيفية المالك أنه كيف يكتب  
 ومع الاحتمال لا يسمعه أن يشهد إذا أصره لأنه بالأمر بالشهادة ظهر أنه كان للاستيناف على نفسه لا للقرينة  
 والامتحان وهذا إذا عرف ما في الكتاب فإن لم يعرف لا يسمعه أن يشهد وإن أشهد على ما في الكتاب الرواية  
 عن أبي يوسف انظر المحيطة

(فصل) \* قال في المنتقى رجل قال إن عبدي حرو هو وصني فمات فشهد شاهدان بالعتق والوصاية وشهد  
 المعتق وأحد الشاهدين للشاهد الآخر أن الميت وصي له بالف ينظر إن شهدا بذلك الشاهدان سعادتهما  
 القاضي أبطلها كلها لأن العبد لم يعتق وقت الشهادة ولو حكم القاضي بعتق الغلام ثم شهد جازت الشهادة  
 لأنه يعتق وقت الشهادة الثانية

شفعة فيه ثم يبيع الساحة بثلثين كثير فلا يرغب في الساحة لكثرة غنمها (الحيلة) منتخب من البرزلي والله الموفق لطريق  
 الرشاد (فوع في القسمة) \* لا يقسم حمام وحائطا وبيت ودكان صغير لأنه لو قسم لا يبقى لكل فائدة وانتفاع فيما يخصه وإن بقي فائدة تقسم  
 بينهما (والحوض) لا يقسم عشرا في عشر أو أقل (وكذا) الخسبة الواحدة لو كان في قطعها ضرر (ولا) يقسم بئر وغر وفناء إلا إذا كانت مع  
 أرض فتقسم وتترك البئر والقناة على الشركة (الزوب) الواحد لا يقسم إلا بالتراضي (وفي) الولوالجي دار بين اثنين أنهما دمت فقال أحدهما  
 أبني وأبني الآخر قسمت بينهما (وفي المنقطات) دار بين اثنين لأحدهما القليل وللآخر الكثير وصاحب القليل لا يتنفع بنصيبه بعد القسمة  
 فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى صاحب القليل فسمت بالاتفاق وإذا كان على العكس قال أبو الحسن الكرخي في مختصره لا تقسم وأبى  
 ذهب الأسبجاني والفقهاء أبو الليث وأبو بكر ومحمد بن أبي سهل السرخسي وجعلوا هذا قول أصحابنا (وذكر) الحاكم الشهيد أنها تقسم  
 وأبى ذهب خواهر زاده وعليه التنزي لان الطالب رضى بالقسمة وهذه القسمة لا تضمن الضرر على الآتي (صبرة) مشتركة بين الدهقان  
 والمزارع قال الدهقان أقسمها وأفرز حصتي فقسما المزارع في غيبة الدهقان وحمل حصته إليه فلما رجع وجد حصته المزارع قد تلفت فالحلال



عليهما وان ترك حصة الدهقان مفر زوجه الى منزله فلما رجع وجد حصة الدهقان قد نالت فالهلاك على الدهقان (وفي) واقعات  
 السمرقندي اذا تلفت حصة الدهقان قبل قبضه بنقضها ويرجع على الاكار بنصف المقبوض وان تلفت حصة الاكار لا تنقض لان تلفها  
 بعد قبضه والغلة كلها في يده والاصل ان هلاك حصة من المكبل في يده قبل قبض الاخر نصيبه لا يوجب انتقاض القسمة وهلاك حصة من  
 لم يكن المكبل في يده قبل قبض حصة يوجب انتقاضها (وذكر) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان المكبل والموزون لو كان بين اثنين فاقسما  
 وقبض أحدهما حصة ته لا تخفى تلف نصيب الاخر تنقض القسمة ويكون النصف والباقي على الشركة وتأويله اذا لم يكن المقسوم في يد  
 أحدهما والمقبوض بالقسمة القاعدة تثبت يد المالك فيه (وفي المنبيع) اذا طاب أحد الشريكين القسمة وأبى الآخر فامر القاضي فاقسما  
 ليقسم بينهما فالأجرة على الطالب كذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد الأجرة عليهما (وفي الذخيرة)  
 مثل أبو جعفر عن سلطان غرم أهل قرية فأرادوا قسمة تلك الغرامة واختلوا فيها بينهم (١٠٣) (فقال) قال بعضهم يقسم على قدر

الاملاك (وقال) بعضهم  
 يقسم ذلك على عدد الرؤس  
 (وقال) بعضهم ان كانت  
 الغرامة لتحصيل أملاكهم  
 تقسم على قدر الاملاك وان  
 كانت الغرامة لتحصيل  
 الابدان يقسم ذلك على عدد  
 الرؤس ولا شيء على النسوان  
 والمصيان في ذلك لانه لا  
 يتعرض لهم (وارنان) في  
 يدهما عقار ومعهما غائب  
 أوصى و برهنا على الوفاة  
 وهذا الورثة قسم العقار  
 بطالبهما ونصب القاضي  
 عن الغائب وكلاهما وعن  
 المي وصيا قبض نصيبهما  
 ولا بد من إقامة البيعة  
 في هذه الصورة (ثم) اعلم  
 ان ههنا مسألة لا بد من  
 معرفتها وهي ان القاضي  
 انما ينصب وصيا عن الصغير  
 اذا كان الصغير حاضرا أما  
 اذا كان غائبا فلا ينصب عنه

(فصل في الشهادة بالطلاق) \* شهد أحدهما بالطلاق الرجعي والاخر بالبائن تقبل على الرجعي  
 لان ما اتفقا على أصل الطلاق وتنفرد أحدهما بزيادة صفة وهي البينة فيصح ما اتفقا عليه ويطل ما تنفرد  
 به أحدهما \* (مسئلة) \* شهد أنه طلق إحدى امرأته بمعيها ولا نسيها لا تقبل لانها لم يشهد بما  
 تخملا ولكن قال نسيها وغلطنا ماتحمله لانه لا يكون هذا شهادة \* (مسئلة) \* شهد واحد على الطلاق قبل  
 الدخول أو على الطلاق البائن وطلبت المرأة أن يرضعها على يد عدل وان كان الشاهد فاسقا  
 لا يرضعها لان ما اتفقا عليه كان عدلا فان قالت الشاهد الاخر غائب لا يرضع لانه ربما لا يحضر فلا يطل  
 حق الزوج بالشك وان قالت حاضر يضع استفسانا  
 (فصل في الشهادة في القتل) \* (مسئلة) رجل قتل وله ابنان فأقام الأكبر على الأصغر بينة انه قتل الاب  
 عدوا وأقام الأصغر بينة ان أجنبيا قتله عدوا فعدا أبي حنيفة رحمه الله تقبل البيعتان ويقضى لكل واحد منهما  
 بنصف الدية على عاقلة خصمه وعندهم ائمة الابن أولى ويقضى على أخيه بالقود بينة الاخر على الاجنبي  
 باطله ثم عندهما الميراث لا مدعى والصحيح أن عند أبي حنيفة الميراث بينهما نصفان لان سبب ميراث الأصغر  
 ثابت بيقين وهو النسب \* (مسئلة) \* ولو ترك المقتول ابنا وأخا وأقام كل واحد بينة على صاحبه انه قتله  
 عدوا فاقضى بينة الابن على الاخ وعابيه القود لان الابن وارث بيقين والاخ ليس وارث فكان بمنزلة الاجنبي  
 فكان الابن خصما عن الميت فقبلت بينته والاخ ليس بخصم فبطلت بينته  
 \* (فصل في معرفة العدة) \* للعدالة شرائط منها أن يكون ملازما للجماعة محظا عليهم الان المخلص انما  
 يتميز من المنافق بالحفاظة على الجماعات فكذا العدل من الفاسق ومنها أن يكون معروفا بجمعة المعاملة في الدينار  
 والدرهم لان الرجل انما يعرف بالمعاملة لقول عز رضى الله عنه لا يعرفكم طنطننا لرجل في صلاته انظر وا  
 الى حاله عند درهمه وديناره ومنها أن يكون مؤدبا للامانة غير مخون فيها لان الشهادة عند الشاهد امانة  
 فيستندل بإدائها سائر الامانات على أدائها هذه الامانة على وجهها ومنها أن يكون صدوقا للسان قليل اللغو  
 والهذيان حتى اذا اعتاد الكذب وتعود الهذى لا تقبل شهادته لانه لا يؤمن من أن يكذب في الشهادة متى  
 اعتادا الكذب في المقالة فاما اذا كان يقع فيه أحيانا فقبلت شهادته لانه لا يسلم أحد من الذنوب ومنها أن

وصيا (والفرق) ان الصغير اذا كان حاضرا اتوجه الدعوى عليه فاصحة الدعوى ينصب عنه من يجيب عنه أما اذا كان الصغير غائبا لم يصح  
 الدعوى عليه فلا يحتاج الى نصب من يجيب عنه فلم تقع الضرورة على نصب الوصي فافترا كذا في المنبيع (وفي) البرازي انه لا يشترط حضرة  
 الصغير بل يشترط أن يكون في ولايته وأن يكون الحاكم الناصب عالم بوجوده وحاله اه \* (الفصل الثاني عشر في الاكراه) \* وهو  
 عبارة عن تمديد القادر غيره على ما هتده بمكرهه على أمر بحيث ينتق به الرضا (وفي) المنبيع الاكراه نوعان نوع يرجع الى المكره ونوع  
 يرجع الى المكره (أما) الذي يرجع الى المكره فهو أن يكون المكره قادرا على تحقيق ما هتده به لان الضرورة لا تنفع في الاعند القدرة على  
 الإيقاع فانه اذا لم يكن قادرا على الاكراه يكون هذيانا وفي هذا المعنى لافرق بين الساطان وغيره هذا على مذهبهم اظاهر لتحقيق الاكراه  
 من الساطان وغيره وأما على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد قيل انه لا يتحقق الاكراه الا من الساطان الاعظم لان  
 القدرة لا تتحقق الا من الساطان وقيل انه يتحقق من ملك الحدود والصحيح ان الاختلاف في ذلك اختلاف عصر وزمان لا جهة وبرهان لان زمان  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يكن غير الساطان من القوة ما يتحقق به الاكراه فاقضى على حسب ما عاين في زمانه ما ظهر الفساد وصار الامر

الى كل متغلب فحقق الاكرام من السكل (وفي البراوي) نفس الامر من السلطان بل انهم يدركوا لانه لو لم يثقل بعاقبه وقالان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل ما قاله السلطان يعاقبه كان أمره بالفعل اكراما (وفي البدائع) البلوغ والعقل والتمييز المطلق ليس بشرط لتحقيق الاكرام حتى يتحقق من الصبي العاقل اذا كان مطاعا مسلطا ومن البالغ المختلط العقل اذا كان مطاعا مسلطا للقدرة على الايقاع (وأما) النوع الذي يرجع الى المكروه فهو أن يكون في غالب رأيه انه لو لم يجب الى ما دعي اليه يتحقق ما أوعده به لان غالب الرأي يحجة بعمل به بخصوصا عند تعدد الوصول الى اليقين حتى لو كان في أكبر رأيه ان المكروه لا يتحقق ما أوعده به لا يثبت حكم الاكرام شرعا وان وجدت صورة الابعاد لان الضرورة لم تتحقق (ومثله) لو أمره بفعل ولم يوعده عليه ولكن في أكبر رأيه المكروه انه لو لم يفعل يتحقق ما أوعده به فثبت حكم الاكرام لتحقيق الضرورة وهذا لو كان في أكبر رأيه انه لو امتنع عن تناول الميتة وصبر الى أن يلحقه الجوع المهلك لازل يل عنه الاكرام لا يباح له تناول في الحال وان كان في أكبر رأيه انه لو (١٠٤) صبر الى تلك الحالة لا يزول عنه الاكرام يباح له تناول في الحال فدل ان العبرة بالغالب

الرأي وأكبر الظن دون صورة الامداد (وفي) الهداية واذا أكره على بيع ماله أو شراءه أو على أن يقر لرجل بالف أو يؤجر داره فأكراه على ذلك بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالحبس فباع أو اشتري فهو بالخيار ان شاء أمضى البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع لان من شرط صحة هذه العقود التراضي قال الله تعالى الآن تكون تجارة عن تراض منكم والاكرام بهذه الاشياء يعدم الرضا فتفسد بخلاف ما إذا أكره بضرب سوط أو حبس يوم أو قيد يوم لانه لا يباح بها بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الاكرام الا اذا كان رجلا صاحب منصب يعلم انه يتضرر به فانه يفوت الرضا (وفي الوالوجي) اذا كان

لا يكون معاقرا لئلا يذيع مداماله وهو أن لا يشرب مع الناس فاما اذا كان يشرب وحده في السر لا سقرا لطماعا لا تسقط عدالته لان هذا لا يصير تاركا للمروءة فلا يميل الى انكذب بخافة ذهاب ما وجهه ومنها أن لا يابعد بشئ من الملاهي وهذا ينظر ان كانت مستشعة بين الناس كالزمار والطناير لم تجز شهادته وان لم تكن مستشعة فنحو الحداد وضرب القضيبي جاز شهادته الا أن يتفاحش بان يرقصون به فيدخل في حد المعاصي والكناكر فيتنسقا العدالة ومنها أن لا يكون فاذا ألححت منات لان قاذف المحصنات ماعون بالنص فن كان ملعونا في الدنيا والآخرة كيف يكون مقبول الشهادة من الحيطة

**(فصل في المسئلة عن الشهود)** التزكية نوعان تزكية السرو تزكية العلانية أما تزكية السري فينبغي للقاضي أن يختار له من الشهود من هو أوثق الناس وأورعهم ديانة وأفظمهم دراية وأكثرم خبرة وأعلمهم بالتميز فله فقبول المسئلة لان القاضي أمور بالتفحص عن العدالة فيجب عليه المبالغة والاحتياط فيه ثم يكتب في رقعة أسماء الشهود بجملة بانسابهم وديانهم وقبائلهم ومجالاتهم ومجالاتهم حتى لا يتمكّن فيه شبهة لانه يتوهم أن يتفق في تلك الجهة رجلان في ذلك الاسم والنسبة وينفذ تلك الرقعة على يد أمينه الى ذلك المزر كولا يطلع أحد على ما في يد أمينه حتى لا يعلم فيخدع وذكر في المتن رجلا شهد عند القاضي وهو على رأس خمسين فرسخا من بلد القاضي فيبعث أمينا بجمل يسأل العدول عن الشاهد والجعل على المدعي لان الامين عاجل له الا يرى ان العصبية التي يكتب فيها قضيتهم ماعليه ثم ينظر المزر كفي ذلك ويتعرف أحوال الشهود ممن يعرف حالهم فيسأل عنهم أهل الثقة والامانة من جيرانهم وأهل محلاتهم وان لم يكن في جيرانهم من يصلح لاهل الثقة منهم من أهل الثقة يسأل من أهل أسواقهم لانهم أعرف بحالهم فاذا قال المزر عنه هو عدل هندي جاز الشهادة كتب في آخر الرقعة انه عدل مرضي هندي جاز الشهادة وان كان بخلاف ذلك كتب انه غير عدل وردت تلك الرقعة الى القاضي في السر

**(فصل)** والعدول في المزر كدور رسول القاضي الى المزر كى والمترجم على الشهادة ليس بشرط عندهما والواحد يكفي والاثنتان أحوط وقال محمد بشرط حتى لا تثبت العدالة بقول الواحد ومنشأ الخلاف هل هو شهادة أم إخبار

الرجل من الاشراف أو من الاجلاء أو من كبراء العلماء أو الرؤساء بحيث يستنكف عن ضرب سوط أو حبس ساعة **(فصل)** يجوز اقراره لان مثل هذا الرجل يؤثر ألف درهم على ما يلحقه من الهوان بهذا النذر من الحبس والقيود فكان مكروها وكذا الاقرار بجهة لترج جانب الصدق فيه على جانب الكذب ومنه الاكرام يحتمل انه يكذب لدفع المضرة (وفي النخبة) ولو هدد بضرب سوط أو سوطين فهو لا يعتبر الا أن يقول لا ضرر نك على مبنك أو على المذاكير (وفي البدائع) الاكرام يمنع هذه الاقرار سواء كان المقر به مجامعة حمل الفسخ أو لا يحصل وسواء كان مجامعة بالشهاد كالحدود والقصاص أو لا (ولو) أكره على الاقرار بذلك ثم خلى سبيله فهذا على وجهين اما ان يتوارى عن بصر المكروه حينما خلى سبيله وأما ان لا يتوارى عن بصره حتى يعتن من أخذه وردده اليه (فان) كان قد توارى عن بصره ثم أخذ مفاقر اقرارا مستأنفا جاز اقراره لانه لما خلى سبيله حتى توارى عن بصره فقد زال الاكرام عنه فاذا أقر به من غير اكرام جديد فقد أقر طائعا فصم (وان) كان لم يتوارى عن بصره بعد حتى رده اليه فاقربه من غير تجديد الاكرام لم يصح الاقرار لانه لما لم يتوارى عن بصره فهو على الاكرام الاول (ولو) أكرهه على الاقرار بالقصاص فاقربه بقتله حينما أقر به من غير بينة فان كان المقر به فاقباله بغيره فانه القصاص احتسانا وان لم يكن معروفا

بما يجب القصاص والقصاص ان يجب القصاص على المكره كما كان لان الاقرار بالا كراهة المالم ينع شرعا كان وجوده قوة - مدة بمزلة واحدة فصار كل وقت له ابتداء (وتظاهرة) ما اذا دخل رجل على آخر في منزله تخاف صاحب المنزل انه داهم فدخل عليه ليقتله وبأخذه فباده وقتله فان كان الداخل مغروبا بالدعارة لا يجب القصاص على صاحب المنزل وان لم يكن مغروبا بالدعارة يجب القصاص على صاحب المنزل كذا هذا واذا لم يجب القصاص يجب الارش لان سقوط القصاص للشيء به وانما لا تمنع وجوب المال (وروى) الحسن عن أبي حنيفة انه لا يجب الارش أيضا اذا كان مغروبا بالدعارة انتهى كلام البدائع (وفي البرزقي) ولو أكره على شرب الخمر با كراه تخاف منه التلف أو تلف عضو أو قال لا حبس منك أو لا ضرب منك بالسياط يحل له شره ولو امتنع بأثم (أكره) على الهبة فوجب وسلم طائعا لا يكون ملكا للموهوب له (والا كراه) على الهبة كراه على التسليم بخلاف البيع فان أكره على البيع لا يكون كراه على التسليم (أكره) على البيع بالف فباعه باقل لا يجوز في الاستحسان (أكره) على البيع فوجب جاز (أكره) على البيع ولم يسم (١٠٥) المشتري فباعه من انسان لا يجوز

(طالبوه) بالباطل وأكره على ادائه فباع جازيته بلا كراه على البيع جاز البيع لانه غير متعين لادائه وهذا إعادة الظلمة اذا صادر وار جلا أن يفسد كرهوا بالمال ولا يذكروا ببيع شيء من ماله (والحيلة) له فيه أن يقول من أين أعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم له ببيع جازيك فقد صار مكرها على بيع الجارية فلا ينعقد بيعها (أكره) على البراءة عن الحقوق أو الكفالة بالنفس أو تسليم الشفعة أو ترك طلبها كان باطلا (رجل) ضرب زوجته حتى أقرت باستيفاء مهرها جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان أكره لا يتحقق الاذن السلطان (قال) أي البرزقي والزوج

﴿فصل﴾ واذا أتم كتاب التعديل واحتاط القاضي وأراد أن يسأل غيره أيضا دفع اليه أسماء الشهود ولا يعلم انه يسأل عن حاله غيره لانه متى أعلم بذلك ربما يمتنع على قول الاول ولا يبالغ في الفحص عن ذلك فان أتى الثاني بمثل ما أتى به الاول أنفذ ذلك ﴿فصل﴾ وأما تزكية العلانية قال محمد بن يسأل العلانية بد الزكية في السر وهو ان يحضر القاضي المزكى بعد ما ذكر الشهود في السر ان يزكهم بين يدي القاضي ويشهر اليهم فيقول هؤلاء عدول عندي ازاله لالتباس واحترازا عن التبديل والتزوير واليوم وقع الاكتفاء بتزكية السر لافي تزكية العلانية بلا وقتة لانه بما يكون الشاهد فاسدة فلا يخبر من يعرف حال الشاهد لانه زكاه في السر في العلانية اما صراها حتى لا يؤدي الى الفضيحة أو اتقا من شره لانه ربما يمتنع على الضغينة والعداوة فيما بينهم ﴿مسئلة﴾ ذكر الخصاص في أدب القاضي ان العدول في تزكية العلانية شرط عند الكل لان هذه في معنى الشهادة وانما تختص بحاس القاضي وتزكية السرايس في معنى الشهادة ويشترط أهلية الشهادة بتزكية العلانية بخلاف السر ﴿فصل﴾ لو قال المزكى لأعلم منه الاخير اقبل منه اذا كان عالما والوقوف في ذلك قال محمد بن يسأل بن اظهر قوم ستة أشهر فلم ير وامنه الاخير اجازهم أن يعدلوه لان حال الرجل في الفسق والعدالة يتبين بضي مدة ستة أشهر ظاهر اوقال أبو يوسف آخر اذا مكث سنة فلم يعرف وامنه الاخير اجازهم أن يعدلوه لان الوقوف على حال الانسان انما يكون بالتجربة والامتحان والمدة التي تصلح للتجربة السنة كافي العينين ﴿مسئلة﴾ ويقول المزكى كفى الشاهد الجز وح والله أعلم ولا يزيد على هذا لان في ذلك كفر فسدته كسبه ما به وقد أمرنا بالسنة على المسلم ولا يقول القاضي لمدعي حرج شهودك واسكن يقول زدي في شهودك أو يقول لم تعد شهودك مندي لان هذا أقرب الى الشتر ﴿مسئلة﴾ اذا كان السؤل عن الشهود عرفه بعدالة لا يمسك من الاخبار بما فيه اذا كان القاضي عدلا وان كان جائرا أو جاهلا فلا بأس بأن يمسك لانه اذا عدله ربما يقضي بجور أو جهل وان عرفه بفسق ومجانة ان عرف أنه لم يخبر القاضي بما فيه أخبره غيره أمسك عن هتكه والله أعلم به وان عرف أنه لم يخبر هو عدله غيره فبعض به القاضي لا يسهه أن يمسك بل عليه أن يخبر

(١٤ - معين الحكم) سلطان زوجه فبعضه منه الا كراه ولم يذ كراه الخلاف (قلت) وسباق اللفظ يدل على الوفاق والله سبحانه وتعالى أعلم (وفي المتبع) اذا كره انسان رجلا بالا كراه التام على أن يطلق امرأته أو يعتق عبده ففعل وقع الطلاق والعقود عندنا خلافا للشافعي واذا كره على التوكيل بالطلاق والعناق ففعل الوكيل فالتوكيل جائز استحسانا وقد تصرف الوكيل والقياس أن لا تصح الوكالة مع أكره لان كل عقد يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الا كراه وما لا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه الا كراه لانهم ما ينفقان الرضا والوكالة تعطل بالهزل فكذلك بالا كراه (وفي) جامع الفتاوى أكره على أن يكتب على فرط اس امرأته طالق أو أمرها بيد هالم يصح الا اذا نوى (ولو) أكره على أن يقر بالطلاق فاقتر لا يقع كذا ذكره السر حنفي رحمه الله تعالى في أدب القضاء (أكره) على نذر أو حذ أو قطع أو نسب فاقتر لا يلزمه شيء (وفي الحبط) من المشايخ من قال بفسحة الاقرار بالسرقة مكرها (وعن) الحسن بن زياد رحمه الله تعالى انه يحل ضرب السارق حتى يقر وقال مالم يقطع اللحم أو يظهر العظام (أمره) يقتل رجل ولم يقتل ان لم يقتله لاقتل ان لم يعلم انه ان لم يقتله يقع ما به دبه كان مكرها (الكافر) اذا كره مسلما على الكفر وله إمراة مسلمة فارتكب وقيل مطعون بالابحان لم تبين امرأته لانه لا يحكم بكفره بأجره الكهانة على لسانه (فان) قالت المرأة قد كفرت وقد بنت



ملك وقال الزوج أظهرت ذلك بعد ذلك لا كراهة في ما قلنا باليمين فالتقول قوله استحسانا والقصاص أن يكون القول قولها ويجوز حكم بالفرقة (أكره) على الاسلام فاسلم صح ولو اردت بحبس ولا يقتل استحسانا (وفي العمادى) رجل سعى الى سلطان ظالم حتى غرم رجلا لاجله من المال ان كانت السعاية بحق بان كان يؤذيه ولا يمكنه دفع الاذى عن نفسه الا بالدفع اليه أو كان فاسقا لا يتبع بالامر بالمعروف وفي مثل هذا الموضع لا يضمن الساعى (ولو) قال ان فلانا وجد كترأولة طقة وقد طهرانه كذب ضمن الا اذا كان السلطان عادلا لا يغرم بمثل هذه السعاية أو قد يغرم وقد لا يغرم فلا يضمن الساعى (وفي القنية) سعى برجل الى السلطان فاخذ منه مالا ظلم لا يضمن الساعى روى هذا عن زفر بنه قال كثير من مشايخنا لمصلحة العامة (وفي) شرح الصباغى ان كانت السعاية بحق كالأداء أو دام على الفسق ولا يتعطف بالعظة فاخبر السلطان فقرمه مالا لا يضمن (وفي) فتاوى قاضى خان روى على آخر سرقة وقدمه الى السلطان وطلب منه أن يضربه حتى يقر فضربه مرة أو مرتين أو حبسه مخاف المحبوس من التعذيب والضرب فصعد (١٠٦) السطح لينقلب ففسق من السطح فأت وقدرت لحقته غرامة في هذه الحادثة ظهرت

السرقة على يد غيره كان لا ورنه أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أبيهم وبالغرامة التي أدها الى السلطان (وفي المنيرة) المضروب اذا شكالى السلطان وأخذ مالا من الضارب لا ضمان على المضروب (وفي القنية) وجل أخير الظالم ان فلان حطلة في ماله ورة فأخذوها منه فله أن يرجع بها على المخبر وكذا اذا علمها الظالم لكن أمره الساعى بالأخذ يضمن ولو قال النمام للظالم فلان فرس جيد فأخذ الظالم منه فالنمام هنا ضامن اه

(نوع في الخبر) وسببه الصفر والجنون والرق فلم يصح طلاق صبي ومجنون غلب على عقله وعقدهما واقارعهما (ومع) طلاق العبد واقارعه

القاضى بما فيه (مسئلة) لو ثبت عدالة الشهود عند القاضى وقضى بشهادتهم ثم شهدوا عند القاضى في حادثة أخرى ان كان العهد قريبا لا يشتغل بتعديله وان كان بعيدا يشتغل به وفي الحد القاصد ل بينهما قولان أحدهما انه مقدر بستة أشهر والثاني انه مقفوض الى رأى الامام (مسئلة) قال اسمعيل بن حماد ناقل عن أبي حنيفة رحمه الله أن بعضه شهود لا يستل من عدالتهم شاهد ارد الظنة وشاهد تعديل العلانية وشاهد القرية وشاهد الأشخاص بأن استعدى على الرجل يريد به أن يبعث خارج المصر ويأتى لان القاضى واشتغل بتعديل شهود القرية والأشخاص لانه قطع المسافرة عن الرفقة ولهرب الخصم فلا يفيد وشاهد يرد الظنة وقال محمد بن سماعة اذا سأله من شاهد يرد الظنة والأشخاص لان فيهما الزام حق على غيره وفيما فيه الزام على الغير لا بد من العدالة وليس في تقديم الغير بوتر كية العلانية الزام شئ على الغير والله أعلم

(فصل فيمن يجوز تعديله ومن لا يجوز) قال محمد بن النوار ذكرهم من رجل أقبل شهادته ولا أقبل تعديله لانه يحسن أن يؤدى ما سمع ولا يحسن التعديل ويقبل تعديل الوالد الولد والوالدة والدة وكل ذى رحم محرم رحمه أراد به تعديل السر لان تعديل السري ليس بشهادة انما هو اخبار ورواية لا على الاخبار سواء خلافا تعديل العلانية لانه من باب الشهادة (مسئلة) ويقبل تعديل المرأة زوجها وغيره اذا كانت امرأة بريرة تتخاطب الناس وتعاملهم لان لها خبره بما هو رهم فيفيد السؤال والتعديل من أمور الدين فيستوى فيه الرجل والمرأة كرواية الاخبار ورؤية هلال رمضان خصوصاً تعديل النساء لان أحوال النساء في بيوتهن لا يعرفها الا النساء حقيقة فان كانت امرأة مخدرة لا تبرز وليس لها خبره فلا يكون تعديلهام معتبرا (مسئلة) وتركية السر من العبد والاعمى والصبي والمحدود في القذف تقبل عندهم اخلافا لمحمد (مسئلة) واذا عدل المشهود عليه شهود المدعى ان قال مدعى في شهادتهم أو قال هم عدول في شهادتهم يقضى عليه بالمال باقراره لا بالشهادة لان ذلك اقرار منه بالمال وان قال هم عدول ولم يزد عليه ذكر في الجامع المخبر انه لا يصح هذا التعديل لان من زعم المدعى وشهوده ان المدعى عليه في الجور ظالم وكاذب فلا تصح تركيته وقال في كتاب التزكية ويجوز تعديل المشهود عليه اذا كان من أهله لان تعديل المشهود عليه بمنزلة تعديل المذكرى

حق نفسه لا في حق سببه فلو أقر بما لا يحل من عقده وبحدود قد جعل (ومن) تقدمتهم وهو يعقله أجاز وليه أو ردوان واقراره أتلوا شيئا ضمنوا كذا في الوفاية (وفي) الهداية قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أجر على الحر العاقل البالغ السفه وتصرفه في ماله جائز وان كان مذنبا مفسدا يتلف ماله في الاغرض له في ماله مصلحة (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول الشافعى رحمه الله تعالى يحجر عليه ويمنع من التصرف في ماله (واذا) حجر القاضى عليه ثم رفع الى قاض آخر فابطل بحره وأطلق عنه جاز لان الحجر منه فتوى وليس بقضاء الأثرى انه لم يوجد المقضى له والمقضى عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء حتى لو رفع تصرفه بعد الحجر الى القاضى الخارج الى غيره فففى بطلان تصرفه ثم رفع الى قاض آخر نفذ ابطله لا اتصال الامضاء به فلا يقبل النقص بعد ذلك (ثم) هذا أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ حسا وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه فاذا بلغ حسا وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم يؤنس منه الرشد (وقال) لا يدفع اليه ماله أبدا حتى يؤنس منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه لان ماله المنع السفه فيقرب ما تجبت العلة وصار كالمعي (ولا) يحجره الى الفاسق المصلح لماله خلافا لشافعى لان الحجر عليه جزع وعقوبة كفى السفه ولهذا لم يجعل أهلال الشهادة والولاية



هذه (ولنا) انه مصلح لماله فيكون الرشد ما نوسامنه فبدفع ماله اليه اقوله تعالى فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم وقد علق الرشد  
 يا بناس رشدا واحدا لانه نكره في الابتناء والرشد في المال مراد بقول ابن عباس رضي الله عنهما فلا يكون الرشدي الدين مراد لانه حيث تدبكون  
 معطاف رشدين (وتخرج) الزكاة من مال السطية لانه واجب عليه وينفق على اولاده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوى ارحامه لان احباه  
 ولده وزوجته من حوائجه والانفاق على ذوى الرحم واجب عليه حق القرية والسفلة لا يبطل حق الناس الا ان القاضي يدفع قدر الزكاة اليه  
 ليصرفها الى مصر فمالا لا بد من نيته لكونها عبادة لكن يثبت أمينها معه كيلا يصرفها في غير وجهها وفي النفقة تدفع الى أمينه ليصرفها لانه  
 ليس بعبادة فلا يحتاج الى نيته وان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها لانه واجب عليه بايجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يسلم القاضي النفقة اليه  
 ويسلمها الى ثقة من الحاج ينقذها عليه في طريق الحج كيلا ينلفها في غير هذا الوجه اه كلام الهداية (وفي) نصاب الذرائع ولا يجبر على المديون  
 عند مولكن يحبس بالدين ان كان له مال حتى يقضى دينه (والقاضي) يقضى دينه (١٠٧) بدراهمه ودنانيره بغير امره لانهم اعدوا لقضاء  
 الدين (وقالا) يجبر عليه

بطلب الغرماء الجوزو يبيع  
 ماله لقضاء دينه بدراهم  
 ويقسم عن ما باع من ماله  
 بين غرمائه بالحصص  
 وينفق عليه من ماله كما ينفق  
 من مال السطية لان الانفاق  
 لا بد منه دفعه الى الهالك  
 (نوع في معرفة حد  
 البلوغ)  
 (وفي العمادى) البلوغ  
 يكون تارة بالسن وتارة يكون  
 بالعلامة والعلامة في الجارية  
 الحيض والاحتلام والجل  
 وأدنى المدة تسع سنين هو  
 المختار والعلامة في الغلام  
 الاحتلام والاحبال وأدنى  
 المدة اثنتا عشرة سنة وأما  
 السن في الغلام فهو اذا دخل  
 في التاسعة عشر وفي الجارية  
 اذا دخلت في السابعة عشر  
 (وفي) بعض الروايات عن  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى

واقراه يكون الشاهد عدلا لا يكون اقرارا بوجوب الحق على نفسه لا محالة (مسئلة) \* واذا عرف القاضي  
 أحد الشاهدين بالعدالة ولم يعرف الآخر فزك أحدهما الآخر هل تقبل قبل تقبل وقيل لا تقبل لانه  
 منهم فيه  
 (فصل في الطعن والجرح في الشهود) \* قال في المبسوط عدله واحد وجرحه آخر أعاد المسئلة وهذا قول  
 محمد لان عدله العدالة والجرح لا يثبت بقول الواحد فصرايين وعندهما الجرح أولى لان الجرح  
 والتعديل يثبت بقول الواحد عندهما وترج الجرح على التعديل لان الجرح في الجرح اعتمد على الدليل  
 وهو العيان والشهادة فان سبب الجرح ارتكاب الكبيرة (مسئلة) \* جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل  
 أولى هذه جماعة وجرحه اثنان فالجرح أولى لانه لا يثبت الترجيح بزيادة العدد على الاثنين (مسئلة) \*  
 ذكر الخصاص في أدب القاضي ان الركوب في البحر الى الهند سبب الجرح لانه خاطر بدينه ونفسه وسكن  
 دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وتشبههم لينال بذلك ما لا يرجع الى أهله غنيا فاذا كان لا يبالى أن  
 يخاطر بدينه ونفسه فلا يؤمن أن يأخذ من عرض الدنيا فيشهد بالزور وكذا التجارة في قرى فارس فانهم  
 يعلمونهم الربا وهم يعلمون  
 (فصل) \* ولا تقبل شهادة الاشراف من أهل العراق لانهم قوم يتعصبون واذا نابت أحدهم نابتة أتى سيد  
 قومه فشده سيد قومهم وشفع فلا يؤمن من أن يشهد بالزور  
 (فصل) \* لو أقام المدعى عليه بيته على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كإلحاقه بالزور أو  
 فسقوا أو استأجر المدعى الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود أنهم شهدوا بباطل وزور أو أقر وأن  
 ما يدعيه المدعى بباطل لا تقبل بيته فان كان جرحا يدخل تحت الحكم كإلحاقه بالزور أو فسقوا أو استأجر المدعى  
 شربة خمر أو سرقوا أو أنهم عبيد أو محدودون في القذف أو أنهم شركاء في المشهود به أو أقر المدعى ان شهوده  
 شهدوا بزور أو أقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بيته وقال ابن أبي ليلى والشافعي تقبل في الفصلين  
 والحجج تعرف في المطولات (مسئلة) \* قال الخصاص الشاهدان عدلان وقالنا نحن حران ان عرف القاضي  
 حريتهما لا يلتفت الى قول المشهود دعيه لانه يدعى خلاف الظاهر وان كان لا يعرفهما لا تقبل شهادتهما

له اعتبار بنات الشعر وهو قول مالك رحمه الله تعالى (وفي الهداية) واذا راق الغلام أو الجارية وأشكل أمرهما في البلوغ فقالا قد بلغنا  
 فالقول قولهما وأحكامهما أحكام البالغين لانه معنى لا يعرف الامن جهتهما ظاهرا فاذا أخبر به ولم يكذبهما الظاهر قبل قولهما كما يقبل  
 قول المرأة في الحيض (وفي) فتاوى قاضي خان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت أمامه دركة ثم قالت لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت  
 قالوا ان كانت تشبه المدركة في ذلك الوقت أو كانت بهاء لامة المدركة ان لا تصدق لانها لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك فان القول قولها  
 (وفي) فتاوى النسفي سئل عن قوم اصطلموا على شيء وفيهم مراهق وآخر المراهق منذ الصلح انه بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغاً  
 ولم يصح هذا الصلح قال القول قول الاصبي بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان الاقل من ذلك نادر (الفصل الثالث عشر في  
 النكاح) \* اختلف أصحابنا رحمه الله تعالى فيه فال بعضهم انه مذدوب ومستحب والمذهب الكرخي (وقال) بعضهم فرض كفاية اذا قام به  
 البعض سقط عن الباقي كالجهاد وصلاة الجنائز (وقال) بعضهم انه واجب على سبيل الكفاية كرد السلام (وقال) بعضهم انه واجب حينئذ  
 جملة الاعتقاد اعلى طريق التعيين كصدقة الفطر والوتر والاخضية (وفي الجمع) قال بسن حالة الاعتماد ويجب في التوفيق ويكره لحوف الجور

(وفي الهداية) وينعقد بالاحجاب والقبول بلقائين بهرم ما عن الماضي لان الصبيغة وان كانت للاخبار ومضاهة قد جعلت للاشياء غير عادية  
 للمادة وينعقد بلقائين بهرم بأحد هما عن الماضي وبالأخر عن المستقبل مثل أن يقول زو جنى فيقول زو جنتك لان هذا هو كيل بالنكاح  
 والواحد يتولى طرفي النكاح (وينعقد) بلفظ النكاح والتزويج والهبة والعتيق والصدقة والبيع ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح ولا  
 بلفظ الاحلال والاباحة والاجارة ولو صيغة (ولا ينعقد نكاح المسلمين بالبحر وشاهدين حرين عاقلين بالغين مسلمين أو رجل وامرأتين  
 عدولا كانوا أو غير عدول أو محدودين في ذنف (وينعقد) النكاح بشهادة الاعيين عندهم داخلان للشافعي لان البصر شرط لاطهار النكاح  
 عنده وعندنا بصير الشاهد ليس بشرط (وفي الذخيرة) ولا ينعقد النكاح بشهادة الناعتين الذين لا يسمعان كلام المتعاقدين والاصمين  
 (وذكر) القاضيان الاسبيحي والاسفدي ان النكاح ينعقد بشهادة الاصمين (ونص) القدوري على ان سماع الشهود كلام المتعاقدين  
 هل هو شرط لانعقاد النكاح (١٠٨) فقد اختلف فيه فقال بعضهم ليس بشرط وانما الشرط حضورهم ما ينعقد النكاح بشهادة الاصمين

وقال بعضهم لا بد من السماع  
 فلا ينعقد بشهادة الاصمين  
 (وفي المحيط) رجل تزوج  
 امرأة بحضرة السكران  
 وهم يعرفون أمر النكاح  
 غير أنهم لا يدرون به بعد  
 ما صحوا انعقد النكاح لان  
 هذا نكاح بحضرة الشهود  
 (وفي البرزقي) ائتمت امرأة  
 بالمرية زوجت نفسها من  
 فلان ولا تعرف ذلك وقال  
 فلان قبالت والشهود يعلمون  
 أولا يعلمون صح النكاح  
 (قال) في النصاب وعليه  
 الفتوى (وفي النوادر)  
 رجل وامرأة اقرا بالنكاح  
 بين يدي شاهدين عداين  
 فقال الرجل هذه امرأتي  
 وقالت المرأة هذا زوجي فانه  
 يصح النكاح وعليه الفتوى  
 (وفي) فتاوى قاضي خان  
 رجله بنت واحدة اسمها

حتى يأتي بيينة لان الناس في الاصل أحرار الا في أربع مواضع أحدها هذا القول عمر رضي الله عنه النكاح  
 أحرار الا في أربع مواضع في الشهادة والحدود والقتل والقصاص فان أخبر واحد بحكمه لم يقبلت شهادتهما  
 \* (فصل) \* ذكر في نوادر ابن رستم من محمد لم تعدل شهود المدعي فسال المدعي عليه القاضي أن يقضي برد  
 شهادتهم حتى لا يشهدوا عند قاض آخر فانه يقضي بذلك ولو شهد عند قاض آخر بذلك ثم سأل المدعي عليه  
 أن يكتب برد شهادته الى هذا القاضي فانه لا يجيبه الى ذلك وقال محمد في الكيسانيات اذا ردت شهادة شاهد  
 فقال المدعي انا أتى بعدلين بعدلان شهودي في هذه المسئلة لم يقبل ذلك الكل من المحيط  
 \* (الفصل السابع) فيما يحرمه الشاهد بعد شهادته فقبطل \* \* (مسئلة) \* لو شهد وليس بأجير ثم صار  
 أجيرا قبل القضاء بشهادته بطلت شهادته فان لم ترد شهادته حتى يخرج من الاجارة ثم أعاد الشهادة تقبل  
 شهادته \* (مسئلة) \* في نوادر ابن رستم لو شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها قبل القضاء بطلت الشهادة  
 \* (مسئلة) \* ذكر في المنتقى لو شهد لامرأة ثم طلقها فانقضت عدتها قبل القضاء رد شهادته فانه لا يقضي  
 به الا أن بعد هاتان أعادها قضى بها  
 \* (الفصل الثامن) في صفة أداء الشهادة واللفظ الذي يصح به أداء الشهادة \* اعلم أن أداء الشهادة لا يصح  
 بالخبر البتة فلو قال الشاهد لها كم انا أخبرك أيها القاضي بان لزيد عند عمر ودينار عن يميني فلا يجوز  
 اعتماد القاضي على هذا الوعد ولو قال قد أخبرتك أيها القاضي بكذا كان كاذبا لان مقتضاه تقدم الاخبار منه  
 ولم يقع والاعتماد على الكذب لا يجوز فالسستقبل وعد الماضي كذب وكذلك اسم الفاعل المتقضى للعالم  
 كقوله أنا أخبرك أيها القاضي بذلك فانه اخبار عن اتصافه بالخبر للقاضي وذلك لم يقع في الحال فالخبر كيف  
 تصرف لا يجوز الاعتماد عليه قال في شرح التحرير وأما شرطه الزائد فتعني به شرط القبول والجواز وأنه  
 أمر واحد فاللفظ أشهد حتى انه لو قال أعلم أو أتيقن لا يقبل ما لم يقل أشهد لان الشهادة خبر محتمل للصدق  
 والكذب وأنه لا يصلح حجة ما لم يتأيد بغيره وهو لفظ أشهد لانه يمين بدلالة قوله تزوجت خبرا عن المناقذين  
 قالوا أشهد انك لرسول الله اتخذوا أيمانهم جنة وهذا اذا قال الرجل أشهد يكون حالها بالله عند علمائنا  
 الثلاثة كما اذا قال أشهد بالله انتهى وهذا من شرطه الزائدة التي وعدناك بالتنبيه عليها وانها أن لا يكون

عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا ينعقد انكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك  
 بنتي فاطمة هذه وأشار الى عائشة وغطا في اسمها فقال الزوج قبلت جاز (وفي الخلاصة) أبو الصغيرة اذا قال زوجت بنتي فلانة من ابن فلان بكذا  
 وقال فلان قبلت لابني ولم يسم الاب الابن ان كان له ابنان أو أكثر لا يجوز وان كان له ابن واحد صح (ولو) ذكر أبو البنت اسم الابن  
 وقال زوجت بنتي من ابنتك فلان فقال أبو الابن قبلت صح وان لم يقل قبلت لابن ولو قال قبلت لاجل ابني ان سماه جاز أيضا وان لم يسمه ان كان له  
 ابن واحد جاز وان كان أكثر لا يجوز (وفي المحيط) لو قال زوجت بنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز ولو كان به بنتان اسم الكبرى  
 عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال زوجت بنتي فاطمة منك ينعقد النكاح على الصغرى وان كان يريد تزويج الكبرى ولو قال زوجت بنتي  
 الكبرى فاطمة يجب أن لا ينعقد النكاح على احدهما (امرأة) لها اسمان اسم سميت به في الصغر واسم سميت به في الكبر وصارت معروفة  
 بهذا الاسم تزوج بالاسم الذي سميت به في الكبر (وقال) الامام طهير الدين الامام الجمع بين الاصمين وبه يقتضى (وفي البرزقي) رجل له بنتان  
 متزوجتان غير متزوجتين وقال عند الشهود زوجت بنتي منك ولم يسم اسم البنت وقال الخاطب قبلت صح وانصرف الى الفارغة (أجلب)

أبيه (قلنا) امرأة الابن  
صورها ذكر اجازله التزوج  
هذه والشرط أن يصور ذلك  
من كل جانب (ومن) زنى  
بامرأة حرمت عليه أمها  
وابنتها وقال الشافعي رحمه  
الله تعالى الزنا لا يوجب حرمة  
المصاهرة (واجعوا) على انه  
لا يجوز لأدم أن يتزوج ابنتها  
من الزنا (ومن) أمته امرأة  
بشهوة حرمت عليه أمها  
وابنتها وقال الشافعي لا  
تحرم (ثم) المس بشهوة أن  
تنشر الأسلة أو تزاد  
انتشارا هو العصب والمعتبر  
الغظر الى الفرج الداخل  
ولا يتحقق ذلك الا عند  
اتسائها (ولو) مس فارتل  
فقد قبل بوجوب الحرمة  
والعصب انه لا يوجبها لانه  
بالارتال تبين انه غير مفض  
الى الوطء وعلى هذا اتیان  
المراة في درها لا لو حها

(فصل) والشافعية تقرر في الشهادة بالمصدر واسم المفعول والشهادة بالصدر وفاد قال الشهود نشهد أن هذا وقف وهذه البيعة من فلان أو هذه منكوبة فلان فان الحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون ذلك متضمنا للحكم بصفة الوقف ونحوه ولو قالوا نشهد بصدور الوقف أو بصدور البيع لم يحكم بموجب شهادتهم لاحتمال تفسير تلك العقود كإلحاق الوقف أو صدرت الإقالة في المبيع ونحو ذلك قاله الشيخ سراج الدين البلقيني في بعض تعاليقه وهو الذي أشار إليه تقي الدين السبكي فيما قدمناه عنه قبل هذا فينبغي أن يتأمل ذلك

Digitized by Google



للساقى وهو نكاح الاخفى في غدة الاخفى (فان) تزوج حبل من زنا جاز النكاح ولا يبطأ حتى تضع حملها وهذا عند أبي حنيفة ومحمد  
 ورحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله النكاح فاسد (وان) كان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل بالاجماع (ونكاح) المنعة باطل  
 وهو أن يقول لامرأة اتعجبك كدامدة بكذا من المال وقال مالك هو جائز (والنكاح) الموقت باطل مثل أن يتزوج امرأة بشهادة شاهدين  
 عشرة أيام وقال زفره صحيح لازم ويطلب التوقيت \* (نوع في الاولياء والا كفاء) \* وينعقد نكاح الحرة العادلة البالغة برضاها  
 وان لم يعقد عليها ولي بكرة كانت أو ثيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا ينعقد  
 الا بولي (وعن) محمد رحمه الله تعالى ينعقد موقفا (وقال) مالك والساقى رحمه الله تعالى لا ينعقد النكاح بعجالة النساء أصلا (ثم) في ظاهر  
 الرواية لا فرق بين الكف وغير الكف الا ان للولي حق الاعتراض في غير الكف (وعن) أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز  
 في غير الكف لانه كم من واقع لا يرفع (وفي) (١١٠) الحقائق المطابقة ثلاثا اذا زوجت نفسها من غير كف ودخل بها الزوج ثم طلقها الا تحلل

للزواج الاول على ما هو المختار (قلت) وهذا ما يجب حفظه (ولا) يجوز لأولى إجبار البكر البالغ على النكاح خلافا للساقى (واذا) استأذنها فسكت أو ضحكت فهو إذن وقيل اذا ضحكت كاستهزئة بما سمعت لا يكون رضا وإذا بكت بلا صوت لم يكن ردا وقيل هذا اذا خرج البصع بلا صوت كالعويل لانها تحزن على مفارقة بيت أبيها فاما اذا كان ابكتها صوت كالعويل فانه يكون ردا (وفي) فتاوى قاضي خان انه يمتنع الدمع فان كان باردا فهو رضا وان كان حارا فليس رضا (ويجوز) نكاح الصغيرة والصغيرة اذا تزوجها الولي بكرة كانت الصغيرة أو ثيبا (والولي) هو العصبة فان زوجها الاب

\*(القسم الثاني في أنواع البيئات وما ينزل منزلتها ويجري مجراها وينحصر ذلك في أحد وخمسين بابا)\*

الاول في القضاء باربعة شهود وذلك في الشهادة على اثبات الزنا وهي على وجهين الاول شهادة على رؤية الزنا فهذا الوجه هو المتفق على انه لا بد من أربعة شهود لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقوله تعالى ثم لم يأفوا باربعة شهود الوجه الثاني الشهادة على الاقرار به ولو كان أربع مرات عند غير الامام لم تقبل الشهادة عليه ولا يعتبر ذلك الاقرار لانه لا يخلو اما أن يكون مقرا أو جاحدا فان كان مقرا لم يوجد شرط قبول الشهادة وان كان منكرا فهو رجوع عن الاقرار فيسقط به الحد وهذا اختلاف للمالكية فانهم جوزوا الشهادة على الاقرار به ولو مرة واختاروا هل يكفي شهادة رجلين على المقر أو لا بد من شهادة أربعة على الاقرار فهذا اختلاف لسنائه \* (فرع) \* والحد لا يتعلق بالاقرار حتى يقرأ أربع مرات في أربعة مجالس مختلفة من مجالس المقرودن القاضي ولا يسأل في الاقرار حتى يرضى ويسأل ذلك الشهود لان التقادم لا يؤثر في الاقرار ويؤثر في الشهادة ويجوز ان يسأل في الاقرار أيضا لاحتمال انه يرضى حاله الصبا \* (مسئلة) \* ولو أقر بالزنا مرتين وشهد عليه أربعة عدول بالزنا ذكر في النوادر انه لا يحسد عند أبي يوسف وعند محمد \* (مسئلة) \* ولا يجوز في تركية السر في الزنا أو باربعة عند محمد رحمه الله من المحيط \* (فرع) \* الشهادة على الشهادة قال في الاصل لا يجوز على شهادة رجل أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين من الخلاصة \* (مسئلة) \* الامان لا يكفي فيه أقل من أربع شهادات لانها شهادات عندنا مؤكدة بالايمان لان الله استثناهم من الشهود ابقوله والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم والمستثنى يكون من جنس المستثنى منه ثم قال أربع شهادات بالله والباء للقسم فجعلنا الكن شهادات مؤكدة بالايمان والزواج يصلح شاهدا في اثبات الزنا ولهذا اذا شهد معه ثلاثة بالزنا عاينهم لم يكن الزوج قاذفا فتحد المرأة \* (مسئلة) \* الشهود الذين يحضرون عقوبة الزنا أقلهم أربعة \* (مسئلة) \* اذا ادعى الى الشهادة على امرأة لا يعرفها فلا يشهد عليها في قول أبي حنيفة حتى يشهد عنده جماعة أنها افلانة أو فلها أربعة وقبل ثلاثة خلافا لصاحبه \* (مسئلة) \* الشهادة المسماة بالعريسة اذا تحملها بالتسامع في النكاح والوقف والنسب والولاء وما أشبه ذلك وهو أن

والجد فلا خيار لهما بعد بلوغها لانهما كاه لا الرأى واقرا الشفقة فيلزم العقد بمباشرةهما (وان) زوجها غير الاب بشيخ والجد فكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء أقام على النكاح وان شاء فسخ وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ورحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا خيار لهما اعتبارا بالاب والجد (وذكر) الناطق في روضته اذا عضل الاب بنته الصغيرة عن التزوج فزوجها القاضي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولا يلتفت الى الاب (القاضي) اذا زوج الصغير من نفسه فهو نكاح بلا ولي لان القاضي رعية في حق نفسه وكذا اذا زوج من ابنته لا يجوز لانه بمنزلة الحكم وحكم القاضي لابنته باطل بخلاف غيره من الاولياء حيث يجوز لابن العم أن يزوجه بنت عمه من نفسه أو ابنته (واذا) غاب الولي الاقرب بغيبة منقطعة جاز لمن هو أبعد منه في الولاية أن يزوجه ويلزم تزوجه حتى لو جاء الاقرب لا يبطل ما عقده الابد (والغيبة) المنقطعة أن يكون في بلد لا تصل القوافل اليه في السنة الامرة واحدة وهو اختيار القدرى وقيل أدنى مدة السفر وهو اختيار بعض المتأخرين وقيل اذا كان بحال يفوت الكفو الخاطب استطلاع رأيه وهذا أقرب الى الفقه لانه لا نظير في اقامه ولا ينعقد \* (نوع في الكفاءة) \* (وفي الهداية) الكفاءة تعتبر في النسب لانه يقع به التفاهير فترش بعضهم أ كفاءه بعض والعرب بعضهم



الكفا لبعض (وأما المولى فن كان له أبوان في الاسلام فصاعدا فهو من الاكفاء يعنى لمن كان له آباء فيه (ومن) أسلم بنفسه أوله أب واحد في الاسلام لا يكون كفو المولى له أبوان في الاسلام لان تمام النسب بالأب والجد (ومن) أسلم بنفسه لا يكون كفو المولى له أب واحد في الاسلام (وتنبر) أياضاً الدين أى الديانة وتعتبر في المال وهو أن يكون مالاً كالمهر والنفقة وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لا يملكهما أولاً تلك أحدهما ما لا يكون كفواً (وفي البرازى) الجسمى العالم كفو للعرى الجاهل لان شرف العلم أقوى وأرفع (وكذا) العالم الفقير كفو للعرى الجاهل وكذا العالم الذى ليس بقرشى كفو للجاهل القرشى والعالمى المجهول النسب لا يكون كفو للمعروف النسب (امرأة) زوجت نفسها من رجل ولم تعرف انه حر أو عبد فاذا هو عبد ما ذوت بالنكاح ايس لها المصحح ولا ولياً لها المطلبه ولا ينفسخ بلافسخ القاضى ويكون فرقته من غير طلاق حتى انه لو لم يدخل بها الا يلزمه شئ (تزوج) الفضولى موقوف بنفذه بالاجازة ويطلب بالرد لصدور الركن من الاهل مضاف الى المحل ولم ينقد قبل الاجازة لعدم الولاية (وكذا) نكاح العبد والامة بغير اذن المولى (وان) (١١١) تزوج العبد باذن مولاه فالمهر دين

في رقبته يباع فيه لانه دين وجب عليه لوجود سببه من أهله فقد ظهر في حق مولاه لانه به فيتعاق رقبته كدبون التجارة (وأنتحمة) الكفار بعضهم من بعض جائزة (وقال) مالك فاسدة (لنا) قوله عليه السلام ولدت من نكاح لامن سفاح (ويجوز) للانصرافى أن يستزوج بالمجوسية لان الكفر كاهلة واحدة (ذى) تزوج مسلمة يفرق بينهما ويعززان لانها معصية ويعززان لانها أيضاً (واذا) أسلم الذمى لم يترك على النكاح لانه وقع فاسداً كذا ذكره السروجى في آداب القضاء

\* (فزع في المهر) \* يصح عقد النكاح بغير نسمة المهر لان النكاح

يشيع على السنة قوم لا يتصوروا طوهم على الكذب قالوا أقلها أر بعنو بشهد ولا يفسر فان فسر فليست بعرفية فلا تقبل وقيل تقبل والله أعلم

\*(الباب الثانى فى القضاء بشاهدين لا يجزئ غيرهما)\*  
وذلك فى النكاح والرجعة والطلاق والخلع والغدة والتحكيم والميراث والعقود والاسلام والردة والولاية والنسب والكتابة والتدبير والبيع والاقالة والخيارات والشركة والحالة والجماعة والكفالة والوكالة والشرب والقذف والحاربة والاحلال والاحصان وقتل العمود والصلح فكل هذه الاحكام لا تثبت الا بشاهدين رجلين عدلين مقبولين الا فى الزنا فان شهد فى هذه الامور شاهد واحد حدث حكماً آخر بيانه لو شهد واحد على الطلاق قبل الدخول أو على الطلاق البائن وطابت المرأة من القاضى أن يضعها على بدى عدل ان كان الشاهد فاسداً لا يضعها لان لا تجب حكم وان كان عدلاً فان قالت الشاهد الا تخربايب لا يضع لانه ربما لا يحضر فلا يطل حق الزوج بالشك وان قالت حاضري يضع استخسانا لان قول الواحد العدل فى باب المحرمات مقبول وأمر البضع محتاط فيسهل فيحول بينهما احتياطاً ولكن لا تجب الحيولة لان سبب الحيل قائم وهو النكاح حتى لو لم يحل بينهما الا بأس به وكذلك لو شهد شاهدان مستوران له أن يحول بينهما وان كان بعد الدخول لا يحول بينهما لانهم امام معتدة أو منكوبة ففسكتها بيت الزوج ولان مطلق الطلاق لا يحرم الوطء ولا الخلو فان عجزت عن الاتيان بأشهردت شهادة الشاهد ولو كان عدلاً \* (فرع) \* ثم اذا شهد فى باب النكاح شاهد واحد فان كان الزوجان مقرر من أشهدا شاهداً آخر وأجبر الا بى منهما وان كان أحدهما منكراً لم يحلف المشهود له مع الشاهد عند أبى حنيفة اذ لو نكل لا يقضى بنكوله لان القضاء بالنكول ههنا معتذر اذ لا يجوز أن يحلف النكول اذ اراد الله لوصار مقر الصار انكاره كذباً والكذب حرام ولا يجوز أن يحلف النكول بدلالة ان ابدل والاباحة لا تجزى فى الاشياء المخصوصة لان الابضاع والنفوس محترمة لعينها حلاله وللعبد فلا تباع باباحة العبد وعندهم يستخاف \* (مسئلة) \* واذا كان الحكم ابطال شهادة الفرد قلنا بقولهم استخاف فان نكل يقضى بنكوله وكذلك الحكم فيمن أقام شاهداً على قتل وعجز عن الاخر أن يدر شهادة الشاهد وتوجه عليه اليمين فان حلف برئى وان نكل من الحلف حبس

عقد انضمام وازدواج لغة فيتم بالزوجين (ثم) المهر واجب شرعاً بانه لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكره اعمه النكاح (وأقل) المهر عشرة دراهم (ولو) سعى أقل من عشرة فلها العشرة (وقال) وفرج الله لها مهر المثل لان نسمة ما لا يبلغ مهرها كانهما (ولو) طلقها قبل الدخول بها يجب خمسة عند علمائنا الثلاث وعندنا يجب المنة كما اذا لم يسم شيئاً (ومن) سعى مهر عشرة فصار دفعه عليه المسمى ان دخل بها أو مات عنها (وان) طلقها قبل الدخول بها والخلوة فلها نصف المسمى لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الا يتوسر ما أن يكون قبل الخلوة لانها كالنكاح لهما عندنا (وان) تزوجها ولم يسم لها مهر أو تزوجها على أن لا مهر لها فلها مهر مثاها ان دخل بها أو مات عنها (وقال) الشافعى رحمه الله تعالى لا يجب شئ فى الموت وكثرهم على انه يجب فى الدخول (ولو) طلقها قبل الدخول بها فلها المنة لقوله تعالى ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره الآية (ثم) هذه المنة واجبة رجوعاً الى الامر وفيه خلاف مالك رحمه الله تعالى والمنة لا تزيد على نصف مهر مثلهولا تنقص عن خمسة دراهم وتعتبر بحاله فى المصحح (وهى) درع وخمار وملحفة (واذا) زوج الرجل بنته على ان تزوجه الاخر بنته أو اخته لىكون أحد العديين عوضاً عن الآخر فله قدان جائز ان لا يكل واحد منهما مهر مثلهما (وقال) الشافعى رحمه الله تعالى يطل العقدان

(وان) تزوج حراماً على خدمته سنة أو على تعليم القرآن فله مهر مثلها (وقال) محمد لها قيمة خدمته (ومهر) مثلها يهر بأخوانها وعملاتها وبنات أعمامها فان لم يوجد منهم أحد فن الجانب أي يعتبر مهر مثلها من قبيلة مثل قبيلة أبيها ولا يعتبر بما هو وأختها اذ لم يكونا من قبيلتها فان كانت الام من قوم أبيها بان كانت بنت عمه فبنت ذئبة تعتبر بمهرها (ويعتبر) في مهر المثل أن تساوى المرأتان في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد والعصر والعفة (قالوا) ويعتبر التساوى أيضاً في البكارة والثوبة (ولامرأة) أن تمنع نفسها حتى تأخذ المهر المثل (وتنعه) أن يخرجها أي يسافر بها (وليس) للزوج أن يمنعها من السفر والخروج من منزلها وزيارتها لها حتى يوفى مهرها أي المثل (ولو) كان المهر كالمؤجر فلا فليس لها أن تمنع نفسها لاسقاط حقها بالتأجيل كفي المنبع (ولو) كان المهر حالاً فخرته شهر فليس لها أن تمنع نفسها عندهما وعند أبي يوسف لها ذلك لان هذا تأجيل طارف كان حكمه حكم التأجيل المقارن (ولو) قال نصفه ومثل نصفه ومثل ولم يذكر الوقت للمؤجل اختلف (١١٢) المشايخ رحمهم الله تعالى فيه (قال) بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا كما اذا قال تزوجت على

آلف ورجلة (وقال) بعضهم يجوز ويقع ذلك على وقت وقوع الفسقة بالموت أو بالطلاق (وروي) عن أبي يوسف ما يؤيد هذا القول وهو أن رجلاً كفلاً لامرأة عرّز زوجها نفقة كل شهر يلزمه نفقة شهر واحد في الاستحسان (وذكر) عن أبي يوسف أنه يلزمه نفقة أكل شهر مادام النكاح بينهما قائماً فكذلك ههنا (ومن) تزوج امرأة ثم اختلف في المهر فالقول قول المرأة في مهر مثلها والقول قول الزوج فيما زاد على مهر المثل (وان) طلقها قبل الدخول بها فالقول قوله في نصف المهر وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله القول قوله قبل الطلاق

حتى يقرأ أو يحلف على الطرف ويقضى بالنكول في القصاص عنده وعند ما يقضى بالنكول في النفس بالدية أنظر المحيط وشرح التحرير في باب النكول عن النبيين (تنبه) فان أقر بالحق الشهود به عليه بسبب طول السنين أخذ باقراره ولم يكن السجن في حقه كراهالانه سجن بحق بخلاف الا كراه ظلماً (الباب الثالث في القضاء بشاهد من أو بشاهد وامرأتين) أما القضاء فيما يقضى فيه بشاهدين فقد تقدم بيانه وأما شهادة رجل وامرأتين فقبولة في جميع الاحكام الا في الحدود والقصاص وعند الشافعي لا تقبل الا في الاموال وتوابعها والصحيح قولنا لان المرأة ساوت الرجل فيما يتنفي عليه أهلية الشهادة وهو القدرة على المشاهدة والضبط والحفظ والاداء لوجود آلة القدرة وهو العقل المميز المدرك للاشياء واللسان الناطق بفنيد شهادة النساء حصول غلبة الظن وطمأنينة القلب بمصدق الشهود بخلاف شهادة النساء وحدهن لا تقبل لان غلبة الظن تحصل بخبرهن ولكن الشرع لم يعتبرها بحجة لانهن مخفيات عن الخرج وذلك بسبب الفتنة والفساد بسبب الفساد يجب نفيه فروعيت الذكورة في أحد الشرطين جسم المادة الفساد بالقدر الممكن (مسئلة) ولا تقبل شهادة النساء في الحدود لما روى الزهري انه قال مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين من بعده أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص ولانه تمكنت الشبهة في شهادتهن من حيث غلبة السهو والنسيان والحدود لا تثبت مع الشبهة (مسئلة) لو شهد رجل وامرأتان ان زيدا نكح زينب أو طلقها أو اعتق عبده أو كاتبه أو رضعها تقبل وقال الشافعي لا مدخل لشهادة النساء مع الرجال الا في الاموال لان عنده النكاح لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين لان في شهادتهن زيادة احتمال نقصان عقلمن وقد تقدم الاحتجاج فلا فائدة في الاعادة (مسئلة) عند زفر الاحصان لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين لانه شرط بمعنى العلة فلو لم يكن معنى العلة من العلة يجري مجرى الشبهة مع الحقيقة والشبهة في الباب المحلولة بالحقيقة وعندنا يثبت ما بيننا ان شهادة رجل وامرأتين مثلي شهادة رجلين فيما ليس بعقوبة ولا علة عقوبة فلا عقلاً والاحصان ليس بعقوبة لانه عبارة عن خصال جيدة كالحرية اذ الخصال الحميدة لا تصلح علة للعقوبة وقوله شرط بمعنى العلة ممنوع ببيان وهو ان الشرط الذي هو بمعنى العلة ما ينعى الى حكم

وبعد الا أن يأتي بشئ قابل ومعناه لا يتعارف مهرها وهو الصحيح (ولو) كان الاختلاف في أصل المسمى فيجب مهر المثل العلة بالاجماع (ومن) بعث الى امرأته شيئاً فقلت هو هدي بقول الزوج هو مهر فالقول قوله لانه هو المالك فكان أعرف بجهة التملك كيف وان الظاهر انه يسعى في اسقاط الواجب (قال) الا فيما يثبت لاد كل كالطوى والخبر والفاكهة مما لا يهبط في المهر عادة فان القول فيه قولها ولا يكون مهر بالمال لان الظاهر يكذبه وأما سائر الاموال فقد يكون مهر او قد يكون هدية فاليه البيان ولولم يكن مهياً لاد كل نحو شاة أو حنطة أو لوز مما يبقئ مثلها شهر فالقول قوله مع عيبه (وفي الذخيرة) رجل زوج ابنته وجهازها زفقت ثم زعم ان الذي دفعه اليها أمانة وانه لم يهبه لها وانما هو عارية فالقول قول الزوج انه ملك الزوجة وعلى الأب ابينة انه عارية لان العارية لا تثبت بمجرد دفعها اليها يبرهن هولان الظاهر شاهد للزوج (وحكى) عن القاضي الامام على السعدي رحمه الله تعالى ان القول قول الاب لان اليد استقيمت من جهة تملكه فيكون القول قوله باي جهة أثبتناه به أخذ بعض مشايخنا (وذكر) شمس الأئمة الصرخسي في السير الكبير هكذا ان القول قول الاب وقال لان العارية تبرع والهبة تبرع والعارية ادناها فتحمل على الادنى (قال) الصدر الشهيد والختار للفتوى انه ان كان العرف





سنتين من دخل بها الثاني فهو للثاني (قال) الفقيه أبو الليث وقول محمد أصح وبه نأخذ (ولو) سببت المرأة تزوجها رجل من أهل الحرب وولدت فعلى هذا الخلاف (وفي) مجموع النوازل سئل نجم الدين النسي عن تزوج امرأة صغيرة بتزويج أبيها ثم مات الأب والزوجة غائبة فكبرت البنت وتزوجت رجلاً فضر الغائب وأدعاهما فأنكرت ولم يكن له بينة فلم يقض له بها وقضى بها للثاني فولدت منه بنتاً وللزوج الأول ابن من امرأة أخرى هل يجوز النكاح من هذا الابن بهذه البنت قال رحمه الله إن كان في حال صغر الابن لا يجوز لأن في زعم أبيه إن أم البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته فاما إذا كبر الابن وأراد أن يتزوج البنت بنفسه فينبغي أن يجوز لأن أقرار الأب لم ينفذ على غيره (قال) صاحب العماد وسئل جدي شيخ الاسلام عن صغيرة تزوجها أبوها من صغير قبل عنه أبوها فمات الابن ثم بلغا ولم يعلما به يعني النكاح وتزوجت المرأة آخر وولدت منه أولاداً ثم إن الرجل علم بذلك وادعى النكاح ولم يمكنه إثباته ثم أراد أن يتزوج ولدها من ولدها هل يحل ذلك فاجاب رحمه الله تعالى (١١٤) لا يحل والله أعلم (وفي) فتاوى قاضي خان ولو تزوج امرأة لها زوج ووطئها لا يجب

الحمد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم يدع الحل (نوع في القسم والرضاع)

(وفي) الهداية وإذا كان للرجل امرأتان حرتان فعليه أن يعدل بينهما في القسم بكثرين كانتا أو بثنين أو كانت احداً هما أكبر أو الاخرى ندياً (لقوله) صلى الله عليه وسلم من كان له امرأتان ومال الى احدهما في القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل أى مقولج (وعن) عائشة رضى الله عنها قالت إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعدل بين نسائه في القسم وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذهني فيما لا أملك يعني زيادة المحبة ولا فصل فيما رويناه والقديمة والحديثة والمسلمة والحكينة سواء لا طلاق ما وبتناول القسم

عنه دافع من وكبل أو غيره فحيث يختلف قاله بعضهم (فصل) ومما يحكم فيه باليمين مع الشاهدين \* إذا قامت بينة للفرع المجهول الحال بأنه معدوم فلا بد من يمينه انه ليس له مال ظاهر ولا باطن وإن وجد ما لا يورثه من حق ما جلا لان البينة انما شهدت على الظاهر ولعله غيب ما لا ومن ذلك المراد على وكبل زوجها الغائب النفقة وتقيم البينة بآيات الزوجة والقبية وانصالحا وأنهم ما علموا ترك لها نفقة فلا بد من يمينها أنهم تسقط حقها ولا أرسل لها نفقة ولا أحالها على أحد فاحتالت وعلى جميع المسقط والمبطل وضابط هذا الباب أن كل بينة شهدت بظاهر فاته يستظهر بيمين الطالب على باطن الامر (فصل) \* عين القضاء لانص على وجوب عدم الدعوى على الخالف بما يوجب الان أهل العلم وأذلك على سبيل الاستحسان نظراً لأهمية الغائب وحياطة عليه وحفظ المال للشك في بقاء الدين عليه \* (تنبيه) \* فإذا حلف مرة وتأخر القضاء لم يصح أن يحلف ثالثة بالتوهم المحتمل ولا يشبه ذلك إذا كان صاحبه حاضراً وادعى عليه انه قد قضا بعد ذلك أو وجبه إياه لان اليمين عليه واجبة في هذا الموضع لقوله عليه الصلاة والسلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر والله أعلم بالصواب (الباب الخامس في القضاء بينة المدعى بعد فصل القضاء بيمين المدعى عليه) \*

(مستلة) \* إذا قال المدعى لا بينة لي بعد ما دعى مالا أو حقاً من الحقوق وأنكر المدعى عليه وسأله القاضي خلف المدعى عليه ثم قال لا بينة حاضرة تقبل عند أبي حنيفة خلافاً لما جلا لانه لا منافاة بين استنادهم في الاشهاد وبين ما قال في الابتداء لجواز انه لم يكن يعلم ان هؤلاء شهوده ثم علم أولئك بكونوا شهوده ثم صاروا بان أقر المدعى عليه عندهم فلا يكون مناقضا (مستلة) \* لو قال كل شهادة شهد لي بها فلان وفلان فهذا الحق فلا حلق لي فيها ثم ادعى بعد ذلك بشهادتهم ما وكذلك لو قال ليس لي عند فلان وفلان شهادة فيمادعى قبل هذا أو قال كل شهادة بشهادتهم فلان لي على فلان فهو زوراً وقال الشهود كل شهادة شهد بها فلان على فلان فهو زوراً ثم طلب من القاضي تحليف خصمه فخافه ثم قال لا بينة فجميع ما مر على هذا الخلاف فعند أبي حنيفة نسمع ويقضى له بها اذ من حجتهم ما أن يقولوا لا ننذر كرجل قلنا ليس لك عندنا شهادة ثم نذكرنا بعد ذلك

من حقوق النكاح ولا تلاوت بينهن في ذلك (والاختيار) في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون طريقه وهذا واتسوية المستحق في البيتوة لا في الجامعة لانما تنبني على النشاط (وقال) الشافعي رحمه الله يقيم الزوج عند البكر الجديدة سبعة أشهر واليتيم ثلاثاً ثم يستأنف (لقوله) صلى الله عليه وسلم من تزوج بكراً على امرأة عنده يقيم معها سبعة أيام وان تزوج ثانياً يقيم عندها ثلاثة أيام (ومعنى) ما رواه الدور على السبع والثلاث في القسم بالتسوية بينهن جميعاً بين الحدين (وان) كانت احداًهما حرة والاخرى أمة فالمرأة الثلثان من القسم وللامرأة الثلث فاما في المأكول والمشروب والملبوس فانه يستوى بينهما لان ذلك من الحاجات اللازمة فتستوى فيه الحرة والامة والمكاتب والمذمومة وأم الولد كالامة لتقيام الرق فيهن (ولا) قسم للمملوك كعكس البين أي لا ليله لها وان كثرن (وفي القنية) رجل له زوجة وجارية يبيت عند الزوج حتى يسب ليل من الاسبوع واليثنين عند الجارية أو في المطالعة فله ذلك اذ لم يصد الاضرار به (ولا) قسم في السفر فيسافر بمن شاء منهن والقرعة أولى يعني يستحب أن يقرع بينهما لبسافر بمن خرجت فرعتهما طيبا لقلوبهن وان تركت قسمها فضرتها صم وان رجعت جازا (وفي المنبع) الرضاع قليلا وكثيره سواء في إثبات الحرمة منه (وقال) الشافعي لا تثبت الحرمة بمطلق الرضاع بل بتجسس رضعات قليل



في تفسير الخمس أن يكتفى بالصبي بكل واحدة منها (ثم) مدة الرضاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثلاثون شهرا وعندهما رحمه الله تعالى ثمانون شهرا  
وبه قال الشافعي وأحمد رحمه الله تعالى (وعند زفر رحمه الله تعالى ثلاث سنين) (وقال) بعضهم أربع سنين (وقال) بعضهم عشر سنين  
(وقال) بعضهم خمسة عشر سنة (وقال) بعضهم عشر سنين (وقال) بعضهم أربع سنين (وقال) بعضهم مدة الرضاع جميع العمر (وفي  
الخير) مدة الرضاع ثلاث أو فأت أدنى وأوسط وأقصى فالأدنى حول ونصف حول والأوسط حولان والأقصى حولان ونصف حول (فلو)  
كان الولد يستغني دون الحولين فغاطته أمه في حول ونصف حول لا يتصل بالاجماع ولا ثم ولو لم يستغن عنها يحولين يحل لها أن ترضعه بعد ذلك عند  
علمه العلماء لا عند خلف بن أيوب (فالخاص) أن مدة الرضاع إذا مضت لا يتصل بهم التحريم ولكن ذلك على حسب اختلافهم في مدة الرضاع  
كما مر فلا تعبد به ثانيا (وقال) بعض الناس تثبت الحرمة بارتضاع الكبير (ولا) يعتبر بالطعام قبل المدة حتى لو ظم الصغير قبل الحولين ثم ارتضع  
في مدة ثلاثين شهرا عندهم وحولين عندهما فهو رضاع يوجب الحرمة لوجود الارضاع (١١٥) في المدة (وذكر) الحافظ رحمه الله أنه

ينظر أن كان الصبي يستغني  
بالطعام عن اللبن لا تثبت  
الحرمة وإن كان لا يستغني  
تثبت الحرمة وهو رواية  
عن أبي حنيفة رحمه الله  
(قلت) وهذا الرواية لا  
تخالف الرواية الأولى من  
حيث المعنى لأنه إذا لم يوجد  
الاستغناء لم يكن الطعام  
معتبراً وفي الغاية وعليه  
الفتوى (وروي) الحسن  
عن أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله أنه إذا ظم  
الصغير وكان يكتفي بالطعام  
فارضعته امرأة لم يكن  
رضاعاً وإن كان لا يكتفي  
بالطعام من اللبن فإن كان  
أكثر الذي يتناوله هو اللبن  
دون الطعام يكون رضاعاً  
وإن كان أكثره الطعام  
لا يكون رضاعاً (وفي  
الهداية) قيل لا يباح  
الارضاع بعد مدة الرضاع

و عند محمد لا تقبل مقتضب من الحواشي والمحيط

\*(الباب السادس في القضاء بقول رجل بانفراده)\*

\*(مسئلة)\* قال بعضهم ويكتفى بالشاهد الواحد فيما يتدنى الحاكم فيه بالسؤال وفيما كان علماً يؤديه  
\*(مسئلة)\* وما اختصم فيه من العيوب التي تكون في العبد المبيع فالحاكم إذا تولى الكشف عن ذلك  
فطريقه أن يرسل بالعبد إلى من يرضيه أو يثق به يهره ومعرفة بذلك العيب وغوره مثل الشقاق والطحال  
والبرص المشكوك وأمثال ذلك كثيرة فيأخذ فيه بالخبر الواحد بقول الطيب النليل كذا نقل عن  
بعض المتأخرين \*(مسئلة)\* وتقبل شهادة الفرد في هلال رمضان إذا كان في السماء علة وفي الجرح  
والتعديل والرسالة يريد به رسول القاضي للسؤال عن الشهود وترجمة الكلام إذا لم يعرف القاضي لسانه  
وتقدير الارش وتقويم المتلف والسلم أنه جيد أو ردي وهذا مذهبهما وعند محمد في الجرح والتعديل  
والترجمة لا تقبل الا شاهدان رجلين أو رجل وامرأتين \*(مسئلة)\* لو شهد عند القاضي فقال المدعى عليه  
هما عبدان وقال نحن حران وكانا مجعولين لا تقبل شهادتهما حتى يأتيا بينة فان أتى واحد وشهد بحزبتهما  
قبلت شهادتهما من المحيط \*(مسئلة)\* إذا أخبر واحد بقعة بأمر المحبسون يخرجهم من السجن والخبر  
الفرد قد يلتحق بالشهادة متى انضمت اليه قريته لئلا أثر في إيجاب الصدق والاثبات أحوط \*(مسئلة)\*  
تثبت الشهرة بالموت بخبر الواحد العدل رجلاً كان أو امرأة ولا يشترط فيه إلفاً الشهادة لأن الموت قد يتفق  
في موضع ولا يحضره الا الواحد فلزم تثبت الشهرة بقول الواحد لضعاف الحقوق المتعلقة بالموت فلهذه  
الضرورة ثبت الاشتهار بخبر الواحد ودون في اشتراط العدد في الموت حرجاً لأنه لا يقوم بمباشرة أسبابه من  
الفصل وغيره الا الواحد \*(مسئلة)\* رجل تزوج امرأة رضية فغاب عنها فجاء رجل فاحضره أمه ارضعت من  
أم الزوج أو أخته أو أخيه أمه اقبلت ابن زوجها أو أباه وهي مشتهرة ووقع عنده أنه صادق فله أن يتزوج  
أختها أو يعاسوا ما بخلاف ما إذا أخبره بسبق الرضاع والمصاهرة على النكاح لأنه في الزوج ينارعه أما  
هذه فتدعي أمراً عارضاً للزوج لا ينارعه لأنه لا يعلم والاثبات أحوط به فان وقع عنده صدقه وجب قبوله  
\*(فرع)\* لو أخبره رجل أن امرأته أودت من الاسلام أو أخبرت المرأة أن زوجها أودت هل يجب القبول

لان باحته ضرورة لكونه جزءاً لا يتجزأ (ويحرم) من الرضاع ما يحرم من النسب للحدث المشهور الا أم أخته من الرضاع فانه يجوز أن يتزوجها  
ولا يجوز أن يتزوج أم أخته من النسب لانها تكون أمه أو موطوءة أبيه بخلاف الرضاع (ويجوز) أن يتزوج أخت ابنه من الرضاع  
ولا يجوز ذلك من النسب لأنه لما وطئ أمه اخرجت عليه ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع (ولبن) الفعل يتعلق به التحريم وهو أن ترضع المرأة  
صبياً فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى آباءه وأبنائه وبغير الزوج الذي نزل لها منه اللبن أبا لمرضة وفي أحد قول الشافعي لبن الفعل  
لا يحرم (وفي المحيط) ولو زنى بامرأة فولدت منه فارضعت بهذا اللبن صبية تحرم على الزاني وفر وعه وأصوله لان ابنت الزاني رضاعاً ولا يجوز  
للزاني أن يتزوجها فكذلك له ولا (ولم) الزاني وخاله أن يتزوج بهذه الصبية كما يجوز له أن يتزوج بالمولودة من الزنا لأنه لم يثبت نسب ولد الزنا  
من الزاني فلم تثبت بينهما القرابة المحرمة للزوجة \*(فروع)\* ذكرت في الغاية ولو أن امرأة لها بنون وأخرى لها بنات فارضعت التي لها  
بنات بنات من بنى الأخرى فان بناتها تحرم على ذلك الابن بعينه ولا تحرم واحدة من بناتها على سائر بنى المرأة اهدم اجتماعهم على مدى امرأة  
واحدة (فلو) كانت أَرْضعت بنتاً حُرمت على جميع بناتها غيرهما من بناتها يحل لابن المرضعة (فلو) كانت أم البنات أَرْضعت أحد البنين وأم

البنتين أرضعت إحدى البنات لم يكن للابن المراضع من أم البنات أن يتزوج واحدة منهن ولا حوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا البنت التي أرضعت من أمهم وحدها لانهم أختهم من الرضاع (وفي المبسوط) إذا أرضعت بنتاً لم يكن لأحد من أولاد المارضة ممن كان قبل الرضاع وبعد أن يتزوج تلك المارضة (وعند بعض العلماء لا تثبت انطمة فمن انقطع ما قبل الرضاع وانما تثبت فمن حدث بعده انتهى) (ولا يثبت الرضاع إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين (وهل يثبت الرضاع بشهادة النساء منفردات فعندنا لا يثبت خلافاً للمالك والشافعي وأجدر جهم أنه (وفي) الرافعي يثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وكذا بشهادة أربع نسوة (وقيل) أحد شهادة المارضة وحدها كذا في المنبع) \* (الفصل الرابع عشر في الطلاق) \* (اعلم) ان الطلاق ينقسم الى أحسن الطلاق وإلى طلاق السنة وإلى طلاق البتة (فاحسنه) ان يطلق الرجل امرأته طلاقاً واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها (وأما) طلاق البتة فهو أن يقع تبتين أو ثلاثاً دفعة واحدة في طهر واحد فاذن (١١٦) ذلك وقع الطلاق وكان عاصياً عندنا خلافاً للشافعي (وأما) طلاق السنة فهو أن يطلق

المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة أطهار (وقال) مالك هذا بدعي وليس طلاق السنة إلا أن يطأها واحدة ويصبر حتى تنقضي عدتها (ثم) طلاق السنة على نوعين سنة من حيث العدد وسنة من حيث الوقت (فالاول) يستوى فيه المدخول بها غير المدخول بها (والثاني) يختص بالمدخول بها وهو أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه وهذا لا يتصور إلا في المدخول بها خاصة كذا ذكره قاضي القضاة بدر الدين العيني رحمه الله تعالى في شرحه على الجمع (وفي الهداية) ويقع طلاق كل زوج إذا كان بالغاً فلا فلا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم (وفي العمادى) طلاق المعتوه غير واقع كطلاق المجنون (وتسكعوا) في

فيه روايتان ولو أخبرها انسان انه طلقها وزوجها يحل لها التزوج بزواج آخر انظر الخلاصة \* (مسألة) \* سكوتها عند الاستئذان رضا وانما يكون سكوتها رضا بأمور أحدها أن تكون عالة وطريق العلم أن يعث الولي رسولاً واحداً عدلاً أو غير عدل فيخبرها بذلك أو يخبرها بنفسه أما إذا أخبرها فذولى فلا بد من العرد \* (مسألة) \* ما بطن من العروبي حيوان وقن وأمة فاطريق هو الرجوع الى أهل البصران أخبر واحد عدل يثبت العيب في حق الخصومة وإن شاهده عدلان وشهدا أنه كان عند البائع يرد عليه قاله قاضيان \* (استدلال وتنبية) \* القياس أن تكون شهادة الفرد حجة تامّة في باب الديانات لرجحان الصدق في خبره باعتبار عقله ودينه إلا أنه جعل العدد شرطاً فيما يطلع عليه الرجال نصالاً قياساً فبقى هذا على قضية القياس مع أنه هنا مست الضرورة الى أنه لا يشترط العدد كبايكثر النظر الى العورات وهل يشترط لفظ الشهادة قال مشايخ خراسان يشترط لأن هذه شهادة محضة لانهم أوجب على غيره لا على نفسه وقال مشايخ العراق لا يشترط لأن هذا خبر لم يشترط لقبوله لفظ الشهادة وذكر في بعض روايات المبسوط ولا تقبل في ذلك شهادة رجل واحد فقد اختلف المشايخ فيه قيل تقبل لانه تقبل فيه شهادة امرأته واحدة فلا تقبل في ذلك شهادة رجل واحد أولى ولا يقال يقضى بالنظر الى ما يحل لانه يشكل بما لو شهور على ذلك رجل وامرأتان أو رجلان تقبل وقيل لا تقبل انظر كتاب الشهادات من المحيط \* (مسألة) \* قال جمع من العلماء يجوز تقليد المفتي الواحد إذا كان عدلاً بالغاً سواء كان حراً أو عبداً ويجوز أن تقلد رسولاً اليه وكذلك إذا كتب المفتي خطه في رقعة للمستفتي جاز العمل بخطه إذا كان الرسول ثقة فأن عرف المستفتي خطه وكان الرسول غير ثقة ففيه نظرووجهه إذا ما جرت العادة به في سائر الأعصار والأمصار مع ضرورة الناس الى ذلك وكانت الخواتم تجوز على كتب القضاة حتى أحدثت الشهادة على كتاب القاضي لأجل حدوث التهمة على خاتم القاضي وأول من أحدث الشهادة على ذلك هرون الرشيد وقيل ابن المهدي قاله بعضهم \* (فرع) \* إذا أخبر به بدعي ماصلي عدل فهل يكتب به أم لا بد من اثنين فيه خلاف \* (فرع) \* والمؤذن يكتب أخباره بدخول الوقت إذا كان بالغاً قاعلاً عالماً بالأوقاف مسلماً ذا كراو يعتمد على قوله \* (الباب السابع في القضاء بقول امرأته بانفرادها) \*

الفصل بين المجنون والمعتوه قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه واقعاله الانادر والعاقل ضده والمعتوه من يخطأ كلامه وانعاله وذلك فيكون ذلك غالباً أو هذا غالباً أو كأنما هو (وقال) بعضهم المجنون من يفعل الأفعال القبيحة لا عن قصد والعاقل من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد وانما يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين على ظن الصلاح والمعتوه من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد مع ظهور الفساد (المصروع) إذا طلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا أجاب صاحب المحيط رحمه الله (طابق) امرأته وهو صاحب برسام فلما صح قال طلق امرأتى ثم قال انى لست أظن ان الطلاق في تلك الحالة كان واقعا قال مشايخنا رجحهم لقبحه حينما أقرب بالطلاق ان رده الى حالة البرسام وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حالة البرسام فهو مؤاخذ بذلك في القضاء (وطلاق) المكره واقع خلافاً للشافعي رحمه الله (وطلاق) السكران واقع (واختار) الكرخي والطحاوي انه لا يقع وهو أحد قولي الشافعي (وطلاق) الآخر واقع بالاشارة لانها صارت معهودة فقيمت مقام العبارة فعلا الحاجة (وطلاق) الامة تثنان حراً كان زوجهما أو عبداً (وطلاق) الحرة ثلاث حراً كان زوجهما أو عبداً (وقال) الشافعي عدد الطلاق يعتبر بحال الرجال دون النساء كذا في الامام مالك رحمه

الله تعالى (واذا) تزوج العبد امرأة وطلق وقع طلاقه ولا يقع طلاقه ولا هي امرأته لأن ملك النكاح هو العبد لا فيكون له طلاق  
دون المولى (نوع في المصريح والكنية) \* الطلاق على ضربين صريح وكنية (فالصريح) قوله أنت طالق ومطلقة ومطلقتك فهذا يقع به  
الطلاق الرجعي لأن هذه الالفاظ مستعملة في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكأن صريحاً وأنه تعقبه الرجعة بالنص ولا يغتفر إلى النية لأنه  
صريح فيه لغلبة الاستعمال وكذا إذا نوى الابانة لأنه قصد تجزير ما ملقه الشرع بانقضاء العدة فيرد عليه (ولو) نوى الطلاق عن وثاق لا يدين في  
القضاء لأنه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه يحتمله (ولو) نوى به الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين  
الله تعالى (وعن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى (ولو) قال أنت مطلقة بتسكين الطلاء لا يكون طلاقاً بالابانة  
(واذا) قال أنت الطلاق أو أنت طالق الطلاق أو أنت طالق لا يمكن له نية أو نوى واحدة أو اثنتين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلاثاً  
ثلاث (ولو) قال يدك طالق أو رجلك طالق لم يقع الطلاق (وقال) زفر والشافعي رحمه (١١٧) الله تعالى يقع وكذا الخلاف في كل

جزءه عين لا يبر به عن جميع  
البدن (وان) طاقها نصف  
تطبيقاً أو ثلثها كانت تطليقة  
واحدة لأن الطلاق لا يتجزأ  
(ولو) قال أنت طالق ثلاث  
أقسام تطليقتين فهي  
طالق ثلاثاً لأن نصف  
التطليقتين تطليقة فإذا  
جمع بين ثلاث أنصاف  
تطبيقاً يكون ثلاث تطليقات  
ضرورية (ولو) قال أنت  
طالق ثلاث أنصاف تطليقة  
فيسل يقع تطليقتان لأنها  
طليقة ونصف فتسكمل وقيل  
يقع ثلاث تطليقات لأن كل  
نصف يسكمل في نفسه  
فيصير ثلاثاً (ولو) قال أنت  
طالق من واحدة إلى اثنتين  
أو ما بين واحدة إلى اثنتين  
فهي واحدة (ولو) قال من  
واحدة إلى ثلاث أو ما بين  
واحدة إلى ثلاث فهي ثنتان  
وهذا عند أبي حنيفة رحمه

وذلك فيما لا يطالع عليه إلا النساء كالولادة والكرامة والنيو به والحيض والحمل والسقط والاستهلال وحبوب  
الحرث والاماء وفي كل ما تحت ثيابهن ووجوههن ما كانت هذه الامور مما لا يحضرها الرجال ولا يطالعون  
عابها أقيم فيها النساء مقام الرجال للضرورة (مسئلة) \* إذا كان زوجين ثم أنت بولد فمجرد ولادته حال  
قيام النكاح فلهن امرأتان واحدة حرة مسلمة ثبت ذلك به صريح في المبسوط حتى لو نفاه الزوج بلاءه  
لأن النسب يثبت بالفراش القاطن والعان انما يجب بالقذف وليس من ضرورته وجود الولد فانه يصح بدونه  
(مسئلة) \* لو قال لزوجته ان ولدت فطالق فالت ولدت فانكر فشهدت به القابلة يقبل قولها عند أبي  
يوسف ومحمد لأن شهادتها حجة في ذلك قال عليه الصلاة والسلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع للرجال  
النظر اليه ولا من المسابقات على الولادة تقبل فيما يثبت عليها وقال أبو حنيفة انهم ادعت الحنف فلا يثبت الا  
بحجة قاطنة وهذا لأن شهادتهن ضرورية في الولادة فلا تطهر في حق الطلاق لأنه ينفك عنها

(فصل) \* وأما شهادتهن على استهلال الصبي فعند أبي حنيفة لا تقبل في حق الارث لأنه مما يطالع عليه  
الرجال الا في حق الصلاة لانهم أمور الدين وعندهما تقبل في حق الارث أيضاً لأنه صوت عند الولادة ولا  
يحضرها الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة

(فصل) \* وما يكون في موضع لا يطالع عليه الرجال فعلى القاضي أن يرد حرة عدلة والاثنتان أحوط فان  
أخبرت أنه لا يجب به فلا خصومة اذا لم يثبت العيب لخاصم وان أخبرت بالعلم فلا يرد بمجرد قولها اذا مجرد  
قولها ليس يلزم لكن بخلاف البائع فيردونه بكل والا فلا وعن أبي يوسف أنه يرد بمجرد قولها لأن قولهن حجة  
فيما لا يطالع عليه الرجال وعند محمد ان العقد ينفسخ قبل القبض بقولها لبعده للعاجة الى ادخالها في ضمان  
البائع ومجرد قولها ليس بحجة فيمقتض من جامع المصولين (مسئلة) \* يقبل قول المرأة في ارسال  
الهدية ويجوز قولها والاقدام على الاكل قولها ويقبل قولها في الاذن في دخول الدار والهجوم على  
العيال (مسئلة) \* اذا أنكر الزوج ما ادعته عليه المرأة من الاعتراض وكانت بكر انظر النساء اليها فان  
قلن هي ثيب فالقول قوله مع عيمته لأن قول النساء ليس بحجة فوجب تخليفه وانما يثبت بقول النساء  
النيو به لا الوصول وفي الاصل ان المرأة الواحدة تجزئ والثنتان أحوط لأن ما لا يضمن اليه قول الرجل لا يعتبر

الله تعالى (وقال) يقع في الاول ثنتان وفي الثاني ثلاث (وقال) زفر رحمه الله في الاولى لا يقع شيء وفي الثانية يقع واحدة وهو القياس (ولو)  
قال أنت طالق واحدة في ثنتين ونوى الضرب والحساب أو لم يكن له نية فهي واحدة (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقع ثنتان اعرف الحساب  
وهو قول الحسن بن زباد رحمه الله تعالى (وان) نوى واحدة وثنتين فهي ثلاث (وعلى) هذا الخلاف اذا قال لفلان على عشرة دراهم في عشرة  
دراهم يلزمه عشرة عند علمائنا الثلاثة ثم رحمه الله تعالى وعند زفر يلزمه ما تدرهم به قال للمك والشافعي رحمه الله (ولو) قال أنت طالق  
من ههنا إلى الشام فهي واحدة على الرجعة وقال زفر هي بائنة (ولو) قال أنت طالق بمكة أو في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد (وكذا)  
قوله أنت طالق في الدار لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان (وان) عني به اذا دخلت مكة بصدق ديانة (ولو) قال أنت طالق اذا دخلت  
مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لأنه ملحق بالدخول (وفي المنبع) ولو قال أنت طالق غدا وقع الطلاق عابها بطولوع القمر ولا يقع في الحال الا أن  
يكون القول قبل طلوع القمر انتهى (وجل) قال على طلاق امرأتك لا يقع (وفي) أدب القضاء للسر وجرى رجل قال لامرأته طلاقك على فرض  
لازم أو قال طلاقك على حتم لازم البصيح أنه يقع الطلاق في الكل بخلاف العتيق لأنه مما يجب جعل اخباراً (وفي الوالو الخ) رجل قال لامرأته



الطلاق عليك لا يقع الطلاق الآن يريد الايقاع لان هذا اللفظ يستعمله الناس لا الايقاع (رجل) قال لامرأته ثلاث تطليقات عليك طلاق  
ثلاثا لانه اوقع الثلاث عليها (ولو) قال لانكاح يثنافانه يقع اجساعا (وقال) في المنبع يجوز النكاح لا يكون طلاقا والله اعلم (قال)  
جميع نساء أهل الدنيا طواني طلاق امرأته لانهم من حساب العالم (قال) لامرأته ان لم أشبعك من الجماع فأنت طالق قال بعضهم لا يعرف  
شبعها حتى تقول بلسانها وقيل ان جامعها ولم يفارقها حتى أنزلت فقد أشبعها ولم يقع الطلاق (وفي الوولو الجي) رجل له أربع نسوة فقال أنت  
ثم أنت ثم أنت طالق طلق الرابعة لا غير لانه لم يذكر الجزء الا للرابعة (ولو) قال لا أربع نسوة بينكن تطليقة طلق كل واحدة  
منهن تطليقة لانهم اتفقوا علىهن فيصيب كل واحدة منهن ربيعهما وأنه لا يتجزأ فيكمل (ولو) قال لامرأته كوفي طالق الله تعالى أنه  
قال أراه واقعا (وكذا) لو قال لامته كوفي حرة لانه صريح في الطلاق والعاق (رجل) قال لامرأته أنت طالق عدد ما في الخوض من السمك  
وايس في الخوض سمك يقع واحدة (١١٨) (وكذلك) لو قال أنت طالق بعدد كل شعرة على جسد ابليس لعنه الله تعالى يقع واحدة لا غير

(رجل) قالت لامرأته  
لستى بزوج فقال الزوج  
صدقت وهو ينوي بذلك  
طلاقها هذا هو طلاق الرجل  
لامرأته لستى بامرأة  
وفوى الطلاق سواء أوثمة  
يقع الطلاق عند أبي حنيفة  
وحه الله كذا هنا (رجل)  
قال لامرأته لا حاجة لي  
فيك أو قال ما أريدك وهو  
ينوي الطلاق لم يكن طلاقا  
لان اللفظ لا يحتمله (وفي  
المنبع) رجل قال لامرأته  
ان دخلت الدار فأنت طالق  
ثلاثا ثم طلقها ثلاثا من غير ان  
عادت اليه بعد زوج آخر  
فدخلت الدار لم يقع شيء عند  
علمائنا الثلاثة رحمه الله  
تعالى وهو قول مالك ذكره  
في المدونة والشافعي في  
الجديد وأحمد بن حنبل  
رحمهم الله تعالى (وقال)

فيه العدد لان اشتراط العدد عرفناه بالنص بخلاف الاصل فلا يصير موافقا لاشتراط هذا العدد كذا ذكرته  
في شرحي للوقاية المسمى بالاستفتاء (مسئلة) نقل ابن خزم في مراتب الاجماع اجماع الامة على قبول  
قول المرأة الواحدة في اهداء الزوجة لزوجه المله العرس  
(الباب الثامن في القضاء بالنكول عن اليمين وعن حضور مجلس الحاكم وبيان  
المواضع التي يجب فيها اجابة دعوة الحاكم وما لا يجب فيه الاجابة)  
(مسئلة) يجوز القضاء بالنكول في باب الاموال ولا ترد اليمين الى المدعي وقال الشافعي لا يقضى بالنكول  
ولا يكتفه ترد اليمين الى المدعي فان حلف ياخذ المال والا فلا والعصم قواما لان النكول دل على رجحان  
الكذب في انكاره لانه لو كان صادقا في انكاره لا يقدم على الحلف اذ لو لم يحلف يفوت ماله لان عندنا يقضى  
بمجرد النكول وعنده تنقل اليمين الى المدعي فيحلف غالبية قضى له بالمال وهذا صار في المدعي عليه من  
النكول لو كان صادقا في انكاره لان حب المال يحمله على اليمين الكاذبة فيحلف صيانة للمال فكيف  
لا يحمله على اليمين الصادقة فلما امتنع عن اليمين غلب على ظن القاضي انه لما امتنع عن اليمين الكاذبة  
فظهر كونه مبطلا وكون المدعي ٣ مخفي وجب على القاضي تمكين المدعي من أخذ المال دفعا للظلم منه  
(مسئلة) ويجوز رد اليمين الى المدعي على وجه الصلح وذكر في الجامع الصغير ان الصلح على اليمين جائز  
حتى لا يكون له ان يستخافه على ذلك أبدا فلما جاز الصلح جاز أيضا رد اليمين الى المدعي على وجه الصلح وذكر  
في المنتقى لو قال لرجل لي عليك ألف درهم فقال المدعي عليه ان حلفت انما لك على أديتها اليك تحلف وأداها  
اليه على الشرط الذي اشترط اقله ان يستردها منه مالم يؤدها بغير شرط  
(فصل) النكول نوعان حقيقة فتوحكما أما حقيقة أن يقول المدعي عليه لا أحلف فالقاضي يقول له اني  
أمرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والاقصيت عليك بالمال فيقول في كل مرة أحلف والاقصيت  
عليك بالمال وانما القدرة بثلاث مرات ليكون أجلى للعمى وأبلغ في ابلاغ العذر فان قضى القاضي بشكوله  
في المرة الاولى فلقد قضاؤه لان نكوله معبر للتورع عن اليمين الكاذبة فقد وجد دليل القضاء لكن الاموال  
وترك الاستحجال أولى فان قال في المرة الاولى لا أحلف ثم قال في المرة الثانية أحلف ثم قال في المرة الثالثة

زفر يقع الطلاق الثلاث (رجل) قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثم ارتدوا العياذ بالله تعالى ولحق بدار الحرب ثم عاد مسلما لا  
وترجها فدخلت الدار لم تطلق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تطلق (البائن) لا يلحق البائن الا اذا قدم سببه بأن قال لها ان  
دخلت الدار فأنت بائن وفوى الطلاق ثم أبان انهم دخلت الدار وهي في العدة فحينئذ يلحقه (وقال) زفر رحمه الله البائن لا يلحق البائن مطلقا  
(والصريح) يلحقه الصريح والبائن حتى أن المطلقة الرجعية لو طلقها زوجها أو أبان سابقه بالاجماع لقيام الزوجية والوصلة (والبائن)  
يلحقه الصريح ولا يلحقه البائن حتى أن المبتوتة المختلعة لو أبان الا يقع لان محلها الوصلة والوصلة قد انقطعت بالخلع والابانة (ولو) طلقها في العدة  
يقع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (قالت) وقد نظم بيتا في هذا المعنى شيخنا العلامة قاضي القضاة سعد الدين الدبري الحنفي نعمه الله  
تعالى برحمته وهو وكل طلاق بعد آخر واقع \* سوى بائن مع مثله لم يلحق (وفي الذخيرة) لو قال لختلعتك عندى ينوي به الطلاق  
أو قال استبرئ مني رجلك أو قال لها أنت واحدة يقع عليها تطليقة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع بها  
شي لانهم من جملة الكافيات ولهذا يحتاج فيها الى النية كسائر الكافيات (ولهما) أن هذه الالفاظ في حكم الصريح على معنى أن الواقع بهما رجعي



(ولو) قال: كلتا زوجتي فانت طالق فترجوها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فمضى فخرج الله تعالى ثلاثا واولاه اربعة  
 مهوور ونصف مهر (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة تطلق ثنتين وعالم مهر ونصف مهر (واذا) اختلف الزوجان  
 في وجود الشرط فقال الزوج علفت طلاقا بدخول الدار فلم يوجد الدخول وقالت المرأة بل دخلت ووقع الطلاق فالقول قول الزوج لانه  
 متمسك بالاصل اذا اصرع الشرط والقول لمن يمسك بالاصل لان الظاهر شاهده ولانه ينكر وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول لانه ينكر  
 الا ان تقيم المرأة بينة لانها تورد دعواها باجته (وفي البرزاي) قال لغيره طلقها ان شئت لا يكون تزكيا لانه تشاؤها المشبهة في مجلس علمها  
 وبعد المشبهة يصير وكلا فلا تطلقها الا ان يقع ولو قام الوكيل من مجلسه بطلت الوكالة فلا يقع الطلاق بعده (قال) الامام الحواشي رحمه الله تعالى  
 وهذا يحفظ فان الزوج يكتب الى من يتق به انها اذا شامت الطلاق فطلقها ولو كلاه يورثون الا يقع من مجلس المشبهة ولا يدرون انه لا يقع  
 \* (نوع في الاستثناء والشرط) انما يصح لو اتصل ولو تنفس بين التصرف والاستثناء ووجد (١١٩) من التنفس بدا أولا ولكنه وصله يصح  
 الاستثناء كذا عن أبي يوسف

رحمه الله (وفي الاجناس)  
 سكنت سكتة قبل التنفس ثم  
 استثنى لانه الاحتشاء الا  
 ان تكون سكتة التنفس  
 (ويطال) الاستثناء بأربعة  
 بالسكتة وبالزيادة على  
 المستثنى منه مثل أنت طالق  
 ثلاثا الا اربعا وبالسواة  
 وباستثناء بعض الطلاق  
 مثل أنت طالق طلبة الا  
 نصفها (ولو) قال كل امرأة  
 لي طالق الا هذه وليس له  
 سواها لا تطلق لان المساواة  
 في الوجود لا تمنع صحته ان  
 عم وضعا لانه تصرف صبغي  
 (قال) لها أنت طالق واحدة  
 وثلثين وثلاثا وأربعا ان  
 كنت فلانا تعلق السك  
 بتكليم فلان حتى لا يقع في  
 الحال شئ (ولو) قال لها أنت  
 طالق فغري على لسانه  
 الاستثناء بلا قصد الاستثناء

لا أحلف قضى عليه بالنكول لان قوله في المرة الثانية أحلف لم يصح موفيا حقه في اليمين بخلاف ما اذا  
 استعمل المدعي عليه من المدعي ثلاثة أيام بعد ما قال في المرة الاولى لا أحلف ثم جاء بعد مضي المهلة وأبي اليمين  
 فالقاضي يستقبل عليه عرض اليمين ثلاث مرات لان عرض اليمين انما يبيح معبرا اذا بقي الاستعلاء  
 حقا مستحقا للمدعي ففي الاول بقي حقا مستحقا للمدعي ففي عرض اليمين معتبرا وفي الثاني لم يبق حقا  
 مستحقا للمدعي في المهلة فلا يبيح عرض اليمين معتبرا \* (فرع) \* ولو قال المدعي عليه بعد ما نكل عن  
 اليمين ثلاث مرات أنا أحلف يحلفه قبل القضاء بالنكول وبعد القضاء لا يحلفه لان قبل القضاء أثره في ابطال  
 كلام المدعي فاعتبر وبعد القضاء أثره في ابطال القضاء فلم يعتبر وصار كرجوع الشهود قبل القضاء معتبر  
 أو بعده لا الا في حق الضمان لما فيه من ابطال القضاء \* وأما النكول حكما وهو ان يعرض القاضي اليمين  
 عليه ثلاث مرات وسكت في كل مرة ولم يجبه يجعله ناكلا لانه امتنع عن اليمين المستعقبة عليه ألا يرى انه  
 لو سكت من جواب الخصم بحلفه القاضي بجيبه كذا هذا وهذا اذا لم تكن بلسانه آفة فان كانت في لسانه  
 آفة تمنعه عن الجواب أو بآفته تمنعه من السماع لا يجعل امتناعه عن اليمين نكولا حكما لانه ما لم يسمع  
 ويقرر على الجواب لا يصير ظاهرا فلا يجعل نكولا حكما \* (مسئلة) \* ولو سأله القاضي عن دعواه فسكت ولم  
 يجبه فالقاضي يأمر المدعي أن يأخذ منه كفيل حتى يسأل عن حاله هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان  
 ظهر انه لا آفة وبأنه لا آفة تمنعه من السماع لا يجعل امتناعه عن اليمين نكولا حكما لانه ما لم يسمع  
 عليه بالنكول والله أعلم

\* (فصل فيمن نكل عن حضور مجلس الحاكم) \* قال المادردى في نفسه يرقوه تعالى واذا دعوا الى الله  
 ورسوله ليحكم بينهم الآية في الآية دلائل على أنه من دعى الى حاكم فعليه الاجابة ويجرح ان تأخروا روى  
 عن الحسن أن النبي عليه الصلاة والسلام قال من دعى الى حاكم من حكم المسلمين فلم يجبه فهو ظالم لاحقه  
 انتهى قال بعضهم من ادعى على غيره مدعى فدعاه الى القاضي فامتنع ختمه خاتما من طين فان لم يأت به  
 معه بعض أهوانه لم يدعوه اليه فان امتنع وتوارى عنه في منزله سأل الخصم عن دعواه فان ادعى شيئا معلوما  
 فالقاضي يجوز له حينئذ نصب الوكيل عن اخفى في بيته بعد ما نادى أمين القاضي على باب داره انظر فصول

لا تقع (ولو) قال أنت طالق فغري على لسانه أو غير طالق لا يقع (قال) ان شاء الله تعالى فانت طالق لا يقع (قال) والله لأكلم فلانا استغفر الله  
 ان شاء الله تعالى كان استثناء ديانة لا قضاء (أراد) أن يحلف رجلا ويخاف أن يستثنى عقبه سرا يأمره بان يقول عقب حلفه من صلاحيات  
 الله أو كلاما آخر لان اليمين حقه فله المنع عن ابطاله (قال) أنت طالق ان شاء الله أنت طالق الاستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا  
 خلافا لفرجه الله فانه ينصرف اليهما عند مولاي يقع شئ (كتب) الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكلمة يصح (ادعى)  
 الاستثناء أو الشرط فالقول قوله (ولو) شهدوا أنه طلق أو خالف بلا استثناء أو شهدوا بأنه لم يستثنى تعقل (وهذه) المسئلة محتملة قبل فهم البيعة  
 على النفي لانه في المعنى أمر وجودي ولانه عبارة عن ضم الشفتين تعقيب التكليم بالموجب (ولو) قالوا طلق ولم نسمع منه غير كلمة الخلع والزوج  
 يدعى الاستثناء فالقول قوله لجواز أنه قاله ولم يسمعه والشرط سماعه لا سماعهم (وفي الصغرى) اذا ذكر كراهة في الخلع لا تسمع دعوى  
 الاستثناء (وذكر) الاوز جندى رحمه الله تعالى انما تصح دعوى الاستثناء بان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبيعة لا تقبل وان ظهر منه ما يدل  
 على صحة الخلع كقبض البذل ونحوه لانه دعوى الاستثناء (ولو) قال لبعده أعنتك أمي وقلت ان شاء الله أولا يمر أنه طلقك أمي وقلت

أن شاء الله وأنكرت فاقول قوله (وذكر) النسقي رحمه الله تعالى ادعى الزوج الاستناعا وأنكرت فاقول قولها ولا يصدق الزوج الا بيمينه وان ادعى تعاقب الطلاق بالشرط وادعت الارسال فاقول قوله (وفي الهداية) واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقاً ثنائياً وهي في العدة ورثته وان مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها وقال الشافعي لا ترث في الوجهين \* (نوع في الرجعة) \* (اذا) طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية أو تطليقتين فله أن راجعها في عدتها رضى بذلك أو لم يرض لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف الا بة من غير فصل ولا بد من قيام العدة لان الرجعة استدامة المالك (والرجعة) أن يقول راجعتك أو راجعت امرأتى وهذا صريح في الرجعة ولا خلاف فيه بين الامّة أو طأها أو قبلها أو عساه بشهوة أو ينظر الى فرجها بشهوة وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا تصح الرجعة الا بالقول مع القدرة عليه (ويستحب) أن يشهد على الرجعة شاهدان وان لم يشهدت الرجعة (واذا) انقضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة قصده فصح رجعة وان كذبت فاقول قواها (واذا) قال (١٢٠) الزوج قد راجعتك فقال بحسبه قد انقضت عدتي لم تصح الرجعة عند أبي حنيفة وقالوا تصح الرجعة

(والطالقة) الرجعية تنسوف أى تستر بن بان تجلو وجهها وتصل خديها لانها حلال للزوج اذا النكاح قائم بينهما (ويستحب) للزوج أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها أو يسهمها خلق نهائيه واپس له أن يسافر بها حتى يشهد على رجعتها (والطلاق) الرجعي لا يحرم الوطء (وقال) الشافعي رحمه الله يحرمه اه (واذا) كان الطلاق بائن دون الثلاث فله أن يتزوجها في العدة وبعد انقضائها لان حل الحلية باق (وان) كان الطلاق ثلاثاً في الحرّة أو ثنتين في الامّة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها والشرط الا يلاصق دون الانزال (وي

الاستروتنى والمحيط والخلاصة) (مسئلة) \* قال في الابيضاح المشتري بخيار أراد الرد فاخفى البائع فطلب المشتري من القاضي أن ينصب خصماً عن البائع ليرده عليه قبل نصب نظر المشتري وقبل لانه لما شري ولم يأخذ منه كفيلاً مع احتمال قيمته فترك النظر لنفسه فلا ينظر له واذا لم ينصبو طلب المشتري من القاضي الا عذار فنجد رحمه الله روايتان يعذر في رواية فقيحت ناديا ينادى على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلانا يريد الرد عليك فان حضرت والانقضت البيع فلا ينقضه القاضي بلا عذار وفي رواية لا يعذر القاضي أيضاً \* (مسئلة) \* قال في النخبة كفل بنفسه على انه لو لم يوفاه غدا فدينه على الكفيل فغاب الطالب في الغد ولم يجده الكفيل حتى مضى الفد لزمه المال ولورفع الكفيل الامر الى القاضي فنصب وكيلان الطالب وسلم اليه المكفول عنه يرى وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله قال أبو اليت لو فعل به فاض فاعلم ان الخصم تغيب لذلك فهو حسن

\* (فصل في بيان المواضع التي يجب فيها اجابة الحاكم) \* ذكر الخصاص قال أبو يوسف رحمه الله ادعى على رجل دعوى وأراد عليه دعوى وهو في المصر والقاضي لا يعلم أهو محق أم مبطل فأنه يعديه عليه ويبعث من يحضره استخسنا والقياس أن لا يعديه لمجرد الدعوى لان الدعوى خير محتمل والمحمّل لا يكون حجة فلا يثبت به ولاية الادعاء وجه الاستخسان ان ترك القياس بالانكار المشهور وجاز وقد جلت الاثر عن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم انهم فعلوا ذلك من غير تكبير وقال عليه الصلاة والسلام ان الله لا يجمع أمتي على الضلالة وروى ابن جلامن أراش قدم مكة بابل فباعها من أبي جهل بن هشام فخله فقام في المسجد فقال يامعشر قرش اني رجل غريب ابن سبي وانى بعثت ابلا من أبي جهل فطأني وظلمني فمن رجل يعديني عليه ويأخذني بحقى ورسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد جالس فقالوا ذلك الرجل يعديك عليه فاطلق اليه فذكر له ذلك فقام معه وبعث قرش في أثرهم ارجلا وانما فعلوا ذلك استهزاء لما قد علموا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أبي جهل لعنه الله من العداوة فأتى الباب فصر به فقبل من هذا فقال محمد فخرج أبو جهل ومافى وجهه راحة من الدرع رأى من الخوف فقال أعطاه زاحفة فقال نعم فدخّل فأخرج حقه فأعطاه اياه فجاء الرسول فأخبرهم وجاء الرجل فوقف عليهم فقال جزاء الله خير أخذنى حتى فلم يتفروا

المشكلات) من طلق امرأته الغير المدخول بها ثلاثاً فله أن يتزوجها بالتحليل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ففي حق المدخول بها (والهبة) المراهق في التحليل كالبائع لوجود المدخول في نكاح صحيح وهو الشرط بالنص ومالك مخالفنا والحجة فيه عليه (واذا) تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكر ولقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له وهذا هو محله (المرأة) اذا أرادت أن تتزوج بزواج التحلل لا ولو خافت أن لا يطلقها ينبغي أن تتبدى بالايجاب فنقول تزوجتك على أن يكون امرى بيدى بعد يوم أو شهر فاذا قبل الزوج على ذلك كانت متمكنة من تطليق نفسها في ذلك الوقت (وفي) الفتاوى الظهيرية المطلقة ثلاثاً اذا زوجت نفسها من غير كفوف ودخل بها احلت للزوج الاوّل عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى (وذكر) ابن فرشتة في شرحه على الوقاية لو ادعت دخول المحلل صدقت وان أنكره وكذا على الكس (وان تزوجت) بمحبوب ينزل فبأنه تحل للاوّل وان لم ينزل لا تحل (ولو) كانت المرأة مفضضة لا تحل للاوّل الا اذا جلت من الثاني لوجود الوقاع من قبلها (ولو) وطئها في الحيض حلت للاوّل (ولو) لف قضيه بخرقة فباعها وهي لا تمنع من وصول حرارة فرجها الى ذكره تحل للاوّل (وفي) فتاوى الوبرى الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الجماع لو أوجذ كره بمساعدة يده لا تحل

للاول انتهى (فوع في الخلع) (ذكر) في المبيح اذا انشاق الزوجان ونحيا لهما وفاقا أن لا يقيم أحدهما الله تعالى فلا بأس أن يقدري نفسه  
 منه بحال خلعها به فاذا فعل ذلك وقع تطليقة بانه ولزنها المال لقوله تعالى فان خفتم أن لا يقيم أحدهما الله الآية أي ان خفتم أن لا يقيما  
 ما يلزمهما من موجب الزوجية بالنشوز فلا جناح على الزوج فيما أخذ ولا على المرأة فيما أعطت (والخلع) معروفة في حقها لان الخلع من  
 جانبها تخليك مال بعوض فيه صرح جوعها قبل قبول الزوج ولو شرط الخيار لهما بأن قال خالعتك بألف على انك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت مع  
 فان ردت الطلاق بطل وان اختارته وقع وجوب الالف للزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطلاق واقع والمال لازم والخيار  
 باطل لان الخلع من جانبها في معنى تعليق الطلاق بقبول المال وهو عين واليمين لا يقبل الفسخ فكذا شرطها وهو القبول من زوجها (ويقتصر)  
 على المجلس اذا كان الايجاب من قبلها فلا بد من قبول الزوج في المجلس واذا كان الايجاب من جهته لا يصح جوعه قبل قبول المرأة فيه مع  
 قبولها بعده وشرط الخيار أيضا ولاية مصر على المجلس (وبسطة) الخلع والمبارأة كل حق (١٢١) لكل منه ما على الآخر بأن يقول هو

لامرأته برئت من نكاحك  
 بكذا وتقبل هي ولا يني  
 لاحدهما دعوى في المهر  
 مقبوضا مكان أو غير  
 مقبوض قبل الدخول  
 أو بعده ولا في النفقة  
 الماضية أما نفقة العدة  
 فلا تسقط الا بالذكر وهذا  
 كله عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى وعند محمد رحمه الله  
 تعالى لا تسقط بهما شيء الا  
 ما سمياه وأبو يوسف رحمه  
 الله تعالى وافق بأحنية في  
 المبارأة ومحمد في الخلع  
 (ولو) خالعهما على نفقة العدة  
 صح ولا تجب النفقة (ولو)  
 أبرأت الزوج عن النفقة  
 حال قيام النكاح لا يصح  
 الا راعى ونحب الزففة لان  
 النفقة في النكاح تجب شيئا  
 فشيئا على حسب حدوث  
 الزمان فوما فيه وما كان البراء  
 عنها ابراء قبل الوجوب فلم

الى ان جاء ثوب جهل عليه اللعنة فقالوا وبك ما صنعت فقال والله ما هو الا ان ضربت على الباب فقال محمد فذهب  
 فوادى فخر جنت فاذا معه فخل ما رأيت مثل هامة وانيابه انجيل قطان كدلا كافي لوامنته فوالله ما ملكت  
 حتى أعطيت حقه في الحديث بيان جوارز الاعداء بمجر الدعوى ألا يرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام  
 بنفسه بمجر الدعوى الا ان اليوم القاضي لا يقوم بنفسه لكثرة الخصوم ولما فيه من الاستخفاف به فأما ان  
 كان الخصم خارج المصرفا ان كان قريبا من المصربان كان بحيث لو استكرم من أهله أمكنه ان يحضر مجلس  
 القاضي وبحيث يبيت في منزله يهرده وان كان بعيدا من المصربان بحيث لا يمكنه أن يعود من المصربان يبيت في  
 منزله لا يبعده ثم كيف يصنع القاضي اختلف المشايخ فيه قيل يأمر المدعي بأقامة البينة انه عليه حقا ولا  
 تكون هذه البينة لاجل القضاء بل لاجل الاحضار كما في كتاب القاضي الى القاضي فاذا أقام البينة أمر انسانا  
 ان يحضر خصمه فاذا أحضره أمر المدعي بأعادة البينة فاذا أعاد البينة لعادلة قضى به عليه وقيل يحلفه القاضي  
 فان نكل أقامه من مجلسه وان حلف أمر انسانا ان يحضر خصمه والاول أصح وعليه أكثر القضاة وذکر  
 انحصاف ان القاضي يدفع خاتمه لاحضار الخصم اذا كان في المصربان يبيت من يحضره ان كان خارج المصربان  
 والقضاة على عكس هذا فانهم يبعثون الراجل في المصربان يدفعون العلامة خارج المصربان وبعض القضاة  
 يختارون في السلامة دفع الخاتم وبعضهم دفع الطينة وبعضهم دفع قطعة قرطاس وهذا لان الخصم ربما  
 يكون بعيدا عن المصربان والمدعي يلحقه مؤنة الراجل ويريد أن يتحمل تلك المؤنة بنفسه فلا يلزمه شيء فقلنا بان  
 القاضي يبذل له علامة يذهب به فيرده خصمه ويشهد على ذلك فان أجاب الخصم وحضر مجلس الحكم والا  
 بعث القاضي اليه من يحضره ومؤنة الشخص تقدمت اذا تقرر ذلك فنهان من دعي من مسافة ما ذكرنا فإما  
 دونها وجبت عليه الاجابة لانه لا يتم عليه مصالح الاحكام وانصاف المطالبين من الظالمين الا بذلك وان كان  
 أبعد لا يجب ومنها أن يدعوه الخصم الى حق مختلف في ثبوته وخصمه يعتقد ثبوته فوجب الاجابة لانها دعوى  
 حق وان اعتقد عدم ثبوته لم تجب لانه مبطل وان دعاه الحاكم وجبت الاجابة لانه المحل قابل للحكم  
 والتصرف والاحتياط ومنها النفقات فيجب الحضور فيها عند الحاكم لتقديرها ان كانت للاقارب وان كانت  
 لازمة أو لرفيق فهو مخير بين ابانة الزوجية وعق الرقيق وبين الاجابة

(١٦ - معين الحكم) يصح وأمان نفقة العدة فانما تجب عند الخلع واسقاط النفقة مانع من وجوبها ويصح الخلع على مؤنة السكنى  
 بلا اختلاف ولا يصح الخلع على السكنى والابراء منه لان السكنى في البيت حال العدة حتى الله تعالى قال الله تعالى لا تخرجن الآية فلا يملك العبد اسقاطه (ولا) يصح الابراء من نفقة الولد والرضاع بالشرط لانها لم تجب لهما فان شرط البراءة نهان في الخلع ووقت  
 وقتا بأن قال الى سنة أو سنتين سقطت فان مات الولد قبل تمام الوقت يرجع الاب عليها بما بقي من أجر مثل الرضاع الى تمام المدة (والخيلة) في  
 أن لا يرجع عليها أن يقول الزوج خالعتك على اني برى من نفقة ولدك الى سنتين فان مات في بعض المدة فلا رجوع على عاتك (وان) خلع  
 صغيره بحال لم يجب عليها شيء وبقي مهرها ونطاق في الاصح لانه علق الطلاق بقبول الاب ووجد الشرط فيقع الطلاق ولكن لا يجب البذل  
 لان بدل الخلع تبرع ومال لصي لا يقبل التبرع (وفي) رواية لا يقع الطلاق والاول أصح (فان) خلعها أي أب الصغيرة على ألف على أنه ضامن  
 له الالف صح وعليه المال لان الاب لا يكون أدنى حال من الاجنبي واثم اربا بدل الخلع على الاجنبي صح فلي الاب أولى (وان) شرط المال  
 عليها تعلق بلا شيء ان قلت أي ان كانت من أهل القبول بان كانت تعقل العقد ولا يجب عليها المال لانها ليست من أهل الغرامة والله أعلم



\*(نوع في العنين)\* وهو من لا يقدر على الجماع لمرض أو كبر سن أو لسحر أو يصل إلى الذئب دون البكر أو لا يصل إلى امرأة بعينها ثم إن أقر أنه لم يصل إلى زوجته أحله الحاكم سنة قرية في الصحيح وهو ظاهر المذهب وهي ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما (وفي الذخيرة) يؤجل سنة شمسية وهي زائدة على القمرية بأحد عشر يوما وجزء من مائة وعشرين من جزأ من اليوم فيجوز أن يوافق طبعه من هذه الزيادة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومختار بعض المتأخرين (ورمضان) وأيام حصصها منها أي معدودة من السنة لأن السنة لا تخلو عنها الأمد مرضه ومرضها فإن لم يصل إليها أي في السنة فرق القاضي بينهما أن طابت أي المرأة التفريق لانه حقها (ولو) وطهرها ثم عجز لا خيار لها (ولو) سأل الزوج القاضي أن يؤجل سنة أخرى أو شهرا أو أكثر لا يملكه إلا برضاها فإن رضيت ثم رجعت فلها ذلك (وان) كان الزوج عنيها أو المرأة ارتقا لم يكن لها حق الفرقة لوجود المانع من قبلها وتبين بطلان بني تكون الفرقة طلاقا بانه لا فعل القاضي أصيب إلى الزوج فكانه طلاقا بنفسه (ولها) (١٢٢) كل المهران خلال المدة العنين صحيحة وتجب العدة (وان) اختلفا أي الزوج والمرأة في الوصول

\*(فصل)\* فإذا امتنع الخصم من الحضور عززه لانه أساء الأدب فيما صنع فاستوجب التعزير فيعززه القاضي إما بالضرب أو بالصق أو بالحبس على قدر ما يرى أو ببس في وجهه فيعززه القاضي على ما يراه تعزيرا وتاديبا وكذلك إذا سكنت ولم يقل أني أحضر أو لا أحضر إلا أنه لم يحضر في الوقت الذي وقت له لأن السكون في موضع الجواب يكون امتناعا عما دعي اليه

\*(فصل في بيان ما لا تجب فيه الإجابة وفيما هو مخير فيه بين الإجابة وعدمها)\* فمنها إذا ادعاه ولم يكن له عليه حق لم تجب الإجابة أوله عليه حق ولكن لا يتوقف على الحاكم فلا تجب الإجابة فإن كان قادرا على أدائه لم يمه أدؤه ولا يذهب إليه ومنها في علم الخصم عسان خصمه حرم عليه طابع ودعواه إلى الحاكم ومنها إذا ادعاه خصمه وعلم أنه يحكم عليه بجور لم تجب الإجابة وتحم الإجابة إذا كان الحكم في الدماء والفروج والحدود وسائر العقوبات الشرعية ومنها إذا كان الحق موقوفا على الحاكم كحجبل العنين فإن الزوج مخير بين الطلاق فلا تجب الإجابة وبين الإجابة فلا يس له الامتناع منها ومنها القسمة المتوقفة على الحاكم فيخير المطالب بين تملك حصته أو غيره وبين الإجابة ويس له الامتناع منها وقد تقدم ما في نقطة الزوجة والريق \*(تنبيه)\* متى طوالب بحق يجب عليه أدؤه على الفور كركب التصوب فلا يجعل له أن يقول لخصمه لا أدفعه لك إلا بالحكم لأن المطال ظلم والوقوف على الحكم صعب من القواعد

\*(الباب التاسع في القضاء بينة الخراج على ذي اليد إذا أقام البينة وفي تاريخ الدعوى والشهادة)\*

اعلم أن الرجلين إذا تداخبا عينا ورهنا فلا تخلو أمان يدهما ملكا مطلقا وأرثا وشرا وكل قسم ثلاثة أقسام لانه إما أن يكون المدعى في يد ثالث أو في يدهما أو في يد أحدهما وكل وجه على أربعة أقسام لانه إما أن يؤرخا وأرخا تاريخا واحد أو أرخا وتاريخا تاريخ أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما إلا الآخر وجه ذلك ستة وثلاثون فصلا أما لو ادعاهما ملكا مطلقا واليمين في يد ثالث ولم يؤرخا وأرخا تاريخا واحد أو بهنبا يقضى بينهما لا ستواهما في الحجة وان أرخا وتاريخا تاريخ أحدهما أسبق يقضى للآخر لانه أثبت الملك لنفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره فيقضى بالملك ثم لا يقضى بعده لغيره إلا إذا تلقى الملك منه ومن ينافيه لم يتلق الملك منه فلا يقضى له ولو

إياها وكانت ثيبا أو بكر افترن النساء فقلن ثيب حاف الزوج لانه ينبغي كحق الفرقة فإن حلف بطلان حقها وان نكل أو قلن بكر أجل سنة أخرى لظهور كذبه (ولو) أجل العنين سنة ثم اختلفا أي قال الزوج جامعتها في السنة وأنكرت فالتقسيم هنا كحكم امر (والخصم) كالعين فيه أي في التأجيل بالسنة وفي المبوب يفرق بينهما في الحال لانه لا فائدة في الانتظار بطلبهاى بطالب زوجته (وفي القنية) رجل له آلة قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج ليس لزوجته حق المطالبة بالتفريق (ولا) يتخير أحدهما بعب الآخر يعني إذا كان بالزوجة عيب لا خيار للزوج لأن المستحق

بالمقدار لو طوى العيوب كالجذام وغيره لا يطون المستحق بالعقد غير أنها توجب نفرة الطبع وهذا لوجب الرد كالقروح الفاحشة (واذا) كان بالزوج جنون أو جذام أو برص فلا خيار لها لان عدم الرضا إنما يوجب الرد في عقد شرط فيه الرضا لزوم النكاح لا بعب تمام الرضا انتهى (الجله) من شرح الوقاية \*(نوع في العدة)\* (واذا) طلق الرجل امرأته طلاقا باتنا ورجعها أو وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة بمن تحب فعدها ثلاثة أشهر لقوله تعالى والطلاقان يتر بصن بأنفسهن ثلاثة أشهر (والفرقة) إذا كانت بغير طلاق فهي في حكم الطلاق لان العدة وجبت للتعريف عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها (والأقراء) الحيض عندنا (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى الا طهار (وان) كانت لا تحيض من صغرا وكبر فعدها ثلاثة أشهر لقوله تعالى واللاتي ينسن من الحيض الآية (وفي المنبع) الا ياض فيه روايتان في رواية أنه غير مقدر بعبه وهو ظاهر الرواية وفي رواية مقدر بعبه (قال محمد) رحمه الله في الرومات خمس وخمسون سنة وفي المولودات ستون سنة لان الرومات أسرع تكسرا (وعنه) سبعون سنة (وعن) أبي حنيفة من خمس وخمسين سنة إلى ستين سنة (وقال) ابن المبارك وسفيان الثوري وابن مقاتل والزهري في حد الا ياض خمسون سنة (لما) روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت إذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترى قرعة عين أي لا تلدها وهي رواية الحسن وبه أخذ نصير بن يحيى وأبو الليث وعليه الفتوى (وفي



(المتاوى) الظاهرية المختار في مدة الايام خمس وخمسون سنين ومدة كانت أو تركية ٨ (وان) كانت عام لافدها أن تضع حملها (وان) كانت أمة فعدتها حينئذ (وان) كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف (وعدة) الحرة في الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام (وعدة) الامه شهران وخمسة أيام لان الرق منصف (وفي البرازي) طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمه لانها تستأنف العدة وتنفق في العدة ثلاثا حبض ويرجى ان اذا علما بالحرمه ووجدت شرائط الاحصان (ولو) كان غائبا فطلق أو مات فن وقت الطلاق أو الموت وان لم تعلم (ولامعته) أى غشطا بالاسنان المغلوجة لا بالطرف الآخر (فوع في ثبوت النسب والحضانة) (وفي المنبع) أقل مدة الحمل سنة أشهر باجماع العلماء سلفا وخلفا قوله تعالى وحله وفصله ثلاثون شهرا جعل الله تعالى ثلاثين شهرا مدة الحمل والفصل جميعا ثم جعل الفصل وهو الفطام عامين بقوله وفصله في عامين فيبقى الحمل ستة أشهر (وهذا) الاستدلال منقول عن جابر الامة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (وقيل) ان عبد الملك بن مروان ولد لسته أشهر (وأما) أكثر مدة الحمل فقد اختلفوا فيه (١٢٣) فقال علما ونارضى الله تعالى عنهم سنتان

(وقال) الشافعي أربع سنين وهو المشهور ومن مذهب مالك وأحمد (وقال) عبادة ابن العواد خمس سنين (وقال) الزهري ست سنين (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن سبع سنين (وقال) أبو عبيدة لا حد ولا قصه (ومن) قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فترزقها فوالت ولد الستة أشهر من يوم تزوجها فهو ابنه وعليه المهر ويثبت نسبه (ولد) المطلقة الرجعية اذا جاءت به لستين أو أكثر يثبت نسبها ما تقر بانه قضاء عدتها (فان) جاءت به لاقل من ستين بان من زوجها لا نقض العدة ويثبت نسبها لوجود العلوق به في النكاح أو في العدة ولا يصير مراحلا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراحلا

أرخ أحدهما الا آخر فعند أى منه فخرجه لانه لا عبرة للتاريخ ويقتضى بينهما نصفين لان توقيت أحدهما لا يدل على تقدمه لمسلكه لانه يجوز أن يكون الآخر أقدم منه ويحتمل أن يكون متأخرا عنه فجعل مقارنا رعاية للاحتمالين وعند أبي يوسف للمؤرخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقيننا ومن لم يؤرخ ثبت للعالم يقيننا في بؤنه في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يمارضه وعند محمد يقتضى لمن أطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل ودعوى المؤرخ يقتصر على وقت التاريخ ولم يذرجع الباعه بعضهم على بعض وتصحق الزوائد المتصلة والمنفصلة فكان المطلق أسبق تاريخا فكان أولى هذا اذا كان المدعى في يد ثالث فان كان في يدهما فكذلك الجواب لانه لم يترج أحدهما على الآخر باليد ولم تحط حاله عن حال الآخر باليد وان كان في يد أحدهما فان أرخا سواء أول يؤرخا فهو للخارج لان بينته أكثر اثباتا وان أرخا وأحدهما أسبق فهو لا سبقه المأمور عن محمد انه رجوع عن هذا القول وقال لا تقبل بينة ذى اليد على الوقت ولا على غيره لان البينتين قامتاه على مطلق الملك ولم يترضا لجهة الملك فاستوى التقدم والتأخر فيقتضى للخارج ولهما مان البينة مع التاريخ يتضمن معنى الدفع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت فثبوتة لغيره بعده لا يكون الا بالتأخر منه فصارت بينة ذى اليد كالتاريخ متضمنة دفع بينة الخارج على معنى انه لا يصح الا بعد اثبات التلق من قبله وبينته على الدفع مقبولة هذا اذا كانت الدار في أيديهما فاصحاب الوقت الاول أولى عندهما وعنده يكون بينهما واذا أرخ أحدهما الا آخر فعند أبي يوسف يقتضى للمؤرخ لان بينته أقدم من المطلق كالأودعيا من واحد وأرخ أحدهما الا آخر كان المؤرخ أولى وعند أبي حنيفة ومحمد يقتضى للخارج ولا عبرة للوقت لان بينة ذى اليد انما تقبل اذا كانت متضمنة معنى الدفع وهنا وقع الاحتمال في معنى الدفع الوقوع الشك في وجوب التلق من جهته لجواز أن شهد بالخارج لو وقتوا المكان أقدم فاذا وقع الشك في تضمنه معنى الدفع فلا يقبل مع الشك والاحتمال واذا ادعى كل واحد منهما الارث من أبيه فلو كانت العين في يد ثالث ولم يؤرخا وأرخا سواء فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الجملة وان أرخا وأحدهما أسبق فهو لاسبة هما عند أبي يوسف وكان أبو يوسف يقول أولا يقتضى به بينهما نصفين في الارث والملك المطلق ثم رجع الى ما قلنا وقال محمد في رواية أبي حفص كما قال أبو حنيفة وقال في رواية أبي سليمان لا عبرة للتاريخ

(وان) جاءت به لا أكثر من ستين كانت رجعية (والمبتوتة) يثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من ستين (وان) جاءت به لتمام ستين من وقت الفرق لم يثبت لان الحمل حدث بعد الطلاق (واذا) تزوج الرجل امرأة فقامت بولده لاقل من ستة أشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبها لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون منه فان جدد الولادة يثبت بشهادة امرأة أخرى وقبل يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بولاده حتى لو نكاه الزوج بلا عن لان النسب يثبت بالفراش القائم والامان انما يجب بانه مدف وليس من ضرورته وجود الولد فانه يصح بدونه (فان) ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجت منذ أربعة أشهر وقالت من منذ ستة أشهر فالقول قولها لان الظاهر شاهد لها لانها تلد ظاهرا من نكاح لا من سفاح ولم يذكر الاختلاف وهو على الخلاف المذكور في الاشياء الستة المقتضية في المنبع فلتنظر في (وفي المنبع) وان تصادقا على أنه تزوجها من منذ أربعة أشهر لم يثبت النسب منه وان قامت البينة بد التصديق على تزوجها باها منذ ستة أشهر قبلت (قلت) وهذا الجواب صحيح مستقيم فيما اذا أقام الولد البينة بعدما كبر (أما) اذا كان قيام البينة حال صغر الولد فاختلاف المشايخ فيه (قال) بعضهم لا تقبل البينة ما لم ينصب القاضي خصلها من الصغير لان النسب جق الصغير فينصب عنه خصلها لتكون البينة فائضة عن هو خصم (وقال) بعضهم لا حاجة الى هذا التكاف

فالقاضي يسمع البينة من غير أن ينصب عنه خدما يشاء على أن الشهادة على النسب تقبل بحسبة بدون الدعوى اه (ومن) قال لا امرأه اذا ولدت فأنبت طالق فشهدت امرأه على الولادة لم تطلق عند أبي حنيفة ووجه الله تعالى وقال تطلق لان شهادتها حجة في ذلك (وان) كان الزوج قد أقر بالجل طلق من غير شهادة عند أبي حنيفة ووجه الله تعالى وعندهما يشترط شهادة القابلة لانه لا بد من حجة له واهل الحنف وشهادتها حجة فيه على ما بيناه (ومن) قال لا لامة ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأه فهي أم ولده (ومن) قال للام هو ابني ثم مات وجاءت أم الغلام وفات أنا امرأه فهي امرأته وهو ابنه و يرثانه (وفي) الفتاوى الظاهرية رجل زني بامرأة فاعت منه فلما تبين حملها تزوجها الذي زني بها فالنكاح جائز فان جاءت بولد بعد النكاح لامة أشهر فصاعدا ثبت النسب منه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لا يثبت النسب منه الا أن يقر ولد هذا الولد مني ولم يقل من الزنا انتهى \* (الحضانة) \* (وفي المنسب) أحق النساء بحضانه الولد الصغير حال قيام النكاح أو بعد المرفقة الام الا أن تكون مرتدة أو فاجرة (١٢٤) غيره أمونة (لما) روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأته جاءت الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء ونودي له سقاؤه وزعم أبوه أنه ينزعه مني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به ما لم تنكحي رواه أبو داود (وروى) أبو بكر ابن أبي شيبة في مصنفه ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه طلق جملة بنت عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح فزوجها فأنكح عمر ابنه عاصم فأدركته الشمس ابنة أبي عامر الانصارية وهي أم جيلة فأخذته فترافعا الى أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وأنه حكم على عمر بن الخطاب وقضى بعاصم لأمه وقال هي أعطف وألطف وأرق وأحب وأرحم (وفي) البسوط قال له أبو بكر

في الارث فيقضى بينهما نصفين وان سبق تاريخ أحدهما لانهما لا يدعيان الملك لانفسهما ابتداء بل لمورثهما ثم يجرانه الى أنفسهما ولا تاريخ للملك المورثين فصار كل واحد من المورثين يملك المطلق حتى لو كان الملك المورثين تاريخ يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما لا آخر يقضى بينهما نصفين اجماعا لانهما ادعيا ثاني الملك من رجلين فلا عبرة للتاريخ وقيل يقضى للمورخ عند أبي يوسف ولو كانت العين في أيديهم ما فكذلك الجواب وان كانت العين في يد أحدهما ولم يؤرخا أو أرخا سواء يقضى للخارج وان أرخا أحدهما أسبق فهو لاسبقهما وعند محمد للخارج لانه لا عبرة للتاريخ هنا وان أرخ أحدهما لا الآخر فهو للخارج اجماعا وقيل عند أبي يوسف للمورخ وان ادعيا الشراء من أحدهما ولم يؤرخا أو أرخا سواء فهو بينهما نصفان لانسوانهما في الحجة وان أرخا أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما اتفاقا بخلاف مالو ادعيا الشراء من رجلين لانهم لا يثبتان الملك لانهما ولا تاريخ للملك الباتعين فتاريخ الملك لا يعتد به وصار كأنهم محاضرا وبرهنا على الملك بلا تاريخ فيكون بينهما أما هنا فقد اتفقا على ان الملك كان لهذا الرجل وان اختلغا في التاريخ منه وهذا الرجل أثبت التاريخ لنفسه في وقت لا ينافي فيه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى به لغيره بعده الا اذا اتفق منه وهو لا يتلقى منه وان أرخ أحدهما لا الآخر فهو للمورخ اتفاقا لانه أثبت شراءه لنفسه في زمان لا ينافي فيه غيره فيقضى به له حتى يتبين تقدم شراء غيره عليه بخلاف مالو ادعيا الشراء من رجلين وقت أحدهما لا الآخر فانه يقضى بينهما نصفين لان كل واحد منهما ثم خصم عن بائعه في اثبات الملك له وتوقيت أحدهما لا يدل على سبق ملك بائعه وعمل ملك البائع الآخر أسبق فلماذا قضينا بينهما وهذا اتفاقا على ان الملك لا يباع واحد فاجبة كل واحد منهما الى اثبات سبب الانتفال اليه لا الى اثبات الملك للبائع وسبب الملك في حق من وقت شهوده أسبق فكان هو من المدعى أحق وان كان الحق في أيديهم ما فهو بينهما الا اذا أرخا أحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما وان كان في يد أحدهما فهو الذي اليد سواء أرخ أولي يؤرخ الا اذا أرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضى به للخارج انظر الكافي وفي النهاية يقضى في الملك المطلق بينه والخارج لا بينه ذي اليد عندنا لو لم يذكر تاريخا واستويا به ولو كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى اذ التاريخ مبرر عند أبي حنيفة في الملك المطلق وهو قول أبي يوسف آخره قول محمد أولا وعلى قول أبي يوسف أولا

ويحيا خبره من سمن وعسل عندك يا عمر فذكره مندها حتى يشب (ولان) الاطفال لما عجزوا عن النظر لانفسهم والقيام وتول بحوائجهم جعل الشرع الولاية الى من هو مشفق عليهم فجعل حق التصرف في الاموال ثم في العقود الى الآباء لقوة رأيهم مع الشفقة والتصرف بسعة ذي قوة الرأى وجعل حق الحضانة الى الامهات لرفقهن في ذلك مع الشفقة وتوفرهن على ذلك بلزوم البيوت والظاهر ان الام أرق وأشفق على الولد من الاب فتحمل من المشاق ولا يحمله الاب انتهى (وفي الهداية) ولا تجبر الام عليها ان اعصى أن تجزع من الحضانة (فان) لم تكن أم فأم الام أولى وان بعدت لان هذه الولاية تسعة فاد من قبل الامهات (فان) لم تكن فأم الاب أولى من الاخوات لانهم ائمن الامهات (فان) لم تكن جدة فالاخوات أولى من العمات والخالان لان بنات الابوين (وفي رواية) الخالة أولى من الاخت لاب (وتقدم) الاخت لاب وأم على الاخت لاب لانم أشفق (ثم) الاخت من الام (ثم) الاخت من الاب (ثم) قرابة الام (ثم) العمات (وكل) من تزوجت من هؤلاء سقط حقها الا الجدة اذا كان زوجها لمقام أبيه (وكذا) كل زوج هو ذو رحم محرم منه اقليم الشفقة نظر الى القرابة القريبة (ومن) سقط حقها بالتزويج بعد اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال (وان) لم يكن للهي امرأة من أهله واختصم فيه الرجال فالأولاهم به أقر بهم

تُعصيا لان الولايه لا تفر بغير معرف الترتيب في موضوعه غير ان الصغيرة لا تدفع الى عصية غير محرم كولي العتاقة وان المهر راعا النعمة  
(والام) والجلدة أحق بالغلام حتى يأكل وخرده ويشرب وخرده ويلبس وخرده ويستنجي وخرده (وفي) الجامع الصغير حتى يستغنى وإذا  
استغنى يحتاج الى التأديب والتخلق بأداب الرجال وأخلاقهم والاب أقدر على التأديب والتنظيف (والخصاف) قدرا الاستغناء بسبع سنين  
اعتبارا بالغالب (والام) والجلدة أحق بالجارية حتى تبيض لان بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد  
البلوغ تحتاج الى التحمين والحفظ والاب فيه أقوى وأهدى (وعن) محمد رحمه الله تعالى أنها تدفع الى الاب اذا بلغت حد الشهوة لانه تحققت  
الحاجة الى الصيانة (ومن) سوى الام والجلدة أحق بالجارية حتى تبلغ حد الشهوة فيه (وفي) الجامع الصغير حتى تستغنى (والامة) اذا أعتقها  
مولاه أو أم الولد اذا عتقت كالحرة في حق الولد وليس لهما قبل العتق حق في الولد (والزمية) أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان ويخاف عليه  
أن يألف الكفر للنظر قبل ذلك واحتمال الضرر بعده (ولا) خيار للغلام والجارية عندنا (١٢٥) (وقال) الشافعي لهما الخيار لان النبي

صلى الله عليه وسلم خير  
(ولنا) انه لقصور عقله بخيار  
من عنده الدعة لتخليته بينه  
وبين اللعب فلا يتحقق النظر  
وقد صرح ان العصاة رضى الله  
تعالى عنهم ما خيروا (واذا)  
أرادت المطلقة ان تخرج  
بولدها من المصر فليس لها  
ذلك لما فيه من الاضرار  
بالاب الا أن تخرج به الى  
وطنها وقد كان الاب تزوجها  
فيه لانه التزم المقام فيه عرفا  
وشرعا (قال) صلى الله عليه  
وسلم من ناهل ببلدة فهو منهم  
ولهذا يصير الحربي به ذميا  
(واذا) أرادت الخروج به الى  
مصر غير وطنها وقد كان  
اتزوج فيه أشار صاحب  
الهداية الى انه ليس لها ذلك  
(وذكر) في الجامع الصغير  
انها ذلك والاول أصح  
(هذا) اذا كانت المسافرة بين  
البلدين بعدة وأما اذا كانت

وقول محمد آخر الاميرة للتاريخ في الملك المطلق فيقضي للخارج \* (مسئلة) \* لو قامت المرأة بينة على دار  
في يد الزوج انما لها وقالت قد غصبتهما مني وأقام الزوج بينة ثم ادعى اشترى بها منك قبل يقضي بها للمرأة  
لان الدار والمرأة في يد الزوج فكانت هي خارجة وتقبل يقضي بها للزوج لانه لا تنافي بين البينتين فيقبلان  
لثبت الغصب أولاهم الشراء أو من الغناوى \* (مسئلة) \* لو كانت شاتان احدهما سودا والآخرى  
بيضاء وهما في يد رجل فقام خارج بينة ان البيضاء ساهته ولدتها السوداء فأقام صاحب البيضاء بينة  
ان السوداء ساهته ولدتها البيضاء في ملكه قضى لكل واحد بالاشارة التي شهد شهوده انها ولدت في ملكه اذا  
كان سن الشاتين مشكلا من الابضاح \* (مسئلة) \* التاريخ في النتائج اغوى على كل حال أرخاها - ما  
سواء أو أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما فقط اذ الغرض من اثبات النتائج زيادة الاستحقاق على خصمه  
يتخرج بينته واثبات زيادة الاستحقاق لا يتصور في النتائج لانه دعوى أولوية الملك انظر جامع الفصولين  
\* (فصل) \* ولو ادعى رجلان دارا في يد ثالث فادعى أحدهما كل الدار وادعى الآخر نصفها أو أقالما جميعا  
البينة قال أبو حنيفة يقضي بطريق المنازعة لصاحب الجميع بثلاثة أرباعها وأصاحب النصف بالربع وقال  
أبو يوسف ومحمد يقسم أثلاثا بطريق المنازعة ولو كانت الدار في أيديهما أو أسئلة بحالها يقضي لصاحب  
الجميع بالنصف الذي في يده صاحبه وترك النصف الذي في يده بحاله انظر الابضاح \* (مسئلة) \* لو شهدا على كبة  
الدار للمدعى ولم يشهدا انهما يبيدان المدعى عليه تقبل عند محمد في ظاهر الرواية ولو شهدا بالدار للمدعى لا يدر  
المدعى عليه وشهد آخران بيد المدعى يقبل كلاهما اذا الحاجة الى الشهادة يده ليسير خصمه في اثبات الملك  
ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق أو فريقين ثم ادعى شاهد ابيده سألها القاضي عن سماع  
هل شهد ابيده أو عن معاينة لانهم ما سمعوا قراره ان يبيده فظن انه يطاق لهما الشهادة وقد اشبهه على كثير  
من الفقهاء انه بمجرد اقراره هل تثبت يده حكما لم يذكرا انهما معا ينفذه لا تقبل ولا يختص هذا بهذه  
الحادثة بل في غير ما حتى لو شهدا ببيع وتسليم يسألها القاضي اشهدا على اقرارا لبايع أو على معاينة البيع  
والتسليم والحكم يختلف فان الشهادة بالبيع والتسليم شهادة بالملك والشهادة على اقرار البايع به ليست  
بشهادة تلك البايع انظر شرح ظهير الدين المرغيناني

قريبة بحيث يقدر الاب ان يزور والوليد يعود الى منزله قبل الليل فلها ذلك لانه لا يلحق الاب ضرر كبير بالنقل كالنقل الى اطراف البلد (وأما)  
أهل السواد فالحكم في السواد كالحكم في المصر في جميع الفصول الا في فصل واحد (وببانه) ان النكاح اذا وقع في الرستاق فارادت المرأة ان  
تنقل ولدها الى قريبها فان كان النكاح وقع فيها فلها ذلك كفي المصر وان وقع في غيرها فليس لها ان تنقل ولدها الى قريبها ولا الى القرية التي  
وقع النكاح فيها اذا كانت بعيدة كفي المصر واذا كانت على التفسير الذي ذكرناه فلها ذلك كفي المصر (وان) كان الاب مستوطنا في  
المصر وأرادت نفس الولد الى القرية فان كان تزوجها فيها وهي قريبها فلها ذلك وان كانت بعيدة عن المصر لما ذكرناه في المصر وان لم تكن  
قريبها فان كانت قريبة ووقع أصل النكاح فيها فلها ذلك كفي المصر وان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قريبة من المصر بخلاف  
المصري لان اخلاق أهل السواد لا تكون مثل اخلاق أهل المصر بل تكون اجنبي فيخلق الصبي باخلاقهم فيتم ضرره ولم يوجد من الاب  
دليل الرضا عن هذا الضرر اذ لم يقع أصل النكاح في القرية (وايس) لامرأة ايضا ان تنقل بولدها الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هناك  
وكانت حرة بعد ان يكون زوجها مسلما أو ذميا (وان) كان كلاهما حريين فلها ذلك بان كانا مستأمنين لان الصبي تبع لهما وهما من



أهل دار الحرب كذا في المبيع (وفيه) أيضا إذا أراد أحد الأبوين السفر غير سفر نفقة وإقامة فالو لا يكون عند الغيم منهما حتى يعود من سفره (وإذا) مرض أحد الأبوين لا يجمع الصغير من عيادته وحضوره عند موته والذي ذكره والاثني في ذلك سواء (وان) مرض الصغير عند الأب فالأم أحق بتربيته في بيتها انتهى \* (نوع في النفقة) \* النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت أو كافرة إذا سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها وأسكنها ما هو معتبر في ذلك حالهما جميعا (قال) صاحب الهداية وهذا اختيار الحنفية وعليه الفتوى (وتفسيره) أنهم ما كانا موسرين تجب نفقة اليسار وان كانا معسرين تجب نفقة الاعسار وان كان معسرا وهي موسرة فنفقة الاعسار وان كانت معسرة والزوج موسر فنفقة المداون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسرات (وقال) الكرخي يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي رحمه الله (وان) امتنع من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة (وان) نشرت فلان نفقة لها حتى تعود إلى منزلها (وان) كانت صغيرة لا يستمتع بها فلان نفقة لها وان سلمت إليه نفسها (وان) كان الزوج صغيرا لا يقدر (١٢٦) على الجماع وهي كبيرة فلها النفقة في ماله (وفي المبيع) ولو كانا صغيرين لا يطبقان الجماع

\*(الباب العاشر في القضاء بالتحالف من الجهتين)\*

إذا اختلف البائع والمشتري في البيع أو في الثمن تحالفا فيحلف البائع ما بعهه بالف كما ادعاه المشتري ويحلف المشتري ما اشتراه بالعين كما ادعى البائع ثم ينسخ البيع بينهما وأيهما نكل من اليمين لزمه دعوى الآخر ويبدأ بيمين المشتري في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقامها البينة فالبينة بينة البائع في الثمن \* (مسئلة) \* ولو كانت السلعة هالكة يدا المشتري أو خرجت عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على الرد بالعيب فالقول قول المشتري مع عيته ولا يتحالفان إذا كان الثمن دينيا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد والشافعي يتحالفان ويتزادان القيمة \* (فرع) \* ولو اختلفا فيه دلهلاك الجارية في يد المشتري فادعى البائع ان الثمن عين وهو هذا العبد وادعى المشتري ان الثمن دين أو ادعى المشتري ان الثمن عين وادعى البائع ان الثمن دين لم ينظر إلى دعوى البائع وانما ينظر إلى دعوى المشتري فان أقر بالدين فالقول قوله وان أقر بالعين تحالفا \* (مسئلة) \* ولو تحالفا وقد هلك أحد العوضين في يد الآخر رد مثله ان كان مثله أو قيمته ان لم يكن له مثل ولو اشترى مدين فهلك أحد هاتمي تحالفا فالقول قول المشتري ولا يتحالفان في قول أبي حنيفة إلا أن يرضى البائع أن يأخذ الباقي ولا يأخذ من غن الهالك فيتحالفان وقال أبو يوسف القول قول المشتري في حصة الهالك ويتحالفان ويتزادان في القائم وقال محمد ويتحالفان فيهما \* (فرع) \* ولو اختلفا في الاجل فقال البائع حال وقال الآخر إلى شهر أو قال هذا إلى شهر وقال الآخر إلى سنة شهرين فالقول قول البائع ولا يتحالفان وقال زفر والشافعي يتحالفان \* (مسئلة) \* وإذا اختلف الزوجان في المهر فقال ألف وقالت ألفان يتحالفان ويبدأ بيمين الزوج ثم يحكم فيه بغير المثل فان كان مهر مثلها ألفا أو أقل فالقول قول الزوج وان كان ألفين أو أكثر فالقول قولها وان كان ألفا ونحوه مائة فلها مهر المثل وهذا عند أبي يوسف القول قول الزوج الا إذا قال شيئا مستنكرا قيل المنكر ما دون عشرة وقيل ما يكون بعد اذن مهر مثلها وهو الاصح \* (مسئلة) \* ولو كان المهر مكبلا أو موزنا بعيته فاختلفا في قدر الكيل والوزن فهو مثل الاختلاف في الالف والالفين لانه اختلاف في الذات لا يرى ان ازالة البعض منه لا تنقص الباقي ولو اختلفا في جنس المسمى أو صفته أو نوعه

أو كان محبوبا تزوج صغيرة لا يجمع لان نفقة لها لان المنع لعيني من جهتها (وإذا) حبست المرأة في دين فلا نفقة لها (قال) الحسام الشهيد رحمه الله تعالى هذا إذا كان الحبس من قبل المرأة وان كان الحبس من قبله فعليه النفقة (وكذا) إذا غصبها رجل كرها فذهب بها (وعن) أبي يوسف ان لها النفقة والفتوى على الاول (وكذا) إذا حجت مع محرم لان قوت الاحتباس منها (وعن) أبي يوسف أيضا ان لها النفقة ولكن يجب عليه نفقة الحضرة دون السفر (ولو) سافر معها الزوج تجب النفقة بالاجماع لان الاحتباس قائم لقيامه عليها وتجب نفقة الحضرة دون السفر ولا يجب الكراء (وان) مرضت في منزل

الزوج فلها النفقة والقياس ان لا نفقة لها إذا كان مرضا يجمع من الجماع (وعن) أبي يوسف رحمه الله انه إذا سلمت نفقة هاتمي مرضت تجب النفقة لتحقيق التسليم كذا في الهداية (وفي البرازي) إذا كان الزوج ذا طعام ومائدة تتمكن من الاكل كفايتها ليس لها المطالبة بفرض النفقة وان لم يكن يفرض لها إذا طلبت النفقة (والكسوة) ما يصلح للنساء في الشتاء والصيف بقضاء النفس بالما كولو والمبوس وذا يختلف باختلاف الاوقات والامكنة والزوج هو الذي يلي الانفاق الا إذا ظهر معاله فحينئذ يفرض القاضي النفقة وبأمره ان يعطيها ما تنفقه على نفسها نظرا اليها فان أبي حنيفة (وذكر) الحسام الشهيد في شرحه على أدب القضاء إذا فرض لها نفقة يعطيها في كل شهر بقدر ما تحتاج اليه على قدر طاقته الرجل على قدر بسره وعسرته فينظر إلى قدر ما يكفيها من الدقيق والادام والدهن وحوادث المرأة التي تكون لثلاثها فيقوم ذلك بدرامهم ويفرض عليه ذلك في كل شهر وبأمره القاضي يدفع ذلك اليها (وذكر) عن شريك رحمه الله تعالى قال شهدت ابن أبي ليلى حين فرض على لبث بن أبي سليم لامرأته ستة دراهم وثلاثة دراهم في الشهر (قلت) وهذا يدل على ان نفقة الخادم دون نفقة المرأة أو نفقة أهلك (ولا) تسقط وتؤمر بالاستدانة حتى ترجع عليه بالثمن وتحيل البائع على الزوج بالرضاء (وان) طلبت نفقة كل يوم كان لها ذلك منذ المساء



(وفي الجمع) ويقبل قوله في اعساره عنها أي من النفقة وهكذا ذكر الحاصل لان العسر أصل واليسار طارئ والقول قول من يسهل بالاصل (وذكر) محمداً رحمه الله تعالى في الزيادة ان القول قول المرأة مع غيرها لان الاقدام على الدخول بها والعقد عليها دليل على اليسار ومنهم من ينظر الى زوى المطالب (وان) قامت البينة فلا تخلو فان قامت من جهة تعالى اليسار قبلت بينتها وان قامت البينة من جهة تعالى الاعسار فيمروا بئان (وفي) المحيط وهل تسمع البينة على الاعسار قبل الحبس فيه روايتان على ما مر في فصل القضاء (وان) اقاما جميعا البينة فالبينة بينت الانما ثبتت بينة الزوج لا تثبت شياً (فالحاصل) ان القول قوله والبينة بينتها (ولو) أخبر القاضي عدلان انه موثر يقبل ولولم يتلفظا بالثبوت هادئة لانها شبيهة بالصله فكانت حصة من وجهه وليست من حقوق العادة ففسر طائفاً فيها العسر ودون لفظ الشهادة كما في أمور الدين المترددة بين حق الله تعالى وحق العباد (وان) قال اسمعنا انه موثر لا تقبل لان ما قد يسمع الكذب كما يسمعان الصدق فلا يحصل لهما العلم بالشهود به وهذا مما يطالع عليه الشهود فلا يؤخذ فيه بالاستفاضة والشبهة (وتفرض) (١٢٧) نفقة الخادم لكن لا تبلغ نفقة الخادمة بل

بقدر الكفاية كما يفرض على الزوج المعسر بقدر الكفاية (وفي المنع) المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خادم يحجر الزوج على نفقة خادمين (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انها اذا كانت فائقة بنت فائق زفت الى زوجها مع جوار كثيرة اسفقت نفقة الخدم كلها وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى (وان) قال لا امرأته لا تطيق على اخدم من خدمك ولكن اعطى خادماً من خدمك ليعملك فأتى بحجر على نفقة خادم من خدمها فربما لا يتبأها استخدام خدمه وان لم يكن لها خادم لا يفرض لها نفقة الخادم في ظاهر الرواية (وهذا) كله اذا كان الزوج موثراً فان كان الزوج معسراً لا يفرض عليه نفقة الخادم

أو ذرعه ان كان مذكوراً والمسمى من أو اختلاف في قيمته وهو هالك فالقول للزوج ولا يتحالفان لانهما اتفقا على المسمى فصح التسمية فانقطع حكم مهر المثل يبقين الا انه ادعى عليه وصفاً أو ضمناً أو زائداً وهو ينكر فيكون القول له بخلاف ما لو اختلفا في قدر المسمى لان التسمية فاسدة عندهما في قدر ما اختلفا فيه فوجب بحكم مهر المثل (مسئلة) اذا ادعى الراهن انه رهن بخمسمائة والمرهن بالنف فالحال قول الراهن مع يمينه لان حق المرهن بالرهن يستفاد من جهة الراهن فكان القول قوله في قدره (مسئلة) ولو قال الراهن رهنه بمجموع الدين الذي لك على وهو ألف والرهن يساوي ذلك وقال المرهن ان رهنه بخمسمائة والرهن قائم فقدره عن أبي حنيفة ان القول قول الراهن ويتحالفان ويراد ان لان الاختلاف وقع في المقدور عليه حال قيامه فيتحالفان كافي البيع فان هلك الرهن قبل التحالف كان كما قال المرهن لانه ينكر زيادة ضمائه عليه (مسئلة) لو ادعى كل واحد منهما انه رهن سوى الذي يدعيه الاخر وأما البينة فالبينة بينة المرهن (فرع) فان قال الراهن هلك في يدك وقال المرهن قبضته متى بعد الرهن فهلك في يدك فالقول قول المرهن مع يمينه لانهما اتفقا على دخوله في ضمان المرهن والراهن يدعي البراءة من الضمان والراهن ينكر فكان القول قوله والبينة أيضاً بينته لانها تثبت ابقاء الدين وبينته المرهن تنفيه فالمثبتة أولى (مسئلة) اذا ادعى المشتري الشراء بالعين والشفيع بالنف فالحال قول المشتري مع يمينه فان اختلف البائع معه ما والدار في يد البائع أو المشتري والثمن غير منقود فالقول قول البائع ويتحالفان ويراد ان لان الاختلاف وقع في البيع والسلعة فائقة فيأخذ الشفيع بما قاله البائع ان شاء لان الوجوب بايجاب البائع فكان القول قوله من الايضاح ومن المحيط ومن الجامع ومن التجريد (الباب الحادي عشر في القضاء بآيات العان)

حقيقته شهدا ان مؤ كدنه كانت بالاعيان موثوقة بالاعيان والغضب وسميت اعانها العان لان فيها ذكر العان وكونها سبباً في بعد كل واحد من صاحبه وصيغتها أن يقول أربع مرات أشهد بالله اني لصادق فيما رميته به من الزنا ويقول في المرة الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رميته به من الزنا وتقول المرأة فاعنه أشهد بالله انه لكاذب فيما رمي به من الزنا وتقول في المرة الخامسة غضب الله عليهما ان كان هو من

في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان لها خادم خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى (وفي) الفتاوى الظاهريه النفقة الواجبة للمأ كول والملبوس والسكن أمالمأ كول فالدينق والماء والملح والخبز والدهن (فان) قالت لا أطبخ ولا أخبز يطبخ بأن تطبخ وتخبز ولكنها لا تخبز على ذلك ان أبت ويجب على الزوج ان يأتها بطعام مهياً (ولو) استأجرها لطبخ والخبز لم يجز ولا يجوز لها أخذ الاجرة على ذلك لانها لو أخذت الاجرة على ذلك لا أخذتها على عمل واجب عليها في الفتوى فكان في معنى الرشوة والرشوة حرام (وذكر) الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انما يجب على الزوج ان يأتها بطعام مهياً اذا كانت من بنات الاشراف ولا تخدم بنفسها في أهلها أولم تكن من بنات الاشراف لكن يما علة غنمها من الطبخ والخبز أما اذا لم تكن كذلك فلا يجب على الزوج ان يأتها بطعام مهياً (وفي البزازی) الزوج اذا كان من المحترفة يفرض عليه نفقة كل يوم لانه لا يقدر على الزيادة وان كان من التجار فشهروا ان كان من المزارعين فسنه فينظر الى ما هو وابسر عليه (ويفرض) الادام واعلاء اللحم وأوسطه الزيت وادناه اللبن وقيل الادام يفرض لخبز الشعير ولا تفرض الفاكهة (ولم) يذكر الخلف والازار في كسوة المرأة وذكرهما في كسوة الخادم وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض الازار والمكعب وما تنام عليه ولا يجب عليه الملاءة والخلف

(وفي) الشروع لا يجب عليه دفعها لأنهم أمية عن الخروج بخلاف خف أمها (الخطب) والصابون والاشنان عليه وماء الوضوء عليه ان كانت غيبة وان كانت فقيرة لا امان ينقل الزوج اليها أو يدعها تنقل بنفسها وان كانت غنية تستأجر من ينقل ولا تنقل بنفسها وعن ماء الاغتسال عليه غنية كانت أو فقيرة (وفي) الخلاصة جعله عليها ان طهرت من حيضها واما ما عشرة فان كانت أقل من عشرة فحينئذ تكون على الزوج وكذا لو كان الغسل عن الجنابة واجرة القابلة عليها ان استأجرها ولو استأجرها الزوج فعليه وان حضرت بلا اجارة فلها ان يقول على الزوج لأنه من مؤنة الوطء ولها ان يقول على المرأة لأنه بمنزلة اجرة الطيب (للازوجة) طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف اذ لم يطلب الزوج بالزفاف وعليه الفتوى وكذا لو منعته نفسها بحق (وفي) شرح آداب القضاء للعسامة الشهدوي يفرض القاضي الكسوة على الزوج للمرأة ان كان فقيرا قسرا ومقنعة ومطهرة على قدر ما يحتمل مثله وان كان موسرا فرض لها أجود من ذلك مما يحتمل مثله أيضا لان الكسوة مثل النفقة (ثم) في النفقة يعتبر حالها وما قبل حال (١٢٨) الزوج وهو اختيار الكرخي وقدم ذلك قريبا (قلت) وهذه المسئلة انما تأتي على قول الكرخي

والله أعلم (قال) وهذا في الصديق في ما رافى به من الزنا (مسئلة) شرط اللعان قيام الزوجية بينهما نكاحا صحيحا حتى لا لعان بينهما وبين امرأته نكاحا فاسدا لان اللعان حكم مختص بنقض الزوجات ولا زوجية في النكاح الفاسد حقيقة فلا يمكن شرعه حال عدم الزوجية (مسئلة) ولو اتفعا عند الحالك ولم يفرق حتى عزل أو مات فالحاكم الثاني يستقبل اللعان بينهما عند ما قال محمد لا يستقبل (مسئلة) في اللعان يبدأ الزوج لان النبي صلى الله عليه وسلم لا عين بين العجائلي وامرأته وبدأ بالزوج ولو التعت المرأة أولا ثم الزوج تعبد المرأة لان الترتيب بمعنى من حيث يكون على الوجه المنصوص عليه فان فرق قبل الاعادة مع خلاف الشافعي لان أصل اللعان قد وجد وفات صفة وهو الترتيب في حكمه لو جرد أصله (مسئلة) لا عن امرأته ولو لم يفرق حتى عزل أو مات فالحاكم يستبين لزمه لانهم معتد بالطلاق حكما فصارت كالمعتد بالطلاق حقيقة اذا جاءت بولدها في سنتين يلزمه الولد فكذا هذا (مسئلة) نفى حمل امرأته لا لعان ولا عند أبي حنيفة وعندهما والشافعي يلاعن ان جاءت به لا قبل من ستة أشهر من يوم القذف وما روى عنه عليه السلام انه لا لعن بين هلال وامرأته وهي حامل انما كان لانه قذف امرأته بالزنا صريحا فانه قال اني وجدته رجلا على بطن امرأتى يحببها أو يحتمل انه قذفها بالزنا صريحا أو أنكر الولد أيضا ان يكون منه فلا يكون حجة هنا (مسئلة) روى هشام عن محمد بن رجل لاعن امرأته بولده ثم ارتدت ولحقته بدار الحرب بولدها ثم سبها جميعا فاشترها ما الزوج فالولد حرم مسلم لانه حين ولد ولد على فراشه والنسب وان اتقى باللعان لكنه مخلوق من مائه وذلك يكفي لاثبات العتق لولد الزنا والمرأة بمنزلة أم الولد لا يجوز له بيعها ولاه أن يقر بها لانه اذا عتق الولد صارت هي أم ولده الا انه لا يقر بها لان حكم اللعان باق لانه لم يتصل به الا كذاب وان أ كذب نفسه لاحد عليه لانه صار قاذفا لها وهي أمته من النوادر (مسئلة) امرأة جاءت بولدها فزناه الزوج فلا عن القاضي بينهما فالزمنه أمه فترزجت بائنا بعد انقضاء العدة ثم ادعى الاول الولد المنفي لزمه وبضر بالحد لان النسب المستدعي لثبوت النسب قائم وهو الفراش لهذا العلوق وقد امتنع لما منع وهو اللعان وارتفع المانع بالا كذاب فعمل النسب من الجامع (مسئلة) أثبت بتوأم فأقر بالاول ونفى الاخر يلزمه الولدان ويلا من لان الاقرار باحدهما اقرار بهما كولد واحد فانهم ما خلقا من ماء واحد ونفى أحدهما نظير ما فصار كأنه أقر بهما ثم نقاهما فلزمه لانه لا يصدق في النفي

والله أعلم (قال) وهذا في الصديق في ما رافى به من الزنا (مسئلة) شرط اللعان قيام الزوجية بينهما نكاحا صحيحا حتى لا لعان بينهما وبين امرأته نكاحا فاسدا لان اللعان حكم مختص بنقض الزوجات ولا زوجية في النكاح الفاسد حقيقة فلا يمكن شرعه حال عدم الزوجية (مسئلة) ولو اتفعا عند الحالك ولم يفرق حتى عزل أو مات فالحاكم الثاني يستقبل اللعان بينهما عند ما قال محمد لا يستقبل (مسئلة) في اللعان يبدأ الزوج لان النبي صلى الله عليه وسلم لا عين بين العجائلي وامرأته وبدأ بالزوج ولو التعت المرأة أولا ثم الزوج تعبد المرأة لان الترتيب بمعنى من حيث يكون على الوجه المنصوص عليه فان فرق قبل الاعادة مع خلاف الشافعي لان أصل اللعان قد وجد وفات صفة وهو الترتيب في حكمه لو جرد أصله (مسئلة) لا عن امرأته ولو لم يفرق حتى عزل أو مات فالحاكم يستبين لزمه لانهم معتد بالطلاق حكما فصارت كالمعتد بالطلاق حقيقة اذا جاءت بولدها في سنتين يلزمه الولد فكذا هذا (مسئلة) نفى حمل امرأته لا لعان ولا عند أبي حنيفة وعندهما والشافعي يلاعن ان جاءت به لا قبل من ستة أشهر من يوم القذف وما روى عنه عليه السلام انه لا لعن بين هلال وامرأته وهي حامل انما كان لانه قذف امرأته بالزنا صريحا فانه قال اني وجدته رجلا على بطن امرأتى يحببها أو يحتمل انه قذفها بالزنا صريحا أو أنكر الولد أيضا ان يكون منه فلا يكون حجة هنا (مسئلة) روى هشام عن محمد بن رجل لاعن امرأته بولده ثم ارتدت ولحقته بدار الحرب بولدها ثم سبها جميعا فاشترها ما الزوج فالولد حرم مسلم لانه حين ولد ولد على فراشه والنسب وان اتقى باللعان لكنه مخلوق من مائه وذلك يكفي لاثبات العتق لولد الزنا والمرأة بمنزلة أم الولد لا يجوز له بيعها ولاه أن يقر بها لانه اذا عتق الولد صارت هي أم ولده الا انه لا يقر بها لان حكم اللعان باق لانه لم يتصل به الا كذاب وان أ كذب نفسه لاحد عليه لانه صار قاذفا لها وهي أمته من النوادر (مسئلة) امرأة جاءت بولدها فزناه الزوج فلا عن القاضي بينهما فالزمنه أمه فترزجت بائنا بعد انقضاء العدة ثم ادعى الاول الولد المنفي لزمه وبضر بالحد لان النسب المستدعي لثبوت النسب قائم وهو الفراش لهذا العلوق وقد امتنع لما منع وهو اللعان وارتفع المانع بالا كذاب فعمل النسب من الجامع (مسئلة) أثبت بتوأم فأقر بالاول ونفى الاخر يلزمه الولدان ويلا من لان الاقرار باحدهما اقرار بهما كولد واحد فانهم ما خلقا من ماء واحد ونفى أحدهما نظير ما فصار كأنه أقر بهما ثم نقاهما فلزمه لانه لا يصدق في النفي

عن الحاق الضرر والاذى بها (وفي المنبع) ويفرض لها الكسوة كل سنة أشهر مرة لتجدد الحاجة اليها في كل حرو برد (وفي الذخيرة) ولو وفرت كسوتها وكانت تلبسها لو مادون يوم يفرض لها كسوة أخرى وكذا النفقة (ولو) ضاعت الكسوة والنفقة أو سرق لم يجد غيرها مما حتى يضمن الفصل بخلاف الحرم اذا فرض لها النفقة ثم سرت فلها نفقة أخرى والفرق ان نفقة المحرم مقدرة بالحاجة والحاجة بعد ضياع النفقة قائمة ببقاء بخلاف الزوجة وهذا لا يفرض للمحرم مع غناهم بخلاف الزوجة قائم لانها لا تجب بسبب الحاجة بل لاحتباسها بالزوج فتكون كالاجرة وله ما تجب وان كانت وسرة فإزنان لا تفرض وان بقيت الحاجة (وفي البرزلي) فرض لها الكسوة فتخرفت قبل نصف العام ان لبست لبسا معتادا أو علم ان ذالم يكلفها فيجد دلها الكسوة لانه تبين خفاؤه في التقدير وان تخرفت بخرق استعمالها لا يفرض أخرى (ومدة) كسوة الصبيان أربعة أشهر (رجل) دفع الى زوجته دراهم الكسوة ان يجبرها على شراء الكسوة لان الزينة حقها (وأقضى) بعضهم بانه ليس له ذلك لان الدرهم صارت حقها فافعل بها ما شئت (وفي) الهداية ومن أعسر نفقة امرأته لم يفرق بينهما ويقال لها استديني عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يفرق بينهما (واذا) قضى القاضي لها نفقة الا ههنا ثم أبصر نفاصته ثم لها نفقة المومنين

(واذا) مضى مدة ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الآن يكون القاضي فرض لها النفقة أو صالحت الزوج على مقدارها فيقضى لها بالنفقة ماضى (واذا) مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهو رسقات النفقة (وكذا) إذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة والعلة نسفا بالموت كالمهبة تبطل بالموت قبل القبض (وفي الولوالجي) قال أبو يوسف يجبر الزوج على كفن زوجته (والاصل) فيه أن من يجبر على نفقة في حال حياته يجبر على كفنه بعد موته كذوى الارحام والعبد مع المولى والزوج مع الزوجة (وقال) محمد لا يجبر الزوج على كفنها والصحيح قول أبي يوسف (وأجعبوا) على أن من لا يجبر على نفقته في حال حياته لا يجبر على تكفينه بعد موته كأولاد الاعمام والعمات والاحوال والخالات (وان) أسلفها نفقة السنة أى عملها ثم مات قبل تمام السنة لم يسترجع منها شيئاً وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله بحسب لها بنفقة ماضى وما بقى للزوج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف الكسوة (وعن) محمد رحمه الله تعالى أنها إذا قبضت نفقة الشهر أو مادونه لا يسترجع منها شيئاً لانها يسير فصار في حكم (١٢٩) الحال (واذا) تزوج العبد حرة

بعد الاقرار ويلاع لانه قد فسر امرأته بالزنا حين نفي الولد الثاني \* (مسئلة) \* ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله امرأته أجاعت بثلاثة أولاد في بطن واحد فافتر الزوج بالاول ونفي الثاني وأقر بالثالث يلاع وهم بنوه وان نفي الاول ثم أقر به فانه يحكم ويكره لان الاقرار بثبوت نسب بعض الحمل يكون اقراراً بالسكل لان بعض الحمل لا يتخصص بالنسب دون البعض كمن قال يده منى أو رجله منى كان اقراراً بثبوت نسب بعض المولود منه وانما وجب اللعان في الصورة الاولى لانه صح النفي لانه باقراره الاول أثبت عليها والثاني قد فسر فاصار قاذفا محصنة فيلزمه اللعان كمن قال لها ما زنت ثم قال لها زنت وماذا نفي الاول وأقر بالثاني فبالتنقي الاول صار قاذفاً لها وبالانذار الثاني صار واجعا ومكذبا بنفسه فيلزمه الحد وكذا في الواحد

بعد الاقرار ويلاع لانه قد فسر امرأته بالزنا حين نفي الولد الثاني \* (مسئلة) \* ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله امرأته أجاعت بثلاثة أولاد في بطن واحد فافتر الزوج بالاول ونفي الثاني وأقر بالثالث يلاع وهم بنوه وان نفي الاول ثم أقر به فانه يحكم ويكره لان الاقرار بثبوت نسب بعض الحمل يكون اقراراً بالسكل لان بعض الحمل لا يتخصص بالنسب دون البعض كمن قال يده منى أو رجله منى كان اقراراً بثبوت نسب بعض المولود منه وانما وجب اللعان في الصورة الاولى لانه صح النفي لانه باقراره الاول أثبت عليها والثاني قد فسر فاصار قاذفاً محصنة فيلزمه اللعان كمن قال لها ما زنت ثم قال لها زنت وماذا نفي الاول وأقر بالثاني فبالتنقي الاول صار قاذفاً لها وبالانذار الثاني صار واجعا ومكذبا بنفسه فيلزمه الحد وكذا في الواحد

\*(الباب الثاني عشر في القضاء بشهادة بعض أصحاب الحق)\*

\*(مسئلة)\* قال محمد رجل مات وأوصى لفقراء جيرانه فشهدوا على ذلك فقيران من جيرانه فشهدوا أنها جائرة ولو شهدا أنه أوصى لفقراء أهل بيته وهما من أهل بيته فقيران لم تجز الشهادة لهما ولا غيرهما انظر الفرق في المحيط \* (مسئلة)\* ذكر هلال في كتاب الوقف رجل وقف على فقراء جيرانه فشهد رجلان من الجيران أو شهد الله وقف على أصحاب أبي حنيفة رحمه الله وهما من أصحابه جازت شهادتهما \* (مسئلة)\* شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من تلك المدرسة تقبل \* (مسئلة)\* وفي الفتاوى رجل وقف وقفاً على مكتب في قرية وعلى معلم ذلك المكتب وغصب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل هذه القرية ان هذا وقف فلان بن فلان على مكتب كذا وليس لهؤلاء الشهود أولاد في المكتب تقبل شهادتهم فان كان لهم صبيان في المكتب فكذلك هو الاصح انظر الخلاصة \* (مسئلة)\* قضى القاضي بشئ للامة كالطريق أو الخاصة أو الموردة ونحوها فشهد رجلان عدلان من العامة على ذلك جازت الشهادة فان قلت كيف تجوز شهادتهم ولهم في ذلك سهم قلت هذا مما لا بد منه لانه لا يوجد أحد ليس له سهم ويشهد عليه \* (فرع)\* أهل سكة شهدوا بشئ من مصالح السكة ان كانت السكة غير نافذة لا تقبل وفي النافذة ان طلب حقاً لنفسه لا تقبل وان قال لا أخذ شيئاً تقبل وكذا في الوقف على المدرسة على هذا في فتاوى النسفي وقيل ان كانت السكة نافذة تقبل مطلقاً من الخلاصة \* (مسئلة)\* ذكر كوفي وصايا الاصل لو شهد أربعة نفر شهد

(١٧ - معين الحكم) ليس فيها أحد من أهلها الآن تختار ذلك لان السكنى من كفايتها فحبب لها كالنفقة وإذا وجبت حقاً لها فليس له أن يشرك غيره فيها لانه ما تضرر به فانها لا تأمن على متاعها ولا يمنعها ذلك من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الآن تختار ذلك لانها رضية باسقاط حقها (وان) كان له ولد من غير هاتين فليس له أن يسكنه معها (ولو) أسكنها في بيت مفرد من دار لها غلق كفاها لان المقصود قد حصل (وله) أن يمنع واليهما واليهما من غير موألهما من الدخول عليهما ولا يمنعهم من النظر اليهما وكلامها في أى وقت اختاروا لما فيه من قطعية الرحم وليس عليه في ذلك ضرر (وقيل) لا يمنعهم من الدخول والكلام ويمنعهم من القراران الفتنة في البيت وتطويل الكلام (وقيل) لا يمنعها من الخروج الى الوالد ولا يمنعها من الدخول اليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقدير بسنة وهو الصحيح (وفي المحيط) امرأته أباً زمن وليس له من يقوم عليه غير البنين ومنعها من الزوج من نكاحها أو تزوجها وتطبع أباهما مؤناً كان الاب أو كافراً لان القيام عليه فرض عليها في هذه الحالة (وفي الولوالجي) امرأته أبت أن تسكن مع ضرتها أو مع أقارب زوجها من أمه أو غيرها فان كان في الدار بيوت وفراغ لها بيتاً منها جعل لبيتها غلقاً على حدته لم يكن لها أن تطالب من تزوج بيتها على حدته وان لم يكن فيها الايت



واحد كان لها المطالبة ببيت آخر لانه يكره أن يجامعها ومعه أحد في البيت ولهذا قالوا لجامعها وهذا نائم أو صبي أو مجنون أو مغمى عليه يكره ولهذا لو أخذ بيد جارية وأدخلها في بيت وأغلق الباب والناس يعلمون أنه يريد جاعها يكره ولهذا كره أهل بخار النوم على السطوح من غير حصن (امرأة) قالت لزوجه لا أسكن مع أمك وأردت بيتا آخر ليس لها ذلك لان الامه بمنزلة متاع البيت ودوابه (وكذا) لو قالت لا أسكن مع أم ولدك اه (واذا) غاب الرجل وله مال في يد رجل معترف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة لزوجه حتى أوزجته الغائب وحشمه وأولاده المكار والديه (وكذا) اذا علم القاضي ذلك ولم يعترف به لانه لما أقر بالزوجة والودعة فقد أقر أن حق الاخذ لها لان لها أن تأخذ من مال الزوج - فقام غير رضاه وادعاه صاحب المال مقبول في حق نفسه لاسيما ههنا فإنه لو أنكر أحد الامرين لا تقبل بيعة المرأة فيه لان المودع ليس بخصم في حق اثبات الزوجية عليه ولا المرأة خصم في اثبات حقوق الغائب واذا ثبت في حقه تعدى الى الغائب (وكذا) اذا كان المال في يد مضارب به (وكذا) (١٣٠) الجواب في الدين (وهذا) كله اذا كان المال من جنس حقه ادهم أو ذنانير أو طعما

أو كسوة من جنس حقه أما اذا كان من خلاف جنسه فلا تفرض النفقة فيه لانه يحتاج الى البيع (ولا) يجاع مال الغائب بالاتفاق (وبأخذ) منها كقبلاه نظر الغائب لانها ربما استوفت النفقة أو طلقها الزوج وانقضت - ديتها (فرق) بين هذا وبين الميراث اذا قسم بين ورثة حضور بالبينة ولم يقولوا لا علم له وارثا آخر حيث لا يؤخذ منهم الكفيل ههنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان هناك المكفول له مجهول وههنا معلوم وهو الزوج (ويحلفها) بالله ما أعطها النفقة نظرا الى الغائب (ولا) يقضى بنفقة في مال الغائب الا لهؤلاء (ولو لم) يعلم القاضي بذلك ولم يكن مقررا به فأقامت

اثنتان منهم - م ان اثنتين على الميت ألف درهم وشهدا اثنتان للشاهدين الاولين على الميت ألف درهم جاز عند أبي حنيفة ومحمد وجهما الله وعند أبي يوسف لا يجوز لانهم يشتركون في قسمة الدين لما عرف في كتاب الوصايا (فرع) \* روى بشر الوليد اذا شهد رجلان لرجلين بدين على الميت وشهد صاحب الدين لشاهدين بدين لهما على الميت فمن أبي حنيفة رحمه الله فيه روايتان \* (مسئلة) \* لو شهد رجلان لرجلين بوصية الثلث وشهد الآخر لهما بوصية الثلث أو بعبد بعينه لم تجز - ههنا ما لو شهدوا لهما بدين أنه وصى اشاهدين - ما به هذه الامه فشهادتهما جائزة وفي المجر اذا كانت الوصية في جنس واحد لم تجز شهادتهم وفي الجنسين جائزة \* (مسئلة) \* روى بن سماعة عن أبي يوسف لو شهد رجلان لرجلين على رجل بألف درهم وشهد المشهود لهما لشاهدين على هذا الرجل بألف درهم والمشهد عليه حتى يلز في قوله جميعا \* (مسئلة) \* رجل سرق من المقيم فشهد رجلان من أهل القرية سرق هذا المالك وهو نصاب جازت شهادتهما عليه في حق الغرم ولا يقطع لانه فيه نصيبا \* (مسئلة) \* رجل سرق نصابا من بيت مل المسلمين فشهد عليه بذلك رجلان من عدول العامة والمال قائم بيد السارق قبلت شهادتهما في حقه وأخذ منه ولا قطع عليه لانه حقا في بيت المال درأ عنه القطع

\*( الباب الثالث عشر في القضاء بالشهادات المختلفة والاختلاف بين الدعوى والشهادة ) \*

اعلم ان الاختلاف لا يخلو اما أن يكون في الانشاء والاقرار أو في السبب والجهة أو في الوقت والمكان أما الاختلاف في الانشاء والاقرار فثلاثة شهد أحدهما بالقتل والاخر بالاقرار بالقتل أو شهد أحدهما بالنصب أو الاتلاف والاخر بالاقرار به لا تقبل لان اختلافهما في الانشاء والاقرار وقع في الماهل فمنع قبول الشهادة وكذلك لو شهد أحدهما أنه قتله عدا بالسيف والاخر أنه قتله بالسكين لم تقبل لان القتل لا يتكرر باختلاف الآلة \* (مسئلة) \* ولو شهد أحدهما بالبيع والاخر بالاقرار به أو أحدهما بالاقراض والاخر بالاقرار به تقبل وكذلك في الطلاق والعناق بان شهد أحدهما بالايقاع والاخر بالاقرار به لان صيغة الانشاء والاقرار في هذه التصرفات واحدة فإنه يقول في الانشاء بيعت وأقرضت وفي الاقرار كنت بيعت وأقرضت فلم يمنع قبول الشهادة \* (مسئلة) \* ولو شهد أحدهما بإنشاء القرض والاخر بالاقرار به لا تقبل

البينة على الزوجية وأنه لم يخاف مالا فأقامت البينة ليفرض القاضي نفقته على الغائب ويأمرها بالاستدانة لا يقضى القاضي بذلك لان في ذلك قضاء على الغائب (وقال) \* وفر رحمه الله تعالى يقضى لها لان فيه نظر الها ولا ضرر فيه على الغائب لانه لو حضر وصدها فقد أخذت حقه وان خدعها فان نكل فقد صدق وان أقامت بينة قد ثبت حقه وان عجزت يضمن الكفيل أو المرافعة اليوم على هذا أنه يقضى بالنفقة على الغائب لحاجة الناس وهو محتج فيه (وفي الوفاة) المعلقة الرجعي والباين والفرقة بالعتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية النفقة والكسوة والسكنى لا يعتد الموت والسكنى فقط لا يعتد الفرقة بمصيبة كالرد فتقبل ابن الزوج (قال) ابن فرستة ولو خلعهما على أن لا سكنى لهما ولا نفقة تسقط النفقة دون السكنى ولو كانت الفرقة بمصيبة من قبل الزوج فلهما النفقة ان كانت مدخولا بها (ونفقة) الابن المصغر فقير اعلى أبيه لا يشركه أحد كنفقة أبو به وعمره (وليس) على أمه ارضاعه الا اذا ثبتت ويستأجر الابن من ترضعه عندها (ولو) استأجرها من كوخة أو معتدة من رجعي لترضعه لم يجز وفي المتوترة وايتان وهي أحق من الاجنبية الا اذا طلبت زيادة أجرة (وفي المنبع) اذا استأجر امرأته أو عتده لترضع ولده منها لم يجز (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يجوز اه (وهي) الرجل أن



الذي ذكره رواية الخصاص  
والحسن وفي ظاهر الرواية  
كل النفقة على الأب لقوله  
تعالى وعلى المولود رزقه  
وكسوتهن بالمعروف فصارا  
كالولد الصغير اهـ (هذا)  
إذا كان الأب موسرا فان  
كان معسرا والام موسرة  
أمرت بأن تنفق من مالها  
على الولد ويكون ذلك ديناً  
على الأب إذا أيسر (ويجب)  
على الأب نفقة زوجته ابنة  
إذا كان صغيراً فقيراً أو  
كبيراً زمننا لأن ذلك من  
كفايته (وفي المحيط) ويجب  
الابن على نفقة زوجته أبيه  
ذكره هشام عن أبي يوسف  
(وفي البرازي) قال الخلواني  
وإذا كان الابن من أبناء  
السكرام ولا يستأجره الناس  
فهو عاجز وكذا طالبة العلم إذا

كأفواج من عن المكسب لا يهتدون إليه لانه سقط نفقاتهم عن آباءهم إذا كانوا مستغنيين بالعلوم الشرعية لا بالخلافيات الر كبة وهذيانا  
 الفلاسفة وجمهم وشدوا لا لا تجب (ولا) تجب نفقة مع اختلاف الدين لبطان أهلية الأوث فلا بد من اعتباره (ولا) تجب على الفقير لانهم اصله وهو  
 يستحقها على غيره فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوج فهو ولد الصغير لانه التزامها بالاقدام على العقد اذا المصالح لا تنتظم دونها ولا  
 يعمل في مثلها الاعسار (ثم) اليسار مقدر بالنصاب فيما روى عن أبي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله أنه مقدر بما يفضل عن نفقة نفسه  
 وبما له شهر أو بما يفضل عن ذلك من كسبه الدائم كل يوم لان العتق برحق وق العبادات ما هو القدرة دون النصاب فانه للتيسير والفتوى  
 على الأول لكن النصاب نصاب حرمان المدة (واذا) كان الابن الغائب مال قضي فيه بنفقة أبويه (واذا) باع أبوه مئنة في نفقته جاز عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى وهذا احسن وان باع العقار لم يحز في قولهما لا يجوز ذلك كله (واذا) قضى القاضي للولد والوالدين وذوي الارحام  
 بالنفقة قضت مدة سقط لان نفقة هؤلاء تجب كفاية الحاجت ولا تجب مع اليسار وقد سقطت بحض المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها  
 القاضي فانها تجب مع يسارها كما هو فلا تسقط بحصول الاستغناء عنها فيما مضى الآن يأذن القاضي في الاستدانة عليه لان للقاضي ولاية

غاية قصار اذنه كأمر الغائب فيصير دينا في ذمته فلا يسقط ما مضى المدة (وعلى) المولى أن ينطق على عبده وأمنه (أقوله) صلى الله عليه وسلم في المالك انهم اخوانكم جهاهم الله تعالى تحت أيديكم أطعموههم مما تأكلون وألبسوههم مما تلبسون ولا تعذبوا عباد الله (فان) امتنع وكان لهما كسب أو نكاح أو نفقة لان فيه نظر المجانين وان لم يكن لهما كسب بأن كان عبدا زنا أو جارية لا يؤجر مثلها أجبر المولى على بيعه - ما لانهم ممن أهل الاستحقاق وفي البيع بقاء حقوقهما وبقاء حق المولى بالخلاف بخلاف نفقة الزوجة لانها تصير دينا فكان تأخيرها على ما ذكرناه من نفقة المالك لا تصير دينا فكان ابطاله بخلاف سائر الحيوانات لانها ليست من أهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقة الا أنه يؤمر بها فيما بينه وبين الله تعالى لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى عن اضرار المالك وفيه لصناعة (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجبر على الاتفاق في البائتم وهو قول الأئمة الثلاثة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين (والاصح) ما قلناه أولا لان اجبار القاضي على الاتفاق يكون (١٣٢) عند الطلب والخصومة من صاحب الحق ولا خصم فلا جبر للموالات شرط القضاء ولكن تجب فيما بينه وبين الله تعالى كما قاله أبو يوسف

أبو حنيفة تقبل شهادتهما وقال لا تقبل عن أبي جعفر أن هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في صفتين متضادتين كالسواد والبياض وأما في المتقاربتين بأن شهد أحدهما على الصفرة والاخر على الحرة فانه يقبل لان الصفرة الشبهة تضرب الى الحرة والخرقة تضرب الى الصفرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذلك اذا شهد أحدهما انها غبراء والاخر أنها بيضاء تقبل - لا خلاف - وقال في شرح السرخسي ص الكرخي غير هذا فقال هذا في لونين يتشابهان كالسواد والحرة والصفرة فاما اذا لم يتشابهما كالسواد والبياض لا تقبل عندهم جميعا \* (فرع) لو ادعى ألقي درهم على رجل فأنكر فشهد أحد شاهديه بألفين والاخر بألف لا تقبل شهادتهما أصلا عند أبي حنيفة وعند صاحبيه تقبل على ألف لانها متفقة عليه واختلافها فيما زاد فقبل شهادتهما فيما اتفقا عليه وأبو حنيفة يقول اختلفا فيه ما شهد به فلا تقبل أي انه كذلك اذا لفظه ألف تقار لفظه ألفين والتغاير في اللفظ دليل التغاير في المعنى لان الالفاظ وضعت لتعريف المعاني \* (فرع) \* ولو شهد بالطلع أو البيع أو الهبة أو الصدقة أو الرهن أو الصلح واختلفا في المكان أو الزمان قبلت لانه قول وأنه يتكرر وجوده الا النكاح فان الاختلاف بين شاهديه كانا وزمانا منع قبول الشهادة \* (مسئلة) \* ولو شهدا بالرهن ومعانة قرضه واختلفا في الايام والبلدان جازت وكذلك الهبة والصدقة والشراء وقال محمد لا تجوز الا أن يشهدوا باقرار الراهن أو الواهب أو المتصدق بالقبض (مسئلة) لو ادعاه بسبب كسره أو أوارث ونحوه وبرهن على مطلق المالك لا يقبل وهذا لو ادعى الشراء من معروف بأن يقول شريته من فلان بن فلان الفلاني أما لو ادعاه من مجهول بأن يقول شريته من محمد أو من أحمد فبرهن على المالك المطلق تقبل لانه أكثر ما فيه أنه أقر بالمالك لبيانه وهو لم يجز لانه أقر لمجهول وهو باطل وكأنه لم يذكر الشراء وهالك تقبل البينة على المالك المطلق كذا هنا واذ كرفي فتاوى رشيد الدين وقال قبل لا تقبل في المجهول أيضا لانهم شهدوا بأكثر مما يدعيه هو ولانه لما ادعى الشراء أقر انه ملكه بسبب لامطابقا لا تقبل ولو ادعى ملكا مطلقا وشهدا بذلك بسبب تقبل شهادتهما باقل مما ادعاه أو شهدا بعلات حدث فينبغي هنا للقاضي ان يسأل انه يدعي المالك هذا السبب الذي شهد به أو بسبب آخر فلو قال أدعيه بهذا السبب تقبل البينة ويحكم له بالمالك بهذا السبب ولو ذكر سببا آخر وقال لا أدعيه بهذا السبب لا تقبل شهادتهما \* (مسئلة) \* ادعى مهر أخته خمسين دينارا

الله تعالى كما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى (وفي المنبوع) ولو كانت دابة بين رجلين فطالب أحدهما من القاضي أن يأمره بالنفقة حتى لا يكون منه وعاق القاضي يقول لا آتي اما أن تبيع نصيبك منها أو تنفق عليها كذا ذكر الخصاص (وذ كر) شمس الأئمة لسرخسي أنه لا يجبر واثقه سبحانه وتعالى أعلم \* (الفصل الخامس عشر في الاعناق) \* (الاتفاق) تصرف مندوب اليه (قال) صلى الله عليه وسلم أيما مسلم أعتق مؤمنا أعتق الله بكل عضوه من عضوانه من النار (ولهذا) استحسنوا أن يعتق الرجل العبد والمرأة الامة لتحقيق مقابلة الاضاء بالاعضاء (العتق) يصح من الحر العاقل البالغ في ملكه

(شرطه) الحرية لان العتق لا يصح الا للمالك للمملوك (والبالوغ) لان الصبي ليس من أهله لكونه ضررا ظاهرا ولهذا نيسابورية لا يملكه المولى عليه (والعقل) لان المجنون ليس باهل للمعرف ولهذا الوقال البالغ أعتقت وأنا صبي فالقول قوله وكذا الوقال المعتق أعتقت وأنا مجنون وجنونه كان ظاهرا لوجوده لا سيما نادى حالة منافسة (وكذا) اذا قال الصبي كل مملوك أملكه حرا اذا اختلف لا يصح لانه ليس باهل لقول لزم (ولا) بد أن يكون العبد في ملكه حتى لو أعتق عبدا غيره لا ينفذ (أقوله) صلى الله عليه وسلم لا عتق فيما لا يملك ابن آدم (واذا) قال لعبده وأمنته أنت حر أو عتق أو عتقك فقد عتق فوي به العتق أولم ينولان هذه الالفاظ صريح فيه (ولو) قال هبت به الانجار الباطل أو أنه حر من العمل صدق ديانته لانه يحتمله ولا يدين قضاء لانه فوي خلاف الظاهر (ولو) قال لا ملك لي عليك فوي به الحرية عتق وان لم ينول يعتق كذا في الهداية (وفي المنبوع) اذا قال العبد - أدعتك الله أو نك الله أو أنت خالص لله لم يعتق عند أبي حنيفة مطلقا في رواية (وفي) رواية أخرى ان فوي به العتق حتى (وقال) أبو يوسف ومحمد انه يعتق مطلقا (وفي) رواية منهما يتوقف العتق على النية (ولو) قال أنت عبد الله لا يعتق (اذا) قال لعبده هذا مولاي أو بام ولاي أو قال لا أمته هذا مولائي أو بامولائي عتق وان لم يكن له فيه نسبة (وقالت)

قرعت الباب فقالت أمها  
 من أنت فقالت أمك الفاعلة  
 عتقت (أعتق) المحجور  
 عليه عبدا لا يعتق عليه  
 وسعى العبد عند أبي يوسف  
 آخر لأنه لو سعى انما يسعى  
 لمعتقه (ولو) قال ان مات  
 من مرضى هذا فعلاى حى  
 فقتل لا يعتق لأنه مامان بل  
 قتل (ولو) قال ان مات فى  
 مرضى هذا فقتل لاى حى  
 فقتل لا يعتق لأنه مات فى  
 مرضه (قال) لعبده وعبد  
 غيره أحد كما حر بعق عبده  
 (ولو) قال لعبده حر أحد كما  
 حرعت العبد عنه وأبى  
 حنيفة خلافهما  
 (وروى) عن أبي يوسف  
 ان الأب اذا وطئ جارية  
 ولده فحقت ولده فادعاه  
 لا يثبت نسبه كجارية مكانه  
 (قال) المولود بعنى نفسى

قباعه عتق ولزمه الثمن والولاء لمولاه (قال) العبد إذا سقى الجارية أنت حر فاسقاه ولم يشرب فالعبد حر (وكذا) إذا قال ان شربت الماء كله من الكوز فأنت حر فشربه فالعبد حر (وفي الهداية) ومن ملك ذارحم محرم منه عتق عليه ولا فرق بين ما إذا كان المالك مسلماً أو كافراً في دار الاسلام (وعتق) المكرم والسكران واقع لصدور الركن من الأهل في المحل كما في الطلاق وقد بيناه من قبل في فصل الطلاق (وان) أعتق حاملاً عتقت وعتق حملها تبعها إذا هو متولد بها (وان) أعتق الحمل خاصة عتق دونها (وولد) الأمية من مولاه جارية مخلوقة من مائه فعتق عليه (واذا) أعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر وبسي في بقية فبقيته لمولاه عند أبي حنيفة (وقال) يعتق كل مؤمـله ان الاعناق يتجزأ عنده فبقيته على ما أعتق وعندهم لا يتجزأ وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى (واذا) كان العبد بين شركتي فأعتق أحدهما نصيبه عتق فان كان وسراً فشريكه بالخيار ان شاء أعتق وان شأى ضمن شريكه قيمة نصيبه وان شاء استنسى العبد فان ضمنه جع المعتق على العبد والولاء للمعتق وان أعتق أو استنسى فالولد بينهما في الوجهين جميعاً (وان) كان للمعتق ميسر فالشريك بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استنسى والولاء بينهما في الوجهين وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) ليس له إلا العمان مع البسار أو السبابة مع الاسباب ولا بر جمع المعتق على العبيد



والولاء للعق (ومن) أعتق عبده على مال فقبل العبد عتق وذلك مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بالف درهم وإنما يعتق بقبوله  
لأنه معاوضة المال بغير المال إذا عبدك لا يملك نفسه ومن قضية المعاوضة ثبوت الحكم وثبوت الحكم بقبول العوض في الحال كما في البيع  
فإذا قبل صار حراً وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة به (ومن) قال لعبد أنت حر بعد موتى على ألف درهم فالبطلان بقبول الموت لا إضافة الإيجاب  
إلى ما بعد الموت فصار كإلحاق أنت حر بعد موتى على ألف درهم حيث يكون القبول اليه في الحال لأن الإيجاب  
التدبير في الحال إلا أنه لا يجب المال لقيام الرق فالوا لا يعتق في مسألة الكتاب وإن قبل بعد الموت لم يعتقه الوارث لأن الميت ليس بأهل للعتق  
وهذا هو الصحيح (إذا) قال المولى لمولى له ماذا كنت حر أو أنت حر من ديني أو أنت مدبر أو قد مدبرتك فقد صار مدبراً لا واهب  
و يستخدم ويستؤجر والامة توطأ وتسكح (وإذا) مات المولى عتق المدين من ثلث ماله لأن التدبير وصية فتفقد من الثلث حق لولم يكن له مال غيره  
سعى في ثلثه (وان) كان على المولى (١٣٤) دين سعى في كل قبضته لتقدم الدين على الوصية ولا يمكن نقض العتق فيجب رد قيمته (وولد) المدبرة

مدبر (وان) عتق التدبير  
بجونه على صفته مثل أن يقول  
لكن من مرضى أو سقري  
أو من مرض كذا فليس  
بمدبر ويجوز بيعه لأن  
السبب لم ينعقد في الحال  
لتردد في تلك الصفة بخلاف  
المدبر المطلق لأنه تعلق عتقه  
بمطلق الموت وهو كائن لا محالة  
(وان) مات المولى على  
الصفة التي ذكرها عتق  
كاعتق المدبر وبعده من  
الثلث لأنه يشترط حكم  
التدبير في آخر جز من  
أجزائه حياته لا تحقق تلك  
الصفة فلهاذا يعتبر من الثلث  
(ومن) المقيد أن يقول ان  
ميت إلى سنة أو إلى عشر  
سنين لما ذكرنا (بخلاف)  
ما إذا قال إلى مائة سنة ومثله  
لا يبيش البهائي الغالب لأنه  
كالكائن لا محالة (وإذا)

بخلاف الشاهدين لو أسند ما ماله إلى الماضي لأن أسنادهما لا يدل على النفي في الحال إذ لهم فائدة سوى  
النفي في الحال وهي أن يشهدا بما جابنا من ملكه يقيين ولا يشهدا ببقاء الملك في الحال لأنهما لا يعرفان بقاءه  
الأسناد استحباب الحال والشاهد قد يعتز زعن الشهادة بما ثبت باستصحاب الحال لعدم ثبوتها بخلاف المالك  
لأنه كما يعلم ثبوت ملكه يقيناً يعلم بقاءه يقيناً انظر فتاوى رشيد الدين

### \*(الباب الرابع عشر في القضاء بشهادة السماع)\*

قال بعضهم شهادة السماع لها ثلاث مراتب \*(المرتبة الأولى)\* تفيد العلم وهي المعبر عنها بالتواتر  
كالسماع بأن مكنه وجوده ومصر ونحو ذلك فهذه إذا صححت كانت بمنزلة الشهادة بالرؤية وغيرهما مما  
يفيد العلم \*(المرتبة الثانية)\* شهادة الاستفاضة وهي تفيد ظناً قويّاً يقرب من القطع وترفع عن شهادة  
السماع مثل أن يشهد أن نافعاً ولي ابن عمر وان عمر ابن الخطاب وان علياً ابن أبي طالب وان لم يعلم ذلك أصلاً  
فيحوز الاستناد إليها ومثلها إذا روى أهل الرواية مستفيضاً رآه أجمع الفقهاء من أهل البلد وشاع أمره فيهم لزم  
الصوم أو الفطر من رآه ومن لم يره وحكمه حكم الخبر المستفيض لا يحتاج فيه إلى شهادة هذا الحاكم ولا  
تعديل قاه بعضهم (ومنها) استفاضة التعديل والخبر صحيح عند قوم وما يستفيض عند الحاك من ذلك  
قال بعضهم من الناس من لا يحتاج أن يسأل عنه الحاكم لا شهرته عند التوم منهم من يسأل عنه لا شهرته  
وإنما يكشف عن أشكال وقد شهد ابن أبي حازم عند قاضي المدينة أو عاملاً فقال أما الاسم فاسم عدل  
ولكن من يعرف أنك ابن أبي حازم فدل هذا على أن عدالة ابن أبي حازم لا يحتاج أن يسأل عنه وهو لا يعرف  
شخصه لشهرته بالعدالة بل سأل أن يشهد عنده على عين ابن أبي حازم \*(المرتبة الثالثة)\* شهادة السماع  
وهي التي يقصد الفقهاء الكلام عليها فالشهادة بالشهرة والسماع قبل في أربعة أشياء بالاجماع وهي  
النكاح والنسب والموت والقضاء لأن هذه الأشياء مما يشتهر ويستفيض فالشهرة والاستفاضة أقيمت مقام  
العيان والمشاهدة كالأخبار إذا اشتهرت من النبي صلى الله عليه وسلم كانت بمنزلة السماع منه ألا يرى  
أننا شهدنا نافعاً ولي ابن عمر وان عمر ابن الخطاب وان علياً ابن أبي طالب وان عبد الله بن مسعود وان لم  
نذكر هؤلاء ثم الشهرة في هذه الأشياء تثبت بطريقين أحدهما حقيقة والاخرى حكمية أما الحقيقة بان

ولدت الامة من مولاها فصار أم ولده لا يجوز بيعها ولا تخليها لقوله صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدها (وله) وطؤها بخبره  
واستخدامها وإطارتها وزوجها لأن المالك قائم فيها فأشبهت المدبرة (ولا) يثبت نسب ولدها إلا أن يعترف به (وقال) الشافعي رحمه الله يثبت  
نسبه منه وان لم يدعه لأنه لما ثبت النسب بالعقد فلان يثبت بالوطء (ولنا) أن وطء الامة يقصد به قضاء الشهوة دون الولد لوجود المانع منه  
فلا بد من الدعوى بمنزلة ملك العيّن من غير وطء بخلاف العقد لأن الولد يتبع مقصوداً، فلهذا حاجة إلى الدعوى (فان) جاءت بعد ذلك بولدت  
نسبه بغير إقرار ومعناه بعد إقراره منه بالولد الأول لأنه بدعي الأول تعين الولد مقصوداً منها فصارت فراساً كالعقد عليها إلا أنه إذا نفاه يثني  
بقوله لان فراساً ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المنكوحه حيث لا ينتفي الولد بنفيه إلا باللعان لتأكد الفرش حتى لا يملك إبطاله  
بالتزويج (وهذا) الذي ذكرناه حكم القضاء فاما الدبابة فان كان وطئها وحملها ولم يزل عنها لم يزمه أن يعترف به ويدعيه لان الظاهر أن الولد  
منه وان عزل عنها ولم يحضها لجزه ان ينفيه لان هذا الظاهر يقابله ظاهر آخر هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وفيه) روايتان  
أخرى بان من أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ذكرهما صاحب الهداية في كفاية المنتهى فليظن غة (وإذا) وطئ رجل بانه فاعتبره





اليمين المذمومة فهو أن يحلف الانسان على أمر في المستقبل نفيًا أو إثباتًا وذلك انما أن يكون على فعل واجب وامان أن يكون على ترك مندوب وامان أن يكون على فعل واجب وامان أن يكون على ترك مندوب وامان أن يكون على فعل واجب وامان أن يكون على ترك مندوب  
 الظاهر اليوم أولًا صوم رمضان فانه يجب عليه الوفاء به ولا يجوز له الامتناع ولو امتنع يأثم ويحنت وتلزمه الكفارة (وان) كان على ترك واجب بان قال والله لأصلي صلاة الظهر أو لأصوم رمضان أو والله لأشرب من الخمر أو لأزني أو لأقتل فلانا أو لأكل كالم والذي أو نحو ذلك فانه يجب عليه في الحال الكفارة بالتوبة والاستغفار كسائر الجنايات التي ليس لها كفارة معهودة (وان) كان اليمين على ترك مندوب بان قال والله لأصلي نافلة أو لأصوم نفلًا أو لأعود مريضًا أو لأشيع جنازة أو نحو ذلك فلا فضل له أن يفعله ولا يكفر عن يمينه (والقسم) الرابع أن يكون على مباح فـ لا أثر كما كدحول (١٣٦) الدار ونحوه فلا فضل له البره قال الله تعالى واحفظوا أيمانكم أي عن الحنث وله أن يحنت ويكفر

و يجب بالحنث الكفارة ان  
 اذ لم يورثها أما اذا أرخا وتاريخ شاهدان بخ شاهد الموت فشهادة شاهد حي الحياة أولى انظر  
 فتاوى الفضلي (مسئلة النكاح) \* اذا رأى العرس والزفاف أو أخبره رجلان عدلان أو رجل  
 وامرأتان بأن هذه امرأة فلان جازله أن يشهد بذلك على البتة ولو قبله لا تقبل (مسئلة النسب) \*  
 لو سمع الناس يقولون هذا ابن فلان أو أخوه أو أخبره بذلك عدلان جازله أن يشهد به (مسئلة ولاية  
 الحاكم) \* اذا سمع الناس يقولون هذا قاضي بلاد كذا جازله أن يشهد به لان العلم به لا يشاء يقع به هذه  
 الطريقة الا يرى أن تشهد بخلافه الخلفاء الراشدين والقضاة المتقدمين كشرع وغيره وانساب الصحابة رضي  
 الله عنهم وان لم يشهد عدولا بينهم ولا نسب أسلمهم فهو هذه الاربعة تثبت بالشهرة والتسامع بالاجماع  
 (فرع) \* وكذا الولاية على قول أبي يوسف الاخبار وأما على قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الاول  
 لا يجوز له أن يشهد بالولاية ما لم يعان (فرع الوقف) \* اذا اشهرته وقف فلان على كذا جازله أن يشهد به  
 في قول وهو المختار لانه لو لم يحز أدى ذلك الى استهلاك الاوقاف القديمة وقيل لا يجوز له أن يشهد لان الوقف  
 قربة والانخفاء بالقرب أكثر من الاعلان به اذ يصير بمنزلة الاملاك والصحيح من الجواب جواز الشهادة  
 بالتسامع على أصل الوقف لانه يبقى بعد انقضاء قرون وانه يشهر لكن على شرائط الوقف لا يجوز من الخلاصة  
 (مسئلة) \* وفي المهر من محمد وروايات في رواية لا يجوز لهم أن يشهدوا على تسمية الصداق بالامر الظاهر  
 بالسماع الا أن يشهدوا على شهادة من حضره وفي رواية هشام بنهم ان يشهدوا بالمهر اذا أخبرهم انها  
 زوجته على كذا وكذا من المهر (مسئلة) \* وأما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع اختلفوا فيه قيل  
 يجوز واليه مال الشيخ الامام السرخسي رحمه الله لان هذا أمر يشهر وتتعاقد به أحكام مشهورة من النسب  
 والمهر والعدة وثبوت الاحصان انظر المحيط وشرح التحرير هذا ما يتعلق بالذهب وأما شروط شهادة السماع  
 عند المالكية فسبعة الاول ان لا يستخرج بها ما في يد حائر وانما شهد به من كان الشيء بيده فتصح جازته  
 الثاني الزمان الثالث السلامة من الريب فان شهدا ثلثان بالسماع وفي القبيلة مائة من أسنانها لا يعرفون  
 شيئا من ذلك لم تقبل شهادتهما الا أن يكون علم ذلك فاشيا الشرط الرابع أن يحلف المشهود له الشرط  
 الخامس أن لا يسموا المسموع منهم والا كان نقل شهادة فلا تقبل اذا كان المنقول منهم غير عدول الشرط

ويجب بالحنث الكفارة ان  
 شاء أعقر رقبة أو كسا  
 عشرة مساكين كالم منهم  
 فويأثم لبلده فإزاد وهو  
 ما نحو زينة الصلاة أو أطمعهم  
 كالطعام ولو أطمع مسكينا  
 واحد عشرة أيام جاز عندنا  
 وقال الشافعي رحمه الله تعالى  
 لا يجوز الا على يوم واحد  
 اعتبارا بصورة العدد ونحن  
 اعتبرنا المعنى لانه صار في  
 كل يوم مصرفا فصعب ما صرف  
 اليه من كفارته كالمصرف  
 الى شخص آخر عن الكفارة  
 لان صيرورته مصرفا  
 باعتبار حاجته والحوائج  
 تتعدد بدنة عدد الايام والمقصود  
 بالاجاب دفع عشر حاجات  
 لدفع عشرة أشخاص (وان)  
 عجز عن أداء الكفارة باحدى  
 النصال الثلاث لا يطعم  
 والكسوة والعقر برصام

ثلاثة أيام متتابعات عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو مخير ان شاء تابع وان شاء فرق (وقد) أجمع العلماء على أن البلوغ السادس  
 والعقل وفهم الخطاب في الحالف شرط له كونه حالفا فلا يصح اليمين من الصبي والمجنون والتامم (وهل) بشرط اسلام الحالف فهو محل  
 الخلاف فعندنا بشرط فلا يصح من الكافر حتى لو حلف بكفر بالله تعالى ثم حنث في حال كفره أو بعد اسلامه لم يكن عليه كفارة عندنا (وقال)  
 الشافعي رحمه الله تعالى الاسلام ليس بشرط حتى تجب الكفارة عليه اذا حنث في حال الكفر لكنه بالمسال لا بالصوم (ويستوى) العاقد  
 والناسي والمكره في اليمين وفي فعل الحلوف عليه (لقوله) صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين فعلم  
 ان الرضا والقصد ليس بشرط (والامام) الشافعي رحمه الله تعالى يخالفنا في ذلك في أحد قوليه ويقول لا تنفذ عيني المكره والناسي  
 والخطأ ولا يحنث بفعل الحلوف عليه ناسيا أو مكرها كذا في المنبيع (وفي الهداية) واليمين بالله تعالى أو بيمين من أسمائه تعالى كالرحمن  
 والرحيم أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفا كقوله الله وجلاله وكبريائه لان الحلف به امتعارف الا قوله ولم الله فانه لا يكون عينا لانه  
 غير متعارف (ولو) قال وغضب الله ومخطئه لم يكن حالفا وكذا او رحمه الله لان الحلف به اغسير متعارف (ومن) حلف بغير الله تعالى لم يكن حالفا

Digitized by Google

أنه حلف وإن البر به واجب يكفر انتهى (والله) يعلم أني ما فعلت كذا أو فعل فلانة على أنه يكفر (هو) يهودي أن فعل كذا فإن اعتقد أنه يمين فيمين لا غير وإن اعتقد أنه كفر يكون كفرا (وكذا) هو يرى من الله تعالى (مر) على رجل فأراد أن يقوم فقال والله لا تقوم فقام لا يلزم المارئي لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى (رجل) قال هذا الثوب على حرام يحث بلبسه (ولو) قال أن أكل الطعام فهو على حرام لا يحث بأكاه (وكذا) لو قال أقوم أن أكلت عندكم طعاما فهو على حرام لا يحث بالأكاه (وفي المتن) قال كل طعام أكله في منزلك فهو على حرام فإقتضاه لا يحث وفي الاستحسان يحث (امرأة) قالت لزوجه أن أأكل حرام أو حرمتك صار يميناً حتى لو جامعها طائفة أو مكرهه تحث (بمخلاف) ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخل فيها مكرهه لا يحث ومعناه أدخل بمحولا (ولو) أكره على النحول فدخل مكرهه حدث (قال) لها لا تخرجي من الدار إلا بذي فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكره حلفه بطلاقها فيحتمل الحلف بطلاقها ويحتمل الحلف بالطلاق غيرهما فاقوله (وفي القنية) (١٣٨) قال صاحب المحيط رجل دعت جماعة لشرب الخمر فقال أني حلفت بالطلاق أني لا أشرب الخمر

وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت (وقال) يعني صاحب التحفة لا تطلق ديانته (وفي الولو الجي) إذا قال أن فعلت كذا فألف درهم من مالي صدقة ففعل والرجل لا يملك الامتدانة درهم لم يلزمه الصدقة إلا بما عاك وهو المائة (رجل) قال أن فعلت كذا فألف درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم ففعل وتصرف بذلك كله على مسكين واحد جاز لأن إيجاب العبد يعتبر بإيجاب الله تعالى وثم يجوز الصرف إلى نصف واحد من ذلك الصنف فكذا هنا (رجل) قال أن فعلت هذا ونحو من هذا الغم ففعل على أن أتصدق بمائة درهم بغيره ثم أراد أن يتصدق بثمانه ولا يتصدق بالخبر جاز لأن دفع القيمة في حقوق الله تعالى جاز (رجل) قال الله على ثلاثون حجة كان عليه بقدر عمره لأنه يصير بمنزلة من قال لله على أن أج ستا وعشرين ففعل قبل فيها ذلك لا يلزم مشي لأن إيجاب العمل بعد الموت لا يتصور (ان) جعل لله تعالى على نفسه حجا أو عمرة أو صدقة أو صوما أو صلاة أو ما أشبه ذلك فيها هو طاعة لله تعالى أن فعل كذا ففعل لم يمتد ذلك الذي جعل لله تعالى على نفسه ولم تجز كفاؤه اليمين (هذا) جواب ظاهر الرواية (لقوله) عليه الصلاة والسلام من نذر وسعى ففعله الوفاء بما سعى (وروى) عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجوع عن هذا وقال هو بالخيار إن شاء أخرج منه يمين ماسمي وإن شاء أخرج منه بالكفارة (ومشاي) بلغ رحمهم الله تعالى يفتون بهذا وكذا بعض مشايخ بخارا وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي واختيار الإمام الأجل برهان الدين (وهذا) إذا كان النذر علقا بشرط لا يريد كونه أما إذا كان معلقا بشرط لا يريد كونه أما الجلب منفعة أول دفع مضرة بان قال أن شفي الله تعالى مريض أو رد الله تعالى غائب أو مات عدوي فعلى صوم سنة فإذا وجد لزمه الوفاء بما قال ولا يخرج عنه بالكفارة (وجه) هذه الرواية قوله عليه الصلاة والسلام النذر بين وكفارته كفارة يمين فيحمل هذا الحديث على التعليل بشرط لا يريد

الشهادة لا تجوز حتى يكون شاهد الأصل مريضا أو على مسيرة سفر لأن فيها زيادة تمكن نعمة وأمكن الاحتراز عن الجحش من الشهود فلا يعمل إلا عند العجز وذلك بالمرض أو بالسفر وأقل مدته ثلاثة أيام وعن أبي يوسف أنه جوز شهادة الفرع إذا كان الأصل في موضع لو فدا إلى مجلس الحكم لا يمكنه أن يبيت بأهله أحياء للحقوق وأما كيفية الشهادة من الأصل ذكر في الجامعين ولا تجوز الشهادة على الشهادة حتى يقول الأصل أشهدوا على شهادتي بذلك أو أشهدوا أن فلانا أقر عدوي أن فلان عليه ألف درهم فاشهدوا على شهادتي بذلك إذا احتج اليه بالان الشهادة على الشهادة فوكيل وتحميل لأنه لا بد من نقل الشهادة إلى مجلس القاضي فلما لم يكن يدين النقل لم يكن يدين التحمل والتحميل لا يصح إلا بالامر ولهذا لو نهي الأصل الفروع عن الشهادة بعد الأمر على بالنهي \* (فرع) \* لو قال أشهدوا على شهادتي فشهدوا رجل آخر لم يشهدوا على شهادته لأن التحمل شرط ولم يوجد بخلاف القاضي إذا أشهدوا على قضية فسمع ذلك آخرون منه وسع للمامعين أن يشهدوا الآن قضاء حجة بمنزلة الأقرار فيصح التحمل من غير تحميل \* (مسئلة) \* ولو قال أشهدوا على بكذا أو قال أشهدكم فاشهدوا أو فاشهدوا بشهادتي لا يصح لأنه لم يوجد التحمل لأنه لم يأمرهم بنقل شهادته بل أمرهم بأن يشهدوا على فلان بأصل الحق وإيس لهم ذلك لأنهم لم يعلموا بوجوب الحق وأما كيفية الادعاء من الفروع بأن يقول الفرع عند الحياكم شهد فلان بن فلان على أقرار فلان بن فلان بكذا أو أشهدني على شهادته وأمرني أن أشهد على شهادته وأنا أشهد على شهادته \* (مسئلة) \* لا تجوز شهادة واحد على واحد لأنها ليست بحجة وانما تجوز شهادة اثنين على شهادة اثنين ومعناه أن يشهد اثنان على شهادة كل واحد منهما على الوصف الذي ذكرناه أو يشهد اثنان على شهادة هذا أو آخران على شهادة آخر \* (فرع) \* لو شهدوا على شاهد رجل واحد ما يشهد بنفسه أيضا لا يجوز لأن شهادة الأصل الحاضر على شهادة الأصل الغائب غير مقبولة لأن الوقت أدى إلى أن يثبت بشهادته ثلاثة أرباع الحق نصف الحق بشهادته وحده وربع الحق بشهادته مع آخر على شهادة آخر ولا يجوز أن يثبت بشهادة الواحد ثلاثة أرباع الحق لأنها شاطرا حجة فبقى على شهادة الأصل الغائب شاهد واحد فلا يثبت شهادة الأصل الغائب \* (مسئلة) \* ذكر الناطق في وقائعنا أن الشهادة على الشهادة في الوقف لا تجوز والصحيح أنها تجوز لما

تعالى جاز (رجل) قال لله على ثلاثون حجة كان عليه بقدر عمره لأنه يصير بمنزلة من قال لله على أن أج ستا وعشرين ففعل قبل فيها ذلك لا يلزم مشي لأن إيجاب العمل بعد الموت لا يتصور (ان) جعل لله تعالى على نفسه حجا أو عمرة أو صدقة أو صوما أو صلاة أو ما أشبه ذلك فيها هو طاعة لله تعالى أن فعل كذا ففعل لم يمتد ذلك الذي جعل لله تعالى على نفسه ولم تجز كفاؤه اليمين (هذا) جواب ظاهر الرواية (لقوله) عليه الصلاة والسلام من نذر وسعى ففعله الوفاء بما سعى (وروى) عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجوع عن هذا وقال هو بالخيار إن شاء أخرج منه يمين ماسمي وإن شاء أخرج منه بالكفارة (ومشاي) بلغ رحمهم الله تعالى يفتون بهذا وكذا بعض مشايخ بخارا وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي واختيار الإمام الأجل برهان الدين (وهذا) إذا كان النذر علقا بشرط لا يريد كونه أما إذا كان معلقا بشرط لا يريد كونه أما الجلب منفعة أول دفع مضرة بان قال أن شفي الله تعالى مريض أو رد الله تعالى غائب أو مات عدوي فعلى صوم سنة فإذا وجد لزمه الوفاء بما قال ولا يخرج عنه بالكفارة (وجه) هذه الرواية قوله عليه الصلاة والسلام النذر بين وكفارته كفارة يمين فيحمل هذا الحديث على التعليل بشرط لا يريد



كونه والحديث الاول على التعليق بشرط يدكونه ليكون جمع بين الحديثين هكذا اورد الصمد الشهد في ايمان السكافي (وكذا) لو قال على المشي الى بيت الله تعالى أو الى الكعبة أو الى مكة فليزومه احرام وهو بالخيار ان شاء احرى بالحج وان شاء احرى بالعمرة لان هذه اللفظة صارت كناية عن ايجاب الاحرام عرفا كما لو قال الله على ان اضرب بثوبي حطيم الكعبة فانه يكون نذرا بالصدقة بجازا من حيث العرف فكذا هذا (ولو) قال على المشي الى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم أو الى المسجد الأقصى لا يلزم شيء لان العرف المنعقد في المشي الى بيت الله سبحانه وتعالى لا يدل على الانعقاد في المشي الى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم والصلاة والسلام الى المسجد الأقصى لان حرمة ما دون حرمة بيت الله تعالى حتى حل دخولها من غير احرام (ثم) اذ الزمة حجة أو عورة فان شاء اعتبر أو حج ماشيا وان شاء ركب وذبح له كونه شاة (ولو) قال على المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزم شيء (وقالا) يلزمه (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه أبوه امرأة لا يحنث (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه رجل امرأة تغير اذنه فبلغه فأجاز بالقول (١٣٩) أو بالفعل كسوق الهدي وغيره

اختلاف المشايخ فيه فمنهم من قال يحنث في الوجهين ومنهم من قال يحنث في الوجه الاول ولا يحنث في الوجه الثاني (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج ثم طلق امرأته ثم تزوجها لا يحنث لان البين على غيرها ألا ترى انه لو حلف أن لا يطأ امرأة أو طأها رجل كان له أن يطأ نساءه وجواريه (حلف) لا يتزوج من امرأة شاهدت سرا يحنث لانه لا يتصور بدون الشاهد من فان أشهد ثلاثة فهو عاتية (رجل) وكل رجلا أن يزوجه امرأة أو يعتق عبده أو يطلق امرأته ثم حلف الموكل أن لا يتزوج ولا يعتق ولا يطلق ثم فعل الموكل ما وكله به حنث الموكل في عينه لان الموكل

فيهم من احياء الوقت (مسئلة) ولا تجوز الشهادة على الشهادة في الحدود والقصاص خلافا للسكافي فان شهد شاهدان على شهادة شاهدين بان قاضي بالكذا ضرب فلانا حاد في قذف تقبل لان الشهادة قامت على استيفاء الحد لا على ايجابه لانهم شهدوا انه حده حد القذف والشهادة على الشهادة تقبل على استيفاء الحد وكفى كتاب الديان انهم لا تقبل (مسئلة) اريد شاهد الاصل ثم أسلف شاهد الفرع لا تقبل لان بالردة بطل الامر بالشهادة فيعتبر بمال بطل بنفيه ولو بطل الامر بنفيه بعد الاشهاد لا تقبل شهادة الفرع فكذا هذا (مسئلة) شهد على شهادة قاصقين فرد القاضي لهما الاصل ثم تاب شهود الاصل لم تقبل شهادة الاصل ولا الفرع لان المردود كان شهادة الاصل لان الفروع تنقلوا شهادة الاصل فيعتبر بمال شهود الاصل بنفسه فرد القاضي شهادته بتممة الكذب لا تقبل شهادته في هذه الحادثة ولا شهادة فرعه أبدا فكذا هذا (مسئلة) أشهد على شهادته كافر بن أو عبد بن ثم أسلف أو أعتق أجازت الشهادة لان الامر بنقل الشهادة من الاصل قد صح لانه من أهل الشهادة حالة الامر بالنقل وان لم يكن انخروج أهله للعلال لانه يتوهم ان يصير أهله في الثاني فصم التحمل منه لانه من أهل المعرفة والتميز

(فصل) ذكر في المتن تجوز شهادة الابن على شهادة أبيه وعلى قضائه وعلى كتابه وذكر الخصاص في أدب القاضي انه تجوز شهادة الابن على شهادة أبيه ولا تجوز شهادته على قضائه فرقي بين الشهادة والقضاء والفرق ان القضية فعل أبيه والابن فاعلم مقام الاب في الشهادة والاب لو شهد على الحق يقبل فكذا الابن والاب لو شهد على فعل نفسه لا تقبل فكذا الابن اذا قام مقامه في الشهادة وذكر الشيخ الامام أبو بكر بن سهل السرخسي رحمه الله في شرح أدب القاضي هذا قول أبي يوسف وعلى قول محمد تقبل هذه الشهادة في الوجهين كما ذكر في المتن لانه لا منفعة للاب في هذه الشهادة ولا دفع مفرم ولا جاب فمن

(الباب السادس عشر في القضاء بشهادة الابداد)

الابداد الذين هم المتفرقون واحد بهم بد مثل مدمن التبدد مأخوذ من قولهم بد الله شمل العروق ولان الشهود شهدوا في ذلك مفترقين واحدهما ووضع آخر واحد اليوم وواحد غد او واحد على معنى واحد على آخر قال في الوفاة في كتاب النكاح وحضور حرين مكلفين مسلمين سامعين عاقلين

في هذه العقود نائب من كل وجهه فجعل عبارته كعبارة الموكل بنفسه بخلاف البيع والشراء لان حقوق العقد تتعلق به دون الموكل فلا يصير الخالف بفعل وكيله بائنا ولا ماث (هذا) اذا كان الخالف عن يلى البيع والشراء بنفسه ولو كان ممن يفوض أمره الى غيره كالسلطان ونحوه يحنث في عينه وان كان ممن يفوض مرة يباشر أخرى فالحكم للغالب (وفي الخلاصة) رجل أراد أن يتزوج امرأة وله امرأة أخرى فأتى أهل المرأة أن يتزوجها لمكان تلك المرأة فاحتبس في المقبرة ثم قال كل امرأة سوى المرأة التي في هذه المقبرة فهي طالق فحسبوا أنه ليس له امرأة في الاحياء لا يحنث وهي الحية لانه في العتاق أيضا (وفي البرازي) رجل قال لاجنية مائة في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم تزوجها وتزوج عليها المرأة لا يقع (ولو) قال ان تزوجتك مائة في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فزوجهام تزوج غيرها تطلق لانه التعليق هنا في الاول ففرض المسئلة في الاجنية (وكلمة) مادام وما زال وما كان غاية تنتهي البين بما اذا حلف لا ينفك كذا مادام بغيرا انتهى البين بالمرح ورج فلو فعل بعد العود لا يحنث وكذا اذا حلف لا يشرب النبيذ مادام بغيرا فخرج وعاد وشرب لا يحنث (والقصة) أبو الليث شرط بالمرح ورج باهله ومناهه كافي قوله والله لا أكلن مائة في هذه الدار ولم يشربه الإمام الفضل رحمه الله تعالى

(قلت) وهذا يؤيد ما أتفق به جدتي شيخ مشايخ الإسلام في المسئلة التي مررت في فصل الوقف فانظر وحك الله تعالى في ذلك وعليك بالنأمل الصحيح (وفي الولوالجي) رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل مع اليمينتين (ولو) حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لا يحنث (وان) نقب بابا آخر فدخل - حنث لانه دخل من بابه وان نوى ذلك الباب بعينه لم يدين في القضاء (رجل) حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج امرأته بغير علمه فخرجت وهو يراها ففنعها أو لم يفنعها لا يحنث لانها خرجت بعلمه (رجل) قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجار قبل ذلك من الحيل وأنه لا يحنث والصحيح أنه يحنث (رجل) أخذ اقامة فوضعه في فيه فقال له رجل امرأته طالق ان أكلتها وقال آخر امرأته طالق ان أخرجهما من فيك فاكل البعض وأخرج البعض لم يحنث لان شرط الحنث أكل الكل (رجل) قال لامرأته ان لم تتعشى الليلة فبعدي حرفا كملت لقمة واحدة يحنث لان اللقمة الواحدة لا تكون عشاء (ولو) قال لامرأته (١٤٠) ان لم تطبخي في قدر فيه بنوان من الملح ولا ملح في المطبوخ فانت طالق تطبخ بيضة في بنون من الملح (رجل) حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فشق عليه النجوى ل من الامتعة فانه يبيع المتاع من غيره ويخرج بنفسه فلا يحنث (ولو) حلف بطلاق امرأته أنه لا يصوم شهر رمضان فالحيلة فيه أن يسافر ولا يصوم (حلف) ليغدينه اليوم بأف درهم فاشتريه رغبيا بأف درهم ففداه لا يحنث لانه تحقق شرط البر وكذا لو قال ان لم أعطي مملوكا ألف درهم ففعل كذا فاشترى مملوكا بأف درهم يساوي شيئا قليلا فاعتقه بولاه تحقق شرط البر (حلف) لا يقر بامرأته فاستاق على قفاه فهاضت المرأة ففقت حاجتها لا يحنث لان شرط الحنث الوطء وهو في هذه الحالة لا يسمى واطئها هكذا

الزوجين لاعدلتهما فلا يصح ان يسمع أحد الشاهدين دون الآخر ولولو أعاذ النكاح وسمع من لم يسمعه أو لا الآخر (الباب السابع عشر في القضاء بشهادة الاستعجال) \* وصو رتها اذا كان رجل على آخر حتى فبقر في السرو ويحجج في العلانية ويجوز صاحب الحق عن الوصول الى حقه فاحتمل بان أدخل قوما من العدول في بيته ثم استخضر من عليه الحق فاطر بذلك سرا وخرج فسمعه الشهود دخل لهم أن يشهدوا عند علماء ثلاثان العلم قد حصل وقيل لا يحل لان فيه تدلسا وغرورا ولكن انما يجوز اذا كان الشهود يرون وجهه ويعرفونه وان كانوا لا يرون وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحل لهم ان يشهدوا فان شهدوا وفسروا والقاضي شهدتهم لم تقبل شهادتهم الا اذا أحاطوا واعلموا بان رأوه دخل بيتا وعلوا أنه ليس في البيت غيره وليس لهذا البيت مسلك آخر وسمعوا اقراره بحيث لا يشتبه عليهم حاله يحل لهم الشهادة انظر شرح التحرير \* (مسئلة) \* وسئل بعض العلماء هل يجوز للشاهد أن يحنث ليشهد على المقر فأجاب بأنه يتحقق ان لا يحيط بالشهادة علميا كما كان بين الخدم من ثم قال ولكن ان تحقق الاقرار كما يجب فليشهد \* (تنبيه) \* وحيث أخرنا شهادته فلا يكون من باب الحرص على التحمل \* (تنبيه) \* ينبغي للشاهد ان يفتنه ان يرفع نفسه عن ان يتخفى اليش - وهذا مما لا ينبغي ان يفتنه ولا يفرض عليه فان فعل فقد فعل ما لا يليق بالفضلاء ولا يختاره العقلاء

(الباب الثامن عشر في القضاء بالشهادة بغلبة الظن) \* اعلم ان الشرع لم يعتبره مطلق الظن في غاب المسائل وانما يعتبر ظنا مأمونة مستفادة من أمانة مخصوصة وذلك فيما لا سبيل فيه الى القطع كالشهادة ان المديان مدمم فانهم انما يشهدون على علمهم وقد يكون الباطن بخلافه فاستظهر باليمين في ذات على المشهود له فبقيام اليقينة على ذلك مع عينه استحق حكم العدم وسقط ما نهى الطلب مادام على تلك الحال \* (مسئلة) \* وكذلك الشهادة لامرأة غاب زوجها وتركتها بغير نفقة لان الشهادة فيه على العلم دون البت فاذا قامت بذلك عند الحاكيم وشهد بها الشهود استظهر عام باليمين على صحة ما شهد به الشهود ولها بمقارنة اليمين للشهادة وجب لها الحكم بذلك \* (مسئلة) \* ومن ذلك الشهادة على عدة الورثة لا بد ان يقولوا انه وارثه لا يعلمون له وارثا غيره ولا يكاف الشهود ان يقولوا انه لا وارث له على

قال بعض المشايخ (وذ كر) بعضهم أنه يحنث وعليه الفتوى (ولو) حلف لا يكاف فلا نكاح اليه وأرسل لم يحنث لان الكلام البينات على المشاهدة (رجل) هرب ودخل في دار رجل حلف صاحب الدار أنه لا يدري أين هو ان اراد به أنه لا يدري في أي مكان هو من الدار لا يحنث لانه بارأته كلام الولوالجي \* (الفصل السابع عشر في البيوع) \* (البيع) ينقذ بالايجاب والقبول اذا كانا بافظ الماضي مثل أن يقول أحدهما باعت ويقول الآخر اشتريت لان البيع انشاء نصرف والانشاء يعرف بالشرع والموضع لا لاخبار قد استعمل فيه فينقذه (ولا) ينقذ بالظنين أحدهما الفظ المستقبل بخلاف النكاح (وقوله) رضىت أو أعطيت بكذا أو خذته كذا في معنى قوله باعت واشتريت لانه يؤدى معناه والمعنى هو المعترف في هذه العقود (وفي الفتية) رجل دفع الى بائع الحنطة خمسة دنانير لأخذهم آمنه حنطة وقال له بكم تبيعها فقال كل ما نتمن بد ينار فسكت المشتري ثم طلبه منها الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفعها اليك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري وجاء في غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير السعر فليس للبائع أن يمنعها منه بل عليه أن يدفعها بالسعر الاول (قال) رحمه الله تعالى ولهذا ينفذ بآلة العاطي في النطيس والخسيس وهو الصحيح (وفي المنبيع) انعقاد البيع نارة يكون بانقول ونارة يكون بالفعل من غير قول بان يكون بلاعطاء والاخذ وهذا يسمى

قال بعض المشايخ (وذ كر) بعضهم أنه يحنث وعليه الفتوى (ولو) حلف لا يكاف فلا نكاح اليه وأرسل لم يحنث لان الكلام البينات على المشاهدة (رجل) هرب ودخل في دار رجل حلف صاحب الدار أنه لا يدري أين هو ان اراد به أنه لا يدري في أي مكان هو من الدار لا يحنث لانه بارأته كلام الولوالجي \* (الفصل السابع عشر في البيوع) \* (البيع) ينقذ بالايجاب والقبول اذا كانا بافظ الماضي مثل أن يقول أحدهما باعت ويقول الآخر اشتريت لان البيع انشاء نصرف والانشاء يعرف بالشرع والموضع لا لاخبار قد استعمل فيه فينقذه (ولا) ينقذ بالظنين أحدهما الفظ المستقبل بخلاف النكاح (وقوله) رضىت أو أعطيت بكذا أو خذته كذا في معنى قوله باعت واشتريت لانه يؤدى معناه والمعنى هو المعترف في هذه العقود (وفي الفتية) رجل دفع الى بائع الحنطة خمسة دنانير لأخذهم آمنه حنطة وقال له بكم تبيعها فقال كل ما نتمن بد ينار فسكت المشتري ثم طلبه منها الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفعها اليك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري وجاء في غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير السعر فليس للبائع أن يمنعها منه بل عليه أن يدفعها بالسعر الاول (قال) رحمه الله تعالى ولهذا ينفذ بآلة العاطي في النطيس والخسيس وهو الصحيح (وفي المنبيع) انعقاد البيع نارة يكون بانقول ونارة يكون بالفعل من غير قول بان يكون بلاعطاء والاخذ وهذا يسمى

بيوع التعاطى (وفي التخرية) اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى ان الاصل ان يبيع الجاني بشرط في بيع التعاطى أو من أحدهما يكفى فاشترى محمد  
 وجه الله تعالى في الجامع الصغير أن تسامح المبيع بكفى (وفي المجتبى) قال بكم يبيع ظهير حنيفة قال بدوهم فقال أعزله فعزله فبيع (وكذا)  
 لوقاله: أنه لا يقبل فوزه وهو ساكت ثم امتنع من دفع الثمن وأخذ اللهم وأدفع الدارهم وامتنع القصاب من وزن اللهم أجبرهما القناضى  
 عليه فثبت بهذا ان يبيع التعاطى كما ثبت بتقابض البدلين يثبت بقبض أحدهما أي ما كان على وجه الشراء (واتفق) صدر القضاة وغيره على  
 أن يبيع التعاطى يبيع وان لم يوجد تسليم الثمن اهـ (وإذا) أوجب أحد المتعاقدين البيع فلا يخر بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء  
 رد وليس له أن يقبل في بعض المبيع ولأن يقبل المشتري ببعض الثمن اعدم رضا الآخر بتقريب الصفة الاذا بين ثمن كل واحد دلالة  
 صفتان معنى وأجه أقام عن المجلس قبل القول بطل الإيجاب لأن القيام دليل الاعراض والرجوع فله ذلك على ما ذكرناه (وإذا) حصل  
 الإيجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لأحدهما لأن عيب أو من عدم روية (وقال) الشافعي (١٤١) رحمه الله تعالى يثبت لكل واحد منهما

خيار المجلس (ويجوز)  
 البيع بثمن حال ومؤجل  
 إذا كان الاجل معلوما  
 (رجل) باع شيئا معينا لآخر  
 بثمن مؤجل إلى سنة ولم  
 يسلم المبيع حتى انقضت  
 السنة ثم سلم المبيع فلم يشرى  
 سنة أخرى بعد تسليم المبيع  
 (وقال) ليس له الا السنة  
 الماضية (ومن) أطلق  
 الثمن في البيع كان على  
 غائب نقد البلد لانه  
 المتعارف (فان) كانت  
 النقود مختلفة فالبيع فاسد  
 الآن يبين أحدهما وهذا  
 إذا كان الكل في الرواج  
 سواء كان الجهالة مفضية الى  
 المنازعة الا ان ترفع الجهالة  
 بالبيان أو يكون أحدهما  
 أغلب وأروج فيئذ  
 يصرف اليه بخلاف العواز  
 (وهذا) إذا كانت مختلفة

البنات وكذلك شهدتهم في الشيء المستحق لا بد ان يقولوا لا نعلم أنه باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده  
 بوجه من وجوه انتقالات الاملاك ولا يشهدون في الاستحقاق ولا في عدة الورثة على البت فلو قالوا لا وارث له  
 غيرهم أصلا على البت أو قالوا شهد انه شيء لم يسمع ولا فوته كانت شهادة زور وقال ابن أبي ليلى الشهادة في  
 ذلك على البت والصحيح قولنا لانه لا علم للشاهد بنفي وارث غيره على القطع والبنات لانه لا يمكنه ان يستصحب  
 جميع عمره بحيث لا يقبض عنه حتى يعلم انه لا وارث له غيره فكانت الشهادة بنفي وارث آخر شهادة بما لا علم له  
 فلا تقبل قال القرأني أعلم ان قول العلماء ان الشهادة لا تجوز الا بالعلم ليس على ظاهره فان ظاهره يقتضى انه  
 لا يجوز ان يؤدى الشاهد الا مله و قاطعه وليس كذلك بل حالة الادعاء عند الشاهد الظن الضعيف  
 في كثير من الصور بل المراد بذلك أن يكون أصل المدرك علمنا فقط فلو شهد بعض الدين جاز أن يكون الذي  
 عليه الدين قد دفعه فنجوز الشهادة عليه بالاستصحاب الذي لا يفيد الا الظن الضعيف وكذلك الثمن في المبيع  
 مع اجتماع دفعه وبشهادة في الملك الموروث لو ارثه مع جواز بيعه بعد أن ورثه وشهد بالاجارة ولو لم الاجرة  
 مع جواز الاقالة بعد ذلك بناء على الاستصحاب والحاصل في هذه الصور كلها وشبهها انما هو الظن الضعيف  
 ولا يكاد يوجد ما يبق في العلم الا القليل من الصور وفي ذلك النسب والولاة لا يقبل النقل فيبقى العلم  
 على حاله ومن ذلك الشهادة بالاقرار فانه اخبار عن وقوع النطق في الزمان الماضي وذلك لا يرفع ومن ذلك  
 الوقف اذا حكم به حاكم أما اذا لم يحكم به حاكم فان الشهادة انما هي الظن فقط فاذا شهد بان هذه الدار  
 وقف احتمل أن يكون حاكم حتى حكم بنقضه

#### \*(الباب التاسع عشر في القضية بشهادة النقي)\*

قال القرأني اشتهر على السنة الفقهاء ان الشهادة على النقي غير مقبولة وفيه تفصيل فان النقي قد يكون معلوما  
 بالضرورة أو بالظن الغالب الناقص وقد يعرى منه ما فهذه ثلاثة أقسام القسم الاول تجوز  
 الشهادة به اتفاقا كلو شهد أنه ليس في هذه البقعة التي بين يديه فرس ونحوه فانه يقطع بذلك وكذلك تجوز  
 أن يشهد أن زيد لم يقتل عمرا بالاس لانه كان عنده في البيت لم يفرقه وأنه لم يسافر لانه رأى في البلد فهذه  
 شهادة صحيحة بالنقي الثاني تجوز الشهادة به أعني بالنقي مستندا الى الظن الغالب وذلك في صورتهما التفلين

في المالية فان كانت سواء فيها كالثنائي والثلاثي جاز البيع اذا أطلق اسم الدراهم وينصرف الى ما قدر به من أي نوع كان لانه لا منازعة ولا  
 اختلاف في المالية كذا في الهداية (وفي البرزاي) ساومه ثوباً به عشرة فقال البائع بعشرين فذهب به المشتري ولم يقل شيئا فان كان الثوب  
 في يد المشتري فالبيع بعشرين وان كان في يد البائع ودفعه اليه فبشره وقبل بأخيهما كلاهما اذا مضى على العقد بعد اختلاف كل منهما ينظر  
 الى آخرهما كلاهما فحكم بذلك (ويجوز) بيع الحبوب المتوضعة فاوكلها وبانها وجر مجهولي المقدار (وعن) أبي حنيفة رحمه الله ان البيع  
 بفسد قيمها قال صاحب الهداية والاول أصح (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه فرق بين الاناء القابل لزيادة وغير القابل فأجاز البيع  
 فيها لا يقبلها كالعطش من لا وأفسده فيما يقبلها كالزيتيل وأجاز بوزن هذا الجوز لانه لا يوزن هذه البطيخة (اشترى) أرضا وكره ودها  
 لأذره هاتولا وعرضا جاز (وإذا) عرف المشتري الحدود لا الجيران يبيع وان لم يذكر الحد ودولم يعرفها المشتري جاز البيع اذا لم يقع بينهما  
 تحاحد (وجعل) البائع بالمبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع (بمثل) نصيب من هذه الدار ولم يعلم به البائع وعلم به المشتري جاز اذا أقر البائع  
 انه كما يقول المشتري وان لم يعلم المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى لم البائع أم لا ومع ذلك لو قبض وباع صح كالبيع الفاسد

(ذات) وما أحب المتبع أوضاع المسئلة وفصل الخلاف فيها حيث قال رجل باع نصيبه من هذه الدار وهو لا يعلم مقدار نصيبه واشترى أيضا لا يعلم ذلك فالبيع فاسد في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وروى) عنه أيضا أنه يجوز مطلقا سواء علم المتبايعان ذلك أو لم يعلموا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (وروى) عنه أيضا أنه بشرط علم المشتري لا غير وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهو ظاهر الرواية (فان قلت) ما فائدة وضع المسئلة في الدار هل يكون مجرد بيان التصوير أو للاختلاف في القول ليكون الحكم فيه خلاف الحكم في الدار (قلت) ما رأيت فيه نقلا صريحا ولكن الظاهر أنه لا فرق بين الدار والمنقول (وذ كر) في الفتاوى أنه إذا باع نصيبه من أشجار بغير إذن الشريك بغير أرض فان كانت الأشجار قد بلغت أو انقطعها فالبيع جائز وان لم تبلغ لم يجز اه (قال) المشتري في يدك أرض خراب لا تساوي عشرة فبعها في ستة فقال بعتهم ولم يعرفها البائع وهي تساوي أكثر من ذلك جاز (رجل) اشترى ثيابا في جراب أو زيتا في زق أو حنطة في جوالق فلم يبرمجزوله الخبار إذا رآه (وفي) (١٤٢) النذيرة) صورة المسئلة أن يقول بعت منك الثوب الذي في كتي هذا وصفته كذا وألم يذ كر

الصفة أو يقول بعت منك هذا الجارية المنتقبة (وأما) إذا قال بعت منك ماني كتي هذا هل يجوز هذا البيع أم لا لم يذ كر في المبسوط قال عامة مشايخنا رحمه الله اطلاق الجواب يدل على جوازه عندنا وبعضهم قال لا يجوز لجهالة المبيع (وفي) المبسوط الإشارة إليه أو الى مكانه شرط الجواز حتى إذا لم يشر إليه أو الى مكانه لا يجوز بالاجماع (إذا) باع شيئا لم يره بأرورث شيئا بعه قبل الرزق يلزم البيع ولم يتخير وكان أبو حنيفة أولا يقول له الخيار اعتبارا بحيار العيب والشرط ثم رجع وقال لا خيار له (وفي) المتبع) وإذا اشترى شيئا لم يره ثم قال اقبه اني اشتريت سلعة فاذهب فانظر اليها فان

فان الحاصل فيه انما هو الظن الغالب لانه يجوز عقلا حصول المال للمفاس وهو يكتبه ومنها الشهادة على حصر الورثة وأنه ليس له وارث غيره - هذا مستند الشاهد الظن وقد يكون له وارث لم يطالع عليه فهي شهادة على النفي مقبولة - وسبب أني لذلك مريد بيان ان شاء الله تعالى الثالث ما مرى عنهما مثل أن يشهدان زيد لم يوف الدين الذي عليه أو ما باع سلعة ونحو ذلك فهذا نفي غير منضبط وانما يجوز الشهادة على النفي المنضبط قطعاً أو ظناً \* (فرع) \* الشهادة لو قامت على الاثبات وفيها نفي بأن يقول هذا غلامه نزع عنده أو هذه دابته نعت عنده ولم يزل ما لكانه هل تقبل اختلاف المشايخ فيه والاصح قولهما كذا في الفتاوى \* (فرع) \* شهد الله أقرب من يوم كذا وصنع شيئا في مكان كذا فبرهن المدعي عليه انه لم يكن في ذلك اليوم في مكان ذ كر الا لأن وكان في مكان كذا لا تقبل لانها قامت على النفي لان قولهما كان في مكان كذا نفي معنى ولو كان اثباتا صورة إذا الغرض نفي ما قامت عليه البينة الاولى \* (مسئلة) \* لو آمن الامام أهل مدينة فاختلطوا بأهل مدينة أخرى وقالوا كذا جعنا فشهد شهود من غيرهم انهم لم يكونوا وقت الامان فيها تقبل الشهادة قاله في الوقفات \* (فرع) \* الشرط يجوز اثباته ببينة ولو كان نفيا كالجوالق لقنه ان لم أدخل الدار اليوم فانت حر فبرهن القن أنه لم يدخل الدار يعنى قبل فعله هذا لو جعل أمره هايدها ان ضرها بغير جنانية ثم ضربه او قال ضربتها بجنانية وبرهنت أنه ضربه بغير جنانية ينبغي أن تقبل بينهما وان قامت على النفي لقيامها على الشرط من المبسوط \* (مسئلة) \* حلف ان لم تجب صهرتي هذه الليلة فامر أنه كذا فشهد انه حلف كذا ولم تجب صهرته في تلك الليلة وطلعت امرأته تقبل لانها على النفي ومردود على اثبات الطلاق حقيقة والعبرة للمقاصد لا للصور كالجواهد أنه أسلم واستثنى وشهد آخر ان انه أسلم ولم يستثنى تقبل بينة اثبات الاسلام ولو كان نفي اذ غرضها اثبات اسلامه انظر الفتاوى الصغرى \* (مسئلة) \* قال في الاصل الوارث لو كان يحجب بغيره كجد وجدة وأخ وأخت لا يعطى شيئا ما لم يبرهن على جميع الورثة أو يشهد انهما لا يعلمان وارثا غيره لان ارث الاخ والاخت معلق بشرط الكلالة وهي من ليس له والد ولا ولد فلم تثبت هذه الشروط بنص من الشهود لا يرث ولو قال لا وارث له غيره تقبل عندنا لا عند ابن أبي ليلى وقد تقدم في القسم الثاني من هذا الباب احتج ابن أبي ليلى أنهم ما جاز فاذا لا طر بق لهم الى معرفة نفي الولد ولنا العرف

كانت تصلح فارض بها وذهب ورضى بها ذ كر شيخ الاسلام في باب الخيار بغير شرط ان هذا يجوز (ورأيت) في موضع فان آخر ان هذا لا يجوز عند أبي يوسف ومحمد وأما عند أبي حنيفة فان قبل يجوز فله وجه وان قبل لا يجوز فله وجه (دار) بين اثنين باع أحدهما نصفها ينصرف الى نفسه أما لو عين نصفها وقال بعت منك هذا النصف فلا يجوز (رجل) مات وترك بنتين نصيبهما من البنت الاخرى ان كان نصيبهما معاً لو مالها لا يجوز (وفي) شرح الطحاوي ان باعت نصيبهما من كل شيء يجوز اما اذا عينت عينوا باعته لا يجوز (وفي المحيط) رجلان بينهما دار فباع أحدهما نصف بيتا تعاوا البيت ما لم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز لأن شريكه يتضرر بذلك عند القسمة (ولو) كان بين رجلين عشرة من الغنم أو عشرة أثواب هرورية مما تقسم باع أحدهما نصف ثوب بعينه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا جائز (سكة) غير نافذة اجمع أهل اقباع والسكة لا يجوز وكذا الواقسموها (رجل) اشترى قرية ولم يستثن منها المسجد والمقبرة فقد البيع هذا إذا كان المسجد مهورا فان خرب ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد العقد (وفي الخلاصة) ولو ضم الوقف مع الملك وباعهما (أجاب) شمس الأئمة الحلواني انه لا يجوز كالمسجد (وقال) ركن الاسلام على السندى يجوز في الملك ثم رجع شمس الأئمة الى قول ركن



الاسلام (وفي القنية) رجل باع أرضاً فيها مقابر صخ اليبيع فيما وراء المقابر (وفي) أدب القضاء لقاضي القضاء شمس الدين السروجي باع قرية بغير استثناء المقبرة والمجهد جازي الملك في الاصح لان الوقف مصون (قلت) ولانه مستثنى شرعاً والله سبحانه وتعالى أعلم (رجل) اشترى صدين من مئة واحدة فاذا أحدهما حرق اليبيع في المبد فاسد سمي ثمن كل واحد منهما ولا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وعندهما) ان لم يسم فسد وان سمي جازي القن (وكذا) اذا باع ذنين من الخيل فاذا أحدهما خروا جميع بين ذبيحتين فاذا أحدهما مامنة أو متروكة التسمية عدا (وهذا) اذا قال بعتهما وان جمع بين عبدين حرقوا وقال بعث أحدهما فقبل الآخر صريح في القن تصحها التصرف بخلاف المسئلة الاولى لانه جعل قبول العقد في الحر شرطاً للعقد في العبد وهذا شرط فاسد فيفسد (وكذا) في قوله أنه تمت أحدهما أو طلق بخلاف قوله أحدهما حر لانه اخبار وهذا انشاء (واذا) باع عبده وعبده غيره بألف كل واحد منهما بمائة ولم يجوز ذلك الغير جازي عبده والله سبحانه وتعالى أعلم (نوع في الاوراق والاخبار والزروع والثمار) (رجل) اشترى أوراق التوت ان اشترى (١٤٣) على انه ياخذها من ساعته يجوز ولو اشترى اوراقها مطلقاً فاخذها

اليوم جازوان مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع بمضي الساعات لا يمكن الاحتراز عنه فقبل عفا وان اشترى اوراقها على ان ياخذها شافساً لا يجوز لانه يزداد فيختلط بالمبيع بغير المبيع (وكذا) لو اشترى اوراقها على ان يتركها على الشجر والحيلة أن يشتري الشجرة بأصلها فيأخذ الاوراق ثم يبيع الشجر من البائع (ولو) ذهب وقت الاوراق فأراد الرجوع بالثمن ان اشترى اها مع الاغصان وبين موضع القطع لا يرجع وهل للعامل من الاغصان وأوراق الشجر حصة يأتي في فصل المزارعة ان شاء الله تعالى (وفي) فتاوى قاضي خان

فان مراد الناس به لانعلم له وارثاً غيره فهذه شهادة على النفي قبلت لاسرائها تقبل على الشرط ولو كان نفيها وهذا كذلك لقيامها على شرط الارث ولو كان الوارث من لا يجب بأحد فلو شهد انه وارثه ولم يقول لا وارث له غيره أو لانعلمه يتلوم القاضي زماناً جاء أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكتل عند أبي حنيفة في المسئلتين يعني فيما قال لا وارث له غيره أو لانعلمه وفيما قال لانعلمه وهو الاصح من مذهبه وعندهما يكتل في المسئلتين ومدة التلوم مقوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر وهذا عند أبي يوسف وأما أحد الزوجين لو أثبت الورثة بيينة ولم يثبت انه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة ومحمد يحكم لهم ما جابا كثر النصيبين بعد التلوم للزوج النصف وللزوجة الربع وعند أبي يوسف يحكم لهما بأقل النصيبين له الربع ولها الثمن (فرع) لو شرط على الفأر الاوضاع بنفسها فأرضعته بلبن شاة فلا أجزلها ولو اختلطها فاقول لهما مع غيرها استحساناً ولو برهن أهـ ل الصبي على ما ادعوا فلا أجزلها وتأويل المسئلة أن يشهدا أنها أرضعته بلبن شاة لا بلبن نفسها أمالوا كنفها بلبنها ما أرضعته بلبن نفسها لا تقبل شهادتهما لقيامها على النفي مقصود بخلاف الاول لان النفي ثم دخل في ضمن الالبات ولو برهننا فيبينة الظاهر أولى انظر الحيط

(الباب العشرون في القضاء بالشهادة التي توجب حكماً ولا توجب الحق المدعى به) (مسئلة) لو شهدت الشهود أنه سرق بعد حين ضمن المال ولا يقطع لان انقادم يؤثر في حق القطع دون المال (مسئلة) لو شهد واحد عدل على الطلاق قبل الدخول أو على الطلاق البائن وطلبت المرأة من القاضي أن يضعها على يدي عدل وقالت لي شاهد حاضر يضع استحساناً لان قول الواحد العدل في باب الحرمان مقبول وأمر المضع بختاط فيه فيقول بينهما احتياطاً ولكن لا تجب الحيلولة (مسئلة) شاهد عدل وامرأتان على الطلاق أو اعنتي فانهما توجب اليمين عند جميعهم فان أقامت المرأة شاهداً باطلاق وأنكر الزوج حلف وحيل بينهما وانكل فعلى ما تقدم (مسئلة) لو ادعى على رجل انه زنى بأمرأة وجاء بثلاثة شهداء فشهدواهم قد فقه عدون اذا طلب المشهود عليه لما روى انه شهد ثلاثة على المغيرة بالزنا عند عمر فقام الرابع وقال رأيت أقداماً بادية ونفساً عالياً وأمرهم أن يتركوا ولا أعلم ما وراء ذلك فقال عمر الحمد لله

رجل اشترى رطباً من البقول أو ثناء أو شيئاً ينمو ساعة فساعة لا يجوز كالأيجوز يبيع الصوف والوبر على ظهور الغنم الآن يجوزها من ساعته وابقاس في بيع قوائم الخراف كذلك وانما جاز كان التعامل فيه (وفي البرزاري) قال الامام الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز بيع القوائم أيضاً بلا بيان موضع القطع (رجل) باع الحشيش الذي انبتة بسقيه بأن سقى الارض لينبت فيها الحشيش يجوز (ولو) باع الزرع قبل أن يصير بقلاً لا يجوز وبعدهما صار بقلاً بشرط القطع أو على أن يرسل فيه دابة يجوز لا بشرط الترك للادراك وكذا الرطوبة والبقول (ولو) كان الزرع مشتركين اثنين فباع أحدهما نصيبه من غير شريكه بلاذن الآخر قبل أن يدرك الحصاد لا يجوز وبعد الادراك يصح (ولو) باع من شريكه يصح مطلقاً وكذا الشجر ولو باع من غير شريكه ولم يفسخ البيع حتى أدرك مع لزوال المانع كما اذا باع جذعاً من سقف ونزع وسلم (ولو) كان الزرع والارض مشتركة فباع نصيبها مع نصفه من الشريك أو أجنبي جاز وان لم يرض به الآخر وناب المشتري عن البائع (وعن) محمد انه لا يجوز (وعنه) أيضاً باع فصلاً أو غرناً أول ما يطلع ان جزءه المشتري في الحال فالعشر على البائع وان تركه باذن البائع وجزءه بعد الادراك فعلى المشتري (وعنه) أبي يوسف شبرها بقدر الطالع والبقول على البائع والزائد على المشتري (وفي التجريد) يبيع الثمرة والزرع الموجود قبل

كونه زرعاً لمعناه جازر بلا شرط الترك وبه يفسد وان تنهى العظام فيشرط الترك لا يفسد عند محمد وهو الاستحسان خلافه ما وان اشترى مطلقاً وترك ان تنهى عظامه ما أو لم يتناه لكنه باذن البائع طاب له وان يتناه والترك بلا اذن تصدق بما زاد (ولو) آخر جفت النمرة ثمرة أخرى قبل جذاذ الاولى فهى للبائع وان جزها البائع طاب له وان اختلط بالموجود حتى لم يعرف ان كان قبل التخليه فسد وان كان بعدها اشتركا والقول في المقتدر قول المشتري (وان) اشترى ثمرة بدلا من صلاح بعضها وصلاح الباقي متقارب وشرط الترك جاز عند محمد رحمه الله تعالى وان كان يتأخر ادراك الباقي كشمير لا يجوز فيما لم يدرك وجاز في المدرك (والبطيخ) والباذنجان يجوز بيع ما ظهر لا ما لم يظهر (ولو) باع الامول بما فيها من الثمار جاز في الكل (وذكر) شمس الاثمن جعل اشترى ثمار الكرم وقد خرج بعضها قال السكر خدرجه الله لا يجوز وهو ظاهر المذهب (وقال) ابن الفضل وجبت عن محمد ان يبيع الورد جلة يجوز ومعلوم ان الورد يتلاحق (وأفتى) الحلواني في الباذنجان والبطيخ والثمار وغيرهما بالجواز (١٤٤) وجعل الموجود أصلاً ومال السرخصى الى قول الكرخي (وان) استأجر الاشجار لرب ترك عليها

الثمار لا يجوز ولكنه لو ترك الذي لم يفسد رجلا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وحده الثلاثة (فرع) لو جاز ما متفرقين يشهدون على الزنا واحد بعد واحد فمهم قدفة يحدون وان كثروا لان اتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة في باب الزنا لان كلا منهم متردبين أن يكون قدفاً وبين أن يكون شهادة وانما ينبغي كونه قدفاً باتحاد المجلس لان وقوع شهادتهم دفعة واحدة متعذر فجعل الشهادة منهم في مجلس واحد كشهادتهم دفعة واحدة ولم يوجد اتحاد المجلس وعن محمد اذا كانوا قعوداً في موضع الشهود فجاءوا واحداً بعد واحد فالشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد ضربوا الحد

(الباب الحادى والعشرون في القضاء بالشهادة المجهولة والناقصة التي يتنهاهم) (مسئلة) اذا شهد الشهود على رجل بحق لا يعرفون عدده فاليمن على المدعى عليه فان أقر بشئ حلف عليه وبرئ لانه انما يحكم باقراره لان الشهادة لم تثبت بها الحق حتى يحكم به عليه لان الشهود لم يعينوا شيئاً ولا حدوداً فشهادتهم بمجهولة لا يحكم بها ولو قالوا ان شهدنا له عليه دراهم لانعرف عددها فهى ثلاثة وكذا لو شهدوا ان عليه درهمات جملت ثلاثة ثم حلف على شهادتهم لان الشهود قد بينوا بشهادتهم شيئاً معلوماً وهى الدراهم ويحلف مع شهادتهم لجواز أن يكون أكثر من ذلك (فرع) لو أن رجلاً أقر في وصية ابنه فلان عليه حقه مات ولم يسم ذلك الحق كم هو فانه يقال للورثة كم هو حق هـ ذان قالوا لا علم لنا به قيل لا مقرر له كم حقه فان سمع حلف عليه وأعطيه وان قال لا أعرفه وهو كان أحفظ متى قيل للورثة لا تصلوا الى شئ من هذا الميراث حتى تدفعوا الى هذا حقه منه أو تقروا به بما شئتم ويحلفون عليه لان هـ ذان قد ثبت له ان له فيها حقه فلا بد ان يصل الى حقه (مسئلة) قال في الحية وشهود الدار لم يشهدوا انهم انى يد المدعى عليه فشهد آخرون انهم انى يد المدعى عليه بياها القاضي كل شهود وبالملك في الحدود وشهد آخرون بالحدود وقيل جميعاً وكل شهود وعلى الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهد آخرون انه المسمى بذلك الاسم يقبل جميعاً ويجعل كل وثبت الامر ان بشهادة فريق واحد (مسئلة) ولو قالوا ان شهدنا الدار التي في أيدي بنى فلان وبذكر المدعى حدودها الاربعه ملك المدعى بهذا السبب ولا يمكن لانعرف حدودها ولا نقف عليها وشهد آخرون بحدود الدار المدعى بها لا تقبل وفي عامة الروايات تقبل وهو الاصح انظر القنية والخلاصة

الثمار لا يجوز ولكنه لو ترك بناء على الاجارة تطيب له الزيادة ولا يجب له الاخر (ولو) اشترى قصيلاً واستأجر الارض وترك القصيل لا تطيب له الزيادة لان اجارة الارض متعارف وان بين المدة تصح واستأجر الاشجار لم يتعارف فلا يصح وان بين المدة فاعتبر بمجرد الاذن فطاب له ولم يجب أجرة المثل لعدم الاجارة أساساً (والحيلة) أن يقول المشتري للبائع جعلت لك جزاً من ألف جزع من هذه الثمرة على أن تعمل فيها بالمساقاة وانما يحتاج الى الايضاء قبل التناهي وحيث قد تجوز المساقاة (وبيع) نصف الثمار مضاء قبل بدو الصلاح من شريكه جازر لا من غيره كبيع نصف الزرع من

شريكه (وأفتى) السعدى بانه لا يجوز من شريكه ولا غيره أيضاً (وبيع) التبن قبل الكدس لا يجوز لانه ممدوم وبيع الكدس قبل التذرية يجوز (ولو) باع رجل غنم كرمه وهو حصرم جاز لانه مال مقدور التسليم (اشترى) قصيلاً ولم يقبضه حتى صار حيا بطل البيع عند الامام (وقال) لا يطل (وشراء) قصيل الحنطة بالحنطة كبا وجزافاً يجوز لان هذا بيع الحشيش بالحنطة فيصح كيفما كان (باع) أرضاً فيها زرع لا يدخل الزرع بنت أم لا (وفي الجنيس) الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض بنت أم لم يثبت وهو الصواب (وكذا) لو باع شجرة عليه ثمرة لا قيمة له يدخل في بيع الشجر لان بيعه منفرد لا يجوز (وأفتى) أبو بكر الاسكافي وأبو نصر الفقيه بان البذر ان كان قد فسد في الارض أو ثبت لكنه بحال لا قيمة له يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه بانقراده فصار جزاً من الارض وان لم يفسد في الارض أو ثبت وصار بحاله نية يمتنع (وأفتى) أبو القاسم بانه للبائع في الاحوال كلها به نأخذ (واختار) في الصغرى دخول الثمر والزرع اذا لم يكن له ما قيمة في بيع الارض بلاذ كر وكذا الشجر مثمراً كان أو غير مثمر ولا يدخل الثمر في بيع الشجر بلاذ كر وان كان موجوداً وقت البيع وكذا نوائم الخلاف على ما عليه الفتوى (وفي المتقى) أذن له في زراعة أرضه فأراد أن يجرها بعد الزراعة ليس له ذلك (ولو) كان

له فصار زرعه فباع الزرع لا الارض ترك الزرع على البائع باجر المثل الى الحصاد ولو كان في الزرع ما لا ينتفع به كانه - بن الذي ينبغي ان يستثنى  
 فيجوز البيع (وقال) السيد الامام أبو القاسم ينبغي ان يجوز البيع بشرط التملك الى الادراك لانه ينتفع به في المال كالمهر والخش وان كان  
 لا على تقدير التملك ينبغي ان لا يجوز (وقال) شمس الأئمة في شرائعهم ثبوتان ظهر بعضهما الاصح عندي عدم جواز البيع لانه لا ضرورة البية  
 لا يمكن شراء الاصول فيكون المتولد على ملكه وان كان لا يستحق به نفس المبيع فان المشتري يشترى الموجود ببعض الثمن ويؤخر العقد  
 في الباقي أو يشترى الموجود بكل الثمن ويحصل المقصود به ذافلا حاجة الى بيع المردوم (وعن) عبد الكريم بن محمد رجل اشترى أنواع  
 الثمار في بستان أدرك البعض ولم يدرك البعض وليس له اقيمة اذا كان الاكثر له قيمة فيجوز لان الأقل يتبع الاكثر وما ليس له قيمة  
 كالخوخ والرمان والذين فيشترى المتقوم بكل الثمن ويبيع له البائع الباقي فيشترى بالاباحة اه (وفي الملتقط) يبيع الثمار كالخمر والتفاح  
 ونحوه قبل الادراك فيجوز ونحو الخوخ ولكم ترى لا يجوز قبل الادراك الا اذا أدرك بعضها فيجوز (١٤٥) فيما أدرك وما لم يدرك على ذلك

الشجر فلا (و يبيع) ورق  
 التوت قبل ان يخرج  
 لا يجوز ولو لم يكن ان باع  
 الاغصان لقطعها ثم أذن له  
 في الترك حتى خرج الورق  
 جاز وكان الورق تبعا وقد  
 مر جنسه (باع) دارا  
 بعبدة وقال سلمته اليك وقال  
 المشتري قبضتها لا يكون  
 قبضا وان كانت قسرية  
 فقبض لان الغاية أقيمت  
 مقام القبض عند التمكن  
 وبه قال الحلواني (قلت)  
 والناس من هذا غالون  
 فانهم يشترىون الضيعة في  
 السواد ويقرون بالقبض  
 وذلك مما لا يصح به القبض  
 وان كان يقرب به يصير قابضا  
 (وفي المحيط) يصير قابضا  
 بالقضية ولاذن وان بعد  
 المعودة عليها (وفي النوادر)  
 اشترى عقارا فقال البائع

(الباب الثاني والعشرون في القضاء بشهادة غير العدول للضرورة) \*  
 حتى بعضهم ان أهل البادية اذا شهدوا في حق لامرأة أو غيرهما ولم يكن فيهم عدل ان يستنكر منهم ويقضي  
 بشهادتهم \* (فرع) \* وسئل بعض العلماء عن القرى البعيدة من المدن على الثلاثين ميلا والاربعة عشر فيها  
 الثلاثون رجلا والاكثر من ذلك والاقل وليس فيهم عدل مشهور بهدالة وثمنهم وذنون وأئمة وثوم  
 موسومون بخير غير ان القضاء لا يعرفونهم بهدالة ولا يجدون من يعرفهم يجتمعون على الشهادة عندهم  
 في الاملاك والديون والمهور والنكاح وغير ذلك ولا يخالف منهم أحد هل يجوز زيارتهم ويقضي بها  
 أو يتركون من غير ان يخافوا أمرهم فكتب في الجواب لكل قوم عدولهم ولا بد من معرفة القاضي  
 لهم بنفسه يعني بذلك التوسم فيهم \* (فرع) \* ومن ذلك أن يحمل كتاب قاض الى قاض رجلا فيشهدا  
 عند المكتوب اليه على كتاب القاضي وأثنى عليهما القاضي فندب بخير وان لم يكن تعدد لا يبينا أو زكى  
 أحدهما ولم يترك الاخر أو قسم فيهما المصالح وكان الخط والختم مشهورين عند المكتوب اليه فاني  
 استحسن اجازة مثل هذا التعذر العدول وما جرى به العمل في مدراك السلف الصالح من اجازة الخواتم  
 \* (مسئلة) \* قال القرافي في باب السياسة نص بعض العلماء على ان اذا لم تجد في جهة الا غير العدول أفتنا  
 أصلهم وأقلامهم فجوزوا الشهادة عليهم ويلزم ذلك في القضاة وغيرهم للتأنيص المصالح قال وما أظن  
 أحد يخالف في هذا فان التكليف شرط في الامكان وهذا كله للضرورة لثلاثه در الاموال وتضييع الحقوق  
 قال بعضهم واذا كان الناس فساقا لا الهليل الذرقيات شهادة بعضهم على بعض ويحكم بشهادة الامثل  
 فالامثل من الفساق هذا هو الصواب الذي عليه العمل وان أنكره كثير من الفقهاء باعتبار أنهم كما أن العمل  
 على صحة ولاية الفاسق ونفوذ أحكامه وان أنكره وبالسنتهم وكذلك العمل على صحة كون الفاسق  
 واباق النكاح وصبا في المله وهذا يؤيد ما نقله القرافي واذا غاب على الظن صدق الفاسق فباتت شهادته  
 ويحكم بها والله تعالى لم يأمر بردها الفاسق فلا يجوز دمه طاقا لثبوت فيه حتى يتبين صدقه من كذبه  
 فيعمل على ما تبين وفسقه عليه (واعلم) ان رد شهادة الفاسق مأخذ من أحدهما عدم الوقوف به وانه يحمله  
 قلة مبالاة بدينه ونقصان وقار الله تعالى في قلبه على تعمد الكذب الثاني هجره على اعلانه بنفسه ومجاهرته

(١٩ - من الحكم) سلمته اليك وقال المشتري قبلت والعقار غائب عن حضرتيما كان قبضاتي قول الامام (وقالا) ان كان يقدر  
 على اعلانه ودخوله فقبض والا (ولو) اشترى بقره في السرح فقال له البائع اذهب فاقبضها فان كان بحيث يمكنه الاشارة يكون قبضا وكذا  
 اذا باع خلافا في منزل البائع وخلي بينه وبين مشتريه فغتم عليه المشتري فهو قبض على ما عليه الفتوى لمن اشترى طعما ما وقال للبائع كاه  
 في غراتك فكالم اصار قابضا خلافا لمحمد (تسلم) مفتاح الدار ولم يذهب الى الدار فان كان يتيسر له الفسخ بلا كلمة فقبض ولو كان لا يتيسر  
 له الفسخ بلا اعانة لا يكون قبضا (اشترى) بقره مريضه فأتى بها في منزل البائع فانها ان هلكت فغنى وماتت فن البائع له عدم القبض  
 (وكذا) لو قال للبائع سقها الى منزل فاذبح فاستلمها فهلكت حال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فاقول قول المشتري (ولو) كان  
 المشتري اشترى عبدا أو أمة وقال امشي فخطى معه فهو قبض (وقول) البائع له خذ فخطية اذا كان يصل الى أخذه فهو قبض وان كان  
 لا يصل الى أخذه فلا قبض (نقصد) المشتري بعض الثمن ثم قال للبائع تركه عندك وهن الباقى الثمن أو ودعه - لا يكون قبضا (قال) المشتري  
 للمبدا علي كذا أو قال للبائع مره أن يعمل كذا انعملي فعمل العبد هلك على المشتري لانه قبض (ولو) قال المشتري للبائع لا أعتمدك على



المبيع فسلمه الى فلان يحسبه حتى ادفع لك الثمن ففعل البائع وهلك عند فلان يهلك على البائع لان الامساك كان لاجله وهلاك المبيع قبل قبضه عند البائع على البائع ويلزمه رد عين الثمن المقبوض وبعد الافالة يلزمه رد مثل الثمن المقبوض (وفي فتاوى) سمرقند عن بعض المشايخ ان ما يملك من العقار قبل قبضه محسوب على المشتري وعامة المشايخ على انه على البائع (اذا) اشترى دار لا يحبر البائع على اعطاء الصل ولا على الخروج الى الشهود فان كتب المشتري الصل واتى بالشهود ويحبر على الاشهاد وان ابي برغ الى القاضي (وكذا) لا يحبر الزوج على صل المهر وكذا لا يحبر على دفع الصل القديم ولكن يؤمر البائع باحضار الصل القديم حتى ينسخ منه المشتري نسخة وتكون في يده للاحتياط (وأجرة) نافذ الثمن على البائع ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح انه على المشتري مطالعاً عليه الفتوى (وفي الفتاوى) قال المشتري الثمن جيد فالقول له وان زعم البائع خلافه فلا تنقذه عليه والوزن على المشتري (اشترى) حنطة مكيالة فالكيل والصلب في وعاء المشتري على البائع في المختار (١٤٦) (وجعل) في المتبق اخراج الطعام من السفن على المشتري \* (نوع في العيب والرد به وما يتصل بذلك) \*

به فقبول شهادته فيها ابطال لهذا الغرض المطلوب شرعاً فاذا علم صدق له حجة وانه من أصدق الناس وان فسقه بغير الكذب فلا وجه لرد شهادته وقد استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم هادي يديه على طريق المدينة وهو شرك على دين قومه ولكن لما اتق بقوله أنه قد دفع اليه راحته وقبل دلالته وقال أصبغ بن الفرج من أئمة المالكية اذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف في القضية وقد يحجج بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ الاية وقال ابن قيم الجوزية الحنبلي وسر المسئلة ان مدار قبول الشهادة وردها على غلبة ظن الصدق وعدمه قال والمواب المقطوع به ان العدالة تتبع بعض فيكون الرجل عدلاً في شيء فاسقاً في شيء فاذا تبين للهاكم انه عدل فيما شهد به قبات شهادته ولم يضره فسقه في غيره وأصل هذا ما وقع في المحيط والقنية اذا كان الرجل يشرب سراً وهو ذمير وأدب القاضي ان يقبل شهادته \* (الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي الى القاضي) \*

اذا تقدم رجل الى القاضي فساله ان يقبل بينته على حق على رجل في بلد آخر ليكتب له كتاباً الى قاضي ذلك البلد فالقاضي يسمع من شهوده على حقه الذي يدعي لان الحاجة ماسة الى هذا فان الانسان قد يتعذر عليه الجمع بينه وبين خصمه والشهود في مجلس القاضي فكان فيه حاجة ماسة الى تجويز كتاب القاضي الى القاضي كفي الشهادة على لشهادته فمخات حجة اساس الحاجة وقد كرر الخصاص في أدب القاضي القاضي يكتب عند سطر الشهادة بان أقام رجل عند القاضي شاهداً واحداً يحق له قبل رجل أو شهود له امرأة أو شهادة على شهادة القاضي يكتب له بذلك لان القاضي انما يكتب عند كمال النصاب لاجل الضرورة وهو تعذر الجمع بين خصمه وشهوده وهذا المعنى موجود فيما اذا وجد سطر الشهادة أو نصف السطر لان الانسان ربما يكون بعض شهوده في هذه البلدة وبعضهم في البلد الآخر فيجوز الكتاب كما يجوز عند كمال النصاب

\*(فصل) \* ولو كان القاضي علم شيئاً من اقرار رجل لرجل بحق ما خلا الحدود والقصاص فساله صاحب الحق ان يكتب له بذلك الى قاضي بلد آخر والمطلوب هناك اختلاف المشايخ فيه قيل ان كان علمه حالة القضاء يكتب له لانه يمكنه القضاء بهذا العلم فلان يمكنه الكتاب أولى وان كان علم قبل القضاء عند أبي

الزوج والزوجة عيب للعبد والامة (وجده) سارقاً أو كافراً أو مخشاً في الردي عن الافعال رده (أما) الذي له دعوى وليس في صوته لين وتسكس في مشيهاه ان لا وان اكتر رد (والزنا) عيب فيها وفيه ان كان مرة أو مرتين لا وان تسكر وردو يشترط المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا في الزنا وفي الجنون أيضاً عند أبي يوسف (والدين) في الجارية والعبد عيب الا أن يقضي البائع أو يبرئ الغريم (والأباق) مما دون مدة السفر والسرقة مما دون النصاب عيب (وهل) يشترط في الأباق الخروج من البلدة قبل يشترط وقيل لا (وسرقة) النقص مطلقاً عيب (وسرقة) الماء كقول لا كل من المولى لا ومن غيره

لا لا كل بل للمبيع عيب سواء كان من المولى أو من غيره (باع) بالبراءة من كل عيب أو حق صحيح عندنا ودخل فيه الحادث بعد البيع حنيفة قبل القبض عند أبي يوسف خلافاً لما جرد جهما الله تعالى وبالبراءة من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعاً (وظهور) العيب شرط الخصومة وظهوره طرقاً ما بالمشاهدة كالمبيع الزائدة أو قول الاطباء الخذاق كدعاء في الباطن أو بقول النساء أو بالخبر (فان) كان بالمشاهدة صحت خصومة المشتري في العيب فان كان قبل القبض له الرد فسخ العقد بمجرد قوله رددت بلارضاه وقضاء (وفي) أدب القاضي الذي يرجع فيه الى الاطباء لا يثبت في حق توجه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطالع عليه الرجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد (وفي) الزيادات عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع لانه اما أن يقرباً لو طهوانه يمنع الرد أو بقول النساء وانه لا يكون حجة في حق الرد وان كان يعلم بقول النساء فالواحدة تكفي والثنتان أحوط فان أخبرت بعدم العيب فلا خصومة لان وجوده شرط فوجه الخصومة (وير جمع) في الداء الى الاطباء وفي الحب الى النساء وفي دعوى الحب انما يصدق في رواية اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشراً فان كان أقل لا وفي رواية تسمع دعوى الحب بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس (وسيلان) الدمع من عين العبد والجارية



عيب (والحال) على شفة الجار به عيب (اشترها) على أنها بكر فعلم بالوطء عدم البكارة فلما علم نزع من ساعتهم غير البكر ودون البكر بعد العلم لا (وفي المنبع) كثرة إلا كل في الجوارى عيب خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى (رجل) اشترى طعماً فأفاد كل بعضه ثم وجد به عيباً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا مرد ما بقي منه ولا يرجع بالنقصان فيما كل وأبو يوسف ومحمد اتفقوا على انتفاع جوع المشتري بالنقصان في قدرماً كما وانما اختلف فيما بينهما في الباقي فقال أبو يوسف يرد الباقي إن رضى البائع به والارجع عليه بنقصانه أيضاً وقال محمد للمشتري إن ردا الباقي على البائع رضى بذلك أو لم يرض وقال بعض العلماء يرد الباقي وإن لم يرض البائع في الكل دون البعض فيتوقف على رضاه (هذا) في أكل البعض أما لو باع البعض فغيره وإتقان منهم إلى روابه لا يرجع بشئ ولا يرد كما هو قول أبي حنيفة وفي رواية يرد ما بقي (وفي فتاوى البضاري) لو أكل بعضه يرجع بنقصان عيبه و يرد ما بقي عليه وبه يفتي (ولو) أطم ابنه الصغير أو الكبير أو امرأته أو ضيفه لا يرجع بشئ ولو أطم عبده أو مديونه أو أم ولده يرجع لأن ملكه باق (رجل) اشترى دقيقاً فخبز بعضه وظهر له (١٤٧) مرد ما بقي ورجع بنقصان ما خبز وهو المختار (ولو)

كان سمناً إذا باع كله ثم أقر البائع أنه كان وقت فيه فأرد رجوع بالنقصان عندهما وبه يفتي (وفي الكفاية) كل تصرف يسقط خياره يسقط خيار العيب إذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب ولا رد ولا أرس لأنه كالرضاء به (اشترى) عبدين في صفقة واحدة فوجد بأحدهما عيباً قبل القبض لا يرد وحده عندنا اثنا الثلاثة بل يردهما معاً أو يقضيهما معاً (وقال) زفره أن يرد المعيب خاصة لقيام العيب به خاصة وصار كما إذا وجد المعيب بأحدهما بعد القبض (اشترى) مكبلاً أو موزناً فوجد بعد القبض عيباً ببعضه رده كله أو أخذه كله لأن المكبل إذا كان من

حنيفة لا يكتب كالبعضى وعنده ما يكتب كما يقضى وقبل القاضي يكتب في الوجهين جميعاً في قولهم جميعاً وفرقوا إلى حنيفة بين القضاة والكتاب والصحيح هو الأول  
 \* (فصل) \* وإذا أراد القاضي أن يكتب إلى فاض آخر يكتب في الكتاب اسم المدعى واسم أبيه واسم جده وحليته وينسبه إلى قبيلته ونفذه أو صناعته إن لم يكن من العرب يكتب اسم المدعى عليه لأن التعريف يقع بهذه الأشياء لأنه قلما يتفرق رجلان في هذه الأشياء الثلاثة وأن ذكر اسم أبيه واسم جده وترك ما سوى ذلك كفاء وانسبه إلى نفذه أو إلى تجارته أو إلى صناعته كان ذلك زيادة في التعريف لأن يكون شرطاً لازماً وأن ذكر اسم أبيه واسم جده ولم يذكر اسم جده أو نسبه إلى قبيلته أو إلى صناعته وترك اسم الجد فهو على الخلاف المعروف وسماي في تعريفه بيان فإن كان في الفخذ رجلان بذلك الاسم والنسبة والتجارة لم يصح لأن التعريف لم يحصل لأن الشركة لم تقطع بينهم وبين غيرهم فأن أم المدعى عليه بينة أن في القبيلة رجلان آخران بهذا الاسم والنسب فإن كان حياً لا يقضى لأن الثابت بالبينه العادلة كالثابت معانسة وإن كان ميتاً ينظر إن كان ميتاً قبل شهادة الشهود وكتاب القاضي مع الكتاب لأن التعريف يحصل بهذا لأنه ذكر اسم فلان مطلقاً ومطلق الاسم ينصرف إلى الحي دون الميت فكانهم ذكر كروا في الشهادة فلان بن فلان الحي فتعسف الحي مطالباً وإن كان حياً وقت الكتابة ثم مات لا يصح لأن التعريف لم يقع لما كانا حيين وقت الكتابة لأن مطلق الاسم ينشأ له ما يفتق الاشتباه \* (فرع) \* ثم إن شاء كتب أسماء الشهود الذين شهدوا عنده وأنسابهم وحالاتهم ومواقعهم وإن شاء أكتفى بقوله شهد عندي بذلك شهود عدول قد عرفتهم وأثبت معرفتهم كافي القاضي إذا كتب المجهل إن شاء أظهر فيه أسماء الشهود وأنسابهم وإن شاء أكتفى واكتفى بقوله بعد ما ثبت بشهادة شهود عدول كذا هذا ثم إذا كتب أسماء الشهود كتب فيه عدالتهم إن عرفهم بالعدالة والأسأل عنهم وإن لم يكتب القاضي عدالة الشهود لا بأس به لأن القاضي المكتوب إليه متى وصل إليه الكتاب يتفحص عن حال الشهود الذين شهدوا عنده القاضي يحق في طهرت العدالة حينئذ يقضى \* (مسئلة) \* وإذا كتب الكتاب يقرأ كتابه على الشهود الذين أشهدهم على الكتاب لأن معرفتهم في الكتاب للشهود شرط عندهما خلافاً لأبي يوسف

جنس واحد فهو كثنى واحد لا اتحاد اسمه كالبر ونحوه (وقيل) هذا إذا كان في وعاء واحد فإن كان في وعاءين فهو بمنزلة عبدين يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب دون الآخر (وفي المنبع) رجل اشترى جارية تتيافطها ثم وجد بها عيباً فادعى بالاردها بالعيب لكن له الرجوع على البائع بالنقصان (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى وطء الثيب لا يمنع الرد بالعيب (وفي البرزقي) لو خاصم البائع في العيب ثم ترك الخصومة زماناً وزعم أن الترك كان لينظر هل هو عيب أم لا له الرد (وطء) الثيب يمنع الرد بالعيب والرجوع بالنقصان وكذا التقبيل والمص بشهوة لأنه دليل الرضا به سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده (والاستخدام) مرة فلا يكون رضا إلا إذا أكره على الخدمة لأنه مختص بالمالك ولم يجعله المخرج من ديار الرضا مطلقاً (والزيادة) المتصلة لا تمنع الرد مطلقاً كما هو هل تمنع الاسترداد هل قول محمد لا على قولهم إنهم (وفي) فتاوى الولوالجي رجل اشترى غلاماً فوجد غير مختون فإن كان صغيراً ليس له أن يرد لأنه ليس بعيب وإن كان بالغاً فالمسئلة على وجهين إن كان مولداً له أن يرد بالعيب لأنه عيب وإن كان جليلاً لا يرد لأنه ليس بعيب (اشترى) عبداً على أنه غلاماً فوجد أنه كان له أن يرد لأنه وجد معيباً ولو كان على العكس لا يرد لأنه شرط العيب فوجد سليماً (رجل) اشترى برذوناً وخصاه بعد القبض وذلك لا ينقصه

ثم وجدته عينا فله ان يرد لان ذلك ليس ببيع (رجل) اشترى ذهنا في اناء سدود الرأس ففحقه بعد أيام فوجد فيه فارة ميتة فزعم المشتري كونه خافيه وقت البيع والبائع يدعي حدوث الوقوع فالفول للبائع لانه ينكر وجود العيب (اختلغا) في الطوع والا كراه فالقول لمن يدعي الجواز ولو اقاما بيته فلن يدعي النكر وعليه الفتوى (ولو) ادعى أحدهما صحة له قد والا آخر بطلانه بأن ادعى البيع بالميتة فالقول لمدعي البطلان لانه ينكر العقدان البيع بالميتة باطل كذا ذكره البرزقي في كتاب البيع (قلت) وذكره في كتاب الاجارة ما يخالف ذلك فانه قال اذا اختلفا في مقدار الاجرة فالقول للدافع (ادعى) المستأجر انه استأجر الارض فارغة وادعى الاخر انه أجرها وهي مشغولة بزرعه يحكم على ذلك بحكم الحال (وقال) الفضل في القول قول المؤجر مطلقا بخلاف المتبايعين (واذا) ادعى أحدهما فساد العقد والاخر جوازه فالقول ادعى الصحة وهذا القول له وأجر لانه ينكر العقد اهـ (رجل) اشترى ذهنا في فارة فنظر في الفارورة ولم يصب على راحته يعني على كفه أو أصبعه (١٤٨) منه شيئا فلهذا ليس بروية عند أبي حنيفة (وعند) محمد فيه واينان (ولو) اشترى ناقة فتمسك

فأخرج المسك منها اليسر له ان يرد بغير الرؤية ولا بخيار العيب لان الاخراج يدخل عليه عينا ظاهرا حتى لو لم يدخلها اكان له أن يرد بغير خيار العيب والرؤية جميعا (وعن) الامام أبي الليث لا يجعل للرجل أن يشتغل بالبيع والشراء ما لم يحفظ كتاب البيوع (وقيل) الحمد لا تنصف كتابا في الزهد قال حسبكم كتاب البيوع وعلى كل ناجر يحتمل لدينه ان يستعصب فقهاء ديننا بشاؤره في معاملاته فان ملاك الامر والدين المأكل والملبس قال الله تعالى في كتابه العزيز كلوا من الطيبات واعلموا اصلها والله سبحانه وتعالى اعلم (نوع في الاستبراء) (قال) صاحب المنبع اعلم ان الاستبراء نوعان نوع هو

رحمه الله ويختتم الكتاب بحضورهم لانه لو لم يختتم بحضورهم ينوهم التغير والتبديل ويشهدهم ان هذا كتابه الى فلان بن فلان القاضي بكذا وهذا خاتمه عليه حتى لا يشبهه على الشهود حال المکتوب اليه (فصل) شرائط قبوله اشياء اربعة هاء اولها ان لا يقبل القاضي المکتوب اليه حتى يقيم عليه البيينة انه كتاب القاضي عند علماءنا خلافا للشعبي بخلاف كتاب أهل الحرب اذا جاء الى امام المسلمين يكون معتبرا بغير بيينة وبخلاف رسول القاضي الى المزر كدور رسول المزر الى القاضي لان القضاء انما يقع بشهادة الشهود لا بآثر كية الثاني أن يقرأ عليهم الكتاب أو يخبرهم بمعانيه حتى لو شهد الله كتاب القاضي وخاتمه ولم يشهدوا بمعانيه لا تقبل هذه الشهادة عندهما وعند أبي يوسف تقبل الثالث أن يختتم الكتاب بحضورهم وان كان غير مختوم لا يقبل وقيل عند أبي يوسف يقبل وقيل لا يقبل بالاتفاق وذكر الخفاف أنه لو انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب يقبله في قوله جميعا لان هذا مما يبطل به الناس الرابع أن يكون عليه عنوان بأن كتب هذا الكتاب من فلان بن فلان الى فلان بن فلان ابن فلان قاضي بكذا حتى لو كتب اسم المکتوب اليه لا غير واسمه واسم أبيه لا غير أو كتب هذا من فلان بن فلان الى من وصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم لا يصح الكتاب عندهما خلافا لأبي يوسف ولو كتب هذا من فلان بن فلان الى قاضي بكذا فلا فلان بن فلان والى كل من وصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم فانه يصح بالاجماع الخفاف أن يكون داخل الكتاب اسم القاضي الكاتب والمكتوب اليه واسم أبيهما على عنوان الكتاب حتى لو لم يكتب داخل الكتاب الاسماء وان كانت على عنوانه لم يقبل عندهما خلافا لأبي يوسف رحمه الله

(فصل فيما يفعله القاضي المکتوب اليه بالكتاب) واذا جاء القاضي كتاب قاض ينبغي له أن يجمع بين الذي جاء بالكتاب وبين خصمه ثم سأل الذي جاء به بيينة أنه كتابه وخاتمه فان أقام المدعي بيينة على ذلك سألهم هل قرأه عليهم وختمه بحضوركم فان شهدوا على ذلك قبله ولا يقبل الكتاب الا بجمع خصمه لان كتاب القاضي الى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة ولا يفعله الا بجمع الخصم وان فتح بغير محضره جاز لان القضاء انما يقع بالشهادة أن هذا كتاب القاضي فلان فيمانيه لا بالفتح لكن الفتح سبب لامكان القضاء

مندوب اليه ونوع هو واجب (اما) المندوب اليه فهو استبراء البائع اذا وطئ جاريته وأراد بيعها أو يخبر بها عن ملكه بوجه فكان من الوجوه عند عامة العلماء وجههم الله تعالى (وقال) مالك ان استبراء البائع جاريته واجب (رجل) رأى امرأة تزني ثم تزوجها له أب بياها من غير استبراء (وقال) محمد أحب الى أن لا يباها حتى يستبرئ أو يعلم فراغ رحمهما (وأما) الاستبراء لواجب فكل من ملك جارية يبيع أو وهب أو صدق أو قسمه أو صلح عن دم عدا أو خلع أو كتابة على جارية أو أعتق عبده على جارية فانه يجب الاستبراء في هذه المواضع بحضرة بكرة كانت الجارية أو نيبا ملكها من صغير أو كبير أو عتق (وفي البرزقي) انها لو كانت بكر أو أوطأ علم المشتري بانهم لو طأ لا يلزمه الاستبراء عند أبي يوسف (وكذا) لو وهب لابنه الصغير جارية وكنت في ملكه مدة ثم استبرأها الاب لنفسه بالقيمة لا يلزم عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة يلزم (ولو) حاضرت قبل القبض عند البائع ثم قبضها المشتري يلزم خلافا لأبي يوسف (وقدر) بحضرة في ذوات الاقراء وبشهر في حق الآيسة والصغيرة وبوضع الحمل في حق الحامل (وقدر) الثاني يعني أبا يوسف في مائة أشهر وثلاثة أشهر وهو رواية من الامام رحمه الله تعالى (وعن) الامام في أخرى با كثر مدة الحمل (وفي) رواية عن محمد قدر عدة الوفاة في حق الحرة (وفي أخرى) تدرها في حق الامه والعمل اليوم

على الأخرى أو على الأخير (ويحرم) الوطء والدواعي (وعن) محمد أنه لا يحرم الدواعي في المسبية كذا في الغنية (وفي فتاوى) قاضي خان اختلاف  
 فيمن أنكر وجوب الاستبراء هل يكفر قبل يكفر لانه أنكر إجماع المسلمين (وقال) عامة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى أو ما ملكت  
 أيمانكم يقتضي إباحة الوطء مما لا يعرف وجوب الاستبراء بالخبر فلا يكفر جاحده (وفي) الظهيرية في كتاب الحيل إذا تزوجها المشتري  
 عبدا قبل أن يقبضها ثم قبضها ثم طلقها العبد قبل أن يدخل بها وقبل أن تحيض فلا يشتري أن يطلها من غير استبراء قال شمس الأئمة وهذا  
 صحيح وزوجها باها قبل القبض صحيح كالأعناق اهـ (وفي الولوالجي) رجل اشترى جارية واحتمل في إسقاط الاستبراء ان كان البائع  
 وطهرها باعها قبل أن تحيض لا يحل للمشتري أن يحتال للإسقاط (أقوله) صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر  
 أن يجتمعا على امرأ واحدة في طهر واحد (وان) باعها البائع بعد أن حاضت عنده وطهرت ولم يترجها في ذلك الطهر يحل له أن يحتال  
 للإسقاط لانه دام هذا النهي (ثم) الحيلة أن يترجها المشتري قبل الشراء ان لم يكن عنده امرأ أخرى (١٤٩) أو يزوجه البائع غيره ثم  
 يشترها بعد ذلك وان كان  
 عنده امرأ أخرى حرة وزوجها

البائع غيره ثم يشترها هو  
 بعد ذلك ويقبضها ثم يطلقها  
 الزوج أو يشترها أولا  
 ثم يزوجه من رجل قبل  
 أن يقبضها ثم يقبضها ثم  
 يطلقها الزوج (وان) خاف  
 البائع أن يترجها المشتري  
 ولا يشترها ولا يطلقها  
 فالحيلة أن يقول البائع  
 زوجها منك على أن أمرها  
 يدرى في التطليقتين أطلقها  
 متى شئت أو يقول زوجها  
 منك على أنك ان لم تشترها  
 متى اليوم بكذا فهي طالق  
 فتبين فقبل المشتري النكاح  
 على ذلك (وكذلك) الحيلة  
 إذا خيف على المحل وقدم  
 في فصل الطلاق فأنظره ثمة  
 (رجل) باع أجواما ثم مات  
 وله عليهم ديون ولا وارث له

فكان بمنزلة أداء الشهادة من وجه ثم يخته ويكتب عليه اسم صاحبه لان هذا الكتاب صار حجة للمدعى  
 فكان بمنزلة الإجماعات والمحاضر  
 \* (فصل) لو مات القاضي الكاتب أو عزل قبل أن يصل الكتاب إلى القاضي المكتوب إليه أو بعد الوصول  
 قبل القراءة لم يقض به وقال أبو يوسف في الأئمة ما لي يقضى به وهو قول الشافعي ولو وصل إليه ثم مات أو عزل  
 قضى به بالإجماع وان عمى القاضي الكاتب أو فسق أو أرنذ أو صار في حال لا يجوز حكمه بعد وصول الكتاب  
 إليه قبل القراءة لا ينفذ عندهما وعند أبي يوسف ينفذه  
 \* (فصل) فيما يقبل فيه كتاب القاضي وفيما لا يقبل \* لا يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود  
 والقصاص عندنا خلافا لما لك والشافعي لان قول القاضي لما قام مقام شهادة الشهود أشبهه الشهادة على  
 الشهادة والشهادة على الشهادة فلا تدخل لها في الحدود والقصاص لان فيها زيادة احتمال لا توجد في شهادة  
 الأصول وهو أنهم هل أخذوا من الأصول أم لا فأشبهت شهادة النساء وشهادة النساء لا تقبل في الحدود  
 والقصاص فكذلك هذا وكذا لا يقبل كتابه في الحيوان والشيء في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف  
 يقبل في العبيد والجوارى والدواب لكان الحاجة قلنا الحاجة انما يجب دفعها اذا أمكن ولا يمكن لان نعر فيها  
 لا يحصل بالوصف لان بعد الاستقصاء في الوصف يبقى بينهما تفاوت كثير وهذا الميزان في الحيوان وفيما  
 لا يضبط بالوصف يشترط احضاره بحسب الحكم اتفق الشاهد بالاشارة اليه وكذا الدعوى يقبل فيما لا ينقل  
 ويحول كالديون والعقار والنكاح والطلاق والعناق والوكالة والهبة والوصية لان العقار يعرف بذكر  
 حدوده والدين بذكر قدره ووصفه وعن محمد رحمه الله أنه رجع عن كتاب القاضي إلى القاضي لما ظهر  
 في زمانه من خيانة القضاة وفي بعض الكتب عن محمد لا يقبل كتاب القاضي في شيء بعينه إلا العقار وانما يقبل  
 كتاب القاضي إلى القاضي في العقار والديون اذا كان من قاضي مصر إلى قاضي رستاق ولا يقبل من قاضي  
 رستاق أو قرية إلى قاضي مصر لانه يجري مجرى القضاء فيختص بمكان يختص به يقضاه وهو مكان تقام فيه  
 الجمع والاعباد \* (صورة الكتاب في العبد - الآتي) \* أنه اذا أقام ولا يبينه عند الحاكم فيه مصره أنه  
 كان له عبد فأبق وقد أخذته فلان كتب له القاضي كتابا إلى قاضي مصر الذي فيه اخذ انهم شهدوا عنده ان

معر وفأخذ السامعان دونه ثم ظهر وارثه لا يبرأ الغرماء وعليهم أن يؤدوا اليه ثانيا لانه تبين أنه ليس للسلطان ولاية الأخذ (صاحب)  
 الدين اذا ظهر بالدنانير وحقه في الدراهم كان له أن يمددو يأخذ بالدنانير لان الدراهم والدنانير جعلوا كشي واحد في حق البياعات ولهذا  
 لو استبدل الذهب بالفضة في خلال الحول لا ينقطع حكم الحول كالأول استبدل الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة اهـ والله أعلم \* (الفصل الثامن  
 عشر في الاجارة) \* اعلم ان الاجارة قد شهد لجوازها الكتاب والسنة والإجماع (أما) الكتاب فقوله تعالى فاتوهن أجورهن وقوله تعالى لو شئت  
 لا تخذت عليه أجرا وقوله تعالى في قصة موسى عليه الصلاة والسلام علي أن تاجرني ثماني حجج وشريعة من قبلنا لازمة علينا اذا قص الله ورسوله  
 صلى الله عليه وسلم من غير انكار ما لم يبق دليل على انتساعه (وأما) السنة فقوله عليه الصلاة والسلام اعطوا الاجير أجره قبل أن يحفر عرقه ومن  
 استأجر أجيرا فليعلم أجره (وأما) الإجماع فقد انه قد كل عصر وكل مصر على معتمدا لا ما حكى عن عبد الرحمن الأصم أنه قال لا يجوز ذلك لانه  
 ضرر بمعنى بعدد على منافع لم تتحقق وهذا لان القياس يأبي جوازها لان العقد يرد على المردوم وهي المنفعة التي توجد في مدة الاجارة والمردوم  
 ليس بمحل للمنفعة لانه ليس بشيء وهذا كله وجه القياس والقياس وان كان يأبي جوازها لكن القياس في مقابلة النص والاجماع

لا يشترط جوازها عملاً بالكتاب والسنة والاجماع لحاجة الناس اليها فالفقير محتاج الى مال الغني والغني محتاج الى عمل الفقير وحاجة الناس  
 اصل في شرع العدة وفشرت لترفع الحاجة (ثم) الاجارة لها أركان وشرائط (أما) أركانها فالاجابة والقبول وذلك باللفظ دالة على ما هو  
 لفظ الاجارة والاستئجار والا كراء والا كتراء (وتتعدد) بلفظ الماضي ولا تتعدد بلفظين يعبر بأحدهما عن المستقبل نحو أن يقول  
 آخري فمقول الآخري آخرك ولو قال أعرتك هذه الدار شهر بكذا أو قال كل شهر بكذا أو هذا الشهر بكذا تنعقد (وفي التهمة) تنعقد الاجارة  
 بلفظ الاعارة ولا تنعقد الاعارة باللفظ الآخري حتى لو قال آخرك هذه الدار بغير عوض لا تكون اعارة (وفي القنية) قال لا أخذه الدار بدينار  
 في كل سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه المفتاح فهو اجارة (وفي البرازي) الاجارة الطويلة لا تنعقد بالتعاطي لان الآخرة فيها غير معلومة لانها  
 تكون في كل سنة دنقاً أو أقل أو أكثر (واستخرج) الاجارة الطويلة الامام محمد بن الفضل البخاري فقبلها البعض لا البعض وهي على  
 وجهين (الاول) ان يؤجر الارض (١٥٠) أو الكرم وفيها زرع فيبيع الاشجار أو الزرع بأصولها ممن أراد الاجارة بمن معلوم وبسلم ثم

يؤجر الارض منه مدة معلومة  
 ثلاث سنين أو أكثر غير  
 ثلاثة أيام من كل سنة أو  
 نصفها بمال معلوم على أن  
 يكون أجرة كل سنة من  
 السنين سوى الايام المستثناة  
 كذا وبقي مال الاجارة يجعل  
 بمدة السنة الاخيرة ولكل  
 منهما ولاية الفسخ في مدة  
 الخيار (والثاني) أن يدفع  
 الاشجار والزروع القائمة  
 على الارض معاملة الى الذي  
 يريد الاجارة على أن يكون  
 الخارج على مائة سهم  
 للدافع والباقي للعامل ثم  
 يترك العامل في صرف قسطه  
 الى ما يريد ثم يؤجر منه  
 الارض مدة معلومة على  
 الوجه الذي ذكرناه من غير  
 ان يكون أحد العقدين  
 شرطاً في الآخر (وبعض)  
 أئمة بخاراً أنكر والاول

عبد الله مبارك الهندي - لبيته كذا وقامته كذا ما ركه وانه أبقى منه فاذا ورد هذا الكتاب على القاضي المكتوب  
 اليه أحضر العبد مع الذي في يده ثم فك الكتاب ففطر في الغلام والكتاب فان وافق حلية الغلام مافي الكتاب  
 ختم ذلك ويجعل في عنق العبد من رصاص حتى لا يتعرض له في الطريق احد بدعوى السرقة وغيره او يقع  
 الامن من التبديل والتغيير ويأخذ منه كفيلاً ويدفع اليه العبد فيذهب الى جاكهم مصره فان شهد عنده  
 شهود أنه عبده قضى به له وكتب الى ذلك الحاكم ليبرئ كفيله ويبني على هذا كتاب القاضي في نسب  
 الابن لا يقبل عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله وصورته وجلس وامراً أذاعا ابناً أو بنتاً ولا هو معروف  
 النسب منا هو في يد فلان بن فلان الغلاني في بلد كذا اسرقه فلان يقيم البيعة على ذلك عنده ويأخذ كتاباً  
 بذلك الى قاضي ذلك البلد لا يكتب له ما عنده ما خلافاً له وكذلك الزوج يدعى على المرأة فعل هذا فراقين  
 هذا وبين ما اذا ادعى النسب على الاب بأن فلان بن فلان أبي هو في بلد كذا وهو يدفع نسي ولي بيعة  
 ههنا على أنه أدركني ابني وأنه تزوج أمي واني ولدت منه على فراشه فأقام بيعة على ذلك وسأل كاتبه يكتب  
 له بالإجماع وليس هذا محل الفرق \* (مسئلة) \* رجل قال للقاضي كان لفلان بن فلان الفلاني على  
 كذا كذا درهم وقد دفعته اليه أو أقراني منها أو وهبها الي وهو من يد كذا فأخاف أن يصير الى ذلك البلد  
 فبدأ خذلي هذا المال ولي شهود ههنا فاسمع منهم واكتب لي الى ذلك القاضي فإنه لا يسمع من شهود ولا يكتب  
 له عند أبي يوسف وعند محمد يكتب له ولو قال يحمدني الاستيفاء ويخاصمني مرة أخرى حتى يستوفي الحق مني  
 مرتين وأراد إقامة البيعة على الوفاء فإنه يسمع من شهوده ويكتب له السك من المحيط وشرح الخبر يد  
 والله أعلم

#### \*(الباب الرابع والعشرون في القضاء بمشافهة القاضي للقاضي)\*

روى عن محمد رحمه الله أنه قال في مصر قاضيان في كل جانب منه قاض فكتب أحدهما الى الآخر كتاباً يقبل  
 كتابه ولو أتى أحدهما الى صاحبه فأخبره بالحادثة بنفسه لم يقبل قوله لان في الوجه الاول جعل كأن  
 الكاتب خاطبه في موضع القضاء وفي الوجه الثاني كأنه خاطبه في غير موضع القضاء كذا هذا \* (مسئلة) \*  
 لو أن قاضيين التقيا في عمل أحدهما أو في مصر ليس من عملهما فقال له قد ثبت عندى فلان بن فلان الغلاني

وقالوا بيع الاشجار والزروع يبيع تجلته لا يبيع رغبته حتى لا يملك المستأجر قطع الاشجار وعند فسخ الاجارة ينفسخ البيع كذا  
 بلا فسخ والتجته لا تزيل ملك البائع وان قبض المبيع ولم يبق على ملكه لم تصح اجارة الارض (وبعض) جوزوه وقال انه يبيع رغبته لانها  
 قصداً بمحبة الاجارة ولا طريق اليه الاب ولا ينافي عدم جواز القطع مع كونها ملكاً كالمهر ونال ملك الراهن قطع الاشجار (وقيل) ان باع  
 الزرع والشجر بن المثل فيبيع رغبته والا لا وهذا لا يصح فان الانسان قد يبيع ماله عند الحاجة بثمن قليل (رجل) قال لا أخريعت منك  
 عبدي بمنافع دارك هذه سنة فتقبل فهو اجارة والاجرة تجب بالتمسك من استيفاء المنفعة حتى ان من استأجر داراً مدة معلومة وعطاه مع  
 التمسك من الانتفاع يجب الاجر وان لم يتمكن بان منعه المالك أو الاجنبي لا يجب (وفي المنبيع) اذا غصب الدار غاصب من يد المستأجر  
 سقط الاجر لفوات التمكن اذ هو الفعل المستلزم للمكنة ولا مكنة مع الغصب (قال) صاحب السكافي وهل ينفسخ العقد كسر المظلي والقاضي  
 نفر الدين في الفتاوى انه لا تنتقض الاجارة ولو لم يكن بسقط الاجر مادامت في يد الغاصب (وفي الهداية) ان العقدين ينفسخون وجد الغصب  
 في بعض المدة سقط من الاجر بقدره لان السقوط بقدر المسقط انتهى (ثم) اعلام المنفعة بطرق ثلاثة (أما) بيان المدة كاستئجار الدار للسكنى



والارض للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت طويلة أو قصيرة لان المنافع تحدث شيئا فشيئا فبمداؤها وبقيتها معلومين المدة اذا كانت المنفعة لا تتفاوت الا في الاوقات فان المدة لا تزيد على ثلاث سنين في الصحيح كما تقدم في فصل الوقف (وأما) الاقطاع فهو - قال أحد من العلماء بجواز اجارته أم لا (قلت) وقد وقفت على عدة مصنفات في ذلك لبعض علمائنا المتأخرين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين منهم شيخ الاسلام برهان الدين ابراهيم بن عبد الحق وسيدنا الشيخ الامام العلامة شمس الدين القوفوي وشيخنا شيخ الاسلام والمسلمين سعد الدين الديري والشيخ العلامة الحافظ زين الدين قاسم بن قفالو بغا الجمالي منع الله سبحانه فاستفدنا منها فواردة (منها) القول بجواز اجارة الاقطاع وقد أطنبوا الكلام في ذلك وسلكوا فيه أحسن المسالك وقد مثل شيخنا شيخ الاسلام سعد الدين الديري المشار اليه فيمن أجرا قطاعة سنين ثم أخرج الامام الاعظم الاقطاع عنه لغيره قبل مضي المدة فقال نعم يجوز للجندي ان يؤجر اقطاعة حيث كان يتضمن اقطاعه ملك المنفعة والتصرف فيه في العرف العام بما يراه وليس هذا نظير المستعير وتكون الاجارة من المقطاع صحيحة (١٥١) لازمة حيث كانت مشتملة على شروطها شرعا ولا تنفسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه في ذلك وتبقى بالمسمى الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علمائنا رضي الله عنهم والحالة هذه والله أعلم (وصورة) السؤال الذي سئل عنه شيخ الاسلام برهان الدين بن عبد الحق سألهم قوم عن اجارة الجندي ما اقطاعه الامام له من المزارع والقرى والمقارن هل يصح ايجاره ذلك ويكون عقد الاجارة فيه صحيحا لازما ذاسمي فيه ما يتوقف فيه صحة الاجارة على التسمية أو غير صحيح ولا لازم وكذلك عقد المساقاة الصادر فيه وطالبوا بيان الحكم في ذلك على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل

كذا وكذا على فلان فاعلم به لم يقبل ذلك ولم ينفذه لان الخطاب أو السماع وجد في موضع لا ينفذ فيه قضاؤه فصار كخطاب غير القاضي أو كسماء - وهو غير فاض فلا يجوز ان يعتمد في قضائه بخلاف كتاب القاضي الى القاضي لان خطاب الكاتب انما وجد في موضع ينفذ فيه قضاؤه ويثبت ذلك عند المكتوب اليه في موضع ينفذ فيه قضاؤه أيضا وهكذا ذكره الكرخي في اختلاف العلماء ان كتاب القاضي الى القاضي يقبل وان كان في مصر واحد لان هذا النقل حكم القضاء بدليل أنه لا يصح هذا النقل الا من القاضي وو جب هذا النقل على القاضي الكاتب لسماع البيئة وما يجب على القاضي لسماع البيئة يكون قضاؤه ويجوز القضاء من القاضي من مصر واحد

كذا وكذا على فلان فاعلم به لم يقبل ذلك ولم ينفذه لان الخطاب أو السماع وجد في موضع لا ينفذ فيه قضاؤه فصار كخطاب غير القاضي أو كسماء - وهو غير فاض فلا يجوز ان يعتمد في قضائه بخلاف كتاب القاضي الى القاضي لان خطاب الكاتب انما وجد في موضع ينفذ فيه قضاؤه ويثبت ذلك عند المكتوب اليه في موضع ينفذ فيه قضاؤه أيضا وهكذا ذكره الكرخي في اختلاف العلماء ان كتاب القاضي الى القاضي يقبل وان كان في مصر واحد لان هذا النقل حكم القضاء بدليل أنه لا يصح هذا النقل الا من القاضي وو جب هذا النقل على القاضي الكاتب لسماع البيئة وما يجب على القاضي لسماع البيئة يكون قضاؤه ويجوز القضاء من القاضي من مصر واحد

(الباب الخامس والعشرون في القضاء بعلم القاضي ونفوذه قوله) \*

القاضي اذا علم بالمعينة أو سماع الاقرار أو مشاهدة الاقوال فانه لا يرضى بعلمه في الحقوق الخاصة لله تعالى كحد الزنا والسرقة وشرب الخمر بالاجماع لان في حقوق الله تعالى كل واحد من أحد المسلمين يساوي القاضي ثم غير القاضي اذا علم لا يمكنه إقامة الحد فكذلك القاضي الا في السكران فانه اذا وجد سكران أو وجد رجلا به امارات السكر فانه ينبغي له أن يعزروه لاجل التهمة ولا يكون ذلك حدا \* ومن لطائف ما حكى عن بعض قضاة العدل قال أصحاب هذا القاضي وكنا معه في بعض الامور في موكب حافل من وجوه الناس اذ عرض لنا فتى شاب قد خرج من بعض الازقة يتمايل سكر افلما رأى القاضي هابه وأراد الانصراف فخائته رجلا فاستند الى الحائط وأطرق فله اقرب القاضي رفع رأسه ثم أنشأ يقول

ألا أيها القاضي الذي عم عدله \* فأضحى به في العالمين فريدا  
قرأت كتاب الله تسعين مرة \* فلم أرقبه للشاربين حدودا  
فان شئت أن تحل قد فذل منك \* صبوراً على ريب الزمان جلدا  
وان شئت أن تعفو تكن لكمنة \* تروح بها في العالمين خبيدا  
وان كنت مختاراً الحد فان لي \* لساناً على هجو الزمان حديدا

فلما سمع القاضي شعره وتبين أذبه أعرض عنه وترك الانكار عليه ومضى لشأنه (مسئلة) \* وفي الاقضية

الحكم في هذه المسئلة منصوص عليه عندهم أو لا وذكرنا ان الضرورة داعية الى معرفة الجواب في ذلك تنصيصاً أو قياساً على نظيره من أصول المسائل (فقال) اما تنصيص الاصحاب على الحكم في ذلك فلم أقف عليه بعد ما طالبت مدة ولم أعلم لهم في عينها ما بالاجواز ولا بضده ولكن قياس قولهم في نظيره ما يقتضي القول بجوازها ولو زعمها (أما) النظائر الاول فقد نص أصحابنا على أن من صولح على خدمة عبدة سنة كان له المصالح ان يؤجره ومعلوم ان المصالح انما ملك المنفعة دون الرقبة في مقابلة ما صولح عليه من حقه الذي يدعيه وان كان المصالح ينكر ذلك و يزعم انه لاحق له فالمنفعة المملوكة بالصالح ملكك بمقابلة عوض في زعم المدعي وبغير مقابلة عوض في زعم المدعي عليه فكان فيه شائبه العوضية فصارت المنفعة المصالح عليها لا تنظر الى زعم أحدهم او هو المدعي وغيره مال نظر الى زعم المدعي عليه بعقد الاجارة فوجب جوازها له في الاقطاع وذلك لان منافع الاقطاع ملكها للجندي لا محتسبهم أنفسهم واستعدادهم لما يعرض للمسلمين من المصالح يندبهم الامام لقيامهم من قتال أعداء الاسلام وردع الفسدين وفتح الخراج وحبس وصون الاموال والانفس عن التعرض للبهائم برحق فرقة الاقطاع باقية على ملك بيت المال ومنافعه مملوكة لهم عوضاً عما حبسوا أنفسهم له فلكوا انما يملكونها بعقد الاجارة بل أولى فان المجرور لم يملك المنافع المملوكة بعقد الاجارة من

نبت هي كونهم املك بعوض وملك المنفعة في مسئلة الصلح بعوض انما هو في زعم المملك لان في زعم المملك اما في مسئلة الاقطاع فالمنافع  
ملك بعوض في زعم المملك وهو الامام وفي زعم المملك وهم الاجناد فيكون معنى العوض في تلكها آ كد فكان تملكها بعقد الاجارة  
أقوى في الجواز (وأما) النظر الثاني وهو أن المستأجر يملك اجارة ما استأجره وان كان لا يملك منه الا المنفعة فقط دون الرقبة لكن لما ملكها  
بعوض ملك ان يملكها بعوض أيضا وهو الاجارة أيضا (وأما) النظر الثالث فهو ما ذكره صاحب المحيط فيما اذا وقف وقطاعا على ان قلته فلان كان  
على الصحيح فلان أو يؤجره وذلك لان المستحق له غلة الوقف والغلة مال فيصح اجارة الاقطاع قياسا عليه (وأما) النظر الرابع فالعبد المأذون له  
في التجارة يملك أن يؤجر من مال التجاره بما يجوز له فيه عقد الاجارة فوجب أن يجوز مثل ذلك في الاقطاع من الجندی (وأما) النظر الخامس  
فالم الولد يجوز لسيده أن يؤجرها (١٥٢) مع انه لا يملك منها سوى منفعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (قال) القدوري رحمه الله تعالى

في باب ما يحرم بيعه في غصب  
أم الولد وأما أم الولد فلا تنضم  
عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى بالغصب لان المولى  
لا يملك منها الا المنفعة الا ترى  
انها لا تنسب بعد الموت للورثة  
ولا للقرماء وغصب المنفعة  
لا يتعاقب به ضمان فاذا كان  
المولى يملك اجارها وهو  
لا يملك رقبته وانما ملك منفعتها  
وجب أن يكون كذلك  
القطاع لانه لا يملك الرقبة  
وانما يملك المنفعة فقط (وأما)  
النظر السادس فهو انما  
أقطاع الجندی من القرى  
والمزارع في الممالك الاسلامية  
لا يتنعق بها ولا يمكن ذلك الا  
بالكراب والزراعة وغير  
ذلك من الكلف وببشارة  
اعمال الفلاحه من سقى  
ما يسقى وحصاده ودبايه وما  
أشبهه ذلك من الامور التي

القاضي يقضى في حقوق العباد بعلمه بان علم في حال قضائه في مصره ان فلا ناغصب مال فلان أو طلق امرأته  
وفي التجريد في آخر كتاب الحدود عن محمد رحمه الله انه رجح من هذا من الخلاصة وكذا في القصاص  
والحقوق المركبة نحو وحد القذف وهنأر بعة أو وجه في وجهه يقضى بعلمه بالاجماع وهو ما اذا علم بعد تقاد  
القضاء في المهر الذي هو فاض فيه وفي ثلاثة أو جهوه وما اذا علم قبل تقاد القضاء أو بعد تقاد القضاء لكن  
في غير المهر الذي هو فاض فيه أو علم في حاله القضاء ثم عزل ثم أعيد الى القضاء فعند أبي حنيفة رحمه الله  
لا يقضى بذلك العلم وعنده ما والشافعي يقضى \* (فرع) \* ذكر في النوادر لو خرج القاضي من المهر  
لتشيع الجنابة أو خرج الى ضيقه فلم يسبب الحق اختلاف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة قبل ان لم يكن  
مقلا على القرى لا يقضى بذلك العلم وان كان مقلا على القرى يقضى وهذا يدل على ان الوالى اذا قدر جلا  
قضاء كورة كذا لا يصير قاضيا في سواد تلك الكورة ما لم يقاد قضاء تلك الكورة وفواحيها وقبل لا يقضى  
بذلك العلم وان كان مقلا على القرى \* (مسئلة) \* القاضي هل يعمل بما يجد في ديوانه ان كان ذا كرا  
لثلاث الحادثة يقضى وان لم يكن ذا كرا لا يقضى وعندهما يقضى وأجمعوا انه لا يعمل بما يجد في ديوان فاض  
قوله وان كان محتوما من الخلاصة \* (مسئلة) \* لو دفع القاضي مال النيم الى آخر فحجده يقضى عليه من غير  
بينه لانه من حقوق الناس ولا يقضى أن يقضى بعلمه في حقوق العباد اذا علمه حالة القضاء ولو باع القاضي  
مالا لم يفهمه دته على الذي باعه ولو جحد من اشترى منه أو باع قضى عليه لان العهد لمالم ترجع عليه  
صار كالغير لماله من المحيط

### \* (الباب السادس والعشرون في القضاء بالصلح بين الخصمين) \*

الصلح مشروع لقوله تعالى فلا جناح عليهما أن يتصليا بينهما صلحا والصلح خير وقوله عليه الصلاة والسلام  
الصلح بين المسلمين جائز الا صلحا - لحراما أو حرم - الا لا أى الا شرط أحل - حراما أو حرم - حلالا فان صلح  
على حرم لم يجز لانه أحل - حراما وكذا الوصلح على عبد على أن لا يبيعه ولا يستخذه فهذا صلح حرم - حلالا فكان  
مردودا وان الصلح سبب لدفع الخصومة وقطع المنازعة والمشاورة والمنازعة متى امتدت أدت الى الفساد  
فكان الصلح دفعا لسبب الفساد واخفاء لثائرة الفتنة والنادوة تحقيقا لسبب الاصلاح والسداد وهو الالفة

يتوقف استتلال تلك الاراضى عليها وذلك لا يحصل الا بالزراعة أو بالاجارة فمن يقوم بهذه الاعمال فان الجند لو أمروا بذلك والموافقة  
لصاروا فلاحين وتعمل المعنى المطلوب منهم من الاستعداد والقيام بما أهدوا له من مصالح المسلمين ومنعهم من الاستعداد للقيام لردع الاعداء  
عنهم (والاصل) في الاقطاع عن الامام انه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أقطع ومن الصحابة رضى الله تعالى عنهم انهم أقطعوا قال أنس  
ابن مالك رضى الله عنه دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار ليقطع لهم - م بالجر بن الحديث (وعن) علقمة بن وائل الحضرمي يحدث عن  
أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أقطعهم أرضا لا علم انه قال لا يحضرموت (وعن) ابن عمر رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع  
الزبير فأجرى فرسه حتى قام ثم رمى سوطه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه حيث بلغ السوط وغير ذلك من الاحاديث والآثار التي  
يطول ذكرها - هذا ما دلت عليه - مسائل أصحابنا (وأما) غير علمنا - نافذ كراين أبي موسى الهاشمي في رؤس المسائل ما يدل على ان قول  
الحنابلة كقولنا فقال يجوز اجارة المنافع المستحقة بالصوبة فنقول منى جاز ذلك جاز اجارة الاقطاع قياسا عليه اه (وأما) التصریح عن الشافعية  
ففي فتاوى الشيخ محي الدين النووي رحمه الله تعالى قال - مسألة اذا أقطع السطان جنس دبا أرضا فحل يجوز له اجارتها الجواب نعم يجوز له

لأنه مستحق لمنفعة ما ولا يمنع من ذلك كونه معرضاً لأن يسترد ما منه بموته أو غيره كما يجوز للزوجة أن توارث الأرض التي في صداقها قبل  
الدخول وإن كانت معرضة لأن تسترد ما بها من النكاح وقد اقتصر على هذا القدر في هذا الباب أدلوك كتب جميع ما في مصنفات المشايخ  
العلماء من إضاح عنه الكتاب (ثم) جئنا إلى ما كافي من اعلام المنفعة بطرق ثلاثة وقد ذكرنا الطريق الأول وهو بيان المدة على ما فصلناه قبله فلا  
قاعدة في تكراره (وأما) بيان العمل بان يبين محمل العمل كمن استأجر جلا على صبح ثوبه أو خياطة أو استأجر دابة ليحمل عليها مقداراً  
معلوماً أو يركبها مسافة ما لانه اذا بين الثوب وبلون الصبغ وقد ما يصبغ به اذا كان مما يختلف وجنس الخياطة وقد راحم ولجنسه  
والمسافة صارت المنفعة معلومة بنصه ذلك فيصح العقد (وأما) بالاشارة كمن استأجر جلا لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم لانه اذا  
أرأى ما ينقله والموضع الذي يحمل اليه نصير المنفعة معلومة فتصح (ثم) ما صلح أن يكون ثمناً في البيع كالنقد والمكيل والموزون صلح أن يكون  
أجرة في الاجارة لان الاجارة بيع المنفعة والاجر ثمن المنفعة فيعتبر بثمن المبيع وما لا يصلح ثمننا لا يصلح (١٥٢)

العبيد والشياب لان الاجرة  
موضوع مالي فكل ما صلح  
موضوعاً صلح أجرة كذا في  
المنسجم (وفي) أيضاً اذا  
استأجر أرضاً للزراعة  
بشروط أحد شيئين اما  
تعيين المزرع أو تعميم  
المزرع بأن يقول يزرع  
ما شاء لان الأرض تارة  
تستأجر للزراعة وتارة  
للبناء والغرس وغيرهما وما  
يزرع فيها متفاوت فقد  
تستأجر للزراعة البر أو  
الشعير أو الذرة أو الارز  
وغيرها وبعضها يضر بالأرض  
فالم يبين شيئاً من ذلك  
لا يصير العقود عليه معلوماً  
واعلام العقود عليه شرط  
جواز العقد الآن يقول  
على أن يزرع فيها ما شاء لان  
الجهالة ارتفعت بتقويض  
الخبرة اليه (وبدخل) الشرب

والموافقة فكان حسناً ندو باليه شرعاً وركنه الايجاب والقبول لانه معاوضة وشرائط جوازها أن يكون  
المال المصالح عليه معلوماً وأن يحتاج إلى قبضه بأن صلح على مال في يد المدعي عليه فحقى كان البدل مجهولاً  
تقع بينهما منازعة مانعة من التسليم وأن يكون البدل المصالح منه حقاً يجوز الاعتراض عنه مالا أو لم يكن  
مالاً كاقصاص معلوماً كان أو مجهولاً وان لا يجوز الاعتراض عنه كحق الشهادة وحد القذف والكفالة بالنفس  
لا يجوز الصلح عنه وحكمه وقوع المالك في البدل وثبوت المالك في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك كالمال  
ووقوع البراءة عنه للمدعي عليه ان كان لا يحتمل التملك كالقصاص هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي  
الصلح على انكار ثبوت المالك في البدل ووقوع البراءة للمدعي عليه من الدعوى سواء كان المصالح عنه مالا  
أو لم يكن مالا واذا اختفى القاضى من تقاضى الامر بين الخصامين أو كانا من أهل الفضل أو بينهما رحم سواء  
بينهم أو أمرهم ما بالصلح وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه رد القضاء بين ذوي الارحام حتى يصلحوا فان  
فصل القضاء يورث الضغائن (تنبيه) ولا يأمر بالصلح اذا تبين له وجه الصلح لاحدهما جاء أن لا يصلحها  
الا أن يرى لذلك وجهاً مثل ان يرى الحكم بوقوع فتنة أو غيرا (فرع) قال وينبغي للامام أن يندب  
الى الصلح اذا أشكل عليه وجه الحكم فان أبا أو أبى أحدهما لم يبلغ علمه ما للحاكم شبه الاجاء بل يفصل  
بينهما بالواجب أو يترك الحكم بينهما (تنبيه) قال بهضهم انما يجوز للقاضي أن يأمر بالصلح اذا  
تقارب الجانبان بين الخصامين غير ان أحدهما يكون ألحن بحجته من الآخر أو تكون الدعوى في أمور  
دروست وتقادم وتشابهاً وأما اذا تبين للقاضي الظالم من المظالم لم يسهل من الله الا فضل القضاء

(فصل في معرفة أنواعه) وفي الأصل الصلح أنواع ثلاثة صلح مع الانكار وصلح مع الاقرار وصلح مع  
السكوت وكل ذلك جائز عندنا لكان معنى الصلح على الاقرار لا يتحقق فيه لان الصلح قطع المنازعة والمنازعة  
ولم يوجد هنا خصومة ومنازعة وانما هو إسقاط عن بعض الحق من طوع ورغبة وفي الصلح على السكوت  
لو أقر المطالب بالدين بعد قبض مال الصلح ليس لاطالب عليه شيء وفي الصلح على الانكار قال أبو حنيفة يجوز  
ما يكون الصلح على الانكار لان معنى الصلح يتحقق فيه وهو وقاع الخصومة وتوابعها وعلى ان صلح الفضولي  
جائز بان قال أجنبي للمدعي عليه أقرم في السر وأنت بحق في دعواك فصالحني على كذا فاضمن

(٢٠ - معنى الحكم) والطريق في الاجارة تبعاً للأرض وان لم يشترطها بخلاف ما اذا اشترى الأرض فان الشرب والطريق لم  
يبدل بلاذ كران المقصود من الاجارة الانتفاع حتى لا يصح اجارة ما لا يمكن الانتفاع به في الحال كاجارة المهر للركوب وغير ذلك (وفي الخيرة)  
استأجر أرضاً ولم يذكر فيه بزرعها فالاجارة فاسدة لجهالة العقود عليه لان الأرض تصلح للزراعة والغرس والبناء ولا رجحان للبعض على  
البعض فالم يبين لا يصير العقود عليه معلوماً وكذلك اذا ذكر أنه يزرعها لانه لم يذكر أي شيء يزرعها فالاجارة فاسدة لجهالة العقود عليه  
(وفي البزاري) رجل استأجر دواب الى سمرقند من خوارزم يكنى لوجوب الاجرة تسليم الدواب ولا يؤمر بارسال الغلام معها  
(وذكر) محمد أنه يؤمر بارسال الغلام معها (وذكر) مولانا شيخ الاسلام انه يخبر ولا يجبر (استأجر) رجل لا يحمل له غلاماً من مطمورة  
عنها فذهب فلم يجد دور جمع قسم الاجر المسمى على ذهاب وجهه ورجوعه لم يزره أجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يسم المطمورة  
لا يتجاوز من قسم المسمى الذهاب وله أجر المثل (قال) الغياط استأجرنا كخطب هذا الثوب فخطب غلامه اسحق الاجران قال يدين نفسه ان  
لا يسحق (استأجر) رجل لا يحمل عشرة في عشرة فخر خسان في خمس له ربع الاجران الاول مائة ذراع والمظهر خمس وعشرون ذراعاً (رب)

الدار المتع من ثمن بيع الخلاء لا يجبر المكن للسكن ان يفتح الخلل في الانتفاع وكذا لا يجبر على اصلاح الميزاب ونظيرين السطوح (استأجر)  
 دار فيها بئر ماله أن يسقى منها إلا أن له الاستقاء قبلها فكذا بعد هاروان اختل ماء البئر ليس على أحدهما اصلاحها (وعن) محمد رحمه الله تعالى  
 أنه لو استأجر دابة لغير كهامة وانقضت المدة وأمسكها في منزله ولم يحن مالها لم يأخذها حتى تلفت الدابة عنده لا ضمان على المستأجر لانه  
 لا يجب على المستأجر الرد ومع ذلك لو ساقها للرد إلى مالها فاضاعت لا يضمن وان استأجرها لغير كهامة في المصير فذهب المالك إلى مصر آخر  
 فأخرجها المستأجر إليه وهلك في الطريق ضمن اصير ورثته غاصباً بالخراج (وفي المنتقى) رجل أكرى داراً سنة بالف فلما مضت قال ربها ان  
 فرغتها اليوم والاعليك ألف كل يوم والمستأجر مقر أن الدار له ولم يفرغ يلزمه (قال) هشام قلت لحمد لا يجعل له أحملها إلى أن يتمكن  
 من التفريغ وبعد التمكين عليه ما قاله المؤخر قال هذا حسن (وفي اللؤلؤ الجي) ولو أجزأه اجارة مضافة بان يقول أجزأتك داري هذه شهر  
 سؤال وهو ما في رمضان ثم باعه من آخر (١٥٤) فالبيع موقوف على اجارة المستأجر ولو دخل سؤال فله أن يسكن الدار لان العقد منعقد

وان كان لا يجب عليه  
 تسليم الدار ما لم يحن ذلك  
 الوقت (وذكر) في بعض  
 المواضع انه اذا أجزأه  
 اجارة مضافة مثلاً في صفر  
 وهو بعد في محرم فباع  
 قبل حجه ذلك الوقت نعت  
 محمد رحمه الله تعالى روايتان  
 والفتوى على انه ينفعه  
 وتبطل الاجارة المضافة هذا  
 هو الظاهر لانه ولاية  
 البيع والبيع دلالة الفسخ  
 (وفي البرزوي) أجزأه  
 اجارة مضافة ما قال في شهر  
 ربيع الاول أجزأتكها رجب  
 فباعها في جمادى الاولى  
 ذكره شمس الأئمة الحلواني  
 ان البيع لا ينقضي رواية  
 من محمد لان حق المستأجر  
 ان لم يثبت فحق أن يثبت  
 وبه ياتح كلام السرخسي  
 حيث قال الاصم ان الاجارة

له ذلك فصالحه مع وصورة ضمان الفضولي بان يقول الفضولي للمدعي صالح فلان من دعواك عليه على كذا  
 على اني ضامن به أو على كذا من مالي أو قال صالحني من دعوالك هذه على فلان وأضاف العقد اني نفسه أو  
 إلى ماله نفذ الصلح والبدل إلى ضمان سواء كان بامر أو بغير أمره ويرجع عما دعى على المدعي عليه بان  
 كان الصلح بامر والامر بالصلح والخلع أمر بالضمن (مسئلة) وفي شرح الشافعي رجل ادعى داراً  
 فأنكر المدعي عليه فصالحه على نصف تلك الدار ثم وجد المدعي بينة فأقامها يأخذ النصف الباقي وبه كان يفتي  
 الشيخ الامام ظهير الدين وفي النصار لان الصلح اسقاط واسقاط الحق من العين لا يصح وذكر خواهر زاده  
 في نسخة ان هذه رواية ابن سماعة أما ظاهر الرواية لا تسمع دعوى الباقي ولا يأخذ ذهاباً قد ذكر وجه  
 كلا القولين في الخزانة (مسئلة) وفي فتاوى القاضي الامام رجل كفل عن رجل بالف درهم فصالح  
 الكفيل الطالب من الالف على خمسمائة صم الصلح وبرئ الاصيل والكفيل من الخمسمائة الاخرى وفي  
 الاصل الكفيل اذا صالح من الكفالة بالنفس على مال على ان يبرئه عنها لم يجز الصلح لان هذه معاوضة مال  
 بمال ليس بمال ولا هو في معنى المال فبطل ولم يرأ ولو أداها برجع فيه فان أبرأه من الكفالة على كذا فلا يكفيل  
 أن يرجع عليه بما قضاه انظار الخلاصة في باب الكفالة (مسئلة) قال الخنذي الصلح بعد الحلف لا يصح  
 وفي الاسرار انه لا يصح وهكذا في نكت الشيرازي وقيل يصح وروي محمد عن أبي حنيفة رجهما الله انه يصح  
 ووجه عدم الصحة ان العين بدل عن المدعي فاذا حلفه فقد استوفى البدل فلا يصح قال رحمه الله وروايت بخط  
 علماء الأئمة الحماني رحمه الله ادعى على آخر حق التعزير أو حدة القذف وأنكر الآخر وتوجهت اليه  
 اليمين فافتدى بيمينه بمال قال الحلواني فقد اختلف المشايخ فيه فقيل يحل للآخر ذلك وقيل لا يحل قلت  
 فهذا يدل على انه يستخلف في دعوى حق التعزير وحدة القذف ولكن نص على انه لا عين في حدة القذف  
 عندنا في دليلنا في حق التعزير كما نص عليه في الفتاوى الظهيرية (تنبيه) قبل يستخلف في حدة  
 القذف فان نكل قبل يحذو قبل لم يعزذ كفي شرح الطحاوي انه الاصح وذكر أيضاً يجوز افتداء اليمين  
 من دعوى التعزير برى الصحيح من المذهب وكذا الوصال (مسئلة) عن عطاء بن حزمة ان الصلح على  
 الانكار على دعوى فاسدة لا يصح ولا بد لصحة الصلح على الانكار من صحة الدعوى وفساد الدعوى على وجهين

المضافة لازمة وفي رواية ينفذ لانه لاحق للمستأجر حالاً وتبطل الاجارة (فت) وبه يفتي والله أعلم (فائدة) اعلم أن جلة ما يصح مضافاً اما  
 أربعة عشر الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق  
 والعناق والوقف وما لا يصح مضافاً عشرة البيع واجارة المبيع وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح  
 عن مال والابراء من الدين (وفي العمادي) ولو أقر بالدار المستأجرة لغيره فان اقراره يصح في حق نفسه ولا يصح في حق المستأجر فاذا مضت  
 المدة بفسخه لم يقر له (وفي القنية) اجرة المؤدب والخنثان في مال الصبي اذا كان له مال والا فلي أبيه (وأجرة) القابلة على من دعاها من  
 أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها كاطبيب ولا يجب أجر الطبيب عليه (وأجرة) سجان سجن القاضي لا يجب على  
 المحبوس (وقيل) في زماننا اجرة السجان تجب على رب الدين لانه يعمل له (وقال) برهان الدين صاحب المحيط رحمه الله تعالى على المارعي عليه  
 لان الحبس عقوبة سابقة لها لمنعه حق غيره من دفعه والعقوبة لا يستحقها الا للجاني المتمرد (وذكر) القاضي بديع الدين ان اجرة المسجل  
 على المدعي (وقال) برهان الدين صاحب المحيط على المدعي عليه (وقال) فاضل خان على من استأجره الا فعلى من أخذ السجل (ويجوز) للمفتي



أخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدره وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل الاول من هذا الكتاب فانظر مرة (وفي الوفاية) ولا تفتح الاجارة على الاذان والامامة والجمع وتعليم القرآن والفقه والغناء والنوح والملاهي وعصب النيس (ويبقى) اليوم بصحة تعاليم القرآن والفقه ويجبر المستأجر على دفع ما قبل له ويحسب به وعلى الخلو المرسوم (قلت) وهي بنسخ الحاء غير المجمعة هدية تسمى الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان المادة هداية الخلو وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر (وفي البرزاري) وجعل آجر نصف داره والدار تحتل القسمه أو قال آجر تنصيب منها ولم يعلم نصيبه لا يصح ولو سكن يجب آجر المنزل (وقالا) لا يجوز ولو كان من شريكه جازت اجاعا (واجارة) البناء بدون الارض لا يجوز لانه في معنى اجارة المشاع وبه قال أبو نصر رحمه الله فاورد عليه جواز اجارة القسطاط فلم يكن له الفرق (واختار) الامام البخاري الخوازمي رحمه الله انه اذا كان البناء مرتفعا كالجدران مع السقف يفتى بجواز اجارة البناء الا (وعن) محمد رحمه الله تعالى جواز فانه قال من استأجر أرضا فبنى فيها بناء ثم آجرها منه صاحبها استوجب من الاجر (١٥٥) حصه البناء فلا جواز اجارة البناء لما استحق الاجر وفاسه على

القسطاط (قال) الامام أبو علي رحمه الله وبه كان يفتى مشايخنا (ولو) كان البناء ملكا والعرض وقف وآجر المتولى بلذن مالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعرض (له) بناء في أرض الغير فآجر البناء لامن صاحب الارض الفتوى على انه لا يجوز ذكره الخواص (ولو) آجر البناء من مالك الارض جاز وفاقا ولو آجر العرض لا البناء جازت (وذكر) ابن وهبان في شرح المنظومة لو آجر بناء مكة زادها الله تعالى شرفا ينبغي أن يجوز وبدل على ذلك ما ذكره صاحب الذخيرة عن الميسر قال روى أبو يوسف عن أبي حنيفة انه قال أكره

المانع في المدي أو في المدي على وجه لا يسمع منه أصلا كالمناضة فيه ونحوها وما اترك المدي في دعواه شيئا يمكن تداركه ويبعد ما على وجه العصة كدعوى المنقول قبل احضاره ودعوى العقار اذا لم يذكر حده وانما يصح الصلح اذا كان فساد الدعوى المعنى في نفس الامر أما اذا كان اترك المدي شرطاً من شرائط صحته يصح هكذا أشار اليه في شرح خواهر زاده أنظر غمام ذلك في القنية (فرع) ادعى عليه دارا صلحه على قطعة منها لم يصح والصلح فيه ان يزيد درهم في بدل الصلح فيكون عوضا عن الباقي أو يلحق به لفظ البراءة عن دعوى الباقي كذا في حواشي القنية وفي الهداية كذلك وذكر في الفوائد الهداية ناقلا من الذخيرة ان الصلح على هذا الوجه صحيح والاصح (فصل فيما يمنع جواز الصلح وما لا يمنع) الصلح على أربعة أوجه معلوم على معلوم ومجهول على معلوم ومجهول على مجهول وهو ما فاسد ان مثال الاول لو ادعى ديناً أو حقه أو ما له على انسان فصاحه على مال جاز لان بيع المعلوم بالمعلوم جاز فالصلح أجوز لانه أوسع ومثال الثاني لو ادعى حقاً في دار انسان في يده ولم يسم الحق فاصطالحه على ان يعطى المدي عليه ما لا معلوما جاز لان هذه الجهة غير منضية الى المنازعة لانها غير مانعة من التسليم ومثال الثالث لو ادعى حقاً في دار في يد انسان ولم يسم وادعى المدي عليه حقاً في أرضه فان اصطالحا بان يدفع أحدهما مالاً الى الآخر ليرك دعواه لا يجوز لانه يحتاج فيه الى التسليم والتسليم وجهه البطلان فانه لا يمنع المنازعة بينهما وان اصطالحه على ان يترك كل واحد منهما دعواه جاز وهذا صلح وقع عن مجهول على مجهول وجاز ذلك لانه لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم ومثال الرابع وهو الصلح عن معلوم على مجهول ان كان يحتاج الى التسليم والتسليم لا يجوز ولا الجائر لما بينا (فصل فيما ينقض الصلح وما لا ينقضه) صلحه من دعواه في دار على خدمة عبده سنة أو على سنة أو وجه أمان أعتقه المالك أو أعتقه صاحب الخدمة أو قتله المالك أو قتله صاحب الخدمة أو قتله أجنبي أو مات حتف أنفه فان أعتقه المالك عتق بخلاف الوارث اذا عتق العبد الموصى له بالخدمة فانه يضمن القيمة وان أعتقه صاحب الخدمة لا يعتق لانه لا يملكه وأما اذا قتله صاحب العبد لا يضمن كملو أعتقه ويعطى الصلح فيما لم يستوف من المفعة وان قتله صاحب الخدمة تلزمه الخدمة لانه أمانه رقبته هي ملك الغير وكذا لو قتله

اجارة بيوت مكة في أيام الموسم قال وهكذا روى هشام عن محمد عن أبي حنيفة فترجمهم الله تعالى وكان يقول ينزل عليهم في دروهم لقوله تعالى سواء العا كفيهم والباد (قال) في الذخيرة ثم هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء دون الارض لان الاجارة هنا لا ترد على الارض عند أبي حنيفة كالبيع وانما ترد على الباع وانما يخص فيها في أيام الموسم (وعلم) يدل على ذلك أيضا قول صاحب الهداية في الاستدلال على مذهب الامام في عدم جواز بيع أرض مكة قال مانعه استدلال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم مكة حرام لا يباع رباها ولا يورث ولا نهارة محترمة لانها فناء السكبة وقد ظهر التعظيم فيها حتى لا يفر صيدها ولا يختل خلاها ولا يعرضوها كها فكذلك في حق البيع بخلاف البناء لانه خالص ملك الباني (واستدل) لهم بما تقدم املوا كذا لهم لظاهر الاختصاص الشرعي بما افسار كالبناء (وفي) خزائن الاكمل لو آجر أرض مكة لا يجوز لان رقبته الارض غير مملوكة انتهى ومفهومه يدل على جواز اجارة البناء والله سبحانه أعلم (وطريق) جواز اجارة المشاع أن يلحق القضاء به أو بوجاهة الكل ثم يفسخ في البعض (ومسائل) الشيوع - جمع البيع والاجارة ولا عار فواتها جازت في الوقف وهبته فيما لا يمتثل القسمه جازت وفيما لا يجوز ولو كان من شريكه أو من أجنبي والصدقة كالهبة في رواية الامام (وفي) الجامع الصغير جواز الصدقة

Digitized by Google

فلان فيحكم القاضي بفسخ البيع وتفسخ الاجارة ضمنا (وفي القضية) ما طل المستأجر في أداء الغلة فاخذ المأجر منه المفتاح فبقيت الدار مغلقة شهرين  
 لا بسقط الاجارة لانه كان معه كفا من الانتفاع بواسطة أداء الغلة (استأجر) حافونا ليخبر فيه في السوق ثم كسده السوق حتى لا يمكنه التجارة  
 فله فسخ الاجارة لانه عذر وقيل لا (وفي المنبع) رجل استأجر حافونا ليخبر فيه فافتقر فهذا عذره ان ينقض به الاجارة (وكذا) لو استأجر دابة  
 ليسافر عليها ثم بدا المستأجر أن لا يسافر فانه عذر وأما اذا بدا المكارى فليس بعذر لانه يمكنه أن يبعث دوابه على يد غيره أو أجبره (وان)  
 مرض المأجر فله فسخ فليس به عذر أيضا على رواية الاصل لانه يمكنه ان يبعث رسولا يبيع الدابة (وروى) الكرخي انه عذر (وفي البرزى)  
 قال المستأجر أراد السفر وكذب المأجر حاف المستأجر على أنه مزمع على السفر ذكره الكرخي والقدروري (والانتقال) من البلدة عذر لان  
 الخروج يحتمل أن يكون حيلة للتوصل الى الفسخ فيخلف (وان) وجد منزلا أرخص منه أجرا واشترى منزلا فإراد الفحول اليه لا يكون  
 عذرا بخلاف ما اذا تكارى ابلا الى مكة ثم اشترى ابلا له الفسخ والفرقان اكراء الدار (١٥٧) يمكن لا اكراء الدابة لانها تختلف باختلاف

السالكين والركوب  
 يختلف باختلاف الزاكن  
 بخلاف ما اذا تكارى ابلا  
 الى مكة ثم بدله أن يسافر  
 على البغل لا يكون عذرا  
 (وفي الذخيرة) لو أظهر  
 المستأجر في الدار اشترى  
 والفتنة كسرب الخمر  
 أو كل الربا والزنا واللواط  
 واذا الجيران يؤمر  
 بالمعروف وليس للمأجر  
 ولا الجيران أن يخرجوه  
 من الدار بذلك ولا يصير  
 عذرا في فسخ الاجارة ولا  
 خلاف فيه لانه لا رتبة  
 (وفي الجواهر) ان رأى  
 السلطان بأن يخرج فعل  
 (وقال) ابن حبيب المالكي  
 لو أظهر الفسق في داره نفسه  
 ولم يمنع بالامر بالمعروف  
 ويقول داري انا آتي فيها  
 ما شئت تباع عليه داره

اقرار بالوجوب \* (مسئلة) \* ذكر أبو الليث في نوازله لو ادعى على آخر ما لا يخرج بذلك خطا بخط يده  
 على اقراره بذلك المال فأنكر المدعى عليه انه خطاه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشامة ظاهرة دالة  
 على انه ما خطا كاتب واحد قال أئمة بخاري انه حجة يقضى بها ونقل صاحب المحيط عن محمد انه نص ان ذلك  
 لا يكون حجة لان هذا لا يكون أعلى حالما لو أقر فقال هذا خطي وأنا كتبت به غير انه ليس له على هذا المال  
 كان القول قوله ولا شيء عليه \* (فرع) \* وفي العيون في كتاب الدعوى دار في بدرجل ادعاه رجل  
 فأقر الذي هي في يده انه اشترىها من المدعى القياس ان تزاع الدار من يده وتدفع الى المدعى حتى يقيم البيعة  
 انه اشترىها من المدعى وفي الاستحسان ترك في يده ثلاثة أيام يؤخذ منه كغسل حتى يقيم البيعة وكذا في  
 دعوى الدين اذا ادعى المدعى عليه الايفاء يؤمر بالاداء قيسا والامام ظهير الدين كان يقضى بوجه القياس  
 في المسائلين \* (مسئلة) \* وأئمة بلغ رجمهم الله قالوا في بادكار الباعة اذا كان فيه مكتوب بخط البياع فهي  
 لازمة عليه لانه لا يكتب في بادكاره الا ما كان له على الناس وما للناس عليه فعلى هذا اذا قال البياع وجدت  
 في بادكارى ان ألف لان على ألف درهم كان اقرارا ذكره السرخسي وخط الصراف والسمسار حجة أيضا كما  
 ذكرنا وقيل كان الصدر برهان الأئمة يبقى هكذا في خط الصراف أنه حجة  
 \* (فصل) \* اشترى جارية منتقبة فلما كشف وجهها قال هي جارية وادعاه لا يسمع وكذا لو اشترى ثوبا  
 في جراب فلما نشره قال هذا ثوبي لا يسمع وأصل هذا في الزيادات في آخر كتاب البيوع في الاستيلاء لان  
 الاستيلاء هل هو اقرار فيه رايان على رواية الزيادات يكون اقرارا بكونه ملك البائع وعلى رواية الجامع  
 لا يكون اقرارا ولا صرح راية الزيادات وعلى الروايتين لا تسمع دعواه بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير  
 البائع كالاستيلاء من البائع والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء بالاستيلاء بالاستيلاء بالاستيلاء  
 يدعى نفسه أو لغيره بالوكالة \* (فرع) \* ولو أقيمت البيعة على أنه ساوم في مجلس القضاء خرج هو ومن  
 الخصومة دون الموكل  
 \* (فصل) \* عن أبي يوسف فيمن قال أقرضني فلان ألف درهم الا أني لم أقبض لزمه المال استحسانا والقياس  
 ان لا يلزمه لان الاقراض فعل المقرض والقبض فعل المستقرض فلو جدد بدونه وجه الاستحسان وهو أن

(وفي اللؤلؤ الجوى) رجل استأجر حافونا وقف من المتولى باجرة معلومة ثم مات المتولى قبل انقضاء المدة لا تنفسخ الاجارة لان المتولى نائب عن  
 المستحقين وموت المتولى لا يفسد العقد كالفاضل لا ينزل بموت السلطان لانه نائب عن العامة وقد مر في فصل القضاء وموت الموكل تنفسخ  
 الاجارة لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة (قال) البرزى وموت الوكيل لا تنفسخ الاجارة (وقال) العمادى ينبغي أن تنفسخ لان من عقده  
 الاجارة باق وهو الموكل (متولى) الاوف اذا أجز الوقف بدون أجر المثل يلزمه تمام ذلك عند بعض علمائنا (وكذا) الاب اذا أجز منزل ابنه  
 الصغير بدون أجر المثل يلزم المستأجر تمام أجر المثل (وفي) شرح منظومة ابن وهبان لو أجز دار الطفل أو أرضه أو حافونه أو وصيه أو جده  
 ثم بلغ الطفل فانه لا يملك فسخ الاجارة ولو كان أبو الطفل أو وصيه أو جده أجز الطفل نفسه لم يلزم فسخ الاجارة فانه يخبر ان شاء ففسخ  
 الاجارة وان شاء استمر بها (متولى) الوقف اذا أجز أرض الوقف بأجرة مثله يجوز فان أجز مثله بغير سعرها فانه يفسخ ذلك العقد  
 ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره وبعد ذلك يجدد العقد على أجرة معلومة كما زادت كذا في اللؤلؤ الجوى  
 (قلت) وفي أدب القاضي للسروجي ما يخالف ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة لان أجرة المثل انما تعتبر حالة العقد (وفي النوادر) ليس له

نسخ الاجارة اذا كانت الاجرة المثل خال العقد وان اردت بدرة اه (وفي الوالحي) رجل استأجر بعيرا الى مكة فهدا على الذهب دون  
الحي وولواستعار بعيرا فهو على الذهب والحي جميعا لان في الاجارة مؤنة الرد على الاجير دون المستأجر وفي العارية على المستعير (قال) وحل  
البعير مائتان وأربعون مناوالوسق ستون صاعا (قات) والصاع ثمانية ارطال برطل العراق وهو بالحلي نحو رطل وأربع اواق فحينئذ يكون  
حل البعير ثمانية وستين رطلا بالحلي والله أعلم (الفصل التاسع عشر في الهبة) وتتعدد الهبة بالايجاب والقبول لان عقد فقته  
الى الايجاب والقبول كسائر العقود (وفي البدائع) ركن الهبة الايجاب من الواهب فاما القبول من الموهوب له فليس بركن استحسانا والقياس  
أن يكون ركنه قابلية فلهذا زفر رحمه الله تعالى ويتم بالقبض الكامل فالقبض الكامل في المقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح  
الدار قبض لها والقبض الكامل (١٥٨) فيما يحتمل القسمة يكون بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بطريق الاصلالة من غير

أن يكون القبض بتبعية  
قبض الكل وفيما لا يحتمل  
القسمة بتبعية الكل (وفي  
المنبيع) اذا قبض الموهوب  
له في مجلس عقد الهبة بغير  
اذن الواهب جاز استحسانا  
وان قبض بعد الافتراق  
لم يجز إلا أن ياذن له الواهب  
في القبض وهو القياس في  
الاول لان القبض تصرف  
في ملك الواهب والتصرف  
في ملك الغير لا يجزى والا  
بإذنه (ومن) شرائط الهبة  
الانفراد فلم يصح في مشاع  
يحتمل القسمة وصحت  
فيما لا يحتملها (وهب) دارا  
من رجلين لم يجز عندهما  
خلافا لعمد (ولو) قال وهبت  
الدار لثلاثها لهدا وثلاثها لهذا  
لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف وجهما الله تعالى  
وعند محمد رحمه الله تعالى

الاقراض لا يتم بدون القبض فأشبهه أحد شطري العقد ولو أقر بالبيع وأنكر القبول لا يصدق وكذا روى  
عن محمد اذا قال أظنني ألفا أو أقرضتني أو أودعني أو أسلفني أو أسأت الى ثم قال لم أقبض لم يصدق اذا  
فصل وان وصل صدق لان هذا وان كان عبارة عن الفعل حقيقة - لكن تمامه يتوقف على القبض فكان انكار  
القبض استثناء به من ما تكلم به فيصح موصولا لافصولا (مسئلة) \* ولو قال قد سدتني ألفا ولم أقبض  
أو دفع الى لم يصدق في قول أبي يوسف وان وصل وقال محمد يصدق (فرع) \* ولو قال بعني دارك أو  
أجرتني ثم قال لم أقبض صدق وصل أو فصل لان البيع أو الاجارة يتم بدون القبض فلم يكن الاقرار بهما  
اقرارا بالقبض (مسئلة) \* ولو قال فلان على ألف درهم غن خروكذا لو أقر بألف ثم قال هو مال القمار  
لا يصدق وصل أم فصل عند أبي حنيفة رحمه الله ولو أقام البيعة انه مال القمار أو غن الخيرية قبل وتندفع  
الخصومة عنه ولو صدقه المقر له صدق ولا يلزمه شيء

(فصل) \* وفي العيون رجل قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان يكون هذا اقرارا بقتل ابن واحد  
وفي فتاوى أهل سمرقند لو قال لا تخولم قتل فلانا فقال كان في الوح مكتوبا هكذا أو قتل عدوي فهو  
اقرار بالقتل وتلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعمد ولو قال المقدور كان لا يكون اقرارا  
(فصل) \* ولو قال لي عليك ألف درهم دين فقال الحق أو اليقين أو الصدق أو قال حقا أو يقينا أو صدقا  
كان اقرارا لان هذه الالفاظ تستعمل للتصديق غالبا سواء ذكرها بالرفع أو بالنصب ان ذكره منصوبا  
كان تقديره كأنه قال ادعيت أو قلت الحق وان ذكره رفوعا تقديره كأنه قال ما قلته أو ادعيت الحق  
وكذا لو كرر فقال الحق الحق أو حقا حقا لان التكرار بوجوب التأكيده ولو قال الحق حق لم يكن اقرارا  
لان قوله الحق مبتدأ وقوله حق خبره كما يقال زيد عالم أو قائم والمعرفة يجوز أن يذكر به منكرة ولو قال  
الصالح والبر لم يكن اقرارا لان البر المنفرد يستعمل للرد غالبا لا للصدق أي عليك بالبر فيكون أمرا بالبر  
ونهي له من الكذب ولو قال الحق البر أو اليقين البر أو الصدق البر يكون اقرارا لان البر المقرن بالحق  
والصدق يستعمل في التصديق ولو قال الحق الصالح أو البر الصالح لم يكن اقرارا من الجامع ومن الخلاصة  
ومن شرح الخبر يدوم المحيط

يجوز (والصدقة) على فقير من على هذا القياس (رجل) قال لا تخرو هبت حتى من هذا العبد لك والموهوب له لا يعلم حكمه (فصل)  
حصته نصيب الهبة ٣ (وهب) البناء لا الارض يجوز (والشيوخ) الطائفي فيها لا يطالبها بخلاف الرهن الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى (وهب) نصيبه بما يقسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير شريكه لا يجوز عند الكل وان كان من شريكه لا يجوز عندنا خلافا  
لابن أبي ليلى (وهب) نصف عبده من رجل أو ثلثه وسلمه اليه يجوز لانه يجوز فيما لا يحتمل القسمة (وكذا) لو وهب عبده من رجلين أو رجلان  
عبدا لهما (ومن) أراد أن يهب نصف داره مشاعا يبيع منه نصف الدار بمن معلوم ثم يبرئه عن الثمن (وهب) أرضا فيأزرع أو نخيل أو نخلا  
عليه ثم أو وهب الزرع بدون الارض أو النخل بالأرض أو نخلا بدون الثمر لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خالقة مع امكان لقطع  
فقبض أحدهما غير ممكن فيماله الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة (والهبة) الفاسدة مضمونة بالقبض كذا في البرازي اه  
(ثم) اعلم ان جميع مسائل الشيوخ سبعة أقسام يبيع الشائع واجارة الشائع وعارة الشائع ورهن الشائع وهبة الشائع وصدقة الشائع  
وردف الشائع فقد جعلت لك أربع الطائفة هذه لاقسام هنا عالة لك على الاستحضار لتعرف أحكامها في أيهاها بالتأمل ان شاء الله تعالى (وقد)



تقدم الكلام على غالب هذه الأقسام في فصل الاجارات من مجموعها هذا فانظر مئة (وفي المثلثات) رجل له دار فيها أمة فهو بدارها رجل لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بموهوب فلا يصح التسليم (ولو) وهبت المرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها بأمة متهم اصح لان المرأة ما في يدها في الدار في بذرو جهاف كانت الدار مشغولة بالزوج وماله فلا يمنع من صحة قبضه (رجل) قال لامرأته قولي وهبت المهر منك فقالت وهبت وهي لا تعلم العربية لا يصح بخلاف الطلاق والعتاق لان الرضا شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعتاق ولهذا لو أكره على الهبة فهو بدارها لا يصح (وقال) الفقيه أبو الليث لا يقبلان أيضا اذا عرف بالجهل (رجل) قال لا أخرب لي هذا الشيء على وجه المزاح فقال وهبت فقبضه وسلمه جاز (وفي الولوالجي) رجل قال جميع ما أملكه لفلان فهذه هبة حتى لا يجوز بدون القبض فرق بين هذا وبين ما اذا قال جميع ما يعرف بي أو ينسب الي فلان حيث يكون اقرارا والفرق أن في المسئلة الاولى لما قال جميع ما أملكه فهذه أملكك القائم حقة والمالك القائم له لا يصير لغيره الا بالتمليك فيكون هبة وفي المسئلة الثانية قال جميع ما يعرف بي أو ينسب الي وما يعرف به أو ينسب اليه يجوز أن يكون ملك غيره فيكون اقرارا (وفي البرزاني) رجل قال لا أخرب لك من هبة هذا العبد فقضه الموهوب له بعشرة الواهب ولم يقل قبضت صح (ولو) لم يقبض ذلك لكنه قال قبضت فان الموهوب له يصير قابضا عند مجرد رجاء الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى (وفي العمادى) هبة الدين من غير من عاينه الدين لا يصح الا اذا وهبه وأذن له في القبض فقضه جاز (وذكر) في العدة وان لم يأمره بالقبض لا يجوز (والبنت) لو وهبت مهرها من أبيها أو المرأة وهبت مهرها الذي على زوجها لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرته بالقبض

(فصل في الاقرار في الصحة والمرض) \* الصحح اذا أقر بدون لئاس اقرارا متصرفا فهو جائز لانه لم يتعلق بماله حق أحد حتى يجبر عن الاقرار فيما يرجع الى ابطال حقه بخلاف المريض اذا أقر بدين حيث لا يصح اقراره في حق غير الصحة لان حق غير الصحة يتعلق بماله وسواء كان المقر له وارثا للمقر أو أجنبيا اذا كان الاقرار واقعا في الصحة بخلاف ما اذا أقر المريض لوارثه حيث لا يجوز عندنا \* (مسئلة) \* ولا يصح اقراره فيما يؤدي الى ابطال حق الباقيين الا بتصديقهم بخلاف الاقرار للاجنبي لان التعلق لم ينافر في الاقرار للاجنبي ضرورة لانه كان محتاجا الى معاملة الاجانب حالة الصحة غالباً ولم يصح اقراره بهم بالدين في المرض لا متنعوا عن معاملته ولا ضرورة في حق الوارث لان المعاملة لم تقع معهم غالباً \* (فرع) \* ومن قضى منهم دينه فهو جائز ولا يشاركه فيه الباقيون لانه ليس في تخصيصه ابطال حق الباقيين لان حقه لم يتعلق بماله في حالة الصحة الا أن يكون أقر لـ جـ لـ يـ بـ دين واحد فاقضاه لاحدهما يشترك فيه الا أن يخلو الدين بزيادة بالقبض لان المقبوض خير من غير المقبوض والزيادة صفة دين مشترك فيحدث على الشركة كثرة شجرة مشتركة بخلاف المريض اذا خص بعض غرمائه بالقضاء حيث لا يصح في حق الباقيين لان حق الباقيين يتعلق بماله في مرض الموت \* (مسئلة) \* ولو أقر بدين ثم بوديعة فهو مدينان ولا تقدم الوديعة لانه حين أقر بالدين كان ملكه ثابتا طاهرا بالعين التي في يده فتعلق بها الدين فلا يجوز اقراره بكونه اوديعة فيما يرجع الى ابطال حق الغريم فصار مقرا باستهلاك الوديعة فيكون اقرارا بدين \* (مسئلة) \* ولو أقر بالوديعة أولا ثم بالدين فالأقرار بالوديعة أولى وكذلك البضاعة والمضاربة حكمها حكم الوديعة سواء ولو أقر بوديعة ألف درهم ثم مات ولا تعرف بعينها فهي دين في تركته لانه مات مجهولا بالوديعة

(فصل في اقرار المريض باستيفاء الدين) \* كل دين وجب في الصحة بدلا عن مال أو عما ليس بمال فاقرار المريض باستيفائه جائز لانه كل وجب استحق عليه البراءة بالقبض ولهذا اذا حضره أجبر على قبوله وكذا كل دين وجب له في مرضه بدلا عما ليس بمال كأن قتل عبده أو قطعت يده أو قتل عدا فصالح عن دم العمد على مال فاقر باستيفائه جاز لان حق الغريم انما يتعلق بالمال وهذا بدلا عما ليس بمال \* (فرع) \* ولو أقر لزوجه بدين من مهرها في مرضه صرف الى مهر مثلها لانه لا تهمه في هذا القدر ولو أقرت المرأة المريضة باستيفاء مهرها

صحت والا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين وبيع الدين من غير من عليه لا يجوز (ولو) باع من المدينون أو وهبه جازاه (وهب) دارا فيها متاع الواهب ثم وهب المتاع بعد ذلك ان وهب الدار ولم يسلمها حتى وهب المتاع وسلمها اليه جاز وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم يجز (وهب) الرجل ثيابا في صندوق وسلمها مع الصندوق فليس يقبض (تصدق) على ابن صغير له بدار وله فيها متاع وهو ساكن بها بماله أو فيها ساكن بلا أجر ولم يطرعها جازت الصدقة وان كان فيها ساكن بأجر لم تجز الصدقة (وهب) لابنه الصغير دارا فيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بدار وفيها متاع الاب أو الاب ساكنها يجوز وعليه الفتوى (غرم) لابنه الصغير كرمات قال جعلته له يكون هبة وان قال جعلته باسمه لا (ولو) قال اغرم باسم ابني أمره متردد الى الصحة أقرب (وهبته) من ابنه الصغير تم لفظا واحدا ويكون الابن قابضا بكونه في يده أو في يده مودعه أو مستغيره لا بكونه في يد غاصبه أو مرتبته أو المشتري منه شراء فاسدا وهذا اذا علمه أو شهد عليه والاشهاد للآخر زعن الجوديع موتة والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض (وان) كان بالغا يشترط قبضه ولو كان في عياله (والوصي) كالأب والام كذلك لو كان الصغير في عياله ان وهبه له تلك الام القبض وهذا اذا لم يكن لاصبي أب ولا جدد ولا وصيه ولا وصي من قبل القاضي (وذكر) الصدر ان عدم الاب قبض الام

ليس بشرط (وذكر) في الأصل الرجل اذا زوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها ذلك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف  
 وبعد البلوغ (وفي التجريد) قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حيا فلوان الاب أو وصيه والجد أو وصيه غاب غيبة منقطعة جاز قبض الذي  
 يتولاه (ولا) يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله أو لا وسواء كان ذارحم محرم أو أجنبيا وان لم يكن  
 واحدا من هؤلاء الاربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله فانه ذكر في الأصل من عال نيما وهو ليس بوصي  
 ولا ينفق ما قرأه وليس لهذا الصبي أحد سواه جاز قبض ما وهبه له استخسانا (ولو) أراد أجنبي الفزع منه فليس له ذلك ويسلم في تعليم الاعمال  
 ولا تفرق بين أن يعقل الصبي أولا وكذا لو كان في عيال الاخ والعمة وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان أبوه حيا \* (نوع) \* الأفضل  
 في هبة الابن والبنات الثلث كالميراث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى النصف وهو المختار (ولو) وهب جميع ماله من ابنه جاز وهو آثم نص  
 عليه محمد رحمه الله تعالى (ولو) خص (١٦٠) بعض أولاده لزيادة رثته فلا بأس به وان كانوا سواء في الرثه فلا يفعله (وان) أراد أن

يصرف ماله الى اخيه وابنه  
 فاسق فالصرف الى اخيه  
 أفضل من تركه له لانه اعانة  
 على المهنة وكذا لو كان ابنه  
 فاسقا لا يهبه أكثر من  
 قوته (وفي الولو الجي) رجل  
 اتخذ ولجة للختان فاهدى  
 الناس هذا يوضع وما بين  
 يدي الولد - ذاعلى وجهين  
 لن قال هذا لا ولد ولم يقل للاب  
 ان كانت الهدية تصلح للصبي  
 مثل ثياب الصبيان أو شيء  
 يستعمله الصبيان فهو هدية  
 للصبي لان هذا تمليك من الصبي  
 وان كان شيئا لا يصلح للصبي  
 كالدرهم والذئاب ومناع  
 البيت والحيوان ينظر الى  
 المهدى ان كان من اقرباء  
 الاب أو معارفه فهو للاب لان  
 التملك منه عرفا وان كان  
 من اقرباء الام أو معارفها فهو  
 للام لان التملك منها عرفا

من زوجها وهو هذا الالف ثم طلقها قبل الدخول به اثم ماتت تسمى الالف بين غرما ثم ولا شيء على الزوج من  
 المهر لانه لما طلقها قبل الدخول صار أجنبيا عنها بخلاف اقرارها به باستيفاء مهرها منه لان المهر بدل ما ليس  
 بمال ولو كان دخل به ما أقرت بالاستيفاء ثم طلقها وانقضت عدتها قبل أن توفى صرح الاقرار سواء كان  
 الزوج صحيحا أو مريضا لان عدتها لما انقضت صار الزوج أجنبيا عنها ولو لم تنقض عدتها حتى ماتت وقد كان  
 طلقها طلاقا بائنا فأقرت باستيفاء المهر فغرماء الصحة أولى بذلك حتى يستوفوا بالاستيفاء ومما يصيه من  
 الميراث لان المما ماتت في العدة ماتت والنكاح باق في حق الارث فصارت مقررة باستيفاء المهر من الوارث وانه  
 لا يجوز له ان كان التهمة لانه يحتمل انهما جاهلا به - ذا طريقا لتجميع الاقرار ولها صرح اقرارها في حق الاقل لانه  
 لانتم في الاقل ولا يصح في الزيادة من الابضاح ومن شرح التجريد

\* (فصل) \* ذكر في خزنة الفقه خمسة أقرار بالدين لا تجوز من المريض اقراره بالدين لو ارثه واقرا به باستيفاء  
 الدين من وارثه واقرا به باستيفاء مهر مضمون على وارثه واقرا به باستيفاء الدين ووارثه كفيل به لانه يجوز  
 عما ينفع وارثه وهذه الافار يرتفع لانه في بعضها ساط الدين وفي بعضها اراء عن المطالبة واقرا به باستيفاء  
 كتابة عبد كانه في مرضه يجوز من الثلث لما بينا واثنان من أقراره لا تجوز في الحال وتنفذ في المآل  
 أحدهما اقراره لو ارثه بدين في مرضه ثم صرح من ذلك المرض ثم مات والثاني اقراره لعبد وارثه بالدين  
 لان المرض الذي تعقه الصحة كلام مرض ولانه بالصحة طهر انه لم يكن مرض موت وأربعة من أقراره  
 لا تجوز في الحال ولا تنفذ في المآل اذا أقر لانه بدين وهو عبد ثم عتق ثم مات المقر وذكر في كتاب الاقرار  
 ان كان عليه دين لا يصح لان اقراره بالدين وقع لانه لم يجز لانه وارثه وان لم يكن عليه دين صح لان الاقرار وقع  
 للأجنبي والثاني اذا أقر لانه وهو نصراني ثم أسلم ثم مات المقر والثالث اذا أقر لانه بدين ثم طلقها طلاقا  
 بائنا ثم تزوجها ثم مات والرابع اذا أقر لانه بدين وله ابن ثم مات الابن ثم مات المقر لان الاقرار واقع للوارث  
 وان كان لا يستحق الارث حاله الاقرار لكن سبب الارث قائم وهي البتة والزوجة وانه يمنع صحة الاقرار  
 انظر شرح التجريد

### \* (الباب الثامن والعشرون في القضاة بالعرف والعادة) \*

فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو جهة يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك (وكذا) لو اتخذ الوليمة لزفاف  
 ابنته الى بيت زوجها فاهدى اقرباء الزوج أو اقرباء المرأة (هذا) كله اذا لم يقل المهدى اهديت للاب أو لادم في المسئلة الاولى وللزوج أو  
 للمرأة في المسئلة بان تعذر الرجوع الى قول المهدى أما اذا عينه المهدى فالقول قوله لانه هو المالك (قدم) من السفر وجاء بالتعقل الى من نزل  
 عنده وقال قسم هذا بين أولادك وامرأتك ونفسك ان أمكن الرجوع الى بيان المهدى فالقول قوله وان تعذر فبالصلح للرجال فله وماله من  
 قله او ما سلكه ما ينظر الى معارف الاب والام (وفي الماتقطات) اذا وهب للصغير شيئا من المأكولات هل يباح لوالديه ان يأكل منه وروى عن  
 محمد رحمه الله تعالى أنه يباح وشبهه بدعوة العبد المأذون له وأكثر مشايخ بخاراه على انه لا يباح (وفي البرازي) اذا عمل الصبي حسنات  
 قبل البلوغ وثوابه لا لأبيه ولهم ما ثواب النعمان ان علموا وقيل ثواب الطاعة مع أبويه (رجل) تصدق عن ميت ودعاه يصل الثواب  
 الى الميت لانه روى في بعض الاخبار أن الحى اذا تصدق على الميت ودعاه بعث ذلك الى الميت على طبق من نور والله سبحانه وتعالى أعلم  
 \* (نوع في هبة المريض وغيره) \* (وهب) في مرضه ولم يسلمه حتى مات بطالب الهبة لانه وان كان وصيه حتى اعتبر فيه الثالث فهو هبة

حقيقة فيحتاج الى القبض (وهب) المريض عبد الامال له غيره ثمان وقد باعه الموهوب له لا ينقص البيع ويضمن ثلثه (وان) اعتقه الموهوب له والواهب مريض ولا مال له غيره جاز قبل موته وبعد موته الواهب لا يجوز ان الاعتاق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسعابه على العبد لجواز الاعتاق وله دم المالك يوم الموت (وهب) المريض شيئاً لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث بالاخيار وفي البيع يخبر المشتري (امرأة) قالت لزوجه المريض ان مات من مرضك هذا فانت في حل من مهرى اوفات فمهرى عليه كصدقة بطل لانه مخاطرة وتعليق (وفي الولوالجي) امرأة حبلى ارادت ان تهب مهرها من زوجها على وجه ان ماتت بغير الزوج وان لم تمت يكن المهر لها باقية الحيلة ان تشترى مهرها من الزوج فبافي منديل وتقبضه فان ماتت لم يبق لها عليه شيء وان سلمت فزده عليه بخبار الرؤية فيبقى المهر كما كان (وفي) خزنة الاكل قال ابو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا رحمه الله تعالى رجل جعل لاحد بنيه داراً بنه عليه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى به (١٦١) الطقبة أبو جعفر محمد بن البهاف

أحد أصحاب محمد بن شعاع البخني وحكي ذلك عن أصحاب أحمد بن أبي الحارث وأبي عمر والطبري انتهى (إذا) قال الطالب لمؤنه اذا مات فانت ترى من الدين الذي عليه لك جازو يكون وصية من الطالب للمطلوب (ولو) قال ان مات فاناربي من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة (كقوله) اذا دخلت الدار فاناربي على من لا يبرأ (قال) لحنه هذه الارض لك فاذهب وارزعها قبل الحنن وزرع فالارض للحنن وان لم يقل قلت لا يكون له (قال) لا تحروبت عبدك منك وهو حاضر بحيث لو مديده لناه فقال قبضته جازت من غير قوله قبضت وبصر فاباض عند محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه

قال الله تعالى خذ العفو وأمر بالعرف والإيتة والعادة غلبة معنى من المعاني على جميع البلاد أو بعضها ونقل بعض العلماء الاجماع على أن من باع سلعاً بمائة دينار وقد البلد مختلف ان البيع فاسد ولو كان مع اختلاف السكك جرت عادة بالتبايع بسكك معلومة منها السكك البيع صحها وقضى بدفع تلك السكك ومن ذلك قول المقر له عندي وهي فهذا اللفظ يستعمل في الامانات لان كلمة عند تستعمل للمقر به ومع للمقارنة والمقارنة هي المقاربة والدين لا يكون قريبان انسان حقيقة والوديعة تكون قريبة منه ولان هذه السكك في العرف والعادة تستعمل في الامانات لافي الايجابات ومطلق الكلام يحمل على المتعارف \* (مسئلة) \* اذا كان الخلف بين الدارين فادعاه كل واحد منهما والقمط الى أحدهم ما فهو لمن اليه المقمط في قولهما ما خلا فلا يبي حنية لان هذه ما ترجح بذلك اعتبار العادة وهو ان الانسان يجعل وجه البناء الى صاحب العلو وكذلك الطاقات فترجيه \* (مسئلة) \* واذا اختلف الزوجان في مناع البيت فما يعرف لارجل فهو لارجل وما يعرف للنساء فهو للنساء وما ينزع لهما فهو لارجل \* (مسئلة) \* رجل بعث الى امرأته شيئاً واشترى لها أمتعة بعد ما بنى بها فقال الزوج هو من المهر وقالت هو هديته ذكر في الجامع الصغير ان القول قول الزوج الا فيما يؤكل فالقول لهما لان في غير المأكل قول يشهد له الظاهر بكذبه والعرف الجاري بخلافه (قاعدة) كل من له عرف يحمل كلامه على عرفه كقوله عليه السلام من حلف فاستثنى عاد كمن لم يحلف يحمله على الحلف الشرعي \* (فرع) \* لو قال ايمان اليه مئة تلمني فانه ما يخرج على ما جرت به العادة في الحلف عند المولود المعاصرة اذ لم يكن له نية فأي شيء جرت به عادة تلك الوقت في التحليف في بيعتهم واشتهر عند الناس بحيث صار عرفاً ومقولاً متبادراً للذهن من غير قربة جل على عينه وان لم يكن الامر كذلك اعتبرت نيته فان لم يكن شيء من ذلك فلا شيء عليه وهذا كرا في هذه المسئلة في كتاب الاحكام في الفرق بين الفتاوى والاحكام أما الصحيح في هذه الاحكام في مذهب أبي حنيفة والشافعي وغيرهما المرتبة على العوائد للذين كانوا حاصلين حاله جزم العلماء هذه الاحكام فهل اذا تغيرت تلك العوائد وصارت تدل على ضدا كانت تدل عليه أو لا فهل تبطل هذه الفتاوى في الكتب ويقتضى بما تقتضيه العوائد المتجددة أو يقال نحن مقلدون ومالنا احداث شرع لعدم اهليتنا لا اجتهدا فبقي بما في الكتب المنقولة عن المجتهدين والجواب ان اجزاء هذه الاحكام

(٢١ - من الاحكام) الله تعالى لا يصير قابضاً ما لم يقبض (وان) كان العبد غائباً فقال وهبت منك عبدى فلا نا فاذهب واقبضه فذهب وقبضه جاز وان لم يقل قبضت وبه ناخذ (ولو) قال هولاك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز (دفع) اليه درهم فقال أنفقه فافعل فهو قرض كقوله قال اصرفها الى حوائجك (ولو) دفع اليه ثوباً وقال البسه ففعل يكون هبة لا قرض لان قرض الثوب باطل (وفي اللقطات) رجل قال لا تحرجني من كل حق لك عدي ففعل ان كان صاحب الحق عالماً بما عليه مبرئ حكماً ودياناً وان لم يكن عالماً مبرئاً حكماً وهل يبرأ دياناً عند محمد لا يبرأ وعند أبي يوسف يبرأ أو عليه الفتوى (وفي القنية) غضب عينا فخله مالاً من كل حق هو له قبله قال أنتم تلج التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم والله أعلم \* (نوع في الرجوع عن الهبة) \* (ويكره) الرجوع في الهبة وان كان جائزاً في الحكم اذ لم يكن عليه حق واجب (لقوله) صلى الله عليه وسلم العائد في هبته كالعائد في قبضته (ولأنه) من باب الخساسة والدناعة وسوء الخلق ولهذا شبهه بأقبح أحوال السكك وهذا لان التشبيه في معنى الاستعباح والاستعذار لا في حرمة الرجوع كما قال الشافعي رحمه الله تعالى ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم لم قال في رواية أخرى كالسكك بقي ثم يعود في قبضته وفعل السكك بوصف بالقيم

لا بالحرمه وبه نقول انه يستعج (ويجوز) الرجوع فيها عندنا وان كان مكروها اذا كان ذلك بتراضيها أو بحكم الحاكم (لقوله) صلى الله عليه وسلم الوهاب أحق بمهنته ما لم يشب عنها أى ما لم يعوض (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز الرجوع الا في الابم بولده ثم يرجع فيه (قال) صدر الشريعة ونحن نقول به أى لا ينبغي أن يرجع بها الا بالولد (ومنه) أى الرجوع الزيادة المتصلة كبنائه وعرض وسمن لا المنفصلة وهى مثل الولد (ووت) أحد المتعاقدين (وعوض) أضيف اليها ولو لم أنجبني بخوضه عوض هبتك نقبض فلوهوب ولم يضر جمع كل مهنته (وخروجها) عن ملك الموهوب له (والزوجة) وقت الهبة فلوهوب لها فنكحها رجوع ولو وهب فأبانت لا (وقربة) المحرمية (وهـ الـ) الموهوب (وضابطها) حروف دمع خرفة فالزيادة والموت والعين العوض والخاء الخروج والزاي الزوجية وانقاف القرابة والهـ الـ الهلاك كذا في الوفاة وشرحها (وفي البرازي) ولوزعم الموهوب له هلاكها صدق بلايين (ولو) قال الوهاب العين هذه وأنكر الموهوب له حالف المنكر الموهوب له (وهب) الموهوب له لا يخرج رجوع الوهاب الاول له أن يرجع أيضا (داوى) المريض حتى برأ أو كان أعشى فأبصر بطل (١٦٢) الرجوع (وفي اللؤلؤ الجي) رجل وهب من رجل غرايبغداد فحمله الموهوب له الى بلخ

ليس للواهب أن يرجع فيه (رجل) وهب لرجل جارية فعملها القصر أن أو الكتابة أو المشط ليس له أن يرجع فيها هو المختار لان هذه زيادة متصلة (رجل) وهب لرجل سويقا فلتنه بالماء يرجع الوهاب لانه بقي الاسم وهذا نقصان مكن وهب لرجل سحطة فلتنها بالماء بخلاف ما اذا وهب لرجل نرايا فلتنه بالماء حيث لا يرجع (والفرق) ان ههنا اسم التراب لم يبق فلم يبق الموهوب (ولو) وهب دارا أو أرضا ففي طائفة منها بناء أو غرس شجرة أو كانت جارية صغيرة فكبرت وازدادت خيرا أو كان غلاما فصار رجلا فلا رجوع له في شئ من ذلك انتهى (الفصل العشرون في الرهن) وينتقد بالاجاب

التي مدرتها العوائد متى تغيرت تلك العوائد خلاف الاجماع وجهها في الدين بل كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه عند تغير العادة الى ما تقتضيه العادة المتجددة واما ذلك تجديد الاجتهاد من المقادير حتى يشترط فيه أهلية الاجتهاد بل هذه قاعدة اجتهد فيها العلماء وأجمعوا عليها فحقن ندمهم فيها من غير استئناف اجتهاد ألا يرى أنهم أجمعوا على أن المعاملات اذا أطاق فيها الثمن تحمل على غالب التقود فاذا كانت العادة تقسدا معينة اجلنا الاطلاق عليه فاذا انقلبت العادة الى غيره عنا ما انقلبت العادة اليه وانقلبت العادة من الاول لا تنقل العادة منه وكذلك الاطلاق في الوصايا والايمان وجميع أبواب الفقه المحمولة على العوائد وكذلك الدعوى اذا كان القول قول من ادعى شيئا لانه العادة ثم تغيرت العادة لم يبق القول قول مدعيه بل انعكس الحال فيه بل ولا يشترط فيه تغير العادة بل لو خرجنا نحن من ذلك البلد الى بلد آخر عوائدهم على خلاف عادة البلد الذي كافيهم فآفتيناهم بعادة بلادهم ولم نمتنع بعادة البلد الذي نحن فيه وكذلك اذا قدم علينا أحد من بلاد عادته مضادة للبلد الذي نحن فيه لم نقتضه الا بعادة بلادهم ولهذا أمثلة كثيرة في الفقه فلا نطيل بحملها (تنبيه) قال القرافي في الكتاب المذكور وينبغي للمفتي اذا ورد عليه مسئلة لا يعلم انه من أهل البلد الذي فيه المفتي فلا يفتي بمعاذته يفتي به حتى يسأله عن بلده وهل حدث له عرف في ذلك البلد في ذلك اللفظ اللغوي أم لا وان كان اللفظ عرفيا فهل عرف ذلك البلده وافق لهذا البلد في عرفه أم لا وهذا أمر متيقن واجب لا يختلف فيه العلماء وان العادتين متى كانتا في بلدين ليستاسوا فان حكمهما باليساوا انما اختلف العلماء في العرف واللغة هل يقدم العرف على اللغة أم لا فيه خلاف بينهم (تنبيه) ونقلنا من الرحلة لابي عبد الله رشيد رحمه الله فيمن حالف بالايمان اللازمة وحدث هل يلزمه الطلاق الثلاث أو واحدة ثم قال والمعتبر في ذلك عرف الحالف لا عرف المفتي فلو دخل المفتي بلاد لا يكون عرفهم فيه انه يراد به الطلاق الثلاث لم يحمله أن يفتي فيه بذلك ولا يحل للمفتي أن يفتي بما يتوقف على العرف الا بعد معرفة العرف غير الجواب وهذا من الامر المهم معرفته انتهى وهذا يعضد كلام القرافي

(الباب التاسع والعشرون في القضاء بقول أهل المعرفة)

يجب الرجوع الى قول أهل البصر والمعرفة من النخاسين في معرفة عيوب الرقيق من الاماء والعبيد وسائر

القبول ويتم بالقبض ويكتفي فيه بالخفية في الاصح فاذا قبضه المرتهن بحوزة مفرغ عن الشواغل بميزان العقد والقبول وان فيه وما لم يقبضه بخبر الراهن فيه بين التسليم والرجوع (ولا) يصح الرهن الا باحد أمرين اما بالدين أو بالاعيان المضمونة بانفسها (أما) الدين فلا حكم الرهن ثبوت الاستيفاء والاستيفاء يتلوا وجوب في الذمة (وفي البدائع) يجوز الرهن بالدين بأي سبب وجبت من الاتلاف والغصب والبيع ونحوها لأن الدين كلها واجبة على اختلاف أسباب وجوبها فكان الرهن بها وهذا مضمون فيصح (وهل) يجوز الرهن ببذل الكتابة والدية على اطلاق هذا الكلام يجوز وسواء كان مما يحتمل الاستبدال قبل القبض أو لا يحتمله كمراس مال السلم وبذل الصرف والسلم فيه وفيه خلاف زفر (وأما) الاعيان فعلى أنواع (منها) ما لم يكن مضمونا كالوديعة والعارية ومال المضاربة والبضاعة والشركة والمنساجر ونحوها فلا يجوز الرهن بها لانها ليست بمضمونة أصلا (ومنها) ما هو مضمون وهو على نوعين مضمونة بغيرها كالبيع فانه لا يصح الرهن به ومضمونة بنفسها وهو ما يوجب المثل أو القيمة بملاكها كالغصوب في يد الغاصب والمهر في بد الزوج وبذل



انخلع في بد المرأة و بدل الصلح عن دم العمد في بد العاقلة فان الرهن بها جائز بالاجماع (وللمرهن) أن يحبس الرهن حتى يسترد العين (وان) هلك الرهن في يده قبل استرداد العين والعين فائقة يقال حينئذ للرهن سلم العين الى المرهن وخذ منه الاقل من قيمة الرهن ومن العين لان المرهون عندنا مضمون بذلك واذا وصل اليه العين يجب عليه رد الرهن فائقة ما صار الرهن بها رهنا بغيره حتى لو هلك الرهن بعد ذلك بهلك مضمون بالاقول من قيمته ومن قيمة العين لان قيمة العين بدلها و بدل الشيء قائم مقامه كانه هو (ويجوز) الرهن بالمقبوض على سوم الشراء والمقبوض في البيع الفاسد لانهم امنوا الايمان المضمونة بانفسها كالمبيع (وفي البرازي) القبض شرط جوازه وقال بكير لزومه والاول اصح (وشروطه) أن يكون مقسوما فله يصح رهن المشاع فيما يحتمل القسمة لا من شريكه ولا من أجنبي طارئا أو مقارنا في الصبح (وذكر) الصدد أن فيه روايتين بخلاف ما اذا رهن اثنان من واحد أو بعهده حيث يجوز ما لم ينص على الإيعاض بان يقول رهن من هذا النصف ومن هذا النصف لنصفه على الإيعاض (وفي المنبيع) لا يجوز رهن ثمة (١٦٣) بدون تخلها وبالعكس ولا تخل

بدون الارض وبالعكس لان المرهون اذا كان متصلا بالبناء ليس بمرهون لم يجوز الرهن كرهن المشاع اذ لا يمكن قبض المرهون وحده (وروي) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان رهن الارض بدون الاشجار يصح لان اسم الشجر يقع على الثابت على الارض ولهذا يسمى بعد القطع جذعا لا شجرا او كانه استثنى الاشجار بمواضعها من الارض فكان عقد الرهن مشاؤا لا مساوي ذلك الموضع من الارض وهو معين معلوم غير مشاع بخلاف ما لو رهن الدار دون البناء حيث لا يصح لان البناء اسم للمبنى دون مكانه من الارض فصار رهننا جميع الارض وهي مشغولة بذلك الراهن

الحيوانات (فرع) هل يحكم بقول النساء فيما يشهدون فيه من عيوب الاماء انه قديم قبل تاريخ التبايع أم لا يسمع منهن في ذلك ويشهد في ذلك الحكماء أو الخصاص قال بعضهم ان كن طبيبات يسمع منهن والا فلا يشهدن به الا الحكماء وهذا هو الصحيح (تنبيه) وطريق الحكم في ذلك ما ذكره بعضهم في رجل ابتاع جارية من رجل ثم قام المشتري بيدر الجارية و ذكر أن بها آثارا يجب بها ردها لم يكن بينهما البائع وقال البائع لم أعلم بها عيبا فشهدت القاضى طبيبات ان الآثار التي بساقها من مرة سوداء دلت على ان ذلك من قروح عظيمة قديمة كانت منذ سنة أو نحوها وانه عيب يجب به الردي عملها وشاور الحكماء في ذلك بعض المفتين فلم يعترض شهادة الشهود وفي ذلك مغرر بحسب التنبيه لان قوله عن الطبيبات انهم ما شهدوا في الشقاق انه من مرة سوداء كانت منذ سنة وأنه عيب يجب به الردي عملها فصارها ما المقتبان بالرد وهو خطأ من العمل انما علموا ان يشهدا بان من داه قديم بها قبل امد التبايع ثم يشهد أهل البصر من تجار الرقيق ونخاسهم بان عيب يحط من ثمنها كثيرا ثم يفتي القاضى بعد ذلك بجواب الرد وهذا أبين من ان يحتاج فيه الى هذا التطويل لكني رأيت هذا المعنى قد كثر هذا الحكم لا ينكرونه بل قد بلغني عن بعضهم انه قال لم تزل الشهادة تؤدى في هذا المعنى هكذا والشيوخ متوافرون ولا ينكرونه وقد رأيت جواب جاهل لا اعتناء بالفتاوى وقد أنشأت في فتاوى ظهرت في دارمبية بالقرب من بئر هافا قال يقال للشهود هل يجب بذلك الرد فان قالوا لا يجب ردت فابتعري ما الذي استفتي هو فيه اذا كان الشهود يستلون هل يجب الرد أم لا وهذا نهاية في الغباوة واذا فشت الجهالة في الناس ظنت حقوا وحسبت سنة ووقع لبعضهم أيضا في رجل قام عند القاضي على قوم من النخاسين في خادم باعوه امانة وظهرت بها عيوب قال القاضي فأمرت من وثقت بها من النساء النظار اليها في تلك العيوب فاستبان بشهادة المرأة أن العيب قديم مثله ترددت على النخاسين قال ابن سهل فقول القاضي حكاية عن المرأة انه عيب قديم مثله يرد جهل لا خفاء به صارت المرأة عنده شاهدة وطبيبة ومفتية وليس اليها شيء من ذلك الا ان كانت طبيبة ماهرة في الطب فليسمع منها في قدمه أو حدونه وأما أن تقول هل يجب به الرد ولا يجب فليس ذلك اليها ولا تستل عنه وانما الحكم اذا ثبت العيب وقده بشهادة من يجوز شهادته فيه ان يسأل تجار الرقيق هل هو عيب فاذا شهدا بأنه عيب يحط من الثمن

(العدل) اذا سطر على بيع الرهن كيف شاء فباع نصفه يبطل الرهن في النصف الباقي للشيوع (وذكر) القاضي ان استحق بعض الرهن شائعا يبطل وان كان مفروزا يبيى الرهن في الباقي للشيوع (وقرض) المشاع جائز بان أعطاه الطاو قال نفعها عندك مضاربة بالنصف ونصفها نضر والمضاربة مع الشيوع جائزة (واختلفوا) في ان رهن المشاع هل يوجب سقوط الدين عنده لا كانه أم لا قال الكرخي رحمه الله تعالى لا يسقط (وفي الجامع) رهن أم الولد أو ما لا يجوز بيعه له أن يسترده قبل قضاء الدين لبطلان الرهن لانه عقد ايعاؤه ومعنى البيع فكان محله ما يقبل البيع بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع فكان الرهن منقضا بصفة الفساد فيلحق بالجائز وهذا على خلاف ما قاله الكرخي رحمه الله تعالى (زوائد) الرهن رهن عندنا كالولد والثر اذا بقيت الى وقت الفكاك (وهلاك) الزوائد قبل الفكاك لا يسقط شيئا (وغلة) الارض والدار والعبد لا يصبر رهنا (ولا) يبطل الرهن بموت الراهن أو المرتهن أو بموته ما يبيى رهنا عند الورثة (وفي الولو الجي) الرهن اذا كان حيوانا فنفته على الراهن وكذلك كسونه لان معظم النفقة في امساك الراهن فكانت المنفعة عليه وكذلك شربه وكذلك كسوة الرقيق وأجره نظروا له الرهن وسقى البستان وتلقح نخيله وجدها والقيام بمصالحه وأجره الراعي وصواه كان

بالرهن فضل أولم يكن لان يذبح على الصورة أمانة فيكون بمنزلة المودع وجعل الأبق على المرهن اذا كانت قيمة الرهن والدين هو ان  
 المحل مضمون فيحتاج الى الاعانة ليرده على المالك وان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين كان على الراهن مقدارا الى زيادة لان يذبح على الزيادة  
 كيد المودع فلا يلحقه الضمان بخلاف آخر المسكن لان حق الحبس في السكك ثابت حقا للمرهن (وكذلك) مداواة الجراحات والقروح  
 والأمراض فتقسم على قدر الأمانة والضمان كعمل الأبق (وفي البرازي) عن الدواء وأجرة الطبيب على المرهن (وذكر) القدوري  
 ان كل ما كان من حصة الأمانة فعلى الراهن (ومن) المشايخ من قال عن الدواء على المرهن ان لا يلزم ان لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الراهن  
 فعليه (وقال) بعضهم على المرهن بكل حال (وقال) الفقيه الحارث ما كان عند المرهن يجب عليه ثمن دوائه وأجرة طبيبه وما كان عند الراهن  
 ان لم يزد عند المرهن حتى احتاج الى زيادة المداواة فالمرء على المرهن ولكن لا يجبر عليه لان الراهن لا يجبر على المداواة وان أجبر على  
 النفقة فالمرهن أولى ولكن يقال له (١٦٤) هذا قد حدث عندك فان كنت تريد اصلاح مالك فداه (وما) أنفق المرهن على الرهن حال

غيبه الراهن فتطاع فيه وان  
 كان باصرا الحاكم وجهه  
 ذين على الراهن فهو دين عليه  
 كذا قال محمد رحمه الله تعالى  
 وهذا الكلام اشارة الى  
 أنه يجبر دأمر الحاكم لا يصير  
 دين عليه ما لم يحمله دين عليه  
 كما صرح به وأكثر المشايخ  
 على هذا لان هذا الامر  
 ليس لازما حتما للظن  
 وهو متردد بين الامر بين  
 الامر حسب سببه وبين الامر  
 ليكون ديناً ولا ديناً أولى ما لم  
 ينص على الأعلى (وعن)  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 انه اذا أنفق عليه حال غيبة  
 الراهن باصرا الحاكم يرجع  
 وان كان بحضرته بالامر  
 لا يرجع (وعن) أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى انه يرجع  
 فيه ما (وذكر) الناطقي  
 وما يجب على الراهن اذا

كثيرا أفتى الفقيه حينئذ بالدفع وقد تقدم

(الباب الثلاثون في القضاء بالتناقض في الدعوى وفي دعوى الدفع والتناقض في النسب) \*

قال أبو الليث التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه من أقر بهين لغيره فكذلك لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك  
 أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية (مسئلة) \* برهن المدعي عليه على وكيل الخصومة أنه سبقت منه مسأومة  
 أو استعارة أو استفاد أو نحوها عزل من الوكالة لانه لو فعله عند القاضي لعزله والموكل على حقه لو شرط أن  
 قراره عليه لا يجوز (مسئلة) \* الكرخي استأجر ثوباً واستعاره ثم ادعى انه لابنه الصغير يقبل \* ذكر  
 فاضحان مسئلة الاستعارة وقال هذه الرواية التي تكون الاستعارة اقراراً بأن لملك المستعير ولا تكون  
 اقراراً بالملك للمعير وتبين من اقرار بان لملك له فيه يمنع دعواه لغيره بيانه قال في الذخيرة مسئلة  
 الاستعارة عن أبي يوسف رحمه الله المبسوط ادعاء لنفسه ثم لغيره بوكالة تسمع اذا منافاة بين الدعوتين اذ وكيل  
 الخصومة قد يضيف الملك لنفسه على معنى ان له حق المطالبة ولو ادعى لغيره بوكالة ثم لنفسه لا يسمع لان ما هو  
 ملكه لا يضيفه الى غيره عند الخصومة فيمكن المناقاة وكذلك لو برهن انه لفلان آخر وكما بخصوصه فيه لا يسمع  
 اذ وكيل الخصومة من جهة زيد لا يضيفه الى غيره فيمكن التناقض بين الدعوى على وجه لا يمكن التوفيق  
 (مسئلة) \* قال في فتاوى رشيد الدين أقر أنه لملك له فيه ثم ادعاء لنفسه يقبل ولو أقر أنه لملك فلان ثم ادعاء  
 لا يقبل لانه يبطل ملك الغير بخلاف الأول قال عماد الدين في فصوله في تحقيق هذا البحث وتطهيره لو قال  
 ذواليد ايس هذا لي أو ملكي أو لاحق لي فيه أو ما كان لي أو نحو ولا منازع ثم ادعاء أحد فقال ذواليد هو لي  
 فالقول له والتناقض لا يمنع لان اقراره هذا لم يثبت حقا لاحد الا رارا للجهول باطل والتناقض انما  
 يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد فلو كان لدى اليه منازع حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك في روايه لكن  
 القاضي يسأل ذواليد ايس هو ملك المدعي فلو أقر به أمره بتسليمه اليه ولو أنكر ينزهن المدعي ولو أقر بما  
 ذكرناه غبر ذي اليد ذكر في شرح الجامع ان قوله ليس لي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بعد التناقض  
 وانما يمنع ذواليد على ما مر لقيام اليد  
 (نصل) \* قال في الفتاوى الصغرى ما لي في بد فلان دار ولاحق ولم ينسبه الى رستاق ولا قر به ثم ادعى ان له

فعله المرهن أو ما على المرهن اذا فعله الراهن فهو متطوع (اذا) أخذ السلطان الخراج والعشر من المرهن قبله  
 لا يرجع على الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان كان مكرها فقد ظلمه السلطان والمطلوب لا يرجع الا على الظالم انتهى (و يبيع)  
 ما يخاف الفساد عليه باذن الحاكم ويكون رهنا في يده والخراج على الراهن خاصة لانه مؤنة الملك فيكون على المالك (وفي الملتقطات) الاب  
 اذا رهن من مال الصغير شيئا بدين على نفسه ذكر أنه يجوز وان كان الرهن أكثر قيمة من الدين فهذا الرهن ضمن الاب قدر الدين دون  
 الزيادة بخلاف الوصي فانه يضمن قيمته والفرق ان للاب أن يتفجع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي (وفي البرازي) رهن الاب  
 متاع الصغير وأدرك الابن ومات الاب ليس للاب أن يأخذ قبل قضاء الدين لان تصرف الاب لازم كتصرف الابن نفسه ويرجع الابن في مال  
 الاب ان كان رهنه لنفسه لانه مضطرب فيه كغير الرهن (رهن) الوصي مال اليتيم والورثة كبار لا يجوز اذا كان الدين على الورثة الكبار لتصرفه  
 فيما هو ممنوع من التصرف فيه ولو كان الدين على الميت جاز وقيل لا يجوز ولو كان على الميت أيضا لان فيه اتلاف مال التركة فانه غير  
 جائز واذا هلك الرهن سقط الدين اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء وان كانت قيمة الرهن أكثر فالزيادة أمانة وان كانت قيمته أقل

من الدين فهلاك سقط من الدين بقدره وترجع المهر من الدين (وعند الشافعي رحمه الله تعالى الزهر أمانة فاذا هلك لا يسقط من الدين شيء) (وفي القنية) رجل آجر داره وسأها إلى المستأجر ثم رهنها منه أنفسخت الجارة وصارت رهنها (ويجوز) أن يسافر بالرهن وإن كان له حل ومثله إذا كان الطريق أمنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالوديعة (وعند محمد رحمه الله تعالى ليس له أن يسافر بالرهن وبالوديعة أيضا إذا كان له حل ومثله) قال (محمد رحمه الله تعالى ولو أراد ذلك يرفعها إلى القاضي حتى يكون هو الذي يأمره بذلك) (استعار) شيئا لبرهنه فزهره جاز له أن يأمره بفضاء الدين واسترداده وكذا إذا رهن شيئا ثم أقر بالرهن لغيره لا يصدق في حق المهرن ويؤمر بفضاء الدين ورد إلى المقر له (ولو) رهن دار غيره فجاز صاحبها جاز كلوا أعارها ابتداء (وده) معيبا قيمته خمسة وقال كذلك قبضته وقال الراهن بل قبضته سليما قيمته عشرة وأما البيهقي فيبينة الراهن أولى (وقال) برهان الدين صاحب الدين أولى ولو قال شاهد الرهن لأدري بكم رهنه لا تقبل شهادته (وقال) ظهير الدين المرغيناني تقبل (اختلفا) في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المهرن بل (١٦٥) هذا هو الذي رهنه عندي

فأقول للمهرن انتهى كلام القنية (وفي البرزاني) أتى المهرن الخاتم المهرن في كبسه المخرق وضاع بالسنة وطبضم كل الفاضل من الدين أيضا (قال) للمهرن اعطه للدلال ليبيع وخذ حقل فدفعه إلى الدلال وهلك في يده لا يضمن المهرن (ولو) باع المهرن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كالبن والثمرة وكذا انفس الرهن إذا كان مما يخاف عليه الفساد باع به باذن القاضي ويكون ثمنه رهنها وإن باعه بلاذن القاضي ضمن وليس لها كم يسع الرهن إذا كان الراهن مفلسا عند الامام رحمه الله تعالى لانه لا يرى الحجر على الحر المديون (وفي القنية)

قبله حقا بالرى في قرية لا تقبل بينته قال المدعي لا يبيته في ثم برهن هل يقبل فيه روايتان قال في الماتقط يقبل لو وقف ولو قال المدعي لا دفع لي ثم أتى بدفع قبل هو على هاتين الروايتين وقيل لا يصح دفعه وفاقا ذم معناه ليس لي دعوى المدفع ومن قال لا دعوى لم يقبل لأن المدعي لا يسمع كذا هنا والاول أصوب إذا دفع يحصل بالبيته على الدفع لا بدعوى المدفع فقوله لا دفع لي بمنزلة قوله لا يبيته (مسئلة) قال في الفتاوى الظهيرية لو قال لا دفع لي ثم جاء به نقد قبل هو على الخلاف فيما لو قال لا يبيته وحلف خصمه ثم برهن يقبل عند أبي حنيفة لا عند محمد (مسئلة) قال في العدة المدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان المدعي عليه أحد الورثة فبرهن الوارث الا آخر أن المدعي قال أنا مبطل يسمع وفيها أيضا جعل أمر امرأته بيدها على انه لو لم تصل اليها نفقتها في وقت كذا فهي تطاق نفسها متى شاعت فبقي ذلك الوقت فأردت أن تطلق نفسها فاختلفا في وصول النفقة في ذلك فبرهن أنه أقر أنه لم تصل اليها نفقتها قبل وتذرع دعوها ولو برهن أنه أقر أنه لم يدفع اليها نفقتها لا يقبل لجواز أن وكيله دفع اليها وقيل يقبل في الوجوب لأن دفع وكيله كدفعه ألا يرى انه لو حلف لمعطين فلا نادمه فأمر غيره فأعطاه برولو برهنه على طلقات ثلاث وبرهن الزوج أنها أقرت بعد الطلقات الثلاث انهم اعتدت وتزوجت بآخر ودخل بها وطلقة ما مضت وهدمت وتزوجته وهي امرأته اليوم فقد قيل هذا ليس بدفع والصحيح انه دفع (فرع) الابيضاح قال أبرأني المدعي عن هذه الدعوى فيسأل المدعي ألك بيته على المال فلو برهن يحلف المدعي على البراءة وإن لم يبرهن يحلف المدعي عليه أولا على دعواه المال فلو حلف المدعي عليه ترك ولو نكل يحلف المدعي على البراءة ودعوى البراءة اقرا بالمال عند المتأخرين لا عند الماتدمين وهو الاصح (مسئلة) لو برهن انه ابن عم فلان الا آخر يقبل في حق الدفع لافي اثبات النسب كما قاله برهنوا ان القاتل فلان لا وليه ما يقبل في دفع الدية عنهم لافي ثبوت القتل من فلان قاله في الفتاوى الزشيدية (مسئلة) قال في جامع الفتاوى برهن على أنه ابن عم الميت وذكر النسب فبرهن خصمه ان جد الميت فلان غير ما بينته المدعي لو لم يقض بالاول لا يقضى بشئ للتعارض ولو قضى بالاول لا يقضى بالثاني كمسئلة تطليق امرأته يوم النحر بكوفة في هذه السنة وتحر برقه بمكة يوم النحر في هذه السنة (مسئلة) امرأته محتاجة خاصمت عمها ليفرض لها النفقة ما فيها فبرهن العم على رجل أنه

للمهرن بيع الرهن باجزة الحاكم وأخذ دينه إذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (الفصل الحادى والعشرون في الكراهية) (المكره) عند محمد رحمه الله تعالى ليس بحرام لكن انما الحرام أقرب لانه اذا تعارض دليل الحل بدليل الحرمة يغلب جانب الحرمة على جانب الحل (لقوله) صلى الله عليه وسلم لم اذا جمع الحلال والحرام يغلب الحرام على الحلال (وهذا) هو المكروه كراهة تعريم (وأما) المكروه كراهة تنزيه فالحلال أقرب كذا في الوفاية وشرحها (وفي) الجامع الصغير قال ويكره أكل لحوم الاتن وألبانها (لما) روى عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم لحوم الجوارح الا ليلية يوم نحيب واذنبت حكم اللحم ثبت حكم اللبن لانه متولد منه والمراد بالكراهة هنا التعريم وكذلك أبوال ابل ولحم الفرس (وقالا) لا بأس بأبوال ابل ولحم الفرس (وتأويل) قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في أبوال ابل انه لا بأس به للتداوى (لما) في حديث جابر أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجوارح الا ليلية واذن في لحوم الخيل (ولابي) حنيفة رحمه الله تعالى قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها ولانه آله لارهاب

العدو فيكره أكله الاحترام (وفي الوقاية) الا كل فرض ان دفع به هلاكه (وما جوزه عليه) اذا تمكن من صلاته فائتوا من صومه (ومباح)  
الى الشبع ان يدقوته (وحرام) فوقة الا لصدقة صوم الغدا ولولا يستحق ضيقه (والا كل) والشرب والادهان والتطيب من انا ذهب  
وفضة حرام للرجال والنساء وحل من انا عراض وبلور وزجاج وعقيق ومن انا مفضض وجاوسه على مفضض متقياموضع الفضة (ولا)  
يلبس رجل حريرا الا درار أربعة أصابع ويتوسده ويترشه (قال) صدر الشريعة هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (ما) روى أن النبي  
صلى الله عليه وسلم جلس على مرفة حريرا (وقالا) يكره (قلت) المرفة بكرم الميم وسادة الاتكاء والله تعالى أعلم (ويابس) ما سده ابريسم  
ولحمه غيره وعكسه في حرب فقط (وفي القنية) عن برهان الدين صاحب المحيط قال لبس الحرير فوق الدار انما لا يكره عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير اذا كان يتصل ببدنه صورة أو أبو يوسف رحمه الله تعالى اعتبر المعنى يعني اللبس قال رحمه الله تعالى  
فهذا تنصيص وبه قلت يعني به الشيخ (١٦٦) برهان الدين صاحب المحيط على ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل

بجلده حتى لو لبسه فوق قميص  
من غزل أو نحو ذلك ولا يكره  
عندنا فكيف اذا لبسه فوق  
قباء أو ثوبي آخر مخشوق أو  
كانت جبة من حرير بطانتها  
ليست بحرير وقد لبسها  
فوق قميص غزل وفي هذا  
وخصة فطيمة في موضع عت  
فيه البلوى ولكن تطابت  
هذا القول عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى في كثير من  
الكتب فلم أجده سوى هذا  
(وقال) شمس الاثني الخوافي  
ومن الناس من يقول انما  
يكره اذا كان الحرير يمس  
الجلد وما لا فلا (وعن) ابن  
عباس رضي الله تعالى عنهما  
انه كان عليه جبة من  
حرير اقبل له في ذلك فقال  
أما ترى الى ما لي بالجسد  
وكان تحت ثوب من قطن  
(ثم) قال بديع الدين

أخوها وهو أولى بالنفقة عاها أو أنكرت المرأة ذلك فالقاضي يرى العلم من النفقة ويقول لها ان شئت  
فرضتها على الاخ بخلاف ما اذا أثبت النسب من رجل لا قبل البينة من الرجل ان الاخر أبوه قاله في المنتقى  
\* (فرع) ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده أحمد بن عبد الله لا تبطل الدعوى  
لجواز ان يكون لجداه اسمان من الفتاوى الرشدية \* (مسئلة) ادعى ارباؤه قال لا وارث له غيري ثم ادعى  
ان معي وارثا آخر تسمع دعوى الارث اذا تناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لانه ادعى كل المال لنفسه  
ثم ادعى بعضه فقد ادعى أنقص من الاول فيسمع من الوقعات  
\* (الباب الحادي والثلاثون في القضاء بشهادة العفاص والوكاه) \*  
اذ اجاع انسان وقال ان هذه الامتعة لي وسعى عدها وعفاصها ووكاهها وهما المشدود فيه وبه لا يستحقها به  
عندنا وان اصاب اقوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى واليمين على من أنكر ولان به لا يعرف أنما له  
فان الاسماء والوصاف تتشابه وقال مالك وأبو عبيدة يستحقها به لمار وينافي حديث أبي بن كعب اعراف  
عدها ووكاهها وعفاصها فان جاء صاحبها فادفعها اليه قلنا أمر بالدفع الى مالكها فلا يعرف ذلك إلا بحجة  
ونحن لا نشترط قيام البينة على سقوطها منه وانما يشترط قيامها على كونه مال كها وهو ممكن \* (مسئلة) \*  
القول قول المانق اذا رفع الامتعة ليردها الى مكانها ثم وضعتها في المكان الذي أخذها منه ان هلك أو  
استهلكها غيره لم يضمن هذا اذا لم يبرح عن مكانها فان برح عن مكانها ضمن وعن محمد انه اذا شئ خطوتين  
أو ثلاث خطوات ثم أعادها الى مكانها برئ ولو نزع الخطا من أصله جمع نائم ثم أعاده في تلك النوبة برئ  
انظر الخلاصة

\*(الباب الثاني والثلاثون في القضاء بقيام بعض أصحاب الحق عن البعض  
في الدعاوى والخصومات) \*  
برهن عليه في وفلانا الغائب اشتريناها منه بكذا ونقدنا منه فعلى قياس قول أبي حنيفة يحكم للحاضر بنصفه  
فاذا قدم الغائب كاف اعادة البينة وعلى قول أبي يوسف يحكم بكاه للحاضر والغائب ويدفع الى الحاضر نصيبه  
ويودع الباقي عند ثقة ولا يقسم حتى يحضر الغائب الشراء والابطال نصيبه فيه وصار نصيب الحاضر وهذا

الا ان الصحيح ما ذكرنا ان الكل حرام (وفي) شرح الجامع الصغير للبرزوي رحمه الله تعالى ومن الناس من أباح لبس الحرير بلا  
والدياباج للرجال ومنهم من قال هو حرام على النساء أيضا وعامة الفقهاء على انه يحل للنساء دون الرجال اه والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا  
آخر ما انتهى اليه تأليف مصنف رحمه الله تعالى ويليه تكملته ان شاء الله تعالى

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \* الحمد لله المصنف بالكمال المتزعم النقص في صفات الجلال وأفضل الصلاة وأتم السلام على نبيه النبي  
البدرا التمام وعلى آله وصحبه الاثني الاعلام صلاة وسلاما أزجوا بفضلها محسن الختام (أما بعد) فيقول العبد العاجز الفقير الى مولاه  
الغني القدير برهان الدين ابراهيم الخافقي الحايي العدوي الحنفي عامله الله بطلافة الحنفي لما رأيت الكتاب المحكم الاحكام المسمى بلسان  
الحكام مشهورا في بلاد الاسلام ومقبولا عند العلماء الاعلام وقد توفي مؤلفه قبل الانعام عليه بمرحلة الملك السلام وكان الناقص  
من فصوله الثلاثين تسعة فصول فأحببت أن أجمعها من كتب الاثني الخوافي من غير أن أنصرف بنقص حرف ولا زيادة عما هو المكتوب  
في كتب السادة مبرحت في كل فصل من الفصول بالاصل الذي هو عنده منقول طابا من الله تعالى العطران وصا لا اربعة عشر من



الاخوان وصبر ما بعثرون عليه من الزلل واصلاح ما يجدون في الخط من الخلل (الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين في الصيد والذبايح والاضحية) \* (كتاب الصيد) \* (رى) مسلم سهما فاصاب سهمه سهم مسلم آخر رماه فاصاب الصيد فقتله ان كان يعلم ان سهم الرامي الاول لا يبايع الصيد لولا اصابة السهم الثاني فاصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيده كان للاول (وكذا) اذا رمى الجوسى بعد رمى المسلم فان زاد قوت ولم يقطع عن سننه فاصيد للمسلم وهو مكروه (ولا) يحل صيد البندق والمعارض والحجر والعصا (في الاصل) \* (نوع آخر) \* (رجل) رمى صيدا فتوقع عذرجوسى فاخذه صاحب جمل يمكن من الوقت ما يقدر على ذبحه يؤكل هو المختار (وفي الاصل) هذا رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأما في ظاهر الرواية فلا يحل لانه بمنزلة وقوعه عندنا \* (نوع آخر) \* رمى صيدا فغشى عليه ساعة من غير جراحة ثم ذهب عنه تلك الساعة فاحذره آخر فهو لا يخذل (بخلاف) ما اذا جرحه جراحة لا يستطاع معها الهوض فلبث كذلك ماشاء الله ثم رمى ورى آخر حيث كان الصيد للاول (والفرق) أن في (١٦٧) المسئلة الاولى لم يأخذه الاول فصار

بمنزلة من نصب شبكة فوق فيها الصيد والمالك غائب ثم تخلص من الشبكة فرماه رجل فأخذه فهو له وفي المسئلة الثانية أخذ الاول ببقائه أثر فعله فلا يملكه (رجل) رمى أسدا أو ذئبا أو خنزيرا أو ما أشبهه ذلك فلا يقصده الا اصطفاه وسمى فأصاب صيدا مأكول اللحم وقتله أكله (وقال) زفر لا يحل (وان) رمى جرادا أو سمكا وزرك التسمية فأصاب صيدا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وروايتان روى ابن رستم عنه انه لا يحل ما أصابه بدون التسمية والمختار انه يؤكل كل (ولو) رمى الى آدمى أو بقرة أو ابل أو شاة أو معز أو هلى سمي فأصاب صيدا مأكول اللحم لا رواية لهذا في الاصل

بلا خلاف وذكر المسئلة في المبسوط وقال يعقوب في حق الحاضر في الغائب ولم يذكر خلافا \* (مسئلة) \* في المتنى عن أبي يوسف قال ذوالبدن والفلان بغير ارب و قال المدعى هو لى والغائب غير من سميت به بغير ارب ذخير المدعى أن نصفه لى يقضى له بر بعه اذا نصف الذى هو فى يد الحاضر هو بين المدعى وبين من زعم انه شريكه نعم فان لو قال المدعى نصفه لى سميت به ونصفه لى فبرهن يقضى له بالنصف ولو قال ذواليد نصفه لفلان وهو دفعه الى والنصف الاخر لا أدري لمن هو فقال المدعى نصفه لى ذكرته ككلمات والنصف الاخر وبرهن لا يقبل حتى يحضر فلان الغائب الدافع وفيه عن أبي يوسف رحمه الله بيده دار باع نصفه من رجل غير مقسوم وأشهد له بالقبض وباع النصف الاخر من آخر ثم استقر رجل نصف الدار فهو خصم للمشتريين جميعا يأخذ من كل واحد نصف ما بيده وبأيهما ظفر فهو خصم يأخذ منه نصف ما بيده ولو أجاز البيع الاول لم أجعل بينهما وبين المستحق خصومة فتولو باع نصفه من رجل غير مقسوم وقبض المشتري فالمدعى خصم للمشتري والبائع يأخذ من كل منهما نصف ما بيده ولو قال البائع أنا أسلم اليك ما بيدي من الدار هم وهو النصف غير مقسوم جاز ذلك ولا خصومة بينهما وبين المشتري وكذلك كان هذا في كرين من طعام فى يد رجل فباع منهما كرا ودفعه فاستقر رجل نصفه فانه خصم للبائع والمشتري وعن أبي يوسف لو باع نصف الدار غير مقسوم ولم يقبضه المشتري حتى ادعى النصف فالخصم فيه البائع لا المشتري ويقضى للمدعى على البائع بنصف الدار ويقال للبائع سلم للمشتري نصف الدار كذا فى الفتاوى الرشيدية \* (مسئلة) \* قال فى المتنى له دين عليهم فبرهن على أحدهما والاخر غائب قال أبو حنيفة أقضى بالمال وقال أبو يوسف أقضى به علىهما ولو كانا شريكين فبما عايناهما وذكر هذه المسئلة فى المحيط وقال أبو حنيفة أقضى بالمال عليهما كذا فى الاقضية \* (نوع) \* لو كفل كل منهما ماله الى الآخر بأمره ينتصب الحاضر خصما للغائب اذا يدعيه على الكفيل عين ما ثبت على المكفول منه اذ ثبت له حق الرجوع به فيكون خصما عن الغائب لالو كان بالأمره اذا يدعيه على الكفيل ليس بسبب ما يدعيه على الغائب الا يرى انه لا يرجع به على الغائب فلا ينتصب خصما عنه وقوله أو كان الاصيل كفيلا عن الحاضر والغائب كفيلا عنه فيه نظر اذ يجوز أن يكون المال على الاصيل دون الكفيل كما قبل الكفاية بخلاف ماله على الاصيل على الغائب والحاضر

(ولابى) يوسف رحمه الله قولان فى قول يحل وفى قول لا يحل واليه أشار فى الاصل (ولو) أرسله الى صيده وهو يظن أنه شجر أو انسان فاذا هو صيد يؤكل (وفي الاصل) سمع حسان فلان انه حس صيد فرماه أو أرسل كلبه فأصاب صيدا ان كان ذلك الحس حس صيد لا بأس به وان كان حس انسان أو غيره من الطيور لا يحل (وفي الفتاوى) دجاجة لرجل انفلتت وتعلقت بشجرة لا يصل اليها صاحبها فرماها ان خاف عليها الموت تؤكل وان لم تكن بهذه المثابة لا تؤكل وأصل هذا فى صيد الاصل (ما) فوحش من الاهليات يحل بما يحل به الصيد حتى لو نذ البعير أو البقرة فرماها لانه جرحه وأصاب الجرحه تشبهاً بفات منها حل وفى الشاخر المصريح وفى المصر تحل (وفي الفتاوى) فى باب النون رجل له حمامة فرماها أو رمى غيره فهذا على وجهين ان كانت لا تهتدى الى منزله أو كانت تهتدى ففى الوجه الاول يحل أكلها أصاب المذبح أو أصاب موضعاً آخر لانه يحجز عن الذكاة الاختيار به وفى الوجه الثانى ان أصاب المذبح حل وفى موضع آخر قيل يحل مطلقا (والشاة) لو سقطت فى بئر طاعت تحل (وقال) الحسن بن زباد لا تحل (وذكره) فى فتاوى القاضي الامام مطلقا من غير ذكرا الخلاف (وقال) المتردى فى البئر اذا رماه فادماه حل أكله وان أصاب السهم طائفها أو قربها فادى حلت (ولو) أصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم ان كانت الجراحة

كبيرة حلت وان كانت صغيرة قبل تحمل وقبل لا تحل \* (نوع في السمك) \* (وفي الاصل) السمك الذي مات في الماء بغير آفة وهو العائى لا يؤكل وان مات بآفة وهو ان يحس منه الماء أو طفا على وجه الارض أو وجد في بطن طير أو سمك أو رطله آخر في الماء واضطر الصيادون جماعة منها الى مضيق فنرا كم فهاك اولدغته حية أو أصابته حديد أو ألقي في الماء شيء فأكله ومات يؤكل ولا يحل أكل ما في الماء الا السمك (وفي الفتاوى) اذا قلته حوال الماء أو برده لا يؤكل عند أبي حنيفة رحمه الله كما طافى (وعند) محمد بن كل وهذا أرفق بالناس (وفي التجريد) لم يذكر الخلاف ولكنه قال في غير وايتان (سمكة) بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة فان كان الرأس خارج الماء أكلت وان كان في الماء ان كان ما على الارض قدر النصف أو أقل لم تؤكل وان كان ما على الارض أكثر من النصف أكلت (السبب) اذا رمي به الرجل في الماء فتعاقبت به سمكة ان رمي به خارج الماء في موضع يقدر على أخذه فاضطررت فوقع في الماء ملكه وان انقطع الحبل قبل أن يخرج من الماء لا يملكه وعلى هذا اذا (١٦٨) أرسل السكاب أو رمي يعرف من هذا الفصل \* (نوع فيما يؤكل وفيما لا يؤكل) \* (وفي) شرح

كفيل عنه اذ لم يجوز أن يكون المال على الكفيل لا الاصيل وكان من ضرورة وجوب المال على الكفيل وجوبه على الاصيل فينتصب الخاضر خصمه من الغائب ومن جاحسه عن محمد رحمه الله فبين باع منه ما بالف على ان كلاهما كفيل عن الآخر فبرهن على أحدهما أن له عليه وعلى فلان الغائب ألفا وكل منهما كفيل عن الآخر بامره فانه يحكم على الخاضر بالف نصفه أصالة ونصفه كفالة ولو حضر الغائب قبل أخذ الألف لم يكن للبائع أن يأخذ من حضر الا الخمس المائة الاصلية اذا الحكم على كفيله حكم عليه والحكم على المكفول عنه ليس يحكم على الكفيل وفيه له عليه ألف وكفيل به بامره فبرهن على الاصيل أن له عليه كذا وفلان كفيل به بامره يقضى على الاصيل ولا يكون هذا قضاء على الكفيل فلو اتي الكفيل ليس له أن يأخذ منه شيئا قبل أن يعيد البيعة ولو برهن على الكفيل أو لا ببيعة الاصيل وأثبت كفالته بامره ثبت المال عليه وعلى الغائب ويتعبد الكفيل خصمه من الاصيل أما الاصيل فلا يتعبد بخصمه من الكفيل من النوازل \* (الباب الثالث والثلاثون في القضاء بما تسمع فيه الشهادتين بلا دعوى)

الشهادة بعق الامنة والطلاق تقبل حسبة بلا دعوى ولا يشترط حضور المرأة والامة ولكن يشترط حضور الزوج والمولى قال في شروط الخواص في حضور المرأة يشترطها \* (مسئلة) \* لو شهد أنه أبان امرأته فلانة فقالت لم يطلقني وقال الزوج ليس اسمها فلانة وشهد أن اسمها فلانة فالقاضي يفرق بينهما ما وبما له عتق الامة لو شهد أنه حرها وأن اسمها كذا وقالت لم يحررني فالقاضي يحكم بعقته والشهادة بحرمه المصاهرة والا يلاعوا الظاهر بدون الدعوى تقبل بشرط حضور المشهود عليه وقيل لا تقبل بدون الدعوى في الابداء والظهار والشهادة بالوقف بدون الدعوى قبل تزويج قبل لان الوقف حق الله وهو التصديق بالغة فلا يشترط فيه الدعوى كطلاق وقتق أمة والشهادة بعق القن لا تقبل عند أبي حنيفة بدون دعواه خلا فالحما \* (تنبيه) \* قال في الفتاوى الرشيدية ان خلاف أبي حنيفة في الشهادة بالعتق الحاصل من جهة، ولاما لو شهد أنه حر الاصل تقبل بلا دعواه وفاقا للشهادة بحرية الاصل شهادة بحرية أمه والشهادة بحرية أمه شهادة بحرمه القرح وهي حق الله فتقبل حسبة كمالى الطلاق وعتق الامة قال في شرح الجامع الصغير الصحيح ان دعوى القن شرط وعند أبي حنيفة في حرية الاصل أيضا والتناقض لا يمنع صحة الدعوى والشهادة

العلماء لا يؤكل ذوات من السباع (بيانه) الاسد والذئب والحر والفهد والغاب والضبع والسكاب والسنور والاهلى والبرى والفيل وسباع الهوام أيضا (بيانه) الضب واليربوع وابن عرس والسحاب والفنك والسمور والدلق (والهوام) التي سكنها في الارض (بيانه) الفأرة والوزغة والقنفذ والحيات وجميع هوام الارض الا الارنب فانه يحل أكله (وذو) مخالب من الطيور (بيانه) الصقر والعقاب والبازي والشاهين وما أشبه ذلك (وفي) الفتاوى الصغرى ما لادم له كل زبور ونحوه لا يؤكل الا السمك والجراد والعقنق ونحوه يؤكل ويكره القرب وهو الذي

يا كل الجيف والنجاسات (وفي) فتاوى الولوالجي أكل الهدم لا بأس به لانه ليس بذى مخالب من الطيور (وفي) فتاوى القاضي الامام لافي لا يؤكل الخفاش لانه ذوات (ولا) بأس بالخطاف والقمرى والسودانية والزرزور والعصافير والفاختة والجراد وكل ما ليس له مخالب يختطف بخاصة (وجار) الوحش يؤكل بخلاف الاهلى والبغل لا يؤكل ويكره لحم الخيل عند أبي حنيفة رحمه الله وفي الكراهة وايتان والاصح كراهة التحريم ولبنه كله وما يتصل بهذا كالجلالة ويكره أكل لحوم الابل الجلالة (وفي النوازل) لو أن جدي ياغذى بلبن الخنزير فلا بأس باكله (فعلى) هذا قالوا لا بأس بكل الدجاج الذي يخطأ ولا يتغير لجمه والذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال تحبس الدجاجة ثلاثة أيام كان للتعزير وانما يشترط ذلك في الجلالة التي لا تأكل الا الجيف وأما ما يخطأ كما اذا تناول النجاسة والجيف ويتناول غيرها على وجه لا يظهر أثر ذلك في لحمها فلا بأس بأكله (وفي) شرح الشافى في الابل تحبس شـهرا وفي البقر عشرين يوما وفي الشاة عشرة أيام وفي الدجاجة ثلاثة أيام (وقال) الامام السرخسي الاصح ان تحبس الى أن تزول الرائحة الممتنة (وفي المتنق) المكروه الجلالة التي تقرب وجود منها ربح ممتنة فلا يؤكل لجهال لا يشرب لبنها والعمل عليه اوتلك حالها ويكره بيعها ودهنها (وفي) فتاوى البقالى عرقها نجس واقه أعلم

﴿كتاب الذبائح﴾ (وهو مشتمل على فصلين الأول في مسائل الذبح والثاني في مسائل النسيئة) ﴿الفصل الأول﴾ وفي مختصر القدوري ذبيحة المسلم والكتابي حلال ولأن كل ذبيحة المجوسي والمرند والمرندة والوثني والمحرم من الصيد (وفي الأصل) فهو داج مجوسى أو تنصرحت ذبيحته (المولود) بين الكتابي والمجوسى ذبيحته حلال ولو كان حريباً (وفي) فتاوى القاضى الامام ذبيحة اليهودى والنصرانى حلال وان كان حريباً الا أن يسمع منه انه يسمي عليه المسبح فاذا سمع منه ذلك لا تحل لانه أهل به لغيراته (وقال) بعض أصحاب الشافعى رحمه الله انها تحل (ولا) تحل ذبيحة المرتدون ارنى الدين أهل الكتاب (والمرأة) كالرجل فى الذبح والصبي الذى بع بقل ويضبط كالبالغ (ويستحب) توجهها فى الذبح الى القبلة ويكره ان تتخف الشاة اذا ذبحت (ولا) بأس بأ كل الذبيحة (١٦٩) منها (ما) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان

تتخف الشاة اذا ذبحت قبل أن تسكن وقبل أن تبرد وقيل هو أن يبالغ فى الذبح حتى يبلغ النضاع وهو عرف فى العنق فيكره لان فيه زيادة مشقة من غير حاجة ويكره أن يجرها الى ذبحها وان يحدد الشفرة بعدما أضجعها (جنس آخر) وفى الجامع الصغير لا بأس بالذبح فى الحلق كاه أعلاه وأوسطه وأسفله (ولا) بأس بأ كل الجزر واذا ذبح ذبحاً ولم يخر والشاة والبقرة اذا نحرنا ولم يذبحا يكره ذلك (وفي) بعض النسخ لا يستحب (وفي) فتاوى القاضى الامام السنة فى الابل النحر وهو قطع المزوق من أسفل العنق ضد الصدر والسنة فى الشاة والبقر الذبح (فان) ذبح الابل ونحر الشاة والبقرة جازاً بضاً (اقوله) صلى الله عليه وسلم ما نحر الدم وأفرى الاوداج فكل

لا فى حرية الاصل ولا فى العنق العارض ﴿مسئلة﴾ قال فى المحيط لا يحلف على عتق القرن حسبة بدون الدهوى وفاقوا فى عتق الامة والطلاق بدون الدهوى قبل يحلف وقيل لا يقتأمل عند الفتوى وشهادة رمضان بدون الدهوى تقبل عندهما وينبغي أن يشترط الدهوى عند أبي حنيفة وقيل يشترط لفظ الشهادة وقيل لا فى شهادة الفطر والاخصى يعتبر لفظ الشهادة كذا فى الفتاوى الظهيرية

﴿الباب الرابع والثلاثون فى القضاء فى تحديد المقارود وما يتعلق به﴾ يكتب فى الحد ينتهى الى كذا أو يلاصق كذا ولا يكتب وأحد حدوده كذا قال أبو حنيفة قتلوا كتب أحد حدوده دخله أو الطريق أو المسجد فالبيع جائز ولا تدخل الحد وفى البيع اذ صد الناس انظر لما يقع عليه البيع لكن أبو يوسف قال البيع فاسد اذا الحدود فيه تدخل فى البيع فاذا نحرنا ينتهى أولي أو يلاصق نحرنا عن الخلاف ولان الدار على قول من يقول يدخل الحد فى البيع هى الموضع الذى ينتهى اليه فاما ذلك الموضع المنتهى اليه فقد جعل حد او هو داخل فى البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد فى البيع فالمنتهى الى الدار لا يدخل تحت البيع ذلك ضد ذكر قولنا حدوده تدخل فى البيع وفاقنا شروط الحاكم ﴿مسئلة﴾ بعد ذكر الحدود يقول بحدوده وحقوقه لانه لو لم يذ كر الحقوق لا يدخل الطريق والمسبل فيتعطل عليه الانتفاع فلا يفيد استحقاق الدار ولا ينبغي أن يذ كر الدار بطريقه ومسبل ما تلو كان باب الدار والميزاب على طريق العامة يصير مدعى ذلك الموضع غايكه لنفسه وهو لم يجز اذ طريق العامة لا ملكه أحد قاله فى الاضية ﴿مسئلة﴾ لا يكتفى بذكر الحدين ويكتفى بثلاثة يجعل الرابع بازاء الثالث حتى ينتهى الى مبدأ الحد الأول والشهادة كالدعوى فيما من الاحكام قاله فى المحيط ﴿فرع﴾ لو كان الحد الرابع ملك رجاين لكل منهما أرض على حدة فذ كر فى الحد الرابع ليق ملك فلان ولم يذ كر الآخر يصح وكذلك لو كان الرابع ليق أرض ومجيد فذ كر الأرض لا المسجد يجوز وقيل الصحيح انه لا يصح الفصلان اذ جعل الحد الرابع كله ليق ملك فلان فاذا لم يكن كله ملك فلان فدعواهم تتناول هذه الحدود فلا يصح كمال غلط فى أحد الاربعه بخلاف سكوته عن الرابع قاله فى الفتاوى الظهيرية ﴿مسئلة﴾ شهدا بحدود ثلاثة وقالوا لانه فى الرابع تجوزها اذ هما كمال غلط فى الرابع أحد حدودها أو كلها متصل ملك المدعى هل يحتاج الى ذكر الفاصل قبل لا يحتاج ولو كان متصلاً بملك المدعى عابه وقيل لو كان المدعى أرضاً فكذلك وان بيتاً أو منزلاً أو داراً فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل ولو شهد أن الحد الرابع متصل بملك المدعى لم يذ كر الفاصل فى الاراضى أيضاً ولو ذ كر الفاصل وحكم بالمدعى هل يدخل الفاصل فى الحكم فى فوائد شيخ الاسلام برهان الدين اشارة الى أنه يدخل وكذا وقعت فى الفتاوى كتب فى صل

(٢٣ - معنى الحكم) (شاة) ذبحت من قفاها ان قطع الحلقوم والوداج والمرى وقبل أن تحن الشاة لا بأس باكلها (وان) ذبح الشاة بسن أو ظفر غير مزروع لا يحل أكلها (واذا) ذبحت بظفر مزروع أو سن مزروع أو قرن أو عظم فأنهر الدم وأفرى الاوداج يحل عندنا (شاة) ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المرى لا تلو كل وان قطع الاكثر من الحلقوم والوداج والمرى نؤ كل (واختلفوا) فى تفسير الاكثر فعن أبي حنيفة رحمه الله اذا قطع الثلاثة من العروق الاربعه أى ثلاثة كانت تحل وان ترك قطع واحد منها لا تحل (وقال) أبو يوسف رحمه الله ان قطع الحلقوم والمرى وأحد الودجين تحل والله تعالى أعلم (جنس آخر) قال الامام السرخسى لو ذبح الشاة من المذبح فلم يسلم منها الدم اختلف المتأخرون قال أبو القاسم الصفار لا تحل وقال أبو بكر الاسكاف لا بأس به (وفي النوازل) رجل ذبح شاة أو بقره ان يخر كفت بعد الذبح ويخرج منها دم سطوح تحل وكذا ان نحر كفت ولم يخرج الدم أو نحر الدم ولم يخر كفت ولم يخرج الدم لا تحل

(هــذا) اذالم يعلم حياتهم اوقت الذبح فان علت حلت وان لم تغرك (وفي) شرح الطحاوي خروج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحي وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وهو ظاهر الرواية (رجل) ذبح شاة مريضة ولم تغرك منها شي الا فقال محمد بن سامة ان فحمت فاهالاتو كل وان ضمته تو كل وكذا في العينان ففتحها لاتو كل وان ضمتهما تو كل (وفي) الرجل ان قبضت رجلها تو كل وان مدتها لاتو كل (وان) نام شعرها تو كل وان قام لاتو كل (هذا) اذالم يعلم حياتهم اوقت الذبح ولم يخرج الدم ولم تغرك أما اذا وجد خروج الدم والحركة فقد ذكرناه (الصبيد) اذا بقي فيه من الحياة قدر ما يبقى في المذبح بعد الذبح فهنا أربع مسائل (احداها) ما ذكرنا (والثانية) الذنب اذا قطع بطن شاة (١٧٠) وبقي فيها من الحياة ما يبقى في المذبح (والثالثة) الذكاب المعلم اذا أخذ الصبيد وجره وبقي فيه ما يبقى في المذبح بعد الذبح

(والرابعة) اذا رمي صبيدا فاصابه وبقي فيه من الحياة قدر ما يبقى في المذبح بعد الذبح الاولى والثانية عندهما لا يقبلان الذكاة حتى لو ذكاهما لا يحل (واختلف) المشايخ على قول أبي حنيفة والاصح انهما يقبلان الذكاة حتى لو ذكاهما يحل ذكره الفقيه أبو الليث في مختلفاته والثالثة والرابعة لا يقبلان الذكاة بمعنى يحل حتى لو وجده المالك فلم يذكه لا يحرم (وأبو) حنيفة رحمه الله فرق بين الثالثة والرابعة وبين الاولى والثانية (وذكر) الامام الصرخسي اذا علم أنها كانت حية حين ذبحت حل أكلها سواء كانت الحية فيها يتوهم بقاؤها أو لا يتوهم بقاؤها (وقال) أبو يوسف رحمه الله ان كان يتوهم أنها تعيش يوما أو أكثر تغل (رجل) شق بطن شاة فأخرج ولدها

الشراء أحد حدوده دار البائع والفاصل جدار رهص فالجدار الفاصل ان يكون في فوائده اشارة الى أنه للمشتري ولو كان المدعي أيضا وذكرنا أن الفاصل شجرة لا يكفي اذا شجرة ولا تحيط بكل المدعي به والفاصل يجب أن يكون محيطا بكل المدعي به حتى يصير معلوما \* (فرع) قال في المحيط لوجه الحل المحذور في العامة لا يشترط فيه انه طريق القرية أو البلدة لان ذكر الحد لا اعلام ما ينتهي اليه المحذور وقد حصل العلم حيث انتهى الى الطريق وفيه الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان ما وله وعرضه الاعلى قول شمس الأئمة الصرخسي فانه قال يبين الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا السور وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وظاهر المذهب انه يصلح حدا وان لم يصدق كالنهر قال في الفتاوى الرشيدية عند أبي حنيفة رحمه الله سور المدينة والنهر والطريق لا يصلح حدا لانه يزيد وينقص ورمي بخرب السور ولا يبقى وعسى يترك السور في هذا الطريق واجراء الماء في هذا النهر وعندهما يصلح حدا واختار شمس الأئمة الاوزجندى قولهما \* (فرع) بين حدود الدار وبين ان كرم أو أرض أو دار وشهدا كذلك قيل لا تسمع الدعوى ولا الشهادة وقيل تسمع لو بين الممر والمحلة والموضع وقيل ذكر الممر والقربة والمحلة ليس بالآزم قاله في الذخيرة \* (مسئلة) من الجامع والفتاوى ادعى سكنى دار أو نحوه وبين حدوده لا يصح اذا السكنى نقل فلا يحسد قال في فتاوى رشيد الدين وان كان السكنى نقلا لكن لما اتصل بالارض اتصالا يثبت كان تعريفة بما به تعرف الارض ادعى ساكنة فقلت انما لا يعرف بالحدود ولا مكان احضاره فبستغنى بالاشارة اليه عن الحد اما السكنى فنتقله لا يمكن لانه مركب في البناء تركيب قرارا فالحق بما لا يمكن نقله أصلا \* (مسئلة) الشاهد لو أخطأ في بعض الحد ثم دارك وأعاد الشهادة وأصاب قبلت شهادته لو أمكن التوفيق سوا عدارك في المجلس أو في مجلس آخر ومعنى امكان التوفيق أن يقول كان صاحب الحد فلانا لانه باع داره من فلان آخر وما علمناه أو يقول كان صاحب الحد بهذا الاسم الا أنه سمي بعد ذلك بهذا الاسم الا آخر وما علمناه وعلى هذا القياس فافهم أصله من شرح الجامع هذا اذا ترك الشاهد أحد الحدود أو غلط فلو ترك المدعي أحد الحدود أو غلط فحكمه كالشاهد جلة قاله في المحيط والذخيرة وفي فتاوى رشيد الدين لو غلط الشهود في الحد الرابع ثم ذكر وعلى وجه الصواب وقالوا هذا هو الشهادة بالدعوى الاولى لا يقبل للتناقض

\* (الباب الخامس والثلاثون في القضاء بالاشارة والنسب والتعريف في الدعوى والشهادة) \* اعلم ان الاشارة في مواضعها من أهم ما يحتاج اليه في الدعوى قطعا للاحتتمال حتى قالوا لو كتب في المحضر حضر فلان بمجلس الحكم وأحضر معه فلانا فادعى هذه الدعوى لا يبقى بصحة المحضر وينبغي أن يكتب على هذا

وذبح الولد ثم ذبح الشاة ان كانت الشاة لاتعيش من الشق لاتحل وان كانت تعيش تغل (بقرة) عسر عليها الولادة فادخل رجل الذي يده في موضع الولادة فذبح الولد أو جرح في غير موضع الذبح ان ذبح يحل ولا بشكل وان جرحه ان كان لا يقدر على ذبحه يحل (رجل) له شاة حامل أراد ذبحها ان تقارب الولادة يكره ذبحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على أن الجنين لا يذك كذا كذا الام عند (قصاب) ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع الاعلى من الحلقوم أو أسفل منه يحرم وفي محل الذكاة قد ذكرناه \* (الفصل الثاني في التسمية) \* (وفي) الجامع الصغير يكره أن يذك كرام الله تعالى مع اسم غيره عند الذبح (وهي) على ثلاثة أوجه منها ما يحرم ومنها ما لا يحرم ويكره ومنها ما لا يحرم ولا يكره (أما) الاول فهو أن يذك كرام الله تعالى واسم غيره على وجه العطف والشركة نحو أن يقول بسم الله واسم فلان أو بسم الله ومحمد رسول الله (والمكره) ان يذك كرام الله وغير الله مقبر وبني الظاهر من غير حرف عطف ولا شركة نحو أن يقول بسم الله محمد رسول الله (وأما)



الذي لا يكره ولا يهزم فهو أن يكون منفضاً عنه صورة أو معنى قبله أو بعده بأن يقول اللهم تقبل عن فلان (وفي الفتاوى) لو قال بسم الله  
ومحمد رسول الله بالخفض لا تحل وبالرفع يحل ولم يذ كر النص وفي روضة الزندوسقي النص بالخفض لا تحل (ولو) قال بسم الله صلى الله على  
محمد يحل والاولى ان لا يفعل (ولو) قال بسم الله صلى الله على محمد مع الواو يحل (ولو) قال بسم الله واسم فلان أو باسم فلان لا يحل هو المختار  
(وفي الروضة) لو قال بسم الله بنام فلان أبو بكر يجوز ما لم يذبح (ولو) يذبح الهاع في بسم الله ان قصد ذ كر اسم الله يحل وان لم يقصد وقصد  
ترك الهاء لا يحل \* (نوع آخر) \* (رجل) سمى عند الذبح ان أراد به التسمية على الذبح يحل وان أراد به التسمية على غير الذبح لا يحل كالرجل  
اذا سمع الاذان فلما قال المؤذن الله أكبر قال هو الله أكبر وشرع في الصلاة لا يصير شارعا (١٧١) في الصلاة وان لم يكن له نية في التسمية

تحل (وكذا) اذا ترك التسمية  
ناسيا (ونشترط) التسمية  
في ذبح الجار الطاهرة (وفي  
الاصل) التسمية عند الذبح  
شرط وفي الاصطلاح عند  
الارسال والرمي (واذا)  
نصب الحديدة لاخذ الطغي  
تشرط التسمية عند الوضع  
(وقد) ذكر صاحب المحيط  
نصب منجلا صيد حمار  
الوحش ثم وجد حمار وطيه  
ميتا لا يحل (قال) الشيخ  
رحمه الله وهذا الجواب انما  
يحمل على ما اذا قعد عن  
الطاب لما أنه في الرواية  
الآخرى اعتبر التسمية عند  
النصب (ولو) أضع شاة  
وأخذ السكين وسمى ثم  
تركها وذبح شاة أخرى  
وترك التسمية عامدا لا يحل  
(ولو) رمى سهم الى صيد  
وسمى فأصاب آخر أو أرسل  
كلبه الى صيد وسمى وترك  
الكب ذلك الصيد وأخذ  
غيره يحل (ولو) ذبح تلك  
الشاة ثم ذبح بعدها أخرى

الذي أحضره معه لانه بدونه يودع اسم انه أحضر وادعى على غيره وكذا عند ذ كر الخصمين في أثناء المحضر لابد  
من ذ كر هذا في كتب المدعى - هذا والمدعى عليه - هذا وكذا لو ذ كر الخصم ان في المحضر أو السجل باسمهما  
وأشير اليهما بأن يكتب مثلا وقضيت لمحذ هذا على أحمد هذا الايد ذ كر المدعى والمدعى عليه فليكتب قضيت  
لمحذ هذا المدعى على أحمد هذا المدعى عليه واذا كتب عند ذ كر شهادة الشهود وأشار الى المتداعيين  
هذين لا ياتي بصحة اذا لشارة للمعتبرة هي الاشارة عند الحاجة اليهما واعلمهم أشار الى المدعى عليه عند  
الحاجة الى المدعى وأشار وعند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه وذلك اشارة الى المتداعيين واسكنها غير  
معتبرة فلا بد من بيان ذلك بأبغ الوجوه عن هذا قالوا لو كتب في ملك الاجارة الطويلة أحر فلان من فلان  
أرضه بهد ماجرت المبايعه الصحيحة بينهما في الاشجار والدراجين التي في هذه الارض لا يبقى بصحة الصل وكذا  
لو كتب بين المتعاقدين مكان بينهما لا يبقى بصحة الصل لجواز ان الاشجار كانت للمستهأجر باعها من المؤجر  
ثم استأجر الارض وعلى هذا التقدير لا يصح اجارة الارض وهذه اجارة الارض بهد ماجرت المبايعه الصحيحة في  
الاشجار بينهما كما كتب في الصورة الاولى وبعد ماجرت بين المتعاقدين كما كتب في الصورة الثانية لانهما  
متعاقدان وينبغي أن يكتب أحر الارض منه بعدما باع المؤجر الاشجار منه انظر دقائق الاعراب والخلاصة  
\* (مسئلة) \* برهن أنه وارث فلان الميت لا يحكم بوارثته ما لم يبينوا سبب الوراثه ولو أقام بينه وشهدوا ان  
قاضي بلد كذا أشهدنا على حكمه ان هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقالوا لا ندرى بأي سبب حكم  
فالقاضي الثاني يحمله وارثا لان حكم القاضي محمول على الصحة ووافقه الشرع وكذا في السجل وكتاب القاضي  
ولو كتب السجل موجز ثبت عند من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل الحكمية لا يبقى  
بصحة السجل ما لم يبين الامر على الوجه وقيل يبقى بصحة قالوا وكذا يكتب بقوله وشهد الشهود على موافقة  
الدعوى ذكر الامام النسفي في نسخة حكمه شمس الائمة الحلواني مع قاضي غايسية ورده المحاضر والسجلات  
بهذا ونقل عن شمس الائمة انه كان يقول كيف يكتب بقوله وشهدوا على موافقة الدعوى والمدعى يقول  
المدعى به ما حي والشاهد يقول المدعى به ما لك المدعى فلا يكون بينهما موافقة قال والمختار في هذا الباب أن  
يكتفي به في السجلات دون المحاضر لان السجل يرد من مصر آخر فلا يكون في التدارك حرج أما في المحاضر  
فيمكن التدارك من الخلاصة قالوا يكتب في محضر الدعوى شهدوا عقب دعوى المدعى وكذا يكتب وعقب  
الجواب بالانكار من المدعى عليه كباين انهم شهدوا قبل الدعوى أو على الخصم المقر بالشهادة على المقر  
لا تسمع الا في مواضع معدودة \* (مسئلة) \* قال في الفتاوى الرشيدية لو أخبرت امرأة انها افلانة بنت  
فلان لا يحل للشاهد أن يشهد باسمها واسم لان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولوعرفها

فكان ان تلك التسمية تكفي لا تحل (والسهم) اذا أصاب الصيد وغيره وأخذ الكب ذلك الصيد وغيره حل الكل (ولو) نظرا لقطع من  
الغنم فأخذ السكين وسمى ثم أخذ من شاة وذبحها بتلك التسمية لا تحل (ولو) أرسل كلبه الى جماعة من الصيد وسمى فأخذ أحدها تحل  
(ولو) قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله بريد التسمية أجزأ (ولو) قال الشكر لله لا يجوز كافي مسئلة الاذان وقد ذكرناه (ولو) أضع  
شاة ليزبحها ثم أكل أو نرب أو تسكاهم ثم ذبح ان طال فقطع الغور حرم والا فلا كذا في الاصل (وذكر) في الاصل انه ان طال الفصل ولم يذ كر  
جدد ورأيت في موضع نقرة أن الطويل ما يستكثره الناظر (وفي) اضاحي الزعفراني اذا حدد الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل وكذا لو  
تقلبت الشاة وقامت من مضجعتها ثم أعادها الى مضجعها انقطعت التسمية \* (كتاب الاضحية) \* (وفي) نسخة الامام السرخسي الاضحية  
واجبة (وذكر) الطحاوي ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله أما عندهما ففي سنة (وفي) نظم الزندوسقي الاضحية واجب الى من التصدق بمثل

فيمتدوا في الموضع ورواجبه عليه في ظاهر الرواية (وشراؤها) وجوبها الغنى وان يكون مقيما في مصر أو في بقية ما لا يكون مسافرا وان يكون في الوقت (وفي) أجناس الناطق قال أبو حنيفة رحمه الله المومر الذي له ما تادروهم أو عرض يساوي مائتي درهم سوى المسكن والخدم والنياب التي تلبس ومتاع البيت الذي يحتاج اليه وهذا إذا بقي له إلى أن يذبح الأضحية (وفي الهارونيات) ان جاء يوم الأضحية وله ما تادروهم ولا مال له غيره فهاك لم تجب الأضحية عليه وكذا الوقت قص من المائتين (ولو) جاء يوم الأضحية ولا مال له ثم استفاد مائتي درهم ولا دين عليه وجبت عليه الأضحية (الفقر) والغنى والموت انما يعتبر في حق الأضحية آخر أيام التشريق وأيام النحر (ولو) كان له مقام مستقل اختلف المتأخرون في اضافي الزعفراني يعتبر قيمته (١٧٢) لادخله حتى لو كانت قيمته مائتي درهم فعليه الأضحية (وقال) أبو علي الدقاق يعتبر دخله لا قيمته

(تفسيره) ان كان يدخل من ذلك قوت سنة فعليه الأضحية وصداقة المطار وقال غيره قوت شهر فان فضل عن ذلك مائتا درهم فعليه الأضحية وصداقة المطار (وفي) أول اضافي الزعفراني ان كانت غلة المسئلة تكفيه وعياله فهو موسر والانهو معسر عند محمد وعند أبي يوسف فهو موسر (ولو) كانت الضياع وقفا ولها غلة ان وجب له في أيام النحر - در مائتي درهم فعليه الأضحية والا فلا وان كان خبازا وعند حنيفة قيمتها قدر مائتي درهم أو مئتين قيمته ما تادروهم أو قصارا عنده أشنان أو صابون قيمته مائتا درهم فعليه الأضحية (ولو) كان له نصف أو كتب الفقه أو الحديث ان كان يحسن أن يقرأها وقيمتهما مائتا درهم فلا أفضحية عليه وان كان لا يحسن فعليه الأضحية السكل من الاجناس (وفي)

رجلان وقالوا نشهد أنما افلانة بنت فلان بن فلان - دل له الشهادة وفا قال ان في لفظ الشهادة من التأكييد ما ليس في لفظ الخبر لانه يمين بالله معني ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة ولو أخبر جماعة لا يتصور قواطعهم على الكذب وعندهم الواخبره دلان أنما ابنت فلان بن فلان يحمل له الشهادة على النسب ويصح تعريف من لا يصح شاهد الهامس واه كانت الشهادة لها أو عليها وقيل لا يصح فيه الها واختار النسبي الأول لان هذا خبر لا شهادة وكذا لا يشترط لفظ الشهادة وفي الخبر الحاجة إلى من يثق به كذا في المحيط \* (فرع) ذكر رشيد الدين وتعريف الاب والابن والزواج يجوز اذ شهادة هؤلاء عليها معتبرة تصح التعريف أيضا لعدم التهمة بخلاف التعديل فان التعديل شهادة والتعريف لا قال في الجامع في الفتاوى تعريفها ان يشهد على معرفتها عدلان أو رجل واحد وانما وهل تصح الشهادة على المرأة المنتقبة بعض مشايخنا قالوا لا يصح عند النعمان يعرف وقدمت هذه المسئلة في فصل ما ينبغي للشاهد أن يتنبه له في تحمل الشهادة وعن ابن مقاتل لو سمع اقرار امرأة من وراء الحجاب وشهدا ثنتان انما افلانة وكذا كرسها لم يجوز أن يشهد عليا الا اذا رأى شخصها حال اقرارها فيثبت يجوز أن يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها الارضية وجهها \* (مسئلة) حسرت عن وجهها وقالت انما افلانة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجه ميري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انما افلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهد أن يشير اليها فان ماتت فيثبت يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها انظر الجامع الصغير

\* (الباب السادس والثلاثون في القضاء بأحكام الشروع ومسائله) \*

اعلم ان الشائع ينقسم الى قسمين شائع يحتمل القسمة كنصف الدار ونصف البيت الكبير وشائع لا يحتملها كنصف فن ورواح وجار وثوب وبيت صغير فطامل بينهما حرف واحد وهو ان القاضي لو أجبر أحد الشريكين على القسمة بطاب الآخرة فهو من القسم الأول ولو لم يجبر فهو من الثاني اذ الخبر آية القبول \* وأما مسائل الشروع سبع بيع الشائع وجارته وعارته ورهنه وحبته وصداقته ووقعه اما بيعه فقسمان يحتمل القسمة أولا وكل قسم على وجهين اما ان باع من أجنبي أو من شريكه فالوجه الأول وهو البيع من أجنبي على صنفين اما ان كان السكل له فباع نصفه أو كان بين اثنين فباع أحدهما نصيبه فالبيع جائز في المواضع كلها انظر التجنيس \* (مسئلة) نخل بينهما وعليه ثمر أو أرض بينهما وفيها زرع فباع أحدهما مظه من السكل ينبغي أن يجوز اذ المشتري لا يجبر على القطع اقيامه مقام البائع انظر الواقعات \* (فرع) دار بينهما فباع أحدهما بناءها من أجنبي لم يجوز اذ لا يتخلوا اما ان باعه بشرط الترك أو بشرط القلع أما الأول فلا يجوز واذا فيه شرط منفعة للمشتري سوى البيع فصار بمنزلة اجاره في بيع وأما الثاني فلم

الفتاوى الصغرى الفقيه بالكتب لا يصير غنيا الا ان يكون له من كل كتاب اثنان وهما برواية واحدة عن محمد وان كان أحدهما برواية الامام أبي حفص والاخر برواية أبي سليمان لا يصير به غنيا (ولا) يصير الا انسان غنيا بكتب الاجاديت والتفاسير وان كان له من كل اثنان (وصاحب) كتب الطب والصوم والادب غني بها اذا صار قوت مائتي درهم (وفي الاجناس) رجل به زملة اشترى حمارا ركبته وسعى في حوائجه وقيمته ما تادروهم فلا أضحية عليه (ولو) كان في دار بكرة اشترى قطعة أرض بمائتي درهم فبني فيها دارا ليسكنها فعليه الأضحية (ولو) كان له دار فيها بيتان شذوي وصفي وفرش صفي وشطوي لم يكن بهما غنيا وان كان له فيها ثلاثة بيوت وقيمة الثالث ما تادروهم فعليه الأضحية (وكذا) الا فراس يعتبر الفرس الثالث (والغزى) لا يكون بغرسين غنيا وبالثالث يكون غنيا ولا يكون الغزى بالاحده غنيا الا ان يكون له من كل سلاح اثنان وأحدهما يساوي مائتي درهم (وفي الفتاوى) الدهقان ليس بغني بفرس واحد وبحمرا واحدا ان كان له فرسان أو

حواوان واحدهما يساوي مائتي درهم فهو نصاب الاضحية والزراع شورين وآله الغدات ليس بغنى وبقرة واحدة غنى وبثلاثة ثيران اذا  
ساوى واحدهما مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغنى بثلاثة اوتواب واحدها للبدة والاخر للمهنة والثالث للاعباد وهو غنى  
بالربع (وصاحب) الكرم غنى اذا ساوى مائتي درهم (والمرأة) تعتبر موسرة بالهر المجل الذي لها على الزوج ان كان مليا عندهما وعند  
أبي حنيفة لا يعتبر قال رحمه الله ورأيت في موضع ثقة رواية ابن سماعة عن محمد بن أبي حنيفة انه لا تجب الاضحية الا على من له مائتا درهم  
فما هذا فعلى هذه الرواية سوى بين غنى الاضحية وغنى الزكاة (بيان وقت الاضحية) وفي الاصل ايام النحر وأولها أفضلها ويجوز  
التضحية في الميادين المختلطين ويكره اذا طلع الفجر الثاني من يوم النحر فلاهل السواد أن يصحوا (١٧٣) وأهل مصر لا يضحون الا بعد صلاة

العيد (وفي الاجناس) لو ذبح  
أضحيته بعد صلاة الامام  
قبل الخطبة جاز في املاء محمد  
رحمه الله ولو لم يشتراضحيته  
حتى مضت ايام النحر تصدق  
بقيمة ما يصلح للاضحية  
(وفي) أضاحي الزعفراني  
اذا صلى الامام يوم العيد ثم  
تذكر كراهة صلى على غيره  
وضوء أو كان جنباً قد ذبح  
الرجل أضحيته بعد صلاة  
الامام وقد تفرق الناس  
لانتعاد الصلاة وتجوز  
الاضحية وان لم يتفرق  
الناس حتى علم بعد الصلاة  
واحرأت الاضحية لان من  
العلماء من قال لا يعيد الناس  
الصلاة ويعيد الامام وحده  
ولو علم الامام بذلك نادى  
بالصلاة ليعيدها فن ذبح  
قبل ان يعلم بذلك اجزأه  
ومن علم بذلك لم يجزه الذبح  
اذا بدعه قبل زوال الشمس  
وبعد الزوال يجزئه  
(وفي الاجناس) لو تبين  
ان هذا اليوم التاسع من

يجز اضروفه بشر يكره وكذا لو ادعى رجل على أحدهما شيئا فصالحه على نصف هذا البناء أو على نصف هذا  
الزراع المشترك لم يجز (مسئلة) باع بناء بالأرض على أن يترك المشتري البناء ففسد البيع ولو أن  
بينهما بئرا وأرضا باع أحدهما حظهما من البئر من غير شريكه من غير أن يكون له طريق في الأرض جاز لا لو  
باعه على أن يكون له مشتري طريق في الأرض ذكره في الفتاوى الصغرى (فرع) لو باع أحدهما  
حظهما من بيت معين من الدار فلا تحرايطا لبيعه من شرح الطحاوى  
(فصل) قال في المحيط دار بينهما فباع أحدهما نصف بيت معين منها شاعلم يجز عند أبي حنيفة لتضرر  
شريكه في تقايه نصيبه عليه عند القسمة قال رأيت لو باع نصف كل بيت منهما لم يقطع نصيب شريكه قال  
وكذا الأرض وان بينهما مقبرة ثياب هر وبه مما يقسم فباع أحدهما نصف ثوب بعينه من رجل فان أبا  
حنيفة جوز وكذا الغنم وهذا الاشبه الدار الواحدة وقال أبو يوسف وينبغي أن يكون هذا والدار سواء في  
قوله لا يرى أنه لو باع من كل شاة نصفها من رجل على حدة لم يستطع شريكه أن يجمع له نصيبه فيها فتضرر  
واقطع نصيبه فكيف يخطفان ولو كان بينهما أرض ونخل وباع أحدهما نصف نخلة بعينه بأصلها من  
رجل لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله كما مر ولو باع أحدهما نصف الأرض واستثنى نصف النخل بأصله فهذا  
مثل ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا لو باع نصف الدار شاعلا لا يتامع بينهما لم يدخل في البيع قال أبو  
يوسف رحمه الله وأنا أرى كل هذا جازا لا أنقض ببيع القسمة لا يدري تقع أم لا ولعلها لو وقعت لا يدخل في  
القسمة ضرر من هذا البيع ولو باع أحد الورثة شيئا من التركة فلو باع نصيبه من كل شيء والمشتري به لم  
نصيبه جاز ولو باع شيئا معيناً لم يجز لاحتمال أن لا يقع هذا في نصيبه ومعنى قوله لم يجز البيع في كل ذلك  
الشيء ما أتى نصيبه فيجوز والله أعلم بالصواب من هذه الروايات (مسئلة) فن بينهما وليسا شريكين في  
الاشياء وكل أحدهما صاحبه ببيع حظهما من القن فباع المأمور نصفه ولم يبين أى النصفين هو فبأن القن  
بعد تسليمه فقال البائع بهت حظى صدق من الفتاوى الظهيرية (مسئلة) قال فاضحنا له دار فباع  
رجل نصف بناء بالأرض لم يجز ولو باع سهما واحدا شاعلا بحدوده هذا السهم قال النسفي قال مشابحنا  
بأنه يوجب الفساد إذ يومه الاقرار بالمرز يكون له الحدود اما الشائع فلا والصحيح عندى انه لا يفسد وما  
اجارة المشاع فلا فرق عند أبي حنيفة بين ما يحتمل القسمة وبين ما لا يحتملها فغواب الكل واحده عنده ثم  
لو أجزأ أحد الشريكين نصيبه من شريكه جاز بالاجماع في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله وروى  
عنه انه لم يجز وسواء أجزأ كل نصيبه من شريكه أو بعضه ولو أجزأ نصيبه من أجنبي جاز عند أبي حنيفة في رواية  
لا في رواية ولو كان كل رجل جاز فجزأه من أجنبي فعند أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز وعندهما يجوز ثم عند

ذى الحجة يؤمر بأعادة الصلاة الاضاحي كذا ذكره في أضاحي الزعفراني (وقال) في الفتاوى ان شهد عنه شهود على هلال ذي الحجة جازت  
الصلاة والاضحية وان لم يشهد عنه الشهود لا تجوز اه (فروع فيما يجوز من الاضحية وما لا يجوز) (وفي الاصل) الاضحية من أربعة  
أصناف من الحيوان (الاول) الابل (الثاني) البقر (الثالث) الغنم (الرابع) الخراف (وفي الاصل) الاضحية من أربعة  
ماتم لها أربعة أحوال (الثاني) البقر (الثالث) الغنم (الرابع) الخراف (وفي الاصل) الاضحية من أربعة  
الغنم والد كرمها أفضل اذا كان خصيا والثني منها فاضل ولا يجوز ما دون ذلك من كل شيء الا الجذع العظيم من الضأن والثني من الغنم  
التي أتى عليها سنة وطعنت في الثانية والجذع التي أتى عليه سنة أشهر وطعن في الشهر السابع (وفي) الاجناس الجذع من الضأن ماتم له ثمانية  
أشهر وطعن في التاسع (وفي) أضاحي الزعفراني ما تحب صبعة أشهر وطعن في الثامن (ثم) قال في الاجناس انما يجوز الجذع اذا كان عظيم



الجسم أما إذا كان صغيراً فلا يجوز إلا إذا تم سنة وطعن في الثانية (والرابع) المعز والذي كرمه أفضل ولا يجوز منه إلا الشيء وهو الذي أتى عليه سنة وطعن في الثانية كالغنم والمعز كالجدع من المعز كالجدع من الضأن وهو الذي أتى عليه أكثر الحلول (الكل) في الأصل (وفي) نظام الزندوسى المولودين الوحشى والاهلى إذا كانت أمه وحشية لا يجوز (ولو) نزاك على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الحنبلين آخرى ان كان يشبه الام يجوز (ولو) نزاك على شاة قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الحنبلين آخرى العبرة بالمشابهة (الجماعوس) يجوز في الضحايا والهدايا استخساناً (ثم) الابل أفضل من البقر ثم الغنم أفضل من المعز (وفي) أصاحى الزعفرانى قال الامام الحنبلين والبقرة أفضل من الشاة إذا استويا في القيمة والمعم والأصل (١٧٤) فيه انهم ما إذا استويا في القيمة واللحم فاطيبهما لهما أفضل وان اختلفا في القيمة فالفاضل أولى

أبى حنيفة قيل لا ينفق حتى لا يجب الإجراء ولا قيل ينفق فاسد فيجب أجزا المثل وهو الصحيح ولو وكله بأجره من اثنين فان أجمل وقال أجزت الدار من كذا جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصفه منى نصفه منك وأنحوه كذا ثور بيع يجب أن يكون عند أبى حنيفة على اختلاف مرفيه إذا كان كله بينهما وأجزأ أحدهما النصف من أجنبي ينبغي أن يجوز في رواية لأبي روية والشيوع الطارى لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عند أبى حنيفة ويفسدها في رواية عنه كذا قاله الصدر الشهيد

\*(فصل)\* ايداع المشاع جائز وقرض المشاع جائز بالاجماع انظر الهداية \* (مسئلة) \* قال في العيون مضاربة المشاع لم تجز وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة من شريكه يجوز ومن غيره وفيما يحتملها لم يجوز لان شريكه ولا من أجنبي وطر والشيوع لا يفسد الهبة بالاتفاق ولو وهب الكل من اثنين فان أجمل بان قال وهبته منك لم يجوز عند أبى حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز ولو فصل بالانصاف فهو على هذا الخلاف ولو بالتثليث يجوز عند محمد لا عندهما

\*(فصل)\* رهن الشائع لم يجوز من شريكه ولا من غيره احتمل القسمة أو لا وطر والشيوع كقران وطروه بان باع المثل بعض الرهن وقد كان وكلا يبيعه بمجته معا ومتفرقا بطل الرهن في الباقي أو كان قلبا فانكسر ضمن نصفه فيصير له فبطل الرهن كذا عن الايضاح \* (فرع) \* رهننا عند رجلي جاز إذا لاشيوع في الدين الا إذا قال كل منهما رهنك بحلف فيثبت لا يجوز كذا عن خزنة الفتوى \* (مسئلة) \* قال في الهداية لم يجوز رهن ثمر على نخيل ولا زرع أو نخيل في أرض دونها الاتصال الرهن بغير مخالفة فصار كشيوع وكذا رهن أرض بلا نخيل وزرع أو رهن نخيل بلا ثمر لانهما الأصل ان الرهن لو كان متصلا به لم يجوز لانه رهن قبضه وحده وعن أبى حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر جاز لان الشجر اسم للثابت فيكون امتثاله الاشجار بجوازه بخلاف رهن دار دون بناء اذا البناء اسم للمبني فيصير رهننا جميع الارض وهي مشغولة بذلك الرهن ولو رهن النخيل بواضعها جاز اذ هذه تجاوره وهي لا تمنع الهبة ويدخل الثمر تبعاً للاتصال فيدخل تحصيلها للمعد بخلاف البيع اذ يبيع النخيل بلا ثمر جاز فلا ضرر ورة الى ادخاله بلاذ كرخلاف متاع في دار حيث لا يدخل في رهن الدار بلاذ كرخلاف تبعية وكذا يدخل الزرع والرطوبة في رهن الارض لاني بيدها الماس ويدخل البناء والقرض في رهن أرض ودار وقرية للماس ولو رهن داراً بما فيها جاز فلا واسحق بعضهم فلم جاز رهن الباقي ابتداء بقي رهننا بحصته والابطال كله

حتى ان الفحل بعشرين أفضل من الخصى بخمسة عشر (والبقرة) أفضل من ست شياه إذا استويا في القيمة وسبيع شياه أفضل من البقرة (وفي الفتاوى) شراء شاة واحدة للأضحية بثلاثين درهما أفضل من شراء اثنين بعشرين (وفي) أصول التوحيد للامام الصغار التضحية بالديك والدجاجة في أيام الاضحية ممن لأضحية عليه لا عساره تشبها بالمضحين مكره لانه من شيم الجوس (وفي الفتاوى) لوضى بشاة واحدة بكفيه ولو ضى بأكثر من واحدة تقع الواحدة فريضة والزيادة تطوع عند عامة العلماء (والجزور) والبقير يجزئ عن سبعة إذا أراد الكل القرية اختلفت جهة القرية أو اتحدت ولو نوى أحدهم اللحم بطل الكل (والبعير) والبقير يجزئ عن سبعة إذا كانوا يريدون

\*(الباب السابع والثلاثون في القضاء بدعوى الوقف والشهادة عليه)\*

\*(مسئلة)\* أرض بيده وأرض أخرى بيد آخر فادعى رجل ان هاتين الارضين وقف عليه وقفهما جده على

به وجه الله تعالى اتفقت جهة القرية أو اختلفت كلاضحية والقران والتمتع والتقدير بالسبع لمنع الزيادة لمنع النقصان اولاده حتى لو كان الشراء في البدينة أو البقرة ثمانية لم يجوزهم ولو كانوا أقل من ثمانية إلا أن نصيب واحد منهم أقل من السبع لا يجوز أيضاً (بيان) مات الرجل وترك امرأة وابناً وبقرة فضحياها لا يجوز عنهما ما أى في حقهما (وفي) أصاحى الزعفرانى اشترك ثلاثة نفر في بقرة على أن يدفع أحدهم أربعة دنانير والاخر ثلاثة دنانير والاخر ديناراً واشترى وام باقرة على أن تكون البقرة بينهم على قدر رؤوس مالهم فضحوا بها لا يجوز (ولو) كانت البدينة أو البقرة بين اثنين فضحياها بالخلاف المشايخ فيه والمختار انه يجوز ونصف السبع تبع فلا يصح لحما قال الصدر الشهيد وهذا اختيار الامام الوالد هو اختيار الفقيه أبى الليث (وفي الأصل) سبعة اشترى كوا في بدينة أو بقرة ثم مات بعضهم قبل أن يضر وقال ورثته انحروها عنكم وعن فلان الميت يجوزهم استخساناً (وكذا) لو كان أحد الشريكة صغيراً وعن أم ولده (سبعة) ضحوا ببقرة



وأراد أن يقتسموا اللحم بينهم أن اقتسموها ورثا جاز وأن اقتسموها جازا فإن جعلوا مع اللحم شيئا من السقط كالرأس والاذن يجوز وأن لم يجعلوا إلا الجوز وأن فعلوا مع هذا وحدهما الفصل بينهم بعضهم لبعض لم يجز (ولو) باع درهمين أحدهما أكثر وزنا فخل صاحبهما الآخر يجوز لأن هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة يجوز وفي الأولى يحتمل القسمة والفرق أن تحليل الفضل هبة وفي مسألة اللحم وهب المشاع فيما لا يحتمل القسمة وهو اللحم فلم يجز وفي مسألة الدرهم الواحد لا يحتمل القسمة فجاز (ولو) جعلوا اللحم والشحم سبعة أسهم وقسموها بينهم جازا فجازت القسمة كذلك في الفتاوى (وفي المتن) لو غصب أخصية غيره وذهبها عن نفسه وضمن القيمة لصاحبها أجزأ ما صنع لأنه ما ملكها سابق الغصب (وفي) نظم الزندوستي خمسة أشياء إذا أخذها من ملك الغير تجوز بها (١٧٥) الأخصية وضمن قيمتها (أولها)

فغصب شاة وضحي بها  
(والثاني) لو سرق شاة  
وضحي بها (والثالث)  
لو غصب من ولده الصغير أو  
الكبير (والرابع) لو غصب  
من عبده المأذون المديون  
ديناما متغرقا (والخامس)  
الشراء الفاسد (قال) وستة  
لا تجوز وأولها المودع إذا  
ضحي بشاة الودبعة والمستعير  
والمستبضع والمرتن  
والوكيل بشراء الشاة  
والوكيل بحفظ ماله إذا  
ضحي بشاة موكله والسادسة  
الزوج والزوجة إذا ضحي  
كل بشاة صاحبه بغير إذنه  
والأخصية تدخل في ضمانه  
بالذبح ولولم يتقدم ملكه  
على وقت المباشرة  
\* (فوع في العيوب) \*  
(وفي) نظم الزندوستي خمسة  
عشر من الآفات لا تمنع  
جواز الأخصية (منها) أن  
التي لا أسنان لها أن كانت

أولادهم وأحفادهم أبا ماتنا سألوا أو أحد الرجلين غائب فبهرن المدعى على الحاضر لو شهد أنهم مملوك الوافق  
وقفعهما جميعا وقفا واحدا وذلك كرائع الوفاق حكم على الحاضر بكون الأرضين وقفا إذا حضر هذا بصير  
خصما عن الغائب فصار كأحد الورثة ولو شهد أنه وقف وقفين متفرقين بضمي بما في يد الحاضر فقط قاله  
صاحب الفتاوى الظهيرية وفي المسئلة اشكال وينبغي أن يحكم بوقفية بما في يد الحاضر في الوجهين جميعا  
لأنه ألحق بأحد الورثة وأحد الورثة إنما يصير خصما عن البقية إذا كانت العين بيده حتى لو ادعى عينا من الحركة  
على وارث ليس العين بيده لا تسمع وفي مسئلتنا أحد الأرضين بيد الغائب فكيف بضمي بوقفية على الحاضر  
\* (مسئلة) \* قال في الذنب: يزاد على داره قال ذواليدانه وقف على الفقراء أو أقيمهم صغ أقراره ويكون  
وقفا فلوراد المدعى تحليفه لياخذ الدار لو نكل لا يحلفه وقفا إذا العين صار مستهلكا بصره وورثه وقفا ولو أراد  
تحليفه لياخذ القيمة فعلى قياس قول الحسن لا يحلفه بعد إقراره بالوقف لأنهم لا يضمنان قيمة العقار وعلى  
قياس قول محمد يحلفه وان نكل يأخذ منه قيمته ويقتى بقول محمد كذا لا يحتمل به هذه الحيلة لدفع البين عن  
نفسه وعلى هذا لو أقر بالدار لابنه الصغير فقد ذكر في مسائل الاختلاف وقفه في محته فبات وادعى أحد أنه  
له وأقر به ذرته لا يبطل الوقف وضمنوا قيمته من تركه الملبث ولو أنكر وأخذه تحليفهم لاخذ القيمة أمالو  
أراد تحليفهم لياخذ الوقف فلا عين لهم عليه كذا في التجنيس \* (مسئلة) \* ادعى الموقوف عليه أنه وقف  
عليه ولو ادعاه باذن القاضي يصح وقفا أو بغير إذنه فقبه رويان والامع أنه لا يصح لأن له حقا في الغلة لا غير  
فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بغير إذن القاضي لا يصح  
رواية واحدة وفيه أن مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وإنما يملكه المتولى ولو كان الوقف على  
رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولى بغير إطلاق القاضي إذا لم يردوه ويقتى بأنه لا يصح لأن حقه  
أخذ الغلة لا التصرف في الغلة ولو غصب الوقف أحد ليس لاحد من الموقوف عليهم الخصومة إلا بادن القاضي  
كذا عن الفتاوى الرشيدية \* (مسئلة) \* ادعى أنه وقف وأنكر ذواليدن فصله على مال لم يجز إذا صلح  
كبيع وليس لامتولى بيعه واستبداله ولو دفع المتولى شيئا إلى ذى اليد وأخذ الدار لو وقف يجوز لم يكن له  
بينة على إثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لم يجز لأنه ليس بخصم والفضولي لو فعل ذلك يجوز إذا الموقوف  
عليه فعله لياخذ الدار أما الفضولي فلو فعله من ماله لاستخلاص الوقف في دفع ماله ولا يأخذ الدار من فتاوى  
رشيد الدين

\* (فصل) \* متول ادعى أنه وقف على كذا ولم يذكر الوقف قبل يسمع وقيل لا مالم يذكر الوقف عندهم  
إذا الوقف عندهما حبس أصل الملك عن ملك الوقف فلا بد من ذكره لئلا يكون اثباتا للأجبهول قال في الفتاوى

الله تعالى أن يبق من الأسنان ما يتلف به يجوز (وفي) الاجناس لا يجوز مطلقا والتي لا لسان لها في الغنم يجوز وفي البقر لا والجرباء أن كانت  
سمينة تجوز والتي لا قرن لها من الأصل تجوز فإن انقطع أو انكسر بعض قرنهم تجوز إذا بلغ المخ وصفه فيرة الأذن والتي باذن ناقب أو شق من  
الأعلى إلى الأسفل فإن لم يكن لها أذن خلقة لا تجوز وكذا إذا لم يكن لها إحدى الأذنين (وروى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن لم يخلق  
لها أذن تجوز وهكذا روى عن محمد رحمه الله والتولاه وهي الجنونة أن كانت سمينة والعرجاء أن كانت غنقى بثلاث فوائم وتحافى الرابعة  
عن الأرض لا تجوز وأن كانت تضع الرابعة على الأرض وتستعين بها إلا أنها تتمايل مع ذلك وتضعها وضعا خفيفا تجوز والمحجوب العاجز  
من الجماع والتي فيها السعال والعاجزة عن الولادة لكبر سنها والتي لها كى والتي لا ينزل لها لبن من غير علة والتي لها ولد تجوز (وفي الاجناس)  
أن كان للشاة ألبنة غيرة خلقت شبه الذنب تجوز وأن لم يكن لها ألبنة خلقت كذلك قال محمد لا تجوز (وفي المنبع) من العيوب ما لا يجوز

(منها) العبيد والعوراء فان كان الذاهب بعض ماله او بعض اذنهما او بعض أسنانهم افقر رواية الاجماع ان كان أكثر من النصف لا يجوز بالايجاع وان كان أقل من الثلثين تجوز بقدر الثلث وما كان دون النصف فهو قليل عندهما وبقدر النصف ظاهر مذهبهما انه كثير (وفي) شرح الجامع الصغير للصغير الشهيد في النصف عنهما روايتان والظاهر عنهما ان النصف كثير (وفي) مختلف الروايات ان كان أكثر من الثلث لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وبقدر الثلث يجوز وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز وهل تجمع الخروق في الاذن من الاضحية اختلاف المشايخ فيه في كتاب الصلاة من الاجناس (ولو) كانت صحبة العيين فعورت عنده بعد ايجابه اياها على نفسه (١٧٦) أو كانت سمينة فصارت عنده بجفاء أو عرجاء ان كان، ومرا لا يجوز له أن يضحى بها وان كان فقيرا

جازه ذلك (وهذا) في رواية أبي سليمان (وفي) رواية أبي حنيفة بحوزة عشر اكان أو مومرا (ولو) أصابها آفة فكسرت رجلها أو ذهبت عينها في معالجة الذبح ان لم يرسلها جاز وان أرسلها بعد أصابة الآفة ثم ضحى بها في وقت آخر في يومه أو في يوم آخر لرواية لها في الاصول (وفي) اليون والمنتقى واضاحي الزعفراني عن أبي يوسف رحمه الله انه يجوز (وقال) الزعفراني في كتابه انه لا يجوز به قال بعض العلماء ولا ناخذ به (والجفاء) التي لا شحم لها لا تجوز ومقطوعة رؤس ضرعها وان ذهب من واحد أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن (وفي) الشاة والعزائم لا يمكن لها احدى حلمتها خالقة أو ذهبت باقة وبقيت أخرى لم تجز (وفي) الابل والبقر ان ذهبت

الظاهرية الشهادة بالوقف بالبيان واقف تقبل وفي الفتاوى الرشيدية لا تقبل قال في العدة ينبغي ان تقبل لو كان قريبا ولو ذكر والواقف لا مصرف يقبل وان كان قديما ويصرف للفقراء (مسئلة) وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه طالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فالحتم ان لا يجوز اذا الشهادة على أصل الوقف بالشهرة تجوز في المختار ولو كان الوقف على قوم باعيانهم وأما على الشرائط فلا هو المختار كذا في الفتاوى (مسئلة) وفي الفتاوى الرشيدية تقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بصريح لوصريه اذ الشهادة بماتكون سنة عشر بن سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فتبين القاضي انه شهد بصريح فاذا لا فرق بين سكوت وافصاح بخلاف سائر ما تجوز فيه الشهادة بسماع فانهم لو صرحا انهما شهدا بسماع لا تقبل ولو شهدا بوقف على نفسه أو على أحد من أولاده وان سفلوا أو على آبائهم أو على أولادهم لا تقبل وكذا لو شهد به على نفسه وعلى أجنبي لا تقبل لافي حقه ولا في حق الاجنبي ولو شهد أحدهما انه وقفه على زيد وشهد الآخر انه وقفه على عمرو وتصرف غلته الى الفقراء لانهما اتفقا انه وقف (مسئلة) قال في كتاب الدعوى والبيانات وقف نصه أو نحوه مشاعا جاز عند أبي يوسف ولو قال وقف حتى منه ولم يسمها قال أسحق بن ان أجيزه لو ثبت الواقف على اقراره بالوقف ولا فلو شهدا عليه بالوقف وبقدر حصته منه وسماه تقبل ويحكم بالوقف ولو شهدا باقراره ولم يعرف حصته أخذه القاضي فان سمى حصته فالقول قوله فيما سماه ويحكم بوقفه ولو مات الواقف فوارثه يقوم مقامه فما أقر به لزمه الى أن يثبت الزيادة عند القاضي فيحكم بما ثبت عنده منه ولو شهد انه أقرانه وقف جميع حصته وهو الثالث فاذا هو أكثر يصبر جميع حصته وقطعا لا يرى ان أصحابنا قالوا لو قال أو وصيته بثلث مالي وهو ألف فاذا هو أكثر فله الثلث كله بالغام بالغ والأمر ان لا يرى أنه لو قال أو وصيته بثلثي من هذه الدار وهو الثلث فاذا هي النصف فله نصفه فكذا الوقف كذا في الذخيرة (مسئلة) قال في فتاوى أهل سمرقند غصب وقطعا فنقص فما أخذ بنقصه يصرف الى مرته لا الى أهل الوقف لانه بدل الرقبة وحققهم في الغلة لا في الرقبة ولو زاد غاصبه فيه شيئا فلو كان مما ليس بمال ولا له حكم المال يؤخذ منه بلا شيء ولو كان مالا فاعما كغرس وبناء أمر بقاعه الا اذا أضر بالوقف فيضمن القيم أو القاضي قيمته من غلة الوقف ان كانت والابو جال الوقف يعطى من أجرته كذا في فتاوى الفضلي (مسئلة) قال في النوازل سئل النسي عن أرض وقف فيه بناء مملوك وكان صاحب البناء قد استأجر الأرض باجرته يومئذ فتبدل المتولى بعد زمان وزاد أجره مثله فابى مالك البناء الا بالاجرة الاولى والمتولى الجديد لا يرضى الا بالجر المثل الا أن هل للمتولى ذلك قال نعم (مسئلة) قال في الذخيرة استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة هي أجر مثلها حتى جازت الاجارة فرفضت أجرته لا تنفسح

واحدة يجوز وان ذهب اثنان لا يجوز والله أعلم (نوع في الانتفاع بالاضحية) (وفي الاصل) يكره ان تحلب الاضحية ولو يجزى وهو اقبل الذبح ويتطعم به فان فعل ذلك تصدق به (ومن) أصحابنا من قال هذا في الشاة التي أو جبهها على نفسه (ويجوز) الانتفاع بجلد الاضحية وهدي المتعة والطقع بان يتخذوه فر وأو بساطا أو جرابا أو غريلا أو له ان يشتري به متاع البيت كالجراب والغراب والخلف ولا يشتري به الخيل والزيت واللحم ولا بأشياء بيعة بالدرهم ايتصدق بم او ليس له ان يبيعه بالدرهم لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك يتصدق بمه (واذا) اشترى بقرة أو بغير أو أو جبهه أضحية يكره له ركو به واستعماله فان فعل ذلك أو بعضه تصدق بم ناقصه وان أجره تصدق بم باجره (وفي) اضاحي الزعفراني فان ولدت ولدا ذبحها ولدها معها (نوع في التضحية من الغير) (وفي التجريد) يضحى الفنى عن نفسه وأما عن ولده المغير فغير روايتان وأما عن أولاده الكبار فلا يضحى عنهم وأما ابن الابن فقبره وايتان فان كان صغيرا مال يضحى عنه أبوه أو وصيه

عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وقر يضحى من مال نفسه (وفي الأصل) قال الامام السرخسي زعم بعض مشايخنا ان على الاب أن يضحى من مال الصغير وكذلك الوصي على قياس صدقة الفطر عند أبي حنيفة والاصح أنه ليس له ذلك وهذا لا يملك عتق عبده وهدية ماله والفاضل في مال الصغير على هذا والمجنون كاصبي وعلى الاب أن يؤدي خراج الارض التي لاصبي وعشره ويؤدي دينه (وفي الفتاوى) الوصي اذا ضحى عن الصغير بماله يعني بمال الصغير ولم يتصدق جازان تصدق ضمن (وفي النوازل) لو ضحى بشاة نفسه على غيره بامر أو بغير أمره لا يجوز بخلاف العتق عن غيره فانه لو أعتق عبده عن كفارة رجل بامر به يجوز (وذكر) بعد هذا في النوازل سئل نصير عن رجل ضحى عن الميت ماذا يصنع به قال يأكل منه ويصنع به ما يصنع بأضحية فقيل له أيضا - بر عن الميت (١٧٧) فقال الاجر له والمالك لهذا فقيل له فان ضحى عن الصبي فقال

الاجر له والمالك لهذا الرجل (وقال) محمد بن سلمة مثل هذا (وقال) محمد بن مقاتل مثل ذلك وأبو طيسع مثله (وقال) همام بن يوسف يتصدق بالكل (وفي) الروضة ان أوصى أن يضحى عنه من ثلث ماله كل عام جاز (وفي) أضاحي الزعفراني لو ضحى ببقرة عن نفسه وعن ستة من أولاده ان كانوا صغارا جاز وأجرهم وفي الكبار بامرهم جاز وبغير أمرهم لا يجوز هذا ما بسره الله نقله من الخلاصة والله الموفق (الفصل الثالث والعشرون في الجنائيات والديات والحل - ردود) (نعمد) القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخمأ ومأجرى مجرى الخطأ والقتل بسبب (فالعمد) ما عمد ضربه بسلاح أو مأجرى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالحمد من الخشب والحجر

ولو غات لا تنفس في رواية لان أحرار المثل يعتبر وقت العقد وتنفس في رواية ويجدد العقد والى وقت الفسخ لزمه المسمى الاول ثم فيما بعده ولو رضى المستأجر الاول بالزيادة فهو اول من غفره ولو لم يمكن فسخ العقد بان كان فيه رزق فأتى وقت زباده لزمه المسمى الاول وبعد الزيادة يجب أجر مثله وازيادة الاجرة تعتبر لو زادت عند الكل حتى لو زاد واحد نعمتنا لانه تبرهذه الزيادة (فرع) \* لو أجر باجرة مثله ثم زاد أجر مثله لا تنفس ولو أجرة بأقل وجب الاقل فلورادأ خرفه للمتولى ان يخرج الاول الا ان يستأجره الاول بأجر مثله انظر الجامع الصغير ولو بنى المستأجر باذن المتولى فلما مضت المدة زاد في الاجرة للمستقبل فرضى صاحب السكنى بالزيادة فهو اول (مسئلة) \* لو أراد المتولى ان يشتري ضيقة بغلة الوقف تكون موقوفة على وجه الوقف الاول فقد وقفت ولم يوجده فيسره وايقبل بغيره القاضي ثم اتفقوا على انه لم يجوز ويضمن المتولى لوفعه لانه يجوز على الوقف شراء ما يكون فيه عمارة الوقف وزيادة لقلته وأما ما يكون وقفه على ذلك الوجه فهو وقف آخر لا من مصالح الوقف الاول ألا يرى ان غلته تصرف الى عمارة نفسه وما فضل يصرف الى عمارة الوقف الاول انظر شروط الحاكم (مسئلة) \* اجتمع من مال المسكر شيء فقبل ليس لقيم ان يشتري به دارا والوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمن وقبل يجوز استعسانا به أفنى محمد بن سلمة انظر القنية (مسئلة) \* قيم الوقف لو باع الوقف بأمر القاضي ورأيه جاز كذا روي عن أبي يوسف انظر فوائد صاحب المحیط (فرع) \* قال في الهدية الواقف لواقفة رالى الوقف رفع الى القاضي حتى يفسخ الوقف ولو لم يكن مسببلا (وسئل) خمس الاثمة الخواني من وقف تعذر استغلاله هل للمتولى ان يبيعه ويشتري بثمنه آخره كانه قال نعم قيل له لو لم يتعامل ولكن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وقيل لم يجوز بيع الوقف تعطل أولا وكذا لم يجوز الاستبدال به وفي المتن عن محمد دلوه تعطل للقاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضي وفي الفتاوى الظاهرية يبيع ببناء الوقف جائز بعد الهدم لانه وكذا الشجر المثمر الموقوف جاز يبيعه بعد القطع لا قبله ولو كان الشجر غير مثمر جاز يبيعه قبل القطع وبه (مسئلة) \* في الفتاوى الرشيدية وقف على أولاده وأولاد أولاده هل يدخل فيه أولاد البنات فيه وياتن ويقتى بانهم لا يدخلون كذا في آخر محاضر فصول الاستروشنى (مسئلة) \* رجل في يده ضيقة بجار رجل وادعى انه وقف وجاء بصل فيه خطوط عدول وحكام قد انقضوا وتفاوتوا طالب من الحاكم القضاء به قال لا يعتمد على الخطوط ولا ينبغي للحاكم ان يحكم بذلك وكذلك لو كان لوح مضروب على باب دار ينطاق بالوقف لا يقضى به ما لم يشهد الشهود على الوقف من الخلاصة وقد تقدم شيء منه (فصل فيمن يصح الوقف عليه ومن لا يصح) وفي الحاوى قال أبو حنيفة اذا وقف مال لبناء القنطرة أو لاصلاح الطرق أو لحفر القبور أو لاتخاذ السقايات

( ٢٣ - معنى الحكم ) والنار وموجب ذلك الاثم والقود الان يعفو الاولياء ولا كفارة فيه (وشبه العمد) عند أبي حنيفة فوجاهته أن يتعمد الضرب بمالس بسلاح ولا مجرى مجرى السلاح (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا ضرب بحجر عظيم أو بخشبة عظيمة فهو عمد لانه لا يقصد به الا القتل وموجب ذلك على القولين الاثم والكفارة ولا قود فيه وفيه دية مغلطة على العاقلة (والخطأ) على وجهين خطأ في القصد وهو أن يرعى شخصاً بظنه صيد فاذا هو آدمى وخطأ في الفعل وهو أن يرعى غرضاً فيصيب آدمياً وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيه (وأما) مأجرى مجرى الخطأ مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطأ (وأما) القتل بسبب فكحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه وموجب جبه اذا تلف فيه آدمى الدية على العاقلة ولا كفارة فيه (والكفارة) في شبه الخطأ عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجوز فيهما الا طعام لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة (ويقتل) الذي بالذي (ويقتل)



الواحد بالجماعة (وتقتل) الجماعة بالواحد فإذا قتل جماعة واحد اعتد اتقتل الجماعة بالواحد لاجتماع الصلابة رضي الله عنهم (وروي) أن سبعة قتلوا واحدا بصغار فقتلهم عمر رضي الله عنه جميعا وقال لو غلّا أي لو اجتمع عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعا ولأن القتل بطريق التعاقب غالب والقصاص شرع لحكمة الزجر فيجعل كل واحد منهم كالمنفرد في هذا الفعل فيجب القصاص تحقيقا لمعنى الاحياء من الكل (وذكر) بعض شرح القدوري انما يتص من جميعهم اذا وجد من كل واحد منهم جرح لازهاق الروح فاما اذا كانوا عيين بالاحد والامساك فلا قصاص عليهم (الكل من شرح السكندر) (ولا يجوز استيفاء القصاص الا بالسيف أو السكين حتى ان من أحرق رجلا بالنار أو قطع طرف لسانه فمات أو شجموه كان يضرب (١٧٨) علاوته فمات يقتل بالسيف لا غير (ولا يقتل الولد بولده ولا الجلمن قبل الرجال والنساء وان علا ولا بولده

الولد وان سفل ولا والدة بولدها ولا جده من قبل الاب والام وان ماتت أو سفات (و يقتل) الولد بالوالد (ولا يقتل المولى بعبده ملك كاه أو بعبده (و يقتل) العبد بمولاه (ولو) جن القاتل بعد القتل لا يقتل وينقلب مالا (و يقتل) سابع الجوارح بنقص الاطراف (والبائع) والعاقل بالصبي والمجنون (ولا) قصاص بين الاحرار والعبيد ولا بين الذكور والامات فيمادون النفس (الكل) من خزائن الفتاوى (ولو) غرق صبي أو بانه في البحر لا قصاص عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يجب (و الجرح) العظام على هذا (رجل) قط صيلوط رحمه فقتله سبع لم يكن عليه قود ولادية ولا سكن به زرع ويحبس حتى يموت وعلى عاقبته لدية (ولو) قط رجلا فألقاه في البحر حتى ركب فغرق تجب اللدية ولو سجن فغرق لادية عليه (و رجل)

أو لشراء أ كنان فقراء المساكين لا يجوز ولا جمل المساجد جاز لان العادة لم تجزهم بهذا بخلاف ما اذا وقفه لاجل المساجد فانه جائز لجران العرف به \* (مسئلة) رجل وقف داره على فقراء مكة أو على فقراء قرية معروفة ان كان الوقف في حياته وممته وهـ لم لا يحصون لا يجوز الوقف وان كان الوقف بعد موته وهم يحصون يجوز لان الوقف بعد الموت وصية والوصية لقوم يحصون تجوز حتى اذا انقضوا اصاب ميراثهم وان كانوا لا يحصون لا يجوز سواء كان الوقف في حال الحياة أو بعد الموت لانه وقف مؤبد وفي وقف الخصاص لو قال أ رضي هـ هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على بني آدم أو على أهل بعد افاذا انقضوا فلي المساكين أو على الزمـنى والعلميان فالوقف باطل وذكر الخصاص مسـئلة الزمى والعلميان في موضع آخر وقال الغزالي للمساكين فلا تكون للزمى والعلميان وكذا الوقف على قراء القرآن أو على الفقهاء فالوقف باطل وفي وقف هلال الوقف على الزمى والمنقطعين صحيح وفي وقف الخصاص الوقف على الصوفية لا يجوز وفي فوائد شمس الاسلام الاوز جندى الوقف على موفى خاله لا يجوز وعن شمس الاثمة الحلواني انه بقي بأنه يجوز الوقف على الصوفية وأخرج القاضي الامام السعدي رحمه الله الزواية من وقف الخصاص انه لا يجوز على الصوفية والعلميان فرجعوا الى جوابه السك من الخلاصة

\*(الباب الثامن والثلاثون في القضاء فمين كتب شهادة في صلته ثم ادعاه أو شهد بغير الاول

وبيان تناقض الشاهد في شهادته وغلطه ورجوعه) \*

\*(مسئلة) \* أحد الورثة لو باع كراما من الورثة شهد بذلك أو شهد بما فيه فهو اقرار بأنه للبائع ذلوفال بعده لم أجز البيع ولم اعرف انه اقرار بأنه للبائع اختاف المشايخ كان حررا أو طاق أو أربأ بالعربية وهو لم يعرف اذ العرب قبل يصح طلاقا قبل لا مطلقا قبل يصح في تصرف يستوى فيه الباع والهزل ولا يعتبر قوله أعرف معناه ولا يصح في تصرف لا يستويان فيه كببيع فان بيع الهازل لا يصح والهازل من يتلفظ به لا يقصد حكمه أو يتلفظ بكلمة لا يعرف معناها فلو قال بعت ويقول لم أقصد به الملك فذقه المشتري لا يثبت الملك لا تعاقبه ما على علم التملك اذا التملك انما يوجد بتراض ولم يوجد قال واذا كتب في صلح البيع شهد بذلك انما كان ذلك اقرارا بأنه لملك له لان معناه كراهه شديرا ان يبقى بما في الصلح والكتب في الصلح باع ما هو له وما ملكه به مما جازوا وانما يصير شاهدا على ملك البائع والبيع الصحيح فيما هو جازوه صحيح ولو كتب بشهادة لم يكن اقرارا به للبائع ولو كتب أشهد عليه أو أشهد في عليه فهو اقرار اذا اها في عليه كناية عن البيع الجازي حتى لو كتب أشهد في لا غير لم يكن اقرارا فيه كتب في صلح بشهادة لم يكن له حق الدعوى اذا الباع لالاصاق والا صاق للمو جود يكون

قتل آخر وهو في النزاع قتل وان كان يعلم أنه يعيش (ولو) قتل رجلا بالابرة فلا قود عليه الا اذا غرزه في المقتل (ولو) قال اقتلني فقتله ولو لا يجب القصاص وتجب اللدية (وفي التجريد) لا تجب اللدية في أصح الرايتين عند أبي حنيفة رحمه الله (وفي) رواية تجب (ولو) قاله اقطع يدي فقطع لاشئ عليه خزائن الفتاوى (ولو) ان رجلا اخذ رجلا فقتله وجسه في بيت حتى مات جوعا قال محمد أو جمعه معقوبة والدية على عاقبته (والفتوى) على قول أبي حنيفة في انه لاشئ عليه (وان) دفنه في قبر حيا فمات يقتل به لانه قتله عدو وهذا قول محمد والفتوى على ان على عاقبته اللدية (واذا) ملين رجل على رجل يتناحى حتى مات جوعا أو عطشا لم يضمن في قول أبي حنيفة (وقالا) عليه اللدية فنية الفتاوى (رجل) نائم رآه قوم صبح البدن فذبحه انسان وقال ذبحته وهو ميت فانه يقتل نياسا وفي الاستحسان تجب اللدية (أخذ) يسد رجل خنجر الرجل يده فانقلب يده ان كان أخذ يده للمصالح لاشئ عليه من أرض اليسدان كان غمزا فقتل يده فقتل يده فانقلب يده فقتل يده



(ولو) ان صبياني يدأيه جذبه انسان والاب ممسكه حتى مات فدية الصبي على من جذبه ويرثه أبوه (وان) جذبه الاب وجذبه الرجل حتى مات فعليه المدية ولا يرثه أبوه (غنية الفتاوى) (رجل) ضرب رجلا بالسيف في غدة ففرق السيف الغدة وقتله فلا قصاص عنه رأي حنيفة رحمه الله وقال محمدان كان بالعمد وضربه به وحده قتل به وهو بناء على القتل بالقتل (ولو) غزوه رجل باره أو بما يشبههما تمتعتا فقتله لا قود فيه ولو كان بمسلة ففدية القود يجنسها (رجل) ضرب رجلا بصخرة فمات لا يجب القصاص عليه (قيل) لابي حنيفة رحمه الله أرايت لو كانت الصخرة عظيمة قال وان ضربه بجبل أباقيس لا يجب عليه القصاص فهو مسئلة القتل بالقتل (وهذا) اللفظ مما أخذ بعض الجهال على أبي حنيفة في علم الاعراب فقال الصواب بجبل أبي قيس قال القودوري لم يثبت هذا عن (١٧٩) أبي حنيفة ولم يوجد في كتابه وان ثبت ذلك عنه فهو لغة بعض

العرب قال القائل

ان أباهوا وأبأها

قد بلغاني المجد غاياتها

(من الغنية) (ولو) ألقى

رجلا في ماء بارد في يوم

الشتاء فسكن ساعة ثم

ألقاه فمات فعليه المدية

وكذا لو جرده من ثيابه فجعله

في سطح في يوم شديد البرد

فلم يزل كذلك حتى مات

من البرد وكذلك لو قطعه

فجعله في الثلج (من الغنية)

(ولو) ان رجلا طرح رجلا

من سفينة في البحر اوفى

دجلة وهو لا يحسن

السباحة فترسب لا يقتل

به عنه رأي حنيفة وعليه

الدية وان ارتفع ساعة

وسمع ثم غرق ومات فان

أبا حنيفة قال ليس فيه

قصاص ولا دية (من الغنية)

(ولو) ان رجلا أدخل

رجلا في بيت وأدخل معه

سبعوا أطلق عليهم الباب

فاخذ السبع الرجل فقتله

ولو قال لا خرا كتب شهادتي في هذا الصك فكاتب المأمور شهد بذلك لم يكن اقرارا من الاثم بأنه للبائع كما لو قاله اكتب طلاق امرأتى فكاتب فهو ليس باقرار بطلاقها وفيه لو قال للصك اكتب صك الاجارة باسم فلان بم هذا الدار لم يكن اقرارا باجارة اذ العرف بانهم يأمرؤن بكتب المكول قبل العقد انظر فتاوى رشيد الدين \* (فصل) \* ذكر محمد في الجامع شراء فشهد رجل على ذلك وختم فهو ليس بتسليم يريد اذا شهد بالشهادة في صك الشراء وختم على الصك ثم ادعاه مع دعواه ولم يكن كتابه الشهادة اقرارا بانه للبائع وهذا لان الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه فلم تكن شهادته ببيعه اقرارا به للبائع والشهادة بالبيع لا تدل على صحته ونفاذه لان له ان يقول انما كتبت شهادتي لارى ان في هذا العقد ضررا أم لا اذ العقد ورد على ملكي فان كان فيه ضرر ردته والاخرته ولما أمكنه هذا التوفيق لم يكن متناظرا قالوا ذكرا ما وجب صحته أو نفاذه باع وهو ملكه أو باعه بعبثا وهو كتب شهد بذلك ليعطى دعواه وشهادته لغيره الا اذا كتب الشهادة على اقراره ما به فحينئذ لا تبطل دعواه \* (فصل) \* لو باع داره من ابنه الصغير ثم باعه من أجنبي مع لو كان بقيته ولو باعه من ابنه البالغ وكتب الصك وأشهد ثم باعه من غيره وكتب الصك وأشهد الشهود الاول وقد كتبوا في صك الابن شهد بذلك لا تصح شهادتهم على الملك الثاني لانه اقرار من الشهود بهذه الملك لابن ولو كتب في الصك الاول أقر البائع بما فيه صحته شهادة الثاني لو كتب في الثاني شهد بذلك أم لو كتب في الصكين أقر البائع بما فيه لم يكن شهادة بملك الابن ولا لأجنبي وفيه ثمرى دارا وكتب الشاهد في الصك شهد بذلك والمكتوب في الصك باع ببيع جاز ثم غير المشتري ادعاه على المشتري فشهد هذا الشاهد هذا المادعى بالدار وهو مقر اني كتبت هذه الشهادة لا تقبل شهادته لهذا المادعى لانه أقر بانه للمشتري فيصير في الشهادة الثانية متناظرا ولو لم يكتب الشهادة ولكنه قال عند القاضي أنا شاهد بانه لذي اليد وهو المشتري لا تقبل شهادته للخارج ولو كتب في الصك بمشهدي تقبل شهادته لأنه قد دعى وكذا لو كتب أقر البائع بذلك وفيه ادعاه فقال ذواليد ما أن تؤخر يد أو تعجز عن البيعة فحكم له دعى ثم ذواليد ادعى شراؤه من ثالث وجاء به لثبته بخط المادعى شهد بذلك وكتب فيه باعه ولم يذكر بآنا أو جازا كان ذلك منه اجازة لبيع الثالث ولو كتب فيه باع ببيع جازا فشهدانه اقرار به لذي اليد لانه أقر ان البيع وقع جازا ولو باعه وسلم ثم البائع باعه من غيره والمشتري كتب في صك شراؤه اشانى شهد بذلك فلو كان المكتوب باع ببيع جازا فهو اقرار ببيع الثمراء بينه وبين البائع لانه أقر أنه باع ملك نفسه ولا يكون ملكا للبائع الا بالفتح وفيه من ادعى ملكا لنفسه ثم شهد أنه ملك فغيره لا تقبل شهادته ولو شهد بملك لانسان ثم شهد لغيره لا تقبل \* (مسئلة) \* قال الشاهد هذا القاضي ان المادعى به ليس هذا ثم شهد بعد للدعوى أن

لم يقتل به ولا نى عليه (وكذا) لو شتمه حبة أو لدغته عقر لم يكن فيه شيء سواء أدخل الحبة والعقر معه أو كان في البيت وان فعل ذلك بصبي فعليه الدية (قال) في الهارونيات وفيها قول آخر ان فيها الدية (من الغنية) (رجل) أقر أنه قتل فلانا بجديده أو قال بسيف ثم قال انما أردت غيره فأصبتة درى عنه القتل (ولو) قال ضربت فلانا بجديده فقتلته ثم قال أردت غيره فأصبتة لم يقبل ذلك منه ويقتل (وفي المتن) اذا قطع عن رجل وبقى شيء من الخلقوم وفيه الروح فقتله رجل لا قود عليه لانه ميت ولو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو ابنه (من الغنية) (صفتان) التقصاص من المسلمين وصف من المشركين فاقتلوا فقتل رجل من المسلمين رجلا من أصحابه ظنه مشركا فعليه الكفارة والدية ولا قود عليه قيل هذا اذا كان المقتول في صف المسلمين وأما اذا كان المقتول في صف المشركين فلا يجب عليه شيء (غنية) (وعمد) بالصبي وخلوه سواء عندنا حتى تحب الدية في الحالين ويكون ذلك في حاله قبل العمد (وفي) ان ياداف الدية في فعل العمد على العاقلة أيضا

ولا كفارة عليه في الخطأ ولا يحرم المسيراث (والعقوبة) كالصبي (ولو) أمر غيره أن يقطع يده أو يبقا عينه ففعل لاضمان عليه في الوجهين (من الغنية) (ولو) قال اقتل أخى فقتله والآخر وارثه قال أبو حنيفة رحمه الله استحس أن أخذ الدية من القاتل (ولو) قتل العبد للمرهون في يد المرحوم لم يكن لواحد منهما أن يتفرد بالقصاص فإذا اجتمعا كان للراهن أن يستوفي القصاص (قال) الشيخ الامام أبو الفضل الكرماني وجدت رواية أنه لا يثبت لهم ما حق القصاص وإن اجتمعوا وهو أقرب إلى الفقه (من الغنية) (ويستوفي) الكبير حق القصاص قبل كبر الصغير فلو اختلفا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس للكبير ولاية القصاص حتى يدرك الصغير لانه حق مشترك كما إذا كان بين الكبيرين وأحدهما غائب (صدر الشريعة) (١٨٠) (و جلان) مذهبنا فوقعنا عليه عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولو

المدعى به هذا لا تقبل للتناقض وقيل على قياس ما لو قال لاملكت لي ثم ادعى انه ملكه ينبغي ان تقبل (مسئلة) \*  
لو وقف الشاهد وقال حين نكحنا الشهادة كان سنهما كذا والآن زاد كذا فشهد بانكاه عليه تقبل كما تقبل في مسئلة الدار لما قالوا حين رأيناها كان كذا فشهد بانكاه عليه الكحل من الفتاوى الرشدية (مسئلة) \*  
قال في الجامع شهد أنه أقرضه عام أول ألف درهم فحكم به ثم برهن المدعى عليه أن المدعى أبراه قبل شهادتهما بيوم فحكم بالبراءة و رد المال فلم يضمننا ذلك يظهر كذبهما لا مكان التوفيق لجواز أنهم ما عاينا القرض عام أول فشهدا به ولم يعرفا البراءة فلم يتعرضا للحال وبثله ولم يشهدا بقرض وشهدا أن له عليه ألف درهم والمسئلة بحالها ضمننا وبغير المدعى عليه ضمن المدعي أو الشاهد من لانهم ما حقه قاعا عليه ما يجب المال في المال فظهر كذبهم ما بخلاف الوجه الاول لان عملا بحقة المال عليه في الحال بل أنخبار عن شيء مضى فلم يظهر كذبهم ما وأوضح محمد رحمه الله هذه المسئلة بمسئلة الإطلاق وأن المدعى عليه لو أنكر المال وحلف ثم شهد بأقراره لم يحتج لما نه بحقه قاعا عليه الايجاب ولو حقه في الحال حنت فأنقض الفروق والله أعلم

(باب التامع والثلاثون في القضاء بالاستحقاق والغرور) \*  
قال أبو الليث الاستحقاق نوعان مبطل لاه لك كعتق ونحوه وناقل لاه لك كاستحقاق بالمالك فالناقل لا يوجب نسخ العقد في ظاهر الرواية والمبطل يوجب في كل الروايات ثم انهم ما يتفقان من وجهين مختلفان من وجه وجه الاتفاق أنهم ما يجعلان المستحق عليه ومن يملك ذلك الشيء من جهة مستحقا عليهم حتى أن واحد منهم لو برهن على المستحق بالمالك المطلق لا يقبل ووجه الاختلاف أن الناقل اذا ورد فان كل واحد من الباعه لا ير جمع على بانه مالم ير جمع عليه ولا ير جمع على الكفيل مالم يحكم على المكفول عنه وفي المبطل يثبت لكل منهم الرجوع على بانه وان لم ير جمع عليه ير جمع على المكفول عنه وقال في الجامع الاستحقاق ضربان قديم ومن حقه الرجوع على بانه بمنه لانه يظهر أن البائع باع ملك غيره وحادث من حقه أن لا ير جمع على بانه لانه باع ملك نفسه ثم استحق هذا المشتري ألا يرى انه لو اشترى شيئا فبكت عنده حنة ثم برهن آخر انه له منذ شهر أنه لا ير جمع على بانه بمنه ولو بشرى ثوبا فباطه قيمه فبرهن آخر أن القميص له فاشترى لا ير جمع على بانه بمنه اذ المبيع لم يستحق والمشتري لم يبيع اذ المبيع كرماس والمشتري فقص ولانه لما خطه قيمه لم يجز ان يملكه أحد الا بسبب حادث بعد الخطا طه اما بشراء ممن خطه أو باقراوه (مسئلة) \* ذكر في الذخيرة ان استحقاق المبيع يوجب توقف العقد على الاجازة لاقتضاه في ظاهر الرواية وذكر رشيد الدين في أن البيع متى ينفسخ قبل اذ انقض المستحق وقيل بنفس الحكم والمعصم انه لا ينفسخ مالم ير جمع المشتري على بانه بمنه فاذا ار جمع ينفسخ حتى لو أجاز المشتري بعد ما قبضه قبل أن

مات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية (ر جل) دفع إلى صبي سكننا فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير إذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا (من الغنية) (حر) بالغ أمر صديقا بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الآخر (ولو) أن بالغ أمر صديقا بحرق مال انسان أو بقتل دابته فضمن ذلك على الصبي ثم يرجع بذلك على الآخر (غنية) (ولو) وطئ جارية انسان بشبهة فوآزال بكارنها على قول أبي يوسف ومحمد ينظر إلى مهرها لها غير بكسر وإلى نقصان البكارة فليس كما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر (ولو) كان صديقا في بسمية فاذهب عذرتها كان عليه المهر بازالة البكارة (من الغنية) (ولو) قتل الرجل عبدا وله ولي

واحد له أن يقتل القاتل قصاصا سواء قضى القاضي أو لم يقض ويقتله بالسيف (ولو) أراد أن يقتل بغير السيف يجمع عن ذلك يرجع (ولو) فعل بعزير (خزانة الفتاوى) (نوع) \* في الجنين الغرة خمسمائة درهم وهي نصف عشر الدية أو عبد أو فرس قيمته خمسمائة درهم ذكرها كان الجنين أو أنثى (وفي جنين) المولود نصف عشر قيمته ان كان ذكر أو عشر قيمته ان كان أنثى وهما في المقدار سواء من حيث الشرع لقيام قيمة كل واحد منهما مقام الدية (وعند) أبي حنيفة رحمه الله لا يعتبر بالتفاوت (وإنما) سمي غرة لان فترة الشيء أوله ومنه غرة الشهر أي أوله وأول مقادير الديان خمسمائة درهم فلذلك سمي غرة وهي تجب في سنة واحدة (منية) (الجنين) اذا وجد قتيل في محلة فلا قسم ولا دية (ر جل) ضرب بطن امرأة فألقت جنينين أحدهما ميت والاخر حي فمات الحى بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت منها غرة وفي الحى دية كاملة (من الغنية) (وان) انفصل الجنين ميتا لم يرث لانه لا يشك كنه في حياته وقت موت الام

لجوارانه كان ميتا لم ينفع فيه الروح ولجوارانه كان حيا فلا يرث بالمشك (وفي النسخة) ثم الجنين اذا خرج ميتا ليرث اذا خرج بنفسه  
 وأما اذا أخرج حيا فهو من جملة الورثة (بيان) اذا ضرب انسان بطن امرأة فألقت جنينان انفصل ميتا فانه لا يرث ولا يرث وان انفصل  
 حيا فهو من جملة الورثة (تتارخانية) (نوع في الصبي والجنون) صبيان اجتمعوا في موضع يعجبون ويرمون فاصاب سهم أحدهم  
 عين امرأة فذهبت وظهر الصبي ابن تسع سنين أو نحوه قال الفقيه أبو بكر أرش عين المرأة يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له  
 مال فمطارة الى ميسرة (قال) الفقيه أبو الليث انما وجبت الدية في مال الصبي لانه لا يرى للعجم عاقلة (ثم) انما تجب الدية اذا ثبت رميه بشهادة  
 الشهود لا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان اقراره على نفسه باطل (غنية) (رجل) حل صيبا (٤٨١) على دابة فقال له امسكه الى

ولم يكن يسير معه فسقط  
 عن الدابة ومات كان على  
 عاقلة الذي حمله الدية سواء  
 كان الصبي عن يركب مثله  
 أولا يركب فان سير الصبي  
 الدابة قوطت انسانا فقتلته  
 والصبي مستمسك عليها  
 فدية القتل تكون على  
 عاقلة الصبي ولا شيء على  
 عاقلة الذي حمله علم الان  
 الصبي أخذ في السير بغير  
 إذن الرجل له (وان) كان  
 الصبي عن لا يسير لصغره  
 ولا يستمسك عليها قدم  
 لقتل هدر لان الصبي اذا  
 كان لا يستمسك عليها  
 كانت الدية بمنزلة المتغلبة  
 (وان) سقط الصبي عن  
 الدابة والدابة تسير فان  
 الصبي كانت دية الصبي  
 على عاقلة الذي حمله على كل  
 حال سواء سقط الصبي بعد  
 ما سارت الدابة أو قبل ذلك  
 وسواء كان الصبي يستمسك  
 على الدابة أولا يستمسك  
 (ولو) كان الرجل راكبا

يرجع المستحق على بائعه يصح قال شمس الأئمة الخواص المصحح أن البياع لا ينسخ بالاستحقاق ما لم يرجع  
 كل واحد على بائعه بقضاء أبو الليث عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا ينسخ ما لم يأخذ العين بقضاء دليل الفسخ  
 فينسخ حتى لا يحتمل الاجازة بعد موافق ظاهر الرواية لا ينسخ ما لم ينسخ وهو الاصح ولو استحق فأراد المشتري  
 نقض البيع بلا قضاء ولا رضاء البائع لا يساكنه لان احتمال اقامة البيعة على النتائج من البائع أو على التلقي  
 من المستحق ثابت الا اذا حكم القاضي فيلزم الجز فينسخ والمشتري انما يرجع بثمنه على بائعه لو ثبت  
 الاستحقاق بيينة أمالو ثبت باقرار المشتري أو بشكوله أو باقرار وكيله بخصوصه أو بشكوله فلا يرجع اذ  
 الاقرار ليس بحجة في حق غيره كذا في الظاهرية (فرع) لو استحق بشاهدين وعدلها المشهود عليه قال  
 أبو يوسف أسأل عن الشاهدين فان عدلار جمع المشهود عليه بثمنه على بائعه وان لم يعدل لا يقضى على  
 المشهود عليه تعديله اياهما ولا يرجع بثمنه لانه اقرار انظر الفتاوى الرشدية (مسئلة) شراء  
 فادعاء آخر قبل أن يثبت الاستحقاق فادفع اليه شيئا وأمسك المبيع بصير هذا شراء للمبيع من  
 المستحق فينبغي ان يثبت الرجوع على بائعه من الميسر (مسئلة) هاربيده ادعى آخر نصفه فصالحه  
 على ألف فادعى آخر نصفه فصالحه على ألف ثم استحق نصفه لا يرجع على واحد منهما بشئ لان كلامهما  
 يقول ببق نصف ولو استحق ثلاثة أرباعه يرجع عليه ما بنصف ما أخذ هذا انظر المنتقى (مسئلة) استحق  
 حمارا فطلب ثمنه من بائعه فقال البائع للمستحق من كم مد غاب عنك هذا الحمار فقال منذ سنة برون البائع  
 انه كان في يده منذ سنتين لا تدفع الخصومة من المحيط (فرع) قال المستحق غابت الدابة عن منذ سنة  
 فقبل الحكم بها للمستحق برون البائع أن ملكه منذ سنتين يقضى بها للمستحق لانه أرخ غيبته لا  
 الملك والبائع أرخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته فصار كأن المشتري ادعى ملك بائعه بتاريخ  
 عشر سنين غير أن التلويح لا يعتبر حاله الا نفي ادعاء أبي حنيفة فبقى دعوى الملك المطلق فيحكم للمستحق انظر  
 كتاب الدعاوى والبيئات

(فصل) المشتري يرجع على وكيل البيع ببيعة البناء وبقيمة ولد المغرور ولو بني دارا ثم شري أرضه  
 فاستحق لم يرجع ببيعة بنائه ولو شري دارا وحفر فيه بئرا أو نقي بالوعة أو رمت من الدار شيئا ثم استحق لا يرجع  
 بشئ منها الا حكمه بوجوب الرجوع ببيعة لا بنفقة حتى لو كتب في الصلح فأنفق المشتري فيه أو رمت فقل  
 البائع بفسد البيع ولو حفر بئرا وطواهير جمع ببيعة على لا ببيعة الحفر ولو شرط فسد البيع كذا في  
 الفتاوى الظهيرية (مسئلة واقعة) شري دارا فبني فاستحق فجميع ما فيه من البناء يرجع بثمنه  
 الابقية بنائه لما مر ان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع والبناء ملك

فحل صيبا مع على الدابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطت الدابة انسانا وقتلته كانت الدية على عاقلة الرجل لان  
 الصبي اذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة المتاع فيكون سير الدابة مضاه الى الرجل فوجب الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة بمنزلة المباشرة  
 (وان) كان هذا الصبي يصرف الدابة ويستمسك عليها فدية القتل على عاقلة جميعا لان سير الدابة يضاف اليها ولا يرجع عاقلة الصبي على  
 عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة جنابة الصبي بيده (غنية) (واذا) كان الرجل يحن ويقتل رجلا في حال افاقتة كرفي الاصل انه والصحيح  
 سواء فان جن بعد ذلك هل يسقط القصاص لم يذكر محمد في الاصل (قال) شيخ الاسلام خواهر زاده ان بعض شايخنا قد وافقه تفصيلا  
 فقالوا ان كان الجنون مطية يسقط القصاص وان كان غير مطبق لا يسقط (غنية) (ولو) ان عبد رجل صيبا حرا على دابة فوقع الصبي عنها  
 ومات فدية الصبي تكون في حق العبد يدفعه المولى بما أو يفدى (وان) كان العبد مع الصبي على الدابة فساقها فوطت الدابة انسانا ومات



فعل على عاقلة الصبي نصف الدية وفي عتق العبد نصفها (غنية) (رجل) قتل رجلاً جلاعه دأثم صار معنوها وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معنوه  
فإن استحسن أن لا يقتله وأجعل الدية في ماله والمسئلة في المنتقى (وذكر) في موضع آخر في المنتقى روى إبراهيم عن محمد بن رجل قتل رجلاً ثم  
جاء القاتل لا يقتل (ولو) قضى عليه بالقود ثم جن فاقبض ان لا يقتل (وقال) أبو يوسف يقتل إذا كان قد قضى عليه (وفي) موضع آخر إذا  
قضى القاضي بالقصاص على القاتل فقبل أن يدفع إلى ولي القاتل جن القاتل لا قصاص استحسننا وتجب الدية وإن جن بعد الدفع إليه ان  
يقتله (غنية) (بجنون) شهر على رجل سلاحه المشهور عليه لزمته الدية والكفارة (أراد) أن يكره غلاماً أو امرأة على القاحشة فلم  
يستطيعا دفعه إلا بالقتل قدمه مدر (١٨٢) \* (نوع في القتل تسبياً) \* (ولو) هزرجل بحجر فوقع في بئر فطرها آخر فان كان

الحجر وضعه انسان على  
الطريق فالضمان على  
واضع الحجر لان التردى  
بأنه رفعه له وان كان الحجر لم  
يضعه أحد اسكنه جميل  
السيل فالضمان على  
الحافر (ولو) حفر بئر في  
فلاة من الارض فلا ضمان  
على الحافر لان الفلاة  
موضع مباح فلا يكون  
الحفر عدواناً (رجل)  
حفر بئراً في ملك غيره  
فوقع فيها انسان فقال  
صاحب الارض أنا أمرته  
بذلك وأنكر أولياء الواقع  
فالقبض ان لا يصدق  
صاحب الارض وفي  
الاستحسان يصدق لانه أخبر  
بعماله انشاء (غنية)  
(رجل) استأجر رجلاً  
ليحفر له بئراً في الطريق  
فتردى فيها انسان فان  
كانت في فناء داره فالضمان  
على المستأجر دون الاجير  
وان لم يكن في فناءه فان علم  
الاجير بذلك فالضمان على

المشتري فلا يرجع به ولانه لما استحق السكل لا يقدر المشتري ان يسلم البناء الى البائع وقد مر أنه لا يرجع  
بقية بناءه مالم يسلمه الى البائع \* (مسئلة) \* ولو عرف المشتري ان الدار لغير البائع ولم يدع البائع وكلته  
فبني فاستحق لم يكن مغروراً ولو لم يعلم أنه يبيع بأمره ولكن البائع قال أمرني ببيعه فشره فبني ثم استحقه  
ماله وأنكر الامر بالبيع فالمشتري يرجع على بائعه بتمنه وبقية بناءه لتحقق الغرر وكالو شري أمة ممن  
يقول أمرني مالكم أيديها فأولدها المشتري ثم أنكر مالكمها الامر بالبيع فالولد لغير قيمته ويرجع  
المشتري بانتمن والقيمة على بائعه والولد والبناء يجزى بان يجزى واحد في الغرر \* (في شرح الجامع  
\* (مسئلة) \* شري كرم فاستحق أصل الكرم دون الشجر واقضبان والحيطان فلم يشتري ان برد الانجار  
على البائع ويسترد جميع الثمن لانه لو لم يرد يضر لانه يؤمر بالقطع كذا في الذخيرة وقال وبمنه لو شري  
جارامع برذنته فاستحق الجار لا البرذعة ليس للمشتري أن يرد البرذعة ويرجع بكل غنمه بل يرجع  
بخصه الجار وحده من الثمن والفرق انه لو أمر بقطع الشجر فيصير حطاباً يخرج عن هذا الانتفاع الذي  
شراها لاجله وهذا عيب فاحش فيثبت له حق الرد بغير الاف البرذعة لان الانتفاع عن انتفاع شراها لاجله  
والله أعلم

\* (الباب الرابعون في القضاء ببيع الوفاة وأحكامه وشرائطه وأقسامه) اعلم ان العقد الذي شرط  
فيه الاقالة اذا ارد البائع الثمن سمي له الناس بيع الوفاة وفي المصنف يسمى ببيع الامانة فله حكم الرهن  
عند أكثر الشيوخ فلا يباح للمشتري ان ينقطع بالمبيع بدون اذن البائع ويسقط الدين به سلاكة  
وبعض الناس جعله باطلا لاعتبار ارباب الهزل وبعضهم جعله في حكم بيع المكروه فينقضه المشتري ان شاء  
لانه لم يكن راضياً به قال نجم الدين النسفي اتفق في هذا الزمان على جوازه قال صاحب النهاية وعليه الفتوى  
في الخاتمة الصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بالمعاليق لا يكون وهناً ينظر ان ذكر الشرط فيه  
يفسد وان ذكر قبله أو بعده على وجه المواعدة وعقده خالٍ عن الشرط يصح العقد ويلزم الوفاء بالعهد  
لان المواعدة قد تكون لازمة لحاجة الناس وسيأتي لذلك مزيد بيان ان شاء الله من فتاوى النسفي قال  
البيع الذي تعارفه أهل زماننا احتيالا للربا وسموه ببيع الوفاء وهو في الحقيقة لا يملك ولا ينتفع به  
الا باذن مالكة وهو ضمان لما كل من غره وأتلف من شجره ويسقط الدين به سلاكة لو بقي لاضمن الزيادة  
وللبائع استرداده اذا قضى دينه لافرق عندنا بينه وبين الرهن في حكمهم من الاحكام لان المتعاقدين وان  
سمياه البيع ولكن غرضهما الرهن والاستيثاق بالدين اذا تعاقدا يقول لكل واحد بعد هذا العقد رهنك  
ملك فلانا والمشتري يقول ارهنك ملك فلان والعبرة في التصرفات للمعاصد والمعاني لا لالفاظ والمباني

الاجير دون المستأجر وان لم يعلم فالضمان على المستأجر لانه غره (غنية) (سقاء) سمى حتى مات فهو على وجهين ان دفع اليه السم فان  
حتى أكل ولم يعلم به فمات لا يجب القصاص ولا الدية ويغزو ولو أخبره اخباراً انجب الدية على عاقلة (وان) دفع اليه مشربة فشرب  
ومات لا يجب الدية لانه شراب باختياره الا ان دفع خدعة فلا يجب الا التعزير والاستعطار (غنية) (رجل) قال أنا ضربت فلاناً بالسيف  
فقتله قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمداً (رجل) قتل رجلاً في الزرع فانه يقتل به (واذا) شهد الشهود على رجل بالزنا والاحصان  
فر كبت غيبته القاضي ليرجه غداً أو بعد أيام فقتله رجل عمداً لا قصاص عليه (غنية الفتاوى) (رجل) قتل رجلاً فطعن بعض ورثته عن  
القاتل ثم قتله با في الورثة ان علموا ان هموا البعض يسقط القصاص لزمهم القود وان لم يعلموا بهذا الحكم فلا قود عليهم وان علموا بالعفو (غنية)  
(المعلم) اذا ضرب الصبي أو المهرج التلمذ فمات ان كان ضربه بأمر أبيه أو وصيه لا يضمن ان كان في الموضع المعتاد (غنية) (صبي) هل جازط



صاحبه رجل فوقع فمات قال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر لاشئ عليه أطلق الجواب هنا وفصله في نوادر رسم فقال إذا صاحبه فقال لا يقع فوقه لا يضمن ولو قال وقع فوقه يضمن والفتوى على هذا (من الغنية) (صية) بنت سمن جفت وكانت جالسة جنب النار ففرت جت الام الى بعض الجيران فاحترقت الصية فماتت لا تود على الام لكن اذا كانت مملية يعجبني أن تعقر رقبة ومئة والا صامت شهرين متتابعين وتكون على مذامة واستغفار الله أن يعفو عنها وهذا استحسان (غنية) (صية) مات في الماء أو وقع من سطح فمات كان بمن حفظ نفسه كان هذا بمنزلة البالغ وان كان بمن لا يحفظ نفسه على أبيه الدية والكفارة لان حفظه عليه ما فوجبت الكفارة عليه ما ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فالكفارة عليه واختار الفقيه أبو الليث أنه لا كفارة على (١٨٣) أحدهما إلا أن يسقط من يده

والفتوى على ما اختاره أبو

الليث (من الغنية)

\* (نوع في العفو والصلح) \*

(الوارث) اذا عفا عن القاتل

هل يبرأ فيما بينه وبين الله

تعالى قال هو بمنزلة الدين

على رجل لرجل فمات

الطالب وابراثة الورثة فانه

يبرأ فيما بقي اما عن ظلمه

المتقدم فلا يبرأ وكذا

القاتل عن ظلمه وعدوانه

ويبرأ عن القصاص

(وذكر) الكرخي في

مختصره ان العفو عن

القاتل أفضل لقوله تعالى

فمن تصدق به فهو كفارة له

(واختلاف) أهل العلم في

تأويله قال قوم هو كفارة

للقاتل وقال آخرون هو

كفارة للعافي وهو أولى

التأويلين عندي (من

الغنية) (رجل) قتل عدوا

وله وليان فصالح أحدهما

القاتل من جميع الدم على

خمسين ألفا جاز الصلح في

نصيه بخمسة وعشرين

فان الحوالة بشرط أن لا يبرأ كفالة والكفالة بشرط البراءة حوالة وهبة الحرة نفسها بحضرة الشهود مع تسمية المهر نكاح والاستبضاع الفاسد اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظائره كثيرة قال السيد الامام قلت للامام الحسن المائر يدى قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وفتوا له رهن وانا أيضا على ذلك قال صواب ان تجمع الائمة وتتفق على هذا ويظهر بين الناس فقال المعتبر اليوم فتوانا وقد ظهر ذلك بين الناس فمن خالفنا فليرز وليقه دايه وقيل هو بيع جائز (وسئل) عن باع نصف كرمه من آخر يبيع لوفاه وخرج هو في الصيف الى كرمه باهله وأخرج هذا المشتري أهله وأدركت الغلات فأخذ البائع نصفها والمشتري نصفها هل للبائع ان يتابعه لا البيع وأعطاه عن مائه ان يطالبه بما حله من الغلات قال لو أخذ به بغير رضا البائع فلا يتابع ان يطالبه به لا لو أخذ به براضه يكون ذلك هبة منه قال ولا بد من التفصيل فيه فان رب الكرم هو الذي نقله الى كرمه فيحتل الاخذ براضه بغير رضاه فأما لو شترى كاه وقبضه وأخذ غلاته والاخذ بغير رضا البائع فهو في الحقيقة رهن وامس للمرئنه ان يأكل غلة الراهن فاذا أكلها مضمتها فاقبضنا بالضمن على الاتفاق لانه من مجمع النوازل قال النسفي اتفق مشايخ زماننا على محتمية ما على ما كان عليه بعض السلف لانهم ما تالفا بلفظ البيع بلا ذكر شرط فيه والعبرة بالملفوظ أيضا دون المقصود فان من تزوج امرأه ومن نيته ان يطلقها بعد ما جامعها صح العقد \* (مسئلة) \* مستثناة قال للنسفي بعثنا حاتونا بأمر بعمالة ثم طلب المشتري اقاله البيع ورد الثمن وهو يقول بعثني يبيع الوفاء وأنا أقول له بعثك بانا فاجاب ان القول قولك فقال السائل لو حلفني دلي ذلك هل يسعني أن أحلف وكان نيتي ان أخذ الحاتون منه وأرد الثمن اليه بعد زمان وكان قد صدق المشتري ذلك كاهو العرف الا أنى لأقدر اليوم على ان أنقد الثمن أجاب انما ذكر ذلك قبل العقد وما كان في القلب عند العقد لا عبرة لذلك لولم يذكر عند العقد سوى الاجاب والقبول وان تحلف انك بعته به با تا فضل هذا أن العبرة بالملفوظ وقد تالفا بلفظ البيع لا الرهن فاعتباره بيماء أولى الا انه يشكل بان المبيع اذا احتاج الى العمارة فالبايع بعمره يؤدي خواجه أيضا والجواب انه يفعل ذلك اختيارا لا جبراً حتى لو امتنع لا يجبر فكذلك لا يجبر على ترك الوفاء بذلك ويجعل البيع بانا للمشتري حق طلب الثمن لا غير فان نقص المبيع بان كان دوا فانه دم لا يجبر البائع على رد الثمن لانه كبيع جديد ولو كان المبيع قنأ أو دابة فهو لك عند المشتري فلا شئ لو احدثه منها على الآخر \* (مسئلة) \* لو شرطنا التخييف في البيع فسد البيع ولو فاضا عقبه في البيع ثم تباهى بالاذكر شرط جاز البيع عند أبي حنيفة الا اذا تصادقا فيها تباهى على تلك المواضة فكذلك الوضاعة الوفاء قبل البيع ثم عقد بالشرط الوفاء فانه قد جاز ولا عبرة للمواضة السابقة من مختلف الرواية \* (مسئلة) \* تباهى بالاذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون

ألفا ولا تخلف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة رحمه الله ان الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما نصف الدية وهو خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى (ولو) كان القصاص بين أخوين أحدهما غائب فادعى القاتل ان الغائب قد عفا عنه وأقام البينة على ذلك فانه تقبل ويستويثبت لعفو عن الغائب فلو جاء الغائب لا يكاف القاتل باعادة البينة هذا اذا أقام القاتل البينة على ما ادعى من عفو الغائب وان لم يكن له بينة على ما ادعى أو أراد أن يستخاف الحاضر يؤخر حتى يقدم الغائب هكذا كرمجد وأطلق الجواب اطلاقا (قال) بعض مشايخنا يدى محمد بقوله يؤخر حتى يقدم الغائب تأخير استخلاف البينات لان الحاضر لا يستخلف على البينات أما اذا أراد استخلاف الحاضر على العلم بالله ما يعلم ان الغائب قد عفا عنه فانه يستخلف على ذلك (غنية) (وفي النخبة) رجل قتل عدوا على المقتول ديون ثم ان على القاتل صالح القاتل على مال بعضي من ذلك ديون المقتول (وكذلك) لو كان المقتول أوصى بوصايا تنفذ من ذلك وصاياه (وكذلك)

لو كان له قول أولياءه فبعض الأولياء عن القاتل حتى انقلب نصيب الباقي من ذلك المال لدون المقتول وتنفذ وصاياه (وزعم)  
 بعض مشايخنا ان العمد اذا انقلب مالا في الابتداء فهو عترة القتل الخطأ من الابتداء لا ترى أنه يقضى من ذلك دون الميت وتنفذ وصاياه  
 وليس الامر كزعم الأتري ان الحر اذا قتل رجلا عدا ولم يقتل أولياءه فمأنة بعض الأولياء حتى انقلب نصيب الباقي من ذلك في مال  
 القاتل ولو كان خطأ في الابتداء يجب على عاقلة القاتل من التارخانية (ولو) عفا عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن  
 النفس والخطأ من ثأته ماله والعمد من كله أي اذا كانت الجناية خطأ وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية فيه من الثلث لان الدية مال في حق  
 الورثة لحق الورثة يتعلق بها العفو وصية تقع من الثلث وأما العمد فهو حبه القود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حق الورثة فيصح العفو  
 عنه على الكمال (صدر الشرع) (١٨٤) (وتعني) ديون المبتن الدية وبديل الصلح كذا في البرازية (نوع في المتطرفات) (ولو) أن

رجلين كانا في بيت لبس  
 معهما ثالث وجد أحدهما  
 مذبوحا قال أبو يوسف رحمه  
 الله يضمن الآخر الدية  
 وقال محمد لا ضمنه (والعبد)  
 المرهون اذ وجد قتيلا في  
 دار المهرن أو الزمان فآله  
 على رب الدار دون العاقلة  
 هكذا روى عن أبي يوسف  
 (ولو) وجد الرجل قتيلا  
 في دار بين رجلين لأحدهما  
 ثلثا والآخر ثلثاها فالدية  
 على عاقلته ما نقصان (من  
 الغنية) (رجل) فقاعين  
 عبد أو بعير أو شاة أو  
 دجاجة ففي الشاة والدجاجة  
 ونحوهما يجب ما نقص من  
 القيمة وأما في العبد فعليه  
 نصف القيمة (رجل) جرح  
 فقال قتلى فلان ثم مات فاقام  
 وارثه البينة على رجل آخر  
 أنه قتله لم تقبل بينته لان  
 هذا حق الورثة وقد  
 كذب البينة بقوله قتلني  
 فلان (من الغنية) (رجل)  
 أمر رجلا أن يضع حجرافي

يبع الوفاء اذا شرط الا حاق يلحق بأصل العقد عند أبي حنيفة من فوائده شيخ اسلام برهان الدين  
 (مسئلة) \* الشرط الفاسد اذا لحق بالعقد يلحق عند أبي حنيفة لا عنددهما عن مختصر الحفاف  
 وهل بشرط الحاق في مجلس العقد امه الا الحاق اختلاف فيه المشايخ والصحيح انه لا بشرط من فوائده  
 صاحب المحيط (مسئلة) \* باع كراميد عاجزا فبقي بعض المدفوع خرج الثمر ثم باعه من المشتري جائزا  
 بيعا بائنا ولم يذكر الثمر فالبايع لا للمشتري ولو شرع عاجزا فخرج من غيره ثم البائع باعه من غيره  
 في أول الشهر مثلا والمشتري جائزا أجزه في نصف الشهر فأجرة نصف الشهر للمشتري جائزا وأصله ان  
 الفسخ ان كان من المشتري في شراء الوفاء لم يكن عذرا ولا يظهر في حق المشتري ان لا يفسخ فيه لانه  
 كالمبيع والمبيع ليس بهذر لولم يكن على البائع دين وهذا المشتري غير مضطر في اجازة هذا البيع فتبقى  
 الاجارة واذا بقيت والعقد هو المشتري كانت الاجارة وعلى هذا أجرة ما بقي من المدة بعد الاجارة تكون  
 للمشتري شرعا جائزا ولو فسخته البائع فان كانت الاجارة مدة متعارفة لم يظهر في حق المشتري ان كانت مدة  
 غير متعارفة بأن أجرة عشر سنين لا تبقى الاجارة لاننا قلنا بانه لا تنفسخ بتفاحش الضرر بخلاف تعارف  
 المدة لقلة الضرر ولو طالب المشتري البائع بتمنه فدفعت يجب أن لا يفسخ البيع في حق المشتري لانه ان  
 يمتنع عن اداء الثمن لم تنفسخ الاجارة لانه ليس بهذر كذا قاله شيخ الاسلام برهان الدين (فرع) \*  
 المؤجر باع المستأجر من أجنبي ثم المشتري دفع ثمنه الى المستأجر بجهة مال الاجارة فهو متبرع ولو كان المؤجر  
 حاضرا والا فلا لانه مضطر في الاداء ليخاص ملكه كغير الرهن وعند حضوره ليس بمضطر فيه لانه يمكنه ان يدفع  
 الثمن الى المؤجر فيقضي المؤجر مال الاجارة فيسلم للمشتري ملكه انظر الذخيرة (مسئلة) \* قال في العدة  
 باعه باذن مستأجره فادى المشتري مال الاجارة الى مستأجره بغير أمر المؤجر ايسر له المبيع يكون متبرعا  
 بخلاف مبيع الرهن ولو باعه وفاء فباعه من غيره بائنا فباعه المشتري بائنا فباعه أو كرهه فاجاز المشتري شرعا جائزا  
 البيع البائ لا ينفذ بيع المشتري فان المشتري من الغاصب ولو باع ثم أجاز مال ملكه البيع الاول لا ينفذ به  
 (فرع) \* الكفالة بمال الوفاء يصح مضاعفا في الحال اذا مال يجب على البائع بعد الفسخ لافي الحال من  
 فتاوى الفضلي (مسئلة) \* استأجر أرضا فزرعها ثم تقاسخا والزرع قبل هل تترك الأرض في يد المستأجر  
 بأجر مثلها الى حصاده أم يؤمر ببقاءه قال لا يترك اذا المستأجر رضي بطلان حقه في الزرع حيث أقدم على  
 الفسخ باختياره وقبل يترك دل عليه مسئلة صورته ما دفع أرضه مزراعة فزرع في آخر السنة ليس لرب  
 الأرض قاعه فترك بأجر مثل نصف الأرض حكما الى حصاده صيانة لحق المزارع وقد رضي المزارع هنا  
 بطلان حقه في الزرع حيث آخر الزرع الى آخر السنة ومع ذلك ترك باجر المثل وفي هذا الفصل أيضا

الطريق فوضعه فعطبه بالآمر فضمانه على الواضع (وكذا) اذا قال اشترع جناح من دارك أو ابن دكانا على بابك مضت  
 تنتفع به ففعل فعطبه بالآمر أو عبده أو دابته وكذا الأمر اذا بنى ذلك للمأمر بأمره ثم عطبه بالآمر وكان الماء وهو الذي بنى ذلك (من  
 الغنية) (ولو) ارادهم الناس يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدينته على بيت المال (من الغنية) (ولو) أن رجلا اراد أن يضرب  
 انسانا بالسيف فاخذ سيفه ذلك الانسان بيده فحذب صاحب السيف سيفهم من يده فقطع بعض أصابعه فان كان القطع من المفاصل فعليه القود  
 لانه عمد وان لم يكن المفاصل فعليه الدية (من الغنية) هذا ما يبره الله لنا نقله من مجموع المرحوم مؤيد زاده والله تعالى أعلم  
 (نوع فيما يتعلق بالديات) (وفي التحريم) حكم الخطأ الدية والكفارة وحرمان الميراث ولا خلاف في أن تعد بالدية من الابل مائة ومن  
 الدنانير ألف ومن الدراهم عشرة آلاف (وعندهما) من البقر مائة بقرة ومن الشياه ألف شاة ومن الخيل مائة حلة (ودية) المرأة نصف ذلك

(ودية) الذي والمسا من غداية المسلم هذا (ودية) الخطأ أختام عشر ونبت نخاض وعشرون ابن نخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة (ودية) شبه العدد أربع وخمسون ونبت نخاض وخمسون ونبت لبون وخمسون وعشرون حقة وخمسون وعشرون جذعة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى (وفي) فتاوى القاضى الامام واختلفوا فى تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى الجنى عليه أنه لو كان محاموا كما حكم ينقص من قيمته بهذه الجنابة ان كانت تنقص عشرة قيمته فى الحرب عشرين دية قال والفتوى على هذا وهذا ما يسن الله نقله من الخلاصة (وفي) النفس الدية وكذا الانف والذكور والحشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان (وبعضه) اذا منع الكلام (والصلب) اذا منع الجماع وكذا اذا أفضاها فلم تستمسك البول (ومن) قطع يدر جل خطأ ثم قتله قبل البرء خطأ فيه دية واحدة (وما) فى البدن اثنتان فقيمهما الدية وفى أحدهما نصف الدية (١٨٥) (وما) فيه أربعون فى أحدهما

رابع الدية (وفي) كل أصبح عشر الدية وتقيم على مفاسلها والكف تبع المفاصل (وفي) كل سن نصف عشر الدية فان قلعتها فبنيت أخرى مكانها سقط أرشها (وفي) شعر الرأس اذا خلع فلم ينبت الدية وكذا اللحية والحاجبان والاهراب واليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها (وفي) الشارب ولحية الكوسج وثدى الرجل وذكر الخصى والعنبر ولسان الاخرس واليد السلاء والعين العور راعوال رجل المبرجاء والسن السوداء والاصبع الزائدة وعين الصبي ولسانه وذكره اذا لم تعلم محنته حكومة (واذا) قطع أصبعاً فثلث أخرى ففي الارش (وعد) الصبي والمجنون خطأ وقد تقدم (والشجاج) عشرة الجارحة وهى التى تشق الجلد الدامعة وهى التى تخسرج ما يشبه الدمع ثم

مضت مدة الاجارة وقد غرس المستأجر فيه شجرة فالصحيح انه يؤمر المستأجر بقلعه الا ان يجب على المؤخر قيمة الشجر مقلوعا بخلاف الزرع فانه يترك باجره - له الى الادراك اذ الزرع له نهاية بخلاف الفرس انظر أصل المسئلة فى الذخيرة

### \*(الباب الحادى والاربعون فى القضاء بدعى النكاح والمهر والنفقة ودعى الجهار وما يتعلق به)\*

قال فى الذخيرة برهن على نكاح امرأه تقول انى زواجى بلد كذا ومنتهى أولافانه يحكم له واقرارها غيره لا يمنع من الحكم بينة المدعى نكاحها فانكرت ولا يمكن لمقر غيرهم ثم أقرت لهذا المدعى بسمع اقرارها ولو أقرت لا تحرم لهذا المدعى لا يسمع اقرارها لهذا المدعى ولو تزوجها ثم أنكرت النكاح وتزوجت بآخر وقد مات شهود الاول ليس له أن يخاضعها اذا الخصومة لتخالف بصدقه يكون اقرارا ولو أقرت صريحاً بنكاح الاول بعد ما تزوجت بالثانى لم يجز اقرارها ولكن الاول ان حالف الثانى على العلم فان نكل صار مقرراً بطلان نكاحه فالان يخلف على البتات والحاصل أنه لو ادعى نكاح امرأته فى نكاح غيره ولا بينة للمدعى استخلف الزوج والمرأة ويبدأ يمين الزوج على العلم فان حلف انقطع الخصومة فان نكل يخلف بتاتا فان نكلت فهى للمدعى ادعت انه نكحها فأنكر ثم أقر جاز وكذا لو ادعى فانكرت ثم أقرت وائس انكار الزوج النكاح كادعائه الفسخ وغمام فى الذخيرة \*(مسئلة)\* ادعى نكاحها فانكرت وأقرت به لى جل حاضر وصدقها المقر له فان برهن المدعى يحتاج المقر له الى البينة على هذا المدعى بحضرة المرأة فلو برهن المقر له بعدم برهن المدعى يترج المقر له بالبينة والاقرار وانظر شروط الحلوانى \*(فرع)\* وفى المحبى برهننا على النكاح فلو كانت فى بيت أحدهما أو دخل بها فهى له اذ دخوله ونقلها دليل سبق عقده الا اذا سبق تاريخ آخر فبينة تدبى سقط اعتبار دليل سبق عند التصريح بالسبق ولو لم تكن فى بيت أحدهما ولا دخل بها فلو وقتنا فالاول أولد ولو لم يوقتنا أو وقتنا وافتى زكيت بينته أولى ولو زكيتا تسئل المرأة ولو لم تقر لاحدهما فرق بينهما وبينهما ولو أقرت لاحدهما بالتقدم فهى له الا اذا سبق تاريخ بينته الا آخر وهى لان العمل بالبينة بين متعذر فسقطا وبقي تصادق أحدهما معها فيثبت النكاح بينهما بمصادقتهما وهى اذا كله فيما لو تنازعا حال حياة المرأة أو ما بعد موتها فعلى وجوه ولا به تبر فيه الاقرار واليد فلو أرخا فهى لمن سبق تاريخه ولو لم يورخا أو أرخا سوا فهى لهما ما يجب على كل منهما نصف المهر وراثته الارث وزوج والفرق بين حياتها وموتها ان الغرض فى حياتها هو المرأة وهى لا تقبل الشركة والغرض فى موتها هو الارث وهو مال يقبل الشركة فان ولدت يثبت نسبها منها ويرث من كل منهما الارث ابن كامل اذا البتة لا تجزأ جلة

(٢٤ - معين الحكم) الدامعة وهى التى تخرج الدم ثم الباضعة وهى التى تبضع اللحم ثم المتلاحة وهى التى تأخذ فى اللحم أكثر ثم السمحاق وهى جلدة فوق العظم اتصلت بها الشجة ثم الموضحة وهى التى توضع العظام ثم الهاشمة وهى التى تشم العظام ثم المنقلة وهى التى تنقله ثم الآمة وهى التى تصل الى أم الدماغ (ففى) الموضحة القصاص ان كان عدداً وفى الباقي حكومة عدل ولا قصاص فى شئ منها وان كانت عدداً (وروى) فى الموضحة وفيما قبلها القصاص دون ما بعدها (وفي) الموضحة الخطأ نصف عشر الدية (وفي) الهاشمة العشرة وفى المنقلة عشر ونصف (وفي) الآمة الثلث وكذا الجائفة فاذا انقذت فتانان (والشجاج) تختص بالوجه والرأس والجائفة بالجوف والجنب والظاهر وما سوى ذلك حراحت فيها حكومة عدل وقد تقدم بيان حكومة العدل (ومن) شجر جلا فذهب عقله أو شعر رأسه دخل فيه ارش الموضحة (وان) ذهب سمعه أو بصره أو كلامه لم يدخل ولم يقص من الموضحة والطرف حتى يبرأ (ولو) شجعه فالتعنت ونبت الشعر سقط الارش



والله تعالى أعلم وهذا ما يبرأ الله تعالى نفعه من المختار على وجه الاختصار \* (باب القسامة) \* القتل كل ميت به أرادوا جد في محلة لا يمل قاتله وادعى وليه القتل على أهلها أو على بعضهم عدا أو خطأ ولا يدينه بخيار منهم خسين رجلا يحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا به قاتله فان لم يقض بالدية على أهل المحلة وكذلك اذا وجد بدنه أو أكثره أو بعضه مع الرأس فان لم يكن فيهم خسون رجلا كررت الأيمان عليهم اتهم خسين ومن أثنى منهم بحس حتى يحلف ويقضى بالدية للولي (ولا يد) خلى في القسامة صدى ولا يحجون ولا عبد ولا امرأة (وان) ادعى الولي القتل على غيره سقط عنهم القسامة ولا تقبل شهادتهم على ذلك (وان) وجد على دابة يسوقها انسان فالقسامة عليه وعلى عاقلة السائق وكذا القاتل والراكب (وان) (١٨٦) وجد في دار انسان فالقسامة عليه وعلى عاقلة ان كانوا حاضرا والا كررت الأيمان عليه والدية

على عاقلة (وان) وجد بين قريتين فعلى أقربهما اذا كانوا يسمعون الصوت (ولو) وجد في السفينة فالقسامة على الملاحين والراكب (في) منجد محلة فعلى أهلها (وفي) الجامع والشارع الأعظم الدية في بيت المال ولا قسامة (وان) وجد في بركة أو في وسط الفرات فهدر وان كان محتسبا بالشاطئ فعلى أقرب القرى منه ان كانوا يسمعون الصوت والله تعالى أعلم هذا ما يبرأ الله تعالى نفعه من المختار (ولو) وجد في دار نفسه تدعى عاقلة ورثته عند أبي حنيفة رحمه الله وعند زفر لا شيء فيه به يقتل (القسامة) على أهل الخطة لأعلى السكان ولا على المشتريين فلو باع كلهم فعلى المشتريين (وجد) قتل في دار بين قوم لبعضهم أكثر فهي على الرؤس وفي سوق مملوك فعلى المالك وفي غير

\* (فصل) \* ادعت نكاحه في ربيع كذا وادعت المهر في تركه والورثة يبرهنوا ان مورثهم مات في صفر لا تقبل بينتهم لانهم اثبتوا الموت والموت لا يدخل تحت الحكم \* (مسئلة) \* قال في فتاوى أهل سمرقند ادعت مهر المثل ثم ادعت المسمى يقبل اذا المسمى يتصور بعد ثبوت مهر المثل في نكاح واحد بان سمي بعد نكاح بلا تسمية ولو ادعت المسمى ثم مهر المثل لا يقبل \* (مسئلة) \* من النوازل مات فادعت امرأته على ورثته مهرها بصرف الى مهر مثلها قال أبو الليث لو بنى بها منع منها قدر ما جرت العادة في التجميل به والقول للورثة فيه والقول لامرأة فيه اذا علم اذ كره في الذخيرة وعلم بان النكاح شاهد على وجوب كل المهر والعرف شاهد على قبض بعض المهر فيعمل به ما قيل لو صرحت بانكار القبض وقالت لم أقبض شيئا فالقول قوله اذا النكاح دليل محكم على وجوب كل المهر والدخول والموت دليلان محكمان على تقرير ذلك الواجب والبناء به ليس بدليل محكم على قبض بعضه لانه قد يبنى به قبل تجميل شيء من المهر فيكون القول لها وهذه المسئلة تؤيد ما ذكره القاضي ظهير الدين ان المهر ادعت كل مهرها بعد موت الزوج وبرهنت على اقرار الزوج به لا تسمع اذا الظاهر ان المثل لا تبلم نفسها الا بعد قبض بعضه فكذب الظاهر

\* (فصل) \* تزوج كبيرة وطابت النفقة وهي في بيت الاب بعد دفنها اذ لم يطلبها الزوج بالنفقة اذ النفقة - بقها والنفقة حتى الزوج فاذالم يطالبها بالنفقة فقد ترك حقها وهو لا يطل حقها به يبقى وقيل لا نفقة لها اذ لم تزف الى زوجها ولو امتنع عن الانتقال بحق كطاب المجل فلها النفقة ولو امتنع بغير حق لم يكون المهر مؤجلا فلان نفقة لها وكذا الجواب في صغيرة يجامع مثلها والا فلا نفقة لها حتى تصير بحال تطبيق الجماع سواء كانت في بيت الزوج أو في بيت الاب قال في لطائف الاشارات تصلح للجماع بتسع وفي الصحيح تعتبر الاطاقة \* (مسئلة) \* ولو أتت أن تحول معالي ما ير يد من البلدان وقد أوفاه المجل فلان نفقة لها لانها مطلقة في هذا المنع فنشرت بخلاف ما لو لم يعطها المهر أو لا وهذا لو لم يدخل بها ولو دخل فكذا الجواب عند أبي حنيفة وعندهما لا نفقة لها سواء أوفاه المهر أو لا وهذا بناء على ان المداخل بها ان تمنع نفسها للمهر عنده لا عندهما فكانت محقة في هذا المنع عنده لا عندهما من تم ذيب القلانسي قال الصدوق الشهيد هذا الخلاف فيما لو دخل بها برضاها وهي بالغة المالدنسل بها وهي كارهة أو صغيرة أو مجنونة لا يسقط حقها في منع نفسها قال أبو القاسم الصفار هذا في زمانهم اما في زماننا فلا يعلك الزوج أن يسافر بها أو في مهرها أو لفساد الناس قبل له هل يخرجها من البلد الى القرية أو العكس قال ايس ذلك بسرا وخارجها الى بلاد آخر سفر كذا في الذخيرة وفي التجنيس والفتوى على ان له أن يسافر بها اذا أوفاه المجل لقوله تعالى أسكنوهن الاية وقال في الهدية ليس له اخراجها الى بلاد آخر ولو أوفاه المهر كذا اختيار الفقيه ظهير الدين المرغيناني

المملوك والسجين لا قسامة والدية على بيت المال (ولو) وجد في معسكر في فلاة غير مملوك في الخيمة والمسطاط على \* (فصل) \* ساكنها هذا ما يبرأ الله تعالى نفعه من الدرر والغرر والله الموفق لاسبيل الرشاد \* (باب المعاقلة) \* وهي جمع معقلة وهي الدية والمعاقلة الذين يؤدونهم او تجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل فان كان القتلى من أهل الديوان فهم عاقلة تؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين سواء خرجت في أقل أو أكثر وان لم يكن من أهل الديوان فقبيلته يسقط عليهم في ثلاث سنين لا يراد الواحد على أربعة دراهم وينقص منها فان لم تسع القبيلة ذلك منهم اليهم أقرب القبائل نسباً (وان) كان ممن يتناصرون بالحرف فأهل حرفته (وان) تناصروا بالخلف فأهله ويؤدى القتلى كاحدهم (ولا) عقل على الصبيان والنساء ولا بعقل الكافر عن المسلم ولا بالعكس (وان) كان الذمى عاقلة فالدية عليهم والا فني ماله في ثلاث سنين (وعاقلة) المعتق قبيلة ولا موعاقلة مولى المولاة ولا موعاقلة (وولد) المالا عنه تعقل عنه عاقلة أمه فان ادعاه الاب بعد



ذلك رجعت عاقلة الام على عاقلة الاب (وتعمل) العاقلة خب من دشار اقصاه او مادون في مال الجاني ولا تعمل العاقلة ما عرفت به الجاني  
الا ان يصدقوه واذا جنى الحر على العبد خطا فعلى عاقلة وهذا ما يبراه الله تعالى نقله من المختار والله الموفق اسبيل الرشاد

\*(فصل في المسائل المتعلقة بالحدود)\* (رجل) زنى بامرأة مقيمة لاحد عليه وعليه التعزير (لما) روى أن بهلول النباش فعل ذلك على  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقيم عليه الحد ونزل فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة لا يندموا بها ولا يحزنوا وهم على الهدى على قولهم (ولو) أتى  
امرأة أو غلاما في الموضع المكروه والعباد بالله تعالى فليس عليه حد الزنا ولكنه يستتاب بالتعزير والحبس (وعندهما) عليه الحد (وفى)  
روضة الزندوسقي ان الخلاف في الغلام أمالوا في امرأة في الموضع المكروه ومنها يحد بخلاف (١٨٧) (ولو) فعل هذا بعده أو أمته

أو منكوحته لا يحد بلا  
خلاف (قال) محمد رحمه الله  
في الاصل اذا زنى بامرأة  
خرساء لا حد على واحد  
منهما ما جعل الجواب في  
الخرساء كالجواب فيما اذا  
كانت المرأة ناطقة وادعت  
المسرة النكاح بخلاف  
ما اذا كانت مجنونة أو صبية  
يجمع مثلها كان على  
الرجل الحد وبخلاف  
ما اذا كانت المرأة غائبة  
وأقر الرجل انه زنى بها أو  
شهد عليه الشهود فانه يقام  
عليه الحد (من الغيبة)  
(عن) ابن عباس رضى  
الله عنه ما قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من  
وجد غمرا يعمل عمل قوم لوط  
فاقتلوا الفاعل والمفعول  
به (وقال) من أتى بهيمة  
فاقتلوه واقتلوا هامة (وعن)  
جابر بن عبد الله رضى الله  
تعالى عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان  
أخوف ما أخاف على أمتي

\*(فصل في دعوى الجهار)\* قال في الذمة زوج بنته وجهزها فماتت فزعم أبوها أن الجهار  
أعاره منها ولم يهبه فالقول للزوج وعلى الاب بينة اذا الظاهر انه اذا جهز بنته يدفع بطريق التملك والبينة  
الصحيحة فيه أن يشهد عند التسليم الى بنته في أعمايت هذه الاشياء بنتي عارية أو يكتب نسخة معلومة وتشهد  
البينة على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك والدي عارية منه في يدى لكن هذا يصلح للقضاء  
لا للاحتياط لجواز أنه شرها لها في صغر هافهم هذا الاقرار لا يصير للاب ديانة والاحتياط أن يشترى ما في  
هذه النسخة ثم تبرئه بنته عن الثمن وعن السعدى ان القول للاب اذا لا بد استيفت من قبله فهو أعرف  
ولان العارية تبرع والهبة تبرع والعارية أدناها فحمل على الادنى قال الصدر الشهد والفتوى انه  
لو كان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك جهازا لعارية كما في ديارنا فالقول للزوج ولو كان العرف مشتركا  
فالقول للاب قال في المانطق القول للزوج مع عينه على علمه قال في الايضاح ان كان الاب من الاشراف  
لا يقبل قوله وان كان من لا يجهر البنات بمنه قبل قوله \*(فرع)\* كتب نسخة الجهاز وأقر الابان  
هذه الاشياء ملك البنات لكن الشهود لم يروا هذه الاشياء جلة واحد بعد واحد لم يجز لهم أن يشهدوا  
بانها ملكها من فتاوى رشيد الدين \*(مسئلة)\* تزوجها وبعت البهاج دابا له وضته وزنت اليه  
ففارقه انقال ما بعته فكله عارية فالقول له في متاعه لانه ينكر التملك ولها أخذ ذما بعته لانها زعمت انه  
عوض للهبة فلما لم يكن هبة لم يكن ذلك عوضا فاسكن منها أخذ ذما دفع ايضاح لو صرحت حين بعته أنه  
عوض فكذلك ولو لم تصرح به لكنها نونية كان هبة وبطلت نيتها \*(مسئلة)\* لو اتممت ملك ما بعته  
الزوج البهاج انكر الهبة وحلف ينفي أن يجوز له التضمن لان حكم العارية كذلك وكذا لو أتلف الزوج  
ما بعته اليه ينفي أن يجوز لها التضمن أنظر فصول الاستروشي قال في الذخيرة بعث الى امرأة ابنة ثيبا بأم  
ادعى انها عارية صدق \*(فرع)\* بعث الزوج الى أهل زوجته أشياء عند زفافها منها ديباج  
فلما زفت اليه أراد أن يأخذ منها الديباج لبس له ذلك لو بعث البهاج الى وجه التملك من الفتاوى الرشيدية  
\*(مسئلة)\* ماتت فاتخذت والديها ما تأمنا فبعث زوج المينة بقرعة اتدج وتنفقها ففعلت وطلب الزوج  
قيمة البقرة فان اتفاقا على شرط الرجوع يرجع لاوافقا على انه لم يذكر القيمة لانها فعلت باذنه بلا شرط  
القيمة ولو اختلفا فيه فالقول للام المينة لانها تنكر شرط الضمان قاله أبو الليث \*(مسئلة)\* غره  
فقال أزوجك بنتي وأجوزها جهازا عظيماف تزوج ودفع الدسيمان الى ابها ثم أبوها لم يجهر بالاروايه في  
ذلك وأفتى بان الزوج يطالب أبا المار أنبا لتجهيز فان جهز ولا يسترد ما زاد على دسيمان من المهور قدر بعضهم  
الجهاز بالدسيمان لكل دينار من الدسيمان ثلاثة دنانير من الجهاز أو أربع دنانير فالزوج يطالب بهذا

عمل قوم لوط مصابيح (ولو) لا ط بامرأة أو عبده لا يجب الحد (وفى) جامع ظهر الدين الواطية في عبده وفي الاجنبية فيهما أشد  
التعزير والراى فيهما الى الامام ان شاء قتله ان اعتاد ذلك وان شاء ضربه وجسه (وقالا) فيه الحد (وقال) أبو بكر يحرق بالنار (وعن)  
الشعبي يرجم في الاحوال كلها (وعن) البعض يردم عليه جدار (ولو) جرد امرأة وعانقها أو قبلها أو جاءها فجلدون الفرج حتى أنزل فعله  
التعزير (رجل) وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلق يخاف عليه التلف اذا ضرب بجلدة أو ما يحتمل خزانة الفتاوى (رجل) زنى بصفيرة  
لا تعمّل الجماع فافضاه لا حد عليه في قولهم جميعا ثم ينظر في الافضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه المهر بالوط وثالث الدية بالافضاء  
وان كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عاى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه الدية والمهر أيضا ولا يحرم عليه  
أهله ولا بنتها هذا الوطه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف يحرم من الغيبة (رجل) زنى بجارية يملوكه وقتلها بقتل الجماع ذكر في الاصل

ان علمه قيمتها ولم يذكر فيه خلافا ذكر أبو يوسف في الامالي عن أبي حنيفة ان عليه الحد والقيمة وقال أبو يوسف عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح (ولو) زنى بامرأة فقتلها بفعل الجماع كان عليه الحد والدية (ولو) أقرت امرأة فقتلت زنت به هذا الرجل وأنكر الرجل لا حد على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال اتحاد المرأة (وكذا) لو قال الرجل جل زنت به هذه المرأة وأنكرت المرأة الزنا لا حد عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحبها بعد (ولو) قال الرجل جل زنت به المرأة وقالت لابل تزوجني فانه يحد وعليه المهر لها (وكذا) لو أقرت هي بالزنا أربع مرات في مجالس مختلفة وقال الرجل لابل تزوجتني لا حد عليه وعليه المهر لها من الغنية (أربعة) شهدوا على رجل بالزنا بامرأة فتنظروا إليها فاذا هي بكر فانه لا حد (١٨٨) عليه ولا على الشهود حد القذف (ولو) أقر الرجل أربع مرات في مجالس مختلفة انه زنى بامرأة ولم

يعين المرأة حد الرجل من الغنية (إذا) أقر المجهوب بالزنا أو شهد عليه الشهود لا يحد (ولو) أقر الخصم بالزنا أو شهد عليه الشهود حد وكذلك العنين (ولو) أقر الآخر بالزنا أربع مرات في كتاب كتبه أو إشارة لا يحد ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا تقبل غنية (زنى) بجارية الغير ثم اشتراها أو بحرة ثم تزوجها فانهم لا يحدان في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ومن أبي يوسف رحمه الله في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان (والحررة) اذا زنت بعد ثم اشتترته فانهما يحدان جميعا غنية (ولو) وطئ جارية بانه أو جارية امرأته وادعى الشبهة يجب لكل وطء مهر (العاقلة) البالغة طاهت من صبي أو مجنون لا حد هاهنا (وزاد) في النظام وهما بالعدة ولا مهر لها (المرأة) اذا أكرهت على

القدر والايسترد ما زاد على دسيمان مثلها فانه في فوائده بعض الاثمة وقال في فتاوى ظاهر الدين الصحيح انه لا يرجع بشئ على المرأة اذا المال في باب النكاح ليس بغرض أصلي والله أعلم

\*(الباب الثاني والاربعون في القضاء بموجب الخلع وما يتعلق به)\*

الخلع طلاق بائن به ورد الاثر من النبي صلى الله عليه وسلم ومن جماعته من أحسب به وقال الشافعي فسخ حتى لا ينقص به حد الطلاق عنده وهو قول ابن عباس ولو قضى بكونه فسخا قيل ينفذ وقيل لا وقد مر (مسئلة) قال في التخيير قال لها بعثك لا تطلق ما لم تقل اشتريت ولو قال خالعك ونوى الطلاق يقع ولا يبرأ الزوج من المهر وفاقم الخلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالفارسية قال أبو الوليث الخلع والطلاق على مال من جانبه عين على معنى التملك كانه قال ان قبلت فأنت طالق فيقتصر على المجلس لو كانت حاضرة وعلى مجلس العلم لو كانت غائبة (مسئلة) تعليق الخلع بالشرط يصح منه لامنهما الخلع لوعاق بالشرط أن قال ان دخالت الدار فعد خالعك على كذا يبرأ قبلها بعد دخول الدار وكذا لو قال لا مرأته كل امرأة تزوجها فقد بعث طلاقها منك بكذا فالقبول إليها بعد التزوج حتى لو قبلت بعد التزوج أو فاقته شرحت طلاقها تطلق لا لو قبلت قبل التزوج لان هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج ففسر القبول بعده ولو شرط الخيار للمرأة أجاز عند أبي حنيفة لا عند هما وخيار الزوج لم يجز وفا قالان الخلع من جانبه عين وهي لا تقبل الخيار ومن جانبها معاوضة وهي تقبله (فرع) قال في فوائد نظام الدين خالعها وقالت ان لم أرد البذل الى أربعة أيام يكون الخلع باطلا ولم تردفه هذا خلع بشرط الخيار مر حكمه قريبا (مسئلة) لو خالعها على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت سقط المهر عند أبي حنيفة خلافا لها من الفتاوى الصغرى (مسئلة) وفي الصغرى ان صريح الطلاق بالمسمى من المال هل يوجب راءة كل منهما امن المهر اختاف فيه المشايخ وأكثرهم على انه لا يوجب به ينقضي ولا يبرأ عن نفقة العدة وفاقي كل ما ذكرنا بالا بالشرط وكذا لا يبرأ عن نفقة الولد وأجر الرضاع والنفقة المفروضة هل تسقط ذكر في شرح الطحاوي لو اجتمع عليه نفقة بقاء ثم خاله تسقط النفقة وفاقا (مسئلة) اختلعت على كل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع وبعده ولم تذكر المهر ونفقة العدة يكفي ويبرأ عن المهر ونفقة العدة اذا المهر يجب قبل الخلع ونفقة العدة يجب بعده نظر فتاوى رشيد الدين والله أعلم

\*(الباب الثالث والاربعون في القضاء بموجب تصرفات الفضول وأحكامها في النكاح)\*

قال في فتاوى النسفي المختار في نكاح الفضولي في الطلاق المضاف انه يحث بإجازته قول لا فاعلا سواء كان الخلف بان قال ان تزوجت امرأة فطالقي ثلثا أو قال كل امرأة تدخل في نكاحي لان دخولها في نكاحه

الزنا فكنت لم تحد بالاجماع ولا تأثم بالتمكين ان شاء الله تعالى (ومعنى) الكره على الوطء ان تكون مكرهة الى وقت لا يكون الايلاج امالوا كرهت حتى أصبحت ثم مكنت قبل الايلاج كانت مطاوعة فيجب عليها لكفارة في رمضان خزانة (ولو) قال لا تخربا زاني فقال لابل أنت يحدان (الصبي) اذا زنى بصبيته لا حد عليه وعليه المهر في ماله لانه مؤاخذ بفاعله واذن له لم يصح (رجل) أقر بالزنا أربع مرات ثم قال والله ما أقررت دري عنه الحد خزانة (ولا) يجب الحد على وطئ جارية ولده وان سفل مع العلم بحرمته لشبهة جسد في المحل والشبهة اذا ثبتت في الموطأ وبث فيها الملائم من وجه ولم يبق معه اسم الزنا فلم يجب مع علم بحرمته الوطء لقيام دليل يدل على حله وان تخلف هنالمنايع فاوردت بذلك شبهة يسمى هذا النوع شبهة المحل ويثبت النسب مع هذه الشبهة عند الدعوى لعدم كونه زنا خالصا وهي تثبت في واضح (منها) وطء الرجل جارية بانه (ودليل) حله قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك ثم ان حبلت وولدت يثبت النسب من الاب ولا يجب

العقر لملكه اباهما بالقيمة ما تعامل الوط وان لم يعمل فعليه العقر لان التمليك في المصانة مائة من الضياع ولا حاجة هنا فلا ثبت الملك (ومنها) وطء مطلقه البائن (والدليل) فيه ان بعض الصابة رضى الله تعالى عنهم جعل الكناية وجبة وممنهم عمر رضى الله عنه (ومنها) وطء المولى للجارية المبيعة أو الممورة قبل التسليم (والدليل) فيها انه في يده فضمنه يعود الى ملكه بالهلاك (وكذا) وطء المبيعة بالمبيع الفاء قبل التسليم أو بعده أو بشرط الخيار لان له فيها حق الملك (ومنها) وطء جارية مكاتبه وعبد المأذون المستغرق بالدين لان له حقاني كسبه (ومنها) وطء الجارية المشتركة لان ملكه في البعض ثابت حقيقة (ومنها) وطء الجارية الموهونة في رواية لان حبس الملك العدة له وهذا صدها كما يكون مستوفيا لدينه فصارت كالمشتركة بشرط الخيار للبائع شرح المجمع (١٨٩) \* (فصل فيما يظهر في الزنا) \* (أربعة)

شاهدوا على امرأة الزنا وأحدهم زوجها فان لم يكن الزوج قد نهى قبلت شهادتهم وحدها المرأة وان كان الزوج قد نهى أولا والمستلة بحالهاهم قدفة يحدون وعلى الزوج اللعان لان شهادته لم تقبل لمكان التهمة لانه بشهادته سعى في دفع اللعان عن نفسه من الغنية (والزاني) اذا ضرب الحد لا يحبس (والسارق) اذا قطع يحبس الى أن يتوب لان الزنا جنائية على نفسه فلو حبس حبس لاجل نفسه وأما السرقة فهي جنائية على غيره من وجهه فلو حبس حبس لغيره وهو جائز (رجل) أتى بفاحشة ثم تاب وأناب الى الله تعالى فان القاضي لا يعلم الناس بالفاحشة لا قامه الحد عليه لان السر من دواب اليه غنية الفتاوى (التقادم) يمنع الشهادة على الزنا والسرقة وحد التقادم بهضم قدره

لا يكون الا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص فكانه قال ان تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير متزوجا بخلاف قوله كل من يدخل في ما ذكره فانه يحث بعقد الفضولي هنا لان ملك اليمين لا يختص بالشرع بل له أسباب سواء قال في شرح الحيل والبرذوى والجامع في الفتاوى يحث بشكاح الفضولي في يدخل في نكاح وفي نصير لالاي وقال صاحب المحيط هما كقوله أتزوجها في الحكم \* (مسئلة) \* قال في المحيط كل امرأة أتزوجها أو يتزوجها - يرى لاجلي وأج - يره فهي طالق ثلاثا ولا وجه لجوازها قال في الحاوي خيلته ان يزوجه فضولي بلا أمره ما فيجيز هو فيحث قبل اجازة المرأة الى جزاء لعدم الملك ثم تحب المرأة فاجازته لا تعمل فيجدان النكاح فيجوز اذا لم يمين انعقد على تزويج واحد كذا في المحيط وهذه الحيلة انما يحتاج اليها اذا قال في حلفه وأجيزه أمال ولم يقل وأج - يره قال النسفي بتزويج الفضولي لاجله تطاق ثلاثا اذا الشرط تزويج الغير لمطابقا وانكته لا تحرم عليه لاطلاقها قبل دخولها في ملك الزوج قال الأري انه بعد عقد الفضولي لو طلقها الزوج ثلاثا لا تحرم عليه لما امر كذا هذا لان لا يقبل الاجازة لانه صار مردودا فيه قد الفضولي ثانيا لاجله فيجيزه هو فعلا قال ظهير الدين في فتاويه وعندى لا حاجة في المرة الثانية الى عقد الفضولي بل لو تزوجها بنفسه لا تطاق اذا لم يمين انحلت بتزويج الفضولي الى جزاء الأري ان من قال ان تزوجت فلانة أو أمرت انسانا ان يزوجهالي فكذا فأمره بتزويجها لم تطلق اذا لم يمين انحلت بالامر لالي جزاء وكذا لو قال ان خطبتها أو تزوجتها فكذا انحطبتا ثم تزوجهها اذا لم يمين انحلت بالخطبة الى جزاء \* (مسئلة) \* زوج بنته الصغيرة من ابن كبره لرجل بلا اذنه خاطب عنه أبوه فمات أبو الص - فميرة قبل اجازة الابن بطل النكاح ولو كان مكان الص - فميرة كبيرة تزوجهها بلا اذنه او المستلة بحالها لا يبطل النكاح بموت الاب انظر المحيط \* (مسئلة) \* عن أبي يوسف زوج بنته الصغيرة من غائب فمات الاب ثم أجازه الزوج جازي قوله ثم فصل الصغيرة يدل على أن بقاء الفضولي ليس بشرط صحة الاجازة في باب النكاح بخلاف البيع من النوادر \* (فرع) \* زوجه فضولي بأمره بالالف درهم ثم الفضولي والمرأة تجرد النكاح لذلك الرجل بخمسين دينارين فيصح الاول بالثاني حتى الزوج لو أجاز النكاح الاول لا يعمل اجازته ولو أجازته ولو أجاز الثاني صح انظر الذخيرة

### \* (الباب الرابع والاربعون في القضاء بالخيارات) \*

هي أنواع منها ما ثبت في تصرفات عقودي محتمل الفسخ لاقية لا يمتحله كالنكاح والطلاق والعق ومما ثبت فيما لا يمتحله الفسخ لاقية لا يمتحله اما الخيارات التي لا تثبت فيما لا يمتحله الفسخ فمنها خيار الشرط اذا تزوج بشرط الخيار لهما أو لأحدهما يصح النكاح لا الشرط ههنا وقال الشافعي يبطل به النكاح ومنها

بشهر وهو قولهما وبعضهم قدره ب ستة أشهر وبعضهم قوضه الى رأى القاضي (وفي) الاصل لم يوقت أبو حنيفة (وعنه) ثلاثة أيام (وعنه) لا يقبل بعد ستة أشهر وقيل لا يقبل بعد ثلاثة أيام اليه أشار محمد خزانة \* (فصل فيما يصير شبهة بالاحسان) \* (رجل) زني بامرأة ثم تزوجه أو بأمة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية يحد (وروى) عن أبي حنيفة رحمه الله انه يسقط الحد (وذ كر) أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله ان من زني بامرأة ثم تزوجه أو بجارية ثم اشتراها لا حد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وعلمه الحد في قول أبي يوسف (وذ كر) ابن سماعة في نوادره على عكس هذا وقال على قول أبي حنيفة عليه الحد في الوجهين وفي قول أبي يوسف لا حد عليه في الوجهين (وروى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله اذا زني بأمة ثم اشتراها لا حد عليه وان زني بجارية ثم تزوجه عليه الحد والفرق بين النكاح والسرقة انه يملك عينها وملك العين في محل الحيل بسبب الملك للعمل فيجعل الطاري قبل الاغتناء كالمدره بسبب كفاي باب السرقة فان السارق ادا ملكا لم يبر وفي عتق القطع قائما



في النكاح فلا عكس عن المرأة وإنما ثبت له ملك الاستيفاء وله ذل الوطئ المنكوحه بالشبهة كان العقر لها فلا يورث ذلك شبهة فيما تقدم  
استطاعه من أقل يستقط الخدمه من الغنية (وينبغي) للقاضي أن يسأل شهود الاحصان عن الاحصان ما هو فان قالوا فيما وصفت من تزوج  
امرأته ودخل بها فعلى قول أبي يوسف وجه الله يكتب في بقولهم ودخل بها (وعند) محمد لا يكتب في ماله يقولوا جامعها (واجعوا) على أنه لا يكتب  
بقولهم مسها (واجعوا) على أنه لا يكتب بقولهم جاء بها باضعها (وفي) الباقي أنه لا يكتب بقولهم اغتسل منها غنية (ولو) خلا بامرأة  
ثم طلقها فقال الزوج وطئها وقالت المرأة لم يصافى فان الزوج يكون محصنا بامرأة لا تكون محصنة لانكارها (رجل) أقر عند  
القاضي بالزنا أربع مرات (١٩٠) فامر القاضي بوجه ثم قال والله ما أقرت بشئ يدركه هذا ما يسر الله تعالى نقله من مجموع

• ويذاده شارح الطحاوي  
(لا يحل) شرب الخمر الا عند  
الضرورة للعطش يشرب  
قدر ما يدفع العطش فلو انه  
شرب الخمر مقدار ما يرويه  
فسكر لا حد عليه لانه ضرورة  
فيباح هذا القدر لدفع  
العطش فقط (ومن) شرب  
منها قدر ما يصل الى جوفه  
يحد ثمانية جابدة ان كان  
حرأ أو أربعين ان كان  
عبدا (ومن) وجد في فيه  
رائحة الخمر أو فاه خمر الا بعد  
شرب البخيل لاندوى لباس  
به فان ذهب به عقه لم يحد  
فان سكر منه لا يحد عندهما  
خلافًا لمحمد رحمه الله تعالى  
ومن زنى في رمضان فادعى  
شبهة تستقط الحد عز وحبس  
هذا ما يسر الله تعالى نقله  
من الخلاصة والله تعالى  
الموفق اسبيل الرشاد  
\* (نوع في حد القذف) \*  
وفي جنابات النوازل رجل  
قال لا تخربا خبيث لا يقول  
له بل أنت والا حسن ان

اختيار الرؤية لا يثبت في النكاح لان في المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بعيب عندنا لا يثبت  
في النكاح فلا تزد المرأة بعيب ما قال الشافعي له أن يرد المراء بأحد العيوب الخمسة بجنون وجذام وبرص  
وفرث وورثي فان ردها قبل الدخول سقط كل المهر وان ردها بعده فلها كمال المهر ولا يرد الزوج بجنون وجذام  
وبرص عند الحسن وقال محمد لمارده ولا يرد الزوج بعنة وجب ولها المطالبة بالارسال بالمهر وف والتفريق  
بناء عليه ولذا كانت الفرقة بسبب العنة والحب طلاقا ثابتا كذا في فاضيلان \* (مسئلة) \* خيار العتق  
للمنكوحه اذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فعتقت قبل دخوله أو بعده فلهما حق الفسخ حرا كان زوجها  
أو قننا وقال الشافعي لا خيار لها في زوج حرو كذا المكاتبه الصغيرة أو الكبيرة وزوجها المولى برضاها  
فعتقت بأداء أو تحرير تختير عندنا وهذا الخيار كخيار الخيرة يثبت للأنثى لا للذكر ووقوع الفرقة به  
لا يتوقف على القضاء ولا يصال بسكوت ويمتد الى آخر الجلس الا اذا بطلت مصرحاً أو دلالة بأن تمكنه من  
نفسها ونحوه وانما يفارق هذا الخيار الخيرة لوجهين أحدهما ان الفرقة بخيار العتق لا تكون طلاقا بخلاف  
الخيرة لانه يثبت بتسليم الزوج وهو أهل للطلاق أنظر فاضيلان \* (مسئلة) \* قال في المحيط خيار البلوغ  
كشفعة فانها كما بلغت ينبغي لها أن تختار لنفسها كالشفيع ونشهد على النقص لو كان عندها من تقبل  
شهادته والا تخرج الى الناس وتختار نائبا ولو لم تختار في بيتها حتى خرجت الى الناس بطل خيارها والاشهاد  
لا يشترط لاختيارها نفسها لكن شرط لثباته بينة ايسر سقط البينة عنها واختيارها نفسها  
كتحليف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضي اخبرت نفسي حين بلغت أو حين بلغت طلبت الفرقة  
صدقت مع البينة ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة لا يقبل وتحتاج الى البينة وكذا الشفيع لو قال طلبت  
الشفعة حين علمت فاقوله ولو قال علمت أمس وطلبت لا يقبل ويكفيه اقامة البينة \* (فرع) \* قال في  
الاصول شرط الخيار في الصلح كشرطه في البيع ثم هو في البيع جائز لهما أو لأحدهما مؤقتابا لانه أيام  
أو أقل وان شرط أكثر من البيع عند أبي حنيفة كالمو شرط أو بدو قال أبو يوسف ومحمد وابن أبي ليلى  
لو ذكر اوقتا معلوما كسهر وسنة أو أكثر يجوز وزفر والشافعي مع أبي حنيفة قال في فصول الفقه هو  
يصح في ثمانية أشياء في بيع واجارة وقسمة وصلح من مال بعينه وكتابة وخلع وعتق على مال ولو شرط الخيار  
للمرأة والقن يصح عند أبي حنيفة ولو شرط للزوج والمولى لم يجز وفا قال ولو شرط للراهن جاز لا للمرتهن  
اذله نقض الرهن متى شاء بل خياره ولو كفل بنفسه أو مال وشرط الخيار للمكفول له أو لكفيل جاز ولو  
استأجر بخياره ثلاثة أيام جاز كبيع فلو فسخ في الثالث هل يجب على المستأجر أجرة يومين أم في صاحب  
المحيط أنه لا يجب لانه لا يتمكن من الانتفاع بحكم الخيار لانه لو انتفع بطل خياره \* (مسئلة) \* باع بخيار

يكف عنه ولا يجب ولورفع الامر الى القاضي ليؤديه يجوز ولو أجاب مع هذا لا بأس به (ولو) قال لا تخربا ديوت أو يا فاجر أو يا فاسق فذهب  
أو يا مهودى أو يا مخنث لا يجب الحد ولكن يعزر بعزى اذا قال اصالح أما اذا قال لفساق يا فاسق أو قال لاص يا لص لا يجب شئ واختيار التعزير  
الى القاضي من واحدة الى تسع وثلاثين وهذا عندنا ما هو في الفتاوى (وفي) شرح الطحاوي في كتاب الحدود التعزير على أربع مرات  
تعزير اشرف الاشرف كالعلماء والعلماء لويوة تعزير الاشرف كالمهاجرة وتعزير اوساط الناس وتعزير الخسائس وتعزير اشرف الاشرف  
الاعلام لا غير وهو أن يقول القاضي يا بني انك تقول كذا أو تفعل كذا وتعزير الاشرف الاعلام والجرا الى باب القاضي وتعزير الاوساط  
وهم السوقة الاعلام والجرا الى باب القاضي والحبس وتعزير الخسائس الاعلام والجرا الى باب القاضي والضرب والحبس به ذلك قال المصنف  
رحمه الله سمعت من ثقة ان التعزير باخذ المال ان رأى القاضي أو الوالى جاز ومن جهلة لا يرجل لا يحضير الجماعة يجوز تعزير به باخذ المال ومما



يُفصل بجملة العبد اذا أساء الادب فله مولى أن يعززه ويؤديه ولا يجاوز الحد به وكذا امر أنه قال الله تعالى واضربوهن بأحضر يدي النساء عند الحاجة اليه (الساحر) اذا ادعى انه خالق ما يفعل ان لم يتب يقتل والساحرة تقتل بردها ان كانت تفتنه بذلك وان كانت المرتدة لا تقتل ولكن الساحرة تقتل بالاثرو هو ما يروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى عماله ان اقتلوا الساحر والساحرة (رجل) يتخذ لعبة الخناص ويقرق بين الممرور وجه بتلك اللعبة فهذا ساحر ويحكم بارتداده ويقتل هكذا كرم طاقاهو ويجول على ما اذا كان يعتقد ان له أثرا (رجل) علم ان فلانا يتعاطى عن المنأ كره له أن يكتب الى أبيه بذلك ان وقع في قلبه ان يأبى قدر على ان يغبر على ابنه يحل له ان يكتب به الى أبيه وان لم يقع في قلبه انه لا يقدر لا يكتب (وكذا) بين الممرور وجه وكذا بين السلطان والرمية اه هذا ما يسر الله (١٩١) نقله من الخلاصة وانه الموفق

### لسبيل الرشاد

#### \*(باب السرقة)\*

(ركنها) أخذ الشيء خفية  
(ومحلمها) مال محرز ومملوك  
وهو شرط (ونصابها) قدر  
عشرة دراهم مضروبة  
(وحكمها) القطع (فان)  
سرق مكاف حراً وعبد قدر  
النصاب محرراً بلا شبهة يمكن  
كبيته أو صندوق أو  
يحافظ كماله في الطريق  
أو مسجد فله مال واقر  
بجماعة أو شهده رجلان  
بان سألها الامام كيف هي  
أوما هي ومتى هي وأين هي  
وكم هي ومن سرق وبيدها  
قطعة (وان) تشارك جمع  
فيها فاصاب كل قدر نصاب  
قطعه وان أخذ به بعضهم  
(وقطع) بالساج وبالآبنوس  
والصندل والفصوص  
الخضر والياقوت والزبرجد  
والاناء والباب (ولا) يقطع  
فيما وجد مباحاً دارنا  
تكتسب وحشيش وقصب  
وسمك وطيور وزنج ومغرة

فوجب أورد من وسلم أو أجروا باع لوفعل بالمبيع ما يدل على استيفاء الملك كوطء وقبلة ونظر الى فرجها بشهوة كن فسحقا للبائع علم به المشتري أولاً والنظر الى الفرج بلا شهوة لا يبيده وكذا الوصل الى المشتري ثم غصبه لم يكن ذلك فسحقا للبائع ولا باطلا للتباعد وكذا الوباغ عنه بختيار يوم على أن يفله أو يستخدمه جاز فان فعل ذلك لا يباطل خياره ولو باع كرم ما على أن يأكل من ثمره لم يجز البيع اذا غلغله والمثمة لا يقابلها الثمن فلم يكن متلفاً جزاً من المبيع بخلاف الثمن باع داراً فيه ساكن باع وشرط الخيار للمشتري ورضي به الساكن فطلب المشتري الاجر من الساكن بطل خياره ولو شري داراً بختيار فدام على السكنى لا يبطال خياره ولو ابتدأ السكنى بطل خياره

#### \*(الاباب الخامس والاربعون في القضاء فيما يبطال من العقود بالشرط وما لا يبطال وما يصح تعليقه وابطاله وما لا يصح)\*

اعلم ان تعليق النكاح بشرط علم للعالم يجوز يكون تحقيقاً كقوله لا تحرز وبنى بتلك فقال قد تزوجتها من فلان قبل هـ اذا كذب الخاطب فقال ان لم أكن زوجتها من فلان فقد تزوجتها منك وقبلة الا تحرز وظهر كذبه ينقض هذا اذا التعليق بشرط كائن تحقيقاً لا يرى انه لو قال لامرأته أنت طالق ان كانت السماء فوقنا والارض تحتنا طالق للعالم وذ كر محمد أن تعليق البراءة بشرط كائن يصح حتى لو قال له ديونك مال بمن بد قال بطلان دأده أم فقالا كرمه بفلان ارشده أن نوداه استجبت البراءة فذ كر لو قال لا تحرز اذا جاء غديمتك هذا بكذا لم يجز ولو قال بهتة منك بكذا ان رضى فلان جاز البيع والشرط جميعاً ولو قال بهتة منك بكذا ان شئت فقال قبلت ثم البيع وذ كر ان تعليق الامهال بشرط كائن يصح ان لم يكن المال واجبا بسبب الغرض بأن قال اكرام مال ازان منسبك ما ترازمان اذ ادم مع التأجيل ولو قال لانه اذا جاء غدي فقهـ اذا ذنت لك في التجارة مع الاذن ولو قال اذا جاء غدي فانت طالق مع الاذن ولو قال اذا جاء غدي فراجعتك واقاضى لو قال لرجل قد جرت عليك اذا سفعت لم يكن ككبحه ولو قال اسفبه قد اذنت لك اذا صليت جاز ولو قال الخيران لم أفعل كذا فقد ابطال خيارى لا يباطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أدره اليوم فقد ابطال خياره ولم يرد اليوم لم يباطل خياره ولو لم يرد له ولكنه قال ابطال خيارى غدا أو قال ابطال خيارى اذا جاء غدي بطل خياره وتعلق القول في البيع بهـ دما أو جب الا تحرز هل يصح ذ كر أنه لو قال فروختم جون بها عن رسد ان دفع الثمن اليه في الجاس جاز البيع استحسننا ولو قال ان أدبت ثمن هذا فقد بعثت منك مع البيع استحسننا ان دفع الثمن اليه وقيل هذا خلاف ظاهر الرواية والصحيح انه لا يجوز ويصح تعليق الكفالة بشرط متعارف نحو اذا قدم أو اسحق زيد المبيع فاناضامن وان كان شرطاً محضاً نحو وان

وفورة (ولا) بما يفسد سر بها كلب ولحم وفاكهة وطيرة وغمر على شجر ويطبخ وزر علم يحصل لعدم الحرز (ولا) في أشربة مطربة وتوات لهو وصليب ذهب أوفضة وشطرنج وزرد مصفى وصبي حر ولو حبلين ومعدود دفتر الحساب ولا في كلب وفهد ووزيت وتين ومال عامة في بيت المال وماله فيه شركة ومثل حقه حالاً أو مؤجلاً ولو يزدوما قطع فيه وهو يحاله لان تغير وسرق ثانياً قطع كغزل قطع فيه ثم نزع فسرق ولا من سرق من ذي حرم محرم منه بخلاف مال في بيت غيره ومال مرضعة ولا من الزوج وهرس ولا من مال خاص له من سببه وعرسه وزوج سببه ولا من مكاتبه وبعضه ومغرم وحام وبيت اذن في دخوله أو سرق شيء أو لم يخرج من الدار أو دخل بيتاً أو ادخل فيه أو ثقب بيتاً أو دخل فيه وأخذ شيئاً أو طرصر خارجة من كم غيره (اما) الا طرار وحل الرباط فان طر الرباط من خارج فلا قطع وان حل الرباط أو سرق أو حل جلا من طرار أو جلا قطع ان يحفظه به أو انما عليه أو شق الحبل فانخذ منه شيئاً أو ادخل يده في صندوق غيره أو كره أو جيبه أو أخرج من مقصورته دار

فبها مفسد ستر الى خارج أو سرق رب مقصورة من مقصورة أخرى فيها أو ألقى شيئا من حرز في الطريق ثم أخذه وحمله على خار فساقه وأخرجه من الحر وهذا ما يسر الله تعالى نفعه من صدور الشريعة \* (فصل في جنابة الهيمة والجنابة عليها) \* (ضمن) الركب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو رجلاها أو رأسها أو كدمت أي عضت بقدم أسنانها أو خبطت أي ضربت بيدها أو صدمت أي ضربت بشفة شاة شياً (فلو) حدثت هذه الاشياء وهي تسير في ملككم لم يحرم الميراث ويلزمه الكفارة (ولو) حدثت في ملك غيره فلو كان سيرها باذنه كان ذلكم ولا ضمن ما تناف مطافا الا ما نفخت برجلها أو ذنبها سائرة فلا يمكنه الاحتراز عنهم مع سيرها أو عطف بمارنت أو بالت في الطريق سائرة (فلو) أوقفها (١٩٢) لغيره ضمن الأفي وضع اذن الامام بايقافها فيه (وان) أصابت يدها أو رجلاها حصاة أو نواة أو أثارت غبارا أو حراصة غير افقفا

دخل فلان الدار أو ان هبت الريح أو ان جاء المطر تصح الكفالة لا الشرط واجازته عليه بالشرط لا تبطله الشروط الفاسدة كطلاق وعتق وحوالة وكفالة وتبطل الشرط ولا يصح تعليق الاعتكاف ولا يلزمه ويصح تعليق تسليم الشفعة بان قال ان اشتريت أنت فقد سلمت الشفعة فلواشترى غيره فهو على شفعته ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتبطل الاجارة ولا يجوز تعليق السكنة بالشرط وتبطل بفاسده \* (مسئلة) \* جلة ما يصح اضافته الى زمان أربعة عشر اجارة وفسخها مزارعة ومعاملة ومضاربة ووكالة وكفالة وابضاع وصية وقضاء وامارة وطلاق وعتق ورقف وما لا يصح اضافته عشرة يسع واجازته وفسخه وقسمة وشركة وهبة ونكاح ورجعة وصلح عن مال وبراءة دين انظر العدة \* (مسئلة) \* قال في العدة كفل بنفسه الى شهر على أنه يرى بعد الشهر فهو كما قال والتوكيل الى عشرة أيام هل ينتهي بحضيه الاصح انه لا ينتهي والله أعلم

\* (الباب السادس والاربعون في القضاء بانواع الضمانات الواجبة وكيفيةها)

وتضمن الامين وبراءة الضمين \*

\* (مسئلة) \* أمره باخذ مال الغير ضمن الاخذ لا الأمر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر لا ضمن الامر قال في الذخيرة يضمن الامر لو كان ساعدا مانا لولو كان غيره ذامرا لسلطان كاكراه اذ المأمور يعلم عادة أنه يعاقبه لو لم يمتثل أمره بخلاف غير السلطان فيضمن السلطان لا مأموره فتصح الدعوى على الضامن لا على غيره وذلك كمر محمد في السير الكبير أن مجرد أمر الامام ليس باكره ولو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمتثل أمره وفيه ومن الناس من جعل مجرد أمره كراه ولو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمتثل \* (مسئلة) \* قال الحفري في هذا الحائط بابا ففعل وهو لغيره ضمن الحافر ورجع على أمره ولو قاله وترك القطة لي لم يرجع ولو كان الامر سا كذا في الدار واستأجره على الحفر ورجع الحافر على أمره انظر المنتقى \* (فرع) \* الجاني لو أمر العوان بالاخذ ففيه نظرا باعتبار الظاهر ضمن الاخذ الجاني وباعتبار السعي ضمن الجاني فتأمل فيه عند الفتاوى هكذا أشار اليه في الفتاوى الصغرى وقال قاضيان الفتوى على أن الاخذ ضمن على كل حال ثم لو دفع المأخوذ الى أمره رجع عليه لا لو تلف عنده ولو أنفق في حاجة الامر فهو كما مور بالانفاق من مال نفسه في حاجة الامر وقيل رجوع لشرط الرجوع وقيل الاصح انه يرجع شرطه أو لا قال في المحيط والمختار أن الجاني لا يضمن وأما الجاني لو أرى الاعوان بيت رب الملك ولم يامر به بشئ أو الشريك أرى العوان بيت شريكه حتى أخذ المال أو أخذ من بيته رهنا بالمال المطلوب لاجل ما يملكه وضاع الرهن فالجاني والشريك لم يضمن بالاشبهة اذ لم يوجد منه أمر ولا حل ودفع

عينا أو فسد ثوبا بالاضمن السابق للادابة والقائد اكلا ركب في اضممان وعليه أي الركب الكفارة لانه مباشر وحكم المباشر أن لا يرث ان كان المقتول مورثه بخلافهما أي السابق والقائد حيث لا كفارة عليهم ما ورثان لانهم ما متسببان والكفارة لغيرهم ان الارث ليس من أحكام التسيب (ضمن) عاقلة كل جوفارس أو راجل دية الآخر ان اصطدا وماتا ولم يكونا من العجم وكان الاصطدام خطأ ولو عدا فنفقها أي الدية ولو عدا دين فيه مدر دمه ما ولو أحدهما حرا والآخر عبدا فعلى عاقلة الحر المقتول قيمة العبد في الخطأ ونفقها في العمد و يضمها عائلته (سائق) دابة سقط بعض أداها على رجل فمات وقائد قطار وطئ بعير منه رجلا فمات

لومعه سائق في جانب الابل ضمنه أو ما اذا لم يكن في جانب الابل بل بوسطها أو أخذ زمام واحد منها ضمن وحده (قتل) بعير رباه العوان على قطار يسير بلا علم قائد رجلا ضمن عاقلة القائد الذي يقر رجعا على عاقلة الرابطة فلور بطها والقطار واقف ضمنها أي الدية عاقلة القائد بلار جوع كذا اذا علم القائد انتهى هذا ما يسر الله تعالى نفعه من الدرر والغرر وقد تقدم في فصل الضمانات ما يتعلق بالجنابات فليراجع والله الموفق لسبيل الرشاد (الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارعة والمساقاة) (كتاب الشرب) وفي فتاوى القاضي الامام الاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار ولم يرد به شركة الملك وانما أراد به الاباحة في الماء الذي لم يحرز في الخياض والعيون والآبار والانهار فليسكل أحد أن يشرب منه ما يوسق دوابه وان فيه انقطاع ذلك الماء ولا يسق بها أرضه ولا زرعه (وفي الاصل) المياه ثلاثة (الاول) في نهاية العموم كالانهار العظام كدجلة والفرات ويجوز وسقيون وهي ليست بمأكل ولا دواء لكل أحد





لم يكن لها ثمر فبما مضى لم يجز (وهذا) صك طريق بين قوم أو أراذ أحدهم أن يفتح فيه طريقا للمورد آخر لم يجز السك في الأصل  
(وفي العيون) ثمر مشترك بين قوم أو قول رجل في السقي منه إلا رجلا فإنه لم يأذن له ليس له أن يسقي حتى يأذنوا كلهم كذا روى هشام عن أبي  
يوسف رحمه الله (وفي) مزارعة النوازل عن محمد بن مقاتل في رجل سرق ماء فساقه إلى أرضه أو كرمه فإنه يطيب له ما خرج وهو بمنزلة رجل  
غصب شعيرا أو تينا وسمن دابته فعليه قيمة العلف وما زاد في الدابة فهو طيب له (قال) رحمه الله فله في قياس هذا السرق أو راق التوت وأعطى  
دود الصلح فلا يرسم يطيب له وعليه قيمة الأوراق (فصل في مسائل الماء) \* في فتاوى القاضي الامام رجل أراد سقي أرضه أو زرع  
من مجرى له فحاصر رجل ومنعه (١٩٤) الماء ففسد زرعها قالوا لئن اثنى عليه كمال منع الراعي حتى ضاعت الموائس (رجل) له توبة ماء في يوم معين من

الاسبوع فحاصر رجل وسقى  
أرضه في توبته سكر الشيخ  
الامام على البردوي أن غاصب  
الماء يكون ضامنا (وفي)  
منقرقات الفقيه أبي جعفر  
رجل سقى أرضه فتعدى  
الماء إلى أرض جاره أن  
أجرى الماء اجراء لا يستقر  
في أرضه بل يستقر في أرض  
جاره يضمن وقد تقدم مثل  
هذا في الضمانات والله أعلم  
\* (نوع في الارض  
الموات)

(وفي الأصل) من أحببنا أرضا  
ميتة بأذن السلطان ملكها  
وبدون الاذن لا وعندهما  
ملكها بدون اذن السلطان  
(والارض) الميتة كل أرض  
من أراضي السواد والجبال  
لا يبلغها ماء الانهار وليس  
لأحد فيها ملك وأراضي بخارا  
ليست بجزء من الأرض دخلت في  
القسمه ونصرف إلى أقصى  
ماله أو بائع في الاسلام أو  
إلى ورثته لم تعلم ورثته  
فحينئذ لا تصرف للقاضي

نسخ فصل المولى فصار غاصبا كل القن \* (فرع) قال في التجريد استخدم قن غيره بالأمره أو فادد ابنته أو  
ساقها أو حلها شيئا أو ركبها ضمن هلاك في تلك الخدمة أو غيرها قال في النخبة تور كبتها ضمن ساقها أولا  
في ظاهر الرواية وروى غصاصه من لو ساقها

\* (فصل في النسب والدلالة) قال في الفتاوى لو تعاقب رجل وخاصمه فشق من المتعلق به شيء فضاع  
ضمن المتعلق هدم بيت نفسه فأنه يضمن بيت جاره لم يضمن أذ لم يتعد \* (مسألة) \* لو ضرب رجلا فانسقط  
الضرب مغشيا عليه وسقط منه شيء قال محمد يضمن ماله وماله وعليه من مال وثيابه إذا ضاعت وفيه ضربه فأعفى  
الرواية \* (مسألة) \* قال في القنية ضربه فسقط ومات ضمن ماله وثيابه إذا ضاعت وفيه ضربه فأعفى  
عليه ولم يمكنه البراح فأخذت توبه لا يضمن وفيه خرق أحدى المراتين أذن الأخرى في المشاجرة فسقط القرط  
فضاع لم يضمن \* (فرع) قال أبو بكر الرازي ألقاه في حوض أو نهر ومعه دراهم فسقطت في الحوض  
فلو سقطت عند القائه ضمن لأنه بطله لا لوسقطت وقت خروجه عن الماء لأنه بطله مالكها \* (مسألة) \*  
قال في الفتاوى خرق صلب غيره ضمن قيمته مكتوبا وكذا دفن الحساب هذه الجملة في خزانة الفقه وفي فوائد  
ظهر الدين قال له اسلك هذه الطريق فإنه آمن فسلك فأخذته الاصوص لا يضمن ولو قال لو نحو فإوان أخذ  
مالا فأناضا من والمسئلة بحالها ضمن فصار الأصل أن المغرور قضاه ولو قال الطمان لبرار اجعل البري القلو  
فبطله فيه فذهب من الثقب إلى الماء والطمان كان عالميا به يضمن إذ غر في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة  
قال في المحيط ما ذكر في الجواب في قوله فان أخذ ذمالمك فأناضا من مخالف لما ذكره القدوري فقد ذكر أن  
من قال لغيره من غصبك من الناس أو من يابعت من الناس فأناضا من لذلك فهو باطل \* (مسألة) \* دفع  
توبه إلى دلال لبيعه فساو به ب حافوت بمن معه يوم وقال أحضرب الثوب لا عطيه الثمن فذهب وعاد  
فلم يجد الثوب في الحافوت ورب الحافوت يقول أنت أخذته وهو يقول ما أخذته بل تركته عندك صدق  
الدلال مع يمينه لأنه أمين وأما رب الحافوت فلو اتفقا على أنه أخذ رب الحافوت ليشره بما سمي من الثمن  
فقد دخل في ضمانه فلا يرأى بجره رد دعواه فيضمن قيمته ولو لم يتفقا على غن لم يضمن إذا قبض على رسوم  
الشراء غنا يضمن لو اتفقا على غن من كتاب الدعوى والبيئات لصاحب المحيط \* (مسألة) \* لو عرض له  
الدلال على رب دكان وتركه عنده فذهب لم يضمن الدلال في الصحيح لأنه أمر لا بد منه في  
البيع قاله في بعض الفتاوى \* (فرع) قال وكيل المبيع بعته من رجل لا يعرفه وسلمته ولم أقدر عاينه  
ضمن وهذا بخلاف مسئلة القمعة وهي دفع اليه قمعة وقال له ادفعها إلى من يصلها فاندفعها ولا به لم إلى  
من دفع لم يضمن كن وضع الوديعة في بيته ونسيها وقد هلك لم يضمن من فتاوى ظهير الدين \* (فرع) \*

(وقال) رحمه الله هكذا قال الامام ظهير الدين المرغيناني (وتفسير) الاحياء ان يبنى عليها أو يغرس أو يكرها أو يسقيها وكله  
وهكذا في مزارعة النوازل هذا ما يصر الله نقله من الخلاصة \* (فصل في المزارعة) \* (قال) في الأصل إذا دفع المزارع الأرض إلى آخر  
مزارعة فمزارعة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا المعاملة والخارج لصاحب الأرض ان كان البذر منه وللعامل ان كان البذر منه وان كان  
من رب الأرض فعليه أجر مثل عمل العامل ويجب أجر المثل في عمل العامل يجب أجر مثل الأرض في المزارعة الفاسدة ويجب أجر مثل البقر  
(والمراد) من قوله يجب أجر مثل الأرض والبقر يعني يجب أجر مثل الأرض مكروبة أما البقر فلا يجوز أن يستحق بعقد المزارعة أجر المثل  
يجب بالغام بالغ عند محمد وعند أبي يوسف لا يراد على المشرط (والمزارعة) جائزة على قولهما والفتوى على قولهما (ثم) ان بأحنيطة انما فرع  
المسائل على قول من جوز المزارعة أنه لمه ان الناس لا يأخذون بقوله (ثم) لازمة شرائط وركن وحكم وصفة (أما) ركنها فالإيجاب والقبول



(وأما) شرائطها فمن جهة ذلك كون الأرض مخصصة للزراعة وتكون رب الأرض والعامل من أهل العقد وبيان المدة سنة أو ستين شرط في الزراعة وفي المعاملة يجوز من غير بيان المدة استحسانا وتقع على أول ثمرة تنخرج في تلك السنة (وفي النوازل) عن محمد بن سلمة المزراعة من غير بيان المدة جائزة أيضا وتقع على سنة واحدة يعني على زرع واحد وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وقال إنما شرط أهل الكوفة بيان الوقت لان وقت المزارعة عندهم متفاوت وابتدأوها وانتهأوها بجعلها لوقت المعاملة وتقع على أول سنة ولم يجزوا المزارعة أماني بلادنا فوقت المزارعة مع المولم فيجوز وان لم يوقت للمعاملة ولو دفع أرضه مزارعة خمسمائة سنة فهي فاسدة (ومن) شرائطها التحلية حتى لو شرط في العقد ما يعتذر به التحلية مثل عمل رب الأرض تقصد المزارعة (ومن) شرائطها بيان ما يزرع (١٩٥) في الأرض قياسا وفي الاستحسان

ليس بشرط (ومن) شرائطها بيان من عليه البذر (وعن) بعض أئمة المذاهب ان كان بينهم عرف ظاهر ان البذر يكون على أحدهما بعينه لا بشرط بيان من عليه البذر (ومن) شرائطها بيان النصيب على وجه لا يقطع الشركة بينهما في الخارج بأن يقول بالنصف أو الثلث أو الربع أو ما أشبه ذلك فان بيننا نصيب أحدهما ينظر فان بيننا نصيب من لا بذر من جهته

جازت المزارعة قياسا واستحسانا وان بيننا نصيب من كان البذر من جهته جازت المزارعة استحسانا (ومن) الشرائط في المعاملة أن يكون العقد واقعاً على ما هو في حد النقص بحيث يزيد في نفسه بسبب عمل العامل حتى لو عاقده المعاملة على ما يتناهى عظمه وصار بحال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل

وكله يبيع فله وهو في المصروف ما خرج منه من المصروف ما به ضمن استحسانا ولم يجز بيعه على الآخر لتقييد الوكالة بالمهر تخالف باخرجه فضمن ووجب البيع لو خالف بان استعماله أو دفع الثوب الى قصار لم يقصر حتى صار ضمانا فلعود الى الوفاق بغير المودع والوكالة باقية في بيعه وأصل المسئلة في كتاب شرح الحليل \* (مسئلة) \* قال في المدة دفع نصفه الى خفاف ايضاً وتركه في دكانه لا يفسد برئ لو كان في الدكان حافوا في السوق حارس والاضمن قال في الذخيرة كان ظهير الدين المرعي يفتي بالبراءة ما قايض به يعتبر العرف لو كان العرف ان يتركوا الاشياء في الحوانيت بلا حارس ولا حافظ بغير الأول كان العرف بخلافه \* (مسئلة) \* سوق قام من دكانه الى صالونه وفيه الودائع لم يضمن لانه غير مضيق اذ جبراته يحفظونه ليس هذا الوداع المودع الى غيره لانه ليس للمودع أن يودع لكن هذا مودع لم يضمن مع من فتاوى ظهير الدين \* (مسئلة) \* مات المودع بمجهلا ضمن يعني اذا مات ولم يعلم حال الوديعة أما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه يعرف مات لم يضمن فلو قال الوارث أنا علمتها أو أنكر الطالب لو فسرهما بان قال كانت كذا وكذا وقد هلك صدق اكونها عنده كذا في المدة وفي الذخيرة قال ربه املت بمجهلا وقال وورثة المودع كانت فائمة ومعرفة ثم هلك بعد موته صدق ربه وهو الصحيح اذ الوديعة صارت ديناً في الظاهر في التركة فلا تصدق الورثة ولو قال وورثتها في حياته أو ماتت في حياته لم يصدق بلائينة كونه بمجهلا فتقرر الضمان ولو برهنوا ان المودع قال في حياته رددتها قبل اذ التاب بينة كذا ثبت بعين

\* (فصل) \* الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر والمستأجر يؤجر بوعار والعارية تعار ولا تؤجر قبل يودع المستأجر والعارية اذ يصح إعلانها وهي أقوى من الايداع الفرد اذ هو الامر بالحفظ بلا انتفاع فيصح الاذن بالطريق الاولى وقبل لانها أمانة وايضاً لا يمين أن يسلّم الأمانة الى من لا يدخل حرزه وانما جازا عارته لان المعبر والمؤجر لا طلاق الاذن بالانتفاع ومثل هذا الاذن معدوم في الايداع فهو باق على أصل الجبر فليس له الايداع فان قبل اذا عار فقد أودع قلنا الايداع فيه معنى لا تصدى والاصل أنه قد ثبت تبعاً ما ثبت فصد او ثبت فضمي تماماً يطل تصرحاً لا يرى ان يبيع محل الامة صح تبعاً لا وحده وله نظائر كثيرة في الفقه

\* (فصل) \* في اعادة الدواب وما يتعلق بها \* قال في الذخيرة استعارة دابة أو استأجرها ليشبع جنازة فلما نزل املاحة الجنازة دفعها الى رجل ليصلي وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى قال في الفتاوى الظهيرية نزل عن الدابة في الصحراء أو مسكها فانما كانت لم يضمن دل هذا أن المعتبر أن لا يبيعها عن بصره \* (مسئلة) \* قال في فتاوى الفضلي عن محمد دفعها الى رجل لم يسكها حتى يصلي ضمن لو شرط ركوب نفسه والا فلا قال

لا تصح المعاملة (وأما) بيان حكمها فنقول حكمها ثابت المالك في منفعة الأرض اذا كان البذر من جهة المزارع والشركة في الخارج (وأما) بيان صفة المعاملة والمزارعة فنقول المعاملة لازمة من الجانبين ولو أراد أحدهما السفر ليس له الفسخ الا بعد زرع المزارعة لازمة من قبل من لا يذر منه حتى لا يملك الفسخ الا بعد زرع لكن غير لازمة من قبل من له البذر قبل القاء البذر في الأرض حتى يملك الفسخ من غير عذر لان فيه اتلاف ماله وهو البذر والانسان لا يجبر على اتلاف ماله بخلاف المعاملة فانه ليس له الوفاء بما يؤدي الى تلف المال على أحدهما فيلزمه المضي فيها الا بعد زرع (والعذر) ان يمرض العامل أو يلحق صاحب التخلل دين فيضطر الى بيعه لانه فيه ضرر ظاهر أو مات ترك السفر فليس فيه ضرر ظاهر فافترقا وبه ما يلقي البذر في الأرض تصير لازمة من الجانبين (قال في شرح الشافعي بعد هذا المزارعة على سبعة) أو جه (أحدها) ان تكون الأرض من أحدهما والبقر والعمل والبذر من الآخر وهذا العمل جائز وصاحب البذر مستأجر للأرض (الثاني) ان يكون العمل من أحدهما

والباقي من الاخر وهذا جازاً أيضاً صاحب البذر مستأجر للعامل ليعمل به (الثالث) أن تكون الارض والبذر من أحدهما والبقر واللات  
العمل والعمل من الاخر وهذا جازاً أيضاً (الرابع) أن يكون البذر من العامل والبقر من قبل رب الارض وهذا فاسد في ظاهر الرواية  
وعن أبي يوسف انه يجوز (الخامس) أن يكون البقر من أحدهما والباقي من الاخر (السادس) أن يكون البذر والبقر من واحد والباقي  
من الاخر (السابع) أن يكون البذر من واحد والباقي من الاخر فالزراعة فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة (رجل) دفع أرضاً وتخللا  
يزرعها المزارع على أن يقوم على الخلل بالنصف فلهذا مزاوله شرطت فيها المعاملة فينظر ان كان البذر من المزارع فسدت الزراعة والمعاملة  
لانه صفة في صفتين فان كان (١٩٦) من رب الارض جاز كالأهم لانه أجوف وان كانت المعاملة معطوفة على الزراعة بأن يقول أدفع

اليك هذه الارض فتزرعها  
ببذرك وأدفع اليك ما فيها  
من الخلل معاملة جازة مطلقاً  
(وفي النوازل) رجل له  
أرض أراد أن يأخذ بذراً  
من رجل حتى يزرعها ويكون  
ذلك بينهما فالحيلة أن  
يشترى نصف البذور يقضيه  
ويشترى الباقى من الثمن  
ثم يقول له ازرعها على ان  
الخارج بينهما نصفان فما  
خرج فهو بينهما لان البذر  
منهما (وفي النوازل) أيضاً  
رجل دفع الى رجل أرضاً  
مزروعة سنة فزرعها فرفع  
ثم زرع السنة الثانية  
بغير إذن رب الارض فنبت  
الزرع ولم ينبت فباع ذلك  
رب الارض فلهما جزان  
كانت العادة بين أهل تلك  
القرية انهم يزرعون  
المرّة بعد الاخرى بغير  
مزاولة جديدة فذلك جاز  
(وفي فتاوى النسفي) رجل  
زرع أرض الغير بغير أمره  
ينظر الى العرف ان كانت

في الفخيرة تزل في السكة عن دابة الجارة أو علة ودخل المسجد عنها ضمن منهم من قال ضمن على كل حال  
واطلاق محمد يدل عليه وبه يفتى قال في شرح المصنف لانه بدخول المسجد ضيعها الوضعية عن بصره لا يرى  
أنه لو شرطت في هذه الحيلة سقط القطع ويؤيده ما قال محمد عقيب هذه المسئلة تزل عنها في محرابي على  
فامسكها فانه لم يضمن اذ لم يضيعها وعلى هذا لو دخل بيته وتركه في السكة ضمن ربها ما ولا ادعيها عن  
بصره ولو تصور أن يدخل مسجد أو بيتاً والذئبة لم تغيب عن بصره لم يضمن وبه يفتى \* (مسئلة) \* قال  
في كتاب الخلاصة للمفتي سلمها الرجل لاسلمها لرجل ضمن قال أبو الليث هذا لو شرط الانتفاع بنفسه  
فالمالوا أطلق فلا ضمان اذا العار به فودع \* (مسئلة) \* استعمل فوراً وخرج ولم يحل حبله فذهب الى المرح  
فاختلق به ضمن \* (مسئلة) \* رب حمار العار به فجعل فاختلق به ضمن  
\* (فصل في اجارة الدواب وجوب الضمان) \* استأجر الذئبة ان يؤجر ويبيع ويودع استأجر حماراً  
من كس الى بخار افعي الحمار في الطريق وماله كانه بخاراً فامر المالك بتركه في الطريق فلهما جزان  
قدرا معلوماً وسمى له الاجر الى أن يصل اليه ماله كمالاً فاستأجر الحمار أياً ما وافق عليه فلهما جزان  
لو كثر له كواب نفسه ضمن ولو كثر ولم يسم الزا كبرى لانه لو كثره لنفسه ليس له ان يبيع ولا  
ان يؤجر فليس له الايداع أيضاً ولو لم يسم الزا كبرى لانه لو كثره لنفسه ليس له ان يبيع ولا  
في العدة استأجر حماراً الى بخار افعي فتركه فباع لم يضمن ولو كان مالك الحمار مع الجار ولم يكن مالك المتاع  
معه ففرض الجار في الطريق فترك الحمار والمتاع لم يضمن للضرورة والعذر ولو عصى الجار أو عجز عن الحضي  
فباعه المشتري وهلك ثمنه في الطريق فلو كان في موضع لم يصل الى الحمار لم يضمن له ببيعته ولو لم يكن ذلك  
أوبس طبع امساكه أو رده أعمى ضمن قيمته (واقعة الفتوى) استأجره رجل عليه وله آخر فباعه  
حماره في الطريق فاشتغل به فذهب المستأجر وهلك فلو كان بحال لو اتبع المستأجر له حماره وأمتعاه  
لم يضمن والا ضمن استدلالاً بما ذكره في الفخيرة ان الامن انما يضمن بترك الحفظ لو كان بلا عذر أو ماله كان  
بغيره فلا يضمن حتى ان البقرة فلو نبتت من المذبح وترك الأجر يرا اتجاهه المثل لا يضيع الباقي فلهذا الذي نذكره  
وفيما لو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل أحدهما ففزع الآخر لو غاب عن بصره ضمن قال عماد الدين  
في فصوله فعلى هذا ينبغي ان يضمن في مسئلة الفتوى لو غاب عن بصره فقتل عند الافتقار

(الباب السابع والاربعون في القضاة باحكام السكوت)

السكوت رضا في مسائل منها سكوت البكر عند استئجار الولي قبل التزويج وبه يفتى هذا ولو زوجها المولى حتى  
لزوج الجسد مع قيام الاب لا يكون سكوتها رضا ومنها سكوتها عند قبض مهرها الوقبض المهر أبوها أو من

منافعة يكون بينهما نصفين قال رحمه الله وهذا اذا كانت معدة لذلك بان كان صاحب الارض ممن لا يزرع بنفسه ويدفع مزارعة زوجها  
وفي أول مزارعة النوازل رجل زرع أرض غيره بغير أمره فباعه نقصان الارض هذا قول نصير وقال محمد بن سنان ينظر بكم تستؤجر قبل  
استعمالها وبكم تستؤجر بعد استعمالها فيجب عليه نقصان ذلك (رجل) زرع أرض غيره بغير إذنه ثم قال رب الارض افعلى بذر  
فأكونا كالأل ان كان البذر مستهلكاً لا يجوز وان كان نافعاً يجوز والله أعلم \* (فصل في أعمال المزارعة ما يكون على المزارع  
وما لا يكون) \* (الاصل) ان كل عمل لا بد للمزارعة منه لتحصيل الزرع المرغوب فيمن الارض المدفوعة عليه فان المزارع يجبر عليه سواء  
كان ذلك مشروطاً بالعقد أو لم يكن كالسقي والتبذير وكل عمل للمزارع منه بد في تحصيل الزرع الا انه من عمل يزيد في جودة الخلق وان  
كان ذلك مشروطاً بالعقد والمزارعة يجبر عليه (وحفر) البئر واصلاح المسناة على صاحب الارض أيضاً وفتح فوجه النهر المغير من النهر

الكبير على العامل الآن يبعد أو يكون في موضع ثم ظلمة ينعون الماء فيستذبكون على رب الأرض قال هكذا أنفى الشيخ الامام ظهير الدين (وحفظ) الزرع على المزارع الى وقت الادراك وبعد ذلك عليها (وان) شرط الحفظ على المزارع بعد الادراك أو شرط مؤنة الماء على المزارع ينبغي أن لاتفسد المزارعة (واذا) أدرك الباذنجان والبطيخ فالمل والالقاط عليها (واذا) صار الزرع قصيلا فإدراكه يفصله وبيعها كذلك فالفصل علم ما والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل فيما يكون عندنا في بيع المزارعة) (وفي الاصل) السفر والمرض مذكور من قبل المزارع (ولو) كان المزارع سارفا يخاف على الزرع والثمر منه فهذا مذكور (ولو) أراد صاحب الأرض البيع بعد الدين والبذر من المزارع ان عمل المزارع في الأرض من الكراب وتسوية المساقاة واشباه ذلك الا أنه لم يزرعها (١٩٧) فاصحاب الأرض أن يبيعها ولا شيء للعامل على رب الأرض وان كان المزارع قد زرع الأرض ونبت الزرع فليس لرب الأرض أن يبيعها حتى يستخصم الزرع فلو حبسه القاضي بالدين خلى سيده (ولو) زرع المزارع ولم ينبت الزرع حتى لحق رب الأرض دين فادح اختلاف المشايخ في جواز البيع (وفي) مزارعة النوازل رجل دفع لرجل أرضه مزارعة فزرع الأرض ثم ان رب الأرض باع الأرض منزوعة فلا يخلو اما أن يكون باعها برضا المزارع أو بغير رضاه واما أن يكون البذر من جهة رب الأرض أو من جهة العامل (فان) باعها برضا ولم يكن نبت الزرع والبذر من قبل رب الأرض فلا شيء للمزارع عن الثمر لانه انما ثبت له الحق بعد فيه (وان) كان البذر من

زوجه ففسكت يكون اذا قبضه الا أن يقول لا قبضه فاذا لم يجز القبض عليها ولا يسير الزوج ومنها سكوت الصبية اذا بلغت بكرة يكون رضوا يبطل خيار بلوغها الا لو بلغت ثيدا ومنها قبض هبة وصداقة بحضرة المالكة وهو ساكت كان اذا قبضه ومنها ابراء دينه فسكت يبرأ ولو رد برتد فهو منها الاقرار يصح ولو سكنت المقر له ويرتد فهو منها الوكالة وكما بشئ فسكت الوكيل وباتمه صح ويرتد فلو وكاه يبيع منه فلم يقبل ولم يدفعه يازر يكون قبوله وكذا الوأصهي الذي رجل فسكت في حياته فلم مات باع الوصى بعض التركة أو تقاضى دينه فهو قبول للوصاية ومنها أسرق المسلم فوقع في الغنيمة وقسم ومولا حاضر فسكت بطل حقه ومنها كان المشتري يخبر افرأى القن يبيع ويشترى فسكت بطل خياره ولو كان الخيار للبائع لا يبطل خياره ومنها للبائع حبس المبيع لثمنه فلو قبضه المشتري ورآه البائع وسكت كان اذا قبضه المبيع والفاقد فيه سواء في رواية وهو رضا بقبض في الفاسد لا في الصحيح في رواية ومنها علم الشئع بالبيع وسكت بطالت شفيعته ومنها رأى قنه يبيع ويشترى وسكت كان مأذونا في التجارة لا في بيع تلك العين وهل بحث به في هبة لو حلف لا يأذنه فيها بحث في ظاهر الرواية لا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله ومنها باع القن وهو حاضر علمه وسكت وفي رواية فانقاد للبيع والتسليم ثم قال الخليل لا يقبل قوله وفي نوادر ابن جماعة وسكت وهو يقبل فهو اقرار برقه وكذا الورثة أو دفعه بحنابة وهو ساكت بخلافه ملو أجزأه أو عرضه للبيع أو زوجه أو سواه فسكوته هنا ليس باقرار برقه ومنها السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب حتى لو قال رجل لا آخره هذا العبد يجب قسمه هو أقدم مع ذلك على شرائه فهو رضا بالعيب لو كان الخبر عدلا لا لو كان فاسقا عند أبي حنيفة وعندهما هو رضا ولو كان فاسقا فقام منها باع عقارا وامرأته أو ولده أو بعض آثاره حاضر فسكت ثم ادعاه على المشتري من كان حاضر وقت البيع أفتى مشايخهم قن أنه لا يسمع وجعل سكوته في هذه الحالة كآثاره دلالة قطعا لا طماع الفاسد فهو أفتى مشايخ بخاراه انه يسمع فيظن المفتي في ذلك فلو كان في رواية انه لا يسمع لاشتهار المدعي بحيلة وتليس وأفتى به كالحسناء الباب التزوير (مسئلة) قال في الذخيرة الحاضرة عند البيوع لو بعته البائع الى المشتري وتقاضاه الثمن لاتسمع دعواه المالك لنفسه بعده لانه يصير مجبرا للبيوع بتقاضيه كذا في الفصل التاسع من فصول الاستروشي وفي شرح السكتز أي غيره يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زملوا وهو ساكت سقطت دعواه (الباب الثاني والاربعون في القضاء بما يمنع عنه وفيما لا يمنع وفيما لا يعمل فله وفيما لا يعمل) (أروايات محدث ظلمة في طريق العامة وهي لا تضر بالعامة قال الصحيح من مذهب أبي حنيفة ان لكل من المسلمين حق المنع والمخرج قال محمد رحمه الله له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاله ما ولو ضرر ولكل

قبل المزارع انما بان فان أجاز المزارع جاز ونصيب المزارع فيه قائم (وان) كان ذلك بغير رضاه فلم يزرع أن يبطل البيوع (وكذلك) لو دفع الكرم معاملة ثم باعها ان لم يكن خرج منه شيء فلا شيء للعامل لانه ليس له فيه حق فان خرج وأجزأه جاز ونصيبه فيه قائم وان كان بغير رضاه فله أن يبطل البيوع (واذا) مات رب الأرض بعد ما نبت الزرع قبل أن يستخصم والبذور من المزارع يبقى المقدار الذي أن يستخصم الزرع استخصما ولا يجب شيء من الاجرة على المزارع (هذا) اذا قال المزارع ان لا أقطع الزرع فان قال أنا أقطع الزرع فانه لا يبقى عقد المزارعة وان اختار المزارع القلع فلورثة رب الأرض خياران ثلاث ان شاؤا قلعوا الزرع والمقلوع بينهم وان شاؤا أن يلقوا الى الزرع باعوا القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة وان شاؤا غرموا حصة المزارع عن الزرع والزرع لهم (وان) مات قبل الزراعة بعد ما عمل في الأرض بان كرب الأرض وجعلها انما راتقت المزارعة ولا يغرم ورتب الأرض للمزارع عشا (ولو) مات بعد الزراعة قبل النبات اختلف المشايخ فيه (ولو) لم يمت

لكن المزارع آخر الزاوية حتى انقضت السنة والزرع يقل فأردب الأرض أن يقلع الزرع وأبى المزارع فليس لأرب الأرض أن يقلع الزرع وتثبت بينهم ما جاز في نصف السنة كما جنى يستخصد والعمل عليهم انصافا حتى يستخصدوه هذا المزارع القاع فان أراد القلع فلرب الأرض خيرات ثلاث على ما ذكرنا (واذا) أنفق بعد انتهاء الزرع بما مضى وجلس على المزارع نصف النفقة (ولو) انقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك وأبى العامل الغرم بتركه بغير اجارة في يده (إذا) هرب المزارع في وسط السنة والزرع يقل فانفق عليه هرب الأرض حتى استخصد رجع على العامل بما أنفق بالغام بلخ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع ميمنه على عمله وان مات المزارع والزرع يقل فقالت ورثة المزارع (١٩٨) نحن نعم لها على حالها حتى تستخصد هذا ذلك لهم ولو قالوا انقلع الزرع ولانهم لم لا يجبرون على العمل

\*(فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارعة)\*

(وفي الاصل) إذا كان البذر من المزارع له أن يدفع الى آخر مزارعة وان لم يأذن له رب الأرض أصلا فودفع المزارع مزارعة بالنصف الى آخره على أن يعمل ببذره والشرط في المزارعة الاولى أيضا النصف فالخارج بين رب الارب الأرض والمزارع الثاني نصفان ولائى للمزارع الاول (الكل) في الاصل هذا ما يبره الله نقله من الخلاصة والله الموفق

\*(كتاب المساقاة)\*

المساقاة هي في الاصل دفع الشجر الى من يصلح به جزء من ثمره وهي كالزراعة كما وخلافا وشروطا فان حكم المساقاة حكم المزارعة وان التوى على صحتها في انها باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما وفي ان شر وطها كشر وطها وفي كل شرط يمكن وجوده في المساقاة

منه ما حق المنع والطرح والدفع واحد انما في سكة غير نافذة لم يجز بلا اذن أهلها ضرر وألا ذكر الطحاوى ان احدها على طريق العامة يباح قبل ان يخاصه أحدا لا بعده ولا الانتفاع ويأثم بتركها قال أبو يوسف ومحمد يباح له الانتفاع ولم يضرهم \*(مسئلة)\* قال في المتنق انى أمتنع من بناء كنيف أو طلة على طريق العامة فلا يبنى يقع لوضرو الا لا وقال محمد لو أخرج كنيفا ولم يدخله في داره ولم يضر تركه ولو أدخله فيها يمنع عنه والبيه على من يدعى انه من الطريق وقال محمد له طلة في غير نافذة ليس لأهلها هدمها لو لم يعلم كيف كان أمرها ولو علم انه بناها على السكة هدمت ولو كانت نافذة في الوجهين قال أبو يوسف يهدم ولو يضر واللاثم الاصل ان ما على طريق العامة لم يعرف حاله يجعل حديثا فلا مام رفعه وما في غير النافذة لم يعلم حاله يجعل قدما فلا يرفع \*(مسئلة)\* قال في الاصل غاب أحد شريكي الدار فأراد الحاضر ان يسكنها رجلا أو يجرها لا ينبغي ان يطول ذلك ديانة اذا التصرف في ملك الغير حرام فحاله الى ولا مالك ولا يمنع من مقضاه اذا الانسان لا يمنع من التصرف فيما في يده ولم ينارعه أحد فلا يأخذ الاجر برذ على شريكه نصيبه ولو قدر والاصرق به لم يمكن التثبت فيه بحق شريكه فكان كقاصب آخر يتصدق بالاجراء برده على المالك وامانصيبه فيطيب له اذا لا نثبت فيه هذا الواسكن غيره اما لو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياسا له ذلك استخدا انما اذله ان يسكنها باذن شريكه حال حضوره اذ يتبعه فله الاستئذان في كل مرة هذا أمر المورق فيما بين الناس فكان له أن يسكن حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا اذنه فكذلك حال غيبته \*(مسئلة)\* قال في القنية دار بينهما غير مقسومة غاب أحدهما وسع الحاضر ان يسكن به در حصته فيسكن الدار كلها وكذا خادما بينهما غاب أحدهما فالحاضر ان يستخدمه بحصته وفي الدابة لا يركبها الحاضر لتفاوت الناس في الركوب لا السكنى والاستخدام فيتضرر الغائب بركوبه الاجم ما قال في النوازل عن محمد الحاضر ان يسكن كل الدار لو خاف خرابها ولم يسكنها وعن أبي حنيفة ليس للحاضر في الأرض ان يزرع به در نصيبه وفي الدار ان يسكنها قال في التجر يدان له ذلك في الوجهين والاصل ان الدار المشتركة في حق السكنى وتوابعه جعل الملك اسكن من الشريكين على السكالك اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل منهما من دخوله وقعوده ووضع أمتعه فيه محال عليهم امتناع ملكهما وهو لم يجز فصار الحاضر ساكن في ملك نفسه فكيف يلزمه الاجر \*(فرع)\* قال في النوازل اتخذ داره حظيرة غنم في سكة غير نافذة ويتأذى جيرانه بين السرقين ولا يأمنون على الرعاة ليس لهم في الحكم منعه \*(مسئلة)\* قال في النخيرة أراد ان يبنى في داره تنورا للخبز الدائم أورشى للطعن أو مدقة للقصارين يمنع منه لضرر جيرانه ضرر افا حشا وعن أبي يوسف لو اتخذ داره حماما ويتأذى الجيران من دخانها فله منعه الا أن يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران وعن بعضهم اذا

كاهلية العائد من وبيان نصيب العامل والتخلى بين الأشجار والعامل والشركة في الخارج فلما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة استغنى وعند الشافعي المساقاة جائزة والمزارعة انما تجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو المضاربة والمساقاة أشبه بها لان الشركة في الربح فقط وفي المزارعة لا تجوز الشراكة في مجرد الربح وهو ما زاد على البذر الا المدة قائم انصح بلا ذكرها استخدا فان لا ادراك الثمر وقتا معلوما ويقع على أول ثمره تخرج وادراك بذر الرطبة كادراك الثمر الرطبة بالفارسية سبست فانه اذن دفع الرطبة مساقاة ولا يشترط بيان المدة فتعد الى ادراك بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الشجر (أقول) الغالب ان البذر فيه ما غير موصود بل يتخذ في كل سنة مرات أو أكثر وان أريد البذر يتخذ مرة واحدة الى ان يدرك البذر فينبغ الا يوجدا البذر فينبغ أن تقع على السنة الاولى وذ كرمه لا يخرج الثمر فيها يفسدها وذ كرمه قد تبلغ فيها وقد لا تبلغ نصح فلخرج في وقت مسمى فعلى الشرط والا فلا يعمل أحر المثل أي يعمل الى ادراك الثمرة



(وتصح في الكرم والشجر والطاب وأصول الباذنجان والخس) ان كان فيه ثمر الامدوكا كالزراعة هذا عندنا وهذا في رجة الله لا تصح  
 الا في الكرم والخس وانما تصح فيه ما يحدث خبير وفي غيره ما بقي على القياس وعندنا تصح في جميع ما ذكره الحاجة الناس (ثم) اذا صح  
 تصح وان كان الثمر على الشجر الا ان يكون الثمر مدور كالانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعده كالزراعة تصح اذا كان الزرع قد لا ولا  
 تصح اذا استقصى لكن اجاره الارض لا تصح الا ان تكون خالية عن زرع المسالك (فان) مات أحدهما أو مضى بثمره والآخر في يقوم العامل  
 عليه أو وارثه وان كره الدافع أو ورثته أي ان مات العامل والثمر في يقوم ورثة العامل عليه وان كره الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان  
 وان كره ورثة الدافع استحسانا دفعا للضرورة ولا تفسخ الا بعدد وكون العامل مريض لا يقدر (١٩٩) على العمل أو سارقا يخاف على سعة

أو غيره منه عذر ولو دفع فضاء  
 مدة معلومة لغرس ويكون  
 الشجر والارض بينهما  
 لا يصح لاشتراط الشركة  
 فيما هو حاصل قبل الشركة  
 والثمر والغرس لرب  
 الارض ولا تخريفة  
 غرسه وأجر عمله لانه في  
 معنى قف-ير الطعان لانه  
 استجار ببعض ما يخرج  
 من عمله وهو نه فالبستان  
 وانما لا يكون القراض  
 لصاحبه لانه غرس برضاه  
 ورضى صاحب الارض  
 فصار له بالارض (وحيلة)  
 الجواران يبيع نصف  
 القراض بنصف الارض  
 ويستأجر صاحب الارض  
 العامل ثلاث سنين مثلا  
 بشئ قابل لعمل في نصيبه  
 هذا ما يشر الله نقله من  
 صدر الشريعة والله سبحانه  
 ونعم الى أعلم

\*(الفصل الخامس  
 والعشرون في الحيطان وما  
 يتعلق به)\* (جدار) بين

استبقى عن بناء تنو في ملكه للحد برف وسط البراز من نارة كان يفتى بان له ذلك ونارة يفتى بانه ليس له ذلك  
 \*(مسئلة)\* قال في النوازل اراد ان يقتدر حواشي بيته ويضر ذلك بجاره ضررا يائنا بان علم ان دوران  
 الرحي أو رعيه يوهن بناء جاري يمنع عنه فالحاصل ان القياس في جنس هذه المسائل ان من تصرف في خالص  
 ملكه لا يمنع منه ولو أضر بغيره لكن ترك القياس في محل يضر بغيره ضررا يائنا وقيل بالنوع به أخذ  
 كثير من مشايخنا وعليه الفتوى \*(فرع)\* داران متلاقيتان جعل رب احداهما في داره اصطبل وكان  
 في القديم مسكنا وفيه ضرر برب الاخرى قال أبو القاسم اصطبل لو كان وجوه الدواب الى الجار لا يمنع ولو  
 كانت حوافرها اليه يمنع ثم لو خربت الدواب في الاصطبل جدار الجار بجوارها قبل لا يضمن رب الدار اذ لم  
 يباشر اذ لا ينتقل فعل الدواب اليه لانه جدار فلو ضمن انما يضمن باذلال الدواب في الاصطبل من حيث  
 التسبب الى الخرب الا انه لم يتغذى في هذا التسبب اذا ادخلها في ملكه فالتسبب انما هو جب الضمان عند  
 التعدي والله أعلم

\*(فصل في الاشجار المتدلية الاغصان الى ملك الغير)\* قال في فتاوى أبي الليث باع ضيعة ولله ائع اشجار  
 في ضيعة أخرى بحجب هذه الضيعة أغصانها متدلية في المبيعة فلم يشتري أن يأخذها بتفريغ المبيعة من  
 الاغصان المتدلية فيها وكذا الورع في جانبها ضيعة كذلك لانه كورث وله تفريغ ضيعة من تلك الاغصان  
 فكذا وارثه \*(فرع)\* قال في القبر يدقعت شجرة في نصيب أحد المتقاسمين أغصانها متدلية الى نصيب  
 الاخر يحجب صاحبها على قطع الاغصان في رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب  
 تخلته الى جاره فلجأه بقطعها لتفريغها قالوا هذا على وجهين فلو أمكن تفريغها بشد الشعب على التخلية  
 أو تفريغها بشد بعضها فله ان يأخذ بقطعها بالتخلية بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفريغ بشده وأما ما لا يمكن تفريغها  
 الابرة طهه فالاولى ان يستأذن ربه في قطع بنفسه أو يأذن له به ولو أبي يرفع الى القاضي فيجبره على القطع  
 ولو لم يفعل الجار كذلك ولكن قطعها بنفسه ابتداء فلو قطع من محل ليس القطع من محل آخر أعلى منه  
 أو أسفل أنفع في حق المالك لم يضمن ولو كان القطع من محل آخر أنفع منه ضمن جملة

\*(الباب التاسع والاربعون في القضاء بالحائط المتنازع فيه)\*  
 اعلم انه لا يخلو اما ان يتمل بينهما أو بناء أحدهما أو لا يتصل أصلا ولكنه بين داريهما أو الاتصال نوعان  
 اتصال زبيح واتصال بجواره وملازمة ولا يخلو اما أن يكون لهما عليه جذوع أو لاحدهما ما جذوع  
 ولا آخر هرأوى أو ليس له ثنى أو لهما عابسه هرأوى أو لاحدهما فقط أو لا يكون لهما عليه ثنى فلو لم يتصل  
 بينهما ولا لهما عليه ثنى من جذوع وغيره يقضى به بينهما كذا في الاصل اذا استويا في الدعوى ولا

شريكين أراد أحدهما أن يزيد البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر بالشريك بذلك أو لم يضر (جدار) بين دارين انهم دم  
 ولا حدهما بنات ونسوة فاراد صاحب العبال أن يبنيه وأبي الآخر قال بعضهم لا يجبر الا بئى وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد  
 أن يكون بينهما ما ستره (قال) الامام نضر الدين قاضي خان ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن  
 لكل واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الا بئى على البنائين ان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يجبر الا بئى على  
 البناء غنية الفتاوى (جدار) بين رجلين لكل واحد منهما عابيه جولات فوهى الجدار فرعه احدهما وبنائه بمال نفسه ومنع الاخر عن وضع  
 الجولات على ما كان عليه في الزمن القديم قال الفقيه أبو بكر الاسكافي ينظر ان كان عرض الجدار يحتمل القسمة بينهما أصاب كل واحد منهما  
 موضع فمكنه ان يبنى عليه حائطاً يحتمل جولانه على ما كان في الاصل كان الباني متبرعاً بالبناء وليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الجولات عليه

وان كان بحال لو قسم لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعا وله أن يمنع شريكه عن وضع الجولات على هذا الوجه حتى يضمن له نصف ما أنفق في البناء  
غنية (جدار) بين رجلين لاحدهما حولة وليس للاخر حولة فإراد الذي لا حولة له أن يضع عليه حولة مثل حولة شريكه اختلقوا  
فيه قال الفقيه أبو بكر البلخي أن كانت حولة الشريك محدثة فلا تخران يضع (وقال) الفقيه أبو الليث لا تخران يضع عليه مثل حولته ان  
كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه مقر بأن الحائط بينهما (غنية) (وذكر) في كتاب الصلح اذا كان لكل واحد منهما عليه جذوع أو جذوع  
أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان الحائط يحتمله (وعن) الفقيه أبي بكر البلخي جدار بين رجلين لاحدهما عليه بناء فإراد  
أن يحول جذوعه الى موضع (٢٠٠) آخر قال ان كان يحول من الايمن الى اليسر او من اليسر الى الايمن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل

الجذوع فلا بأس لان هذا  
يكون أقل ضررا بالحائط  
وان أراد أن يجعله أرفع  
بما كان لا يكون له ذلك  
لان هذا يكون أكثر عسرا  
ركان فان رأس الحائط لا يحتمل  
ما يحتمله أساس الحائط  
فانه يمنع وعن محمد رحمه الله  
ان كان الحائط المشترك  
قد رقعة الرجل فإراد أحد  
الشريكين ان يزيد في طوله  
ليس له ذلك الا باذن شريكه  
(غنية) (وفي) فتاوى أبي  
الليث رجل أذن له جاره  
في موضع الجذوع على حائطه  
أو حفرة سرداب تحت داره  
ثم باع داره فلامشترى رفع  
الجذوع والسرداب الا اذا  
اشترط في البيع ترك ذلك  
فحينئذ لا يكون له ذلك  
(وذكر) فاضى خان مسائل  
من جنس ذلك الى ان قال  
ان كان أحدث بناء أو غرفة  
في سكة غير نافذة برضى أهلها  
فاشترى رجل من غير أهل  
تلك السكة دارا منها فله أن

ينازعهما أحدهما أولى من الآخر معنى قوله يقضى بينهما أنه لو عرف كونه في يديهما يقضى  
بينهما ما قضا ترك ولو لم يعرف أنه يدهما وقد ادعى كل منهما أنه ملكه وفي يده يجعل في يدهما ما نازع لهما  
لأنه يقضى بينهما هذا كدار عمار جدران كل منهما انه ملكه وفي يده يترك في يدهما ما لو عرف كونه  
بيدهما ولا يجعل في يدهما لأنه يقضى بينهما كذا هاتوا وكذا ان كان لاحدهما راوى عايله أو راوى  
ولا شيء لا تخوع عليه يقضى بينهما اذ بوضع الراوى لا يثبت على الحائط يد استعمال اذ الحائط انما يبنى  
للتسقيف وذلك بوضع الجذوع عايله لا بوضع الراوى والبوارى اذ التسقيف عليهم ما لا جذوع لا يمكن  
وهما موضعان للاستظلال والحائط لا يبنى للاستظلال وهو نظير ما لو كان لاحدهما عايله ثوب مبسوط  
ولا شيء لا تخوع هناك يقضى بينهما اذ ب الثوب غير مستعمل للحائط بالطريق الذي مر كذا هاتوا  
وان لاحدهما عايله جذوع ولا شيء عليه لا تخريق يقضى به لرب الجذوع لانه مستعمله ولا تخو مجرد  
بلا استعمال واليد المستعملة أولى كدابة تنازع فيها اثنتان أحدهما ركب والاخر أخذ الجاهما  
فركبها أولى وكتب تنازع عايله أحدهما لابس والاخر متعاق بطرفه فلا يسه أولى لما مر وكذا هاتوا  
وجعل الاستعمال مرجحا اذا استويا يدا وكذا لو كان للاخر راوى لما مر أن وضع الراوى ليس  
باستعمال للحائط فوجوده وعدمه سواء وان لاحدهما جذوع واحد ولا تخو راوى أو لا شيء له لم  
يذكره محمد في ظاهر الرواية وقد قيل لا يقضى به له اذ الحائط لا يبنى لوضع جذوع واحد وعن محمد أنه لرب  
الجذوع اذله مع البدوع استعمال اذ وضعه استعمال حتى يقضى لرب الجذوع فيكون وضع واحدها  
استعمالا للحائط بقدره وليس للاخر ذلك وقد بنى الحائط لوضع جذوع واحد اذا كان البيت صغيرا هذوالم  
يتصل الحائط بينهما فاما المتصل بينهما اتصالا تربيع أو ملازقة فيقضى به بينهما ما نصفا ان استويا ولو  
كان اتصال أحدهما تربيعا والاخر ملازقة فالتربيع أولى لانه مستعمل للحائط اذ تفسير اتصال التربيع  
اذا كان الجدار من مدر أو آخر ان تكون انصاف لبن الحائط المتنازع فيه داخلة في انصاف لبن حائطه داخلة  
في المتنازع فيه وان من خشب فالتركيب تر كساحة أحدهما في الاخرى اما لو تقب وأدخل فيه لم يكن  
تربيعا واذا كان تفسيره هذا كان الذي التربيع مع الاتصال نوع استعمال ولا تخو مجرد اتصال فالانصاف  
مع الاستعمال أولى فصارا كركب الدابة والمتعلق بها ما لو اتصل باحدهما ملازقة أو تربيع وليس  
للاخر اتصال ولا جذوع يقضى لذي الاتصال فلا اشكال في التربيع فكذلك الملازقة اذا استويا في الاتصال  
بالارض المملوكة ولا حدهما زيادة اتصال تقاير الاول وهو الاتصال بالبناء فيترج على الاخر وكذا لو  
اتصل باحدهما ولا تخو راوى يقضى لذي الاتصال وان لاحدهما تربيع ولا تخو جذوع فلو كان

يا مر برفع الغرفة (حاوي) جدار بينهما أراد أحدهما ان يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة يمنع (وكذا) اذا أراد أحدهما موضع التربيع  
السليم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك (بزازيه) (جدار) مشترك بين اثنين اتهم فظهر انه ذو طاقين متلاصقين فإراد أحدهما ان يرفع الحائط  
الذي هو في جانبه ويكتفي بالطاق الذي هو من جانب شريكه ستره أو يبنى الشريك ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي اذا كانا أقربا قبل ظهور  
ما ظهر ان هذا الحائط بينهما فليس لاحدهما ان يحدث فيه شيئا بغير أمر الشريك وان كانا أقرا أن كل حائط لمن يليه فلكل واحد منهما ان  
يحدث فيه ما أحب غنية (حائط) بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فأراد الاخر أن يضع عليه جذوعا مثل جذوع صاحبه فنعما لا تخو  
لان الجدار لا يحتمل ذلك قال الشيخ الامام أبو القاسم يقال لصاحب الجذوع ان شئت فخط عنه ما يمكن لشريكك من الحمل وان شئت فرفع  
بذلك حتى تسنوا بالان صاحب الحمل ان كان وضعه بغير اذن الشريك فهو ظالم وان وضعه باذنه فهو عار به والعار به غير لازمة (قال) الفقيه

أبو الليث وعن أبي بكر خلاف هذا ويقول أبو القاسم نأخذ غنية (جدار) بين رجلين لأحدهما عليه حوله وليس للأخر عليه شيء قال الجدار إلى الذي لا حوله له فاشهد على صاحب الحولة فلم يرفعه حتى سقط فاضرب بالشرية قال أبو القاسم إذا ثبت الشاهد وكان محضاً فوعدتكم من رفته بعد الشاهد بضمن المشهود عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه غنية (حائط) بين رجلين انهم قد بناه أحدهما في غيبة الشريك قال أبو القاسم ان بناء بنقض الحائط الأول يكون متهرباً ولا يكون له أن يمنع شريكه من الحيل عليه وان بناه بلين أو خشب من قبل نفسه لم يكن للشرية أن يعمل على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط غنية (حائط) بين رجلين لأحدهما عليه جذع واحد ولا خر عليه عشرة قال في الكتاب صاحب الجذع موضع جذعه وكل الحائط لا خر استخساناً في القياس يكون (٢٠١) جميع الحائط بينهما ما به كان

أبو يوسف رحمه الله يقول أولاً ثم رجع إلى الاستحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله غنية الفتاوى (حائط) مشترك بين رجلين وهي ويخاف ضرر بسقوطه فأراد أحدهما ما انقضض وامتنع الآخر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يحبر على نقضه (وعنه) إذا أراد أحدهما انقضض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما ينهدم من بينك وضمن ثم نقض الجدار باذن الشريك فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك غنية (هـ) دم) بينه ولم بين والجيران يتضررون بذلك كان لهم جبره على البناء إذا كان قادراً واختار ليس لهم ذلك (طاحونة) أوجام مشترك انهم دم بعضه وأبى الشريك عن العمارة يحبر أم إذا انهدم الكل وصار عسراً لا يحبر وان

التربيع في طرفي الحائط فذو التريبع أولى وعليه عامة المشايخ وكذا عن أبي يوسف فخرج الاتصال على الجذوع وان لكل منهما إذا استعمال بالتربيع وهو بالبناء يسبق على الاستعمال بجذوع وهو وضعها لأنه لا يرفع جذوع الآخر بخلاف ما لو برهن ذو التريبع ان الحائط له برفع جذوع الآخر إذا البينة حجة مطلقة تصلح للدفع والاستحقاق على الغير وأما التريبع فهو نوع ظاهر والمالك الثابت ثابت بنوع ظاهر ولو كان التريبع في طرف واحد قبل هو أولى وقيل الجذوع أولى ولو في أعلى حائط توزع فيه عود مركب على عموده على حائط أحدهما خاصة ولا خر عليه جذوع أولى من اتصال ملازقة اذرب الجذوع مستعمل للحائط ولا خر مجرد اتصال وان لأحدهما عشر خشبات عليه ولا خر عليه ثلاث فهو بينهما ما صفان إذا استويا في استعمال بنى الحائط لأجله لأنه بنى للتسقيف وهو كما يحصل بالعشرة يعمل بما دونها إلى الثلاث فاستويا هذا ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة أنه رجح عنه وقال لكل منهما ما تحت خشبته إذا ماتت في يده وما جفت خارج فيه وصدق ذو اليد وعن أبي يوسف أنه رجح وقال الحائط كله لرب العشرة والصحيح هو الأول وهو ظاهر الرواية وان لأحدهما عليه خشبة واحدة ولا خر ثلاث أو أكثر فهو بينهما فبالاستخسانا ثم إذا لم يكن بينهما استخسانا قبل هولرب العشرة ولا يؤمر الآخر برفع الجذوع وقيل لكل منهما ما تحت خشبته وعن أبي يوسف أنه بينهما على أحدهما عشر سهماء به رد الجذوع اعتبار الاستعمال واليد على الحائط فينتسم على عددها وأما ما بين الخشبات فقيل هو على أحدهما عشر سهماء وقيل بينهما نصفان لاستوائهما فيه وان لأحدهما خشبتان ولا خر خشبات قيل هما كثلث اذ يمكن التسقيف بهما وقيل كواحدة اذ لا يمكن التسقيف إلا نادراً (مسألة) قال في الجامع جذوع أحدهما في أحد النصفين وجذوع الآخر في النصف الآخر فكل من بينهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين بينهما أو الجذوع أولى من السطرة فالخائط لرب الجذوع وكذا السطرة لو تنازع فيها ولو توافقا ان السطرة لا خر لا ترفع كمن له سفلى وتنازع في سقفه وما عليه فالكل لدى السفلى ولو توافقا أن العلولا لا خر لا يرفع الا اذا برهن

(٢٦ - معين الخكام) كان الشريك معسراً يقال له أنفق حتى يكون ديناً على الشريك ولو أنفق أحدهما في أمر متباغیر اذن الشريك لا يكون متبرعاً خزنة الفتاوى هـ إذا ما بسر الله نقله من مجموع مؤيد زاده والله أعلم (وفي) صلح النوازل رجل أراد أن يتخذ داره بمستأناليس لجاره أن يمنع من ذلك إذا كانت الأرض صلبة لا يتعدى ضرر الماء إلى جداره وان كانت رخوة يتعدى إلى جداره ان يمنع (وهي) هذا إذا جعل دكانه طاحونة أو جعله للقسارة (وعلى) هذا لو أراد أن يبني حماماً أو اصطبلًا (وفي) صلح الفتوى إذا كان لرجل نخلة في ملكه فخرج معهما إلى ملك غيره فأراد الآخر قطعها له ذلك (وفي) بيع النوازل رجل له دار وقد نذرت أعصان شجرة لرجل وأخذت هو اءداره فقطع صاحب الدار الأعصان ان أمكن صاحب الشجرة أن يفرغ هو اءداره من غير أن يقطع بان يجمع الأعصان ويندها بجبل ضمن وان كانت غلاتها لا يمكن وقوعها من الموضع الذي يقطعها الحياكم منه لورفع البه لا يضمن وان قطع أكثر



بما يقع عليه الحاكم ضمن كذا في غصب الفتاوى (وفي) تناوى الفضلى في كتاب الدعوى وجعل بنى السقف الاهلى في منزل امرأته ثم أراد رفعه ان بناء بامر هاليس له الرفع والبناء لها وكذا كل من بنى دار غيره بغير أمره يكون له وان بنى بغير أمره هاله أن يرفع الا أن يضر بها فينتدعج (وفي الوصايا) ان بنى لها يكون لها (وفي فوائد) الفضلى رجلا هدم منزل امرأته برضاها ثم بناء بنفسه ونفقته ونجسب آخر اشترى بجماله ان بنى لامرأته لم يكن له في البناء حق (وذكر) فقهنا أبو اسحق انه ان أشهد وقت البناء انه بنى ليرجع عاها كان البناء لها وان لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها بشئ (وعلى) هذا العمار في كرهها انتهى هذا ما يسر الله نقله من الخلاصة والله الموفق

\*(الفضل السادس والعشرون (٢٠٣) في السير) \* (أمان) الذي والمرأ لا يصح الا اذا حكم بان لهم ذمة فينتدعجوز وكذا حكم العبد

فقال لو كانت حولة هذا الشريف محدثة فلا تخروص حواته وعن أبي الليث انه لم يفصل بين الحديث والقديم قال ألا يرى ان أصحابنا قالوا لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يدي جذوعه ولو عملهم الحائط ولم يفصلوا بين قديم وحديث

\*(فصل في الحائط المشترك لو تهمد أو خيف عليه) \* انهم حائط بينهما فبنى أحدهما فانه على وجهين عليه حولة أو لا والحكم ثلاثة أحدهما طلب من أحدهما قسمة عرصه الحائط وأبي الآخر وثانها أراد ان يبنى ابتداء بلا طلب القسمة وأبي الآخر ثالثها طلب القسمة وأبي الآخر رابعها طلب القسمة وأبي الآخر خامسها طلب القسمة وأبي الآخر سادسها طلب القسمة وأبي الآخر سابعها طلب القسمة وأبي الآخر ثامنها طلب القسمة وأبي الآخر تاسعها طلب القسمة وأبي الآخر عاشرها طلب القسمة وأبي الآخر

والحدود والأعي لا يجوز (ولو) سألو أن يتزوا على حكم أسير في أيديهم فلا دام أن يجيبهم (الامام) اذا أمنه على قرابته يدخل الوالدان في حق الامن استحسانا بخلاف الوصية لقرابته (السلطان) اذا أمن الكفار بشرط عدم النهب لا يصح أمانه حتى لو ظهر عليهم فهم في عوان أمنهم مطابقا فاستغلو في النهب انتقض أمانهم وهذا اذا كانوا كثيرين بحيث يكون لهم قوة وشوكة اما الواحد من المستأمنين اذا قطع الطريق لا ينقض أمانه وكذا الاثنان والثلاثة (الكافر) اذا أسلم قبل الاسر بعد ما وقعت الدائرة على الكفار لا يكون فيا وهو حرماله

\*(الباب الحسون في القضاء بكلمات الكفر) \*

\*(مسئلة) \* الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها ككفر قال بعضهم لا يكون كفرا ونعذر بالجهل

وقال بعضهم يصير كافرا (مسئلة) \* ان من أتى بالهنة الكفر وهو لا يعلم انها كفر الا انه أتى بها عن اختيار يكفر به هذه العلة العا ولا يعذر بالجهل أما اذا أراد أن يتكلم بكفر فري على لسانه كلمة الكفر من غير قصد لا يكفر (مسئلة) \* ان من خطر بياله ما يوجب الكفر ولو تكلم به وهو كاره لذلك فلا يحض الايمان (مسئلة) \* اذا عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال وفي النكاح بخلاف الاسلام حيث لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام وتظير هذا مسئلة لزكاة ولو فوى أن يصير العبد للتجارة لا يصير العبد للتجارة لم يتحر به ولو فوى أن يكون للخدمة يصير للخدمة بمجرد النية المسئلة في نسخة الامام الخيرواني وتقريره ذامع التقريب ان الكفر ترك التصديق بالقلب وانه يحصل بمجرد العزم اما الاسلام فتصديق بالقلب واقرار باللسان (مفرع) \* ان من ضحك عن تكلم بالكفر يكفر الا أن يكون الضحك ضروريا مضحكا والكلام في الضحك مع الرضا بالكفر (مسئلة) \* روى الطحاوي عن أبي حنيفة فقه وأصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الاجود ما أدخله فيه ثم ماتت فيه انه رده يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشئ مع ان الاسلام يعلو وينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا ان لا يبادر بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضى بصحة اسلام أهل الكفر (مسئلة) \* اذا وصف الله تعالى بما لا يليق به أو

\*(فصل في مسائل البيع والمالك) \* (وفي الفتاوى) طائفتان من الكفار بينهما مودة دخلوا دار الاسلام

و بينهم وبين المسلمين مودة أيضا ثم تنازعوا فيما بينهما واقتتلوا ووقعت الدائرة على إحدى الطائفتين واستولوا على المقيمين وباعوهم من المسلمين قبل الاحراز بدار الحرب لا يجوز الشراء منهم (ولو) ان أهل الهند وأهل الترك استولوا على طرق من الروم وأحرزوها بدار الهند ثبت الملك لاهل الهند وكذا ثبت الملك لاهل الترك والاحراز بدار الحرب بشرط ابادارهم فلا (ولو) باع واحد منهم شيئا من هذه الجبله يجوز (أهل بلدة) يدعون الاسلام فيضلون وبصومون ويقرون ومع ذلك يعبدون الاوثان فاغار عليهم المسلمون وسبواهم فاراد انسان أن يشتري من تلك السبايا ان كانوا يقرن بالعبودية للمسلمين لم يجز الشراء وان لم يكونوا مقرين بالعبودية للمسلمين جاز شراء الصبيان والنساء دون الكبار (مسئلة) دخل دار الحرب بايمان فجاء انسان من أهل الحرب بامه أو بام ولده أو بعمته أو بجالته فدفقها أو أراد بيعها من المسلم المستامن فانه لا يشتري بامه هذا قول أكثر المشايخ (وقال) الكرخي ان كانوا يرون جواز البيع لا يجوز وان كانوا يرون جواز



البيع يجوز إذا بطل البيع على القول الأول أو على القول الثاني أن كلوا من البعير فاذن جواز دار الاسلام كما وافقه قال بعضهم  
ملكه بالقهر وان كان البيع باطلا والصحيح ان البائع ان رأى جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى جواز البيع ان اشتراه وذهب به كرها  
ملكه (قال المصنف وفي سير الاصل في باب صلح الملوكة والمواذعة مسألة) لا يدل على انه يجوز البيع اذا رأى البائع جوازه وان قهر حتى بعض  
احرارهم ثم باعه من المسلم المستأمن اذا كان الحكم عندهم ان من قهر منهم صاحبه ملكه جازا لشرع وان كان الحكم عندهم على خلاف  
هذا لا يجوز (مسلم) تزوج امرأته في دار الحرب وكانت كافرة تركية وأعطى الاب صداقها وأضمر في قلبه أنه يبيعها فخرجهم الى دار الاسلام  
وأراد بيعها فالبيع باطل وهي حرة يريده اذا خرجت معه طوعا وعدم القهر (الحربي) اذا دخل (٢٠٣) دارا بامان مع الولد فباع الولد

لا يجوز بيعه لان الولد  
داخل تحت الامان وفي اجازة  
البيع نقض الامان (ملك)  
من الملوكة الذين في دار  
الحرب أهـ دى الى رجل  
من المسلمين أهـ دية من  
أحرارهم أو من بعض  
أهله فان كان الذى أهدى  
اليه ليس بينهم وبينه قرابة  
كان مملوكا لمن أهده اليهم  
وان كان ذارحم محرم أو  
امرأة قد ولدت منه لم يكن  
مملوكا لذي أهدى اليه  
هذا ما يسنن الله له من  
الخلاصة والله سبحانه هو  
الموفق

حضر باسم من أسمائه أو بأمر من أوامر أو أنكر وعده أو وعده يكفر \* (مسألة) \* رجل قال  
لو كان فلان نبيا لا آمن به أو قال لو أمرني الله بعشر صلوات لأصلي أو قال لو كانت القبلة الى هذه الجهة  
لأصلي أهـ ذلك كفر ولو قال لو بعث فلان نبيا لا تأمر بأمره لا يكفر ولو عني به في الاولين أن لا يذهب على  
موجب الاوامر لا يكفر ولو عني أن لا يكون نبي من الانبياء نبيا ان أراد به الاستخفاف بذلك النبي او عداوته  
يكفر ولو عاب نبيا يكفر \* (مسألة) \* وفي الفتاوى رجل قال أنا مؤمن ان شاء الله يكفر ان قال من غير تأويل  
ولو قال لا أدري أخرج من الدنيا ومما أولا لا يكفر \* (فرع) \* رجل وضع فلسوة الجوش على رأسه  
قال بعضهم يكفروا وقال بعضهم لا يكفروا وقال بعض المتأخرين ان كان لضرورة البرد أو لان البقرة لا تعطيه  
اللبن لا يكفر ولا يكفر ولو شدد الزنار على وسطه ودخل دار الحرب قال القاضي أبو جعفر الاسعدي وشي ان  
فعل التخفيض الاسارى لا يكفر ولو دخل التجارة يكفر امرأته شددت على وسطها حبالا وفات أهـ ذنار تكفر  
ولو وضع على رأسه شبه فانسوة المجوس مع العمامة المختار انه لا يكفر وليس السواد والسراغج وتمايق العائرة  
لا يوجب الكفر \* (فرع) \* وفي النصاب ومن أبغض عالما من غير سبب ظاهر خيف عليه الكفر  
\* (مسألة) \* وفي نسخة الخبير وانى رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء  
ثم يضربونه بالوسائد وهم يضحكون يكفرون جميعا وكذلك يجلس على المكان المرتفع السكل من الخلاصة  
\* (الباب الحادى والخمسون في القضاء بما يظهر من قرائن الاحوال  
والامارات وحكم الدراسة والدليل على ذلك من الكتاب  
والسنة وعمل سلف الامة) \*

\* (فصل في الخطر والاباحة) \*  
(رجل) سبب دابة ضعيفة  
فاصلها انسان ثم جاء  
صاحبها وأراد أخذها فافر  
وقال قلت حين خليت سيد لها  
من أخذها ففى له وأنكر  
فاقيمت عليه البيعة أو  
استخلف فنسك ففى  
لواحد منهما وان كان  
حاضرا يسمع هذه المقالة أو

قال بعض العلماء على الناظر أن يلحظ الامارات والهلامات اذا تعارضت فترجح منها ففى بجانب الترجيح  
وهو قوة النعمة ولا خلاف فى الحكم به اوقد جاء العمل به فى مسائل اتفق عليها الطوائف الاربع من  
الفقهاء الاولى ان الفقهاء كلهم يقولون بجواز وطء الى جل المرأة اذا أهديت اليه ليله الزفاف وان لم يشهد  
هذه عدلان من الرجال ان هذه فلانة بنت فلان التى عقدت عليها وان لم يستنطق النساء ان هذه امرأته  
اعتمادا على القرينة اظاهرة المنزل منزلة الشهادة الثانية ان الناس قديما وحديثا لم يزالوا يعتمدون على  
قول الصبيان والاماء المرسل عنهم بالهدايا وانما رسالة اليهم فيقولون أقوالهم وبأكلون الطعام المرسل  
به الثالثة انهم يعتبرون اذن الصبيان فى الدخول الى المنزل الرابعة ان الضيف بشر بمن كوز صاحب البيت  
ويتكى على وسادته ويقضى حاجته من غير استئذان ولا يحد فى ذلك متصرفا ملكه بغير اذنه  
الخامسة جواز أخذ ما يسطع من الانسان اذا لم يعرف صاحبه مما لا يتبعه الانسان كالفلس والتمر والحصا

غائب بلغه الخبر قال المصدر الشهيد وهو اختيارنا فى من أرسل صيده وان لم يكن من هذا الكتاب (وان) اختلاف القول قول صاحبنا مع يمينه انه  
لم يقل هى لمن أخذها (رجل) قال لا تخرا أدخل كرمى وخذ من العنب فله أن يأخذ قدر ما يشبع به انسان واحد (رجل) قال اذنت  
للناس فى غمر نخلي ومن أخذ منى بأفوه فبلغ الناس وأخذوا من ذلك شيا كان لهم ذلك (وفى) الاجناس رجل قال لا تخرا أنت فى حل من  
مالى فهـ ذاعلى الدراهم والدنانير ولو أخذها كفة أو بلا أو غنما منه لا يحل (وفى الفتاوى) لو قال لا تخرا أنت فى حل مماأكلته من مالى أو  
أخذت أو أعطيت حل له الا كل ولا يحل له الاخذ والاعطاء (رجل) قال لا تخرا حللى من كل حق هو لك على ففعل وابراهان كان صاحب  
الحق عالمه برى حكما وديانة وان لم يكن عالمه برى حكما بالاجماع وأما ديانة فممنجد لا يبرأ ديانة وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى (وفى)  
صلح الاصل فى باب الصلح فى العقار والادامام البرخسى ان الابراء عن الحقوق المجهولة جائز مطلقا سواء كان الابراء بمعرض أو بغيره بمعرض

(رجل) قال لا يخرجك من حل الساعة وفي الدارين مع ذلك الاحلال (رجل) قال لا بدونه ان لم تقض مالي وليسك حتى توفيت فالت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءة لا تحتمل التعليق (وكذا) لو قال رب الدين اذمت فانت في حل لان هذه وصية (وكذا) لو قالت زوجه المربض لاذمت في مرضك هذا فانت في حل من مهرى او فالت فمهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق (ولو) قال لا بدونه ان مت فانت بري عن الدين الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب والمطلوب (وفي) واقعة الغناوى ولو قال لا يخرجك الا خصمك ولا اطلب منك شيئا مما لي قبلك فهذا ليس بشئ (هذا) ما يبره الله تعالى نفعه من فصول العمدى والله الموفق \* (الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون (٢٠٤) وما يكون كفر من المسلم وما لا يكون) \* (وفي) شرح القدورى اذا قال الكافر الذى يبعد

البارى سبحانه وتعالى كعبدة الاوثان أو يقر بالبارى ويشرك غيره كالتوبة فانهم اذا قالوا لا اله الا الله كان منهم اسلاما وكذا اذا قالوا شهدان محمد رسول الله لانهم يمتنعون عن كل واحدة من الكهاتين فاذا شهدوا بها فقد انتقلوا عما كانوا عليه فيحكم باسلامهم (وفي السير) اذا جل على مشرك ليقبضه فقال لا اله الا الله وهو ممن لا يقول ذلك فهو مسلم ينبغي ان يكف عنه (وكذا) اذا شهدوا برسالة محمد صلى الله عليه وسلم أو قالوا انا على دين الاسلام أو قالوا على الخبيفة ولو رجع يقتل (وفي التجريد) منهم من يقر بالتوحيد ويجهل الرسالة فاذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال محمد رسول الله يصير مسلما والمجوسى اذا قال خدائى يك است وهمة بيغمه بران حق يحكمكم

التافهة الثمن ونحو ذلك السادسة جواز أخذ ما يبقى في الحوائط والافرحسة من الثمار والحب بعد انتقال أهله عنه وتخليته وتسميته السابعة جواز أخذ ما يسقط من الحب عند الحصاد مما لا يعنى صاحب الزرع بالمعنى الثامنة ان صاحب المنزل اذا قدم الطعام للضيف جاز له الاقدام على الاكل وان لم يأذن لفظا اذا سلم ان صاحب الطعام قدمه له خاصة وايس ثم غائب ينتظر حضوره اعتبارا ببدالة الحال الجارية بغير القطع التاسعة انه صلى الله عليه وسلم لم يجوز للمار بغير الغير أن يأكل من ثمره ولا يعمل منه شيئا وحل ذلك بعضهم على غير المحوط وما ليس له حارس العائنة جواز قضاء الحاجة في الاقربة والمزارع التي فيها الطرقات العظام بحيث لا يقطع منها المسار وكذلك الصلاة فيها وان كانت مملوكة ولا يكون ذلك غصبها ولا تصرفا ممنوعا الحادية عشرة الشرب من المصانع الموضوعة على الطرقات وان لم يسلم الشارب باذن أو باهم في ذلك افظا افعه اذ اهل دلالة الحال ولكن لا يتوضأ منها لان العرف لا يمتنع به الا ان يكون هناك شاهد حال يقتضى ذلك فلا بأس بالوضوء حينئذ الثانية عشرة قولهم في الركز اذا كان عليه علامة المسلمين ككاهنة الشهادة متى كنز او هو كالكهنة وان كان عليه شكل الصليب أو المور أو اسم ملك من ملوك الروم فهو ركز ونص كلام صاحب الهداية هنا وان وجد ركز أى كنز وجب الخس عليه ثم قال في آخره ثم ان كان على ضرب أهل الاسلام كالكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة الكهنة وقد عرف حكمه وان كان على ضرب أهل الجاهلية كالنقوش عليه اسم الضم ففيه الخس على كل حال انتهى فهذا على بالعلامات فتأمل ذلك الثالثة عشرة اذا استأجر دابة جاز له ضربها اذا قصر في السير وان لم يسلمه أذن مالكها وكذلك ركوبها بالهاميز الرابعة عشرة جواز اذن المستأجر للدولاضيفه وأصحابه في الدخول والمبيت وان لم يتضمن ذلك عقد الاجارة الخامسة عشرة جواز غسل المستأجر الثوب المستأجر اذا انسج وان لم يسلمه أذن المؤجر في ذلك السادسة عشرة اذا وجد ناهديا مشعرا مخمورا وايس عنده أحد جاز لا كل منه للقرينة الظاهرة السابعة عشرة لو شرب طعاما أو جفا في دار رجل فله ان يدخل داره من الدواب والرجال من يحول ذلك وان لم يأذن له المالك الثامنة عشرة القضاء بالنكول واعتباره في الاحكام وليس الارجوع الى مجرد القرينة الظاهرة فقد تمت على أصل براءة الذمة لتسعة عشرة قال أصحابنا اذا تنازع الزوجان في متاع البيت فان للرجل ما يعرف للرجل وللمرأة ما يعرف للنساء وقد تقدم الكلام على ذلك في بابها الا شربون معرف فرضا البكر بهما اعتمادا على القرينة الشاهدة بذلك الحادية والعشرون قال أصحابنا اذا دخل الرجل بامرأته وأرخى الستر عليها ثم طلق وقال لم أمسها وقالت قد وطئني صدقت وكان عليه الصداق كاملا الثانية والعشرون اذا وجد في تركه أبيه بخطأ أبيه ان له عند زيد كذا جاز له الدعوى بذلك اعتمادا منه على محتمل كنبه أبو له يعلمه من صدقة وثبتة فيها

باسلامه (وفي) مجموع النوازل مجوسى قال صلى الله عليه وسلم لا يكون اسلاما (وقال) محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذى يضع اذا قال أسلمت فهو اسلام وهكذا قال غير من العلماء لان المشرك اذا قال أنه مسلم وهو ممن لا يقول ذلك كعبدة الاوثان فهو عندنا مسلم ولو قال لؤدت منه النفوس حتى لا يقتلنى لا يقبل منه هكذا في الاجناس (وفي الروضة) لو قال الكافر أنت بالله أو بما آمن به الرسل صار مسلما (وفي) مجموع النوازل اذا قال الكافر الله واحد يصير به مسلما (ولو) قال للمسلم دينك حق لا بهير مسلما وقيل يصير مسلما الا اذا قال حق لكن لا يؤمن به (وفي) نوادر ابن رستم قال محمد بن ميمونى قال صلى الله عليه وسلم لا يصلى عليه ان مات (ولو) قال برئت من ديني ودخلت في دين الاسلام يكون مسلما (وفي التجريد) لو قال اليهودى أو النصرانى لا اله الا الله وتبرأ عن اليهودية أو عن النصرانية أو كل واحد منهما فان ذلك ليس باسلام (ولو) قال مع ذلك وأنت في دين الاسلام أو دين محمد عليه السلام كان مسلما (وفي) الاجناس كافر اذن قال يكون

مسلم (وفي) مجموع النوازل واذا نزل وقت الصلاة يجزئ على الاسلام (اما) لو قرأ القرآن ونهله لا يكون اسلام (وفي) الاجناس لو شهدوا  
انهم رأوه يصلي الصلوات الخمس مع المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلاما (وفي) الروضة) الكافر اذا صلى وحده فهو منه اسلام ايضا وهكذا  
في الاجناس (ومما) يتصل بهم هذا ايمان اليائس غير مقبول وفوقه اليائس المختار انهما مقبولة (اذا) كره على الاسلام فاجزى كلمة لا اسلام  
على لسانه يكون مسلمانا عادلى الكفر لا يقتل ويجزى على الاسلام (وفي) نوادر ابن رستم السكران اذا أسلم يكون اسلاما فان رجع عن  
الاسلام يجزى على العود ولا يقتل وقال محمد لا يجزى على الاسلام (وفي) السير الكبير يصلى المسلمون على الميت بقول واحد به وان يكون عدلا  
(وفي) مجموع النوازل دعى دخل دار الحرب ومرفعه او ادخله دار الاسلام يحكم بالاسلام ولو (٢٠٥) اشترى الصبي لا يحكم بالاسلام لانه

ملكه باشره (الرافضى)  
اذا كان بسبب الشيخين  
رضى الله تعالى عنهم  
وباعهم ما يكون كافرا  
(وان) كان يفضل عليا على  
أبي بكر وعمر رضى الله  
عنهم أجمعين لا يكون  
كافرا الكنه يكون مبتدعا  
(والاعتزلى) مبتدع الا اذا  
قال باستحالة الرؤية فحينئذ  
هو كافر (وفي المتنق) سئل  
ابو حنيفة عن مذهب  
أهل السنة والجماعة فقال  
ان تفضل الشيخين وتجب  
الخطين وترى المسح على  
الخطين وتصلى خلف كل  
بر وفاجر والله أعلم  
# (فصل فيما يكون كفرا  
من المسلم وما لا يكون) #  
(وينبغي) للمسلم ان يعوذ  
من ذلك ويذكر هذا  
الدعاء صباحا ومساءله  
سبب للعامة من هذه  
الورطة بوعد النبي صلى الله  
عليه وسلم وهو هذا اللهم  
انى أعوذ بك ان أشرك بك

بضع به خطه وأظن انهم اتفقت في الدعوى الثالثة والعشرون اذا صاد باريا في رجليه سامان أو طيباني أذنيه  
قرطان أو في عنقه سلك جوهري فليس لواحد فيه شيء وعليه ان يعرفه كالقطة لان ذلك قرينة على انه مملوك  
لغيره الرابعة والعشرون لو اشترى سمكة فوجد في بطنها جوهرة متقوية فعليه ان يهرقها وان كانت غير  
متقوية بما يعلم ان الملاك لم تتداولها فقال في المحيط عن النوادر لو اشترى سمكة فوجد فيها الوتر  
فهى للمشتري لانها متولدة من الصدق فصارت كالبيضة في بطن الدجاجة والسمك يأكل ما في البحر فصار تبعها  
له ككلو وجد سمكة في بطن سمكة ولو اشترى دجاجة فوجد في بطنها الوتر فهى للبايع لانها لا تتولد من  
الدجاجة بل ابتلتها لك الغير انظر تمام ذلك في المحيط في باب بيع ما هو على خطر الوجود \* (مسئلة) #  
ذكرها بعض الحنابلة قال فان قبل ما تقولون في كتب العلم وجده على ظهورها وهو امشها كتابه الوقف  
هل للمالك ان يحكم بكونه واقفا بذلك قيل هذا يختلف باختلاف قرائن الاحوال فاذا رأينا كتابا مودعة في  
خزانة مدرسة وعليها كتابة الوقف وقدم مضى عليها مدة طويلة كذلك وقد اشتهرت بذلك لم نسل في كونها  
وقفا وحكمها حكم المدرسة في الوقفية فان انقطعت كتبها أو فقدت ثم وجدت وعلمنا ان تلك الوقفية وشهرة  
كتب المدرسة في الوقفية معلومة فيمكن في ذلك الاستفاضة فان الوقف ثبت بالاستفاضة والسماع وأما اذا  
رأينا كتابا لانعلم مقره ولا نعرف من كتب عليه الوقفية فهذا يجب التوقف في أمره حتى يتبين حاله وهو  
عيب يثبت للمشتري به الراد انتهى ووقع في الخلاصة لو كان مضر وب على باب دار يطاق بالوقف لا يقضى  
به ما لم تشهد الشهود على الوقف \* (مسئلة) # ومن هذا الباب حكى بعضهم في القبلة قال اذا دخل رجل  
بلدا اخر بالاحد فيها وقد مضى وقت الصلاة فان كان من أهل الاجتهاد ولم يخف عليه دلائل القبلة رجع  
الى اجتهاده ولم يفتت الى تلك المحارب وان خفيت عليه الدلائل ولم يكن من أهل الاجتهاد وكانت اقرية  
للمسلمين صلى الى تلك المحارب لان الظاهر من بلاد المسلمين ان مساجدهم وآثارهم لا تخفى وان قبلتهم  
ومحاربهم على ما توجه الشريعة وأما ان كانت محارب منصوبة في بلاد المسلمين العاصرة في المساجد التي  
تكثر فيها الصلوات وتكثر ربه لم أن اماما للمسلمين بناها فان العالم والعلمى يصلون الى تلك القبلة  
ولا يحتاجون في ذلك الى اجتهاد لان من المعلوم انهم اتين الابعاد الاجتهاد في ذلك وأما المساجد التي لا تجرى  
هذا الجرى فان العالم اذا كان من أهل الاجتهاد فسيبيله ان يستدل على الجهة فان خفيت عليه الدلائل صلى  
الى تلك المحارب اذا كان بلدا للمسلمين عامر الان هذا أقوى من اجتهاده مع خفاء الدلائل عليه فاما العاصى  
فيعلى في سائر المساجد اذ ليس من أهل الاجتهاد \* (تنبيه) # وهذا بشرط ان لا يشتهر الطعن فيها كحارب  
القرى وغيرها بالديار المصرية فان أكثرها مزال العلماء قديما وحديثا ينهون على فسادها قاله القرافى

شيا وأنا أعلم واستغفركم مما لا أعلم (ومما) اذا كان في المسئلة وجوه فوجب التكفير ووجه واحد يمنع فعلى المفتي ان يمسح الى ذلك الوجه  
(الجاهل) اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدانها كفر قال بعضهم لا يكون كافرا وبه نذر بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا (ومما) ان من  
أتى بلفظة الكفر ولم يعلم انها كفر الا انه أتى بها عن اختيار يكفر عنه عامة العلماء خلافا لبعض ولا يذبح بالجهل (اما) اذا أراد أن  
يتكلم بقرى على لسانه كلمة الكفر والعياذ بالله تعالى من غير قصد لا يكفر (ومما) ان من خطر بباله ما يوجب الكفر ولو تكلم به وهو كاره  
له ذلك فذلك محض اليعمان (ومما) اذا عزم على الكفر ولو بعد مدة يكفر في الحال بخلاف الاسلام حيث لا يصير الكافر مسلما بالعزم على  
الاسلام (ومما) ان من اعتقد الحرام حلالا أو على القلب يكفر أم لو قال الحرام هذا حلال لثروى السلعة أو بحكم الجهل لا يكون كافرا (رجل)  
قال هذا بنق يدبراته فقال ظالم أنا أقول بغير تقدير الله يكفر (وفي) تناو القاضى الامام رجل حالف وقال الله يعلم انى ما فعلت هذا وهو يعلم

انه قد فعل الخصال المشايخ فيه حتى عن الشيخ الامام ابي هاشم الزاهد انه قال وجدته رواية في هذا انه يكفر (وكذا) لوملي مع الامام الى غير  
 القبله عمدا (وقال) بعضهم اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كفرا والاول اصح (وفي الفتاوى) رجل قال ان قلت  
 كذا فانا كافر او يهودي او نصراني على الاستقبال يكفر وليس هذا بين وذهب بعض علماءنا الى انه عين عندنا وقد تقدم ذلك في الايمان  
 (رجل) كافر بالاسان طاعنا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا عندنا و يكون عند الله مؤمنا (رجل) قال انقله امر اردت ان اكفر يصير  
 كافرا (ولو) ادعى رجل النوبة فطلب رجل منه المجزة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم ان كان غرضه اظهار عجزه وافتضاحه لا يكفر وفي الفتاوى  
 (رجل) قال انما مؤمن ان شاء (٢٠٦) الله تعالى يكفر ان قال ذلك من غير تأويل (ولو) قال لا أدري اخرج من الدنيا ومنا ولا يكفر

(كافر) جاء الى رجل وقال  
 أعرض على الاسلام وقال  
 الرجل اذهب الى فلان  
 فاعلم يكفر (وقال) الفقيه  
 أبو الليث لا يكفر (رجل)  
 قال لا تخرب يهودي فقال  
 لبيك اوقال يهود كبر  
 يكفر (ولو) قال لا تخرب  
 قبض الله روحك على الكفر  
 من أبي يوسف رحمه الله انه  
 لا يكفر واليه مال الصدر  
 القاضي برهان الدين (رجل)  
 سلم امرأة الردة لتبين من  
 زوجها تكفر ويكفر المعلم  
 به من علمها أو أمرها  
 بذلك (وفي التوازل) رجل  
 قال انما لم يكفر (ولو) قال  
 النصرانية خير من اليهودية  
 يكفر وينبغي أن يقول  
 اليهودية شر من النصرانية  
 (رجل) وضع قلنسوة الجوس  
 على رأسه قال بعضهم يكفر  
 وقال بعضهم لا يكفر وقال  
 بعض المتأخرين انه ان كان  
 لضرورة البرد أو لان البقرة  
 لا تعمله اللبن لا يكفر (رجل)

والذين المباطي في ذلك كتاب وغيره وقد قصد الشيخ عز الدين بن عبد السلام الشافعي تغيير محراب قبة  
 الشافعي والمدرسة ومضى خولان فعاجله مامنه من ذلك وكذلك محراب الحلة بمدينة الغربية والقيوم وهي  
 لا تمد ولا تحصى ولا يجوز ان يقدرها عالم ولا عاوى والحاصل ان تتبع الاحكام مما يؤول الكلام عليه فيقتصر  
 على هذا القدر  
 \* (فصل في ذكر الفراسة والمنع من الحكم بها) \* والاصل في الفراسة قوله تعالى ان في ذلك لآيات  
 للمتوسمين فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تفرس بين ذكره الحكيم الترمذي في نوادر  
 الاصول وقال عليه الصلاة والسلام اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله وقال عليه الصلاة والسلام ان  
 قبه عبدا يعرفون الناس بالتوسم وذكرهما الترمذي والفراسة ناشئة عن جودة القرينة وحدة النظر  
 وصفاء الفكر وقدر روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه دخل عليه قوم من مذبح فهم الاشتر فصدر  
 عمر به النظر وصوبه وقال أجمهم هذا فقبل مالك بن الحارث نقل ماله فأتته الله اني لا أرى للمسلمين منه يوما  
 عصيا فكان منه في الفتنة ما كان ودخل المدينة وقدم اليه وكان عمر والعصاة في المسجد فأشاروا الى  
 رجل من الوفد وقالوا عمر هل تعرف هذا فقال له له سواد بن قارب فكان كذلك وكان عمر رضى الله عنه  
 بطوف بالبيت فسمع امرأته تشد في الطواف

ومنهن من تسقى بعذب برد \* نقاخ فتلكم عند ذلك قره  
 ومنهن من تسقى بانحرأجن \* أجاج ولولا خشية الله هرت

فتفرس عمر رضى الله عنه فيما شككت فيه عمر الى زوجها فاستنكها فاذا هو أبحر الغم فاعطاه خمسة مائة  
 وجارية على ان يطلقها ففعل وروى ان بعض العصاة دخل على عثمان رضى الله عنه وقد كان مر بالسوق  
 فنظر الى امرأة فلما نظر اليه عثمان قال له يدخل أحدكم علينا وفي عينيه أثر الزنا فقال له الرجل أوحى بعد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن برهان وفراسة ومثل هذا كثير عن علي رضى الله عنه ونقل  
 القرطبي في نفسه بره عن القاضي أبي بكر بن العربي أنه قال الفراسة لا يترتب عليها حكم وقد كان قاضي  
 القضاة الشافعي المالكي يفتد اذ أيام كونه في الشام يحكم بالفراسة جريا على طريق القاضي اياس بن  
 معاوية وكان اياس قاضيا في أيام عمر بن عبد العزيز له أحكام كثيرة بطريق الفراسة قال ابن العربي وكان  
 شيخنا فخر الاسلام أبو بكر الشافعي صنف جزأ في الرد عليه كتبه في بخطه وأعطانيه وذلك مع جميع فان مدارك  
 الاحكام معلومة شرعا مدركة قطعاً وليست الفراسة منها اه فالحكم بالفراسة مثل الحكم بالظن والحزر  
 والتخمين وذلك فسق وجور من الحاكم والظن يخفى ويصيب وانما أجزت شهادة التوسم في حمل

تصدق بالحرام ويرجو الثواب يكفر ولو علم الفقير ودعاه وامن المعطى كفرا (ولو) قال لا تخبر كل من الحلال فقال الحرام أحب  
 الى كثر وكذا فاسق يشرب الخمر فهاهنا قرأوه ونثر والبراهم عليه كفروا (ولو) قال حرمة الخمر تثبت بالقرآن يكفر (وفي النصاب) من  
 أبغض علماءنا سبب ظاهر خفيف عليه الكفر (وفي) نسخة الخسراني رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل يطالبون الاستهزاء  
 وهم يضررونه بالوسائد ويضحكون يكفر ونجيبا (وفي النصاب) رجل قرأ على ضرب الدف أو القصب يكفر لاستخفافه بالقرآن (رجل)  
 يدخل آية القرآن في الوعاء أو يعلقها أو يقول وكاساها فاقال خاله بالكره استجوز والسماح والطارق قال الامام أبو بكر محمد بن  
 الفضل اصح يكفر العالم دون الجاهل (ولو) قال لما في القدر والباقيات الصالحات خير يكفر (وفي) نسخة الخسراني رجل شرب الخمر  
 وقال بسم الله اوقالها عند الزنا يكفر (وكذا) لو أكل الحرام وقال بعد كل الحرام الحمد لله اختلفوا فيه (وفي) نسخة الخسراني قيل



لا تحرمه وهو في وقت الصلاة فقال لأصلي يكفر ولو قال لأصلي بامرئ لا يكفر (وفي) مجموع النورالولو قال لا تحرم الدنيا لتناول الاخرة فقال ترك النعمة بالنسبة يكفر (وفي) الفتاوى سلطان عطس فقال له رجل برحمتك ربك الله فقال له رجل لا يقال للسلطان هكذا يكفر (ومن) قال ان السلطان في زماننا عادل يكفر لانه جائر ومن سعى الجور عدلا يكفر كذا قال الامام علم الهدى أبو منصور الماتريدي وقال بعضهم لا يكفر (اذا) قيل للمسلم اجد لك والقتلناك فالافضل أن لا يسجد لانه كفر والافضل أن لا يأتي بما هو كفر صورة (وفي الاجناس) قال أبو حنيفة رحمه الله لا يصلي على غير الانبياء والملائكة (اللعن) على من يدين معاوية لا ينبغي ان يفعل وكذا على الخجاج (قال) رحمه الله تعالى سمعت من الشيخ الامام الزاهد قوام الدين الصفار انه كان يحكي عن أبيه أنه يجوز ذلك ويقول (٢٠٧) لا تلعنوا معاوية وأما لعن على يزيد فلا بأس هذا ما يسر الله نفسه من الخلاصة والله

مخصوص للضرورة

### \*(القسم الثالث من الكتاب في القضاء بالسياسة الشرعية)\*

اعلم ان السياسة شرع مطلق والسياسة نوعان سياسة طائفة فالشرعية تحرمها وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتزدهج أهل الفساد ويتوصل بها الى المقاصد الشرعية للعباد فالشرعية يجب المصير اليها والاعتماد في اظهار الحق على ما هو باب واسع تفضل فيه الافهام وتزل فيه الاقدام واهماله يضيع الحقوق ويحطل الحدود ويجري أهل الفساد ويعين أهل العناد والتوسع فيه يفتح أبواب المظالم السنية و يوجب سفك الدماء وأخذ الاموال الغير الشرعية ولهذا سلك فيه طائفة مسلك التفريط المذموم فحفظوا النظر عن هذا الباب الا فيما قل ظننا منهم أن تعاطي ذلك مناف للقواعد الشرعية فسدوا من طرق الحق سبلا واضعة وعدلوا الى طريق من العناد فاضحة لان في انكار السياسة الشرعية قد انقضت النصوص الشرعية وتعليقها للخلفاء الراشدين وطائفة سلكت في هذا الباب مسلك الافراط فتعدوا وحده ودأبوا وخرجوا عن قانون الشرع الى أنواع من الظلم والبدع السياسية وفوهوا ان السياسة الشرعية فاصرة عن سياسة الحق ومصلحة الامة وهو جهل وغلط فاحش فقد قال عز من قائل اليوم أكملت لكم دينكم قد دخل في هذا جميع مصالح العباد الدينية والدنيوية على وجه الكمال وقال صلى الله عليه وسلم تركت فيكم ما ان تمسكتم به ان تموتوا كتاب الله وسنتي وطائفة توسلت وسلكت في مسلك الحق وجمعوا بين السياسة والشرع ففهموا الباطل ودحضوه ونصبوا الشرع ونهروا والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وهذا القسم يشتمل على فصول

\*(الفصل الاول)\* في الدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة اعلم ان الله سبحانه وتعالى شرع الاحكام فنها ما أدر كناه ومنها ما خفي علينا وما صالح العباد ودرأنا فاسدهم تفضلا وجوبوا هو تنقسم الى خمسة أقسام \*(القسم الاول)\* شرع لكسر النفس بالعبادات \*(القسم الثاني)\* شرع لبقاء جيلة الانسان كالاذن في المباحات المحصلة للراحة من الطعام واللباس والسكن والوطء وشبه ذلك \*(القسم الثالث)\* شرع لدفع الضرورات كالبياعات والاجارات والقراض والمساقاة ولا فقار الانسان الى ما ليس منه من الاعيان واحتياجه الى استخدام غيره في تحصيل ما حله \*(القسم الرابع)\* شرع تنبيهها على مكارم الاخلاق كالخض على المواساة وعتق الرقاب والهبات والاحباس والصدقات ونحو ذلك من مكارم الاخلاق \*(القسم الخامس)\* وهو المقتصد شرع للسياسة والزجر وهو ستة أصناف (الصفحة الاولى) شرع لمصانة الوجود كاتقصاص في النفوس والامراف فن ذلك قوله تعالى ولكم في القصاص

الموفق للصواب  
(الفصل الثامن والعشرون)  
في الوصايا (وفي) شرح  
الطحاوي الافضل ان كان  
له مال قليل ان لا يوصي بشيء  
اذا كان له ورثة والافضل  
ان كان له مال كثير ان  
لا يتجاوز من الثلث فيما  
لامعصية فيه ويوصي فيما  
لامعصية فيه (وعن) الامام  
الفضلي اذا كانت الورثة  
صغارا فترك الوصية أفضل  
قال هكذا روى عن أبي  
يوسف رحمه الله وان كانوا  
بالقسين ان كانوا فقرا ولا  
يستغنون ثلثي التركة فترك  
الوصية أفضل وان كانوا  
أغنياء يستغنون بالثلثين  
فالوصية أفضل (وقدر)  
الاستغناء عن أبي حنيفة  
اذا ترك لكل واحد من  
الورثة أربعة آلاف دون  
الوصية (وعن) الفضلي  
عشرة آلاف (وفي) الموضع

الذي أراد ان يوصي اليه ينبغي أن يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ بأقربا فان كانوا أغنياء فالخير ان \*(نوع منه)\* (وفي) شرح الطحاوي ثم الوصية بشرط فيها القبول وذلك بالصرح أو بالدلالة بأن يموت الموصي له بعد موت الموصي (وفي) التجريد والدلالة أن يموت الموصي له قبل القبول والرد بعد موت الموصي فيكون موته قبولا للوصية ويكون ذلك ميراثا للورثة وقبولا للموصي له ورده قبل موت الموصي لا يعتبر (ثم) الوصايا على أربعة أوجه (منها) ما يجوز أجازت الورثة أو لم يجز وبأن أوصي لاجنبي بثالث ماله أو بكل ماله ولا وارث له (ومنها) ما لا يجوز وان أجازت الورثة وهي الوصية للغير بخلاف المستأمن والذي فانه يجوز لهما الوصية استعسانا (ومنها) ما يجوز ان أجازت الورثة بأن أوصي بأكثر من ثلث ماله لاجنبي أو أوصي لواحد من الورثة لا يجوز الا بالاجازة من الورثة اذا كانوا اثنين (ومنها) ما يكون تحتها فيه وهي الوصية للقاتل وأجازة الورثة عندهما يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز (ثم) في كل موضع تشترط الاجازة فيه انما

يجوز إذا كان الموصي من أهل الاجازة بان كان عاقلاً بالغاً صحيحاً قادراً أجازة الموصي له بما يملكه من الموصى لأم من الموصي هكذا في الفهرست (وفي)  
فتاوى القاضي الامام وجل اوصى بجميع ماله للفقراء أول رجل بعينه لا يجوز ذلك الا من الثلث فان أجازت الورثة في حياة الموصي لا تعتبر  
اجازتهم وكل لهم الرجوع فان أجاز وابعد ماله من ماله ماله ماله (وفي وجبه) يكون الموصى له كالمودع والوصية  
في يد الموصي أو في يد الورثة كالمودع نحو لو هلك من غير تعديضه (وفي وجبه) ان أوصى بعين ماله فماله ذلك يخرج من الثلث حتى لو هلك  
من غير تعديضه (وفي وجبه) يكون الموصى له كالشريك مع الورثة فتعوان أوصى بثلث ماله أو بربع ماله يكون مال الميت مشتملاً  
حتى ان ماله كان ذلك بالحساب (٢٠٨) وما بقي يبقى بالحساب (جنس آخر) وفي فتاوى الفضلي مريض لا يسد على الكلام لضعه

فأوصى وأشار برأسه  
ويعلم انه يعقل ان مات قبل  
أن يقدر على النطق جازت  
وصيته (وقال) في النوازل  
هذا قول محمد بن مقاتل  
وانه لا يجوز عند أصحابنا  
(وفي) واقعات الناطق اذا  
أصابه فالج ذهب لسانه فلم  
يقدر على الكلام فأشار  
بشيء أو كتب أو تقدم  
وطال وزاد به مدة سنة  
فهو بمنزلة الآخرس (وفي  
النوازل) قيل للمريض  
أوص بشئ فقال ثلث مالي  
ولم يزد على ذلك ان قال على  
أثره والهم يخرج ثلث  
ماله للفقراء (وقال) محمد  
ابن سالمه ثلث ماله للفقراء ولم  
يذكر هذا التفصيل قال  
وهذا وابق لما ياتي بعد  
هذا فانه قال لو قال ثلثي  
لفلان أو سدسي أو ربعي  
لفلان في الاستحسان هذه  
وصية جائزة (وكذا) لو قال  
بعمدتي بخلاف ما لو قال  
في صفة ثلث مالي ولو ذكره

حياته بأولى الالباب لم يملككم تنقون معناه ان القصاص الذي كتبه عليكم اذا أقيم اذبحوا الناس عن القتل  
قال ابن العربي في أحكام القرآن في هذه الآية الكريمة تنبيه على الحكمة في شرع القصاص وبانه  
الغرض منه وقال قتادة جعل الله تعالى هذا القصاص حياة ونكالا وعظة لاهل الجاهل فكم من رجل هم  
بدهم ولا يخافون القصاص لو وقع بهم ولكن القصاص يحجز بعضهم عن بعض وخص أول الالباب وان كان  
الخطاب عاماً لانهم أصحاب العقول الذين ينظرون في العواقب ثم قال لعلمكم تنقون يعني الدماء وأما القصاص  
في الاطراف فتقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الآية ليردحوا الناس عن الاقدام على شيء من  
ذلك ومن ذلك قتال الخوارج والمخاريق والكفار قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون  
في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف الآية وفي قتال الكفار زيادة  
معنى وهي اعلاء كلمة الحق ومحو الشرك (المنصف الثاني) \* من الاحكام شرع لحفظ الانساب كذا الزنا  
قال الله تعالى الى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وانظر هنا كلام صاحب الوقاية حيث  
قال ولا يجمع بين جلد ورجم ولا نفي وجلد الا أن يكون سباسة (المنصف الثالث) \* من الاحكام شرع  
لصيانة الاعراض لان صيانتهما من أكبر الاغراض قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة  
شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وألحق الشرع بذلك التعزير على السب والاذى بالقول على حسب  
اجتهاد الامام في ذلك (المنصف الرابع) \* من الاحكام شرع لصيانة الاموال كذا السرقة وحدد  
الجنابة قال الله تعالى والسارق والساوقة فاقطعوا أيديهم اجزاء بما كسبه انكالا من الله والله عز وجل حكيم  
(المنصف الخامس) \* من الاحكام شرع لحفظ العقل كذا الخمر وقد نهى الله تعالى عنه في قوله تعالى  
انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ثم قال فهل أنتم منتهون ووردت  
السنة بجحد الشارب (المنصف السادس) \* من الاحكام شرع للردع والتعزير نحو قوله تعالى يا أيها الذين  
آمنوا لا تبتغوا الصبر والصبر هو انتم حرم الى قوله تعالى لا تذوق وبال أمره أي ليذوق جزاء فعله وقوله تعالى الذين  
بظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم الى قوله وانهم يقولون منكر من القول وزور وانهم كفارة  
ذلك في قوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتعزير رقيب من قبل أن يتأسد ايككم  
نوعظون به الى قوله وتلك حدود الله وقوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهبوهن  
في المضاجع الآية وقصة الثلاثة الذين خلفوا وغير ذلك مما ورد به القرآن العظيم ومما يدل على ذلك من  
السنة ما وقع في الموطأ وغيره من كتب الحديث قال حدثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن أبي مالك  
الغفاري أن رجلين من غفار أتيا يريدان الاسلام حتى اذا كانا قريبا من المدينة أمسيا فباتا وأتى أناس

في خلال الوصايا أو أضافه الى ما بعد الموت وكان ذلك في العصة يكون وصية وفي المرض على هذا (وكذا) لو قال في مرضه آخر جوا  
أنفد درهم من مالي أولم يقل من مالي ولم يرد على هذا ان كان في ذكر الوصية جازوا يصرف الى الفقراء (ولو) قال ثلث مالي وقف ولم يزد  
على هذا ان كان ماله دراهم أو دنانير فهذا القول باطل وان كان ضامراً صرفاً على الفقراء (الكل) من النوازل (وفي) فوادى هشام لو قال  
ثلث مالي لله تعالى فالوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد تصرف الى وجوه البر (ولو) قال انظر والى ما يجوز اعطاه فاعطوه فهذا  
على الثالث (رجل) أوصى بان يتخذ الطعام بهدمونه ليعلم اناس ثلاثة أيام فالوصية باطلة هو الاصح (أوصى) بالثالث في وجوه الخير يصرف  
الى القنطرة أو بناء المساجد أو طلب العلم (رجل) أوصى لوارثه ولا جني فلا جني نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث (ولو) أوصى  
لحي وميت فجميع الوصية للحي (والمرضى) اذا أقر لوارثه ولا جني بدني بطل ذلك كله (جنس منه) (وفي) مجموع النوازل الوصية

للهبذيعين من أهليان ماله لاتصح (أما) لو أوصى بثلث ماله مطلقا لمصح ويكون وصية بالعتق أن يخرج من الثلث قيمة العبد وعتق كل واحد بغير  
سعاية وان خرج بعضه عتق وسعى في بقية قيمته (وفي) الجامع الصغير رجل أوصى بثلث ماله لامهات أولاده وهن ثلاث والفقراء  
والمساكين يقسم الثلث بينهم على خمسة أسهم منهم للفقراء وسهم للمساكين وثلاثة لامهات أولاده (وعند) محمد يقسم الثلث بينهم  
على سبعة أسهم لامهات الأولاد ثلاثة واثنان للفقراء واثنان للمساكين (وتجوز) الوصية لما في البطن وما في البطن الجارية (ولا تجوز  
الهبة للميت) (والوصية) لأهل الحرب باطلة (حري) دخل دار الاسلام بامان فأوصى بماله كاملا لم أوصى صح (وصية) الذي فيما زاد على  
الثلث لا تجوز (وروايا) التي على وجوه أربعة (أحدها) لو أوصى بما هو قربة عندنا وعندهم (٢٠٩) كالصدقات وعتق الرقاب والاسراج

في بيت المقدس وان يغزى  
به الترك والديلم صحت سواء  
أوصى لقوم بأعيانهم أولم  
يسعوا لكل واحد في حصته  
(والثاني) لو أوصى بما هو  
موصية عندنا وعندهم  
كالصدقة للمغنية والناتجة  
ان أوصى لقوم بأعيانهم  
صحت الوصية ويكون  
تخليكا وان أوصى لقوم  
لا يحصون لاتصح (والثالث)  
إذا أوصى بما هو طاعة  
عندنا وموصية عندهم  
كالوصية بيننا للمعبد أو  
باسراجه أو بالحج فان سعى  
لقوم بأعيانهم صحت فيكون  
تخليكا منهم وتبطل الجهة  
التي عنها ان شاءوا فعلاوا  
ذلك وان شاءوا تركوا وان  
كانوا لا يحصون لاتصح  
(الرابع) إذا أوصى بما  
هو موصية عندنا وطاعة  
عندهم كالوصية بيننا البيعة  
والكنيسة ان كانت لقوم  
بأعيانهم صحت بالاجماع  
وان كانت لقوم لا يحصون

بأظهر لهم إلى المدينة فباؤا قريبا منهم ما قبل كان من السحر فاموا بالذهب واقتدوا قريبن من الابل فأنهم وا  
الغفار بين فآخذوهم ما فأتواهم سمار رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبس الواحد وأرسل الآخر بطلب  
فوجدوهما قريبا من المكان الذي باؤا فيه فأتواهم ما فقال الغفاريان والله يا رسول الله ان كالبراة فقال  
لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفرا لي فقال أحدهما غفر الله لك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولا يكفر الله وبقاك في صلبه وقال لا لا آخر استغفر لي فقال والله ان كالبراة فقال له الناس استغفر لرسول الله  
ويحك فقال غفر الله لك فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك ما ورد من أخذ الزجل بجر بره غيره  
في صحح مسلم وغيره عن عمران بن حصين أن ثقيفا كانت حلفاء ابني غفار في الجاهلية فاصاب المسلمون  
رجلا من بني غفار ومعه ناقته فأتوا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد بم أخذتني وأخذت سابقا للحاج  
فقال أخذت بك بجر بره حلفائك ثقيف كانوا أسروا رجلا من المسلمين وكان النبي صلى الله عليه وسلم يمر به  
وهو محبوس فيقول يا محمد اني مسلم قال لو كنت قلت ذلك وأنت تأكل أمرك أفلحت ففداء النبي صلى الله  
عليه وسلم برجلين من المسلمين وأمسك الناقة لنفسه ذكر ابن العربي في أحكام القرآن في سورة البقرة  
في قوله تعالى فان انتروا فان الله غفور رحيم ومن ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما أجلى يهود بني النضير  
من المدينة على أن لهم ما حبات الابل من أموالهم غير الخلق والسلاح كان لابي الحقيق مال عظيم باع مسك  
فوراى على عبد ثور من ذهب وحلي وأنية مصوغة فلما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر حاصر الحصن  
الذي فيه ابي الحقيق فنزل فصالح على حقن دما من في الحصن من المقاتلة والخربة على أن يخرجوا  
بذراهم ويخولوا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ما كان لهم من مال وأرض وعلى ترك البيضاء  
والصفراء والكراع الاثواب على ظهر انسان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبرئت ذمة الله وفمقرسوله  
منكم ان كتمته وفي شأنا فصالحوه على ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسكينة بن الربيع هم حيي بن  
أخطاب ما فعل مسك حيي الذي فعل به من بني النضير فقال أذهبته النفقات والخروب فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم العهد قريب والمال أكثر أرايت ان وجدناه عندك أقتلك قال نعم فقام رجل من اليهود إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له اني رأيت كنانة بطوف في هذه الخربة كل غداة فأمر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بالخربة فغفرت فخرج منها بعض كثرهم ثم سأله عما بقى فأبى أن يؤديه فأمر به الزبير بن العوام  
فقال عذبه حتى تستأصل ما عنده فكان الزبير يقدح برتدي صدره حتى أشرف على نفسه ثم دفعه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إلى محمد بن سلفة فضرب عنقه بانه محمد بن سلفة وانما فعل ذلك بكافة لان الكثر كان عنده  
وصاحب الكثر مع بني قريظة وقتل معهم في غزوة الاخياب وهذه القصة ذكرها ابن هشام وغيره من أصحاب

(٢٧ - معين الحكام) تصح عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لاتصح (والذي) لو جعل داره بيعة أو كنيسة في حياته فهي  
ميراث عندهما عنه أما عند أبي حنيفة فانه كالوقف عنده في حق المسلم وأما عندهما فلا وصية الذي بما لا يكون قربة عندنا لا يجوز والله  
أعلم بالصواب (جنس آخر في الرجوع عن الوصية) (وفي شرح) الطحاوي إذا أوصى بالامة لرجل ثم باعها الموصى أو أعتقها  
أو دبرها أو كاتبا أو باعها من نفسها فهذا كله يكون ابطالا للوصية بخلاف ما إذا أوصى ببيعها من فلان فانه لا يكون رجوعا (وفي) مجموع  
النوازل وكذا لو أخرجهما من ملكه بأي طريق كان بطالت الوصية ولو عادت إلى ملكه لاتصح الوصية (ثم الوصية) على أربعة أوجه (في وجه)  
يحتمل الفسخ بالقول والفعل (وفي وجه) يحتمل الفسخ بالقول (وفي وجه) لا يحتمل به ما (وفي وجه) يحتمل باحدهما دون الآخر (أما)  
الوجه الذي يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالعتق لرجل والفسخ بالقول بان يقول رجعت عن تلك الوصية وبالفعل بان يخرج



من ملكه (وأما) الوجه الذي لا يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو التدبير (وأما) الوجه الذي يجوز الرجوع فيه بالقول دون الفعل فهو الوصية بثلاث ماله أو ربع ماله إن رجع عنها بالقول مع وإن أخرجه عن ملكه بالبيع لا تبطل الوصية وتنفذ من الثلث الباقي (وأما) الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون القول فهو التدبير المقيدان رجوع عنه بالقول لا يصح ولو باع المذموم المقيد مع (الكل) من شرح الطحاوي (وفي التجريد) لو أوصى بشئ ثم قطعه ونحطه أو بقطن فغزله أو بغزل ففسخه أو بجديد فصنع ناعاً أو بقطن ثم حشى به أو ببطانة فبطن بها أو بشاة فذبحها أو بقميص فقصه - هو جعله قبالة الوصية في جميع ذلك (ولو) أوصى بدافعدهما فهذا ليس برجوع (ولو) أوصى بعده وهو يخرج من ثلثه (٢١٠) ثم أوصى به لاخر فهو بينهما نصفان (ولو) قال العبد الذي أوصيته به فلان فهو لفان يكون

السير ومن ذلك أنه لما وقعت قصة الافك وتكلم الناس به استشار رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب وزيد بن حارثة رضي الله عنهما فقال زيد أهلك يا رسول الله ولا نعلم الاخير أو لا نعلم منهم الاخير وهذا الكذب وباطل وأما علي رضي الله عنه فإنه قال يا رسول الله ان النساء لكثير واثق لنقدر أن نتخلف واسأل الجارية فإنها تصدق فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم برة أيساً لها فقام البها على فضرهم باضر باضدا وجعل يقول اصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقول والله ما أعلم الاخير أو ما كنت أعيب على عائشة شيئاً الا اني كنت أعين العجين فأمرها ان تحفظه فتنام عنه فتأتي الشاة فتأكله فهذا من السياسة لانه ضربه لتقرب بما عندها ومن ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد في بعض غزواته رجلاً فأنه به جاسوس للعدو فقبوه حتى أقر من ذلك أنه صلى الله عليه وسلم بلغه ان ناساً من المنافقين يشبهون الناس عنه في غزوة تبوك فبعث اليهم طلحة بن عبيد الله في نفر من أصحابه وأمرهم ان يحرقوا عليهم البيت ففعل طلحة ذلك واقحم الضحالك بن خليفة من ظهر البيت فانكسرت رجله واقحم أصحابه فاقبلوا ومن ذلك ما روي في جامع الخلال انه حبس في حمة دم يوماً ليلة وفي رواية أنه حبس في حمة ساعة من نهار وأنه صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً منهم المسروق منه بسر فتوكل صاحبه في السرور واهبهم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ثم آمر جلاي صلى بالناس ثم أنطق معي رجال معهم خرم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرف عليهم بيوتهم بالنار رواه أبو هريرة في الصحيح وعنه أيضاً قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقد هممت ان آمر قتيلاً فيجمعون خرم من حطب ثم آتي قوما يصلون في بيوتهم ليس لهم عذر فأحرقها عليهم واختلف هل هذا في المؤمنين أو المنافقين والظاهر انه في المؤمنين لقوله عليه السلام في بيوتهم والمنافقون لا يصلون في بيوتهم - وقد قال تعالى واذا قالوا آمنا واذاخلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستزنون وفائدة قوله لقد هممت تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة لان المفسدة اذا ارتفعت وانفذت بالاخف من الزاجر لم يدل الى الاعلى ومن ذلك ما رواه الامام أحمد بن ابن حنبل في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رجل يا رسول الله ان لي جارية يوذني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انطلق فأخرج متاعك الى الطريق فانطلق فأخرج متاعه فأجمع الناس اليه فقالوا ما شأنك فقال لي جار يوذني فجعلوا يقولون اللهم العنه اللهم - أخرجه فبلغه ذلك فأنه قال ارجع الى منزلك فوالله لا أؤذيك ومن ذلك ما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم قتال أبي بكر رضي الله عنه ممن منع الزكاة واجتهاده في الحكم بقتالهم - ومن ذلك ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر بقتل بق قصير - عدي بن أبي وقاص رضي الله عنه لما باعته احتجب عن الخروج للحكم بين الناس وصار يحكم في داره وأمر أيضاً

رجوعاً (قال) أبو يوسف اذا أوصى بوصية ثم قال لا أعرف هذه الوصية أو قال لم أوص بها فهو رجوع (وقال) محمد لا يكون رجوعاً (وفي) الجامع الكبير لو قال استهدوا اني لم أوص بشئ لم يكن رجوعاً (ولو) قال كل وصية أوصيت بها فلان فهي باطلة فهو رجوع (ولو) قال حرام أو باليس برجوع اه والله أعلم (نوع في الوصية بالكفارة) (وفي التجريد) اذا اجتمعت الوصايا والثلاث بضيق من الجميع ان كانت متساوية يبدأ بما يبدأ به المبت (واختلفت) الروايات عن أبي يوسف رحمه الله في الحج والزكاة في رواية يبدأ بالحج وفي رواية يبدأ بالزكاة والحج والزكاة يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الذنور والذنور والكفارات مقدمة على

الاضحية والواجب يقدم على النافلة (وفي النوازل) يقدم فيها ما بدأ به المبت (واما) الوصايا بالعق فان كانت في كفارة بخير بق تفكهم احكم الكفارات وان كانت في غير واجب فحكمها حكم النفل فان كان مع شيء من هذه الوصايا الثانية حق لله تعالى ووصية لادمي صرف ما أوصى به وجعلت كل جهته من جهات القرية منفردة بالصرف نحو ان يقول ثلاث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولز يدسهم من أربعة أسهم (وفي النوازل) ولو أوصى بالامعاء عن فوائت صلاته يطعم لكل صلاة نصف صاع من الخنطة هو الاصع (جنس آخر) \* (وفي العيون) رجل أوصى بثلاث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر ان كان معه مال بصرف ذلك الى فقرائه هذا البلد وما كان في وطنه بصرف الى فقرائه وطنه كفي الزكاة (ولو) أوصى بان يتصدق بثلاث ماله على فقرائه بلخ فالفضل ان يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جازوه - هذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وقال محمد لا يجوز (وكذا) لو أوصى بان يتصدق على فقرائه الحاج فيصدق على غيرهم (وفي النوازل)



لو أوصى بأن يتصدق في عشرة أيام فتصدق في يوم جاز (رجل) أوصى لاهل السجون أو الزمنى أو اليثامى أو الارامل أو الغارمين أو ابناه السليل فانه يعطى فقراؤهم دون أغنيائهم (ولو) أوصى بثالث ماله للرباط قال الفقيه أبو الليث ان كان هناك دلالة يعرف انه أراد به المقيمين في الرباط صرف اليهم وان لم يكن هناك دلالة صرف الى العمارة (وأما) الوصية لمسجد كذا أو لقنطرة كذا أو خزانة أو غيرها أو صلاحها كذا أوى عن محمد بن أبي يوسف انه باطلة الا ان يقول ينفق على المسجد (ولو) قال لبيت المقدس ينفق على المسجد في اسراجه ونحو ذلك (ولو) قال لبيت المقدس ثلث مالى أو الى الكعبة فهو جائز ويعطى لساكنين مكة هكذا في العميون (ولو) أوصى بأن يخرج ثلث ماله لجاورى مكة وهم لا يحصون فالوصية جائزة وبصرف الى أهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون (٢١١) قسم على رؤسهم (ولو) قال

أوصيت فلان ثلث مالى وهو ألف درهم والثالث أكثر فله الثالث بالغاميل (وفي الفتاوى) الصغرى يعتبر في تنفيذ الوصية في الثالث القيمة وقت القسمة

\* (نوع في الوصية للأقارب والجيران) \*

(وفي الزيادات) لو أوصى بثلث ماله لأقربائه فتصدق أبى حنيفة رحمه الله يعتبر لاسهقان هذه الوصية شرائط ثلاث (أحداها) لا يعطى كل الوصية لواحد (الثانية) المحرمية كفى نفقة الأقارب (الثالثة) الأقرب فالأقرب ولا تنهى للأبعد مع الأقرب كالإيراث ولا يدخل في هذه الوصية من كان وارثا ولا يدخل والتمو ولد الصلب ويدخل فيه الجد والجددة وولد الولد (وروى) الحسن بن أبى حنيفة انه لا يدخل (وفي التجريد) لو أوصى لذوى قرابته وله عثمان وخالد

بخر بق حافوت روي بشد التقي الذي كات يبيع الخرفيه وقال له أنت فو بسق ولست برويشدون ذلك مافعله عثمان بن عفان رضى الله عنه لما خاف على الامه ان يخلوا فى القرآن ويفترق الناس فيه أمر بخر بق المصاحف وجمع الامه على مصحف واحد ما رأى لهم من المصلحة في ذلك ووافقه عليه العصابة وروا ذلك مصلحة للامة ومن ذلك ما فعله على بن أبى طالب رضى الله عنه لما بعده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو والزيد بن العوام في أثر المرأة التي كتب معها حاطب بن أبى بائة كتابا وجعل لها عليه جعلاه على أن توصله الى قريش يخبرهم في الكتاب بما عزم عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المسير اليهم في غزوة الفتح فاعانهم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عند الله فخرج على بن أبى طالب والزيد في أثر المرأة حتى أدركاها فاستزلاها والتساقى رحلها الكتاب فلم يجد شيئا فقال لها على رضى الله عنه أحلف بالله ما كذب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا كذبنا ولخرجن هذا الكتاب أولئك كشفك فلما رأت الجسد منه استخرجت الكتاب من قرون رأسها وكانت قد جعلته في شعرها وفتت عليه فرونم اندفعته اليه فأتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واعتذر حاطب بانما فعل ذلك ممانعة لهم لانه عندهم من ولد وأهل ومال فانزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا هدوى وعدوكم أولياء الاية فالطريق الذي استخرج بها الكتاب من السياسة الشرعية وهى التهديد والارهاب ومن ذلك ما وقع لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه في بعض الحكومات وذلك أن رجلا من قريش دفعا الى امرأته من قريش مائة دينار وبيعة وقال لها لا تدفعيها الى واحد من نادون صاحبه فليتناحولا و جاء أحدهما فقال ان صاحبي قدمنا فادفعي الى الدنانير فأبقت وقالت انك فلتما الى لا تدفعي الى واحد من نادون صاحبه فتشفع اليها بأهلها وجيرانها وتلطفت بها حتى دفعتها اليه ثم جاء الآخر بعد ذلك فقال ادفعي الى الدنانير فقالت ان صاحبا جاء وادعى أنك قدمت ودفعته اليه فترافعا الى على بن أبى طالب رضى الله عنه فعمل انهما قد مكرراهما فقال على أليس قد قلتما لها لا تدفعي الى واحد من نادون صاحبه فقال بلى قال فاذهب حتى تصاحبك حتى تدفعها اليك فذهب ولم يرجع ومن ذلك ما وقع لعلى رضى الله عنه أيضا وذلك ان شابا سكا الى على رضى الله عنه على نفر فقال ان هؤلاء خرجوا مع أبى في سفر فعدوا ولم يعد أبى فساءلهم عنه فقالوا مات فساءلهم عن ماله فقالوا مات شيئا وكان معه مال كثير فارتفعنا الى سريح فاستحلهم ودخل سبياهم فدعا على رضى الله عنه بالشرطة فوكل بكل رجل منهم رجلا وأوصاهم أن لا يعمكوا بعضهم يدفون بعض ولا يعمكوا أحدا يكلمهم ودعا كاتبه ودعا أحدهم فقال أخبرني عن أبى هذا الفتى في أى يوم خرج معكم وفي أى منزل نزل معكم وكيف كان سيركم وبأى هيلة مات وكيف أصيب بماله وسأله عن غسله ودفنه ومن تولى الصلاة عليه وأين دفن والكتاب يكتب

فعند أبى حنيفة الثلث للعين وعندهما يقسم أو باعوا ولو كان له عم وخالد فالعم نصف الثلث والنصف للخالد عند أبى حنيفة ولو كان له عم واحد كان له نصف الثلث (ولو) أوصى لذى قرابته فجاءه الثلث كله للعم (وفي الزيادات) المرأة إذا أوصت بنصف ماله أو كل ماله للزوج المبال كان له النصف بحكم الارث والنصف بحكم الوصية \* (نوع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما) \* (وفي النوازل) رجل أوصى لقارئ القرآن بقرع عند قبره بشئ فالوصية باطلة (سئل) أبو بكر عن رجل أمر بان يحمله بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك ويبنى هناك وباط من ثلث ماله فبات ولم يحمله الى هناك قال الوصية بالرباط جائزة بحده الى هناك بعده وبه باطلة (وسئل) أبو القاسم عن رجل دفع الى ابنته خسين درهمه وقال ان مت فعمري قبري وخمس درهمك لثا واشترى بالباقي حنطة وأصدق بها قال أما الخمسة لها فلا تجوز ويظهر الى القبر الذى أمرت به ماله ان كان يحتاج في عمارته للتجصيص عمرت بقدر ذلك اما الزيادة على ذلك فبغيره فالوصية باطلة

وتصدق بالباقي على الفقراء والمساكين (وفي النوازل) الوصية بتطبيق الفجر وان يضرب على قبة فبطلت (ولو) أوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد تراعى شرائط الوصية (ولو) أوصى بان يقبر مع فلان في قبر واحد لا تراعى شروطها (وفي النوازل) وأوصى بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين (ولو) أوصى بان تدفن كنبه لا يجوز إلا أن يكون فيها شيء لا يلهيهم أحد وفيها فساد فينبغي أن تدفن (ولو) أوصى بان يصلى عليه فلان صلاة الجنازة فالوصية باطله هو الأصح (نوع في الإيصاء والعزل) \* (عن) أبي مطيع البطي انه قال أفنى من ذنوب وعشرين سنة فمأرايت عما هدد في مال ابن أخيه وهذا يدل على انه اذا لم يشغل الوصية فهو أسلم (اذا) عرفنا هذا جئنا الى المسائل فنقول في فتاوى (٢١٢) النسفي رجل قال لا خير مما دارى فرر يذ ان يمر دملوش برش أو قال بالعريسة تعهدهم أو قم

ثم كبر على رضى الله عنه وكبر الخاضعون معه المتحون لا علم لهم الا أنهم ظنوا أن صاحبهم قد أقر عليهم ثم دعا آخر بعد أن غيب الأول عن مجلسه فبطلت كسأل صاحبه ثم قبيح وطلب الا يخرجوه له حتى عرف ما عند الجميع فوجد كل واحد يخبر بصد ما أخبر به صاحبه ثم أمر برد الأول فقال يا بعدد والله قد صرفت غدرك وكذلك بما سمعت من أصحابك وما ينبغيك من العقوبة الا الصدق ثم أمر به الى السجن وكبر وكبر الحاضرون بتكبيره فلما أبصر القوم الحال لم يشكوا ان صاحبهم أقر عليهم ثم دعا آخر منهم فهدده فقال والله يا أير المؤمنين لقد كنت كارها لما صنعوا ثم دعا الجميع فأقر وبا بالقصة واستدعى الأول وقال له قد أقر أصحابك ولا ينبغيك سوى الصدق فأقر به أصحابه فأقرهم هم المال وقاد منهم بالقتل وهذا من السياسة الحسنة وقد تقدم حكم تفرق الشهود اذا استرأب القاضي منهم ومن ذلك ان رجالا ضربوا رجلا على رأسه فادعى المضر وب انه أخرس وورثت القضية الى علي رضى الله عنه فقال يخرج لسأله ويخص بأربعة فان خرج الدم أجر فهو صحيح اللسان وان خرج أسود فهو أخرس ومن ذلك ان عليا رضى الله عنه قضى في مولود له وله رأسان وصدران في حق واحد فقبل له أبورث ميراث اثنين أو ميراث واحد فقال يترك حتى ينأى ثم يصاح به فان اتهم جميعا كل له ميراث واحد وان اتبعوا واحد وبقى واحد كان له ميراث اثنين وأما ما ذكر من سياسة الخلفاء والملوك والقضاة واستخراجهم الحقوق بالطرق السياسية فبطول الكتاب يذكره (الفصل الثاني في احكام هذا الباب) \* اذا ثبت قيام الدليل على ان السياسة في الاحكام من الطرق الشرعية فهل للقضاء أن يتعاطى والحكم بها فيما رغب اليهم من انهم المصوص وأهل الشر والتعدي وهل لهم الكشف من مجرد الاقرار أو قيام البينات وهل لهم ان يهددوا الخصم اذا ظهر انه ساجل أو يضربه أو سواه عن أشياء تدل على صورة الحال والجواب ما ذكره ابن تيم الجوزية الحنبلي من أن عموم الولايات ونصوصها وما يستفيد منها المتولى بالولاية يتلقى من الاقفاط والاحوال والعرف وليس لذلك حد في الشرع فتدبخل في ولاية القضاء في بعض الأزمنة ولا يمكنه ما يدخل في ولاية الحرب في زمان ومكان آخر وبالعكس وأما نصوص أهل المذهب فمصر يحتمل ان لهم تعاطى ذلك على ما سئذ كره ان شاء الله تعالى ونقل القرافي في كتابه المسمى بالذهب ميرما ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية في الكلام على ولاية الكشف عن النظام وفي احكام الجرائم وكلامه فيه ما يقتضى ان القاضي ليس له ان يتكلم في السياسة ولا مدخل له فيها ساذ كره ما ذكره القرافي ثم اتبعه نصوص أهل المذهب ان شاء الله تعالى على سبيل الاختصار والاقتصار على ما يحصل به المقصود قال القرافي في الولاية السياسية وهي ولاية الكشف عن النظام والفرق بين تقاروا الى النظام وبين القضاء من عشرة أوجه الأول به بنى فاطر النظام من القوة والهيبة مالم يس

بأمرهم أو ما يجرى مجراه يصير وصيا (وفي النوازل) لو قال المريض لرجل اقض ديوني بصبر وصيا عند أبي حنيفة وعند محمد اذا قال الرجل لغيره انت وصي فهذه وصية بعد الموت (رجل) قال لا خراستأجرتك بمائة درهم اتنفذ وصاياي فلما سئذ صلا لان هذه اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت باطله وهي من الثلث وهو وصي (رجل) قال لا خير لك أن أجرا تنفذهم على أن تكون وصيا فالشرط باطل والمائة وصية وهو وصي (ولو) خاطب المريض قوما اجتمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بهدوني من الاعمال التي يصبر الرجل بها وصيا فالشكل أوصياه ولو سكتوا حتى مات المريض ثم قبل بعضهم دون بعض ان كان القابل اثنين صار وصيين وان كان واحدا يرفع الامر الى القاضي حتى يضم اليه آخر كانه أوصى الى رجلين لا ينفرد أحدهما الا في أشياء متعددة (المسائل) في النوازل لهم

(جنس آخر في العزل) \* (وفي) شرح الطحاوى الاوصياء بالباغون الاحرار على ثلاث مراتب (أما) الأول أن يكون الوصي قويا آمنا يمكنه القيام على مال الميت فليس لها كمال عزله (الثاني) ان كان آمنا ليكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف وغيره فللقاضي أن يضم اليه ثقة آخر ولا يعزله (الثالث) أن يكون خائفا وتظهر خيافته فللقاضي أن يعزله (وفي التجربة) لو لم يعلم القاضي انه وصي فكتب وصيا فليس هذا الفعل اخراجه من الوصية والوصي أن يوصى الى آخر عند الموت (وفي) نسخة الامام خواهرزاده الوصي اذا كان عدلا كلفا لا ينبغي للقاضي أن يعزله لكن مع هذا العزله ينزل وهكذا في الفتاوى الصغرى انه ينزل (وفي الاقضية) ذكر فيه اختلاف المشايخ (وفي) قسمة الفتاوى الوصي اذا عجز عن القيام بما امر الميت فأقام الحام كهم فيما آخر لا ينزل الأول (الوصي) اذا ادعى دين على الميت لا يجزى

القاضي من الوصية (ولو) ادعى شيئا من الايمان بغير حجه (قال) الطهية أبو القاسم المختار في الدين أيضا أن يقول له القاضي ما أن تقبل البيعة على الدين أو تبرئه من الدين أو بغير ذلك من الوصية فإن أبرأه والا أخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر (الوصي) لا يقرض مال اليتيم على ما ذكره ولو أقرض مع هذا لا يكون هذا خيانية حتى لا يستحق العزل (نوع في تصرفات الوصي) (وفي) وكالة الاصل لا وصي ان يوكل بالخصومة أمواله كبل يوكل كل أم لا قد ذكرنا في كتاب الوكالة يبيع الوصي مال الموصي وقد ذكرنا في كتاب البيوع الوصي لا يقرض مال اليتيم والقاضي يقرض مال اليتيم وتكاملوا في الاب والاصح انه كالوصي هكذا في الجامع المصغر من كتاب القضاء (وفي) أدب القاضي للخصاف القاضي انما يملك الاقتراض اذا لم يجد من يدفع اليه مضاربة أو بشري شيئا والوصي يملك بيع مال اليتيم (٢١٣) نسبة اذا كان لا يخاف الخلود

والوصي لو استقرض لنفسه يضمن وعن محمد رحمه الله انه لا يضمن وفي رهن الاصل يضمن (والمتولي) اذا أقرض ما فضل من الوقت صح اذا كان أحرز من الامساك وان استقرض ان شرط الواقف فله ذلك ولا يرفع الامر الى القاضي ان احتاج (والعبد) المأذون والمكاتب لا يقرضان واذا أقر الوصي الصبي أو عبده أو ماله جاز واذا باع الصغيره ان يفسخ الاجارة التي عقد هالة واما له ان يفسخ الاجارة التي عقد هالة على ماله (والوصي) اذا أقرض نفسه للصبي لم يجز له (وفي النصاب) الوصي اذا أراد ان يستاجر دارا للصبي ولا يكون غاصبا يؤجر الدار من امرائه ثم يسكنها فيه او يهب من ماله مقدار الاجرة فتؤدي المرأة الاجرة (الوصي) اذا رهن مال اليتيم يدين نفسه جاز استحسانا (وقال) أبو يوسف

لهم الثاني أنه أوسع مجالا وأوسع مقالا الثالث أنه يستعمل من الارهاب وكشف الاشياء بالامارات الدالة وشواهد الاحوال الا لشدة محابوذي الى ظهور الحق بخلافهم الرابع أنه يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب بخلافهم الخامس أنه يتأني في ترداد الخصوم عند اللبس ليعلن في الكشف بخلافهم اذا سألهم أحد الخصمين فصل الحكم لا يؤخره السادس ردا لظهور اذا عضوا الى واسطة الامانة ليفصلوا بينهم صلحا من تراض وليس لقضاة الارضا الخصمين السابع ان يفتح في ملازمة الخصمين اذا وختت أمارات التجاهد ويأذن في الزام الكفالة فيما شرع فيه التكفيل ليقاد الخصوم الى التناصف ويتر كوا التجاهد بخلافهم الثامن أنه يسمع شهادات المستورين بخلافهم التاسع ان يحلف الشهود اذا رتب فيهم بخلاف القضاة العاشر ان يبتدئ باستدعاء الشهود ويسألهم عما عندهم في القضية بخلاف القضاة لا يسعون البيئة حتى ير يد المدي احضارها ولا يسمعون الا بعد استدعاء المدي لسماعها وهذا ملخص ما ذكره الماوردي الثاني في الاحكام الساطانية ونصوص المذهب تقتضي أن للقاضي تعاطي أكثر هذه الامور وقد قالوا في حال القاضي انه يأخذ بنفسه بالمجاهدة ويسعى في اكتساب الخير ويطلب ويستعمل الناس بالرهبة والرغبة ويشدهم في الحق ولا يدع من حق الله شيئا ويلين من غير غضب حتى قال في المحيط لو سلم عليه أحد الخصمين في المجلس وشبهه ان لا يرد في أحد القلوب انقاء حرمة المجلس وهذا نص في استعمال القوة والهيبة وأما الاخذ بقرائن الاحوال فللقاضي أن يأخذ بالامارات والقرائن في وجوه كثيرة يعاود ذكرها وقد أفردت لها بابا سابقا ذكره وأما مقابلة من ظهر ظلمه بالتأديب فهذا هو المذهب قال بعضهم ان المدي اذا انكشف له اكم انه بهل في دعواه فانه يؤديه وأقل ذلك الحبس ليندفع بذلك أهل الباطل والالذ قال في المحيط والقاضي ان يجلس الصبي الفاجر على وجه التأديب لاهل وجه العقوبة حتى لا يماطل حقوق العباد لان الصبي يؤدب ليتزجر عن الانفعال الذي يمتدح مؤكدا اذا أدى أحد الخصمين صاحبه أو تشايعا عنده فله حبسهما وتغزيرهما وأمانا به في ترداد الخصوم عند اللبس ليعلن في الكشف فهذا هو المذهب وقد تقدم بيان هذا في باب الآداب التي ينبغي للقاضي الاخذ بها ومن ذلك انه اذا طال الخصام في أمره وكثر التشعب فيه فلا بأس للقاضي ان يمزق كتبهم اذا رجا بذلك تقارب أمرهم ويفسخ ما في أيديهم من الحجج ويأمرهم بابتداء الحكم ومقارعة الخصومة الى واسطة الامانة ليفصل بينهم بالصلح فتواهد المذهب ومسائله تقتضي ذلك وقد ذكرنا في باب أدب القاضي ان القاضي اذا خشي من تفاقم الامر بانفاذ الحكم بين الخصمين أو كان من أهل الفصل أو بينهما حرم سواء بينهما أو امره بالصلح وقد أقام بعض قضاة العدل من الصدر الاولين من صالحين حبرانه من بين يديه وقال استرا على أنفسكم

رحمه الله لا يجوز قياسا واستحسانا أو اجعوا على انه لو أراد أن يوفي دينه من مال الموصي لم يمس له ذلك (وفي) أدب القاضي الوصي يودع مال اليتيم ويعبر ويضع (الوصي) اذا أخذ أرض اليتيم من ارضه قال الفضلي ان كان البذر على اليتيم لا يجوز ولو جبهه الوصي على نفسه فعلى قياس ما قال أبو حنيفة في جواز بيع الوصي مال اليتيم من نفسه ينبغي ان يجوز (وفي) الجامع الصغير مقاسمة الوصي الوصي له على الورثة جائزة ومقاسمة الوصي الورثة على الوصي له باطله (وتفسير) المسئلة اذا كن الوارث غائبا تقاسم الوصي الوصي له بالثالث فمرف الثالث الى الوصي له وأمسك الثلثين للوارث فقلت شي من الثلثين هلك من مال الوارث ولو كن الوارث له غائبا تقاسم الوصي الوارث وصرف الثلثين للوارث وأمسك الثلث للوصي له فضاغ الثالث في يده لا يملك من مال الوصي له وله أن يشارك الوارث فيما أخذت ما بقي في يده (رجل) وقف وقفا ولم يجعل له فيما وصيه وصي فأنما على أوقافه (الوصي) متى يدفع المال الى اليتيم قال اذا بلغ وظهر منه رشد (جنس آخر) \* أحد

الوصيين لا ينفرد بالتصرف إلا في ثمانية مواضع فجمع الميراث وشراعهما لا بد منه الصغير كالمعام والكنسوف ويبيع ما يحشى عليه التلف ويثقب  
 الوصية المعينة بقضاء دين الميت من جسده والخصومة وردا المصوب والودائع وقبول الهبة وجمع الأموال الضائعة وفيما عدا هذه المواضع على  
 الخلاف فعند أبي يوسف ينفردون عدهما لا ينفردون سواء أوصى اليه ما أو على التعاقب هو الأصح هكذا في الجامع الصغير (وفي) الإيضاح  
 إذا مات الرجل وفي يده ودائع لقوم شتى وعليه دين وأوصى إلى رجلين فقبض أحدهما المال والودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه أو قبض  
 ذلك به من الورثة بغير أمر الوصيين أو بغير أمر سائر الورثة وهلك في يده فلا ضمان عليه قال لأن أحد الوصيين ينفرد بقضاء الدين ورد  
 الودائع وكذلك أحد الورثة (ولم) (٢١٤) يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين التركة فضاءت في يده لا يضمن (ولو) أخذها أحد

الورثة ضمن حصة أصحابه  
 من الميراث (ولو) كان المال  
 في موضع يخاف هيبه  
 الضيعة استحسن أن  
 لا يضمن واحد من الورثة  
 (لو) قبض ديناً للميت على  
 رجل أو دية عند رجل  
 فضاء عنه يضمن والله  
 تعالى اعلم

\*(فصل في الضمان)\*  
 (وفي) أدب القاضي للخصاف  
 السلطان إذا طمع في مال  
 البيت فصالح الوصي ببعض  
 مال البيت لم يدفع ظلمه أن  
 أمكنه دفع ظلمه من غير  
 أن يعطى شيئاً فاعطى  
 ضمن فإن لم يمكنه من غير  
 أن يعطى شيئاً فاعطى لا يضمن  
 (وفي النوازل) وإن خاف  
 الوصي على نفسه القتل أو  
 اتلاف عضو فدفع لا يضمن  
 وإن خاف على نفسه الحبس  
 أو القيد فاعطى ضمن وإن  
 خاف أن يأخذ من ماله لولم  
 يدفع إليه مال البيت أن علم  
 الوصي أنه يأخذ به بعض

ولا تطالعاني على سر ولا بد في هذا كله من الوسائط وقال عمر بن الخطاب رد القضاء بين ذوى الارحام  
 حتى يصلحوا فان فصل القضاء يورث الضمان وأما كونه يسمع شهادات المستورين فلان ذهب ان القاضي  
 يسمعها أيضاً في مواطن عديدة وقد ذكرت ذلك في باب القضاء بشهادة غير العادل وأما كونه يخلف  
 الشهود إذا ارتاب منهم فمدفعه قاضي القضاء ابن بشير بقرطبة حلف الشهود في تركه بالله أن ماشه وداه  
 حق وقد روى عن بعض العلماء أنه قال أرى لفساد الزمان أن يخلف الحاكم الشهود وأما كونه يستدعي  
 الشهود وبسألهم عما عندهم فعندنا ان للقاضي ان يفعل ذلك في مواطن إذا استرأب ويرقب بينهم أيضاً  
 \*(فصل)\* وقال القرافي أيضاً في المتن: من سألته عن ما روى في الفرق بين نظر القاضي ونظر والي  
 الجرائم قال ويمتاز والي الجرائم عن القضاء بتسعة أوجه الأول سماع قذف المتهمين من أعوان الامارة  
 من غير تحقيق الدعوى المعتبرة يرجع إلى قولهم هل هو من أهل هذه التهمة أم لا فان زهواً أطلقه  
 أو قذفه بالغ في الكشف بخلاف القضاء الثاني انه يرى شواهد الحال وأوصاف المتهم في قوة التهمة  
 وضعفها بان يكون المتهم بالزمان تصافاً بالنساء فتقوى التهمة أو متهمها بالسرقة وفيه آثار ضرب مع قوة بدن  
 وهو من أهل الدعارة فتقوى التهمة أو لا يكون شيئاً من ذلك فتخف وليس ذلك للقضاء الثالث نجعل حبس  
 المتهم للاستبراء والكشف ومدته شهر أو بحسب ما يراه بخلاف القضاء الرابع يجوز له مع قوة التهمة  
 ضرب المتهم ضرباً تقريراً لا ضرباً حدلياً فأن أقروه ومضروباً واعتبرت حاله وإن ضرب بل قلم بغير  
 إقراره تحت الضرب ولو صدق عن حاله قطع ضربه واستعاد إقراره فأن أقر بخلاف الإقرار الأول أخذ  
 بالثاني ويجوز العمل بالإقرار الأول مع كراهته وليس ذلك للقضاء الخامس ان له فحين تكررت منه الجرائم  
 ولم ينزح بالحدود استدامة حبسه إذا أضر الناس بجرائمه حتى يموت ويقوته ويكسوه من بيت المال بخلاف  
 القضاء السادس ان له أحلاف المتهم لاختبار حاله ويغلق عليه الكشف ويحلفه بالطلاق والعتاق والصدقة  
 كإيمان بيعة السلطان ولا يخلف القاضي أحد في غير حق ولا يخلف إلا بالله السابع أنه إذا جرم بالتوبة  
 قهر أو بظاهره من الوعيد ما يقودها لها طوعاً وتوهداً بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لأنه ارهاب لا لتحقيق  
 ويجوز أن يحقق وعيده بالادب دون القتل بخلاف القضاء الثامن له سماع شهادة أهل المتهمين إذا كثروا  
 عددهم عن لا يسمعونهم القاضي التاسع ان له النظر في الموانيت وإن لم توجب غراماً أحد ثم ان لم يكن بواحد  
 منهما أترسم قول السابق بالدعوى وإن كان أحدهما أترفعيل يبدأ بسماع دعوى ذي الأمر وقال  
 الأكثرون يبدأ بسماع السابق والمستدعي بالموانية أعظم جرماً وتاديباً ويختلف تاديبهما باختلافهما في  
 الجرم وباختلافهما في الهبة والنصاوان رأى المصلحة في رفع السفلة بأشهارهم بجرائمهم فعل هذه الوجوه

ماله ويبيع من ماله كفاية لا يسعه ان يدفع مال البيت فان دفع ضمن وان خشي أخذ ماله كله فاعطى لا يضمن وهذا إذا كان الوصي التسعة  
 هو الذي دفع إليه فان كان السلطان هو الذي بسط يده وأخذ لضممان على الوصي (رجل) مات وخلف بنتين وعصبة فطلب السلطان التركة  
 ولم يقرب بالعصبة فغرم الوصي للسلطان دراهم من التركة بأمر البنتين حتى ترك السلطان التعرض قال إذا لم يقدر على تحصيل التركة بالأعمال  
 غرم للسلطان فذلك محسوب من جميع الميراث وليس لهما ان يجعلا ذلك من نصيب العصبة خاصة هذا في قول أبي جعفر (وفي) اجازات فتاوى  
 الفضلي الوصي إذا أنفق على باب القاضي فاعطى على وجه الاجارة لا يضمن قدر أجرة المثل وما أعطى على وجه الرضوخة ضمن (ومما) يتصل  
 به هذا مسألة المصادرة مثل الامام النسفي عن صود وقال رجل ادفع اليه مائة أعوانه شيئاً عن دفع اليه هل يرجع عليه قال لا قال رحمه الله  
 وعامة المشايخ انه لا يرجع بدون شرط الرجوع (وفي النوازل) قوم وقعت المصادرة بينهم فامر وارجلان بان يسقرض لهم مالا وينفق في هذه



المؤمن فله فالقراض برجع على المحتضر والمسفر من هل يرجع على الاثر ان شرط الرجوع برجع وبذونه هل يرجع الخلفاء  
 المشايخ فيه والله الموفق لسبيل الرشاد هذا ما يبرر الله تعالى له من كتاب الخلاصة والله تعالى أعلم (الفصل التاسع والعشرون في الفرائض)  
 الحمد لله حق عده والصلاة والسلام على محمد ورسوله وعبده قال الشيخ الامام الاجل الكبير الزاهد الاستاذ بركة الملة والدين شيخ مشايخ  
 الاسلام والمسلمين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني الرغباني غفر الله له ولوالديه وأحسن اليهما واليه هذا مجموع  
 يلقب بالعثماني قدر غيب فيه القاضي والداني وفي قرأته على المشايخ مراراً وحاورت فيه أولى هذه الصنعة صغاراً وكباراً ووقفت عليه  
 صريحاً واضماراً وما أعرض المصنف عن ذكر الرذوى الارحام وما عداها من تقريرات (٢١٥)

زوائد وأدرجت في اثنا عشر  
 فوائد من عدة كتب  
 وجدتها الله تقديم وعدة  
 نكت استعملتها من التأخرين  
 على وجه يليق بهذا الكتاب  
 وان لم يكن محيطاً بآهني  
 الباب راجعاً الجزاء من  
 الملك القادر والدعاء من كل  
 ناطر عاذل أو عاذر (أول)  
 ما يبدأ به من تركه الميت  
 تجهيزه ودفنه ثم قضاء ديونه  
 ثم تنفيذ وصاياه ثم قسمة  
 الباقي بين ورثته وكتابتها  
 هذا لبيان السوارث  
 فنقول وبالله التوفيق  
 (يحرم) الارث بقتل ورق  
 واختلاف دين ويستحق  
 برحم ونكاح وولاء والولاء  
 على ضربين ولاء عقافة  
 وولاء والاة (ثم) السهام  
 في الفرائض ستة نصف  
 وربع وثمان على التضعيف  
 والتضفيف ثلثان وثلاث  
 وسدس كذلك (وأصحاب)  
 هذه السهام الستة اثنا  
 عشر نفر استألفهم حال واحدة

التسعة في مجرد الاتهام بالجرائم ويظهر بها الفرق بين الامراء والقضاة قبل ثبوت الجرائم فاما بعد ثبوتها  
 بالافراد بالبينه فتستوي في اقامة حدودها الامراء والقضاة انتهى وعلم ان للقضاة تعاطي كثير من هذه  
 الامور أما كونه يسمع قذف المتهم من أعوان الامارة فقد استحبوا القاضي ان يتخذ كاشفاً قد ارتضاء  
 يكشفه عن أحوال الشهود في السر ويقبل منه ما نقل اليه ولو لا ينبغي له ان يستمع من أهل الدين والامانة  
 والهداية فيستعين بهم على ما هو بسبيله ويقوى بهم على التوصل الى ما ينويه وقد أجازوا التجريح بواحد  
 عدل اذا كان بمنزلة القاضي وأجازوا التجريح في السر ويقبل القاضي ذلك من العدل الواحد أنظر المحيط  
 وهذا نحوه في أعوان الامارة وأما كونه يرعى شواهد الحال فيجوز للقاضي مراعاة شواهد الاحوال وقد  
 ذكرته في باب الحكم بالقرائن والدلائل وأما تعجيل حبس المتهم للاستبراء والكشف قال بعضهم من أتى  
 القاضي متعلقاً برجل يرميه بدم عليه فان القاضي اذا جاءه مثل هذا فان المدعى يحتاج الى أن يثبت انه ولي  
 الدم فاذا أثبت له تعدده من المدعى دمه كشف له بينة على دمه وان ادعى ثبوت ذلك من يومه أو من  
 الذي يحبس المدعى عليه وقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً في تهمة دم يوم الولاء وان أثبت العدد  
 ولم يحضر بينة على الدم فهو على ضربين ان كان المدعى عليه متهماً أطبل حبسه على ما يراه الحاكم وان كان  
 غير متهم فاليومين أو نحوهما فان أتى طالب الدم في داخل المدة بسبب قري سقط هذا الحكم ووجب  
 الزيادة في حبسه على ما يراه أو أما كونه يجوز له مع قوة التهمة ضرب المتهم ضرباً يقرر بذلك يجوز للقاضي  
 تعاطيه وسيأتي ذلك قريبا في الدعوى على أهل التهم والعديوان ولكن لا يخرج بذلك عن صفة ضرب  
 الحدود ولا يعاقبهم بغير العقوبات الشرعية

\*(فصل)\* ومن هذا الفصل ما وقع في الاصل ان المدعى عليه اذا أنكر السرقة قال عامة المشايخ الامام  
 بهزله اذا وجد في موضع التهمة بان رآه الامام عشي مع السارق أو رآه مع الفساق جالساً لا يشرب الخمر لكنه  
 معهم في مجلس الغسق وعن عصام بن يوسف انه دخل على حنان بن أبي حبله وكان أميراً فأتى بسارق فقال  
 الأمير أي شيء يجب عليه قال البين وهو على المدعى البينة قال الأمير هاتوا بالسوط والعقابين وهما عودان  
 ينصبان بطريقين في الارض يشح بينهما المضروب أو المصوب كذا في المغرب فاضرب عشرة أسواط حتى  
 أقروا أتى بسرقة قال عام سبحانه الله ما رأيت ظملاً أشبه بالعدل من هذا من الخلاصة وأما قوله ان له فيمن  
 تكررت منه الجرائم ولم يترج بالحدود استدامة حبسه فذلك مما يفعله القاضي قال في الخلاصة والدعا  
 يحبسون حتى تعرف توبتهم ذكره في باب من يحبس وأيضا فان الاغلاط على أهل الشر والقمع لهم والاخذ  
 على أيديهم مما يصلح الله به العباد والبلاد يقال من لم يمنع الناس من الباطل لم يحملهم على الحق وأما كونه

سهم لا غير زوج وزوجه وأم وجد وأخت وأخت لاب وأم وأخت لاب  
 (نصيب) الزوج النصف مع كل الورثة الامع الولد أو ولد الابن فله معهم الربع بكل حال (ونصيب) الزوجة الربع مع كل الورثة الامع الولد  
 أو ولد الابن فلهما معهم النصف بكل حال واحدة أو أكثر بشرط كن في ذلك (ونصيب) الام الثلث مع كل الورثة الامع الولد أو ولد الابن أو الاثنين  
 من الاخوة والاخوات فصاعداً فانها معهم السدس بكل حال الا في فرقتين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان فلازم في هاتين الفرقتين ثلث  
 ما يبق بعد نصيب الزوج أو الزوجة وذلك في الثلثين لافي السدس ميات (ونصيب) الجدة السدس لام كانت أو لاب واحدة كانت أو أكثر  
 يشتركن في ذلك بعد أن كن مستويات في الدرجة غير فاسدات والطاسدة هي التي في نسبها ذكر بن اثنين كام أب الام كاهن يسقطن بالام  
 وبالأب الابويان خاصة (وتعريف) أربع جدات مستويات من الصنفين أن تبني القاعدة الاولى أمية على عدد المسائل ثم ترتب الابويان عليها

(مثاله) أم أم الأم وأم أم أم الأب وأم أم أم الأب وأم أم أم الأب (ونصو ر) أربع جدات أبويات لأفغيران تزيد على عدد المسائل أبا ثم ترتب الأبويات عليها (مثاله) أم أم أم أم الأم وأم أم أم أم الأب وأم أم أم أم الأب ثم الأمية فتوان بعدت تشارك الأبوية وان قربت عند الشافعي وعندنا الأبوية القربى تحجب الأمية البعدى ولو كانت القربى من جانبه محبوبة به فكذلك عندنا لا كثيرين وعند أبي حنيفة روجه الله بخلافه ثم التي من جدات الأب لا ترتب مع الأب فقط ومع الجد ترتب واحدة منهم وهي الأولى في تصويرنا ومع أم الجد ترتب ثنتان وهما الأولى في تصويرنا والتي تليها ومع جد الجد ترتب ثلاث وهن الأولى في تصويرنا والتي تليها والتي تلي من يليها فقص على هذا وكما ردت بعد في درجة الاجداد ردت (٢١٦) نوريشافي عدد الجدات (ثم) الجدات كانت ذات جهتين والأخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف

وجه الله السادس بينهما فصلان وقال محمد - روجه الله اثلاثا (وصورته) امرأة زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد لها - ما ولد لهذه المرأة أم أم الأم وأم أم أم الأب أبيه فهي ذات جهتين وأم أم أبيه ذات جهة واحدة (ونصيب) ولدا الأم السادس ان كان واحدا وللاثنين فصاعدا الثالث والذكر والاثنين فيسواء (ويسقطون) بأربعة بالولد وللاثنين وان سفل وبالأب والجدوان علا (وأما) الأب فهو عصبة الامع الولد أو ولد الابن فيصير ذاهم وسهمه السادس بكل حل (وقد) يجتمع الحلال فيه مثل أبو بنت فالنصف لها والباقي له فرضا وعصوبة (وأما) الجد فهو كالأب اذ لم يكن الأب الا في ثلاث مسائل وفي الزايسة اختلاف (زوج) وأبوان أو زوجة وأبوان فلا دم في هاتين القريصتين ثلث ما بقي

له احواف المتقوم لاختيار حاله وان له ان يحلفه بالطلاق والعناق فان للقاضي ان يحلف المتهم وهو مشهور المذهب قال في القنية نقل عن المحيط في باب تصرفات القيم في الاوقاف قال وان أخبروا انهم أنفقوا على البيتيم والضيعة من ائزال الارض كذا وبق في أيدينا كذا فان عرف بالامانة يقبل القاضي الاجمال ولا يجبره على التفسير شيئا فشيئا وان كان متهمها وهي المسئلة يجبره القاضي على التفسير شيئا فشيئا ولا يجبره ولكن يحضر يومين أو ثلاثة ويخوفه ويهدده ان لم يفسر فهذا نص على أنه احواف المتهم مطلقا مع زيادة التهديد والتخويف وهو من السياسة الحسنة وأما كون اليمين بالطلاق في الفتاوى الصغرى التحليف بالطلاق والعناق والاعان المغالطة لم يجوزها أكثر من ائحنا فان مست الضرورة يبقى ان الرأي الى القاضي انفسر الخلاصة وأما كونه يأخذ الجرم بالتوبة فهو اقل أثق عليه في حق القاضي بعد البحث عنه في مظانه وأما كونه له سمع شهادات أهل المهن فان للقاضي ذلك عند الضرورة وقد كرت ذلك في باب القضاء بشهادة غير المدلول للضرورة وأما كونه له النظر في الموابات فمسائل المذهب تدل على انه ذلك وعلى الجملة فنقد كرت في أول الكتاب من بعضهم ان على القاضي مدار الاحكام واليه النظر في جميع وجوه القضاء من القليل والكثير بلا تحديد وذكر أنه يختص بالنظر في الجراحات والتدنيات وقد تقدم هذا (فصل) قال القرافي وأعلم ان التوسعة على الحكماء في الاحكام السياسية ليس مخالفا للشرع بل تشهد له الأدلة المتقدمة وتشهد له ايضا القواعد الشرعية من وجوه أحدها ان الفساد قد كثروا بنشر خلاف العصر الاول وقتفي ذلك اختلاف الاحكام بحيث لا تخرج من الشرع بالكيفية لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وترك هذه القوانين يؤدي الى الضرر بؤ كذلك جميع النصوص الواردة بنفي الحرج وثانيها ان المصلحة المرسله قال بها جميع من العلماء وهي المصلحة التي لم يشهد الشرع باعتبارها ولا بالغايتها ويؤكد العمل بالمصالح المرسله ان الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين عملوا أمور المصالح المصلحة لا لتقدم شاهد بالاعتبار نحو كتابة المصحف ولم يتقدم فيه أمر ولا نظير وولاية العهد من أبي بكر لعمر رضي الله عنه - حاول يتقدم فيها أمر ولا نظير وكذلك ترك الخلافة شورى بين سبعة وثلاثين والدواوين وعمل السكة للمسلمين واتخاذ السجن وغير ذلك مما فعله عمر رضي الله عنه وهم الاوقاف التي يازاه المسجد يعني مسجد النبي عليه السلام والتوسعة بها في المسجد عند ضيق حرق المصاحف وجمعهم على مصحف واحد وتجهيد أذان في الجمعة بالسوق مما فعله عثمان رضي الله عنه وغير ذلك كثير جدا فعل لما تلقى المصلحة وثالثها ان الشرع شدد في الشهادة أكثر من الرواية لتوهم العداوة فاشترط العدد والحريه ووسع في كثير من العقود للضرورة كالعرايا والمساواة والقراض وغيرهما من العقود المستثناة وضيق في الشهادة في الزنا فلم يقبل فيه الا أربعة

بعد نصيب الزوج أو الزوجة ومع الجد لها الثلث كما لا الا في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة روجهما الله فان لها ثلث ما بقي مع يشهدون الجد ايضا (والثالثة) وهي ان الجدة أم الأب لا ترتب مع الأب ومع الجد ترتب (والرابعة) الخلافة وهي ان الاخوة والاخوان لا بأم وأب لا يرتبون مع الأب ومع الجد كذلك في قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه - به أخذ أبو حنيفة وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يقاسمون الجد وبه أخذ أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي (وكيفية) المقاسمة على مذهب زيد رضي الله عنه هي ان الجد مع الاخوة والاخوان لا بأم وأب لا بأم اذا انفردوا عن ذوي السهام فله نصيب الحالين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال ولا ينقص حقه من الثلث واذا اختلطوا بذوي السهام فله نصيب احوال ثلاث من المقاسمة ومن ثلث ما بقي ومن حصص جميع المال ولا ينقص حقه من السادس الا في المسئلة الا كدربة وهي زوج وأم وجد وأخت لا بأم وأخت لا بأم سميت اكدر به لانها تسكدرت على اصحاب القرائن وقيل بل كدرت على زيد منه

قال فيها يرضى الله عنه فيما رواه عنه ابنه خارجة للزوج النصف وللام الثالث وللمجد السدس (٢١٧) ولاخت النصف ثم يضم الجدد

نصيبه الى نصيب الاخت  
فيقسماته اثلاثا لثلاثة للجد  
وثلاثة للاخت أصلها من  
سنة وتقول الى تسعة وتجمع  
من سبعة وعشرين وقال  
قيصة بن ذؤيب والله ما قال  
زيد في الاكدرية شيئا  
ولو كان مكان الاخت أخ  
فلا عول ولا اكدرية  
ولام ميراث للاخ لان الاخ  
عصبة والاخت صاحبة سهم  
ولو كان أخ واخت فلا  
أكدرية أيضا (وكذلك)  
اذا كانتا أختين لان حق  
الام يرد من الثلث الى  
السدس فلا ضرر وروى الى  
اعتبارهما صاحبتين سهم  
فيكون للزوج النصف  
وللام السدس وللمجد سهم  
من ستم الباقي بين الاختين  
نصفين أو بين الاخ والاخت  
لا ذكر مثل حظ الاثنين  
(ثم) ولدا لاب يعاد ولدا لاب  
والام في مقاسمة الجدد  
ومزاجته حتى اذا خرج  
الجد من الوسط عاد كل الى  
أصله كان لم يكن الجدد  
(صورته) جد واخ لاب وأم  
وأخ لاب فالمال بينهم  
اثلاثا للجد سهم ولكل أخ  
سهم ثم يسترد الاخ لاب وأم  
ما في يد الاخ لاب ويخرج  
بغير شيء (جد) واخ لاب  
وام واخوان لاب فالجد  
ههنا الثلث خبير والباقي  
للاخ لاب وأم فقد اتفق  
الجواب في المسئلتين مع  
سهمان ولكل أخت سهم ثم

يشهدون بالزنا كالرود في المحجلة وقبل في القتل اثنين والدعاء أعظم لكن المقصود الاستدلال بحجج الزوج  
الملاعن الى بيئته غير أيمان ولم يوجه عليه حد القذف بخلاف سائر القذف لشدة الحاجة في الذنب عن الانسان  
وصون العيال والفرش عن أسباب الارتباب وهذه المبادئ والاختلافات كثيرة في الشرع لاختلاف  
الاحوال فلذلك ينبغي أن يرعى اختلاف الاحوال في الأزمان فتكون المناسبة الواقعة في هذه القوانين  
السياسية مما شهدت لها القواعد باعتبار اختلافها لتكون من المصالح المرسل بل أعلى رتبة فالحق بالقواعد  
الاصولية ورابعها ان كل حكم في هذه القوانين ورد دليل بخصه أو أصل يقاس عليه كانه قد دم في أدلة الباب  
وقد تقدم ذكره في الكلام بعض العلماء وهو المذهب على انه قال ان لم نجد في جهة الا غير المدول أفتنا  
أصلهم وأقلهم فجور الشهادة عليهم ويلزم مثل ذلك في القضاة وغيرهم لثلاثين المصالح وتتعلل الحقوق  
والاحكام وما أظن انه يخالفه أحد في هذا فان التكليف مشروط بالامكان واذا جاز نصب الشهود فسقط  
لاجل عموم الفساد جزا لتوسع في الاحكام السياسية لاجل كثرة فساد الزمان وأما وقد قال عمر بن عبد  
العزيز يحدث للناس أقضية بقدر ما أحد ثومان الفجور وقال القرافي ولا نشتك ان قضاة زماننا وشهودهم  
وولاةهم وأمناءهم لو كانوا في العصر الأول ما ولوا ولا خرج عليهم وولاة هؤلاء في مثل ذلك العصر فسوق  
فان خيار زماننا هم أراذل ذلك الزمان وولاة الاراذل فسوق فقد حسن ما كان قبيحا واتسع ما كان ضيقا  
واختلفت الاحكام باختلاف الأزمان وخالفه سواه انه يهتد ذلك من القواعد الشرعية ان الشرع وسع للمرضع  
في النجاسة اللاحقة لها من الغير مما لم تشاهد كتب الارضاع ووسع في زمان المطرف في طيب المطرك كما ذكره  
محمد في طين بخاراء الى ما فيه من القذر والنجاسة ووسع لاحصاء القروح في كثير من نجاساتها ووسع  
لصاحب البواسير في بلها وجوز الشارح ترك أركان الصلاة وشروطها اذا ضاقت الحال كصلاة الخوف  
ونحوها وذلك كثير في الشرع ولذلك قال الشافعي ما ضاقت شي الا اتسع بشير الى هذا الموطن فكذلك اذا  
ضاقت علينا الحال في درء المفسد اتسع كما اتسع في تلك المواطن وسادسها ان أول بدء الانسان من زمن آدم  
عليه السلام كان الحال ضيقا فابتدأت الاخت لأخيهما وأشباه كثيرة وسع الله تعالى فيها لما اتسع الحال وكثرت  
الفرية حرمت ذلك في زمن بني اسرائيل وحرمت السبت والشحوم والابل وأمورا كثيرة وفرض عليهم خمسون  
صلاوة فبأنهم بالقتل لنفسه وازالة النجاسة بقاعها الى غير ذلك من التشديدات ثم جاء آخر الزمان  
وضعف الجسد وقيل الجدد فاعطى الله بعباده فاحلت تلك المحرمات وخففت الصلوات وقبلت التوبات فقد ظهر  
أن الاحكام والشرائع بحسب اختلاف الزمان وذلك من لطف الله عز وجل بعباده وسنته الجارية في خلقه  
وظهر أن هذه القرائن لا تخرج عن أصول القواعد وليست بدعا مما جاء به الشرع المكرم

§ (المصل الثالث في الدعوى بالثمة والعدوان) § والمدعى عليه ينقسم الى ثلاثة أقسام § (القسم الاول) §  
أن يكون المدعى عليه بذلك بريئا ليس من أهل تلك التهمة كالمالك كان رجلا له حمار مشهورا فهد هذا النوع  
لا يجوز عقوبته اتفاقا وأما المتهم له بذلك فيعاقب صيانة السلطة أهل الشرف والعدوان على أعراض البراءة  
الصالحين وما يوجب ما ذكرنا موقع في شرح التجربة في آخر من مشابهة القذف عن أبي حنيفة فيمن قال لغيره  
يا فاسق يا لص فان كان من أهل الصلاح ولا يعرف بذلك فعلى القاذف التعزير لان الشين بطلقه ان كان بهذه  
الصفتان كان يعرف به لم يعزراه هذا هو النوع الثاني من تقسيم الدعوى مما لا يسمعها المحاكم  
ويؤدب المدعى بسبب ما ادعاه الذي وعدناك بالاثبات في أحكام السياسة § (القسم الثاني) § وهو المتهم  
بالفجور كالسرقة وقطع الطريق والقتل والزنا وهذا القسم لا بد أن يكشفوا ويستقضي عليهم بقدرتهم  
وشهرتهم بذلك وربما كان بالضرب وبالحبس دون الضرب على قدر ما اشتهر عنهم قال ابن قيم الجوزية  
الحنبلي ما علمت أحدا من أئمة المسلمين يقول ان هذا المدعى عليه بمذمة الدعوى وما أشبهها يخاف ويرسل بلا  
حبس ولا غيره وليس تخليفه وأرساله مذهبا لاحد من الأئمة الاربعة ولا غيرهم ولو حلفنا كل واحد منهم

(٢٨ - معين الحكم) اختلاف الفرج (جد) واخت لاب وأم واخت لاب فالمال بينهم ار باع الجدد سهمان ولكل أخت سهم ثم



تسترد الاخت لاب وأم ما في يد الاخت (٢١٨) لاب فتخرج من غير شيء (جد) وأخت لاب وأم واختان لاب فالمال بينهم انخاسا للجد سهمان

وأطلقناه وخليه ناسي به مع العلم باشتهاره بالفساد في الارض وكثرة سرقاته وقلنا اننا لو اخذنا هذه الاشياء من يد  
عدل كان القمل مخالفا للسياسة الشرعية ومن ظن أن الشرع تخليعه وارسله فقد غلط فاحشا  
لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جاع الامه ولا جل هذا الغلط الفاحش تجرأ الولاة على مخالفة  
الشرع وتوهموا أن السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الامة فنعد واحد والله وخرجوا  
عن الشرع الى أنواع من الظالم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز وسبب ذلك الجهل بالشرع وقد  
صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من تمسك بالكتاب والسنة ان يضل وقد تقدم في أول الباب من أفعال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على عقوبة المتهم وحبسه واعلم ان هذا النوع من المتهمين يجوز ضربه  
وحبسه لما قام على ذلك من الدليل الشرعي \* (مسئلة) \* رجل دخل على رجل في منزله فبادره صاحب  
المنزل فقتله وقال انه داعر دخل على امة تلتني فان كان الداخل معروفا بالدعارة لم يجب القصاص وان لم يكن  
معروفا فوجب من الايضاح \* (مسئلة) \* وفي بعض الاحكام اذا وجد عند المتهم بعض المئاع المروق  
وادعى المتهم انه اشتراه ولا ينفذه فهو متهم بالسرقة ولا سبيل للمدعي الا فيما بيده فان كان غير معروف  
بذلك فعلى الساطان حبسه والكشف عنه وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام انه حبس في تهمته وان كان  
معروفا بالسرقة فانه يطال في حبسه حتى يقر \* (مسئلة) \* اذا كان المدعي عليه متهما قال بعضهم نحن  
بالسجن بقدر رأى الامام وكتب عمر بن عبد العزيز أنه يحبس حتى يموت يعني اذا لم يقر وبه قال أبو الليث  
ووقع في بعض الكتب فيمن سرقه مئاع فاتهم رجلا معروفا بذلك يحبس لان حبسه يصرف أذاه عن الناس  
اذا كان معروفا بذلك لتكرره منه مع اصراره على الإنكار وتلاف أموال الناس فيجب أن يقبض عنهم  
بالسجن وليس بعض الاوقات بأولى بذلك من بعض مع تساوى حاله فيهما وقد تقدم عن الخلاصة ان الدعار  
يحسبون حتى تعرف قوتهم \* (مسئلة) \* اذا رفع للقاضي رجل يعرف بالسرقة والدعارة فادعى عليه  
بذلك رجل بنفسه لاختبار ذلك فأثر في السجن بما ادعى عليه من ذلك فذلك يلزمه وهذا الحبس خارج عن  
الاكراه قال في شرح البحر يذم مثله وان خوفه بضر بوسط أو حبس يوم حتى يقر فليس هذا باكراه قال  
محمد وليس في هذا وقت ولكن ما يعي منه الاعتماد البين لان الناس متفاوتون في ذلك فرب انسان يغم  
بحبس يوم والاخر لا يغم لتفاوتهم في الشرف والدناءة فيفوض ذلك الى رأى كل قاض في زمانه فينظر ان  
رأى أن ذلك الاكراه قوت عليه رضاه أو بطله والا فلا هذا في الاموال وأمالوا كرهه على الاقرار بحذ أو  
قصاص فلا يجوز اقراره \* (مسئلة) \* واختلف فيمن يتولى ضرب هذا المتهم وحبسه فقال جماعة من أهل  
العلم انه يضربه الوالى والقاضى ويحبسه ويدل على ذلك ما ذكره ابن حبيب من المالكية قال أتى هشام  
ابن عبد الملك وهو قاضى المدينة برجل متهم خبيث معروف بالصبيان قد لاق بقلام في الزحام فبعث الى مالك  
يستشيره فيه فامر مالك القاضى يعقوب بنه بضربه أو بعصاة سوط وبه قال أحمد بن حنبل وقال بعض  
الشافعية يضربه الوالى دون القاضى وكذلك الحبس راجع الى الوالى وذهب الى ذلك جماعة من الحنابلة  
وجه ذلك عندهم ان الضرب المشروع هو ضرب الحدود والتعزيرات وذلك انما يكون بعد ثبوت  
اسبابها او تحقيقها فيمتاع ذلك بالقاضى وموضوع ولاية الوالى المنع من الفساد في الارض وقمع أهل  
الشر والعدوان وذلك لا يمكن الا بالعهوة للمتهمين المعروفين بالاجرام بخلاف ولاية الاحكام فان  
موضوعها ابطال الحقوق واثباتها فكل وال أمر بفعل ما فوض اليه اه من كلام ابن قيم الجوزية الحنبلى  
وهذا الذى نقله عن الشافعية هو كلام الماوردى في الاحكام السلطانية وهو الذى نقله القرافي ومما يناسب  
قضية هشام من عبد الملك قاضى المدينة في قضية الرجل المذكورة ما وقع في الخلاصة في رجل خدع امرأة  
رجل حتى وقعت الفارقة بينهما وبين زوجها وزوجه من غيره أو خدع صبية وزوجه من رجل يحبس حتى  
يردها أو يموت والسجن وان كان أسلم العقوبات فقد تأول بعضهم قوله تعالى الآن يسجن أو عذاب أليم ان

ولكل أخت سهم ثم تسترد  
الاخت لاب وأم ما في يد  
الاختين لاب الى تمام  
النصف والباقي لهما نصف  
سهم أصلهما من خمسة وتصح  
من عشرين (جد) وأخت  
لاب وأم وأخ لاب فهذه  
والاربعة سواء الا انها تصح  
من عشرة وهذا سميت  
عشرية زيدا لا لاخ عنده  
عشر المال (جد) وجدتان  
أم الام وأم الاب وأخت  
لاب وأم وتسع اخوات لاب  
فللجدتين السدس وللجد  
ثلاث ما يبقى لانه خير أحواله  
الثلاث ثم للاخت لاب وأم  
نصف جميع المال يبقى  
للاخوات ثلث السدس  
أصلها من ستة وتنتقل الى  
ثمانية عشر وتصح من  
ثلاثمائة وأربعة وعشرين  
(وأما البنات فذوات  
السهم الان يقسم في  
درجتهن ذكر فبصرن  
عصبة (فاذا) كن ذوات  
السهم فالواحدة من  
الصالب النصف وللاثنين  
فصاعد الثلثان ولا يزدن  
على الثلثين وان كثرن  
(وان) كانت واحدة من  
الصلب ومعهما واحدة من  
الابن أو أكثر فالى من  
الصلب النصف ولالى من  
الابن السدس تنكحه  
الثلثين (وان) كانتا اثنتين  
من الصالب فلا سهم لالى من  
الابن (وان) كان واحد

من الصلب فلا شيء لالى من الابن (وان لم) يكن واحدا ولا واحدة من الصالب فالى من الابن كالى من الصلب (ثلاث) بنات ابن بعضهن



أخفل من بعض (صورته) بنت ابن و بنت ابن ابن و بنت ابن ابن جلتن العليا ونقصها العليا (٢١٩) العليا ووسطى العليا ووسطى العليا

(وثلاث) بنات ابن ابن  
أخر بعضهن أسفل من  
بعض (صورته) بنت ابن  
ابن وبنت ابن ابن ابن  
وبنت ابن ابن ابن ابن  
جلتهن الوسطى وتفصيلها  
عليا الوسطى ووسطى  
الوسطى وسفلى الوسطى  
(وثلاث) بنات ابن ابن ابن  
أخر بعضهن أسفل من  
بعض (صورته) بنت ابن  
ابن وبنت ابن ابن ابن  
ابن وبنت ابن ابن ابن  
ابن جلتهن السفلى  
وتفصيلها علما السفلى  
ووسطى السفلى وسفلى  
السفلى (فالعليا) من  
الفريق الاول النصف  
والتي تليها من العليا من  
الفريق الثانى السدس  
تسكلمة الثلثين ولاشئ  
للبقيات (وان) كان مع  
احدى البقيات غلام وورث  
من محذاته ومن فوقه من لم  
يستوف فرضه من الثلثين  
ولا وورث من دونه (واما)  
الاخوات فذوات السهام  
الا أن يقع في درجتهن  
ذكر فيصرن عصبه به  
واذا كن ذوات السهام  
فلواحدة من الاب والام  
النصف والبنيتين فصاعدا  
الثلاثان ولا تزدن على  
الثلثين وان كثرن (ولو)  
كانت واحدة من الاب  
والام ومعها واحدة من  
الاب فلتى من الاب والام  
(كن واحدة من الاب والام

السجن من العقوبات الباقية لانه سبحانه وتعالى قرنه مع العذاب الاليم ولا شك ان السجن الطويل عذاب واعلم ان الولايات تختلف بحسب العرف والاصطلاح كما تقدم في كلام ابن قيم الجوزية ان عموم الولايات وخصوصها ليس له حد في الشرع وان ولاية القضاء في بعض البلاد وبعض الاوقات يتناول ما يتناولها أهل الحرب وبالعكس وذلك بحسب العرف والاصطلاح والتنصيب في الولايات فان كانت ولاية القضاء في قطر آخر يمنع من تعاطي هذه السياسة قضاء أو عرفا فليس للقاضي تعاطي ذلك والا فلا أن يفعل ذلك لانها دعوى شرعية حكمها الاختيار بالحبس والضرب فبفسو غله الحكم فيها كغيرها من الحكومات \* (القسم الثالث) \* أن يكون المتهم مجهول الحال عند الحاكم والوالى لا يعرفه ببر ولا غور فاذا ادعى عليه نعمة فهذا يحبس حتى ينكشف حاله هذا حكمه عند عامة علماء الاسلام والمنصوص عند أكثر الأئمة أنه يحبس القاضي والوالى

\* (فصل في بيع الظالم مال نفسه عند المصادرة) \* قال بعضهم في العمال يولون بطابع منهم أو كره فبدأخذون  
 أموال الناس بغير حق ويسبون فيهم سيرة الظالم ثم يعزلون عن سخطا من الوالى عليهم فبرهتهم وبعضهم في  
 غرم يغرهمم انتقاما لله تعالى منهم وليرده على أهله الذين أخذ منهم بغير حق أو يغرهمم لنفسه على غير تجرى  
 الحق والعدالة فيلوثون في ذلك الى بيع أمتعتهم وربةتهم فذلك ماض عليهم سافعا من ابتاعه قال في التجريد  
 اذا باع مكرها وسلم مكرها ثبت الملك للمشتري انتهى لان اغراءهم ذلك كان من الحق للوالى الذى ولاهم  
 وأن يرد ذلك الى أربابه فان احتبس الوالى ذلك الى نفسه فاعاها هو ظالم للبيعة في ذلك وايس ذلك بنافع أولئك  
 العمال الظلمة فيما باعوه ولا حجة لهم في قولهم انما كنا أخذ ذلك لمن ولانا ولا يقدّمهم لسل من جلدوا أو  
 قطعوا بغير حق \* (فرع) \* وكذلك العامل الذى يتقبل الكورة والبلدة بشئ معين مضمون في ماله يلزمه  
 نفسه فان استوفاه من القوم الذين يتقبل عليهم فله ما زاد وعليه ما نقص فخرج في فعله على هذا فبدأ أخذ ما شاء  
 من أموالهم غير أن ذلك بأسباب ووظائف وعال ويدع وأشباه قدسها وأوردت وواعلها فربما عاذه  
 الوالى لا وقت الذى تقبله اليه فيخرج عن تلك القبالة فما باع من ذلك من متاعه طوعا أو كرها فهو ماض غير  
 مردود وهو أقبح وبيعه أحوز من الأول \* (مسئلة) \* السلطان اذا صادروا فقال المطالب لرجل ادفع اليه  
 والى أعوانه شيئا عن جنائقي فدفعت بامرهم قال السرخصى والبرزدوى يرجع على الامر بما دفع بدون شرط  
 الرجوع والضمان كالأمر بقبضه الدين وقال المطالب بالحقسية كالشرعية وقال عامة المشايخ لا يرجع بدون  
 شرط الرجوع والضمان \* (مسئلة) \* وفي النوازل قوم وقعت لهم المصادرة فأمر وارجلان بسنة مقرض  
 لهم مال لا ينفق في هذه المونة ففعل فالمقرض يرجع على المستقرض والمستهقرض هل له أن يرجع على  
 الامر ان شرط الرجوع بجمع وبدون الشرط هل يرجع اخذت المشايخ فيه انظرا خلاصة في باب القضاء  
 والوصية

**﴿فصل في الجنائيات﴾** وهي الجناية على النفس والجناية على العقل والجناية على المال والجناية على النسب والجناية على العرض وجنابة المحاربين والجناية على الأديان وينسدرج في ذلك حكم الخوارج والردة وحكم من سب الله أو الملائكة أو الأنبياء أو الصحابة وحكم الساحر وعقوبته والخناق والزندق وحكم العائن والكلام هنا في الجناية على النفس ويجب أن تعلم أنه لما كان ملاك الولاية الدينيت والدينية والرياسة الاحسان والسياسة والعدل فان بالاحسان يستعبد الانسان ويرفع التباعد والعبدان وبالسياسة تنزجر السفهاء عن الطغيان وبالعدل يستقيم الملك وتعمر البلدان فكان شرع أحكام الجنائيات من معظم معاهد الامور والجناية على النفس على قسمين الاول في القتل والثاني في الجراح والاطراف قال شيخ الاسلام الجناية على النفس سمي قتلًا وفيما دون النفس سمي قطعًا وجرحًا والقتل فعل يضاف الى العباد بحيث تزول به الحياة وزوال الحياة بدون فعل العباد يسمى موتًا قتل النفس المعصومة من أجل



(ث) الفرائض بعون الله  
وحسن توفيقه على محض  
ذوى السهام وهم الستة  
الاول وعلى محض ذوى  
الحالين وهم الستة الاخر  
وعلى محض العصبات وهم  
هؤلاء (ثم) الاصول التى  
منها يصح خروج هذه  
السهام الستة المتفرقة  
سبعة وثلاثين من  
اثنين من ثلاثة من  
اربعة من ستة من ثمانية  
من اثني عشر من اربعة  
وعشرين من ثلاثة منها تعول  
من ستة الى عشرة وثلاثة  
وشعرا ومن اثني عشر تعول  
الى سبعة عشر وثلاثة  
وومن اربعة وعشرين تعول  
الى سبعة وعشرين دفعة  
واحدة (وطريقة) تخريجها  
انه متى جاءك من هذه  
السهام الستة المتفرقة أحد  
أحد فخرج كل جزء سهميه  
الا النصف فهو من اثنين  
ونى جاءك منى وثلاث  
فان كانا من جنس واحد  
فالا كثر يغنيك ويجزئك  
وان كانا من جنسين  
فمخه المين نظران اختلط  
النصف من هذا بكل  
الاخر أو ببعضه فهو من  
ستة وان اختلط الربع  
من هذا بكل الاخر  
أو ببعضه فهو من اثني عشر  
وان اختلط الثمن من هذا  
بكل الاخر أو ببعضه فهو  
من اربعة وعشرين يبقى  
ترعى الاقل أي تطرح من

\* (فصل) \* وأما شبه العبد أن يتعمد الضرب بالسلاح ولا يجري مجراى تفرق الأجزاء ولا يجب به القصاص في قول أبي حنيفة وقالوا الشافعي شبه العمد أن يتعمد الضرب بالسلاح لا يقتل بها في الغالب فان كانت الالة منقلة فهي بمنزلة السيف فيجب بها القصاص  
 \* (لمصل) \* وأما الخطأ فقد يكون في نفس الفعل نحو أن يقتصد شيئا فيصيب غيره وقد يكون في الظن نحو أن يظنه صيدا أو حيا فيصادفه مسلما أو ذميا وليس فيه اثم القتل اغايبه اثم ترك التأمل للعاقلة والقصص والقهر وعن الوقوع فيه والكفار شرعت لستر هذا الاثم وجه هذا الاثم انتفض القتل سببا لحرمان الارث وفيه الهدية على العاقلة في ثلاث سنين ونوع آخر يجري مجرى الخطا وهو النائم ينقلب على انسان فيقتله (تفريع) قال في المنتقى قال محمد اذا تعمد شيئا من انسان فاصاب شيئا منسويا ماتعمد فهو عمد وان اصاب غيره فهو خطأ وتفسير ذلك رجل تعمد أن يضرب يد رجل بسيف فأخطأ فاصاب عنقه واثبت رأسه فهو عمد ولو اراد يد رجل فاصاب عنقه فهو خطأ لانه اصاب غير ما تعمد وفي الاولى اصاب ما تعمد لانه قصد اتلاف طرف ذلك الرجل ولوروى قلنسو في رجل على رأسه فاصاب رجلا فهو خطأ وكذلك لو قصد القلنسوة فاصاب السيف رأسه فهو خطأ ولوروى رجلا فاصاب حائطاً ثم رجع السهم فاصاب الرجل فقتله فهو خطأ لانه أخطأ في اصابة الحائط ورجوع السهم مبنى على اصابة الحائط لا على الرمي السابق لانه آخر المسببين والحكم يضاف الى آخر المسببين وجود انظار المحيطة  
 \* (فصل) \* وأما القتل بطريق النسب كقهر البئر ووضع الحجر على قارعة الطريق وذلك بموجب الهدية على العاقلة ولا تتعلق به الكفارة ولا حرمان الارث وقال الشافعي يلحق بالخطا في جميع احكامه وليس فيما دون النفس شبه عمد فاجعل شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دونها ليس \* (مسئلة) \* وفي نسخة الامام السر حشني لو ضرب انسانا ضربا لا أثر له في النفس لا يضمن شيئا وفي مجموع النوازل رجل صاح على آخر تخاف فمات من صبحته تجب الدية ولو سلخ جلد ذئب وجهه فمات فدية الدية  
 \* (فصل) \* لو قتل الرجل عدوا له ولي واحد فله أن يقتل القاتل قصاصا أو مقضى القاضى أو لم يقض  
 الامصل الثامن وهو انه يخرج فلا بد له من تقصده فهو معرفة الوقوف بين الجانبين المحتافين وهو أن تقسم

(محل) \* وأما الخطأ فقد يكون في نفس الفعل نحو أن يقصد شيئا فيصيب غيره وقد يكون في الظن نحو  
 أن يظنه مصيدا أو حيا فيصادفه مسلما أو ذميا وليس فيه أثم القتل إنما فيه أثم ترك التأمل للعاقلة والقصاص  
 والحرز عن الوقوع فيه أو الكفار مشرعت لستر هذا الأثم وهذا الأثم انقضى القتل سببا لحرمان الارث وفيه  
 الذي يقع على العاقلة في ثلاث سنين ونوع آخر يجري مجرى الخطأ وهو النجاشة ينقلب على إنسان فيقتله  
 (تفريع) قال في المنتقى قال محمد إذا تعمد شيئا من إنسان فأصاب شيئا من سوى ما تعمد فهو عمد وان أصاب  
 غيره فهو خطأ وتفسير ذلك رجل تعمد أن يضرب يد رجل بسيف فأخطأ فأصاب منعه وأبان رأسه فهو  
 عمد ولو أراد يد رجل فأصاب عنقه فهو خطأ لأنه أصاب غير ما تعمد وفي الأولى أصاب ما تعمد لأنه قصد  
 إتلاف طرف ذلك الرجل ولو روى قلنسوة رجل على رأسه فأصاب رجاها فهو خطأ وكذلك لو قصد القلنسوة  
 فأصاب السيف رأسه فهو خطأ ولو روى رجلا فأصاب حائطاً ثم رجع السهم فأصاب الرجل فقتله فهو خطأ لأنه  
 أخطأ في إصابة الحائط ورجوع السهم مبنى على إصابة الحائط لا على الرمي السابق لأنه آخر المسببين والحكم  
 يضاف إلى آخر السببين وحوادث أقطار المحيط

الإصل الثامن وهو التهجج فلا بد له من تقدم منه وهي معرفة الفرق بين الجانبين المختلفين وهو أن قسم الأ



الاكثر مقدار الأقل من الجانبين (٢٢٢) حتى يتفق في درجة واحدة فان اتفقا في واحد فلا وفق وان اتفقا في أكثر فوافق في الاثنين بالنصف

وفي الثلاثة بالثالث وهكذا  
الى العشرة وفي العشرة  
بالعشر وفي أحد عشر بجزم  
من أحد عشر وفي اثني عشر  
يجز من اثني عشر وهكذا  
الى حيث ينتهي الحساب  
فنسبتها الى آخر أجزاء  
ما اتفقا فيه (ثم) التصحيح  
اذا انكسرت السهام  
والرؤس طلبنا الوفاق بين  
السهام والرؤس فان لم  
نجد أخذنا كل الرؤس وان  
وجدنا أخذنا وفق الرؤس  
وهكذا يفعل بالثاني  
والثالث اخذنا بالضرب  
(ثم) عمل آخر بين رؤس  
ورؤس طلبنا الوفاق بين  
رؤس ورؤس ان لم نجد  
ضربنا كل أحدهما في  
كل الآخر وان وجدنا  
ضربنا وفق أحدهما  
في كل الآخر وهكذا يفعل  
بالثالث والرابع (وان)  
تساوت الاعداد كتبنا  
بأحدها وان تداخلت  
الاعداد كتبنا بأكثرها  
ثم ما اجتمع فيه فهو مبلغ  
الرؤس ومجموعها حفظناها  
لاقرار الانصاء وضربناها  
في أصل الفريضة مع  
عولها ان كانت عائلة فما  
بلغ فيها تصح المسئلة (ثم)  
نصيب كل فريق ما هو  
نصيبهم في الابتداء مضروبا  
فيها ضربنا في أصل  
الفريضة (ونصيب) كل  
واحد من لم ينكسر عليهم  
ما هو نصيبه في الابتداء مضروبا

ويقتله بالسيف ويضرب علاونه ولو أراد أن يقتله بغير السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك يعزر الا انه لا ضمان  
عليه وصار مستوفيا حقه وسواء قتله بالعصا أو بالحجر أو ساق عليه دابة أو حفر بثرافا لقاء فيها أو بأي نوع من  
أنواع القتل وله أن يقتله بنفسه ويامر غيره بقتله فاذا قتله غيره بامر صار مستوفيا ولا ضمان على ذلك الرجل  
هذا اذا قتل والامر ظاهر أما اذا قتل فقال الولي كنت أمرته فانه لا بصدد في ذلك ويجب القصاص  
على القاتل

\* (فصل) \* رجلان اصطدما فوقعافا ثانيا ان وقع كل واحد منهما على وجهه لاثني على كل واحد منهما من  
دية صاحبه وان وقع كل واحد منهما على قفاه فعلى عاقلة كل واحد منهما مادية صاحبه ولو وقع أحدهما على  
وجهه والاخر على قفاه فدم الذي وقع على وجهه هدر ودية الاخر على عاقلة صاحبه \* (فرع) \* منديل في  
يذر جبين فاحذ أحدهما طرفا والاخر العازف الاخر فنجبا فوقعافا ثانيا ان وقع كل واحد منهما على وجهه لاثني على كل  
واحد منهما على عاقلة الاخر ولو وقع مستلقين على قفاهما الا يجب شي لواحد منهما ولو وقع أحدهما منبطحا  
والاخر مستلقيا لا تجب دية المستلقي وتجب دية المنبطح وفي العيون لو قطع رجل المنديل فوقه على أفقتهما  
فما تاضمن القاطع ديتهما والمنديل كذا روى عن أبي يوسف وعن الامام الفضلي انه قال لا يجب على القاطع  
شي لا الدية ولا القصاص \* (مسئلة) \* صبي في يد أبيه جذبه انسان من يد أبيه والاب يسكه حتى مات فدية  
الصبي على من جذبه وبرئه أبوه وان جذبه الرجل وجذبه الاب حتى مات فعليه الدية ولا يرثه أبوه  
\* (مسئلة) \* رجل أخذ بيد رجل فجذب الرجل يده فأنكسرت يده ان أخذته بالمصافحة فلا شيء عليه في اليد  
وان عقدها فدها ضمن القابض دية اليد ولو عض ذراع رجل فجذب العضوض ذراعه من فيه فمسط بعض  
أسنانه وذهب بعض لحم العضوض فدية الاسنان هدر ويضمن العضاض أرس ذراع هذا بخلاف ما اذا كان  
في يده ثوب فتشبت بالثوب رجل فجذبه صاحب الثوب من يد المتشبت فتخرق الثوب ضمن المتشبت نصف  
ذلك وان كان الذي جذب الثوب من لبس الثوب ضمن جميع الخرق انظر الخلاصة

\* (القسم الثاني في الجراح والاطراف والمنافع) \* وينقسم الى عدة دوا خطأ والقصاص فيما دون النفس  
مشروع بنص الكتاب والمماثلة معتبرة من حيث سلامة الاجزاء والشجاج عشرة وقد قيل ان الشجة لا تخلو  
اما ان تقطع الجلد أم لا فان لم تقطع فلا تكون شجة ولا كلام فيه وان قطعت فلا يخلو اما أن تظهر الدم أم لا  
فان لم تظهر فهي الحارصة وان أظهرت فلا يخلو اما ان يسيل الدم أم لا فان لم يسيل فهي الدامعة وان أسالت فلا  
يخلو اما ان تكون قطعت بعض اللحم أم لا فان لم تقطع فهي الدامعة وان قطعت فلا يخلو اما ان يكون ذلك  
البعض أكثر اللحم الذي بينه وبين العظام أم لا فان لم يكن أكثر اللحم فهي الباضعة وان كان أكثر فلا يخلو  
اما ان تظهر الجلد الرقيقة الحائلة بين اللحم والعظام أم لا فان لم تظهر فهي المتلاجة وان أظهرت فهي  
السهماق ثم بعد ذلك ان انحسرت على اظهار العظام فلا يخلو من ان تحسر على كسر العظام أم لا فان انحسرت  
عليه فالهاشمة وان لم تحسر فلا يخلو اما ان تحسر على نقل العظام وتحويله من غير وصول الى الجلد التي بين  
العظام والدماغ أم لا فان انحسرت فهي المنقلة والا فهي الآمة وهي العاشرة ولم يذكر محمد ما بعد دها وهي  
الدامغة بالعين المعجمة وهي التي تخرج الدماغ لان النفس لا تبقى بعدها فكان ذلك قتلا لشجة والكلام في  
الشجة لا في القتل فعلم ان حصر الشجاج في تعاقب أثرها هكذا قرر في المبسوط في الموضحة القصاص اذا  
كان عمدا ولا يعلم فيه خلاف لافيهما هو أكثر شجة من الموضحة وهو فيما ذكر به الموضحة من الهاشمة  
والمنقلة والآمة لا قصاص فيه ولا يعلم فيه خلاف وفيما دون الموضحة حكومة على ما هو مفصل في كتب الفقه  
وبسط هذا الباب وذكر المقدمات وما فيها وأحكام كل قسم من هذا الباب يخرجنا عن المقصود والغرض  
هنا ذكر مسائل تتعلق بالسياسة

\* (فصل في الجنابة على العقل وهو الشرب) \* اذا كان شارب الخمر مسلما مكلفا وشربه مختارا من غير

ضرورة



رؤس طائفة وبين حاصل رؤس كل طائفة وراءها بمن انكسر عليهم فمأخذ الوفاق من كل موافق والسكل من كل مبان (والثالثة) أن تطلب الوفاق بين ما أخذنا من حاصل رؤس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فنضرب بعضها في بعض بعد طلب الموافقة (والرابعة) أن ننظر الى ما اجتمع من حاصل رؤس الطوائف بعد ضرب بعضها في بعض فنضربه فيما أخذنا من سهام الطائفة الموقوفة فمبالغ فهو نصيب كل واحد من الفريق الموقوف (هذا) اذا كان الكسر من جوانب فان كان من جانبين لا تحتاج الى المقدمة الثالثة وان كان من جانب واحد لا تحتاج الى المقدمة الاولى لحسب (وان) شئت أخرجت الانصاء بطريق النسبة وهو أن تنسب سهام كل طائفة الى رؤسها وتأخذ بتلك النسبة من مبلغ الرؤس فمبالغ فهو نصيب كل واحد منهم (ثم) اذا أردت قسمة التركة

ضرورة ولا عذر فانه بعد ثمانين سوطا فان كان عبد ابيجد أو بعين فان كان كافرا أو جديدا سكران ترك وان أعلن بذلك عوقبوا جميعا على ان الحد من الخمر يجب بنفس الشرب ولو طارة بحد لا غير هامن الاثربة فانه لا يجب حتى يسكر \* (مسئلة) \* لو كانت الرائحة توجد منه عند الاخذ فلما ذهبوا به الى الامام انقطعت الرائحة بسبب بعد المسافة لم يمال لان هذا موضع العذر والسكران الذي يحده الذي لا يعقل منطقا قبالا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة وقال محمد بن أبي نعيم في كتاب الاثربة \* (مسئلة) \* لو أقر بعد زوال الرجح فانه لا يؤخذ باقراره حتى يقرور يحيا يوجد منه وهو قول أبي يوسف وقال محمد بن محمد باقراره وكذلك لو شهد عليه بعد زوال رجحهم لم يحده عندهما وقال محمد بن محمد وكذلك لو وجد منه رجحها أو تقاياها لجواز أن يكون شربها مكرها ولان الرائحة تشبه \* (مسئلة) \* اذا رجع شارب المسكر أو الخمر عن اقراره لا يحده لاحتمال انه صادق في الرجوع فلو رجع شبهة وكذلك لو أقر سكران لا يحده لجواز كذبه في الاقرار بسبب السكر فتقوم شبهة ولا كذلك سائر الحقوق \* (مسئلة) \* وجد سكران وتوجد منه الرائحة لا يحده ولكن يعزى بأقل من أربعين سوطا ولو وجد منه رائحة الخمر دون السكر يعزى ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر \* (مسئلة) \* ولو وجد يحمل آنية فيها خمر يعزى \* (مسئلة) \* ويضرب المسلم ببيع الخمر ضربا وجيعا بخلاف الذي حتى يتقدم اليه فان باع في المصر بعد التقدم ثم أسلم لم يسقط الضرب وهذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة \* (فرع) \* وينزع ثوب الشارب عند الضرب ويفرق على أعضائه كما يأتي في فصل الزمان شاء الله تعالى وضرب الشارب أشد من ضرب القاذف لان سببه ثابت بيقين وسبب حد القذف متردد

\* (فصل) \* وأما الحشيشة ففيها الادب بقدر اجتهاد الحاكم لانها تغفل العقل بخلاف العقاقير الهندية فان أكلت لتعطية العقل امتنع أكلها حيث \* (فرع) \* والظاهر جواز ماسق من المرقدة قطع عضو ونحوه لان ضرر المرقدة آمن وضرر العضو غير آمن

\* (فصل في السرقة) \* السارق كل بالغ عاقل لاشبهته في المال واذا كان في جماعة السارق صبي أو مجنون درى الحد عنهم في قول أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف اذا كان الصبي والمجنون وليا اخرج المتاع درى عنهم وان كان الذي ولي سواء قطعا أو الا الصبي والمجنون وعن أبي حنيفة في رجلين أقر بسرقة ثوب يساوي مائة ثم قال أحدهما الثوب ثوبنا لم ندره درى منهما القطع ولو قال أحدهما سرقتنا هذا الثوب من فلان وكذبه الآخر قطع المقر حده في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يقطع واحد منهما ما ولو شارك صبي أو ذورحم محرم من السرقة منه أو كان شريكا للمسرور فمنه في المتاع فلا قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف يجب على شريك الصبي والمحرم ولا يجب اذا كان أحدهما شريكا للمسرور ومنه وعلى هذا الاختلاف اذا كان في قطاع الطريق صبي أو مجنون أو آخر

\* (فصل) \* لاختلاف في أن النصاب في باب السرقة شرط لوجوب القطع وهو مقرر بعشرة دراهم وقدره الشافعي ومالك بربع دينار وذكروا الحسن أنه يعتبر عشرة دراهم مضروبة حتى لو كانت تبرا لا تبلغ قيمتها عشرة دراهم مضروبة فلم يقطع وهو رواية عن أبي يوسف ومحمد وروى عن أبي حنيفة اذا سرقة عشرة دراهم مضروبة فقيمها بالناس قطع وهذا يدل ٢ على ان غير المضروب اذا كان جارا واذا كانت قيمة المسروق كاملة وقت السرقة ثم انتقصت فان كان النقصان في عينها لم يسقط القطع وان كان من طريق السعر سقط وعن محمد انه لا يسقط وهو قول الشافعي ولو سرق في بلاد ووجد في بلد آخر والقيمة فيه أنقص لم يقطع حتى تكون القيمة في البلد عشرة الايضاح

\* (فصل) \* ولا خلاف ان الحرز معتبر وذلك باحد أمرين اما بما بعد الاحراز كالدور والدار كمين وما اشبهه ذلك وامان يصير محرزا بالفاظ فان من حاس في الطريق أو في المسجد وعند منعه فهو محرزه وما كان

فان سرق بهام كل وارث في التركة ثم أقسم ما اجتمع على ما حثت منه الفريضة فليخرج بسهمه فهو نصيبه هذا اذا كان بين التصحيح

والتركة ما بينهما (٢٣٤) موافقة فاضرب سهام كل وارث في فوق التركة ثم اقسام ما اجتمع على وفق التخصيص ومن صرح

حرز النوع فهو حرز لسائر الانواع حتى قبل شريحة البقال حرز للجوهر وسواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له اذا جهز البناء والمكان الذي لم يوضع للحرز بغيره الحافظ وسواء كان الحافظ نائما في ذلك المكان أو مستيقظا ما كان حرزا بالابنية فأذن له في دخوله فسرقة هذا المأذون له في الدخول لم يقطع ولم يكن حرزا في سرقته وان كان غنما حافظ أو كان صاحب المنزل نائما عليه

\*(فصل في عقوبة السرقة)\* وهو القلع وذلك الى الامام ومجمله قطع اليد اليمنى من مفاصل الزند واجهام اليمنى بشرائط وهي ان تكون اليسرى صحيحة والرجل اليمنى صحيحة فان كانت اليسرى مقطوعة أو مشللة أو مقطوعة الاجهام أو ثلاث أصابع سوى الاجهام لم تقطع اليمنى لان القلع يكون اهلا كامن وجهه ذكر في الجاهل مع الصغير اذا سرق واجهام يده اليسرى مقطوعة أو تشنان سوى الاجهام لم تقطع اليسرى وان كانت واحدة سوى الاجهام تقطع ولا تقطع في اليد اليسرى على كل حال ولا في الرجل اليمنى وانما تقطع اليمنى في المرة الاولى والرجل اليسرى في الكرة الثانية ثم يعزى بعد ذلك ويجلس وقال الشافعي ومالك تقطع يده اليسرى في الكرة الثالثة ورجله اليمنى في المرة الرابعة فان سرق بعد ذلك حبس وقال أبو مصعب يقتل والقطع لوجوبه بشرط بعضها في السارق وقد تقدم بعضه او بالجلية فهو ان يكون بالغ الا ان القلع عقوبة وانه يستدعي سابقة جنابة والحد هل لا يقع جنابة من الصبي والمجنون وأن لا يكون بينه وبين المسروق منه قرابة ولادة أو قرابة ذى رحم محرم ولا زوجية وبعضها في المسروق وهو كونه نصابا بالاجماع

\*(فصل)\* ما أوجب القلع فان السارق لا يضمن اذا قطع ولا يجتمع مع القطع والضمان وقال الشافعي يقطع ويضمن ما استهلك ولو كانت العين فاقترعت الى المالك ولو سقط القطع بشبهة معترضه نحو ان ملك بعض المسروق ضمن ولو باع السارق العين من غيره أو وهب دت على صاحبها أو التملك باطل فان هلك في يد المشتري وقد كان البيع قبل القلع أو بعده فلا ضمان على السارق ولا على الغائب هكذا روى عن أبي يوسف ولو غصب انسان من السارق فهلك في يد الغاصب بعد القلع فلا ضمان على السارق ولا على الغاصب قال القدوري والاولى أن يقال بان الغاصب يضمن ولو استهلك السارق المتاع بعد القلع لم يكن عليه ضمان في المشهور ومن الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يضمن اذا استهلك ولو هلك أو سرق لم يضمن ولو وجد المالك في يد المشتري من السارق كان له أن يأخذه ويرجع المأخوذ منه على السارق بالثمن الذي دفع اليه وكذلك لو كان المشتري أو الموهوب له استهلك كان للمالك أن يضمنه القيمة ويرجع المشتري على السارق بالثمن دون القيمة انظر الابيضاح

\*(فصل في الزنا)\* الحد الواجب بالزنا نوعان رجم وجلد والجمع بينهما غير مشروع فأما البكر فحد الجلد والتغريب ليس بحد ولكن الامام لو فعل ذلك سياسة جاز وقال الشافعي يجمع بين الجلد والتغريب سنة وللرجم يجب على المحسن والاحسان عبارة عن البلوغ والعقل والحرية والدخول في النكاح الصحيح في الفرج على وجهه يوجب الغسل من غير ازال والاسلام وقال الشافعي الاسلام ليس بشرط وهو أحد قول أبي يوسف واحسان كل واحد من الزوج شرط لصيربه الاخر محصنا وقال أبو يوسف اسلام المرأة ليس بشرط

\*(فصل)\* واذا ثبت احسان الزاني بالاقرار أو بالبينه فهو سواه يرجم وكذلك لو شهد الشهود أنه جامعها أو باضعها ولم يشهدوا انه دخل بها صار محصنا كالمشهدوا انه جامعها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يكتفى بقولهم دخل بها

\*(فصل في صفة الزنا)\* الزنا علم على الفعل المحظور والحد يسقط بالشبهة والشبهة على ضربين شبهة في العقد فالعقد اذا وجد حلالا كان أو حراما متفق على تحريمه أو مختلفا فيه علم الواطئ انه محرم أو حلال لم يجب الحد في قول أبي حنيفة وقالوا الشافعي اذا تزوج نكاحا جمعا على تحريمه كنكاح المحارم والخامسة

لا يرد عليه نصيب من اقل مخارجه ونصيبه عليه ثم تنظر الى الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه من نصيبه وانتهت

على شيء يأخذ به غيره  
فاسقط سهامه من الفريضة  
ثم اقسام باقي التركة على سهام  
الباقيين (ثم الرد) وهو اذا  
أعطينا ذوى السهام  
سهامهم وبقي سهم لاستحق  
له يرد عليهم بقدر سهامهم  
الا الزوج والزوجة وهذا  
قول عمر وعلى رضى الله  
عنه ما وبه أخذ علمائنا  
(وقال) زيد رضى الله عنه  
يوضع الماض في بيت المال  
وبه أخذ المال والشافعي  
(والاصل) في تصحيح  
مسائله انه اذا لم يكن في  
المسئلة من لا يرد عليه  
فالقسمة على سهام من  
يرد عليهم فان كان فيهم من  
لا يرد عليه أعطينا نصيبه  
من اقل مخارجه ثم نظرنا  
الى الباقي ان استقام على  
سهام من يرد عليهم فيها  
والا ضربنا من يرد عليهم في  
مخرج نصيب من لا يرد عليه  
في باغ فيها نصح السهام  
فان وقع الكسر بعد ذلك  
فالسبيل ما قدمنا وان كان  
من يرد عليهم صنف واحد  
فهم بمنزلة العبيات يعطى  
كل من لا يرد عليه فرضه من  
اقل مخارجه والباقي لهم  
فرضا وادان وقع الكسر  
صحبت المسئلة كالصحيحها  
اذا كان فيها ذوى سهام  
وعصبات (طريق آخر)  
في تصحيح المسائل الردية  
وهو أن نصح فريضة من  
يرد عليهم كالأفراد وانعطى من لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارجه ونصيبه عليه ثم تنظر الى الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه من نصيبه وانتهت

وأخذت المرأة فليس ذلك بشبهة ويجب الحد على الواطئ اذا علم بالتحريم وان كان لا يعلم فلا حد عليه  
 \* (فصل) \* الشبهة في الفعل في سبعة واطن جارية الاب وجارية الام والمطاعة ثلاثا مادامت في العدة وأما الولد مادامت معقدة منه وجارية المنكوحة والبهن اذا وطئ جارية وولاه والجارية المهرتة بطؤها المهرين في رواية كتاب الرهن وذكر في كتاب الحدود أنه بعد المهرين ولا يعتبر ظنه وفي هذه المواضع اذا ادعى فقال ظننت انها تحمل لي لم يجب الحد ولا يثبت نسب الولد وان لم يدع الظن وجب الحد وان ادعاه أحدهما أو لم يدعه الآخر فلا حد حتى يقر جميعا بأنهم ما علم بالحرمة  
 \* (فصل) \* والاقرار بالزنا لا يتعلق به الحد حتى يقر أو يبع مرات في أربع مجالس مختلفة من مجالس المقر دون مجلس القاضي وقال شارحنا يقام باقراره مرة وأما الشهادة على الزنا فلا يقبل أقل من أربعة وقد تقدم  
 \* (فصل كيف يقام الحد) \* واذا حكم بالرجم أمر الشهود أن يبدؤا بالرجم ثم الامام ثم الناس ولا يربط المرحوم ولا يمسك ولا يحفر له اذا كان رجلا ولكنه يقيم قائما وينصب للناس ويرجم وان كانت امرأة فان شاء حفر لها وان شاء لم يحفر ولا بأس لسلك من رعى أن يتعمده مقتله الا اذا كان ذارحم محرم من المرحوم فانه لا يستحب له أن يتعمده مقتله ويجزى في التعزير وحده الزنا وكذا في حد الشرب في الرواية المشهورة وعن محمد أنه لا يجزى في الشرب وأما حد القذف فلا يجزى فيه ولكن يترع عنه الحشوا والفروا أما المرأة فلا يترع عنها نياها في سائر الحدود والاحشوا والفروا وقال أبو حنيفة الحد في الاعضاء كلها ما عدا الفرج والوجه والرأس وقال أبو يوسف يتقي الصدر والبطن ويضرب الرأس سوطا أو سوطين ويفرق على الكتفين والذراعين والعضدين والساقين والقدمين وأما في التعزير فلا يفرق على الاعضاء  
 \* (فصل) \* وينبغي للقاضي اذا ضرب الناس في الحدود كلها أن يضرب الرجال قياما وبأمر الجلال أن لا يرفع يده بالسوط جردا ولا يخففها جردا ولكن وسطا من ذلك وضرب الشاب والشيخ في الحدود كلها سواء في الإجماع واذا اقتصر للناس في جراحتهم دعا بطبيب رفيق يقتص لهم وأجرته على المقتص له ويستحب للسلطان أن يختار رجلا لا عدلا لا قامة الحد ودعى أهلها عارفا بوجوه ذلك لماله في ذلك من الحق فقد كان على من أبي طالب رضى الله عنه يقيم الحد لابي بكر وعمر في خلافته ما ولا تقام الحدود الا بالسوط ولا تكون بالدرقة وقال بعضهم وانما كان درقة عمر لا ادب فاذا حضرت الحدود وقرب السوط ولا يعاد الحد بالسوط اذا أقيم بالدرقة فقد يكون من الدرقة ما هو أوجع من كثير من السياط فلا يجمع عليه حدان الا أن تكون الدرقة لطيفة لا تؤلم ولا تؤرجع فيه عدا الحد بالسوط ولا يعمد بضربة يمكن ضربة قبلها بل يفرق عليه الضرب اذ فيه راحة ولا يشاط باليدى والارجل ولا يجع بالارتباط بداهل ترك له يدفع به عن نفسه هذا في الحدود وأما العقوبت والتعزيرات فاعظام منها فهو كما تقدم في الحدود وما خف منها عوقب صاحبه على شأنه وربما كان يحبس دون ضرب وسيأتي ذكره ان شاء الله تعالى ويكون السوط الذي يجلبه متوسعا لا جديدا ولا خلقا ويكون قد قطعت ثمرته وغرمة السوط معقدة طرفه كذا قال الجوهري

\* (فصل في القذف) \* عن أبي يوسف فممن قال لغيره في رضا أو غضب است لا يليك فهذا ذف \* (مسئلة) \* ولو قال ليس هذا أبالك فان قال في رضا أو على وجه الاستفهام فليس بقاذف ولو قال في غضب أو على وجه التعزير فهو قاذف \* (مسئلة) \* ولو قال لست لا يليك فليس بقذف بالزنا لان معناه لم تلدك أمك وانما الزانية هي التي تلد من الزنا التي لا تدب بخلاف نصيب من الاب لانه قطع نسبه ونفاه وانما يتنفي بزنا الام فكان قاذفا \* (مسئلة) \* ولو قال يا ابن الزانية وأمه التي ولدته مسلمة فعليه الحد وان كانت كافرة فلا حد عليه ولا يبالى بحال الجدة لان الامية حقيقة للولادة والجدة تسمى بها مجازا \* (فرع) \* ولو قال يا ابن مائت زانية فانه يعتبر بحال الجدة لان معناه زنت مائة مرة \* (فرع) \* ولو قال أنت ابن فلان لرجل أجنبي في حال الغضب فهو قاذف

نحضر بنا كل هذا التصحيح  
وعلى هذا جميع هذا الوجه  
وقياسه وبالله التوفيق (ثم)  
يجب أن تعلم أن الموافقة  
أيما اتفقت فلها نتائج ومغرات  
واذا خرجنا مسألة من  
المناسخ أو غيرها أو طينا  
كل ذي حق حقه وأوقية  
منه ثم ألقينا الانصباء كلها  
توافق بعضها بعضا في جزء من  
الاجزاء الصحيحة فنمرة  
هذا الموافقة أن تقتصر من  
كل نصيب على جزء الوفاق  
وتخرج المسئلة من وضعها  
وعلى هذا يدور كثير من  
المسائل فاحفظه  
\* (فصل في ذوى الارحام) \*  
وهم خمسة أصناف (أولهم)  
أولاد البنات وأولاد بنات  
الابن (والثاني) الجدود  
الفاسد والجدات الفاسدات  
(والثالث) أولاد الاخوات  
لاب وأم أولاد وأولاد  
الاخوة والاخوات لام وبنات  
الاخوة (والرابع) الاخوال  
والخالات والعمات كلهن  
والاعمام لام وبنات الاعمام  
وأولادهؤلاء (والخامس)  
عمات الآباء والامهات  
وأخوالهم وخالاتهم وأعمام  
الآباء لام وأعمام الامهات  
كلهم وأولاد هؤلاء  
(وأولاهم) بالبراث أولهم  
ثم ثانیهم ثم ثالثهم ثم رابعهم  
ثم خامسهم في رواية عن  
أبي حنيفة وقوله الفتوى  
(وروي) عن أبي حنيفة أن  
الجد الفاسد أولى بالمال من  
أولاد البنات (وقال) أبو يوسف ويحمد أولاد الاخوات وبنات الاخوة أولى من الجد الفاسد أب الام وكل واحد أولى من والده عقوبة

للاجنبى ولا م ذلك الذي خاطب لان حقيقة انني النسب لكن يستعمل للتشبيه في أحد ألافه فتحكم الحالة  
فان كان في غضب يحسب قذفا له لان الحالة تدل عليه وان كان في رضا يحسب على التشبيه بدلالة حاله  
كذا في شرح التجريد \* (فرع) \* ولو قال استلأتم أو لانسان أو لرجل لم يكن قاذفا لانه لبس فيه معنى  
نسبة الام الى الزنا فلم يكن قذفا ولو قال يا ابن الزنا فهو قاذف ولو قال لرجل لم يقبوح فانه يعز ولا يجب الحد  
في قول أبي يوسف ويحمد حتى يضيف الفعل الى السبيل وعلى قول أبي حنيفة لا يكون قذفا بحال وعليه  
التعزير لان الواطئة عنده وعندهما معنى الزنا \* (مسئلة) \* ولو قال يا ابن القعبة يعز ولان القعبة اسم  
للمتعرضة لارتداد الزانية  
\* (فصل) \* ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلعا في المكان الذي قذفه فيه أو في الوقت الذي  
قذفه فيه وجب الحد عند أبي حنيفة وقال لا يجب الحد ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر  
أنه قذفه يوم الجمعة فلا حد عليه في قولهم وعن محمد إذا شهد الشهود فقالوا رأينا أنه يزني فيما دون الفرج  
قال لا يحد ولا يحدون ولو قالوا رأينا أنه يزني ثم قالوا بعد قطع الكلام زني فيما دون الفرج ضرر بالحد انظر  
الايضاح \* (مسئلة) \* لو صدق المذوف القاذف في قذفه أو شهد عليه الشهود بذلك جازت الشهادة ولا حد  
على القاذف \* (مسئلة) \* ولا تجوز الشهادة على القذف الا بشهادة رجلين ولا تقبل فيه شهادة النساء  
مع الرجال والشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي \* (مسئلة) \* وإذا ادعى القاذف ان المذوف  
صدقه جازت على ذلك شهادة رجل وامرأتين والشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي  
\* (فرع) \* ولو ادعى المذوف انه بينة حاضرة في المصمر على قذفه فان أباه حنيفة رضى الله عنه قال أجس  
المدعى عليه لقبيل المالحا كم من مجلسه يريد بذلك الملازمة ولا يأخذ منه كفيلا بنفسه وقال أبو يوسف يأخذ  
الكفيل \* (فرع) \* لو أقام المدعى شاهدا واحدا عدلا أو شاهدين لا يعرفهما القاضي قال أبو حنيفة  
يحبسه وقال أبو يوسف لا يحبس به بقول الواحد العدل لان قول الواحد لا يصلح حجة لاثبات الحق بخلاف  
الشاهدين فان قولهما يصلح حجة في ذلك وأبو حنيفة يقول الحجة توجب بالعدد وبعمل بها عند العدل وإذا  
وجد الواحد عدلا وجد الوصف والعمل للشهادة فأورث التهمة والحبس شرع منه التهمة انظر شرح  
التجريد \* (مسئلة) \* ولو أقام بينة واحدة وادعى انه بينة أخرى خارج المصمر لا يحبس وكذا إذا ادعى  
ان شهوده غيب وطلب التأجيل من القاضي لم يؤجله وكذا إذا ادعى ان شهوده محضون في المصمر أجعل  
ما بينه وبين قيام القاضي فيلزمه ويقول ابعت الى شهودك وأحضرهم وقال أبو يوسف ويحمد يؤجل يومين  
أو ثلاثة ويؤخذ منه الكفيل وأبو حنيفة يقول ان التكفيل استئناف وانه لا يلائم الحدود والتأجيل أكثر  
من مجلس القاضي منع عن استيفاء الحق بلا حجة فلا يجوز \* (فرع) \* روي عن محمد انه اذا ادعى انه  
بينة حاضرة ولم يجد أحدا يبعثه الى الشهود فان القاضي يبعثه ممن صاحب الشرط من يحفظونه ولا  
يترك حتى يفر فان لم يجد ضرب الحد فان أقام بينته بعد ذلك على صدق قذفه أطلقت شهادته وأجرته لانه  
ظهر بالبينات ان المذوف لم يكن محصنا وكلامه لم يكن قذفا وانه جلد خطا والله أعلم  
\* (فصل فيمن له المطالبة بالحد) \* حد القذف لا يورث ويطلق بموت المذوف لان الغالب فيه حق الله  
نعالى والارث لا يجوز في حقوقه ولو قذفه بعد الموت فلا بد أن يأخذ بالحد ولا بنات الابن وبنات الابن  
ولا يأخذ الحد للام والوالد أو ولد ولا يأخذ ذلك أخ ولا عم ولا مولى لان القذف يتناول الولد باعتباره  
الاتحاد الثابت بالجزئية والاجزئية بينه وبين غيره وقال أبو حنيفة يستوى في ذلك ولد الابن وولد البنت  
وقال محمد يأخذ الحد من يرث ومن لا يرث يريده ولد الابن دون ولد البنت لان الارث بالآباء دون الامهات  
ويجوز للاب بعد من الولد أن يطالب بالحد مع بقاء الاقرب فيكون لابن الابن أن يطالب مع بقاء الابن  
خلاف الفر \* (مسئلة) \* وليس للولد أن يطالب أباه أو جده وان عابحد القذف ولا جدته لان الحد



ورواه أولى من أيويه عندهما وهم لا يوثقون مع ذي سهم ولا عصبة سوى أحد الزوجين (٢٢٧) \* (فصل في الصنف الأول) \* فأولاهم

بالميراث أقربهم - (فان) استووا في القرب فولد الوارث أولى (واختلفوا) في ولد ولد الوارث والصحيح أنه ليس بأولى (مثاله) بنت البنت أولى من بنت بنت البنت لانها أقرب وبنت بنت الابن أولى من بنت بنت البنت لانها ولد الوارث (بنت) بنت البنت وبنت بنت بنت الابن فالمال بينهما في الصحيح والقسمة على أبدانهم ان انفقت أصولهم وان اختلفت فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة وعند محمد وهو أشهر الراويين عن أبي حنيفة القسمة على أول خد لا ف مع اعتبار صفة الأصول في الفروع واعتبار عدد الفروع في الأصول (ثم) كل شيء جعلناه لاصل ينقل ذلك الى فرع (مثاله) بنت ابن بنت وبنت بنت بنت فمعد أبي يوسف المال بينهما باعتراف الأبدان وعند محمد أثلاثا سهمان لبنت ابن البنت وسهم لبنت بنت البنت كله مات عن ابن وبنت فينقسم المال بينهما أثلاثا ثم ما أصاب ابن البنت فلولده وما أصاب بنت البنت فلولدها (بنتا) ابن بنت وبنت بنت بنت فمعد أبي يوسف المال بينهما أثلاثا باعتبار الأبدان (وعند) محمد خمس المال

عقوبة وليس للولد ولاية عقوبة بجنائته عابه كالعصا \* (مسألة) \* يستحسن من الحاكم اذا رفعه اليه قبل ان يثبت أن يقول للمدعى أعرض عن هذا \* (فصل في الحاربة وعقوبة الحارب بين وقطاع الطريق) \* صفة الحارب وهو الخارج عن طاعة الامام اذا كان به منع متوكل من خرج في غير مصر بسلاح أو خشب فامتنع وقدر أن يدفع عن نفسه فقد حارب ومن فعل ذلك في المصر فليس ذلك بحارب ولا يقيم عليه الحد في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يقيم عابه لان هذه جنابة فلا تختلف باختلاف الامكنة فكذلك حكمها قلنا ان الحكم يتفق بقطع الطريق لا بجنابة مطلقا وانه لا يتحقق في المصر ولا قرى يمانه لانه تطويت أمن على وجهه يقطع الطريق به وانه يتحقق خارج المصر لانه لا يطعمه الغوث وقال أبو حنيفة من قطع الطريق بين الكوفة والحيرة لا يقيم عليه الحد وهو هذا كان في زمانه وأما الآن فصار بمنزلة البرية يطعمه الغوث فيتعلم به الحد وانما يسمى بحارب لان المال محفوظ في المصر بحفظ الله والمتعرض له متصور بصورة الحارب لله ورسوله وسواء في ذلك من باشر القتل وأخذ المال ومن لم يباشر لان قطع الطريق مضاف الى الكل لان الذي لم يباشر معين للباشر ومحقق معنى فعله بترصده للدفع عنه والارهاب فصار كالرديف باب الغنمة \* (فصل في عقوبة قطاع الطريق) \* نزل قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية في قطاع الطريق قال أصحابنا الاحكام المذكورة في الآية على الترتيب فمن أخاف السبيل ولم يقتل ولم يأخذ مالا نفي ومن اخذ مالا قطع يده اليمنى ورجله اليسرى ومن قتل ولم يأخذ مالا قتل ومن قتل وأخذ المال فالامام فيه مخير فان شاء قطع يده ورجله وصلبه وان شاء قتله ولم يقطع وروى عن أبي يوسف انه قال لا أعفيه من الصاب وقال محمد يقطع ولا يصاب لان القطع مع الصاب عقوبة تان كل مقبلة بحالة فلا يجمع بينهما ما ذكر أبو الحسن عن أبي يوسف انه يصلب بعد القتل ويده ليه الامام ثلاثة أيام ثم يخلى بينه وبين أهله وأما النفي المذكور في الآية وهو أن يأخذوه ويحبسه حتى يحدث توبة فان تاب قبل الاخذ وثبتت اليد سقط الحد وان تاب بعد ذلك لم يسقط \* (فصل) \* اذا سقط الحد دفع من قتل منهم بجديده الى الايام فقتلوا أو يعفون لانه وان خرج الفعل من أن يكون قطعا للطريق لكن لم يخرج عن كونه قتلا فترتب عليه حكمه وحكم القتل العمدا ما ذكرنا \* (فرع) \* وان كان القتل بعصا أو حجر فعلى عاقلة الدية وكذا اذا تاب الحاربون قبل القدرة عليهم فالحكم في القصاص وضمان الاموال نحو ما لو أخذوا من غير قطع الطريق وكذا اذا أخذوا قبل التوبة ولم يكونوا أخذوا مالا ولا قتلوا ولكن أصابوا جراحات وجب عليهم القصاص فيما استطاع ويضمنون ما لا يستطيع ويستودعون الحبس حتى يتوبوا \* (فصل في السيرة في البغاة) \* قال أبو حنيفة اذا وقعت الفتنة بين المسلمين ينبغي أن يلزم بينهم ولا يخرج الى الفتنة فان دعاه الامام وعنده قنفي وقدرة لم يسعه التخلف لان طاعة الامام فرض حالة القدرة وينبغي للامام اذا بلغه ان الخوارج يتأهبون للقتال أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك لان دفع الشر قبل وقوعه أسهل من الدفع بعد وقوعه وان لم يعلمهم الامام حتى تعسكروا وتأهبوا للقتال بعث اليهم من يدعوهم الى العدل رجاه أن يعودوا اليه وقد بعث على كرم الله وجهه الى أهل حروراء يدعوهم الى العدل فان أبوا قاتلهم وهزمهم فان هزمهم واهم فتة يلجئون اليها فيبقى للامام العدل أن يتبع مدبرهم ويجهز على جريحهم ويقتل أسيرهم وان شاء حبسه لانه لو دخلهم يعودون حربا علينا وان لم يكن لهم فتة لم يفعل شيئا من ذلك \* (مسألة) \* ما ظفر أهل العدل من كراع أهل البغي وسلاحهم فلا بأس أن يستعينوا به على قتالهم ويجوز للامام أن يأخذ أسلحة أهل العدل اذا احتاج اليه \* (مسألة) \* ما أصاب الامام من الخوارج حبس عنهم فاذا زال بغيتهم رد عليهم ما أصاب الخوارج من أهل العدل من دم أو جراحة أو مال

لبنت بنت البنت وأربعة اجسامه لبنتي ابن البنت كانه مات عن ابنتي بنت وبنت بنت فيقسم المال بينهما اثنا عشر

وما أصاب بشي البنت فلولد بهما هذا هو (٢٢٨) اعتبار عدد الفروع في الأصول والاول اعتبار منه الاصول في الفروع (بنت) ابن بنت وابن

بنّت بنت فهد أبي يوسف  
ثالث المال لبنّت ابن البنّت  
وثلاثه لا بن بنت البنّت  
اعتبار اللابدان دون  
الاصول (وعند) محمد  
ينعكس الجواب فابن بنت  
لبنّت له ثالث المال وبنّت  
ابن البنّت لها الثلثان اذ هو  
يعتبر الاصول دون الابدان  
(وان) اختلف بطن ثم  
اختلف بطن فعلى قول  
أبي يوسف يعتبر الابدان  
(وعند) محمد يقسم على اول  
بطن اختلف ويجهل من  
يدلى بالذكر فريعا على  
حدة ومن يدلى بالانثى فريعا  
على حدة ثم يقسم على الثاني ثم  
على الثالث الى ان ينتهى  
(مثاله) بنت بنت بنت  
وبنت ابن بنت وابن ابن  
بنت فعند أبي يوسف يعتبر  
الابدان (وعند) محمد خمس  
المال لبنّت بنت البنّت  
وثلاثا أربعة الاخماس لابن  
ابن البنّت وثلاث اربعة  
الاخماس لبنّت ابن البنّت  
(ولو) كان معهم ابن بنت  
بنت أيضا فعند محمد ثلث  
الثلاثين لبنّت ابن البنّت  
وثلاثا لثلاثين لابن ابن البنّت  
وثالث الثلث لبنّت بنت البنّت  
وثلاثا لثلاث لابن بنت البنّت  
وكذا البنات فاذا كانت  
قرباته من جهتين قال أبو  
حنيفة ومحمد من كان له  
قربتان من ذوى الارحام  
يرث من القربتين جميعا  
وهى رواية عن أبي يوسف  
رحمهما (وعنه) انه لا يرث الا

استهلكه فذلك موضوع وما فعلوه قبل التحيز والخروج يؤخذون به وكذلك ما فعلوه بعد تفرق جمعهم  
 \* (فصل في الردة) \* والعياذ بالله ونسأل الله حسن الخاتمة وهي الكفر بعد الاسلام ويكون بصريح وبالقط  
 يقتضيه وبفعل يتضمن منه فالصريح واضح كقوله أشرك بالله أو كفر بجمعه صلى الله عليه وسلم واللفظ الذي  
 يقتضيه مثل أن ينسب التأثير إلى التجويم ومثل الخطيب يرى كافرا يريد أن ينطق بكلمة الاسلام فيقول له  
 اصبر حتى أفرغ من خطبتي فإنه يحكم بكفر الخطيب لأنه يقتضي أنه أراد بقاء الكفر وهذا رأيت نضالاهل  
 المذهب ولكن غاب عنى موضعه ووقعت مسئلة في أيام شهاب الدين القرافي بمصر وكان أهل العلم إذ ذاك  
 متوافرين وهي ان رجلا قال لا خ أمان الله البعيد كافرا فأتى شرف الدين السكري بكفره قال لأنه أراد  
 أن يكفر بالله وأفتى القرافي بعدم كفره واحتج بان ارادة الكفر لم تكن مقصودة وإنما أراد التغليب في الشتم  
 وارادة التكفير شئ يؤول اليه الامر وما قاله القرافي هو مذهب أبي يوسف فحدث قال لو قال لا خرقبض الله  
 روحا على الكفر انه لا يكفر ونعمام ذلك انظره في الخلاصة في الجنس الخامس من كتاب ألفاظ الكفر  
 واللفظ الذي يقتضي الكفر كعدم العلم من الشريعة ضرورة كالصلاة والصيام انظر القنية وما حكي فيها  
 من نظم الزندوسني وأما الفعل الذي يتضمن الكفر مثل التردد في الكنائس والتراتم الزناري الاعياد انظر  
 الخلاصة وكسطلنج الركن الاسود بالنجاسات والقائم المصحف في المقادورات وكذلك وضع رجله عليه استخفا  
 من القنية وهذه الافعال دالة على الكفر لانها كفر لما قام من الأدلة على بطلان التكفير بالذنوب  
 \* (مسئلة) \* عن أبي يوسف انه اذا طلب الامهال أجل ثلاثون يوما يأتي بكامة الشهادتين ويتبرأ من  
 الدين الذي انتقل اليه فان تاب المرتد ثم رجع فارتد ثم رجع كان حكمه في الدفعة الثانية كالدفعة الاولى  
 وكذلك الدفعة الثالثة والرابعة وفي المرة الرابعة اذا تاب بضره وبغلى سبيله وفيه لي يحبس حتى يرى عليه  
 خشوع التوبة والاحلاص \* (مسئلة) \* وأما المرتدة فلا يجب قتلها ولكنها تحبس وتجب على الاسلام قال  
 الحسن واجبارها على الاسلام أن تحبس ثم يخرجها في كل يوم فيعرض عليها الاسلام فان أبى ضربها  
 أسواط ثم يحبسها كذا يفعله أبدا \* (مسئلة) \* قالت في الغضب أيامه يوديه أو كافرة حرمت على الزوج  
 من القنية والله أعلم

﴿فصل في سب الله تعالى أو الملائكة أو الأنبياء أو أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم﴾ وقد استوفى القاضي عياض في كتابه المسمى بالشفاء الكلام في هذا وما أشبهه ولم يترك لغيره مقالا وقال رحمه الله لا خلاف أن سب الله تعالى من المسلمين كافر حلال الدم واختلاف أهل العلم في استتابته ﴿فصل﴾ ومن سب ملكا من الملائكة قتل ووقع في الخلاصة لو قال اهاؤك على كقاء ملك الموت قال الحاكم عبد الرحمن إن كان قاله الكراهة الموت لا يكفر ولو قاله لعداوة ملك الموت يكفر

\* (فصل) \* وكذلك الحسب في سب الانبياء عليهم السلام قال القاضي عياض في الشفاء من سب النبي  
 عليه السلام أو عابه أو ألحق به نقصاً في نسبه أو نفسه أو دينه أو خصلة من خصاله أو عرض به أو شبهه بشئ  
 على طريق السب والازدراء عليه أو النقص لشأنه أو الغضب منه والعيب له فهو سب ولو سبوا كان أو نصراً  
 وكذلك من لعنه أو دعى عليه أو غنى مضرته أو نسب اليه ما لا يليق بمحسبه على طريق الذم أو عبث في وجهه  
 العزبة بخفف من الكلام أو بشئ مما جرى من البلاء والمحنة عليه أو عصمته بشئ من العوارض البشرية  
 الجائرة والمعهود نذبه قتل قال هذا كله إجماع من العلماء وأئمة الفتوى من لدن العهدة رضوان الله عليهم  
 إلى هلم جرا \* (مسئلة) \* لو شهد شاهدان أحدهما عدل ان رجلاً سب النبي عليه السلام فإنه يلزمه الادب  
 والحب والتواضع ويأطال سجنه حتى تظهر توبته

﴿فصل فيمن سب أزواجه أو أصحابه صلى الله عليه وسلم﴾ \* وسبهم ونقصهم حرام ملعون فاعله ومن شتم أحدا من أصحاب النبي عليه السلام أبا بكر أو عمر أو عثمان أو عليا أو معاوية أو عمر بن العاص فان قال

روحہ اللہ (یعنی) ان لا یثرب الامن جهة واحدة کما فی الجہۃ ذاب الجہتین ہندہ (مثالہ) ابن ابن بدتھو ابن بدت بدت و بقت بدت

بنت (صورته) رجل له بنتان متتاوخلت احدهما ابنا والاخرى بنتا تزوج الابن البنت فولدت له (٢٢٩) ابنا ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتا (فالولد) أولا ابن

كافوا على ضلال وكفر قتل وان شتمهم بغير هذا من مشاعة الناس نكل نكالا شديدا \* (مسئلة) \* الرافضي ان كان يسب الشيخين ويأعنهم فهو كافر وان كان يفضل عليا على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم الا يكون كافر الكنه مبدع والمعتزلي مبدع الا اذا قال باسحالة الرؤية فحينئذ هو كافر والمشبه مبدع فان أراد بالبدل الجارحة فهو كافر والمبتدع صاحب البدعة الكبيرة وفي المنتقى سئل أبو حنيفة عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال ان تفضل الشيخين وتحب الحسنين وترى المسيح على الخفين وتصلى خلف كل برو فاجر والله الهادي من الخلاصة وروى عن مالك من سب أبا بكر جلد ومن سب عائشة رضي الله عنها قتل فقبل له لم فقال من وماها فقد خالف القرآن

\* (فصل) \* ومن سب غير عائشة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ٢ ففيها اختلاف بين أهل العلم أحدها أن يقتل لانه سب النبي عليه السلام بسب حليته والاخر انها كسائر الصحابة يجلد جلد المعتزلي

\* (فصل) \* ومن انتسب الى آل النبي صلى الله عليه وسلم يضرب ضربا وجيعا ويشهر ويحبس طويلا حتى تظهر نوبته لانه استخفاف بحق الرسول عليه السلام

\* (فصل) \* ومن استخف بالقرآن أو بشئ منه أو جحد أو حرقه أو كذب بشئ منه أو أثبت ما نفيه أو نفي ما أثبته على علم منه بذلك أو شك في شئ من ذلك فهو كافر عند أهل العلم بالاجماع وكذا من غير شئ منه أو زاد فيه كفعل الباطنية والاسماعيلية أو زعم انه ليس بحجة للنبي عليه السلام أو ليس فيه حجة ولا معجزة كقول هشام القرطبي ومعه الزمري انه لا يدل على الله ولا حجة فيه لرسول الله ولا يدل على ثواب ولا عقاب ولا حكم فلا يحال في كفرهما بهذا القول وكذا ان كفرهما بانكارهما أن يكون في سائر معجزات النبي حجة له أو في خالق السموات والارض دليل على الله سبحانه لمخالفتهمما الاجماع والنقل المتواتر عن النبي عليه السلام باحتجاجه بهذا كله وتصريح القرآن به

\* (فصل) \* وقد تقدم ان من سب نبيا أو ملكا من الملائكة فان سبيله سبيل من سب النبي عليه السلام قال صاحب الشفاء وهذا فيمن حققنا كونه من الملائكة والانبياء كجبريل وميكائيل وخزنة الجنة وخزنة النار أعاذنا الله منها والزبانية وحلة العرش وكفر راثيل واسرافيل ورضوان والحفظة ومنكر ومنكر من الملائكة المتفق على قبول الخبر الواوذب كرههم فاما من لم تثبت الاخبار بتعيينه من الملائكة والرسول كهاروت وماروت من الملائكة والحضر واقمان وذو القرنين ومريم وآسية وخالد بن سنان المذكور انه نبي أهل الرس وزرادست الذي تدعى الجوس ويدكر الماورخون نبوته فليس الحكم في سبهم والكفار بهم كالحكم فيمن قدمناه اذ لم تثبت لهم تلك الحرمة ولكن يزعمون نفعهم وأذا هم يؤذ بحال المقول فيهم لاسيما من عرفت صديقه وفضله منهم كمرهم وان لم تثبت نبوته وأما انكار نبوتهم أو كون الآخون من الملائكة فان كان المتكلم في ذلك من أهل العلم فلا حرج لاختلاف العلماء في ذلك وان كان من عوام الناس زجر عن الخوض في مثل هذا فان عادأب اذ ليس لهم الكلام في مثل هذا وقد ذكره السلف في مثل هذا مما ليس تحتهم عمل لاهل العلم فكيف بالعامية

\* (فصل في عقوبة الساحر والخناق والزندق) \* قال في النوازل الخناق والساحرة تلاق اذا أخذوا انهما ساعيان في الارض بالمسادة فان تابا ان كان قبل الفاجرهم - ما قبالت قوتهم ما بعد ما أخذوا لويقتة لان كافي قطاع الطريق وكذا الزندق المعروف والداعي اليه يعني الى مذهب الاحاد قال رحمه الله والاباحي على هذا ولا تقبل قوته كذا أفنى الشيخ الامام عز الدين الكندي والخناق انما هم أنظار الخلاصة \* (فصل في عقوبة العائن) \* وفي الموطا وغيره من كتب الحديث ان سهل بن حنيف اغتسل بالجرار فترع جبة كانت عليه وعامر بن ربعة ينظر اليه وكان سهل رجلا أبيض حسن الجلد قال فقال له عامر بن ربعة ما رأيت كال يوم ولا جلد عذرا فقولك سهل مكانه واشتد وعكف فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجابته

ابن بنت وهو ابن بنت بنت والموودة ثانيا بنت بنت بنت فسلومات الزوجان ثم مات الجد فعند أبي يوسف رحمه الله في رواية المال بينهما انهما سبوا خمس المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لذى القربتين وعنه في رواية يقسم المال بينهما اثلاثا سهمان لذى القربتين لمكان الذكورة وسهم لبنت بنت البنت (وعند) محمد سدس المال لبنت بنت البنت وخمسة أسداسه لذى القربتين \* (فصل في الصنف الثاني) \* وهم الحدود الفاسدة والحدات الفاسدات أو لاهم بالميراث أقربهم - م الى الميت فان استوا في القرب فمن يدل يوارث فهو أولى عند البعض ولا تفضل له عند الاخرين (فان) استوا في القرب وليس فيهم من يدل يوارث نظر فان كانوا من جانب واحد من جانب الأب أو من جانب الأم واتلفت صفة من يدلون بهم فالقسمة على أبدانهم - ان كانوا ذكورا أو إناثا فبالسوية وان كانوا مختلطين فلذ كرمثل حظ الانثيين وان اختلفت صفة من يدلون بهم يقسم على أدنى بطن الى الميت اختلف كما في الصنف الأول (وان) كانوا من جانبين يجعل الثلثان

لقربة الاب والثلث اقربة الام ثم ما أصاب كل فريق يقسم فيما بينهم كالوانفردوا (ومثاله) أب أم أب الاب أب أم الاب فهم اجدان من



قبل الاب وأب أم أب الام وأب (٢٣٠) أب أم الام فهم اجدان من قبل الام فيقسم المال أولاً ثلثاً لثلاثه لقراءة الاب والثلث لقراءة الام ثم

سهلا وعن وانه غير رافع معك يا رسول الله فاناه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحببه سهل بالذي كان من شأن عامر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام يقتل أحدكم أخاه الأبركت ان العين حق توفاه فتوفاه له عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به بأص وفي رواية انه عليه الصلاة والسلام الام دعا عامر فاقبض عليه وقال علام يقتل أحدكم أخاه الأبركت اغتسل له فغسل عامر وجهه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه ودخل ازاره في قدح وروى عن الزهري انه قال الغسل الذي أذكر كناه عليه علمهنا بصلواته أن يوثق العائن بقدر فيه ماء فيمسك مرتفعاً عن الارض فيدخل فيه كفيه فيتمضمض ثم يمسح في القدر ثم يغسل وجهه في القدر مرة واحدة ثم يدخل يده اليسرى فيصبع بها على كفه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصبع بها على مرفقه الايسر ثم يدخل يده اليسرى فيصبع بها على قدمه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصبع بها على قدمه اليسرى كل ذلك في القدر ثم يدخل داخل ازاره في القدر ولا يوضع القدر في الارض ويصب على رأس المعين من خلفه صبة واحدة وقيل يستعمل ويصب عليه ثم يكفأ القدر على الارض ورائه وأما داخله ازاره فهو الطرف المتدلى الذي يقضى من متروكه الى جلده قال بعض علماء الحديث وغيرهم فان امتنع من الوضوء قضى عابه اذا خشى على المعين الهلاك وكان وضوءه العائن يبرئ عادة ولم يزل الهلاك منه الا بهذا الوضوء لانه من باب احياء النفس كذل الطعام عند الجماعة وقال بعضهم يحبر على الوضوء ان امتنع منه وان أياه أمر أن يفعله بالادب للجميع حتى يفعله بنفسه ولا يفعله غيره به عند امتناعه فان الشفاء منوط بفعله كما ان المرض النازل كان بسببه فلا يندفع ما تزل الا بفعله

(فصل) قال بعضهم وقد ذكر الناس في أمر العين وجوهاً أمحها أن يكون الله سبحانه وتعالى قد أجرى العادة عند تعجب الناظر من أمر دون أن يبرك أن يعرض المتعجب منه أو يتلف أو يتغير الا ان العائن اذا برك وهو أن يقول بارك الله فيك بطل المعنى الذي يخاف من العين ولم يكن له تأثير فان لم يبرك وقع ما أجرى الله به العادة عند ذلك وقد يتلافى ذلك بعد وقوعه بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن العربي الباري سبحانه وتعالى هو الخالق لما في السموات والارض فليس فيه ما حركة ولا سكون ولا حكمه ولا لفظه الا الله سبحانه وتعالى خالقها في العبد وهو مقدره له وهو تعالى رتب أفعاله ورتب أسبابها ورتب العوائد على أسبابها مثال ذلك العين فان النفس اذا رأت صورة تستحسنها فقلب ذلك عليها واستولى ذلك على القلب فان لم ينطق بحرف لم يخلق الله شيئاً وان نطق بالاستحسان والتعجب من الجمال فقد أجرى الله تعالى في بدن المعين المرض والهلاك على قدر ما يريد الله تعالى فلذلك نهى العائن عن القول والبارئ تعالى وان كان قد سبق من حكمه الوجود بذلك فقد سبق من حكمته ان العائن اذا برك سقط حكم فعله ولم يظهر له أثر والبارئ سبحانه يرد قضاءه بقضائه ومن حكمته انه جعل وضوء العائن يسقط أثر عينه وذلك بخلافه لا يعلمها الا الخالق الخاص والعام وكذلك ما يحدث عند قول الساحر وقع فعله في جسم المسحور وضعه الله تعالى في الارض بمشيئته وحكمته ومن فصول الشريعة وفضلها وحكمتهما بالاعتناء بوضع الله تعالى من الرقي في اذهاب الامراض من الابدان بها وابطال سحر الساحر ورد عين العائن عند الاسترقاع بها ودفع كل ضرر باذن الله تعالى والبارئ تعالى هو الذي خلق الشفاء عند الاسترقاع كما خلق الشفاء من الداء عند استعمال الدواء ولا حظا للدواء في ذلك ولا يصح في عقل عاقل أن يكون جاداً فعلاً وكان الله سبحانه يصرف الانفعال الغريبة داخل البدن بالدوية كذلك يصبر فيها خارج البدن بالرقي والتعويد وقد شهدنا ذلك والمشهد أقوى من الدليل المنطري

(فصل) ومن الزواجر الشرعية التعزير والعقوبة بالحبس والتعزير ناديب استصلاح ورجوع عن ذنوب لم تشرع فيها حدود ولا كفارات والاصل في التعزير برما ثبت في سنن أبي داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجلد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله والاحاديث كثيرة في مثل هذا ذاهب ذادليل

ما أصاب قراءة الاب فيقسم أثلاثاً لثلاثه جلده من قبل أبيه وهو أب أم أب الاب وثلاثه جلده من قبل أمه وهو أب أب أم الاب وما أصاب قراءة الام فكذلك لثلاثه جلدها من قبل أبيها وهو أب أم أب الام وثلاثه جلدها من قبل أمها وهو أب أب أم الام وهذا الجواب على قول من لا يعتبر المدلى بالوارث وأما من يعتبر الادلاء بالوارث فعمده المال كله للجد المذكو وأولاهو أب أم أب الاب

(فصل في الصنف الثالث) قال كلام في أولاد الاخوات وبنات الاخوة لاب وأم (ان) أولاهم أقربهم وعند الاستواء في القرب من كان ولد الوارث أولى فالتسمة على أبدانهم اذا تفتت أصولهم وان اختلفت فهو على اختلاف قدره في الصنف الاول (مثاله) بنت الاخت أولى من بنت بنت الاخت لانها اقرب وبنت ابن الاخ أولى من بنت بنت الاخ لانها اولاد الوارث (بنت) أخت وابن أخت فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين (بنت) ابن أخت وابن بنت أخ وبنت بنت أخ فعند أبي يوسف يعتبر الابدان (وعند) محمد خمس المال لبنت ابن الاخت وثلاثا أربعة الاخص لابن بنت الاخ وثلاث أربعة الاخص

لبنت بنت الاخ (ابن) أخت لاب وأم وبنت اخ لاب وأم فابو يوسف رحمه الله يعتبر الابدان دون الاصول فعنده ثلث المال التعزير



التعزير بالفعل وأما التعزير بالقول فدل عليه ما ثبت في سنن أبي داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب فقال اضربوه فقال أبو هريرة فغضضوا الضارب بيده واضارب بنعله والضارب بشو به وفي رواية بإسناده ثم قال لأصحابه بكتوه فاقبلوا عليه يقولون ما نقيت الله ما خشيت الله ما استحييت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا التكبكيت من التعزير بالقول ولما كان الناس لا يرتدعون عن ارتكاب المحرمات والمنهيات إلا بالحدود والعقوبات والزواجر شرع ذلك على طبقات مختلفة فالعقوبة تكون على فعل محرم أو ترك واجب أو سنة أو فعل مكروه ومنها ما هو مقدر ومنها ما هو غير مقدر وتختلف مقاديرها وأجناسها ومبطلاتها باختلاف الجرائم وكبرها وصغرها وحسب حال المجرم في نفسه وبحسب حال القائل والمقول فيه والقول وهو منقول عن أبي يوسف وقال ابن قيم الجوزية اتفق العلماء على أن التعزير بمشروع في كل معصية ليس فيها حد بحسب الجناية في العظام والصغر وحسب الجاني في الشر وعدمه

\*(فصل)\* والتعزير لا يختص بفعل معين ولا قول معين فقد عزر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهجر وذلك في حق الثلاثة الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن العظيم فحجروا وخسبوا بما لا يكرههم أحد وفضتهم مشهورة وفي الصحاح وعزور رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنقي فأمر بإخراج المختين من المدينة ونفاهم وكذلك الصحابة من بعده ومن ذلك بعض ما وردت به السنة مما قال به ضربه أصحابنا وبعضه خارج المذهب فنها أمر عمر رضي الله عنه بهجر ضبيع الذي كان يسأل عن الذاريات وغيرها ويأمر الناس بالتفقه في المشكلات من القرآن فنضربه ضربا ويجمعوا ونفاه إلى البصرة أو الكوفة وأمر بهجره فكان لا يكاهه أحد حتى ناب وكتب عامل البلاد إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخبره بتوبته فأذن للناس في كلامه ومنها أن عمر رضي الله عنه خلق رأس نصر من حجاج ونفاه من المدينة لما شيب النساء به في الأشهر وخشي الفتنة به ومنها ما فعله عليه السلام بالعربيين ومنها أن أبا بكر رضي الله عنه استشار الصحابة في رجل يفتكج كاتنكج المرأقاشار وأجرحه بالنار فكتب أبو بكر بذلك إلى خالد بن الوليد ثم حرقهم عبد الله بن الزبير في خلافته ثم حرقهم هشام بن عبد الملك أنظر الهداية ومنها أن أبا بكر رضي الله عنه حرق جماعة من أهل الردة ومنها أمره عليه الصلاة والسلام بكسر دنان الخمر وسقنظر وفها ومنها أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر بكسر القدور التي طبخ فيها لحم الجرا اهلية ثم استأذنه في غسلها فأذن لهم فدل على جواز الأمرين لأن العقوبة بالكسر لم تكن واجبة ومنها تحريق عمر المكان الذي يباع فيه الخمر ومنها تحريق عمر قصر سعد ابن أبي وقاص لما احتجب فيه عن الرعية وصار يحكم في داره ومنها ما صدره عمر عاله بأخذ شطر أموالهم فقسماها بينهم وبين المسلمين ومنها أنه ضرب الذي زور على نقش خاتمه وأخذ شيئا من بيت المال مائة ثم ضربه في اليوم الثاني مائة ثم ضربه في اليوم الثالث مائة وبه أخذ مالك لأن مذهب التعزير يزاد على الحد ومنها أن عمر رضي الله عنه لما جدمع السائل من الطعام فوق كفايته وهو يسأل أخذ مائة وأطعمه أهل الصدقة وغير ذلك مما يكثر تعداده وهذه قضايا يصحجه معرفة قال ابن قيم الجوزية وأكثر هذه المسائل سائغة في مذهب أحد \* (مسئلة) \* يجوز التعزير بأخذ المال وهو مذهب أبي يوسف وبه قال مالك ومن قال أن العقوبة المالية منسوخة فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلا واستدلالا وليس بسهل دعوى نسخها وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعدد ونه صلى الله عليه وسلم مبطل لدعوى نسخها والمدعون للنسخ ليس معهم سنة ولا إجماع يصح دعواهم الآن يقول أحدهم مذهب أصحابنا لا يجوز فذهب أصحابه عنده عيا على القبول والرد

\*(فصل)\* إذا ثبت أصل التعزير والعقوبة هل يتجاوز به الحد أم لا ففي رواية عن أبي يوسف أنه اعتبر أقل الحد في الأحرار إذا الأصل هو الحرية ثم نقص سوطا وهو قول زفر وفي رواية نقص خمسة وهو ما نورد عن علي وأكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطا عند أبي حنيفة وأقله ثلاث جلدات وردى عن بعض الشيوخ

فعند أبي يوسف رحمه الله المال كله بين بنت الأخ لاب وام وبين بنت الاخت لاب وام نصفان (وعند) محمد ثالث المال بين بنت الأخ لام وبين

المال لابن الاخت لاب وام وثلاثه لبنث الاخ لاب وام (والكلام) في أولاد الاخوات وبنات الاخوة لاب كالكلام في الفريق الاول عند عدمهم وأما الكلام في أولاد الاخوة والاخوات لام فهوان أولاهم أقربهم ولا يفضل الذكرك على الانثى الا في رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله (مثاله) بنت أخ لام وابن اخت لام فعندهما المال بينهما كالاصول نصفان وعند أبي يوسف على ثلاث الرواية الثلاث بخلاف الاصول (واذا) اجتمع ثلاثة أولاد اخوات متفرقات أو ثلاث بنات اخوة متفرقين واستوا في القرب والدرجة فعند أبي يوسف رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله يعتبر الاصول (مثاله) بنت اخت لاب وام وبنت أخت لاب وبنت أخت لام فعند أبي يوسف رحمه الله المال كله لبنث الاخت لاب وام وعند محمد خمس المال لبنث الاخت لام وخمس لبنث الاخت لاب وثلاثة أجناسه لبنث الاخت لاب وام (بنت أخ) لاب وام وبنت أخ لام فعند أبي يوسف رحمه الله المال كله لبنث الاخ لاب وام (وعند) محمد سدس المال لبنث الاخ لام والباقي لبنث الاخ لاب وام (واذا) اجتمعت ثلاث بنات اخوات متفرقات وثلاث بنات اخوة متفرقين

والاخوات اذا كانت قرابة

ذات جهتين فهو على اختلاف

قد مر في الصنف الاول

(مثاله) ابن أخ لام هو

ابن اخت لاب وبنت اخت

لاب وام (فعند) أبي يوسف

رحمه الله المال كله لبنت

الاخت لاب وام (وعند)

محمد المال كله على خمسة

ثلاثة أخماسه لبنت الاخت

لاب وام وخمساه لابن الاخ

لام الذي هو ابن الاخت لاب

(فصل في الصنف الرابع)

وهو الامام لام ومن في

معناهم من كان لاب وام

أولى ممن كان لاب ومن كان

لاب كان أولى ممن كان لام

(مثاله) عمه لاب وام فهي

أولى من العمه لاب والى

من الاب أولى من التي لام

(خاله) لاب وام وخاله لاب

فالأولى أولى (خال) لاب

وخال لام فالخال للاب أولى

(واغما) يعتبر هذا الترجيح

في جنس واحد ولا يعتبر في

جنسين الا في رواية شاذة عن

أبي يوسف رحمه الله (مثاله)

عمه لاب وام وخاله لاب فالمال

بينهما اثلاثا ثلثاه للعمه

وثلثه للخاله (وعند) أبي

يوسف على تلك الرواية المال

كله للعمه واذا اجتمع

العمات والاخوال والخالات

فالثلثان للعمات بينهما

بالسوية والثلث للاخوال

والخالات بينهم للذكر

مثل حظ الانثيين (والكلام)

في أولاده هؤلاء وبنت الامام

ان أولاهم أقربهم فان استووا في القرب فن كان لاب وام أولى ممن كان لاب ومن كان لاب أولى ممن كان لام (ثم) ولد

أدناه على ما اراه الامام بقدره بقدر ما يعلم انه يترجيه لانه يختلف باختلاف الناس وان رأى الامام أن يضم  
الى الضرب في التعزير الحبس ففصل لانه أصلح تعزير او قد ورد الشرع به في الجملة حتى جاز أن يكتفى به بخار  
أن يضم اليه ولهذا لم يشرع التعزير بالهتمة قبل ثبوته كما شرع في الحد لانه من التعزير وقد تقدم انه لا يبلغ  
بالتعزير بأمر بعينه وبه قال الشافعي ونقل المازري في المعلم عن مذهب مالك انه يحجز في العقوبات فوق الحد  
لما فعل عمر رضي الله عنه في ضرب الذي نقش على خاتمه مائة وقد نهى عليه فوق هذا ونقل ابن قيم الجوزية  
ما تقدم انهما ثلثمائة في ثلاثة أيام وذكرها القرافي وان صاحب القصة عن من زاد رزق كتابا على عمر ونقش  
على خاتمه فخلده مائة فسلط فيه قوم فقال اذ كرتعوى الطعن وكنت ناسيا بخلده مائة أخرى ثم جلد به بعد  
ذلك مائة أخرى ولم يخالفه أحد فكان اجاعا عندهم قال المازري وضرب عرضيعة أكثر من الحد وقد  
أخذ أحد بن حنبل بظاهر قوله عليه الصلوة والسلام لا يجلد أحد أحد فوق عشرة أسواط الا في حد من  
حدود الله فلم يزد في العقوبات على عشرة

\*(فصل في العقوبة بالسجن وذ كرقبته ومن يحبس ومن لا يحبس وفي قدر ما يحبس فيه وفي معاملة

القاضي مع الحبوس وفي مسائل الملازمة)\*

فاما حقيقة السجن فالمسجون مشتق من الحصر قال الله تعالى وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا أي مجبنا وحبسا  
والسجن وان كان أسلم العقوبات فقد تأول بعضهم قوله تعالى الا أن يسجن أو عذاب أليم ان السجن من  
العقوبات المبلغه لانه سبحانه وتعالى قرنه مع العذاب الليم وقد عد يوسف عليه السلام الانطلاق من  
السجن احسانا في قوله وقد أحسن بي اذا أخرجني من السجن ولاشك ان السجن الطويل عذاب وقد  
حكى الله عن فرعون اذا وعد موسى لا جعلناك من المسجونين ونسأل الله السلامة ولما استخلف مروان بن  
الحكم ابنه على بعض المواضع أوصاه أن لا يعاقب في حين الغضب وحضه أن يسجن حتى يسكن غضبه ثم يرى  
رأيه وكان يقول أول من اتخذ السجن كان حليما ولم يرد مروان طول السجن وانما أراد السجن الخفيف  
حتى يسكن غضبه وقال ابن قيم الجوزية الحنبلي اعلم أن الحبس الشرعي ليس هو الحبس في مكان ضيق وانما  
هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه حيث شاء سواء كان في بيت أو مسجد أو كان بتوكيل نفس  
الغريم أو وكيله عليه أو ملازمته ولهذا اسماء النبي صلى الله عليه وسلم أسيرافي سنن أبي داود وابن ماجه  
عن الهرماس بن حبيب عن أبيه عن جده قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي فقال لي الزمه ثم قال لي  
يا أخا بني تميم ماتريد أن تغفل بأسيرك وفي رواية ابن ماجه مر بي آخرها فقال ما فعل أسيرك يا أخا بني تميم  
وهذا كان الحبس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق ولم يكن له حبس معد الحبس  
الخصوم فلما انتشرت الرعية في زمن عمر ابتاع بمكة دارا جعلها سجنيا يسجن فيها جاء أنه اشترى من صلوان  
ابن أمية دارا بأربعة آلاف درهم وجعلها سجنيا وفي هذا دليل على جواز اتخاذ السجن \*(مسئلة)\* ونقل  
ابن الطلاع في كتابه المسمى بالحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اختمت الاثار هل يسجن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأبو بكر أحدا أم لا فذكر بعضهم انه لم يكن لهم سجن ولا سجنيا أحدا وذكر بعضهم أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سجن بالمدينة في ثمرة دمروا عبد الرزاق والنسائي في مصنفيهما وفي غير المصنف  
انه صلى الله عليه وسلم حبس في ثمرة ساعة ثم اخرجته خلى عنه فثبت به ذان النبي صلى الله عليه وسلم سجن  
وان لم يكن ذلك في سجن مخد ذلك وثبت عن عمر انه كان له سجن وانه سجن الحليفة على الهجو وسجن ضيعة  
على سؤاله عن الذاريات والمرسلات والنازعات وشبههن وصر به مرة بعد مرة ونفاها الى العراق وقيل الى  
البصرة وكتب أن لا يجالس أحد قال الحد فلو جاءنا ونحن مائة لتفرقنا عنه ثم كتب أبو موسى الى عمر أنه قد  
حسن توبته فامر عمر نفعلي ببيتهم وبين الناس وسجن عثمان صابي بن الحرث وكان من اصول بني تميم  
وفتا كههم حتى مات في السجن وسجن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الكوفة وسجن عبد الله بن الزبير

\*(مسئلة)\*

اختلافوا فيه والصحيح ان

ذالقرابتين أولى (مثاله)

بنت ابن عم لاب وابن ابن

عمة لاب وام فالثاني أولى

\*(فصل في الصنف الخامس)

وهم اقرباء الابوين وأولاهم

أقربهم (مثاله) عمة الاب

أولى من عمة الجد لانها

أقرب واذا اجتمعت قرابتا

الاب وقرابتا الام فالثالثان

لقرابتي الاب والاثالث لقرابتي

الام ثم ما أصاب قرابتي

الاب يقسم بينهم اثلاثا لثلاثة

لقرابته من قبل ابيه

والثالث لقرابته من قبل

امه وما أصاب قرابتي الام

فكذلك لثلاثة لقرابته من

قبل ابيها والثالث لقرابته

من قبل أمها (مثاله) عمة

الاب وخالته وعمة الام

وخالتها والكلام في أولاد

هؤلاء كالكلام في أولاد

البنات وأولاد الاخوات فيما

يتعلقون ويختلفون

\*(فصل في لواحق الكتاب)

قد ذكرنا ان الولاد على

ضربين ولا عتاقة وولاد

موالاة (فهو) العتاقة كل

من اعتق عبدا أو مات عن

مدرور خرج من الثلث أو

مات عن أم ولد أو استوفى

كتابة عبدا وملك دارحم

محرم منه فتعق عليه فانه

يكون مولى له برته اذا مات

ولا يرث المعتقد منه (وان)

اعتقه اعلى ان لا ولاد له

فالشرط باطل والولاد ثابت

\*(مسئلة) \* ولما كان - ذو رجس الحماكم من جنس الحبس لما فيه من التعويق عن التصرف في مصالح المطالب لان الحماكم يطالب الغريم له دعوى بخاتم أو رسول على ما هو مقر في موضعه فيحصل للغريم تعويق عن مصالحه ثم اذا حضر مجلس الحماكم فقد يكون الحماكم غير جالس للخصوم في ذلك الوقت وربما كان مشغولا عنه بغيره فلا يزال معوقا حتى يتفرغ القاضي للفصل بينه وبين غيره

\*(فصل) \* وفي كفالة الاصل يحبس في الدرهم وأقل من ذلك وفي كتاب النفقات لشمس الانعمة الحلواني يحبس بدافق ويحبس في كل دين ما خلا دين الولد على أحد الابوين أو الجد أو الجدة على أنه يحبس في نفقة الولد الصغير ولا يحبس المكاتب والعبد المأذون بدن المولى والمولى يحبس بدنيته ما هـ اذا كان المأذون مدونا وفي المكاتب اذا لم يكن الدين من جنس بدل الكتابة أما اذا كان من جنس بدل الكتابة فقد ظفر المولى

بجنس حقه فبئذ بيان قصاصا \* (مسئلة) \* الكفيل اذا حبس يحبس المكفول عنه واذا ائمه الطالب فهو يلزم المكفول عنه ان كانت الكفالة بأمره ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على أن رب المال لو أراد أن يحبس الكفيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس الكفيل وكفيل الكفيل وان كثر واو يحبس في الحدود والقصاص في مدة التزكية وفي المنتقى رجل جرح رجلا هـ يحبس حتى يبرأ أن كان الجرح فيه

القصاص حبس وان لم يكن فيه القصاص ان برئ لم يحبس ويستوفى منه \* (مسئلة) \* المرأة اذا حبست زوجه فقال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضعا في الحبس ٣ ولكن تحبس في بيت الزوج وتنف عن قاضي لا مشانه كان يحبسها في وقت قضائه لمصلحة رأى في ذلك وهي صيانتها عن الفجور

\*(فصل) \* وفي كفالة الاصل لا يضرب المديون ولا يغل ولا يقيد الا ان يخاف فراره كذا في المنتقى ولا يخوف ولا يجرد ولا يقيم بين يدي صاحب الحق اهانة ولا يؤاجر ولا يخرج لجمعة ولا عيد ولا حج ولا صلاة جنازة ولا مباداة مريض ويحبس في موضع وحش ولا يبسه طه فرش ولا غطاء ولا يدخل عليه أحد ويستأنس به ذكره السرخصي وفي الاضية انه لا يمنع من دخول الجيران وأهله دليه لانه يحتاج الى المشورة معهم لاجل

الدين ولا يمكنون من المكث معه حتى لا يستأنس بهم \* (مسئلة) \* ولو جن المحبوس قال أبو بكر الاسكاف لا يخرج حـ الحماكم وفي واقعات الناطق لو مرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يخدمه يخرج حـ من الحبس هكذا روى عن محمد هذا اذا كان القالب هو الهلاك وعن أبي يوسف انه لا يخرج حـ والهلاك في السجن وغيره سواهما الفتوى على رواية محمد وانما يطالعه بكفيل فان لم يجد حـ الكفيل لا يطالعه \* (فرع) \* لو احتاج

الى الجماع ندخل عليه امراته أو جاريته حتى يجامعها لكن في موضع لا يطالع عليه أحد فان لم يجد مكانا خاليا لاجتماع وعن أبي حنيفة انه يمنع من الجماع بخلاف الاكل للضرورة ثم وهل يمنع من الكسب اختلاف الشيوخ فيه والاصح أنه يمنع

\*(فصل) \* ويترك له دستان من الثياب ويباع الباقي في الدين فان كان له ثياب حسنة تباع وبشترى له بقدر الكفاية ويصرف الباقي الى الدين وعن شريح أنه باع عمامة المحبوس وعن أبي يوسف حـ كذا \* (مسئلة) \* اذا أفلس المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضي المبيع لاجل الثمن وهذا قولهما وأما عند أبي حنيفة فلا يبيع العروض ولا العقار بناء على مسئلة الجرح على الحر ولو قال المديون أبيع عبدي هذا وقضى الدين منه لا يحبس به القاضي ويؤجله يومين أو ثلاثة فان كان له عقار يحبس ليبيع ويقضى الدين

وان كان لا يشتري الا بشمن قليل

\*(فصل) \* اذا حبس القاضي رجلا يسأل عن يساره ان كان هو سراً أبدا يحبس حتى يقضى الدين وان كان مـ سراً على سبيله وفي كفالة الاصل اذا حبس شهرين أو ثلاثة يسأل عن حاله هذا اذا كان أمره مشكلا أما ان كان أمره ظاهرة عند الناس وعند القاضي يقبل البيعة على ذلك ويخلى سبيله واذا كان أمره مشكلا هل تقبل البيعة قبل الحبس فيه روايتان يسأل ويقبل البيعة على الافلاس قبل الحبس وهو اختيار عامة



جدوا وخ قالوا لواء كله للجد عند أبي حنيفة وعندهما الولاء بينهما فان وعنده الشافعي الولاء كله للادخ في أصح قوايه (كل) مملوك عتق على ملك مالكه لا يتحول ولاؤه عنه أبدا (مثاله) رجل زوج أمته من عبد غيره ثم أعتق أمته فباعته بولد لاد من ستة أشهر ثم أعتق العبد لا يجزى ولواء الولد إلى نفسه لأنه عتق على ملك معتق الام (ولو) جاءت بولد لتمام ستة أشهر فصاعدا ثم أعتق العبد جرد ولواء الولد إلى نفسه (وليس) للنساء من لواء الاما عتقن أو أعتقن من عتقن أو كاتبن أو كاتبن من كاتبن أو دبرن أو دبر من دبرن أو جرد ولواء معتقهن (واما) مولى الموالاة فمعه ول النسب اذا قال لا تحر أنت ومولاى ترثنى اذا مات وتعتقل عنى اذا جنيت وقال لا تحرقى قلت صح عندنا ويكون القابل مولى له يرثه اذا مات ويعقل عنه اذا جنى (وان) شرط من الجانبين فعلى ما شرطنا (ويدخل) في هذا العقد أولاده الصغار ومن بولده بعد ذلك (وكذلك) المرأة اذا عقدت عقد الموالاة صح عند أبي حنيفة رحمه الله ولعاقده فسخه ما لم يعقل عنه هذا القابل وللقابل فسخه الآن يرث بولائه (ومولى) الموالاة وخ من ذوى الارحام مقدم على بيت المال ويرث مع أحد الزوجين (والرقي) من أسباب الحرمان واذا رقي في القن وناقه ما يكفي المديروا وأم الولاء ونحن

المشاخ واختلاف الروايات في المدة التي يجوز القاضى أن يسأله بعد الحبس في رواية كتاب الكفالة شهرين أو ثلاثة كما ذكرنا وفي رواية الحسن أربعة أشهر والصحيح أنه يفوض إلى رأى القاضى وفي أدب القاضى للخصاف أن رآه القاضى سجعا يأخذ برواية الأفل وان رآه متعنتا يأخذ برواية الاكثر ثم يسأل أهل الخبرة من جيرانه ومن يخاطبه في المعاملات والواحد يكفي ولا يشترط لفظ الشهادة (مسئلة) \* فان أقام المديون البينة على الافلاس وأقام الطالب البينة على اليسار فبينة الطالب أولى ولا حاجة إلى بيان ما يثبت به اليسار وفي بينة الافلاس لا يشترط حضرة المدعى وفي فتاوى القاضى الامام واذا سأل القاضى عن المحبوس بعد مدة فأخبر بأنه مفلس ومالك الدين غائب فان القاضى يأخذ منه كقبلا بنفسه (فرع) \* ذكر الخصاف أنه ينبغي أن يقول الشهود تشهد أنه فقير ولا نعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر وعن أبي القاسم الصقار ينبغي أن يقول الشهود تشهد أنه مفلس معدم لا نعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله وقد اخترنا أمره في السر والعلانية (مسئلة) \* فلو لم يخبر أحد عن حاله لكن قال المديون أنا معسر وقال رب الدين انه موسر ذكر في التجريد انه لا يصدق المديون في انه معسر في كل ما هو بدل مال حصل في يده كتمن بيع أو قرض وكذا في كل دين وجب بعقده والتزامه كالكفالة والمهر وفي الجامع الصغير للصدر الشهيد لا يصدق في أنه معسر في المهر المجل أمافي المهر المؤجل فيصدق (مسئلة) \* رب الدين اذا ادعى ان له مالا بعدما أقام المديون البينة على الافلاس يخلف عند أبي حنيفة وعندهما لا يخلف بناء على ان الافلاس لا يتحقق عند أبي حنيفة وعندهما يتحقق

(فصل في الملازمة) \* وفي الاقضية المحبوس بعدما أخرج يلازمه المدعى وتفسير الملازمة ان يدور معه أينما دار ولا يفارقه ولا يلازمه في موضع معين لانه حبس وفي التهمة المدعى اذا طلب من القاضى ان يأخذ من المدعى عليه كفلا ولا يأبى المدعى عليه اعطاء الكفيل فالقاضى يأمر المدعى بالملازمة ولا يمنع من الدخول في بيته لفائط أو غداه الا اذا أعطاه المدعى غداه أو أعدم موضعا للغائط وان كان المديون يحكمه العمل ولا يمنعه الزوم بأن كان عمله السقى له ان يلازمه الا اذا أعطاه نفقة ونفقة عياله فحينئذ ان يمنعه من العمل له ان يلازمه بنائبه أو أجيره أو غلامه فلو قال المديون أنا لا أر يد ملازمة الغلام لأجاس الامع المدعى له ذلك (فرع) \* وليس للطالب ان يقيم المزوم في الشمس أو على الثلج أو في موضع يضربه نلوقال للغريم الحبس وأبى الغريم الا الملازمة يلازمه

(فصل) \* وأما ملازمة المرأة فيأمر المدعى امرأة تلازمها فان لم يجد امرأة شاع جعلها في بيت مع امرأة وهو على بابها أو المرأة في بيت نفسها وهو على بابها هذا في المنتقى وما تقدم في الاقضية (فصل في بيان المشرع من الحبس) \* اعلم ان المشرع من الحبس ثمانية أقسام الأول حبس الجاني لغية المجنى عليه حفظا لمحل القصاص الثاني حبس الاتقي الثالث حبس الممتنع من دفع الحق الجاء اليه الرابع حبس من أشكل أمره في العسر واليسر اختيارا لحواله فان ظهر حاله حكم عليه بموجبه عسرا أو يسرا وقد تقدم قريبا الخايس حبس الجاني تعزيرا أو ردعا عن معاصي الله السادس حبس من امتنع من النصف الواجب الذي لا يدخله النيابة كحبس من أسلم على أختين أو على عشر نسوة أو امرأة وابنتها وامتنع من التعيين السابع حبس من أقرب مجهول عين أو في الذمة وامتنع من تعيينه فيحبس حتى يعينه فيقول المقر به هذا النوب أو هذه الدابة أو الشئ الذي أقررت به في ذمتي هو دينار الثامن حبس الممتنع من حق الله تعالى قال بعضهم وما عدا هذه الثمانية لا يجوز الحبس فيه ويزاد إلى ما ذكره قسم تاسع وهو حبس المذاعى فيه وذلك اذا ادعى رجلان نكاح امرأة فأنهم اتوقف عن النكاح حتى يتبين وجه الحق في ذلك وتكون المرأة عند امرأه سالحة ان أمكن والا فالحبس وقسم ثامن وهو من حبس اختيارا لما ينسب اليه من السرقة والفساد ولا يجوز الحبس في الحق اذا تمكن الحاكم من استيفائه مثل أن يمتنع من دفع الدين



بحر يسه في آخر جردان  
أجزاء حياته فبئس انه مات  
حرا (والمستسقى) بمنزلة  
حرم دون عندهما وعند  
أبي حنيفة رحمه الله هو عبد  
ما بقي عليه درهم هذا إذا  
كان يسعى لفك رقبته  
كمنعك البعض أما إذا كان  
يسعى بحق في رقبته كالعبد  
المرهون إذا أعتقه الرهن  
فهو بمنزلة الأحرار يرث  
ويورث عنه (والقتل) من  
أسباب الحرمان (وكل)  
قتل يتعلق به وجوب  
القصاص أو الكفارة فانه  
يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق  
به وجوب القصاص ولا  
الكفارة فانه لا يمنع الإرث  
(أما) القتل الذي يتعلق  
به وجوب القصاص فهو  
أن يقتل مورثه عبد أو الخدي  
أو عما يعمل عمل الخدي (وأما)  
الذي وجوب الكفارة فهو أن  
يقتله بالباشرة خطأ أو أوطأ  
دابته مورثه وهو راكبها  
أو انقلب في النوم على  
مورثه فقتله أو سقط عليه  
من السطح فقتله أو سقط  
بحر من يده عليه فقتله فهذا  
كله قتل بطريق المباشرة  
فتجب فيه الكفارة ويوجب  
حرمان الميراث أن كان مورثا  
والوصية أن كان أجنبيا  
(وأما) القتل الذي لا يتعلق  
به وجوب القصاص ولا  
الكفارة فهو أن الصبي أو  
المجنون إذا قتل مورثه أو  
غير الصبي والمجنون إذا قتل  
مورثه بالنسب كما إذا أضرع

ونحن نعرف ماله فاننا أخذناه من ماله ولا يجوز لنا حبسه فان حبسه استمرار ظلمه وودوام المنكر في  
الاطل وضرره هو مع امكان ان لا يمتنع من ذلك كله (سؤال) كيف يتخذه في الحبس من امتنع من دفع  
درهم وجب عليه وعجز عن أن يدفع منه لانه ساعة عظمية في جنابة حقة وقواعد الشرع تقتضى تقدير  
المقوبات بقدر الجنابات (جوابه) انها ساعة بغير بارع جنابة صغيرة فلم تخالف القواعد فانه في كل ساعة  
ممتنع من أداء الحق عاص فيقابل في كل ساعة من ساعات الامتناع بساعة من ساعات الحبس فهي جنابات  
وعقوبات متكررة متعاقبة فاندفع السؤال ولم يخالف القواعد وقد يجب بأن ساعة عظمية في مقابلة  
جنابة عظمية فان مطال الغنى ظلم والاصرار على الظلم والتعادي عليه جنابة عظمية فاستحق ذلك والظالم  
أحق ان يحمل عليه

\*(فصل في التضمن)\* ومن السياسة الشرعية القضاء بتضمن الصناع وشبههم الاجير المشترك من  
يستحق الاجر بعمله وما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وزفر والحسن وهو القياس  
وقالاه ومضمون عليه الامن شئ غائب لا يحفظ منه كالحريق الغائب والهدوء والمكبر وهذا يستحسن وعند  
أبي حنيفة الاجير المشترك انما لا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط يضمن وسيأتي ما فيه من  
الاختلاف في محل هو ألقوبه من هذا \* (مسئلة) \* وما هلك في يده صاحب به دون صنع الاجير فلا ضمان عليه في  
قولهم نحو ان كان صاحب المتاع راكب في السفينة أو على الدابة التي عليها الحمل فعميت لانه اذا كان راكبا  
وحده فالمتاع في يده وان كان راكبا مع المكاري أو فائدين أو سائقين فكذلك لا يملك الاجير انما ثبت اذا  
زال بيد المالك بالكلية ولم تزل فلم يكن الحمل مضمونا باليد والفعل واماماهلاك في يد المالك يصنع الاجير  
بأن جحت السفينة بعد الملاح أو انقطع حبها أو عثرت الدابة من سوق المكاري أو عثر الجمال فهو ضامن قال  
في شرح الفجر يذانه ضمان استهلاك فلا يفرق بينهما اذا كان في يده أو في يد غيره \* (مسئلة) \* عن أبي  
يوسف اذا سرق المتاع من رأس الجمال ورب المتاع معه فلا ضمان عليه لانه لم يوجد من الجمال صنعه والمتاع  
ليس في يده لانه في يده ماله اذا كان معه \* (فرع) \* لو كان الطاعم في سفينة بين سبعة من سبعة ما عاود حبسه ما عا  
ورب المتاع في أحدهم فلا ضمان على الملاح فيما هلك بغير صنعه لان المتاع في يد المالك سواء كانت مقررتين  
أولا وكذا الجمال اذا كان عليه الجولة ورب الجولة على بعير فلا ضمان على الجمال لما بيننا وعن أبي يوسف  
رحمته الله في الجمال ورب المتاع اذا جالسه اضعاه على رأس الجمال فوقع وهلك فلا ضمان على الجمال ولو جاله  
الى بيت صاحبه ثم نزل وصاحب المتاع من رأسه فوقع من أيديهم ما وهلك فالجمال ضامن في قول أبي يوسف  
وهو قول محمد الاول ثم رجع وقال لا ضمان على الجمال

\*(فصل في الصناع التي لا تضمن ما أتى على أيديهم فيها)\* اعلم ان الاجير الخاص من يستحق الاجرة بالوقت  
دون العمل ولا يجوز ان يعمل لغيره بغير اذن من استأجره وهو معنى الخاص والقسم الاول وهو الاجير  
المشترك سمي بذلك لان له ان يعمل له واغيره ولا ضمان على اجير الواحد فيما هلك في يده من غير صنعه  
بالاجتماع أما عند أبي حنيفة فظاهر وأما عند محمد فلا ان تضمن اجير المشترك كان احتياطا كيلا تضيع  
أموال الناس وهو شرع وغاظه وقد عرفنا السياسة في أول الباب ولا حاجة الى الاحتياط في اجير الواحد  
لانه لا يقبض المال عادة وانما سلم نفسه وما هلك من عمله فلا ضمان عليه اذا لم يتعمد الفساد بالاجتماع وعلى  
هذا التليذ القصار واما الصناع وأجرائهم لا ضمان عليهم الا فيما تعدوا فيه لانهم اجير الواحد واجير الواحد  
لا يضمن بصنعه الا بصفة التعدي

\*(فصل)\* لو استأجر انسانا ليذهب الى موضع كذا ويحجي عبياله فوجد بعضهم ميتا وجاعا بالماضي فله من  
الاجر بحسبه لانه أوفى به فيستحق الاجر بحسبه قبل هذا اذا كانت عبياله معه لوجه  
\*(مسئلة)\* ولو استأجر ليذهب بكتابه الى فلان ويحجي عبياله فوجد الماكتوب اليه ميتا فرد الكتاب فلا

جناحا على فارة الطريق فسهط على مورثه فمات أو حفر بئر على فارة الطريق فوقع مورثه فيها فمات أو ألقى حجر على فارة الطريق فقتل

رجا أو دفعه قتله أو كان  
مكرها على قتله أو سقط  
حائطه المسائل على مورثه  
بعد ما أشهد عليه فمات أو  
وجد مورثه قتيلا في داره فانه  
يجب القصاص والدية على  
أنه أقتله ولا يمنع الارث (وكذا)  
العاقل إذا قتل الباغي  
وهو مورثه لم يمنع الارث  
في هذه المواضع كلها وان  
بأنه لانه لا يوجب القصاص  
ولا الكفارة وأما إذا قتل  
الباغي العاقل وهو مورثه  
فهذا على وجهين ان قال  
قتله وأنا على الباطل  
والآن أيضا على الباطل  
فانه لا يرثه بالاجماع (وان)  
قال قتلته وأنا على الحق  
والآن على الحق  
أيضاً يرثه في قول أبي حنيفة  
ومحمد لانه قتل لا يوجب  
القصاص ولا الكفارة وعند  
أبي يوسف لا يرثه لانه قتل  
بغير حق (الابن) إذا قتل  
أباه عمداً أو خطأ لا يرثه لانه  
يجب القصاص في العمد  
والكفارة في الخطأ (وكذا)  
الاب إذا قتل ابنه خطأ يمنع  
الارث وهذا لا يشك لان  
الكفارة تجب بقتله أباه  
خطأً أما إذا قتله عمداً فانه  
يوجب حرمان الميراث أيضاً  
وان كان لا يجب به القصاص  
ولا الكفارة وهذا يشك  
على الاصل الذي ذكرناه  
الانافق ولوجب القصاص  
ههنا لكنه سقط بحكمة الابوة  
(الاب) إذا أدب ابنه بان

أجره في قولهما وقال محمد له الاجر في الذهاب ولو كان. كانه طعام فعاد به سقط الاجر في قولهم انظرته إليه  
في شرح التحرير  
\* (فصل فيما يضمنه المستأجر وما لا يضمنه) \* استأجرها با كاف فأوكفها با كاف مثله أو أسرجها مكان  
الا كاف لا يضمن ولو استأجرها بأسرج فأوكفها با كاف لا يضمن مثله أو بأسرج لا بأسرج مثله فهلكت  
ضمن قيمة الدابة ولو استأجرها عرانة فأسرجها أو ركبها ضمن قال مشايخنا ان استأجرها من بلد إلى بلد  
لا يضمن وان استأجرها ليركبها في المصر ان كان المستأجر من الاشراف لا يضمن وان كان من العوام الذين  
يركبون عرابة يضمن ولو تركها في دابة ولم يتركها السرج والا كاف وسلمها عرانة فركبها يضمن هذا وان  
كان مثله يركب بأسرج يضمن اذا ركبها با كاف وان كان يركب بكل واحد منهما لا يضمن اذا ركبها به هذا  
أو به ذاتاً أو يله اذا ركب من بلد إلى بلد  
\* (فصل) \* استأجر دابة ليركبها بنفسه فأركب غيره ضمن ولا أجر عليه ولو استأجرها ليذهب إلى مكان كذا  
فذهب إلى مكان غيره فسلمت الدابة أو هلكت فلا أجر عليه ولو ركب وأردف غيره فغطبت الدابة بعد بلوغها  
المقصود من ذلك الركب يضمن نصف قيمته وعليه الاجر كاملاً سواء كان أثقل أم أخف أما الاجر فلا يستيفاء  
المنفعة وأما الضمان فلا تمنع تلفت بر كواب اثنين أحدهما غير مأذون \* (مسئلة) \* اذا كان الرديف صبياً  
لا يستمسك نفسه على الدابة أو متاعاً ضمن بقدر ثقله كذا في أدب القضاء لشمس الأتة الخواني \* (فرع) \* ولو  
خاف من وجه آخر بان بينه طريقاً فسلط طريقاً آخر ان كان يسلكه الناس لا يضمن فان بلغ فله الاجر  
وفي الفتاوى زاد على هذا فقال الطريقان ان كانا في السبيل سواء لا يضمن وان كان أحدهما أبعد بحيث  
يتفاوت في العول والعرض والسهولة والصعوبة ضمن  
\* (فصل في ضمان الراعي) \* اختاف أهل العلم في تأويل الراعي الذي أسقط رسول الله صلى الله عليه وسلم  
منه الضمان فعندنا انه الراعي الخاص وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري ومكحول والاوزاعي فقوا  
انما الذي لا يضمن الا أن يشترط أو يتعدى اذا كان الراعي لرجل خاص أما اذا كان مشتر كفه وضمان حتى  
بأبي المخرج فلما مال وأصحابه فهو عندهم في كل راع كان مشتركاً أو غير مشترك لا ضمان عليه الا أن يتعدى  
أو يفرط ثقله في الواضحة \* (مسئلة) \* وفي الاصل استأجر راعي البعير غنماً معلومة بجرم معلوم بجرم معلوم  
فهذا جائز الراعي أجبره شتره الا اذا قال ان لا يرعى غنماً معلومة بجرم معلوم جاز وهو أجبر وحده لانه  
أوقع العدة على المدة الا اذا قال وترعى غنم غنمي فحينئذ يكون أجبراً مشتركاً ولو ماتت شاة منها  
لا يضمن في الواحد بالاجماع ولا ينقص شيء من الاجر والاجير المشترك يضمن ما كان من جنابه يده من سوق  
أو سقى بان استعمل عليه فاعترت وانكسرت رجلاً أو وطئ بعضها بعضاً من سوقه يضمن في المشترك لافي  
الخاص \* (فرع) \* لو خطأ أغنام الناس به هذه الاغنام ان كان لا يمكن التمييز يضمن قيمة الاغنام يوم  
الخطأ عند أبي حنيفة واختلف الشيوخ على قولهم ما لم يعتبر يوم الخطأ على الصحيح \* (مسئلة) \* لو نذت شاة  
نخاف أن يضيع الباقي لا يضمن في ترك طلب ما نذت بالاجماع وكذا في المشترك عند أبي حنيفة  
لانه أمين (مسئلة) لو خاف الراعي الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض الشيوخ اذا كان  
بحيث يتحقق موته أما اذا كان يرجي حياته اذ كره الصدر الشهيد في واقعاته في الباب الاول من الشركة  
ان من ذبح شاة انسان لا يرجي حياته يضمن والراعي لا يضمن في مثل هذا وافرقت بين الاجنبي والراعي والفقير  
سوى فقال لا يضمن الاجنبي ولا يضمن الراعي والبقار هو الصحيح فالجار والبقر فلا يذبح وكذا الفرس عند  
أبي حنيفة  
\* (فصل) \* لو اختلغا قال الراعي خفت الموت فذبحته أو أنكر المالك فالقول قول المالك \* (فرع) \*  
وفي المحيط اذا خاف الراعي فرعاها في غير المكان الذي أمره فغطبت ضمن ولا أجر له وان ساءت الغنم فالقياس

وارثه لما لا يوجب حرمان الميراث وكذلك الاب اذا باع ثمر حبه أو خسته أو حمله من غير ان يعنف (٢٣٧) في ذلك لما لا يوجب حرمان الزوج اذا هزل

زوجته بان لم تطعه في  
الفرش فانت فانه يوجب  
حرمان الميراث (الكفر)  
كاه ملة واحدة عندنا  
بعضهم بعضا فالنصراني  
يرث اليهودي واليهودي يرث  
المجوسي الا اذا كانت دورهم  
مختلفة متباعدة مثل نصراني  
مات وله ابن في الروم وابن  
في الهند لا يرث واحده منهما  
ولو مات مسلم وله ابن مسلم  
في الهند فانه يرثه لانه لم  
تتباين الدار حكما (والمرتد)  
لا يرث من واحد وكذا  
المرتد وهل يرث المسلم منه  
قال ابو حنيفة ان كان كسبا  
اكتسبه في حال الردة يكون  
فيما وان كان كسبا اكتسبه  
في حال الاسلام يكون  
لورثته المسلمين وقال ابو  
يوسف ومحمد رحمهما الله  
الكسبان لورثته المسلمين  
وقال الشافعي الكسبان  
جميعا في عاقبة الحق بدار الحرب  
مرتدا يقسم اقسامي ماله  
بين ورثته كانه ميتة  
(المجوسي) يرث بالنسب  
والولاء وبنكاح يقره عليه  
بعد الاسلام والنسب فيما  
بينهم يثبت بالنكحة  
الفاسدة (ومن) يدلي الى  
الميت بنسبين ان كان  
أحدهما لا يحب الآخر  
ورثهم جميعا وان كان  
يحب ورث بالماجب  
(مثاله) اذا ترك ابني عم  
أحدهما أخوه لأمه فله  
السدرين بالفرض والباقي

أن لا أجر له وفي الاستحسان يجب الاجر ولو اختلفا في مكان الرعي فالقول قول رب الغنم  
\*(فصل)\* رجل سلم بقرته رجل برعها فجاء الليل فرغم انه أخذها البقرة فطلبها صاحبها فلم يجدها  
ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر ان كان أهل القرية رضوا بأن يأقوا بالبقر القرية ولم يكلموه ان يدخل  
كل بقرته في منزل صاحبها فالقول قول الراعي اني قد جئت بالبقر القرية مع عينته فان حلف برئ وان أبي  
ضمن \*(مسئلة)\* أهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوبة فذهب منها بقرته لا يضمن وكل واحد منهم  
معين في رعيه كذا قال الفقيه أبو الليث بخلاف الاجير المشترك حيث يضمن عندهما و فرع المسئلة في مجموع  
النوازل قال لو كان نوبة أحد ههم فلم يذهب هو لكن استأجر حرا ليعفظها فأنخرج الباقره الى المغارة  
ثم رجع الى الاكل فضاقت بقرته منها ينظر ان ضاعت بعد ما رجع من الاكل لا يضمن وان ضاعت قبل ان  
يرجع ضمن ولا ضمان على صاحب النوبة بحال لانه ان يحفظ باجرائه \*(فرع)\* راعي البقر  
اذا أدخل السرح في سكر فارسل كل بقرته في سكره صاحبها ولم يسلمها الى صاحبها وقد كانت الرعاة فعلا  
كذلك وقد كان عرفهم كذا ففعل هذا الراعي كذلك فضاقت بقرته قبل ان تصل الى صاحبها قال أبو نصر  
الدبوسي لا ضمان عليه اذا المعروف كاشروط \*(مسئلة)\* راع لاهل قرية ولهم مرمى محدق بالاشجار  
لا يمكنه أن ينظر الى كل بقرته فضاقت بقرته لا يضمن \*(مسئلة)\* بقرته مرم على فطرة فدخلت وجعلها  
في ثقبها فانكسرت أو دخلت الماء للماء عبق والراعي لم يعلم وهو لم يسقها ضمن اذا أمكنه صونها  
\*(فصل)\* راعي الرماك اذا تفرق ركة فوقع في عنقها فغضبها فانت عامتهم على انه لا يضمن على كل حال  
\*(مسئلة)\* واذا شرط على الراعي ان مات يأتي بسمته بالافهوضه وان لم يسمه عليه الا ببيان بالسمة ولا يضمن  
بهذا الشرط

\*(فصل في ضمان القصار)\* وفي الاصل اذا هلك الثوب عند القصار بعد الفراغ من العمل لا أجر له  
لانه لم يسلم العمل وفي الخبر يضمنه عن محم في الخياط اذا خا ط بأجر فقتلته جل قبل أن يقبض رب الثوب فلا  
أجر له لان الموقود هلك قبل التسليم فسقط البذل كما في البيع انتهى قال في الخلاصة قولنا يضمن الثوب ان  
هلك بغير فعله عند أبي حنيفة وعندهما يضمن صيانة لوال الناس وهو مذهب عمر ومحمد أبي حنيفة  
قال به جمع من التابعين منهم عطاء وطاوس ومجاهد وبعض العلماء أخذوا بقولهم ما احتسما فالقول عمر  
وبعضهم أفتوا بالصالح عمل بالقولين منهم الاوز جندی وأئمة فرغانة على هذا وعن الدين الكندي كان يفتي  
بجواز الصلح ونحوه ير الدين كان يفتي بقول أبي حنيفة فقلت له يومان قال بالصالح لو امتنع انهم هل يجب قال  
لا وكنت أفتي بالصالح فرجحت لهم عند هذا ان شاء المالك ضمنه قصورا واعطاه الاجر ان شاء غير  
مقصورا ولا أجر له فان هلك بدق القصار وعصره يضمن منه اذا أحمنا الثلاثة بخلاف البراغ والفصاد والجام  
على ما تبين \*(مسئلة)\* دفع الثوب الى القصار وقال له انصره ولا تضع غير يدك حتى تفرغ منه فهذا  
ليس بشئ وكذا الشرط عليه ان يقصره اليوم أو غدا فلم يفعل وطالب صاحب الثوب مرات حتى سرق لا يضمن  
وفي المحيط سئل الاوز جندی عن دفع نوبة الى القصار ليلة من اليوم فلم يفعل حتى هلك قال يضمن  
\*(مسئلة)\* لو جفف القصار الثوب على جبل فرت به حوله فزقه فلا ضمان عليه وانما الضمان على سائق  
الحولة لان الفساد يحصل بسوقه وانه قيد بشرط السلامة واذا وطئ تلبذ الاجير المشرك على نوب من  
القصار ففرقه ضمن لانه غير مأذون في الوطء ولو وقع من يده سراج فاحرق نوبان القصار فالضمان على  
الاستاذ دونه وكذا الودق التلبذ نوبا فقلبت المدق من يده فحرق الثوب من القصار فالضمان على الاستاذ  
انظر التجريد

\*(فصل في ضمان الجاهل والبراغ)\* اذا جهم الجاهل أو برغ البيطار أو تثن الثمنان فانت لم يضمن بخلاف  
القصار لكن هذا اذا لم يجاوز موضع الفعل فان جاوز موضع الفعل قطع الحشفة ذكر في النوازل انه ان

بينهم ما ياله صوبه لان احدي جهتي قرابته لا يحب الجهة الاخرى فورثهم ما (فان) ترك بنتي خالته واحدا ما احتمه لانيه فاه المال كما فرضا



فالاخوان يراد ان الام من الثالث الى السادس وان كانا لا يرثان اذهما بالاب بمجربان (والمحرم) من الميراث لا يجب كالمحرم بالقتل أو الرق أو اختلاف الدين لا يجب الحرمان ولا يجب الفحصان الا في قول عبد الله بن مسعود فانه يأتي فيما زعم الخبي ان المحرم لا يجب حب الحرمان ولكنه يجب حب الفحصان وهذا تعول المسئلة الى احدى وثلاثين بناء على هذا الاصل (صورتها) زوجة وام واخوان لام واخوات اب وام وابن هو محرم باحد اسباب الحرمان فعند عامة الصحابة تعول هذه المسئلة الى سبعة عشر وأصلها من اثني عشر لان الزوجة فرضها الربع عندهم اذا لابين المحرم لا ينقصها حقها وعند ابن مسعود أصلها من أربعة وعشرين لان الزوجة فرضها الثمن عندهم اذا لابين المحرم ينقصها حقها فاعتلت الى احدى وثلاثين (المفقود) لا يرث ولا يرث عنه ما لم يثبت موته بينة أو بمضي مدة يعلم يقينانه لا يعيش أكثر من ذلك ووقت في ذلك أبو حنيفة في رواية الحسن عنه بمائة وعشرين سنة من وقت ولادته وعن أبي يوسف بمائة سنة وفردره بعضهم بنسعين وبعضهم بنسعين وقال بعضهم انه موكول الى رأى القاضي فاذا انقضت تلك المدة قورئ منه كان حيا من ورثته ولا يرث من مات قبل

مات فعليه نصف بدل النفس فان برئ فكمال بدل النفس لانه مات بجرحين وهو مأذون في أحدهما وفي ديانت شرح الطحاوي فعليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر ما يجب عليه وفي الفتاوى الصغرى في كتاب الديات يجب حكمومة العدل (مسئلة) \* الكمال اذا عاب الدواة في عين رجل فذهب ضوعها لا يضمن كالتحان الا اذا غلط فان قال رجل ان له ليس باهل وهما من خرق فعليه وقال رجل ان له اهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال واحد وفي الجانب الاخر اثنان ضمن (مسئلة) \* حجام قال لا تخزن في عينك لجان لم تره عيت عينك فقال أنا أزيله عنك فقطع الحجام لجان عينه وهو ليس بحاذق في هذه الصفة فعميت عين الرجل يلزمه نصف البدية انظر المنية (فرع) \* سئل نجسم الائمة الجلبى عن صبية سقطت من السطح فانفتح رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم أنا أشقه وأبرئهم فاشقه ثم مات بعد يوم أو يومين هل يضمن قتائل مباحم قال اذا كان الشق باذن وكان معتاد ولم يكن فاحشاً خارج الرسم فقبل له انما أدنوا بناء على انه علاج مثله ان قال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قبل له فلو قال هذا الجراح ان مات فأنا ضامن هل يضمن قال لا (فرع) \* وفي جنائيات مجسوع النوازل لو قال الرجل للكمال داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب لا يضمن (مسئلة) \* وفي اجارات الاصل لو أمر حجامان بقطع سنه فقام ثم اختلفا فقال أمرتك بان تقاع غير هذا السن وقال الحجام أمرتني بقطع هذا فقال قول قول الا مروا ذا القاضي الصدر الشهيد في شرحه ان على الامر المين اذا ادعى القالع الاذن فيما قلع وأنكر الاذن في ذلك انظر المنية واليه أشار في شرح الخبر يدو عال بان الاذن يستفاد من جهته (مسئلة) \* وسئل صاحب المحيط عن فساد جاء اليه غلام وقال أفسدت في فصدته فصدامة فأتاها به قال يضمن قيمة العين ويكون على عاتقه الفصاد لانه خطأ وكذا المبي تجب ديتته على عاتقه الفصاد وسئل عن فصد نائم أو تركه حتى مات بسيلا له قال يقاتل منه (فصل من الافعال الموجبة للضمان) \* ذكر في الاصل الاستاذ في كل عمل اذا ضرب بالعبي أو العبد لتعليم فهلك ان كان بغير اذن الاب أو الوصى ضمن ولو كان باذن الاب أو الوصى لا يضمن ولو ضرب الاب فمات ضمن وكذا الوصى لان الاب يضربه بنفسه لان منفعة ضربه عائد عليه بخلاف المعلم فانه ضربه باذن من له الولاية وكذا الرجل لو ضرب زوجته وفي العيون في الاب اذا ضرب الابن فمات لا يرث منه عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يضمن ويرث منه وعليه الكفارة عندهما (فصل في ضمان الصانع) \* قال في الايضاح دفع الى صانع ذهباً ليخذه سواراً منسوجاً او النسيج لا يعمل به هذا الصانع فأصلح الذهب ودفعه الى من يسجه ففسد من الثاني قالوا دفع الصانع الاول بلاذن المالك ولم يكن الثاني أجبر الاول ولا تملكه ضمن أيهما شاء عندهما وعند أبي حنيفة يضمن الاول وأما الثاني فلو سرق منه بعد تمام العمل لا يضمن لانه لما فرغ صار مودعاً فاما ما دام في العمل كان يده يضمنان لتصرفه بلاذن مالكه وعند أبي حنيفة مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بلاذن ربه (فصل في ضمان الملاح) \* غرقت السفينة فلو من ربح أصابها أو موج أو جبل صدمها بلا مد ولا ح وقع له فلا شيء عليه بانه وان بقوله فلو خالف بأن جاوز العادة ضمن اجماعاً وكذا لو لم يجاوز عند الملاح (مسئلة) \* واذا دخل الماء فافسد المتاع فان كان بفعله و يده ضمن عندنا وان لافعله ضمن عندهما لا عند أبي حنيفة لو أمكن التحرر والايبر أو فاقاه وهذا كله لو لم يكن رب المتاع أو وكيله في السفينة فلو كان فلا ضمان وقد نهىنا على شيء من ذلك فيما سبق (فصل في ضمان الاسكاف) \* أخذ خفا لينعله فلبس به ضمن لا لوزع (مسئلة) \* خرج الى القرى للمحز فوضع خفا لرجل في دار فضاع انظرها في ضمان المودع (مسئلة) \* دفع ماله للفقير ففضل منه شيء فسرقت ضمن (مسئلة) \* دفع اليه جلد البعير فخره فخره وسعى الاجر والقدر والصفة فأتى به فان



مضى المدلولات، ورثته في خلال فقده وله وارث سواء كان لا يحجب به لكنه ينقص حقه (٢٣٩) يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي

وان كان يحجب به لا يعطى أصلاً (ويوقف) للعمـل نصيب أربعة بنين عند أبي حنيفة مخرج الله وعند محمد ميراث ابنين وهو رواية عن أبي يوسف وعنه أنه يوقف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير به يعطى كل نصيبه وان كان بمن بسقط به لا يعطى أصلاً وان كان بمن يتغير به يعطى الأقل (ميراث) ولد الامان من جهة الأم لاغير وانها كسائر الامهات ولا يكون عصبة (لاوارث) بين الغرقى والحرقى والهدى ويجعل كلهم ما تواموا (الخنى) يرث من حيث يول فان بالمتهم فما لحكم لا يسبق وان كانا معاً فهو مشكل عند أبي حنيفة وعندهما يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكل أيضاً عندهما (ثم) الخنى المشكل يرث أقل النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة الا أن يكون أسوأ حاله أن يكون ذكراً وبه قال أبو حنيفة رحمه الله (وقال) الشعبي يعتبر فيه الحالان حالة الذكورة وحالة الانوثة (بيان) اذا مات الرجل عن ابن وولد خنى قال أبو حنيفة مخرج الله ثلث المال لابن وثلث للخنى ثلاثة

واقى ما أمر بالفساد أمر مالكة بقبوله بالخيار ولو خالفه ضمن قيمة جلده أو أخذ بالخلف وأعطاه أحرثله (فصل في ضمان الخياط والنساج) رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كفىنى قيداً فاقطعه بدوهم وخطفه فقامه ثم قال انه لا يكفىنى ضمن الثوب ولو قال انظر الى كفىنى قيداً فقال نعم فقال اقطعه فقامه ثم قال لا يكفىنى لا يضمن قال في المحيط ولو قال اقطعه اذن فلما قامه قال اذن لا يكفىنى لاذكر اهذه المسئلة في الحجاب وحكى عن الفقيه أبي بكر الخنى انه قال يضمن (مسئلة) دفع اليه ثوباً بالخيط له فيصا الخاطه قيداً فافسده وعلم به المالك ولبسه ليس له تضمينه اذ لبسه مرضا وعلم منه مسائل كثيرة (مسئلة) لو قال اقطعه حتى يصيب القدم واجعل كفه خمسة أشبار وعرضه كذا فجاءه ناقصاً لو كان قدراً أصبح ونحوه فليس بشئ ولو أكثر منه فله تضمينه كذا في المنتقى والخلاصة (مسئلة) نساج نسج الثوب وجاءه لياً أخذ الاجر فقال له صاحب الثوب أمسكه حتى أفرغ من العمل فوفيك الاجر فأخذ انسان الثوب من النساج في الزحمة وذهب لا يتخولوا ما ان يكون بحال لو أخذ صاحب الثوب منه لا يمنع عنه أو يمنع ان كان بحال لا يمنع عنه لا يتخولوا ما ان يكون قال له أمسكه على وجه الرهن أو على وجه الامانة فان كان الاول لم لاك الثوب بالاجر وان كان على وجه الامانة يجب الاجر ولا شيء على الحائك وان كان في الابتداء لو أراد صاحب الثوب ان يذهب بالثوب لم يكن الحائك يدعه فلذلك ترك صاحب الثوب عنده اختلاف العلماء فيه قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن ولو اصطالحا على شئ فحسن والنساج اذا أمسك الثوب فتهلك ربه الثوب به لياً أخذته فتمعه الحائك فهدر ب الثوب فتهلك الثوب من مده لا يضمن الحائك ولو تفرق من مدهما ضمن نصف الثوب انظر مجموع النوازل (مسئلة) ولو سلم غزلاً الى حائك لينسجه فوأسبعا في أربع ففعل أكثر من ذلك أو أصغر فهو بالخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء أخذته وأعطاه الاجر الا في نقصان فانه يعطيه من الاجر بحسابه لانه وافقه في الاصل وخالفه في الوصف انظر تمامها في شرح التجربة (فرع) ولو دفع الى حائك غزلاً وأمره ان يزد يد من عنده رطلا فقال زدت وأنكر رب الثوب فالقول قوله مع يمينه على علمه لان الحائك يدعى بزيادة غزله وهو ينكر وانما يحلف على علمه لانه يحلف على فعل غير هو وكذا اذا كان الثوب مستهلكا

(فصل في ضمان الحداد) دفع اليه حديثاً بصنعة عينا سماه باجر فجاهه على ما أمر به أمر مالكة بقبوله بالخيار ولو خالفه جزاها بأمرة بقدوم يصلح للجار فصنع قد وما يصلح لكسر الخطب بخير مالكة ان شاء ضمنه مثل حديثه أو أخذ القدوم وأعطاه الاجر وكذا احكم كل ما يسمى لكل صانع (مسئلة) الحداد اذا أخرج الحديدة من الكبر وذلك في حافونه فوضعهما على العلاء وضربهما طرقة فخرج شررها الى طريق المامة فاحرق رجل أوقفة أت عينه فدينته على عاقلة ولو أحرقت ثوب انسان فضمنه في ماله ولو لم يضرب بالمطرقة ولكن الرمح أخر جت شررها فاصاب ما أصاب فهو هدر

(فصل في ضمان الجماعي) وفي الاصل رجل لبس ثوباً بجر أي عين الجماعي وظن الجماعي انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الاصح وفي ودبعة النوازل اذا وضع الثوب بجر أي عين صاحب الحمام ان لم يكن للجماعي ثيابي ضمن وان كان لا يضمن الا اذا نص على استحفاظ صاحب الحمام وان قال لصاحب الحمام أين اضع هذه الثياب فيثبتهذا صر مودعاً وقوله ضمن بمعنى ما يضمن المودع قال في المحيط والفتوى على قول أبي حنيفة ان الثيابي لا يضمن الا بما يضمن المودع ولو دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تاف قال الفقيه أبو بكر يضمن الجماعي اجماعاً وكان يقول انما لا يجب عليه الضمان عند أبي حنيفة اذا لم يشترط عليه الضمان والفقيه أبو جعفر سوى بينهما وكان يقول بعدم الضمان وبه أخذ أبو الليث (مسئلة) دخل الحمام وقال للجماعي احفظ الثياب فخرج ولم يجد ثيابه فلو أقر الجماعي ان غيره رفعها وهو يراعى فان انه يرفع ثيابه ضمن اذا ترك الحفظ ولم يمنع القاصد ولو أقر اني رأيت أحداً رفع ثيابك الا أني ظننت ان

واختاف أبو يوسف ومحمد على قول الشعبي قال محمد للخنثى خمسة من اثني عشر ولابن المنيق ستة وقال أبو يوسف للخنثى ثلاثة من سبعة

ولابن المنيقن أربعة والله أعلم (٢٤٠) بالصواب ويجزى كل منهم ويثاب (طريق) معرفة ما هو الاقل مما اعطاه أبو يوسف ومحمد أن يضرب

الثلاثة التي يعطيه أبو يوسف في الاثني عشر مخرج ما يعطيه منه محمد والخمسة التي يعطيه منها محمد في سبعة يخرج ما يعطيه منه أبو يوسف فيكون الاول ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين وستة وثلاثون ثلاث مرات اثنا عشر يعطيه محمد من كل اثني عشر خمسة فصارت جملة ما يعطيه محمد خمسة عشر من ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون خمس مرات سبعة يعطيه أبو يوسف من كل سبعة ثلاثة وخمس مرات ثلاثة لخمسة عشر فيعطيه أبو يوسف خمسة عشر من خمسة وثلاثين ومحمد من ستة وثلاثين وخمسة عشر من خمسة وثلاثين أكثر منها من ستة وثلاثين هكذا بهنوا لذلك في كتبهم وفي هذا نوع تعبير وتكسير والوضح الاسلم أن تقول فاضرب مخرج ما يعطيه منه أبو يوسف وذلك سبعة في مخرج ما يعطيه منه محمد وذلك اثنا عشر تصير الجملة بعد الضرب أربعة وعشرون فاعطه من هذا المبلغ بعد الضرب بالطريق الذي ذكرنا في المناسبات لافراز الانصاء أعني خذ ثلاثة واضربها فيما ضربت السبعة فيه وذلك اثنا عشر وثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثون هذا هو الذي يعطيه أبو يوسف من أربعة وعشرين

الرافع أنت لا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الرافع هو ولو سرق وهو لا يعلم به يبرأ ولم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضيع وهذا قول السكلي انظر تمام ذلك في الذخيرة \* (فرع) \* نزع بمحض من الحماشي فخرج فوجد الحماشي نائما ولم يجد ثوبه فان نام قاعدا فلا ضمان وان مضطجعا بان وضع جنبه على الارض قيل ضمن وقيل لا اذ قوم المستعير والمودع عند الامانة مضطجعا بقاعدة انظر التجنيس \* (مسئلة) \* في النوازل رجل دخل الحمام وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه فلا ضمان على صاحب الحمام ان سرق اوضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا هلك يضمن في قولهم جميعا \* (فصل) \* ومن الاعمال المروجة للضمان اذا اوقد نار في أرضه في يوم ريح لاحراق الحشيش فتعدت الى كدس جاره فاحرقته يضمن ان كانت الريح تهب الى جانب الكدس والا فلا قاله صاحب المحيطة \* (مسئلة) \* رجل اوقد النار في طريق الجادة ثم جاءت الريح وقلبتها الى دار قوم فاحرقتها لا يضمن هكذا في الفتاوى وفي الجامع الصغير في كتاب الاجارات رجل استأجر أرضا فاحرق الحصاد فاحترق كدس غيره لا يضمن قال السرخسي يضمن في يوم الريح \* (مسئلة) \* قال القاضي عبد الجبار دار بين شريكين لاحدهما فيها انعام باذن شريكه واذن الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن واوقد فيها نارا فاحترقت الدار والانعام فعليه قيمة الانعام والدار في الايقاد المعتاد هكذا وجدته مكتوب بالكن تقييده بالايقاد المعتاد اوقع على شبهة فيه قال في فوائد سيف الدين الظاهر أن الايقاد المعتاد لا يمنع وجوب الضمان لان أحد الشريكين لا يملك اسكان الغير في الدار المشتركة فاذالم يصح اسكانه لم يصح ما مور بالسكنى ما مور بابايقاد النار أصلا فيضمن ما تلف من الايقاد وان كان معتادا لانه معتاد في الايقاد في ملك الغير \* (مسئلة) \* أحرق كلاً أو حصاناً في أرضه فذهبت النار عينا وشيئا لا أحرقت شيئا لغيره لم يضمنه مطلقا وفي فتاوى النسفي رجل اوقد النار في ملك غيره بغيرة اذنه فتعدت النار الى كدس حنطة أو شيء آخر من الاموال فاحرقته لا يضمن ولو أحرقت شيئا في المكان الذي اوقد ضمن كذا ذكره محمد الائمة الترجاني في فتاواه \* (فرع) \* لو مر بنار في ملكه أو ملك غيره فوقعت شرارة من نار على ثوب انسان قال محمد بن الفضل يضمن لانه لم يتخلل بين رجل النار والوقوع على الثوب واسطة ليكون مضافا اليه حتى لو طارت الريح بشر من النار فالقاء على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا ذكر في النوازل عن أبي يوسف وقال بعض العلماء من مر بالنار في موضع له حق المرور فوقعت شرارة في ملك انسان أو له لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب على التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت بها الريح لا يضمن وعابه الفتوى \* (مسئلة) \* رجل وطأ الى النداف فلقية امرأة في السكة تحمل قسما من النار فاحترقت النار القطن فاحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والانتظار ان كانت هي التي مشت الى القطن ضمنت وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن \* (مسئلة) \* رجلان كانا يدبغان جلودا في حانوت واحد فاذاب أحدهما شحمها في مرجل نحاس فصب فيه ماء ليسكن فالتب الشحم فاصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وأمنعة جيرانه لم يضمن \* (فصل) \* ومن مسائل الضمان من ابن ثلاث سنين وحق الحضنة للام فخرجت وتركت الصبي فوقع في النار تضمن الام كذا قاله شرف الائمة المكي وقال في الحب لا تضمن في ابن ست سنين \* (مسئلة) \* قال السمرقندي في مجموعاته امرأة تصرع أحيانا فتحتاج الى حفظها لئلا تقع في ماء أو نار وهي في منزل الزوج فعليه حفظها وان لم يحفظها حتى لو ألفت نفسها في نار عند الصرع فعلى الزوج ضمانها وكذا الصغيرة التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج ان لم يحفظها وضيعها ضمن \* (مسئلة) \* قال شرف الائمة المكي معلم بنت صبية اتجى بنار بغير اذن أبيها فاحترقت يضمن ان كان صغيرها بحيث لا يمكنها حفظ النفس والا فلا \* (مسئلة) \* امرأة تزكت ولدها عند امرأة وقالت لها في حبك هجر داري حتى أراجع فذهبت المرأة الثانية وتركتها فوقع الصغير في النار فها بها الدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه \* (فرع) \*

قال ثم اضرب خمسة في السبعة التي ضربت الاثني عشر فيها بصير خمسة وثلاثين هذا هو الذي يعطيه محمد من أربعة وعشرين فازداد قال

ونعم النصير هذا ما يسر الله تعالى نفسه من فصول العمادى والله الهادى الى طريق الرشاد

\*(الفصل الثلاثون وهو تمام الفصول في مسائل شتى)\* (وفى النوازل) لابي الليث السمرقندى في باب مسائل شتى متفرقة قال محمد بن الحسن أخبرنى رجل من أصحابنا عن الحسن البصرى انه سئل عن رجل أتى رجلا يحل له ان يتزوج ابنته فقال سبحان الله أو يكون هذا قال نعم فوصلوا له رجلا فحلتا كان فعل ذلك به فقال لا يحرم ذلك شيئا قال محمد وبه نأخذ (وسئل) أبو القاسم عن دارين متلاصقتين فجعل صاحب إحدى الدارين فى داره أصطفا ولا وكان فى القديم مسكنا وفى ذلك ضرره على صاحب الدار الاخرى هل له ان يمنعه عن ذلك أم لا قال ان كانت وجوه الدواب الى جدار داره فليس له ان يمنعه وان كانت حوافرها الى الجدار فله منعه (وسئل) الفقيه أبو جعفر عن نوايس يجنب أرض رجل فاراد ان يجرها الى أرضه قال ان لم يكن لها قيمه فلا بأس وان كان لها قيمه فان كانت من نوايس الجاهلية فهو بمنزلة أرض الموات وان كانت من نوايس كانت بعد الاسلام فهو بمنزلة اللقطة يباع ويصرف ثمنه

قال فى المحيط أودعت صبيبة فوقع فى النار فانت فان غابت عن بصرها ضمنت والافلا \*(فرع)\* قال أبو الفضل فى صغبر بن بلعبان فصرع أحدهما صاحبه فانكسر فخذولم يجبر حتى لا يمكنه المشى فعلى أقرباه الصبي من جهة أبيه خمسة أدينار \*(مسئلة)\* قال أبو بكر فى النوازل صبيان يرمون لعبا فاصابهم أحدهم عين امرأته وهو ابن تسع سنين ونحوها وفى فتاوى الولوالجية والراعى ابن خمس عشرة قالدية فى مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فظرة الى ميسرة قال أبو الليث وانما أوجب الدية فى مال الصبي لانه لا يرى للهم عاقلة قال وأما اذا كان للصبي عاقلة وثبت بالبيعة فعلى عاقلة ولو شهد الصبيان أو أقر الصبي لم يجب على أحد شئ \*(فرع)\* نزاع سن امرأة فجن يوما وتفتى يوما فحكومتها عدل (فصل) وضع شيئا على طريق العامة فغتر به انسان فسقط وهلك ذلك الشئ من غير قصد منه يضمن هو والصحيح قاله القاضى بديع \*(فرع)\* قال القاضى عبد الجبار والعلامة الترمذى وضع رقائق الطر يق فغتر به انسان فشقه يضمن ان كان وضعه لعذر والافلا قال فى المحيط ان أبصره حين غتر عليه يضمن والافلا والله أعلم \*(فصل فى ضمان الركب والقائد والسائق وما أشبههم)\* اذا سافر فى الطر يق فلو طأ دابته رجلا ليدها أو رجلها أو كدمت أو صدمت فهو ضمان وكذلك السائق والراكب والرفيف سواء لان سير الدابة مضاف الى الركب \*(مسئلة)\* وفى شرح الطحاوى وان كانت الدابة تسمى وعلمها رجل فخسها فالت الركب ان كان النخس باذنه لا يجب على الناحس شئ وان كان به يراذنه فعليه كمال الدية وان ضربت الناحس فمات قدمه هدر \*(مسئلة)\* الغبار الثاثر من حوافر الدواب والحصى الصغار المرتفعة من سناكبها اذا تالت لا يضمن لانه لا يمكن الاضرار منه بخلاف الحصى الكبار لان الاضرار عنها يمكن لانه ينشأ من تعنيف صاحب الدابة \*(مسئلة)\* ولو نطقت الدابة بوجها هو نسيير أو بذنها فلا ضمان على الركب لانه لا يمكن الاضرار عن ذلك حاله السير وكذا ما عاب بيولها ورونها حال سيرها وكذا على القائد او السائق \*(مسئلة)\* ولو أوقفها صاحبها فى الطر يق ضمن نفقة الرجل والذنب لان الايقاف غير مطلق له فى الطر يق فصار متعديا فى الايقاف فيضمن ما تولى منه \*(فرع)\* رجل أوقف دابته على باب المسجد فان كان الامام جعل للمسامين عند باب المسجد موقفا فوقفوا فيه فدواهم فلا ضمان عليه فيما أصابت فى وقوفها \*(فرع)\* ولو ساقها فى هذا الموقف أو قادها فهو ضمان وكذلك اذا فعل الامام فى الطر يق العام المشترك وكذلك اذا كان ذلك الموضع قد أذن الامام فيه بمنزلة سوق الخيل والدواب فلا ضمان على واقف الدابة فيما كان من نفقة ذنب أو رجل أو بول أو لعاب وكذلك اذا كان ركبها عليها واقفا فلا ضمان لان القود والسوق والسير كناتبة اقبل جعل الامام فلا يؤثر فيه اذن الامام وعدمه بل يبقى مقيدا على حاله بشرط السلامة وكذلك الفلاة من الارض اذا أوقف فيها دابته وكذلك طر يق مكة اذا كان وقوفه فى غير المحجة لانه بمنزلة الفلاة من الارض وان وقف فى المحجة فهو كالوقوف فى الطر يق وان كان سائرا فى هذه المواضع فهو ضمان لما بينا \*(مسئلة)\* لو كان فى ملكه كلب عقر وفقر انسانا فلا ضمان لان فعل الكلب هدر الحديث جرح الجماع جبار ولو أغرى كلبا حتى عض رجلا لا يضمن كالأرسل باز يا وعند أبي يوسف يضمن سواء كان قائدا أو سائقا ولا يقوده ولا يسوقه كما اذا أرسل البهيمة وعند محمد ان كان سائقا أو قائدا يضمن وان لم يكن لا وبه أخذ الطحاوى والفقيه أبو الليث كان يفتى بقول أبي يوسف وهذا اختيار أبي حازم وقال الصدر الشهيد وفى الزيادة اشارة الى ذلك وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان الكلب معال لا يشترط أن يكون هو سائقا له ويضمن مطلقا وفى غير العلم بشرط السوق انظر الخلاصة \*(مسئلة)\* اذا قاد الرجل قطارا فطأ أو له أو آخزه فهو ضمان وكذلك اذا صدم انسانا فقتله لانه متسبب الى تلفه بتقريب الدابة اليه وان كان معه سائق فالضمان عليه ما لانهم ما اشترى كفى التسبب وقال محمد فى الاملاء لو أن رجلا كان يقود قطارا أو آخر من خلف القطار يسوقه على الابل قوم فى المحمل نيام أو غير نيام فوطئ بهم انسانا فقتله



انسان او وضعته فانت طالق قال ترسل فيه نوبا حتى يشف الماء (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان لم اجامعك على هذا الرمح فانت طالق قال ينقب السقف ويخرج رأس الرمح من السطح قائلا لا يجامعها عليه (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان كاهتلك أولا فانت طالق ثم قالت له امرأته ان كاهتلك أولا فعبدى حر قال يتكلم الرجل ولا يحتل لانه قد خرج عن عينة بكلام المرأة (وسئل) عن رجل قال والله لا أشرب الخمر الا لاجد خير من ذلك ثم انه شرب الخمر من غير اضطرار قال يحتل في عينة وأخاف عليه الكفر به هذه الكلمة (وسئل) أبو بكر عن رجل قال ان لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ قال لا يحتل كرجل حلف لا يأكل هذا اللحم فأكله على حاله لم يحتل كذلك وهذا ما قاله القبيصة وعندي أنه يحتل (وسئل) عن سكران قال لامرأته ان لم تسكن فلانة أو سبع دبر امك فانت طالق قال هذا نسي غير مفهوم ولا مقدر على معرفته فلا يقع فيه الحنث (وسئل) عن رجل حلف أن لا ينام على الفراش مادام في الغربة فتزوج امرأته في بلاد أهل بحوزة ان ينام على الفراش قال اذا تزوج امرأته لا على نية أن يطلقها أو على نية أن يطلقها ولا نية ان يذهب بها فتخرج عن ان يكون غريبا فالضمان

فالدية على عاقلة القائد والسائق والراكب كمين على ذلك البعير والراكب كمين الذين قد ادم البعير على عواقلهم عدد الرؤوس لانهم مشتمرون كون في التسبب والكفارة على ركب البعير الذي وطئ خاصة (مسئلة) \* ولو قاد انسان أمعى فوطئ الاعى انسانا قتله قال أبو البث ينبغي أن لا يجب على القائد نسي من الابيضاح ومن شرح التجرد يدومن الخلاصة

(فصل في ضمان ما أفسدت المواشي) \* قال يوسف الترجاني الصنفير راع ساق الغنم من الراعى الخاص أو المشترك للبيته في ضيعته كالأموال المتداخلة فعل ويتهافيه ونام ونقشت الغنم في زرع جاره لاضمان على أحد لان جرح العجماء جبار (مسئلة) \* قال برهان الدين صاحب المحيط ربط كبش على طريق العامة فتأشده عليه فلم ينقله حتى قطع صيابه وكسرت نيتته بضمن (فرع) \* رجل أدخل غنما أو ثورا أو جارا كرمًا أو بستانا أو أرضا فسدوا وصاحبها معها يسوقها فهو ضامن لما أفسدت وان لم يكن يسوقها لا بضمن وقيل بضمن وان لم يسوقها على قياس مسئلة البعير المقتل وفي غصب الفتاوى اذا وجد بقرة في زرع فأنحدر صاحبها أخرجهما فخرجهما صاحبها فأنسدت الدابة الزرع عند الانحراج ان أخبره أن دابته في الزرع ولم يأمره بالانحراج بضمن وان أمره حين أخبره لا بضمن ولولم يخبر صاحب الدابة ولكن صاحب الارض أخرجهما من الزرع فجاء ذئب فأكاه في غضب المتقي انه لا بضمن وفي غضب الفتاوى المختار ما قاله أكثر الشيوخ ان أخرجهما وساقها بضمن وان أخرجهما ولم يسوقها لا بضمن (مسئلة) \* رجل أدخل دابته في دار رجل فأنحدر صاحب الدار فهلكت لا بضمن كفى الزرع (مسئلة) \* الراعى اذا وجد في السرج بقرة فطردا قدر ما تخرج لا بضمن ولو وجد في مربطه دابة فأنحدرها فأكاه ذئب أو ضاعت بضمن قيمتها (فرع) \* رجل وجد في كرمه أو زرع دابة وقد أفسدت زرعها فهلكت بضمن صاحب الكرم (مسئلة) \* استهلك عجول غنمه فبيس لبن أمه بضمن نقصان البقرة ووقع في باب التسبب الى التاف من القينة غضب عجولا قاتله حتى يبس ضرع أمه بضمن العجول دون نقصان البقرة

(فصل في الجنابة على الدواب) \* شاء لقصا فقتل عينا ففهم ما نقصها وفي عين بقرة الجزاء وخرور ربع القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والفرس ربع القيمة وفي المتقي ما يحصل على ظهره ففي عينه ربع القيمة وكذلك البقر وما لا يحمل عليه لصغره كالغنم والجمل اذا قتل عين واحد فقبحا ربع قيمته وفي مجموع النوازل الدجاجة كالشاة وفيها ما نقصها ولو قطع أحد قوائم الدابة بضمن جميع قيمتها ذكره السرخسي في غضب الاصل وفي غضب الفتاوى ان لم يكن ما كول اللحم هكذا أما اذا كان ما كول اللحم له الخيار ان كان له قيمة بعد قطع البدان شاء سلمه اليه وضمنه القيمة وان شاء أمسكه وضمن الخافي ما نقصه وفي العيون عن أبي حنيفة اذا استهلك خيار الغنم أو بغله بقطع يده أو رجله أو ذبحه ان شاء صاحبه وضمنه قيمته وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا بضمنه شيئا وعليه الفتوى ولو ضرب رجل حمارا حتى صار أعرج فهو كقطع القطع (مسئلة) \* ولو قطع لسان الثور يلزمه كمال القيمة لغوات الاعلاف انظر القينة

(فصل في ضمان من وضع شيئا في الطريق) \* اذا حفر الحار بترافى طريق المسلمين فوقع فيه رجل أو مات أو أصابه جنابة فمادون النفس بسقوطه فهو ضامن للجنابة حيا كان الحافر أو ميتا ولو كان الحافر عبدا فالجنابة كاه في رقبته ويخاطب المولى بالرفع أو الغداة بجميع الارض ولو حفر بترافى الطريق فجاء آخر فحفر في أسفلها ثم وقع فيها انسان فالضمان على الأول دون الثاني وهذا قياس وبه نأخذ (تقريب) \* لو وسع رجل رأسها فان كان وضع قدمه في حفرهما فالضمان عليه ما نقصا وان وسع الثاني كثيرا حتى صار وضع القدم في حفر الثاني دون الاول فالضمان على الثاني (فرع) \* ولو حفر بجمع فوقع في البئر فان كان الحفر وضعه انسان على الطريق فالضمان على واضع الحفر وان لم يضعه أحد وهو وحده السبيل فالضمان على الحافر (مسئلة) \* لو استأجر انسانا يحفر في الطريق فان كان في فناء المستأجر فالضمان عليه بدون الاجير وان لم يكن في فناءه فان علم الاجير بذلك فالضمان على الاجير بدون الاخر وان لم يعلم

ينام على الفراش قال اذا تزوج امرأته لا على نية أن يطلقها أو على نية أن يطلقها ولا نية ان يذهب بها فتخرج عن ان يكون غريبا فالضمان

واذا تزوجها على أن يطلقها أو على نية النكاح فهو بغير نية (وسئل) فقيل إن الثوري عن (٢٤٣) رجل وذهب لرجل ثوباً ثم اختلسه منه

فأضمان على الآخر

\*(فصل)\* استأجر أربعة نفر يحطرون له بثراً فوكت عليهم من حفرهم فمات أحدهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدية وهدر الربع ولو وقع رجل في بئر فعلق بالآخر وتعلق الثاني بالثالث فوقعوا وماتوا فإن عرف حاله ونهم بأن أخرجهوا أحياه فأحدهم وانفذاه على تسعة أو جهه أما الأول أن عرف أنه مات بوقوعه فالضمان على الحافر وإن مات بوقوع الثاني عليه فدمه هدر وإن مات بوقوع الثالث عليه فالضمان على الثاني وإن مات بوقوع الثاني والثالث فنصفه هدر ونصفه على الثاني وإن مات بسقوطه ووقوع الثاني عليه فالنصف على الحافر ونصفه هدر وإن كان بسقوطه ووقوع الثالث عليه فالنصف على الحافر والنصف على الثاني وإن مات من كل ذلك فالثلث منه هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني وأما موت الثاني فإن كان بوقوعه في البئر فديته على الأول وإن مات بوقوع الثالث عليه فدمه هدر وإن مات بوقوعه في البئر فديته عليه فنصف دمه هدر والنصف على الأول وأما موت الثالث فله وجه واحد وهو وقوعه في البئر فديته

على الثاني

\*(فصل)\* وإن لم يعرف حال موتهم فالقياس أن دية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني وهو قول محمد وفي الاستحسان دية الأول أثلاثاً على صاحب البئر الثلث وعلى الأوسط الثلث والثلث هدر ودية الثاني نصفان نصفه هدر ونصفه على الأول ودية الثالث على الثاني انظر الابيضاح

\*(فصل في ضمان ما يحدنه الرجل في الطريق)\* إذا طهر بئر في طريق المسلمين أو فناءه أو أخرجه جناحاً أو نصب فيه ميزاباً أو وضع حجراً أو خشباً أو متاعاً أو بني دكاناً أو صب ماءً أو قعد في الطريق يستريح أو مرض فقتل فعدت به إنسان أو دابة فهو ضمان لجميع ذلك وما كان من جنسية في بني آدم وبلغ نصف العشر فهو على العاقلة وقال أبو حنيفة إذا مشى في الطريق وهو لا يلبس سيفاً أو طيساً أو ناقصة طمسه على إنسان فقتل به أو وقع في الطريق فعدت به إنسان فلا ضمان ولو كان حامله لا فقتل شئ من ذلك فهو ضمان وقال محمد إذا لبس ما يلبسه الناس فهو ضمان بمنزلة الحامل ولو وضع ككس في الطريق فقتل به إنسان ضمن \*(فرع)\* وفي شرح الطحاوي إذا أخرج الرجل من داره ميزاباً إلى الطريق فسقط على رجل فقتله إن أصابه الطرف الداخل لم يضمن شيئاً وإن أصابه الطرف الخارج ضمن وكذا وسطه وإن أصابه الطرفان يضمن النصف والقياس أن لا يضمن شيئاً \*(مسئلة)\* وفي الفتاوى الصغرى استأجر رجلاً ليجري له جناحاً في فناء داره أو حائونه أن أخبره أن له حق الاشراع في القديم فسقط وقتل إنساناً يجب الضمان على الاجير سواء كان قبل الفراغ من البناء أو بعد الفراغ ويرجع الاجير على الآخر وإن علم الاجير أن ليس له حق الاشراع بأخباره أو بفعله أخبره أن سقط قبل الفراغ من البناء فقتل إنساناً ضمن الاجير ولا يرجع على الآخر قياساً واستحساناً وإن سقط بعد الفراغ ويرجع استحساناً \*(مسئلة)\* وفي العيون من محمد أن الهلاك بالنبل المرمي إذا زلق به إنسان أو دابة أن لم تكن السكة نافذة لا ضمان على الرامي وإن كانت نافذة ضمن الرامي قال الهقيم أبو الليث لا يجب الضمان معاقفاً نافذة أو غير نافذة قال وجواب محمد في ديارهم لأن النبل يقل هلاكه أولاً لا يكون \*(مسئلة)\* لو وضع خشبة في سكة غير نافذة أو وش الماء فغطب به إنسان لم يضمن وفي الفتاوى أنه يضمن مطلقاً في باب النون أنه يضمن إذا رش كل الطريق وفي باب السنين أن لم يره يضمن وإن رآه لا يضمن قال وعليه الفتوى \*(فرع)\* لو أمر الاجير برش فناء الدار كان لآخر فمات منه يضمن الآخر وبغير أمره ضمن الراس أو مالاً أمره بالوضوء في الطريق فتوضأ في الطريق فالضمان على المتوضئ \*(مسئلة)\* وفي الفتاوى الصغرى رجل أمر رجلاً بوضع الحجر على الطريق فغطب به الآخر ضمن الواضع وكذا لو قال له أشرع جناحاً من ذلك أو بنى دكاناً على بابك فغطب به الآخر أو غلاماً وكذا إذا بنى الآخر لمامور بامرهم ثم غطب به الآخر ضمن انظر الابيضاح والخلاصة

فاستهلكه قال على الواهب قيمته وليس الارتجاع إلا عند القاضى قال الهقيم وهذا قول أصحابنا وبه نأخذ ولو ذهب لرجل دراهم ثم استقرضها منه فآقرضها جاز وليس للواهب أن يرجع أبداً لأن الهبة صارت مستهلكة وصارت ديناً على الواهب (وسئل) نصير بن يحيى عن الكسب فريضة هو أم لا قال الكسب والعمل فريضة بمقدار ما لا بد منه لأن من الغرائض ما لا يستطاع الإبادته كالمسألة لا تجوز إلا بالوضوء فعليه تكلف الماء وطلبه ليقم به الفريضة وعليه أن يلبس الثياب لاقامة الصلاة ولا يرتفع ذلك إلا بالعمل لأنه لا يسهل التسلح ويخطئ الخطأ ولا يحتاج أن يزرع قبل ذلك لسنة أشهر إلا لأجل ذلك وقد جعل الله تعالى أهل الجنة بلامونة وتكاف وأما في الدنيا فإنه بالنكاف قال الله تعالى لا آدم فلا يخرج جنكم من الجنة فتشقى يعني بالكسب المعيشة لا تاكل إلا يعرف جبينك وقال عز وجل ليريم وهزى اليك بجمع الخلة تساقط عليه إن رطباً جنباً وقال تعالى انطقوا من طيبات ما كسبتم وقال تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله يعني الكسب وقال تعالى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل

الله (قال) وبلغنا عن بعض العلماء أنه قال لا يقوم الدين والدنيا إلا بالبيع بالعلماء والإيراع والجهاد والكسب (وقال) نصير حديثاً صالحاً بن

محمد بن علي بن مجاهد عن (٢٤٤) ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب الحلال جهاد (وقال) نصير حديثنا بعض أصحابنا عن علي بن

يحيى عن الشبلي عن عبادة  
ابن كثير عن الحسن قال قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم طلب الحلال فرضة  
بعد أداء الفرائض (قال)  
وحدثنا أحمد بن حنبل  
الربيع عن حماد بن سلمة عن  
ثابت البناني عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنز كرى عليه السلام  
كان نجارا (وقال) النبي  
صلى الله عليه وسلم عليكم  
بالبرقان أباكم كان برازا  
يعني إبراهيم الخليل عليه  
السلام (وكان) عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه يقول  
يا معشر العراء افزعوا رؤسكم  
واتجر وافقدوا رءوسكم  
ولا تكونوا هبالا على الناس  
(وقال) نصير حديثنا يحيى  
ابن المبارك عن معمر عن  
الزهري عن مالك بن أنس  
عن عمر بن الخطاب رضي  
عنه الله أن النبي صلى  
الله عليه وسلم ادخر قوت  
سنة (وقال) نصير سمعت  
شقيق بن إبراهيم يقول في  
قوله تعالى ولو بسط الله  
الرزق لعباده لبلغوا في الأرض  
لو أن الله تعالى رزق من غير  
كسب لبغوا في الأرض  
وقال لو أن الله تعالى رزق  
عباده من غير كسب لبغوا  
في الأرض وتفاسدوا  
ولكن شغلهم بالكسب  
حتى لا يتفردوا بالفساد  
(وقال) نصير حديثنا أبو  
أمامة عن هشام بن عروة عن  
أبيه قال كان سليمان بن داود

﴿فصل في الحائط المائل إلى الطريق﴾ إذا بنى حائطا مائلا إلى ملك غيره أو إلى الطريق فهو ضامن لما  
عطب بسقوطه سواء طوب بالنقض أم لا ولو بنى في ملك نفسه فالحائط فان لم يشهد عليه بالنقض حتى  
سقط فلا ضمان عليه ولو أشهد عليه بالنقض ثم سقط في مدة يمكنه النقض بعد الأشهاد فهو ضامن وإن لم يفرط  
في النقض وذهب بطلب من ينقضه فسقط الحائط وتلاف به إنسان أو متاع فلا ضمان عليه وإن كان الميلان  
إلى الطريق صح الأشهاد بمن له المرور وأهل الزمة والاسلام سواء بعد أن يكون بالغاً وصيباً أذن له ولديه  
بالخصومة أو بعد أذن له مولاه بالخصومة فإذا تقدم إلى صاحب الحائط فقال إن حائطك مائل فأرضه كفاه  
والأشهاد للتحرز عن الخوف في مجموع النوازل ولو قال له ينبغي لك أن تخدمه لا يكون أشهاداً وإنما يكون  
مشورة ﴿فرع﴾ وإن كان الميلان إلى دار رجل فالأشهاد إلى صاحب الدار وإن كان فيها سكان فالأشهاد  
إليهم ولو أشهد عليه في الطريق ثم استعمل من القاضي أو ممن أشهد عليه أيا ما فاجله فهو باطل انظر التجريد  
﴿فصل في القضاء بنفي الضرر﴾ ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ضرر ولا ضرار قال  
بعضهم يحتمل أن يريد بقوله لا ضرر أي لا ضرر على أحد بمعنى أنه لا يلزمه الصبر عليه ولا يجوز له إضرار غيره  
وقال بعضهم الضرر أن تضر نفسك لا تضر غيره فذلك غلط فإذا منع هذا فكيف بمن يصلح مال نفسه بأفساد مال  
غيره ويحتمل عندي أن يكون معنى الضرر أن يضر أحد الجارين بيجاره والضرر أن يضر كل واحد منهما  
بصاحبه لأن هذا البناء يستعمل كثيراً بمعنى المفاعلة في القتال والضرب والسباب وكذا الضرر فتمسك  
النبي صلى الله عليه وسلم أن يتعمد أحدهما إضراراً بصاحبه وعن أن يقصد ذلك جميعاً وقال بعضهم الضرر  
ما ينفعك ويضر صاحبك والضرر ما يضر صاحبك ولا ينفعك فيكون الضرر ما قصده الإنسان من نفعه  
وكان فيه ضرر على غيره والضرر ما قصده إضراراً بغيره وبالجملة فلا ينبغي لمن يؤمن بالله واليوم الآخر  
أن يحدث على جاره شيئاً يضره ﴿مسئلة﴾ رجل اشترى بيتاً من منزل يحدوده وحقوقه وصاحب المنزل  
يمنعه من التحول ويأمره بفتح الباب إلى السكة أن بين البائع له طريقاً ليس له منعه وإن لم يبين اختلاف  
المتأخرين فيه والمختار أنه ليس له المنع ﴿مسئلة﴾ رجل أراد أن يهدم داره ولاهل السكة فضرر لانه  
يخرب السكة المختار أنه يمنع فلو هدم مع هذا وأنه يضر بالجيران أن كان قادراً على البناء يجبر على البناء  
والاصح أنه لا يجبر ﴿مسئلة﴾ وفي نصب الفتاوى رجل غرس شجرة الفرساد في الطريق أن كان  
لا يضر الطريق لا بأصبعه ولا بطيب الذي غرس فصراده وورقه والله تعالى أعلم هذا تمام الكتاب بعون الله  
الملائكة الوهاب واقدوفيت فيه ان شاء الله تعالى بضبط الفوائد الكلية وربط القواعد الجلية ولست أعور  
حاسدا ولا غمرا جادا يقابل سعي فيه بالظن والتغيير وينسبني فيه إلى إحدى خطي القصور  
والتقصير فلا يغرنك بأخا الأتصاف كلامه عن الاستيضاح بأنوار الكتاب والبحث عن  
أغوار هذا الكتاب ولقد استوفيت فيه على صفر حجمه جميع القوانين واستقصيت  
فيه أشكال البراهين وذلك فيه المسالك المتوغرقة وكشفت عن وجوه  
الحقائق المستترة ولقد أسهمت من ناديت وأهديت إلى من  
فويت وأنا معذو إليه ان رأي في بعض قواعده بعض الحلال  
أوصاد في بعض أمثله ما يهدم باب المدخل فإن  
جاء ما شرحت في شرح كتاب الوفاة وهو  
مشهور والحمد لله العلي الغفور وصلى  
الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه والتابعين وسلم  
إلى يوم الدين  
آمين

صلى الله عليه وسلم ما خلاصه بخطب الناس على المنبر في يومه الخوص يعمل به فإذا فرغ ناوله إنسانا وقال له اذهب به فعمه (وقال) نصير حديثنا



بعض أصحابنا أن داود النبي عليه السلام كان يخرج منكرا لبسأل عن سيرته في مملكته فعرض له جبريل عليه السلام في صورة آدمي فقال له داود يا نبي ما تقول في داود قال نعم العبد هو غير أن فيه خصلة قال وما هي قال يا كل (٢٤٥) من يبغال المسلمين وما في العباد

أحب إلى الله تعالى من عبده  
يا كل من كدبه فعاد  
إلى محرابه متضرعا إلى الله  
تعالى يقول يا رب علمني  
صناعة بدى تغني بي عن  
مال المسلمين فعلمه تعالى  
صناعة الدروع والآن له  
الحديد حتى كان في يده  
بمنزلة العجيب وكان إذا فرغ  
من عمل واحدة باعها وعاش  
هو وعياله من ثمنها (وقال)  
نصير حدثني مكي بن إبراهيم  
عن فصح عن ثابت البناني  
قال بلغني أن العبادة عشرة  
تسعة في طلب المعيشة  
وواحدة في العبادة (قال)  
وحدثنا شداد بن حكيم عن  
أبي معاوية عن الأعمش عن  
إبراهيم قال كانوا يقولون الذي  
يعمل بعده أفضل من التاجر  
والتاجر أفضل من الجالس  
(قال) الطقيمه وحدثنا الثقة  
عن أبي القاسم عن نصير  
ابن يحيى هذه لأحداث التي  
ذكرناها (قال) الفقيه  
وسمعت أبي يذكر بإسناده  
عن معاوية بن قرة قال  
رأى عمر بن الخطاب رضي  
الله تعالى عنه ناسا من أهل  
اليمن فقال ما أنتم يا أهل اليمن  
قالوا نحن متوكلون على الله  
تعالى فقال كذبتم بل أنتم  
متأكلون ألا أنحبركم  
بالموكل رجل ألقى حبة في  
الأرض وفوكل على الله تعالى  
انتهى (هذا) ما يسر الله  
تعالى نقله من كتاب النوازل

نحمدك يا من أنار الوجود بشريعة الأحكام وأكمل العقول ببيان منهج العدل بغاية الأحكام وأصلى ونسلم  
على سيدنا محمد وآل بيته من الهداية والجامع لما تشتمل من محاسن الأخلاق حتى أذهن الكل بأنه لم يدرك  
له غاية وعلى آله الطاهرين من دنس الاعوجاج وأصحابه الذين قاموا بمحاسنهم من العدل ولم يأخذهم  
في نصفة الحق أدنى ارتجاج أما بعد فقد تم بحمد الله تعالى طبع كتاب معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين  
من الأحكام وهو كتاب جيع من محاسن مفصلات الأحكام ما يضطر إليه ذوو الحكيم بين الأنام ومن  
شوارد القضايا كل عزيزة تمت بذكرها في غير ظانها وكل شريفة تستر بلباس مجيها في غير

ابانها فجاء على ما يراد من حسن وضع وسبك انتظام خصوصاً وقد حابت طرده ووسيت  
غرره بكتاب لسان الأحكام لابن الشحنة الهمام مع تفته غاية المرام للعلامة رهان  
الدين إبراهيم الخالقي الحلبي الخنقي عاملهم الله بباطله الخنقي فانتظام الدر في سلوك التبر  
واجتمع نفع المسلك إلى نشر العطر وجاء برقل من وضع لم يسبق له مثيل وزها  
بحسن وضع أو جب للكل أنه عليه في كل حادثة التحويل وذلك بالمطبعة

الميمية بمصر المحروسة الجنية بجوار سيدي أحمد الدردير

قريباً من الجامع الأزهر المنير إدارة المفتقر لعفوره

القدير أحمد البابي الحلبي ذي العجز والتقصير

وذلك في أوائل شهر ربيع الأول

سنة ١٣١٠ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

أمين أمين

أمين



للمرقدى والله الموفق إلى سبيل الرشاد وعليه التوكل والاعتماد (وكان) الفراغ من جمعها ثلاث عشرة صفر الحير سنة ١٠١٠ (فلما) يسر الله  
تعالى بالتمام وسألته بمنه حسن الختام (سميتها) غاية المرام في تمة لسان الأحكام والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



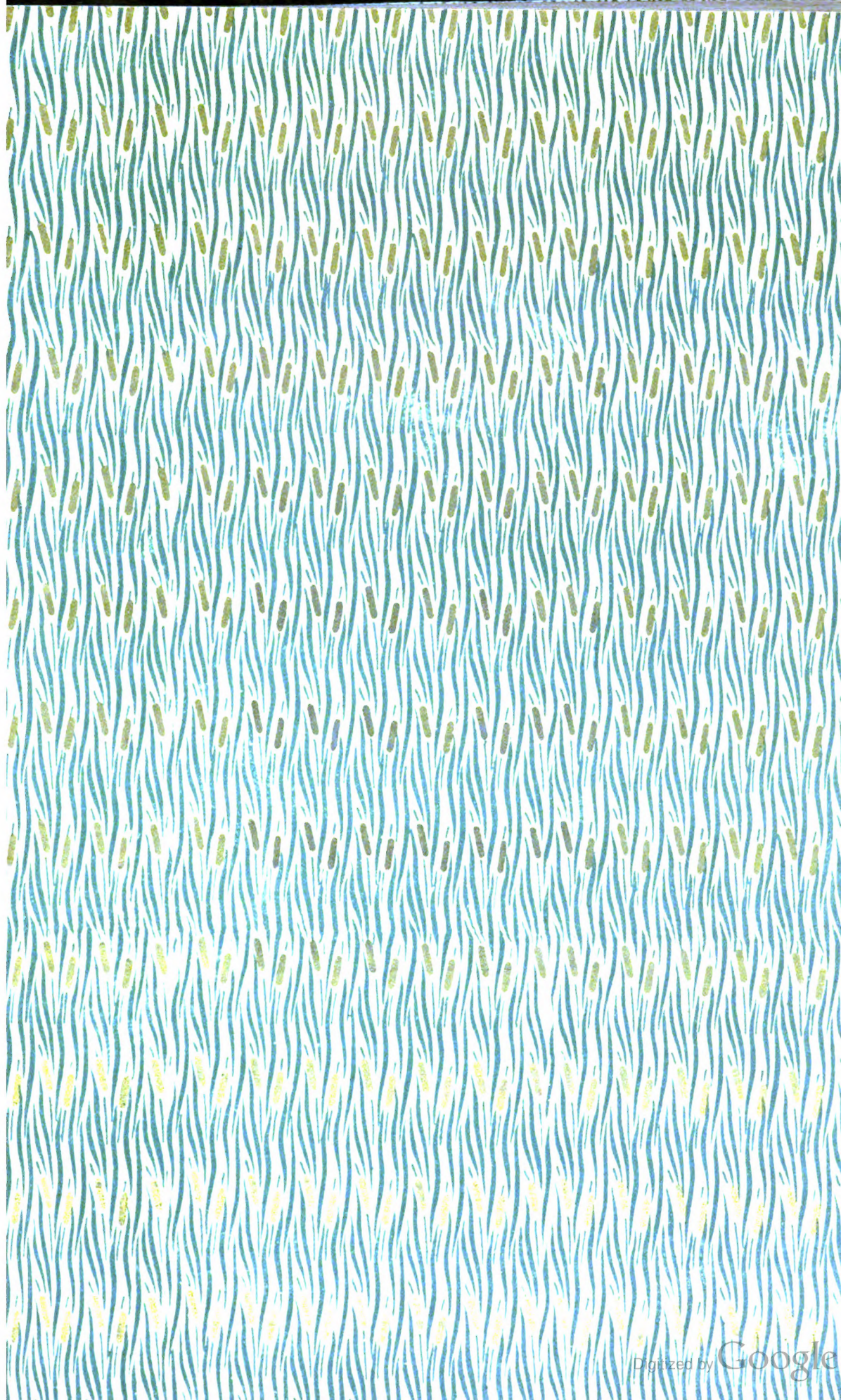
| صفحة                               | صفحة                                       |
|------------------------------------|--|
| الفصل العاشر في الوقف              | ٣ الفصل الاول في آداب القضاء               |
| ٨٦                                 | ٧  |
| فوع في اجارة الوقف والدعوى فيه الخ | فوع فيما يكون حكماً من القاضي وما لا يكون  |
| ٩٤                                 | ١٠   |
| فوع في غصب الوقف وحكمه الخ         | فوع في العزل ١٠ فوع في الحبس               |
| ٩٧                                 | ١٣   |
| الفصل الحادى عشر في الغصب والشفعة  | الفصل الثانى في أنواع الدعاوى والبيانات    |
| ٩٧                                 | ١٨   |
| والقسمة                            | المساومة                                   |
| ١٠٠                                | ١٩   |
| فوع في الشفعة                      | فوع في كبتة اليمين والاختلاف               |
| ١٠٢                                | ٢٥   |
| فوع في القسمة                      | فوع في الاختلاف                            |
| ١٠٣                                | ٢٩   |
| الفصل الثانى عشر في الاكراه        | الفصل الثالث في الشهادات                   |
| ١٠٩                                | ٣٢   |
| فوع في الحجر                       | فوع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل           |
| ١٠٧                                | ٣٣   |
| فوع في معرفة حد البلوغ             | تنبيه ٣٣ فرع                               |
| ١٠٧                                | ٣٦   |
| الفصل الثالث عشر في النكاح         | فوع في الاختلاف في الشهادة                 |
| ١١٠                                | ٣٨   |
| فوع في الاولاد والاكفاء            | الشهادة على الشهادة                        |
| ١١٠                                | ٣٩   |
| فوع في الكفلاء                     | في الرجوع عن الشهادة وفيه دقة مهمة         |
| ١١١                                | ٤٠   |
| فوع في المهر                       | الفصل الرابع في الوكالة والكفالة والحوالة  |
| ١١٤                                | ٤٥   |
| فوع في القسم والرضاع               | فوع في العزل ٤٦ فوع في الكفالة             |
| ١١٥                                | ٥١   |
| فوع ذ كرت في الغاية                | فوع في التسليم                             |
| ١١٦                                | ٥٢   |
| الفصل الرابع عشر في الطلاق         | فوع في بيان أحكام الحوالة                  |
| ١١٧                                | ٥٣   |
| فوع في الميرج والكتابة             | الفصل الخامس في الصلح                      |
| ١١٩                                | ٥٧   |
| فوع في الاستثناء والشرط            | الفصل السادس في الاقرار                    |
| ١٢٠                                | ٦٤   |
| فوع في الرجعة                      | فوع في الاستثناء وما في معناه              |
| ١٢١                                | ٦٥   |
| فوع في الخلع                       | فوع في الاقرار في المرض                    |
| ١٢٢                                | ٦٦   |
| فوع في العنين والخصى               | الفصل السابع في الوديعة                    |
| ١٢٢                                | ٦٨   |
| فوع في العدة                       | الفصل الثامن في العارية                    |
| ١٢٣                                | ٦٩   |
| فوع في ثبوت النسب والحضانة         | الفصل التاسع في أنواع الضمانات الواجبة الخ |
| ١٢٤                                | ٧٨   |
| الحضانة                            | فوع في ضمان أحد الشريكين بسبب العين        |
| ١٢٦                                | المشتركة                                   |
| فوع في النفقة                      | ٧٨ ضمان المأمور والدلال وما يتصل بذلك      |
| ١٣٢                                | ٨٠   |
| الفصل الخامس عشر في الاعناق        | فوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق |
| ١٣٥                                | ٨٠   |
| الفصل السادس عشر في الايمان        | فوع في ضمان المستعير                       |
| ١٤٠                                | ٨٢   |
| الفصل السابع عشر في البيوع         | ضمان المرتهن وضمان المستأجر                |
| ١٤٣                                | ٨٢   |
| فوع في الاوراق والاخبار الخ        | ضمان الحارس                                |
| ١٤٦                                | ٨٣   |
| فوع في العيب والرد به الخ          | ضمان الحال وضمان المكاري وضمان التساج      |
| ١٤٨                                | ٨٤   |
| فوع في الاستبراء                   | ضمان الخياط وضمان القصار                   |
| ١٤٩                                | ٨٥   |
| الفصل الثامن عشر في الاجارة        | ضمان الصباغ وضمان الغلاف والوراق           |
| ١٥٨                                | ٨٦   |
| الفصل التاسع عشر في الهبة          | ضمان الفصاد وضمان الجماعى                  |



| مصحفة  | مصحفة  |
|--|--|
| ١٦٠ نوع منه  | ١٩٤ فصل في مسائل الماء في الارض الموات   |
| ١٦٠ نوع في هبة المربض وغيره                            | ١٩٤ فصل في المزارعة  |
| ١٦١ نوع في الرجوع عن الهبة                             | ١٩٦ فصل في اعمال المزارعة وما يكون على المزارع وما لا يكون   |
| ١٦٢ الفصل العشرون في الرهن                             | ١٩٧ فصل فيما يكون عذو في فسخ المزارعة  |
| ١٦٥ الفصل الحادي والعشرون في الكراهية                  | ١٩٨ فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارعة   |
| (فهرست التكملة)  | ١٩٨ كتاب المساقاة  |
| ١٦٧ الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين           | ١٩٩ الفصل الخامس والعشرون في الحيطان وما يتعلق به  |
| في الصيد والذبايح والاضحية                             | ٢٠٢ الفصل السادس والعشرون في السير   |
| ١٦٧ كتاب الصيد وفيه نوعان منه                          | ٢٠٢ فصل في مسائل البيع والمكاث   |
| ١٦٨ نوع في السمك                                       | ٢٠٣ فصل في الحظر والاباحة  |
| ١٦٨ نوع فيما يؤكل وما لا يؤكل                          | ٢٠٤ الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون وما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون |
| ١٦٩ كتاب الذبايح وفيه فصلان الاول في مسائل الذبح       | ٢٠٥ فصل فيما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون   |
| ١٧٠ الفصل الثاني في التسمية                            | ٢٠٧ الفصل الثامن والعشرون في الوصايا نوع منه   |
| ١٧١ نوع آخر  | ٢٠٧ جنس آخر في الرجوع عن الوصية  |
| ١٧٣ بيان وقت الاضحية                                   | ٢١٠ نوع في الوصية بالكفارة ٢١٠ جنس آخر   |
| ١٧٣ نوع فيما يجوز من الاضحية وما لا يجوز               | ٢١١ نوع في الوصية للاقارب والغيران   |
| ١٧٥ نوع في العيوب                                      | ٢١١ نوع في الوصية بالدفن والكفن وما يتعلق بهما   |
| ١٧٦ نوع في الانتفاع بالاضحية                           | ٢١٢ نوع في الانصاء والعزل  |
| ١٧٦ نوع في الاضحية عن الغير                            | ٢١٢ جنس آخر في العزل   |
| ١٧٧ الفصل الثالث والعشرون في الجنائيات الخ             | ٢١٣ نوع في تصرفات الوصي ٢١٣ جنس آخر  |
| ١٨٠ نوع في دية الجنين                                  | ٢١٤ فصل في الضمان  |
| ١٨١ نوع في الصبي والمجنون                              | ٢١٥ الفصل التاسع والعشرون في الفرائض   |
| ١٨٢ نوع في القتل تسببا                                 | ٢٢٦ فصل في ذوى الارحام   |
| ١٨٣ نوع في العفو والصلح ١٨٤ نوع في المتفرقات           | ٢٢٧ فصل في الصنف الاول   |
| ١٨٤ نوع فيما يتعلق بالديات                             | ٢٢٩ فصل في الصنف الثاني  |
| ١٨٦ باب القسامة  | ٢٣٠ فصل في الصنف الثالث  |
| ١٨٧ فصل في المسائل المتعلقة بالحدود                    | ٢٣٢ فصل في الصنف الرابع  |
| ١٨٩ فصل فيما يظهر في الزنا                             | ٢٣٣ فصل في الصنف الخامس  |
| ١٨٩ فصل فيما يصير شبهة بالاخصان                        | ٢٣٣ فصل في لواحق الكتاب  |
| ١٩٠ نوع في حد القذف                                    | ٢٤١ الفصل الثلاثون تمام الفصول في مسائل شتى  |
| ١٩١ باب السرقة   |  |
| ١٩٢ فصل في جنابة البهيمة والجنابة عليها                |  |
| ١٩٢ الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارعة والمساقاة |  |









Library of



Princeton University.



